

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يسّر وأعن بلطفك.

قال صاحب الكتاب^(١) - نور الله حفرته - :

« الحال »

يشبّه الحال بالمفعول به من حيث إنّها فضلة تأتي بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبهة خاص من حيث إنّها مفعول فيها.

ومجيئها لبيان هيئة الفاعل والمفعول، وذلك قولك: (ضربتُ زيداً قائماً)، (قائماً) تجعله حالاً من أيّهما شئت. وقد يكون منهما ضربة على الجمع والتفريق، كقولك: (لقيته راكبين). قال عنتره^(٢):

متى ما تلقني فردين ترجف
روانف أليتيك وتُستطارا^(٣)
ولقيته مُصعداً منحدرًا^(٤).

(١) هو الزمخشري محمود بن عمر، أبو القاسم، جار الله (٤٦٧-٥٣٨هـ). وُلد بزخشر في خوارزم. كان إماماً في علوم شتى. وُصف بصلاح الأخلاق، لكنه معتزلي مجاهر، جاور بمكة زماناً فلقّب بجار الله، أخذ عن: أبي الحسن النيسابوري، وأبي مضر الأصبهاني، مات ليلة عرفة بخوارزم. له: الكشف، والمفصل، والمستقصى في الأمثال، والأنموذج، وأساس البلاغة، وغيرها. يُنظر: معجم الأدباء (٢٦٨٧/٦)، ووفيات الأعيان (١٦٨/٥)، وإشارة التعيين (٣٤٥)، والبلغة (٢٢٠)، ولسان الميزان (٤/٦)، وطبقات المفسرين للسيوطي (١٢٠)، وبغية الوعاة (٢٧٩/٢).

(٢) ابن عمرو بن شداد (...-...) جاهليٌّ من أهل نجد، نشأ في حجر جدّه فغلبت نسبته إليه، وُلد من أمة سوداء؛ فاستعبده أبوه، ثم ألحقه به لما رأى شجاعته، وُصف بالحلم على شدّته، وبالعفة على غزله بعبلة ابنة عمّه. ينظر: طبقات فحول الشعراء (١٥٢/١)، والشعر والشعراء (٢٥٠/١)، والمؤتلف (١٩٧).

(٣) البيت من الوافر، وينظر: أشعار عنتره العبسي (٥٣)، والمسائل البصريات (٧٨١/٢)، وأمالى ابن الحاجب (٤٥١/١)، وشرح ابن النائم (٢٤٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٦/٢)، والمقاصد الشافية (٧١/٢)، وخزانة الأدب (٥٠٧/٧). والروانف: جمع رانفة، وهي أسفل الألية. (وتُستطارا): مجزومٌ بالعطف على (ترجف)، والألف ضمير الاثنين؛ لأنّ المراد الرانفتان، وقيل: الأصل: (وتُستطارن) فقلّب نون التوكيد الحفيفة ألفاً عند الوقف. وقيل الفعل منصوب بواو الصّرف عند الكوفيين، وهي الداخلة على المضارع المعطوف على اسم مؤوّل، أو منصوبٌ لأنه وقع موقع اسمٍ معطوف على اسمٍ منصوب، والتقدير: (ترجف روانف أليتيك خوفاً واستطاراً). ينظر: حاشية المفصل المنسوبة للزمخشري (٢٣)، وأمالى ابن الحاجب (٤٥١/١، ٤٥٢)، والمنخّل (٢٧٧/١)، والتاج المكلّل لابن هُطيل (النسخة غير مرقّمة). ولم يرد بيت عنتره في الشرح، فلعله في الجزء الساقط. ينظر: ص (١٢) من النصّ المحقق.

(٤) المفصل (٧٨).

قال السيّد الإمام^(١) - رضي الله عنه وأرضاه - :

اعلم أنّ الشيخ^(٢) قد ضمّن هذا الفصل الكلام في شبه الحال بغيرها، وبيان معناها، ثمّ ذكر شروطها، ثمّ أردفه بكيفية صدورها عمّا هي منتصبة عنه. فهذه مقاصد ثلاثة: المقصد الأول: في بيان شبهها بغيرها، وبيان معناها. فهذان بحثان نفصلهما، ونذكر ما فيهما بمشيئة الله تعالى:

البحث الأول: في بيان شبهها بغيرها، ولها شبهان:

الشبه الأول بالمفعول به. اعلم أنّ الشيخ قد صدر الفصل بذكر المشابهة بينها وبين غيرها. والوجه في ذلك هو أنه لما فرغ من الكلام في المفعولات الحقيقية، وطال الكلام فيها، وانسحبت ذيلها، أراد أن يبيّن على المفاعيل المشبهة، والحال هو أوّلها، فمن أجل هذا صدر الباب بذكر المشابهة^(٣). والذي عليه أهل التحقيق^(٤) من جماهير البصريين كالخليل^(٥) وسيبويه^(٦) والمازني^(٧)

(١) هو يحيى بن حمزة، وهذه العبارة تتصدّر كلّ موضع من الشرح يعقب نصّ الزمخشري.

(٢) يعني الشارح بـ (الشيخ) صاحب الكتاب الزمخشري، وتكرّر ذلك كثيراً في هذا الشرح.

(٣) ينظر: المقتبس (٨/٨٩ب).

(٤) يُنظر: الإيضاح العضدي (٢٢٠)، واللمع (١١٦)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٢٧٢/١).

(٥) ابن أحمد بن عمرو الفراهيدي، أبو عبد الرحمن (٩٦ - ١٦٠، ١٧٠، ١٧٥هـ) إمام في العربية، آية في الذكاء، ذو زهد وعفاف، وضع علم العروض، أخذ عن: أبي عمرو بن العلاء، وأيوب، وعاصم الأحول، وعنه: سيبويه، والأصمعي، والنضر بن شميل وغيرهم. نُسب إليه كتاب العين. يُنظر: مراتب النحويين (٥٤)، وتاريخ العلماء النحويين (١٢٣)، وبغية الوعاة (٥٥٧/١). ولم أجد له رأياً في المسألة.

(٦) عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، كما يُكنى بأبي الحسين وأبي عثمان، مولى بني الحارث بن كعب (... - ١٩٤، ١٨٨، ١٦١، ١٧٧، ١٨٠هـ) وُلد في البيضاء بفارس، ونشأ في البصرة، أخذ عن الخليل، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي الخطاب، قلمه أبلغ من لسانه، عمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد، ولم يلحق به بعده. يُنظر: مراتب النحويين (١٠٦)، والفهرست (٧٦)، وتاريخ العلماء النحويين (٩٠)، وبغية الوعاة (٢٢٩/٢).

وفرق سيبويه بين نصب المفعول به والحال، لكن يفهم من كلامه أن الناصب لهما الفعل لكونهما فضلتين، فهو يقول: «فَعَمَلُ الفعل هنا فيما يكون حالاً كعمل (مثله) فيما بعده». الكتاب (٤٤/١). يعني في نحو: (لي مثله رجلاً).

(٧) بكر بن محمد بن بقية من بني مازن بن شيبان (... - ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٤٩هـ) كان أبوه محمد بن حبيب نحوياً قارئاً، فنشأه عليه، أخذ عن: أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد، وعنه: المبرد، واليزيدي وجماعة، من تصانيفه: التصريف، وما يلحن فيه العامة، وعلل النحو. يُنظر: مراتب النحويين (١٢٦)، والفهرست (٨٤)، وتاريخ العلماء النحويين (٦٥)، وبغية الوعاة (٦٣/١). ولم أجد له رأياً في المسألة.

والمبرد^(١)، واختاره الزمخشري ونصره^(٢) ابن الحاجب^(٣) وغيره من المتأخرين^(٤): أن الحال إنما كانت منصوبةً لأجل مشابقتها للمفعول به.

ووجه المشابهة بينهما هو: أن الحال فضلة تأتي بعد مضي الجملة وتامها، كما أن المفعول به لا يأتي إلا بعد مضي الجملة واستقلالها؛ فلهذا كانت منصوبةً كنصب المفعول به.

[ب]

الشبه الثاني / بالظرف^(٥).

ووجه شبهها به: هو أنها مفعولٌ فيها كما أن الظروف مفعولٌ فيها. وبيان ذلك: أنك إذا قلتَ (لقيتُ زيداً ركباً)، فمعناه: لقيته في حال ركوبه، فتجعل الحال ظرفاً للقاء، كما تجعل اليوم ظرفاً للضرب في مثل قولك: (ضربتُ يوم الجمعة)^(٦).

(١) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي الثمالي، أبو العباس (٢١٠، ٢٠٧-٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٥هـ)، ولد بالبصرة، واشتهر ببغداد ومها توفي، أخذ عن: المازني، وأبي حاتم، وعنه: الصفار، والزجاج، وابن السراج، ومبرمان، ونفطويه، وغيرهم. فصيح صاحبُ طُرفةٍ، بينه وبين ثعلب منافرة، له: المقتضب، والكامل، والفاضل، والمذكر والمؤنث وغيرها.

يُنظر: مراتب النحويين (١٣٥)، والفهرست (٨٧)، وتاريخ العلماء النحويين (٥٣)، وبغية الوعاة (٢٦٩/١). والذي في المقتضب أن المبرد يرى تشبيه الحال بالمفعول فيه، كما سيأتي.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٦/١).

(٣) عثمان بن عمرو بن أبي بكر جمال الدين، أبو عمرو الكردي (٥٧١-٦٤٦هـ) مالكي أصولي، حفظ القرآن، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي، صنّفَ في الفقه والأصول، درّس بجامع دمشق مدة، وله في النحو: الكافية وشرحها، والوافية وشرحها، والإيضاح في شرح المفصل، والشافية في التصريف وشرحها، وغيرها، ولد بـ (أسنا) بصعيد مصر، وتوفي في الإسكندرية. يُنظر: البلغة (١٧٥)، وبغية الوعاة (١٣٤/٢).

(٤) يُنظر: المتبع (٣٣٩/١)، المفضّل شرح المفصل (٦٦٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٥/٢)، والمخصّل في شرح المفصل للأندلسي (٢٤٣/١ب)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس (٥٢٤/١).

(٥) وهو ما رآه المبرد في المقتضب. ينظر: (٢٩٩/٤، ٣٠٠)، وشرح عيون الإعراب (١٤٥).

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٧٢/١)، والمخصّل في شرح المفصل للأندلسي (٢٤٤/١أ)، والبسيط في شرح جمل الزجاجي (٥١٠/١).

وزعم^(١) الخوارزمي^(٢) أنّ الحال في الحقيقة هو خبر^(٣) (كان)^(٤)؛ لأنك إذا قلت: (جاء زيدٌ راكباً)، فمعناه: جاء في حال كونه راكباً^(٥)؛ ولهذا وجب تنكيرها، وخبر^(٦) (كان) مُشَبَّهٌ للمفعول غير الصحيح^(٧)، وغير الصحيح مُشَبَّهٌ بالمفعول الصحيح.

هذا ملخص كلام الخوارزمي. وهو كلامٌ يلوح على وجهه سمةُ الفساد. وبيّانه من أوجه ثلاثة^(٨):

أما أولاً: فلأنّ ما ذكره النحاة هو شَبَّهٌ معنوي، وما ذكره إنما هو شَبَّهٌ صوري، والأشباه المعنوية أدخل وأوقع من المشابهة الصورية. وبيانه هو: أنّ النحاة عوّلوا على كونها فضلةً، وهذا شبه معنوي، وعوّلوا على أنّها في معنى الجار والمجرور؛ لأنك إذا قلت: (جاء زيد راكباً)، فمعناه: في حال كونه^(٩) راكباً؛ فلماذا كانت مُشَبَّهَةً بالجار والمجرور الواقع مفعولاً. وتعيّله إنما كان على الصورة، فلا جرم كان شبههم أدخل وأوقع مما ذكره.

وأما ثانياً: فلأنّ ما ذكره النحاة إنما هو مشابهةٌ بدرجة واحدة. وما ذكره إثباتٌ للمشابهة باعتبار وسائط، ولا شك أنّ المشابهة من غير واسطة أقوى من المشابهات بإثبات الوسائط؛ لأنّ مع كثرة الوسائط تضعف المشابهة وتنحطّ درجتها.

(١) ينظر: التخمير (١/٤٢٣، ٤٢٤).

(٢) القاسم بن الحسين بن محمد، صدر الأفاضل (٥٥٥-٦١٧هـ) كان حنفيّاً سُنِّيّاً، قسا عليه الشارح، له: التخمير، والسيبكية، والجمرة، شروح للمفصل بسيط ومتوسط وصغير، وشرح الأنموذج، والمقامات، وترشيح العلل في شرح جمل عبد القاهر. يُنظر: البلغة (١٧٥)، وبغية الوعاة (٢/٢٥٢).

(٣) هذا مذهب الكوفيين كما في الحاصل للأندلسي (١/٢٤٤ب). على أنّ المشهور عن الكوفيين عكسُ المسألة، فالكوفيون يرون أن خبر كان منصوبٌ على الحالية. ينظر: الإنصاف (٢/٨٢١)، وارتشاف الضرب (٣/١١٤٦).

(٤) في نسخة التحقيق (ركوبه).

(٥) المفعول غير الصحيح هنا هو المجرور بالحرف؛ لأن الخوارزمي جعل المعنى: (كان زيدٌ على صفة الانطلاق).

(٦) زاد الأندلسي في إبطال قول الخوارزمي: أن الحال لا يكون إلا نكرة، وليس كذلك خبر (كان)، والحال لا يكون ضميراً وخبر (كان) يكون ضميراً، والحال فضلة وخبر (كان) عمدة، والحال تقدر بـ (في) وليس كذلك خبر (كان). ينظر: الحاصل في شرح المفصل (١/٢٤٤ب).

(٧) في نسخة التحقيق (ركوبه)، والمثبت هو الصحيح.

وتوضيحٌ مذكرناه هو أنَّ المشابهة بواسطة كونها فضلةً، وبالظرف، وهو إنَّما قرّر المشابهة لأنَّ الحال يُشبه المفعولَ غيرَ الصحيح، وغيرُ الصحيح يُشبه المفعولَ الصحيح؛ فلهذا كان كلامُهم أولى وأحقُّ مما ذكره.

وأما ثالثاً: فلأنَّ قوله: (إنَّ الحال في الحقيقة هو خبر "كان")، ومثله بأنَّك إذا قلت: (جاء زيدٌ ركباً)، فمعناه: في حال كونه ركباً. وهذا فاسد؛ فإنَّ (كان) معدودةٌ عند جماهير النحاة من الأفعال الناقصة لعدم مصدرها، والذي مثل به إنَّما هو (كان) التامة؛ لأنَّ الكون لا يقع مصدرًا إلاَّ عن التامة؛ لأنَّ الناقصة لا مصدر لها كما سنقرّره في / موضعه اللائق به بعون الله تعالى^(١).

[٢ أ]

والعجب من الخوارزمي حيث أنكر على النحاة تشبيههم الحالَ بالمفعول به، وقال^(٢): «أنا لا أتعجب من شيءٍ تعجّبي من هؤلاء النحاة حيث أوقعوا المشابهة بين الحال وبين^(٣) المفعول به. ألم يعرفوا أنَّه ما من شيءٍ إلاَّ ويُشبه شيئاً ثم لا يُعطى أحكامه؟ بدليل أن الفقير قد يكون مُشبهًا للأمير ثم لا يُعظمُ تعظيمُ الأمير».

ومع ذلك فإنَّه قد شبَّهها بالمفعول به على وجهٍ أضعفَ مما ذكره، وأبعد مما قرّره؛ لأنَّه شبَّهها بالمفعول به غيرَ الصحيح، ثم شبَّه المفعولَ غيرَ الصحيح بالمفعولَ الصحيح، فانظر كيف أنكر المشابهة بالمفعول به، ثم أثبتتها كما ترى! هذه هي المناقضة البيّنة، والمدافعة الوحشة التي لا يرتضيها لنفسه من له أدنى دُرْبَةٍ وفطنة؛ فضعّف بما ذكرناه ما قاله الخوارزمي، وصحَّ ما قاله النحاة.

البحث الثاني: في بيان معناها، وله مجريان: لغوي، وصناعي.

(١) باب الأفعال الناقصة موضعه في السُّفر الثالث اللاحق لهذا السفر، وهو مفقود. و(كان) الناقصة تدل على الكون المطلق، فيمكن مجيء المصدر منها، وهو رأي المحققين من النحويين. ينظر: شرح التسهيل (١/٣٣٨)، وشرح الرضي على الكافية (٤/١٨١)، وارتشاف الضرب (٣/١١٥١، ١١٥٢)، والتصريح (١/٦١٥).

(٢) التخمير: (١/٤٢٣)، مع اختلاف يسير.

(٣) جرى الشارح في مواضع كثيرة على تكرار (بين) مع الاسمين الظاهرين، ومنع الحريري ذلك. ينظر: درة الغواص (١٠١). لكن د. عبدالرحمن الخضير صوبه وجمع مئة وثلاثة عشر شاهداً للمسألة في بحث له بعنوان: (تكرار "بين" مع الضمير والظاهر). ينظر: مجلة جامعة الإمام، ع (٤٩)، محرم ١٤٢٦هـ. ص ٣٠٧. والأسلوب مصححٌ كذلك في: تصحيحات لغوية (٦٢٨).

الجرى الأول في اللغة: والحال: ما يكون عليه الإنسان من صحة وسقم، وغنى وفقر، وهي تذكّر وتؤنث^(١). قاله^(٢) أبو علي الفارسي^(٣)، وتذكيرها أفصح^(٤). ويُقال: حالةٌ وحال كتمرّةٍ وتمر^(٥).

الجرى الثاني: في مصطلح النحاة، ولهم في ذلك تعريفات ثلاثة:

التعريف الأول: وهو ما ذكره الشيخ، وهو قوله: (ومجيئها لبيان هيئة الفاعل والمفعول) ولم يُورده على حدّ نظم الحدود واصطلاح المتكلمين^(٦)، وهو على التحقيق مستقيم؛ لأنّ الغرض بالتحديد هو تمييز الحدود عن غيره، وهذا حاصل بما ذكر، وإن أردتَ تنزيله على صناعة التحديد، قلت فيه: هو اللفظ الدال على هيئة الفاعل والمفعول.

لا يُقال هذا منقوضٌ بالصفة في مثل قولنا: (جاءني رجلٌ عالم)، و(أكرمتُ رجلاً عالمًا)، فإنّ هذا اللفظ دالٌّ على هيئة الفاعل والمفعول وليس حالاً، فانتقضت حقيقة الحال لدخول غيرها فيها.

(١) الحال أنثى، وأهل الحجاز يذكرونها. ينظر: المذكر والمؤنث للفراء^(٨٣)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (عضيمة) ^(٤٠٧). وذكر الوجهين من غير نسبة أبو حاتم السجستاني في المذكر والمؤنث^(١٦٠)، ومثله الأنباري في البلغة^(٨٣)، وخالف السخاوي فقال: «وهي مؤنثة وتصغيرها حويلة» المفضل: ^(٦٦٤ / ٢)، واللباب للعكبري^(٢٨٤ / ١)، والفاخر للبعلي^(٣٧٧ / ١).
(٢) يُنظر: التكملة^(٣٨٣).

(٣) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار^(٣٧٧-٠٠٠) أخذ عن الزجاج ثم نافره، وعن ابن السراج كتاب سيبويه، صحب عضد الدولة ثم سيف الدولة، أخذ عنه ابن جني والربيعي وغيرهما، توفي ببغداد، له: التذكرة، والحجة، والإغفال، ومسائل عدة.

يُنظر: نزهة الألباء^(٢٣٢)، وإشارة التعيين^(٨٥)، وبغية الوعاة^(٤٩٦ / ١).

(٤) قال الفاكهي: «تأنيثها أفصح من تذكيرها» شرح الحدود النحوية^(٣٥٨)، وفي حاشية ياسين على التصريح: لكن الراجح في اللفظ التذكير وفي المعنى التأنيث. التصريح مع الحاشية^(٣٦٥ / ١)، وشرح الآجرومية للّقاني^(٩٦٧ / ٢).

(٥) وجه الشبه الذي يعنيه الشارح هو دخول التاء وعدمه. لا دلالة للإفراد والجمع. ينظر: المذكر والمؤنث للفراء^(٨٣)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (عضيمة)^(٤٠٨)، والمنهاج للعلوي^(١٩٩ / ١). وتشبيهه الشارح فيه كبس، وكان الأولى أن يُشبه الحال بنحو (زوج) للمرأة فإنه يُقال فيها (زوجة) كما يُقال (حالة).

(٦) أورد ابن الحاجب هذا الاعتراض على الحدّ وأجاب عنه. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل^(٣٢٧ / ١)، ومنه أفاد ابن هُطيل في التاج المكلّل (النسخة غير مُرقّمة).

لأننا نقول هذا فاسد، فإنَّ الحالَ دالةٌ على هيئةِ الفاعل والمفعول باعتبار وضعها مطلقاً، بخلاف الصفة، فإنَّ الغرضَ منها كونُها دالةٌ على هيئةِ ذاتٍ من غير اعتبار كونها فاعلةً/ [٢ب] أو مفعولةً، [فليس] ^(١) من أمرٍ وراء كونها صفة، وليست الحال كذلك، فإنَّ دلالتها على هيئةِ الفاعل والمفعول من أصل وضعها، ألا ترى أنَّك تقول: (زيدٌ رجلٌ عالمٌ)، فتجدها دالةٌ على هيئةٍ من غير اعتبار كونها فاعلةً أو مفعولة، ولا تقول: (زيد قائماً أخوك)، لما لم يكن ثمَّ فاعلٌ ولا مفعول، فإذاً وضع الحال؛ لكونها دالةٌ على هيئةِ الفاعل والمفعول، بخلاف الصفة فافترقا.

التعريف الثاني: ذكره الموصلي ^(٢)، وحاصل ^(٣) ما قاله: « أنَّ الحال وصفُ هيئةِ الفاعل عند صدور الفعل عنه، أو المفعول عند وقوع الفعل عليه، تقول: (جاء زيدٌ خائفاً)، و(ضربت هند باكيةً) ». وهذا الحد جيد؛ لأنَّ فيه وفاءً بحقيقة الحال، وبيانَ ماهيتها، خلا أنَّه لابد من أن نقول: هي وصف هيئةِ الفاعل الحقيقي أو المقدَّر عند صدور الفعل عنه، أو المفعول الحقيقي أو المقدَّر عند وقوع الفعل عليه، فأما الفاعل والمفعول الحقيقيان فهما كما ذكر في مثاله، وأما الفاعل المقدَّر فهو كقولنا: (زيدٌ في الدار قائماً)، وأما المفعول المقدَّر، فهو كقولنا: (هذا زيدٌ قائماً)، فإذاً لابد من ذكر الحقيقي والمقدَّر في الفاعل والمفعول؛ ليكون أجمع وأدلَّ على المقصود.

التعريف الثالث: ذكره ابن الحاجب، وحاصل ^(٤) ما قاله هو: « ما يُبين هيئةَ الفاعل والمفعول لفظاً أو معنى ». فقوله: (ما يُبين هيئةَ الفاعل والمفعول) يتميز به عن الصفة، فإنَّ الصفة ليس من حقِّها أن تكون هيئةً لفاعل أو مفعول، بل من حقِّها دلالتها على هيئةٍ مطلقاً، كما حقَّقناها من قبل. قوله: (لفظاً أو معنى) ليدخل فيه ما كان فاعلاً في المعنى، كقولك: (زيد في الدار قائماً)، ومفعولاً في المعنى، كقولك: (هذا زيدٌ واقفاً). فهذه الحدود كلُّها دالةٌ على ماهية الحال، ومقرَّرةٌ لمعناها كما ترى.

(١) زيادةٌ يستقيم بها السياق.

(٢) أحمد بن الحسين الإربلي أبو العباس ابن الخباز (... - ٦٣٩، ٦٣٦هـ) برع في فنون اللغة كلِّها، وفي الفقه، والفرائض، والحساب. توفي بالموصل، له: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، وتوجيه اللمع، وشرح الإيضاح، وشرح الفصول، وغيرها. يُنظر: إشارة التعيين (٢٩)، وبغية الوعاة (٣٠٤/١).

(٣) بل نص ما قاله، كما في الغرة المخفية (٢٦٥).

(٤) بل نصُّه كما في شرح المقدمة الكافية (٥٠١/٢). ونصُّ ابن الحاجب في شرح المفصل: «هو اللفظُ الدال على هيئةِ الفاعل والمفعول». (٣٢٧/١).

والحقُّ عندنا في تحديدها أن يُقال: هي اللفظ الدال على هيئة الفاعل والمفعول تحقيقاً أو تقديرًا بأصل وضعها^(١)، فقولنا: (هي اللفظ الدال على هيئة الفاعل والمفعول) عامٌّ فيها وفي الصفة، وقولنا: (تحقيقاً أو تقديرًا)؛ ليكون شاملاً للفاعل والمفعول المقدَّرين كما قرَّرناه^(٢)، وقولنا: (بأصل وضعها) يخرج/منه الصفة، فإنَّها وإن دلت على هيئة الفاعل والمفعول فباعتبار العُرُوض لا باعتبار الوضع؛ لأنَّ الأصل في الصِّفة أن تكون دالَّةً على الهيئة للذات مطلقاً، فأما كون الذات فاعلةً أو مفعولاً فهو عارض، وليس أصلاً فيها.

فهذا الذي ذكرناه في ماهية الحال مُشعرٌ بخصائصها الذاتية ولوازمها المعنوية^(٣)، فلهذا كان أحقَّ وأولى. وللنَّحاة في تعريفها أقوالٌ كثيرةٌ أعرضنا عنها لرُكَّتها وانحرافها عن مقاصد الحدود التي يعتبرها المتكلمون. وهذا كما يقوله بعضهم^(٤) في ماهية الحال: كل اسمٍ نكرة جاء بعد اسمٍ معرفة. فمثل هذه الحدود يجب تنزيه كتابنا عنها وعن أمثالها. المقصد الثاني: في بيان شرائطها:

اعلم أنَّ النحاة يعتبرون في الحال شروطاً لابدَّ من حصولها عليها، وتكاد تجدها في كتبهم متفرقة، ونحن نجتمعها هاهنا، ونشير إلى العلة في اعتبار كل واحد منها بمشيئة الله تعالى، وجمعتها شروطٌ عشرة^(٥):

الشرط الأول: أن تكون اسماً، وإنما وجب اعتبار اسميتها لأمرين: أما أولاً: فلأنَّها خبرٌ في المعنى، وأصل الخبر أن يكون اسماً، كما قرَّرناه^(٦).

(١) ذكره الشارح بنصه في المنهاج (١٩/١ ب).

(٢) في شرح التعريف الثاني.

(٣) خصائصها الذاتية: كونها صفةً مشتقةً، وهو مستشعرٌ من كونها دالَّةً على هيئة. ولوازمها المعنوية: دلالتها أصالةً على هيئة الفاعل والمفعول، تحقيقاً أو تقديرًا.

(٤) ذكر ابن الحاجب هذا القول دون نسبة. يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٨/١).

(٥) مصدر الشارح هو الغرة المخفية (٢٢٦)، ولم يذكر الشارحُ الشرط الحادي عشر عند ابن الحجاز، وهو أن يكون فيها ضمير؛ لأنه أشار إليه في الشرط الثالث وهو الاشتقاق. وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣٣٦/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٥٥٥/١).

(٦) ينظر: المحصل (٣٦٥/١).

وأما ثانياً: فلائها مُشَبَّهَةٌ للظرف والمفعول به، ولا شك في كونهما اسمين؛ فلهذا وجب كونها اسماً لما ذكرناه. فهذا هو الأصل فيها، وإن كان لا يبعد وقوعها جملةً فعلية واسمية كما سنقرره في مواضعه، ولكننا أردنا التنبيه على ما هو المستحق بالأصالة فيها.

الشرط الثاني: أن تكون منصوبةً، وإنما وجب اعتبار هذا الشرط لأمرين أيضاً: أمّا أولاً: فلائها مُشَبَّهَةٌ للمفعول، ولا شك في كون المفعول منصوباً. وأما ثانياً: فلائها مُشَبَّهَةٌ للظرف؛ لكونها مفعولاً فيها، والظرف منصوبٌ بكلِّ حال؛ فلهذا وجب نصبها.

الشرط الثالث: أن تكون مشتقةً، وإنما وجب ذلك لأمرين: أمّا أولاً: فلائها صفة في المعنى، ومن حق الصفة أن تكون محتملةً للضمير، ولا يتم ذلك إلا مع كونها مشتقة.

وأما ثانياً: فلائها خبرٌ في المعنى أيضاً، ولا بد في الخبر من أن يكون هو المخبر عنه في المعنى، وإلا كان أجنباً عنه، وهذا مُحال؛ فلهذا وجب اشتراط كونها مشتقةً لما ذكرناه.

واشتراط الاشتقاق في الحال هو الذي استقرَّ عليه رأي البصريين المحققين^(١) منهم.

وزعم ابن الحاجب^(٢) أنه لا حاجة إلى ذكر الاشتقاق في الحال ولا معنى لشرطيته، وهذا فاسدٌ لأمرين:

أمّا أولاً: فلائها يوافقنا أن الحال لابد فيها من ضميرٍ يرجع إلى صاحبها، ولا يمكن تضمينها للضمير إلا مع كونها مشتقةً.

(١) لم أجد نصاً صريحاً للبصريين في المسألة، وظاهر كلام سيبويه والمبرد اشتراط الاشتقاق، والحال الجامد يؤوّل بمشتق. يُنظر: الكتاب (٣٧٥/١، ٣٩١)، والمقتضب (٢٣٦/٣). ورأى اشتراط الاشتقاق في الحال جمع من النحويين. يُنظر: كشف المشكل (٤٧٢/١)، والمتبع (٣٣٨/١)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣٣٦/١)، والصفوة الصفية (٤٨٢/٢-١). ورأى آخرون أن الاشتقاق وصفٌ غالبٌ لا لازم. يُنظر: جواب المسائل العشر (٧٧)، والتوطئة (٢١٢)، وشرح التسهيل (٣٢٢/٢)، وشرح ابن الناظم (٢٢٨)، وشرح الكافية للرضي (٣٢/٢)، وارتشاف الضرب (١٥٥٧/٣)، والمقاصد الشافية (١٢/٢)، والفوائد الضيائية (٣٩٠/١).

(٢) يُنظر: شرح المقدمة الكافية: (٥٠٩/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٣٥/١).

وأما ثانياً: فلأنها وصفٌ في المعنى، والوصفُ لابدٌ من اعتبار الاشتقاق فيه.
والعَجَبُ من ابن الحاجب حيث زعم أن الاشتقاق ليس شرطاً في الحال، وقد قال^(١): (إنَّ حقيقةَ الحال وماهيتها هي التي تدلُّ على هيئة). وليس يُمكن دلالتها على هيئةٍ إلاَّ مع كونها مشتقةً؛ لأنَّ الأسماءَ الجامدة لا تدلُّ على هيئةٍ أصلاً، نعم قد ترد في الظاهر كأنها غيرُ مشتقة، كما في قولهم: (جاء البرّ قفيزين^(٢) وصاعين)، (وبايعة يداً بيد)، وغير ذلك من الأسماء التي لا تُشعر بالاشتقاق، ولكنها مقدرةٌ بالمشتق، فتقدير قولنا: (قفيزين وصاعين) مكيلاً، وقولنا: (يداً بيد) أي: ملاصقاً. فإذاً لابدٌ من اعتبار الاشتقاق لما ذكرناه.

الشرط الرابع: أن تكون نكرة؛ وإنَّما وجب اعتبار هذا الشرط لأمرين:
أما أولاً: فلأنَّ المقصود من الحال حاصلٌ بتنكيرها، وهو بيان هيئة الفاعل والمفعول، فدخول التعريف فيها يكون فصلاً^(٣) لافائدة فيه.

وأما ثانياً: فلأنها خبرٌ في المعنى، ومن حقِّ الأخبار أن تكون نكراتٍ كما أسلفناه في خبر المبتدأ، وقد ترد على صورة المعرفة كما في قولهم: (أرسلها العراك)، وغيره، وسنذكر تأويلها بمشيئة الله تعالى.

الشرط الخامس: أن يكون لها صاحبٌ تكون صادرةً عنه، وراجعةً إليه؛ وإنَّما وجب اعتبار هذا الشرط لأمرين ثلاثة:

أما أولاً: فلأنها صفةٌ في المعنى، والصفةُ لابدٌ لها من موصوفٍ تكون مسندةً إليه.
وأما ثانياً: فلأنها خبرٌ أيضاً عن غيرها، فوجب أن يكون ثمَّ مخبرٌ عنه تكون راجعةً إليه.
وأما ثالثاً: فلأنه لابدٌ فيها من ضميرٍ راجعٍ منها، فيجب أن يكون ثمَّ من يفسر ذلك الضمير.

(١) سبقت الإشارة إليه في التعريف الثالث للحال ص (٧).

(٢) القفيز: ثمانية مكايك (والمكوك: صاع ونصف)، وجمعه: أقفزة، وقُفزان. ومن الأرض: قدر مئة وأربع وأربعين ذراعاً. ينظر: الصحاح (قفز) (٨٩٢/٣)، القاموس (قفز) (٦٧٠).

(٣) يُعرِّف علماء المنطق الفصل بأنه: (كَلْيٌ مَقُولٌ عَلَى الشَّيْءِ فِي حَوَابٍ: أَيْ شَيْءٌ هُوَ؟). ينظر: التعريفات للجرجاني (٢١٤/١)، وتسهيل المنطق (٣١)، وآداب البحث والمناظرة (٣٤). فالشارح يعني أن التعريف سيكون قيداً في ماهية الحال، ولا حاجة له.

الشرط السادس: أن يكون صاحبها معرفة؛ وإثما وجب اعتبار هذا الشرط لأمرين:
أما أولهما: فلائها خبرٌ في المعنى عن صاحبها، فوجب اعتبار تعريفه، كما مهّدنا
طريقه في المبتدأ والخبر^(١).

وأما ثانياً: فلائها لو تساوت هي وصاحبها في التنكير لكان الإثباع أولى من التّصّب
على الحال؛ لأنّ الصّفة تفيد الثبوت والاستمرار، والحال يفيد الانتقال والتغيّر من حال إلى
حال^(٢)؛ فلهذا لم يكن بدّ من تعريفه، نعم قد يكون صاحبها نكرةً، ولكنّه إذا كان الأمر [أ٤]
هكذا وجب تقديمها، كما في قولهم:

لَمِيّةٌ مَوْحِشًا طَلُلُ^(٣)

وسياقي تقريره^(٤).

الشرط السابع: أن يكون لها عامل؛ وإثما وجب اعتبار هذا الشرط لأمرين:
أما أولاً: فلائها لاتأتي إلّا بعد تمام الجملة بفعلها وفاعلها، فلهذا كانت فضلةً، إذ
لا نريد بما يكون فضلةً إلّا ما ذكرناه.

وأما ثانياً: فلائّ شبهها بالظرف والمفعول به ظاهرٌ، ولا شكّ في كونها فضلةً
في الكلام، فوجب أيضاً أن تكون فضلةً مثلها؛ لانعقاد الشّبه بينها وبينها كما
ذكرناه.

(١) ينظر: المحصل (٣٦١/١).

(٢) لم يُعدّ الشارح الانتقال شرطاً في الحال يؤكد هذا ما ذكره في الحاصر (٥٧٦)، وجعل بعض العلماء الانتقال
شرطاً في الحال يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣٣٨/١)، وشرح المقدمة المحسّبة (٣١١/٢).

(٣) صدر بيت من مجزوء الوافر، ولا تصح نسبته إلى الهزج كما نسبته الطناحي في فهرس أمالي ابن الشجري (٤٠٤/٣)؛
فالهجز يتطلب دخول العَصْب على جميع تفاعيل الوافر المجزوء، وقد نسبته الطناحي إلى مجزوء الوافر في تحقيق كتاب
الشعر (٦٢٠/٢). وعجّزة:

..... يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ

وهو لكثير في شرح ديوان كثير (١٧١). ونُسب لذي الرّمة لأن محبوبته مِيّة، ينظر: خزائن الأدب (٢١١/٣). وليس في ديوان ذي
الرمة. ورواية (لَعَزَة) في مجالس العلماء (١٣١)، والشعر (٢٢٠/١)، والخصائص (٤٩٢/٢)، وأمالي ابن الشجري (٩/٣)، وشرح
الفصل لابن يعيش (٦٤/٢). ورواية (لَمِيّة) في شرح ديوان كثير (١٧١)، والكتاب (١٢٣/٢)، والصّحاح (وحش) (١٠٢٥/٣)،
والضروري (٨٣)، وأسرار العربية (١٤٧)، وكشف المشكل (٤٨٠/١)، ومغني اللبيب (١١٨).

(٤) يُنظر: ص (٣٥) من النص المحقق.

الشرط التاسع^(١): أن تكون مقدّرةً بـ(في)، وإنّما وجب اعتبار هذا الشرط؛ لأنها مُشبهةٌ للظرف في كونها محلاً للفعل، كما أن الظرف محلٌّ له، فقُدِّرَتْ بهذا الحرف كما قُدِّرَ به الظرف. الشرط العاشر: أن تكون جواباً لـ(كيف)؛ لأنّ (كيف) سؤالٌ عن الحال، فمن حقّها أن تكون في جوابها ليحصل التطابق. فهذه الشروطُ العشرةُ لا بدّ من اعتبارها في الحال، وما عدا هذه الشروطِ فإنّها متضمّنةٌ له، وهو مندرجٌ تحتها.

المقصد الثالث: في كيفية صدورها عمّا هي منتصبةٌ عنه: وقد تكون تارةً من الفاعل، وتارةً من المفعول، وتارةً منهما جميعاً. فهذه ثلاث حالات: الحالة الأولى: في صدورها عن الفاعل، وهذا في مثل قولك: (ضربتُ زيداً قائماً)، فإنه يجوز أن يكون حالاً من التاء في (ضربتُ). الحالة الثانية: أن تكون حالاً من المفعول في نحو قولك: (ضربته قاعداً)، فإنه يجوز أن يكون حالاً من الهاء في (ضربته)؛ فإنّ الشرائط في كونهما حالاً حاصلةٌ فيهما، ولا مانع؛ فلهذا قضينا بجوازها فيهما.

الحالة الثالثة: أن تكون الحالُ منهما ضربةً، وذلك يكون على وجهين: أحدهما: أن يكون صدورُها على الجمع فيما كان مُتَّفَقَ اللفظ، كقولك: (لقيتهُ راكبين)، و(أكرّمته ماشيين). وثانيهما: أن يكون صدورُها على التفريق فيما يكون مختلف اللفظ في نحو قولك: (لقيتهُ مصعداً منحدراً)؛ لاستحالة التشية في مختلفي اللفظ.

ويختلف كلامُ الشيخ في قوله: (منحدراً)، فتارةً يكون بالواو، وتارةً من غير واو، ولكلٍّ وجهٌ، فأما وجه إثباتها بالواو؛ فلائّه لما تعذّر الجمع بين اللفظين؛ لاختلافهما في أنفسهما أتوا بالواو؛ لتكون دالةً على الجمع المعنوي؛ لأنّ التشية أصلُها العطف؛ فأتوا بالواو دلالةً على ذلك، وأما وجه حذفها فلائّ الجمع بين^(٢) /.....

[٤ب]

(١) سقط الشرط الثامن وهو: أن تكون فضلةً، فالحال تأتي بعد كلام تام. وهذا هو الشرط التاسع عند ابن الحُبّاز يُنظر: الغرة المخفية (٢٦٦). وينظر: الحاصر للشارح (٥٧٦)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٥٥٥/١).

(٢) هنا سقط مقدارُه ورقةً واحدةً تقريباً، وأوله من المَفْصَلِ أول فصل عامل الحال ص (٧٩).

والفراء^(١) وغيرهما^(٢) من نحاة الكوفة^(٣) أن الحال لا يجوز تقديمه على عامله في هذه المسائل كلها، ويمنعون (راكباً جاء زيد)، وحجتهم على هذا: هو أن مثل هذا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر فهو مُحال. والحق ما ذهب إليه نحاة البصريين، فأما ما قاله أهل الكوفة من الإضمار قبل الذكر فهو فاسد؛ لأنه وإن كان متقدماً في الصورة فهو متأخراً في الحكم، ولهذا جاز: (ضربَ غلامه زيد) لما كان في التَّيَّةِ مؤخراً. وعلى الجملة فإن ما ذكروه بعيد عن الأقيسة النحوية، ومنحرف عن استعمال الفصحاء؛ فلا يلتفت إليه. والله أعلم.

فحصل من مجموع كلامنا هذا أن العامل اللفظي يجوز تقديم الحال عليه مطلقاً. نعم الذي خرج عن هذه القاعدة الحال من المجرور في مثل قولنا: (مررتُ ركباً بزيد)، وللنحاة في هذه المسألة مذهبان^(٤): المذهب الأول: وهو الذي عوّل عليه جماهير البصريين^(٥)، واختاره الزمخشري^(٦)، ونصره الخوارزمي^(٧) وابن الحاجب^(٨) هو: المنع من تقديم الحال في هذه الصورة، وحجتهم

(١) أبو زكريا يحيى بن زياد (١٤٠-٢٠٧هـ) مولى بني منقر، ولد بالكوفة، كان متورعاً، يميل إلى الاعتزال، شُغِف بكتاب سيبويه حتى إنه مات وهو تحت رأسه، أخذ عن: قيس بن الربيع، والكسائي، وعنه: سلمة بن عاصم، والسَّمَرِي، توفي بطريق مكة وعمره. له: معاني القرآن، والمقصود والممدود، والمصادر في القرآن، وغيرها. يُنظر: مراتب النحويين (١٣٩)، والفهرست (٩٨)، وتاريخ العلماء النحويين (١٨٧)، وبغية الوعاة (٣٣٣/٢).

(٢) ضمير التثنية هنا يعود إلى الفراء وعالم آخر، الأرجح أنه الكسائي؛ لأن الشارح يقرنهما كثيراً.

(٣) أجاز الكوفيون تقديم الحال على عاملها إذا كانت من مضمّر، نحو: (راكباً جئتُ)، والفرق بين الظاهر والمضمّر عندهم أن في الحال ضميراً يعود على صاحب الحال فإذا تقدم الحال على الاسم الظاهر كان ذلك إضماراً قبل الذكر، وليس كذلك إذا تقدم على المضمّر؛ لأن ضمير الحال لا يحتاج إلى أن يتقدمه ذكر إذا كان للمتكلّم، كما تقول: (جئتُ). يُنظر: معاني القرآن للفراء (٢٤٤/٢)، والمجالس للخطيب (٧٤، ٧٥)، والإنصاف (٢٥٠/١)، والتبيين (٣٨٣).

(٤) رأى الكوفيون رأياً متوسطاً، فقالوا: إن كان صاحب الحال مضمراً نحو: (مررتُ ضاحكةً بك) جاز تقديم الحال، وإن كان مظهراً فيما أن يكون الحال غير اسم نحو: (مررتُ بهند تضحك) فيجوز تقديم الحال، وإما أن يكون الحال اسماً فلا يجوز. يُنظر: التذييل والتكميل (١٧٦/٣).

(٥) يُنظر: الكتاب (١٢٤/٢)، والمقتضب (١٧١/٤)، واللمع (١١٨)، وشرح اللمع للثمانيني (٣٧٣/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٩/٢)، والبسيط في شرح الجمل (٥٢٩/١).

(٦) يُنظر: المفصل (٧٩).

(٧) يُنظر: التحمير (٤٢٨/١).

(٨) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٣٢/١).

على هذا هو أنّ هذه الصّورة مطّردة في لسانهم، كثيرة الاستعمال في مجاري كلامهم، ولم يُعلم في شيء من كلامهم تقديمها، فلو كان جائزاً لوقع، فلمّا لم يقع دلّ على امتناعه. وهذا الاستدلال كثيراً ما يستعمله سيبويه في تقرير المسائل.

وزعم الخوارزمي أنّ الوجه في امتناع تقديم الحال على المجرور هو أنّ الجارّ بمثالة الجزء من الفعل^(١)؛ فلا يجوز الفصل بينه وبين ما هو جزء منه. وهذا فاسدٌ لأمرين:

أمّا أولاً: فلائنه لو كان الأمر فيه كما زعمه لامتنع قولنا: (مررت اليوم بزيد)؛ لأجل الفصل، فلمّا جاز ذلك دلّ على فساد مقالته.

وأمّا ثانياً: فلأنّ جعلَ الجارّ بمثالة الجزء من الاسم أولى من جعله بمثالة الجزء من الفعل؛ لأنه لا يمتنع الفصل بينه وبين الفعل بالظرف وغيره، ويمتنع الفصل بينه وبين الاسم. فإذا فسد ما قاله الخوارزمي.

المذهب الثاني: ذهب إليه جماعة من نحاة البصريين^(٢)، وهو الجواز. وحجتهم على ما قالوه: تمسّكهم بالأصل والقاعدة، وهو أنّ العامل إذا كان متصرفاً في نفسه وجب تصرّفه في معموله بالتقديم والتأخير إلّا لما منع، وهذا عامٌّ في كلّ موضع. وإذا كان الأمر هكذا جاز في هذه المسألة تقديم الحال؛ لأنّ الفعل في نفسه متصرفٌ، ولأمانع يمنع من تقديم الحال؛ فلهذا كان الوجه جواز تقدّمه.

والحقّ عندنا أنّ ما ذكره المجوّزون قياس، وما ذكره المانعون استحسان، وإذا تعارض الاستحسان والقياس في مسألة وتناقض حكمهما كان التعويل على الاستحسان؛ لأنّه أدخل وأوقع في النفس من / القياس^(٣)؛ لأنّ المجوّزين مستندهم في الجواز هو ظهور الحال، والمانعون

[٥٥]

(١) يُنظر: التخمير (٤٢٨/١).

(٢) ممن أحاز ذلك ابنُ كيسان والنحاس وأبو علي وابنُ جني وابنُ برهان والحيدرة والرضي وأبو حيان. ينظر: معاني القرآن الكريم للنحاس (٤١٨/٥)، والتمكلة (٣٧٤)، وشرح اللمع لابن برهان (١٣٨/١)، وكشف المشكل (٤٨١/١)، وشرح عمدة الحافظ (٤٢٩/١)، وشرح الرضي على الكافية (٣٠/٢)، والبحر المحيط (٥٤٩/٨)، وارتشاف الضرب (١٥٧٩/٣).

(٣) القياس أقوى دلالة من الاستحسان عند الأصوليين قال ابن جني في الاستحسان: «وجماعة أنّ علته ضعيفة غير مستحكمة» الخصائص (١٣٣/١)، وقال فيه الأنباري: «ذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس» لمع الأدلة (١٣٣). والشارح متأثر هنا برأي الخوارزمي في الاستحسان. ينظر: التخمير (٨/٢). على أنه اعترض

مستندهم في المنع أمرٌ يقطعه عن الجري على القاعدة المعلومة، وهو أن حال المجرور صفةٌ لصاحبها، وحكم الجارٍ منسحبٌ عليها؛ لأنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فكما أنَّ المجرور يمتنع تقديمه على عامله، فهكذا يمتنع تقديم صفة معموله أيضاً بطريق الأولى والأحق، وإذا كان الأمر كما قلناه توجه قطعه عن القاعدة.

المرتبة الثانية^(١): ما يكون عاملاً لأجل مشابته للفعل، فهذا نحو: (ليت) و(كأن) و(لعل)، فإنَّها تعمل في الأحوال النصب؛ لأجل المشابهة التي بينها وبين الأفعال، فنقول فيها: (ليت زيداً واقفاً عندنا فنكرمه)، و(كأن زيداً واقفاً في داره)، و(لعل بشراً ضاحكاً في الدار)، وأنشد النحاة:

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَقُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ^(٢)
وَالسَّقُودُ: حَدِيدٌ يُشَوَّى فِيهَا اللَّحْمُ. شَبَّهَ قَرْنَ الثَّوْرِ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنْ خَاصِرَةِ الْكَلْبِ
بِالسَّقُودِ عِنْدَ طَعْنِهِ إِيَّاهُ^(٣). فنصبَ (خارجاً) على الحال.

فهذه الحروفُ عاملةٌ في الأحوالِ النَّصْبِ لأجل المشابهة الحادثة بينها وبين الفعل. وهذه الحروفُ، وإن كانت مندرجةً تحت العامل المعنوي عند النحاة، لكنَّا أردنا فصلها عنه وجعلها قسماً برأسها واسطةً بين العامل اللفظي والعامل المعنوي؛ لأنها مُشَبَّهة للعامل اللفظي من حيث إنَّها عاملةٌ بنفسها، ومُشَبَّهة للعامل المعنوي من حيث إنَّه لا يجوز تقديم معمولها عليها؛ فلهذا جعلناها متوسطةً بين المرتبتين كما حققناه.

للخوارزمي في مسألة تعريف الأعداد المضافة، فقال: «وليت شعري كيف يُقال بأنَّ ما ذكره استحسان، مع ما ذكرناه من مخالفة الأقيسة، ومن حق ما يكون استحساناً أن يكون مطابقاً للأقيسة...» (٢٧٢) من النص الحق. ومفهوم الاستحسان في أصول مذهب الإمام مالك مختلف فهو يعني: الأخذ بمصلحة جزئية في مقابل دليل كلي. فهو ميل إلى أقوى الدليلين. ينظر: الموافقات في أصول الشريعة (١٤٨/٤، ١٤٩). كما عُرِّف بأنه: العدول بحكم المسألة عن نظائرها للدليل شرعي. ينظر: شرح الكوكب المنير (٤٣١/٤)، ولعل مفهوم الاستحسان عند الشارح متأثر ببعض علماء أصول الفقه. والله أعلم.

(١) المرتبة الأولى موضعها في الجزء الساقط المشار إليه في ص (١٢).

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (١٩). وينظر: الخصائص (٢٧٥/٢)، وأمالي ابن الشجري (١/٢٣٩)، ورصف المبان (٢٨٦)، وخزانة الأدب (١٨٥/٣). والشَّرْبُ: جمع شارب. والمُفْتَادُ: موضع الوقود والشَّوَاء.

(٣) ليس المقصود تشبيه القرن في طعنه للثور بالسَّقُود في طعنه له، كما يظهر من قول الشارح. بل المقصود: أنَّ قَرْنَ الثَّوْرِ حالة نفوذه في الكلب، كالسَّقُود الذي فيه لحم، وقد تركه أصحابه دون شواء. فهو تشبيه صورة القرن بصورة السَّقُود، وليس المقصود تشبيهه به في حَدِّثِهِ فحسب. ينظر: ديوان النابغة (١٩)، وخزانة الأدب (١٨٦/٣).

المرتبة الثالثة: في بيان العامل المعنوي، وقد ذكر الشيخ من ذلك صورتين^(١):

الصورة الأولى: الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ، في مثل قولك: (زيدٌ في الدار قائماً)، فالظرف متعلقٌ هاهنا باستقرار محذوف؛ فلهذا كان عاملاً في الحال. وللنحاة فيه مذهبان: أحدهما: جوازُ تقديم الحال عليه^(٢)، وحجتهم على هذا: هو أن العمل إنما هو للفعل الذي الظرفُ خَلَفَ عنه، وليس العمل في الحقيقة للظرف؛ فلهذا جاز تقديم الحال عليه كما لو كان الفعل ظاهراً. وهذا شيء يُحكى^(٣) عن أبي الحسن الأخفش^(٤).

وثانيهما: المنعُ من تقديمه، وهذا هو مذهب سيبويه^(٥) وجمهير البصريين [هـ] عبد القاهر^(٦) والزمخشري^(٧) والخوازمي^(٨) وابن الحاجب^(٩)، وحجتهم على هذا هو أن العمل قد صار للظرف، والفعلُ نسياً منسياً.

والمختارُ هو المنعُ من تقديم الحال في هذه الصورة؛ لأنه لم يُسمع في كلامهم: (زيدٌ قائماً في الدار) مع كثرة دوره، فلو كان جائزاً لوقع، فلما لم يقع دلّ على امتناعه،

(١) تنظر الصورتان في: شرح عيون الإعراب (١٤٧).

(٢) أحازه ابن برهان، يُنظر: شرح اللمع (١٣٦/١).

(٣) بشرط تقدم المبتدأ، يُنظر: شرح الرضي على الكافية (٢٤/٢)، ارتشاف الضرب (١٥٩٠/٣).

(٤) الأوسط وهو سعيد بن مسعدة (...-٢٢١، ٢١٥، ٢١٠)، مولى بني مجاشع بن دارم، ليس لكتاب سيبويه طريقٌ إلا من جهته، ولما مات سيبويه قرئ على الأخفش، ومن قرأه عليه: الجرمي، والمازني، كان الأخفش أسنَّ من سيبويه، لكنه لم يأخذ عن الخليل، له: معاني القرآن، الأوسط، التصريف. يُنظر: مراتب النحويين (١١١)، وتاريخ العلماء النحويين (٨٥)، وبغية الوعاة (٥٩٠/١).

(٥) قال سيبويه: «واعلم أنه لا يُقال: قائماً فيها رجل». الكتاب (١٢٤/٢).

(٦) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٧٤/١).

وهو: ابن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر (...-٤٧٤، ٤٧١) أخذ عن أبي الحسين الفارسي ابن أخت أبي علي، ولم يأخذ عن غيره، له في النحو: المغني والمقتصد وهما شرحان للإيضاح، وفي التصريف: العمدة، وشرح التكملة، وصنّف في علمي المعاني والبيان. يُنظر: نزهة الألباء (٢٦٤)، بغية الوعاة (١٠٦/٢)، وإشارة التعيين (١٨٨).

(٧) يُنظر: المفصل (٧٩).

(٨) يُنظر: التحمير (٤٢٧/١).

(٩) يُنظر: شرح المقدمة الكافية (٥٠٧/٢).

وهكذا قولنا: (مالك واقفاً؟)، و(ماشأنك قائماً؟). قال الله تعالى: [٥٤٧/١] وفيها تقديران: (١).

التقدير الأول (٢): عاملها الإعرابي، وتوجيهه: فأَيُّ شيءٍ بدا لهم فجاءوا التذكرة معرضين. فـ(ما) مبتدأ و(لهم) خبره و(معرضين) نَصْبُهُ على الحال كما فصلناه. التقدير الثاني: معناها، والاستفهام فيها على وجه التهكم والإنكار على إعراضهم عما جاء به الرسول من الهداية، والتعريض بحالهم في تجاهلهم بما جاءهم، ومعناه: وأيُّ شيءٍ أعجبٌ من إعراضهم عما ذُكِّروا به؟! وما تحتمله الآية أكثر، وهو مندرجٌ تحت ما ذكرناه.

الصورة الثانية: اسم الإشارة وفيه ثلاثة أوجه (٣):
أحدها: أن يكون العامل اسم الإشارة.
وثانيها: أن يكون العامل في الحال حرف التنبيه.
وثالثها: أن يكون العامل مجموعهما.

فما جعلته هو العامل منها لم يجوز تقديم الحال عليه، وما لم يجعله عاملاً جاز تقديم الحال عليه، فعلى هذا تقول: (ها واقفاً ذا زيداً)، فإن جعلتَ العاملَ حرف التنبيه جازت، وإن جعلت العامل اسم الإشارة لم تجز. قال الله تعالى: [٥٤٧/١] وقال تعالى: [٥٤٧/١] وإنما امتنع تقديم الحال في هذه العوامل المعنوية لما ضعفت لجمودها (٦) عن التصرف فلم (٧) يجوز تقديمه عليها.

(١) سورة المدثر، الآية (٤٩).

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٤٧٥/٢).

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (٣١١/٢)، والغرة المخفية (٢٧٠)، والتعليقة لابن النحاس (٥٤٧/١).

(٤) سورة هود، من الآية (٧٢).

(٥) سورة النمل، من الآية (٥٢).

(٦) لو قال بجمودها لكان أولى.

(٧) في نسخة التحقيق: (لم)، وهو خطأ يضعف المعنى.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

« فصل »

وقد يقع المصدر حالاً كما تقع الصفة مصدراً في قولهم: (قم قائماً)، وفي قوله:

..... ولا خارجاً من في زور كلام

وذلك: (قنلته صبراً)، و(لقيته فجأةً، وعياناً، وكفاحاً)، و(كلمته مشافهةً)، و(أتيته ركضاً، وعَدوًّا، ومشياً)، و(أخذتُ عنه سمعاً)، أي: مصبوراً، ومفاجئاً، ومعيناً، وكذلك البواقي، وليس عند سيبويه بقياس، وأنكر: (أتانا رُجُلَةً، وسُرعةً)، وأجازه المبردُ في كل ما دلَّ عليه الفعل ^(١).

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

[٦٦] وقوع المصدر / موقع الحال إنّما يأتي على القلّة ^(٢)؛ ولهذا أشار إليه الشيخ بقوله: (قد يقع) و(قد) مع المضارع تُفيد التقليل، وإنّما كان على القلّة؛ لأنّ وضع أحدهما مخالف لوضع الآخر؛ لأنّ وضع الحال على الاشتقاق من الفعل، ووضع المصدر على خلاف ذلك؛ لأنّه ليس مشتقاً من الفعل كما قرّرناه من قبل ^(٣)، فلمّا كان بينهما هذه المنافاة في الاشتقاق لم يُجز أن يقع أحدهما موقع الآخر، وإنّما الذي سوّغ وقوع أحدهما موقع الآخر هو أنّ الحال صفة في المعنى؛ لأنّها هيئة الفاعل والمفعول، فكما جاز وقوع المصدر موقع الصفة في مثل: (مررت برَجُلٍ صديقٍ، وزورٍ، ورضاً) جاز أن يقع المصدر حالاً، والجامع بينهما هو أنّ كلّ واحدٍ منهما واقعٌ موقع الآخر فيما هو أصلٌ فيه، فأصل المصدر أن يكون معنىً وقد يقع صفةً، وأصل الحال أن يكون صفةً وقد يكون مصدراً، فقام أحدهما مقام الآخر على جهة المناوبة والمعاوضة، كما في (إلا) و(غير) كما سنقرّره في موضعه ^(٤)، فإذا تمهّدت هذه القاعدة فلنذكر كَيْفِيَّة وقوع الصفة مصدراً، ثم نذكر كَيْفِيَّة وقوع المصدر حالاً، فهذان مقصدان:

(١) المفصل (٧٩).

(٢) ليس هذا على إطلاقه، قال ابن مالك:

ومصدرٌ منكراً حالاً يقع بكثرة كِبَغْتَةً زيدٌ طلَع

وهو مع هذا غير مقيس إلا في مسائل محدّدة، كقولهم: (أنت الرجل علماً)، و(هو زهير شعراً)، و(أما علماً فعالم).

ينظر: شرح التسهيل (٣٢٨/٢)، تعليق الفرائد (١٨٠/٦)، وارتشاف الضرب (١٥٧٢/٣).

(٣) ينظر: المحصل (٥٠٠/١).

(٤) سيأتي في ص (١٣٤).

المقصد الأول: في كيفية وقوع الصفة مصدراً، وهذا في مثل قولك: (قم قائماً)،
فـ(قائماً) هاهنا في موضع المصدر، فلهذا كان منتصباً انتصابه، ويكون تقديره: قم قياماً؛
وإنما كان تقديره بالمصدر لأمرين:

أما أولاً: فلأن الغرض هو تحصيل القيام والأمر به، وليست الصفة مقصودة، كما
قلنا^(١) في (العافية، والفاضلة، والكاذبة)، فإن المقصود منها هو المعاني دون الصفات^(٢).
وأما ثانياً: فلأن نصبه على الحال لافائدة فيه، فلهذا وجب نصبه على المصدرية كما
قلناه، ومنه قول الفرزدق^(٣):

وعاهدتُ ربِّي أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ولا خَارجاً مِنِ فِي زُورٍ كَلامٍ^(٤)

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه. أمّا إعرابه فهو ظاهرٌ فلا حاجة بنا إلى ذكره، وأمّا
موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على أنّ (خارجاً) صفةٌ في موضع المصدر، ويكون معنى
(خارجاً) أي: خروجاً، ويكون عطفاً على قوله: (لا أشتم الدهر مسلماً). وهذا فيه مذهبان:
أحدهما: قول سيبويه^(٥): أنّ (خارجاً) في موضع المصدر، وأنّ قوله: (لا أشتم الدهر
مسلماً) جملةٌ محلوقةٌ عليها، ويكون قوله: (ولا خارجاً) عطفاً عليها، ويكون تقدير

(١) لم أجده فيما سبق، وقد أورده الزمخشري في الفصل (٢٦٣) في مجيء المصدر على (فاعل)، وهو عند الشارح في
السفر الثالث اللاحق لهذا السفر، وهو مفقود.

(٢) فالمعنى: الإفضال والمُعافاة والكذب. ينظر: التخمير (٨٠/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٧٦/١، ١٧٥)،
والإقليد في شرح المفصل (١٣١٢/٣).

(٣) همام بن غالب بن صعصعة الدارمي التميمي، (في خلافة عمر - ١١٠هـ)، والفرزدق لقبه لغظه وقصره، كان
شاعراً مُجيداً سريع الجواب، جعله ابن سلام في الطبقة الأولى من الإسلاميين بعد جرير، مات وقد قارب المئة. ينظر:
طبقات فحول الشعراء ٢٩٨/٢، والشعر والشعراء ٤٧١/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو في الديوان (٢٧٨/٢) مع اختلافٍ يسير في بعض الألفاظ. وينظر: الكتاب (٣٤٦/١)،
والمقتضب (٢٦٩/٣)، والكمال (١٥٥/١)، والبصريات (٧٧١، ٩١٥/٢)، والتعليقة (١٩٨/١)، والمحتسب (٥٧/١)،
وشرح عيون كتاب سيبويه (١٢٤)، ومغني اللبيب (٥٢٩). وقد لَفَّقَ المؤلف بين بيتين، وصحة الرواية فيهما كما في
الديوان والكتاب وغيره:

ألم ترني عاهدتُ ربِّي وإنِّي لبين رِتاَجٍ قائماً ومقامٍ
على حَلْفَةٍ لا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ولا خارجاً مِنِ فِي زُورٍ كَلامٍ

(٥) ينظر: الكتاب (٣٤٦/١).

الكلام: عاهدت ربي لا أفعل شيئين: شتمَ المسلم، وقولَ الزور، فـ(خارجاً) على هذا القول/ مصدرٌ معطوف على الجملة الفعلية قبله؛ لأنه إذا كان عطفاً على الجملة الفعلية كان بمعناها، وليس يكون بمعناها إلا إذا كان منصوباً على المصدرية لتتطابق الجملتان على الفعلية، وهذا هو الذي أراده الزمخشري وقصده.

وثانيهما: مذهب بعض النحاة^(١)، وهو أن يكون قوله: (لا أشتم)، وقوله: (ولا خارجاً) صفتين^(٢) على حالهما، منصوبتين^(٣) على الحال، وعلى هذا يكون المحلوف عليه محذوفاً، ويكون تقدير الكلام: عاهدت ربي في حال كوني غير شاتم، ولا قائلاً^(٤) زوراً ألاّ أفعل كذا وكذا، كما تقول: عاهدت ربي في حال كوني غير ظالم ولا كاذب لا أترك الصلاة والزكاة.

والحق ما قاله سيبويه^(٥)، ويدل عليه أن المقصود من سياق الكلام هو ألاّ يكون فاعلاً لشيء من هذين الوجهين شتم المسلم، وقول الزور، وهذا إنما يتأتى على قول سيبويه، فأما إذا كانا حالين - كما هو مذهب غيره - فليس محلوفاً عليهما كما قرّرناه، وإذا كان محلوفاً عليهما وجب - إذا كانت الجملة الأولى فعلية^(٦) - في الأخرى أن تكون فعلية ليتطابق الكلام ويتسق نظامه؛ فلهذا أوجبنا أن يكون معنى قولنا: (ولا خارجاً) ولا يخرج خروجاً؛ حتى يصحّ عطفه على الجملة الأولى، فيكون تقديره: لا أشتم مسلماً، ولا يخرج خروجاً، وهذا هو المقصود.

المقصد الثاني: في كيفية وقوع المصدر حالاً. وهذا نحو قولك: (قتلته صبراً)، و(لقيته فجأةً، وعياناً، وكفاحاً)^(٧)، والكفاح^(٨): المواجهة للشيء، تقول: (لقيته كفاحاً)، أي:

(١) هو عيسى بن عمر كما ذكر سيبويه (٣٤٦/١).

(٢) في نسخة التحقيق: صفتان.

(٣) في نسخة التحقيق: منصوبتان.

(٤) في نسخة التحقيق: قائل، وهو خطأ.

(٥) ينظر: المحصل في شرح المفصل للأندلسي (٢٤٩/١ ب).

(٦) ورد بعدها في نسخة التحقيق (لوجب)، وقد أثبت ما أراه الصواب.

(٧) يرى سيبويه وجمهور البصريين أن هذه المصادر في موضع الحال، ويرى الكوفيون والأخفش والمبرد أنها مفاعيل مطلقة، واختلفوا: فقال الكوفيون: إنها منصوبة بالأفعال السابقة وليست في موضع الحال، وقال الأخفش والمبرد: إنها منصوبة بأفعال مقدرة قبلها وهي الحال. ينظر: التذييل (٧٠/٣ ب).

(٨) ينظر: تهذيب اللغة (كفح) (٦٦/٤)، ولسان العرب (كفح) (٥٧٣/٢).

مواجهةً من دون حائل ولا ساترٍ، وقتل الصَّبر هو: أن يُحبسَ الرجلُ حتى يُقتل، وفي الحديث^(١): «اقتلوا القاتل، واصبروا الصابر». أي: احبسوا المُمسك حتى يموت^(٢). ونهى رسول الله - صلى الله عليه - عن المصبورة من البهائم^(٣). وهي التي تُحبس لثُرمي، هكذا قاله^(٤) الجوهرى^(٥). والخلاف في هذه المصادر بين النحاة واقعٌ من جهتين:

الجهة الأولى: هل تكون سماعيةً مقررة^(٦) حيث وردت، أو تكون قياسيةً؟ فالذي ذهب إليه سيبويه^(٧) وجماهير النحاة^(٨) أنها سماعيةٌ، ويجب إقرارها حيث وردت، وهذا هو مذهب الزمخشري، وحجتهم على هذا هو أن هذه المصادر في وقوعها أحوالاً لم تكثر كثرة بحيث يمكن دعوى القياس فيها، وإنما وردت على القلة أموراً^(٩) مسموعة فلا جرم أقررناها حيث وردت من غير إلحاق غيرها بها، ولهذا أكثر الزمخشري فيها الأمثلة ليأتي على الأكثر منها ولا يفوت منها إلا ما عسى أن يقع نادراً. وذهب المبرد^(١٠) وغيره من النحاة^(١١) إلى

(١) الحديث في السنن الكبرى للبيهقي (٥٠/٨)، عن إسماعيل بن أمية مرفوعاً، والبدر المنير لابن الملقن (٣٦٣/٨).

(٢) ينظر: الزاهر (٢٠١/٢)، والفائق (٢٧٦)، والنهاية (٨/٣). ويرى أبو هلال العسكري أن الصابر الذي يصبر النفس عن القتل. ينظر: الفروق في اللغة (٣٤٧). وهو بعيد.

(٣) رواه البخاري ومسلم. ينظر: صحيح البخاري (٢١٠٠/٥) ورقمه (٥١٩٤)، وصحيح مسلم بشرح النووي (١١٣/١١٦) ورقمه (١٩٥٦).

(٤) ينظر: الصحاح (صبر) (٧٠٦/٢).

(٥) إسماعيل بن حماد، أبو نصر، (... - ٣٩٣ هـ) لغويٌّ فاضل، اخذ عن أبي علي الفارسي، وأبي يعقوب الفارابي صاحب ديوان الأدب وهو خاله، صنف الصحاح، وسمع عليه إلى باب الضاد، وسائر الكتاب غير منقح، سقط من سطح جامع نيسابور بعد ما عرضت له وسوسة. ينظر: نزهة الألباء (٢٥٢)، وبغية الوعاة (٤٤٦/١).

(٦) الصواب: مُقرّة، فقد قال بعد ذلك (إقرارها)، ولم يقل: تقريرها.

(٧) ينظر: الكتاب (٣٧١/١).

(٨) ينظر: شرح الكتاب للسيرا في (١١١/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٩/٢)، والتذييل (٧٠/٣ ب).

(٩) نصب (أموراً) على الحال من ضمير (وردت)، والوجه الرفع.

(١٠) ينظر: المقتضب (٢٣٤/٣)، وفي حاشيته أفاد الشيخ عضيمة - رحمه الله - أنه يفهم من كلام المبرد في مواضع آخر أن المصدر يعرب حالاً بتأويله بوصف، كما قال سيبويه.

(١١) لم أجد من وافق المبرد في رأيه.

[١٧] أنّها قياسية، بشرط أن تكون في الفعل دلالةً عليها، ومعنى هذا هو أن تكون هذه المصادر من تقسيمات الفعل وأنواعه فيجيز على هذا: (أتانا ركضاً، وعدواً، ومشياً)؛ لأنّ العدوَّ والمشى والركضَ ضروبٌ من الإتيان وأنواعٍ منه، ولم يُجزَّه فيما كان لا يدلُّ عليه الفعل ولا يشعر به، وينكر قولنا: (أتانا ضحكاً، وأكلاً، وشرباً)؛ لأنّ الإتيان لا يشعر بشيء من هذه الأمور على حال، ولا يكون دالاً عليها.

الجهة الثانية: إذا قلنا إنّ هذه المصادر مستعملةٌ أحوالاً، فهل تكون الأحوال هي بنفسها أو تكون على حذف مضاف؟ فيه مذهبان:

أحدهما: أن تكون أحوالاً بنفسها من غير تقدير شيء آخر، وهذا هو الذي ذهب إليه الزمخشري، وأظنّه مذهب سيبويه^(١) أنّها أحوالٌ بنفسها، ولهذا فسرها بما يطابقها في الاشتقاق، ففسّر (صبراً) بمعنى مصبوراً، و(فجأةً) بمعنى مفاجئاً، و(عياناً) بمعنى معائناً، وهكذا القول في سائرهما، فدلّ ذلك أنّ مذهبه أنّها أحوالٌ بأنفسها من غير تقدير أمرٍ آخر وراء ذلك، وحقّتهم على ذلك هو أنّ كونها بمعنى الأحوال أدلّ على المقصود، وأكثر لتحصيل الغرض من كونها على حذف مضاف؛ فلهذا كان هو الأولى.

وثانيهما: مذهب من قال إنّها على حذف مضاف^(٢) وإنّ تقدير قولنا: (قتلته صبراً) أي ذا صبرٍ، و(لقيته كفاحاً) أي ذا كفاحٍ، وحقّتهم على ما قالوه هو أنّ ظاهر المصدر لا يكون حالاً؛ لأنّ الحال صفةٌ مشتقةٌ والمصدر اسمٌ جامد غير مشتقٍ، فبينهما مخالفةٌ ومنافاةٌ، وإذا كان الأمر فيهما هكذا وجب تقديرُ حذف مضاف حتى يكون الحال بمعنى المشتق، فلهذا قدرنا قولنا: (ذا) بمعنى صاحب؛ ليكون فيه لفظ الاشتقاق.

والحقُّ ما ذهب إليه سيبويه واختاره الزمخشري؛ لأنّ هذا المضاف لا حاجة إلى تقديره، بل تقدير الحال باسم الفاعل المشتق من هذه المصادر يكون أولى لما فيها من الدلالة عليه، وبالله التوفيق.

(١) بل هو مذهبه، إذ يقول: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حالٌ وقع فيه الأمرُ فانصب لأنه موقوعٌ فيه. وذلك قولك: (قتلته صبراً)، و(كلمته مشافهةً)، و(أتيت ركضاً وعدواً ومشياً)». الكتاب (١/٣٧٠). وأكد السيرافي. ينظر: شرح الكتاب (١٤٦/٥).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٣٤)، شرح الرضي على الكافية (٢/٣٩)، ونقل أبو حيان عن ابن هشام الخضراوي في الإفصاح أنه رآه لبعضهم، ينظر: التذييل (٣/٧٠ ب).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

« فصل

والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب تقول: (هذا بُسراً أطيبُ منه رطباً)، و(جاء البرُّ قفيزين وصاعين)، و(كلمته فاه إلى في)، و(بايعته يداً بيد)، و(بعثُ الشاء شاةً ودرهماً)، و(بيّنت له حسابه باباً باباً)^(١).

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

لما فرغ الشيخ من بيان وقوع الحال صفةً وهو القياس، ومن بيان وقوعها مصادر^(٢) وهو أمرٌ سماعي كما مرّ بيانه أراد أن يبيّن أنّ الاسم الجامد غير الصفة وغير المصدر يكون بمنزلتهما لمّا كان دالاً على الهيئة، فلهذا قال (والاسم غير الصفة والمصدر - بالكسر أي وغير المصدر - بمنزلتهما في هذا الباب)، لاشتراكها كلها أجمع في الدلالة على الهيئة، وقد أورد في هذا الفصل مسائل/من هذا الجنس من قبيل الأسماء ليست من الصفات ولا من المصادر دالة على الهيئات، ونحن نوردها واحدةً واحدةً، ونشير فيها إلى كلامٍ ملخّصٍ وجيزٍ بمشيئة الله تعالى:

المسألة الأولى: قوله: (هذا بسراً أطيبُ منه رطباً)، واعلم أنّه ليس يلزم في كلّ اسم جامد أن يكون مستعملاً هذا الاستعمال، بل يجب أن يكون مقصوراً على السماع لا غير، فقولنا: (هذا بسراً أطيبُ منه رطباً)، فالْبُسْرُ والرُّطْبُ هاهنا اسمان جنسيان أوقعوهما هاهنا موقعَ المشتق، والمعنى فيه: هذا التَّمْرُ إذا كان جافاً^(٣) أطيبُ منه إذا كان رطباً، وقد اختلف النحاة في العامل في الحال، ونحن نذكر المذاهب ثمّ نذكر المختار منها، فهذان مقامان^(٤):

المقام الأوّل: في بيان المذاهب، وهي ثلاثة:

(١) المفصل (٨٠).

(٢) لو قال مصدراً لكان أنسب للمقام.

(٣) لا يريد التمر الجاف، وإنما يريد البُسرية، وهي حالة قبل التمرية.

(٤) ما عرضه الشارح في هذا المبحث ملخصٌ لما أورده ابن الحاجب في الإيضاح (٣٣٥/١-٣٣٨)، كما سيذكره، وهو أيضاً في شرح المقدمة الكافية (٥١٠/٢)، وما بعدها، وشرح الوافية (٢٢٢).

أولها: مذهب أبي علي الفارسي^(١)، وهو أن العامل في الحال هو اسم الإشارة، وحقته على هذا أمران:

أحدهما: أنه لو كان العامل (أطيب) لكان يلزم تقديم معموله عليه، وهذا فاسد بدليل أنه لا يجوز (زيدٌ منك أحسن)، فإذا بطل عمل (أفعل) لم يبق إلا اسم الإشارة وهو المقصود. وثانيهما: أنه لو كان العامل (أفعل) لأدّى ذلك إلى أن يكون الشيء الواحد مفيداً بحالين مختلفين في حالة واحدة وهذا محال؛ لأن المقصود هو بيان الأفضلية في طيبه في حال البُسرية على الرطوبة، فإذا كان العامل هو (أطيب) لزم ما ذكرناه؛ لأنهما منتصبان عنه وهو عامل فيهما على قولهم؛ لأن الأفضلية لا بدّ من تقييدها بالأمرين جميعاً، وحينئذ يكون التمر مقيداً بالبُسرية والرطوبة في حالة واحدة، فإذا بطل ذلك وجب أن يكون العامل هو اسم الإشارة.

وثانيها^(٢): مذهب من قال إن العامل في الحال هو (كان) مضمرّة، وهي هاهنا تامة، وحقته على هذا هو أن (كان) هاهنا تضرر كثيراً فإذا بطل أن يكون العامل في الحال اسم الإشارة لما يؤدي إليه من فساد المعنى، وبطل أن يكون العامل (أطيب) بما ذكره الفارسي لم يبق إلا أن يكون العامل فيه كان مضمرّة إذ لا شيء يُعقل غير ذلك.

وثالثها^(٣): مذهب من قال إن العامل في الحال هو (أفعل) التفضيل.

فهذه هي مذاهب النحاة في العامل في الحال هاهنا.

(١) ينظر: المسائل الحلبيات (١٧٦-١٧٨)، وفيها نصّ صراحةً على أن العامل في الحال اسم الإشارة، ونُسب له ذلك في المفضّل (٦٨٦/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٥١٥/٢)، على أنه قال في التعليقة: «فكذلك هذا بُسراً ورطباً ينتصبان على إضمار هذا إذا وقع أو إذا يقع، فليس الحال هي المضمر إنما العامل فيها مضمر». (٢١٤/١)، لكن رأيه في الحلبيات أصرح. ونسب أبو حيان في التذيل (٨٣/٣) إلى أبي علي أن العامل (كان) التامة مضمرّة، ونسب له في ارتشاف الضرب (١٥٨٨/٣) أن العامل أفعل التفضيل.

(٢) هو ظاهر كلام سيبويه كما قرره السيرافي (١٢٩/٢ أ)، وهو ظاهر كلام المبرد في المقتضب (٢٥١/٣)، وبه قال السخاوي في المفضّل (٦٨٥/٢)، وابن يعيش في شرح المفصل (٦٠/٢)، ونسبه أبو حيان في التذيل (٨٣/٣) إلى المبرد والزجاج والسيرافي، ونُسب في تعليق الفرائد (٢١١/٦) والتصريح (٣٨٤/١) للثلاثة وابن السراج.

(٣) نسبه ابن خروف لسيبويه. ينظر: المقاصد الشافية (٦٧/٢). ونسبه أبو حيان في ارتشاف الضرب (١٥٨٨/٣)، والدمايني في تعليق الفرائد (٢١١/٦) إلى المازني وابن كيسان وابن جني وابن خروف، وهي كذلك في التصريح (٣٨٤). وقال السهيلي: «إن العامل ما في أطيب من معنى الفعل». نتائج الفكر (٧٦).

المقام الثاني: في تقرير المختار، والحقّ عندنا في هذه المسألة ما ذكره ابن الحاجب وهو أنّ العامل في الحال هاهنا هو (أطيب)، وقد أورد في نصرة ذلك وجوهاً، ونحن نلخصها ونكشف الغطاء عنها ففيها غنية عن إيراد غيرها من الأدلة، وجملتها وجوه أربعة^(١):

أولها: أنّه لو كان العامل في الحال اسم الإشارة للزم أن يكون الخبر عن الذات مطلقاً من غير تقييد، وفيه فساد المعنى، وبيانه هو أنّه قد تقرّر أنّ اسم الإشارة إذا قيّد بحال لم يكن الخبر مقيداً بها، ألا ترى أنّك إذا قلت: (هذا قائماً أبي)، فإنّ الخبر بالأبوة وقع مطلقاً عن الذات المشار إليها من غير تقييد، وإذا كان الأمر في اسم الإشارة هكذا وجب أن يكون الخبر بـ(أطيب) مطلقاً؛ لأنّه خبرٌ عن المشار إليه، فعلى هذا يكون تقديره: هذا التمر بـ(أطيب) منه، وعند هذا يلزم تفضيل الشيء على نفسه، وفيه فساد المعنى وبطلانه؛ لأنّه إنّما يجوز تفضيله باعتبار حالته إذا كانت الألفية مقيدة بالأسريّة والرطبيّة، فأما إذا لم تكن مقيدة بهما لزم ما قلناه من تفضيل الشيء على نفسه على الإطلاق لما حقّقناه.

وثانيها: أنّه لو كان العامل فيه اسم الإشارة لوجب أن يكون بـ(أطيب) في حال الإشارة إليه؛ لأنّ ما كان حالاً من اسم الإشارة وجب ثبوته عندها، ألا ترى أنّك إذا قلت: (هذا قائماً زيد)، وجب أن يكون القيام ثابتاً في حال الإشارة إليه، فكان يلزم ثبوت البسريّة في حال الإشارة إليه، وهذا فاسد، فإنّنا نقطع بكونه ليس بـ(أطيب) في حال الإشارة إليه بدليل أنّك تقول وهو رطب أو تمر: (هذا بـ(أطيب) منه رطباً أو تمرّاً).

وثالثها: هو أن تفضيل الشيء على نفسه إنّما يُعقل ويكون جائزاً باعتبار حالين ونحن إذا جعلنا (بـ(أطيب)) من تنمة قولنا (هذا) بقيت الأفضلية للشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة، وإنّه محال.

ورابعها: هو أنّا متفقون على جواز قولنا: (زيد قائماً أحسن منه ركباً)، و(تمرّة نخلي بـ(أطيب) منها رطباً)، فنجد الحال منصوبة كما كانت من قبل مع عدم الإشارة وزوالها، فلو قلنا: (زيد قائماً أحوك قاعداً)، كان ممتنعاً لعدم (أفعل)، فلما دار نصب الحال مع (أفعل) وجوداً وعدمًا وجب أن يكون هو العامل فيه من غير اعتبار أمرٍ آخر.

(١) وهذه الوجوه في المحصل في شرح المفصل للأندلسي (١/٢٥١ب).

فهذه الوجوه كلها دالة على أنَّ العامل في الحال هو (أفعل) التفضيل من غير حاجة إلى أمرٍ وراءه.

وتمام تقرير الاستدلال بهذه الوجوه بفساد ما عداها وإبطاله، فأما ما زعمه الفارسي فهو فاسد، أمّا قوله أولاً من أنه يلزم أن يكون الشيء الواحد مقيداً بحالتين مختلفتين في حالة واحدة فهو غير لازم؛ لأنَّ لـ (أحسن) جهتين فعل في (بُسرًا) باعتبار الزيادة وعمل في (رُطبًا) باعتبار مطلق الطيب^(١)، ولهذا فإنَّك لو فككت ذلك قلت: (هذا يزيد بُسرًا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبًا)، وأمّا قوله: /ثانياً من أنه لو كان العامل فيه (أفعل) لكان يلزم تقدُّم معموله عليه فهو باطل؛ فإنَّه لا يجوز: (زيدٌ منك أحسنُ)، فهو فاسدٌ، لأمر ثلاثة^(٢):

أمّا أولاً: فلاَّته إنما امتنع تقديم معمول (أفعل) في هذه الصورة؛ لأنَّه بمنزلة المضاف إليه، ولا يلزم من امتناع تقديم ما هو بمنزلة المضاف إليه امتناع تقديم ما ليس كذلك.

وأمّا ثانياً: فلاَّ أنَّ المعلوم من حالهم إذا فضَّلوا شيئاً باعتبار حالين فلا بدَّ من تقديم أحدهما تنبيهاً على أنَّ المفضَّل هو المتقدِّم فنقول: (زيدٌ قائماً أحسنُ منه قاعداً)، و(بشرٌ ماشياً أحسنُ منه راكباً)، وهذا مقصودٌ حسنٌ لهذا الغرض.

وأمّا ثالثاً: فلاَّته إذا جاز التقديم مع العامل المعنوي في مثل قولنا: (زيد قائماً كعمرو قاعداً) فلاَّ أنَّ يجوز في العامل اللفظي أحقُّ وأولى.

وأمّا ما زعمه بعض البصريين من نصبه بإضمار (كان) وأنَّ تقديره: هذا إذا كان بـسرًا أطيب منه إذا كان رطباً، ويكون العامل في (إذا) اسم الإشارة فهو فاسدٌ لأمرين:

أما أولاً: فلاَّته لا حاجة لنا إلى مثل هذا الإضمار؛ لأنَّ فيما ذكرناه غنيةً وكفايةً عن ارتكابه فلا يُلتفت إليه.

وأمّا ثانياً: فلاَّنا إذا أضمرنا (كان) فلا بدَّ من إضمار الظرف وإلاَّ لم يسدَّ الكلام وفي هذا ترادف الإضمار وكثرة الحذف، ومثل هذا لا يُعوَّل عليه ولا يُعتمد عند أئمة العربية، ففسد ما قالوه وصحَّ أنَّ العامل هو (أفعل) التفضيل كما قرَّناه.

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٣٠٨/١).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥١٠/٢).

المسألة الثانية: قولهم: (كلمته فاه إلى في) و (بايعته يداً بيد) اعلم أن هذه المسألة في تمثيتها صعوبة، وذلك لانحرافها عن أقيسة العربية وميلها عن قوانينها، وذلك لأن الأصل أن تُقدَّرَ الجمل تقديرَ المفردات، فأما أن تكون المفردات مُقدَّرةً تقديرَ الجمل فلا، وهذه المسألة في أصلها جملةٌ فهي مقدرة بالجملة، وقد أعربت إعرابَ المفرد؛ لأن الأصل (كلمته فوه إلى في) و (بايعته يده بيدي). ولقد أعظم ابنُ الحاجب فيها الأمر، وكثر فيها القضية، وزعم أنها من مشكلات النحو^(١)، وهي مما لا يحتمل التعظيم.

ولها عندي احتمالان^(٢)، كلُّ واحدٍ مخلصٌ عن عهدة ما التزم، يجري به على الأقيسة النحوية: الاحتمال الأول^(٣): أن تكون مُقدَّرةً تقديرَ المفردات، ولا تُقدَّرُ تقديرَ الجمل، فعلى هذا يكون الأصل فيها: (كلمته واضعاً فاه إلى في)، فحذف واضعاً وأُقيم معمولُه مقامه؛ لأجل دلالة الحال عليه، وعلى هذا التقدير الذي ذكرناه يخرج عن الإشكال الذي وجَّهه، ويكون على هذا التقدير من باب ما حذف عامله، وأُقيم معمولُ مقامه، وله نظائر كثيرة^(٤).

الاحتمال الثاني^(٥): أن يكون قوله: (فاه إلى في) مُقدَّراً تقديرَ الجمل، وأن الأصل فيه: (كلمته فوه إلى في)، لكنَّه لما كثر استعماله في المشافهة حتى صار قولنا: (فوه إلى في) [أ٩] عبارةً عن المشافهة، وفُهِمَت المشافهة عند إطلاق هذا القول وعَلِمَها من لا يخطر بباله الفهم، فلما كان الأمر فيه هكذا نقلوه عن إعراب الجملة وأعرَبوه إعرابَ المفرد لما كان المفرد مفهوماً عند إطلاقه، والفرق بين الاحتمالين هو أن الأول مُقدَّرُ تقديرَ المفردات وعامله الذي هو الحال محذوفٌ كما قرَّرناه، وأما الثاني فهو مُقدَّرُ تقديرَ الجمل لكنَّه أعرب إعرابَ المفرد

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٣٩/١).

(٢) يُضَافُ إليهما: أنه يُنصبُ على نزع الخافض، والأصل فيه: كلمته من فيه إلى في. قال ابن مالك: «الأصل: من فيه إلى في»، فحذفت (من) وتعدَّى الفعل بنفسه فنصب ما كان مجروراً. «شواهد التوضيح» (١٩٤)، وقال الرضي: «وقال الأخفش هو منصوب بتقدير (من)، أي: من فيه إلى في». شرح الرضي على الكافية (٢١/٢). وينظر: التذييل (٦٥/٣ب).

(٣) هذا رأي الكوفيين، وضعَّفه السيرافي؛ لأنه يجعل هذا الأسلوب قياسياً، وهذا لم يقل به أحد. ينظر: شرح الكتاب (٢/١٢٥)، والتبصرة والتذكرة (٣٠٠/١)، والحصل في شرح المفصل للأندلسي (٢٥٢/١ب)، وتعليق الفرائد (١٦٧/٦).

(٤) منها: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وحذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها.

(٥) والعامل (كلمته)، وهو رأي البصريين. ينظر: المقتضب (٢٣٦/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (١٢٥/٢أ)، والمقاصد الشافية (٢٢/٢).

بالتنزيل الذي قرّرناه، فعلى هذا يكون توجيه هذه المسألة، وعلى هذا التوجيه الذي ذكرته نخلص عن الإشكال الذي ذكره [ابن الحاجب] (١).

المسألة الثالثة: قولهم (٢): (بعته الشاة شاةً ودرهماً)، والأصل في هذه المسألة: (بعته الشاة شاةً بدرهم شاةً بدرهم)، لكنّه لما كثر الاستعمال نصبوا قولنا: (شاةً) نصب قولنا: (فاه إلى في) ثمّ أبدلوا من باء المصاحبة واواً لتكون دالةً على المعية والمقاربة، ولما أبدلت الواو من الباء لما ذكرناه وجب أن يكون إعراب ما بعد الواو كإعراب ما قبلها كما قلنا في مثل: (كلّ رجلٍ وضعته)، (وامراً ونفسه)، فصار قولنا: (شاةً ودرهماً) موضوعاً موضع الحال، ويكون تقديره: بعته الشاة مقدراً شاةً بدرهم شاةً بدرهم، فلما كان قولنا: (شاةً بدرهم) واقعاً موقعه أعرب بإعرابه.

المسألة الرابعة: قولهم: (جاء البرّ قفيزين وصاعين)، وفيه احتمالان (٣):
الاحتمال الأوّل (٤): أن يكون (جاء) على بابها تامة بمعنى حصل ووقع، فيكون انتصابُ (صاعين) على الحال من البرّ، ويكون تقديره: جاء البرّ مكيلاً أو مقدراً قفيزين أو صاعين، فحذف قولنا: (مكيلاً ومقدراً) وأقيم هذا الاسم مقامه، وهذا هو مقصودُ الشيخ.
الاحتمال الثاني: أن يكون قولنا: (جاء) فعلاً ناقصاً من باب قولهم: (ما جاءت حاجتُك). ويكون قولنا: (قفيزين وصاعين) خبراً لها، وهذا شيء لم يذكره الشيخ، وهو محتمل كما ترى، بل هو الظاهر؛ لأنّ الأحوال فضلة تأتي بعد تمام الجملة وكما لها، وقولنا (قفيزين) ليس من باب الفضلة وإنّما هو على معنى الصيرورة؛ فلهذا كان جعله من باب الإخبار أولى وأحقّ لما ذكرناه.

المسألة الخامسة: قولهم: (بيّنت له حسابَه باباً باباً) (٥)، وإنّما كرّر؛ لأنّ من عادة العرب إذا أرادوا حصر شيء واستيعاب أنواعه كرّروه باعتبار المعنى الذي دلّ عليه ذلك

(١) ما بين المعقوفتين ورد في حاشية النسخة.

(٢) ينظر: المسائل المنثورة (٣٥، ٣٦)، وشرح الكتاب للسيرا في (١٢٦/٢).

(٣) أشار إليهما ابن الحاجب في الإيضاح (٣٣٨، ٣٣٩/١).

(٤) رآه السخاوي في المفضل (٦٨٩/٢)، والخوارزمي في التخمير (٤٣٢/١).

(٥) هل مجموع الكلمتين هو الحال، أو الأولى فقط والثانية تأكيد أو صفة أو معطوفة على تقدير حذف الفاء؟ في المسألة خلاف، واختار أبو حيان أن مجموعهما هو الحال، وكلاهما منصوب بالعامل قبله. ينظر: التنزيل (٦٥/٣).

اللفظ، كما تقول: (جاءني القوم رجُلين رجُلين)، و(ثلاثة ثلاثة)، والمعنى حصرهم باعتبار هذا العدد، وهكذا إذا قلت: (بيئت له الكتاب كلمة كلمة)، أي: بيئته مفصلاً له كلمة كلمة، وبيئت له حسابَه باباً باباً، أي: بيئته مفصلاً^(١) باعتبار أبوابه، فلما كانت هذه الأسماء التي ذكرناها مفيدة/ لهذه الهيئات كان انتصابها على الحال بالتقرير الذي لخصناه، وكانت دلائلها على الحال كدلالة الصفة والمصدر على الحال.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

« فصل

وحقها أن تكون نكرة وذو الحال معرفة، وأما (أرسلها العراك)، و(مررت به وحده)، و(جاؤوا قضهم بقضضهم)، و(فعلته جهدك وطاقتك) فمصادر قد تُكلم بها على نيّة وضعها في موضع ما لا تعريف فيه، كما وضعوا (فاه إلى في) موضع شفاهاً، وعَنَى معتركة وقاطبة ومفرداً وجاهداً، ومن الأسماء المخدو بها حذو هذه المصادر قولهم: (مررت بهم الجماء الغفير). وتنكير ذي الحال قبيح إلا إذا تقدمت كقوله:

لعزة موحشاً طلل قديم « (٢).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

قد قدمنا^(٣) أن من شرط الحال أن تكون نكرة^(٤)، وأن صاحبها لا بد من كونه معرفة أيضاً فلا فائدة في تكريره، وقد جاء ما يخالف هذين الحكمين جميعاً، فلنذكر ما ورد من الأحوال معرفة ثم نذكر حكمها إذا كان صاحبها نكرة، فهذان مقصدان.

المقصد الأول: في بيان ما ورد من الأحوال معارف، واعلم أنه قد ورد عنهم مصادر معرفة باللام والإضافة وأسماء، وهي أحوال، وقد ذكر الشيخ منها صوراً أربع:

(١) ويجوز أن يكون الحال من التاء على معنى: مفصلاً، أو مصنفًا، أو مبوّبًا. ينظر: شرح السيرافي (١٢٦/٢ أ).

(٢) المفصل (٨٠).

(٣) في الشرط الرابع من شروط الحال. ص (١٠).

(٤) قال أبو حيان: « هو مذهب الجمهور، وزعم يونس والبغداديون أن الحال يجوز أن يأتي معرفة نحو: (جاء زيد الراكب)، قياساً على الخبر.... وذهب الكوفيون إلى أنه إذا كان فيها معنى الشرط يجوز أن تأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة فأجازوا أن تقول: عبدالله المحسن أفضل منه المسيء.... التقدير: عبدالله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ». التذييل (٦٧/٣ أ).

الصورة الأولى قولهم: (أرسلها العراك) و(طلبته جهداً وطاقتك)، ولها تأويلان^(١):

التأويل الأول: وهو محكي^(٢) عن أبي علي الفارسي^(٣) وأصحابه^(٤) وهو أن هذه المصادر منصوبة بأفعال مضمرة نابت عن أسماء الفاعلين التي هي الأحوال في الأصل، فعلى هذا يكون تقديرها: أرسلها معتركة ثم تعترك ثم العراك، وهذا هو الذي ذهب إليه عبدالقاهر الجرجاني^(٥)؛ لأنه قال: الأصل فيها (تعترك العراك) و (طلبته تجهد جهداً) وهذا هو بعينه مذهب الفارسي.

التأويل الثاني: وهو مذهب سيبويه^(٦) ونصره الزمخشري، واختاره الخوارزمي^(٧)، وابن الحاجب^(٨)، وهو أن يكون قولنا: (العراك) و(جهداً وطاقتك) موضوعاً موضع الأحوال، وأن (العراك) و (وجهداً وطاقتك) في موضع معتركة، وجاهداً، ولا بُعد في أن يكون الشيء صورته صورة المعرفة، وهو في المعنى نكرة كما في قولك: (مثلك وغيرك)، ولهذا قال الشيخ: (كما وضعوا (فاه إلى في) موضع شفاهاً)، يشير به إلى ما ذكرناه، فعلى هذين التأويلين يحمل ما ورد من تعريف الأحوال. والحق عندنا ما قاله سيبويه^(٩)؛ لأنه قد صار يفهم من قولنا: (العراك) و(جهداً وطاقتك) الأحوال من غير نظر إلى أمر آخر، فيفهم من (العراك) معتركة، ويفهم من (جهداً) جاهداً

[١٠]

(١) حكاهما الحيدرة، وابن الحاجب. ينظر: كشف المشكل (٤٧٣/١)، الإيضاح في شرح المفصل (٣٤١/١).

(٢) يفهم من قول الشارح أنه نقل قول أبي علي من مصدر آخر. والرأي في الغرة المخفية (٢٧٣).

(٣) ينظر: المسائل المثورة (١٦)، الإيضاح العضدي (٢٢١)،

(٤) لا أعلم مقصد الشارح بأصحابه، وقد أخذ بالرأي ابن السراج والوراق قبل أبي علي، والأنباري بعده. ينظر: الأصول (١٦٤/١)، وعلل النحو (٣٦٤)، والإنصاف (٨٢٧/٢).

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٧٨/١، ٦٧٧)، التخمير (٤٣٤/١).

(٦) ينظر: الكتاب (٣٧٢/١). وهو قول المبرد وابن الخشاب. ينظر: المقتضب (٢٣٨/٣، ٢٣٧)، والمرئجل (١٦٣).

(٧) ينظر: التخمير (٤٣٤/١).

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٤١/١).

(٩) قرّر الشارح ذلك أيضاً في غير هذا الكتاب. ينظر: الاقتصاد (٣١ب)، والحاشر (٦١٨).

من غير حاجةٍ إلى تقدير واسطة كما ذكر الفارسي وعبدالقاهر، وإذا كانت مفهومةً منها وجب كونها بمعناها، وأنشد أبو علي^(١):

فأرسلها العراك ولم يذُدها ولم يُشفقْ على نَعَصِ الدِّخالِ^(٢)

والدِّخالُ في الورد هو: أن يشرب البعير ثم يرد من العطش، وهو مَبْرَكُهُ إلى الحوض ليشرب ما فيه ويُدْخِل بين بعيرين عطشانين ليشرب ما عساه لم يكن شَرِب. هكذا قاله الجوهرى^(٣)، والمعنى فيه أنه أرسلها معتركةً من غير ترتيبٍ.

الصورة الثانية: قولهم: (مررت به وحده)، وقد اختلف فيه النحاة^(٤)، فذهب الكوفيون^(٥) إلى أن نصبه على الظرف، وإلى هذا ذهب^(٦) يونس بن حبيب^(٧) من أهل البصرة. وقال البصريون^(٨): هو منصوبٌ نصب الأحوال، فإذا قلت: (مررتُ به وحده)، فالمعنى فيه مفرداً. ولم يُستعمل إلا منصوباً، ولم يُستعمل مجروراً مضافاً إليه إلا في مواضع،

(١) ينظر: المسائل المثورة (١٥).

(٢) البيت من الوافر، وهو للبيد في شرح ديوانه (٨٦)، والرواية فيه (فأوردتها)، وينظر: الكتاب (٣٧٢/١)، والمقتضب (٢٣٧/٣)، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإيضاح (٣١٢)، وأما ابن الشجري (٢١/٣)، والإنصاف (٨٢٢/٢).

(٣) ينظر: الصحاح (دخل) (١٦٩٧/٤).

(٤) مصدر الشارح في الخلاف: الغرة المخفية (٢٧٣).

(٥) قال به هشام في أحد قوليه، ينظر: التذييل (٦٨/٣)، وهشام بن معاوية (٢٢٤).

(٦) ورأى يونس أيضاً أن (وحده) بمنزلة متوحداً ومنفرداً. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١١٥/٢ أ)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٢/٢)، والتذييل (٦٨/٣).

(٧) مولى بني ضَبَّة، البصري (٩٠، ٩٤-١٨٢، ١٨٣ هـ)، يُكنى أبا عبد الرحمن، أخذ عن أبي عمرو، وسمع من العرب، وروى عنه سيبويه، والكسائي، والفراء، مات وقد قارب التسعين ولم يتزوج ولم يتسرّر. ينظر: مراتب النحويين (٤٤)، ونزهة الألباء (٤٧)، وبغية الوعاة (٢/٣٦٥).

(٨) ينظر: الكتاب (٣٧٥، ٣٧٤)، والمقتضب (٢٣٩/٣).

فواحدٌ مُستعملٌ في المدح وهو قولهم^(١): (هو نسيحٌ وحده) واثنان في الذم، وذلك قولهم^(٢): (جُحيشٌ وحده) و(عُيِّرٌ وحده).

الصورة الثالثة: قولهم: (مررت بهم الجماء الغفير)^(٣) قال الشيخ: (محدوٌّ بها حدو هذه المصادر)، يعني أنها واقعة موقع الأحوال النكرات وإن كان ظاهرها التعريف^(٤)، وهي من قبيل الأسماء، وليست من قبيل المصادر^(٥)، وأنَّ المعنى فيها: جاؤوا مجتمعين متوفِّرين، وفي اشتقاقها وجهان: أحدهما: من الجَمِّ، وهو الكثير، ومنه جُمّة الرأس لكثرة شعرها، والغفير هو الكثير، ومنه غفر بعضهم بعضاً إذا أعطاه.

وثانيهما: أن يكون أخذه على جهة الاستعارة من الجماء، وهي بيضة الحديد^(٦) والغفير هي المغفر الذي يكون لباساً للرأس عند الحرب، ويكون المعنى أنهم جاؤوا محيطين بالأرض كإحاطة الجماء والمغفر بالرأس، وهذا المعنى أعجب إليّ وأوقع في المبالغة في الإحاطة والاجتماع، وإن كان الثاني^(٧) لا غبارَ عليه أيضاً.

(١) عند سيبويه يحتمل أن يكون للفاعل والمفعول، وعند الزجاج للفاعل دون المفعول، ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١١٥/٢ أ)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٢/٢).

(٢) جُحيش: تصغير جحش، وهو الولد الذكر للحمار، وأصله أن الجُحيش إذا ولدته أمه بقي منفرداً عن أبيه؛ حتى لا يتأذى أحدهما؛ رغبةً من الأب في الانفراد بالقطيع. والعُيِّر: تصغير عير، وهو الحمار الذكر، وأصله أنه لا يجتمع في قطع عيران، ويُضرب المثان للمتفرد بصناعة لا يشبهه فيها أحد. ينظر: الكتاب (٣٧٧/١)، وجمهرة الأمثال (٢٤١/٢)، وجمع الأمثال (٣٣٦/٢).

(٣) قال السيرافي: « ولم يذكر أصحابنا أنهما يُستعملان في غير الحال، وذكر غيرهم شعراً فيه (الجماء الغفير) بالرفع، وهو قول الأعشى: صغيرهم وشيخهم سواء هم الجماء في اللؤم الغفير »

شرح الكتاب (١١٣/٢ ب)، وأُجيز جرُّها بالتبعية، ونصبها ثعلبٌ على المدح. ينظر: التذييل (٦٨/٣ أ).

(٤) ينظر: الكتاب (٣٧٥/١)، ومعاني القرآن للأخفش (١٧/١).

(٥) لكنها وقعت موقع المصدر، فدلّت على حدث كالمصدر، فالعبارة تدل على ضرب من الكثرة والمبالغة. ينظر: المسائل المنشورة (١٧)، ويرى يونس أن (الجماء الغفير) اسم بمترلة (جميعاً وعمامة)، لا أنه موضع المصدر. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١١٤/٢ ب).

(٦) هذا المعنى مروى عن ابن الأعرابي. ينظر المعنى في: مقاييس اللغة (جم) (٤٢١/١)، وجمع الأمثال (٢٥٧/٣)، والروض الأنف (٨٢/٤)، والمحكم (جم) (٢٣٢/٧)، وتاج العروس (جم) (٤٢٤/٣١).

(٧) الذي هو الأول. ولعله هو الأقوى إذ إنّ الجماء بمعنى بيضة الحديد معنى غريب؛ لذا قال ابن سيده: «ولا أعرف الجماء في بيضة السلاح عن غيره» يعني ابن الأعرابي. المحكم (جم) (٢٣٢/٧).

الصورة الرابعة: قولهم: (جاؤوا قضَّهم بقضيضهم) واشتقاقه من قولهم: (قضَّضنا عليهم الخيل فانقضَّت)، أي: اجتمعت، ومعناه: جاؤوا مجتمعين، وأنشد الجوهري^(١) للشماخ^(٢):

أَتْنِي سُلَيْمٌ قَضُّهَا بِقُضِيضِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا^(٣)
وهو منصوب على المصدر الواقع موقع الحال، وحكى الجوهري^(٤) أن بعض العرب يعربه ويجريه مُجرى (كلهم) بالحركات الثلاث^(٥).

المقصد الثاني في حكم صاحب الحال: اعلم أن من حقَّ صاحب الحال أن يكون معرفةً كما قرَّرنا عليه في شروط الحال، وسرُّه أنَّه إذا كان /صاحبُ الحال نكرةً كان إجراءُ الحال على الصفة أولى؛ لموافقتها له في الإعراب، وإفادتها للثبوت والدوام^(٦).

نعم قد يعرضُ الحالُ من النكرة، ولها في ذلك مرتبتان:

فالمرتبة الأولى: أن تكون متقدمة على صاحبها، وفيها مع التقدم وجهان:

(١) ينظر: الصحاح (قضض) (١١٠٣/٣).

(٢) معقل بن ضرار الغطفاني (...-...)، كان جاهلياً فأسلم، متين الشعر، له أخوان شاعران: مُزَرَّدٌ وجَزْءٌ، جعله ابن سلام في الطبقة الثالثة من فحول الجاهلية، قال الخطبة: أبلغوا الشماخ أنه أشعر غطفان، شهد القادسية، وتوفي في غزوة موقان. ينظر: طبقات فحول الشعراء (١٣٢/١)، والشعر والشعراء (٣١٦/١)، وخزانة الأدب (١٩٦/٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه (٢٠)، وقد نُسب البيت إلى أخيه مُزَرَّدٌ في شرح الكتاب للسيرا في (٢/١١٣)، وتحصيل عين الذهب (٢٣٠). والبيت في الكتاب (٣٧٤/١)، والأصول (١٦٥/١)، والتخمير (٤٣٤/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٣/٢)، والتذييل (١٧٠/٣). والسبب: جمع سَبَلَةٍ وهي ما على الذَّنْ إلى طرف اللحية، أو مقدمتها خاصة. وفي الديوان (وجاءت) بدل (أتني)، وفي تحصيل عين الذهب (٢٣٠)، وشرح مقامات الحريري للشريشي (٣٣١/١) (أتني تميم)، وينظر: خزانة الأدب (١٩٥/٣).

(٤) ينظر: الصحاح (قضض).

(٥) قال سيويوه: «وبعض العرب يجعل (قضيضهم) بمنزلة (كلهم) يُجرى على الوجوه». الكتاب (٣٧٥/١)، وينظر: المقتضب (٢٤٠/٣).

(٦) ولأن الحال خبرٌ في المعنى، والخبر عن النكرة غير جائز. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦٢/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣١/٢)، والتذييل (٧٣/٣) ب.

أحدهما: النصب على الحال، وهو أجودهما^(١)؛ لأنها لما تقدّمت بطل إجراؤها على الصفة؛ لأنّ الصفة لا تتقدم على موصوفها، فإذا كانت التبعية باطلة وجب نصبها على الحال. وأنشد النحاة:

والصالحات عليها مُغلَقاً باب^(٢)

وذكر^(٣) الكرّمان^(٤) في قوله تعالى: [وَنُفِثْنَا مِنْهُ لِقَائِكُمُ الْمَوْتِ]^(٥) أن اللام كان في موضع الصفة لبدل، فلما قدّم عليه كان منصوباً على الحال.

وثانيهما: أن تكون معربة بإعراب صاحبها في جميع وجوهه، ويكون صاحبها بدلاً منها في نحو قولك: (هذا قائمٌ رجل)، فرُفِعَ (رجل) إنّما هو على البدلية من (قائم)^(٦)، ويجوز على هذا (لميّة موحشٌ طللٌ) على هذا التقدير، وإنّما كان نصبه على الحال هو الأجود؛ لأنّ في نصبه على الحال ملاحظةً لمعنى الوصفية التي كان عليها من قبل؛ لأنّ الحال هي صفةٌ في المعنى بخلاف البدلية فإنّه ليس فيها ملاحظة للوصفية، فلهذا كان نصبه على الحال هو الوجه لما ذكرناه.

المرتبة الثانية: أن تكون الحال متأخرة عن صاحبها، وفيها وجهان:

(١) وسمّاه بعض النحويين أحسنَ القبيحين؛ لأنّ الحال من النكرة قبيح، وتقدم الصفة على الموصوف أقبح. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦٤/٢).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدّره:

والشرُّ منتشرٌ يلقاك عن عرضٍ

وقائله مجهول. وينظر: أسرار العربية (١٤٧)، والتخمير (٥٢٣/١)، والمفضل شرح المفصل (٧٠١/٢)، والجامع لأحكام القرآن (٩٨/٧)، وشواهد التوضيح (١٥٤)، والفاخر للبعلي (٣٨٨/١).

(٣) ينظر: غرائب التأويل (٦٦٣/١).

(٤) محمود بن حمزة بن نصر (٥٠٥ - ...هـ) أحد القراء، كان عجباً في دقة الفهم وحسن الاستنباط، لم يفارق وطنه (كرّمان)، له: ثُباب التفسير، والإيجاز في النحو، والعنوان، وغيرها. ينظر: معجم الأدباء (٦/٢٦٨٦)، وبغية الوعاة (٢٧٧/٢).

(٥) سورة الكهف من الآية (٥٠).

(٦) لم يستحسن السرياني إعرابَ (قائم) مبتدأ؛ لأنّها وصف ومن ثمّ لا يُعرب (رجل) بدلاً منه. ينظر: شرح الكتاب (٢١٩/٢).

أحدهما: إجراؤها على الوصفية، وهو أجودهما فتقول: (هذا رجلٌ ضاحكٌ)؛ لأنَّ الحال من النكرة قد استقرَّ في قواعد العربية ضعفها.

وثانيهما: نصبها على الحال^(١)، فتقول: (هذا رجلٌ قائماً)، وهو أضعفهما، ومما قد جاء فيه الوجهان قوله^(٢): - عليه السلام - : «جاء على فرسٍ سابقاً». فإن جعلت (سابقاً) صفةً لفرس وجررته كان حسناً جيداً، وإن جعلته حالاً من الفرس جاز أيضاً، وكان فيه غرض سنيٌّ، وهو أنَّك إذا جررته على الصفة لم يكن فيه دلالة على أنَّ الفرس سابقٌ في الحال وإنَّما يدلُّ على أنَّ من صفته السبق، فأنت إذا نصبته على الحال أفاد أنَّه سابق في الحال، فلهذا كان نصبه على الحال جائزاً، فأما البيت الذي أنشده^(٣):

لِعَزَّةٍ مَوْحِشاً طَلَلٌ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٌ^(٤)

فإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران فلا حاجة بنا إلى شرحهما.

نعم، العامل في الحال مع كونه مقدِّماً هو ما تعلَّق به الجار في قوله: (لِعَزَّةٍ).

(١) روى سييويه عن عيسى بن عمر والخليل ويونس إجازة ذلك وروايته عن العرب، ومثله: «عليه مئةٌ بيضاء». واختار سييويه إعرابه نعتاً لأنه موافق للموصوف في تنكيره. ينظر: الكتاب (١١٢/٢)، ويرى ابن الطراوة صحة النصب على الحال قياساً وسماعاً، وصححه تلميذه السهيلي، ينظر: نتائج الفكر (٢٣٤). وقال بعضهم: إذا لم يقبح كون الاسم وصفاً للنكرة فالانتصاب على الحال ضعيف جداً. ينظر: التذييل (٧٣/٣ ب).

(٢) لم أجده بلفظه، وما رواه الطبراني والبيهقي: «راهن رسول الله ﷺ على فرسٍ يُقال لها سُبْحَة جاءت سابقةً فهشَّ لذلك وأعجبه». المعجم الأوسط (٣٥٣/٨)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢١١/١٠)، ولا شاهد فيه. وجاء الحديث بلفظ: (فأتى فرسٌ له سابقاً سابقاً) في التلخيص شرح الجمل للجرجاني (١٠٤)، وفي المرتجل (١٦٥). كما جاء باللفظ الذي أورده الشارح في حاشية الفصل المنسوبة للزمخشري (٢٤ ب)، واللباب في علل البناء والإعراب (٢٨٧/١)، والغرة المخفية (٢٧٠)، وهو في التذييل (٧٣/٣ ب).

(٣) يعني الزمخشري.

(٤) البيت من الوافر، وهو لكثير في المنسوب له في ديوانه (٢٥٥)، وقد مرَّ مجزئاً برواية أخرى ص (١١)، وصدره (لمية)، ورؤي بلفظ (لعزة) في الخصائص (٤٩٢/٢)، والمفصل، والكشاف (٥٧١/٢)، وهي كذلك في أمالي ابن الشجري (٩/٣)، وسفر السعادة (٧٢٤/٢)، والمفضل شرح المفصل (٧٠٠/٢). والأسحَم المستديم: السحاب دائم المطر.

وزعم الموصلي^(١) أن ناصب الحال هاهنا فيه إشكال^(٢)، وعَظَّم فيه طينة الأمر، وهو عندي مما لا يحتمل التشكيك لجلائته وظهوره؛ لأنَّ العامل فيها لا يخلو حاله إمَّا أن يكون لفظياً أو معنوياً. فاللفظي في مثل قولك: (جاءني/ضاحكاً رجل)، والمعنوي في مثل قولك:

[أ١١]

لعزة موحشاً طلل

وكَلَّه ممَّا لا إشكال فيه ولا وجه لتطويل الكلام فيه، وأنا أُؤثر الإيجاز في غير مظان الحاجة، وأدَّخِرُ التفصيل لمظان الحاجة، اللهمَّ إلَّا أن يعني بما ذكر كونه لم يرفع (موحشاً) ويكون (طَلَّ) تابعاً له على البدلية، فذلك شيء قد ذكرناه ونَبَّهنا على وجهه. وقد ذكرنا^(٣) هذه المسألة ونَبَّهنا فيها على دقائق في كتاب (الأزهار)^(٤).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

« فصل

والحالُ المؤكَّدة هي التي تأتي على إثر جملةٍ عقْدُها من اسمين لا عمل لهما؛ لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه، وذلك كقولك: (زيدٌ أبوك عطوفاً) و(هو زيد معروفاً) و(هو الحق بيناً)، ألا تراك كيف حققت بالعطوف الأبوة والمعروف والبين أن الرجلَ زيدٌ وأن الأمرَ حقٌّ، وفي التنزيل: [~~سورة~~ ~~الأنعام~~ ~~١١٨~~ ~~١١٩~~ ~~١٢٠~~ ~~١٢١~~ ~~١٢٢~~ ~~١٢٣~~ ~~١٢٤~~ ~~١٢٥~~ ~~١٢٦~~ ~~١٢٧~~ ~~١٢٨~~ ~~١٢٩~~ ~~١٣٠~~ ~~١٣١~~ ~~١٣٢~~ ~~١٣٣~~ ~~١٣٤~~ ~~١٣٥~~ ~~١٣٦~~ ~~١٣٧~~ ~~١٣٨~~ ~~١٣٩~~ ~~١٤٠~~ ~~١٤١~~ ~~١٤٢~~ ~~١٤٣~~ ~~١٤٤~~ ~~١٤٥~~ ~~١٤٦~~ ~~١٤٧~~ ~~١٤٨~~ ~~١٤٩~~ ~~١٥٠~~ ~~١٥١~~ ~~١٥٢~~ ~~١٥٣~~ ~~١٥٤~~ ~~١٥٥~~ ~~١٥٦~~ ~~١٥٧~~ ~~١٥٨~~ ~~١٥٩~~ ~~١٦٠~~ ~~١٦١~~ ~~١٦٢~~ ~~١٦٣~~ ~~١٦٤~~ ~~١٦٥~~ ~~١٦٦~~ ~~١٦٧~~ ~~١٦٨~~ ~~١٦٩~~ ~~١٧٠~~ ~~١٧١~~ ~~١٧٢~~ ~~١٧٣~~ ~~١٧٤~~ ~~١٧٥~~ ~~١٧٦~~ ~~١٧٧~~ ~~١٧٨~~ ~~١٧٩~~ ~~١٨٠~~ ~~١٨١~~ ~~١٨٢~~ ~~١٨٣~~ ~~١٨٤~~ ~~١٨٥~~ ~~١٨٦~~ ~~١٨٧~~ ~~١٨٨~~ ~~١٨٩~~ ~~١٩٠~~ ~~١٩١~~ ~~١٩٢~~ ~~١٩٣~~ ~~١٩٤~~ ~~١٩٥~~ ~~١٩٦~~ ~~١٩٧~~ ~~١٩٨~~ ~~١٩٩~~ ~~٢٠٠~~ ~~٢٠١~~ ~~٢٠٢~~ ~~٢٠٣~~ ~~٢٠٤~~ ~~٢٠٥~~ ~~٢٠٦~~ ~~٢٠٧~~ ~~٢٠٨~~ ~~٢٠٩~~ ~~٢١٠~~ ~~٢١١~~ ~~٢١٢~~ ~~٢١٣~~ ~~٢١٤~~ ~~٢١٥~~ ~~٢١٦~~ ~~٢١٧~~ ~~٢١٨~~ ~~٢١٩~~ ~~٢٢٠~~ ~~٢٢١~~ ~~٢٢٢~~ ~~٢٢٣~~ ~~٢٢٤~~ ~~٢٢٥~~ ~~٢٢٦~~ ~~٢٢٧~~ ~~٢٢٨~~ ~~٢٢٩~~ ~~٢٣٠~~ ~~٢٣١~~ ~~٢٣٢~~ ~~٢٣٣~~ ~~٢٣٤~~ ~~٢٣٥~~ ~~٢٣٦~~ ~~٢٣٧~~ ~~٢٣٨~~ ~~٢٣٩~~ ~~٢٤٠~~ ~~٢٤١~~ ~~٢٤٢~~ ~~٢٤٣~~ ~~٢٤٤~~ ~~٢٤٥~~ ~~٢٤٦~~ ~~٢٤٧~~ ~~٢٤٨~~ ~~٢٤٩~~ ~~٢٥٠~~ ~~٢٥١~~ ~~٢٥٢~~ ~~٢٥٣~~ ~~٢٥٤~~ ~~٢٥٥~~ ~~٢٥٦~~ ~~٢٥٧~~ ~~٢٥٨~~ ~~٢٥٩~~ ~~٢٦٠~~ ~~٢٦١~~ ~~٢٦٢~~ ~~٢٦٣~~ ~~٢٦٤~~ ~~٢٦٥~~ ~~٢٦٦~~ ~~٢٦٧~~ ~~٢٦٨~~ ~~٢٦٩~~ ~~٢٧٠~~ ~~٢٧١~~ ~~٢٧٢~~ ~~٢٧٣~~ ~~٢٧٤~~ ~~٢٧٥~~ ~~٢٧٦~~ ~~٢٧٧~~ ~~٢٧٨~~ ~~٢٧٩~~ ~~٢٨٠~~ ~~٢٨١~~ ~~٢٨٢~~ ~~٢٨٣~~ ~~٢٨٤~~ ~~٢٨٥~~ ~~٢٨٦~~ ~~٢٨٧~~ ~~٢٨٨~~ ~~٢٨٩~~ ~~٢٩٠~~ ~~٢٩١~~ ~~٢٩٢~~ ~~٢٩٣~~ ~~٢٩٤~~ ~~٢٩٥~~ ~~٢٩٦~~ ~~٢٩٧~~ ~~٢٩٨~~ ~~٢٩٩~~ ~~٣٠٠~~ ~~٣٠١~~ ~~٣٠٢~~ ~~٣٠٣~~ ~~٣٠٤~~ ~~٣٠٥~~ ~~٣٠٦~~ ~~٣٠٧~~ ~~٣٠٨~~ ~~٣٠٩~~ ~~٣١٠~~ ~~٣١١~~ ~~٣١٢~~ ~~٣١٣~~ ~~٣١٤~~ ~~٣١٥~~ ~~٣١٦~~ ~~٣١٧~~ ~~٣١٨~~ ~~٣١٩~~ ~~٣٢٠~~ ~~٣٢١~~ ~~٣٢٢~~ ~~٣٢٣~~ ~~٣٢٤~~ ~~٣٢٥~~ ~~٣٢٦~~ ~~٣٢٧~~ ~~٣٢٨~~ ~~٣٢٩~~ ~~٣٣٠~~ ~~٣٣١~~ ~~٣٣٢~~ ~~٣٣٣~~ ~~٣٣٤~~ ~~٣٣٥~~ ~~٣٣٦~~ ~~٣٣٧~~ ~~٣٣٨~~ ~~٣٣٩~~ ~~٣٤٠~~ ~~٣٤١~~ ~~٣٤٢~~ ~~٣٤٣~~ ~~٣٤٤~~ ~~٣٤٥~~ ~~٣٤٦~~ ~~٣٤٧~~ ~~٣٤٨~~ ~~٣٤٩~~ ~~٣٥٠~~ ~~٣٥١~~ ~~٣٥٢~~ ~~٣٥٣~~ ~~٣٥٤~~ ~~٣٥٥~~ ~~٣٥٦~~ ~~٣٥٧~~ ~~٣٥٨~~ ~~٣٥٩~~ ~~٣٦٠~~ ~~٣٦١~~ ~~٣٦٢~~ ~~٣٦٣~~ ~~٣٦٤~~ ~~٣٦٥~~ ~~٣٦٦~~ ~~٣٦٧~~ ~~٣٦٨~~ ~~٣٦٩~~ ~~٣٧٠~~ ~~٣٧١~~ ~~٣٧٢~~ ~~٣٧٣~~ ~~٣٧٤~~ ~~٣٧٥~~ ~~٣٧٦~~ ~~٣٧٧~~ ~~٣٧٨~~ ~~٣٧٩~~ ~~٣٨٠~~ ~~٣٨١~~ ~~٣٨٢~~ ~~٣٨٣~~ ~~٣٨٤~~ ~~٣٨٥~~ ~~٣٨٦~~ ~~٣٨٧~~ ~~٣٨٨~~ ~~٣٨٩~~ ~~٣٩٠~~ ~~٣٩١~~ ~~٣٩٢~~ ~~٣٩٣~~ ~~٣٩٤~~ ~~٣٩٥~~ ~~٣٩٦~~ ~~٣٩٧~~ ~~٣٩٨~~ ~~٣٩٩~~ ~~٤٠٠~~ ~~٤٠١~~ ~~٤٠٢~~ ~~٤٠٣~~ ~~٤٠٤~~ ~~٤٠٥~~ ~~٤٠٦~~ ~~٤٠٧~~ ~~٤٠٨~~ ~~٤٠٩~~ ~~٤١٠~~ ~~٤١١~~ ~~٤١٢~~ ~~٤١٣~~ ~~٤١٤~~ ~~٤١٥~~ ~~٤١٦~~ ~~٤١٧~~ ~~٤١٨~~ ~~٤١٩~~ ~~٤٢٠~~ ~~٤٢١~~ ~~٤٢٢~~ ~~٤٢٣~~ ~~٤٢٤~~ ~~٤٢٥~~ ~~٤٢٦~~ ~~٤٢٧~~ ~~٤٢٨~~ ~~٤٢٩~~ ~~٤٣٠~~ ~~٤٣١~~ ~~٤٣٢~~ ~~٤٣٣~~ ~~٤٣٤~~ ~~٤٣٥~~ ~~٤٣٦~~ ~~٤٣٧~~ ~~٤٣٨~~ ~~٤٣٩~~ ~~٤٤٠~~ ~~٤٤١~~ ~~٤٤٢~~ ~~٤٤٣~~ ~~٤٤٤~~ ~~٤٤٥~~ ~~٤٤٦~~ ~~٤٤٧~~ ~~٤٤٨~~ ~~٤٤٩~~ ~~٤٥٠~~ ~~٤٥١~~ ~~٤٥٢~~ ~~٤٥٣~~ ~~٤٥٤~~ ~~٤٥٥~~ ~~٤٥٦~~ ~~٤٥٧~~ ~~٤٥٨~~ ~~٤٥٩~~ ~~٤٦٠~~ ~~٤٦١~~ ~~٤٦٢~~ ~~٤٦٣~~ ~~٤٦٤~~ ~~٤٦٥~~ ~~٤٦٦~~ ~~٤٦٧~~ ~~٤٦٨~~ ~~٤٦٩~~ ~~٤٧٠~~ ~~٤٧١~~ ~~٤٧٢~~ ~~٤٧٣~~ ~~٤٧٤~~ ~~٤٧٥~~ ~~٤٧٦~~ ~~٤٧٧~~ ~~٤٧٨~~ ~~٤٧٩~~ ~~٤٨٠~~ ~~٤٨١~~ ~~٤٨٢~~ ~~٤٨٣~~ ~~٤٨٤~~ ~~٤٨٥~~ ~~٤٨٦~~ ~~٤٨٧~~ ~~٤٨٨~~ ~~٤٨٩~~ ~~٤٩٠~~ ~~٤٩١~~ ~~٤٩٢~~ ~~٤٩٣~~ ~~٤٩٤~~ ~~٤٩٥~~ ~~٤٩٦~~ ~~٤٩٧~~ ~~٤٩٨~~ ~~٤٩٩~~ ~~٥٠٠~~ ~~٥٠١~~ ~~٥٠٢~~ ~~٥٠٣~~ ~~٥٠٤~~ ~~٥٠٥~~ ~~٥٠٦~~ ~~٥٠٧~~ ~~٥٠٨~~ ~~٥٠٩~~ ~~٥١٠~~ ~~٥١١~~ ~~٥١٢~~ ~~٥١٣~~ ~~٥١٤~~ ~~٥١٥~~ ~~٥١٦~~ ~~٥١٧~~ ~~٥١٨~~ ~~٥١٩~~ ~~٥٢٠~~ ~~٥٢١~~ ~~٥٢٢~~ ~~٥٢٣~~ ~~٥٢٤~~ ~~٥٢٥~~ ~~٥٢٦~~ ~~٥٢٧~~ ~~٥٢٨~~ ~~٥٢٩~~ ~~٥٣٠~~ ~~٥٣١~~ ~~٥٣٢~~ ~~٥٣٣~~ ~~٥٣٤~~ ~~٥٣٥~~ ~~٥٣٦~~ ~~٥٣٧~~ ~~٥٣٨~~ ~~٥٣٩~~ ~~٥٤٠~~ ~~٥٤١~~ ~~٥٤٢~~ ~~٥٤٣~~ ~~٥٤٤~~ ~~٥٤٥~~ ~~٥٤٦~~ ~~٥٤٧~~ ~~٥٤٨~~ ~~٥٤٩~~ ~~٥٥٠~~ ~~٥٥١~~ ~~٥٥٢~~ ~~٥٥٣~~ ~~٥٥٤~~ ~~٥٥٥~~ ~~٥٥٦~~ ~~٥٥٧~~ ~~٥٥٨~~ ~~٥٥٩~~ ~~٥٦٠~~ ~~٥٦١~~ ~~٥٦٢~~ ~~٥٦٣~~ ~~٥٦٤~~ ~~٥٦٥~~ ~~٥٦٦~~ ~~٥٦٧~~ ~~٥٦٨~~ ~~٥٦٩~~ ~~٥٧٠~~ ~~٥٧١~~ ~~٥٧٢~~ ~~٥٧٣~~ ~~٥٧٤~~ ~~٥٧٥~~ ~~٥٧٦~~ ~~٥٧٧~~ ~~٥٧٨~~ ~~٥٧٩~~ ~~٥٨٠~~ ~~٥٨١~~ ~~٥٨٢~~ ~~٥٨٣~~ ~~٥٨٤~~ ~~٥٨٥~~ ~~٥٨٦~~ ~~٥٨٧~~ ~~٥٨٨~~ ~~٥٨٩~~ ~~٥٩٠~~ ~~٥٩١~~ ~~٥٩٢~~ ~~٥٩٣~~ ~~٥٩٤~~ ~~٥٩٥~~ ~~٥٩٦~~ ~~٥٩٧~~ ~~٥٩٨~~ ~~٥٩٩~~ ~~٦٠٠~~ ~~٦٠١~~ ~~٦٠٢~~ ~~٦٠٣~~ ~~٦٠٤~~ ~~٦٠٥~~ ~~٦٠٦~~ ~~٦٠٧~~ ~~٦٠٨~~ ~~٦٠٩~~ ~~٦١٠~~ ~~٦١١~~ ~~٦١٢~~ ~~٦١٣~~ ~~٦١٤~~ ~~٦١٥~~ ~~٦١٦~~ ~~٦١٧~~ ~~٦١٨~~ ~~٦١٩~~ ~~٦٢٠~~ ~~٦٢١~~ ~~٦٢٢~~ ~~٦٢٣~~ ~~٦٢٤~~ ~~٦٢٥~~ ~~٦٢٦~~ ~~٦٢٧~~ ~~٦٢٨~~ ~~٦٢٩~~ ~~٦٣٠~~ ~~٦٣١~~ ~~٦٣٢~~ ~~٦٣٣~~ ~~٦٣٤~~ ~~٦٣٥~~ ~~٦٣٦~~ ~~٦٣٧~~ ~~٦٣٨~~ ~~٦٣٩~~ ~~٦٤٠~~ ~~٦٤١~~ ~~٦٤٢~~ ~~٦٤٣~~ ~~٦٤٤~~ ~~٦٤٥~~ ~~٦٤٦~~ ~~٦٤٧~~ ~~٦٤٨~~ ~~٦٤٩~~ ~~٦٥٠~~ ~~٦٥١~~ ~~٦٥٢~~ ~~٦٥٣~~ ~~٦٥٤~~ ~~٦٥٥~~ ~~٦٥٦~~ ~~٦٥٧~~ ~~٦٥٨~~ ~~٦٥٩~~ ~~٦٦٠~~ ~~٦٦١~~ ~~٦٦٢~~ ~~٦٦٣~~ ~~٦٦٤~~ ~~٦٦٥~~ ~~٦٦٦~~ ~~٦٦٧~~ ~~٦٦٨~~ ~~٦٦٩~~ ~~٦٧٠~~ ~~٦٧١~~ ~~٦٧٢~~ ~~٦٧٣~~ ~~٦٧٤~~ ~~٦٧٥~~ ~~٦٧٦~~ ~~٦٧٧~~ ~~٦٧٨~~ ~~٦٧٩~~ ~~٦٨٠~~ ~~٦٨١~~ ~~٦٨٢~~ ~~٦٨٣~~ ~~٦٨٤~~ ~~٦٨٥~~ ~~٦٨٦~~ ~~٦٨٧~~ ~~٦٨٨~~ ~~٦٨٩~~ ~~٦٩٠~~ ~~٦٩١~~ ~~٦٩٢~~ ~~٦٩٣~~ ~~٦٩٤~~ ~~٦٩٥~~ ~~٦٩٦~~ ~~٦٩٧~~ ~~٦٩٨~~ ~~٦٩٩~~ ~~٧٠٠~~ ~~٧٠١~~ ~~٧٠٢~~ ~~٧٠٣~~ ~~٧٠٤~~ ~~٧٠٥~~ ~~٧٠٦~~ ~~٧٠٧~~ ~~٧٠٨~~ ~~٧٠٩~~ ~~٧١٠~~ ~~٧١١~~ ~~٧١٢~~ ~~٧١٣~~ ~~٧١٤~~ ~~٧١٥~~ ~~٧١٦~~ ~~٧١٧~~ ~~٧١٨~~ ~~٧١٩~~ ~~٧٢٠~~ ~~٧٢١~~ ~~٧٢٢~~ ~~٧٢٣~~ ~~٧٢٤~~ ~~٧٢٥~~ ~~٧٢٦~~ ~~٧٢٧~~ ~~٧٢٨~~ ~~٧٢٩~~ ~~٧٣٠~~ ~~٧٣١~~ ~~٧٣٢~~ ~~٧٣٣~~ ~~٧٣٤~~ ~~٧٣٥~~ ~~٧٣٦~~ ~~٧٣٧~~ ~~٧٣٨~~ ~~٧٣٩~~ ~~٧٤٠~~ ~~٧٤١~~ ~~٧٤٢~~ ~~٧٤٣~~ ~~٧٤٤~~ ~~٧٤٥~~ ~~٧٤٦~~ ~~٧٤٧~~ ~~٧٤٨~~ ~~٧٤٩~~ ~~٧٥٠~~ ~~٧٥١~~ ~~٧٥٢~~ ~~٧٥٣~~ ~~٧٥٤~~ ~~٧٥٥~~ ~~٧٥٦~~ ~~٧٥٧~~ ~~٧٥٨~~ ~~٧٥٩~~ ~~٧٦٠~~ ~~٧٦١~~ ~~٧٦٢~~ ~~٧٦٣~~ ~~٧٦٤~~ ~~٧٦٥~~ ~~٧٦٦~~ ~~٧٦٧~~ ~~٧٦٨~~ ~~٧٦٩~~ ~~٧٧٠~~ ~~٧٧١~~ ~~٧٧٢~~ ~~٧٧٣~~ ~~٧٧٤~~ ~~٧٧٥~~ ~~٧٧٦~~ ~~٧٧٧~~ ~~٧٧٨~~ ~~٧٧٩~~ ~~٧٨٠~~ ~~٧٨١~~ ~~٧٨٢~~ ~~٧٨٣~~ ~~٧٨٤~~ ~~٧٨٥~~ ~~٧٨٦~~ ~~٧٨٧~~ ~~٧٨٨~~ ~~٧٨٩~~ ~~٧٩٠~~ ~~٧٩١~~ ~~٧٩٢~~ ~~٧٩٣~~ ~~٧٩٤~~ ~~٧٩٥~~ ~~٧٩٦~~ ~~٧٩٧~~ ~~٧٩٨~~ ~~٧٩٩~~ ~~٨٠٠~~ ~~٨٠١~~ ~~٨٠٢~~ ~~٨٠٣~~ ~~٨٠٤~~ ~~٨٠٥~~ ~~٨٠٦~~ ~~٨٠٧~~ ~~٨٠٨~~ ~~٨٠٩~~ ~~٨١٠~~ ~~٨١١~~ ~~٨١٢~~ ~~٨١٣~~ ~~٨١٤~~ ~~٨١٥~~ ~~٨١٦~~ ~~٨١٧~~ ~~٨١٨~~ ~~٨١٩~~ ~~٨٢٠~~ ~~٨٢١~~ ~~٨٢٢~~ ~~٨٢٣~~ ~~٨٢٤~~ ~~٨٢٥~~ ~~٨٢٦~~ ~~٨٢٧~~ ~~٨٢٨~~ ~~٨٢٩~~ ~~٨٣٠~~ ~~٨٣١~~ ~~٨٣٢~~ ~~٨٣٣~~ ~~٨٣٤~~ ~~٨٣٥~~ ~~٨٣٦~~ ~~٨٣٧~~ ~~٨٣٨~~ ~~٨٣٩~~ ~~٨٤٠~~ ~~٨٤١~~ ~~٨٤٢~~ ~~٨٤٣~~ ~~٨٤٤~~ ~~٨٤٥~~ ~~٨٤٦~~ ~~٨٤٧~~ ~~٨٤٨~~ ~~٨٤٩~~ ~~٨٥٠~~ ~~٨٥١~~ ~~٨٥٢~~ ~~٨٥٣~~ ~~٨٥٤~~ ~~٨٥٥~~ ~~٨٥٦~~ ~~٨٥٧~~ ~~٨٥٨~~ ~~٨٥٩~~ ~~٨٦٠~~ ~~٨٦١~~ ~~٨٦٢~~ ~~٨٦٣~~ ~~٨٦٤~~ ~~٨٦٥~~ ~~٨٦٦~~ ~~٨٦٧~~ ~~٨٦٨~~ ~~٨٦٩~~ ~~٨٧٠~~ ~~٨٧١~~ ~~٨٧٢~~ ~~٨٧٣~~ ~~٨٧٤~~ ~~٨٧٥~~ ~~٨٧٦~~ ~~٨٧٧~~ ~~٨٧٨~~ ~~٨٧٩~~ ~~٨٨٠~~ ~~٨٨١~~ ~~٨٨٢~~ ~~٨٨٣~~ ~~٨٨٤~~ ~~٨٨٥~~ ~~٨٨٦~~ ~~٨٨٧~~ ~~٨٨٨~~ ~~٨٨٩~~ ~~٨٩٠~~ ~~٨٩١~~ ~~٨٩٢~~ ~~٨٩٣~~ ~~٨٩٤~~ ~~٨٩٥~~ ~~٨٩٦~~ ~~٨٩٧~~ ~~٨٩٨~~ ~~٨٩٩~~ ~~٩٠٠~~ ~~٩٠١~~ ~~٩٠٢~~ ~~٩٠٣~~ ~~٩٠٤~~ ~~٩٠٥~~ ~~٩٠٦~~ ~~٩٠٧~~ ~~٩٠٨~~ ~~٩٠٩~~ ~~٩١٠~~ ~~٩١١~~ ~~٩١٢~~ ~~٩١٣~~ ~~٩١٤~~ ~~٩١٥~~ ~~٩١٦~~ ~~٩١٧~~ ~~٩١٨~~ ~~٩١٩~~ ~~٩٢٠~~ ~~٩٢١~~ ~~٩٢٢~~ ~~٩٢٣~~ ~~٩٢٤~~ ~~٩٢٥~~ ~~٩٢٦~~ ~~٩٢٧~~ ~~٩٢٨~~ ~~٩٢٩~~ ~~٩٣٠~~ ~~٩٣١~~ ~~٩٣٢~~ ~~٩٣٣~~ ~~٩٣٤~~ ~~٩٣٥~~ ~~٩٣٦~~ ~~٩٣٧~~ ~~٩٣٨~~ ~~٩٣٩~~ ~~٩٤٠~~ ~~٩٤١~~ ~~٩٤٢~~ ~~٩٤٣~~ ~~٩٤٤~~ ~~٩٤٥~~ ~~٩٤٦~~ ~~٩٤٧~~ ~~٩٤٨~~ ~~٩٤٩~~ ~~٩٥٠~~ ~~٩٥١~~ ~~٩٥٢~~ ~~٩٥٣~~ ~~٩٥٤~~ ~~٩٥٥~~ ~~٩٥٦~~ ~~٩٥٧~~ ~~٩٥٨~~ ~~٩٥٩~~ ~~٩٦٠~~ ~~٩٦١~~ ~~٩٦٢~~ ~~٩٦٣~~ ~~٩٦٤~~ ~~٩٦٥~~ ~~٩٦٦~~ ~~٩٦٧~~ ~~٩٦٨~~ ~~٩٦٩~~ ~~٩٧٠~~ ~~٩٧١~~ ~~٩٧٢~~ ~~٩٧٣~~ ~~٩٧٤~~ ~~٩٧٥~~ ~~٩٧٦~~ ~~٩٧٧~~ ~~٩٧٨~~ ~~٩٧٩~~ ~~٩٨٠~~ ~~٩٨١~~ ~~٩٨٢~~ ~~٩٨٣~~ ~~٩٨٤~~ ~~٩٨٥~~ ~~٩٨٦~~ ~~٩٨٧~~ ~~٩٨٨~~ ~~٩٨٩~~ ~~٩٩٠~~ ~~٩٩١~~ ~~٩٩٢~~ ~~٩٩٣~~ ~~٩٩٤~~ ~~٩٩٥~~ ~~٩٩٦~~ ~~٩٩٧~~ ~~٩٩٨~~ ~~٩٩٩~~ ~~١٠٠٠~~ ~~١٠٠١~~ ~~١٠٠٢~~ ~~١٠٠٣~~ ~~١٠٠٤~~ ~~١٠٠٥~~ ~~١٠٠٦~~ ~~١٠٠٧~~ ~~١٠٠٨~~ ~~١٠٠٩~~ ~~١٠١٠~~ ~~١٠١١~~ ~~١٠١٢~~ ~~١٠١٣~~ ~~١٠١٤~~ ~~١٠١٥~~ ~~١٠١٦~~ ~~١٠١٧~~ ~~١٠١٨~~ ~~١٠١٩~~ ~~١٠٢٠~~ ~~١٠٢١~~ ~~١٠٢٢~~ ~~١٠٢٣~~ ~~١٠٢٤~~ ~~١٠٢٥~~ ~~١٠٢٦~~ ~~١٠٢٧~~ ~~١٠٢٨~~ ~~١٠٢٩~~ ~~١٠٣٠~~ ~~١٠٣١~~ ~~١٠٣٢~~ ~~١٠٣٣~~ ~~١٠٣٤~~ ~~١٠٣٥~~ ~~١٠٣٦~~ ~~١٠٣٧~~ ~~١٠٣٨~~ ~~١٠٣٩~~ ~~١٠٤٠~~ ~~١٠٤١~~ ~~١٠٤٢~~ ~~١٠٤٣~~ ~~١٠٤٤~~ ~~١٠٤٥~~ ~~١٠٤٦~~ ~~١٠٤٧~~ ~~١٠٤٨~~ ~~١٠٤٩~~ ~~١٠٥٠~~ ~~١٠٥١~~ ~~١٠٥٢~~ ~~١٠٥٣~~ ~~١٠٥٤~~ ~~١٠٥٥~~ ~~١٠٥٦~~ ~~١٠٥٧~~ ~~١٠٥٨~~ ~~١٠٥٩~~ ~~١٠٦٠~~ ~~١٠٦١~~ ~~١٠٦٢~~ ~~١٠٦٣~~ ~~١٠٦٤~~ ~~١٠٦٥~~ ~~١٠٦٦~~ ~~١٠٦٧~~ ~~١٠٦٨~~ ~~١٠٦٩~~ ~~١٠٧٠~~ ~~١٠٧١~~ ~~١٠٧٢~~ ~~١٠٧٣~~ ~~١٠٧٤~~ ~~١٠٧٥~~ ~~١٠٧٦~~ ~~١٠٧٧~~ ~~١٠٧٨~~ <

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

اعلم أنّ ظاهر كلام الشيخ أنّ الحال المؤكدة مخالفة للحال المنتقلة في ماهيتها وحقيقتها، ولهذا أفرد لها فصلاً على حياله، فلنذكر ماهيتها، ثم نذكر تمييزها عن الحال المنتقلة، ثم نردفه ببيان العامل فيها، فهذه مسائل ثلاث تشتمل على المقصود منها نفصلها بمشيئة الله:

المسألة الأولى: ذكر ماهيتها.

وللنحاة في ذلك تعريفات ثلاثة^(١):

التعريف الأول: ما ذكره الشيخ، وحاصل^(٢) كلامه: (هي التي تأتي على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما؛ لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه). وهذا التعريف فاسد، وبيانه من أوجه ثلاثة:

أما أولاً: فلأنّ ظاهر كلامه أنّ الحال المؤكدة لا تأتي إلاّ عقيب الجملة الابتدائية، ولهذا قال: (عقدها من اسمين)، وهو باطل، فإنّها كما تأتي عقيب الجملة الابتدائية تأتي عقيب الجملة الفعلية^(٣)؛ لأنّه ليس الغرض من الحال إلاّ تأدية معنى الجملة الأولى وتقرير معناها، وهذا كما يكون في الجملة الاسمية يكون في الجملة الفعلية، وهذا كقوله تعالى: [۞]

ثم قال: [۞]، ثم قال: [۞]، فإنّه كما يصحّ أن ينتصب على الحال المؤكدة من الضمير المنفصل في الجملة الابتدائية يصحّ أن يكون منتصباً من اسم الله

(١) ما ذكره في الحقيقة تعريفان، فتعريف ابن الحاجب هو تعريف الزمخشري إلا أنّ ألفاظهما مختلفة، وحصر تعريفات النحويين للحال المؤكدة بثلاثة لا يستقيم؛ فهناك غيرها: ينظر: شرح الرضي على الكافية (١١/٢)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٥٦٦/١). ولو قال أشهر التعريفات لكان أسلم.

(٢) بل هو نصّ كلامه كما مرّ.

(٣) ينظر: حواشي المفصل للشلوين (٢١٧)، وشرح الرضي على الكافية (٤٩/٢)، لكن قال السخاوي: «أراد تمييز الحال المؤكدة بما لا يكون إلا لها وهو وقوعها بعد جملة انعقدت من اسمين لا عمل لهما.... وإلا فالحال المؤكدة قد تقع بعد الجملة الفعلية «المفضل» (٧٠٣/٢)، والتحقيق أنّ الحال إنّ أكدت مضمون الجملة جاءت بعد جملة اسمية، وإن أكدت العامل جاءت بعد الجملتين. ينظر: شرح ابن الناطم على الألفية (٢٤٢)، والمساعد (٤٠/٢)، وشرح ألفية ابن معطٍ للرعيبي (١٧٣/٣)، والتصريح (٣٨٧/١).

(٤) سورة آل عمران من الآية (١٨).

الذي هو فاعل (شهد)، وقد ذكره الشيخ في الكشف^(١)، وهكذا قوله تعالى: [šú iḥḥāš] ومنه قولهم: (فررتُ هارباً).

وأما ثانياً: فقوله (لا عمل لهما) إنما هو بناءً على الوهم الأول، وهو أنها لا تكون إلا بعد الجملة الاسمية، ثم ولو سلّمنا أنها لا تأتي إلا بعد الجملة الاسمية فأياً مانع من أن يكون أحد الجزأين عاملاً فيها/ كقوله تعالى: [šú iḥḥāš, šāqār] فيكون (الحق) [١١ب] عاملاً فيها لما فيه من معنى الثبوت.

وأما ثالثاً: فلأن قوله: (لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه) تكرار لا فائدة فيه، وهو بجانب لصناعة الحدود، فحصل من مجموع ما ذكرناه ضعف ما قاله الشيخ.

التعريف الثاني: ذكره ابن الحاجب^(٤)، ومحصل كلامه هو: (تحقيق لمضمون الجزأين من الجملة الاسمية التي لا عمل لواحد منهما). وهذا الحد أيضاً فاسد بما قررنا على حدّ الزمخشري، فكلّها واردة عليه. والعجب من ابن الحاجب، كيف جرى في تعريف هذه الحال على مساق كلام الشيخ، ولم يفتن لفسادها وما يرد عليها من الاعتراض مع تبخّره في علم العربية، وتحدّثه في العلم بصناعة الحدود، ولكنه أعرض عن ذكر ذلك جرياً على أسلوبه في مسامحة الشيخ في بعض ما يعرض من الحدود النحويّة والحقائق الأدبية.

التعريف الثالث: ذكره الموصلي^(٥)، ومحصل كلامه: (هي التي تُفهم قبل ذكرها وتجيء تأكيداً للخبر)، وهذا فاسد لأمرين:

أما أولاً: فهذا يبطل بذكر الفاعل والمفعول فإنهما مفهومان قبل ذكرهما؛ لأنك إذا قلت: (ضرب)، فأنت تفهم أن لهذا الفعل فاعلاً ومفعولاً قبل ذكرهما لا محالة، فبطل ما قاله؛ فإن زعم زاعم بأن غرضه بفهمها قبل ذكرها إنما هو على جهة التعيين بخلاف الفاعل والمفعول

(١) ينظر (٤١٧/١).

(٢) سورة التوبة، من الآية (٢٥).

(٣) سورة البقرة، من الآية (٩١).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٣/١).

(٥) ينظر: الغرة المخفية (٢٧١، ٢٧٢).

فإنَّهما وإن كانا مفهومين قبل ذكرهما، لكن ليس على جهة التعيين وإنَّما هو على جهة الإجمال لا غير، فلا يَرِدُ نقضاً. قلنا: هذا فاسدٌ أيضاً، فإنَّ الحالَ المؤكَّدةَ أيضاً كذلك، فإنَّنا لا نفهم من قولنا^(١): [' , sūqār] إلا على جهة الجملة، ثم يقع التفصيل بعد ذلك بالحال، هل هو مصدقٌ أو واضحٌ أو بيِّنٌ فقد استويا من غير فرق^(٢).

وأما ثانياً: فلأنَّ قوله: (وتجيء توكيداً للخبر) يُوهِم أنَّها لا تجيء إلا على إثر الجملة الاسميَّة، وهو باطلٌ لما ذكرناه وأوردناه من الصور الفعلية، فإذا بطلت هذه التعريفاتُ فالحقُّ عندنا في تعريف الحال المؤكَّدة أن يقال: (هي كلُّ اسمٍ وقع على إثر جملة، مشتقٌّ مقررٌ لمعناها). فقولنا: (كلُّ اسمٍ وقع على إثر جملة) عامٌّ فيها وفي غيرها. وقولنا (مشتقٌّ) يُخرج اسمَ المفعول^(٣) الواقع بعد الجملة الفعلية في مثل: (ضربتُ زيداً [ضرباً])^(٤). وقولنا (مقررٌ لمعناها) يُحتَرِزُ به عن الحال المنقولة، فإنَّك إذا قلت: (جاء زيدٌ ضاحكاً)، فليس في الضَّحِكِ تقريرٌ للمجيء وتحقيقٌ له، وأطلق الجملة في قوله: (كلُّ اسمٍ جاء على إثر جملة) ليكون عاماً للجملة الفعلية والاسمية كما مهَّدنا طريقه من قبل، فهكذا يكون تعريفُ الحال المؤكَّدة.

[١٢]

المسألة الثانية: في تمييز هذه الحال عن الحال المنقولة.

واعلم أنَّ ظاهر كلام الزمخشري أنَّ هذه الحالَ متميِّزةٌ عن الحال المنقولة بحكمين^(٥):

(١) يعني: قولنا حكايةً لقول الله تعالى.

(٢) كلام الشارح فيه نظر من ثلاثة أوجه:

الأول: أن ابن الخباز قال (تفهم) أي أن معناها مفهومٌ معلومٌ بعينه، ولم يقل تُعرف أو تُدرك، فالفاعل والمفعول يُعرف إتيانه ويُدرك، لكنه لا تُعلم عينه ويُفهم.

الثاني: أن ابن الخباز قال: (وتجيء توكيداً للخبر)، وهذه تردّ دعوى التباسه بالفاعل والمفعول من أصلها.

الثالث: قول الشارح إنَّ الحال المؤكَّدة لا تفهم إلا على سبيل الإجمال وتوضيحه ذلك بالمثل لا يستقيم؛ فهي مفهومة المعنى فـ(مصدق وواضح وبيِّن) تفيد جميعاً معنى التحقيق.

(٣) هكذا في نسخة التحقيق، والصواب (المفعول المطلق).

(٤) زيادة لا يستقيم الكلام دونها.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٣/١).

الحكم الأول: أن هذه الحال تأتي على جهة التقرير والتحقيق للجملة الأولى لا غير، كما في قولك: [*šāhā, šāqār*]، والذي يدل على كونها موضوعاً لتحقيق ما سلف من الجملة ما ذكره الشيخ من الأمثلة، وهي في دلالتها على ذلك على ضربين ^(١):

فالضرب الأول: منها دلالتة من حيث الجنسية، وهذا نحو قولك: (زيدٌ أبوك عطوفاً) و(هو زيدٌ معروفاً) و(هو الحق بيناً ومصداً)، فهذه الأحوال كلها مقررة لما سبق من مضمون الجملة محققة له، ولهذا قال الشيخ: ألا تراك كيف حققت بالعطوف الأبوة، وبالمعروف والبين والمصدق أن الرجل زيد وأن الأمر حقٌ وصديقٌ. وهكذا قولنا: (أنا عبد الله أكلاً كما يأكل العبيد)، فيه تقريرٌ للعبودية وتحقيق لها؛ لأن هذه الأكلة، وهي الدنو إلى الأرض قد صارت معروفةً للعبيد، فحيث كانت مذكورة فهي مؤكدة لقولنا: (عبد الله)، وليس غرض الشيخ بقولنا (أنا عبد الله) العلمية، وإنما أراد به الجنسية، وتعريفه إنما كان بالإضافة دون العلمية؛ لأنه ليس في قولنا: (أكلاً) تقرير لقولنا (عبد الله) ولا تحقيق له، اللهم إلا أن يكون هذا الشخص قد اشتهر بهذه الأكلة التي يختص بها العبيد جاز ذلك؛ لأن الظاهر ما حققناه أولاً، وهو مراد الشيخ؛ ولهذا أورده فيما تكون دلالتة من حيث الجنسية.

وزعم الخوارزمي أنه محتمل للعلمية والجنسية ^(٢)، وهذا فاسدٌ ويدل عليه ما روت ^(٣) عائشة ^(٤): « أن النبي - صلى الله عليه - أتى بطعام فأصغى جبهته حتى كادت تمس الأرض، فقالت: يا نبي الله، لو أكلت وأنت متكى لكان أهون عليك، فقال: بل أكل كما يأكل العبيد، وأجلس كما يجلس العبيد، فإنما أنا عبدٌ». وهذا يدل على أن المراد به الجنسية دون العلمية.

(١) ينظر: التخمير (٤٣٦/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٤٤/١).

(٢) الحق أن الخوارزمي لم يزعم ذلك، ونص كلامه: « عبد الله هاهنا إما أن تكون جنساً وهو الظاهر.... وإما أن تكون علماً.... لكن هذا إنما يجوز إذا كان عبد الله معروفاً بأكله أكل العبيد». التخمير (٤٣٦/١).

(٣) ينظر: مصنف عبد الرزاق (٤١٥/١٠)، ومسند أبي يعلى (٣١٨/٨)، وسنن البيهقي (٢٨٣/٧)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٣٧١/١، ٣٨١)، مجمع الزوائد (١٩/٩).

(٤) بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين (...-٥٧، ٥٨هـ). تزوجها رسول الله ﷺ. بمكة في شوال قبل الهجرة بستين وقيل بثلاث وهي بنت ست سنين وبني بها بالمدينة وهي بنت تسع سنين وبقيت عنده تسع سنين ولم يتزوج بكرًا غيرها. تكنى أم عبد الله. ماتت - رضي الله عنها - ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان عند الأكثر، ودفنت بالبقيع. ينظر: الاستيعاب (١٨٨١/٤)، وصفة الصفوة (١٦/٢)، والإصابة (٢٠/٨).

الضَّرْب الثاني منها: ما تكون دلالته من حيث العَلَمِيَّة، وهذا نحو ما ذكره الشيخ (أنا فلان بطلاً شجاعاً، وكريماً جواداً) يعني بذلك من كان من الأشخاص المُعَيَّنَة معروفاً بهذه الصفات، كما تقول: (أنا عمرو بن معد يكرب^(١) بطلاً شجاعاً)، و(أنا حاتم الطائي^(٢) كريماً جواداً)، و(أنا سحبان^(٣) فصيحاً متكلماً)؛ لأنَّ هذه الأشخاص قد صاروا معروفين^(٤) بهذه الصفات من بين سائر الأشخاص، فإذا ذُكرتْ هذه الأحوال فليس إلّا على جهة التأكيد؛ لأنَّ الجملة الأولى وهي قولك: (أنا حاتم) و (أنا عمرو) و(أنا سحبان) قد أفادت هذه الأمور خلا ما تمسُّ إليه الحاجة من ذكر التأكيد بهذه الأحوال، ومصدق ما قلناه في [١٢] ب هذه الأحوال من كونها موضوعةً للتأكيد هو أنَّك لو جئتَ من الأحوال بما يخالف معناها ولا يفيد فائدتها، ولا يؤكِّد حقيقتها، كقولك: (زيدٌ أبوك منطلقاً) و(زيدٌ أخوك سائراً) كان باطلاً فاسداً؛ لأنَّ الانطلاق والسير ليس فيه تحقيق للأبوة والأخوة كما في العُطوف والمصدق، كما في قولك: (زيدٌ أبوك عطوفاً) و []، وإذا لم تكن الحال مؤكدة كانت منتقلة فتؤدي إلى أن يكون إمّا في حال الانطلاق، وإمّا في حال السير دون غيرهما، وهذا من المحال. ويمكن، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (أحلت) يشير به إلى ما لخصناه هاهنا، إلّا إذا أردت التبنّي والصدّاقة؛ لأنَّ في التبنّي والصدّاقة معنى الفعل؛ فلهذا حَسُنَ فيه الانتقال بخلاف الأوّل، فإنَّ الأبوة لا وجه للانتقال فيها بحال، فلهذا بطل حمله على التأكيد لما ذكرناه، فهذا وجه تميّزها بهذا الحكم.

(١) ابن ربيعة بن عبد الله الزبيدي، أبو ثور (...-٢١هـ)، فارس اليمن والعرب، ابن حالة الزبرقان، وخال دريد ابن الصّمة، أسلم ثم ارتد ثم رجع إلى الإسلام، وشهد اليرموك والقادسية واستشهد في نهاوند. ينظر: الشعر والشعراء (١/٣٧٢)، والمؤتلف (٢٠٣).

(٢) ابن عبد الله بن سعد، أبو عدي (...- بعد مولد النبي e بثمان سنين) يضرب المثل بجوده، حيثما حلَّ عُرف، شاعر جاهلي، مات ببلاط طيّئ. ينظر: الشعر والشعراء (١/٢٤١).

(٣) ابن زفر بن إياس الوائلي، من باهلة (...-٥٤هـ) يضرب به المثل في البيان فيقال: أخطب من سحبان، عاش في الجاهلية والإسلام، إذا خطب لم يُعَد، ولم يتلعثم، يسيل سيلاً. ينظر: الإكمال لابن ماكولا (٤/٢٦٧)، ومجمع الأمثال (١/٤٤٠)، والإصابة (٣/٢٥٠).

(٤) هكذا في نسخة التحقيق، وسلامة العبارة أن تكون (لأنَّ هؤلاء الأشخاص قد صاروا معروفين)، أو (لأنَّ هذه الأشخاص قد صارت معروفة).

الحكم الثاني: أن عامل المنتقلة تارة يكون ظاهراً، وتارة يكون مقدراً بخلاف الحال المؤكدة فإن عاملها لا يجوز ظهوره بحال^(١)، فقد ظهر تميزها عن سائر الأحوال المنتقلة بهذين الحكمين.

وقد زعم بعض النحاة^(٢) أنه لا وجه لتمييز هذه الحال عن سائر الأحوال بشيء من الأحكام أصلاً، وأورد على نفسه سؤالي^(٣):

أحدهما: أن من حقّ الحال أن تكون مُقيّدة^(٤)، وهذه لا يدخلها التقييد.
وثانيهما: أن من شأن الحال أن تكون هيئةً للفاعل أو للمفعول، وهذه لا تكون هيئةً لأحدهما.

وأجاب عن الأول بأن من الجمل^(٥) ما لا تقبل التقييد والانتقال، كقولك: (تحققت زيداً ثابتاً، وعلمته متحققاً)، فإذا ثبت هذا في هذه الجمل ثبت في قولنا: (هو الحق مصداقاً) و(زيد أبوك عطوفاً).

(١) سيأتي في المسألة الثالثة ما يدل على أن الشارح يرى ذلك في التالية للجملة الاسمية أو الفعلية، والأولى أن يقال بإضمار العامل في المؤكدة لمضمون الجملة وهي التالية للجملة الاسمية، أما المؤكدة لعاملها نحو ما ذكره الشارح: [سُئِلَ بِأَيِّ حَالٍ] فلا يجري عليها الحكم، وابن الحاجب حين أطلق الحكم حده بالمثل فمثل بالاسمية. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥١٩/٢)، وقد وضع ذلك الرضي في شرح الكافية (٤٩/٢).

(٢) ظاهر كلام سيبويه إثبات الحال المؤكدة إذ يقول: «وكذلك هو الحق بيّناً ومعلومًا؛ لأن ذلك مما يوضح ويؤكد به الحق» الكتاب (٧٩/٢)، وصرح السيرافي بالتفريق بين الحالين ينظر (١٩٤/٢ ب، ١٩٥ أ). ونسب أبو حيان إلى الفراء والمبرد والسهيلي إنكار الحال المؤكدة، ونصّب الفراء الاسم على القطع. ينظر: التذييل (٣/١٩٢)، وارتشاف الضرب (٣/١٦٠)، كما يُنظر: توضيح المقاصد (٢/٧١٦)، وشرح ألفية ابن معطٍ للرعيي (٣/١٧٢)، وقد أثبت المبرد الحال المؤكدة في المقتضب (٤/٣١٠) أما السهيلي فأنكر الحال المؤكدة في [qār] (٣/١٧٢)، وأثبتها في (أنا زيد معروفًا) ينظر: نتائج الفكر (٣٩٧)، ونقل عنه أبو حيان كلاماً صريحاً في إنكارها. ينظر: التذييل (٣/٩٢ ب).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٤٣)،

(٤) أي تُقيّد الفاعل أو المفعول حين نسبة الفعل لأحدهما نحو: جاء محمدٌ ضاحكاً.

(٥) وهي المصدرة بأفعال العلم، فلم يُؤتَ في المثال بثابت مُقيّد للتحقق فتفيد أنه لم يكن هناك تحقق إلا في حال الثبوت. بل التحقق مستمر. يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٤٣)، وأشار لذلك الرضي في شرحه على الكافية (٤٩/٢).

وأجاب عن الثاني بأن العامل فيها (أحققه) أو (أثبتته) مضمراً كما في الأحوال التي يُضمَر عاملها في نحو قولك: للمرئحل: (راشداً) أو (مَهدياً)، وهذا تعسف. والحق ما ذكرناه أنها متميزة عن الأحوال؛ فلا وجه لتطويل الكلام فيه.

المسألة الثالثة: في بيان العامل في هذه الحال.

وقد اختلف النحاة في العامل في الحال المؤكدة بعد الاتفاق بينهم على أن العامل فيها لا يجوز ظهوره بحال^(١)، فالذي ذهب إليه الزمخشري أن الحال المؤكدة في الحقيقة هي هيئة المفعول، وأن التقدير فيها: أحققه أو أثبتته مضمراً لا يبرز بحال^(٢) وحجته على هذا أن هذه الحال منصوبة بكل حال فلا بد لها من ناصب يكون موافقاً لمضمون الجملة ومحققاً له، فليس ذلك إلا ما ذكرناه؛ لأنه مطابق للجملة في التحقق والثبوت؛ فلهذا كان تقديره أولى.

[١٣] وذهب الخوارزمي إلى أن الحال المؤكدة في المعنى هي هيئة الفاعل،/ وأن التقدير فيها: وهو الحق لم يزل مصداقاً^(٣)، وحجته على هذا هو أن هذه الحال مفيدة للدوام والثبوت والاستقرار، وهي مناقضة للحال المنتقلة في دوامها واستقرارها، فإذا قُدِّر لها عامل فلا بد من أن يكون مفيداً لهذا المعنى، ليكون مطابقاً لمعناها، وليس ذلك إلا ما ذكرناه؛ لأنه مُشعرٌ بالدوام والاستمرار، فلهذا كان تقديره أولى من تقدير غيره.

والمختار أن العامل في هذه الحال هو مضمون الجملة، سواء كانت اسمية أو فعلية في مثل قولك: (زيد أبوك عطوفاً) ونحو قولك: (ولى مدبراً)^(٤).

واعلم أن مرادنا بمضمون الجملة هو الحاصل من انتساب الفعل إلى فاعله، والخبر إلى المبتدأ؛ فتكون الحال مؤكدةً لهذا المضمون، ويكون هو العامل فيها من غير حاجة فيها إلى إضمار عامل يُشعر بالتحقق كما قاله الزمخشري، أو يُشعر بالدوام كما قاله الخوارزمي،

(١) الاتفاق غير منعقد فقد رأى الزجاج أن العامل ظاهر وهو الخبر لكونه مؤولاً بمسمى، ورأى ابن خروف أن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٥١/٢)، وارتشاف الضرب (١٦٠٢/٣، ١٦٠١). هذا في الاسمية، والخلاف في التالية للجملة الفعلية أظهر. فكيف ينعقد الاتفاق؟

(٢) وهو ظاهر كلام سيويه، قال: «فكأنك قلت: أثبتته، أو ألزمه معروفاً» الكتاب (٧٨/٢)، وصرح به السيرافي في شرح الكتاب (١٩٥/٢)، وابن الحاجب في شرح الوافية (٢٢٣)، والمرادي في توضيح المقاصد (٧١٧/٢).

(٣) فهو يرى أنها في الحقيقة خبر (ما زال). ينظر: التخمير (٤٣٦/١).

(٤) وبه قال ابن مالك والرضي. ينظر: شرح التسهيل (٣٥٦، ٣٥٧/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٥١/٢).

وحيث وقع في كلامنا على الزمخشري أنّ العامل في قوله تعالى: [*Alā, saqar*] (هو الحق) فإنما كان على جهة الاحتمال في إفساد كلامه، والتحقيق فيه ما قلناه هاهنا.

وذكر ابن الحاجب في أثناء كلامه في العامل في الحال المؤكدة أنّ في الأبوة ما يشعر بالعطف. فلهذا استغنى عن التصريح بالعامل^(١). فإن كان غرضه ما قلناه من أنّ العامل مضمون الجملة فهو مستقيم، وإن كان غرضه أنّ العامل في الحال هو الأبوة على انفرادها فهو فاسد؛ لأنّ أحد الجزأين لا يكون عاملاً في الحال على انفراده، إذ ليس أحدهما بأن يكون عاملاً في الحال أولى من الآخر، بل يجب أن يكون العامل هو مضمون الجملة كما لحصناه، ولا مزيد في الكشف على هذا التحقيق، وهذا هو الكلام على الحال المؤكدة.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

« فصل »

والجملة تقع حالاً ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم (كلمته فوه إلى في) وما عسى أن يُعثر عليه في الندرة.

وأما قولهم: (لقيته عليه جبة وشي)، فمعناه: مستقرة عليه جبة وشي، وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، فإن كان مضارعاً لم يخل من أن يكون مثبتاً أو منفيّاً، فالمثبت بغير واو، وقد جاء في المنفي الأمران، وكذلك في الماضي، ولا بدّ معه من (قد) ظاهرة أو مقدرة^(٢).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

الحال في نفسها منقسمة/ إلى ما تكون مفردة وإلى مركبة، فالمفردة منقسمة [١٣ب] إلى المنتقلة والمؤكدة، وقد مضى الكلام في المفردة بتفاصيلها وأحكامها، ونحن الآن

(١) عبارة ابن الحاجب صريحة في أنّ العامل في المؤكدة (أحقّه) محذوفاً وجوباً، والذي سوّغ حذفه ما تُشعرُ به الأبوة من معنى العطف. فهو يقول في المقدمة: «ويجوز حذف العامل، كقولك للمسافر: (راشداً مهدياً). ويجب في المؤكدة، مثل: (زيد أبوك عطوفاً)، أي: (أحقّه)». ثم قال في شرحها: «وإنما وجب في ذلك؛ لأنّ في الأبوة ما يُشعرُ بالعطف، فاستغنى عن التصريح بالعامل الذي هو: (أحقّه)». شرح المقدمة الكافية (٥١٩/٢). ويُنظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٣/١)، وشرح الوافية (٢٢٣).

(٢) المفصل (٨٢).

ندفع في شرح أحكام الحال المركبة، وهي منقسمة إلى الاسمية والفعلية، فلنذكر حالها إذا كانت اسمية، ثم نذكر حالها إذا كانت فعلية، فهذان مقصدان يشتملان على ذكر أحكامها:

المقصد الأول: في بيان الجملة الاسمية، وهي في وقوعها على ثلاث مراتب^(١):

المرتبة الأولى: أن تكون بالواو والضمير، ومتى كانت على هذه الصفة وقعت في غاية الظهور والجلاء، كقولك: (دخلت على زيد وتاجه على رأسه)، و(لقيت زيدا وفرسه يعدو به)، و(جاءني زيد وعلامه بين يديه). إن قلت: فهل تجد فرقا بين أن تكون الجملة الاسمية واقعة بالواو والضمير معاً، أو تكون واقعة بالواو لا غير؟ قلت: نعم. فإنك إذا قلت: (دخلت على الخليفة وتاجه على رأسه)، فإنك في هذه الصورة جعلت له بالتاج مزية واختصاصاً بإضافته إليه بخلاف ما إذا قلت: (دخلت عليه والتاج على رأسه)، فإنك لم تجعله اختصاصاً به. وكلا^(٢) المسألتين جائز فافترقا.

المرتبة الثانية: أن تكون الجملة واقعة بالواو لا غير، كقولك: (جاء زيد والناس يضحكون)؛ فكأن الجملة الحالية لما كانت أجنبية عن الجملة الأولى لم يكن بد من حصول رابط بينهما، وهي الواو؛ ولهذا ترى الجملتين قد أفرغت في قالب واحد مع الواو بخلاف ما لو قلت: (جاءني زيد الناس يضحكون) - بغير واو - وجدت بينهما تنافراً كلياً. وأنشد النحاة:

فإن تُفَقِّ الأنامَ وأنت منهم فإن المسكَ بعضُ دم الغزال^(٣)
فقوله: (وأنت منهم) في موضع نصبٍ على الحال من الضمير في (تُفَقِّ)، وقال:
أَتَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي^(٤)

(١) ينظر: الفصول المفيدة للعلائي (١٥٥).

(٢) هكذا في نسخة التحقيق، ولو قال: (وكلتا) لناسب السياق.

(٣) البيت من الوافر، وهو للمتنبي. ينظر: الفسر (٦٩٠/٣)، وأسرار البلاغة (١٢٣)، والتبيان بشرح الديوان (٣٨٠/١).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومسنونة زُرُقُ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ

وهو لامرئ القيس في ديوانه (٣٣). وينظر: التذييل (٩٥/٣ب)، وشرح ألفية ابن معطٍ للرعيي (١٣٥/٣). والمشرقي: سيفٌ منسوبٌ إلى مشارف الشام. ومسنونة زرق: أي رماح مُحَدَّدة، والأغوال: جمع غول، وهي من الشياطين.

فهذان شاهدان^(١) على إخلاء الجملة عن الضمير، والاستغناء بالواو عنه. وليس كما زعموا، وإنما هما شاهدان على المرتبة الأولى في اجتماع الضمير والواو^(٢)، كما مرّ بيانه. المرتبة الثالثة: أن تكون الجملة واقعةً بالضمير لا غير، ثم هي في وقوعها على وجهين: فالوجه الأول: أن يكون المرفوع في معنى الفاعل كقولك: (دخلت على الخليفة على رأسه تاجه) فالظرف^(٣) هاهنا في موضع نصب على الحال، و(التاج) مرفوع على الفاعلية^(٤)، ومنه قول بشر^(٥): إذا أنكرتني بلدةً أو نكرتها خرجت مع البازي عليّ سواد^(٦) /

[٤٨ أ]

يعني في بقية من الليل، وليس من باب المبتدأ والخبر، هكذا قاله الشيخ عبدالقاهر^(٧). وهي مسألة اتفاق بين سيبويه^(٨) والأخفش. فإن ابن^(٩) الأنباري^(١٠)

(١) الشاهد هو البيت الثاني، أما الأول فهو من قبيل الاستئناس؛ فإن المتنبي لا يُحتج بشعره.

(٢) ذكر أبو حيان بيت امرئ القيس شاهداً على اجتماع الواو والضمير. ينظر: التذييل (٣/٩٥ب).

(٣) يعني الجار والمجرور. قال الشارح: «وسماها الشيخ ظرفية تجوزاً... وسبب تلقيبها بالظرفية هو أن الحروف كالظروف في أنها إذا وقعت أخباراً فلا بد لها من متعلق؛ فلهذا سماها ظرفاً» المحصل في كشف أسرار المفصل (١/٣٦٩).

(٤) والتقدير: مستقراً على رأسه تاجه. وكذلك في البيت الآتي: مستقراً عليّ سواد.

(٥) ابن برد مولى بني عقيل أو بني سدوس، أبو معاذ (...-١٦٠هـ)، مطبوع لا يتكلف الشعر، وهو من أشعر المحدثين، حسن التشبيه مع أنه أعمى، هجا المهدي فأمر به فقتل تغريقاً في الماء. ينظر: الشعر والشعراء (٢/٧٥٧). خزنة الأدب (٣/٢٣٠).

(٦) البيت من الطويل، وهو في الديوان (٣/٤٩) وروايته: نهضت، وينظر: دلائل الإعجاز (٣/٢٠٣)، شرح الرضي على الكافية (٢/٤٢)، تعليق الفرائد (٦/٢٥١)، خزنة الأدب (٣/٢٢٨).

(٧) هذا صريح كلامه في دلائل الإعجاز (٢٠٣، ٢١٩، ٢٢٠).

(٨) ذكر سيبويه في إعراب (صائد) في قولهم: (مررت برجل معه صقر صائد به) أنها تكون صفة لـ (رجل) فتجر، أو حالاً من الضمير في (معه) فتنصب. ينظر: الكتاب (٢/٤٩). ونسب عبدالقاهر لسيبويه أنه يرفع صقراً بما في (معه) من معنى الفعل. ينظر: دلائل الإعجاز (٢٢٠)، وقد عقد أبو علي في كتاب الشعر (باب ما يرتفع بالظرف دون الابتداء) (٢٥٤)، وجاء في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج (هذا باب ما جاء في التزليل من الظروف التي يرتفع ما بعدهن بمن على الخلاف، وما يرتفع ما بعدهن على الاتفاق، وهو باب يغفل عنه كثير من الناس) (٢/٥١١). وينظر: المسائل البصريات (١/٥٠٩)، وأما ابن الشجري (٣/١٤).

(٩) الأصوب أن ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، فأبوه القاسم لغوي مشهور، فقليل له ابن الأنباري. أما أبو البركات فهو الأنباري.

(١٠) عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله، أبو البركات كمال الدين (٥١٣-٥٧٧هـ) قدم بغداد وأقام فيها، ورحل إلى الأندلس وأقام فيها. قرأ الفقه والأدب، لازم ابن الشجري حتى برع، إمام ثقة ورع زاهد عفيف، له: الإنصاف في

حَكَى^(١) أَنَّ الظرف إذا وقع خبراً لمبتدأ أو صلةً أَوْحَالاً جاز أن يكون رافعاً للظاهر لاعتماده، ولم يَرَوْ فيه خلافاً بينهما^(٢)، وإِنَّمَا مسألة الخلاف بينهما هو أَنَّ الظرف إذا وقع غير معتمد على ما ذكرنا هل يَرَفَع أم لا في مثل قولك: (في الدار زيد)؟ فمذهب سيبويه^(٣) أَنَّهُ لا يَرَفَع وإِنَّمَا هي جملة اسمية، ومذهب الأخفش^(٤) أَنَّهُ يَرَفَع^(٥)، وهي جملة فعلية. وقد قَدَّمْنَا^(٦) تحقيقه في المبتدأ والخبر، وقد صَرَّح بما حققناه^(٧) الزمخشري حيث قال: فأما قولهم: (لقيته عليه جبة وشي) فمعناه: مستقرة عليه جبة وشي، مشيراً به إلى ما ذكرناه^(٨).

الوجه الثاني: أن يكون المرفوع ليس في معنى الفاعل كقولك: (جاء زيد يده على رأسه) - من غير واو - ، وقولهم: (كلمته فوه إلى في)^(٩)، قال: إذا أتيت أبا مروان تسأله وجدته حاضراً الجود والكرم^(١٠)

مسائل الخلاف، والإغراب في جمل الإعراب، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، وغيرها. توفي ببغداد. ينظر: إشارة التعيين (١٨٥)، والبلغة (١٣٣)، وبغية الوعاة (٨٦/٢).

(١) ينظر: الإنصاف (٥١/١).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١٠٨٤/٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٨٨/٢)، شرح الكتاب للسيرافي (١٩٨/٢ ب).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١٠٨٤/٣).

(٥) وهو مذهب الكوفيين، فيُعرَّبون (زيد) فاعلاً. ينظر: ارتشاف الضرب (١١٠٦/٣).

(٦) ينظر: المحصل في كشف أسرار المفصل (٣٦٤/١).

(٧) ونُسب أيضاً للكوفيين والمبرد. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٩٨/٢ ب)، والمسائل الشيرازيات (٣٤١/١)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (٥١١/٢)، والإنصاف (٥١/١)، والتبيين (٢٣٣)، وارتشاف الضرب (١١٠٦/٣).

(٨) قال الرضي: «فإن أراد أنه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظر.... وإن أراد أنه لا يمتنع أن يُقَدَّر بمفرد فمسلم» شرح الرضي على الكافية (٤٢/٢، ٤٣)، وأورد شواهد اتصلت فيها الواو، ودخلت (إن) وهو دليل على كون الحال جملة.

(٩) ينظر الأسلوب في: الكتاب (٣٩١/١)، والمقتضب (٢٣٦/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٤١/٢).

(١٠) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه (٧١) والرواية فيه: والحسب، وما ذكره المؤلف رواية دلائل الإعجاز (٢٠٤)، وقد نبه على هذا التحريف د. فخر الدين قباوة في تحقيقه لشعر الأخطل (٥٨٠).

وقد قال المحققون^(١) من النحاة: إنّ هذا إنّما يأتي على القلّة والنودور^(٢)، ولا خلاف بين سيبويه والأخفش أنّ هذه جملة اسمية حُذف عنها الواو.

فإذن المسائل التي تدور بينهما في هذا الباب ثلاث:

الأولى: لا خلاف بينهما في كونها فعلية^(٣)، وهي التي تقع حالاً كقولك: (لقيته عليه جبة وشي).

الثانية: لا خلاف بينهما في كونها اسمية^(٤) كقوله: (كلمته فوه إلى فيّ) و(زيد في الدار).

الثالثة: التي وقع بينهما الخلاف هل هي جملة اسمية أو فعلية^(٥) كقولك: (في الدار زيد) ؟ فسيبويه على أنّها اسمية والأخفش على أنّها فعلية.

والذي حسن من حذف الواو هاهنا هو أنّ الواو إنّما يؤتى بها للربط بين الجملتين، ولما كان في الضمير ربطاً بين الجملتين فلا جرم سدّ مسدّها. وهي في إتيانها كذلك^(٦) على وجهين:

(١) ينظر: دلائل الإعجاز (٢٠٣)، وقول الزمخشري كما مر في نص الفصل مع أنه أعرب: [أبجد] حالاً. ينظر: الكشف (٧٣/٢، ٣٦٤)، وتبعه ابن الحاجب. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥١٧/٢). ورأي الجمهور جواز ذلك. قال الشلوبيين: «بل الوجهان جيدان، غير أنّ الواو تأكيد للربط» واعترض للزمخشري. شرح المقدمة الجزولية الكبير (٧٣٧/٢)، وينظر: قواعد المطارحة لابن إياز (١٤٤)، وشرح التسهيل (٣٦٦/٢)، والمقاصد الشافية (٩٤/٢)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن النحوية (٤٥٧/٢)، وارتشاف الضرب (١٦٠٦/٣)، وتعليق الفرائد (٢٥٠/٦)، والفصول المفيدة (١٦٣).

(٢) مع حكم عبدالقاهر على هذا البيت بالقلّة إلا أنه التمس له توجيهاً لطيفاً، فقال: «ينبغي أن تعلم أنّ لتقديمه الخبر الذي هو (حاضراه) تأثيراً في معنى الغنى عن الواو» دلائل الإعجاز (٢٠٤).

(٣) أي في جواز ذلك.

(٤) وهي ما لم يكن المرفوع فيها في معنى الفاعل، ولم يكن فيها الجار مقدماً.

(٥) وهي التي لم يعتمد الجار فيها على شيء.

(٦) يعني: أنّ الرابط في جملة الحال الضمير دون الواو.

أحدهما: أن تأتي بعد حال مفردة، كقول ابن الرومي^(١):

والله أبقاك لنا سالماً بُرداك تبجيلٌ وتعظيمٌ^(٢)

فقوله: (برداك تبجيل...) جملة في موضع نصب على الحال من الكاف في (أبقاك)، والكاف في (برداك) سادّة مسدّ الهاء في (يدّه على رأسه)^(٣).

وثانيهما: أن تأتي الجملة الاسمية بغير واو مع الضمير^(٤)، كقول الفرزدق:

فقلتُ عسى أن تُبصّرني كأنما بَنِي حَوَالِي الأُسُودُ الحوَارِدُ^(٥)
والذي حسّن منه دخول (كأن)؛ فلهذا كانت عوضاً عن الواو^(٦).

المقصود الثاني: في بيان الجملة الفعلية، وقد تكون ماضية مثبتة، وتكون منفية، وتكون مضارعة مثبتة، وتكون منفية، فهذه مراتب أربع:

المرتبة الأولى: أن تكون ماضية مثبتة: وحكمها أن تكون معها (قد). وهذه مسألة خلاف بين النحاة.

(١) علي بن العباس بن جريج، أبو الحسن (٢٢١-٢٨٣هـ) شاعر من طبقة بشار والمتنبي، جدّه من موالي بني العباس، ولد ببغداد، ومات بها مسموماً. يُنظر: وفيات الأعيان (٣/٣٥٨)، ومعجم الشعراء للمرزباني (١٢٨).

(٢) البيت من السريع، وهو في ديوان ابن الرومي (٢٣١٥/٦)، وينظر: دلائل الإعجاز (٢١٢).

(٣) جعل عبد القاهر سبب حسنّها بغير الواو مجيء الحال المفرد قبلها، فقال: «ولو أنك أردت أن تجعلها حالاً من غير أن يتقدمها ذلك المفرد لم يحسن» دلائل الإعجاز (٢١١).

(٤) ولم تسبقها حال مفردة.

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق (١٦٤)، والرواية فيه: فيني مكان (فقلت) واللوايد مكان (الحوارد)، وينظر: دلائل الإعجاز (٢١١)، والحارث: الغضبان، جمعها: حوارد.

(٦) ينظر: دلائل الإعجاز (٢١٠).

فالذي ذهب إليه جماهير البصريين^(١) كالخليل^(٢) وسيبويه^(٣) والمبرد^(٤) والمازني^(٥)، واختاره الزمخشري، ونصره الخوارزمي^(٦) وابن الحاجب^(٧) أن الجملة الفعلية الماضية لا بدّ فيها من (قد)، إمّا ظاهرة وإما مقدرة^(٨)، فالظاهر في مثل قوله:

يمشون قد كَسَرُوا الجُفُون إلى الوَغَى مُتَبَسِّمِينَ وفيهمُ استبشارٌ^(٩)
والمقدّرة في مثل قول أبي صخر الهذلي^(١٠):
وإني لتَعْرُونِي لذكرِكِ نُفْضَةٌ كما انتفضَ العصفورُ بلّله القطرُ^(١١)

(١) ينظر: الإنصاف (٢٥٢/١)، والتبيين (٣٨٦).

(٢) لم أجد مَنْ نسبه للخليل بعينه.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري (١٣/٣)، ولم أجد الرأي في كتاب سيبويه.

(٤) ينظر: المقتضب (١٢٣/٤).

(٥) لم أجد مَنْ نسبه للمازني بعينه.

(٦) ينظر: التخمير (٤٤٠/١).

(٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥١٩/٢).

(٨) ورآه ابن السراج في الأصول (٢٦٢/١)، وأبو علي في الإيضاح العضدي (٢٨٧)، والإغفال (٣٧/١). واعترض له ابن الطراوة في الإفصاح (١٣٨). ونقل أبو علي عن الأخفش أن الحال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا نَسَبْنَا لِكُلِّ مَلَكٍ نَسَبًا مَّا عَلَّمُوا﴾ محذوف، وهو (قوماً) مما يعني منعه لحيء الحال من الماضي، البغداديات (٢٤٥، ٣٩٧). ونسب ابن الشجري إلى الأخفش أن الحال الماضي على تقدير (قد) الأمالي (١٢/٣)، وفي (١٤٦/٢) نسب له القول بأن الحال لا يكون فعلاً ما ضياً، بل هو محذوف كما ذكر عنه أبو علي. وقد نبه الطناحي إلى هذا الاضطراب في النسبة في تحقيقه للأمالي (١٢/٣).

(٩) البيت من الكامل، ولم أهتمد إلى قائله، وهو في دلائل الإعجاز (٢١٠)، وورد في حاشية إحدى نسخ الدلائل أنه من كسر جفن العين، وهو يدل على الثبات، ورأى الشيخ محمود شاكر أنه من كسر جفن السيف.

(١٠) عبدالله بن سلمة أو سلم السهمي (... - ٨٠هـ)، من الموالين لبني مروان المتعصبين لهم، حبسه عبدالله بن الزبير عاماً ثم أطلقه فأكرمه عبدالملك بن مروان. ينظر: خزانة الأدب (٢٦١/٣).

(١١) البيت من الطويل، وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري (٩٥٧)، والأمالي للقيالي (١٨٧/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٧/٢)، والغرة المخفية (٢٦٨)، وشرح الرضي على الكافية (٤٥/٢)، وشرح التسهيل (٣٧٢/٢). وذكر البغدادي روايات أخرى مكان (نُفْضَةٌ) - بضمّ النون - هي: هَزَّةٌ (بالفتح، مصدر)، ورعدة، وذكر أن القالي روى (فَتْرَةً)، والذي في الأمالي (هَزَّةٌ)، كما ذكر روايةً أخرى في الشطر الأول للرماني عن السكري عن الأصمعي، وهي:

إذا ذُكِرَتْ يرتاحُ قلبي لذكرها

ينظر: الخزانة (٢٥٦/٣، ٢٥٧).

والمعنى فيه: قد بلّله القطر.

وذهب^(١) الكسائي^(٢) والفراء^(٣) وغيرهما من نخاة الكوفة^(٤) إلى جواز وقوع الجملة الماضية المثبتة حالاً من غير (قد). والحق ما ذهب إليه البصريون، وينصره قوله:

فآبوا بالرّمّاح مُكسّراتٍ وأبنا بالسيوف قد انحنينا^(٥)
وقوله:

متى أرى الصبحَ قد لاحت مخايِلُهُ والليلَ قد مُزّقت عنه السرايِلُ^(٦)

وهذا كلّهُ يؤيّد ما قاله علماء البصرة. نعم، حذفها من (ليس) كثيراً^(٧) في مثل قولك: (أتاني زيدٌ ليس معه أحد) و(جاءني ليس عليه ثوبٌ)، وما ذاك إلاّ لأجل عدم تصرفها. ثمّ فيها ثلاثُ مسائل:

(١) قال الفراء: «وسَمِعَ الكسائيُّ بعضَهم يقول: (فأصبحت نظرتُ إلى ذات التنانير). فإذا رأيتَ (فعل) بعد (كان) فيها (قد) مضمرة». فحملَ الفراءُ روايةَ الكسائي على نية (قد). معاني القرآن (٢٨٢/١).

(٢) علي بن حمزة بن عبد الله، أبو الحسن (١٩٢-١٨٩، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١هـ)، مولى بني أسد، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة قرأ على حمزة ثم استقل، تعلم في كبره على يد معاذ الفراء، ثم دخل البصرة فجلس إلى الخليل، أدبَ وكَلَدَ الرشيد، له: معاني القرآن، والنوادر، والمصادر، وغيرها. مات بالري. ينظر: إشارة التعيين (٢١٧)، والبلغة (١٥٢)، وبغية الوعاة (١٦٢/٢).

(٣) الحق أن الفراء تابع للبصريين، فهو يرى أن الحال لا تكون إلا بإضمار قد أو إظهارها. ينظر: معاني القرآن (٢٤، ٢٨٢/١).

(٤) وهو رأي الأخفش من البصريين فيما نسبته له المبرد في المقتضب (١٢٣/٤)، والأنباري في الإنصاف (٢٥٢/١)، وابن يعيش في شرح المفصل (٦٧/٢)، والرضي في شرح الكافية (٤٥/٢)، وعضد الرأي أبوحيان في البحر المحيط (٤٨٩/٧)، (٣٠٠/٩)، والتذييل (٩٨/٣)، وينظر: تعليق الشيخ عزيمة في المقتضب (١٢٤/٤).

(٥) البيت من الوافر، وهو لعبد الشارق بن عبد العزى. ينظر: ديون الحماسة لأبي تمام (١٣٤)، وعيار الشعر (١٠٣/١)، ودلائل الإعجاز (٢١٠)، والحماسة بشرح المرزوقي (٤٤٩/١)، والحماسة بشرح التبريزي (١٧٢/١)، والتخمير (٤٣٨/١)، (٤٤٠)، والتاج المكلّل لابن هطيل (النسخة غير مُرقّمة).

(٦) البيت من البسيط، وهو لحندج بن حندج المرّي. ينظر: ديون الحماسة لأبي تمام (٦١٢)، والأمالي للقالبي (١٣١/١)، ودلائل الإعجاز (٢١٠)، والحماسة بشرح التبريزي (٣٩٢/٢).

(٧) هكذا في نسخة التحقيق، ولعل المقصود (حذفها العربي). إلا أن جعل الجملة اسمية هو الأولى فتكون (حذفها من "ليس" كثيراً). وهذا هو المناسب للسياق.

الأولى: بالواو والضمير كقولك: (جاء زيدٌ وقد ضحك).

الثانية: بالواو لا غير كقولك: (جاء زيدٌ وقد ضحك عمرو).

الثالثة: بالضمير لا غير، كقولك: (جاء زيدٌ قد ضحك).

المرتبة الثانية: أن تكون ماضية منفية، وليس يلزمها (قد) كما ذكرنا في المثبتة، وفيها أيضاً ثلاث مسائل:

الأولى: بالواو والضمير كقولك: (جاء زيدٌ وما تكلم).

الثانية: بالواو لا غير، كقولك: (جاء زيدٌ وما تكلم عمرو).

الثالثة: بالضمير لا غير، كقولك: (جاء زيدٌ ما تكلم).

المرتبة الثالثة: أن تكون مضارعة منفية، وفيه ثلاث مسائل:

الأولى: بالواو والضمير، كقولك: (جاء زيدٌ وما يتحدث)، وهذا كثير لقوّته.

الثانية: بالضمير لا غير من غير واو كقول أعشى همدان^(١):

وكان سفاهةً مني وجهلاً مَسِيرِي لا أُسِيرُ إلى حَمِيمٍ^(٢)
فقوله: (لا أُسِيرُ إلى حميم) حال من ياء المتكلم في (مسير).
وقال خالد بن يزيد بن معاوية^(٣):

لو أن قوماً لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لأحجب^(٤)

الثالثة: بالواو لا/ غير، كقولك: (جاء زيدٌ وما يتكلم عمرو).

[١٥ أ]

(١) عبدالرحمن بن عبدالله بن الحارث، أبو مصبح (...-٨٣هـ) شاعر اليمانيين وفارسهم بالكوفة، من الفقهاء القراء، بينه وبين الشعبي مصاهرة، قُتل بأمر من الحجاج لما خرج مع ابن الأشعث. ينظر: المؤتلف والمختلف (١٥)، سير أعلام النبلاء (١٨٥/٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو في الصبح المنير (٣٤١)، وينظر: دلائل الإعجاز (٢٠٩)، والتخمير (٤٤١).

(٣) ابن أبي سفيان (...-٨٥، ٩٠هـ)، اشتغل بالكيمياء والطب والنجوم فألف فيها رسائل، كان أول فلاسفة الإسلام، وُصف بالعلم والدين والعقل، له همة ومحبة للعلوم، خطيب شاعر جيد الرأي، توفي في دمشق. ينظر: المعارف (٣٥٢)، وفيات الأعيان (٢٢٤/٢)، ومعجم الأدباء (١٢٣٨/٣)، وسير أعلام النبلاء (٣٥/٤).

(٤) البيت من الكامل، وهو في دلائل الإعجاز (٢٠٩).

المرتبة الرابعة: أن تكون الجملة مضارعةً مثبتةً كقولك: (جاء زيدٌ يضحك)؛ لأنها نظيرة اسم الفاعل في الدلالة على الحال؛ فلهذا لم يصحّ فيها إلاّ وجهٌ واحدٌ وهو الضمير لا غير^(١)، فقولك: (جاء زيدٌ يضحك) بمثلة قولك: (زيدٌ ضاحكاً).

فإن قلت: هل تجد فرقاً بين الجملة إذا وقعت حالاً ومعها الواو، وبينها إذا لم يكن معها واو في مثل قولك: (جاء زيدٌ وهو يضحك)، و(جاء زيد يضحك)، و(جاء زيدٌ ما ضحك)، و(جاء زيدٌ وما ضحك)؟ قلت: نعم، إذا سلّمْتَ الجملة عن الواو وأوقعْتَها حالاً مجردةً عنها، فقد أفرغْتَها في قالب واحد، وكأَنَّ الثانيةَ بعضُ متعلّقات الجملة الأولى، كقولك: (جاء زيد يضحك)، بخلاف ما إذا جئت بالواو فإنّها كانت مغايرة للجملة الأولى، فكأنّك استأنفت خبراً آخر عن الأوّل كقولك: (جاء زيد وهو يضحك). لا يقال: فأراك جعلت الواو في الجملة التي لا ضمير فيها مصيِّرةً للجملتين كالجملة الواحدة، وجعلتها هاهنا دالة على المغايرة.

لأنّا نقول: إنّما كان الأمر كذلك ؛ لأنّها إذا لم يكن في الجملة ضمير فهي الرابطة بين الجملتين، وهاهنا قد حصل الربط بالضمير فلا جرم كانت الواو هاهنا تفيد المغايرة بين الجملتين، وهذا الفرق الذي ذكرناه يجده سليم الطبع من نفسه ويذوقه بفكرته، وهو يلتفت إلى علم البيان، ويتزل منه في أرفع محل ومكان^(٢)، وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

« فصل »

ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال إجراءً لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينها وبينه، تقول: (أتيتك وزيد قائم)، و(لقيتك والجيش قادم). قال: وقد أغتدي والطير في وكناتها «^(٣) .

(١) ينظر: قواعد المطارحة لابن إياز (١٤٤)، وقد جاءت الواو في المضارع نحو: قمت وأصك عينه، وقول السلوي:

فلما خشيتُ أظافيرَه نجوتُ وأرهنهم مالكا

فقل: إن ذلك قياس، وقيل: يؤوّل بتقدير مبتدأ: وأنا أصك، وأنا أرهنهم، أو على أن المضارع في معنى الماضي. ينظر: دلائل الإعجاز (٢٠٤)، والغرة المخفية (٢٦٧)، والبرود الضافية (٦١ب)، ورصف المباني (٤٨٢).

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز (٢١٢) وما بعدها.

(٣) المفصل (٨٢).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

نعني بالجملة الجملة الاسمية والفعلية المثبتة والمنفية، فإن هذه الجملة يجوز إخلالها عن الضمير كقولك: (لقيته والجيش قادم) و(جاء زيد وما خرج عمرو) و (جاء زيد وقد خرج بكر) لسد الواو مسد الضمير، فلنذكر أين يجوز حذف هذا الضمير؟ ثم نذكر حقيقة هذه الواو، فهاتان مسألتان:

المسألة الأولى: في جواز حذف الضمير، وإنما جاز حذفه عن الجملة الحالية لأمرين: أمّا أولاً: فلأنّ الحال مُشَبَّهَةٌ للظرف، وكما قدّمنا وجه المشابهة بينهما^(١)، فكما أنّ الظرف لا يحتاج إلى ضمير يرجع منه، فهكذا الجملة الحالية؛ لأنّ المعنى في (جئت وزيد قائم) جئت وقت قيام زيد، فلا يفتقر إلى عود ضمير.

وأمّا ثانياً: فلاّته لما كانت الواو سادة مسد الضمير جاز حذف/ الضمير، فإذاً هذه الجملة لا تنفك عن وجهين:

أحدهما: أن يُحذف عنها الضمير فعلى هذا لا بدّ من الواو، كقولك: (لقيته والجيش قادم) و (وجاء زيد والناس يضحكون).

قال الشيخ عبدالقاهر^(٢): ولو قلت: (خرج زيد الفرس يعدو) كان مُخْلًا، يعني بغير واو. وثانيهما: أن تأتي بالضمير دون الواو، وقد ذكرنا^(٣) من قبل وجه ندوره وقلته. وأنشد أبو علي الفارسي^(٤) في كتاب (الإغفال)^(٥):

(١) ينظر: ص (٣) من النص المحقق .

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز (٢٠٢)، والتخمير (٤٤٢/١)، مع لحظ التغيير الواضح في نص عبدالقاهر، ويبدو أن التخمير هو مصدر الشارح في كلام عبدالقاهر. وفي التلخيص شرح الحمل لعبدالقاهر نصّ بهذا المعنى مع التباين الظاهر في الألفاظ. ينظر: (٢٩٤).

(٣) ينظر: ص (٤٨) من النص المحقق.

(٤) ينظر: الإغفال (٥٣/٢).

(٥) (الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني)، ألفه أبو علي تعقيباً على كتاب (معاني القرآن) لأبي إسحاق الزجاج، وقد حققه محمد حسن محمد إسماعيل، وحصل به على درجة العالمية (المجستير) من كلية الآداب في جامعة عين شمس، عام (١٣٩٤هـ). ثم حققه د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، ونشره في جزأين المجمع الثقافي ومركز جمعة الماجد في أبوظبي عام ١٤٢٤هـ.

ولولا جَنَانُ الليلِ ما آبَ عامرٌ إلى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لم يَمَزَّقِ^(١)
 فحذف الواو منقوله: (سرباله) لسدّ الضمير مسد الواو، وقال آخر:
 لقد صُيِّرَتْ للذل أَعْوَادُ منبرٍ تقوم عليه في يدك قضيب^(٢)
 قال عبد القاهر: ولو قلت: (خرج يعدو به فرسه) كان جائزاً. فأما البيت الذي
 أنشده^(٣) فهو لامرئ القيس^(٤)، وتماهه:
 بمنجَرِدٍ قَيْدِ الأوابد هيكَلِ^(٥)

وإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران فلا حاجة إلى ذكرهما وبیانهما.
 فأما قول الشيخ: (ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع) فليس على
 الإطلاق لخروج الجملة المركبة من الفعل المضارع^(٦) فإنه لا يجوز إخلاؤها عن
 الضمير؛ لأنها بمنزلة اسم الفاعل، وهذا من المواضع التي أطلقها وهي محتاجة إلى
 التقييد^(٧).

(١) البيت من الطويل، وهو لسلامة بن جندل في ديوانه (١٧٨). وينظر: الأصمعيات (١٣٥)، ودلائل الإعجاز (٢٠٤).
 ويُروى: (سواد) مكان (جنان). و(لم يُخَرِّقْ) مكان (لم يَمَزَّقْ).
 (٢) البيت من الطويل، وهو لوائلة بن خليفة السدوسي، ينظر: البيان والتبيين (٢٩١/١، ٢٩٢)، ودلائل الإعجاز
 (٢٠٣)، وقد جعل عبد القاهر حذف الواو في مثل هذا البيت كثيراً؛ لأن الخبر في جملة الحال جارٌّ ومجرور مقدّم على
 المبتدأ. وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١٧٠).
 (٣) يعني الزمخشري.

(٤) ابن حُجْر بن الحارث (أو عمرو) الكندي، من أهل نجد أول شعراء الطبقة الأولى، بينه وبين ولادة النبي ﷺ نحواً من
 أربعين سنة. كان أبوه ملكاً على بني أسد، طرده أبوه لتشبيهه بفاطمة بنت العُبيد، لكنه هب للثأر من بني أسد عندما
 قتلته بنو أسد، لحق بملك الروم فسمّه بـجُله فمات بأنقره. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٥١/١)، الشعر والشعراء (١/١١٤)،
 خزانة الأدب (٣٣٠/١).

(٥) البيت من الطويل، وهو من معلقته المشهورة. يُنظر: ديوان امرئ القيس (١٩). والخصائص (٢٢٠/٢)،
 والمحتسب (١٦٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٦/٢)، ومغني اللبيب (٦٠٧).
 (٦) يعني الجملة الفعلية التي فعلها مضارع، وقد مر حكمها في المرتبة الرابعة في الفصل السابق. وينظر: الإيضاح في
 شرح المفصل (٣٤٤/١)، وارتشاف الضرب (١٦٠٤/٣).

(٧) نسب أبو حيان لابن جني أنه لا بد من تقدير الضمير الرابط مع الواو في جملة الحال بعامه. ينظر: التذييل (٩٥/٣)،
 وارتشاف الضرب (١٦٠٥/٣)، والنكت الحسان (١٠٠). والذي قاله ابن جني بعد تقدير الضمير في قوله تعالى:

فأما معنى بيت امرئ القيس فقله:

وقد أغتدي والطير في وكناتها

يصف نفسه بالتبكير في الغدو. والوكنة: هي موضع كناس الطير ومستقره، بمنجرد: هي الحصان، قيد الأوابد: يسمى الفرس الجواد قيد الأوابد لحبسه للوحش فلا يفوته لسرعة جريه، والهيك: هو الفرس الضخم الطويل، هكذا قاله الجوهري^(١).

المسألة الثانية: في بيان حقيقة هذه الواو وجوهرها، فلنذكر خلاف الناس في ذلك، ثم نذكر المختار عندنا، فهذان مقامان يتبين بهما سرُّ المسألة وينكشف غطاؤها.

المقام الأول: في ذكر خلاف الناس.

واعلم أن الذي أجمع عليه رأي النحاة^(٢) البصريين والكوفيين، واتفقت عليه كلمتهم، وقرّروه في كتبهم ومصنفاتهم، ووافقهم على ذلك علماء البيان^(٣) وتناقلوه كابراً عن كابر هو أن هذه الواو التي تُصدّر بها الجملة الاسمية في نحو قولك: (جاء زيد والناس يضحكون)، والفعلية في نحو قولك: (جاء زيد وقد ركب فرسه) هي واو حال، لا تختلف آراؤهم في ذلك، ولم يُنقل عن أحد من أهل الفطانة ولا أثر عن واحد من الأكياس ما يخالف ما ذكرناه في كلام ولا تصنيف، بل هم مطبقون على ما ذكرناه كالخليل^(٤)،

[**نابذ نأد دك يفسر**]: «ولابد من هذا التقدير كما أن قولك: (جاءت هند وعمرو ضاحك) في تقدير: جاءت هند ضاحك عمرو في وقت مجيئها؛ حتى يعود من الجملة التي هي حال ضمير على صاحب الحال». سر صناعة الإعراب (٦٤٥/٢)، لكنه قال قبل ذلك: «وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال وترك تضمينها إياه مخيراً فالتضمين.... وترك التضمين كقولك (جاء زيد وعمرو يقرأ)، وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو ربطت ما بعدها بما قبلها فلم تحتج إلى أن يعود منها ضمير على الأول». سر صناعة الإعراب (٦٤٢/٢، ٦٤١). والنصان متعارضان في ظاهرهما، والذي يظهر أن ابن جني يوافق الجمهور في اكتفاء ربط جملة الحال بالواو، ونصّه في تقدير الضمير ليس حكماً نحوياً وإنما هو توضيح للمعنى فقط.

(١) ينظر: الصحاح (وكن) (٢٢١٥/٦)، (قيد) (٥٢٩/٢)، (هكل) (١٨٥١/٥).

(٢) قريباً سيورد بعضهم نصاً.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز (٢١٤)، الإيضاح في علوم البلاغة (١٦٣)، المطول (٤٧٥).

(٤) لم أجد نص رأيه في المسألة.

[٦١ أ] وسيبويه^(١)، والمبرد^(٢)، والمازني^(٣)، والكسائي^(٤)، والفراء^(٥)، /وعبدالقاهر الجرجاني^(٦)، والزخشري، وغيرهم من النحاة المتقدمين والمتأخرين^(٧)، متفقون على تقريرها وإثبات حكمها، ولهم في ذلك حجتان^(٨):

الحجة الأولى هي: أن الذي يسبق إلى الأفهام من قولنا: (جاء زيدٌ ويده على رأسه) و(لقيته والناس حوله) هو الحال؛ لأنّ المعنى في قولنا: (ويده على رأسه) أي: واضعاً، وفي قوله: (والناس حوله) أي: مُشْتَمَلًا وعاماً له الناس، فلما كان المعنى فيها هو معنى الحال، وكانت دالة عليه، ومشعرة به دلّ على أنّها واو حال، إذ لا يريد بكونها واو حال إلاّ إشعارها بالحال ودالاتها، فإذا سلّم لنا هذا فقد ارتفع الخلاف والنزاع في المسألة.

الحجة الثانية هي: أنّ شرائط الحال حاصلةٌ فيها فإنّها لا تأتي إلاّ فضلة بعد تمام الكلام، وتحتاج إلى عامل وذي حال تكون صادرة عنه، وجميع الأمور المعتمدة في الحال حاصلةٌ فيها، وهذا يدلّ على أنّها دالة على الحال كدلالة قولنا: (لقيت زيدا ضاحكاً) فيجب أن نقضي بكونها دالة على الحال كما قضينا في مثل (ضاحك) وشبهه.

لا يقال: وكيف نقضي بكونها واو حال ودالة على الحال وليس فيها^(٩) شيء من الاشتقاق؟ ولا بدّ من اعتبار الاشتقاق في الحال كما قرّرت في شرائطها، فلما عدم في حقّها الاشتقاق فلا معنى لكونها حالاً.

(١) سماها سيبويه واو الابتداء بمعنى (إذ)، ينظر: الكتاب (٩٠/١)، وهو يعني واو الحال كما قال السيرافي: «وإنما هي واو الابتداء تقع للحال». شرح الكتاب (١٩٧/١)، وشرح ألفية ابن معط للرعيّني (١٣٣/٣).

(٢) تبع سيبويه في تسميته. ينظر: المقتضب (١٢٥/٤).

(٣) لم أجد نص رأيه في المسألة.

(٤) لم أجد نص رأيه في المسألة.

(٥) لم أجد نص رأيه في المسألة.

(٦) ينظر: دلائل الإعجاز (٢١٤).

(٧) من المتأخرين من زعم أن الواو عاطفة. ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٠٤/٣)، التذيل (١٩٥/٣).

(٨) لم أجد من ذكر هاتين الحجّتين أو أشار إليهما.

(٩) يعني جملة الحال.

لأننا نقول هذا فاسد لأمرين:

أما أولاً: فلأنها إذا لم تكن مشعرةً بالاشتقاق بظاھرھا فإن معناها مرشدةٌ إليه، ألا ترى أن معنى قولنا: (لقيتُ زيداً والجيش قادم)، أي: لقيته مصادفاً أو ملاقياً لقُدوم الجيش^(١).

وأما ثانياً^(٢): فلأننا قد قضينا بكون قولنا: (جاء البر قفيزين وصاعين) حالاً وإن لم يكن ظاهره مشتقة^(٣)، لما كان في المعنى مشتقاً، فهكذا ما نحن فيه يجب أن نقضي بكونها حالاً لما كانت في المعنى دالة على الاشتقاق كما ذكرناه.

وزعم الخوارزمي^(٤) أن هذه الواو ليست واو الحال وإنما هي واو الظرف، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاء زيدٌ والشمس طالعة)، فمعناه: جاء زيدٌ وقت طلوع الشمس، واحتج على ما ذكره بشبه ثلاث:

الشبهة الأولى: قوله: إنَّ كلَّ حال لا بدُّ لها من صاحب حال، وهذه المصدرةُ بالواو لها منه^(٥) بدٌّ فلا/ تكونُ حالاً، ألا ترى أنك إذا قلت: (لا صلاة والشمس تطلع)، و(لا إفطار والشمس تغرب)، فليس في الكلام إلا النكرة، وليس يصلح أن تكون صاحبَ حال.

الشبهة الثانية: قوله: الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول، وهذه الصورة بالواو ليست هيئةً لواحدٍ منهما، ألا ترى أنك إذا قلت: (تقلدتُ سيفي والشمس طالعة)، فطلوعُ الشمس ليس هيئةً للمتقلد؛ فلهذا بطل أن يكون حالاً.

الشبهة الثالثة: قوله: إسناد شيء من الفعل إلى الحال لا يجوز باتفاق النحويين، وهذه المصدرةُ بالواو مما يُسند إليها المبني للمفعول، ألا ترى أنه يصحُّ (التَّسَحُّرُ والصُّبْحُ طالعٌ)،

(١) ينظر الحديث عن الشرط الثالث من شرائط الحال ص (٩) من النص المحقق.

(٢) يؤول إلى الأول.

(٣) كذا في نسخة التحقيق، والأقرب: مشتقاً.

(٤) ينظر: التخمير (٤٤٢/١).

(٥) أي صاحب الحال.

و(الفطرُ والشمسُ لم تغرب)^(١). فهذه زُبدة ما عول عليه نقلناها ليصلحها الناظر، ويكون مَطْلَعاً على عوارها. وقد نقلنا ما يعتمده الفريقان؛ ليكون الناظرُ على ثقة من أمره وبصيرة من حاله.

المقام الثاني في تقرير المختار: والحقّ ما عوّل عليه جماهير النحاة، واختاره الفطناء، وأهل الكياسة، ولا معنى للتعويل على شيءٍ قرّر على غير أساس، وبَعث به الخاطر في مجاري الوسواس، والعمدة في ذلك ما قدّمنا في نُصرة كلام النحاة، وتأمُّ تقريره بالجواب عما أورده الخوارزمي من الشُّبه، فإذا أَيْدنا ما ذكره النحاة بالحجة، وأجبنا عن شُبّه الخوارزمي تقرر أنّ الحقّ ما عول عليه النحاة، أما ما ذكره أولاً من أنّ كلّ حال لا بدّ لها من صاحب، وهذه لا صاحب لها، فهذا فاسد لأمرين:

أما أولاً فلأننا نقول: كلّ حال ولا صاحب لها فهي محال، ولكننا نقول: إنّ صاحب هذه الحال هاهنا هو الضمير في قولنا: (لا صلاةٌ مُجزِيةٌ)؛ لأن (لا) لا بدّ لها من خبر، والحال صادرة من الضمير في خبرها، وتقديره يكون: (لا صلاةٌ مجزِيةٌ مقارنةً لطلوع الشمس)، و(لا إبطار سائغٌ مقارنةً لغروب الشمس) فقد ظهر بما قرّرناه ظهورُ الحال، وظهورُ صاحبها فلا وجه لقوله: إنّ هذه الحال لا صاحب لها.

وأما ثانياً: فلأنّ الحال قد يجوز حذف صاحبها والعامل فيها، كقولهم للمرتحل: (راشداً أو مهدياً)^(٢)، فأقصى ما في الباب أن تكون هذه الحال صاحبها محذوف^(٣)، فمن أين يلزم إذا كان صاحبها محذوفاً ألا تكون حالاً في نفسها كما ذكرنا في المثال؟ كيف وقد قرّرنا صاحبها وعاملها بما لا يمكن دفعه إلّا بالمكابرة ومدافعة الحسّ.

وأما ما ذكره ثانياً من أنّ الحال هي بيان هيئة الفاعل / والمفعول، وهذه المصدّرة [أ١٧] بالواو ليست بياناً لواحدٍ منهما، فهو فاسدٌ أيضاً لأمرين:

(١) نقل الشارح أقوال الخوارزمي بتصرف يسير، ينظر: التخمير (١/ ٤٤٢، ٤٤٣).

(٢) سيفصل الشارح ذلك في الفصل الآتي.

(٣) في نسخة التحقيق (محذوفاً).

أما أولاً: فلأنهما في المعنى هيئة للفاعل، ألا ترى أن المعنى: (تقلدتُ سيفي مقارناً لطلوع الشمس)^(١) فكيف يُقال إنها مع هذا التقدير ليست هيئة؟ وأيُّ هيئة أبلغ من ذكر الفاعل في حقّها كما مثّلناه؟

وأما ثانياً: فلأنّ الحال قد تكون منتصبة، وإن كانت هيئة لغير صاحبها، ألا ترى أنّك تقول: مررت بزيد ضاحكاً أمّه، ورأيت زيدا راكباً أخوه. فأقصى ما في هذا أن يكون إسناد الحال إلى الشمس وهي منتصبة عن غيرها كما ذكرنا في المثال، كيف وقد ذكرنا أنّها في التحقيق هيئة للفاعل كما مثّلناه.

وأما ما ذكره ثالثاً من أن إسناد شيءٍ من الفعل إلى الحال لا يجوز باتفاق النحاة، فهو أدخل فساداً مما ذكره أولاً وثانياً، وبيانه من وجهين:

أما أولاً: فلأنّ أحداً ممن شدا^(٢) طرفاً من علم الإعراب لا يقول بأنّ (التسحر) في قولنا: (التسحر والصبح طالع) مضافٌ إلى قولنا: (والصبح طالع)، ولا أنّ (الفطر) في قولنا: (الفطر والشمس لم تغرب) مضافٌ إلى قولنا: (والشمس لم تغرب)، فضلاً عن يُعدُّ من أهل التحقيق المحرّزين لقصب السبق في علم العربيّة، المطّلعين على حقائقها والمظهرين لدقائقها، فكيف يقال بأنّ التسحر والإفطار مضافان إلى ما بعدهما من الجملة الحالية، ومسندان إليه؟ وليت شعري من أيّ الإسنادات يكون هذا الإسناد؟ هل يكون من باب الإسناد اللفظي؟ أو يكون من باب الإسناد المعنوي؟ وكلّه خطأ محالٌ ووهمٌ وظنٌ وخيالٌ.

وأما ثانياً: فلأنّ التقدير فيه: التّسحرُ حرامٌ والصبحُ طالعٌ، والفطرُ حرامٌ والشمسُ لم تغرب، وإذا كان التقدير فيه هكذا كانت هذه الجملة الاسمية حالاً من المضمّر في الخبر من غير حاجة إلى الإسناد الذي ذكره، فعرفت أنّ قوله: إنّ هذه الجملة المصدرة بالواو مما يُسند إليها المبني للمفعول^(٣). لم يصدر عن رويّة وفطنة، ويؤيّد ما ذكرناه أنّه إن أراد الإسناد المعنوي فهو محالٌ؛ لأنّ التسحر والإفطار مسندٌ إليهما وليس

(١) الظاهر أن المعنى على خلاف ذلك، فالمقارن لطلوع الشمس هو التقلّد لا المتقلّد.

(٢) أي أخذ. ينظر: الصحاح (شدا) (٢٣٩٠/٦)، والقاموس المحيط (شدا) (١٦٧٥).

(٣) ينظر: التخمير (٤٤٣/١).

مسندين في أنفسهما؛ لأنَّهما مبتدآن، وأخبارهما محذوفة، والتقدير فيهما: التَّسَحُّرُ حرامٌ والفطر حرام.

ومن العجب أنَّه قال^(١) في هذا الكلام: إنَّ النحاة قد سهوا في واوين:

[١٧ب

إحداهما هذه الواو فجعلوها واو الحال،/ وهي واو الظرف.

وثانيهما واو الحال، فجعلوها واو المفعول معه، وهي واو الحال.

فأما واو المفعول معه فقد قدّمنا ذكرها^(٢)، وذكرنا ما عندنا فيها فلا وجه لإعادته. وأما هذه الواو فقد ذكر^(٣) في باب العدل في (عمر) أن السهو في العدديات أولى من السهو في التقريريات، فإنَّ السهو يتطرق إلى مثل هذا النظر الذي ذكره في هذه المسألة أكثر من تطرّقه إلى ما قد أطبق عليه النحاة وتناقلوه كابراً عن كابرٍ، فإذا السهو فيما قرره في هذه الواو أكثر، وتطرّق الوهم إليه أعظم وأوفر، خاصةً مع ما وقع من الإطباق العظيم والاتفاق الشديد من جماهير النحاة وأهل الفطنة منهم على حكم هذه المسألة ولقبها.

وأعجب من هذا أيضاً أنَّه قال^(٤) في أثناء هذه المسألة ومعرض كلامه في تقريرها: وأنا غير ثابت القدم في هذه المسألة، أقدم رجلاً وأؤخر أخرى. فكيف يقول: قد سها النحاة فيها وليس على ثقة من أمرها، وهو مُزَلْزَلُ القدم في إتقانها وفهم حقيقتها وعرفاتها؟ وكيف ساغ نسبته الأكياس إلى السهو، وهو على غير بصيرة فيما يقول؟ فمثل هذا يقضي منه العجب كلّ من وقف عليه. والذي غرّه من هذا هو أنَّه لما رأى هذه الجملة مقدرة بالظرف ظنَّ أنَّها واو الظرف^(٥)، وليس كلّ ما يحسن فيه تقدير شيء يقال إنَّه في معناه، ألا

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: المحصل في كشف أسرار المفصل (١/٨٧٦).

(٣) ينظر: التخمير (١/٢١٥).

(٤) ينظر: التخمير (١/٤٤٢).

(٥) لعل وهمه أتى من فهمه لقول سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ «كأنه قال إذ طائفة في هذه الحال». الكتاب (١/٩٠)، وينظر: سر صناعة الإعراب (٢/٦٤٥)، وجواهر الأدب (٢٠١)، ورصف المباني (٤٨٠)، والجنى الداني (١٦٤).

ترى أن معنى قولنا: (لقيت زيدا ضاحكاً) أي: في حال ضحكته، ثم لم نقل إن (قائماً) منصوب على الظرف لما كان في معنى الظرف، فهكذا نقول هذه الجملة وإن كانت مشعرة بالظرفية، فلا تعطى أحكام الظرفية، فهذا ما أردنا من التنبيه على كلام الخوارزمي، وأنه لم يصنع شيئاً في مخالفة النحاة والإتيان بما لا يجدي ولا يُقنع.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرة - :

« فصل

ومن انتصاب الحال بعاملٍ مضمّرٍ قولهم للمرتحل: (راشداً مهدياً)،
(مصحباً معاناً)، بإضمار (اذهب)، وللقادم من سفر الحج: (مأجوراً مبروراً)،
أي: رجعت، وإن أنشدت شعراً أو حدثت قلت: (صادقاً)، بإضمار (قال) وإذا
رأيت من يتعرض لأمر قلت: (متعرضاً لعنٍ لم يعنه)، أي: دنا منه متعرضاً، ومنه:
(أخذته بدرهم فصاعداً أو بدرهم فزائداً)، أي: فذهب الثمن صاعداً أو زائداً،
ومنه: (أتممياً/ مرةً وقيسياً أخرى)، كأنك قلت: أتحول، ومنه: [4?/% üř%]
أي: نجمعها قارين»^(١).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

كما انتصب المفعول به والمفعول فيه بعاملٍ مضمّرٍ كما قرّرناه في باهما^(٢)، فهكذا
الحال أيضاً ينتصب بعاملٍ مضمّرٍ^(٣)؛ لأن الوجه الذي سوّغ حذف العامل فيهما هو بعينه
جارٍ فيها وهو كثرة الاستعمال^(٤)، ودلالة الحال أو المقال^(٥)، وقد أورد الشيخ صوراً مجردة

(١) المفصل (٨٣).

(٢) ينظر: المحصل في كشف أسرار المفصل (١/٥٧٤ - ٨٦٧).

(٣) هذا إذا كان العامل فعلاً، أو وصفاً، أما العامل المعنوي الذي فيه معنى الفعل كالظرف والجرور واسم الإشارة فلا يجوز حذفه فهم أم لم يفهم؛ لأنه فرع عن الفعل فلا يقوى كقوته. ينظر: التذييل (٣/٩١١).

(٤) قال سيويه: «ومثل ذلك (حينئذ الآن) إنما تريد: واسمع الآن. و(ما أغفله عنك! شيئاً) أي: دع الشك عنك، فحذف هذا لكثرة استعمالهم». الكتاب (٢/١٢٩). وينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/٤٩).

(٥) قال سيويه: «فكأنه لفظ بقوله: أقوم قائماً وأتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناءً بما يُرى من الحال».

الكتاب (١/٣٤٠).

من ذكر العامل، ونحن نذكرها واحدةً واحدةً؛ ليكون أوضح في بيانها، وأكشف لحقائقها بمشيئة الله تعالى:

الصورة الأولى: قوله: للقادم من الحجّ (مأجوراً) وإن أنشدت شعراً قلت: صادقاً، وإذا رأيت من يتعرض لأمر قلت: متعرضاً لعنٍّ لم يعنه، والعنُّ: ما يعرض، تقول: عنّي كذا يعنُّ عنّا إذا عرض، ومنه: (لا أفعل كذا ما عنّي في السماء نجم أي عرض). هكذا قاله الجوهري^(١)، فهذه الأمثلة كلّها إنّما حذف منها العامل للدلالة الحالية على حذفه^(٢)، ففسّر كلّ واحد من هذه الألفاظ بما تقتضيه دلالة الحال في عامله، فتقول للقادم من السفر: (رجعت مأجوراً مبروراً)، وتقول إذا أنشدت شعراً: (صادقاً) أي: قلت صادقاً^(٣)، وهكذا القول في سائر الأمثلة تفعل فيها ما يقتضيه شاهد الحال ودلالته^(٤).

الصورة الثانية: قوله: (أخذته بدرهم فصاعداً)^(٥) وإنما فصله عما تقدمه من الأمثلة بقوله: (ومنه)؛ لأنّ ما سبق من الأمثلة حذفها على جهة الجواز، وهذا لا يبعد أن يكون حذفه على جهة الوجوب^(٦)؛ لأنّه قد كثّر دوره واستعماله، ولم يُنطق به، وهذا يدلّ على أنّه مُلتزم الإضمار^(٧)؛ فلهذا فصله عن غيره، وله تفسيران:

التفسير الأول: ذكره الخوارزمي^(٨)، وحاصل ما قاله هو أنّ معنى هذا الكلام أنّك أشرت إلى عدل^(٩) متاعٍ وقعٍ سعرٌ أوّل ثوبٍ منه بدرهم ثمّ علا السعر فزاد على الدرهم،

(١) ينظر: الصحاح (عن) ٢١٦٦/٦.

(٢) قال سيبويه بعد ذكر الأمثلة المتقدمة: « وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال ». الكتاب (١/٢٧٢).

(٣) أجاز سيبويه الرفع فيما أعرب حالاً على أنّه مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف، ورواه عن عيسى بن عمر ويونس. ينظر: الكتاب (١/٢٧١، ٢٧٠).

(٤) ينظر تفصيل ذلك في التذييل (٣/١٩٠).

(٥) ينظر: الكتاب (١/٢٩٠).

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/٤٧)، ارتشاف الضرب (٣/١٥٩٨).

(٧) اعترض بعض المتأخرين لسبويه في إضمار العامل، وقالوا لا يحتاج إليه وجعلوا (بدرهم) في موضع الحال، والعامل فيه (كائناً) و(صاعداً) معطوف عليه، والضمير فيه عائد على الثوب مجازاً. لكنّ أبا حيان أفسد هذا الاعتراض. ينظر: التذييل (٣/٩٠ ب).

(٨) ينظر: التخمير (١/٤٤٥). وهو قول السيرافي (٢/١٧٤)، ونسبه أبو حيان لابن خروف والشلوين، ينظر: التذييل (٣/١٩٠ أ).

(٩) نصف الحمل. يُنظر: القاموس المحيط (عدل) (١٣٣٢).

فيكون التقدير: (أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً) أي: زائداً، فالزائد هاهنا على الدرهم ليس ثمناً مع الدرهم على هذا التفسير، وإنما الدرهم وحده كان ثمناً لبعض الشيء، والزائد على الدرهم كان لبعضه الآخر لما علا في آخر الأمر.

التفسير الثاني: ذكره ابن الحاجب^(١)، ومحصل كلامه هو أن هذا إنما يُستعمل في أشياء متعددة، اشترى بعضها بدرهم وبعضها بأكثر من درهم، فذكر أقل الأثمان أولاً ثم أتبعه ذكر الزائد منصوباً، فقال: (أخذته بدرهم فصاعداً). وكلاهما متقارب، وقد اتفقا جميعاً في تفسيرهما على أن (صاعداً) منصوبٌ على الحال، وأنه لا يصح عطفه على ما قبله بحال؛ لأنه لا يلتبس عطفه على ما قبله إلا بقولنا: (بدرهم)، وعطفه على الدرهم فاسد^(٢) لأمرين^(٣).

[١٨ ب

أما أولاً: فلائنه لو كان معطوفاً عليه لكان الصاعد ثمناً مع درهم، وليس الأمر فيه هكذا، فإن المقصود أنه أخذ بعضه بدرهم وبعضه بأكثر من درهم، وإذا جعل عطفاً على الدرهم صار مأخوذاً بالدرهم والزائد، وهذا فاسد.

وأما ثانياً: فلائنه لو كان عطفاً كما زعموا، لكان يمتنع أن يكون بالفاء؛ لأنها تؤذن بالتعقيب، وثمان الشيء إنما يكون دفعة واحدة ولا يكون بعضه عقيب بعض، ولهذا فإنك لو قلت: شريته بدرهم فرفع لم يكن مستقيماً لفقدان معنى الفاء هاهنا، فلهذا كان منصوباً على الحال لما ذكرناه.

الصورة الثالثة: (أتمياً مرة وقيسياً أخرى)، وإنما فصل هذه الصورة عما تقدم بقوله: (ومنه)؛ لأن هذه الصورة جارية مجرى المثل^(٤) فيمن ينتقل من حال إلى حال، بخلاف ما تقدمها من الصور؛ فلهذا فصلها، وفيها مذهبان:

أحدهما: وهو مذهب سيويه^(٥)، أنها منصوبةٌ نصب المصادر، فإن معنى قوله: (أتمياً مرة وقيسياً أخرى) أي أتتحول تحولاً، فلما كان معناه معنى المصدر وجب نصبه نصبه.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٦/١). ونسبه أبو حيان لأبي عمرو الملقبي، ينظر: التذييل (٩٠/٣).

(٢) ينظر: الكتاب (٢٩٠/١). وأجاز ابن خروف عطف صاعد إقامة للصفة مكان الموصوف. ينظر: التذييل (٩٠/٣).

(٣) ذكر السيرافي الأمرين. ينظر: شرح الكتاب (١٧٤/٢).

(٤) من ذلك: حظي بنات صلفين كنات. أي: عرفتهم، وحذف العامل هنا واجب. ينظر: ارتشاف الضرب (١٥٩٨/٣).

(٥) ينظر: الكتاب (٣٤٣/١)، وشرح الكتاب للسيرافي (٩٧/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٤٦/١)، وشرح الرضي على الكافية (٤٧/٢).

وثانيهما: مذهب الزمخشري، أنها منصوبةٌ على الحال والعامل فيها هو المضمَر، أي: **أَتَحَوَّلَ تَمِيمًا تَارَةً وَتَحَوَّلَ قَيْسِيًّا أُخْرَى^(١)**، والحق ما ذهب إليه سيبويه لأمر:

أما أولاً: لأنَّ كلَّ اسم منصوب كان في معنى الفعل وجب حمله على المصدر كقولك: (سقيًا، ورعيًا، وأُفَّةً، وثُفَّةً).

وأما ثانياً: فلأنَّ تصرفهم في المصادر وتنويعها إلى أنواع كثيرة أكثر من تصرفهم في الأحوال، فإذا ورد في بعض المواضع محتملاً لهما جميعاً كان حمله على المصدر أولى لكثرتة.

وأما ثالثاً: فلأنَّ الحال لا يخلو حاله إما أن يكون كلٌّ واحد منهما أو مجموعهما، وباطل أن يكون كلٌّ واحد منهما، لأنَّ كلَّ واحد منهما على انفراده لا يكون تحوُّلاً، وباطل أن يكون الحال مجموعهما؛ لأنَّه لم يُعهد في كلام العرب ألفاظٌ متغايرة وقعت أحوالاً، وإنَّما عُهد ذلك في المصادر كقولهم: (ثُرْبًا وَجَنْدَلًا)^(٢)؛ فلهذا كان نصبها على المصدر أولى، وأنَّ المعنى فيها: **أَتَحَوَّلَ تَحَوُّلاً**.

ومما يلتفت إلى هذا المعنى قولهم:

أفي السِّلَمِ أعياراً جفاءً وغلظةً وفي الحرب أشباهَ النساءِ العوارك^(٣)

يريد أنَّهم يتنقلون هذا التنقل ، وليس غرضه أنَّه يتنقل في حال كونه تميمياً وحال / [١٩ أ] كونه قيسياً، وإنَّما غرضه أنَّهم يتنقلون هذا التنقل المخصوص من التميمية والقيسية؛ فلهذا كان حمله على المصدر أولى وأحق.

(١) ينظر: الفضل في شرح المفصل (٧١٤/٢)، والفصول الخمسون (١٩٧)، وشرح ألفية ابن معطٍ للرعي (١٥٦/٣)، وأوضح المسالك (٣٥٩/٢).

(٢) هذان اسمان جريا مجرى المصادر وليسا بمصدرين؛ لأنه ليس لواحدٍ منهما فعل فيكون مصدرًا له. ينظر: الكتاب (٣١٤/١)، وشرح الكتاب للسيرافي (٨٤/٢، أ، ب).

(٣) البيت من الطويل، وهو لهند بنت عتبة - رضي الله عنها - قالت للمنهزمين من قريش يوم بدر كما في السيرة النبوية لابن هشام (٢٩٨/٢). وينظر: الكتاب (٣٤٤/١)، والمقتضب (٢٦٥/٣)، والفضل في شرح المفصل (٧١٥/٢)، والتوطئة (٣٥٣)، والروض الأنف (١٠٨/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٤٨/٢)، وارتشاف الضرب (١٣٨١/٣). و(أعيار) جمع غير وهو الحمار، و(العوارك) الحِيض.

الصورة الرابعة: قوله تعالى: [4?/ 400% üifü]^(١). زعم^(٢) الرُّماني^(٣) أن نَصَبَ (قادرين)؛ لأنَّه في معنى المصدر، وتقديره: (بلى نَقْدُرُه قُدْرَةً)^(٤)، والحقُّ ما قاله الزمخشري^(٥)، وعليه جماهير النحاة^(٦)؛ لأنَّ (بلى) للإيجاب بعد النفي، فلمَّا حَكَى عن منكري الحشر وجحودهم به وتكذيبهم له عقَّبه بقوله: (بلى)، فأثبت ما نفاه من قبل؛ فلهذا كان تقديره: بلى نجتمعها^(٧) قادرين؛ فهذا هو الكلام على فصل الحال^(٨). وبالله التوفيق.

(١) من الآية (٤) من سورة القيامة.

(٢) وافق الرمانى سيبويه في تقدير (نجم)، وعُلِّلَ لتقدير سيبويه بأنَّه موجودٌ في قوله جل وعزَّ: [400% üifü i 4?/ 400% üifü] وقال: إن تقدير الفعل الموجود في الآية أولى إذا صح المعنى وحسُن. ينظر: شرح كتاب سيبويه للرمانى (١٠٠/١). فهو على هذا مخالفٌ لنقل الشارح عنه، ولم أجد من نسب هذا القول للرمانى فيما وجدته من المصادر. ولعل رأيه في تفسيره المفقودُ جُلُّه.

(٣) علي بن عيسى بن علي، أبو الحسن (٢٩٦، ٢٧٦ - ٣٨٤ هـ)، إمام في اللغة والنحو، معتزلي، أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد، كان يمزج كلامه بالمنطق، له: شرح الكتاب، معاني الحروف، شرح أصول ابن السراج. ينظر: إشارة التعيين (٢٢١)، والبُلغة (١٥٤)، وبغية الوعاة (١٨٠/٢).

(٤) ثمة آراء أخرى في نصب (قادرين)، منها رأيُ الفراء أنه مفعولٌ لـ (يَحْسَب) دلَّ عليه (أَيْحَسَب)، والتقدير: بلى فليَحْسَبنا قادرين. ومنها أنه نُصِبَ لوقوعه موقع الفعل، والتقدير: بلى نقدر، فحل (قادرين) محل (نقدر)، وُضِعَ ذلك؛ لأنه ليس من موجبات النصب. ومنها أنه خبرٌ لـ (كان)، والتقدير: (بلى كُنَّا قادرين). ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٠٨/٣)، وإعراب القرآن للنحاس (٧٩/٥)، وكشف المشكلات (١٤٠٣/٢)، والحصل للأندلسي (٢٦٤/١)، والبحر المحييط (٣٤٥/١٠)، والتذيل (١٩٠/٣).

(٥) ينظر الكشف (١٩٠/٤).

(٦) ومنهم يونس وسيبويه والسيراfi. ينظر: الكتاب (٣٤٦/١)، وشرح كتاب سيبويه للسيراfi (٩٨/٢ ب).

(٧) وحكم حذف العامل هنا جائز .

(٨) يُتِمُّ مبحث حذف العامل صورتان يُحذف فيهما العامل وجوباً على القياس، وذكرُ مسألة حذف العامل سماعاً، فصورتا الحذف القياسي المضافتان:

الأولى: الحال التي تسد مسد الخبر نحو: (ضربي زيد قائماً). والثانية: الحال المؤكدة لمضمون الجملة نحو: (زيد أبوك عطوفاً). والحذف السماعي نحو: (هنيئاً لك) أي: ثبت. ينظر: الكتاب (٣١٦/١)، وشرح الكتاب للسيراfi (٨٥/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٤٨/٢، ٤٩)، وأوضح المسالك (٣٥٩/٢).

» التمييز

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

(١) سورة فصلت، من الآية (٣٣).

(٢) سورة النساء، من الآية (٨٧).

(٣) الفصل (٨٣).

(٤) يرى الأخفش أن (اشتعل) بمعنى: شاب ، فينصب (شيئاً) على المفعول المطلق. ينظر: معاني القرآن (٤٣٧/٢)، وقوَّاه النحاس في إعراب القرآن (٥/٣).

(٥) سورة مريم، من الآية (٤).

(٦) ينظر: المقتضب (٣/٣٢)، وارتشاف الضرب (٤/١٦٢١)، ومصطلحات النحو الكوفي (٢٩).

المقصد الأول^(١): في بيان ماهيته، وللنحاة في بيان حقيقته تعريفان^(٢):

التعريف الأول: ما ذكره الشيخ، وحاصل ما قاله هو: (رفع الإبهام في مفرد أو جملة بالنص على أحد محتملاته)، فقوله: (هو رفع الإبهام) عامٌ فيه وفي غيره من الحال والصفة. قوله: / (في مفرد أو جملة) يشمل نوعي التمييز^(٣)؛ لأنَّ الإبهام لا ينفك وقوعه عنهما. [١٩ ب] قوله: (بالنص على أحد محتملاته) هو ثمرة التمييز وفائدته، والمحتملات الرواية فيها بفتح الميم دون كسرهما، ولا يستقيم المعنى إلاَّ عليه، لأمرين^(٤):

أما أولاً: فلأنَّ المقصود بقوله (بالنص على أحد محتملاته) نفس ما تحتمله الأمور المبهمة، وهو مفعول بهذا المعنى، ويجب أن يكون بفتح الميم على اسم المفعول. وأما ثانياً: فلأنَّ المحتملات بالكسر في الميم هي الأشياء المفتقرة إلى التمييز، والمحتملات بفتحها هي أنفسُ التمييزات المنصوبة، والغرض بالتنصيص إنَّما هو بالتمييز المنصوب وليس يستقيم هذا المعنى إلاَّ مع الفتح؛ فلهذا كان هو الوجه. ويرد على هذا الوجه^(٥) أسئلةٌ ثلاثة:

السؤال الأول: قوله: (هو رفع الإبهام)، وهذا إنَّما يكون تفسيراً للعمل لا للتمييز^(٦)، والقياس فيه أن يقال: هو الرفع، لا الرفع. وجوابه من وجهين: أمَّا أولاً: فلاَّنه يكون على حذف المضاف منه، وتقديره دليل رفع الإبهام، والمضاف يحذف كثيراً. وأمَّا ثانياً: فلاَّنه الغرض بالرفع هاهنا الرفع، فكأنَّه قال: هو الرفع للإبهام.

(١) ذكر الشارح هذا المقصد بتفصيله في المنهاج (١٨/٢).

(٢) أورد الشارح في الحاصر (٦٢١/٢) تعريفاً آخر غير ما ذكره هنا، وهناك تعريفات أخرى. ينظر: الفصول في العربية (٢٥)، والفصول الخمسون (١٨٨)، وشرح كتاب الحدود للأبدي (١٤٨)، وشرح الحدود للفاكهي (٣٦٦)، وهي مع تقاريرها تختلف في التصريح ببعض القيود دون بعض.

(٣) تمييز المفرد وتمييز الجملة.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٨/١).

(٥) يعني حد الزمخشري للتمييز.

(٦) لعل الزمخشري قصد بالتمييز المصدر وهو عمل المميِّز، بدليل قوله في النص ذاته: (وشبَّه المميِّز بالمفعول...) فعبر بالتميِّز، فلا اعتراض حينئذٍ.

السؤال الثاني: هو أن الحال تدخل في هذا الحد، وبيانه هو أنك إذا قلت (جاء زيد) احتمل أن يكون ماشياً أو راكباً، كما أنك إذا قلت (عندي عشرون) احتمل أن يكون درهماً أو ديناراً^(١).

وجوابه: هو أن الغرض بقولنا: (رفع الإبهام) أن يكون الإبهام محققاً كالإبهام الحاصل في قولنا: (عشرين)، بخلاف قولنا: (جاء زيد) فإنه لا إبهام في قولنا: (جاء) ولا في (زيد) ولا في إسناد الجيء إلى زيد، وإنما الإجمال فيه أمرٌ عارضٌ لا حقيقيٌّ كما قلناه في نحو (عشرين) وأمثاله.

السؤال الثالث: صفات الألفاظ المشتركة من نحو قولك: (أعجبتني العين الباصرة)؛ فإن العين محتملة لأمر كثيرة بسبب الاشتراك الواقع فيها، فإذا قلنا (الباصرة) فقد رفعنا ذلك الاحتمال الواقع فيها، فيلزم أن يكون تمييزاً، وهذا محالٌ.

وجوابه: هو أن الإبهام في العين ليس حقيقياً وإنما هو أمر عارض بسبب الاشتراك لا غير، والغرض بقولنا (رفع الإبهام) هو الإبهام المحقق دون العارض، فلذا كان السؤال مندفعاً.

نعم، القضاء بصحة هذه الماهية إنما هي مسامحة للشيخ وتساهل، وإلا فالتحقيق أنها منقوضة بالصفة في الحقائق المشتركة، وبيانه أننا نقول: الغرض من التمييز هو رفع الإبهام المطلق، أي إبهام كان، أو الغرض منه رفع الإبهام المحقق، فإن كان الغرض الإبهام المطلق انتقض بالصفة في الحقائق المشتركة فإن فيها رفع إبهام ما، وليس تمييزاً، وإن كان الغرض رفع الإبهام المحقق فقيّد التحقيق / ليس مذكوراً في نفس الحد، وتقديره في الوهم باطل فإن النقص الوارد على الحدود والماهيات لا تندفع بما في الأوهام باتفاق النظار؛ فلهذا كان هذا الحد فاسداً^(٢).

وقد سأل الخوارزمي^(٣) نفسه وقال: فإن سألت: ما ذكرته من الحد للتمييز ينتقض بالحال والمفعول به فإنهما رافعان للإبهام، وليس من باب التمييز في شيء.

(١) قول الزمخشري: (في مفرد أو جملة) ينصرف إلى التمييز، لأن الإبهام فيه للذات، أما الحال فالإبهام حاصل في هيئة الذات، ولا توصف بمفرد أو جملة.

(٢) للاستزادة في مواضع الحدود وقوانينها المنطقية ينظر: الكافية في الجدل للجويني (١ - ١٦)، وتلخيص كتاب الجدل لابن رشد (١٦٢)، ومعيّار العلم للغزالي (٢٦٥).

(٣) ينظر: التخمير (٤٤٨/١).

وأجاب: بأنّ التمييز في الحقيقة رفع الإبهام في مفردٍ أو جملة بالنصّ على أحد احتمالاته، على وجه يكون المنصوص عليه صالحاً لوقوعه في جواب أحد المطلبين، وهما من أيّ شيءٍ ومن أيّ جهةٍ، والحال والمفعول به لا يكونان كذلك؛ فهذا كانا خارجين. فهذا ملخص كلامه.

واعلم أنّ هذا الاعتداد فاسدٌ، وبيانه أنّنا نقولُ له: إذا كان هذا القيد بزعمك يندفع به الحال والمفعول به، فهل يجب اعتباره وذكره في الحدّ أو لا يجب؟ فإنّ وجب اعتباره وذكره فإنّ الحقيقة منخرمة من دون ذكره، وهذا هو الذي يريد بكونها منقوضة فاسدة، وإن لم يكن مذكوراً فسدت الحقيقة لورود النقض عليها بالحال والمفعول؛ إذ ليس في لفظها ما يدرأه ويدفعه، فإنّ زعم أنّ مقصود الحقيقة وسياقها يدلُّ عليه ويُرشدُ إليه كان جهلاً بصناعة الحدود، فإنّ الاحتراز بما في الأوهام هوسٌ وهذيان لا يُعرجُ عليه أحدٌ من أهل الفطنة^(١).

التعريف الثاني: ذكره ابن الحاجب^(٢)، وحاصل^(٣) ما قاله هو: «ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة»، فقوله: (ما يرفع الإبهام) جنسٌ يدخل تحته التمييز وغيره كالحال والصفة وما أشبهها مما كان رافعاً لإبهام على حال.

وقوله (المستقر) محترزٌ به عن صفات الحقائق المشتركة في مثل قولك: (أبصرت عيناً باصرة) فإنّ قولنا: (باصرة) يرفع الإبهام عن ذات العين، ألا ترى أنّ العين محتملة لحقائق كثيرة كالماء، والذهب، والميزان، وغير ذلك ممّا يندرج تحت قولنا (عين)، فإذا قلت (باصرة) فقد رفعت إبهامها، ولكنّ الإبهام فيها ليس مستقراً في أصل وضعها وإتّما وقع الإبهام فيها بسبب عروض الاشتراك؛ لأنّ وضع المشترك عند أهل التحقيق على واحد لا يُعيّنه، فعروضُ الإبهام إتّما هو بسبب الصلاحية في كلّ واحدٍ منهما، لا بالأصالة، بخلاف قولنا: (عشرون) وما أشبهها، فإنّ إبهامه ليس عارضاً بسبب، وإتّما هو مستقرٌّ بأصل وضعه، فإذا قلت (المستقر) خرج الصفات التي للأسماء المشتركة^(٤)، وسائر الأمور المحتملة. /

[٢٠ب]

(١) وقع الشارح في مثل هذا الإيراد عندما تابع ابن الحاجب في الحد الذي ذكره، كما ذكر ذلك الرضي فيما سيأتي قريباً.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٨/١). وينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٢١/٢). ومن شرح المقدمة نقل الشارح توضيح التعريف.

(٣) بل نصه.

(٤) اعترض الرضي لابن الحاجب في هذا الحد، وملخص كلامه: أنّ لفظة (المستقر) فيها إجمال وذلك يُخل بالحدود، إذ إنّها لا تدلّ على أنّ الإبهام وضعي، فلا تُخرج المشترك؛ لأنّ الإبهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة فهو

قوله: (عن ذات) يحتز به عن الحال ونظائرها؛ فإنها رافعة للإبهام ولكن عن غير ذات، وإنما إبهامه في الهيئات والصفات.

قوله: (مذكورة أو مقدرة) يشمل نوعي التمييز؛ فالمذكورة فيما كان تمييزاً في [المفرد، كقولك: (عندي عشرون درهماً، وراقود^(١) خلاً). والمقدرة فيما كان تمييزاً في] ^(٢) الجملة كقولك: (طاب زيد نفساً) و(تصبب عرقاً) فالإبهام في الأول حاصل في مذكور وهو قولنا: (عشرون وراقود)، والإبهام في الثاني حاصل في مقدّر؛ لأنك إذا قلت: (طاب زيد نفساً)، فالطيب هاهنا مُسنَدٌ في اللفظ إلى زيد، وهو في المعنى مُسنَدٌ إلى مقدّر متعلّق بزيد، وذلك المقدر محتملٌ لمتعلقات كثيرة، فإذا قلت (نفساً) فقد رفعت الإبهام في الذات المقدرة بقولك: (نفساً) كما رفعت الإبهام بقولك: (درهماً) في الذات المذكورة، فهذا الحد لا غبار عليه كما ترى، وقد أغنى ما ذكره ابن الحاجب عن إيراد تعريف للتمييز، فلا جرم اكتفينا بما ذكره عن إيراد سواه ^(٣).

وأما بيان شروطه فهي ضربان ^(٤): معتمدة وغير معتمدة، فالضرب الأول منهما غير معتمدة. واعلم أن الموصلي ^(٥) وغيره ^(٦) من النحاة قد أوردوا له شروطاً، ونحن نذكرها، ونذكر ما عندنا فيها، وجمعتها شروطٌ ثلاثة:

الشرط الأول: أن يكون مفرداً، وإنما وجب اعتبار هذا الشرط؛ لأنه أخف من الجميع، والبيان يحصل به، فلهذا كان مُعْنِياً عن الجمع والتثنية.

الشرط الثاني: أن يكون نكرة، وإنما وجب اعتبار تنكيره؛ لأن تعريفه لا فائدة فيه؛ لأن المقصود منه هو البيان، وهو حاصل بالتنكير، فلو عرفناه والحال هذه لكان تعريفه لغواً لا فائدة فيه.

كالعدد وسائر المقادير، فأخراج الإبهام في المشترك يجب أن يكون بلفظ صريح في الحد لا بتفسير ألفاظه وتحرير المراد منها، فهذا لا يدفع الاعتراض. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٥٤/٢).

(١) إناء طويل الأسفل، وسيوضح الشارح معناه في ص (٧٨).

(٢) زيادة لا يستقيم النص إلا بها.

(٣) وقد ذكره الشارح بنصه في المنهاج (١٨/٢)، والاقتصاد (٣١ب).

(٤) ينظر تفصيل ذلك في: شرح ألفية ابن معط للرعي (١٨٩/٣).

(٥) أورد ابن الخباز الموصلي الشروط الثلاثة الآتية وسماها صفات. ينظر الغرة المخفية (٢٧٥).

(٦) ينظر: كشف المشكل (٤٨٤/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٠/٢).

الشرط الثالث: أن يكون مما يصح دخول (من) عليه، كقولك: (عندي منوان^(١) سمنًا، وققيزان برًا) وهذا إنما يكون في المفرد كما قاله^(٢) ابن السراج^(٣)، وذكر^(٤) ابن جني^(٥) أنه لا بد من اعتبارها في جميع المميزات. فالحق عندنا في هذه الشروط أنها ليست أمرًا واجبًا وحتماً لازماً يجب اعتبارها في التمييز كما يزعمه كثير من النحاة، وإنما الأصل المعتبر فيه هو مجيئه بياناً وتفسيراً للأمور المبهمة لا غير، فأما إفراده وتنكيره وصحة دخول (من) عليه فهذه الأمور لا يجب اعتبارها^(٦)؛ لأنه يرد تارة عليها وتارة على خلافها، فلا وجه لاشتراطها كما سنقرره في موضعه - بمعونة الله تعالى - في التقسيم.

الضرب الثاني: الشروط المعتمدة، وجملتها أربعة:

[٢١] الشرط الأول: أن يكون اسماً، وإثماً وجب اعتبار/ اسميته لأن التمييز إنما وُضع تفسيراً للأسماء المبهمة، فوجب أن يكون مطابقاً لها في الاسمية؛ لأن من حق التفسير أن يكون موافقاً للمفسر في جنسه، فالاسم يُفسر بالاسم، كما أن الفعل يُفسر بمثله؛ فلهذا كان من شرطه الاسمية لما ذكرناه.

(١) المفرد: مَنًا ومناة، وهو كيل يسع رطلين، ويقال أيضاً: مَنيان، والجمع: أمنا. وهو أفصح من المن. ينظر: الصحاح (منا) (٢٤٩٧/٦)، والقاموس (مك) (منا) (١٢٣١، ١٧٢٢).

(٢) ينظر: الأصول (٣٠٨/١).

(٣) محمد بن السري، أبو بكر (... - ٣١٦، ٣١٠، ٣١٥هـ) نشأ ببغداد، وتعلم مع العربية علوماً أخرى، وكان ذا فطنة ودكاء. أخذ عن المبرد، وعنه أخذ: أبو القاسم الزجاجي، والسيرافي، والفارسي، والرماني. مات شاباً ببغداد في ذي الحجة. له: الأصول، والموجز، وشرح كتاب سيبويه. ينظر: نزهة الألباء (١٨٦)، وإشارة التعيين (٣١٣)، والبلغة (١٩٧)، وبغية الوعاة (١٠٩/١).

(٤) ينظر: اللمع (١٢٠).

(٥) عثمان الموصلي، أبو الفتح (قبل ٣٣٠ - ٣٩٢هـ). كان أبوه جني - بسكون الياء معرب كني بالفارسية - مملوكاً لسليمان بن فهد الأزدي. جمع ابن جني فنون اللغة، لزم أبا علي الفارسي أربعين سنة، ولما مات تصدّر مكانه ببغداد. أخذ عنه: أبو القاسم الثماني، وعبد السلام البصري، وغيرهما. له صلة وثيقة بالمتنبي؛ حتى قال فيه: ابن جني أعلم بشعري مني. له: اللمع، شرح تصريف المازني، الخصائص، سر صناعة الإعراب، المحتسب، الفسر شرح كبير لديوان المتنبي، وله شرح صغير. ينظر: إشارة التعيين (٢٠٠)، البلغة (١٤١)، بغية الوعاة (١٣٢/٢).

(٦) رأى البصريون أن التمييز لا يكون إلا نكرة، والكوفيون يميزون تعريفيه، وتبعهم ابن الطراوة ورد عليه ابن عصفور. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٨١/٢)، والبسيط في شرح جمل الزجاجي (١٠٨٣/٢)، وارتشاف الضرب (١٦٣٣/٤)، وائتلاف النصرة (٤٤). ورأى الصيمري جمعه عند الإلباس. ينظر: التبصرة والتذكرة (٣١٦/١، ٣١٨)، والتزم الشارح كون التمييز مُنكراً ومقلراً بـ (من) لا كونه مفرداً. ينظر: الحاصر (٦٢٩/٢)، لكن تقريره هنا هو المعتمد لشمول هذا الكتاب.

الشرط الثاني: أن يكون منصوباً^(١)، وإنّما وجب نصبه لأمرين:

أما أولاً: فلائنه مُشَبَّهٌ بالمفعول، ولا شكّ في نصب المفعول.

وأما ثانياً: فلائنه فضلةٌ، والفضلات حقّها النصب، كما في سائر المفاعيل التي هي فضلات.

الشرط الثالث: أن يكون فضلةً؛ لأنّه لا ينتصب إلاّ عن تمام، وسيأتي الكلام في بيان

الأمور التي يتمّ عندها، وما يجوز زواله وما لا يجوز.

الشرط الرابع: أن يكون رافعاً للإبهام؛ لأنّ رفعه لما أُهمّ أصلٌ في معقول ماهيته.

فهذه هي الشرائطُ المعتمدة في التمييز.

لا يقال: فأراكم قسّمتم شرائط التمييز إلى معتمدة وغير معتمدة، وجعلتم شرائط

الحال كلّها معتمدة مع استوائهما في مطلق البيان وإن كان أحدهما بياناً لهيئة وهو الحال،

والآخر بياناً للجنس وهو التمييز.

لأنّا نقول إنّما وجب ذلك لأمرٍ اقتضاه الدليلُ وشيءٌ أوجبه الحال؛ فحكمنا

على كلّ شيءٍ بموجب دليله، فأوجبنا اعتبار هذه الشرائط في التمييز لما ذكرناه^(٢)،

ولم نوجب اعتبار ما عداها من الأمور^(٣) التي حكيناها عن النحاة؛ لأنّ خلافها معمولٌ عليه

في القرآن^(٤) وهو وارد في فصيح الكلام^(٥)؛ فلهذا لم يقع عليها تعويلٌ.

(١) ذكر المبرد أن التمييز يُجر بـ(من) إذا تقدم له ذكرٌ في الكلام فتكون توكيداً لذكره نحو: (لله دره فارساً)، فتقول: (من فارس)،

بخلاف: (عشرون درهماً) فلا يجوز: (عشرون من درهم). ينظر: المقتضب (٣٥/٣). وذكر ابن هشام أنه يجوز جرُّ تمييز المفرد بالإضافة إلا

إذا كان المميّز عدداً تميّزه منصوب، أو كان المميّز مضافاً، كما أجاز جر التمييز بـ(من) إلا في تمييز العدد المنصوب، والتمييز المحوّل.

ينظر: أوضح المسالك (٣٦٧/٢)، وقد أطلق ابن هشام العدد، والمقصود: تمييز العدد المنصوب. ينظر: حاشية الصبان (٢٠٠/٢).

(و(من) الجارة إما أن تكون تبعيضية أو زائدة كما ذكر أبو علي، وهي التي جعلها المبرد للتوكيد، فالمنع من جر التمييز

إنما هو بالبيان. ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٣٢/٤، ١٦٣٣). على أنه قيل إنها بيانية كما في التصريح (٧٠٣/٢).

(٢) عند الحديث عن كل شرط من الشروط المعتمدة.

(٣) يعني بها الشروط الثلاثة غير المعتمدة، وهي كون التمييز مفرداً نكرة يصح دخول (من) عليه.

(٤) فقد جاء التمييز جمعاً في قوله تعالى: ﴿...﴾

(٥) كما في قولهم في التمييز معرفاً (سفه زيدٌ نفسه، وغبن رأيه)، وقولهم (العشرون الدرهم). وقد وجهت هذه

الشواهد. ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٣، ٣٤/٢)، وإصلاح المنطق (٣٠٢، ٣٠٣)، والمقتضب (١٧٥/٢، ١٧٦)،

وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٨١/٢)، وشرح ألفية ابن معط لابن النحوية (٤٧٨/٢). وسيأتي كلام الشارح

عنها في تقديم التمييز على عامله إذا كان تمييزاً مفرداً ص ٩٣.

فأمّا شرائط الحال فكلّها معتبرة لعلّ قد ذكرناها هناك، فإن ورد شيءٌ على خلافها فهو قليلٌ متأوّلٌ، فلهذا أوجب الحال التفرقة بينهما لما حقّقناه.

المقصد الثاني: في تقسيم التمييز.

اعلم أنّ للتمييز اعتباراتٍ كثيرةً مختلفة تنقسم إلى أقسام متفرقة^(١)، ولكنّا نذكر منها ما يليق بمقصدنا هاهنا، وجملتها تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأوّل: باعتبار حاله في نفسه.

اعلم أنّ الاسم الذي يقع به التمييز لا يخلو حاله إمّا أن يكون تمييزاً للذات المذكورة، أو يكون تمييزاً للذات المقدرة، فهذان ضربان:

[٢١ب] الضرب الأوّل: أن يكون تمييزاً للذات المذكورة، / ونعني بالذات المذكورة ما كان واقعاً عن مفرد^(٢) في مثل قولك: (عندي راقود خللاً ومنوان سمناً)، فإذا كان الواقع في المفرد فليس يخلو حاله^(٣) إمّا أن يكون جنساً أو غير جنس، فإن كان جنساً فلا يخلو حاله إمّا أن يُقصد تنويّعه أو لا يقصد، فإن لم يُقصد تنويّعه وجب إفراده بكلّ حال كقولك: (عندي رطلٌ عسلاً، وأوقيةٌ ذهباً)، وإتّما وجب إفراده؛ لأنّ اسم الجنس لما كان دالاً على الحقيقة من حيث هي هي كان مغنياً عند قصد التثنية والجمع، فلا جرم لزوم إفراده^(٤).

(١) مما لم يذكره الشارح تقسيم التمييز خمسة أضرب: معدود، ومكيل، وموزون، وممسوح، ومقدر بالمسوح، وهي أقسام لتمييز المفرد. ينظر: كشف المشكل (٤٨٦/١)، وقسم الرضي تمييز النسبة أقساماً. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٦٤/٢، ٦٥). وقسم الشارح التمييز تقسيمين آخرين هما: تقسيمه إلى مفرد ومجموع، وإلى زائل ولازم. ينظر: الحاصر (٦٢٤/٢، ٦٢٥). والمشتهر من التقسيمات تقسيمه بحسب ما ينتصب عنه إلى مفرد وجملة.

(٢) والاسم المفرد إما عدد كأحد عشر، أو مقدار كشيء وقفيز، أو شبهه كقدر راحة ومثل، أو ما كان فرعاً عن التمييز كخاتم في (هذا خاتم حديد)، والعدد ليس من المقدار عند أكثر النحويين. ينظر: الإيضاح العضدي (٢٣٥)، والتذييل (١٠٢/٣)، وارتشاف الضرب (١٦٢٧/٤)، وأوضح المسالك (٣٦٥/٢)، وشرح قطر الندى (٢٦٠).

(٣) هذا التقسيم أفاده الشارح من ابن الحاجب. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٢٣/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٥١). واعترض الرضي له في ذلك وقال إن التمييز عن الذات إمّا أن يكون عن عدد أو غير عدد، والعدد يكون جنساً وغير جنس، وعلى كلا الحالين يجب إفراد التمييز. وغير العدد إن كان جنساً وقُصدت الأنواع جاز التثنية والجمع عند قصدهما، وغير الجنس يطابق به المقصود مفرداً أو مثني أو مجموعاً. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٦١/٢، ٦٢).

(٤) ينظر: المفصل في شرح المفصل (٧١٧/٢).

وإن قصد تنويعه وجب تثنيته وجمعه عند قصدهما؛ فلهذا تقول: (عندي قنطار^(١))
 أعسالاً وأمتار أثواباً^(٢))، و(معي رطل زيتين وخلين)؛ لأنها لما افترقت الأنواع وتباينت كان
 وجهاً في تثنيتهما وجمعها؛ لأنه لا يجمعها جامع. هذا كله إذا كان جنساً، وإن كان غير
 جنس وجب فيه الجمع عند قصده^(٣) فتقول على هذا: (عندي قنطار أثواباً وبُهاراً^(٤)) أرديةً
 وعدل أكسيةً، كما تقول في الجنس: (عندي أرطال أعسالاً، وأردب^(٥) سمونا، وأواقٍ
 لحوماً)؛ لأنه لما كان غير جنسٍ تعذرت فيه التثنية ووجب الجمع.

الضرب الثاني: أن يكون تمييزاً للذات المقدرة، ونعني بالذات المقدرة ما كان انتصابه عن
 جملة كقولك: (حسن زيد أباً)؛ لأن قولك: (حسن زيد) مسند في اللفظ إلى (زيد) وهو في المعنى
 مسندٌ إلى مقدر متعلق بـ(زيد)، وتلك التعليقات فيها احتمالات كثيرة، فإذا قلت: (أباً) فقد
 رفعت ذلك الإبهام في الذات المقدر كما شرحناه من قبل. فإذا تقرّر هذا فليس يخلو حال الاسم
 الذي تُميز به هذه الذات المقدرة إمّا أن يكون جنساً أو غير جنسٍ، فإن كان غير جنسٍ فلا بدّ فيه
 من المطابقة، كقولك: (حسن زيد أباً، وحسن الزيدان أبوين، وحسن الزيدون آباء) إذا قصدت
 مدحهم بحسن أبوتهم لأولادهم أو بحسن أبوة آبائهم، فالمدح بالأبوة محتمل لذين الوجهين جميعاً،
 فعلى الوجه الأول لا بدّ من المطابقة إذا أردت مدحهم بحسن أبوتهم لأولادهم كما عرّضنا له،
 وعلى الوجه الثاني، وهو إذا أردت مدحهم بحسن آبائهم جازت المطابقة وتركها، وعلى هذا تقول:
 (حسن زيد أباً، وأبوين، وآباء)، و(حسن الزيدان أباً، وأبوين، وآباء)، و(حسن الزيدون أباً،
 وأبوين، وآباء)، هذا كله إذا كان غير جنسٍ، فإن كان جنساً فلا يخلو حاله إمّا أن تقصد الأنواع
 أو لا تقصدها، فإن قصدت أنواعه جاز تثنيته وجمعه، تقول فيه: (حسن زيد زيتين وعسلين)،
 و(حسن زيد زيتاً وأعسالاً)، لأنّ في تنويعه مساعاً للتثنية والجمع، وإن لم تقصد أنواعه فلا وجه
 لتثنيته/ وجمعه؛ لما حقّقناه من قبل، فتقول فيه: (حسن زيد ماءً وعسلاً) لا غير.

[٢٢١]

(١) في نسخة التحقيق (قنطاراً)، وهو خطأ من الناسخ..

(٢) في نسخة التحقيق (ثوباً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) أي الجمع.

(٤) شيء يوزن به، وهو ثلاثمائة رطل. وقيل هو وعاء. ينظر: الصحاح (٥٩٩/٢).

(٥) الإردب: مكيال ضخيم. بمصر يعدل أربعة وعشرين صاعاً. ينظر: القاموس (ردب) (١١٤).

التقسيم الثاني^(١): باعتبار ما ينتصب عنه إلى مفرد وجمله^(٢)، فتمييز المفرد هو ما كان إبهامه^(٣) راجعاً إلى أحد المفردين، كقولك: (عندي راقود خلأً، ورطل زيتاً) فإن الإبهام إنما نشأ فيه من المفرد لا غير من غير إسناد إليه، فإن الرطل قد يكون زيتاً، ويكون عسلاً إلى غير ذلك. فأما الجملة فإنما نشأ الإبهام فيها من إسناد أحد الجزأين إلى الآخر، كقولك: (طاب زيدٌ نفساً) و(تصبَّب عرقاً)؛ فالإبهام ليس حاصلاً من قولنا: (طاب) على انفراده، ولا من (زيد) على انفراده ولكن من حيث إسناد (طاب) إلى زيد. والإبهام هاهنا في ذات مقدرة؛ لأن الطيب مسندٌ في اللفظ إلى زيد، وهو في المعنى مسند إلى مقدر^(٤) متعلقٌ بزيد، وتلك المتعلقات كثيرة، فإذا قلت (نفساً) ارتفع ذلك الاحتمال بالكلية.

التقسيم الثالث^(٥): باعتبار صحة الإسناد وتعذرُها إلى ما يصحُّ إسنادُ الفعل إلى هذا الاسم الذي تُميز^(٦) به الذات^(٧)، وإلى ما يتعذرُ فيه الإسناد، فالذي يصحُّ أن يكون الفعلُ مسنداً إليه ينقسم إلى ما يكون له ولتعلقه، وإلى ما يكون لمتعلقه لا غير، والذي يكون له ولتعلقه كقولك: (حسن زيدٌ أباً)^(٨) فإن مثل هذه الصورة يجوز فيها وجهان: أحدهما: أن تكون الأبوة راجعةً إلى زيد، فيكون الممدوحُ زيداً باعتبار كونه أباً لغيره، وتكون الأبوة راجعةً إليه. وثانيهما: أن تجعله لمتعلقه فتكون الأبوة راجعةً إلى غيره، فيكون الممدوحُ زيداً باعتبار أبوة أبيه.

(١) حاصل التقسيمين الأول والثاني واحد؛ إلا أن اعتبار التقسيم مختلف.

(٢) تسميته تمييز نسبة أدق؛ لأنه يشمل الجملة وغيرها.

(٣) توهم هذه اللفظة أن الإبهام من التمييز، فلو قال: الإبهام المرتفع به. لكان أولى.

(٤) صرح الرضي بالمقدَّر فقال: طاب شيء زيدٍ نفساً أو علماً أو داراً. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٦٥/٢).

(٥) هذا التقسيم يخص تمييز الجملة؛ فهو سيخرج تميز المفرد في آخر التقسيم، وقد أشار إلى هذا التقسيم ابن مالك في شرح التسهيل (٣٨٤/٢)، والرضي في شرح الكافية (٦٥/٢)، والدماميني في تعليق الفرائد (٣٢٠/٦، ٣٢١).

(٦) يعني تُفسَّر، ولا يعني المعنى الاصطلاحي.

(٧) المقدرة كما مرَّ في الضرب الثاني من التقسيم الأول.

(٨) وذلك إذا صح كون التمييز خبراً عن الاسم المسند إليه، فيصح في المثال أن تقول: زيدٌ أبٌ.

فإن لم يكن صالحاً لأن يسند إليه الفعل^(١) فإنه يكون لمعلقه لا غير، كقولك: (حسن زيداً داراً وغلماً) فيكون هو الممدوح باعتبار داره وغلّامه لا غير، هذا كلّهما يصحُّ فيه الإسناد.

[أمّا]^(٢) نحو قولك: (رطل زيتاً)، و(منوان سمناً)؛ فإنّ هذا ونحوه ممّا لا يصحُّ فيه الإسناد لعدم الجمل الفعلية^(٣)، فهذا ما أردنا ذكره من تقسيمه باعتبار هذه الأمور الثلاثة.

المقصد الثالث: في ذكر عامله، ووجه شبهه بالمفعول، فنقول: أمّا عامله فهو على نوعين: حقيقي، وغير حقيقي.

فالحقيقي ما كان منتصباً عن الجملة الفعلية، كقولك: (طاب زيدٌ نفساً، وتصبّب عرقاً) و (تفقأ زيدٌ شحماً) و (أبرحت جارا) ومعنى^(٤) أبرحت أي: أعجبت جارا، من قولهم: (أبرحه هذا الأمر) أي: أعجبه، قال الأعشى^(٥):

أقول لها حين جدّ الرحي — ل أبرحت رباً وأبرحت جارا^(٦)

أي: أعجبت جارا، والممدوح بالإعجاب هاهنا يجوز أن يكون هو الجار نفسه، أي: أعجب جارك، وعلى هذا يكون المدح متعلقاً بما باعتبار جارها، ويجوز أن تكون الممدوحة جيرتها، والمعنى: أعجبت جيرتك، كما قلناه^(٧) في مثل: (حسن زيداً أباً)، وأمّا (امتلاء الإناء ماءً) فالأصل فيه: ملأت الإناء ماءً فملأ الماء الإناء فامتلاء، ثمّ كثر حتى نُسب الامتلاء إلى الإناء فقليل:

[٢٢ ب

(١) في المعنى؛ فإن الحسن في الحقيقة للدار والغلّام.

(٢) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٣) يعني أن الاسم المبهّم مفرد لا يُسند إليه فعل.

(٤) ينظر: الصحاح (برج) (٣٥٥/١).

(٥) ميمون بن قيس، أبو بصير، جاهلي أدرك الإسلام في آخر عمره، مات قبل أن يُسلم. قال أبو عبيدة: هو رابع الشعراء المتقدمين. ينظر: الشعر والشعراء (٢٥٧/١)، المؤلف (١٢)، وخزانة الأدب (١٧٥/١).

(٦) البيت من المتقارب، وهو في (الديوان) الصبح المنير (٣٧) والكتاب (١٧٥/٢)، والفاخر (٢٨٠)، والأصول (١/٣٠٩)، وارتشاف الضرب (١٦٢٩/٤). وروى الأصمعي كما في الفاخر (نقول ابنتي) مكان (أقول لها) فيكون حينئذٍ (أبرحت) بالفتح. وهذه رواية سيبويه.

(٧) مر قبل أسطر في التقسيم الثالث.

بعد تمام الجملة الفعلية، فقولنا: (طاب زيدٌ نفساً) بمترلة (ضرب زيدٌ عمراً) وما كان واقعاً بعد المفرد فشبهه بالمفعول من حيث انتصابه بعد تمام المفردات المشبهات بالجملة، فقولنا: (رطلٌ زيتاً) بمترلة (ضربٌ زيداً) و (منوان سمناً) بمترلة (ضاربان زيداً) و (عشرون درهماً) بمترلة (ضاربون زيداً)؛ لأن الانتصاب في هذه لا يكون إلا بعد التمام، أعني: (ضربٌ، وضاربان، وضاربون) فهكذا في قولنا: (رطلٌ زيتاً) و (منوان) و (عشرون) لا يكون إلا بعد التمام أيضاً؛ فلهذا كان منصوباً على المشابهة بما كما لخصناه، فينحلُّ من مجموع ما ذكرناه أنَّ العامل على هذا في درهمٍ (عشرون) كما أنَّ العامل في (زيداً) (ضاربون)؛ لأنَّ العامل هو الذي به يتقوم المعنى مقتضي للإعراب، والمعنى المقتضي لنصب التمييز إنَّما هو شبهه بالمفعول، وشبهه بالمفعول إنَّما حصل لوقوعه من تنمة (عشرون) كما أنَّ عمراً من تنمة (ضاربين) ^(١).

وزعم الخوارزمي ^(٢) أنَّ انتصاب هذه المميزات إنَّما هو بنزع الخافض ^(٣)، وقال: إنَّ هذه التشبيهات باطلة، وهي من تمحُّلات النحويين فلا تقبل. وهذا الذي اعتمده فاسدٌ؛ فإنَّ نزع الجارِّ جارٍ في أبواب العربية على وجهين:

الوجه الأول منهما سماعي يُقرُّ حيث ورد، ولا يجوز القياس عليه، ولم يأت إلا في ثلاثة أفعال ^(٤):

أحدها: قولهم: (اخترت الرجال عمراً). وأنشد سيبويه:

ومنا الذي اختير الرجال سماعةً وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزَّعازُعُ ^(٥) / [٢٣أ]

(١) ينظر: الغرة المخفية (٢٧٥، ٢٧٦)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٥٢/١).

(٢) ينظر: التخميم (٤٤٩/١).

(٣) رأى الشلوطين والأبديُّ نصبَ (عيوناً) في الآية على نزع الخافض. ينظر: حواشي المفصل (٢٢٩)، وارتشاف الضرب (١٦٢٣/٤).

(٤) ورد الحذف في أفعال أخرى نحو: (يُشَبَّهون سيوفاً في مضائهم...)، و(كأني إذ أسعى لأظفر طائراً...)، و... كما غسل الطريقَ الثعلب)، و(ثمرون الديار ولم تعوجوا...) وغيرها. ينظر: المنصوب على نزع الخافض، للدكتور: إبراهيم البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية، ع (١١٦)، ١٤٢٢هـ. ص (٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠).

(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٤١/٢)، والرواية فيه (مناً) بلا واو، فيدخله الخرم وهو حذف أول التودد المجموع، و(خيراً) مكان (جوداً). وينظر: الكتاب (٣٩/١)، والمقتضب (٣٣٠/٤)، والأصول (١٨٠/١)، وأمالى ابن السجري (٢٨٦/١)، ونتائج الفكر (٣٣١)، وخزانة الأدب (١٢٣/٩). و(الزَّعازُع) الشديدة.

وثانيها: أمرتك الخير، قال عمرو بن معد يكرب:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت^(١) [به] فقد تركتك ذا مال وذا نَشَبٍ^(٢)

وثالثها: استغفرتُ الله ذنباً. قال:

أستغفرُ الله ذنباً كنتُ فاعله ربَّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ^(٣)

فهذه المفاعيلُ الثلاثةُ كلّها منصوبةٌ على نزع الجار، ثمَّ يُعدَّى الفعلُ إليها، وهو مسموعٌ يجب إقراره في موضعه.

الوجه الثاني قياسي وهو في (أن) المصدرية إمّا مثقلة في نحو: (عجبت أنكَ قائم) وهي مصدرية الأسماء، وإمّا مخففة في مثل: (عجبت أن يكون) وهي مصدرية الأفعال، ونزع الجار يكون في العربية على هذين الوجهين^(٤)، وهذه المميّزات المنصوبة ليست من أحدها فبطل أن يُقال إنّها منصوبةٌ بنزع الجار، كما قاله الخوارزمي.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

« فصل »

ولا ينتصبُ المميّزُ إلّا عن تمامٍ في المفرد، والذي يتمُّ^(٥) به أربعة أشياء: التنوين، ونونُ الشّنية، ونونُ الجمع، والإضافة. وذلك على ضربين: زائلٍ ولازمٍ. فالزائلُ: التمامُ بالتنوين ونونُ الشّنية؛ لأنك تقول: (عندي رطلُ زيتٍ، ومنوا سمن).

(١) سقطت من نسخة التحقيق.

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوان عمرو بن معد يكرب (٦٣)، والكتاب (٣٧/١)، والأصول (١٧٨/١)، وأما ابن الشجري (١٣٣/٣)، وخزانة الأدب (٣٣٩/١). والنشَب: الأموال الثابتة. ونسب البيت لأعشى طرود كما في الصبح المنير (٢٨٤)، وفيه (الرُّشد) مكان (الخير)، ونسب للعباس بن مرداس، ولزُرعة بن السائب، ولخُفّاف بن ندبة، كما في الخزانة.

(٣) البيت من البسيط، وقائله مجهول. وهو في الكتاب (٣٧/١)، والمقتضب (٣٢١/٢)، والأصول (٢١٢/١)، وشرح أبيات سيوييه للنحاس (٦٤)، والخصائص (٢٤٧/٣)، وتحصيل عين الذهب (٧٣)، وأوضح المسالك (٣٦٢/٢)، وخزانة الأدب (١٢٤/٩). وروي البيت (لستُ محصيةً) مكان (كنتُ فاعله).

(٤) زاد ابن هشام في (كي) إذا قُدّرت مصدريةً، نحو قوله تعالى: [نَاذِرًا مِّنَ النَّارِ] (الحشر ٧) أي: لكي. ينظر: أوضح المسالك (١٨٢/٢).

(٥) التمام للاسم المميّز.

قال السيّد الإمام - رضى الله عنه وأرضاه - :

المقصد الأول: في بيان الأمور التي يتم بها المُمَيِّز^(٥)، وجملتها صور^(٦) سبع:-

فهذا ونحوه إِمَّا تَمَّ لَأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، فَالْجُمْلَةُ قَدْ تَمَّتْ بِمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ وَقَعَ بَعْدَهَا.

(٨) ذكر الشارح هذه الصورة في المنهاج (٩/٢١٩).

الصورة الثانية: أن يكون واقعاً فيما يضاهي الجملة في مثل قولك: (الزيدون حسنون وجوهاً)؛ لأنّ الصفة مسندةٌ إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ، فنَزَلَ قولنا: (الحسنون وجوهاً) بمتزلة (الزيدون حَسُنُوا وجوهاً)؛ فلهذا قلنا إنّهُ يضاهي الجملة، وليس تاماً بنون الجمع^(١) كما يُشعر به ظاهرُ الصيغة؛ لأنّه لو كان تاماً بنون الجمع لما جازتُ فيه الإضافة، كما لا تجوز في نحو قولنا: (عشرون) لما كان تاماً بنون الجمع^(٢)، فإذا بطل تمامه بنون الجمع وجب القضاء بأنّ تمامه لأنّه في معنى الجملة ويضاهيها،/ كما حقّقنا.

[٢٣ب]

الصورة الثالثة: أن يكون واقعاً تمامه بالتنوين الملفوظ في مثل قولك: (رَطُلٌ زيتاً) و(خاتمٌ ذهباً)، وإنّما كان التنوين مشعراً بتمام الكلمة؛ لأنّه يقطعها عن اتصالها بما بعدها، ويمنعها عن الإضافة، فلهذا كانت تامة به.

الصورة الرابعة: أن يكون واقعاً تمامه بالتنوين المقدّر.

اعلم أنّ الشيخ لم يذكر التمام بالمقدر من التنوين، وإنّما تعرّض للملفوظ به؛ لأنّه قال: (فالزائل التمام)، والزوال إنّما يتحقق في الأمور الثابتة، وهذا من الأمور التي أطلقها، وهي محتاجة إلى التقييد، وكان الأحقّ أن يُقيّده فيقول: التنوين الملفوظ به والمقدر. فأما ما كان ملفوظاً به فقد مرّ بيانه فلا نعيده، والذي يتمّ بالتنوين المقدر في مثل قولك: (أحد عشر درهماً، وتسعة عشر ديناراً)؛ لأنّه في معنى قولك: (واحد وعشرة، وتسعة وعشرة) وإنّما كان هذا مقدراً؛ لأنّه لم يرد عليه ما يصاده من ألف ولام أو إضافة؛ فلهذا كان في النية مقدراً^(٣).

الصورة الخامسة: تمامها^(٤) بنون الجمع^(٥)، في نحو قولك: (عشرون درهماً، وثلاثون رجلاً) وإنّما كان تاماً بهذه النون؛ لأنّها في الحقيقة تقطعه عما بعده من الإضافة.

(١) ينظر: التوطئة للشلوين (٣١٥).

(٢) فيجوز أن تقول: حَسُنُوا الوجه، كاسم الفاعل. ينظر: المفضل شرح المفصل (٧٢٤/٢).

(٣) ينظر: التخمير (٤٥٠/١).

(٤) أي المميّزات.

(٥) هي نون الملحق بالجمع.

الصورة السادسة: تمامها بنون التثنية^(١)، في مثل قولك: (منوان سمنًا)، و(قفيزان برًا) وإنما تمّ بهذه النون؛ لأنّها في معنى التنوين كما قلناه في نون الجمع.

الصورة السابعة: تمامها بالإضافة، في نحو قولك: (على التمرة مثلها زُبْدًا)، و(لله دَرُه فارسيًا)، و(ما في السماء موضع كفّ سحابًا). فهذه الصورُ كلّها يتمّ بها^(٢) المميّز^(٣).

المقصد الثاني: في كَيْفِيَّة تمامها عما تتمّ عنه.

واعلم أنّ تمام هذه المميّزات عما تتمّ عنه يكون على ضربين^(٤):

فالضرب الأوّل منها: زائل، ونعني بالزائل ما يجوز خروجه من النصب^(٥) إلى الإضافة، وذلك يكون فيما كان تامًّا بأمرين:

أحدهما: التنوين الملفوظ به دون المقدر كقولك: (رطلٌ زيتًا)، و(خاتمٌ ذهبًا).

وثانيهما: ما كان تامًّا بنون التثنية في مثل قولك: (منوان سمنًا)، و(قفيزان برًا)، فمضى كان المميّز^(٦) تامًّا بأحد هذين الوجهين جاز تغييره وزواله إلى الإضافة فتقول فيه: (رطلٌ زيتٍ)، و(خاتمٌ ذهبٍ) كما قلت: (رطلٌ زيتًا)، و(خاتمٌ ذهبًا)، وتقول: (منوا سمنٍ)، و(قفيزا برٍ) كما قلت: (منوان سمنًا)، و(قفيزان برًا) من غير فساد للمعنى ولا بطلان له؛ لأنّ البيان والوضوح كما يحصل بالتنوين ونون التثنية فهو حاصلٌ أيضًا بالإضافة،

(١) أو تقديرها كما في (اثنا عشر). ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن النحوية (٤٨٠/٢).

(٢) ذكر الرضي أن الاسم قد يكون تامًّا بنفسه لا بشيء آخر في شيئين: ١- الضمير، مثل: يا له رجلاً. ٢- اسم الإشارة، نحو: [WIB # < % ! \$ \$ # ' & # C \$ B]. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٥٩/٢ - ٦١). واعترض الدماميني لقول الرضي بأشياء منها أن تقدير التنوين مع اسم الإشارة ممكن بعين ما أمكن به في (خمسة عشر) و(كم). ينظر: تعليق الفرائد (٣٠٤/٦ - ٣٠٦).

(٣) في نسخة التحقيق (التمييز) وهو خطأ من الناسخ.

(٤) جعلها الشارح ثلاثة أضرب في (المنهاج): لازم بكل حال، وزائل بكل حال، ولازم في حال دون حال، ومنه التنوين ونون الجمع، فالتنوين الملفوظ به زائل والمقدر لازم، ونون الجمع الحقيقي زائلة، ونون الجمع التقديري لازمة. ينظر: المنهاج (١٩٩/٢).

(٥) لم أجد من وافق الشارح في هذا المعنى، وقد ذكره أيضًا في المنهاج (١٩٩/٢)؛ فذكر النصب لا يسوغ؛ لأن الحكم بالزوال واللزوم إنما هو للتمام، والتمام يخص الاسم المميّز. ويظهر معنى الزوال واللزوم جليًّا في شرح الفصل لابن يعيش (٧٢/٢).

(٦) في نسخة التحقيق (التمييز) وهو خطأ من الناسخ.

[٢٤]

فلا جرم جاز تغييره وزواله عن حالته الأولى كما مثله؛ فلهذا كان هذا الضرب زائلاً، ولا يستثنى^(١) من هذه القاعدة إلا مئة درهم، وألف درهم، ومئتا درهم، وألفا ثوب، فإن الإضافة في ذلك هي الوجه، وإنما اختيرت الإضافة/ إما لكونها أخف، وإما لأن الأصل الإضافة، بدليل (ثلاثة أثواب)، واستعمال التمام جائز، كقوله:

إذا عاش الفتي مئتين عاماً^(٢)

الضرب الثاني منها: لازم، ونعني باللازم ما لا يجوز تغييره عن حالته؛ فلا تجوز فيه الإضافة، وذلك يكون فيما كان تاماً بأمور ثلاثة:

أولها: التنوين المقدّر، كقولك: (أحد عشر كوكباً، وتسعة عشر درهماً) فما هذا حاله لا يجوز تغييره عما يقتضي نصبه^(٣)، فلا تقول: (أحد عشر درهماً) بالجر؛ لأنك لو أضفته لكان لا يخلو حاله إما أن تُضيف الأول أو الثاني أو مجموعهما، ومحال أن تُضيف الأول لأجل الفصل بالثاني، ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء، ومحال أن تُضيف الثاني؛ لأنه لما تضمن معنى الحرف نُزل منزلة الجزء من الكلمة فصار بمنزلة الدال من (زيد)؛ فلهذا امتنعت إضافته، ومحال إضافتهما جميعاً؛ لأنهما لو أضيفا جميعاً لكان لا تخلو إضافتهما إما أن تكون مع توهم تضمن الواو، أو مع توهم حذفها، وباطل أن تكون إضافتهما مع توهم تضمن الواو؛ لأن هذا يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، وهو محال. وباطل أن تكون إضافتهما على توهم حذفها؛ لأن هذا يلزم منه إعرابهما، وهذا محال، فبطل القول بجواز تغييره عما كان عليه من النصب^(٤).

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٥٣/١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

..... فقد أودى المسرة والفتاء

وهو للرُبّع بن ضُبّع الفزاري. ينظر: الكتاب (٢٠٨/١، ١٦٢/٢)، والمقتضب (١٦٩/٢)، والمنقوص والممدود للفراء (١٧)، ومجالس ثعلب (٢٧٥/١)، والمقصود والممدود لابن ولاد (٨٣)، والمقرب (٣٠٦/١). ويُروى (ذهب).

(٣) أي: عما يقتضي كونه ناصباً للتمييز.

(٤) الأولى أن يكون الكلام منصباً على المميّز كما سيأتي في الأمر الثاني، وقول الشارح هنا يشعر بأن الحكم باللزوم للتمييز.

وثانيها: ما كان تاماً بنون الجمع، نحو (عشرون)، فإنه لا يجوز تغييره عما هو عليه إلى الإضافة^(١)، وبيان تعذرها هو أنه لو أضيف لكان لا تخلو حاله إما أن تثبت فيه النون أو تُحذف، وباطل أن تكون النون ثابتة؛ لأنّ نون الجمع لا يجوز ثبوتها مع الإضافة كـ(زيدين ومُسْلِمِينَ)، وباطل أن تكون النون محذوفة؛ لأنّها لو حذفت لحذفت نون ليست في الحقيقة نون جمع سلامة؛ فلهذا كرهوا فيه الإضافة؛ لأدائها إلى أحد هذين الأمرين، فالترموا فيه^(٢) النصب بكلّ حال.

وثالثها: ما كان تاماً بالإضافة، كقولك: (على التمرة مثلها زُبْدًا)؛ لأنّها لما تعذّرت فيه الإضافة وجب التزام نصبه، وبيان تعذرها أنّك لو أضفت لم يخل إما أن تُضيف الاسم المضاف أو المضاف إليه أو كليهما، ومحالّ إضافة الاسم الأوّل إلى التمييز لأجل الفاصل، وباطل إضافة الاسم الثاني؛ لأنّه مضمرٌ، والمضمر لا يُضاف، وباطل إضافتهما جميعاً لأمرين:

أمّا أولاً: فلائّه إذا بطل إضافة كلّ واحد منهما على الانفراد بطل لذلك إضافتهما على الاجتماع أيضاً.

وأمّا ثانياً: فلائّ الغرض نسبة المثليّة إلى التمرة/، فلو أضفناه إلى (الزُبْد) لفسد هذا المعنى وبطل؛ فلهذا وجب نصبه على التمييز في جميع أحواله^(٣).

نعم، هذا الذي ذكرناه هاهنا من الزائل واللازم، إنّما هو في تمييز المفرد^(٤)، فأما تمييز الجملة في مثل قولك: (طاب زيدٌ نفساً)، و(اشتعل الرأس شيباً)، و(امتأّ البيت ناراً) فأصله أن يكون بالإضافة، وأن يقال: (طابت نفس زيد)، و(اشتعل شيب الرأس)، ولكنهم عدلوا فيه إلى نصب التمييز لضربٍ من المبالغة والتأكيد^(٥) كما سنقرّره من بعد^(٦). فحصل من مجموع ما ذكرناه معرفة ما يجوز زواله وتغييره وما لا يجوز.

(١) نقل الصيمري تشبيه (عشرين) بـ(ضارين) في حذف النون وإضافته. وأجاب الأندلسي بأنه ليس من تمييز المفرد، بل هو من تمييز ما يضاف إلى الجملة، وحكمه حكم تمييز الجملة على الحقيقة. ينظر: الفصل (١/٢٦٩).

(٢) يعني التمييز؛ لأن المميّز لا تجوز إضافته.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٥٤).

(٤) لأن الزوال وال لزوم إنّما يكون للأمور التي يتم بها المميّز، وليس في تمييز النسبة مميّز ظاهر فلا يتصور فيه زوال أو لزوم.

(٥) ينظر: المباحث الكاملية (٢/٢٩٧).

(٦) ينظر: ص (٩٦) من النص المحقق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

«فصل

وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدراً كيلاً كـ(قفيزان)، أو وزناً كـ(منوان)، أو مساحة كـ(موضع كفّ)، أو عدداً كـ(عشرون)، أو مقياساً كـ(ملؤه) و(مثلها)، وقد يقع فيما ليس إياها نحو قولهم: (ويحه رجلاً)، (ولله درّه فارساً)، (وحسبك به ناصراً)^(١).

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

لما فرغ من الكلام في تقسيم مميّز المفرد في زواله ولزومه^(٢) ذكر أين يكون تمييز المفرد، فلنذكر مواقعه على الكثرة، ثمّ نردفه بذكر مواقعه على القلّة، فهاتان مرتبتان: المرتبة الأولى: في بيان مواقعه الكثيرة، وجملة ما ذكره الشيخ هاهنا خمسة^(٣): أولها: ما كان من باب المكيلات، نحو قولك: (عندي قفيزان برّاً)، و(صاعان تمرّاً). وثانيها: ما كان من باب الموزونات، نحو قولك: (عندي منوان سمنّاً)، و(رطلان عسلاً).

وثالثها: ما كان من باب المسوحات^(٤)، نحو قولك: (له جريب^(٥) نخلاً)، و(ما في السماء موضع كفّ سحاباً). ورابعها: أن يكون من باب المعدودات، نحو قولك: (عليّ له عشرون درهماً، وثلاثون ديناراً). وخامسها: ما كان من باب المقاييس، نحو قولك: (امتلاً الإناء ماءً) و (على التمرة مثلها زُبداً).

(١) الفصل (٨٤).

(٢) الزوال واللزوم للمميّز؛ لأن التمام متعلق به، وليس متعلقاً بالتمييز.

(٣) ينظر: الغرة المخفية (٢٧٤).

(٤) سُمي مسوحاً في: اللمع (١١٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٢/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٥٦/٢)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٥٧٤/١). وتدخل المسافات في المسوحات.

(٥) الجريب: كيلٌ ومساحةٌ، يعدل كيلاً: أربعة أقفزة، ومساحةٌ: عشرة أقفزة، وقيل غير ذلك. ينظر: لسان العرب (جرب) (٢٦٠/١).

وإنما كان وقوعه على الكثرة في هذه المواضع؛ لأن هذه المقادير وُضعت والمقصود منها النصوصية على المقادير العددية^(١) وغيرها، والأجناسُ المقدرة حقائقها في أنفسها مبهمَةٌ؛ فلهذا كانت مفتقرة إلى التمييز، إذ لا دلالة في المقادير على حقائق الأجناس، فلا جرم كان وقوعها هاهنا كثيراً^(٢).

المرتبة الثانية: في بيان مواقعه القليلة، وقد ذكر الشيخ من ذلك صوراً ثلاثاً:
الصورة الأولى^(٣): قولهم: (ويجه رجلاً) فإن هذا ليس من باب المقدرات المكيلة والموزونة، ولا من الأمور التي قررنا كثرتها.
الصورة الثانية^(٤): قولهم: (عندي خاتمٌ حديدًا) و(بابٌ ساجًا) فهذه الصورة لم يذكرها الشيخ، وهي خليقة بما نحن فيه، فإنها ليست من الأمور المعدودة في الكثرة؛ لأنها ليست من المقدرات كما ترى.
الصورة الثالثة: قولهم: (لله دره^(٥) فارساً).

[٢٥] الصورة الرابعة: قولهم: (حسبك به ناصراً)، وهاتان صورتان أعنى قوله: (لله دره/ فارساً)، و(حسبك به ناصراً) مما قد وقع فيهما خلاف بين النحاة، فرغم قوم^(٦) أنهما منصوبان على الحال، وأن المعنى فيهما التعجب منه في حال كونه فارساً وناصرًا؛ ولهذا تقول فيه: (لله دره فارساً)، و(لله درهما

(١) جعل الشارح العدد من المقادير، وهو كذلك في: شرح الفصل لابن يعيش (٧٣/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٢/٥٢٢)، وشرح الفصل للسخاوي (٢٢٥/٢)، وشرح الحمل لابن الضائع (١٠٨٤/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢/٥٦)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٥٧٤/١). ووفق ابن جني بين العدد والمقادير. ينظر: اللمع (١١٩)، ويرى ابن هشام أن العدد ليس من جملة المقادير؛ فالمقادير لا تتراد حقيقتها بل مقدارها بخلاف العدد؛ لذا يصح إضافة (مقدار) إلى المقادير فتقول: (عندي مقدار رطل زيتاً)، بخلاف العدد. ينظر: شرح قطر الندى (٢٦٠).

(٢) هذا التعليل عند ابن الحاجب. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٥٥/١).

(٣) ينظر: الكتاب (١٧٤/٢).

(٤) ضابط هذه الصورة: ما كان الاسم المبهم فيها فرعاً عن التمييز. ينظر: أوضح المسالك (٣٦٦/٢).

(٥) الدر: ما يتزل من اللبن والغيم، وهو كناية عن فعل الممدوح، ونُسب الفعل إلى الله تعالى قصداً للتعجب لأن الله مُنشئ العجائب، فكل شيء عظيم يُراد التعجب منه فإنه يُنسب إلى الله، كما يُقال: (لله أبوك)، فمعنى لله دره: ما أعجب فعله. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٧٠/٢).

(٦) ينظر: شرح الوافية (٢٢٧)، شرح كافية ابن الحاجب (٦٩/٢).

فارسين)، و(لله درهم فرساناً) فتجده موافقاً للضمير على طبقه ووفقه في الأفراد والثنية والجمع كسائر الأحوال في مثل قولك: (لقيته راكباً)، و(لقيتهما راكبين)، و(لقيتهم ركباناً).

وذهب الخوارزمي^(١) إلى أن نصبهما إنما يكون على التمييز، وهذا هو المختار^(٢)، وهو الذي نصره ابن الحاجب^(٣)، ويدل على ما قلناه، هو أن المعنى مدحُه بالفروسية مطلقاً، ونحن إذا نصبناه على الحال كان مقيداً^(٤)، وهذا يفسد المعنى؛ فلهذا وجب نصبه على التمييز كما قلناه.

نعم، إذا كان نصبه على التمييز هو الصحيح، فهل يكون من باب تمييز الجمل أو يكون من باب تمييز المفردات؟

فيه ترددٌ، فالظاهر من كلام الشيخ أنه من باب تمييز المفردات، وأنه ليس من باب المقدرات كما قررناه، وحجته على هذا هو أن قولنا: (لله دره فارساً) بمنزلة قولنا: (رطلٌ زيتاً) وأنه لا مساغ لتقدير الجملة فيه على حال.

وذكر ابن الحاجب^(٥) أنه من باب تمييز الجمل^(٦)، وأنه لم يصنع الشيخ شيئاً حين أورده في باب تمييز المفردات^(٧).

وحجته^(٨) على هذا هو أنه من باب النسبة الإضافية؛ لأن المعنى في (لله دره فارساً): لله درُ فروسيته، وهو نظير قولنا: (يعجبي حسنُ زيد أباً) والمعنى: حسنُ أبوته.

(١) ينظر: التخمير (٤٥١/١).

(٢) كما في الكتاب (١٧٤/٢)، المقتضب (٣٥/٣).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٥٥/١).

(٤) الذي يظهر في معنى العبارة عند إعراب الاسم تمييزاً: التعجبُ من أفعاله مطلقاً عند ذكر فروسيته. وعند إعرابه حالاً: التعجب من أفعاله مطلقاً في حال كونه فارساً. وليس المرادُ التعجب من فروسيته مطلقاً، وتقييد ذلك التعجب في الحال.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٥٥/١). شرح الوافية (٢٢٧).

(٦) وافقه ابن هشام. ينظر: أوضح المسالك (٣٦٦/٢).

(٧) لم ترد إشارة إلى مراد الزمخشري عند ابن الحاجب، فنص قوله: « وإذا تبين ذلك لم يكن لإيراده في تمييز المفردات معنى ». الإيضاح في شرح المفصل (٣٥٥/١).

(٨) هذه الحجة تصور من الشارح؛ لأن الزمخشري لم يصريح برأيه أصلاً.

وإذا كانت النسبة الإضافية معدودة في باب تمييز الجمل فهكذا قولنا: (لله دره فارساً، وحسبك به ناصراً) لأنه في معناه.

تنبيه: اعلم أن الشيخ قد أهمل من التميزات المفردة قولنا: (ربّه رجلاً) و قولنا: (مثله أحداً) وهما كثيرا الدور.

وأما قوله: (ويحه رجلاً) فهو وإن احتمل أن يكون من الجملة الفعلية لكون المصدر قائماً مقام الفعل، فهو يحتمل أيضاً أن يكون من الجملة الاسمية، وتقديره: له الويحه من رجل، لكن الأقوى ما ذكره الشيخ، وهو جعله من باب المفردات^(١)؛ لأنه يشبه قولنا: (ربّه رجلاً).

فأما قوله: (لله دره فارساً) فالحق أنه بتمييز الجمل أشبه، كما مرّ بيانه، وهكذا قوله: (حسبك ناصراً به)^(٢)؛ لأن المعنى في قولنا: (حسبك به ناصراً) أي: تكفيك نصرته، والمعنى في قولنا: (لله دره فارساً) أي: أعجبت فروسيته، فلما كان في الحقيقة فاعلاً كان أحقّ بأن يكون من باب التميزات الجمليّة كقولنا: (حسن زيد أباً، وطاب نفساً).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل»

وقد أبي سيبويه تقديم المميز / على عامله، وفرّق أبو العباس بين النوعين فأجاز [٢٥٥ ب (نفساً طاب زيداً) ولم يُجز: (لي سمناً منوان)، وزعم أنه رأي المازني، وأنشد قول الشاعر:

وما كان نفساً بالفراق تطيبُ^(٣)

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

نذكر حكم التمييز إذا كان عن الجملة، ثم نذكر حكمه إذا كان عن المفرد، فهذان حكمان اشتمل عليهما هذا الفصل.

(١) كما ذكر سيبويه. فهي محمولة على المقادير للشبه بينهما، فالتعجب حاصل من صفة مبهمة في المتعجب منه، فجاء التمييز مفسراً لها. ينظر: الكتاب (١٧٤/٢)، شرح ألفية ابن معط للرعي (٢٠٠/٣).

(٢) ظاهر كلام سيبويه أنه من تمييز المفردات، فقد ساقه مع (ويحه رجلاً، وحسبك به رجلاً، وجعلها مندرجة تحت باب (ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير). ينظر: الكتاب (١٧٤/٢). ونقل أبو حيان أن (لله دره فارساً)، و(حسبك به رجلاً) عُذّت مما حُمِل على المقادير، فهي من تمييز المفرد. ينظر: التذييل (١١٠/٣) وهو الأقرب. ورأي ابن الحاجب، وابن هشام - كما مر في الصفحة السابقة - أنه من تمييز الجمل.

(٣) المفصل (٨٤).

الحكم الأول : في حكمه إذا كان عن الجملة، فنقول: اختلف النحاة في هذه المسألة. فالذي ذهب إليه جماهير البصريين كالخليل^(١)، وسيبويه^(٢)، والأخفش^(٣)، واختاره الزمخشري، وعبدالقاهر الجرجاني^(٤)، ونصره الخوارزمي^(٥)، وابن الحاجب^(٦)، أنّ التمييز لا يجوز تقديمه على عامله، فلا يجوز أن تقول: (نفساً طاب زيدٌ) ولا: (وجهاً حسنٌ زيدٌ)، وإلى هذا المذهب مال طوائف من أهل الكوفة^(٧)، وله^(٨) في ذلك حجّتان^(٩):

الحجّة الأولى^(١٠): قولهم: إنّ المميّز في الجملة هو في معنى الفاعل، ألا ترى أنّك إذا قلت: (طاب زيدٌ نفساً) فالمعنى فيه: طابت نفسُ زيد، فكما أنّ الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله، فهكذا ما يكون في معناه.

الحجّة الثانية^(١١) هي^(١٢): أنّ من حقّ التمييز أن يكون مُفسّراً لما تقدّم من الإبهام؛ لأنّ وضعه إنّما كان من أجل التفسير لما سبق من الحقائق المبهمة، ومن شأن المُفسّر ألاّ يكون سابقاً على ما يكون مُفسّراً له؛ فلهذا منعنا من تقديمه على عامله.

(١) لم أجد من نسب إليه هذا القول.

(٢) ينظر: الكتاب (٢٠٥/١).

(٣) لم أجد من نسب إليه هذا القول.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٩٥/٢).

(٥) ينظر: التخمير (٤٥١/١).

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٥٧/١)، وشرح المقدمة الكافية (٢٢٩/٢).

(٧) ينظر: الإنصاف (٨٢٨/٢)، والموفي في النحو الكوفي (٤١).

(٨) أي المذهب.

(٩) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٢٩/٢، ٥٣٠).

(١٠) ينظر: شرح الكتاب للسيرا في (٢٥٢/ب)، والغرة المخفية (٢٧٨).

(١١) نُسب هذا التعليل لأبي علي الفارسي. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (٢٥١/١)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٨٤/٢).

(١٢) في نسخة التحقيق (هو) وهو خطأ من الناسخ.

وذهب أكثر نحاة الكوفة^(١) إلى جواز تقديم المميز على عامله في الجملة في مثل قولك: (نفساً طاب زيدٌ)، (وشحماً تفقاً زيدٌ) وإلى هذا ذهب أبو عثمان المازني، وتلميذه المبرد^(٢) من البصريين، ولهم في ذلك حجتان^(٣):

الحجة الأولى^(٤): من جهة القياس، وهو أن العامل لما كان لفظياً، وكان متصرفاً في نفسه وجب تصرفه في معموله، كسائر العوامل اللفظية، كالمفعول به والحال وغيرهما^(٥).

الحجة الثانية: من جهة السماع، قول الشاعر:

أهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب^(٦)
فقدّم (نفساً) على (تطيب) وهو تمييزٌ منها، وهذا هو مقصودنا.

والمختار أن ما ذهب إليه أهل الكوفة قياسٌ، وما ذهب إليه أهل البصرة استحسان، والقياس والاستحسان إذا تعارضا على بُعد المناقضة كان الاستحسان أولى^(٧)؛ لأنه أخص من القياس، وأوقع في المناسبة.

فأما ما قالوه من أن القياس يقتضي تقديمه فهذا إنما يسوغ حجة لو لم يُعارضه ما ذكرنا من كونه في معنى الفاعل^(٨).

(١) ينظر: المجالس للخطيب (٧٤، ٧٥)، والإنصاف (٨٢٨/٢)، والتبيين (٣٩٤)، وهو رأي الكسائي كما في شرح التسهيل (٣٨٩/٢)، والموفي في النحو الكوفي (٤٢).

(٢) رآه المبرد ونسبه للمازني. ينظر: المقتضب (٣٦، ٣٦)، والانتصار (٨٦)، وتفسير المسائل المشككة في أول المقتضب (١٣٩).

(٣) ينظر: الغرة المخفية (٢٧٨). وقد ذكرت حُجج أخرى. ينظر: الكتاب (٢٠٤-٢٠٥)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢٦، أ، ب)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٨٤/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٧٢/٢)، والتعليق لابن النحاس (٥٥٢/١)، والفاخر للبعلي (٣٥٧/١).

(٤) ينظر: الانتصار (٨٦)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢٦، أ، ب).

(٥) يعني: كالعوامل في المفعول به والحال وغيرهما.

(٦) البيت من الطويل، ونُسب للمخجل السعدي، وهو في: المخجل السعدي حياته وما تبقى من شعره (١٢٤)، ونُسب لأعشى همدان، وهو في الصبح المنير (٣١٢). ورؤي (تطيب) و(يطيب) كما في شرح شواهد الإيضاح (١٨٨) والبيت في: المقتضب (٣٧/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢٥٢/٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٤٣٥/١)، والخصائص (٣٨٤/٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٤٤٩/١).

(٧) بل القياس هو المقدم كما في الخصائص (١٣٣/١)، ولمع الأدلة (١٣٣/ب).

(٨) فعارضه قياس أقوى. ينظر: الخصائص (٣٨٤/٢).

وأما ما أنشدوه فجوابه من وجهين^(١):

أما أولاً: / فلأن الرواية فيه (نفسية)^(٢) وإذا تعارض الروايتان في الإجازة والمنع كان الأصل هو المنع^(٣) حتى يثبت الباب عنهم سماعاً بنقل واضح^(٤).
وأما ثانياً: فلأنه واردٌ على خلاف كلام الفصحاء فيجب أن يكون مردوداً^(٥).

فأما تقديمه على الفاعل فهو مما لا يقع فيه خلاف^(٦)؛ لأنه غير مؤدٍ إلى المحذور الذي ذكرناه في تقديمه على الفعل، وأنشد النحاة للتُميري^(٧):

تَضَوَّعَ مَسْكاً بَطْنُ نَعْمَانَ إِذْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبُ فِي نَسْوَةِ عَطِرَاتٍ^(٨)
فحصل من مجموع ما ذكرناه أن التمييز لا يجوز تقديمه على عامله، وإن كان فعلاً صريحاً لكونه في معنى الفاعل؛ لأن المعنى في (طاب زيد نفساً): طابت نفسُ زيدٍ، ومما يوضح لك ذلك أن النفس قد جاءت فاعلة صريحاً مثل قوله:

(١) هنالك تحريجات أخرى فيها بعد. ينظر: المحصل في شرح المفصل (٢٧١/١ ب)، التذييل (١١٤/٣).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٣٥/١)، والإيضاح العضدي (٢٢٤)، وتفسير المسائل المشككة في أول المقتضب (١٣٩)، والخصائص (٣٨٤/٢)، وشرح اللمع للثمانيني (٣٧٩/١).

(٣) ذكر الأنباري في معارضة النقل بالنقل الترجيح بالمتن فقال: «وأما الترجيح في المتن فأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلاف القياس». لمع الأدلة (١٣٦). وما ذكره الشارح هنا من هذا الباب فهو يعني بالأصل - كما يظهر - أن القياس عدم تقدم المعمول على عامله.

(٤) وردت شواهد فصيحة تقدّم فيها التمييز على عامله. ينظر: شرح ألفية ابن معط للرعيي (٢٢٣/٣).

(٥) ينظر: الإقليد شرح المفصل (٥٦٢/٢).

(٦) ينظر: الغرة المخفية (٢٧٧)، شرح ألفية ابن معط للرعيي (٢٢٠/٣).

(٧) محمد بن عبد الله بن غير الثقفي (...-٩٠هـ)، ولد ومات بالطائف، اشتهر بشعر الغزل، تشبّب بزَيْنَب أخت الحجاج، فتوَعَّده الحجاج وهرب إلى اليمن، ثم قدم على عبد الملك بن مروان فأجاره، فعفا عنه الحجاج. ينظر: الأغاني (٢٠٨/٦)، والعقد الفريد (٣٢٤/٥).

(٨) البيت من الطويل. ينظر: الكامل (٦٢٩، ٧٧٠/٢)، ومجالس ثعلب (٢٥٠/١)، وشرح القصائد السبع الطوال (٣٠٩)، والأُمالي للقالبي (٢٨/٢)، وإعراب الحديث النبوي للعكبري (١٤٠)، والغرة المخفية (٢٧٧)، وشرح ألفية ابن معط للرعيي (٢٢٠/٣). ورُوي البيت (إن) مكان (إذ)، و(خَفِرَات) مكان (عَطِرَات). وتَضَوَّعَ: انتشرت رائحته. ونَعْمَان: وادٍ بين مكة والطائف. وزَيْنَب: أخت الحجاج. وعَطِرَات: متعطّرات، وخَفِرَات: شديداً الحياء.

ولكنَّ نَفْسِي لم تَطِبْ بعشيري فطابتْ له نفسي بأبناء قحطان^(١)
وقوله:

وقد جعلتْ نَفْسِي تَطِيبُ لَضَعْمَةٍ لَضَعْمَهاها يقرعُ العظمَ نابُها^(٢)
وإذا كان الأمر فيه هكذا امتنع تقديمه.

الحكم الثاني: في بيان حاله إذا كان عن المفرد، في مثل قولك: (عندي راقودٌ حلاً، ومنوان سمناً، ورطلٌ زيتاً) فهذه الصور وما شاكلها لا يجوز تقديم التمييز فيها^(٣)، بلا خلاف فيه بين النحاة، وإنما وجب ذلك فيه لأمرين:
أما أولاً: فلائته مفسَّرٌ لما قبله، ومن حقٍّ ما كان تفسيراً للشيء أن يكون متأخراً عنه ليصحَّ كونه مفسراً له.

وأما ثانياً: فلائ العامل فيه ليس لفظياً، وإنما هو في الحقيقة أمرٌ معنوي، وحاصله أن الاقتضاء في (عشرون درهماً) بمثالة الاقتضاء في (ضاربون زيداً).
لا يُقال: فإذا كان التمييز من حقه أن يكون مفسراً لما قبله، فهل يشترط فيه أن يكون نكرةً أو لا يشترط؟ بل يجوز تنكيره وتعريفه.

لأننا نقول قد قررنا فيما سبق^(٤) أنه لا وجه لاشتراط كونه نكرةً؛ لأنَّ المقصود منه هو التفسير للإلهام الذي قبله، وكما يقع التفسير بالنكرة فهو واقعٌ بالمعرفة أيضاً،

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من أسد يمدح يحيى بن حيَّان، وهو في: البيان والنبين (٣/٣٠٩)، والكمال (١/٤٣٦)، والغرة المخفية (٢٧٧)، وشرح ألفية ابن معط للرعي (٣/١٩٣). ورُوي فيه: عن عشيري، وطبت له نفساً.

(٢) البيت من الطويل، وهو للقيط بن مُرَّة، أو مُعَلِّس بن لقيط. ينظر: الكتاب (٢/٣٦٥)، والإيضاح العضدي (٧٨)، وحاشية المفصل المنسوبة للزمخشري (١٣٤أ)، وأمالى ابن الشجري (١/١٣٤، ٢/٤٩٥)، وشرح المقدمة الكافية (٢/٦٣٩)، وخزانة الأدب (٥/٣٠١). ورُوي السَّن مكان العظم. والضَّعْمَةُ: العَضَّة، والمعنى كما ذكر ابن الشجري: جعلت نفسي تطيب لأن أضغمهما - أي المهجوين - ضغمةً يقرع لها النابُ العظم.

(٣) ذكر أبو حيان أن الفراء يُجيز تقديم التمييز في: (زيدٌ حسناً القمر)، وهو من تمييز المفرد. كما رُوي بيتٌ قُدِّم فيه تمييز المفرد، وهو:

ونارُنا لم يُرِ ناراً مثلُها

وعدّه بعضهم ضرورة، أو على أن (يُر) علمية و(مثلها) هو المفعول الأول في الأصل، و(ناراً) المفعول الثاني. ينظر: التذييل (٣/١١٥أ)، شرح ألفية ابن معط للرعي (٣/٢٠٨).

(٤) ينظر: ص (٧٢) من النص المحقق.

وهذا مما قد وقع فيه نزاع؛ فمن البصريين^(١) من زعم أن التنكير شرط فيه، والذي عليه أهل التحقيق^(٢) من نخاة البصرة أنه لا وجه لاشتراط كونه نكرة، وهو رأي أهل الكوفة كالكسائي^(٣) والفراء^(٤) وغيرهما^(٥)، والحق عندنا ما عوّل عليه الجماهير من البصريين وأهل الكوفة، وعمدنا في ذلك أمران:

أما أولاً: فلأن مثل ذلك قد جاء صريحاً في مثل قوله:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جِلَادَنَا رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرٍو^(٦)

وقوله تعالى: [وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْجًا مَدَّ يَدَهُمْ وَالْأَنفُسَ هُوَلَا لِمَا أَتَوْا بِهَا بِمَنْعَةٍ وَصَغِيرَةٍ وَمَنْ سُوِيَ ذَلِكَ فَظِلٌّ لِحُكْمِهِ] ^(٧) في أحد وجهيه، وقد حمله بعض البصريين على

زيادة اللام في البيت^(٨)، وأن نصب (نفسه) في الآية على نزع الجار^(٩)، وهذا تعسف لا حاجة إليه.

وأما ثانياً: فلأن المقصود من التمييز هو البيان والكشف عما وقع من الإبهام، وهذا يحصل بالنكرة والمعرفة جميعاً، ومن زعم أن انتصاب (النفس) إنما هو على التشبيه بالمفعول^(١٠)، فهو فاسدٌ أيضاً^(١١)؛ لأن موقع (النفس) في قولنا: (طِبْتَ النفس)، و(طِبْتَ نفساً) وفائدتهما واحدة، وإذا كان فائدتهما واحدةً وجب أن يكون انتصابهما من جهة واحدة، وهو التمييز كما قلناه.

(١) ينظر: الكتاب (٢٠٢/١)، والمقتضب (٣٢/٣)، وارتشاف الضرب (١٦٣٣/٤)، وائتلاف النصرة (٤٤).

(٢) لم أجد قولاً لأحد البصريين بالجواز، وقال به ابن الطراوة. ينظر: شرح جمل الزجاجي (٢٨١/٢).

(٣) لم أجد من نسبه إليه.

(٤) ينظر: معاني القرآن (٧٩/١، ٢٦٣).

(٥) لم أعثر على تعيين أحد منهم.

(٦) البيت من الطويل، وهو لراشد بن شهاب الشكري، وروي (وجوهنا) مكان (جلادنا)، و(صددت) مكان (رضيت)، و(قيس) مكان (بكر)، وهو الأصوب؛ لأن المخاطب قيس بن مسعود الشيباني. ينظر: المفضليات (٣١٠)، والغرة المخفية (٢٧٩)، وشرح ألفية ابن معط للرعي (١٩٣/٣)، والتذييل (١٠١/٣).

(٧) سورة البقرة، من الآية (١٣٠).

(٨) ينظر: التذييل (١٠١/٣).

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٣٣/٤).

(١٠) هو قول الزجاج. ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢١٠/١)، وهو قول ابن جني. ينظر: البحر المحيط (٦٢٨/١)، وارتشاف الضرب (١٦٣٣/٤).

(١١) والتشبيه بالمفعول به خاص بالصفة المشبهة. ينظر: البحر المحيط (٦٢٨/١).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

« فصل

واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مُزالة، ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى مُتَّصِفَةً بما هي منتصبة عنه ومنادية على أن الأصل: (عندي زيت رطل، وسمن منوان، ودراهم عشرون، وعسل ملء الإناء، وزبد مثل التمرة، وسحاب موضع كف)، وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصبب، والشيب بالاشتعال، وأن يقال: طابت نفسه، وتصبب عرقه، واشتعل شيب رأسي؛ لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل، والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد ^(١).

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

اعلم أن للتمييز من الفخامة والمكانة في الإيضاح للأمور المبهمة وكشفها شيئاً ^(٢) لا يمكن دفعه ولا يسع إنكاره، وما ذاك إلا لإزالته عن الأصل للتأكيد والمبالغة، فلنذكر كيفية هذه الإزالة، ثم نذكر سبب هذه الإزالة، فهذان حكمان:

الحكم الأول: في كيفية هذه الإزالة.

واعلم أن هذه الأمور التي تفتقر إلى التمييز لإبهامها هي في الحقيقة أوصاف لهذه التميزات، ولكنها أزيلت عمّا ^(٣) كانت عليه، وحولت عن مجاريها الأصلية لما سنقرره. وبيان الإزالة ^(٤): أمّا في المفرد فالأصل فيه: (زيت رطل)؛ لأن المعنى: عندي زيت مُقَدَّرٌ بكونه رطلاً، و(سمن منوان) أي مُقَدَّرٌ، تقديره: منوان، وهكذا: عندي زبد ^(٥) مُقَدَّرٌ. يمثل التمرة، فانظر كيف كانت في الأصل أوصافاً لهذه التميزات، وأمّا ^(٦) تمييز الجملة فلأن الأصل وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصبب، والشيب بالاشتعال، وأن يُقال:

(١) المفصل (٨٥).

(٢) في نسخة التحقيق (شيء)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) في نسخة التحقيق (كما)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) ينظر: المحصل في شرح المفصل (١/٢٧٢).

(٥) في نسخة التحقيق (زبد)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) في نسخة التحقيق (وما)، وهو خطأ من الناسخ.

[٢٧]

طابت نفسه، وتَصَبَّبَ عرقه، واشتعل شيبُ رأسه؛ ولهذا قال الشيخ: (لأنَّ الفعلَ في الحقيقة وصفٌ في الفاعل)؛ لأنَّ الفعلَ هو خبرٌ ولا فرق/ في المعنى بين الصفات والأخبار، وإنَّما يقع الفرق بينهما من جهة علم المخاطب وجهله. فسُمِّيَ الحكمُ باعتبارِ علمِ المخاطبِ صفةً، وباعتبارِ جهله خبراً، فحصل من مجموع ما ذكرناه معرفةٌ كيفيَّةُ الإزالة في التمييزات، وما هو الأصل فيها، وأنَّ تمييز الجملة كتمييز المفرد في الإزالة^(١)، وأنَّ الأصل في كلِّ واحدٍ منهما أن يكون صفةً.

لا يقال: فإذا كانت هذه الأشياء المميَّزة أوصافاً لهذه التمييزات فكيف ساغ تقديمها على موصوفها، ومن حقٍّ ما كان صفةً ألا يكون متقدِّماً على موصوفها؛ لأنَّها تابعةٌ له؟
لأنَّنا نقول هذا صحيح، ولكننا سنقرِّر أنَّ ثمَّ موجباً أوجب تقديمها عليه، وهو ما نذكره في الحكم الثاني من المبالغة والتأكيد.
الحكم الثاني في سبب هذه الإزالة:
واعلم أنَّ لهذه الإزالة التي قرَّرناها سببين^(٢):

السبب الأوَّل هو: المبالغة، وبيانه هو أنَّك إذا ذكرت الشيء مبهماً في أوَّل وهلة فالنفوس متطلعة إلى فهمه، ومتوفرة إلى طلب تحصيله، بخلاف ما لو ذكرته من أوَّلِهِ صريحاً فإنَّك لا تكاد تجد له ذلك الموقع، ومما يؤكِّد في نفسك أمر المبالغة فيه قوله تعالى: [وَمَا أَتَى النَّارَ الْبَيْتَ وَجَدَتْ فَرْقاً بَيْنَ الْمُعْنَيْنِ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: اشْتَعَلَ الرَّأْسُ فَإِنَّهُ لَا يَفِيدُ أَكْثَرَ مِنْ وَقُوعِهِ فِي الرَّأْسِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قُلْتَ: (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً)، فَإِنَّهُ يَفِيدُ اسْتِثْلَاءَ الشَّيْبِ عَلَيْهِ كُلَّهُ، وَهَكَذَا قَوْلُنَا: (امْتَلَأَ الْبَيْتُ نَاراً) وَمَا شَاكَلَهُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ^(٣).]

السبب الثاني: التأكيد، وبيانه هو أنَّك إذا ذكرته مبهماً، ثمَّ فسَّرتَه من بعد فقد ذكرته مرَّتين، ألا ترى أنَّك إذا قلت (اشتعل الرأس) فقد نسبت الاشتعال إلى الرأس ووصفته

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٥٨/١).

(٢) ذكر الخوارزمي سبباً ثالثاً وهو الاتصال، فلو أُسند التَّصَبُّب للعرق والماء لم يكن فيه دلالة على الاتصال. ينظر: التخمير (٤٥٣/١).

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معط للرعي (٢١٦/٣).

به، والشيب من جملته، ثمّ إذا قلت (شيئاً) بيّنت به أنّ الاشتعال منسوبٌ إليه؛ لأنّه في الحقيقة فاعل، ولا شكّ أنّ ذكره مرّتين أكّد من ذكره مرّة واحدة، فقد عرفت بما ذكرناه حصول المبالغة والتأكيد في التمييز من هذين الوجهين، فهذا هو مراد الشيخ بقوله في السبب في هذه الإزالة: (قصدهم إلى ضربٍ من المبالغة والتأكيد) من الوجهين اللذين ذكرناهما، فهذا هو الكلام على التمييز.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

«المنصوب على الاستثناء

المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب»^(١).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

قبل الخوض في شرح كلام الشيخ وتفصيل مقاصده، نذكر ماهية الاستثناء،

ثم نذكر كيفية إخراجها عما قبله، ثم نذكر العامل فيه، فهذه مباحث ثلاثة، نفصلها [٢٧] ب
بمشيئة الله تعالى:

البحث^(٢) الأول: في بيان ماهيته، وله مجريان:

المجرى الأول منهما: لغوي، وهو استفعال من الشيء واشتقاقه من قولهم: ثبِتُ الشيء، إذا عطفته، وثبِيتُهُ إذا كففته^(٣)؛ فإنَّ الاستثناء لما كان يقطع الكلام عن صوب جريانه، ويمنعه عن استمراره؛ فلهذا سمي استثناءً، والاسم منه الثُّبُتُ^(٤).

المجرى الثاني: في مصطلح النحاة.

واعلم أنَّ الاستثناء على نوعين: متَّصلٌ ومنفصلٌ، ولا يمكن تمييز المتصل إلَّا بالإخراج، والإخراج في المنفصل متعذر، وكلُّ حقيقتين فصلٌ إحداهما مفقودٌ عن الأخرى، فإنَّه يستحيل جمعهما في حدٍّ واحد^(٥). نعم، أقصى ما يمكن أن يُقال لمن أراد أن يجمعهما في حدٍّ واحد: (هو مخالفة الشيء في الحكم لما قبله بـ(إلا) وأخواتها)^(٦)، فهذا يَعُمُّ المتصل والمنفصل جميعاً؛ لأنَّك إذا قلت: (قام القوم إلَّا

(١) الفصل (٨٥).

(٢) والصواب: المبحث؛ لأنه قال قبل ذلك (مباحث).

(٣) ينظر: الصحاح (ثي) (٢٢٩٤/٦، ٢٢٩٥).

(٤) وكذلك: الثُّبُوت. ينظر: الصحاح (ثي) (٢٢٩٤/٦). وهذان الاسمان مشتقان من الاستثناء على غير نمط معين، بالاشتقاق الأكبر. ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (٩٥).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٣٦٠، ٣٦١)، وشرح المقدمة الكافية (٥٣١/٢). وهذا إما يكون على من جعل الاستثناء واقعاً في الحقيقة على المتصل وحده، وهو مجاز في المقطع، أما من جعله في الحقيقة موضوعاً على القدر المشترك بينهما وهو الإخراج أو المخالفة فقد جعل حداً واحداً للقسمين. ينظر: شرح ألفية ابن معط للرعي (٢٦٠/٣). وستأتي الإشارة إلى رأي ابن مالك وأبي حيان وغيرهما في ذلك.

(٦) ينظر: الغرة المخفية (٢٨٧)، وقد جعل الرضي هذا التعريف حقيقةً للمستثنى. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٧٦/٢).

فَأَمَّا حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْخُصُوصِ فَهُوَ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ التَّعْوِيلُ، فَأَمَّا الْمُتَّصِلُ فَهُوَ الْأَكْثَرُ جَرِيًّا وَأَوْسَعُ اسْتِعْمَالًا، وَمَعْنَاهُ: (هُوَ الْمَخْرَجُ عَنْ مُتَعَدِّدٍ إِمَّا حَقِيقَةً وَإِمَّا حَكْمًا)^(٢) بـ (إِلَّا) وَأَخَوَاتُهَا^(٣). فَقَوْلُنَا: (هُوَ الْمَخْرَجُ) يُحْتَزُّ بِهِ عَنِ الْمُنْفَصِلِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مَخْرَجًا مِمَّا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ دَاخِلًا تَحْتَهُ عَنْ مُتَعَدِّدٍ لِيَعْقِلَ الْإِخْرَاجُ؛ لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ لَا يُمْكِنُ مَعْقُولِيَّتُهُ إِلَّا بِالتَّعَدُّدِ. وَ قَوْلُنَا: (حَقِيقَةً) لِيَدْخُلَ فِيهِ قَوْلُنَا: (قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)، (أَوْ حَكْمًا) لِيَدْخُلَ فِيهِ قَوْلُنَا: (شَرِيتَ الْجَارِيَةَ إِلَّا ثُلْثَهَا، وَرُبْعَهَا). وَأَمَّا الْمُنْفَصِلُ فَهُوَ: (الْمَذْكُورُ بَعْدَ (إِلَّا) غَيْرَ مَخْرَجٍ)، وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِهِمْ: (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا)، وَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَجَارٍ عَلَى أَلْسِنَةِ الْفُصَحَاءِ، وَوَرَدَ بِهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: [وَجَاءَ مِنْهَا زَكَرِيَّا إِذْ نَبَاهُنَّ وَهُنَّ يَبْكُنَّ يُخَافُ أَنْ يُبَدِّلَهُنَّ جَاءَهُنَّ وَهُنَّ يَبْكُنَّ يُخَافُ أَنْ يُبَدِّلَهُنَّ جَاءَهُنَّ وَهُنَّ يَبْكُنَّ]^(٤) وَلَيْسَ مِنْ حِمْلَةِ الْمَلَائِكَةِ^(٥)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى^(٦): [وَجَاءَ مِنْهَا زَكَرِيَّا إِذْ نَبَاهُنَّ وَهُنَّ يَبْكُنَّ يُخَافُ أَنْ يُبَدِّلَهُنَّ جَاءَهُنَّ وَهُنَّ يَبْكُنَّ يُخَافُ أَنْ يُبَدِّلَهُنَّ جَاءَهُنَّ وَهُنَّ يَبْكُنَّ]^(٧)

وقوله تعالى^(١): [قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهُ]^(٢)، وغير ذلك، فهذه الأمور الواقعة بعد (إلا) منقطعة عما قبلها، وقد منع منه بعض^(٣) الأصوليين، والحق ما قلناه.

نعم، إطلاق اسم الاستثناء عليه، هل يكون حقيقةً أو مجازاً؟^(٤)

زعم بعضهم^(٥) أنه حقيقة، والصحيح أن إطلاق اسم الاستثناء عليه إنما هو من طريق المجاز^(٦)؛ لأن أصل الاستثناء كما حققناه، واشتقاقه من قولهم: نثيت الشيء إذا عطفته وكففته، وهذا الاشتقاق إنما يتأتى في الاستثناء المتصل؛ لأنك تشنيه بالاستثناء عن صوب جريانه، وتخرجه عما قبله، ولولا الاستثناء لكان داخلاً تحته، وليس هكذا المنفصل، فإنه سواء حصل الاستثناء/ أو لم يكن حاصلًا فإنه ليس مخرَجاً عما قبله بحال؛ فلهذا كان إطلاق اسم الاستثناء عليه مجازاً، لما كانت صورته حاصلةً فيه.

[٢٨]

والمنقطع كما يرد في الجنس فقد يكون وارداً في [غير]^(٧) الجنس^(٨)، والذي يكون من غير الجنس هو الكثير، كقولهم: (ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر) والذي يكون من الجنس، كقولهم: (عندي رجالٌ إلا زيداً) فلما لم يكن الاسم الأول مستغرقاً لم يكن زيداً داخلاً في جملةهم؛ فلهذا كان منقطعاً، ومثل قولنا: (قام القوم إلا زيداً) لقوم ليس من جملةهم (زيداً)،

(١) سورة النساء من الآية (١٥٧).

(٢) يرى ابن عطية أنه استثناء متصل؛ لأن الظن والعلم من معتقدات اليقين. والجمهور على خلاف ذلك. ينظر: البحر المحيط (١٢٧/٤)، الدر المصون (٤٥٨/٢).

(٣) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٩١/٢)، والاستغناء في أحكام الاستثناء (٥٠٩)، وقال ابن النجار: «وهذا هو الصحيح من الروایتين عن الإمام أحمد رضي الله عنه، واختيار الأكثر من أصحابنا وغيرهم». شرح الكوكب المنير (٢٨٦/٣).

(٤) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (٥٠٨).

(٥) كما ذكر الميرد وابن مالك والرضي. ينظر: المقتضب (٤١٢/٤)، شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٤/٢)، شرح الرضي على الكافية (٧٦/٢).

(٦) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (٩٩)، شرح الحدود النحوية للفاكهي (٣٦٩).

(٧) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٧٦/٢)، التذييل (١٥/٣).

فهذا أيضاً يكون منقطعاً؛ لأنه لم يكن داخلياً في جملتهم، فهذا تقرير الكلام في ماهية الاستثناء، والمستثنى المتصل والمنقطع.

البحث الثاني: في كيفية إخراجها عما قبله.

فاعلم أن الاستثناء مشكل^(١) باعتبار معقوليته، وبيان ذلك أننا إذا قلنا: (قام القوم إلا زيدا) فليس يخلو الحال إما أن يكون (زيداً) قد دخل في جملة القوم، أو لم يكن داخلياً، فإن لم يكن داخلياً فهو فاسدٌ لأمرين:

أما أولاً: فلأن الإجماع من أهل العربية منعقدٌ على أن المستثنى من الجنس مخرج عما قبله، وهذا لا يمكن إلا مع القول بأنه داخلٌ معهم.

وأما ثانياً: فلأننا نقطع بأن العربي إذا قال: (عندي له دينار^(٢) إلا ثمناً) فإننا نقطع بإخراج الثمن عما قبله، ونحكم عليه بالإقرار فيما عدا الاستثناء، وفي هذا دلالة على ثبوت الإخراج.

وإن كان داخلياً فهو فاسدٌ أيضاً؛ لأننا إذا قلنا (قام القوم) فقد وجب له القيام من جملتهم، فإذا قلنا بعد ذلك (إلا زيدا) فقد نفينا عنه القيام، فيؤدي إلى أن يكون قائماً غير قائم، وهذا محال، ويلزم منه ألا يقع الاستثناء في الكلام إلا وهو كذب على هذا التقرير، وهذا باطل؛ فإن القرآن مشتملٌ عليه، قال الله تعالى: [۞] [۞] وهذا باطل؛ فإن القرآن مشتملٌ عليه، قال الله تعالى: [۞] [۞] فيلزم أن يكون قد لبث ألف سنة وما لبثها، وهذا فاسدٌ، وهكذا جميع الاستثناءات الواردة في القرآن وفي كل كلام، فهذا تقرير الإشكال الوارد في الاستثناء.

وقد اضطرب رأي العلماء في الخلاص عن هذا الإشكال، وتخلصوا عن عهده بمخالص، ونحن نذكرها، ونبين وجه فسادها، ثم نذكر الحق في ذلك بمشيئة الله تعالى:

(١) ورد هذا الإشكال والأقوال في الإجابة عنه في الإيضاح في شرح المفصل (٣٥٩/١)، وشرح المقدمة الكافية (٥٣٢)، وشرح الرضي على الكافية (٧٦/٢)، وشرح ألفية ابن معط للرعيي (٢٦٢/٣، ٢٦٣)، وشرح الكوكب المنير (٢٨٩/٣).

(٢) في نسخة التحقيق (ديناراً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) سورة العنكبوت من الآية (١٤).

المَخْلَصُ الأوَّل: ذكره ابن الحاجب^(١)، وطوّل فيه أنفاسه، ومَحْصُولُ كلامه هو أنّ لا نحكم بالنسبة إلّا بعد كمال المفردات في كلام المتكلّم، فإذا قال القائل: (قام القوم إلّا زيداً) فإنّنا نفهم القيام أولاً بانفراده،/ ونفهم القوم أيضاً بانفراده، ونفهم أنّ فيهم زيداً، ونفهم إخراج زيدٍ منهم بقولنا (إلّا زيداً)، ثمّ بعد إخراجهم منهم نحكم بإسناد الفعل إلى هذا المفرد الذي خرج منه زيد، وقال: إنّ لا يحكم حاكمٌ بلغة العرب على كلامٍ متكلّم بالإسناد فيما ذكره إلّا بعد تمامه وكماله، وعلى هذا التقرير يكون فيه وفاءً بالعموم، وبالإخراج، ولا يرد عليه إشكال. هذا ملخّص ما ذكره، وهو فاسدٌ من وجهين:

أمّا أولاً: فلأنّ ما قاله تحكّم لا مستند له، ومذاقه جامدٌ لا مناسبة فيه، وهو أمرٌ غيبيٌّ لا يُعلم إلّا بوحى من الله، وتوقيف من رسوله. فأمّا الأقيسة النحوية، والأصول اللغوية فتأباه وتكره. وأمّا ثانياً: فلأنّنا لا نجد فرقاً بين قولنا: (قام القوم) مطلقاً من غير إخراج، وبين قولنا: (قام القوم إلّا زيداً) في وجوب إسناد قولنا: (قام) إلى (القوم) الذي هو فاعله، فكيف يقال بأنّ قولنا: (قام) إذا كان متصلاً به الاستثناء فليس مسنداً إلى فاعله إلّا بعد الإخراج، فإذا لم يكن متصلاً به الاستثناء فهو مسندٌ إلى فاعله؟ وهل هذا إلّا شيءٌ لا دليل عليه؟

والعجب من ابن الحاجب حيث اطمأنّ إلى هذه المقالة وارتضاها لنفسه مع ما فيها من الرّكة والضعف والتّحكّم الجامد الذي لا دليل عليه، ورغب عما قاله الأصوليون، وكان فيما قالوه غنيّةٌ عن مثل هذا التعسف.

المَخْلَصُ الثاني: وهو المحكي^(٢) عن أبي بكر الباقلاني^(٣)، وهو أنّ الاستثناء مع المستثنى بمترلة الشيء الواحد من غير تقدير أن يكون الأوّل موضوعاً لمعنى، ثمّ أُخرج منه الثاني حتى كأنّ العرب وضعت للتسعة عبارتين: إحداهما: تسعة، والأخرى عشرة إلّا واحداً. وهذا أيضاً فاسدٌ من وجهين^(٤):

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٠/١)، وشرح المقدمة الكافية (٥٣٦).

(٢) نسبته له ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (٣٥٩/١)، والقرافي في الاستغناء في أحكام الاستثناء (٥٤٧)، وسمّياه القاضي، فتوهم الرضي أنّه القاضي عبدالجبار فنسبه له في شرحه على الكافية (٧٧/٢). وفي شرح الكوكب المنير (٢٩١/٣) تصريحٌ باسم الباقلاني.

(٣) محمد بن الطيب بن محمد (... - ٤٠٣هـ)، بصري سكن بغداد، ثقة، أخذ عن أبي الحسن الأشعري، من علماء الكلام. له: إعجاز القرآن، والانتصار، والملل والنحل. ينظر: وفيات الأعيان (٢٦٩/٤)، وتاريخ بغداد (٣٧٩/٥)، وهدية العارفين (٥٩/٦).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٧٧/٢، ٧٨).

أما أولاً: فلأننا قاطعون بأن العشرة موضوعةٌ لدلولها الذي هو خمستان، وهي نصٌّ فيهما، ونقطع أيضاً بأن (إلا) للإخراج، وبأن المستثنى مخرج، ولو كان بمثابة قولنا: (تسعة) لم يستقم فهم هذه المعاني مع اختلافها. هذا معلومٌ خلافاً من استقرار لغة العرب.

وأما ثانياً: فلأن هذا يُبطل إجماع النحويين على أن (إلا) للإخراج، وأنها نصٌّ فيه؛ فلهذا حكمنا ببطلان هذا القول وفساده.

المخلص الثالث: وهو الذي عوّل عليه جماهير الأصوليين^(١)، وهو الحقّ عندنا، وهو أن الاستثناء مبينٌ لغرض المتكلم بذكر المستثنى منه، وهو عندهم بمنزلة التخصيص بالصفة في مثل قولك: (أكرم بني تميم الطوال منهم) ولا فرق بينهما من جهة التخصيص^(٢) / وإبانة الغرض في حق المتكلم، وإنّما يفترقان من وجهين:

أحدهما: أن الاستثناء لا بدّ فيه من الاتصال، ولا يجوز تراخيه على حالٍ من المستثنى منه. وثانيهما: أن يكون بصيغ مخصوصة، وهي (إلا) وأخواتها فإذا قلنا: (قام القوم إلا زيدا) فزيد داخل تحت عموم اللفظ، خارجٌ في غرض المتكلم، ولكنه أبانه بقوله (إلا زيدا)، وإذا كان الأمر كما قلناه فقد حصل الوفاء بمقصود النحاة في أن (إلا) للإخراج؛ لأنّه خارج عن عموم اللفظ، وحصل الوفاء أيضاً بمقصود الإسناد من أول وهلة؛ لأنّه لم يكن داخلاً في جملتهم، وهذا هو المطلوب.

قوله^(٣): « لا يحكم عالمٌ بلغة العرب على كلامٍ متكلمٍ بالإسناد فيما ذكرناه إلا بعد تمامه » وكمال. قلنا: إنّما لم يحكم عليه بحكمٍ إلا بعد تمامه ليكشف غرضه، ويتبين مرادّه بالاستثناء، وليس من حيث إنّ الإسناد موقوفٌ على خروج المستثنى كما زعم.

(١) ينظر: الحصول في علم الأصول للرازي (١-٣٨/٣٩)، والاستغناء في أحكام الاستثناء (٩٦)، وشرح الكوكب المنير (٢٨٩/٣).

(٢) ذكر الرازي فرقاً بين التقييد بالصفة والتقييد بالاستثناء، وهو أن الخارج في الصفة لا يتناوله لفظ التقييد، فالطوال في (أكرم بني تميم الطوال منهم) أخرج القصار، ولم يتناول لفظه. بخلاف التقييد في الاستثناء، فالخارج تتناوله صيغة الاستثناء، فزيد في (أكرم بني تميم إلا زيدا) تناولته صيغة الاستثناء. ينظر: الحصول (١-٣٩/٣٩).

(٣) يعني ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية (٥٣٦/٢).

قوله: (إنَّ هذا يَطل بِإِجماع^(١) النحاة على كونه إخراجاً)^(٢) قلنا: هو مُخرَجٌ من اللفظ لأجل العموم، أمّا في قصد المتكلم فليس داخلياً، فيقال إنّه يخرج.
قوله: (إنّا نقطع أنّه إذا قال: "عندي له درهمٌ إلّا ثُمناً" أنّه لم يخرج إلّا الثُّمنُ فدلّ على أنّه خارج)^(٣) قلنا: خارجٌ من اللفظ دون القصد كما مرّ في الأوّل.
فحصل من مجموع ما ذكرناه أنّ الحقّ في هذه المسألة ما قاله الأصوليون؛ ولهذا أوردوا الاستثناء في التخصيصات المتصلة، كالشرط والصفة، وتكلّموا عليه.
البحث الثالث: في بيان العامل في المستثنى.

اختلف النحاة في العامل في المستثنى النصب، فيما يكون منه منصوباً، وخلافهم في ذلك راجعٌ إلى أقوال أربعة^(٤):
أولها: مذهبُ الفراء^(٥) ومن تابعه من أهل الكوفة^(٦)، وهو المشهور عنهم: أنّ العامل فيه هو أنّ (إلّا) مركبة من (إنّ) و(لا) فخفّفت (إنّ) وأدغمت في (لا) فإذا نصبت فالنصب إنّما يكون بـ(إنّ)، وإذا رفعت فالرفع إنّما يكون بـ(لا)، فالرفع والنصب إنّما يكونان^(٧) باعتبار الحرفين.

(١) في نسخة التحقيق (إجماع)، ونصّ ابن الحاجب والمعنى يعضدان (بإجماع).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٣٣/٢). وهذا رد ابن الحاجب على المخلص الثالث الذي اختاره الشارح، ويتلخص رده في أمرين: الأول: أن أهل اللغة أجمعوا على أن الاستثناء إخراج ولا إخراج إلا مع الدخول. الثاني: يتعذر عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو: له عندي عشرة إلهاماً، فالدرهم داخل في العشرة بقصد المتكلم ثم أخرج، وإلا كان قصده بالعشرة تسعة، وهذا لا يصح. وقد أفاد الرضي من ابن الحاجب هذين الأمرين. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٧٧/٢).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٥٩/١)، وفي شرح المقدمة لم يرد ذكرٌ لهذا المثال.

(٤) مصدر الشارح في هذا الخلاف هو الإنصاف (٢٦٠/١)، والخلاف في: شرح عيون الإعراب (١٦٥)، وذكر أبو علي أن الناصب تمام الكلام. ينظر: البغداديات (٤٩٣)؛ وأغفله الشارح لقربه من قول البصريين كما في الإنصاف (٢٦٥/١)، على أن أبا علي رأى في المسائل المنثورة أن الناصب هو الفعل بواسطة (إلّا). ينظر: (٥٥). ونُسب لابن خروف أن الناصب ما قبل (إلّا) دون واسطة. ينظر: ارتشاف الضرب (١٥٠٦/٣)، والجنى الداني (٥١٦). وأغفله الشارح لشذوذه.

(٥) ينظر: معاني القرآن (٣٧٧/٢).

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٠٨/٣)، والإنصاف (٢٦١/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٦/٢)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٥٤/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٨٠/٢).

(٧) في نسخة التحقيق (يكون)، وهو خطأ ظاهر.

وثانيها: مذهب الكسائي^(١)، وهو: النصبُ في المستثنى إنَّما يكون بإضمار (أنَّ)، والتقدير فيها: قام القوم إلا أنَّ زيدا لم يقم، فحقيقةُ مذهبه آيلةٌ إلى أنَّ النصبَ إنَّما هو بإضمار (أنَّ). وثالثها: مذهبُ أبي العباس المبرِّد^(٢) وأبي إسحاق^(٣) الزجاج^(٤)، أنَّ العاملَ في المستثنى إنَّما هو (إلا) نفسها، لا معنى الاستثناء، وهذا هو حقيقةُ مذهب المبرِّد^(٥)، وقد حكى^(٦) عنه ابن بابشاذ^(٧) أنه يقول إنَّ العاملَ فيه معنى (إلا) وهي قولنا: / (أستثنى)، وهذا خطأ فإنَّ المبرِّد لا يقول بهذه المقالة، وهي منسوبةٌ إليه^(٨)، ولا أعلم أنَّ أحداً من البصريين ذهب إلى هذه المقالة. نعم، حكى^(٩) عن أبي عليٍّ الفارسي أنَّه كان يوماً مع عضد الدولة^(١٠) في الميدان، فسأله

[٢٩ ب

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٠٧/٣)، والإنصاف (٢٦١/١)، والإرشاد إلى علم الإعراب (٢٥٧)، والاستغناء للقراقي (١٤٦).

(٢) ينظر: المقتضب (٣٩٠/٤)، الكامل (٦١٣/٢).

(٣) إبراهيم بن السريِّ بن سهل (في حدود ٢٤١-٣١١هـ)، أخذ عن ثعلب والمبرِّد، من أهل الفضل والدين وحُسن الاعتقاد، آخر ما سُمع منه عند موته: اللهم احشُرني على مذهب الإمام أحمد. وله: معاني القرآن وإعرابه، وفعلت وأفعلت، والاشتقاق وغيرها. ينظر: البلغة (٤٥)، وبغية الوعاة (٤١١/١).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٣٢٧/١).

(٥) تُنسب للمبرِّد والزجاج في: شرح اللمع للتبريزي (١٧١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٦/٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٥٢/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٧١/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٨٠/٢)، ورصف المباني (١٧٦).

(٦) ينظر: شرح الجمل (١٦٥/٢)، وشرح المقدمة المحسَّبة (٣٢٢/٢).

(٧) طاهر بن أحمد، أبو الحسن (...-٤٦٩، ٤٥٤هـ)، ومعنى (بابشاذ) الفرج والسرور، ورد العراق من مصر تاجراً في اللؤلؤ فلدرس فيها، ثم رجع إلى مصر ودرَّس فيها، ثم اعتزل الناس إلى أن مات إثر سقوطه من منارة الجامع. من مؤلفاته: شرح جمل الزجاجي، والمحسَّس في النحو وهو مقدمته المشهورة، وشرحُه، وغيرها. ينظر: البلغة (١١٦)، وبغية الوعاة (١٧/٢).

(٨) تُنسبت له في: شرح الكتاب (١٠٧/٣)، وسر صناعة الإعراب (١٢٩/١)، والنكت (٦٢٢/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/٨)، وارتشاف الضرب (١٥٠٦/٣). وتُنسب للزجاج في التصريح (٥٥٠/٢)، ورجحها الشيخ عزيمة في هامش المقتضب (٣٩٠/٤).

(٩) ينظر: أسرار العربية (٢٠٤)، والتخمير (٤٥٧/١)، والمفضل في شرح المفصل (٧٣٣/٢)، المحصل في شرح المفصل (٢٧٥/١ ب).

(١٠) فنا خسرو بن الحسن بن بويه (٣٢٥ - ٣٧٢هـ). كان كامل العقل غزير الفضل حسن السياسة محباً للعلم مشتغلاً به، بلغ مبلغاً عظيماً في سعة الملك، وهو أول من خوطب في الإسلام بالملك شاهنشاه وأول من خطب له على المنابر ببغداد بعد

عضد الدولة عن المستثنى في قولنا: (قام القوم إلا زيدا) بماذا يُنصب؟ فقال له أبو علي: لأنَّ التقدير فيه: (أستثنى زيدا)، فقال له عضد الدولة: فهلا قدرتم (امتنع)، وكان زيد مرفوعاً، فقال له أبو علي: هذا جوابٌ ميداني، فإذا رجعنا ذكرتُ كلَّ الجواب الصحيح^(١). فهذا هو الذي يُحكى عن أبي علي، فأما المبرد فمذهبه الصحيح ما نقلناه عنه، وهو الذي رواه ابن الأنباري^(٢) عنه.

ورابعها: مذهب من قال إنَّ العامل هو الفعل الأوَّل بواسطة (إلا)، وهذا هو مذهب سيبويه^(٣)، واختاره الزمخشري^(٤)، ونصره ابنُ الحاجب^(٥)، والخوارزمي^(٦). وهو المختار عندنا، ويدلُّ عليه أمران:

أحدهما: أنَّ الأصل في كلِّ ما كان منصوباً بعد الفعل فإنَّه يجب كَوْنُ الفعل مؤثراً فيه بخلاف هذا الفعل لما كان لازماً غيرَ مُتَعَدٍّ وجب تقويته بـ(إلا)^(٧) كما قلناه في المفعول معه^(٨).

الخليفة. وله صنف أبو علي الفارسي كتاب (الإيضاح والتكملة)، قصده الشعراء ومنهم المتني. وتوفي ببغداد. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٤٩/١٦)، والعبر للذهبي (٣٦٧/٢)، والوافي بالوفيات (٦٤/٢٤).

(١) قال الخوارزمي: «والجواب الصحيح أنه لو جاز فيه غير النصب لكان على البدل، والبدل في حكم تنحية المبدل، فترجع بنا المسألة إلى أن يجوز: (جاءني إلا زيد)، وذلك بين البطلان». التخمير (٤٥٧/١).

(٢) ينظر: الإنصاف (٢٦١/١).

(٣) اختلفت النسبة إلى سيبويه لعدم التصريح منه فهو يقول إن المستثنى عمل فيه ما قبله كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً. ينظر: الكتاب (٣١٠/٢، ٣١٩). فقال بعضهم: مذهب سيبويه النصب بـ(إلا) نفسها. ينظر: شرح التسهيل (٢/٢٧١)، وارتشاف الضرب (١٥٠٥/٣). وقال بعضهم مذهب سيبويه النصب بما قبل (إلا) بواسطتها. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٠٧/٢)، وشرح الفصل لابن يعيش (٧٦/٢)، ووصف المباني (١٧٦)، وارتشاف الضرب (١٥٠٥/٣). وقال بعضهم إن الناصب عند سيبويه تمام الكلام. ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (١٤٤)، وشرح الرضي على الكافية (٨٢/٢).

(٤) ينظر: المفصل (٨٨).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٢/١).

(٦) لم يذكر الخوارزمي رأياً صريحاً في عامل المستثنى، لكنه أشار إلى عمل (إلا). ينظر: التخمير (٤٥٦/١).

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٠٧/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٦/٢).

(٨) قال الشارح في الاحتجاج لرأي البصريين أن الناصب للمفعول معه هو الفعل المتقدم: «واحتجهم هو أنَّ هذا المفعول لا بدَّ له من ناصب، وليس شيء ينصبه سوى الفعل المقدم أو معناه، إلا أنه لما كان غير متعدي قوياً بالواو ليكون ناصباً». ينظر: المحصل (٨٧٥/١).

وثانيهما: أنَّ النصبَ لما كان دائراً مع هذا الفعل وجوداً وعدمًا، وجب كونه علّةً في نفسه؛ فلهذا كان مؤثراً فيه بهذه الواسطة، وهي الحرف الذي للاستثناء.

لا يُقال: ما ذكرتموه فاسدٌ لأمرين^(١):

أما أولاً: فلأنَّ من حقِّ العامل أن يكون مقتضياً لمعموله، وليس في (جاء) ونحوه من الأفعال اللازمة اقتضاءً لشيءٍ من المنصوبات؛ فلهذا بطل كونها عاملة فيه.

وأما ثانياً^(٢): فلأنَّ من المسائل ما يكون المستثنى فيها منصوباً وليس فيها فعلٌ، كما في مثل قوله: (القومُ إخوانك إلا زيدا) ونحو قولنا: (بنو تميم أصحابك إلا زيدا) فلو كان الفعل هو العامل كما زعمتم لبقيت هذه المسائل بلا عامل.

لأننا^(٣) نقول هذا فاسدٌ؛ فإننا لا نعني بالعامل إلا ما كان مقتضياً لمعموله، وهذه المسائل وإن لم يكن فيها معنى الاقتضاء حقيقة فإنَّ فيها معناه حكماً، فإنَّ الاسم الثاني مندرجٌ تحت الاسم الأوّل من حيث عمومته له، ولولا ما عرض من إخراجها بالاستثناء لكان داخلاً تحته؛ فلهذا كان مشبهاً للعامل في الاقتضاء، وهذا الذي ذكرناه حاصلٌ في جميع هذه المسائل كلّها^(٤)، فإنَّ المستثنى مندرجٌ تحت حكم المستثنى منه من حيثُ عمومته.

وتمامُ تقرير هذه القاعدة بفساد ما سواها من المذاهب، فنقول: أمّا ما زعمه الفراء فهو فاسدٌ لأمرين^(٥):

أما أولاً: فلأنَّ ما ذكره/ تمحلُّ لا مُستندَ له، وتحكُّمٌ لا دليلَ عليه، فإنَّ مثل هذه العلل لا تجري على مذاق الأقيسة النحويّة، ولا تمشي عليها، فوجب القضاء بفسادها.

وأما ثانياً: فمن حقِّ (إن) إذا خُفِّفَ بطلُّ عملها، فكيف يقال بأنها عاملة وهي مخففة ؟ وأمّا (لا) فإنَّ كانت عاملةً في الاسم الرفع فهو خطأ، فإنَّ (لا) لا تكون عاملة في المعارف،

(١) الأمران والإجابة عنهما في الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٢، ٣٦٣).

(٢) ينظر: المسائل المنثورة (٥٥).

(٣) الإجابة عن الأمرين في الاعتراض المفترض.

(٤) زاد ابن الحاجب: «وإنما هذا في الاستثناء المتصل، فأما المنقطعُ فالعامل فيه (إلا)؛ لأنها تعمل عمل (لكن)». الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٣).

(٥) ينظر: الإنصاف (١/٢٦٤).

وإن كانت عاطفة فقد يكون الرفع حيث لا يكون معطوفاً عليه، كقولك: (ما جاءني إلا زيد). وعلى الجملة فما فيه من التحكم المخالف للأصول يكفي في بطلانه وإفساده^(١).

وأما ما زعمه الكسائي فهو فاسدٌ لأمرين:

أما أولاً: فقد حكى عنه ابنُ الأنباري^(٢) أن المستثنى منصوب؛ لأنه مُشبه للمفعول، وهذا رجوعٌ عن هذه المقالة، فيجب بطلانها^(٣).

وأما ثانياً: فلأن لفظة (أن) لا يجوز إعمالها وهي مضمرة لضعفها^(٤).

وأما ما زعمه الزجاج والمبرد فهو فاسدٌ لأمرين^(٥):

أما أولاً: فلائها لو كانت هي الناصبة بنفسها لوجب أن يكون المستثنى منصوباً بكل حال، وهو فاسدٌ، فإنه تارة يكون منصوباً وتارة يكون مرفوعاً ومجوراً.

وأما ثانياً: فلائها لو نصبت لكان نصبها لا يخلو حاله إما أن يكون بنفسها أو لائها بمعنى (أستثني) والأول باطل؛ لائها ليست من الحروف العاملة، وإلا لكان يلزم أن تكون ناصبة بكل حال، والثاني باطل أيضاً؛ لأنه لم يكن تقدير قولنا: (أستثني) فيجب النصب بأولى من تقدير (امتنع) فيجب الرفع.

فإذا بطلت هذه المذاهب بما ذكرناه لم يبق إلا ما قاله سيبويه وغيره من البصريين، فهذا ما أردنا ذكره من هذه المباحث، وللاستثناء تفاصيل كثيرة، أغفلنا ذكرها ولم نذكر إلا ما يتعلق بمقاصد العربية.

(١) زاد السيرافي أنه يُقال: ما قام إلا زيد، فيرفع، ولا شيء قبله فيعطف عليه، ولا هو منصوب فيحمل على (إن) فبطل أثر الحرفين. ينظر: شرح الكتاب (١٠٨/٣ ب).

(٢) ينظر: الإنصاف (٢٦٥/١)، وهو في شرح الكتاب للسيرافي (١٠٨/٣ أ).

(٣) هذا غير مستقيم من الشارح لأمرين: الأول: أن هذا القول لم يثبت عن الكسائي فهو محكي عنه كما ذكر الأنباري. والثاني: أن كلامه بيان لعللة النصب، وليس ذكراً للعامل لذا قال الأنباري: «فهو أيضاً قريب من قول البصريين؛ لأنه لا عامل هاهنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم».

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٢/١).

(٥) ينظر: الإنصاف (٢٦٣/١).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«الضرب الأول منها منصوبٌ أبداً، وهو على ثلاثة أوجه:

ما استُثني بـ (إلا) من كلام موجب، وذلك: (جاءني القوم إلا زيدا) وبـ (عدا، وخلا) بعد كلِّ كلام، وبعضهم يجر بـ (خلا)، وقيل: بهما، ولم يورد هذا القول سيوييه ولا المبرد، فأما (ما عدا، وما خلا) فالنصب ليس إلا، وكذلك (ليس، ولا يكون) وذلك: (جاءني القوم، أو ما جاؤوني عدا زيدا، وخلا زيدا، وما عدا زيدا، وما خلا زيدا) قال ليبد:

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ

(وليس زيدا، ولا يكون زيدا) فهذه أفعالٌ / مُضمرٌ فاعلوها^(١). إلى آخر كلامه في [٣٠ ب هذه الضروب.

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا الآن هو المقصود من الباب، وما تقدّم إنّما كان على سبيل التوطئة والتمهيد، وقد ذكر الشيخ هاهنا أنّ إعراب المستثنى يكون على أقسامٍ خمسةٍ، ونحن نذكر كلّ قسمٍ منها على انفراده بكلامٍ ملخّصٍ وجيزٍ بمشيئة الله تعالى.

القسم الأول منها: يكون منصوباً أبداً، وهو على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: يشتمل على صور أربع:

الصورة الأولى: ما استُثني بـ (إلا) من كلام موجب، فقوله: (ما استُثني) يُحترزُ به عن الصفة، فإنّها تابعة لما قبلها في الإعراب كما سنقرّره، فليست باستثناء، وقوله: (من كلام موجب) يُحترزُ به عن غير الموجب، فإنّ النَّصب لا يَتَحَتَّم فيه، فمتى كان مستثنى موجباً وجبَ نصبه بكلِّ حالٍ، وإنّما وجب نصبه لأمرين:

أما أولاً: فلائّه قد أشبه المفعول بوقوعه فضلةً بعد تمام الكلام، والعامل فيه هو الفعل بواسطة (إلا) كما قررناه من قبل.

(١) الفصل (٨٥، ٨٦).

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلأنه لو جاز فيه غيرُ النصب لكان إمَّا على البدلية مما قبله، والبدلُ من حقِّه أن يوضع مكان المُبدل منه، فكان يلزم جوازُ: (قام إلَّا زيدٌ) وهذا فاسدٌ^(١). وإمَّا على الصفة لما قبله، وهذا باطلٌ، فإنَّ (إلَّا) إمَّا تكون صفةً لما قبلها إذا كان نكرةً^(٢)، فأما إذا كان معرفًا فلا؛ فلهذا وجب النصبُ فيه بكلِّ حال.

الصورة الثانية: (عدا، وخلا) وفيهما^(٣) لغاتٌ ثلاث:

إحداها: النصب مطلقاً، وهذا هو الأكثر المطرد على أن يكونا فعلين فيضمُر فيهما فاعلهما كما يضمُر في (ليس) و(لا يكون) وعلى هذا يكون تقديره: (عدا بعضهم زيداً) أي: جانب بعضهم زيداً، وهذا هو تفسير البصريين^(٤)، وأمَّا الكوفيون^(٥) ففسَّروه بقولهم: (عدا فعلُهم فعلَ زيدٍ). والمختار في تفسيره: (عدا كلُّهم زيداً)^(٦) أي: هم خالون عنه، وفسَّره الجوهري^(٧) بقوله: ("جاءني القوم خلا زيداً"، أي: خلا مَنْ جاءني من زيد). وهذا يؤيِّد ما قلناه في تفسيره.

وثانيها: الجرُّ بهما، إمَّا على أنَّهما حرفان للجرِّ^(٨)، وإمَّا على أنَّهما مصدران مضافان إلى ما بعدهما كما حكاه الجوهري^(٩) عن بعض النحاة.

(١) وجه فساده أن المعنى يكون: (قام الناسُ جميعاً إلَّا زيد)، وهذا مستحيل، بينما لا يستحيل ذلك في النفي؛ لأن المعنى فيه: ما قام أحدٌ إلَّا زيد. ينظر: علل النحو للوراق (٣٩٥)، وأسرار العربية (٢٠٦)، واللباب للعكبري (٣٠٥/١).

(٢) أو معرفة — (أل الجنسية؛ لشبهها بالنكرة. وهذا قول جمهور النحويين. ينظر: المقتضب (٤١١/٤)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥٣/١)، والأصول لابن السراج (٢٨٥/١)، وشرح اللمع للثمانيني (٣٩٧/١).

(٣) يعني في معمولهما.

(٤) ينظر: الكتاب (٣٤٩/٢).

(٥) ينظر: التخمير (٤٥٩/١)، والمفضل شرح المفصل (٧٣٥/٢).

(٦) رجحه الشارح أيضاً في الأزهار الصافية (٤٤٩/١).

(٧) ينظر: الصحاح (خلا) (٢٣٣١/٦).

(٨) المشهور الجرُّ بـ (خلا)، وروي الجرُّ بـ (عدا) عن الأخفش. ينظر: الغرة المخفية (٢٩٦)، وشرح الرضي على الكافية (٨٨/٢)، وشرح ألفية ابن معط للرعيي (٣٤٩/٣).

(٩) ينظر: الصحاح (خلا) (٢٣٣١/٦)، وقد أورده على (خلا) وحدها.

وثالثها: الجرّ بـ(خلا) لا غير. قال الشيخ^(١): «و لم يورد هذا القول - أعني الجرّ بهما أو بأحدهما^(٢) - سيوييه ولا المبرد؛ لقلته وندوره.
وحكى الموصلي^(٣) عن سيوييه جواز الجرّ بـ(خلا) كقولك: (ما جاءني القوم خلا عبدالله). وهو قليل.

[٣١] الصورة الثالثة: (ما خلا، وما/عدا) بالنصب ليس إلّا؛ لأنّ هذه أفعالٌ مضمرةٌ فاعلوها، والتقدير فيه: (جاءني القوم ما خلا زيداً، وما عدا عمرأ) أي: خلا كلّهم من زيدٍ ومن عمرو، و(ما) مصدرية، وهي موصولة بهذا الفعل بعدها، والتقدير: (جاءني القوم خلّوهم من زيدٍ وعمرو) أي: خالين منهما، ورؤي^(٤) عن الرّبيعي^(٥) أنّه أجاز الجرّ بهما مع (ما) على أنّ (ما) زائدة وهو نادرٌ. فأما البيت الذي أنشده للبيد^(٦):

ألا كلّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ

وتمامه:

وكلّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ^(٧)

(١) المفصل (٨٥).

(٢) مراد الزمخشري بالقول الذي لم يورده سيوييه والمبرد هو الجرّ بهما جميعاً؛ لأنّ المشهور جواز الجرّ بـ(خلا) وحدها، وقد أورد ذلك سيوييه في الكتاب (٣٤٩/٢، ٣٥٠)، والمبرد في المقتضب (٤٢٦/٤).

(٣) ينظر: الغرة المخفية (٢٩٦).

(٤) وأجازه الكسائي والأخفش والجرمي وأبو علي، ونُسب لابن جني، وجعله ابن عصفور قليلاً جداً. ينظر: الشعر (٢٥/١، ٢٦)، والبصريات (٨٧٤/٢)، وشرح اللمع للتريزي (١٨٠)، والمقرب (١٦٦/١)، ومغني اللبيب (١٧٩)، وشرح ألفية ابن معط للرعيي (٣٥٠/٣).

(٥) علي بن عيسى بن الفرج، أبو الحسن (٣٢٨-٤٢٠هـ)، أخذ عن السيرافي ببغداد وأبي علي بشيراز ولازمه عشرين سنة ثم عاد إلى بغداد ومات بها، له: شرح الإيضاح، وشرح الكتاب. ينظر: البلغة (١٥٤)، وإشارة التعيين (٢٢٣)، وبغية الوعاة (١٨١/٢).

(٦) ابن ربيعة بن مالك العامري (٤١-هـ)، من شعراء الجاهلية، أسلم فانقطع من قول الشعر أقام في الكوفة إلى أن مات بها بعد عمر طويل. جعله ابن سلام في الطبقة الثالثة من الجاهليين. ينظر: الشعر والشعراء (٢٧٤/١)، والاستيعاب (١٣٣٥/٣)، وأسد الغابة (٥٣٨/٤)، والإصابة (٦٧٥/٥).

(٧) البيت من الطويل، هو في شرح ديوان لبيد (٢٥٦)، واللمع (١٢٦)، والتخمير (٤٥٨/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٨/٢)، وشرح التسهيل (٣١٠/٢)، ومغني اللبيب (١٧٩). وقال النبي e في هذا البيت إنه أصدق كلمة قالها

فإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران، فلا فائدة في إيرادهما.

الصورة الرابعة: (ليس) و(لا يكون) وهما فعلاَن يُضْمَرُ فاعلهما، والتقدير فيهما: (جاءني القوم لا يكون زيدا) أي: لا يكون من جاءني زيدا، وعن رسول الله^(١) - صلى الله عليه - «ما أخذ من أصحابي إلاّ وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء». أي: ليس من أخذت عليه أبا الدرداء^(٢)، وقال - عليه السلام - ^(٣): «ما أهر الدم وفرى فكل ليس السن والظفر فإنها مدى الحبشة»^(٤).

قال الشيخ: (وهذه الأفعال مضمرة فاعلوها)^(٥)، يعني به (خلا، وعدا، وما خلا، وما عدا، ولا يكون، وليس) فإنّ النصب في هذه هو الأكثر كما فصلناه.

وإذا كانت فاعلوها مضمرة فيها فهي مبهمّة لا تُثَنَّى ولا تجمع ولا تؤنث. ونظيرها الضمير في (كان) في نحو (زيد قائم كان) إذا كانت ملغاة عن العمل فإنّ فاعلها لا يُثَنَّى ولا يجمع، بل يُقدَّرُ فاعلاً مطلقاً؛ لأنّها لا تخلو عن فاعل لها.

شاعر. رواه البخاري ومسلم. ينظر: صحيح البخاري (١٣٩٥/٣) رقمه (٣٦٢٨)، وصحيح مسلم بشرح النووي (١٥/١٤) رقمه (٢٢٥٦).

(١) لم أجده في كتب الحديث، وذكر الخطيب البغدادي والسمعاني أن سيبويه كان يستملي على حماد بن سلمة، فقال له حماد: (ليس أبا الدرداء) فقال سيبويه: (ليس أبو الدرداء)، فقال حماد: لنت يا سيبويه، فقال سيبويه: لا جرم لأطلبن علماً لا تُلحّني فيه، فطلب النحو، ولازم الخليل. ينظر: مجالس العلماء (١١٨)، والجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (٦٧/٢)، وآداب الإملاء للسمعاني (١٠٥/١). وينظر: التخمير (١/٤٥٩). وروي أن المستثنى أبو عبيدة.

ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٣٩١/٦)، والإصابة (٥٨٨/٣)، وكتر العمال (٣٢٧/١١).

(٢) عويمر بن زيد أو ابن عامر، أو عامر بن مالك (... - ٣٢هـ)، صاحب رسول الله **e**، أسلم عقيب بدر، وكان ممن قرأ القرآن وجمعه على عهد النبي **e**، ولي قضاء دمشق وهو وسيد القراء فيها، كان من أحرص الصحابة على متابعة السنة. ينظر: الاستيعاب (١٢٢٧/٣)، وأسد الغابة (١٠٤/٦)، وسير أعلام النبلاء (٣٣٥/٢).

(٣) في نسخة التحقيق (علم)، وهو اختصارٌ لـ(عليه السلام).

(٤) ينظر: صحيح البخاري، باب التسمية على الذبيحة (٢٠٩٥/٥)، وصحيح مسلم بشرح النووي في باب جواز الذبح بكل ما أهر الدم (١٣٢/١٣).

(٥) تعليل الإضمار: أنّها وقعت موقع (إلا)، فمائلتها في وقوع اسم واحد منصوب بعدها، وغُلِّل الإضمار في (ليس) و(لا يكون) ليُفرق بين حالها في الاستثناء وغيره. ينظر: الفضل في شرح المفصل (٧٣٥/٢، ٧٣٧).

نعم، هذه الأفعال لها موقعان^(١):

أحدهما: أن يكون موقعها من الجملة الأولى موقع التفسير والتبيين، فلا يكون لها موضع من الإعراب ولكنها مفسرة لغرض المتكلم.

وثانيهما: أن تكون واقعة موقع الحال، فيكون التقدير في (جاء الناس ليس زيداً، ولا يكون زيداً) أي: (جاءني الناس خالين من زيد) فعلى هذا تكون الجملة الفعلية في موضع نصب على الحال كما قرّرناه، وهكذا القول في (عداء، وخلا، وما عدا، وما خلا) يكون على هذا التنزيل. ولا يجوز أن تقع هذه الأفعال صفات لما قبلها فلا يكون: (أتني امرأة لا تكون فلانة، ورأيت امرأة ليست فلانة)، وإثما لم يجوز وقوعها صفات لإبهامها، ومن حق ما يكون صفة أن يكون موضعاً لموصوفه؛ فهذا لم يجوز وقوعها صفات لما حققناه^(٢).

الضرب الثاني: الاستثناء^(٣) المقدم.

واعلم أن التقديم يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون تقديماً على الصفة، وسيأتي لهذا شرح في فصل مفرد^(٤).

وثانيهما: أن يكون/ تقديماً على المستثنى منه، كقولك: (قام إلا زيداً القوم) وإثما وجب النصب في الاستثناء المقدم؛ لأنه لو تأخر بعد المستثنى منه لجاز فيه وجهان، البدلية والنصب على أصل الاستثناء، فلما تقدم بطلت البدلية^(٥) وتعين نصبه على الاستثناء^(٦).

(١) ينظر: التخمير (١/٤٦٠، ٤٥٩).

(٢) وقوع (ليس) و(لا يكون) صفة مروي عن الخليل، وهو قول جمع من النحويين، ولم يرد ذلك في الأفعال الأخرى. ينظر: التخمير (١/٤٦٠)، وشرح الرضي على الكافية (٢/٩٠)، وشرح ألفية ابن معط للرعي (٣/٣٥٩، ٣٦١).

(٣) يعني المستثنى.

(٤) ينظر: ص (١٥١) من النص المحقق.

(٥) ينظر: الكتاب (٢/٣٣٥)، المقتضب (٤/٣٩٧).

(٦) يرى سيبويه أن الأصل في المستثنى المتقدم النصب، وهو ظاهر قول الخليل فيما يرويه عنه، إلا أنه يروي عن يونس مجيئه على البدل عند بعض العرب الموثوق بهم في قولهم: "ما لي إلا أبوك أحد". وقد خرّجها سيبويه على البدل. ينظر: الكتاب (٢/٣٣٥، ٣٣٧). ورأى الكوفيون وبعض المتأخرين جواز البدل في السعة، وقالوا إنه وارد عن العرب فلا سبيل إلى إنكاره. ينظر: معاني القرآن للفراء (١/١٦٨)، ومجالس ثعلب (١/٤٩)، وشرح التسهيل (٢/٢٩٠)، وأوضح المسالك (٢/٢٦٨). لكن جمهور النحويين يوجبون

لا يقال: فإذا سوغتم جوازَ تقديمه على المستثنى منه ووجوبَ نصبه، فهل تسوغون جوازَ تقديمه على العامل في مثل: (إلا زيدا قام القوم) كما جاز: (قام إلا زيدا القوم)؟
 لأننا نقول ولا سواء، فإنَّ تقديمه على عامله لا يجوز^(١)، كما لا يسوغ تقديم المفعول معه على العامل فيه؛ لأنَّهما مستويان^(٢) في كون الفعل عاملاً فيهما بواسطة.
 فأما البيت الذي أنشده للكميت^(٣):

وما لي إلا آل أحمدَ شيعَةً وما لي إلا مشعبَ الحقِّ مشعبٌ^(٤)

فإعرابه وموضعُ الشاهد منه ظاهران، فلا حاجة إلى بيانهما.
 المشعب - بفتح الميم - : طريقُ الشيء، والشَّيعةُ - بالكسرة - : أتباعُ الرجل وأنصاره، يقال: شايعه على هذا الأمر، كما يُقال: (والاه عليه).
 الضرب الثالث: الاستثناء المنقطع^(٥)، وهو على ثلاثة أوجه:

نصبه. ينظر: المقتضب (٣٩٧/٤)، وشرح الكتاب للسيرافي (١١٨/٣ ب)، والتعليقة (٦٥/٢)، والواضح (٧٨)، واللمع (١٢٣)، والتبصرة والتذكرة (٣٧٧/١)، والتخمير (٤٦١/١).

(١) ينظر: شرح اللمع للثمانيني (٣٩٣/١). وجوز التقديم الكسائي، والزجاج، والأبدي. ينظر: المساعد (٥٦٨/١)، وشرح ألفية ابن معط للرعي (٣١٦/٣).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٥/١).

(٣) ابن زيد الأسدي، أبو المستهل (٦٠-١٢٦هـ)، اشتغل بالتعليم، يُقال: ما جمع أحد من علم العرب ومناقبها ومعرفة أنسابها ما جمع الكميت، وكان شيعيَّ المذهب. ينظر: الشعر والشعراء (٥٨١/٢)، والخزانة (١٤٤/١).

(٤) البيت من الطويل، وهو في: الكميت بن زيد ودويان الهاشميات (١١٩)، وشرح هاشميات الكميت (٥٠)، والمقتضب (٣٩٨/٤)، ومجالس ثعلب (٤٩/١)، واللمع (١٢٤)، والتبصرة (٣٧٧/١)، والمتبع (٣٦٠/١). وروي (مذهب) مكان (مشعب) في الموضعين، كما في اللمع (١٢٤)، وأوضح المسالك (٢٦٦/٢).

(٥) يفيد كلام الشارح أن الاستثناء المنقطع لا يقتصر على ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه، بل إنه يشمل ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه وحُكم عليه بغير نقيض ما حكم على المستثنى منه نحو: (قام القوم إلا زيدا سافر). ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٥/١)، وشرح المقدمة الكافية (٥٣٢/٢)، والاستغناء في أحكام الاستثناء (٣٨٢، ٣٨٣). على أن هناك دلالة اقتضاء بين المستثنى والمستثنى منه في الاستثناء المنقطع، قال ابن السراج: «فإذا كان الاستثناء منقطعاً، فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دل على ما يُستثنى منه؛ ففقد هذا فإنه يدقُّ». الأصول (٢٩١/١).

أحدها: أن يكون من الجنس، إمّا عمومًا غير داخل فيه، في مثل قولك: (قام القوم إلا زيداً) لقوم ليس فيهم زيد، فإنه يكون منقطعاً؛ لأنّه يكون غير داخل فيهم، لمّا كانت اللام للعهدية السابقة، وإمّا عن عموم لا يكون مستغرقًا، كقولك: (عندي رجالٌ إلا زيداً) فهو على هذين الوجهين يكون استثناءً منقطعاً في الجنس كما ترى.

وثانيها: أن يكون من غير الجنس، لكن له تعلّق به، كقولك: (ما في الدار أحدٌ إلا حمراً). وفي هذا لغتان^(١):

إحدهما^(٢): النصب على الانقطاع، وهي اللغة الحجازية.

وثانيتهما^(٣): الرفع على الإتيان لما قبله، وهي لغة بني تميم.

ومّا جاء على اللغتين جميعاً بيت النابغة^(٤):

وقفتُ فيها أصيلاً أُسألُها عيّتُ جواباً وما بالرّبع من أحد
إلا أوارِيُّ لأياً ما أُبينّها والنّؤيُّ كالحوض بالظلومة الجلد^(٥)

قرئ برفع الأواري ونصبها على الوجهين جميعاً، والآريّة: حبْلٌ تُربطُ إليه الدابة، وجمعها أَوَارِيٌّ^(٦).

(١) ينظر: الكتاب (٣١٩/٢)، ومعاني القرآن للفراء (٤٨٠/١)، المقتضب (٤١٢/٤، ٤١٣)، الأصول (٢٩٠/١).

(٢) في نسخة التحقيق (أحدهما)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) في نسخة التحقيق (وثانيهما)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) زياد بن معاوية الديلمي، أبو أمانة، له صلة بالنعمان بن المنذر وأبيه وجدّه، كان حكماً بين الشعراء في عكاظ، مات قبل المبعث بقليل. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٥١/١)، الشعر والشعراء (١٥٧/١)، المؤلف (٢٥٢).

(٥) البيتان من البسيط، وهما في الديوان (١٤، ١٥)، والكتاب (٣٢١/٢)، والمقتضب (٤١٤/٤)، ومعاني القرآن للفراء (١/٤٨٠)، وإصلاح المنطق (٤٧)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٧٢١/٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (٢٥٢/١)، والإنصاف (٢٦٩/١)، والضروري (٩٨). وروي البيت (أصيلاً)، و(أصيلاً كي)، و(طويلاً كي). ينظر: شرح القصائد العشر للتبريزي (٤٤٧). وروي (الأواري)، ويرى أبو الحسين ابن عبد الوارث الفارسي أنّها الأصل؛ لأنّها دون (أل) ممنوعة من الصرف فهي محتملة للجر بدلاً من لفظ (أحد). ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٧٢١/٢). و(أصيلان) مصدر كالشكّان والغفران، أو تصغير (أصل) جمع أصيل، و(عيّت) عمّزت، و(الأي) البطء، و(النؤي) حاجز من تراب يُعمل حول البيت والخيمة، و(الظلومة) الأرض التي حُفر فيها في غير موضع الحفر، و(الجلد): الأرض الصلبة. ينظر: شرح القصائد العشر للتبريزي (٤٤٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (٢٥٢/١، ٢٥٣).

(٦) ينظر: الصحاح (أرا) (٢٢٦٧/٦). وفيه (آري) بلا تاء، ويجوز تسكين الياء منه.

وثالثها: يكون منقطعاً بالكلية، كقولهم: (ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر) وفيما هذا حاله وجوه ثلاثة:

أحدها: أن تكون^(١) مصدرية^(٢)، ويكون التقدير فيه: (ما زاد لكنَّ النقصان موجود، وما نفع لكنَّ الضرَّ حاصل).

وثانيها: أن تكون موصولة، / وتقديره: (ما أتى بما زاد ولكن بما نقص).

وثالثها: أن تكون صلةً زائدة، فعلى هذا يكون تقديره: (ما زاد لكنَّ نقص، وما نفع لكنَّ ضرَّ)، ومنه قوله تعالى: [OīmS`B ŷ] «~~وَمَا يَنْفَعُ الْفُلَّ~~»^(٣). وهذه الآية فيها احتمالان^(٤):

الاحتمال الأول: أن يكون الاستثناء متصلاً^(٥)، وفيه وجهان^(٦):

أحدهما^(٧): أن يكون التقدير فيها: (لا عاصم إلاَّ الراحم).

وثانيهما^(٨): أن يكون تقديره: (لا معصوم إلاَّ المرحوم).

الاحتمال الثاني: أن يكون الاستثناء على الانقطاع، وفيه وجهان:

أحدهما^(٩): أن يُقال فيه: (لا عاصم إلاَّ المرحوم)^(١٠) وهذا هو مراد الشيخ^(١١).

(١) يعني (ما).

(٢) هذا ما رآه سيبويه. ينظر: الكتاب (٣٢٦/٢).

(٣) سورة هود، من الآية (٤٣).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٥/١).

(٥) لم يرتضِ ابن خروف وجهي المتصل. ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (٤٧٢).

(٦) وفي المتصل وجهان آخران: الأول: تقديره: لا مكان عاصم إلا مكان من رحم الله، فالابن لما ابتغى عصمة الجبل، أراد إعلامه بأنه لا شيء يعصمه إلا السفينة. ينظر: حاشية الشریف الجرجاني على الكشف (٢٧١/٢). الثاني: تقديره: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا رحمة من رحمته الله، فـ (رحمة) مصدر مضاف إلى مفعوله، قام مقامه بعد حذفه. ينظر: المقتبس (٩٨/١ ب).

(٧) استحسنه السيرافي. ينظر: شرح الكتاب (١١٣/٣).

(٨) ينظر: الإيضاح للفراسي (٢٣٢)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٧٢٢/٢). وضعفه السيرافي. ينظر: شرح الكتاب (١١٣/٣ أ).

(٩) وهو الوجه الذي ذكره سيبويه. ينظر: الكتاب (٣٢٥/٢)، ورجحه أبو حيان. ينظر: البحر المحيط (١٥٨/٦).

(١٠) بنو تميم يوافقون الحجازيين هنا في إيجاب النصب؛ إذ لا يصح حذف المستثنى منه. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٨٦/٢).

(١١) جعله الزمخشري في المفصل من المنقطع. ينظر (٨٧)، وقال في الكشف: «إلا من رحم: إلا الراحم، وهو الله تعالى». (٢٧٠/٢). فهو على هذا من المتصل.

وثانيهما^(١): أن يقال (لا معصوم إلاّ الراحم).

وذكر الخوارزمي^(٢) أن الاتصال يكون في الآية على وجه آخر، والتقدير فيه: (لا عاصم اليوم من أمر الله إلاّ رحمة من رحمه الله تعالى) وهو في الحقيقة راجع إلى ما ذكرناه في الاتصال؛ لأنّ الرحمة هي العاصمة، فيُدرج تحت قولنا: (لا عاصم إلاّ الراحم). وانتصاب المستثنى في المنقطع على أحد وجهين، إمّا على أن (إلاّ) بمعنى (لكن) كما هو مذهب البصريين^(٣)، وإمّا على أن (إلاّ) بمعنى (سوى) كما هو مذهب الكوفيين^(٤). ولا يستعمل في الاستثناء المنقطع من آلات الاستثناء إلاّ (إلا) من الحروف، و (غير) من الأسماء، وباقيها لا يُستعمل في الاستثناء المنقطع، وإمّا تكون جارية في المتصل لا غير^(٥). القسم الثاني: فيه نصب والبدل^(٦)، وهو المستثنى من كلام غير موجب، وذلك يقع على أوجه ثلاثة:

أولها: النفي في نحو قولك: (ما قام أحد إلاّ زيد، وإلاّ زيداً).
وثانيها: النهي في مثل قولك: (لا يقيم أحد^(٧) إلاّ عمرو، وإلاّ عمراً).
وثالثها: الاستفهام، في مثل قولك: (هل قام أحد إلاّ زيد، وإلاّ زيداً). وهكذا القول إذا كان المستثنى مجروراً أو منصوباً. والاختيار فيه البدل.

(١) قال ابن خروف: لا سبيل إليه لُبَّده. ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (٤٧٣).

(٢) ينظر: التخمير (٤٦٣/١).

(٣) ينظر: الكتاب (٣١٩/٢)، والمقتضب (٤١٢/٤)، وائتلاف النصرة (١٦٢).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٨/٢، ٢٨٨)، والأصول (٢٩٠/١)، وارتشاف الضرب (١٥٠١/٣)، وائتلاف النصرة (١٦٢).

(٥) زادوا (سوى) و(بيد). ينظر: النكت الحسان (١٠٥)، شرح ألفية ابن معط للرعيي (٣٢٦/٣).

(٦) هذا رأي البصريين. ينظر: الكتاب (٣١١/٢)، ومعاني القرآن للأخفش (٢٦٠/١، ٣٨٧)، والمقتضب (٣٩٦/٤). ويرى الكوفيون أنه معطوف بـ (إلا) على المستثنى منه. ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٤/٢)، والأصول (٣٠٣/١)، وشرح الكتاب للسيراfi (١٠١/٣، أ، ب)، والإنصاف (٢٦٦/١)، وارتشاف الضرب (١٥٠٧/٣) ونُقِلَ عنهم عطف البيان في ائتلاف النصرة (٧١).

(٧) في نسخة التحقيق (أحداً)، وهو خطأ من الناسخ.

وكان من حقّ الشيخ أن يُقيّد هذا القسم بأن يقول: ما استثنى من كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه، وإلاّ انتقض بالمرغ في نحو قولك: (ما رأيت إلّا زيداً) وليس منه؛ لأنّه يخالفه^(١). قال^(٢) السيرافي^(٣): وإنّما كان البدل هو المختار؛ لأنّ البدل يُقيّد فائدة الاستثناء، وفيه موافقة الأوّل في الإعراب بخلاف الاستثناء، فإنّه لا يوافق الأوّل في إعرابه؛ فلهذا قضينا بأولوية البدل فيه^(٤). قال الله تعالى: [**نَأْتِيَهُمْ قَوْمٌ مُّشْرِكُونَ**]^(٥) فأكثرُ القراءة^(٦) على الرفع على البدليّة، ولم يقرأ أحدٌ بالنصب إلّا ابن عامر^(٧).

[٣٢ب]

وأما قوله تعالى: [**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فِيهِ تَحْدِيثٌ لِّلرَّسُولِ وَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُدْعَىٰ**]^(٨) بالرفع والنصب^(٩)، ففيها توجيهات ثلاثة^(١٠):

(١) ذكر ذلك ابن الحاجب ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٦/١). وقول الزمخشري (من كلام) يشعر بوجود المستثنى منه، فإن المرغ لا استثناء فيه من كلام ظاهر.

(٢) ينظر: شرح الكتاب (١٠١/٣). والتخمير (٤٦٣/١).

(٣) الحسن بن عبد الله، أبو سعيد (قبل ٢٧٠-٣٦٨هـ)، تفنن في علوم شتى، وولي قضاء بغداد، كان ورعاً تقيّاً نقيّاً، أخذ القرآن عن ابن مجاهد، والنحو عن ابن السراج ومبرمان، مولده بسيراف ووفاته ببغداد. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، الوقف والابتداء، وأخبار النحويين. ينظر: إشارة التعيين (٦٣)، بغية الوعاة (٥٠٧/١).

(٤) كما أن البدل يعمل فيه العامل على الأصل، والنصب على الاستثناء إنّما هو على التشبيه بالمفعول به، فكان ما يجري على الأصل أقوى. ينظر: علل النحو للوراق (٣٩٥)، وأسرار العربية (٢٠٦)، كما أن البدل لازم في الجملة كالمبدل منه وهو المستثنى منه، بخلاف المستثنى المنصوب فهو فضلة. ينظر: الباب في علل البناء والإعراب (٣٠٥/١).

(٥) سورة النساء، من الآية (٦٦).

(٦) وهم الستة غير ابن عامر. ينظر: السبعة (٢٣٥)، والتيسير في القراءات السبع (٨٠)، والاكتفاء لابن خلف (١١٢)، والنشر في القراءات العشر (٢٥٠/٢).

(٧) عبد الله بن عامر اليحصبي (٢١-١١٨هـ)، قاضي دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، من التابعين، أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن أبي الدرداء **t** عن النبي **e**، كما أخذ عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي عن عثمان **t**. كان القائم على بناء جامع دمشق. توفي بدمشق. ينظر: السبعة (٨٥)، والتيسير (١٨، ٢٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٩٢/٥).

(٨) سورة هود، من الآية (٨١).

(٩) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو بالرفع، وقرأ الباقر بن عامر، وعاصم، وحمة، ونافع، والكنسائي بالنصب. ينظر: السبعة (٣٣٨)، والتيسير في القراءات السبع (١٠٢)، والاكتفاء لابن خلف (١٥٩)، والنشر في القراءات العشر (٢٩٠/٢).

(١٠) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢٦/٢)، والبحر المحيط (١٨٩/٦)، والدر المصون (١١٩/٤).

التوجيه الأول: ما قاله الشيخ^(١)، وهو أن النصب محمولٌ على الاستثناء من قوله: [š• ʔd'ʔlō 'u] والمرأة غير مسريٍّ بها، والرفع محمولٌ على الاستثناء من قوله: [ŵr %n& Nà6 ZB MÿGè] والمرأة مسريٌّ بها، ثم قال في تفسيره^(٢): إنَّ المرأة قد اختلفت في أنَّه سُريُّ بها أو ما سُريُّ بها، فجاءت القراءتان على الروايتين جميعاً. وهذا فاسدٌ^(٣)، فإنَّ القراءتين ثابتتان على القطع، فكيف يمكن حملهما على وجهين أحدهما باطلٌ قطعاً؟ وبيانه أن المرأة لا يخلو حالها إمَّا أن تكون مسرياً بها، أو غير مسريٍّ بها، فإن كان مسرياً بها فلاستثناء يجب أن يكون من قوله: [ŵr %n& Nà6 ZB MÿGè] وإن كان غير مسريٍّ بها فلاستثناء من قوله: [š• ʔd'ʔlō 'u] فقد ثبت أن أحد التأويلين باطلٌ قطعاً، فلا يمكن حمل الآية عليهما، لأنَّه يؤدي إلى أن تكون إحدى^(٤) القراءتين كذباً لا محالة، وهذا فاسدٌ. فهذا محصل كلام الشيخ في الآية.

التوجيه الثاني: ذكره ابن الحاجب^(٥)، وحاصل ما قاله هو أن الاستثناء محمولٌ على الجملة الثانية في كلتا القراءتين، وبيانه إمَّا على الرفع فيكون رفعه على البدلية من أحد، وهذا هو الكثير، وإمَّا النصب، فيكون على أصل الاستثناء؛ لأنَّ الأصل في الاستثناء أن يكون منصوباً بالفعل بواسطة (إلا)، وإمَّا يُعَدَّل إلى غير النصب لموجب آخر، فإذا جوزنا فيه النصب في موضع البدلية فليس إلَّا بما يقتضيه حكم الأصالة فيه، فيجب حمل الرفع والنصب على الاستثناء من الجملة الثانية، وتكون المرأة مسرياً بها في كلتا القراءتين، ولا بُد في أن يكون أقلُّ القراء على الوجه القوي، وأكثرهم على الوجه الذي دونه، فإنَّ أكثرَ القراء على قراءة النصب، وهي محمولة على الوجه الذي ذكرناه. فهذا محصل كلام ابن الحاجب في تقرير الآية.

(١) ينظر: المفصل (٨٧).

(٢) ينظر: الكشف (٢٨٤/٢).

(٣) ذكر ابن الحاجب وجه إفساد رأي الزمخشري هذا. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٦/١).

(٤) في نسخة التحقيق (أحد)، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٧/١).

التوجيه الثالث: ذكره الخوارزمي^(١)، وحاصل ما ذكره هو أن قراءة النصب محمولة على الاستثناء من الجملة الأولى، وقراءة الرفع محمولة على الاستثناء من الجملة الثانية على وجه لا يقع فيه تنافر بين القراءتين، وبيانه أننا إذا حملنا النصب على الاستثناء من الجملة الأولى كانت الجملة الثانية في موضع نصب على الحال، وكان التقدير فيه: فأسر بأهلك غير ملتفتين إلا امرأتك، فأسر بها ملتفتة. وإذا حملنا الرفع على الاستثناء من الجملة الثانية فالمرأة مسريٌّ بها لا محالة مطلقاً من غير تقييد، فإذا كان الأمر كما قلناه كانت المرأة مسرياً بها في كلتا القراءتين، من غير تنافر ولا مناقضة، وهذا الذي ذكره الخوارزمي في الآية جيداً لا غبار عليه، وهو أسدُّ من كلام ابن الحاجب، لأمرين:

[٣٣]

أما أولاً: فلأن ظاهر النصب إنما هو على الإيجاب من الجملة الأولى، والرفع ظاهره إنما هو على البدلية من الجملة الثانية، وإنما مُنع من إجرائه على ظاهره ما يؤدي إليه الحال من التناقض^(٢)، فإذا حصل وجهٌ يرفع التناقض كان حملاً على ظاهره أولى وأحقّ. وأما ثانياً: فلأن النصب على الاستثناء ضعيف^(٣)، فلا يصحّ حمل القراءة المشهورة الكثيرة على الوجه الضعيف، فإذا نال الوجه ما ذكره الخوارزمي في الآية. القسم الثالث^(٤): مجرورٌ أبداً، وهو ما استثنى بـ(غير، وحاشا، وسوى، وسواء)، والمبرد^(٥) يميز النصب بـ(حاشا).

اعلم أن ما يُجرُّ به على وجهين:

أحدهما: أن يكون من قبيل الأسماء كغير وسوى وسواء.

وثانيهما: أن يكون من قبيل الحروف كحاشا كما سنقرّره.

(١) ينظر: التخمير (٤٦٤/١).

(٢) فتكون المرأة على الاستثناء من الأولى غير مسريٍّ بها، وتكون على الاستثناء من الثانية مسرياً بها.

(٣) يعني من الجملة الثانية. والحق أنه ليس ضعيفاً، بل هو قليل، والوجهان فصيحان. وقد حكاه سيبويه ولم يضعفه. ينظر: الكتاب (٣١١/٢). وجعل المبرد البدل أجود. ينظر: المقتضب (٣٩٠/٤). وجعل العكيري البدل أقوى. ينظر: شرح إيضاح أبي علي الفارسي (٩٨٠/٣). وجعل ابن هشام النصب عربياً جيداً. ينظر: أوضح المسالك (٢٥٨/٢).

(٤) في نسخة التحقيق (الأول)، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) ينظر: المقتضب (٣/٤).

فأَمَّا (غير) فمعناها المغايرة تقول: (مررت برجل غيرك) أي: ليس إياك، وهكذا القول في (سوى)، هذا ظاهر كلام النحاة. وفرّق بينهما الأخفش^(١) فقال: إذا قلت (مررت برجل سواك) فمعناها يسدّ مسدك ويقوم مقامك، بخلاف (غير) فإنه يشعر بالمخالفة.

وأَمَّا (حاشا)، ففيها أربعة أقوال^(٢):

أحدها: قول سيبويه^(٣): أنها حرف جرّ لا غير^(٤)، واختاره عبدالقاهر^(٥) والزمخشري^(٦) وابن الحاجب^(٧)، وهو قول عامة البصريين^(٨) ما خلا المبرد، وحجّتهم على هذا أمران^(٩):

أحدهما: أنه لو كانت فعلاً لوجب دخول نون الوقاية عليها في مثل قولك: (حاشاني) كما تقول (خاطبني) فلمّا قالوا (حاشاي) من غير نون دلّ على كونها حرفاً. وثانيهما: أنها لو كانت فعلاً لوجب أن تكون صلة لـ(ما) في مثل (ما خلا، وما عدا) فلمّا لم يقولوا: (قام القوم ما حاشا زيداً)^(١٠) كما قالوا: (ما خلا زيداً) دلّ على كونها حرفاً.

(١) ينظر: الغرة المخفية (٢٩٢).

(٢) هذه الأقوال ومن قال بها أفادها الشارح من الغرة المخفية (٢٩٤، ٢٩٥)، مع اختلاف في ترتيب الأقوال، ونقص في بعض الشواهد.

(٣) ينظر: الكتاب (٣٤٩/٢).

(٤) هذا في باب الاستثناء خاصة، ولم يُنكر سيبويه مجيئها فعلاً في غيره. ينظر: الانتصار (١٧٠)، والبرود الضافية (١٧٠).

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٧١٥/٢).

(٦) ينظر: المفصل (٨٧).

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٩٦٧/١)، وشرح المقدمة الكافية (٥٥٤/٢).

(٨) ينظر: الإنصاف (٢٧٨/١)، ارتشاف الضرب (١٥٣٢/٣).

(٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٢٢/٢)، وشرح ألفية ابن معط للرعيي (٢٥٥/٢، ٢٥٦).

(١٠) أجاز بعض النحويين (ما حاشا). ينظر: تعليق الفرائد (١١٤/٦)، التذيل (٤٧/٣ ب)، وشرح ألفية ابن معط للرعيي (٢٥٦/٢)، وجمع الهوامع (٢٨٧/٢).

وثانيهما: قولُ الكسائي^(١)، وجماعةٌ من أهل الكوفة^(٢) غيرَ الفراء^(٣): أنَّها فعلٌ، وحثَّهم على هذا أمران^(٤):

أحدهما: قول النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوامِ من أحدٍ^(٥)
فلما تصرّف من حاشا إلى أحاشي دلّ على كونه فعلاً؛ لأنّ تصرّف من خصائص الأفعال.

وثانيهما: أنه يتعلق به حرف الجر، قال الله تعالى: [m . ٠]^(٦) وحرف الجرّ إنّما يتعلق بالفعل، وما أشبهه.

وثالثها: قول المبرد^(٧) أنَّها تارة تكون حرفاً من حروف الجرّ فيجرُّ بها، قال: /
فلا أهلَ إلاّ دونَ أهلكَ عندنا ولا بيتَ حاشا بيتَ مكةَ من عدلٍ^(٨)
وتارة تكون فعلاً فيُنصب بها، فعلى هذا تقول: (جاءني القوم حاشا زيدا)، أي: جانب من جاءني زيدا، وبه قال أبو الفتح ابن جني^(٩)، وفَسَّرَ قوله تعالى: [m . ٠] بأنّ في (حاش) ضميراً لـ(يوسف)^(١٠)، وتقديره: حاشا يوسفُ نفسه من الفاحشة لله.

(١) ينظر: التعليقات الوفية للشريشي (٤٤٨/٢)، وشرح ألفية ابن معط للرعيي (٢٥٩/٢).

(٢) ينظر: الإنصاف (٢٧٨/١)، وارتشاف الضرب (١٥٣٣/٣).

(٣) جعل أبو حيان رأيَ الفراء كسائر الكوفيين. ينظر: ارتشاف الضرب (١٥٣٣/٣)، والتذييل (٤٧/٣ب).

(٤) ينظر: التذييل (٤٧/٣أ).

(٥) البيت من البسيط، وهو في ديوان النابغة الذبياني (٢٠)، والرواية فيه (ولا أحاشي) مكان (وما أحاشي). وينظر: الأصول (٢٨٩/١)، وإعراب القرآن للنحاس (٣٢٧/٢)، والجمل للزجاجي (٢٣٣)، والحجة في القراءات السبع (١٩٥)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٧١٦/٢)، والإنصاف (٢٧٨/١)، والتخمير (٤٦٦/١).

(٦) سورة يوسف، من الآية (٣١).

(٧) ينظر: المقتضب (٣٩١/٤)، والانتصار (١٦٩).

(٨) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وهو في التذييل (٤٨/٣ب).

(٩) ينظر: المحتسب (٣٤٢/١)، واللمع (١٢٥).

(١٠) نُسب هذا التفسير لابن جني في الغرة المخفية (٢٩٥). ولم أجده في المحتسب أو غيره من كتب ابن جني.

ورابعها: قولُ الفراء^(١) أنَّها فعلٌ وليس لها فاعلٌ، ولكنَّها تستعمل استعمال الأدوات^(٢)، وهذا غريب في الاصطلاح، فإنَّ إتيان فعل ولا فاعل له فيه مخالفةٌ لأقيسة العربية وقوانينها.

والمختارُ ما قاله المبرِّد وهو أنَّها مقولةٌ بالاشتراك على الفعل والحرف، فمثال^(٣) استعمالها حرفاً قوله:

في فتية جعلوا الصليبَ إلَهم حاشاي إني مسلمٌ معذورٌ^(٤)
أي: مختون، والعِذارُ: الختان. فإنَّه لا مَحْمَل في إعراب الياء إلاَّ الجرَّ
(حاشا).

ومثال استعمالها فعلاً قوله تعالى: [m » . +] فإنَّه لا مَحْمَل في تعلُّق اللام إلاَّ
(حاشا)، وهذا يدلُّ على كونها فعلاً.

وأما (سوى، وسواء) فقد قدَّمتنا الكلام فيهما في الظروف^(٥)، وذكرنا ما فيهما من اللغات^(٦)، وذكرنا خلافاً بين البصريين^(٧) والكوفيين^(٨) في أنَّهما: هل يستعملان ظرفاً وأسماءً كما قاله أهل الكوفة^(٩)؟ أو أنَّهما لا يستعملان إلاَّ ظرفاً كما قاله البصريون، وقد مضى مقررًا فلا وجه لتكريره.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٨٥/٢)، شرح الرضي على الكافية (١٢٣/٢)، والتذييل والتكميل (٤٨/٣).

(٢) يعني الحروف.

(٣) يعني شاهد ذلك.

(٤) البيت من الكامل، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه (٤١). وينظر: التخمير (٤٦٧/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٠٧/٢)، وأوضح المسالك (١١٩/١)، والتذييل (٤٧/٣)، وجمع الهوامع (٢٨٥/٣).

(٥) ينظر المحصل (٨٤٦/١-٨٤٩).

(٦) ذكر ثلاث لغات (سوى) (سوى) (سواء).

(٧) ينظر: الكتاب (٤٠٧/١)، والمقتضب (٣٤٩/٤)، والإنصاف (٢٩٤/١)، شرح الرضي على الكافية (١٣٢/٢، ١٣٣).

(٨) ينظر: الإنصاف (٢٩٤/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨٤/٢)، ومغني اللبيب (١٨٨)، والموفي في النحو الكوفي (٧٢، ٧٣).

(٩) وهو ما رجحه الشارح.

القسم الرابع: جاز فيه الرفع والجر^(١)، وهو ما استثنى بـ (لاسيما)^(٢).
 اعلم أنه كان القياس ألا يُورد هذه الكلمة في باب الاستثناء؛ لأن من حق الاستثناء أن يكون إخراجاً لجزء من كل، وإثبات ضد الحكم للمستثنى، والأمر في هذه الكلمة على خلاف ذلك؛ لأنها دالة على إثبات الحكم كما ثبت للأول بطريق الزيادة في معناه.
 والذي حسن من إيراد في باب الاستثناء هو أنه لما كان بين الأول والثاني مخالفة من حيث ثبوت الزيادة للثاني في الحكم دون الأول^(٣)، كما أن بين المستثنى والمستثنى منه نوعاً من المخالفة^(٤)؛ فلهذا ساء إيرادها هاهنا، فـ (لا) هاهنا هي النافية للجنس. و(السي)^(٥) هو المثل من قولهم: سويت الشيء واستويته فاستوى.
 وفي الاسم الواقع بعد (لا سيما) ثلاثة أوجه من الإعراب: الجر، والرفع، والنصب.
 الوجه الأول: الجر^(٦)، وله وجهان^(٧):
 أحدهما^(٨): أن تكون (ما) زائدة، صلة، والاسم مجرور بالإضافة، وعلى هذا يكون تقديره: جاء القوم لا مثل زيد.

وثانيهما: أن تكون (ما) هاهنا نكرة/ غير موصولة ولا موصوفة، مثلها في: (نعم ما هي)، ويكون الاسم بدلاً منها، ويكون تقديره: (لا مثل رجل زيد).

(١) على ما ذكره الزمخشري في الفصل (٨٧)، مع أنه قال: «وقد روي فيه النصب» الفصل (٨٨). وسيدكر الشارح وجه النصب.

(٢) عدّها بعض النحويين من أدوات الاستثناء. ينظر: الأصول (٢٧٢/١)، والإيضاح العضدي (٢٢٨)، والمخلص (٣٩٩)، وارتشاف الضرب (١٥٤٩/٣)، والمساعد (٥٩٦/١)، وشرح ألفية ابن معط للرعييني (٥٧/١).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (١٨٧).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٣٦٨/١).

(٥) الاستعمال الفصيح في هذا الأسلوب (ولا سيما) تشديد الباء، ودخول (لا) عليه، ودخول الواو على (لا). ولكن لكثرة استعماله تُصِرُّ فيه فقيل (سيما) وقيل (لا سيما)، وقيل بتخفيف الياء في هذين الاستعمالين. وإعراب (سي) اسم (لا) النافية للجنس، وعند الفارسي حال، و(ما) اعتراضية، وقيل عاطفة. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٣٦/٢، ١٣٧)، ومغني اللبيب (١٨٦).

(٦) وهو الأكثر والأرجح. ينظر: ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٣٦٨/١)، ومغني اللبيب (١٨٧).

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٣٦٨/١).

(٨) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال (٣٣)، والتخمير (٤٦٨/١).

الوجه الثاني: الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وفي (ما) وجهان^(١):
أحدهما^(٢): أن تكون نكرة بمعنى شيء، فيكون التقدير على هذا: جاء القوم لا مثل شيء هو زيد.

وثانيهما^(٣): أن تكون (ما) موصولة، ويكون تقديره: (لا مثل الذي هو زيد)، وفي هذا الوجه ضعف؛ لأنه ضمير منفصل، فلا وجه لحذفه حيث لا طول^(٤).

الوجه الثالث: النصب^(٥)، وهو على القلة والندور^(٦)، وفيه وجهان^(٧):
أحدهما: أن تكون (ما) زائدة، ويكون (يوماً) تمييزاً؛ لأنها من المثلية كقوله تعالى:
[$\#S\%B\ 3/4\ i\#U\hat{U}\ \$Z\%A\ q\hat{r}$]^(٨)، ومثل قولهم: (مثل رجل ما رأيت).

وثانيهما^(٩): أن تكون (ما) نكرة مبهمه، ويكون منصوباً بإضمار (أعني) ويكون تقديره: ولا مثل شيء، أعني يوماً.
والبيت الذي لامرئ القيس، وصدره^(١٠):

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَمَا يَوْمٍ.....^(١١) البيت.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٨/١).

(٢) ينظر: التخمير (٤٦٨/١).

(٣) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال (٣٣).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٣٥/٢).

(٥) لا يرى الجمهور لنصب المعرفة وجهاً، ووجه بعض النحويين على زيادة (ما) و(لاسيما) بمثلية (إلا) في الاستثناء.
ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (١١٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٣٥/٢)، ومغني اللبيب (١٨٧).

(٦) قال ابن الحاجب: «وهو الأقل، ولم يذكره - يعني الزمخشري - وقد وقع في بعض النسخ». الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٨/١).

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٣٥/٢).

(٨) سورة الكهف، من الآية (١٠٩).

(٩) ينظر: التخمير (٤٦٨/١).

(١٠) هكذا في نسخة التحقيق، واستقامة الكلام بحذف الواو.

(١١) البيت من الطويل، وهو في الديوان (١٠)، وتممة الشطر الثاني: (بدارة جُلجُل). والرواية فيه (لك منهن صالح)، وكذا في شرح القصائد السبع الطوال (٣٢)، والروايتان ثابتتان. ينظر: الخزانة (٤٥١/٣). والبيت في: الاستغناء في

وإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران فلا حاجة بنا إلى كشفهما.

وتجيء المخالفة في (لاسيما) على وجهين:

أحدهما: أن تكون واقعة في الأحكام، كقولهم: (أكرم القوم، ولاسيما أخيك)، ويجوز: (ولاسيما أخوك) ويكون على التقدير الذي ذكرناه، ويجوز النصب أيضاً وإن كان قليلاً.

وثانيهما: أن تكون في الأحوال، قال الأخفش^(١): فإنهم يقولون: (إن فلاناً كريماً لاسيما إن أتته في داره)، و(فلان شجاع لا سيما عند تنازل الفرسان)، والمعنى فيه: لاسيما في هاتين الحالتين.

القسم الخامس: جارٍ على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء، وهذا هو الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ، والضابط لهذا القسم أنه لا بد فيه من اعتبار أمرين^(٢):

أحدهما: أن يكون غير موجب؛ لأنه إذا كان موجباً كان منصوباً بكل حال كما قررناه. وثانيهما: ألا يذكر معه المستثنى [منه]^(٣)، فمتى حصل هذان الأمران كان مفرغاً على حكم عامله الأول، ثم قد يكون التفريغ على وجوه أربعة^(٤):

أحدها: أن يكون على جهة الفاعلية، كقولك: (ما قام إلا زيد).

وثانيها: أن يكون على جهة المفعولية، كقولك: (ما أكرمت إلا عمراً).

وثالثها: أن يكون من جهة الظرفية، كقولك: (ما ضربت إلا يوم الجمعة).

ورابعها: في الأحوال، كقولك: (ما ضربت إلا قائماً)، و(ما أكلت إلا قاعداً).

وكُلُّه يجب أن يكون موجهاً إلى العامل الأول من غير مخالفٍ لحكمه في العمل على حالٍ.

أحكام الاستثناء (١١٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٣٥/٢)، والملخص (٤٠٦/١)، ومغني اللبيب (١٨٦)، والمساعد (٥٩٧/١)، والتذييل (٥٩٩/٣).

(١) ينظر: الصحاح (سيا) (٢٣٨٧/٦)، مع اختلاف بين.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٨/١).

(٣) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٨/١).

[٣٤ ب]

ثم قال الشيخ^(١): «والمشبه/ بالمفعول منها هو الأول والثاني في أحد وجهيه».

واعلم أن كل ما كان منصوباً مما يكون مستثنى في غير التفرغ فله شبهة بالمفعول
لأمرين^(٢):

أحدهما: أنه مُشَبَّهٌ للمفعول به من حيث إنه فضلة كما أن المفعول به فضلة.

وثانيهما: أن له شبهة بالمفعول معه من حيث إن العامل فيهما إنما هو الفعل الأول
بواسطة الحرف، هذا هو الذي عليه جماهير النحاة كالخليل وسيبويه^(٣)، واختاره الزمخشري
وعبدالقاهر^(٤)، وغيرهم من النحاة^(٥).

وزعم الخوارزمي^(٦) أن نصبه على التشبيه بالمفعول به من إقناعيات النحو، وأن
الحقّ عنده هو أن المستثنى منصوب على الحال، وأنتك إذا قلت: (جاء القوم إلا زيداً)،
فمعناه: جاء القوم مستثنى منهم زيد، فـ(إلا زيداً) قائم مقام قولنا: مستثنى؛ فلهذا
كان منصوباً نصبه.

وهذا فاسدٌ لأمرين:

أما أولاً: فلأن المستثنى باب المفاعيل أشبه منها بباب الأحوال، ألا ترى أنه لا فرق
بين قولنا: (ما ضربت إلا زيداً) وبين قولنا: (ما ضربتُ أحداً إلا زيداً) فإن أحدهما منصوبٌ
على المفعول به الصريح، وهو قولنا: (ما ضربت إلا زيداً)، والثاني منصوبٌ على البدلية،
وهو مُشَبَّهٌ بالمفعول به، وهما سواءٌ من جهة المعنى، وإذا كانا مستويين من جهة المعنى
فواجبٌ إذا كان أحدهما مفعولاً أن يكون الآخر مثله؛ فلهذا كان نصبه على التشبيه
بالمفعول أحقّ.

(١) الفصل (٨٨).

(٢) ينظر: المحصل في شرح المفصل للأندلسي (١/٢٨٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٢/٣٣٠)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢/٧٨ ب، ٧٩ أ، ٣/١٠٧ أ).

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٢/٧٠٠).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/١٠٧ أ)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٧٦).

(٦) ينظر: التخمير (٤٦٩، ٤٧٠).

وأما ثانياً^(١): فلأنّ المستثنى قد يكون من النكرة المحضة، كقولك: (ما جاءني أحدٌ إلّا زيداً)، والحال من النكرة لا وجه لها باتفاق؛ فلهذا كان الوجه نصبه على التشبيه بالمفعول به كما ذكره النحاة.

لا يقال: فأراكم اخترتم^(٢) في المفعول معه أن يكون منصوباً على الحال، كما قاله الخوارزمي^(٣)، ولم تقولوا إنّ المستثنى منصوب على الحال كما قال، بل فرّقت بينهما، وهما سواء في أنّ الفعل يعمل فيهما بواسطة حرف؛ لأنّا نقول: ولا سواء، فإنّ المفعول معه فيه معنى المصاحبة والمقاربة؛ فلهذا قلنا إنّ نصبه يكون على الحال بخلاف المنصوب على الاستثناء، فإنّه لا دلالة فيه على الحال، بل هو بباب المفاعيل أشبه؛ فلهذا وجبت التفرقة بينهما. فهذا هو الكلام في إعراب المستثنى وأقسامه. وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

« فصل »

وحكم (غير) / حكم الاسم الواقع بعد (إلا) تنصبه في الموجب والمنقطع، وعند [٣٥] التقديم، وتُجزى الرفع والنصب في غير الموجب، وقالوا: إنّما عمل فيه غير المتعدي لشبهه بالظرف لإبهامه....^(٤). إلى آخر ما ذكره^(٥).

(١) أورده الخوارزمي على سبيل الاعتراض، وأجاب عنه بأنّ صاحب الحال قد يجيء نكرة وأورد شواهد على ذلك. ينظر: التخمير (٤٧٠/١). والحق أن ذلك خلاف الأصل، وهو وجهٌ ضعيف كما حكم عليه الشارح قبل في ص ٣٣.

(٢) قال الشارح في العامل في المفعول معه: «والحق عندنا ما ذهب إليه الخوارزمي في هذه المسألة، وهو أنه يكون منتصباً على الحال.... فأما ما قاله البصريون، فهو وإن كان محتملاً، لكن هذا أسد وأقرب». المحصل (٨٧٧/١، ٨٧٨). ولكنه قال في الأزهار الصافية: «المختار ما قاله سيبويه وعوّل عليه الجماهير من أهل البصرة من أنّ العامل فيه الأول بواسطة الواو». (٣٨١/١)، وكرر اختياره هذا في الحاصر (٦٠٨/٢).

(٣) ينظر: التخمير (٤٠٨/١، ٤٤٣، ٤٤٤).

(٤) الفصل (٨٨).

(٥) تم كلام الزمخشري في هذا الفصل، فلا حاجة لهذه العبارة.

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

اشتمل هذا الفصل على بيان إعراب (غير) في الاستثناء، وعلى بيان مشابهة المستثنى بالظروف، فهذان حكمان، نشرحهما بمشيئة الله تعالى:

الحكم الأول: في بيان حكم إعراب (غير)^(١) في الاستثناء^(٢).

واعلم أن (غيراً) لها حظُّ الاسمية، وفيها معنى (إلا)، وهي لازمةٌ للإضافة. فهذه خصائصُ ثلاث لها، لكلِّ واحدةٍ من هذه الخصائص حكم^(٣):

الخاصة^(٤) الأولى: الاسمية، فحكم هذه الخاصة وجوبُ الإعراب فيها؛ لأنَّ من حقِّ الأسماء وجوبَ إعرابها بكلِّ حال، إمَّا ظاهراً وإمَّا مقدراً.

الخاصة الثانية: أنَّ فيها معنى (إلا)، وحكمُ هذه الخاصة أن تكون مفيدةً للاستثناء فعلى هذا تقول: جاءني القوم غيرَ زيدٍ، كما تقول: جاءني القومُ إلاَّ زيداً.

الخاصة الثالثة: أن تكون لازمةً للإضافة^(٥)، وحكم هذه الخاصة أن يُنقل إعراب ما بعدها إليها، وتجرَّه بالإضافة فتنتصب في الموجب والمقدَّم والمنقطع؛ لأنَّ الاسم الواقع بعد (إلا) في هذه الأحوال منصوبٌ بكلِّ حال، وتُجيز الرفع والنصب في غير الموجب؛ لأنَّ الاسم الواقع بعدها في هذه الحال يجوز فيه الرفع والنصب.

نعم، إذا قضينا بلزومها للإضافة فليس يخلو حالها إمَّا أن تكون مضافةً إلى متمكَّن أو غير متمكَّن، فهاتان حالتان:

الحالة الأولى^(٦): إذا كانت مضافةً إلى غير متمكَّن جاز فيها وجهان:

(١) في نسخة التحقيق (إلا)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) ينظر: الكتاب (٣٤٣/٢)، والمقتضب (٤٢٢/٤)، شرح المقدمة الكافية (٥٥٦/٢).

(٣) في نسخة التحقيق (حكماً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) الخاصَّة جمعها (خواصُّ)، والخصائص مفردها (خصيصة). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (١٥٠/٢، ١٥٤)، والمعجم الوسيط (خص) (٢٣٨/١).

(٥) ولا تُتعرَّف لشدة إمامها. ينظر: مغني اللبيب (٢١٠).

(٦) هذا من باب اللف والنشر غير المرتب، فإن الحالة الأولى هي الثانية فيما ذكر.

أحدهما: الإعراب جرياً على القياس، وملاحظةً للاسمية. قال الله تعالى: [As9¼QR] ^(١) بالرفع في (مثل)، وهي قراءة حمزة ^(٢) والكسائي ^(٣).

وقوله تعالى: [>fBQf Ä “A ôBr] ^(٤) بالكسر في (يومئذ)، وهي قراءة ^(٥) ابن عامر ^(٦) وابن كثير ^(٧)، وهذا لا مقال فيه.

وثانيهما: البناء لأجل إضافتها إلى غير متمكن، قال الله تعالى: [\$B @#B As9¼QR] ^(٨) بالفتح، وهي قراءة نافع.

قال الشاعر:

لم يمنع الشُّربَ منها غيرَ أنْ نطقتُ حمّامةً في غصونٍ ذاتِ أوقالٍ ^(٩)

(١) سورة الذاريات، من الآية (٢٣).

(٢) ابن حبيب بن عُمارة بن إسماعيل الزيات الكوفي التيمي ولأء، أبو عمارة، (...-١٥٦هـ)، أصله فارسي، أخذ عن: عدي بن ثابت، والحكم، وعنه: الكسائي والثوري، أحد القراء السبعة، كان إماماً تقياً ورعاً رفيع الذكر. توفي بجلوان. ينظر: التيسير (١٩)، وسير أعلام النبلاء (٩٠/٧).

(٣) وعاصم في رواية شعبة. ينظر: السبعة (٦٠٩)، والتيسير (١٦٤)، والاكتفاء لابن خلف (٢٩٢).

(٤) سورة هود، من الآية (٦٦).

(٥) وهي قراءة أبي عمرو، وعاصم، وحمزة، ورواه إسماعيل بن جعفر عن نافع. ينظر: السبعة (٣٣٦)، والتيسير (١٠٢).

(٦) عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبي الحميري (٢١ - ١١٨هـ)، أبو عمران على الأصح، صريح النسب على الصحيح، إمام أهل الشام في القراءة، أخذ عن أبي الدرداء والمغيرة عن عثمان، ولم يقرأ على عثمان نفسه على الصحيح، ثقة، كان قاضي دمشق. ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٤٠/٥)، معرفة القراء للذهبي (٨٢/١)، وسير أعلام النبلاء (٢٩٢/٥).

(٧) عبدالله بن عمرو الداري، أبو معبد (٤٨ - ١٢٠هـ)، مولى عمرو بن علقمة الكتاني، وهو فارسي الأصل، من التابعين، أحد القراء السبعة، قرأ على مجاهد، وحَدَّث عن ابن الزبير. وُلِد وتوفي بمكة. ينظر: التيسير (١٧)، وسير أعلام النبلاء (٣١٨/٥).

(٨) وكذلك قرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم برواية حفص. ينظر: السبعة (٦٠٩)، والتيسير (١٦٤).

(٩) البيت من البسيط، وهو لأبي القيس بن الأسلت في ديوانه (٨٥). ينظر: الكتاب (٣٢٩/٢)، ومعاني القرآن للقراء (٣٨٣/١)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٤٩/٢)، وسر صناعة الإعراب (٥٠٧/٢)، والمرئجل (١٠٩)، والإنصاف (٢٨٧/١)، والاستخمير (١٣٧/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨٠/٣)، وشرح الرضي على الكافية (١٢٧/٢)، ومغني اللبيب (٢١١)، وشرح ألفية ابن معط للرعي (٣٣٨/٣). والشاهد فيه بناء (غير) على الفتح؛ لأنها أضيفت إلى مبني وهو الحرف المصدر (أن) وصلته. وإنما المعرب المصدر المؤول. ينظر: شرح الدماميني على المغني بهامش المنصف

وقال آخر:

على حين انخيت وشاب رأسي فأني فتى دعوت وأي حين^(١)

وقال آخر:

أزمان من يرد الصنعة يُصطنع فينا ومن يرد الزهادة يُزهد^(٢)

فهذه الشواهد التي أوردناها من القرآن والشعر دالة على جواز بناء الاسم إذا أضيف إلى غير المتمكن كما مثلنا، فعلى هذا يجوز في (غير) إذا أضيف إلى غير متمكن الإعراب والبناء.

الحالة الثانية: / إذا كانت مضافة إلى متمكن، هل يجوز بناؤها أم لا؟ وهذه مسألة خلاف بين النحاة.

فالذي ذهب إليه علماء البصريين^(٣) كالخليل، وسيبويه^(٤)، والسيرافي^(٥)، والمازني^(٦)، واختاره الزمخشري^(٧)، ونصره الخوارزمي^(٨)، وابن الحاجب^(٩) أنه لا يجوز بناؤها إذا كانت

للشمني (٣١٣/١). ويجوز في (الشرب) فتح الشين المشددة وضمتها وكسرهما، وكلها مصادر (شرب). والأوقال: جمع (وَقْل) وهو ثمر شجر الدَّوم. ويروى: (الورد) بدل (الشرب). ويروى:

..... هتفت حمامة في سَحوقٍ

وهو ما طال من شجر الدَّوم. ينظر: تهذيب اللغة (وقل) (٢٣٧/٩)، ولسان العرب (وقل) (٧٣٤/١١).

(١) البيت من الوافر، وقائله مجهول. وينظر: الإنصاف (٢٩٢/١)، والشاهد فيه بناء (حين) على الفتح؛ لأنها أضيفت إلى جملة صدرها مبني وهو (انخيت).

(٢) البيت من الكامل، وهو للحطيفة. ينظر: الديوان (١٩٠)، والإنصاف (٢٩١/١). والشاهد فيه بناء (أزمان) على الفتح؛ لأنها أضيفت إلى (من) وهو مبني.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٢٥/٢)، وأما ابن الشجري (٦٨/١)، والإنصاف (٢٨٧/١)، وشرح الرضي على الكافية (١٢٧/٢).

(٤) ينظر: الكتاب (٣٣٠/٢).

(٥) ينظر: شرح الكتاب (١١٤/٣).

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري (٦٠٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٥/٨).

(٧) ينظر: المفصل (١٥٣)، والكشاف (٢٧٩/٢).

(٨) ينظر: التخمير (١٣٧/٢).

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٨/١)، شرح الوافية (٣٠٥).

مضافةً إلى متمكن أصلاً، وحجَّتْهم على هذا هو أن أصل الأسماء إنما هو الإعراب لا غير، ولم يعرض لها ما يوجب بناءها؛ فلهذا كانت باقية على اقتضاء الإعراب وأصالتها^(١).

وذهب الكسائي^(٢)، والفراء^(٣)، وغيرُهما من أهل الكوفة^(٤) إلى جواز بنائها، سواءً كانت مضافةً إلى متمكن أو غير مُتَمَكِّن، وحجَّتْهم على هذا هو أن (غيراً) قائمةٌ مقام (إلا) وهي حرفٌ للاستثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وكانت مفيدةً لمعناها وجَبَ بناؤها.

والحق ما ذهب إليه البصريون؛ لأنها إنما بُنيت ليس لأنها قائمةٌ مقام الحرف كما زعموا، وإنما بُنيت لأجل إضافتها إلى غير المتمكن، ألا ترى أن (مثل) في مثل قولنا: (زيدٌ مثلُ عمرو) مفيدةٌ لمعنى الكاف، ولم يجوز بناؤها كبناء الكاف، لما لم تكن مضافةً إلى غير متمكن؛ فبطل ما زعموه^(٥).

الحكم الثاني: أنَّ المستثنى^(٦) مُشَبَّه للظرف^(٧)؛ ولهذا عَمِلَ فيه المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، كما أن الظروف يعمل فيها المتعدي وغير المتعدي، ووجه شبهه له من حيث الإيهام؛ لأنك إذا قلت: (قام القوم)، وأردت الاستثناء، احتمل أن تُريد زيدا أو عمراً، كما أنك إذا قلت: (قام زيدٌ)، احتمل أن يكون قيامه يوم الجمعة ويوم الخميس^(٨)، فلما أشبهه من هذا الوجه جاز أن يعمل المتعدي من الأفعال فيه، وغير المتعدي، كالظروف.

(١) ينظر: الإنصاف (٢٩٠/١)

(٢) لم أجد له رأياً في المسألة.

(٣) ينظر: معاني القرآن (٣٢٦/١)، وفي (٣٨٢/١، ٣٨٣). حكايته عن بعض أسد وقضاعة بناء (غير) وهي مضافة إلى معرب.

(٤) ينظر: الإنصاف (٢٨٧/١)، والتبيين (٤١٦).

(٥) ينظر: الإنصاف (٢٩٠/١)

(٦) وهو (غير) نفسها. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٧١٠/٢)، الغرة المخفية (٢٩٤).

(٧) جعل الخوارزمي ذلك من الأشياء الإقناعية التي لا يُنتفع بها. ينظر: التخمير (٤٧١/١)، وقال الرضي: لا يُحتاج إلى تشبيهها بالظرف؛ لأن حركة (غير) لما بعدها على الحقيقة، وهي عليها عاريةً بدليل جواز العطف على محل ما بعدها. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٢٦/٢، ١٢٧).

(٨) جعل ابن يعيش المشبه به من الظروف (سوى) لما فيها من الإيهام. ينظر: شرح المفصل (٨٨/٢). وهو أقرب لاشتراكهما في باب الاستثناء.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ﴾ [النحل: ٩٧] [١٣٦]

ولا يجوز إجراؤه مُحَرى (غير) إِلَّا تَابِعاً....^(٣) وَشَبَّهَ سَبِيوَه بِـ«(أَجْمَعِينَ)»^(٤).

(٢) قبله في المفصل (فصل).^{٣٨}

(٣) في المفصل زيادة (لو قلت: لو كان فيهما إلا الله، كما تقول: لو كان فيهما غير الله لم يُخز).

(٤) الفصل (٨٨ - ٩٠).

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

اعلم أنّ الأصل في (غير) أن تكون للوصفية بأصالتها، وقد تكون مستعملةً في الاستثناء، و(إلاّ) موضوعاً بالأصالة للاستثناء، وقد تكون مستعملة في الوصفية، فهذا هو مرادُ الشيخ بقوله: (يتقارضان ما لكل واحد منهما) مشيراً به إلى ما لخصناه هاهنا، فلنذكر ما يجب لـ(غير) بالأصالة والمشابهة، ثمّ نردفه بما يجب لقولنا (إلاّ) بالأصالة^(١) والمشابهة؛ حتى يتميز أحدهما عن الآخر، فهذان مقصدان، نفصلهما بمشيئة الله تعالى:

المقصد الأوّل: في بيان ما يجب لـ(غير) بالأصالة والمشابهة، فهذان حكمان:

الحكم الأوّل: في بيان ما يجب لها بالأصالة.

اعلم أنّ الأصل في (غير) أن تكون صفةً^(٢) دالةً^(٣) على الغيرية والمخالفة، فإذا قلنا: (مررت برجلٍ غير زيد) أفاد معنيين^(٤):

أحدهما: أن يكون الممرور به غير زيد، بمعنى أنّ ذاته مغايرة لذات زيد مع أنّ صفته مثل صفته، كأن يكونا فقيهين معاً، أو عالمين معاً.

وثانيهما: أن يكون الممرور به مغايراً لزيد في ذاته، وتكون صفته مخالفة لصفته^(٥)، كأن يكون أحدهما عالماً والآخر جاهلاً، أو يكون أحدهما فقيهاً والآخر أديباً، ولا بدّ من إفادتهما لغيرية الذات في الوجهين جميعاً.

فأمّا مغايرة الصفة فقد تكون وقد لا تكون، كما قررناه، فهذا هو مراد الشيخ بقوله: (ومعناها المغايرة وخلاف الماثلة، ودلالته عليها من جهة الذات، ومن جهة الصفة) يشير به إلى ما لخصناه.

(١) في نسخة التحقيق (بأصالة)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) ينظر: الكتاب (٣٤٣/٢)، والاستغناء في أحكام الاستثناء (١٣٨)، وشرح الرضي على الكافية (١٢٥/٢)، وارتشاف الضرب (١٥٢٦/٣).

(٣) في نسخة التحقيق (دالاً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) ينظر: التخمير (٤٧٢/١).

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٥٧/٢).

ثم إذا كانت صفة فهي تابعة لما قبلها في الإعراب كسائر الصفات، فإنها تابعة لموصوفاتها، وقد تكون واقعة في موضع الحال^(١)، كقوله تعالى: [*Wā 8\$/ žōī šāīē \$CJū*] ومعناه: لا باغياً ولا عادياً، وقوله تعالى^(٢): [*Pān NER & r %āA\$'jīē žōī*]^(٤) وقوله^(٥): [*q9R ūīfā»R žōī*]^(٦). والذي حسن وقوعها في موضع الحال كونها في الأصل للصفة، والحال صفة في المعنى؛ فلهذا جاز وقوعها حالاً، فهذا ما يتوجه لها بالأصالة.

[٣٦ ب

الحكم الثاني: ما يجب لها لأجل المشابهة.

واعلم أن (غيراً) يجوز الاستثناء بها لانعقاد الشبه بينها وبين (إلا)، ووجه المشابهة بينهما^(٧) هو أن ما بعد (غير) يخالف ما قبلها في حكمه، كما أن من حكم (إلا) أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها؛ فلهذا جاز الاستثناء بها كـ (إلا)، فإذا كانت مستعملة في الاستثناء كانت جارية في الإعراب على حكم الاسم الواقع بعد (إلا) في جميع وجوهه، فتُنصب نفسها حيث يكون النصب واجباً في التقديم كما قال حسان بن ثابت^(٨):

الناسُ ألبُ علينا فيكَ ليس لنا
غيرَ السيوفِ وأطرافِ القنا وَزُرُ^(٩)

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/٤١١).

(٢) جزء من الآية (١٧٣) في سورة البقرة، والآية (١٤٥) في سورة الأنعام، والآية (١١٥) في سورة النحل.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/٤١٥)، والبحر المحيط (٤/١٥٩).

(٤) سورة المائدة، من الآية (١).

(٥) ينظر: الكشف (٣/٢٧٠)، والبحر المحيط (٨/٤٩٩).

(٦) من الآية (٥٣)، سورة الأحزاب.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٩)، والاستغناء في الاستثناء (١٣٨).

(٨) ابن المنذر الأنصاري الخزرجي، أبو الوليد. عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام، نافح عن رسول الله e بشعره، تسرى بسيرين أخت مارية فولدت له عبدالرحمن وكان شاعراً، انقرض ولدُ حسان، وعمي آخر عمره، مات في خلافة معاوية رضي الله عنهما. ينظر: طبقات فحول الشعراء (١/٢١٤)، الشعر والشعراء (١/٣٠٥)، وأسد الغابة (٧/٢)، والإصابة (٢/٦٢).

(٩) البيت من البسيط، وهو في ديوان حسان (٢٠٦)، والرواية فيه (ثم) مكان (فيك)، ونسبه سيبويه لكعب بن مالك كما في الكتاب (٢/٣٣٥). وتلقف منه النسبة بعض النحويين. ينظر: الكامل (٢/٦١٤)، والتبصرة والتذكرة (١/٣٧٧)، وتحصيل عين الذهب (٣٦٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٧٩)، والتذيل (٣/٣٢ ب). والظاهر أنه وهم منه رحمه الله. وينظر البيت في: المقتضب (٤/٣٩٧)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (٢٧٢)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/١٧٥).

وهكذا القول في الموجب والمنقطع، وفي سائر ما يُستثنى بها يكون حكمه على ما ذكرناه، لا يختلف الحال فيه.

وقد حكى أبو نصر الجوهري^(١) عن الفراء^(٢) أن ناساً من بني أسد وقضاة يبنونها على الفتح إذا كانت للاستثناء فيقولون: (ما جاءني غيرك)، و(ما جاءني أحدٌ غيرك) وأظنهم يخصوصونها بذلك إذا كانت مضافةً إلى المضمرة؛ لأنه غير متمكن، كما في قوله:

لم يمنع الشربَ منها غيرَ أنْ نطقتُ
وقد قرّرناه^(٣).

ومما جاء محتملاً للصفة والاستثناء قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا أُولِي الضَّرَرِ، فَإِنَّهُمْ يَسَاوُونَ الْمُجَاهِدِينَ﴾ [١٢٤: ١٠]، فالرفع صفةٌ للقاعدين^(٤)، ومعناه: لا يستوي القاعدون الأصحاء، والجرّ صفةٌ للمؤمنين^(٥)، ومعناه: لا يستوي القاعدون من المؤمنين إلا أولي الضرر، فإنّهم يساؤون المجاهدين.

وشرح اللمع للثماني^(٦) (٣٩١/١). و(ألب): مجتمعون، و(وزر): ملجأ. وقد ورد هذا البيت في الديوان، وفي كتب النحويين—(إلا)، وجعلوه شاهداً على وجوب نصب المستثنى المتقدم على المستثنى منه.

(١) ينظر: الصحاح (٧٧٦/٢، ٧٧٧).

(٢) ورأيه في معاني القرآن (٣٨٢/١، ٣٨٣).

(٣) ينظر: ص (١٣٠) من النص المحقق.

(٤) من الآية (٩٥)، سورة النساء.

(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة برفع (غير)، وقرأ نافع والكسائي وابن عامر بنصبها. ينظر: السبعة (٢٣٧). وقرأ الأعمش وأبو حية بكسرها. ينظر: البحر المحيط (٣٥/٤).

(٦) وأجاز بعض النحويين الرفع على البدل. ينظر: البحر المحيط (٣٥/٤).

(٧) ينظر: إعراب القراءات الشواذ (٤٠٤/١).

(٨) ينظر: الاستغناء في الاستثناء (٣٤٠). وأجاز بعض النحويين نصب على الحال من القاعدين. ينظر: البحر المحيط (٣٥/٤).

لا يقال^(١): إنَّ (غيراً) إذا كانت مضافةً إلى المعرفة فهي نكرة، فكيف يجوز إجراؤها وصفاً للمعرفة؟

لأننا نقول: هذا لا يُعَدُّ، فإنها إنما تكون نكرة إذا كانت مذكورةً في تقسيم غير حاصر، كقولك: (مررت برجل غيرك)، فأما إذا كانت مذكورةً في تقسيم حاصر، أفادت التعريف، وكانت جاريةً وصفاً للمعرفة^(٢)، كقولك: (مررت بالقائم غير القاعد)، قال الله تعالى: [*وَمَا أَكْفَرُ مِنْكُمْ فِئْتَانًا يَلْعَنُ اللَّهُ فِئْتَانًا لَا يَخْلُقُ أَكْثَرُ جُنُودٍ*]^(٣) فَإِنَّ مَنْ كَانَ صَحِيحاً يَقَابِلُهُ مَنْ كَانَ بِهِ ضَرَرٌ؛ فلهذا كانت في تقسيم حاصر، فأفادت التعريف^(٤).

والفرق بين وقوع (غير) صفةً وبين وقوعها للاستثناء ظاهرٌ من وجوه كثيرة، ولنذكر منها ثلاث مسائل^(٥):

الأولى: أنك تقول^(٦): / (مررت بالقوم غير زيدٍ [وزيدٍ]^(٧))، ويكون في الصفة جائزاً، ولو قلت: (مررت بالقوم غير زيدٍ، وزيداً) بالنصب على الاستثناء لم يجز كما إذا قلت: (مررت بالقوم إلا زيداً وزيداً) لم يكن جائزاً في الاستثناء^(٨).

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٠/١).

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٤٥/٢ ب).

(٣) من الآية (٧)، سورة الفاتحة.

(٤) قال سيويوه: «واعلم أن كل مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفةً فإنه إذا كان موصوفاً أو وصفاً أو خبراً أو مبتدأً بمثلة النكرة المفردة» الكتاب (٤٢٥/١). وقال الفراء: «ولا تكون (غير) نعتاً إلا للمعرفة غير معينة» معاني القرآن (٧/١)، ومثل ذلك في المقتضب (٤١١/٤)، ومعاني القرآن وإعرابه (٥٣/١)، والأصول (٢٨٥/١)، وشرح اللمع للثمانيني (٣٩٥/١). وذكر السيرافي أن لفظ المعرفة يكون كالنكرة في الأعلام المجردة من (أل) والأسماء المضافة التي يقدر فيها التنوين، وذلك حسب مراد المتكلم. ينظر: شرح الكتاب (١٤٥/٢ أ).

(٥) أفادها الشارح من الخوارزمي عندما فرق بين (غير) وصفاً، و(إلا) استثناءً. ينظر: التخمير (٤٧١/١، ٤٧٢).

(٦) في هذا الموضع في نسخة التحقيق: [(غير زيدٍ، وزيداً) بالنصب على الاستثناء لم يجز كما إذا قلت]. وهذا تقديم من الناسخ لعبارة سترد بعد سطر، والكلام لا يستقيم بهذا التقديم.

(٧) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٨) لأن المعطوف مغاير للمعطوف عليه في الصفة موافق له في الاستثناء.

الثانية: أنك إذا قلت: (جاءني القومُ غيرُ أصحابك) بالوصف، لم يكن الأصحاب من جملة القوم، وإذا قلت: (جاء القومُ غيرَ أصحابك) بالنصب على الاستثناء فالأصحاب من جملة القوم.

الثالثة: أنك إذا قلت: (عندي درهمٌ غيرٌ جيّدٍ) جاز على الوصف، ولو قلت: (عندي درهمٌ غيرَ جيّدٍ) بالنصب على الاستثناء لم يجوز، كما لا يجوز: (عندي درهمٌ إلّا جيّدًا)^(١) فهذا هو الكلام على ما يتوجّه لـ (غير) بالأصالة والمشابهة.

المقصد الثاني: في بيان ما يجب من حكم (إلّا) بالأصالة والمشابهة.

واعلم أنّ الكلام في (إلّا) جرى على حدّ جريه في (غير) في الأصالة والمشابهة، فلها حكمان:

الحكمُ الأوّل: فيما يكون لها بالأصالة. وهي موضوعة للاستثناء، وهي أمّ حروفه؛ فلهذا يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من آلات الاستثناء. نعم، هل تُردّ مستعملةً بمعنى الواو أولاً؟ فيه خلاف بين النحاة.

حكى ابن الأنباري^(٢) عن البصريين كالخليل وسيبويه^(٣)، والأخفش^(٤)، والمازني وغيرهم أنّ (إلّا) لا تكون مستعملةً بمعنى الواو، وحتّهم على هذا هو أنّ الواو للجمع بين الشيئين و(إلّا) لإخراج الثاني مما دخل فيه الاسمُ الأوّل، فلما تناقض حكمهما لم يجوز استعمال أحدهما بمعنى الآخر لأجل تناقض حكميهما.

وزعم الكوفيون^(٥) الكسائي وغيره^(٦) أنّه يجوز استعمال (إلّا) بمعنى الواو، وحتّهم على هذا قوله تعالى: [(q3-ß šú i%9z) p f ã n ñæ Ä \$-i bq3f žx ¥] أي: والذين ظلموا .

(١) لأن الاستثناء إخراج بعض من كل.

(٢) ينظر: الإنصاف (٢٦٦/١)، وقد أفاد الشارح من الأنباري ذكر الحُجج والردود عليها.

(٣) لم أجد في الكتاب إشارة إلى المسألة.

(٤) الأخفش على خلاف ذلك فهو يقول: « وتكون (إلّا) بمنزلة الواو ». معاني القرآن (١٦٢/١).

(٥) وهو رأي أبي عبيدة، وخطأه الزجاج. ينظر: الإنصاف (٢٦٦/١)، وارتشاف الضرب (١٤٩٨/٣)، والبحر المحيط (٤٣/٢).

(٦) جعل الفراء ذلك خطأً. ينظر: معاني القرآن (٨٩/١).

(٧) من الآية (١٥٠)، سورة البقرة.

وقول عمرو بن معد يكرب:

وكلُّ أخٍ مفارقةٌ أخوه
لعمري أليك إلا الفرقدان^(١)

أي: والفرقدان.

والحق ما ذهب إليه علماء البصرة، فأما قوله تعالى: [(qB=ß šú i%Qšv)] فإنه

محمول على الاستثناء المنقطع، والمعنى فيه لكن الذين ظلموا.

وأما قول عمرو فإنه محمول على أن (إلا) بمعنى الصفة، مُشَبَّهَةٌ بـ (غير)^(٢) وسيأتي

تقريره، فبطل ما زعموه.

الحكم الثاني: في بيان ما يجب لها بالمشابهة.

واعلم أن (إلا) تكون وصفاً تشبيهاً لها بـ (غير) وإثما تقع وصفاً باعتبار شروط

كلها مؤذنة ببقاء حكم الاستثناء وأصالتها فيه، وجملتها ثلاثة^(٣):

الشرط الأول^(٤): أن يكون موصوفها مذكوراً معها، وإثما وجب اعتبار هذا

الشرط؛ لأن استعمالها وصفاً هو على القلة، ووضعها حقيقة، إنما هو في الاستثناء، فطرح موصوفها يُضعف أمر الوصفية؛ فلهذا لم يُغتفر طرحه إذا كانت صفة.

قال الشيخ: «ولا يجوز/ إجراؤها مجرى (غير) إلا تابعا، وشبهه سيبويه^(٥)

[٣٧ب]

بـ (أجمعين)» يشير به إلى ما ذكرناه.

فكما أن (أجمعين) لا تقع إلا تأكيداً مذكوراً معه متبوعه، فهكذا (إلا) إذا كانت

وصفاً لا بد من أن يُذكر معها موصوفها كما حققناه.

(١) البيت من الوافر، ينظر: شعر عمرو بن معد يكرب (١٧٨)، والكتاب (٣٣٤/٢)، ومعاني القرآن للأخفش (١/١٢٤)، والمقتضب (٤٠٩/٤)، وشرح الكتاب للسيراقي (١١٦/٣ب)، والإنصاف (٢٦٨/١). ونُسب لحضرمي بن عامر الأسدي. ينظر: خزانة الأدب (٤٢٦/٣).

(٢) قال سيبويه: «كأنه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه إذا وصفت به كلاً» الكتاب (٣٣٥/٢)، وينظر: معاني القرآن للأخفش (١٢٤/١).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩٠/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٢٨/٢، ١٢٩).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١٥٢٧/٣).

(٥) ينظر: الكتاب (٣٣٤/٢).

الشرط الثاني: أن يكون موصوفها جمعاً منكرّاً، وإنما وجب اعتبارُ هذا الشرط ملاحظةً لأصل معناها في الاستثناء؛ لأنَّ المستثنى لا بدّ من أن يكون جمعاً أو ما في معناه، فالجمع كقولك: (عندي رجالٌ إلّا زيدٌ)، والذي يكون في معنى الجمع: (ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ).

الشرط الثالث: أن يكون ما بعدها اسماً لا جملة، وإنّما وجب اعتبار هذه الشريطة تبقيةً لأصل معناها في الاستثناء؛ لأنَّ المستثنى لا يكون جملة؛ فلهذا نقول: (ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ) على [أنّ] ^(١) قولنا (إلّا زيد) صفة لـ (أحد)، ولا يجوز أن نقول: (ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ خيرٌ منه)، على أن تكون (إلّا) بمعنى (غير). فهذه الشروط الثلاثة مؤدّنةً بتبقية أصلها في الاستثناء، والتفاتها إليه كما فصلناه.

وفي التنزيل قوله تعالى: [$\$?_{\%} i \ddot{y}9 a \mathfrak{S}\ddot{z}\hat{v} \hat{p} i \hat{\#} \ddot{a} \$J\acute{I}\ddot{Z}\ddot{U} b\% . \ddot{q}9$]. وفي هذه الآية مذهبان ^(٢):

المذهب الأول: إنّ (إلّا) هاهنا باقيةٌ على أصلها في الاستثناء ^(٤)، وما بعدها يكون مرفوعاً على البدلية من (الآلهة) وحجّتهم على هذا هو أنّ (لو) نفي في المعنى بدليل قولك: (لو جئتني جئتك)، فالجئان منفيّان، فنزّل قولنا ^(٥): [$\$?_{\%} i \ddot{y}9 a \mathfrak{S}\ddot{z}\hat{v} \hat{p} i \hat{\#} \ddot{a} \$J\acute{I}\ddot{Z}\ddot{U} b\% . \ddot{q}9$] مَترلة (ما كان فيهما آلهة إلّا الله) كما تقول: (ما جاءني أحدٌ إلّا زيد). وهذا التقدير إنّما سيق من أجل إيضاح معنى النفي في (لو)، فأما معنى الآية فبمعزّل عنه ويأباه.

(١) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٢) من الآية (٢٢)، سورة الأنبياء.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٠/١).

(٤) هذا قول المبرد كما في الانتصار (١٦٦، ١٦٧)، وعدل عنه في المقتضب فجعلها صفةً. ينظر (٤٠٨/٤).

(٥) يعني: قولنا حكايةً لقول الله تعالى.

المذهب الثاني: وهو الذي عوّل عليه جماهير النحاة^(١)، وحققه سيبويه^(٢)، والخليل^(٣)، واختاره الجرجاني^(٤)، والزحخشري^(٥)، وهو أنّ (إلاّ) هاهنا بمنزلة (غير) واقعة صفة لما قبلها^(٦)، وأنّ التقدير فيها: (لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا). والحقّ عندنا ما ذهب إليه جماهير النحاة من أنّ (إلاّ) هاهنا بمعنى (غير).

وما زعمه بعض النحويين أنّها على بابها في الاستثناء فاسدٌ لوجوه^(٧):

أولها: أنّه لو كان رفعه على الاستثناء لوجب نصبه؛ لأنّه حينئذٍ يكون استثناءً منقطعاً؛ لأنّ الاسم الأوّل ليس عاماً؛ فلهذا لم يكن مندرجاً على جهة الاستغراق، فيلزم أن يكون بمنزلة قولنا: (عندي رجالٌ إلاّ زيداً)، فلما كان مرفوعاً دلّ على أنّه ليس من باب الاستثناء في شيء، وإنما هو محمولٌ على الصفة كما قلناه.

[أ٣٨] وثانيها: أنّه لو كان محمولاً على الاستثناء فقد تقرر أنّ من حقّ الاستثناء أن يكون متى سكّت على المستثنى منه دخل ما بعده في حكمه، كما في قولنا: (قام القوم إلاّ زيداً) فإنّنا لو سكّتنا عن ذكر زيدٍ لكان مندرجاً تحت قولنا: (قام القوم) وهاهنا لو سكّتنا عن ذكر الله لم يكن مندرجاً تحت الآلهة؛ لأنّه ليس مستغرقاً، فيبطل أن يقال إنّ من باب الاستثناء.

وثالثها: أنّه لو كان رفعه على البدلية لكان معناه معنى الاستثناء، ولو كان فيه معنى الاستثناء لجاز أن يقال: (إلاّ الله) بالنصب، كما جاز: (ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ، وإلاّ زيداً) فلما لم يجز دلّ على بطلان معنى الاستثناء فيه.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/٣٨٨)، وإعراب القرآن للنحاس (٣/٦٧)، وكشف المشكلات وإيضاح العضلات (٨١٦/٢)، والتبيان (٢/٩١٤)، والبحر المحيط (٧/٤١٨).

(٢) ينظر: الكتاب (٢/٣٣١، ٣٣٢).

(٣) لم أجد له رأياً في المسألة.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٢/٧١٢).

(٥) ينظر: الكشف (٢/٥٦٧).

(٦) فيكون رفع لفظ الجلالة مع (إلا) على النعت لآلهة. ينظر: الإيضاح العضدي (٢٢٩).

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٧٠، ٣٧١).

ورابعها: أنه لو كان النفي المعنوي بمنزلة النفي اللفظي لجاز أن يقال: (لو كان فيهما إلا الله) كما يقال (ما فيهما إلا الله).

قال الشيخ عبدالقاهر^(١): ولا يجوز رفعه على البدلية؛ لأنّ البدل في الإثبات لا يسوغ^(٢)، كما لا يجوز أن تقول: (قام القوم إلا زيد).

فأما البيت الذي أنشده لعمر بن معديكرب:

وكلُّ أخٍ مفارقةٌ أخوه

فذكر إعرابه وموضع الشاهد منه، فهاتان فائدتان:

الفائدة الأولى: في إعرابه، فقوله (كلُّ أخٍ): مرفوع على الابتداء، وإثما جاز مع كونه نكرة لعمومه وشموله، و(مفارقةٌ أخوه): جملة ابتدائية في موضع الخبر^(٣) — (كل أخٍ)، و(لعمركم أياك): مبتدأ، وخبره محذوف لا يجوز ظهوره كما مر^(٤)، وتقديره: قسمي، وهو من باب ما كثر إضماره، وقوله (إلا الفرقدان) صفةٌ جارية على كل.

الفائدة الثانية: في موضع الشاهد منه، وإنما أورده شاهداً على أنّ الإخبار به على جهة الصفة لما قبلها.

قال ابن السراج^(٥): والفرق بين (إلا) إذا كانت صفةً وبينها إذا كانت للاستثناء هو أنّك إذا قلت: (عندي له مئةٌ إلا درهمان) فقد أقرّ بمئةٍ كاملة، وإذا قال: (عندي له مئةٌ إلا درهمين) فقد أقرّ بثمانية وتسعين، هذه ألفاظه^(٦).

فهذه جملة الأحكام الواجبة لـ(غير)، و(إلا) إمّا بالأصالة وإمّا بالمشابهة، قد قرّرها ولخصناها على هذا الوجه.

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٧١٢/٢).

(٢) ينظر: الكشف (٥٦٨/٢).

(٣) الجملة الابتدائية لا موضع لها.

(٤) ينظر: المحصل في كشف أسرار المفصل (٤٠٩/١).

(٥) ينظر: الأصول (٣٠٤/١).

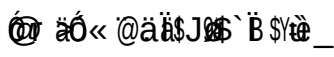
(٦) أي هذه أمثلة ابن السراج.

ومعنى قول الشيخ: (يتقارضان ما لكل واحد منهما) يعني به: يأخذ كل واحد منهما ما لصاحبه بالأصالة، وهو استعارة رشيقة من القرض، وهو السلف من قولهم: (هما يتقارضان الخير والشر). قال الشاعر:

إِنَّ الْغَنِيَّ أَخُو الْغَنِيِّ وَإِنَّمَا يَتَقَارَضَانِ وَلَا أَخَا لِلْمُقْتَرِ (١)

وفي البيت (٢) الذي أنشده شذوذ من وجهين (٣):

أحدهما: أنه وصّف (كل)، والقياس أن يكون الوصف موجهاً إلى مضافه (٤)؛ لأنّ الفائدة

إنّما هي في مضافها دونها (٥)، كما في قوله / تعالى: [] (٦).

ب ٣٨

وثانيهما: أنه فصل بين الصفة والموصوف.

فهذا الذي ذكرناه (٧) هو الكثير المطرّد، وإن كان خلاف هذين الوجهين جائزاً (٨)

لكنّ القياس ما قلناه.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«وتقول: (ما جاءني من أحد إلا عبداً لله)، و(ما رأيت من أحد إلا زيدا)، و(لا

أحد فيها إلا عمرو) فتحمّل البدل على محلّ الجار والمجرور لا على اللفظ، وتقول: (ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعبأ به).

قال طرفة: أُنْبِي لُبْنَى لَسْتُ بِبِيدٍ إِلَّا يَدَا لَيْسَتْ لَهَا عَصْدُ

وما زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعبأ به، بالرفع لا غير» (٩).

(١) البيت من الكامل، ولم أعثّر على قائله، وينظر: الصحاح (قرض) (١١٠٢/٣)، ولسان العرب (قرض) (٢١٨/٧).

(٢) يعني به: وكل أخ

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٧١).

(٤) يعني المضاف إليه.

(٥) وصّف (كل) في البيت ضرورة، ولو وصّف المضاف إليه (أخ) لقال: إلا الفرقدين. فيكون استثناءً. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٣٠/٢).

(٦) من الآية (٣٠)، سورة الأنبياء.

(٧) يعني وصف ما أضيفت إليه (كل)، وعدم الفصل بين الصفة والموصوف.

(٨) في نسخة التحقيق (جائز)، وهو خطأ من الناسخ.

(٩) المفصل (٩٠).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

ما أسلفناه كان كلاماً فيما يجري عليه المستثنى في لفظه، والآن إنَّما هو كلام فيما يجري عليه المستثنى في محلِّه^(١)، فلنذكر ما يجري عليه المستثنى في لفظه ومحلِّه، ثمَّ نذكر ما يجري عليه في محلِّه لا غير، ثمَّ نُردِّفه بما يجب له إعرابٌ آخرٌ غيرُ لفظه ومحلِّه. فهذه مراتب ثلاث نفصلها بمشيئة الله تعالى وعونه:

المرتبة الأولى: نذكر فيها ما يجري فيه إعرابان مختلفان تارةً في لفظه ومحلِّه، وتارةً في لفظه، ويشتمل على مسائل ثلاث:

المسألة الأولى: ما يكون جارياً على اللفظ والمحل، وهذا نحو قولك: (ما أعجبنى قيامُ أحدٍ إلاَّ زيد، وإلاَّ زيدٌ) فالجرُّ إنَّما كان على اللفظ كما ترى، والرفع إنَّما جاز إجراؤه على المحلِّ؛ لأنَّ المصدر مضاف إلى فاعله؛ فلهذا جاز رفعه بدلاً منه. ومثُلُ قولك: (ما أعجبنى ضربُ أحدٍ إلاَّ زيد، وإلاَّ زيداً) فالجرُّ على اللفظ، والنصبُ إنَّما جاز على المحلِّ؛ لأنَّ المصدر مضاف إلى مفعوله، فلهذا جاز نصبه بدلاً منه.

المسألة الثانية: يجوز فيها إعرابان مختلفان على اللفظ، وهذا إنَّما يكون في كلامٍ غير موجبٍ، مشتملٍ على جملتين قد يتناولهما اللفظ تقتضي إحداها منصوباً والأخرى^(٢) مرفوعاً فإنَّه إذا وقع بعدها اسم مستثنى فإنَّه يجوز فيه الرفع والنصب، وهذا نحو قولك: (ما ظننتُ أحداً يقول ذاك إلاَّ زيدٌ وزيداً) فالنصبُ على الاستثناء^(٣) من الجملة الأولى، والرفعُ على الاستثناء من الجملة الثانية من الضمير في (يقول). واحترزنا بقولنا: (إذا كان النفي قد تناولهما)، فأما إذا لم يكن النفي قد تناولهما جميعاً فإنَّ الاستثناء من الثانية ممتنع، كما لو قلت: (ما ضربتُ أحداً يقولُ ذاك إلاَّ زيداً) بالنصب لا غير، ولا يجوز الرفع؛/ لأنَّ قولنا (يقول) ليس مندرجاً تحت النفي^(٤) وإنَّما وقع صفةً لـ (أحد) لا غير؛ فلهذا كان الرفع فيه ممتنعاً كما ذكرنا.

(١) وذلك يخص وجه البدلية، وإلا فالنصب على أصل الباب جائز.

(٢) في نسخة التحقيق (والآخر)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) أي أنه بدل.

(٤) أي: نفي الضرب.

المسألة الثالثة: تقول: (ما جاءني غير زيد، وإلا عمرو، وإلا عمرو)، فالجرُّ إنّما يكون بالعطف على مجرور (غير)، والرفعُ إنّما جاز على لفظ (غير)؛ لأنها بمعنى (إلا) كأنتك قلت: (ما جاءني إلا زيد، وإلا عمرو)، وهكذا تصنع في نحو قولك: (ما رأيت غير زيد، وعمرو، وعمراً) فالجرُّ على مجرور (غير)، والنصب على لفظها كما ذكرناه في الرفع من غير فرق بينهما.

المرتبة الثانية: ما يجري إعرابه على المحلّ لا غير، وقد ذكر الشيخ صوراً، ونحن نفرّد كلّ واحدة منها بالذكر ليتضح الأمر فيها بمعونة الله تعالى.

الصورة الأولى قوله: (لا أحدَ فيها إلا عمرو) فيرفعه على المحلّ لا غير، وإنّما لم يجز الحمل فيه على اللفظ^(١)؛ لأنّه يؤدي إلى تقدير دخول (لا) بعد (إلا)؛ لأنّ البدل في حكم تكرير العامل من حيث كان مستقلاً بنفسه، والعامل في الأوّل (لا) فيجب أن تكون داخلة على المبدل، وهذا مُحالٌ لفظاً ومعنى، أمّا اللفظُ فلأنّ [لا]^(٢) لا يُلفظ بها بعد (إلا) لما في ذلك من اجتماع النفي والإثبات، وأمّا المعنى فلأنّه يؤدي إلى التناقض؛ لأنّ (إلا) تدل على الإثبات، و(لا) تدل على النفي فيتناقض الكلام؛ فلهذا تعذّر حمله على اللفظ لما ذكرناه.

وقد زعم بعض النحاة^(٣) أنّه إنّما تعذّر حمله على اللفظ، لأنّه يؤدي إلى تقدير دخول (لا) على المعرفة، وهذا فاسدٌ بقولنا (لا إله إلاّ إله واحد) فكان يلزم جوازُ النصب فيه لكونه نكرة، وهو ممتنع، فإذن الوجه فيه ما ذكرناه.

وقد فرّق السيرافي^(٤) بين قولنا: (لا أحدَ فيها إلاّ زيد) وبين قولنا: (لا إله إلاّ الله) فأجاز النصب في قولنا: (لا أحدَ فيها إلاّ زيد) لما كانت الجملة قبل (إلا) مقدرة بالكمال والتمام، ولم يُجزه في قولنا: (لا إله إلاّ الله) لما كانت غير تامة.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٢/١).

(٢) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها من الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٢/١).

(٣) هو رأي السيرافي في شرح الكتاب (١٠٤/٣)، ورأي أبي علي الفارسي كما في: شرح الرضي على الكافية (٢/١٠٩)، والحصل في شرح المفصل للأندلسي (٢٨٦/١)، ورأي القرافي في الاستغناء (١٨١).

(٤) ينظر: شرح الكتاب (١٠٥/٣)، والتخمير (٤٨٠/١).

وزعم الزجاج^(١) أنَّ النصب جائزٌ في المسألتين جميعاً؛ لأنَّهما جميعاً في حكم التمام، لأنَّ التقدير في قولنا: (لا إله إلاَّ الله): لا إله للخلق إلاَّ الله. وما قالاه^(٢) يضعف من حيث النظر والاستعمال.

أما النظرُ فلاَّته يؤدِّي إلى التناقض الذي ذكرناه بتقدير (لا) بعد (إلاَّ).
وأما الاستعمال فلاَّته لم يُسمع، اللهمَّ إلاَّ أن يقولوا: إنَّما جاز ذلك حملاً له على أصل (إلاَّ) في الاستثناء إذا كانت الجملة تامة قبلها، فربما يُسلَّم على ضعفه.
الصورة الثانية قوله: (ما جاءني من أحدٍ إلاَّ عبد الله) فمثل هذا لا يجوز فيه إلاَّ الرفع لا غير، وإنَّما لم يجر حمله على اللفظ؛ لأنَّ (من) لا تُزاد إلاَّ للنفي^(٣) لتدلَّ على كونه مستغرقاً.

قال أبو سعيدٍ السيرافي^(٤): إنَّما دخلت (من) في النفي على النكرة لتنقله من الواحد إلى معنى الجنس ليكون معناه: (ما جاءني من واحد إلى أقصى هذا الجنس)، وإذا كان الأمر فيها كما قلناه لم تجز زيادتها بعد (إلاَّ)؛ لأنَّه يخالف وضعها بعد النفي للاستغراق.
وزعم الخوارزمي^(٥) أنَّه إنَّما تعذرت البدليَّة على اللفظ؛ لأنَّ (من) لا تكون داخلية على المعرفة^(٦)، وهذا فاسدٌ، فإنَّه لا يطرد في مثل قولك: (ما جاءني من رجلٍ إلاَّ رجل)، لا يُعوَّل عليه، فإنَّ مثل هذا يجب رفعه، وليس معرفة^(٧)، فإذاً الوجه في تعذر الحمل على اللفظ هو ما قرَّرناه من تعذر زيادتها بعد الإثبات.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٣٣٦/١). والتخمير (٤٨٠/١).

(٢) يعني الزجاج والسيرافي من جواز النصب بعد (لا) في: (لا أحدَ فيها إلاَّ زيد).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٢/١).

(٤) ينظر: شرح الكتاب (١٠٤/٣). والتخمير (٤٨٠/١).

(٥) ينظر: التخمير (٤٧٧/١).

(٦) وهو قول الفراء. والكوفيون يُجيزون إعمال (من) بعد (إلا) إذا كان نكرةً؛ لملازمة (من) المنكر وضعاً. ينظر: معاني القرآن (٣١٨/١)، والمحصل في شرح المفصل للأندلسي (٢٨٦/١). وهو رأي أبي علي الفارسي. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٠٩/٢).

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٠٩/٢).

الصورة الثالثة: قوله: (ليس زيد بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعْبَأُ فيه)، فهذا لا يجوز فيه إلا النصبُ حملاً على محل قولنا: (بشيءٍ)؛ لأنَّ محله نصبٌ خبراً لـ (ليس)، ولا يجوز إجراؤه على لفظه؛ لأنَّ الباء إنما تجيء تأكيداً للنفي ولا تجوز زيادتها بعد الإثبات^(١)، ولهذا لم يجز قولنا: (زيد بقائم) لما لم يكن ثمَّ نفيٌ تكون تأكيداً له. فأما البيت^(٢) الذي أنشده لطرفة^(٣) فإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران؛ فلا حاجة بنا إلى كشفهما.

الصورة الرابعة: قوله: (ما رأيت من أحدٍ إلا زيدا) والكلام على هذه الصورة كالكلام على قولنا: (ما جاءني من رجلٍ) فإنَّهما مستويان في الحمل على المحل خلا أن أحدهما محله الرفع، والآخر محله النصب، فهذا هو الكلام على ما يُحمل على المحل لا غير.

المرتبة الثالثة: فيما يجب له إعرابٌ آخرٌ غير لفظه ومحلّه^(٤)، وهذا نحو قولنا: (ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به). واعلم أنَّ هذه وأشباهها يجب رفعها بكلِّ حال، ووجوب الرفع فيها ليس من حيث كونه حملاً على اللفظ، ولا حملاً على المحل؛ فإنَّ ذلك كله متعذرٌ، وإنما وجوب رفعه من حيث إنَّ مقتضى الإعراب حاصلٌ فيه، وهذا العقد والتركيب ذو وجوه، الإعراب فيها باطل^(٥) سوى الرفع^(٦)، فيجب إعرابه بالرفع وإلا خرج عن أن يكون معرباً مع حصول مقتضى الإعراب فيه، وإنَّه محال.

(١) ينظر: المحصل في شرح المفصل للأندلسي (٢٨٧/١ ب).

(٢) وهو: أَبْنِي لُبْنَى لَسْتُمُ بَيْدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ

والبيت من الكامل، وهو في ديوان طرفة (١٤٧)، ونُسب لأوس بن حجر، وهو في ديوانه (٢١). وينظر: الكتاب (٢/٣١٧)، ومعاني القرآن للفراء (٣١٧/١، ١٠١/٢)، والمقتضب (٤٢١/٤)، وإعراب القرآن للنحاس (٥/٤)، والتخمير (٤٧٨/١)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٩٣/١)، وارتشاف الضرب (١٥١١/٣). ورؤي البيت: (يا ابني) بدل (أبني)، و(لستما) بدل (لستم).

(٣) ابن العبد بن سفيان، شاعر جاهلي مُجيد، حسيب في قومه، شعره عند الرواة قليل؛ لأنه قُتل وهو ابن عشرين سنة. ينظر: طبقات فحول الشعراء (١٣٧/١)، والشعر والشعراء (١٨٥/١).

(٤) أي: غير الإتيان للفظه ومحلّه.

(٥) في نسخة التحقيق (باطلاً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) قال الأندلسي: «النصب هاهنا في المستثنى على أصل الباب جائز». المحصل في شرح المفصل (٢٨٧/١ ب).

وإنّما قلنا إنّ وجوه الإعراب كلّها سوى الرفع متعذّرة فيه، فظاهر وبيانه: أمّا أنّه لا يجوز إجراؤه على اللفظ فيكون مجروراً؛ فلأنّ الباء إنّما دخلت تأكيداً للنفي كما قرّرناه، وقد انتقض اللفظ بـ(إلا). وأمّا أنّه لا يجوز إجراؤه على المحل فيكون منصوباً؛ فلأنّ المحل في خبر (ما) إنّما كان من أجل النفي، وقد انتقض النفي بدخول (إلا)، والرفع في الاسم الأوّل لا وجه له؛ إذ لا رافع له من جهة اللفظ والمحل فيقال إنّ جار عليه، وإنّما قلنا: إنّّه إذا بطل إجراؤه على لفظ الأوّل ومحلّه وجب إعرابه بالرفع؛ لما ذكرناه من أنّه يؤدي إلى أن يكون هاهنا معرب، ولا إعراب له؛ فلهذا قضينا بوجوب الرفع لبطلان ما سواه.

[٤٠ أ] فإذا آل حاصل الكلام/ في هذه المسألة إلى أنّ الموجب لرفعه ليس من جهة التبعية كما قرّرنا؛ لاستحالة ذلك من جهة اللفظ والمحل، وإذا بطل إعرابه من جهة كونه تابعاً وجب انقطاعه عن إعراب التبعية، وإعرابه بإعراب آخر غير كونه تابعاً، وهو كونه خبراً عن (زيد)؛ لأنّ الفائدة واقعة به؛ فلهذا حكمنا بكونه خبراً كما قضينا بكونه خبراً في نحو قولك: (ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعبأ به)؛ فإنهما سيّان في ذلك خلا أنّه وجب نصبه في (ليس) لما كان الإثبات لا يبطل عملها، ووجب رفعه في (ما) لما كان الإثبات يبطل عملها.

فإذاً الموجب لرفعه هو ما قرّرناه من كونه خبراً من غير حاجة إلى تعسف بغيره مما يذكره النحاة. وحقيقة ما ذكرناه هاهنا يدلّ عليه أمران:

أحدهما: حصول مقتضي الإعراب فيه لا محالة.

وثانيهما: بطلان ما سوى الرفع بما ذكرناه؛ فلهذا وجب رفعه باعتبار كونه خبراً للمبتدأ.

وقد سأل الخوارزمي^(١) نفسه، وأجاب بجواب ركيك، وآل حاصل كلامه في هذه المسألة بعد كلام طويل إلى أنّ البدل إذا وقع في هذا الموقع، وهو ما بعد (إلا) في باب (ما) المشبهة بـ(ليس) فإنّه يجب رفعه بكلّ حال، هكذا حال المبدل منه. هذه زبدة كلامه.

(١) ينظر: التخمير (١/٤٧٩).

وهذا الذي ذكره فاسدٌ من وجهين:

أما أولاً: فلأنّ ظاهر كلامه أنّه لما وجب رفع البدل وجب رفع المبدل منه، فإنّنه قال: إنّ الاسم إذا وقع بعد (إلا) في باب (ما) المشبهة بـ (ليس) وجب رفعه، فهكذا المبدل منه، يجب رفعه^(١). وهذا قلبٌ للحقائق وعكس لها، فإنّ البدل تابعٌ وليس متبوعاً.

وأما ثانياً: فلاّنه لا وجه يقتضي رفع المبدل منه لفظاً ولا محلاً، فكيف يقال بأنّه مرفوع؟ فإذاً تقدير الرفع حيث لا رفع يكون مغالطة ومرافعة بما لا يجدي ولا ينفع.

وإذا نظر الناظر في سؤاله لنفسه وجوابه تحقق أنّه قد حاص عن مقصود السؤال وأغفله، وما ذاك إلاّ لاعتياصها على فهمه، ولم يجد لها مخرجاً، فإذاً الوجه في الرفع ما قررناه.

لا يقال: فكيف جاز النصب في قولنا: (ليس زيد بشيء إلاّ شيئاً لا يُعبأ به) ولم يحز النصب في قولنا: (ما زيدٌ بشيء إلاّ شيء لا يُعبأ به) وهما سيان في أنّ كلّ واحد منهما نفياً يُناقض الإثبات فكان يلزم بطلان النصب فيهما جميعاً؛ إذ لا يصحّ تقدير النفي بعد الإثبات؟

لأنّا نقول هذا فاسد، فإنّ (ما) إنّما عملت لأجل النفي، فلما انتقض النفي بـ (إلا) لم يحز إعمالها بعد (إلا) لبطلان النفي بخلاف (ليس) فإنّها/ إنّما عملت لأجل الفعلية؛ فلهذا لم يكن الإثبات مناقضاً لعملها، فلا جرم جاز النصب معها بعد (إلا) فافترقا.

لأيقال: فإذا كان النصب في (ليس) بعد (إلا) سائغاً فلا بدّ من تقديرها بعد (إلا) لتكون عاملة، وهذا يكون متناقضاً؛ لأنّ (إلا) تكون للإثبات و (ليس) للنفي، فهما متناقضتان كما ذكرتموه في المنع من اجتماع (إلا) و (لا).

(١) نص كلام الخوارزمي: «لأنّ المبدل إذا وقع في مثل هذا الموقع أعني بعد الاستثناء الواقع في باب المشبهتين بليس فإنه يجوز فيه الرفع فكذلك البدل». التخمير (١/٤٧٩). فهو مختلف عما نقله الشارح، فلا ملحظ عليه.

لأنّا^(١) نقول: إنَّ (ليس) مشتملة على معنيين، أحدهما النفي، والآخر الفعلية، وعملها إنّما كان من أجل الفعلية^(٢) كما حقّقناه، والحاجة هاهنا إنّما هي^(٣) باعتبار الفعلية في كونها عاملة، وهي غير نافية للإثبات فوزانها^(٤) في احتمال المعنيين قولنا: (ما كان زيد إلاّ قائماً) فكما أنّه يجوز النصب هاهنا لما أمكن تقدير الفعل مجرداً عن النفي لكونهما لفظين متغايرين، فهكذا يجوز النصب في (ليس) بالإضافة إلى جهتيها، وإنّما اعتاص الأمر فيها من حيث كان لفظةً واحدة، وحصل الذهول عن تقدير الجهتين كما قررناه، ويدلّك على صحّة اعتبار الجهتين جواز قولنا: (ليس زيد إلاّ قائماً) كما جاز: (ما كان زيد إلاّ قائماً)، وامتناع قولنا: (ما زيد إلاّ قائماً)؛ لئلا يؤدي إلى تقدير النفي بعد الإثبات.

وقد تمّ الكلام في هذا الفصل، والحمد لله.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

وإذا قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقتان:
أحدهما: وهو اختيار سبويه ألا تكثرث للصفة، وتحمله على البدل.
والثاني: أن تُزَلَّ تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف فتنبه، وذلك قولك: (ما أتاني أحد إلاّ أبوك خير من زيد، وما مررت بأحد إلاّ عمرو خير من زيد) أو تقول: (إلاّ أباك، وإلاّ عمراً)^(٥).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هاهنا مسائل متعلّقة بالتقديم، نشير إليها وجملتها أربع:

(١) الجواب على الافتراض.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٤/١)، شرح الرضي على الكافية (١١٠/٢).

(٣) في نسخة التحقيق (هو) وهذا خطأ من الناسخ.

(٤) أي شبهها ومثلها.

(٥) المفصل (٩٠، ٩١).

المسألة الأولى: وهي مسألة الكتاب^(١)، وهو أنك إذا قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

المذهب الأول منهما مذهب سيويه^(٢) ألا تكثرث للصفة، ومعنى قوله^(٣): (ألا تكثرث): ألا تلتفت إليها، يقال: أنا لا أكثرث بهذا، أي: لا أبالي به، ولا ألتفت إليه. وله معنيان^(٤):

أحدهما: أن يكون مقصوده أن يجعل تأخير المستثنى عن الموصوف بمثلة تأخيره عن الصفة؛ لأن الصفة والموصوف بمثلة الشيء الواحد، فإذا تأخر عن أحدهما كان متأخراً عن الآخر، فكأنه هاهنا متأخراً عن الصفة.

وثانيهما: أن يكون مراده أن يجعل / الصفة كالعدم؛ لأن المقصود هو الموصوف [أ٤١] وكلاهما جيد لا غبار عليه.

وحجة سيويه هو أن الصفة من حقها أن تكون تابعة لموصوفها بحيث لا يجوز الفصل بينهما بشيء، وإذا كان الأمر كما قلناه فكأنها في الحكم متقدمة إلى جنب موصوفها، فلا جرم كان الرفع أحسن على البدلية، فلهذا تقول: (ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد)، و(ما مررت بأحدٍ إلا عمرو خيرٌ من زيد).

المذهب الثاني: مذهب المازني^(٥)، وهو أن يُترّل تقديمه على الصفة مثلة تقديمه على الموصوف؛ فلهذا يجب نصبه، كما لو تقدّم على الموصوف، وحجته^(٦) على

(١) يعني الفصل.

(٢) البديل هو الراجح عند سيويه. ينظر: الكتاب (٣٣٦/٢).

(٣) يعني قول الزمخشري.

(٤) ينظر: التخمير (٤٨١/١).

(٥) روى هذا الرأي سيويه في الكتاب (٣٣٧/٢). وينظر: المقتضب (٣٩٩/٤)، وشرح الكتاب للسيراقي (١١٨/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٩٩/٢). ونقل أبو حيان اختيار البديل، ونقل وجوب النصب. ينظر: ارتشاف الضرب (١٥٠٩/٣).

(٦) ينظر: المقتضب (٣٩٩/٤)، وشرح الكتاب للسيراقي (١١٨/٣)، والتخمير (٤٨١/١)، والمحصل في شرح الفصل (٢٨٨/١).

هذا هو أن الاسم الأول في نية الطرح، والصفة هي المقصودة، وأنت إذا قلت: (ما أتاني إلا زيدا خيراً من عمرو)، وجب نصبه، فهكذا ما كان في معناها، فهذا تقرير المذهبين.

والحق ما ذهب إليه سيبويه، وعليه تعويل جماهير البصريين^(١)، ويدل عليه أمران^(٢):

أما أولاً: فلائته في الحقيقة مستثنى مما تقدم، وليس مستثنى من الصفة؛ لآفته ليس خارجاً إلا من قوله: (أحد) وإذا مستثنى منه وجب إجراؤه على حكمه في البدلية منه لا غير.

وأما ثانياً: فهو أن البدل مختار في كل كلام غير موجب، وهذا هاهنا مستثنى من كلام غير موجب، فيجب أن يكون بدلاً، وعلى ما ذكرناه، فيصح ما قاله سيبويه.

المسألة الثانية^(٣): تقدم المستثنى على عامله في التفرغ، في مثل قولك: (إلا طعامك ما أكل زيد) هل يجوز أم لا؟ فيه خلاف بين النحاة:

فالذي ذهب إليه جماهير البصريين^(٤) كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والمبرد، والمازني، أنه لا يجوز تقديم (إلا) على عاملها. وحثتهم^(٥) على هذا، أن مثل هذا يؤدي إلى أن يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها^(٦) وهو فاسد؛ لأنّها

(١) ينظر: المقتضب (٣٩٩/٤)، وشرح الكتاب للسرياني (١١٨/٣ ب).

(٢) ينظر: المقتضب (٣٩٩/٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٧٤/١)، (٣٧٥).

(٣) في نسخة التحقيق (الثالثة)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) ينظر: الإنصاف (٢٧٣/١)، شرح الرضي على الكافية (٨٤/٢)، وارتشاف الضرب (١٥١٧/٣)، والتذيل (٣١/٣). ولم أحد من نسب إلى العلماء المذكورين بأعيانهم.

(٥) ينظر: الإنصاف (٢٧٣/١)، وارتشاف الضرب (١٥١٧/٣).

(٦) في مثل: (زيداً إلا راكباً لم يأتي). ينظر المثال في: شرح الرضي على الكافية (٨٤/٢).

حرفٌ قبلها الاسم والفعل، فلم يجر أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، كحرف الاستفهام.

وذهب الكسائي^(١)، وأبو إسحاق الزجاج^(٢) من الكوفيين^(٣) إلى أنه يجوز تقديمها على عاملها في الصورة التي ذكرناها، وحجتهم^(٤) على هذا قول العجاج^(٥):

وبلدة ليس بها طوريُّ
ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ^(٦)

فقدّم قوله: (ولا خلا الجنَّ) والتقدير فيه: ولا إنسيٌّ ما خلا الجنَّ، والطُّوريُّ: الواحد من الناس، تقول: (ما بها طوريُّ)، أي: واحد، والطُّوريُّ: الوحش، يقال: حمارٌ^(٧) طوري، أي: وحشي. قاله الجوهري^(٨).

والمختار ما ذهب إليه جماهير النحاة من البصريين.

فأمّا قول العجاج فهو محمول على الضرورة، ولا يمكن جعله قياساً يُوضَع عليه بابٌ من أبواب العربية،/ مع أنه مخالف لما نحن بصدده فلا يكون فيه حجة؛ لأنّ مسألة الخلاف

[٤١ ب

(١) ينظر: الإنصاف (٢٧٣/١)، وارتشاف الضرب (١٥١٧/٣).

(٢) الإنصاف (٢٧٣/١)، والاستغناء في الاستثناء (٢١٣)، وارتشاف الضرب (١٥١٧/٣).

(٣) عدّ الزجاج من الكوفيين سهوً من الشارح. فهو من أصحاب البصريين، كما سيذكره في ص ١٨٤.

(٤) البيت ليس حجة على تقديم المستثنى في الاستثناء المفرغ كما ذكر الشارح، بل هو شاهد على تقديم (إلا) مع المستثنى في أول الكلام على المستثنى منه.

(٥) عبد الله بن ربيعة التميمي، أبو الشعثاء، تابعي سمع من أبي هريرة. له من الولد: رؤبة، والقطامي. توفي أيام الوليد ابن عبد الملك. ينظر: الشعر والشعراء (٥٩١/٢)، والخزانة (١٢٤/١).

(٦) البيتان من مشطور الرجز، والثاني في ديوان العجاج (٢٩٩)، ورواية الأول (وخَفَقَةً ليس بها طُورِيٌّ). وينظر: الأصول (٣٠٥/١)، والإنصاف (٢٧٤/١)، والاستغناء في الاستثناء (٢١٣)، وشرح الرضي على الكافية (٨٤/٢). وخَفَقَةً: مفازةٌ ملساء ذات سراب، والخافق المكان الذي لا أنيس به، وطُويٌّ وطُورِيٌّ: أَحَدٌ. ينظر: المنصف (٦٢/٣)، والأماشي للقيالي (٣٠٠/١)، ولسان العرب (حقق) (٨٢/١٠)، والقاموس المحيط (طاء) (٥٩).

(٧) هكذا في نسخة التحقيق، وفي الصحاح: حمام.

(٨) ينظر: الصحاح (طور) (٧٢٧/٢).

حرفُ الاستثناء فيها متقدم على حرف النفي، وهاهنا (خلا) متأخرٌ بعد حرف النفي^(١)؛
فلهذا لم يكن فيه اعتبار.

المسألة الثالثة: تقديم المستثنى على عامله في غير التفرغ، في مثل قولك: (إلاّ طعامك
ما أكل زيدٌ شيئاً) وهذه المسألة لم يوردها ابن الأنباري فيما ذكر من مسائل الخلاف، ولم
أعرف لهم فيها نصاً.

فأمّا على مذهب البصريين فالأمر فيها ظاهرٌ، أعني أنّهم لا يجوزون تقديم المستثنى
على عامله، كما قالوه في التفرغ في المسألة التي قبل هذه.

وأما الكسائي فيحتمل أن يكون مذهبه جواز هذه المسألة، كما أجاز التي قبلها؛
لأنّهما سيّان في مقتضى الجواز، ويحتمل ألاّ يجيزها؛ لأنّ اقتضاء الفعل قد ضَعُفُ باشتغاله
بمفعوله. والأولى عندي على مذهبه منع جوازها لضعف العامل.

المسألة الرابعة: تقديم المستثنى إذا لم يكن العامل فعلاً، في مثل قولك: (إلاّ زيداً فالقوم
إخوتك) وهذه المسألة مما لا خلاف أنّه [لا]^(٢) يجوز تقديم (إلا) فيها^(٣)، وذلك لعدم
العامل^(٤)؛ فلهذا كان التقديم فيه ممتنعاً، فهذه المسألة نبّهنا عليها^(٥) في التقديم، وكان أحقّ
المواضع بها هذا الفصلُ فدكرناها فيه.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

«فصل

وتقول في تشية المستثنى: (ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً أو إلاّ زيداً إلاّ عمرو) ترفع
الذي أسندت إليه وتنصب الآخر، وليس لك أن ترفعه؛ لأنّك لا تقول: (تركوني إلاّ

(١) ينظر: الاستغناء في الاستثناء (٢١٣)، والتذييل (٣١/٣ ب).

(٢) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٣) في قولنا: القومُ إخوتك إلاّ زيداً، أخرج (زيد) من المستثنى منه (القوم)، ومن الحكم (إخوتك)؛ فحقه
أن يأتي بعدهما، لكن لكثرة الاستعمال جاز تقدّمه على أحدهما لا عليهما معاً. ينظر: شرح الرضي على
الكافية (٨٤/٢).

(٤) أي لعدم الفعل، فغيره عامل ضعيف.

(٥) ذكر الشارح حكم تقديم المستثنى على الفعل فقط، ولم يذكر حكم تقديمه على غير الفعل. ينظر: (١١٥) من النص المحقق.

عمرؤ). وتقول: (ما أتاني إلاَ عَمراً إلاَ بشراً أحدٌ) منصوبين؛ لأنَّ التقدير: ما أتاني إلاَ عَمراً أحدٌ إلاَ بشراً، على إبدال (بشر) من (أحد)، فلَمَّا قَدَّمْتَهُ نَصَبْتَهُ^(١).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

ليس المراد بالثنائية^(٢) هاهنا المثني الثنية الاصطلاحية، فإنَّ حُكَمَ المفرد والمثنى واحد، وإنَّما المراد بالثنائية التكرير في المستثنى كما ترجمه المبرد في كتابه المسمى بـ (المقتضب)^(٣) فإنَّه قال: تكرير المستثنى بغير حرف عطف إذا قلت: (ما أتاني إلاَ زيداً إلاَ عَمراً) وهذا التكرير مشتملٌ على مسائل، ونحن نفصلها، ونُفرد كلَّ واحدة منها، ونذكر ما يخصُّها بمشيئة الله تعالى:

المسألة الأولى^(٤): مسألة التفرغ، وهي المذكورة في الكتاب^(٥)، تقول فيها: (ما أتاني إلاَ زيداً إلاَ عمرؤ)، فترفع أحدهما على أنَّه فاعلٌ، وتنصب الآخر^(٦)؛ لأنَّ التفرغ لا يكون إلاَ من جهة واحدة؛ فلهذا كان منصوباً على أصل الاستثناء، فلو رفعتهما جميعاً لكان خطأ؛ لأنَّه يكون فيه تعدُّد في الفاعل، وتعدُّده/ محالٌ كما مرَّ بياؤه في الفاعل^(٧)، ولو نصبتهما جميعاً لكان فاسداً أيضاً؛ لأنَّ الفعل يبقى بلا فاعل؛ فلهذا قال الشيخ: ترفع الذي أسندت إليه الفعل وتنصب الآخر. ثم قال: وليس لك أن ترفع هذا الاسم الآخر؛ لأنَّك لا تقول: (تركوني إلاَ عمرؤ) بالرفع. وإنَّما أفردته بالذكر دفعاً لتوهم من يتوهم أنَّه يجوز رفعه كالأوّل، فأراد إزالة هذا الوهم بأنَّك لو صرّحت بما هو معناه الذي يؤول إليه لم يكن إلاَ منصوباً، فهكذا حاله في هذه الصورة يجب نصبه أيضاً.

(١) الفصل (٩١).

(٢) وعبر سيبويه بالثنائية أيضاً. ينظر: الكتاب (٣٣٨/٢).

(٣) ينظر (٤٢٤/٤).

(٤) ينظر: الكتاب (٣٣٨/٢)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٧٠٦/٢).

(٥) يعني الفصل، كما مر في نص الزمخشري.

(٦) قال سيبويه: «إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول». الكتاب (٣٣٨/٢).

(٧) ينظر: المحصل (٣٠٨/١).

وزعم الخوارزمي^(١) أن كلام الشيخ هاهنا فيه نظر، وذلك أن قوله: (تركوني) ليس بمثلة: (ما أتاني إلا زيد) ألا ترى أن زيدا [قد تركه]^(٢) في قوله: (تركوني) ولم يتركه في قوله: (ما أتاني إلا زيد)، قال: «وإنما تعمّد الشيخ تسهيل الجواب»، وقال: «الأولى أن يُقال: (تركني الناس وراء زيد إلا عمراً)». ثم قال في آخر كلامه: «وما ذكرناه من العناية أحسن مطابقة» يعني من كلام الشيخ. وهذا الذي ذكره وعظم فيه القضية تطويل ليس وراءه كثير فائدة ولا تحصيل، فإن كلام الشيخ هاهنا لا غبار عليه، وفيه نهاية الوضوح، فإن الشيخ لم يتعرض إلا للموضع الشبهة^(٣) في نصب (عمرو)، ولم يرد مثلاً لأصل المسألة، حتى يردّ عليه ما ذكر، وإنّما ورد دفعاً للوهم الذي قرّره. وكيف يُظنّ بالشيخ أنّه لم يفرّق بين قولنا: (تركوني إلا عمراً) وبين قولنا: (ما أتاني إلا زيد)؟ ومثل هذا لا يخفى على من له أدنى ذوق من علم الإعراب، فضلاً عن حاز الكياسة بأسرها، وأحاط بدقائق العربية وتفصيلها.

فإذن ما ذكره الخوارزمي اعتراض قريب لا فائدة فيه، ولا ثمرة تحته، ولقد كان له مندوحة وسعة عن إيراد هذا الاحتمال الركيك.

المسألة الثانية^(٤): في ما ذكر فيه المستثنى منه، وهي المذكورة في الكتاب^(٥) فتقول: (ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد) منصوبين؛ لأنّ التقدير: ما أتاني إلا عمراً أحد إلا بشراً^(٦)، على إبدال (بشر) من (أحد). فلما قدّمته نصبته، وهذه المسألة مخالفة للأولى من وجهين:

(١) ينظر: التخمير (٤٨٢/١).

(٢) زيادة من شرح الخوارزمي (٤٨٢/١) لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٦/١).

(٤) ينظر: الكتاب (٣٣٩/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١١٩/٢).

(٥) يعني (المفصل)، كما مر في نص الزمخشري.

(٦) في نسخة التحقيق (بشراً) وهو خطأ من الناسخ.

[أما أولاً]^(١): فلأن تلك على جهة التفريغ، وهذه ليست على جهة التفريغ؛ لأن المستثنى منه مذكورٌ فيها كما ترى.

وأما ثانياً: فلأن هذين الاسمين منصوبان على التقديم هاهنا، بخلاف المسألة الأولى، فإنه لا معنى للتقديم فيها. فأما نصب الأول منهما فإنما هو على أنه مستثنى مقدم، ولم يتعرض لذكره؛ لأن نصبه على التقديم لا إشكال فيه. وأما نصب الثاني فهو الذي تعرض لذكره؛ لأنه حادث التقديم^(٢)، ولنصبه وجهان:

أحدهما: على أصل الاستثناء إذا كان مؤخرًا عن المستثنى منه.

وثانيهما: /على أنه مستثنى مقدّم، إذا كان مقدماً على المستثنى منه، ولهذا كشف [٤٢ ب] المسألة الشيخ بقوله: «لأن التقدير فيه: (ما أتاني إلاّ زيداً أحدٌ إلاّ بشراً)، فلما قدمته نصبته» يشير به إلى التقرير الذي ذكرناه، فهاتان هما مسألتا الكتاب، وما عدهما ليس مذكوراً في الكتاب، فلنوردها على أثرها لتعلقها بها. وبالله التوفيق.

المسألة الثالثة^(٣): (ما أتاني إلاّ زيداً أحدٌ إلاّ بشراً) فتوسّط قولك: (أحد) بين الاسمين، وترفع أحدهما وتنصب الآخر. وهذه المسألة مخالفة لما سبقها، ولكن فيها توجيهان:

التوجيه الأول: أن تنصب (زيداً) على أنه مستثنى مقدّم، وترفع (بشراً) على أنه بدلٌ من (أحد)، فعلى هذا يكون الرفع في (بشر) أحسن، لكونه بدلاً.

التوجيه الثاني: أن تجعل (زيداً) هو البدل بنفسه، خلا أنه لما قدمته نصبته، ويكون رفع (بشر) على أنه بدلٌ^(٤) من (أحد)، وقد خرج منه (زيد)، فعلى هذا ترتفع الأحسنية في رفع (بشر) هاهنا^(٥)؛ لكونه قد أخذ بدله، وقُدّم عليه، وكان رفعه جائزاً لا غير، فعلى هذا يكون تقرير هذه المسألة.

(١) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٢) أي عارض.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٦/١).

(٤) يعني بدلاً آخر.

(٥) فينصب على الاستثناء.

المسألة الرابعة^(١): (ما أتاني أحدٌ إلّا زيداً إلّا عمرو). فتقدّم قولك: (أحد) إلى صدر الفعل، وترفع أحدهما وتنصب الآخر، وهذه مخالفة لما سبقها في الصورة والحكم كما ترى، فعلى هذا يجوز فيها أربعة أوجه^(٢):
أولها: رفعهما جميعاً على البدلية^(٣)، ويكون جيداً^(٤)؛ لما فيه من مطابقة الأول في إعرابه.

وثانيها: نصبهما جميعاً على أصل الاستثناء، وليس حسنه كالأول^(٥)؛ لما فيه من تقدير ناصب ينصبهما، وفيه صعوبة كما مرّ بيانه^(٦).

وثالثها: رفع الأول على البدلية ونصب الثاني على أصل الاستثناء، وتكون البداية بالمرفوع لما فيه من مزيد القوة بالمطابقة للأول في إعرابه وهو المبدل منه، ولأنّه هو المقصود بالذكر وما تقدّم على سبيل التوطئة لذكره.

ورابعها: أنّ تعكس هذا، فتنصب الأول على أصل الاستثناء وترفع الثاني على البدلية، وفيه ضعفٌ من حيث تقديم ما هو في حكم الفضلة على ما هو عمدة، وهو جائز لكنّ الأولى ما ذكرناه.

المسألة الخامسة: أنّ (إلّا) لا يجوز^(٧) أن يكون في صدرها^(٨) اسمان على جهة الاستثناء بها، ويجوز^(٩) أن يكونا في صدرها على جهة البدلية مما قبلها. ولنورد في بيان هذه

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٦/١).

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيراقي (١٢١/٣)، والاستغناء في الاستثناء (١٩٢)، وشرح ألفية ابن معط للرعيّني (٣١١/٣).

(٣) يكونان بدلاً من (أحد) .

(٤) دَفَعَه أبو علي الفارسي وابن الحاجب لتقدّم المبدل، فلا يكونان مرفوعين من جهة واحدة، فلا بد من العطف. ينظر: المسائل المنثورة (٦٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٧٦/١).

(٥) قال الرعيّني: «وهو الأحسن». شرح ألفية ابن معط (٣١١/٣).

(٦) ينظر: المسألة الثانية، ص (١٥٦، ١٥٧) من النص المحقق.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١١٤/٢). وورد جواز ذلك في ارتشاف الضرب (١٥٢٠/٣).

(٨) يعني تلوها.

(٩) منعه أبو حيان. ينظر: ارتشاف الضرب (١٥٢٠/٣).

المسألة المثال الذي أورده الشيخ أبو علي الفارسي في كتاب الإيضاح^(١)، قال: (ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً). فهذا المثال لك فيه توجيهان:

التوجيه الأول منهما: على جهة البدلية، فعلى هذا لا بدّ من أن يكون قبل (إلا) اسمان لتصحّ البدلية عنهما، فعلى هذا يكون تقديره: (ما ضرب القوم أحداً إلا بعضهم بعضاً) ليكون الاسمان بدلاً من مثلهما، وعلى هذا تصحّ المسألة/ على البدلية.

[٤٣]

التوجيه الثاني: أن يكون على جهة الاستثناء، وفيها وجهان:

أحدهما: أن يكون التقدير فيها: (ما ضرب القوم بعضهم إلا بعضاً) فيكون البعض الأول بدلاً والثاني مستثنى، كما قاله الأخفش^(٢)، وعلى هذا يكون تقديره: ما ضرب بعض القوم إلا بعضاً، فيكون الحصر حاصلًا في المفعول.

وثانيهما: أن يكون الحصر حاصلًا في الفاعل، وعلى هذا يكون التقدير فيها: ما ضرب بعضاً إلا بعض القوم، فيكون (بعضاً) منتصباً على المفعولية، والبعض الثاني يكون فاعلاً من غير تقدير بدل، ويكون استثناء.

وإنّما أوجبنا هذا التقدير؛ لأنّ (إلا) لا يُستثنى بها اسمان، كما لا يُعطف بـ (لا) اسمين، وواو المفعول معه لا تعمل في اسمين^(٣) أيضاً، فلم يكن بدّ من هذا التقدير.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«فصل

وإذا قلت: (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه) كان ما بعد (إلا) جملةً ابتدائيةً واقعةً صفةً لـ (أحد)، و(إلا) لغو في اللفظ مُعْطِيةٌ في المعنى فائدتها، جاعلةً (زيداً) خيراً من جميع من مررت بهم^(٤).

(١) لم أحده في الإيضاح أو غيره من كتب أبي علي المطبوعة. ونسب القرائي الرأي للفارسي دون النص على كتاب. ينظر: الاستغناء (١٥٤).

(٢) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (١٥٤)، وارتشاف الضرب (١٥٢٠/٣).

(٣) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (١٥٤).

(٤) المفصل (٩١).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا الفصلُ أوردته الشيخ إشارةً إلى وقوع التفرغ في الصفات كما يرد التفرغ في الأسماء.

واعلم أنَّ التفرغ يرد على خمسة أوجه^(١) :

أحدها: التفرغ على جهة الفاعلية، كقولك: (ما قام إلا زيد).

وثانيها: التفرغ على جهة المفعولية كقولك: (ما ضربت إلا زيداً).

وثالثها: التفرغ فيما يكون ظرفاً للزمان كقولك: (ما ضربت إلا يوم الجمعة).

ورابعها: التفرغ في الصفات المفردة كقولك: (ما ضربت أحداً إلا ركباً).

وخامسها: التفرغ^(٢) في الصفات الجمليَّة^(٣) في مثل قولك: (ما

مررت بأحدٍ إلا أبوك خيرٌ منه). قال الله تعالى: [$\$I; \hat{v} \} p / \hat{\theta} \% \text{ ` } \hat{B} \$Z\mathfrak{B} = d \& \$Br$]^(٤)

. [brâézâ]^(٥).

لا يُقال^(٦): إنَّ من حقَّ الاستثناء المفرغ أن يكون نفيًا للحكم عمّا عدا المستثنى، كقولك: (ما جاءني إلا زيد) و (ما ضربت إلا زيداً) وهذا لا يستقيم في الصفات؛ لأنَّك إذا قلت: (ما جاءني أحدٌ إلا ركبٌ) لم يُتَعَقَّلْ نفيُّ جميع الصفات عنه؛ حتى لا يكون حياً، ولا قادراً. فإذا بطل القول بالتفرغ في الصفات.

لأنَّا نقول: هذا فاسدٌ لأمرين:

(١) يجري التفرغ في كل ما صح أن يقع معمولاً لما قبل (إلا) كالخبر نحو: (ما زيد إلا قائم)، والحال نحو: (ما جاء محمد إلا ضاحكاً). ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩٣/٢)، والمحصل في شرح المفصل للأندلسي (٢٩٠/١ ب)، والاستغناء في أحكام الاستثناء (٦٣٤).

(٢) في نسخة التحقيق (التفضيل)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) لا تقع الجملة هنا إلا اسمية، أو فعلية فعلها مضارع لشبهه بالاسم كي تحصل الموافقة بينها وبين الاسم الأول. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩٣/٢).

(٤) في نسخة التحقيق (إلا ولها مندرين)، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) سورة الشعراء، الآية (٢٠٨).

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٧/١).

أما أولاً: فلائنه لا ينتفي من الصفات إلا ما كان مضاداً لهذه الصفة الثابتة؛ لآئنه قد علم أن جميع الصفات لا يمكن انتفاؤه؛ فلما كان هذا معلوماً اغتفر استعماله بالنفي والإثبات المفيدان للحصر.

وأما ثانياً: / فلأن هذا الكلام إنما يرد جواباً لمن يُنكر هذه الصفة الثابتة، فيرد [٤٣] الكلام إثباتاً، ولم يتعرض لنفي ما عداها ولا لإثباته، فالتفريغ إنما وقع في هذه الجملة الابتدائية؛ فلهذا قال: «كان ما بعد (إلا) جملةً ابتدائية»، ثم قال: «و (إلا) لغو في اللفظ»، يعني أن الجملة على حالها وإعرابها من غير تغيير لها، مُعطية في المعنى فائدتها، وهي أن جعلت (زيداً) خيراً من جميع من مررت بهم^(١)؛ لأن هذا هو فائدة التفريغ؛ لأن فائدة التفريغ هو إثبات الأفضلية للأب ونفيها عن سواه، وإن لم يكن هذا حاصلًا فلا معنى للتفريغ.

وزعم ابن الحاجب^(٢) أن كلام الشيخ هاهنا غير مستقيم؛ فإن الأفضلية هاهنا مأخوذة من نفس (خير) ألا ترى أنك لو قلت: (زيدٌ خيرٌ من جميعهم) كان هذا المعنى حاصلًا، وليس فيه (إلا). وهذا فاسدٌ؛ فإنه ليس الغرض إثبات الأفضلية لـ(زيد) مطلقاً، وإنما الغرض من هذا الكلام^(٣) إثبات الأفضلية على جهة الحصر بإثباتها له ونفيها عن سواه، وهذا لا يكون إلا بواسطة (إلا). فظهر بما قلناه ضعف كلام ابن الحاجب، وسداد كلام الشيخ. وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

وقد أوقع الفعل موقعَ المستثنى بـ(إلا) في نحو قولك: (نشدتك بالله إلا فعلت) والمعنى: ما أطلب منك إلا فعلك، وكذلك: (أقسمت عليك إلا فعلت)، وعن ابن عباس:

(١) هذا على المثال الذي أورده الزمخشري: (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٨/١).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩٤/٢).

« بالأيواء والنصر إلا جلستم »، وفي حديث عمر: « عزمْتُ عليك لما ضربتْ كاتَبَكْ سوطاً » بمعنى: إلا ضربت^(١).

قال صاحب الكتاب - نور الله حُفْرَتَهُ - (٢):

الفعل المستثنى إنما يكون على جهة القلة؛ لأن أصل الكلام إنما وضع على جهة البيان بالاسم؛ ولهذا أشار إليه الشيخ بقوله: «وقد أوقع الفعل موقعَ المستثنى بـ(إلا)» و(قد) إذا كانت داخلة على المضارع^(٣) أفادت التقليل.

فلنذكر الوجه في أن وضعه أن يكون بالاسم، ثم نذكر وجه مجيئه بالفعل، فهاتان فائدتان: الفائدة الأولى: في وجوب اعتبار كونه اسماً. واعلم أن الأصل في المستثنى أن يكون اسماً^(٤)، وإنما وجب ذلك لأمر ثلاثة:

أما أولاً: فلأن المستثنى قد يكون مفرغاً له الفعل، إما على جهة الفاعلية في مثل قولك: (ما قام/ إلا زيد)، وإما على جهة المفعولية في مثل قولك: (ما ضربت إلا زيدا) وإما على جهة تعلق الجار به كقولك: (ما مررت إلا بزيد)، وهذه الأمور الثلاثة كلها من مواقع الاسمية؛ فلهذا وجب كونه اسماً.

وأما ثانياً: فلأن المستثنى يكون محكوماً عليه في جميع مواقعه، إما على جهة الإثبات كقولك: (ما قام أحدٌ إلا زيد)، وإما على جهة السلب كقولك: (قام القوم إلا زيدا)، ولا شك أن إضافة الأحكام مختصة بالأسماء لا محالة؛ فلهذا كان اسماً.

وأما ثالثاً: فلأنه يكون بدلاً في غير الموجب إذا ذكر المستثنى منه في مثل قولنا: (ما قام إلا زيد)، والأبدال من حقها أن تكون أسماءً، فلاجل ما ذكرنا هذه الوجوه الثلاثة وجب اعتبار كونه اسماً.

(١) المفصل (٩١).

(٢) درج الناسخ أن يُثبت بعد نص الرّمخشري: (قال السيد الإمام رضي الله عنه وأرضاه)، والمثبت خلطٌ من الناسخ.

(٣) هي في نص الرّمخشري داخلة على ماضٍ! على أن حكم الشارح بقلة الفعل صحيح. ينظر: المحصل في شرح المفصل للأندلسي (٢٩١/١).

(٤) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (١٧٥)، وشرح الرضي على الكافية (١٣٨/٢).

فإذا عرفت ما قلناه في وجه مجيئه بالاسم ووردَ شيءٌ من الأفعال في موضع المستثنى وجب تأويله بالاسمية وتقديره بها، فعلى هذا يكون التقدير في قوله: (نشدتك بالله إلاّ فعلت) أي: ما أطلب منك^(١) إلاّ فعلك^(٢)، وهكذا القول في (أقسمت عليك إلاّ فعلت) أي: أطلب منك ترك كل شيء إلاّ فعلك. وقول ابن عباس^(٣): «بالإيواء والنصر إلاّ جلستم»^(٤) معناه ما أطلب منكم إلاّ الجلوس. وقال عمر^(٥): «عزمت عليك إلاّ ضربت كاتبك سوطاً»^(٦)، معناه: ما أسألك ولا أطلب منك إلاّ ضربه بالسوط.

الفائدة الثانية: في الوجه في وروده على صورة الفعل.

واعلم أن أكثر ما يرد استثناء الفعل في القسم، كقولهم: (نشدتك بالله إلاّ فعلت، وأقسمت عليك) وما أشبهه، وهو من جملة اختصاصات القسم التي يختص بها، كما سنقرّها في موضعها^(٧) اللائق بها، بمشيئة الله تعالى:

(١) في نسخة التحقيق (منه) وهو خطأ من الناسخ.

(٢) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (١٧٥)، وارتشاف الضرب (١٥٣١/٣)، (١٥٣٢).

(٣) عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب (٣ ق هـ - ٦٨ هـ)، ابن عم النبي ﷺ صحبه نحواً من ثلاثين شهراً، ودعا له بأن يعلمه الله الحكمة والتأويل والفقه في الدين، فكان حبر الأمة وترجمان القرآن، له في الصحيحين خمسة وسبعون حديثاً غزا أفريقية مع عبدالله بن أبي السرح. شهد مع علي - رضي الله عنهما - الجمل وصفين. كُف بصره آخر عمره، سكن الطائف وبها توفي. ينظر: أسد الغابة (٢٩٥/٣)، والإصابة (١٤١/٤)، وسير أعلام النبلاء (٣٣١/٣).

(٤) ينظر: البصائر والذخائر للتوحيدي (٣١٨/١)، وأساس البلاغة (أوي) (٤٠/١)، والتخميم (٤٨٥/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٥/٢)، وارتشاف الضرب (١٥٣١/٣)، وشرح ألفية ابن معط للرعيني (٢٧٥/٣).

(٥) ابن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي (٤٠ ق هـ - ٢٣ هـ) ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمر المؤمنين، كثير الصحبة لرسول الله ﷺ، صاحب الفتوحات، يُضرب به المثل في خصال الخير كلها، ولي الخلافة بعهد من أبي بكر الصديق عند وفاته - رضي الله عنهما - سنة (١٣ هـ)، قتله أبو لؤلؤة المحوسبي وهو يوم المسلمين في صلاة الفجر. ينظر: أسد الغابة (١٥٦/٤)، وسير أعلام النبلاء (١٩٦/٤)، والإصابة (٥٨٨/٤).

(٦) ورد الأثر بروايات متباينة مخالفة لرواية الشارح. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢٥/١)، ومراتب النحويين (٢٣)، والخصائص (٨/٢)، والصعقة الغضبية (٣١٩)، والتخميم (٤٨٥/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٥/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٤٠/٢). وذكر الجاحظ أن الكاتب هو الحصين ابن أبي الحر. ينظر: البيان والتبيين (٢١٦/٢).

(٧) ينظر المحصل في كشف أسرار المفصل (٥٣/٤).

والاختصاص فيه هاهنا من وجهين^(١):

أحدهما: أنه وَضَعَ الإثبات في موضع النفي^(٢)، كقولك: (نشدتك بالله إلاّ فعلت)؛ لأنّ معناه: ما أطلب منك إلاّ فعلك.

وثانيهما: وقوع الفعل موقع المصدر، والوجه في ذلك هو أنّ القسم قد اتَّسَعَ فيه ما لا يُتَّسَعُ في غيره؛ فلهذا جاز فيه هذه الأمور وغيرها.

وإنّما جاز الفعل فيه هاهنا بلفظ الماضي دون المضارع لأمرين:

أمّا أولاً: فلأنّ الماضي يدلّ على الثبوت والاستقرار؛ فلهذا كان آكد في ثبوت المقسم عليه وحصوله من الفعل المستقبل المنتظر وقوعه، فكأنّه أمرٌ قد فُرِغَ منه وأُخْبِرَ بثبوتِه.

وأمّا ثانياً: / فلأنّك إذا قلت: (أقسمت عليك إلاّ فعلت، وإلاّ جلست) كان مفيداً لإتمام الجلوس، بخلاف ما إذا قلت (إلاّ تجلس) فإنّه يفيد ابتداء الجلوس وإحداثه.

فلما كان الماضي دالاً على ملابسة الفعل والاشتغال به، بخلاف المستقبل كان أخصّ دون المضارع.

والذي حمل على هذه التغيرات كلّها ما في القسم من الاختصاص.

رُوي عن ابن عباس أنّه دخل يوماً في وليمة على الأنصار فقاموا له، فقال: «بالإيواء والنصر إلاّ جلستم» يريد بذلك القسمَ عليهم على جهة الاستعطاف بذكر مناقبهم التي كانت لهم وخصائصهم في الإسلام، يشير به إلى قوله تعالى: [وَصَرَّفْنَا فِيهِ لَكُم مِّن دُونِهِ آلِهَ بَدَلًا لِّئَلَّا تُتَنَبَّأُوا بِالْيَوْمِ] (٣).

ورُوي عن عمر أنّه لما كتبَ إليه كاتبٌ لأبي موسى الأشعري^(٤): (من أبو موسى الأشعري) فكتب إليه عمر^(٥): «إذا أتاك كتابي هذا فاضربه سوطاً واعزله عن عملك».

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٨/١).

(٢) ينظر: الكتاب (١٠٥/٣).

(٣) سورة الأنفال، من الآيتين (٧٢، ٧٤).

(٤) عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري (...-٤٤، ٤٢، ٤٣، ٥٢، ٥٣هـ)، صاحب رسول الله **e**، معدودٌ فيمن قرأ عليه، حسن الصوت، أقرأ أهل البصرة وفقَّههم في الدين، استعمله النبي **e** على زبيد وعدن، واستعمله عمر على الكوفة والبصرة، جاهد مع النبي **e**، وبعده ففتح الأهواز وتستر وغيرها. روى في الصحيحين تسعة وأربعين حديثاً. ينظر: الاستيعاب (١٧٦٢/٤)، وأسد الغابة (٣٢٢/٦)، والإصابة (٢١١/٤)، وسير أعلام النبلاء (٣٨٠/٢).

(٥) قول عمر بهذا اللفظ لا شاهد فيه، فيجب الاستشهاد به على الرواية السابقة التي أوردها الشارح، أو بلفظ (لما) بدل (إلا) لأنها بمعناها. ينظر: الحصل في شرح المفصل للأندلسي (٢٩١/١ب).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«فصل

والمستثنى يُحذف تخفيفاً، وذلك قولهم: (ليس إلا، وليس غير)»^(١).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا أيضاً وارد على القلة، وقد نبّه عليه الشيخ بقوله: (ليس إلا، وليس غير) فإنه لم يرد إلا في هاتين اللفظتين. فلنذكر مواقع الحذف في الاستثناء، ثم نذكر كيفية الحذف فيه، فهاتان فائدتان:

الفائدة الأولى: في بيان مواقع الحذف في الاستثناء، فتارةً يكون في المستثنى منه، وتارةً يكون في المستثنى نفسه، فهذان موقعان:

الأول منهما: في المستثنى منه.

واعلم أنّ حذف المستثنى [منه]^(٢) لا يسوغ إلا إذا كان على جهة التفرغ، إمّا على جهة الفاعلية كقولك: (ما قام إلا زيد)، وإمّا على جهة المفعولية كقولك: (ما ضربت إلا زيدا)، وإمّا جاز حذفه هاهنا لقيام الدلالة الحالية والقرينة المقالية، إمّا بطريق الإسناد في الفاعل، وإمّا بطريق الاقتضاء في المفعول.

الموقع الثاني: في المستثنى نفسه، في نحوقوله: (ليس إلا)، و(ليس غير)، فهذا الحذف لا يكون في كلّ موضع وإمّا يكون حيث تكون القرينة الحالية أو المقالية^(٣)؛ ولهذا فإنه لا يجوز: (قام القوم إلا، وما جاءني أحد إلا) لعدم ما يشعر بالمحذوف^(٤).

قال السيرافي^(٥): الحذف الذي استعملوه في المستثنى بعد (إلا) و(غير) إمّا استعملوه إذا كانت (إلا) و(غير) بعد (ليس) فقط^(٦). لتقدّم ما يشعر بالمستثنى المحذوف؛ لأنّك إذا

(١) المفصل (٩١).

(٢) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٣) ينظر: الكتاب (٣٤٥/٢)، والمقتضب (٤٢٩/٤).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩٥/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٧٨/١).

(٥) ينظر: شرح الكتاب (١٢٥/٣). والتخمير (٤٨٥/١).

(٦) أجاز الأخفش الحذف بعد (لا يكون). ينظر: تعليق الفرائد (١٤٤/٦).

قلت: (ضربت زيداً/ليس إلا)، و(أكرمت عمراً ليس غير) كان معناه: ليس المضروب إلا زيداً. وليس المكرم غير عمرو». فمن ثمّ ساغ حذفه لما ذكرناه، فهذه مواقع الحذف في الاستثناء.

الفائدة الثانية: في كيفية الحذف في الاستثناء، فنقول أمّا كيفية الحذف في الموقع الأوّل، وهو المستثنى منه فليس أمراً واجباً، وإنّما يكون حذفه على جهة الجواز، فإن شئت حذفته لأجل القرينة الدالة عليه ووجهت الفعل إليه إمّا على جهة الفاعلية، وإمّا على جهة المفعولية كما مرّ بيانه، وإن شئت نفيتّه وجعلت النافي بدلاً منه في غير الموجب، أو منصوباً على أصل الاستثناء، وقد قرّرنا ذلك كلّه فيما سلف^(١)، فلا وجه لتكراره.

وأمّا كيفية حذفه في الموقع الثاني، وهو المستثنى نفسه فليس أمراً واجباً وإنّما هو أمرٌ تُسّع فيه في هذين الحرفين على انفرادهما، ثمّ الحذف لا يخلو حاله إمّا أن يكون في (إلا) أو في (غير)، فإن كان واقعاً في (غير) فإعرابُ المستثنى واقعٌ عليها، فإذا حذف ففي حركتها بعد حذفه عنها وجهان^(٢):

أحدهما: أن تكون ضمّةً كما هو مذهب البصريين^(٣)، وحجّتهم على هذا هو أنّها لما اقتطعت عنها مضافها ووُقف عليها جرت في ذلك مجرى الغايات فبقيت على الضمّ (كقبل، وبعد)^(٤).

(١) ينظر: ص (١٢٦) من النص المحقق.

(٢) يجوز تنوين (غير) رفعاً ونصباً؛ لأنّها في اللفظ غير مضافة. ينظر: شرح الكتاب (١٢٥/٣ب)، والاستغناء في أحكام الاستثناء (٢٣٣)، وارتشاف الضرب (١٥٤٩/٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٣٤٤/٢)، والمقتضب (٤٢٩/٤)، والتخمير (٤٨٥/١).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٩/١). ويرى الأخفش وابن كيسان والزجاج أن الضمة إعراب لا بناء؛ لأن البناء خاص بالظروف فقط، والتقدير: ليس غير ذلك عندي. فكأن المضاف إليه منطوق به. ينظر: الشيرازيات (١٧/١، ١٨، ٢٠٩)، والتعليقة (٧٥/٢)، والمفضل في شرح المفصل (٧٧٧/٢)، وارتشاف الضرب (١٥٤٩/٣)، وشرح الأشموني (٢٦٦/٢). ونُسب الرأي للجزمي. ينظر: المفضل في شرح المفصل (٧٧٧/٢)، وارتشاف الضرب (١٥٤٩/٣)، وأجاز ابن خروف الوجهين. ينظر: أوضح المسالك (١٥٢/٣).

وثانيهما: أن تكون فتحةً، كما هو مذهب الكوفيين^(١)، وحجتهم على هذا هو أن (ليس) مع (غير) في قولنا: (ليس غير). بمتلة (لا) مع (غير) في (لا غير)، فكما أن (لا) مع (غير) مبنية على الفتح فهكذا قولنا: (ليس غير) يجب أن تكون مبنية على الفتح أيضاً، والجامع بينهما أن (لا) مفيدة للنفي، كما أن (ليس) مفيدة للنفي؛ فلهذا كانت مبنية على الفتح معها. والحق ما ذهب إليه البصريون لأمرين:

أما أولاً: فلأن (غيراً) هو خبر (ليس)، ولم يعهد في كلام العرب، ولا في الأقيسة النحوية بناء خبر (ليس) معها بحال.
وأما ثانياً: فلأن فاعل (ليس) مضمّر فيها، وهو فاصل بينها وبين (غير) ومع وقوع الفصل يمتنع البناء، كما نقوله في (لا) فإنه إذا فصل بينها وبين مبنيتها امتنع البناء، كقوله تعالى: [أَقِمْ وَكُتِّبْ]^(٢)، فإذا بطل كونها مبنية على الفتح وجب بناؤها على الضم لقطعها عن الإضافة، فهذا هو الكلام على حذف المستثنى في (غير).
وبالله التوفيق.

وأما إذا كان الحذف واقعاً في (إلا) فكيفيته هو حذف المستثنى، والوقف على (إلا) إذ ليس لها في نفسها إعراب ولا حركة. وبتمامه تم الكلام في إعراب المستثنى، والحمد لله. /

[٤٥ ب

(١) ينظر: التحمير (٤٨٥/١)، وارتشاف الضرب (١٥٤٢/٣)، وشرح الأشموني (٢٦٧/٢).

(٢) سورة الصافات، من الآية (٤٧).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

« الخبر والاسم في بابي (كان) و (إن)

لَمَّا شُبِّهَ الْعَامِلُ فِي الْبَابَيْنِ بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي شُبِّهَ مَا عَمِلَ فِيهِ بِالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَيُضَمَّرُ الْعَامِلُ فِي خَبَرِ (كَانَ) فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ: (النَّاسُ مُجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنَّ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)، (وَالْمَرْءُ مُقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنَّ خَنْجَرًا فَخَنْجَرٌ، وَإِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ) أَي: إِنَّ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُ شَرًّا فَجَزَاؤُهُ شَرٌّ.

[وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْصِبُهُمَا، أَي: إِنَّ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا كَانَ جَزَاؤُهُ خَيْرًا] ^(١)، وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ فِي الْآخِرِ.... « ^(٢). إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ.

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

إِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ حَدَّثَهُمَا لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا: فَلَأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَحْدَّثَهُمَا بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُمَا أَوْ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِمَا، فَإِنْ حَدَّثَهُمَا بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُمَا دَخَلَ فِيهِ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ؛ لِأَنَّ اسْمَ (إِنَّ) هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَخَبَرُ (كَانَ) هُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْحَقِيقَةِ أَيْضًا ^(٣).

وإِنْ حَدَّثَهُمَا بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِمَا فَهُوَ فَاسِدٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ اللَّفْظِيَّةَ لَيْسَتْ مُرْشِدَةً إِلَى فَهْمِ الْحَقَائِقِ الْمَعْنَوِيَّةِ، فَلِهَذَا أَعْرَضَ عَنْ حَدَّثَهُمَا.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَأَنَّهُمَا فِي الْحَقِيقَةِ مَنْدَرَجَانِ تَحْتَ حَقِيقَةِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَاسْمُ (إِنَّ) مَنْدَرَجٌ تَحْتَ حَقِيقَةِ الْمُبْتَدَأِ، وَخَبَرُ (كَانَ) أَيْضًا مَنْدَرَجٌ تَحْتَ حَقِيقَةِ الْخَبَرِ، فَاسْتَعْنَى بِحَدِّ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَنْ تَعْرِيفِهِمَا. فَإِنْ أَرَدْتَ حَدَّثَهُمَا بِاعْتِبَارِ دُخُولِ (إِنَّ) وَ (كَانَ) قَلْتَ فِي اسْمِ (إِنَّ): هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا، وَخَبَرُ (كَانَ): هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا ^(٤).

فَإِذَا تَمَهَّدَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فَلَنَذْكُرَ عَامِلَهُمَا، ثُمَّ نَذْكُرُ كَيْفِيَّةَ تَأْثِيرِهِ، فَهَذَانِ مَقْصِدَانِ:

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ لَيْسَ مَوْجُودًا فِي الْمَفْصَلِ الْمَطْبُوعِ بِتَحْقِيقِ السَّعِيدِيِّ، وَمَقَارِبُهُ فِي نَسْخِ أُخْرَى مِنَ الْمَفْصَلِ، وَالتَّخْمِيرُ (٤٨٧/١)، وَشَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ (٩٦/٢).

(٢) الْمَفْصَلُ (٩١، ٩٢).

(٣) يَنْظُرُ: الْإِبْضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٣٨٠/١).

(٤) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٥٦٣/٢، ٥٦٨).

المقصد الأول: في بيان العامل فيهما، فنقول: أمّا (كان) فالعمل لها مستحقّ بالأصالة؛ لأنّها فعلٌ متصرفٌ، فعملت في فاعلها الرفعَ كسائر الأفعال، وأمّا منصوبها فإنّما عملت فيه لأمرين:

أمّا أولاً: فلأنّ وضعها في تقرير متعلّقها على صفةٍ كوضع (علمت) و(ظننت) وإن اختلفا فكان أحدهما لتقرير المفعول على صفة كـ(علمت) والآخر لتقرير الفاعل على صفة نحو(كان)، فإذا كانا مشتركين في حقيقة وضعهما، وكان لأحدهما منصوب وجب في الآخر مثله.

وأمّا ثانياً: فلأنّ عقليّة هذه الأفعال، أعني (كان) وأخواتها متوقّفة على متعلقاتها؛ فلهذا كانت مشبهة للأفعال المتعدية، فوجب أن يكون لها منصوبٌ مثلها، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (لما شبّه العامل بالفعل / المتعدي شبّه ما دخل عليه بالفاعل والمفعول).

[٤٦أ]

لا يقال: إنّ من حقّ ما كان مفعولاً أن يكون مغايراً لفاعله في حقيقته ومعناه، والمفعول في (كان) على زعمكم هو الفاعل في المعنى، فكيف يقال بأنّه مُشبّه للمفعول؟ لأنّا نقول من أجل هذا قلنا: إنّهُ مُشبّه للمفعول وليس مفعولاً حقيقياً؛ لأنّ من حقّ المفعول ما ذكرتم من مغايرة الفاعل، فإذا كان بينهما أدنى مشابهة^(١) كان نصّبُهُ على التشبيه به، وليس من حقّ المشبّه بشيء أن يكون له جميع أحكامه ولوازمه، وأن يكون لها مثل حقيقته^(٢)، ولكنّ الغرض من التشبيه هو الجمع بينهما في الوصف الذي يكون مُفيداً في الحكم.

وأمّا (إنّ) فالسببُ في عملها مشابهُتها للفعل من الأوجه التي ذكرناها في المرفوعات^(٣)، فلا فائدة في تكريرها.

(١) ذكر الخوارزمي بعضَ وجوه الشبه بين خبر(كان) والمفعول. ينظر: التخمير(٤٨٧/١).

(٢) قال سيويوه: «كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه» الكتاب(٢٥٩/١).

(٣) ذكر الشارح خمسةً من أوجه الشبه، وهي: بناء هذه الأحرف على الفتح كالأفعال، ودخول نون الوقاية عليها، ودخولها على المبتدأ الخبر كالأفعال الناسخة، واقتضاؤها للأسماء وتأثيرها فيها كإقتضاء الأفعال وتأثيرها، ومماثلتها للأفعال في أوزانها. ينظر: المحصل في كشف أسرار المفصل(٤٣٩/١). ومما ذكر من أوجه المشابهة بين (إنّ) وأخواتها، والأفعال مما لم يذكره الشارح: دخولها على الضمائر كالأفعال، ودلائلها على معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه وغيرهما، وبنائها على الفتح. ينظر: اللباب للعكبري(٢٠٨/١).

واعلم أنّ ظاهر كلام الشيخ هاهنا، أنّ المرفوع في (كان) و(إنّ) مشبّه^(١) بالفاعل، وأنّ المنصوب فيهما مشبّه بالمفعول، وهذا كالمناقض لما ذكره في المرفوعات، فإنّه لم يجعل مرفوع (كان) مشبّهاً بالفاعل كما ذكره هاهنا، وإنّما جعله فاعلاً على الحقيقة^(٢). ولهذا لم يفرد بالذكر بل جعله مندرجاً تحت حقيقة الفاعل وذكره، وخصّ سائر المرفوعات بالتشبيه كما مرّ ببابه^(٣)، ثمّ ذكر هاهنا أنّه مشبّه بالفاعل. وفيه اعتذاران^(٤):

الاعتذار الأوّل: أن يكون هذا الكلام على خلاف ظاهره، فيُحمّل قوله: (لما شُبّه العاملُ في البابين بالفعل المتعدي)، يعني به: أنّ (إنّ) شُبّهت بالفعل المتعدي باعتبار معموليها جميعاً، و(كان) شُبّهت به باعتبار منصوبها خاصة، ويكون قوله: (شُبّه ما عمل فيه بالفاعل)، يعني خبر (إنّ)، والمفعول يعني به منصوبها ومنصوب (كان) جميعاً. فعلى هذا التوجيه يكون مرفوع (كان) فاعلاً على الحقيقة، ويكون مندرجاً تحت حقيقة الفاعل.

الاعتذار الثاني: أن يكون قد ترجّح عنده عند ذكره للمرفوعات أن يجعل مرفوع (كان) فاعلاً على الحقيقة، ثمّ لما وصل إلى المنصوبات ترجّح عنده لما ذكر منصوبها وتشبيهه بالمفعول أن يجعل مرفوعها مشبّهاً بالفاعل؛ فلهذا كان قوله هاهنا مخالفاً لقوله ثمّ، فلا جرم اختلف كلامه.

والحقّ عندنا هو العملُ على رأي الشيخ الأخير، وهو ما عوّل عليه/ هاهنا، ويدلّ [٤٦ ب] عليه هو^(٥) أنّ النحاة بأسرهم متفقون على أنّ مرفوعها ليس مندرجاً تحت حقيقة الفاعل، وأنّ منصوبها ليس مندرجاً تحت حقيقة المفعول، وأنّها في أنفسها معدودة في الأفعال

(١) في نسخة التحقيق (مشبّهاً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) وردّ هذا المأخذ عند ابن الحاجب. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٩/١). والحق أن الزمخشري قال في (وجوه إعراب الاسم): «وأما المبتدأ... واسم (كان) وأخواتها.... فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب» فهو قد صرح بأن مرفوع (كان) مشبّه بالفاعل، لكنه لم يفرد مرفوع (كان) بالذكر؛ لأنه سيخصص له باباً مستقلاً في الأفعال. كما سيذكر الشارح في الجواب عنه.

(٣) في المفصل. ينظر: المفصل (٢٩).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٠/١).

(٥) استقامة الكلام بحذف (هو).

الناقصة، وإذا كان الأمر فيها كما قلناه وجب في مرفوعها ومنصوبها أن يكونا مُشَبَّهين بالفاعل والمفعول، ولهذا أفردوها بالذكر من سائر الأفعال ولقبوها بالأفعال الناقصة في كثير من أحكامها، ويكون تركُّ ذكره في المرفوعات المشبهة؛ لأنَّه قد أفرد بالذِّكر في الأفعال الناقصة حيث قال^(١): (يدخلن بدخول أفعال القلوب إلاَّ أَنَّهُنَّ يَرْفَعْنَ المبتدأ وَيَنْصِبْنَ الخبر، وَيُسَمَّى المرفوع اسماً والمنصوب خبراً). ولم يترك ذكره في المرفوعات لأنَّه عنده مندرج^(٢) تحت حقيقة الفاعل، وإنَّما تركه لما ذكرناه.

المقصد الثاني: في كيفية تأثيرهما في معمولهما. فنقول:

أما (كان) فلها له حالتان:

الحالة الأولى: أن تكون ظاهرةً، وهذا هو الأكثرُ المطرد؛ لأنَّ الكلام محمولٌ على البيان، وهو إنَّما يكون بظهورها وتأثيرها في معمولها ظاهرةً، وهو الذي عليه أكثر الأفعال في العمل.

الحالة الثانية: أن تكون مضمرةً، وإنَّما أضمرت لكثرة الاستعمال فيها، ودورها على ألسنتهم كثيراً، وقد أورد الشيخ في إضمارها صوراً ثلاثاً، ونحن نشرحها:

الصورة الأولى: قوله: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر)^(٣) وهذه الصورة فيها من الإعراب أربعة أوجه^(٤):

(١) ينظر: المفصل (٣١٤).

(٢) في نسخة التحقيق (مندرجاً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) سيذكر الشارح قريباً أنَّه حديثٌ مأثور، وقد جعله ابن مالك حديثاً. ينظر: شواهد التوضيح (٧١)، وشرح التسهيل (٣٦٤/١)، وشرح الكافية الشافية (٤١٨/١)، ونصَّ ابن هشام في شرح شذور الذهب على أنَّه من قول النبي **e**. ينظر: (١٣٤). ولم أجده في كتب الحديث. وينظر: المقاصد الحسنة للسخاوي (٢٨٢)، وكشف الخفاء للعجلوني (٣٣٢/١)، والسير الحثيث (٢٨٢/١)، وتخريج أحاديث الرضي للبغدادي (١٣٤)، والأسرار المرفوعة للملا علي القاري (٣٦٨/١)، وأسنن المطالب للبيروني (٣٠٩/١). والصواب أنَّه من قول ابن عباس كما تفسر الطبري (١٥٨/١)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤٠/١). وذكره سيبويه في أكثر من موضع بلفظ (قولك) و(قوله) و(قالوا). ينظر: الكتاب (٢٥٨/١)، ٧/٣، ١١٣، ١٤٩. وابن السراج بلفظ (قالوا). ينظر: الأصول (٢٤٨/٢). وهو كذلك في: العضديات (١٤٩)، والشيرازيات (١/٧٠)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٨٠/١)، وشرح الرضي على الكافية (١٤٧/٢).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٦٤/١)، وشرح الكافية الشافية (٤١٩/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢/١٤٧)، وارتشاف الضرب (١١٨٩/٣)، وجمع الهوامع (١٠٣/٢).

أولها: نصب الأول ورفع الثاني، وهو أجودها وأقواها، وإنما كان قوياً لأنَّ النصب في الأول إنما يكون بإضمار (كان) وهي كثيرة الدور والاستعمال، وما كثر استعماله كثر حذفه وتخفيفه^(١). ورفع في الثاني إنما يكون لأنَّه خبر مبتدأ محذوف، وحذف المبتدأ مع الفاء يكثر^(٢)، وهو قياسٌ مستمرٌ لقوَّة الدلالة عليه، لأنَّ هذه الفاء المعلوم من حالها أنَّها لا تأتي إلَّا في صدر الجملة الاسميَّة؛ فلهذا كان هذا الوجه قوياً.

وثانيها: عكس هذا، وهو رفع الأول ونصب الثاني، ولم يذكره الزمخشري في كتابه، وإنما ترك ذكره لأمرين:

أما أولاً: فلأنَّ في كلامه ما يشعر به، لأنَّه إذا جاز رفعهما جميعاً ونصبهما جميعاً جاز أيضاً من طريق الضرورة رفع الأول ونصب الثاني.

وأما ثانياً: فلأنَّه لما كان معاكساً للوجه/ الأول ترك ذكره لما فيه من الضعف، ووجه ضعفه^(٣) هو أنَّك إذا رفعت الأول فلا بدَّ له من رافع، ولا تُقدَّر إلَّا (كان) لأنَّ المعنى عليها. ثمَّ إما أن تكون تامة أو ناقصة، فإن قدرتها تامة فهو خطأ لقلتها وندورها، وما قلَّ استعماله قلَّ حذفه وإضماره، وإن قدرتها ناقصة فلا بدَّ من تقدير حذف الخبر منها، فيكون تقديره: إن كان في عمله خير. فيؤدِّي إلى كثرة الحذف، وهو على خلاف القياس؛ فلهذا كان هذا الوجه ضعيفاً. وأما النصب^(٤) فلا بدَّ له من ناصب وليس ذلك إلَّا (كان) فإن قدرتها ماضية كما قدرها سيبويه^(٥) فهو فاسد؛ لأنَّه يلزم منه حذف الفاء الثابتة في المسألة؛ لأنَّ تقديره: إن كان عمله خيراً كان جزاؤه خيراً. وإن قدرتها مضارعة فهو فاسد أيضاً؛ لأنَّ تقديره يكون: إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً، ومجيء الفاء مع الفعل المضارع قليل^(٦)؛ فلهذا كان هذا الوجه ضعيفاً.

(١) ينظر: التخمير (٤٨٨/١).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٦٥/٢).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٨١/١).

(٤) للثاني.

(٥) قال سيبويه في تقديره: «وإن كان الذي قُتل به خنجراً كان الذي قُتل به خنجراً». الكتاب (٢٥٨/١).

(٦) ينظر: الكتاب (٢٥٨/١).

وثالثها: رفعُهما جميعاً، فعلى هذا يكون تقديره: إن كان معه خير، فالذي يُجزى خير.
ورابعها: نصبهما جميعاً، وعلى هذا يكون تقديره: إن كان عمله خيراً كان يُجزى خيراً^(١).
وهذان الوجهان، أعني نصبهما جميعاً، ورفعهما جميعاً متوسطان ليس فيهما قوة الأول ولا رداة الثاني.

نعم، يمكن أن يقال: إنَّ رفعهما جميعاً أقوى من نصبهما؛ لأنَّ في الرفع إضمار للمبتدأ بعد الفاء، وهو كثيرٌ مطرد، يمكن دعوى القياس فيه^(٢).
فأما الأول فرفعه إنَّما يكون بإضمار (كان) التامة وهو وإن كان ضعيفاً كما أسلفنا لكنَّه أرجح من نصبهما من جهة أنَّ رفع الأول ليس فيه إلّا حذف (كان) لا غير، ومع النصب حذف (كان) مع اسمها، فلهذا كان أحسن.
وفي نصبهما جميعاً محذوران^(٣):

أحدهما: إضمار (كان) واسمها في الثاني، وهو قليل.
وثانيهما: تقدير الفعل الماضي مع وجود الفاء، وهما لا يجتمعان.
فينحل من مجموع ما قررناه هاهنا أنَّ أوَّل هذه الوجوه أقواها، والثاني أضعفها وأرداها، والثالث والرابع متوسطان، خلا أنَّ رفعهما جميعاً فيه ما ذكرنا من المزية.
فأمَّا البيت^(٤) الذي أنشده للنعمان بن المنذر^(٥) فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه، فهاتان فائدتان:

(١) هذا تقدير الزمخشري كما في التخمير (٤٨٧/١).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٨١/١).

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٦٥/٢).

(٤) إنما ذكر الزمخشري الشطر الأول منه. وهو:

قد قيل ذلك إنَّ حقاً وإن كذباً

ينظر: المفصل (٩٢). والبيت من البسيط. ويُروى (صدفاً) مكان (حقاً)، و(قيل) مكان (قول). وتماه سيورده الشارح كما رواه سيويه: (فما اعتذارك من قول إذا قِيلاً) ينظر: الكتاب (٢٦٠/١). والشعر (٥٧/١)، وأما ابن الشجري (٢/٩٦)، وارتشاف الضرب (١١٨٧/٣)، وشرح ابن عقيل (مع حاشية الخضري) (٢٥٨/١)، وتعليق الفرائد (٢٢٥/٣).
(٥) أبو قابوس من ملوك الحيرة في الجاهلية، أدرك البعثة، ولم يُسلم. أدركه ليبد بن ربيعة في صباه. ينظر: تاريخ سني ملوك الأرض للأصفهاني (٧٩)، و خزانة الأدب (٤٤٩/٢). وقصة البيت في الفاخر (١٧٢)، والخزانة (١١/٤).

الفائدة الأولى: في إعرابه، وهو ظاهر لا إشكال^(١)، خلا أن قوله: (إن حقاً وإن كذباً) يمكن أن يقال إنهما جملة شرطية في موضع نصبٍ على الحال من (ما) وهي موصولة، كقولك: (هذا زيد إن تُعطه يشكر، / وهذا بكرٌ إن تصارعهُ يغلبك) أي: أشير إليهما في هذه الحالة.

الفائدة الثانية: في موضع الشاهد منه، وإنما أورده شاهداً على الوجه القوي، وهو نصب الأول ورفع الثاني، وأن تقديره يكون: قد قيل ما قيل إن حقاً فهو حق وإن كذباً فهو كذب، أي: إن كان المقول حقاً فهو حق، وإن كان المقول كذباً فهو كذب. وإنما حُذف هذان المرفوعان للضرورة، ولما في المنصوين من الدلالة عليهما والاستغناء بهما.

وزعم الخوارزمي^(٢) أن هذا البيت ليس من قبيل الكلام الأول، ولا هو من حكم المسألة في وِرْدٍ ولا صَدَرٍ وأنه مما يجب فيه النصب لا غير، وأعظمَ فيه الأمر واستكثره وقال: إنه من مشكلات هذا الكتاب ودقائقه.

وهذا الذي ذكره فاسدٌ، والحق أن هذا البيت مما تجوز فيه تلك الوجوه الأربعة التي ذكرناها في قولنا: (إن خيراً فخير وإن شراً فشر). وأن الشيخ إنما أورده دلالة على حكم المسألة وشاهداً عليها، ويدل على ما قلناه: هو أن تلك الأوجه الأربعة يمكن توجيهها فيه، وهذا يشعر بكونه منه، والعجب منه حيث زعم أنه لا يجوز فيه إلا النصب؛ لأنه لو ارتفع مثل هذا لكان رفعه على أنه اسمٌ لـ (كان) ويُجعل الخبر في تقديم الظرف، ومحال أن تكون جملة [الشرط]^(٣) ظرفاً لـ جميعه؛ فلهذا استحال فيه: إن كان فيه حقٌ أو كان فيه كذب، وهذا التقدير صحيحٌ لا يلزم منه فسادٌ لا في اللفظ ولا في المعنى؛ فلهذا كان سائغاً، فحصل من مجموع ما ذكرناه أن هذا البيت مما تجوز فيه الأوجه الأربعة، وأن الشيخ أورده شاهداً عليها، وأن ما ذكره الخوارزمي لا وجه له.

(١) هكذا في نسخة التحقيق، وفيه حذف خبر (لا) النافية للجنس للعلم به.

(٢) ينظر: التخمير (٤٨٩/١).

(٣) زيادة من التخمير (٤٨٩/١) لا يستقيم الكلام إلا بها.

وتمام البيت:

.....
فما اعتذارك من قول إذا قيلاً

ومن قبيل ما نحن فيه قوله:

لا تقربن الدهر آل مطرف إن ظالماً منهم وإن مظلوماً^(١)

أي: إن كنت ظالماً فأنت ظالم، وإن كنت مظلوماً فأنت مظلوم، على التقدير الذي ذكرناه في الحديث^(٢) المأثور: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر» من غير فرق.

الصورة الثانية قوله: «ومنه: (ألا طعام ولو تمراً)، و(أنتي بدابة ولو حماراً)، وإن شئت رفعت، بمعنى ولو يكون تمرٌ وحمارٌ، و(ادفع الشر ولو إصبعاً)»^(٣). وإنما فصله عما تقدمه بقوله (ومنه) لمخالفته لما تقدمه؛ لأنه لم يشتمل إلا على منصوب واحد وما تقدمه مشتمل على مرفوع ومنصوب، وكله/منتصب على إضمار (كان) بمعنى: ولو كان تمرًا وحماراً، وادفع الشر ولو كان الدفع مقدار أصبع، وهي (كان) الناقصة، فإن رفعت كان على تقدير (كان) التامة.

الصورة الثالثة: قوله: (أما أنت منطلقاً انطلقت)، وهذه مسألة خلاف بين النحاة، ومثار الخلاف بينهم فيها هو أن سياقها إما أن يكون على جهة الشرط، وإما أن يكون على جهة التعليل، ولهم فيها مذهبان^(٤):

(١) البيت من الكامل، وهو لليلي الأخيلية في ديوانها (١٠٧)، ولحميد بن ثور في ديوانه (١٣٠) وأكد الغندجاني نسبته إليه في فُرحة الأديب (٨٤). وينظر: الكتاب (٢٦١/١)، وأما القالي (٢٩٧/١)، وأما ابن السجري (٩٥/٢)، التخمير (٤٨٩/١). ورواية البيت في الديوانين:

لا تغزون الدهر آل مطرف لا ظالماً أبداً ولا مظلوماً

ويروى الشطر الثاني:

..... لا ظالماً فيهم ولا مظلوماً

(٢) الصواب أنه ليس بحديث كما مرّ قريباً.

(٣) المفصل (٩٢، ٩٣).

(٤) ينظر: التخمير (٤٩٢/١)، خزنة الأدب (١٣/٤).

المذهب الأول: وهو رأي الخليل^(١)، وسيبويه^(٢)، والأخفش^(٣)، وغيرهم من جماهير البصريين^(٤)، أن هذا الكلام مسوق على جهة التعليل وأن أصله (لأن كنت منطلقاً انطلقت) فحذف الفعل فانفصل الضمير وعوض عنه (ما)^(٥). و(أن) هذه هي المصدرية أدغمت في (ما) وهي مفتوحة على حالها، وعن علي بن عيسى الرماني^(٦) أن (ما) هذه هي المسلطة على حذف الفعل، و(كان) هذه هي الناقصة؛ لأنها أكثر دوراً، وأوسع في الاستعمال.

المذهب الثاني^(٧): وهو قول الكسائي^(٨) والفراء^(٩) وغيرهما من أهل الكوفة^(١٠)، وحاصله أن هذا الكلام مسوق للشرط، وأن أصله: (إن كنت منطلقاً انطلقت) فـ(إن) هذه هي الشرطية ولكنه لما حذف عنها الفعل لكثرة الاستعمال انفصل الضمير بعد أن كان متصلاً، وعوضت (ما) عن حذف الفعل، وانفتحت (إن) لما وليها ما لم يكن يليها في الأصل.

(١) ينظر: الكتاب (١٠١/٣).

(٢) ينظر: الكتاب (٢٩٣/١، ١٤٩/٣، ١٥٠).

(٣) لم أجد له نصاً في المسألة، وقد حكى الفارسي عنه زيادة الفاء، والقول به يجعل البيت شاهداً لرأي البصريين. ينظر: البغداديات (٣٠٩).

(٤) يعني أصحاب البصريين. ينظر: الأصول (٢٥٤/٢)، البغداديات (٣٠٧)، الخصائص (٣٨٠/٢، ٣٨١)، أمالي ابن الشجري (١٣٤/٣).

(٥) فهي زائدة لازمة.

(٦) قال الرماني: إن (ما) في هذا الأسلوب عوضٌ مُعاقِب. ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني (١٨٦/ب). ومصدر الشارح في قول الرماني التخدير، يقول الخوارزمي: «و(ما) مَزِيدَةٌ مُعَوِّضَةٌ من الفعل المضمر راجعةً إلى معنى المسلطة فيما ذكره علي بن عيسى؛ لأنها هي التي سُلِّطت على حذف (كنت) بأن صارت عوضاً منه». التخدير (٤٩٢/١، ٤٩٣). ونص الخوارزمي أقرب في النسبة إلى الرماني من نص الشارح.

(٧) وحكاها الجرمي عن الأصمعي. ينظر: البغداديات (٣٠٨). ورآه ابن الحاجب. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٨٢).

(٨) لم أجد له رأياً في المسألة.

(٩) لم أجد له رأياً في المسألة.

(١٠) ينظر: الإنصاف (٧٢/١)، وارتشاف الضرب (١١٩٢/٣)، وتعليق الفرائد (٢٣٣/٣)، والتصريح (٦٣٦/١)، وخزانة الأدب (١٣/٤، ١٩).

والحق في هذه المسألة أن هذين المذهبين قويان لا غبار عليهما، وأنهما متقاربان؛ لأنَّ الشرط والتعليل في معنى واحد، ألا ترى أنك تقول: (إن أتيتني أكرمك)، والمعنى فيه: أكرمك لأجل إتيانك. خلا أن ما قاله الكوفيون أسدُّ لأمرين: أما أولاً: فلأننا نرى الجواب لازماً في هذه الصورة، وهو لا يلزم إلا إذا كان للشرط، لأنَّ جواب الشرط لازم، وجواز التعليل غير لازم. وأما ثانياً: فلأنَّ (الفاء) إنما تأتي في جواب الشرط فإتيانها في الجواب^(١) دلالة واضحة على أنه مسوق على جهة الشرط كما قاله الكوفيون. فأما البيت الذي أورده للذهلي^(٢):

أبا خراشة أماً أنتَ ذا نسبٍ فإنَّ قومي لم تأكلْهُمُ الضَّبْعُ^(٣)

فإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران، فلا حاجة بنا إلى كشفه وبيان، والضَّبْعُ هاهنا هي السنَّة المجدية استعير لها اسم الضبع. وعن ابن الأعرابي^(٤): ليس الغرض بالضبع السنَّة وإنما المقصود الحقيقة، وهو أن الناس إذا أُجْدَبُوا ضَعُفُوا وهَلَكُوا فأكلتهم الضَّبَاعُ^(٥). وإتيان الفاء في الجواب دلالة موضحة لما ذهب إليه أهل الكوفة^(٦)، كما قررناه من قبل.

(١) كما في البيت الآتي.

(٢) تابع الشارح الخوارزمي في هذا الوهم، كما أن البيت ليس لحفاف بن ندبة السلمي كما ذكر المحاظ في الحيوان (٢٤/٥)، وإنما هو للعباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي، جاهلي، وفد على النبي ﷺ قبل الفتح، فأعطاه وزاد له، كان ممن حرَّم الخمر على نفسه في الجاهلية ينظر: الشعر والشعراء (٧٤٩/٢)، ومعجم الشعراء للمرزباني (٩١)، وخزانة الأدب (١٩/٤).

(٣) البيت من البسيط. ينظر: ديوان العباس بن مرداس (١٢٨)، والكتاب (٢٩٣/١)، والخصائص (٣٨١/٢)، وأما ابن الشجري (٤٩/١)، والتخمير (٤٩١/١)، وشرح المقدمة الكافية (٥٦٦/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٤٩/٢). وأبو خراشة: حُفَّاف بن ندبة. ويروى البيت (نفر) كما في المصادر المذكورة.

(٤) محمد بن زياد، أبو عبد الله (١٥٠-٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣هـ) نحوي عالم باللغة والشعر، كوفي يميل لآراء البصريين، كان أحول أعرج، كريماً حسن الأخلاق، وكان المفضل الضبي زوج أمه، وقد أخذ عنه كثيراً. وعنه أخذ: ثعلب، ومحمد بن حبيب، وغيرهم. له: النوادر، والخليل، ومعاني الشعر، وغيرها. ينظر: إنباه الرواة (١٢٨/٣)، وبغية الوعاة (١٠٥/١).

(٥) ينظر: التخمير (٤٩٣/١)، وورد هذا المعنى في: الفائق في غريب الحديث (٣٢٦/٢)، والنهاية في غريب الحديث (٣/٧٣).

(٦) حكى الفارسي عن الأخفش جواز زيادة الفاء. ينظر: البغداديات (٣٠٩). وقيل إنَّ الفاء لتعليل (لم أذل) المقدَّر، والتقدير: لكونك ذا نفرٍ لم أذل. الإقليد (٦٠٠).

ثم قال الشيخ:

«وقد روي قوله:

[٤٨ ب] إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُ^(١) /
 بكسر الأول وفتح الثاني^(٢). فالكسر على أنه للشرط والفتح على أنه للتعليل،
 وعطف أحدهما على الآخر لأنهما في معنى واحد، هذا على تقدير الشيخ. والأقرب تنزيله
 على ما اخترناه من كلام أهل الكوفة؛ لأنه هو المقصود من البيت، وقد أجاب الشرطين
 بجواب واحد. فأما إعرابه وموضع الشاهد منه فهما ظاهران.
 فأما من زعم أنهما للتعليل فقد قررناه، ومن قال إن الأول شرط والثاني تعليل،
 فجوابهما قوله (فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا يَأْتِي) لتقاربهما.
 فهذا هو الكلام على ما يخص (كان). فأما اسم (إن) فلم يذكره الشيخ، وإنما أغفله
 لأن ما يتعلق بأحكام الخبر قد مضى تقريره في المرفوعات، وما يتعلق بأحكام الحرف نفسه
 يأتي في الحروف المشبهة^(٣)، و[ما يتعلق بأحكام الاسم]^(٤) هو المبتدأ بعينه، لا يخالفه إلا
 باعتبار دخول (إن) لا غير، وسنقرر باقي الكلام فيه في الحروف بمشيئة الله.

(١) البيت من البسيط، وقائله مجهول، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩٩/٢)، الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٣/١).
 شرح الرضي على الكافية (١٥٠/٢)، ومغني اللبيب (٥٤)، وشرح أبيات مغني اللبيب (١٧٩/١).

(٢) المفصل (٩٣، ٩٤).

(٣) ينظر: المحصل (٨/٤ ب).

(٤) زيادة يقتضيها سياق الكلام، ولا يتم إلا بها.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«المنصوب بـ(لا) لنفي الجنس

هي كما ذكرتُ محمولةً على (إنّ) فلذلك نُصبُ بها الاسمُ ورُفِعَ بها الخبرُ، وذلك إذا كان المنفي مضافاً كقولك: (لا غلامَ رجلٍ أفضلُ منه)، و(لا صاحبَ صدقٍ موجودٌ)، أو مضارعاً له كقولك: (لا خيراً منه قائمٌ)، و(لا حافظاً للقرآن عندك)، و(لا ضارباً زيداً في الدار)، و(لا عشرين درهماً لك)، فإذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك: لا رجلَ أفضلُ منك، ولا أحدَ خيرٌ منك، ويقول المستفتح: (ولا إلهَ غيرُك). وأما قوله :

لا نسبَ اليومَ ولا خلّةً

فعلى إضمار فعل كآئه قال: ولا أرى خلّةً، كما قال الخليل في قوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً

كآئه قال: ألا تروني رجلاً. وزعم يونس أنه نوّن مضطراً^(١).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

إنما لم يذكر الشيخ حدّه؛ لأنه هو المبتدأ بعينه، فإن أردت حدّه باعتبار دخول (لا) عليه فقل: هو المسند إليه بعد دخولها^(٢). وأقسامها ثلاثة^(٣):
زائدة، كقوله:

في بئرٍ لا حُورٍ^(٤)

(١) المفصل (٩٤، ٩٥).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٣/١).

(٣) ذكر الشارح هذه الأقسام في المرفوعات عند الحديث عن خبر (لا). ينظر: المحصل (٤٦٤/١).

(٤) هذا بعضٌ من بيتٍ من مشطوري الرجز للعجاج، وهو:

في بئرٍ لا حُورٍ سرى وما شعرٍ

وهو في ديوان العجاج (٧٢). والمعنى كما ذكر الأصمعي في شرح الديوان: في بئرٍ حُورٍ، أي نقص. و(سرى وما شعرٍ) أي: نقصَ وما درى. وينظر: الخصائص (٤٧٧/٢)، والصاح (لا) (٢٥٥٣/٦)، والمفصل (٣٧٢)، وجمع الأمثال (٣٤٧/١)، وشرح الرضي على الكافية (١٦٤/٢).

وناهية، في مثل قولك: (لا تَخْرُجْ). ونافية، إمّا بمعنى (لم) كقوله تعالى: [لا تَخْرُجْ]^١ وإمّا مُشَبَّهَةٌ بـ(ليس) وسيأتي حكمها، وإمّا مُشَبَّهَةٌ بـ(إن) وهي هذه^(٢).

فإذا عرفت هذا فلنذكر حكم اسمها إذا كان معرباً، ثم نذكر حكمه إذا كان مبنياً فهذان مقصدان:

المقصد الأول: في حكمه إذا كان معرباً.

واعلم أن المعرب منه قسمان: مضاف، ومضارع للمضاف.

فالقسم الأول: هو المضاف في مثل قولك: (لا غلامَ رجلٍ أفضلُ منك)، و(لا صاحبَ صدقٍ موجودٍ).

القسم الثاني: هو المضارع للمضاف، وهذا نحو قولك: (لا خيراً / منه قائمٌ هاهنا)، و(لا حافظاً للقرآن عندك)، و(لا ضارباً زيداً في الدار)، و(لا عشرين درهماً لك).

ومعنى المضارع هو كل نكرة عملت فيما بعدها، إمّا رفعاً كقولك: (لا حسناً وجهه)، وإمّا نصباً؛ إمّا حقيقياً كقولك: (لا ضارباً زيداً في الدار) وإمّا تقديرية كقولك: (ما ماراً بزيد أمس، ولا عشرين درهماً لك). ووجه المضارعة من وجهين^(٣):

أما أولاً: فلأن الثاني من تنمة الأول كما أن المضاف إليه من تنمة المضاف.

وأما ثانياً: فلأن الثاني معمول لما قبله، كما أن المضاف إليه معمول لما قبله؛ فلأجل ما ذكرنا كان معرباً كالمضاف، ولا خلاف بين النحاة في كونها عاملة إذا كان معمولها مضافاً أو مضارعاً له، وإنما الخلاف بينهم في الخبر وقد قدّمنا^(٤) ذكره وقررنا وجه الحق فيه، فلا فائدة في تكريره.

(١) سورة القيامة، الآية (٣١).

(٢) والعاطفة من أقسام النافية، نحو: (جاء زيد لا عمرو). ينظر: مغني اللبيب (٣١٨).

(٣) كذا في نسخة التحقيق، والأولى أن يقول: والمضارعة من وجهين. وعند العكبري مثل هذه العبارة ينظر: اللباب (٢٣٢/١).

(٤) ينظر: الحصل (٤٦٨/١). وخلاصة ما ذكره الشارح أن البصريين يرون عمل (لا) في الخبر، ويمنعه الكوفيون، ويجعلون الخبر مرفوعاً قبل دخول (لا)، وقد رجّح رأي البصريين.

وإنما لم يكن المضاف مَبْنِيًّا لأمرين^(١):

أما أولاً: فلأنَّ الإضافة لخصوصيتها بالأسماء مانعة من البناء؛ فلهذا كان معرباً عند إضافته.

وأما ثانياً: فلأنَّ البناء تركيبٌ هاهنا؛ فكَرِهَ تركيب أكثر من كلمتين ووجب نصبه. وإنما يكون منصوباً باعتبار شروط أربعة^(٢):

الشرط الأول: أن يكون نكرة^(٣)، فإن كان معرفةً بطل النصب ووجب رفعه كقولك: (لا زيدٌ في الدار ولا عمرو).

الشرط الثاني: أن تكون النكرة تليها، فإن وقع بينها وبين معمولها فصلٌ بطل النصب في مثل قولك^(٤): [أَقْبَلْتُ]^(٥).

الشرط الثالث: أن يكون مضافاً، فإن كان غير مضافٍ بطل نصبه ووجب بناؤه كقولك: (لا رجلٌ في الدار) وسنقرره على إثر هذا.

الشرط الرابع: أن يكون مشبَّهاً بالمضاف ومضارعاً له^(٦) كما قدمنا بيانه.

فإذا حصلت هذه الشرائطُ كُلُّها وجب إعرابه ونصبه، وإذا بطل واحد منها بطل النصب لا محالة.

لا يقال: فما وجه المضارعة في نحو قولنا: (عشرين درهماً)^(٧) حتى وجب نصبه كنصب المضاف؟

(١) زاد عليهما العكيري أمراً ثالثاً، وهو أن المضاف إليه واقع موقع التنوين، والتنوين لا يكون بعد حركة البناء فكذلك المضاف إليه. ينظر: الباب (٢٣١/١).

(٢) ذكر الشارح الشروط الواجبة في الاسم ذاته.

(٣) يجب أن تكون النكرة جنساً. ينظر: الباب (٢٢٧/١)، أوضح المسالك (٣/٢).

(٤) يعني مثل قولك حاكياً.

(٥) سورة الصافات، من الآية (٤٧).

(٦) في نسخة التحقيق: لها، وهو خطأ من الناسخ.

(٧) ينظر: الأزهار الصافية (٤٨٤/١). ومثّل به ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية (٥٦٩/٢).

لأننا نقول: وجه المضارعة فيه هو أننا نقول (درهماً) رافع لإيهام قولنا (عشرين)، كما أن قولنا (زيداً) في (لا ضارباً زيداً) رافع^(١) لإيهام (ضارباً) وهو من تنمة (عشرين) كما أن (زيداً) من تنمة (ضارباً)؛ فلهذا كان معرباً كإعراب المضارع للمضاف لشبهه/ به كما حققناه.

وإنما عملت (لا) النصب في معمولها لمشابهتها (إن)، ووجه المشابهة لها من وجهين^(٢):

أما أولاً: فلأن (لا) للنفي المؤكد، كما أن (إن) موضوعة للإثبات المؤكد، فلما اشتركا في كونهما لمطلق التأكيد أُعملت عملها.

وأما ثانياً: فلأن كل واحد منهما له صدر الكلام، فلما أشبهتها (لا) من هذين الوجهين^(٣) أُعملت عملها، ولما كان عملها بالمشابهة لـ(إن) كانت منحطة عن درجتها، ويدل على ذلك وجوه أربعة^(٤):

أولها: أن (إن) تعمل في النكرة والمعرفة جميعاً، و(لا) لا يكون عملها إلا في النكرة لا غير.

وثانيها: أن (إن) تعمل في اسمها مع الفصل في مثل قولك: (إن في الدار زيداً)، و(لا) لا تكون عاملة مع الفصل كقولك: [**Aqî \$kZî W**].

وثالثها: أن (لا) مركبة مع اسمها بمترلة الشيء الواحد بخلاف (إن) فإنها منفصلة عن اسمها، ولهذا لم يكن مبنياً معها كما بُني مع (لا).

(١) في نسخة التحقيق: رافعاً، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) كذا في نسخة التحقيق، والأولى أن يقول: والمشابهة لها من وجهين.

(٣) ينظر: علل النحو (٤٠٦)، وأسرار العربية (٢٤٦). وزاد الشارح عند الحديث عن خبرها وجهاً ثالثاً وهو ملازمتها للأسماء كـ(إن)، ونقل حكاية ابن الخباز عن بعض النحويين أنها محمولة في العمل على (أن) المُخَفَّفة لكونها على حرفين مثلها، ولأنها تعمل وتُلغى مثلها. ينظر: الحصل (٤٦٥/١). وذكر العكبري حملها على المخففة. ينظر: الباب (٢٢٦/١).

(٤) ينظر: شرح اللمع للثمانيني (٢٩١/١)، أسرار العربية (٢٤٧)، وجعل الثمانيني ومثله الأنباري الوجه الرابع: عمل (إن) في الاسم والخبر، دون (لا) في الخبر عند بعض النحويين.

ورابعها: أن (إن) عاملة في الظاهر والمضمر جميعاً، و(لا) لا تكون عاملة إلا في الظاهر لا غير.

فقد ظهر لك بما ذكرنا انحطاطها عن درجة (إن) على ما حققناه، وهذا يُبين لك أن عملها إنما كان فرعاً لعمل (إن) ولهذا نقصت عنها، فهذا هو الكلام على معمول (لا) إذا كان معرباً.

المقصد الثاني: في حكمه إذا كان مبنياً.

واعلم أن هذه مسألة خلاف بين النحاة^(١)، فالذي ذهب إليه الخليل وسيبويه^(٢)، والأخفش^(٣)، واختاره الزمخشري، ونصره الخوارزمي^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، والموصلي^(٦) صاحب الغرة^(٧)، أن الاسم المفرد إذا وقع بعد (لا) فإنه مبني معها.

وحجّتهم^(٨) على هذا هو أن الأصل في قولنا: (لا رجل في الدار) لا من رجل في الدار؛ لأنّه جوابٌ لقولٍ من يقول: هل من رجل في الدار؟ فلما حُذفت (من) لفظاً، ورُكّب الاسم مع (لا) تضمّن معنى الحرف فوجب بناؤه كسائر الأسماء المبنية لتضمنها معنى الحرف.

(١) ينظر: الغرة المخفية (٨٧ب).

(٢) ليس للخليل وسيبويه رأيٌ صريحٌ في المسألة، فنصّ كلام سيبويه: «(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين...؛ لأنها جُعِلت وما عملت فيه بمثلة اسم واحد كخمسة عشر» الكتاب (٢٧٤/٢). والظاهر من كلام المبرد أن الاسم غير المثني والمجموع مبنيٌّ فهو يقول: «(رجل) في موضع نصبٍ منونٍ» المقتضب (٣٨٥/٤). فقال (في موضع). ونصّ السيرافي على أن سيبويه يرى إعراب الاسم. ينظر: شرح الكتاب (٨٢/٣)، ونص مبرمان على ذلك أيضاً. ينظر: التعليقة (١٨/٢)، ويرى أبو علي الفارسي أن الاسم مبني. ينظر: التعليقة (٢٢/٢)، والمسائل المثورة (٨٤).

(٣) ينظر: معاني القرآن (٢٥/١).

(٤) ينظر: التخمير (٩٧/١).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٤/١).

(٦) ينظر: الغرة المخفية (٨٧ب).

(٧) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لأحمد بن الحسين الموصلي، (ابن الخباز) (٦٣٩هـ). والغرة أول شرح لألفية ابن معط، بدأ به ابن الخباز في حياة ابن معط. حقّقه حامد بن محمد العبدلي، ونُشرت الجزء الأول منه دار الأنبار ببغداد. عام ١٤٠٤هـ.

(٨) ينظر: المسائل المثورة (٨٤)، والإنصاف (٣٦٧/١)، واللباب (٢٢٨/١).

وذهب الكسائي^(١)، والفراء^(٢)، وغيرهما^(٣) من الكوفيين [إلى]^(٤) أن الاسم المفرد مع (لا) مُعَرَّبٌ، لكنّه حُذِفَ تنوينه تخفيفاً، وإلى هذا ذهب السيرافي^(٥)، وأبو إسحاق الزجاج^(٦) من البصريين^(٧).

ثمّ اختلفوا في ناصبه، فذهب السيرافي^(٨)، والزجاج^(٩) إلى أنّه منصوبٌ بـ(لا) نفسها، وأنّها هي العاملة فيه لكنه حذف تنوينه لما ذكرناه من التخفيف.

وزعم الكسائي، والفراء^(١٠) أنّه معرّبٌ بالنصب لأنّه مفعولٌ في المعنى لفعلٍ محذوفٍ، وأنّ تقديره في قولنا: (لا رجلَ في الدار) بمعنى: لا أجِدُ رجلاً في الدار.

[٥٠] فأما السيرافي والزجاج فحجّتهما^(١١) على مذهبهما هو أنا لم نجد في كلام العرب معمولاً بُنيَ مع عامله؛ فلهذا قلنا بأنّه معرّبٌ، وتَرَكُ تنوينه إنّما كان لأحد أمرين:

(١) لم أجد له رأياً في المسألة.

(٢) ينظر: معاني القرآن (١/١٢٠).

(٣) ينظر: أمالي ابن السجري (٢/٥٢٨)، والإنصاف (١/٣٦٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/١٠٦)، واللباب (١/٢٢٧)، وارتشاف الضرب (٣/١٢٩٦).

(٤) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٥) ينظر: شرح الكتاب (٣/٨٢ب). والغرة المخفية (٨٧ب).

(٦) ينظر: شرح الكتاب (٣/٨٢أ)، والغرة المخفية (٨٧ب)، وشرح الرضي على الكافية (٢/١٥٥).

(٧) وهو رأي الحرمي والرماني أيضاً. ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس الموصلي (١/٢٥٩)، وارتشاف الضرب (٣/١٢٩٦). وهو رأي الميرد في المثنى وجمع المذكر السالم. ينظر: المقتضب (٤/٣٣٦).

(٨) ينظر: شرح الكتاب (٣/٨٢ب). والغرة المخفية (٨٧ب).

(٩) ينظر: الغرة المخفية (٨٧ب).

(١٠) لم أجد لهما نصّاً في العامل، ورأي الكوفيين في: الإنصاف (١/٣٦٦)، والتبيين (٣٦٥).

(١١) لم يذكر السيرافي هذا الاحتجاج في شرح الكتاب.

إما للتخفيف، وإما لاختطاطه عن درجة (إنّ) لأنّه مشبّه^(١) بها^(٢).

فأما الكوفيون فحجّتهم^(٣) على ما زعموه هو أنّ (لا) قد تكون قائمةً مقام الفعل في مثل قولك: (إن قمتَ قمتُ وإلاّ فلا) والمعنى: إلاّ تقم^(٤) فلا أقوم، فلما كانت (لا) قد تسدّ مسد الفعل كانت هاهنا قائمةً مقام الفعل، والفعل معها محذوف، وتقديره: لا أجد رجلاً.

والحق^(٥) ما قاله البصريون لأمرين:

أما أولاً: فلأنّ الظاهر من سقوط التنوين إنّما يكون من أجل البناء^(٦) إذا لم يكن ثمّ ما يضادّه من ألفٍ ولامٍ أو إضافة، فلما كان التنوين هاهنا زائلاً من غير ضدّ^(٧) دلّ على أنّ زواله من أجل البناء.

وأما ثانياً: فلأنّ ظاهر الكلام وتنزيله على تضمنه معنى الحرف؛ فيجب القضاء بينائه لتضمنه إياه.

ثمّ لا يجب بناؤه إلاّ بشرطين:

أحدهما: أن يكون مفرداً غير مضاف ولا مشبّهاً بالمضاف.

وثانيهما: ألا يكون بينه وبين (لا) فاصلاً، وإن وقع فصلٌ بطل البناء كقولك: (لا

فيها رجل) و [Aqî \$kZî W].

فإذا وجب بناؤه لما ذكرناه فيجب أن يكون مبنياً على ما ينتصب به؛ بالفتح في المفرد كقولك: (لا رجل في الدار)، وبالياء المفتوح ما قبلها في التثنية كقولك: (لا غلامين لك)، وبالياء المكسور ما قبلها في الجمع كقولك: (لا مسلمين بها لك). وهذا أحسن من كلام النحاة حيث قالوا: إنّ يجب أن يكون

(١) هكذا في نسخة التحقيق، والصواب: (لاختطاطها - أي: (لا) - عن درجة (إنّ) لأنّها مشبّهة).

(٢) ينظر: الإنصاف (٣٦٧/١).

(٣) ينظر: الإنصاف (٣٦٦/١).

(٤) في نسخة التحقيق: تقوم، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) في حكم اسم (لا).

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري (٥٢٨/٢).

(٧) أو عوض، وهو المعاقب، كما ذكر ابن القواس الموصلي في شرح كافية ابن الحاجب (٢٦٠/١).

مبنياً على الفتح، وهو الواقع في كلام الأوائل والأواخر منهم^(١)؛ لأنّ البناء على الفتح إنما يكون في المفرد لا غير، وما ذكرناه يشمل ويعمّ، فيجب التعويل عليه ولم يلخصه من المتأخرين إلا ابن الحاجب^(٢).

وإنما وجب بناؤه على ما نُصب به لأمرين:

أما أولاً: فلأنّ في بنائه على الفتح مشابهة له بحركة إعرابه ومناسبة لها^(٣)، كما في ضمير المتكلم وقولنا (نحن)؛ فإنهما بُنِيا على الضمّ تنبيهاً على حركة إعرابهما ومشابهةً بها.

وأما ثانياً: فلاّنه لو بُني على الضمّ لالتبس على الغايات، ولو بني على الكسر لاشتبه بما بُني على الكسر على أصل التقاء الساكنين^(٤)، ولم يُيَنَ على السكون لأنّ له أصلاً في التمكن؛ فلما بطلت هذه الوجوه لم يبق إلا الفتح في المفرد والياء فيما عداه.

ومنه قول المستفتح: (ولا إله غيرك) يعني به ما يقوله المصلي عند افتتاحه لصلاته، فإنّ المسنون^(٥) عند أبي حنيفة^(٦) أن يقول [في]^(٧) افتتاحه: (سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك وتعالى/جَدُّك ولا إله غيرك)^(٨).

[٥٠ ب

(١) هذا ما استقر لديّ بعد التتبع، فابن الحاجب أول من صرح ببنائه على ما يُنصب به، وقد تابعه الرضي في شرح الكافية^(١٥٤/٢)، وابن مالك في تسهيل الفوائد^(٦٧)، والمرادي في توضيح المقاصد^(٥٤٦/١)، وابن هشام في شرح القطر^(١٨٢)، وغيرهم من المتأخرين. على أن المتقدمين لم يُغفلوا بناء غير المفرد كما ذكر ابن السراج في بناء المثني وجمع المذكر السالم على الياء. ينظر: الأصول^(٣٨٣/١).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية^(٥٧٠/٢).

(٣) ينظر: المقتصد^(٧٩٩/٢).

(٤) لكنّ جمع المؤنث السالم يجوز بناؤه على الكسر.

(٥) وهو مسنونٌ عند جمهور الأئمة أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد رحمهم الله، وفي مذهب أحمد قولٌ بوجوبه. وخالف مالك فلم يرَ سُنِّيَّته. ينظر: اختلاف الأئمة العلماء لابن هبيرة^(١٠٧/١)، والفتاوى الكبرى^(٨٧/١)، وحاشية الروض المربع لابن قاسم^(٢١/٢).

(٦) النعمان بن ثابت التيمي الكوفي^(٨٠-١٥٠هـ)، عالم العراق، إليه المنتهى في الفقه، أبى أن يكون قاضياً، كان ورعاً تقياً طويلاً الصمت كثير العقل، رأى أنساً، وروى عن حماد بن أبي سليمان، وعطاء، وعاصم بن أبي النجود والزهري، وقتادة، وخلق. وعنه: ابنه حماد، ووکیع، وعبدالرزاق، وأبو يوسف القاضي، ومحمد ابن الحسن، وخلائق. كان يبيع الخبز. توفي مسموماً عن سبعين سنة. ينظر: وفيات الأعيان^(٤٠٥/٥)، وسير أعلام النبلاء^(٣٩٠/٦)، وطبقات الحفاظ^(٨٠).

(٧) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٨) حديث الاستفتاح مشتهرٌ في كتب الحديث. ورواه مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم. ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي^(١١٦/٣)، ومسنّد أحمد^(٤١٠/١)، وسنن أبي داود^(٢٠٦/١)، والسنن الكبرى للنسائي^(٣١٣/١).

فإذا تمهدت هذه القاعدة فنقول: الاسم المفرد إذا كان مبنياً مع (لا) فهو واردٌ على قياسه المطرّد فيه، وما ورد منه منوناً منصوباً فهو واردٌ على غير قياسه، وقد أورد الشيخ مما ورد على خلاف القياس بيتين، فأما البيت الأول، وهو قوله:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخرقُ على الراقق^(١)

فقد وهَم في إيراده وزعم أنه منصوب على إضمار فعل تقديره: ولا أرى خُلَّةً، وهذا لا حاجة إليه، فإنه منصوبٌ بالعطف على لفظ المبني مع (لا)^(٢)؛ لأنها حركةٌ بنائيةٌ لها شبهةٌ بالحركة الإعرابية؛ لأنها تثبت تارةً وتزول أخرى؛ فلهذا كان عطفاً على لفظها كما في قوله: (لا أَبَ وابناً)^(٣) و(لا حولَ ولا قوَّةً) من غير حاجةٍ إلى تقدير وروده على خلاف قياسه، وانتصابه على إضمار فعل في (خُلَّةً)^(٤)، ولم يورده إلا عن غفلةٍ وذهول، وليس مخالفاً في صحّة عطفه على ما قلناه. وقد ذكره في هذا الكتاب وسنوضحه.

فأما الخوارزمي^(٥) فقد مرّ على هذا الوهم وزاد عليه، فإنه زعم أن في قوله (ولا خُلَّةً) أمرين:

(١) البيت من السريع، ونسبه سيويوه في الكتاب (٢٨٥/٢) لأنس بن العباس بن مرداس السلمي، ونسبه العُندجاني في فُرحة الأديب (١٢٨) لأبي عامر بن حارثة جد العباس بن مرداس. وينظر البيت في: إعراب القرآن للنحاس (٢٩٥/١)، واللمع (٩٧)، الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٤/١)، وأوضح المسالك (٢٠/٢)، والمنهاج للعلوي (١٧/٢ ب). والصواب في رواية البيت كما قال العندجاني (الراقق) بدل (الراقع). و(الراقع) على شهرتها هنا وردت في بيت آخر رواه القالي لبعض الشكرين:

كُنَّا نُداريها فقد مُزِّت وأتَّسع الخرقُ على الراقع

ينظر: الأمالي (٨١/٣)، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى (٣٤٣/٤). وفي الغرة المخفية (٩٠ ب): (الفتق) بدل (الخرق).

(٢) قال سيويوه: «وتقول لا غلامَ وجاريةً فيها؛ لأنَّ (لا) إنما تُجعل وما تعمل فيه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم... فإذا فارقه جرى على الأصل». الكتاب (٢٨٤/٢). فظاهر كلامه أن المنصوب معطوف على محل اسم (لا). (٣) من قوله:

فلا أَبَ وابناً مثلُ مروان وابنه إذا هو بالجد ارتدى وتأزرا

وسياقي تخريجه في فصل العطف على اسم (لا) ص (٢١٢) من النص المحقق.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٤/١، ٣٨٥).

(٥) ينظر: التخمير (٤٩٨/١).

أحدهما: أنه منتصبٌ على إضممار فعل كما ذكر الشيخ.
وثانيهما: أنه قال: إنه مذهب يونس وإنه نونه مضطراً إليه.
وما ذكره في الوجهين فاسدٌ لا محالة.

أما قوله أولاً: إن نصبه على إضممار فعل فلا حاجة إليه، فإن نصبه إنما يكون بالعطف على لفظ مبنيٍّ (لا) من غير حاجة إلى تقدير غيره.

وأما قوله ثانياً: إنه مذهب يونس، فهذا فاسدٌ أيضاً فإن الخليل ويونس لم يتحدثا في هذا البيت ولا ذكراه^(١)، ولا خطر لأحد منهما على قلب إيراده شاذاً، وإنما أورده الشيخ ووهَم فيه وظنَّ أنه مثل البيت الآخر^(٢) المحكي عن يونس والخليل، وليس منه كما ترى، وإنما هو جاز على قياسه في العطف.

والعجب من الخوارزمي^(٣) حيث قال في آخر كلامه في هذه المسألة: «فرحم الله أمراً خلع رِبْقَةَ التقليد وانتقد المعاني بنظرٍ حديد» فليت شعري كيف يأمر بالعرف وينتهك حماءه؟ وكيف يحمي عن التقليد ولا يتحاماها؟ فظهر بما حققناه هاهنا أن كلامهما في هذا البيت جارٍ على جهة السهو من حيث إنهما لا يخالفان الأصل الذي قرّراه.
وأما البيت الثاني وهو قوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّنَتْ^(٤)

فهذا ينبغي أن يكون/مما نحن فيه، لأنَّ قياسه أن يكون مبنياً مع (لا) ولكنه ورد [أ٥١] منوناً، وله محملان:

أحدهما: أن يكون على إضممار فعلٍ، كأنه قال: ألا تروني رجلاً، كما قاله الخليل^(٥).

(١) بل هو قول يونس أيضاً في البيت المذكور (لا نسب....) كما رواه سيويه. ينظر: الكتاب (٣٠٨/٢)، (٣٠٩).

(٢) يعني: ألا رجلاً....

(٣) التخميم (٥٠٠/١)، وفيه (بصر) مكان (بنظر).

(٤) البيت من الوافر، وهو لعمر بن قعاس المرادي. ينظر: الكتاب (٣٠٨/٢)، والنوادر لأبي زيد (٢٥٦)، والأصول (٣٩٨/١)، الفضل شرح المفصل (٨٠١/٢)، وأما ابن الحاجب (٤١٢/١)، وشرح الرضي على الكافية (٤٦٩/١). والمحصلة: المرأة التي تحصل تراب المعدن، فهي بكسر الصاد، وقيل إن الشاعر يطلب امرأة يتزوجها بمتعة، فهي بفتح الصاد. كما روي (تبيت) بضم أوله من: أبات، ورُوي: تبيت، أي تستخرج الذهب. و(تبيت) أقوى. ينظر: المقتبس (١٥٠/١)، وخرانة الأدب (٥٤/٣)، (٥٥).

(٥) ينظر: الكتاب (٣٠٨/٢)، الأصول (٣٩٨/١).

وثانيهما: أن يكون تنوينه على جهة الاضطرار، كما قاله يونس^(١)، فهذا البيت ينبغي أن يكون موضع الخلاف بينهما في حمله، فأما الأول فليس منه لما ذكرناه، وما قاله الخليل أولى^(٢) لأمرين:

أما أولاً: فلأن حذف الفعل كثير، وإيراد التنوين في غير موضعه قليل، فحمله على ما كثر خير من حمله على ما قل.

وأما ثانياً: فحمله على إضمار فعل لا ضرورة فيه، وحمله على غيره يكون فيه ضرورة، وما سلم عن الاضطرار أحق من غيره وأولى.

لا يقال: هلاً جاز أن يكون (رجلاً) منصوباً^(٣) بإضمار فعلٍ دلّ عليه قولنا: (جزاه الله) ويكون تقديره: ألا جزى الله رجلاً خيراً. لأننا نقول هذا فاسد لأمرين^(٤):

أما أولاً: فلأنه لم يقصد أن يدعو الرجل على هذه الصفة وإنما أراد طلبه، فنصبه على هذا الوجه يفسد المعنى.

وأما ثانياً: فلأننا إذا جعلنا (جزاه الله) مفسراً لفعلٍ ينصب (رجلاً) كنّا قد فصلنا بين الصفة والموصوف بالجملة المفسرة، لأن قولنا (يدلُّ) صفة لـ(رجل)، وقد وقعت فصلاً كما ترى^(٥). فإذاً الوجه في نصبه هو ما قررناه.

نعم، إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) لم تكن مُعَيَّرَةً لشيء من عملها في مثل قولك: (ألا رجل، وألا غلام) بل يكون معرباً عند الإضافة، كقولك: (ألا صاحب لك، ألا

(١) ينظر: الكتاب (٣٠٨/٢)، ووافقه الأحفش. ينظر: الأصول (٣٩٨/١).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١٣١٨/٣).

(٣) في نسخة التحقيق: منصوب، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٤١٣/١).

(٥) رد ابن هشام على ابن الحاجب بقوله تعالى: [وَأَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ يُنْفَخُ الْغُفَّارُ]، فصل بـ(هلك) بين الصفة والموصوف. وقال إن الفصل بالجملة لازم على رأي الخليل، وإن لم تكن مفسرة، والجملة الفاصلة في البيت ليست صفة؛ لأنها إنشائية. ينظر: مغني اللبيب (٩٨). وقد اعترض له الدماميني في شرح مغني اللبيب، وأنصفه الشمي. ينظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام وبهامشه شرح الدماميني (١٥٢/١)، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٧٥، ٧٤/١).

ناصح عندك^(١). لأنّ همزة الاستفهام لا تغيّر عمل العامل، كما في قولك: (أزیداً ضربت؟ وأزیداً مررت؟). ويستفاد منها عند دخولها معان ثلاثة^(٢):

أولها: الاستفهام، وهو أكثرها، فتقول فيه: ألا رجل في الدار؟ مستفهماً عن حصوله.

وثانيها: العرض، كقولك: (ألا تُزول عندي).

وثالثها: التمني، كقولك: (ألا غسل فأشربه). قال:

ألا سبيلَ إلى خمرٍ فأشربها ألا سبيلَ إلى نصرٍ بنِ حجاج^(٣)

فهذه المعاني الثلاثة كلّها مستفادة عند دخول همزة كما ترى.

وزعم الخوارزمي^(٤) أنّ قولنا: (ألا رجلاً) منصوبٌ لأنّه في معنى التمني، وعند

الخليل^(٥) أنّ (لا) هذه ليست (لا) الداخلة عليها همزة الاستفهام، ولكنها موضوعة للتخصيص برأسها كأنّه قال: هلا تروني رجلاً؟

وقال يونس إنّ (لا) هذه هي التي لنفي الجنس ولكنها دخلت عليها همزة الاستفهام

فأفادت التمني، وقياسها أن يُبنى معها منفيها، ولكنّه نوّنه مضطراً. /

[٥١ ب

وهذه المعاني كلّها متقاربةٌ خلا أنّ ما ذكره الخوارزمي يضعف من حيث إنّّه أعمل

معنى الحرف، وجعله ناصباً للاسم، وإعمال معاني الحروف ضعيف لا يلتفت إليه.

فإذن الوجه في نصبه ما قاله الخليل، وهو الذي أراده الزمخشري على إضمار الفعل

كما حققناه، فهذا ما أردنا ذكره في هذا الفصل.

(١) هذان المثالان للمفرد المبني، وهما هنا في غير موضعهما، وهذا سهو من الشارح. والصواب أن يقول فيهما: ألا صاحب خير لك، وألا ناصح رجل عندك.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٧٥/٢)، شرح الرضي على الكافية (١٧٠/٢)، والأزهار الصافية (٤٩٧/١).

(٣) البيت من البسيط، وهو للفريرة بنت همام، الملقبة بالتمنّية والدلفاء، وهي أمّ الحجاج. ينظر: عيون الأخبار (٤/٣١٣)، وكتاب الشعر (٥٣٥/٢)، وسر صناعة الإعراب (٢٧١/١)، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري (٥٢٧)، وشرح الفصل لابن يعيش (٢٧/٧)، وشرح الرضي على الكافية (١٧١/٢)، وخزانة الأدب (٨٠/٤). وقد سیر عمر بن الخطّاب نصر بن حجاج السلمي إلى البصرة؛ كي لا يُفتنّ به. وقد وردت في البيت روايات أخرى تختلف فيها أول الشطرين، فروي أول البيت (هل من سبيل)، ورُوي أول الشطر الثاني (أم هل سبيل) و(أم لا سبيل).

(٤) ينظر: التخمير (٤٩٩/١).

(٥) سبق تخريج قوله وقول يونس عند الحديث عن البيت الثاني السالف: ألا رجلاً....

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«فصل»

وحقُّه أن يكون نكرةً، قال سيويهِ: واعلم أن كل شيء حسن لك أن تُعمل فيه
(رُبَّ) حسن لك أن تُعمل فيه (لا). وأما قول الشاعر:

لا هيثمَ الليلةَ للمطَيِّ^(١)

.....

وقول ابن الزبير الأَسدي:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أُميَّةً بالبلاد

وقولهم: لا بَصرة لكم، وقضية ولا أبا حسن، فعلى تقدير التكرير.

وأما: (لاسيما زيد)، فمثل: لا مثل زيد^(٢).

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا الفصل قد ضمَّنه الشيخُ الوجهَ في كون (لا) قياسُها أن تكون مختصةً بالنكرة، ثمَّ
ذكر ما خرج عن هذا القياس، فهذان مقصدان:

المقصد الأول: في بيان أن قياس (لا) أن تكون مختصةً بالنكرة، وإنما وجب^(٣) ذلك
لأمرين:

أما أولاً: فلأنها موضوعةٌ للاستغراق^(٤)، وهي لا تستغرق إلا إذا كانت داخلةً على
النكرة^(٥)؛ لأنَّ النفي المطلق يستغرق، والإيجاب المطلق لا يستغرق، فقولنا: (لا رجل في
الدار) عامٌّ لاندراجهِ في ضمن هذا النفي، وقولنا: (عندي رجل) غيرُ عام، وقد قدَّمتنا^(٦) وجه

(١) في نسخة التحقيق (في المطي)، وهو خطأ من الناسخ، واللام هي الصواب كما في نسخ المفضل، وكما سيرد في
أثناء الشرح بعد صفحتين.

(٢) المفضل (٩٦، ٩٧).

(٣) أجاز الكوفيون إعمالها في المعرفة. ينظر: هـع الموامع (١٩٤/٢).

(٤) ينظر: المحصل في شرح المفضل للأندلسي (٣٠٢/١ ب).

(٥) لذا تقع النكرة بعد (من) نحو: هل من رجل؟ ولا تقع المعرفة. ينظر: أسرار العربية (٢٤٩).

(٦) ينظر: المحصل (٤٧٥/١). وحاصل ما قاله هناك: أن المبني منفية حقيقة، والمعرب منفي فرد من أفراد حقيقته،
فصار المبني أقوى في الدلالة على العموم.

الفرق بين قولنا: (لا رجل في الدار) على البناء، وقولنا: (لا رجل في الدار) على الإعراب، وإن كان كل واحد منهما نفيًا عامًا، فلا فائدة في تكريره.

لا يقال: فإذا كان قولنا: (لا رجل في الدار) معرباً بمثلة قولنا: (لا رجل في الدار) مبنياً، في كون كل واحد منهما دالاً على العموم، فكيف جاء إعراب أحدهما وبناء الثاني، وكل واحد منهما متضمن لحرف الاستغراق لما فيه من العموم واستغراق الآحاد؟

لأننا نقول هذا فاسدًا، فإننا لا نقول بأن كل واحد منهما متضمن لحرف الاستغراق كما زعموه؛ لأنه لو كان الأمر كما زعموه لوجب بناؤهما جميعاً لتضمن الحرف، ولكننا نقول إنا لما وجدناهم بنوا أحدهما وأعربوا الآخر، وهم لا يبنون شيئاً إلا لعلنا علمنا أنهم ضمّنوا أحدهما الحرف دون الآخر، فحكمنا على كل واحد منهما بما يقتضيه حكمه، فحيث كان مبنياً فهو متضمن للحرف، وحيث كان معرباً فهو غير متضمن له عملاً بمقتضى الدليلين وتوفيراً على كل واحد منهما ما يقتضيه حكمه، كما نقوله في الجزء الثاني من (بعلبك) فيمن أعربه أو بناه.

وأما ثانياً: فلائها محمولة على (رُبّ) وقد تقرر أن (رُبّ) داخلّة على النكرة، فوجب في (لا) أن تكون مختصةً بالنكرة أيضاً. والجامع بينهما أن (رُبّ) موضوعة للتقليل^(١)، وتقليل الشيء يقارب نفيه؛ فلما كانا مشتركين في هذا المعنى وجب اختصاص (لا) بالنكرة كاختصاص (رب)، وهذا هو مراد سيبويه بقوله: كُلُّ مَوْضِعٍ حَسُنَ أَنْ تُعْمَلَ فِيهِ (رُبّ) حَسُنَ أَنْ تُعْمَلَ فِيهِ (لا)^(٢).

لا يقال: فلم كانت (رُبّ) مختصةً بدخولها على النكرة الموصوفة دون (لا) فإن الوصف في النكرة لا يشترط في حقها؟

لأننا نقول: إنما وجب ذلك في (رُبّ) لأن وضعها للتقليل، فوصف النكرة مناسب لمعناها، بخلاف (لا) فإنها موضوعة للاستغراق؛ فلهذا لم يكن الوصف مشروطاً في حقها لما ذكرناه، ألا ترى أن وصف النكرة تخصيص لها، ولا شك أن الاستغراق ينافي التخصيص؛ فلهذا بطل اختيار الوصف في منفي (لا) واعتبر في متعلق (رب) للفرق الذي ذكرناه.

(١) قال ابن هشام: « وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا الكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للكثير كثيراً وللتقليل قليلاً ». مغني اللبيب (١٨٠).

(٢) ينظر: الكتاب (٢/٢٨٦).

المقصد الثاني: في بيان ما خرج عن حكم هذا القياس، وجملة ما ذكر الشيخ من ذلك صوراً خمس:

الصورة الأولى: قوله:

لا هيثم الليلة للمطي^(١)

وبعده:

ولا فتى مثل أبي علي^(٢)

واعلم أن وجه خروج هذه الصور عن القياس هو أن هذه الصور معارف، وقد تقرر من حكم (لا) أنها لا تدخل إلا على النكرات، فلا بد من تأويل يجري به على ما هو معلوم من قياسها. فلنذكر إعراب هذا البيت، ووجه جريه على القياس.

فأما إعرابه، فهو ظاهر لا إشكال فيه خلا ذكر العامل في قوله (الليلة للمطي) فالأولى أن العامل فيه هو ما يتعلق به الظرف في مثل قوله (للمطي)؛ لأنه تعلق بمحذوف لكونه خبراً لحرف النفي، وجاز تقديمه على عامله المعنوي؛ لأن الظروف كثيرة الدور فجاز الاتساع فيها بالتقديم بخلاف غيرها، كما تقول: (كل يوم لك ثوب).

[٥٢ ب

وأما وجه جريه على / القياس فله محملان:

أحدهما: أنه على حذف مضاف، وتقديره: لا مثل هيثم الليلة للمطي. ومن حق (مثل) ألا يتعرف بما أضيف إليه؛ فلهذا كانت داخلة على النكرة، وهذا تأويل ابن الحاجب^(٣)، وعليه أكثر النحاة^(٤).
وثانيهما: أن العلم متى اشتهر بمعنى من المعاني فإنه يُنزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى كما قالوا: (لكل فرعون موسى). وهذا تأويل الخوارزمي^(٥).

(١) البيت من مشطور الرجز، ونُسب لرجل من بني دُبَيْر. ينظر: الكتاب (٢٩٦/٢)، والمقتضب (٣٦٢/٤)، والأصول (١/٣٨٢)، والمسائل المنثورة (٩٧)، وأما ابن الشجري (٣٦٥/١)، وخزانة الأدب (٥٧/٤). وهيثم: قيل هو ابن الأشتر.

(٢) في التخميم: ابن خبيري (٥٠٤/١). وهو الصحيح. وابن خبيري: جميل بثينة، وقيل علي بن أبي طالب t. ينظر: خزانة الأدب (٥٨/٤).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٦، ٣٨٧).

(٤) وقد سبق ابن الحاجب في هذا التأويل. ينظر: الكتاب (٢٩٧/٢)، وشرح الكتاب للسيرا (٩٣/٣)، والمسائل المنثورة (٩٨)، وأسرار العربية (٢٥٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٣/٢).

(٥) ينظر: التخميم (٥٠٣/١)، وتبعه الرضي في شرح الكافية (١٦٦/٢).

واعلم أنّ كلّ موضع حُذف منه (مثل) فلا يخلو الاسم الثاني من أن يكون مضافاً أو مفرداً، فإن كان مضافاً فهو معرب على كلّ تقدير كقولك: (ولا أبا حسن)^(١)، وإن كان مفرداً كان مبنياً؛ لأنّ حكم المضاف بعد (لا) غير حكم المفرد في اللفظ، وعند حذف المضاف يرجع الباقي مفرداً، فيجب إعطاؤه حكم المفرد وهو البناء، ولهذا قالوا: (لا هيثم)، بالفتح، ولو كان معرباً لقالوا: لا هيثماً، بالنصب.

والحقّ ما عوّل عليه الجماهير من النحاة؛ لأنّ ما ذكره الخوارزمي على ضعفه قليل نادر لا يُلتفت إليه إلا على الندرة؛ فلهذا كان الوجه ما قاله النحاة.

والهيثم هو ولد العقاب، وبه سمّي الرجل هيثماً^(٢)، وهو رجل كان جيّد الرعي^(٣) للإبل.

الصورة الثانية: قول ابن الزبير^(٤)، بفتح الزاي هكذا الرواية:

أرى الحاجات عند أبي حبيب نكدن ولا أُمية بالبلاد^(٥)

وأبو حبيب هذا هو عبد الله بن الزبير^(٦)، وكان له ابن يُقال له حبيب، وهو أكبر ولده، ولم يكن أحدٌ يُكنّيه به إلا يريد ذمّه^(٧). أتاه رجل^(٨) يستعطيه فقال: نفدت نفقتي، ونقبت ناقتي، فقال له: أحضرها، فأحضرها، فقال: أقبل بها، أدبر بها، ففعل ذلك، ثم قال:

(١) هكذا رويت في الكتاب دون (لها) ينظر (٢٩٧/٢)، والمشتهر (قضية ولا أبا حسن لها)، ورؤي نحو ذلك عن عمر ومعاوية رضي الله عنهما. ينظر: تفسير القرطبي (١٥٧/٣)، والنهاية في غريب الحديث (٢٥٤/٣).

(٢) ينظر: الصحاح (هـم) (٢٠٥٥/٥).

(٣) في نسخة التحقيق: الرعاة، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) عبد الله الأسدي، كوفي أموي، اشتهر بالهجاء، وصله مصعب بن الزبير فأكثر من مدحه، أرسله الحجاج في بعث إلى الري فمات بها في خلافة عبد الملك بن مروان. ينظر: الأغاني (٢١٥/١٤)، وخزانة الأدب (٢٦٤/٢).

(٥) البيت من الوافر، وهو في ديوان عبد الله بن الزبير (١٤٦)، الكتاب (٢٩٦/٢)، والمقتضب (٣٦٢/٤)، والمسائل المنثورة (٩٧)، وأما ابن الشجري (٣٦٥/١). ونُسب البيت لعبد الله بن فضالة بن شريك، ولأبيه فضالة.

(٦) ابن العوّام الأسدي، أبوبكر، وأبو حبيب. (١٢هـ - ٧٣هـ). أول مولود للمهاجرين بعد الهجرة، أمه أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، عابدٌ شجاعٌ، بويع بالخلافة بعد موت يزيد سنة (٦٤هـ) إلا أنّه لم يستب له الأمر، فحاربه عبد الملك، وأرسل له الحجاج فقتله في مكة. ينظر: أسد الغابة (٢٩٥/٢)، وسير أعلام النبلاء (٣٦٣/٣)، والإصابة (٥٥٣/٢).

(٧) ينظر: حاشية المفصل المنسوبة للزمخشري (٢٧ب).

(٨) هو عبد الله بن فضالة بن شريك. ينظر: الأغاني (٨٩/١٢)، والإصابة (٣٨٩/٥).

ارْقَعَهَا بِسَبْتٍ، وَاخْصَفَهَا بِهُلْبٍ، وَأَنْجَدَ بِهَا يَبْرُدُ خُفُّهَا، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي أَتَيْتُكَ مُسْتَحْمَلًا، لَا مُسْتَوْصَفًا، فَلَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ، فَقَالَ: إِنَّ وَرَاكِبَهَا، وَانْصَرَفَ عَنْهُ^(١).

فَأَمَّا إِعْرَابُهُ فَهُوَ ظَاهِرٌ، وَأَمَّا تَأْوِيلُهُ فَيَجِبُ تَنْزِيلُهُ عَلَى أَحَدِ الْمُحْمَلِينَ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمَا فِي (لَا هَيْثُمَ اللَّيْلَةَ) فَلَا فَائِدَةَ فِي تَكْرِيرِهِمَا.

وَأُمِّيَّةٌ هَذَا هُوَ جَدُّ بَنِي أُمِيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنْفٍ.

الصورة الثالثة: قوله: (لَا أَبَا حَسَنٍ)^(٢) يعني به أمير المؤمنين علي بن أبي طالب^(٣)، وكان فيصلاً في الخصومات، روي عنه - عليه السلام - أنه قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه إلى اليمن قاضياً، فقلت: يا رسول الله ترسلني وأنا حَدَّثَ السَّنَّ، وَلَا أَعْلَمُ بِالْقَضَاءِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ^(٤): «إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ، وَيَثْبِتَ لِسَانَكَ»، قَالَ: فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا، وَمَا شَكَّكَتُ/ فِي قَضَاءٍ بَعْدُ.

[١٥٣]

وَحَمَلُهُ عَلَى التَّأْوِيلَيْنِ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمَا مِنْ قَبْلِ.

الصورة الرابعة: قوله: (لَا بَصْرَةَ لَكُمْ)^(٥)، والمعنى فيه على تقدير التنكير كما قلناه في (لَا هَيْثُمَ اللَّيْلَةَ).

الصورة الخامسة: قوله: (لَا سِيَمَا زَيْدٍ)^(٦) وليس من الصور الخارجة من القياس، وإنما أوردها الشيخ دفعاً لوهم من يزعم أنه خارجٌ عن القياس^(٧)، والمعنى فيه: لا مثل زيد؛ لأنَّ (السي) هو المثل كما شرحناه من قبل في الاستثناء، فلهذا كان جارياً على قياس (لا).

فهذه الصور الخمس قد عرفت جريها على القانون الذي يتوجه لحروف النفي في التنكير.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

(١) ينظر: الأغاني (٨٩/١٢)، وزهر الآداب (٥٢٠/٢)، والتخمير (٥٠٤/١)، والإصابة (٣٨٩/٥)، والخزانة (٦٢/٤). والسبب: الجلد المدبوغ، وَاخْصَفَهَا: احرزها، وَاَهْلَبَ: شَعَرَ الخنزير الذي يُخْرَزُ بِهِ، وَأَنْجَدَ بِهَا: سَارَ بِهَا إِلَى نَجْدٍ، وَهُوَ، مَوْصُوفٌ بِالْبَرْدِ لارتفاعه، وَمُسْتَحْمَلًا: طَالِبًا مِنْكَ أَنْ تَهَبَ لِي مَا يَحْمِلُنِي. وَ(إِنَّ) بمعنى (نعم). ينظر: القاموس (هلب)، (سبت)، والخزانة (٦٣/٤).

(٢) القائل عمر بن الخطاب أو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما. ينظر: غريب الحديث للخطابي (١٩٩/٢)، وعقود الزبرجد (١١٧). والنص في: الكتاب (٢٩٧/٢)، والمقتضب (٣٦٣/٤)، وشرح الرضي على الكافية (١٦٦/٢).

(٣) ابن عبد المطلب بن هاشم القرشي، أبو الحسن (ق.ب. بعشر سنين - ٤٠ هـ)، أمه فاطمة بنت أسد رضي الله عنها، أسلم عليٌّ **t** وهو ابن ثمان، وشهد جميع المشاهد مع رسول الله **e** إلا تبوك فإن رسول الله خلفه على أهله. مدة خلافته قرابة خمس سنين. استشهد في رمضان بالكوفة. ينظر: التاريخ الكبير (٢٥٩/٦)، وأسد الغابة (١٠٠/٤)، والرياض النضرة (١٠٣/٣)، والإصابة (٥٦٩/٤).

(٤) رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي والطبراني. ينظر: مسند الإمام أحمد (١٥٦/١)، وسنن أبي داود (٣٠١/٣)، وسنن النسائي الكبرى (١١٦/٥)، والمعجم الأوسط (١٧٢/٤).

(٥) ينظر: الكتاب (٢٩٦/٢)، وشرح الكافية الشافية (٥٣٢/١)، وشرح شذور الذهب (١٤٧).

(٦) أورد الشارح أحكام (لا سيما) وما بعدها في باب الاستثناء. ينظر: ص (١٢٤) من النص المحقق.

(٧) ينظر: الفضل شرح الفصل (٨٠٧/٢).

«فصل

وتقول: (لا أَبَ لك)، قال فهارُ بن توسعةَ اليشكري:

أبي الإسلامُ لا أَبَ لي سواه إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمٍ
و(لا غلامين لك)، و(لا ناصرين لك).

وأما قولهم: (لا أبا لك)، و(لا غلامي لك)، و(لا ناصرٍ لك)، فمشبه في الشذوذ بالملاح والمذاكير و(لَدُنْ غُدُوَّةً)، وقصدُهم فيه إلى الإضافة، وإثباتُ الألف وحذفُ النون لذلك، وإنما أقحموا اللام المضيئةً تأكيداً للإضافة - ألا تراهم لا يقولون: (لا أبا فيها)، و(لا رَقِيبي عليها)، و(لا مُجيري منها) - وقضاءً من حقّ المنفي في التنكير بما يظهر فيها من صورة الانفصال. وقد شُبّهت في أنها مَزِيدَةٌ ومؤكّدة، بـ(تيم) الثاني في:

يا تيم تيم عدي.....

والفرق بين المنفي^(١) في هذه اللغة وبينه في الأولى أنّه في هذه معربٌ وفي تلك مبني، فإذا فصلت فقلت: (لا يدين بها لك)، و(لا أَبَ فيها لك)، امتنع الحذفُ والإثبات عند سيويهِ، وأجازهما يونس، وإذا قلت: (لا غلامين ظريفيْن لك)، لم يكن بدّ من إثبات النون في الصفة والموصوف «^(٢)».

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

اعلم أنّ كلّ ما كان معرباً بالحروف، كالأسماء الستة، والتثنية، والجمع السالم فلهم فيه إذا كان مندرجاً تحت النفي بـ(لا) لغتان:

فأما اللغة الأولى - وهي الكثيرة المطردة القياسية - فهي حذف الألف من الأسماء الستة، وإثبات النونين في التثنية والجمع السالم، فتقول فيه: (لا أَبَ لك)، و(لا غلامين لك)، و(لا مسلمين لك)، وإنما كان الأمر فيها كما قلناه لأنّ الأسماء الستة لا تكون معربةً بالحروف إلّا عند الإضافة لها^(٣)، ولا تُحذف النونان في التثنية

(١) في نسخة التحقيق (الثاني)، وهو خطأ من الناسخ، بدليل أنه سيذكره صواباً في أثناء الشرح.

(٢) المفصل (٩٧، ٩٨).

(٣) هكذا في نسخة التحقيق، والصواب عند إضافتها.

والجمع السالم إلا إذا كانت مضافةً، فلما وقع الفصل باللام بينها/ وبين مضافها لم [٥٣ب] تكن الإضافة حاصلة؛ فلهذا امتنع ما ذكرناه من الحكم، وهو إثبات الألف وحذف النونين من أجل ذلك.

فأما البيت^(١) الذي أنشده فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.
 أما إعرابه، فهو ظاهرٌ لا إشكال فيه، و(إذا) متعلّقة بما تعلّق به الظرف^(٢) في قوله:
 (لا أبَ لي سواه). والباء في قوله: (بقيسٍ أو تميم) محتملة لوجهين^(٣):
 أحدهما: أن تكون للإلصاق^(٤) كقولك: (كتبت بالقلم)^(٥).
 وثانيهما: أن تكون في موضع نصبٍ على الحال^(٦) متعلّقةً بمحذوفٍ تقديره: إذا
 افتخروا منتسبين إلى قيسٍ وتميم. والأول أكثر وأظهر.
 وهذه اللغة قد تقدمت فائدتها في أول هذا الفصل^(٧)، ولكنّ الشيخ أعادها لما عسى
 أن يذكر من اللغة الثانية الخارجة عن القياس^(٨).

وأما اللغة الثانية: وهي إثبات الألف في الأسماء الستة، وحذف النونين في التثنية
 والجمع السالم، فلنذكر حالها إذا كانت من غير فصلٍ، ثمّ نذكر حالها إذا وقع الفصل بالجار
 والمجرور، ثمّ نردفه بذكر الفصل بالصفة؛ فهذه مراتب ثلاث نذكر كلّ واحدة منها بمشيئة
 الله تعالى:

(١) يعني بيت نمار بن تَوْسِعة: أبي الإسلام وهو من الوافر، ينظر: الكتاب (٢٨٢/٢)، والتخمين (٥٠٦/١)،
 وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٤/٢)، وجمع الهوامع (١٩٧/٢).

(٢) يعني الجار والمجرور.

(٣) في المعنى، وإلا فإن الغرض من الباء التعديّة والنقل.

(٤) الإلصاق بمعنى مطلق التعلق هو معنى لا يُعدُّ مستقلاًّ لأنه مُحصَّل التعديّة العامة. ينظر: حاشية الدسوقي على مغني
 اللبيب (١٠٨/١).

(٥) الباء في هذا المثال عند ابن هشام للاستعانة. ينظر: مغني اللبيب (١٣٧، ١٣٩). ومعنى الاستعانة ممكن في البيت.

(٦) الحال في الحقيقة متعلّق بالجار والمجرور. وهذا تساهل في العبارة يجري عند بعض النحويين. ثم إن الشارح عدّى
 المتعلّق بـ(إلى) مما يُضعف معنى الحال. ومعنى الباء - على هذا - الملازمة.

(٧) يعني في أول باب (لا) النافية للجنس.

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٧/١).

المرتبة الأولى: في حكمها من غير فصل.

واعلم أنَّك إذا قلت في هذه اللغة: (لا أبا لك)، بإثبات الألف، و(لا غلامِي لك)، و(لا ناصري لك)، بحذف النونين في التثنية والجمع، فهذه اللغة واردة على خلاف القياس، وللنحاة فيها توجيهات، فلنذكر توجيهاتهم، ثم نذكر الوجه المختار منها، فهذان مقامان:

المقام الأول: في بيان توجيهات النحاة، وجملتها ثلاثة:

التوجيه الأول: وهو ما ذكره الشيخ في كتابه، ومحصل كلامه هو: أنَّ هذه اللغة إنما وردت على هذه الكيفية على جهة الشذوذ، وهي في شذوذها مشبهة بشذوذ الملامح في جمع (لَمَحَة) وقياسه (لِماح)^(١)، والمذاكير في جمع (ذَكَر) وقياسه (ذُكور)^(٢)، و: لَدُنْ غُدُوَّةٌ^(٣).....

بالنصب، وقياسه الجرُّ بالإضافة^(٤). وحاصل ما اختاره الشيخ في هذه اللغة أمورٌ ثلاثة:

أولها: أنَّها شاذةٌ واردةٌ على غير قياس، كورود الملامح والمذاكير. وثانيها: أنَّها مضافةٌ في المعنى، وقرَّرَ هذا بإثبات الألف وحذف النون، ومثل هذا لا يكون إلا في حال الإضافة.

وثالثها: أنَّ اللام مُقَحَّمة، وإنما أُقِحمت لغرضين:

أحدهما: تأكيداً للإضافة، ألا تراهم لا يقولون: (لا أبا فيها) و(لا رَقِيبِي عليها)، و(لا مُجِيرِي منها)، يعني بذلك أنهم لم يأتوا إلا بحروف الإضافة، وهي اللام دون سائر الأحرف، وفي هذا دلالة على كونها مؤكدة.

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (١٠٠/٢).

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٩٦/٢).

(٣) جزءٌ من عجز بيت من الطويل، وقائله أبو سفيان، قاله في يوم أحد، والبيت بتمامه: وما زال مُهْرِي مَزَجَرَ الكلبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى دَنَتْ لُغْرُوبٌ ويُروى في المضاف والمنسوب: (مُهَوَى) بدل (مُهْرِي). وأظنه تصحيفاً. ومَزَجَرَ الكلبِ: كنايةٌ عن بعده وإهانته. ويُنظر: الحيوان (٣١٨/١)، وحروف المعاني للزجاجي (٢٦)، ثمار القلوب (٣٩٥)، وشرح اللمع لابن برهان (٥٠٤/٢)، وشرح ابن عقيل (مع حاشية الخضري) (٣٠/٢).

(٤) ينظر: الكتاب (٢٨١/٢، ٢٨٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٨٧/١).

[٥٤] وثانيهما: أنها دخلت قضاء/ من حقّ المنفي في التنكير بما تُظهر فيه من صورة الانفصال، يعني بذلك أنّ من حقّ (لا) أن تكون داخلية على النكرة؛ لأنّ وضعها لذلك، فجاءت اللام مؤديةً لهذا الغرض ومُقرّرةً له ومُنبهةً عليه^(١). ثمّ قال: «وقد شُبّهت في الإقحام بـ(تيم) الثاني في:

يا تيم تيم عدي..... (٢)

يعني بذلك أنّ دخول اللام ما كان إلّا من أجل التأكيد كدخول (تيم) الثاني في:

ياتيمُ تيم عدي.....

ثمّ قال: «والفرق بين المنفي في هذه اللغة وبينه في الأولى أنّه في هذه معرب وفي تلك مبني» يعني باللغة الأولى قوله: (لا أب لك) فإنّه مبني في هذه لا محالة. واللغة الثانية هي قولنا: (لا أبا لك) فإنّه في هذه معربٌ بدليل مجيء الألف، فهذا ملخص ما ذكره الشيخ في توجيه هذه اللغة، وهو مذهب سيبويه^(٣) وأصحابه^(٤)، ومن المتأخرين من ذهب إليه كالمغربي^(٥) صاحب الدرة^(٦)، والموصلي^(٧) صاحب الغرة، وغيرهما^(٨).

(١) فلما حُكم بعدم تنكير اسم (لا) من حيث المعنى لكونه مضافاً، قُضت اللام حقّه من حيث اللفظ بفصله عما بعده. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٧/١).

(٢) سيأتي تخريج البيت بعد خمس صفحات.

(٣) والخليل. ينظر: الكتاب (٢٧٦).

(٤) ينظر: المقتضب (٣٧٤/٤)، الأصول (٣٨٩/١)، شرح الكتاب للسيرا في (٣/٨٦)، المسائل المثورة (٩٠)، الصحاح (أب) (٢٢٦١/٦).

(٥) يحيى بن معط بن عبدالنور الزواوي (٥٦٤-٦٢٨هـ)، نحوي شاعر، أخذ عن الجزولي وابن عساكر، درّس النحو بدمشق ثم بمصر. له: الدرة الألفية، والفصول، ونظم الصحاح، ونظم شرح فيه أبيات سيبويه. ينظر: إنباه الرواة (٤/٤٤)، بغية الوعاة (٣٤٤/٢). ورأيه في الدرة الألفية (٣٨).

(٦) الدرة الألفية في علم العربية، نظمها ابن معط، وهو أول من سمى النظم ألفية، عدد أبياتها (١٠٢١)، فرغ من نظمها عام (٥٩٥هـ). ينظر: الغرة المخفية لابن الحجاز (١٢) (دراسة المحقق). أقدم طبعاتها سنة ١٣١٢هـ، ثم سنة ١٣١٧هـ، وكلتاها في مدينة (ليبسيغ) بتحقيق المستشرق السويدي سترستين.

(٧) ينظر: الغرة المخفية (ب٨٨).

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠٥/٢)، والمفضل شرح المفصل (٨١٠/٢)، وتذكرة النحاة (٣٠٣)، وتعليق الفرائد (١٠٦/٤).

التوجيه الثاني^(١): ذكره ابن الحاجب^(٢)، وحاصل ما قاله هو أن المنفي في هذه اللغة ليس مضافاً كما قاله الزمخشري، بل هو نكرة مُشَبَّهة^(٣) بالمضاف، وإنما كان مُشَبَّهاً له لمشاركته له في أصل معناه.

فزُبدة هذه المقالة، وثمرتها أمران:

أحدهما: أنها معربة وليست مبنية، وإنما أعربت لأجل شبهها بالمضاف. وبيان^(٤) مشابقتها للمضاف هو أن معنى قولك (أبوك): أب لك، فلما كانا مشتركين في المعنى، وهو نسبة الأبوة إلى المذكور بعد اللام كما في حال الإضافة، وإن اختلفا فكان أحدهما مفيداً للتعريف، وهو قولك (أبوك)، والآخر مفيداً للتنكير، وهو قولنا (أب لك): فلما كانا مشتركين في أصل معنى الإضافة حُمِلَ على المضاف، وأجري مجراه؛ فلهذا أعربوه بالألف وحذفوا النونين كما يفعلونه في حال الإضافة، ومن أجل هذا لم يفعلوا ذلك في غير أحرف الإضافة، لعدم المشابهة، فلم يقولوا: لا أبا فيها، ولا مُجِيرٍ منها، ولا رَقِيبٍ فيها، فلما لم تكن هذه الأحرف للإضافة لا جرم لم تجر فيها أحكام الإضافة، فهذا ملخص كلام ابن الحاجب مع تهذيب مثاله، وحذف لأكثر فضلاته.

التوجيه الثالث^(٥): وجدته في حواشي المفصل لبعض الشيوخ^(٦)، وحاصل ما عوّل عليه هو أن قولهم: (لا أبا لك) اسمٌ باقٍ على تنكيره، وليس مضافاً كما قاله الزمخشري، ولا هو معرّفٌ كما قاله ابن الحاجب، والألف في (لا أبا لك) محتملةٌ لأمرين:

(١) وهو رأي هشام الضرير وابن كيسان. ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٠٢/٣)، وجمع الهوامع (١٩٧/٢)، وهشام بن معاوية (١٨٠).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٨/١).

(٣) في نسخة التحقيق (مُشَبَّهاً). وهو خطأ ظاهر.

(٤) هذا هو الثاني من الأمرين في ثمره مقالة ابن الحاجب، وقد غفل الشارح عن جعله الثاني. وهو واضح في شرح المقدمة الكافية (٥٧٩/٢).

(٥) نُسب لأبي علي في أحد قوليه، وابن يسعون، وابن الطراوة. ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٠٢/٣).

(٦) ينظر: حاشية المفصل (٢٨). وقد نُسبت هذه الحاشية للزمخشري. على أن ما في هذه الحاشية إشارة للرأي الذي ساقه الشارح دون تصريح، فلعلها مختصرة من أصل مفقود. ينظر: الهامش رقم (٥) في التخميم (٥٠١/١).

أحدهما: أن يكون إشباعاً حدث عن الفتحة، وشواهد هذا كثيرة^(١).

وثانيهما^(٢): أن تكون منقلبة عن لام الكلمة، فإنها ليست حرف إعراب، وإنما هي على لغة^(٣) من قال:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا^(٤)

وأما حذف النونين في التثنية والجمع السالم فلم يكن ذلك لأجل الإضافة كما قاله الزمخشري، ولا لأجل مشابقتها بالمضاف كما زعمه ابن الحاجب، وإنما حُذفتا على جهة التخفيف كما حُذف التنوين في قوله:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٥)

فهذا محصول كلام هذا الشيخ في توجيه هذه اللغة بحسب الوسع. وآل ثمره ما قاله إلى أمرين:

أحدهما: أن هذه الأسماء نكراتٌ على حالها في اللغة الأولى.

وثانيهما: أن هذه اللام ليست مُقَحَّمة، بل دخلت مانعة عن الإضافة، كدخولها في

نحو قولك: (لا غلام لك) فهذا ما وجدته للنحاة في تقرير هذه اللغة وتوجيهها.

الوجه^(٦) الثاني: في تقرير الوجه المختار من هذه الآراء، والحق في هذه المسألة ما

ذهب إليه سيبويه وجماهير النحاة، وارتضاه الشيخ، وقد بالغ في نصره هذا المذهب في كتابه،

(١) منها: (كأن لم تراقلي....)، و(ولاترضّاها....)، و(ينبأ من ذفرى....). ينظر: الخصائص (١٢١/٣)، والإنصاف (٢٥/١).

(٢) ينظر: معجم الموامع (١٩٧/٢).

(٣) يعني: استعماله استعمال المقصور، وهي لغة بني الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة. ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/١٨٤)، ومعاني القرآن للأخفش (١/١٢١)، وسر صناعة الإعراب (٢/٧٠٤).

(٤) البيت من مشطور الرجز، وهما منسوبان لأبي النجم العجلي في ديوانه (٢٢٧)، ولرؤبة بن العجاج في ديوانه (١٦٨). وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٥٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣/٣٤٩)، ومغني اللبيب (٥٨)، وتعليق الفرائد (١/٢٠٣).

(٥) البيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي. ينظر: ديوان أبي الأسود (١٢٣)، والكتاب (١/١٦٩)، ومعاني القرآن للفراء (٢/٢٠٢)، والمقتضب (١/١٩)، ومجالس ثعلب (١/١٢٣)، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي (١٢٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٣٤)، وأما ابن الشجري (٢/١٦٤)، وضرائر الشعر لابن عصفور (١٠٥)، والضرائر للألوسي (٧٦).

وقيل حُذف التنوين لالتقاء الساكنين، وضبطه: (ذاكر) كما في الكتاب، ومجالس ثعلب.

(٦) الصواب أنه المقام، على ما قرره الشارح بعد ذكر المرتبة الأولى.

ولا مزيد على ما ذكره، ولكننا نشير إلى ملخص ما قرره، ونهذب به بالإيضاح فنقول: حاصل الكلام في هذه المسألة أنه قد تجاذبها أصلاً، الإضافة والانفصال، فوفرنا عليها ما يقتضيه حكم هذين الأصلين عملاً بالشبهين جميعاً.

وبيانه هو أن فيها معنى الإضافة؛ فيما فيها من معناها وجب إثبات الألف وحذف النونين في التثنية والجمع؛ لأن هذه الأمور لا تثبت إلا لأجل الإضافة، وبما فيها من الانفصال أقحمت اللام توفيراً لما يقتضيه حكمها من التنكير بما يظهر من صور الانفصال.

والمعتمد في تقرير ما ذكرناه وجوه ثلاثة:

أولها: أنا قد علمنا قطعاً باستقراء اللغة واتفاق أئمة الأدب من النحاة وأهل اللغة أن الألف لا تثبت في الأسماء الستة، والنونان^(١) لا تنحذفان إلا لأجل الإضافة لا غير؛ فلما رأينا الألف ثابتة في هذه اللغة، والنونان^(٢) قد انحذفتا في المثني والمجموع كان ذلك دلالة قاطعة على أن هذه اللغة في معنى الإضافة، وإذا كانت في معنى الإضافة ثبتت لها أحكام الإضافة، وهذا هو مقصودنا.

وثانيها: هو أن معنى الإضافة حاصل فيها، ألا ترى أن معنى قولنا (لا أبوك) وقولنا (لا أب لك) سواء في نسبة الأبوة إلى الاسم الذي بعد اللام؟ وإن افترقا في أن أحدهما معرفة والثاني نكرة، فإن افترقا في التعريف والتنكير لا يطرف خللاً فيما أردنا من إثبات معنى الإضافة فيها. [٥٥أ]

وثالثها: أن الإضافة فيه قد جاءت صريحة مع (لا)، أنشد الجوهري^(٣) لأبي حية النميري^(٤):

أبالموت الذي لا بدّ أني مُلاقٍ لا أباك تخوّفيني^(٥)

(١) بالعطف على محل (لا) مع اسمها.

(٢) الواو للاستئناف.

(٣) ينظر: الصحاح (أب) (٢٢٦١/٦).

(٤) الهيثم بن الربيع بن زرارة، (... - ١٨٣ هـ تقريباً). سكن البصرة. كان يروي عن الفرزدق، وُصف بالكذب والجن، كان فصيحاً راجزاً، عاصر الدولتين الأموية والعباسية، ومدح خلفاءهما. ينظر: الشعر والشعراء (٧٧٤/٢)، والمؤتلف والمختلف (١٢٩)، وخرانة الأدب (٢١٧/١٠).

(٥) البيت من الوافر. وينظر: معاني القرآن للأخفش (٢٥٥/١)، والمقتضب (٣٧٤/٤)، والخصائص (٣٤٥/١)، والتبصرة والتذكرة (٣٩١/١)، وأمالي ابن الشجري (١٢٨/٢)، والمقرب (١٩٢/١)، وتعليق الفرائد (١٠٦/٤)، وجمع الهوامع (١٩٧/٢). ونسبه الصيمري لعنترة، كما نسبه ابن الشجري للأعشى.

فإثباتهم الألف في (لا أباك) تصريحٌ بأنَّ مقصودهم فيه الإضافة، وإنما أقحمت اللام توكيداً وقضاءً من حقّ المنفي في التنكير، فهذان الغرضان هما اللذان حملا على إقحام اللام. فهذا مُنتهى تقرير هذه الأدلة في هذه المسألة، وتمامها يكون بإبطال ما عداها من المذاهب وإفسادها. فنقول: أمّا ما زعمه ابن الحاجب من أنّه لو كان مضافاً لكان معرفةً، ولو كان معرفةً لوجب رفعه وتكريره؛ لأنّ (لا) لا تدخل إلّا على النكرة، فإذا دخلت على المعرفة وجب رفعها وتكريرها، فهذا الذي ذكره فاسدٌ^(١).

فإنّا لم نقل إنّ الإضافة صريحةٌ في هذه المسألة فيلزم ما ذكروا، وإنما قلنا إنّ المسألة جُذِبَتْ بأصلين فوفّرنا على كلّ واحد منهما ما يقتضيه أصله.

وهذه الطريقة التي سلكتها في المسألة تسمى طريقة التوفير على الأصلين حظّهما من الشبه^(٢). والعجبُ من ابن الحاجب حيث أنكر ما قلناه من حصول معنى الإضافة في هذه المسألة، وأثبت لها شَبهاً بالإضافة من حيث مشاركتها لها في أصل معنى الإضافة. فالوجه الذي به يثبت شبه الإضافة عنده - فهذا أعطاه حكمها - يثبتُ به معنى الإضافة عندنا؛ فهذا أعطيناه حكمها كما ذكرناه، فإن أراد بالمشابهة ما ذكرناه من معنى الإضافة التي ذكرناها كان الخلاف لفظياً وارتفع النزاع المعنوي، وإن أراد به معنى آخر فلا حاجة إليه مع المعنى الذي لخصناه. وليت شعري كيف ساغ له التعويلُ على هذه المشابهة وهو اشتراكهما في أصل الشبه والإعراض عن حصول معنى الإضافة ومقصودها في المسألة، هذا لا وجه له بحال.

وأما ما زعمه بعض الشيوخ من أنّ الألف في قولنا: (لا أبا لك) إنما هي ألف إشباعٍ، والاسم باقٍ على تنكيره فهو فاسدٌ أيضاً لأمرين:

أما أولاً: فلأنّ الإشباع إنما يكون وارداً في ضرورة الشعر، وليس وارداً في فصيح الكلام، وقولهم (لا أبا لك) واردٌ في ألسنة الفصحاء، قال جرير^(١):

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٨٠/٢).

(٢) قال الجويني: «ذهب ذاهبون إلى أن ما تجاذبه أصلان وتعارض في إلحاقه بأحدهما نظرُ النظار فمن تمكن من توفير شَبهي الأصلين كان مسلكه مُرجّحاً، ومثّلوا ذلك بالقول في يمين اللّجاج والغضب فإنما بين النذر الذي يُوجب الوفاء وبين اليمين التي توجب الكفارة، فمن خيّر بين الوفاء والكفارة كان مسلكه مُرجّحاً من جهة توفير شَبهي الأصلين». البرهان في أصول الفقه (٨٣١/٢). ولذلك أمثلة في كتب الفقه. ينظر: الفروق للكرائسي (١٠٧/١).

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم (٢)

فكيف يقال إنها واردة للإشباع ؟

وأما ثانياً: فلاّتهم قد التزموها مع الإضافة كما حكيناه عن الجوهري، وأما قوله: إنّ النونين/ إنما حذفنا من أجل التخفيف فهو فاسدٌ أيضاً؛ لأنّ مثل هذا ليس معهوداً في كلام العرب؛ فلهذا بطل التعويل عليه، وأيضاً فإنّ الحذف إنما يكون في الحروف المعتلة، وأما الحروف الصحيحة فقلّ ما يكون الحذف فيها لصحّتها.

فإذا بطل ما زعموه في هذه المذاهب التي نقلناها في هذه المسائل لم يبق إلاّ التعويل على ما ذكره الشيخ، ولخصناه وهو الذي عوّل عليه الخوارزمي^(٣) أيضاً. وبالله التوفيق.

المرتبة الثانية: في حكم هذه اللغة عند الفصل بالجار والمجرور.

اعلم أنّك إذا فصلت بالجار والمجرور في هذه اللغة في مثل قولك: (لا أب فيها لك)، و(لا غلامي فيها لك)، و(لا ناصري منها لك) ففيها مذهبان:

المذهب الأول منهما: وهو مذهب سيويه^(٤)، وأكثر الجماهير^(٥) من النحاة، وارتضاه الزمخشري، ونصره ابن الحاجب^(٦)، والخوارزمي^(٧)، هو امتناع حذف النونين في التثنية والجمع السالم، وامتناع حذف الألف. ووجهه أنّ هذه الأحكام، أعني إثبات الألف وحذف النونين إنّما

(١) ابن عطية بن حذيفة الخطّفي، اليربوعي (...-١١٤هـ)، كان من أحسن الناس تشبيهاً، وأشدّهم هجاء، إلاّ أنّه كان عفيفاً، بينه وبين الفرزدق مهاجرة مشهورة، عمّر نيلاً وثمانين، ومات باليمامة. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٣٧٤/٢)، والشعر والشعراء (٤٦٤/١).

(٢) البيت من البسيط، وعجزه: لا يُوقِعَنَّكُمْ في سَوَاءٍ عُمُرُ

ينظر: ديوان جرير (٢١٢/١)، والكتاب (٥٣/١)، والمقتضب (٢٢٩/٤)، والمسائل المنثورة (٩٠)، وشرح الرضي على الكافية (٣٨٥/١)، ومغني اللبيب (٥٩٦). ورؤي: لا يُلْقَيْنَنَّكُمْ.

(٣) ينظر: التخمير (٥٠٧/١).

(٤) ينظر: الكتاب (٢٧٩/٢).

(٥) ينظر: المقتضب (٣٧٦/٤)، والأصول (٤٠٢/١)، وشرح الكتاب للسيرافي (٨٦ أ، ب)، والمسائل المنثورة (٩١).

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٩/١).

(٧) ينظر: التخمير (٥١٠/١).

ثبت لما فيها من معنى الإضافة وعند حصول الفصل لا وجه للإضافة؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه لا يجوز الفصل بينهما إلّا في الشعر على جهة الضرورة^(١)؛ فلهذا بطلت أحكام الإضافة عند وقوع الفصل لما ذكرناه، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: «امتنع الحذف والإثبات عند سيبويه».

المذهب الثاني: وهو قولُ يونس^(٢)، وهو أنّك إذا فصلت بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، فحكمُ الإضافة فيها باقٍ، أعني إثبات الألف وحذف النونين؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه قد جاء الفصل بينهما بالجار والمجرور، فهكذا الحال هاهنا.

والحقّ في هذه المسألة ما قاله سيبويه لأمرين:

أما أولاً: فلاّنا على علالة^(٣) من أمر هذه الإضافة من غير فصلٍ فضلاً إذا كان معها فصل.

فإذن حصول الفصل يُبطل أمر الإضافة ويقطع حكمها.

وأما ثانياً: فالأنّ الفصل في صريح الإضافة محمول على الندرة والقلة؛ فلا وجه للتعويل عليه؛ فيجب الرجوعُ عند الفصل إلى اللغة العالية الفصيحة، وهي قولك: (لا أبَ فيها لك)، و(لا غلامين فيها لك)، و(لا ناصرين فيها لك) بحذف الألف وإثبات النونين لبطلان الإضافة كما لحصناه.

المرتبة الثالثة: في حكم هذه اللغة إذا وقع الفصل بالصفة في نحو قولك: (لا أبَ ظريفَ لك، ولا غلامين كريمين لك، ولا مسلمين صالحين لك) فهاهنا يبطل أمر الإضافة بالكلية لحصول الفصل بالصفة، ونحن وإن جَوَزنا الفصل بالجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه فلا وجه لجواز الفصل بالصفة^(٤)؛ فلهذا كان هذا الموضع اتفاقاً بين النحاة، وإذا بطل أمرُ الإضافة/ بالفصل وجب حذف الألف وإثبات النونين كما مثّلناه.

[٥٦أ]

(١) ينظر: الكتاب (٢/٢٨٠).

(٢) ينظر: الكتاب (٢/٢٨٠، ٢٨١). ويونس يميز الفصل بالظرف الناقص الذي لا يستغني الكلام به، ومنعه بالظرف التام. ينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٣٠٤).

(٣) يعني على ضعف. والعلالة: بقية لبن الشاة، أو لحمها، أو بقية السير. ينظر: لسان العرب (علل) (١١/٤٦٩). فهي توحى بمعنى القلة والضعف. ومقصود الشارح: أن الإضافة في (لا أبَا لك)، و(غلامي لك)، و(ناصري لك) بلا فصل وفيها خلاف، فالحكم فيها غير ثابت، فكيف بالفصل؟

(٤) ينظر: الكتاب (٢/٢٩٠)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣/٨٩ب).

ويؤيد ما ذكرناه من بطلان أمر الإضافة، هو أنك لو أضفت هاهنا لكان لا يخلو الحال إما أن تضيف الصفة أو الموصوف إلى الكاف أو هما جميعاً، والأقسام كلها باطلة. أما إضافة الموصوف فهو باطل لأجل الفصل بالصفة، وأما إضافة الصفة فهو باطل إذ لا فائدة فيه ولا ثمة وراءه، إذ المقصود هو تخصيص الموصوف بالإضافة دون الصفة. فأما قولنا: (لا ناصري لك) فإنما جاز لأنه قد قام مقام الموصوف؛ فجاز كما جاز (لا غلامي لك)، وأما إضافتهما جميعاً فهو باطل أيضاً؛ لأنه إذا بطل إضافة كل واحد منهما على الانفراد بطل^(١) إضافتهما على الإجماع إذ لم يتجدد شيء سوى المفردين، وأيضاً فهو باطل؛ لأن إضافة الاسمين ممتنعة كما قررناه في الأعلام^(٢).

فإذا بطلت هذه الأقسام كلها وجب القطع بامتناع الإضافة. وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

وفي صفة المفرد وجهان:

أحدهما: أن يُبنى معه على الفتح، كقولك: (لا رجلَ ظريفَ فيها).

والثاني: أن تُعرب محمولةً على لفظه أو محلّه، كقولك: (لا رجلَ ظريفاً فيها)، أو ظريفٌ، فإن فصلت بينهما أعربت. وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الإعراب، فإن كرّر المنفي جاز في الثاني الإعراب والبناء، وذلك قولك: لا ماء [ماء]^(٣) بارداً، وإن شئت لم تنون^(٤).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

إنما ذكر الشيخ الصفة هاهنا باعتبار حكم لها تُخالف فيه الصفات^(٥)، كما ذكر صفة المنادى فيه باعتبار هذا الحكم أيضاً، وللصفة بابٌ نذكره من بعد^(٦)، ونستوفي فيه

(١) في نسخة التحقيق (وجب)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) لمزيد من التعليل ينظر: حواشي الفصل للشلويين (٢٨٧).

(٣) زيادة من الفصل لا بد منها.

(٤) الفصل (٩٨).

(٥) في تبعيتها لما قبلها.

(٦) ينظر ص (٤٤١) من النص المحقق.

أحكامها بمشيئة الله تعالى. فلنذكر حكم الصفة^(١)، ثم نذكر حكم الفصل بين الصفة والموصوف، ثم نردفه بحكم المنفي إذا تكرر. فهذه أحكام ثلاثة قد اشتمل عليها هذا الفصل. الحكم الأول: في إعراب الصفة.

اعلم أن اسم (لا) لا يخلو حاله إما أن يكون مُعرباً أو مَبْنِياً.

فإن كان مُعرباً فليس في صفته إلاّ النصب لا غير^(٢)، سواء كان مضافاً أو مضارعاً للمضاف، فالمضاف كقولك: (لا غلام رجل ظريفاً)، والمضارع للمضاف كقولك: (لا عشرين درهماً جيداً لك). وإنما كان الأمر كما قلناه؛ لأنه إذا كان معرباً فليس يجري فيه إلاّ إعرابه الظاهر إذ لا محلّ له في هذه الحالة؛ فلماذا وجب نصب الصفة إذا كان معرباً.

[٥٦ ب] وإن كان مبنياً فليس يخلو حال الصفة/ إما أن تكون معربة أو مبنية، إن كانت معربة فليس فيها إلاّ النصب لا غير^(٣)، سواء كانت مضافة أو^(٤) مضارعة، فالمضافة في نحو قولك: (لا رجل صاحب صدق موجود) والمضارعة للمضاف في مثل قولك: (لا رجل سائراً معك). وإنما وجب ما ذكرناه لأنّ هذه الصفة إذا كانت معربة فلا محلّ لها فيجب أن يكون حكمها حكم الاسم إذا كان مضافاً كما ذكرناه.

وإن كان الاسم مبنياً والصفة مبنية أيضاً، جاز فيها ثلاثة أوجه^(٥):

الوجه الأول منها: البناء^(٦)، وإنما يجب ذلك بشرطين:

(١) يعني صفة اسم (لا).

(٢) ينظر: الكتاب (٢/٢٩٠)، وشرح اللمع للثمانيني (١/٣٠٠). وقيل بجواز الرفع. ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس (٢/٩٤٦)، وارتشاف الضرب (٣/١٣١٢) (١/٥٤٨)، وتوضيح المقاصد (١/٥٤٨).

(٣) ينظر: الدرّة الألفية (٣٩)، وشرح المقدمة الكافية (٢/٥٧٧). والجمهور يميزون الرفع إتباعاً لحل (لا) مع اسمها. ينظر: البصريّات (١/٤٩٠)، وشرح اللمع للثمانيني (١/٣٠٠)، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوين (٣/١٠٠٢)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٢/٩٤٦)، وارتشاف الضرب (٣/١٣١٢)، وتوضيح المقاصد (١/٥٤٨)، وتعليق الفرائد (٤/١٢٢).

(٤) هكذا في نسخة التحقيق، والأصوب (أم).

(٥) ينظر: الكتاب (٢/٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٣)، والمسائل المثورة (٩١)، وشرح كافية ابن الحاجب لابن القواس الموصلي (١/٢٦٣).

(٦) ينظر: الكتاب (٢/٢٨٨).

أحدهما: أن تكون متصلةً بموصوفها، بأن تكون إلى جانبه، فإن وقع بينهما فصلٌ بطل بناؤهما، كقولك: (لا رجلَ فيها ظريفٌ).

وثانيهما: أن تكون الصفة واحدة، فإن زادت على واحدة فليس في الزائد من الصفات إلا الإعرابُ، كقولك: (لا رجلَ ظريفَ كاتبٌ عالمٌ)، فواحدةٌ مبنيةٌ مع موصوفها^(١)، وباقيها معربٌ بكلِّ حال.

وإنما جاز بناؤهما جميعاً لأنَّ الصفة والموصوف لذات واحدة فنزلاً منزلة الشيء الواحد؛ فلهذا كانا مبنيين جميعاً.

وفي كيفية البناء في الصفة مع موصوفها تأويلاتٌ ثلاثة:

التأويل الأول^(٢): أن يكون (رجل)، و(ظريف) قد رُكبا من أوّل وهلة، وبنا على الفتح، ثم دخلت (لا) عليهما.

التأويل الثاني^(٣): أن الأصل تنوين (ظريف)، لكنه تُرك لمشاكلة موصوفه، لما تُرك تنوينه لبنائه مع (لا).

التأويل الثالث^(٤): أن الصفة لما كانت هي الموصوف في الحقيقة وتابعة له في جميع أحكامها نُزلاً منزلة الشيء الواحد، فكأنها في الحقيقة شيءٌ واحدٌ مع موصوفها.

والذي حمل على هذه التأويلات هو أنه قد استقرّ من لغتهم أنهم^(٥) لا يجعلون ثلاثة أشياء بمنزلة شيءٍ واحدٍ، وهاهنا قد جعلوا (لا) وصفتها وموصوفها بمنزلة شيءٍ واحدٍ، والوجه فيه ما ذكرناه؛ ولهذا أعربوا الاسم الثالث في مثل قولهم: (لقيته صخرةً بحرةً نَحْرَةً)^(٦) لتلا يمزجوا بين هذه الأمور الثلاثة^(٧).

(١) في نسخة التحقيق (موصوفة مع مبنيتها)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرا في (١٨٩/٣).

(٣) ينظر: الباب (٢٣٦).

(٤) ينظر: المسائل المنشورة (٩٢)، وأسرار العربية (٢٤٩)، والباب (٢٣٥)، وشرح المقدمة الكافية (٥٧٨/٢).

(٥) في نسخة التحقيق (أنه)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) أي: بارزاً ليس بينك وبينه شيء. ينظر: تهذيب اللغة (صحر) (١٣٩/٤)، والإتياع والمزاوجة (٤١/١)، ولسان العرب (بحر) (٤٥/٤).

(٧) ينظر: الكتاب (٢٨٩/٢)، والمقتضب (٣٦٧/٤)، والمسائل المنشورة (٩٢)، والإغفال (١٥١/١)، وشرح الكافية الشافية (١٧٦/١).

لا يقال: فقد مزجوا بين ثلاثة أشياء وجعلوها في حكم الشيء الواحد في قولهم (خمسة عشر) فإنهم جعلوا (خمسة، وعشرة، والواو) في حكم الشيء الواحد وبنوها.

لأننا نقول: هذا فاسدٌ فإنَّ كلامنا فيما إذا كانت ظاهرةً منطوقاً بها، فأما إذا كانت مضمرة متضمنة لها الكلمة فلا فتح هناك ظاهر؛ فلهذا جَوَّزوا مثل ذلك.

الوجه الثاني: النصب بالتنوين حملاً على اللفظ^(١)، كقولك: (لا رجلَ ظريفاً عندك)، وإنما جاز نصبه هاهنا؛ لأنَّ هذه الحركة في الموصوف حركةٌ بنائيةٌ مُشَبَّهَةٌ لحركة الإعراب من جهةِ جوازِ تبدُّلِها وتغيُّرها^(٢)؛ فلهذا جاز الحمل على لفظها كما جاز الحمل / على اللفظ في مثل (يا زيدُ الظريفُ) وقد قدَّمنا تقريره فلا وجه لتكريره.

[٥٧]

الوجه الثالث: الرفع بالتنوين حملاً على محلِّ المنفي؛ لأنَّ معنى الابتداء حاصلٌ فيه قبل دخول (لا) عليه، والنفي لا يُغيِّره؛ فلهذا نقول: لا رجلَ ظريفٌ في الدار، بالرفع. الحكم الثاني: في وقوع الفصل، وله موقعان:

الأول منهما: أن يكون واقعاً بين (لا) ومنفيِّها، كقولك: (لا فيها رجلٌ) و [أق]

[Aqî \$kZî].

والموقع الثاني: أن يكون الفصل واقعاً بين الصفة وموصوفها، كقولك: (لا رجلَ عندك ظريف، ولا رجلَ فيها كريم).

فوقوعه في الوجه الأول يمنع من بناء النكرة مع (لا)، ووقوعه على الوجه الثاني يمنع من بناء الصفة مع موصوفها كما قدَّمنا^(٣) حكمه، وإنما وجب ذلك فيهما جميعاً لأنَّ المبني مع ما بُني معه بمنزلة الشيء الواحد؛ فلهذا امتنع الفصل بينهما بشيء؛ لأنَّ ذلك يُبطل امتزاجهما، وكونهما في حكم الشيء الواحد.

فإذا لم يقع فصلٌ في أحد هذين الموقعين جاز بناء (لا) مع منفيِّها، وبناء الصفة مع موصوفها، كقولك: (لا رجلَ في الدار)، و(لا رجلَ ظريفَ في الدار).

(١) ينظر: الكتاب (٢/٢٨٨).

(٢) هكذا في نسخة التحقيق: والأنسب في العبارة (تبدُّلها وتغيُّرها)، أو (تبدليها وتغيُّرها).

(٣) في شروط بناء اسم (لا) مع صفته .

لا يقال: فلم لم يُنزلوا صفة المنادى المبني مع موصوفها ويجعلوها كالشيء الواحد، ويبنوهما^(١) جميعاً^(٢) كما فعلوا ذلك في صفة اسم (لا) مع موصوفها، فإنّهم مزجوا بينهما وجعلوهما بمتزلة الشيء الواحد؟

لأنا نقول: إنّما وجب ذلك في (لا) دون صفة المنادى لأمر ثلاثة^(٣):

أما أولاً: فلأنّ موقع الصفة في اسم (لا) مخالف لموقعها في المنادى، فإنّ موقعها في اسم (لا) مقصودةٌ مخصّصة، وموقعها في المنادى موضحةٌ له ومثبتة؛ فلهذا جاز أن يُبنى مع اسم (لا) لكونها معتمدة فيه بخلاف المنادى، ففارق أحدهما الآخر، فليس المنادى بالأصالة مستحقاً للوصف، وإنّما لعروض الإبهام فأوضح بالصفة. وأما ثانياً: فلأنّ صفة المنادى المبني لا تكون إلا معرفةً باللام أو بالإضافة؛ لكونه معرفاً بالقصد، واللام والإضافة لأصالتهما وتمكّنهما في الأسماء بمنعان من البناء العارض، ألا ترى أنّه لا يبنى مثل (لا غلام رجل، يا غلام زيد)، وإذا كانا مانعين من البناء في أصل الموصوف فمنعهما في الصفة أولى وأحقّ لبعدها عن موجب البناء ومحلّه.

وأما ثالثاً: فلأنّ الألف واللام وُضعا للدلالة على معنى وهو التعريف بمتابة حرف العطف، فكما أنّه لا يجوز بناء نحو (رجل وامرأة) فهكذا هاهنا، والجامع بينهما أنّهما حرفان وضعا للدلالة على معنى؛ لأنّه يؤدي إلى بناء أشياء متعددة ومزجها بمتزلة الشيء الواحد، ومثل هذا يمتنع، فوقع الفرق بهذه الوجوه بين صفة المنادى، وصفة اسم (لا) في/ جواز بناء أحدهما دون الآخر.

الحكم الثالث: في المنفي إذا كرّر.

اعلم أنّ المنفي إذا كرّر جاز فيه وجهان^(٤):

(١) في نسخة التحقيق (ويجعلوهما.... ويبنوهما) وهو خطأ من الناسخ.

(٢) فضمة (الفاضل) في: (يا زيد الفاضل) إعراب، والذي حمل على إتيان الصفة للفظ الموصوف شبه الضم بحركة الإعراب لعروضه. ينظر: المفصل (٥٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٩٠/١)، وشرح جمل الزجاجي لابن الضائع (٣٨١/١)، والمحصل في كشف أسرار المفصل (٦٢٥/١).

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٤١٨/١).

(٤) ينظر: الكتاب (٢٨٩/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٩١/١)، وارتشاف الضرب (١٣١٤/٣).

أحدهما: البناء كبناء الصفة مع الموصوف فتقول على هذا: لا ماء ماء، كما قلت: لا رجلَ ظريفَ بالبناء؛ لأنَّ التأكيد اللفظي يتزل متزلة الصفة في كونه موضوعاً للبيان والإيضاح^(١)، فكما جاز بناء الصفة فهكذا يجوز في التأكيد أيضاً من غير فرق بينهما.

وثانيهما: الإعراب بالنصب والتنوين على اللفظ، والرفع والتنوين على المحل أيضاً فتقول: لا ماء ماءً وماءً، فإنَّ أكَّدت باسم ثالث فليس فيه إلاَّ الإعرابُ كما ذكرنا في الصفة؛ لئلا يمزجوا بين ثلاثة أشياء، ويجعلوا^(٢) الأشياء المتعددة بمتزلة المفرد وليس ذلك من لغتهم.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرة - :

«فصل

وحكمُ المعطوف حكمُ الصفة إلاَّ في البناء، قال:

فلا أبَ وابناً^(٣) مثلُ مروانَ وابنه

.....

وقال:

لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبَ

وإنَّ تعرَّفَ فالحملُ على المحلِّ لا غير، كقولك: لا غلامَ لك ولا العباسُ^(٤).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

لما ذكر حكم الصفة في بنائها وإعرابها أردفها بحكم العطف؛ لأنَّهما سيَّان في كونهما تابعين، فلنذكر حكم المعطوف إذا كان نكرةً، ثمَّ نذكر حكمه إذا كان معرفةً، فهذان حكمان، اشتمل عليهما هذا الفصل:

الحكم الأول: في المعطوف إذا كان نكرةً.

واعلم أنَّ المعطوف إذا كان نكرةً جاز فيه من الإعراب وجهان:

(١) في ارتشاف الضرب: لو جعلت (ماء) الثانية بدلاً من الأولى بطل التركيب والبناء . ينظر: (٣/١٣١٥).

(٢) في نسخة التحقيق (ويجعلون)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) في نسخة التحقيق (وابن)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) المفصل (٩٩، ١٠٠).

الوجه الأول: النصبُ على اللفظ، وإنما جاز ذلك لما ذكرناه^(١) من قَبْل من أن هذه الحركة لعروضها وتبدلها كانت مشبهة بحركة الإعراب؛ فلهذا جاز العطف على لفظها. قال:

فلا أبَ وابناً مثلُ مروانَ وابنه إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزراً^(٢)
فلنذكر إعرابَ هذا البيت وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، قوله: (مثل مروان) يجوز فيه وجهان^(٣):
أحدهما: النصبُ على الصِّفة لهما جميعاً^(٤) على لفظهما كقولك: (ضربت زيداً وعمراً الغافلين).

وثانيهما: الرفعُ على أنه خبرٌ لهما جميعاً، ولا يجوز رفعه على الصِّفة لهما جميعاً لاختلاف إعرابيهما؛ لأنَّ (ابناً) مُعَرَّبٌ منصوبٌ، وقوله (لا أبَ) مرفوعُ المحل، ولا يجوز أن تكون الصفة جارية عليهما جميعاً، لاختلاف إعرابهما^(٥)؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى جواز (قام زيدٌ، وأكرمت عمراً الظريفان)، وهذا باطلٌ باتفاق^(٦)؛ لأنَّ الإعرابين المختلفين لا

(١) ينظر: الوجه الثاني في إعراب صفة اسم (لا) .

(٢) البيت من الطويل، ونُسب لرجل من بني عبدمناة بن كنانة، وللفرزدق وليس في ديوانه، ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (٥٣) للكُميت بن معروف، أو الكُميت الأسدي. ينظر: الكتاب (٢/٢٨٥)، ومعاني القرآن للفراء (١/١٢٠)، والمقتضب (٣/٣٧٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/١٠١، ١١٠)، والتخمير (١/٥١٢). ورُوي أول البيت بالواو، وبلا عاطف. والمقصود بالمدكورين: مروان بن الحكم، وابنه عبدالملك. ويُروى الشطر الثاني:

إذا ما ارتدى بالمجدِ ثم تأزراً

ينظر: التخمير (١/٥١٢).

(٣) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٩٠)، والمنخل (١/٣٧٩)، وشرح أبيات المفصل للشريف الجرجاني (٢٣٦).

(٤) (مثل) يكون وصفاً للثنتين والجمع، وإن كان لفظها مفرداً؛ لما فيها من الإجماع. شرح المفصل لابن يعيش (٢/١١٠).

(٥) إذا كان العامل واحداً وعمله في المعمولين مختلفاً فننظر إلى نسبة العامل إلى المعمولين فإن اختلفت فيمتنع الإتيان لأي واحد منهما، وإن اتحدت نحو (خاصم زيدٌ عمراً) فيمتنع الإتيان لأي واحد منهما عند البصريين، ويجوز الإتيان للأول عند الكسائي، وللثاني عند الفراء، ولأي واحد منهما عند ابن سعدان. والأقرب عندي أن البيت (فلا أبَ وابناً مثل) يمكن أن يكون من هذه المسألة، وهكذا المثال الذي سيسوقه الشارح (يا زيد وعبدالله العاقلان). ينظر: التصريح (٣/٤٨٦).

(٦) المثال الذي نَظَر به الشارح اختلف فيه العاملان معنيً وعملاً. ومنع الإتيان للمعمولين فيه مذهب الجمهور، ويرى ابن الطراوة جواز الإتيان في الثاني. ينظر: التصريح (٣/٤٨٩).

يُجْرِيَانِ فِي تَابِعٍ وَاحِدٍ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَحَلِّ إِنَّمَا يَجُوزُ/ لَوْ كَانَا مُتَّفَقَيْنِ فِيهِ جَمِيعًا، كَقَوْلِكَ: (لَا أَبَ لَكَ، وَلَا غَلَامٌ لَكَ قَائِمَانِ)، فَأَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مَنْصُوبًا مَعْرَبًا وَالْآخَرُ مَرْفُوعًا عَلَى الْمَحَلِّ^(١) فَلَا وَجْهَ لِلِإِتْبَاعِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِحَالٍ، كَمَا لَا يُقَالُ: (يَا زَيْدُ وَعَبْدُ اللَّهِ الْعَاقِلَانِ) عَلَى الْإِجْرَاءِ عَلَى لَفْظِ أَحَدِهِمَا وَطَرَحِ الْآخَرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ أَيْضًا رَفْعُهُمَا هَاهُنَا لِأَنََّّهُمَا لَمْ يَتَّفَقَا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مَعْرَبٌ مَنْصُوبٌ، وَالْآخَرُ مَبْنِيٌّ مَضْمُومٌ، فَلَا وَجْهَ يَجْرِي الرِّفْعُ بِاعْتِبَارِهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ النَّصْبُ لِأَنََّّهُمَا مُتَّفَقَانِ بِاعْتِبَارِهِ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مَنْصُوبٌ مُحَلًّا وَالْآخَرُ مَنْصُوبٌ لَفْظًا وَمَحَلًّا؛ فَلِهَذَا أُجْرِيَتِ الصِّفَةُ عَلَى مَا اتَّفَقَا لَا عَلَى مَا اخْتَلَفَا فِيهِ. فَيَنْحَلُّ مِنْ مَجْمُوعٍ مَا ذَكَرْنَاهُ هَاهُنَا أَنَّ جَرِّيَ الصِّفَةِ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ فِي الْعُطْفِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

أحدهما: أَنْ تَكُونَ جَارِيَةً عَلَى اللَّفْظِ، كَقَوْلِكَ: (لَا غَلَامٌ وَلَا صَاحِبٌ لَكَ ظَرِيفَيْنِ).

وثانيهما: أَنْ تَكُونَ جَارِيَةً عَلَى الْمَحَلِّ، كَقَوْلِكَ: (لَا رَجُلٌ وَلَا غَلَامٌ كَرِيمَانِ عِنْدَكَ) فَهَذَانِ جَائِزَانِ بِاتِّفَاقٍ.

وثالثها: أَنْ تَكُونَ جَارِيَةً عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ جَمِيعًا، وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَتَّفَقَ لَفْظُ أَحَدِهِمَا وَمَحَلُّ الْآخَرِ، كَقَوْلِكَ: (لَا غَلَامٌ وَرَجُلٌ) فَإِنْ وَقَعَ الْإِتْبَاعُ عَلَى مَا اتَّفَقَا فِيهِ وَهُوَ الرِّفْعُ صَحَّ، كَمَا لَوْ اتَّفَقَا عَلَى الْمَحَلِّ جَمِيعًا، وَإِنْ وَقَعَ الْإِتْبَاعُ عَلَى مَا اخْتَلَفَا فِيهِ لَمْ يَصَحَّ، فَمِثَالُ الْإِتْبَاعِ عَلَى مَا اتَّفَقَا فِيهِ قَوْلُكَ: (لَا غَلَامٌ وَرَجُلٌ ظَرِيفَانِ) وَمِثَالُ مَا اخْتَلَفَا فِيهِ: (لَا غَلَامٌ وَرَجُلٌ ظَرِيفَيْنِ).

وثانيهما: أَنْ يَخْتَلِفَ لَفْظُ أَحَدِهِمَا وَمَحَلُّ الْآخَرِ، وَيَتَّفَقَ لَفْظَاهُمَا كَقَوْلِكَ: (لَا غَلَامٌ وَرَجُلًا) فَإِنْ وَقَعَ الْإِتْبَاعُ عَلَى مَا اتَّفَقَا فِيهِ صَحَّ، كَقَوْلِكَ: (لَا غَلَامٌ وَرَجُلًا ظَرِيفَيْنِ)، وَإِنْ وَقَعَ الْإِتْبَاعُ عَلَى مَا اخْتَلَفَا فِيهِ لَمْ يَصَحَّ، كَقَوْلِكَ: (لَا غَلَامٌ وَرَجُلًا ظَرِيفَانِ عِنْدَكَ)، وَهَذِهِ مُمْتَنَعَةٌ لِاخْتِلَافِ إِعْرَابِهِمَا، وَهِيَ نَفْسُ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي نَحْنُ بِصَدْدِهَا. قَوْلُهُ (إِذَا هُوَ بِالْمَحَلِّ) الْعَامِلُ فِي (إِذَا) أَحَدُ وَجْهَيْنِ^(٢):

(١) فِي نَسْخَةِ التَّحْقِيقِ (الْحَالِ)، وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) يَنْظُرُ: الْمَسَائِلُ الْبَصْرِيَّاتُ (١/٤٩٤)، وَالْمَنْخَلُ (١/٣٧٩)، (٣٨٠).

أولهما: أن يكون العامل فيها (مثل) إذا كانت هي الخبر^(١)، لأنها بمعنى: يُشبهه مروان وابنه.

وثانيهما: أن يكون العامل فيها خبر (لا) المحذوف إذا كانت (مثل) صفةً، ويكون تقديره: فلا أبَ وابنًا مثلَ مروان موجودان، والباء في قوله (بالمجد) محتملة لوجهين:

أحدهما: أن تكون للإلصاق بمترلة قولك: (ارتديتُ بالثوب) وهذا هو الظاهر. وثانيهما: أن تكون للحال^(٢)، وتقديره: إذا هو بالمجد ارتدى، أي: ارتدى مُلتبساً بالمجد، هذا كله في إعرابه.

وأما موضع الشاهد منه فإثما أورده شاهداً على العطف على لفظ اسم (لا) لكون حركته مشبهةً لحركة الإعراب.

الوجه الثاني: الرفع حملاً على محله، كقولك: (لا رجلَ وامرأةً في الدار)، وإنما جاز ذلك لأنَّ الأوّل في معنى المبتدأ، والنفي لم يغيّر حكمه. فأما البيت الذي أنشده، وصدره^(٣):

هذا لعمركم الصغار بعينه
لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أب^(٤)

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، و(كان) فيه محتملة لوجهين: أحدهما: أن تكون تامة، وهو الظاهر.

وثانيهما: أن تكون ناقصة وخبرها محذوف، تقديره: إن كان ذاك حقاً. نعم، هذا كله فيما يجري في المعطوف من الإعراب.

(١) أو كانت صفةً، كما ذكر أبو علي في الموضع السابق.

(٢) معنى الباء - على هذا - الملازمة، وهي ومجورها متعلقان بمحذوف هو الحال.

(٣) بل البيت كله، فلم يكتفِ الشارح بإيراد الصدر.

(٤) البيت من الكامل، ونسبه سيبويه لرجلٍ من بني مذحج قيل اسمه هُنيّ، ونُسب لهَمَام بن مُرّة، ولرجلٍ من بني عبدمناة، ولابن الأحمر. وينظر البيت في: الكتاب (٢/٢٩٢)، والأصول (١/٣٨٦)، والمسائل المنثورة (٨٦)، والتبصرة والتذكرة (١/٣٨٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/١١٠)، والتخمير (١/٥١٣)، وارتشاف الضرب (٣/١٣١٠).

فأما البناء فيه فهو متعذر^(١)، وإنما تعذر لأمرين:

أما أولاً: فلأن الشيء إذا كان مبنياً مع غيره فإنهما يُنَزَّلان منزلة الشيء الواحد ولا إشكال في كون المعطوف مغايراً للمعطوف عليه؛ فلهذا لم يُجْز تتريلهما منزلة الشيء الواحد. وأما ثانياً: فلأن العطف لا يستقيم من دون الواو، فلو بنينا الاسمين مع توسُّط الواو بينهما، لَكُنَّا قد جعلنا ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد^(٢)، وهذا لا يُعهد مثله في لغتهم كما أسلفنا تقريره^(٣).

الحكم الثاني: في المعطوف إذا كان معرفة.

اعلم أنه إذا عطفت المعرفة على اسم (لا) فإنه لا يجوز فيها [إلا]^(٤) الإعراب بالرفع، ويمتنع فيها البناء والإعراب بالنصب.

أما البناء فلائنه إذا تعذر مع النكرة فتعذر مع المعرفة أولى وأحق.

وأما الإعراب بالنصب فهو متعذر أيضاً لأمرين:

أما أولاً^(٥): فلأن دخول النَّصْب فرْعٌ على دخول الفتح إذا كان المنفي معرفة، لآئنه إنما ينتصب المعطوف إجراءً له على لفظ الأول، فإذا كان الفتح متعذراً فيه كان النصب تبعاً له في التعذر، وإنما قلنا إنَّ الفتح في المعرفة متعذر؛ فلأن^(٦) الفتح إنما يكون من أجل تضمُّنه معنى (من) للاستغراق، ألا ترى أن معنى قولك (لا رجل في الدار): لا من رجل في الدار، ولا يمكن تقدير ذلك في المعرفة؛ لأن ذلك إنما جيء به من أجل تأكيد نفي المتعددات، ولا تعدد في المعارف لأن وضعها لشيء بعينه، وما كان متعيناً في نفسه فلا تعدد

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١١٠/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٩١/١). على أنه نُقِلَ نحو: (لا رجل وامرأة). ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٧٦/٢).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٧٦/٢).

(٣) سبق تقريره في ثلاثة مواضع من النص المحقق: فيما يتم به المميز، ص (٨٤)، وفي بناء صفة اسم، ص (٢٠٨)، وفي نفي اسم (لا) المكرر ص (٢١١).

(٤) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩١/١).

(٦) هكذا في نسخة التحقيق، والصواب: لأن.

فيه كالأعلام وسائر المعارف، فظهر بما حققناه بطلان الفتح وتعذره، وإنما قلنا إنه إذا تعذر الفتح تعذر النصب؛ لأنه تبع له، وإنما كان تبعاً له لأن النصب في التوابع لا يجوز إلا إذا كان المنفي مفتوحاً،/ فلا جرم كان النصب تبعاً له لما قررناه.

[٥٩]

وأما ثانياً: فلأن من جملة المعارف ذا^(١) اللام، كقولك: (لا غلام لك ولا العباس) فلو جوزنا نصب (العباس) هاهنا لأفهم أنه مبني مع (لا)، وهكذا القول فيما كان مضافاً، في مثل قولك: (لا غلام لك ولا صاحب عمرو) ثم حملنا سائر المعارف كلّها عليها؛ فلهذا لا يجوز: (لا غلام لك ولا زيدا)، و(لا صاحب لك ولا عمراً). فحصل من مجموع ما ذكرناه بطلان دخول النصب على المعرفة، ووجب الرفع فيها، ووجوبه يكون على وجهين^(٢):

أحدهما: أن يُجعل مستقلاً، كقولك: (لا زيد في الدار ولا عمرو عندنا).
وثانيهما: أن يكون حملاً على المحلّ، كقولك: (لا رجل في الدار ولا خالد).
تنبيه: اعلم أن (لا) في كلام العرب لها استعمالان:
الاستعمال الأول: أن تكون حرفاً، وهي على وجهين: عاملة وغير عاملة.
فالعاملة لها وجهان:

أحدهما: أن تكون عاملة عمل (إن) وهي هذه التي لنفي الجنس.
وثانيهما: أن تكون عاملة عمل (ليس) وسيأتي تقرير الكلام فيها.
وأما غير العاملة، فهي على وجهين:
أحدهما: أن تكون زائدة لا حكم لها، كما في قول العجاج:
في بئر لا حور سرى وما^(٣) شعر^(٤)
وثانيهما: أن تكون مفيدة لمعنى النفي، وهي غير عاملة، ثم هي في بطلان عملها على ثلاثة أوجه:

(١) في نسخة التحقيق (ذو) وهو خطأ من الناسخ.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩١/١).

(٣) في نسخة التحقيق: (ولا)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) سبق تخريج البيت في أول باب (لا) النافية للجنس ص (١٧٩).

أحدهما: أن تكون داخلية على مصدرٍ قد عمل فيه فعلٌ محذوف، كقولك: (لا مرحباً، ولا سقياً ولا رعيّاً لزيد، ولا كرامةً ولا مسرةً).

وثانيهما: أن تكون داخلية على نكرة قد عطف على محل اسمها، كقولك: (لا رجل في الدار ولا امرأة).

وثالثها: أن تكون داخلية على المعرفة، كقولك: (لا غلام لك ولا العباس، ولا رجل في الدار ولا زيد عندنا). ففي هذه المواضع هي مفيدة لمعنى النفي، ولا عمل لها كما ترى، هذا كله إذا كانت مستعملةً حرفاً.

الاستعمال الثاني: أن تكون اسماً^(١)، وهو لا يأتي إلا على القلة، وهو على وجهين: أحدهما: أن تكون بمعنى (غير) كقولك: (غضبت من لا شيء، وجئت بلا زاد) والمعنى فيه: من غير شيء وبغير زاد، فإذا كانت بمعنى (غير) كانت اسماً مثلها. وثانيهما: أن تكون اسماً لا بمعنى (غير) كما قال الشاعر، أنشده الجوهري^(٢):
أبى جوده (لا) البخل واستعجلت به (نعم) من فتى لا يمنع الجوع قاتله^(٣)
فقوله: (البخل) فيه وجهان^(٤) من الإعراب:

أحدهما: أن يكون مجروراً بإضافة (لا) إليه، / حكاه يونس^(٥) عن أبي عمرو بن العلاء^(٦)؛ لأنّ (لا) قد تكون للوجود وللنفي، ألا ترى أنه لو قيل: امنع الحق فقال: لا، كان جوداً منه، وكونها للبخل إذا قيل له: افعَل الحق، فقال: لا.

(١) هذا الاستعمال ليس خاصاً بـ(لا)، بل هو جارٍ في جميع الأفعال والحروف إذا حُكي لفظها.

(٢) ينظر: الصحاح (لا) (٢٥٥٤/٦).

(٣) البيت من الطويل، وقائمه مجهول. ينظر: تهذيب اللغة (لا) (٣٣١/١٥)، والشعر (١١٧/١)، والحجة للقراء السبعة (١/١٦٩)، والخصائص (٣٥/٢)، والمحكم (نعم) (٢٠١/٢)، وأما ابن الشجري (٥٣٧/٢)، ومغني اللبيب (٣٢٧)، والأزهار الصافية (٥٠٦/١). وروى (واستعجلت نعم به)، وروى (الجوس) وهو طلب الشيء، و(الجوس) وهو الجوع، و(الجود)، كلها مكان (الجوع). وقاتل الجوع هو الطعام، و(الجوع) و(قاتل) مفعولاً (بمنع)، أو (قاتل) بدل اشتغال من (الجوع).

(٤) ينظر: الشعر (١١٧/١)، والمحكم (نعم) (٢٠١/٢)، وأما ابن الشجري (٥٤٢/٢)، ومغني اللبيب (٣٢٧، ٣٢٨).

(٥) ينظر: الشعر (١١٧/١)، والصحاح (لا) (٢٥٥٤/٦)، وشرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي (٦٤٣/٢).

(٦) اختلف في اسمه فقيل: (اسمه كنيته، وقيل: زيان، وقيل: ريان - بالمهمله -، وقيل غير ذلك) ابن العلاء التميمي البصري (٦٨، ٦٥-١٥٤، ١٥٩هـ). ولدت بمكة وسكن البصرة، أحد القراء السبعة، أخذ عن أنس بن مالك والحسن

وثانيهما: أن يكون منصوباً^(١)، ونصبه يكون إما على المفعولية لأبي، وتكون (لا) زائدة^(٢)، وإما على البدلية من (لا) وتكون اسماً، والنصب على البدلية يؤيد ما حكاه يونس عن أبي عمرو في وجه الجرّ، وقد ورد في (لا) الاستعمالان^(٣) معاً.

فمثال مجيئها للجود قول الشاعر:

قد أجمع الناس على بُغض (لا) غيري فأني موجبٌ حُبٍّ (لا)
وذاك أنّي قُلْتُ يوماً لَهُ تُحِبُّ غيري سيّدي قال (لا)^(٤)

ومثال مجيئها للبخل قول الشاعر أيضاً:

لَمْ يَدْرِ ما (لا) و(بلى) قَدْ دَرَى فَعَاظَهَا واعتاضَ مِنْهَا (نَعَمْ)^(٥)
وقول الفرزدق:

ما قالَ (لا) قَطُّ إلا في تشهده لولا التشهدُ لم ينطق بذاك فَمَ^(٦)

وبالله التوفيق.

البصري، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وسواهم. وعنه: الخليل ويونس وأبو عبيدة والأصمعي وسواهم. وثقه ابن معين وغيره. مات بالكوفة. ينظر: مراتب النحويين (٣٣)، ونزهة الألباء (٢٤)، ومعجم الأدباء (١٣١٦/٣)، وبغية الوعاة (٢٣١/٢).

(١) ينظر: تهذيب اللغة (٣٣٢/١٥) (لا) حرف اللام.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة (١٦٩/١)، وأما ابن الشجري (٥٤٢/٢).

(٣) الاستعمال الأول: مجيئها للكرم، وذلك بعد قول السائل: أتمنعي عطاءك؟ أو أتخرمني؟. والاستعمال الثاني: مجيئها للبخل، وذلك بعد قول السائل: أعطني. ينظر: مغني اللبيب (٣٢٧).

(٤) البيتان من السريع، وذكر الثعالبي البيتين بلا نسبة على اختلاف في روايتهما. ينظر: تحسين القبيح (١٢٢)، واللطائف والظرائف (٢٩٤).

(٥) البيت من السريع، وقائله مجهول، أو مصدره.

(٦) البيت من البسيط، ورواية الديوان للشطر الثاني:

لولا التشهدُ كانت لاؤه نعم

أو (لاؤه). ينظر: ديوان الفرزدق (٢٣٩/٢). والبيت برواية الشارح للفرزدق في أمالي المرتضى كما نقله البغدادي في خزانة الأدب (١٦٢/١)، ولم أحده مع أبيات أخرى رواها البغدادي في موضعها من الأمالي. ينظر: أمالي المرتضى (١/٩١). قال عبد السلام هارون في تعليقه على رواية البغدادي: «فلعل ما رواه البغدادي قد سقط من بعض نسخ الأمالي». وتُسبب البيت برواية (لولا التشهد كانت لاؤه نعم) لغير الفرزدق، والممدوح علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رحمه الله، وقيل ابنه محمد، وقيل قُثم بن العباس. ينظر: محاضرات الأدباء للأغاب الأصفهاني (٢٩٩/١).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

«فصل»

ويجوز رفعه إذا كرّر، قال الله تعالى: [$\text{qY}\text{è}\text{Wr} \text{ } \text{ù} \text{ } \text{X} \text{ } \text{ù}$] ، وقال: [v]
 [$\text{qY}\text{è}\text{Wr} \text{ } \text{ù} \text{ } \text{X} \text{ } \text{ù}$] . فإن جاء مفصلاً بينه وبين (لا)، أو معرفةً وجب الرفعُ
 والتكرير، كقولك: (لا فيها رجلٌ ولا امرأة)، و(لا زيدٌ فيها ولا عمرو).
 وقولهم: (لا نُولُكَ أن تفعل كذا)، كلامٌ موضوعٌ موضع: لا ينبغي لك
 أن تفعل كذا.
 وقولك^(١):

حيأتك لا نفعٌ

وقوله:

.... أن لا إلينا رجوعُها

ضعيفٌ لا يأتي إلا في الشعر.

وقد أجاز المبردُ في السَّعة: (لا رجلٌ في الدار ولا زيدٌ عندنا)^(٢).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

بيّن الشيخُ في هذا الفصل الموضعَ الذي يجوز فيه الرفع، والموضع الذي يجب فيه
 الرفع، وأردفه ببيان ما هو خارج عن قياس بابه؛ فهذه أحكامٌ ثلاثة قد ضمَّنها كلامه
 نذكرها بمشيئة الله تعالى:

الحكم الأول: جواز الرفع.

واعلم أنّك إذا كرّرت المنفيّ فلك فيه وجهان^(٣):

الوجه الأوّل: البناء على الفتح، كقولك: (لا رجلٌ ولا غلامٌ)؛ وإنما جاز ذلك لأنّه
 جوابٌ لسؤالٍ مستغرقٍ في مثل قولك: (هل من رجلٍ أو غلامٍ في الدار؟) فتقول مجيباً له:

(١) كذا في نسخة التحقيق، والأصوب (وقوله) كما في المصنّف.

(٢) المفضل (١٠٠-١٠٢).

(٣) ينظر: شرح المفضل لابن يعيش (١١١/٢)، والإيضاح في شرح المفضل (٣٩٢/١).

(لا رجل ولا غلام في الدار)؛ فلما تضمن معنى حرف الاستغراق كان مَبْنِيًّا، وقد أسلفنا تقريره فيما مضى^(١).

- [٦٠] الوجه الثاني^(٢): الرفع، كقولك: (لا رجل ولا غلام في الدار)؛ وإنما جازَ فيه الرفع لأنه مقدَّرٌ جواباً لسؤال سائلٍ قال: أَرَجُلٌ في الدار أم غلامٌ؟ فقليل جواباً له: (لا رجل في الدار ولا غلام)، فرفعُه إنما كان على جهة المطابقة للسؤال^(٣)، والمطابقة في الجواب للسؤال مقصودة في كلامهم؛ ولهذا التفتوا إليها واعتفروا فيه مخالفة قياسه في الاستغراق، وبناءه على الفتح، وإذا جازت المطابقة في الجواب للسؤال مع مخالفة الإعراب في مثل قولهم: (دعني من تمرتان)^(٤)، فالمطابقة مع أنَّ لها وجهاً في الإعراب أجوز.
- لا يُقال: فهلاً جاز رفعه من غير تكرير فتقول فيه: (لا رجل في الدار)، ليكون جواباً لسؤال غير مكرَّرٍ مثل قولك: (أرجل في الدار؟)، ولمَ وجَب فيه اشتراط التكرير؟
- لأننا نقول: هذا فاسدٌ، فإنه قد بينا الوجه في وجوب اشتراط التكرير، وهو غرض المطابقة للسؤال، وحققنا ذلك. قوله: (هلاً جاز أن يكون مطابقاً لسؤال غير مكرَّر، كقولك: "أرجل في الدار؟" لا غير)، قلنا هذا خطأ لأمرين^(٥):
- أما أولاً: فلاَّته لو كان قولنا: (لا رجل) جواباً لقولنا: (أرجل في الدار؟) لكان لا معنى للمطابقة وتركها، فإنَّ جواب قولنا: (أرجل في الدار؟) بـ(لا) أو بـ(نعم) بخلاف قولنا: (أرجل في الدار، أم امرأة؟) فإن المقصود في الجواب لا يحصل إلَّا بقولنا: (لا رجل في الدار ولا امرأة) فافترقا من هذا الوجه.
- وأما ثانياً: فلاَّتكَ إذا قلت: (لا رجل في الدار ولا امرأة)، وقدَّرتَه جواباً لسؤال سائلٍ كان فيه مطابقة لأمرين^(٦)، بخلاف قولنا: (لا رجل في الدار) فإنَّكَ إذا قدرته جواباً لسؤال فإنه تكون مطابقة لأمرٍ واحدٍ، ولا يلزم من مراعاة المطابقة في شيئين مراعاة المطابقة في شيءٍ واحدٍ^(٧).

(١) ينظر: ص (١٨٣، ٢١٥) من النص المحقق.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٢/١).

(٣) ينظر: أسرار العربية (٢٥١)، واللباب (٢٤٠/١).

(٤) حكاية لقول من قال: (ما عندي تمرتان)، أو (تكفيني تمرتان). ينظر: الكتاب (٤١٣/٢)، واللباب (١٣٧/٢).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١١١/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٩٢/١).

(٦) وهما الاسمان المنفيان.

(٧) يعني رفع الاسم المنفي من غير تكرار.

٦٠.ب

اعلم أنه إذا حصل هاهنا أمران وجب لأجلهما أمران. فالأمران اللذان إذا حصل أحدهما: أن تأتي (لا) مفصلاً بينها وبين منفيها، كقولك: (لا فيها رجل ولا امرأة، ولا فيها زيد ولا عمرو).

وثانيهما: أنه إذا ولي (لا) معرفةً، كقولك: (لا زيدٌ في الدار ولا عمرو)، و(لا الرجلُ عندي ولا المرأة). فهذان الأمران إذا حصلوا وجب لأجلهما أمران آخران: أحدهما: وجوب الرفع في النكرة والمعرفة جميعاً، ووجه وجوبه لأمر^(١): أما أولاً: فمن أجل المطابقة للسؤال، كما ذكرناه من قبل، فلا حاجة إلى تكريره. وأما ثانياً: فلأنَّ (لا) إنما عملت في منفيها على جهة التشبيه بـ(إن) و(إنَّ) مشبهة بالفعل؛ فلهذا كانت في المرتبة الثانية. فإذا عرض لها أدنى عارض من العمل أبطل عملها؛ فلهذا قضينا بطلان عملها عند الفصل لهذا الوجه.

وأما ثالثاً: فلأنَّ المبني مع ما بني معه يُنزلان منزلة الشيء الواحد، ومع وقوع الفصل لا يكونان بمنزلة شيء واحد؛ فلهذا أبطلنا البناء عند وقوع الفصل، وإذا بطل البناء عند الفصل وجب ردُّه إلى أصله وهو الرفع؛ لأنَّ أصله أن يكون مرفوعاً على الابتداء أو الخبر، فعملت فيه (لا) بالمشابهة، فإذا عرض له ما يقطع بناءه وجب رفعه. وثانيهما: وجوب التكرار، وإنما وجب تكرير الاسمين هاهنا لأمر^(٢):

أما أولاً: فمن أجل المطابقة التي ذكرناها؛ لأنَّه لو كان جواباً لغير مكرّر لوجب الاستغناء بقولنا (لا أو نعم)، فلمّا علمنا أنّهما لا يُغنيان دلّ على أنَّ الجواب لا يكفي إلا بالتكرير. وأما ثانياً: فلأنَّ الأصل في (لا) أن تكون داخلة على اسم الجنس، كقولك: (لا رجل ولا غلام) ولما كانت الجنسية متعذّرة في المعرفة احتجنا إلى تكريرها ليكون التكرير ساداً مسدّ الجنسية وعوضاً عنها.

وأما ثالثاً: فقضاء من حقّ (لا) في التنكير بما يظهر من صورة التعدد المشابه للأسماء الأجناس، وإنما وجب التكرير عند الفصل حملاً له على المعرفة، لأنَّه لما وجب رفعها وجب تكريرها، فظهر بما حققناه وجوب الرفع والتكرير عند ظهور الفصل، وولائه المعرفة لها.

الحكم الثالث: في بيان ما خرج عن قياس الباب.

اعلم أنّا قد قررنا أنّه متى ولي (لا) معرفةً وجب رفعها وتكريرها، وقد جاء هاهنا صورٌ خارجة عن هذا القياس وفّوا فيها بأحد المطلبين دون الآخر، فالتزموا فيها الرفع دون التكرير،

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١١١/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٩٢/١).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٣/١).

وفيه دلالة على أنّ عمل (لا) على شرفِ المفارقة لأصله^(١)، والرجوع إلى الابتداء الذي هو أصلها، فلم يلتزموا فيه التكرير. ونحن نذكرها، ونُظهر وجهَ تأويلها بعون الله تعالى:

الصورة الأولى: قولهم (لا نولك أن تفعل كذا). واعلم أنّ لهذه الكلمة استعمالين^(٢):
الاستعمال الأول: أن تكون واردة في الإثبات، كقولك: (نولك أن تفعل كذا) أي: حَقُّك وينبغي منك. قال العجاج^(٣) ويُروى لرؤبة^(٤):

هاجَتْ ومثلي نولُه أن يربعا
حمامةٌ هاجتَ حماماً سَجَّعا^(٥)

ومعناه: حَقِّي أن أكفَّ عن كذا. وعلى هذا الاستعمال لا شذوذ فيه ولا خروج عن قياس.
الاستعمال الثاني: أن تكون واردة في النفي، كقولك: (لا نولك أن تفعل كذا)،
(ما نولك أن تفعل كذا)، ومعناه: لا ينبغي منك^(٦). ووجه شذوذه في هذا الاستعمال هو
أنه قد ورد في المعرفة من غير تكرير. وله تأويلان:

أحدهما: أنه في معنى الفعل، كما ذكرناه، فهو الذي حسن إirاده من غير تكرير،
وهذا هو رأي الشيخ، ونصره ابن الحاجب^(٧).

وثانيهما: أنه ليس شاذاً، فليس مرفوعاً بـ(لا) وإنما هو مرفوعٌ لأنّه فاعل لفعلٍ
محذوف، وتقديره: لا يحلّ نولك. وهذا هو تقدير الخوارزمي^(٨).

(١) يعني: أن عمل (لا) ضعيف؛ لأنه مشبّه بـ(إن) المشبّهة بالفعل، فعملها على شقّي مفارقتها لأصله وهو نصب، والرجوع إلى الابتداء، وهو الأصل في اسمها.

(٢) في نسخة التحقيق (استعمالان)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) لم أجده في ديوانه.

(٤) ابن عبد الله بن العجاج التميمي السعدي، أبو الجحّاف، أو أبو محمد (...-١٤٥هـ)، عاش في الدولتين الأموية والعباسية، أقام في البصرة، قال الخليل لما مات: «دفن الشعر واللغة والفصاحة». ينظر: طبقات فحول الشعراء (٧٦١/٢)، والشعر والشعراء (٥٩٤/٢)، والأغاني (٣٥٩/٢٠)، ووفيات الأعيان (٣٠٣/٢).

(٥) البيتان من مشطور الرجز. ينظر: ديوان رؤبة (٨٧)، الصحاح (نول) (١٨٣٦/٥).

(٦) ينظر: الكتاب (٣٠٢/٢)، المسائل المنثورة (١٠١)، الصحاح (نول) (١٨٣٦/٥).

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٣/١).

(٨) ينظر: التخمير (٥١٦/١).

وهذا فيه نظرٌ لأمرين:

أما أولاً: فلأنَّه منحرفٌ عما قاله أئمة الأدب، وفسَّروه به، وهو ما حكيناه عنهم.

وأما ثانياً: فلأنَّ المعنى على خلافه^(١).

وعندي فيه وجهٌ آخر، وهو أن يقال: إنَّ هذه اللغة في (لا) محمولة على اللغة الثانية في (ما) في قولهم (ما نولُّك أن تفعل كذا)؛ فلهذا جاء قوله (ما نولُّك) مرفوعاً بـ(لا) من غير تكرير حملاً له على (ما).

الصورة الثانية قوله:

بَكَتْ جَزَعاً وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رَجوعُهَا^(٢)

فلنذكر إعرابه ووجه خروجه.

أما إعرابه فهو ظاهر، و(جزعاً) منصوب إما على أنَّه مفعول من أجله، وإما على أنَّه مصدرٌ في موضع الحال، أي: جازعة.

وأما وجه خروجه عن القياس فهو أنَّه قد وقع مرفوعاً بـ(لا) مع الفصل من غير تكرير، وله تأويلان:

أحدهما: أنَّه شاذٌ معدود في ضرورة الشعر^(٣) كما أشار إليه الشيخ، ونصره ابن الحاجب^(٤).

وثانيهما: أنَّه ليس من الباب في شيء، وليس شاذاً وإنما هو فاعلٌ لفعلٍ محذوف [٦١ب] تقديره: أن لا يقع إلينا رجوعُها، وهذا تأويل الخوارزمي^(٥).

(١) هذا قريب من الأمر الأول.

(٢) البيت من الطويل، وقائله مجهول. ينظر: الكتاب (٢٩٨/٢)، المقتضب (٣٦١/٤)، المسائل المشورة (٨٩)، أمالي ابن الشجري (٥٣١/٢)، التخمير (٥١٧/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٢/٢)، شرح الرضي على الكافية (١٦١/٢). ويُروى: (قضت وطراً) بدل (بكت جزعاً).

(٣) كما رأى سيويه. ينظر: الكتاب (٢٩٨/٢)، وليس بضرورة عند المبرد، بل هو جائز في الاختيار. ينظر: المقتضب (٣٦٠/٤، ٣٦١).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٤/١).

(٥) ينظر: التخمير (٥١٧/١).

الصورة الثالثة قوله:

وأنت امرؤٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لغيرنا حياتك لا نفعٌ وموتك فاجعٌ^(١)
وهذا البيت للضحاك^(٢) بن همام^(٣)، ولذكر إعرابه ووجه شذوذه.
أما إعرابه فهو ظاهر، وقوله (حياتك لا نفع) يحتمل أن يكون جملة ابتدائية^(٤) في موضع نصب على الحال، من التاء في (خلقت) ومعناه: أي خلقت غير مُنتفع بك.
وأما وجه خروجه فلائته نكرة مرفوعة بعد (لا) من غير تكرير، وله تأويلان:
أحدهما: أنه واردٌ على جهة الضرورة في الشعر والشذوذ، وهذا هو تأويل الشيخ ونصره ابن الحاجب^(٥).

وثانيهما: أنه وإن لم يتكرر من حيث الصورة فهو متكررٌ من حيث المعنى، وذلك لآئته إذا كان موته فاجعاً كانت حياته نفعاً، ولكنه قصد ذمه بدليل صدر البيت، فكأنه قال: حياتك لا نفعٌ ولا فرحٌ عند موتك. هذا ملخص كلام الخوارزمي^(٦) بعد تهذيبه.
ثم قال الشيخ: وقد أجاز المبرد^(٧) (لا رجلٌ في الدار) و(لا زيدٌ عندنا) يعني بذلك انفراد كل واحدٍ منهما، فأما مجموعهما فهو واردٌ في فصيح الكلام باتفاق، وإنما الخلافُ

(١) البيت من الطويل، ينظر: الكتاب (٣٠٥/٢)، المقتضب (٣٦٠/٤)، زهر الآداب (٧٠٧/٣)، التخمير (٥١٨/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٢/٢)، شرح الرضي على الكافية (١٦١/٢)، خزانة الأدب (٣٦/٤). والبيت مقول في الحُصَيْن بن المنذر الرقاشي. ونسب سيبويه البيت لرجل من بني سلول. وورد البيت برواية: (لا ترجى) مكان (لا نفع).

(٢) الرقاشي الشيباني، شاعر إسلامي. ينظر: الاشتقاق (٣٤٩)، والأوائل للعسكري (٨٧)، وخزانة الأدب (٣٧/٤).

(٣) هكذا في نسخة التحقيق، وهو تصحيف، والصواب: هُمام. ينظر: الاشتقاق (٣٤٩)، والأوائل للعسكري (٨٧)، وخزانة الأدب (٣٧/٤).

(٤) يعني الشارح بالابتدائية أنها جملةٌ مصدرةٌ بمبتدأ، لأن الجملة الابتدائية بمعنى المستأنفة ليس لها محل من الإعراب. ينظر: مغني اللبيب (٥٠٠). وهذا التوجيه على ظاهر نص الشارح الذي بين يدي، لكني أرجح أن يكون في النص سقط، وصحته: (يحتمل أن يكون جملة ابتدائية لا موضع لها من الإعراب، ويحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال....) خاصة أنه قال: (يحتمل) وهذا يعني أن ثمة احتمالاً آخر.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٤/١).

(٦) ينظر: التخمير (٥١٧/١، ٥١٨).

(٧) ينظر: المقتضب (٣٦٠/٤)، وهو رأي ابن كيسان. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٦١/٢)، وارتشاف الضرب (١٣٠٩/٣)، وجمع الهوامع (٢٠٧/٢).

فيما إذا انفردت إحداهما عن الأخرى، فقليل: (لا رجلٌ في الدار) على انفرادها، و(لا زيدٌ عندنا) بانفرادها^(١).

فمذهب جماهير البصريين^(٢) أنّها لا تجوز في سعة الكلام، وإنما تكون في ضرورة الشعر كما قدرناه في (حياتك لا نفع)، وإنما لم تكن جائزة في السعة لعدم التكرير في (لا) وذلك من شرطها.

ووجه مذهب المبرد أمران:

أحدهما: أنّ الغرض من (لا) هو مطلق النفي وحقيقته، والتكرير إنما هو أمرٌ عارض لمقصود خاص فلا يجب أن يكون لازماً في كل موضع.

وثانيهما: أنّ (لا) محمولة على (ما) لاشتراكهما في كونهما لمطلق النفي، فكما أنّه لا يشترط في معمول (ما) تكرر فهكذا الحال في (لا)، هذا تقرير كلام المبرد في بطلان التكرير. وزعم الخوارزمي^(٣) أنّ مراد المبرد بكلامه هاهنا هو أن تكون (لا) فيه بمعنى (ليس) وهذا فاسدٌ لأمرين:

أما أولاً: فلأنّ (لا) بمعنى (ليس) قليلة نادرة^(٤)، وغرض المبرد فيما كان وارداً على جهة الكثرة، وليس ذلك إلّا في (لا) التي لنفي الجنس، فلا يصحّ حمل كلامه على أنّ (لا) بمعنى (ليس)^(٥). وأما ثانياً: فلأنّ الشيخ قد صرح بأنّ (لا) هذه عند المبرد ليست بمعنى (ليس) في (لا حول ولا قوة) حيث قال: وأن ترفع الأول على أنّ (لا) بمعنى (ليس) أو على مذهب أبي العباس كما سنقرره، وهذا يدلّ على أنّ المبرد لا يقول إنّ (لا) هذه بمعنى (ليس). وإنما هي النافية للجنس، والعذر له في عدم تكريرها ما وجهناه، فظهر بما حققناه ضعف ما ذكره الخوارزمي في توجيه كلام المبرد، وصحّ ما قلناه.

(١) يعني رفع النكرة والمعرفة من غير تكرير. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٤/١).

(٢) ينظر: الكتاب (٣٠٥/٢)، ومعاني القرآن للأخفش (٢٦/١)، وارتشاف الضرب (١٣٠٩/٣)، وجمع الهوامع (٢٠٦/٢).

(٣) ينظر: التخمير (٥١٩/١).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٩٣/٣).

(٥) (لا) إذا عملت عمل (ليس) احتمل أن تكون نافية للجنس، أو نافية للوحدة. ويُقال في تأكيد نفي للجنس: بل امرأة، وفي تأكيد نفي الوحدة: بل رجالان. ينظر: مغني اللبيب (٣١٦)، والتصريح (١٠٨/٢، ١٠٩).

تنبيه: اعلم أن التكرير حقيقته إعادة لفظ الأوّل، وهذا إنما يكون في (لا)، فأما المنفي فليس فيه تكرير فيما ذكره وإنما يكون في التأكيد حيث قال: (لا)، فإطلاق لفظ التكرير تسامح منه في ذلك^(١). والتحقيق ما ذكرناه، ومعدرته في ذلك هو أن تكرر (لا) لما كان تكريراً محققاً، وكان منفيها ملازماً لها، فلا جرم أطلق الشيخ لفظ التكرير عليه باعتبارها تسامحاً.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل»

وفي (لا حول ولا قوة إلا بالله) ستة أوجه: أن تفتحهما، وأن تنصب الثاني، وأن ترفعه، وأن ترفعهما، وأن ترفع الأول على أن (لا) بمعنى (ليس) أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني، وأن تعكس هذا، وقد حذف^(٢) المنفي في قولهم: لا عليك، أي: لا بأس عليك^(٣).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

المباحث المتعلقة بقولنا: (لا حول ولا قوة إلا بالله) متسعة، منها ما يتعلق بالمعاني الكلامية، ومنها ما يتعلق بالمقاصد الأصولية، ولكننا نذكر ما يتعلق منها بالأسرار الإعرابية؛ لأنّ ما عداه يُخرجنا عن مقصد الكتاب الذي تصدينا لكشفه وبيانه، فلنذكر الوجوه الإعرابية الجارية في (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ثم نذكر حكم الاستثناء فيها، ثم نردفه بذكر المنفي. فهذه أحكام ثلاثة اشتمل عليها في هذا الفصل نفصلها بمشيئة الله:

الحكم الأوّل: في بيان الوجوه الإعرابية الجارية في (لا حول ولا قوة).

واعلم أنّها على نوعين: صحيحة وفاسدة، فأما الوجوه الفاسدة فلا حاجة إلى ضبطها؛ لأننا متى ضبطنا الوجوه الصحيحة كان الفاسد ما عداها^(٤). وجملتها وجوه خمسة^(٥):

(١) يعني قول الزمخشري في بداية الفصل: (ويجوز رفعه إذا كرر).

(٢) في نسخة التحقيق: (حذف حرف النفي)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) المفصل (١٠٢).

(٤) حصر الشارح أحد عشر وجهاً فاسداً في الأزهار الصافية (٥٠٥/١).

(٥) ينظر: الكتاب (٢٩٢/٢)، والمقتضب (٣٨٧/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٢/٢، ١١٣)، والغرة المخفية

(٩٠ أ، ب)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٩٤/١)، والأزهار الصافية (٤٩٣/١)، وارتشاف الضرب (١٣١٠/٣).

أولها: فتحهما جميعاً، فنقول فيه: (لا حول ولا قوة). ووجهه هو أنك تقدر كل واحد منهما جملةً على انفرادها جواباً لسؤالٍ مستغرقٍ، كأنه قيل: هل من حول وقوة؟ فنقول: لا حول ولا قوة؛ فهذا وجب بناؤهما لتضمنهما حرف الاستغراق، وهو (من) كما حققناه^(١).

وثانيها: رفعهما جميعاً^(٢) فنقول فيه (لا حول ولا قوة)، ووجهه^(٣) هو أنه ورد جواباً على جهة المطابقة كأن/ قائلًا قال: (هل حول وقوة؟)، فقلت: لا حول ولا قوة، كما قلناه في مثل قولنا: (أرجل في الدار أم امرأة) فقل: لا رجل في الدار ولا امرأة. وكل واحدة منهما جملة مستقلة على حالها مرفوعة على الابتداء، يكون النفي فيهما نفي اختصاص، والمراد بقولنا نفي اختصاص هو أنه ليس نفيًا مستغرقًا متضمنًا لحرف الاستغراق كما ذكرناه في الوجه الأول.

وثالثها: (لا حول ولا قوة) بفتح الأول ونصب الثاني^(٤)، ووجهه أننا نقدر أن الجملة الأولى مستقلة بنفسها، والثانية عطف على لفظها^(٥)؛ لأن حركة الفتح في الجملة الأولى مُشبهة بالحركة الإعرابية؛ فهذا جاز الحمل على لفظها كما قلناه^(٦) في مثل قولنا: (يا زيد الطويل) بالرفع في الطويل؛ لأن الضمة في (يا زيد) مُشبهة بالحركة الإعرابية لعروضها وزوالها؛ فهذا جاز أن يُحمل على لفظها.

ورابعها: فتح الأول ورفع الثاني، ووجهه هو أننا نقدر الجملة الأولى تامة ومستقلة بتقدير، والجملة الثانية معطوفة على محلها^(٧)، لأن محلها الرفع على الابتداء من حيث كان النفي لا يغير معنى الابتداء؛ فهذا كانت الجملة الأولى في الحكم كأنها مرفوعة بالابتداء وما بعدها معطوف عليها على ما يتوجه لها من إعراب الابتداء.

(١) ينظر ص (٢١٩) من النص المحقق.

(٢) (لا) النافية للجنس غير عاملة هنا لضعف عملها، لذا كررت. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٦٩/٢).

(٣) ذكر ابن الحاجب وجهًا ثانيًا، وهو أن التكرار يوهم ما ليس من لغة العرب وهو تركيب المتعددات؛ فعدلوا إلى الأصل. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٥/١).

(٤) قصر يونس تنوين الثاني على الضرورة. ينظر: ارتشاف الضرب (١٣١٠/٣).

(٥) وتكون (لا) مزيدة للتأكيد. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٥/١).

(٦) ينظر: ص (٢٠٩) من النص المحقق.

(٧) (لا) فيها ملغاة.

وخامسها: رفع الأول وفتح الثاني، وهو أنك تُقدّر الجملة الأولى بكون (لا) فيها بمعنى (ليس)؛ ولهذا كانت على القلة والندور^(١)؛ لأنّ (لا) بمعنى (ليس) قليلة، [غير]^(٢) مستعملة كثيراً^(٣)، وأما فتح الثاني فهو على أنّها جملة مستقلة بنفسها، وليست معطوفة على ما قبلها، ولا متعلقة به. فهذه وجوه خمسة جائزة في مثل قولنا (لا حول ولا قوة) وما عدا هذه الأوجه فهو فاسدٌ.

وزعم الزمخشري أنّ هاهنا وجهاً سادساً جائزاً غير هذه، وذلك لأنّه لما عيّن الوجه الخامس بقوله: (وأنّ ترفع الأول على أنّ (لا) بمعنى (ليس) أو على مذهب [أي]^(٤) العباس^(٥))، قال بعد ذلك: (وأنّ تعكس هذا)، فيحصل من عكسه وجهٌ سادس، وتابعه على هذه المقالة الخوارزمي^(٦)، والمغربي^(٧) صاحب الدرة، وهذا غير سديد لأمرين:

أما أولاً: فإنّ غرضنا هو حصر الوجوه باعتبار إعرابها وصورها، لا باعتبار توجيهاتها وإضافاتها، فإنّا لو اعتبرنا ذلك لكانت غير متكررة باعتبار صورها، ألا ترى أنّ عكس رفع الأول وفتح/ الثاني هو فتح الأول ورفع الثاني، وهذا بعينه هو الوجه الثالث في نفس الفصل من غير مخالفة، وهو عين الوجه الرابع في توجيهنا هاهنا. فكيف يقال بأنّه وجهٌ سادسٌ مخالفٌ لهذه؟

وأما ثانياً: ^(٨) فلأنّه لو كان الغرض هو حصر هذه الوجوه باعتبار توجيهاتها لكانت تزيد على ستة، فلا وجه لقصرها على ستة باعتبار توجيهاتها.

(١) ينظر: الكتاب (٣٠٤/٢)، وشرح الفصل لابن يعيش (١٠٩/١)، وشرح المقدمة الكافية (٥٧٤/٢)، والمحصل في كشف أسرار المفصل (٤٨٤/١).

(٢) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٣) ذكر الرضي أنّ (لا) الأولى للثبوت لكنها ملغاة ويجوز فيها ذلك لضعفها بشرط تكرارها، وقد حصل الشرط، ولا يلزم من التكرار توافق الاعمين في الإعراب، فلا حاجة حينئذٍ إلى تضعيف هذا الوجه. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٦٩/٢، ١٧٠).

(٤) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٥) مضى تفصيل رأي المبرد ص (٢٢٥) من النص المحقق.

(٦) ينظر: التخمير (٥١٩/١).

(٧) ينظر: الدرة الألفية (٣٩).

(٨) ينظر: الغرة المخفية (٩٠ ب).

فإذن الوجهُ أنا إنما حصرناها باعتبار صورها لا باعتبار توجيهاتها وإذا كان الأمر فيها كما قلناه باعتبار حصر الوجوه لا حصر التوجيه فليس فيها من الوجوه الجائزة، سوى ما ذكرناه، وهذا هو الذي ذكره ابن جنّي^(١)، واختاره ابنُ الحاجب^(٢)، ونصره الموصلي^(٣) صاحب الغرة، وهو المختار، ودليله ما قرّرناه آنفاً فلا وجه لتكريره.

ومن العجب الذي يزداد به الناظر عجباً أن الخوارزمي^(٤) سأل نفسه فقال إن هذا الوجه السادس هو بعينه الوجه الثالث، وأجاب بأنّه وإن كان هو الوجه الثالث صورةً فليس به مذهباً، وهذا يدلّك على أنّه يعتبر التوجيه ولم يعتبر ذكر أعيان الوجوه، وهو فاسدٌ بما قرّرناه، فانظر إلى تقريره لوجه الإشكال في المسألة وقبوله لها من غير كشفٍ لغطائها، وكان جوابه بما يزيد لها لبساً وغموضاً، وما هي من أبي بكرٍ بُنكر^(٥).

لا يقال: فهلا جاز أن يكون الوجه السادس أن يكونا كلاهما مبنيين على الفتح من غير تكرير (لا)، فتقول (لا حول وقوة إلا بالله) فيكون وجهاً سادساً؟

لأننا نقول: هذا فاسدٌ فإنّ كلامنا كلّهُ إنما هو في تعديد الوجوه الصحيحة، فأما الوجوه الفاسدة فلا وجه لذكرها، وهذا منها، فإنّ ابن السراج قد ذكره^(٦) واستبعده عن الأقيسة النحوية، فإنّ أربعة أشياء لا تُجعل شيئاً واحداً.

فأما الوجوه الفاسدة فلا حاجة بنا إلى تقديرها، ومن عرف الصحيح هان عليه معرفةُ الفاسد؛ لأنّها ما خالفه.

الحكم الثاني: في كيفية الاستثناء^(٧).

(١) اقتصر ابن جنّي على الأوجه الخمسة ولم يُعلّل لعدم ذكر الوجه السادس. ينظر: اللمع (٩٧).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٦/١)، والأُمالي النحوية (١٣١/٢).

(٣) ينظر: الغرة المخفية (٩٠ أ، ب).

(٤) ينظر: التخمير (٥١٩/١).

(٥) هذا تنقص من الخوارزمي، يعني أن هذا الإلباس ليس يُستنكر منه. وقد وردة العبارة في خطبةٍ للحسين بن علي رضي الله عنهما. ينظر: تاريخ الطبري (٣٠٧/٣).

(٦) ينظر: الأصول (٣٨٤/١).

(٧) ينظر: الأزهار الصافية (٤٩٦/١).

واعلم أنّ الاستثناء في هاتين الجملتين، أعني (لا حول ولا قوة) موجهٌ على جهة التفرّيع، لأنّ التقدير فيه: لا حول بأحدٍ إلّا بالله، ولا قوة بأحدٍ إلّا بالله، وفيها حذفٌ ثلاثة:

أحدها: حذف المستثنى منه، لما كان المقصود به التفرّيع.

وثانيها: حذف متعلّق أحدهما، والاكتفاء بالآخر؛ لأنّ فيه دلالةً عليه.

وثالثها: حذف الخبر^(١)، والتقدير فيه: لا حول ولا قوة موجودان إلّا بالله، لأنّ خبر / [٦٣ ب (لا) يُحذف كثيراً عند أهل الحجاز^(٢)، والمعنى في قولنا: (لا حول ولا قوة إلّا بالله) هو: أنّه لا طاقة في مخلوقٍ ولا قدرة في أحدٍ إلّا من جهة الله تعالى، فإنّه هو الذي يفعل القدرة في كلّ قادرٍ.

وأما ما يهذي به ابنُ الحاجب^(٣) من أنّ الاستطاعة مع الفعل، وأن الله تعالى هو المتولي لخلق أعمال العباد فيهم^(٤)، فقد قرّرنا في كتبنا العقلية ضعف هذه المقالة، وأوردنا من البراهين الباهرة والأدلة القاهرة ما إنّ أدناه ليقطع دابرة المجبرة ويحسم شعّتهم فيما أتوا به من العقائد المنكرة، ولولا أنّ ذكره يخرجنا عن مقصد الكتاب وينجرّ بنا إلى المسائل

(١) ينظر: شرح السيراقي (٨٣/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٧/١).

(٢) هذا إذا علم، أما إذا جهل فيلزم ذكره، نحو: (لا أحدٌ أغبر من الله). ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٩٢/١)، وارتشاف الضرب (١٢٩٨/٣).

(٣) أشار ابن الحاجب إلى هذا في منتهى الوصول والأمل (٣٠، ٣١). ولعله فصل في المسألة في كتاب العقيدة له. ولم أعثر عليه، وذكره كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٣٣٨/٣).

(٤) قرر ابن الحاجب ذلك على مذهب الأشاعرة. وهو ما ذكره أيضاً الباقلاني في الإنصاف (٤٦)، وتاج الدين السبكي في رفع الحاجب (٣٥/٢). وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة وهو أنّ الاستطاعة مع الفعل لا قبله وأن الله تعالى خالق لأفعال العباد، والعباد يباشرون تلك الأفعال بقدرة الله على ما أراد الله؛ فهي من الله - سبحانه وتعالى - خلقٌ فهو الموجد لها، ومن العباد كسبٌ، فهم المباشرون لها. قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [البقرة: ٤]. والأدلة في الباب كثيرة، وعبرة ابن الحاجب هي عبارة الطحاوي. ينظر: العقيدة الطحاوية (٢٦). وينظر في المسألة: السنة لابن أبي عاصم (٦٤٥/٢)، واعتقاد أئمة الحديث للإسماعيلي (٦٠/١)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٥٣٤/٣)، والاعتقاد للبيهقي (١٤٦)، وأصول الدين للغزنوي (١٦٦/١). فأهل السنة - على هذا - وسطٌ بين فئتين: الأولى: الجبرية الذين قالوا إن الله خلق أفعال العباد، وهم مجبورون عليها فالتدبير في أفعالهم كلّها لله، وهي كلّها اضطرارية، وإضافتها إلى الخلق مجاز. والأخرى: المعتزلة الذين قالوا: إن جميع الأفعال اختيارية، لا تعلّق لها بخلق الله تعالى. ينظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (٤٣٨، ٤٣٩). وعلى مذهب المعتزلة جرى الشارح كما صرّح به.

الكلامية لذكرنا طرفاً منه، ومن أراد الوقوف على حقيقة الأمر في ذلك فليطالع كتابنا (الشامل)^(١) فإنه يجد فيه إعصاراً فيه نارٌ مستأصلٌ لأصول المجبرة الأشرار.

الحكم الثالث: في حذف المنفي.

اعلم أن هذه القضية السلبية^(٢)، أعني قولنا: (لا بأس) و(لا خوف) لكثرة جريها على ألسنتهم وسعة دورها في كلامهم، أجروا الحذف فيها على وجوه ثلاثة: أوّلها: حذف الخبر، وهو كثير، فالحذف على لغة أهل الحجاز. فأما بنو تميم فقد قرروا^(٣) من قبل أنهم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً. وثانيها: حذف المنفي، كقولك: (لا عليك)^(٤) أي لا بأس عليك، وإنما حذف لأنه ربّما يظهر كثيراً، فيقال: لا بأس عليك؛ فلهذا علم أن المضمّر من جنس المظهر. وثالثها: أنهم ربّما حذفوا الاسم والخبر جميعاً، كقولك: لمن يقول لك: هل عليّ بأسٌ من فلان؟ فتقول له: (لا)، وتسكت لأجل القرينة، وهو تقدّم ما يدلّ عليهما، والمعنى فيه: لا بأس عليك منه؛ فلهذا حذف، وسكت على قولك: (لا).

(١) ذكر الشارح في كتابه (الشامل) فصلاً عنوائه: (القول في أن الله تعالى غير خالق لأفعال العباد) وأطال الكلام فيه، وذكر أن مذهب العدلية من الزيدية والمعتزلة وغيرهم من علماء الإسلام أن الاستطاعة قبل الفعل، فاليد مثلاً قبل الضرب. وأن أفعال العباد محدثة من جهتهم فهم الفاعلون لها، وأمّا المجبرة فهم متفقون عن آخرهم على أن العبد غير مستقل بالإيجاد لأفعاله. ينظر: (الشامل) (٤٢/١) وما بعدها. وذكر الشارح ذلك في كتابه: الرائق في تنزيه الخالق (١٨١). وينظر في مذهب المعتزلة: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار (٢١٧)، والانتصار في الرد على المعتزلة، للعمري (١٦٨/١)، وأصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة، لعائشة المناعي (٢٤٥).

(٢) السلب هنا بمعنى النفي.

(٣) ينظر: المحصل في كشف أسرار المفصل (٤٧٣/١).

(٤) قال أبو حيان: «ولا يكون في غير (لا عليك) قال ابن خروف: لا يُقال: لا بك، ولا إليك، ولا فيك». ارتشاف الضرب (١٣٠١/٣).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

«خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)

هذا التشبيه هو لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء؛ فيقروون [مَا هَذَا بَشَرٌ] إِلَّا مَنْ دَرَى كَيْفَ هِيَ فِي الْمَصْحَفِ.

فإذا انتقض النفي بـ(إلا) أو تقدّم الخبر بطل العمل، فقليل: (ما زيد إلا منطلق)، و(لا رجل إلا أفضل منك)، و(ما منطلق زيد)، و(لا أفضل منك رجل).

ودخول^(١) الباء في الخبر نحو قولك: (ما زيد بمنطلق)، إنما يصحّ على لغة أهل الحجاز؛

لأنك/ لا تقول: (زيد بمنطلق).

[٦٤]

و(لا) التي يَكْسَعُونَهَا بالتاء هي المشبهة بـ(ليس)، ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوبُ بها حيناً، قال الله تعالى: [$\text{لَا يَكْسَعُونَهَا} \text{ } \text{بالتاء}$] أي: ليس الحين حين مناص^(٢).

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

إنّما أهمل ذكرَ حدّ خبر (ما) وخبر (لا) لأنهما في الحقيقة خبرُ المبتدأ؛ لأنهما من عوامل المبتدأ والخبر، فكان في تعريف خبر المبتدأ غنية عن تعريفهما، فإن أردت حدّهما باعتبار دخول الحرفين عليهما قلت: هو المسند إليه بعد دخولهما، وهذا التشبيه والإعمال إنّما يكون على لغة أهل الحجاز^(٣)، فأما بنو تميم^(٤) فلا يُثبتونه في كلامهم ويرفعون ما بعدهما بالابتداء.

وزعم النحاة^(٥) أن لغة بني تميم هي أقيس، لأنّ (ما) و(لا) لما كانتا مشتركتين في الدخول على الاسم والفعل فالقياسُ بطلان عملهما؛ لأجل الاشتراك، كالواو والفاء فإنهما لما دخلتا على الاسم والفعل بطل عملهما لما كانتا مشتركتين، وهذا فاسد؛ فإنّه لا خلاف في إعمال (لا) التي هي لنفي الجنس فإنها ناصبة لاسمها، وإذا صحّ إعمالها في اسمها لم يبعد

(١) قبله في المفصل (فصل).

(٢) المفصل (١٠٢، ١٠٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٥٧/١)، المقتضب (١٨٨/٤)، مجالس ثعلب (٥٩٦/٢)، الغرة المخفية (٧٧ب). وزاد الكسائي أهل تمامة. ينظر: ارتشاف الضرب (١١٩٧/٣).

(٤) ينظر: الكتاب (٥٧/١)، المقتضب (١٨٨/٤)، مجالس ثعلب (٥٩٦/٢)، والغرة المخفية (١٧٨)، ولغة تميم (٥٠٧). وحكى الفراء والكسائي أنّها لغة أهل نجد. ينظر: معاني القرآن للفراء (٤٢/٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٣٢٨/٢).

(٥) ينظر: الكتاب (٥٧/١)، واللباب (١٧٥/١)، والغرة المخفية (١٧٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٩٧/١)، وشرح الرضي على الكافية (١٨٥/٢).

فإذا تمهّدت هذه القاعدةُ فلنذكر ما يخصُّ (ما) في إعمالها، ثمَّ نُردفه بما يخصُّ (لا) في إعمالها، فهذان قسمان:

المسألة الأولى: في بيان عملها، وشبَّهها بـ (ليس) فنقول: أما عملها عند أهل الحجاز فهو رفع الاسم ونصب الخبر، قال الله تعالى: [«d \$B # 30 ž»] ^(١) وقال: [«\$B ð Æ gBé ôġ»] ^(٢)

وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر، وتقرأ: **[مَا هَذَا بَشَرًا]** بالرفع^(٤)، قال الشيخ^(٥): «إلا من درى كيف هي في المصحف»، وهذا غير مستقيم^(٦)، فإنه يؤهم أن لكل أحد أن يقرأ على حسب لغته، وليس الأمر كذلك، فإن القرآن سنة متبعة^(٧) لا تجوز قراءته إلا بمجموع خلال ثلاث^(٨):

(٨) ينظر: النشر (٩/١)، والبحر المحييط في أصول الفقه للزركشي (٣٧٧/١)، وإتمام الدرّاية (٣١/١).

الأولى: أن يكون منقولاً بالتواتر.

والثانية: أن يكون مطابقاً لخطّ المصحف.

الثالثة: أن يكون مطابقاً لقوانين العربية، مقررّاً على قواعدها.

[٦٤ب]

فمتى كان بهذه الشروط الثلاثة كان قرأناً، وكَفَر من أنكره./

فأما من قرأ بالآحاد ففيه خلافٌ بين العترة وفقهاء الأمة، هل يكون محرماً أم لا^(١)؟

وإنما عملتُ هذا العملَ لشَبَّهها بـ(ليس)، ووجه المشابهة بينهما من وجوه ثلاثة:

أما أولاً: فلأنهما جميعاً وُضعا دالّين على مطلق النفي.

وثانيها: أنهما وضعا لنفي الحال.

وثالثها: أنهما جميعاً داخلان على المبتدأ والخبر.

فلما حصلت المشابهة بينهما من هذه الوجوه الثلاثة عملتُ عملها فرفعت الاسم

ونصبت الخبر كـ(ليس)، هذا هو مذهب الجماهير من البصريين^(٢) كالخليل، وسيبويه،

والأخفش، والمبرد^(٣)، والمازني، واختاره الزمخشري، ونصره ابن الحاجب^(٤)، والخوازمي^(٥)

أعني عملها في الاسم والخبر جميعاً، وحجّتهم على هذا هو أن هذه المشابهة لما كانت حاصلة

بينهما من هذه الوجوه وجب إجراؤها مُجرأها في العمل في الاسم والخبر جميعاً؛ لأنّها لو لم

تعمل فيهما جميعاً لبطل حظ هذه المشابهة التي ذكرناها.

وزعم الكسائي، والفراء^(٦) وغيرهما من نخاة الكوفة^(٧) أنّها لا تعمل إلا في

الاسم دون الخبر، وأنّ الخبر منصوب بنزع الجار عنه، وأنّ أصله: (ما زيدٌ بقائم)

(١) القراءة الموافقة للرسم العثماني، الثابتة بالسند، الموافقة لوجه صحيح في العربية هي التي تجوز القراءة بها سواء كانت عن

السبعة أو عن العشرة، هذا رأي المحققين. والقراءات العشر عند الأئمة متواترة، وقالت المعتزلة إنها آحاد. وما ورد غير متواتر فلا

تصح الصلاة به على الأصح؛ لأن القرآن لا يكون إلا متواتراً. ينظر: إتمام الدراية (٣١/١)، والكوكب المنير (١٣٤ - ١٣٦).

(٢) ينظر: الإنصاف (١٦٥/١)، ومجالس ثعلب (٥٩٧/٢).

(٣) ينظر: المقتضب (١٨٨/٤).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٧/١)، وشرح المقدمة الكافية (٥٨٣/٢).

(٥) ينظر: التخمير (٥٢١/١).

(٦) لم أجد نصاً على رأيهما.

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٦٦/١ب)، والإنصاف (١٦٥/١)، وارتشاف الضرب (١٢٠١/٣)، وجمع الهوامع (١٠٩/٢).

فلما نُزِعَ عنه الجارُّ كان منصوباً، وحقَّتْهُم على ما قالوه هو أنها في نفسها ضعيفة العمل لأجل الاشتراك الذي حصل فيها، ولهذا يبطل عملها بأدنى عارضٍ عندكم. وإذا كان الأمرُ كما قلناه لم تكن عاملةً إلا في الاسم لا غير. هذا ملخصُ ما ذكره.

والحقُّ في هذه المسألة ما عليه جماهيرُ البصريين؛ لأنَّ فائدة الشَّبه هو إلحاقه^(١) بما شُبِّه به، وأن يكون عاملاً كعمله، ولهذا فإنَّ اسم الفاعل لما شُبِّه بالفعل وجب أن يكون عاملاً مثل عمله، فأما ما قالوه من نصب الخبر بترع الجار فهو فاسدٌ؛ لأنَّ نزع الجارَّ تارةً يكون سماعاً كما في قولك: (أمرتُك الخير)، وتارةً يكون قياساً عن (أنَّ) المصدرية مصدرية الأسماء ومصدرية الأفعال لكثرة استعماله فيها، وخبر (ما) ليس من أحد هذين الوجهين؛ فلهذا لم يكن منصوباً بنزع الجار كما قالوه.

المسألة الثانية: في بيان ما يُبطل عملها.

اعلم أنَّ (ما) لما كانت غيرَ متمكِّنة في العمل إذ هي مشبهةٌ بـ(ليس) في عملها، ودخيلةٌ عليها بطل عملها بأدنى عارضٍ يعرض لها فيقطعها عن العمل. وجملة ما يعرض لها فيبطل عملها أسبابٌ أربعة^(٢):

السبب الأول: أن يدخل عليها (إن) كقولك: (ما إن زيدٌ قائمٌ)، (ما إن بشرٌ خارجٌ). وأنشد الجوهري^(٣) للكُميت^(٤): /

[٦٥]

فما إن طُبْنَا جُبْنٌ ولكن منايانا ودولةٌ آخرينا^(٥)

(١) يعني المشبه.

(٢) ينظر: الغرة المخفية (٧٧ب)، وزاد أبوحيان ألا تؤكَّد (ما) بمثلها، وذلك عند عامة النحويين، وأجاز بعض الكوفيين إعمالها. ينظر: ارتشاف الضرب (١١٩٧/٣ - ١٢٠٢).

(٣) ينظر: الصحاح (طب) (١٧١/١).

(٤) الصحيح أنه لفروة بن مُسيكٍ المرادي اليمني الصحابي، كما نص على ذلك سيويه. ينظر: الكتاب (١٥٣/٣).

(٥) البيت من الوافر. ينظر: الكتاب (١٥٣/٣)، والمقتضب (٥١/١)، والمنصف (١٢٨/٣)، وشرح الرضي على الكافية (١٨٥/٢)، ومغني اللبيب (٣٨)، وخزانة الأدب (١١٢/٤). ورُوي بالواو في أوله، ورُوي (طُعْمَة) مكان (دولة). ومعنى (طُبْنَا): عادتنا وطبعنا.

هذا المعطوف كان محلّه بالنسبة إليه رفعاً^(١) لوجوب رفعه عند عدم النفي؛ فلهذا كان رفعه عند الإثبات واجباً.

الوجه الثاني: السلي، وهو النفي، كقولك: (ما زيد قائماً ولا قاعداً) فأنت إذا عطفت عليه معطوفاً منفياً فحكمه في الإعراب حكمُ المعطوف عليه؛ فيجوز فيه ما يجوز في المعطوف عليه، ويمتنع ما يمتنع فيه، فعلى هذا تقول: (ما زيد قائماً، ولا عمرو قاعداً)، و(ما زيد إلا قائماً، ولا عمرو إلا قاعداً).

فأما إذا قلت: (ما زيد قائماً ولا قاعداً عمرو)، فإنها ممتنع لا محالة؛ لأنك إن جعلت عمراً فاعلاً لـ(قاعد) وعطفت مفرداً على مفرد؛ امتنعت لخلو الخبر عن الضمير الراجع إلى الأوّل، وإن جعلته معطوفاً على الأوّل عطفت الجملة على الجملة كان ممتنعاً أيضاً؛ لأنك قدّمت فيه خبر (لا) على اسمها، وهو غير جائز في الأصل فضلاً عن الفرع.

نعم، يجوز ذلك إذا كان عطفاً على (ليس) كقولك: (ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو)، فتجوز هذه المسألة على أن تكون عطف جملة على جملة؛ لأنّ (ليس) يجوز تقديم خبرها على اسمها، ولا يجوز على أنّها تكون عطف مفرد على مفرد لخلو الثاني عن الضمير. المسألة الثانية: في كيفية إعمالها.

واعلم أنّ إعمال (ما) إنّما كان من أجل المشابهة بـ(ليس)، وإذا كان الأمر كما قلناه فلا بدّ من انخطاطها عن درجتها في العمل، وبيان ما يحصل فيها من النقصان يظهر بوجوه:

أولها: أنّ (ليس) سواءً دخلت عليها الباء أو^(٢) لم تدخل فإنها لا تغير معناها وإنما تُحدث فيها تأكيداً للنفي لا غير، بخلاف (ما) فإنها إذا لم تدخل عليها الباء احتمل أن تكون تيمية وأن تكون حجازية، فإذا دخلت عليها الباء أخرجتها عن أن تكون تيمية وقصرتها على الحجازية؛ لأنّ الباء لا تدخل في مقام الرفع وإنما تكون مختصة بالنصب، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (ودخول الباء يختصّ بلغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيد بمنطلق)، وهذا فيه نظر،

(١) في نسخة التحقيق (رفع)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) هكذا في نسخة التحقيق، والصواب (أم).

فإن دخول الباء إنما كان تأكيداً للنفي مطلقاً^(١) وهما مشتركان فيه جميعاً؛ فلهذا لم تكن الباء مختصة بلغة أهل الحجاز.

وقد صرح بما ذكرناه الشيخان^(٢) أبو البقاء^(٣) وابن برهان^(٤) من البصريين^(٥).

[٦٦] وثانيها: أن (ليس) تحتل الضمير لكونها/ فعلاً. تقول: (زيداً ليس قائماً)، بخلاف (ما) فإنها لا تحتل الضمير، لكونها حرفاً، والحروف لا تحتل الضمائر لضعفها عن التصرف فلا تقول: زيدٌ ما قائماً.

وثالثها: أن (ليس) لكونها فعلاً تفسر الأفعال فتقول فيها: (زيداً لست مثله)، والمعنى: خالفت زيداً لست مثله، بخلاف (ما) فإنها لما لم تكن فعلاً لم تفسر الأفعال؛ فلا يجوز أن تقول: زيداً ما أنت مثله، وإنما ترفعه بكل حال؛ لعدم ما يدل على ما ينصبه، فهذه الوجوه أقوى ما يذكره النحاة في بيان النقصان، ولهم وجوه غير هذه ركيكة أغفلنا ذكرها.

تنبيه: اعلم أن (ما) تُستعمل في كلام العرب على نوعين^(٦):

فالنوع الأول منهما: اسم، وهو يكون على ستة أوجه:

أولها: موصولة، كقولك: (أعجبي ما صنعته).

(١) ينظر: أسرار العربية (١٤٥).

(٢) ينظر: المتبوع في شرح اللمع للعكبري (٢٧١/١)، وشرح اللمع لابن برهان (٦٠/١). على أن العكبري قال في الباب: «وكل موضع لا ينتصب فيه خبر (ما) لا تدخل عليه الباء» (١٧٧/١).

(٣) عبد الله بن الحسين العكبري، محب الدين (٥٣٨-٦١٦هـ)، منسوب إلى (عُكبرا) قرية قرب بغداد، كان ضريراً، وكان ثقةً صدوقاً. أخذ عن: الأنباري، وابن الجوزي وغيرهما، وعنه: ابن أبي الحديد، وياقوت وغيرهما. من كتبه: التبيان في إعراب القرآن، وإعراب الحديث، والتبيين في مذاهب النحويين. ينظر: إنباه الرواة (١١٦/٢)، بغية الوعاة (٣٨/٢).

(٤) عبد الواحد بن علي الأسدي العكبري، أبو القاسم (...-٤٥٦هـ)، عالمٌ بالنحو واللغة وأيام العرب، زاهد، وفي طبعه غلظة، أخذ عن: عبدالسلام البصري، وابن بطة. مات ببغداد. ينظر: إشارة التعيين (١٩٩)، ولسان الميزان (٤/٨٢)، وبغية الوعاة (١٢٠/٢).

(٥) عدُّ العُكْبَرِيِّين من البصريين تسامح غير مقبول. وهو يعني أهما ممن يتابع البصريين.

(٦) ينظر: مغني اللبيب (٣٩٠).

وثانيها: أن تكون موصوفة نكرة كقولك: (مررت بما يعجب) أي: شيءٍ معجب.

وثالثها: أن تكون استفهامية، كقولك: (ما أكلت؟).

ورابعها: أن تكون شرطية، كقولك: (ما أكلتَ أكلتُ).

وخامسها: أن تكون مستعملة في التعجب، كقولك: (ما أحسن زيداً!).

وسادسها: أن تكون زمانية كقولك: (أجلسُ ما جلستَ) أي: مُدَّةَ جلوسك.

فهذه كلها أسماء؛ لأنها دالةٌ على معانٍ في أنفسها.

النوع الثاني منها: حرفٌ، وهو يكون على ستة أوجه أيضاً:

أولها: أن تكون نافيةً للحال، كقولك: (ما تأكل شيئاً).

وثانيها: أن تكون زائدة، كقوله تعالى: [$\text{« } \text{\$} \text{\`B} \text{\textcircled{P}} \text{J} \text{\textcircled{O}} \text{'} \text{\$} \text{J} \text{\textcircled{U}} \text{»}$] ^(١).

وثالثها: أن تكون كافة للحرف عن العمل، كقولك: (إنما زيدٌ قائم).

ورابعها: أن تكون مهيئةً لدخول الحرف على ما لم تكن لتدخل عليه لولاها، كقوله

تعالى: [$\text{\textcircled{r} \text{\textcircled{a}} \text{\textcircled{y}} \text{\textcircled{2}} \text{ } \text{\textcircled{u}} \text{\textcircled{i}} \text{\textcircled{v}} \text{\textcircled{Q}} \text{\textcircled{S}} \text{\textcircled{q}} \text{\textcircled{f}} \text{\$} \text{J} \text{\textcircled{/}} \text{\textcircled{h}}$] ^(٢) فإن (رب) مختصة بدخولها على الأسماء، فلما

اتصلت بها (ما) هيأتها لدخولها على الأفعال.

وخامسها: أن تكون مؤكدة للحرف في الشرط، كقوله تعالى: [$\text{\`B} \text{\textcircled{U}} \text{\textcircled{E}} \text{?} \text{\$} \text{B} \text{\textcircled{f}} \text{\textcircled{U}}$]

[$\text{\#} \text{\%} \text{n} \& \text{\textcircled{I}} \text{\textcircled{3}} ; \text{\textcircled{Q}} \text{\textcircled{S}}$] ^(٣) فلما أُكِّد الحرف بـ(ما) ^(٤) أُكِّد فعله بالنون.

وسادسها: أن تكون مصدرية على رأي سيبويه كقولك: (أعجبني ما صنعت) أي:

صنيعك، قال:

يسرُّ المرءَ ما ذهبَ الليالي ^(٥)

(١) سورة آل عمران، من الآية (١٥٩).

(٢) سورة الحجر، من الآية (٢).

(٣) سورة مريم، من الآية (٢٦).

(٤) في نسخة التحقيق (يأماً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وكانَ ذهابُهنَّ لَهُ ذهاباً

أي: ذهابُ الليالي.

فهذه جملة المواقع التي تقع عليها (ما) في الأسماء والحروف، وبالله التوفيق.

القسم الثاني: في ذكر ما يَخْصُصُ (لا) في الأعمال؛ فلنذكر وجه/ عملها وكيفية، [٦٦ ب] فهاتان مسألتان:

المسألة الأولى: في بيان عملها، واعلم أن عملها هو رفع الاسم ونصب الخبر، كعمل (ليس)، ووجه المشابهة بينهما من وجهين:

أما أولاً: فلائهما جميعاً داخلان على المبتدأ والخبر، وهما من عوامله.

وأما ثانياً: فلائهما جميعاً لمطلق النفي، فلما أشبهتها من هذين الوجهين جاز إعمالها عملها، قال الجوهري^(١): (القياس في (لا) ألا تكون عاملة لأنّها دوّارة)، ويعني بكونها دوّارة هو أنّها مشتركة يدخل عليها الاسم والفعل جميعاً، والعمل للحرف إنّما يكون إذا كان مختصاً غير مشترك.

والحقّ عندنا أنّها عاملة بنفسها مثلها في (لا) التي لنفي الجنس، وأنّ الداخلة على الفعل مغايرة لها، وأن أحدهما مخالف للآخر^(٢) إنّ اشتركا في الصورة، فحقيقة إحداهما مخالفة لحقيقة الأخرى، وعملها إنّما كان من أجل مشابقتها بـ(ليس) من الوجهين اللذين ذكرناهما، وتنحطّ درجتها في العمل عن (ليس) لأجل المشابهة من وجوه ثلاثة:

أما أولاً: فلائ استعمال (ليس) كثير على الاطراد، واستعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل على الندرة والقلّة.

وأما ثانياً: فلائّه لا يجوز تقدم خبرها على اسمها، فلا يجوز أن تقول: لا قائماً رجل، كما تقول: ليس قائماً رجل، وما ذاك إلّا لأجل ضعفها عن العمل وعدم تصرفها في نفسها، فلم تكن متصرفة في معمولها بالتقديم.

ولا يُعرف قائله. ينظر: المقتصد (٢٤٢/١)، والمفصل (٣٧٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٢/٨)، وارتشاف الضرب (٩٩٣/٢)، وشرح قطر الندى (٤١)، وجمع الهوامع (٢٨١/١).

(١) قال الجوهري هذه العبارة في (ما) ولم يقلها في (لا). ينظر: الصحاح (ما) (٢٥٥٥/٦).

(٢) يستقيم الكلام مع ما قبله وما بعده إذا قال: (وأنّ إحداهما مخالفة للآخرى).

وأما ثالثاً: فلائها إذا عملت فإنما تعمل في النكرة لا غير، ولا يجوز عملها في المعرفة، قال العجاج:

تَا لِلّٰهِ لَوْلَا أَنْ تَحُشَّ الطُّبْحُ
بِىَ الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ
لَعَلِمَ الْأَقْوَامُ أَنِّي مَفْنَحُ
لِهَامِهِمْ أَرْضُهُ وَأَنْقَحُ^(١)

والتقدير فيه: حين لا مستصرخ لي، وأنشد سيبويه^(٢):

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ^(٣)

أي ليس لي بَرَاخُ، فعملها مقصور على النكرة كما ترى.

وما ذكرناه من هذه الأمور الثلاثة كلّها دالة على ضعفها وقصورها عن درجة (ليس) وانحطاطها عنها في العمل.

لا يقال: فما بالكم لم تعملوا (إن) في قولنا: (إن زيداً قائماً) إعمال (ما) و(لا) لمشاركتها لهما في مطلق النفي، وفي دخولها على المبتدأ والخبر كدخولهما ؟
لأننا نقول: أما المبرد^(٤) فقد وفى بهذا القياس الذي ذكرتموه وأعملها في مثل قولنا:
(إن زيداً قائماً)، وأما سيبويه^(٥) فلم يعملها كإعمال (ما) و(لا) لأمرين:

(١) الأبيات من مشطور الرجز، ينظر: ديوان العجاج (٤٠٠)، إصلاح المنطق (٣٧٥)، لسان العرب (حشش) (٢٨٤/٦).
وتَحُشَّ: تُوقِدُ، والطُّبْحُ: الملائكة الموكلون بالعذاب، ومَفْنَحُ: شاح هَامَاتِهِمْ، وأنقَحَ: أكسر رؤوسهم عن الدماغ، بدليل قوله بعدها: (أَمَّ الصَّدَى عن الصَّدَى وأصمخ). والصدى: الدَّمَاع. والشاهد فيها إعمال (لا) في النكرة، فـ(مستصرخ) اسمها.

(٢) ينظر: الكتاب (٥٨/١، ٢٩٦/٢).

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك البكري. ينظر: الكتاب (٥٨/١، ٢٩٦/٢)، والمقتضب (٣٦٠/٤)، والجلل للزجاجي (٢٣٨)، والأشباه والنظائر للخالدين (١٥٥/١)، والمؤتلف والمختلف (١٧٣)، وأما ابن الشجري (٤٣١/١). ويُروى: (فَرَّ) بدل (صَدَّ). والشاهد فيه إعمال (لا) في النكرة، فـ(براخ) اسمها.

(٤) ينظر: المقتضب (٥٠/١، ٣٦٠/٣). وأعملها الوراق والزجاجي كذلك. ينظر: علل النحو (٤٥٠، ٤٥١)، واللامات (٣٣٧).

(٥) لم أقف على نص صريح لسيبويه في المسألة، لكنّه مثَّلَ لـ(إن) مهملةً في تعداده لمعانيها فقال: (ما إن زيداً ذاهباً). ينظر: الكتاب (١٥٢/٣)، ونسب المبرد الرأي لسيبويه فقال: «وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرفٌ نفى دخل على ابتداءٍ وخبره كما تدخل ألف الاستفهام فلا تُعَيَّرُهُ». المقتضب (٣٦٢/٢).

الاستعمال الثاني: أن تكون موصولةً بها التاء كقولهم: (لاتَ حين)، و(لاتَ أوان)، والنظر هاهنا في (لا) نفسها، وفي الاسم الواقع بعدها، فهذان بحثان:

البحث الأول: في (لا) نفسها، وفيها مذاهب ثلاثة^(١):

أولها: مذهب الخليل^(٢) وسيبويه^(٣)، واختاره الزمخشري، ونصره الخوارزمي^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، وهو أن (لا) هذه هي المشبهة بـ(ليس) متى كانت مكسوة بالتاء، ومعنى^(٦) قول الشيخ: (يَكْسُوْنَهَا) بالتاء، أي: يُردفونها بالتاء من قولهم: (جاءت الخيلُ يَكْسَعُ بعضها بعضاً) أي: يُردف آخرها أولها، ومنه قوله:

كُسِعَ الشَّتَاءُ بِسَبْعَةِ غُبَرٍ^(٧)

أي: أُردفَ.

وحجَّتْهم على هذا هو أن هذه التاء مختصةٌ بالفعل لا تدخل إلاً عليه كقولك: (قامتْ هند، وقعدتْ)، فإذا دخلت على الحروف لم تكن داخلَةً إلاً على ما يشبه الفعل؛ فلهذا قضينا بكون (لا) هذه هي المشبهة بـ(ليس) لأجل دخول هذه التاء.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٩/١). وزاد ابن أبي الربيع أن التاء يمكن أن تكون بدلاً من السين في (لَيْسَ) وقُلبت الياء ألفاً، كما في (سُتَ) التاء فيه بدل من سين (سُدس). ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي (٧٥٣/٢). وينظر: ارتشاف الضرب (١٢١٠/٣)، وفيه رأي الخشني أنها فعل ماضٍ بمعنى نقص.

(٢) لم أجد له نصاً في المسألة.

(٣) ينظر: الكتاب (٥٧/١).

(٤) ينظر: التخمير (٥٢٤/١).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٩/١).

(٦) ينظر: التخمير (٥٢٤/١).

(٧) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

أَيَّامُ شَهْلَتِنَا مِنَ الشَّهْرِ

وهو لعمر بن أحمَر الباهلي في شعره (١٨٣). وينظر: ثمار القلوب للثعالبي (٣١٤)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي (١٣٤)، والتخمير (٥٢٤/١)، ولسان العرب (كسع) (٣٠٩/٨). وغُبر: باقية. والشَّهْلَة: نوء العجوز، وأيامها سبعة تكون آخر الشتاء، وهي: صِنٌّ، وصِنْرٌ، ووَبْرٌ، وآمِرٌ، ومُؤْتَمِرٌ. واخْتَلَفَ في تسمية النواين بعده، فقليلٌ: مُعَلَّلٌ، ومطفئٌ: الجمر. وقيل: مُخْزِي الشيخ، ومُلَقَمُ الأمة، وقيل: مُجَفِّرُ الظُّعْنِ. ينظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي (١٣٤)، والقاموس المحيط (عجز) (٦٦٣).

وثانيها: مذهب الكسائي، والفراء^(١)، وإليه ذهب الأخفش^(٢) من البصريين أنّ (لا) هذه هي النافية للجنس لا غير، وحجّتهم على ما قالوه هو أنّ (لا) النافية للجنس أكثر استعمالاً، وتلك إنما تكون واردة في الشعر على جهة القلّة والندور، فإذا وردت في القرآن وجب حملها على ما هو الأكثر والمُطَرَّد دون ما يقلّ استعماله.

وزعم أبو عبيدة^(٣) أنّ هذه التاء من (تخين)، وأن فيها لغتين: حينٌ وتخين^(٤)، وعنده أنّ (لا) هذه هي النافية للجنس كما قاله الأخفش وأهل الكوفة.

وثالثها: ما حكاه الجوهري^(٥) عن المؤرّج^(٦)، وهو أنّ هذه التاء زیدت في (لا) كما

زیدت في (ثُمَّتَ ورُبَّتْ)، وكلام المؤرّج محتملٌ أن تكون هي النافية للجنس، وأن تكون هي المشبهة بـ(ليس)^(٧)، ولم يحك الجوهري عنه شيئاً في تفصيل ذلك.

والحقّ عندنا ما ذهب إليه جماهير البصريين وهو أنّ هذه (لا) هي المشبهة بـ(ليس)؛ لأنّ التاء من أقوى الأمارات على كونها هي المشبهة بـ(ليس)؛ ولهذا وقفوا عليها بالتاء كما

(١) لم أجد من نصّ عليهما. ونسب ابن الحاجب الرأي للكوفيين. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٩/١).

(٢) الذي نص عليه الأخفش في معاني القرآن أنّ (لات) مشبهة بليس. ينظر: (٤٩٢/٢). وما ذكره الشارح جعله ابن هشام قولاً آخر للأخفش. ينظر: مغني اللبيب (٣٣٥). ونسب أبو حيان له عدم إعمالها. ينظر: ارتشاف الضرب (١٢١١/٣).

(٣) معمر بن المثنى، مولى تميم قريش (١١٠ - اختلف في سنة وفاته، والأشهر (٢٠٩هـ)، عالم بالشعر والغريب والأخبار والأنساب، بينه وبين الأصمعي جفوة، سئل عن نسبه فقال إن جده كان يهودياً بباجروان. أخذ عنه الجرمي والتوّزّي وأبو حاتم السجستاني، له: المحاز، والغريب، ومقاتل الفرسان. ينظر: إنباه الرواة (٢٧٦/٣)، ونزهة الألباء (٨٤)، وبغية الوعاة (٢٩٤/٢).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٩/١)، ومغني اللبيب (٣٣٥). وهو رأي ابن الطراوة أيضاً. ينظر: ارتشاف الضرب (١٢١٠/٣).

(٥) ينظر: الصحاح (لات) (٢٦٦/١).

(٦) ابن عمرو بن الحارث السّدوسي النحوي البصري، أبو فيد (١٩٤ - ١٩٥، ٢٠٤هـ)، أخذ العربية عن الخليل، وأبي زيد، وأبي عمرو، وروى الحديث عن شعبة، قيل: اسمه (مَرْتَد) (مؤرّج) لقبٌ له. له: غريب القرآن، والأنواء، والمعاني. ينظر: نزهة الألباء (١٠٥)، وإنباه الرواة (٣٢٧/٣)، وبغية الوعاة (٣٠٥/٢).

(٧) وهذا المذهب لا يُعارض المذهب الأول وهو قول الجمهور. فهم يقولون بأنّ (لات) تعمل عمل (ليس)، والتاء فيها زائدة لتأنيث اللفظ. ينظر: التعليقة (٩٤/١)، وشرح الكتاب للسيراfi (١٦٧/١ب)، ومغني اللبيب (٣٣٥).

وقفوا في نحو: (قامت وقعدت)^(١)، وحُكي عن الكسائي^(٢) أنّه وقف عليها بالهاء كما يقف على الأسماء المؤنثة كـ(قائمة وضاربة).

البحث الثاني: في بيان إعراب الاسم الواقع بعدها.
واعلم أنّ (لا) إذا اتصلت بها التاء كانت مختصة بنفي الأوقات؛ ولهذا قال الشيخ: «ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوبُ بها حيناً، قال الله تعالى: [ûûm Nwîr \$ZB ﴿٣﴾. وفي (حين) ثلاثة أوجه من الإعراب^(٤):

الوجه الأول: النصب، وهو أكثرها، أمّا على مذهب سيبويه فهو منصوبٌ على أنّه خبر ليس، لأنّ (لا) عنده هي المشبهة بـ(ليس) والتقدير فيه: ليس الحينُ حينَ مناص.

لا يقال: فإنّ على مذهب سيبويه يؤدي إلى الإضمار في الحرف وهو ممتنع؛ ولهذا لا يجوز أن يقال: زيدٌ ما قائماً.

لأننا نقول: هذا فاسدٌ لأمرين:

أما أولاً: فلأنّ هذا حذفٌ وليس إضمراً، وجاز الحذف هاهنا لأجل القرينة الحالية.

وأما ثانياً: فلأنّ (لا) قد قوّيَ شبهُها بالفعل لأجل دخول هذه التاء؛ فجاز الإضمار فيها، فلا يلزم من جواز الإضمار فيما قوّي فيه شبهُ الفعل إضمار فيما لم يقوّ فيه شبهُ الفعل كما قالوه في (ما) فافترقا.

فأمّا على مذهب الأخفش فقد قال: ينتصب بأحد أمرين: إما على أنّه اسم (لا) لأنّها عنده هي النافية للجنس كما تقول: (لا غلامَ رجلٍ)، وإما على أنّه منصوب بإضمار فعلٍ تقديره: ولا أرى حينَ مناص.

(١) التاء التي في (لات) كالتاء التي في (قامت) في كونهما مزيدتين للتأنيث، لكن الأولى لتأنيث اللفظ، والثانية لتأنيث الفاعل.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج (٤/٣٢٠)، وإعراب القرآن للنحاس (٣/٥١٤).

(٣) سورة ص، من الآية (٣).

(٤) ينظر: المسائل المنثورة (١٠٦).

الوجه الثاني: الكسر، ومثله قوله أبي زبيد الطائي^(١):

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ^(٢)

فالكسر في (أوان) إنما هو على أصل التقاء الساكنين^(٣)؛ لأنه لما حُذِفَ المضافُ إليه منه وتقديره: وَلَاتَ أَوَانَ صَلْحٍ، فلما اقْتُطِعَ مضافُه بنوه على السكون وعَوِّضُوا عن مضافه التنوين، فالتقى ساكنان النون والتنوين فكُسِرَتِ النون لالتقاء الساكنين كما فعلنا ذلك في (إذ) في (يومئذ) و (حينئذ).

لا يقال: فقد قرئ بالكسر^(٤) مع وجود المضاف إليه في مثل: [ولات/حين مناص]، فما وجهه؟

يُقال^(٥): التقدير في قوله: [ولات حين مناص] أي: ولات حين مناصهم، فنزَّلوا قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطع مناص في نفسه؛ لأنَّهما بمنزلة الشيء الواحد؛ فلهذا ذكره عند حذف مضاف مضافه، كما بنوه عند حذف مضافه في نفسه.

(١) حَرَمَلَةُ بن المنذر بن معد يكرب، وسمَّاه ياقوت (المنذر بن حرملَة) (...-٤١هـ)، من المعمرين، عاش مئة وخمسين سنة. أسلم، واستعمله عمر على صدقات قومه، توفي في دمشق بُعيد وفاة معاوية. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٥٩٣/٢)، والمعمررون والوصايا (١٠٨)، ومعجم الأدباء (٣/١١٦٧).

(٢) بيت من الخفيف، ينظر: المسائل المنثورة (١٠٧)، ومحاضرات الأدباء (١٧٩/٣)، ومجمع الأمثال (٢/٢٨٨)، والكشاف (٣٥٩/٣)، وشرح الرضي على الكافية (١٩٨/٢)، وخزانة الأدب (١٦٩/٤). والرواية في جميع الكتب التي اطلعت عليها (أن ليس) بدل (أن لات)، إلا في الكشاف.

(٣) وعند الكوفيين (لات) حرف جر. ينظر: مغني اللبيب (٣٣٦)، وارتشاف الضرب (١٢١٢/٣). وَيَضْعَفُ لَأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بشيء في البيت، ولم يُستعمل حرف جر في غير (أوان)، واختصاص الجار ببعض المحرورات نادر. ينظر: المسائل المنثورة (١٠٧)، وشرح الرضي على الكافية (١٩٨/٢).

(٤) هي قراءة عيسى بن عمر. ينظر: الكشاف (٣٥٩/٣)، والبحر المحيط (١٣٦/٩). كما قرأ عيسى أيضاً بكسر التاء وفتح النون. ينظر: البحر المحيط (١٣٧/٩).

(٥) في نسخة التحقيق (لا يُقال)، وهو خطأ من الناسخ؛ لأنه جواب للسؤال السابق. ينظر: الكشاف (٣٥٩/٣). واعترض أبو حيان على إجابة الزمخشري التي وافقه فيها الشارح ووصفها بالتمحّل، ورأى أن الجرّ على إضمار (من). ينظر: البحر المحيط (١٣٧/٩).

الوجه الثالث^(١): الرفع^(٢) على أن تكون (لا) بمعنى (ليس) والتقدير فيه: (ولات حين مناصٍ حاصلًا لهم).

وإذا كان المختار في (لا) أنها تكون بمعنى (ليس) نفسها كما قرّرناه، فالمختار في حركة الاسم الواقع بعدها أن يكون رفعه إذا ورد مرفوعاً على أنه اسم (ليس)، وإذا ورد منصوباً أن يكون نصبه على أنه خبر ليس، واسمها إما مضمّر وإما محذوف على التقدير الذي لخصناه.

فهذا ما أردنا ذكره في خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس). وبتمامه يتم الكلام في المنصوبات الحقيقية وغير الحقيقية، ونشرع الآن في المجزوات، ونذكر ما يختص بحقائق القول فيها مستعينين بالله ومتوكلين عليه.

(١) ينظر: الكتاب (٥٨/١).

(٢) فُرئ: [ولات حين مناصٍ] بضم التاء والنون، وهي قراءة أبي السّمال. ينظر: الكشف (٣٥٩/٣)، والبحر المحيط (١٣٦/٩).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

« ذكرُ المجرورات »

لا يكون الاسمُ مجروراً إلا بالإضافة، وهي المقتضية للجرِّ، كما أنَّ الفاعليةَ والمفعوليةَ هما المقتضيان للرفع والنصب، والعاملُ هاهنا غيرُ المقتضي كما كان ثمَّ، وهو حرفُ الجرِّ أو معناه في نحو قولك: (مررت بزيد)، و(زيدٌ في الدارِ)، و(غلامُ زيدٍ)، و(خاتمُ فضةٍ) ^(١).

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

قد ذكرنا فيما سبق ^(٢) معنى المجرورات حيث ذكرنا تقاسيم العرب، ولا فائدة في تكريره. والذي ينبغي أن نذكره هاهنا هو الكلام في خصائص الإضافة، وانقسامها إلى حقيقية وغير حقيقية، ثم نذكر كيفية استعمال الأسماء في الإضافة، ونرمز إلى مبادئها، ونشير إلى أسرارها، وقبل الخوض في ذلك نذكر معنى الإضافة، ولها مجريان:

المجرى الأول منهما: لغوي، والإضافة في اللغة هي الميل، واشتقاقها من قولهم: (ضافت الشمس) إذا مالت للغروب، ومن قولهم: / (ضاف السهمُ عن الهدف) إذا مال عنه، وأضفت الشيء إلى غيره إذا أملتَه إليه ^(٣)، وأنشد النحاة لامرئ القيس:

فلَمَّا دخلنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ قَشِيبٍ مُشَطَّبٍ ^(٤)

وإنما سُمِّيت الإضافة في مصطلح النحاة إضافةً لأنَّ الاسمَ الأول يُمالُ به نحو الثاني من أجل تعريفه أو تخصيصه كما سنقرره.

(١) الفصل (١٠٣).

(٢) قال الشارح: « وأما الجر فمعناه: هو الحركة الإعرابية اللازمة للمضاف إليه، وما أشبهه، إما ظاهرة وإما مقدرة....، وإنما سُمِّي جرّاً أخذاً له من الجر، وهو أصل الحبل؛ لأنَّ مخرجه من أصل اللسان؛ فلهذا سُمِّي جرّاً». المحصل (٢٩٠/١).

(٣) ينظر: الصحاح (ضيف) (١٣٩٢/٤)، المرتجل (٢٦٠)، ولسان العرب (ضيف) (٢١٠/٩).

(٤) البيت من الطويل، ينظر: ديوان امرئ القيس (٥٣)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٧٧/١)، واللباب في علل البناء والإعراب (٣٨٧/١)، والغرة المخفية (٣٥٥)، والمفضل شرح الفصل (٨٣١/٢)، وشرح كافي ابن الحاجب لابن القواس الموصلي (٢٦٩/١)، ولسان العرب (٢١٠/٩). والحاري: السيف المصنوع في الحيرة، وقيل هو الرّحل. والقشيب: الجلو من الصدا، والمُشَطَّب: السيف الذي في متنه طرائق مرتفعة ومنحدرة.

المجرى الثاني: في مصطلح النحاة. لها مجريان عامٌ وخاصٌ:

فأما العام، فهو إسناد الاسم إلى غيره لا على جهة الإخبار عنه^(١)، فقولنا: إسناد الاسم إلى غيره عامٌ في الإضافة اللفظية والمعنوية.

وقولنا: لا على جهة الإخبار عنه يُحْتَرَزُ به عن قولنا: (قائمٌ زيد، وأقائم الزيدان)، فإنه اسمٌ أسند إلى غيره ولكنَّ إسناده على جهة الإخبار وليس على جهة الإضافة.

وأما الخاص، فنذكر فيه معنى الإضافة المعنوية، والمضاف، والمضاف إليه^(٢)، فهذه أمور ثلاثة:

أولها: الإضافة المعنوية وحقيقتها، ولها تعريفان:

التعريف الأول: هي إسناد الاسم إلى غيره لإفادة تعريفٍ أو تخصيص^(٣)، فقولنا: (إفادة تعريفٍ أو تخصيص) يخرج به عن الإضافة اللفظية فإنها لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً. أمّا أنها لا تفيد تعريفاً فظاهرٌ فإنها ربما تجري على النكرة على جهة الوصف، تقول: (مررت برجلٍ ضاربك، وحسن الوجه). وأمّا أنها لا تفيد تخصيصاً فإنَّ التخصيص كما يحصل بالإضافة في مثل: (مررت برجلٍ ضاربك) فهو حاصلٌ مع النصب كقولك: (مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً) بخلاف الإضافة المعنوية فإنها تفيد التعريف عند الإضافة إلى المعرفة كـ (غلام زيد، ودار الرجل وثوبه) فإنَّ المضاف أبداً يكتسب التعريف من المضاف إليه لا محالة، وتفيد التخصيص عند الإضافة إلى النكرة كقولك: (مررت بغلام رجلٍ، وخاتم فضة) أفلا ترى هذه الإضافة كيف إفادته تخصيصاً بإضافته إلى الرجل والفضة؟ بخلاف ما لو كان مطلقاً فإنك لا تجد له هذه المزية.

التعريف الثاني: أن تقول: الإضافة نسبةٌ خصوصيةٌ بين الأول والثاني بواسطة حرفٍ لفظاً، أو تقديرًا مراداً^(٤).

(١) ينظر: الغرة المخفية (٣٥٥). وقال الأبيدي في حد الإضافة بعامة: «نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الخفض أبداً». كتابان في حدود النحو (الأبيدي) (٥٥)، وشرح كتاب الحدود للأبيدي لابن قاسم (١٦٠)، وقال الفاكهي: «إسناد اسم إلى اسم غيره، بتثنيه من الأول مترلة التنوين أو ما يقوم مقامه». كتابان في حدود النحو (الفاكهي) (٨٨).

(٢) اختلف في إطلاق لفظ المضاف والمضاف إليه على الاسم الأول والثاني، ف قيل إن المضاف هو الأول، وهو الأشهر، وقيل بالعكس. ينظر: التذيل والتكميل (٦٨/٤ ب).

(٣) بهذا التعريف لا يدخل المحرور بالحرف في الإضافة.

(٤) أفاد الشارحُ التعريفَ ومحترازاته من ابن الحاجب. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٣/١)، وشرح المقدمة الكافية (٥٨٨/٢).

فقولنا: (هي نسبةٌ خصوصيةٌ) يعمّ الإضافة اللفظية والمعنوية، وقولنا: (بواسطة حرفٍ) يُخرج عنه الإضافة اللفظية فإنها لا تكون/ بواسطة حرف، وقولنا: (لفظاً) ليدخل فيه: (مررت بزيد)^(١) فإن المرور مضاف إلى زيد بواسطة هذا الحرف، وقولنا: (أو تقديرًا) ليدخل فيه نحو: (غلام زيد، وخاتم فضة) فإن الحرف في هذين مقدّر، وقولنا: (مراداً) ليخرج عنه قولنا: (قمت يوم الجمعة) فإن القيام منسوبٌ إليه بواسطة حرف جرّ تقديرًا، وهو قولنا (في) ولكنه غير مراد. والفرق بين ما يكون مقدراً مراداً وبين ما يكون مقدراً غير مراد مع كون الحرف محذوفاً منهما جميعاً، هو أن كون الحرف مراداً لا بدّ من عوضٍ يكون قائماً مقامه، ونائباً عنه، وإذا كان غير مراد فلا يحتاج إلى عوضٍ يقوم مقامه، فلهذا كان قولنا: (غلام زيد) مراداً فيه الحرف لما كان (غلام) قائماً مقامه وساداً مسدّده، بخلاف قولنا: (قمت يوم الجمعة) فإنه ليس ثمّ شيء يقوم مقامه، ويكون عوضاً عنه؛ فلهذا لم يكن مراداً، فهذا هو الفرق بين كون الحرف مراداً وغير مراد^(٢)، وإنما قضينا بكونه محذوفاً في هاتين الصورتين جميعاً لأنّه لو لم يكن محذوفاً بل كان مضمناً لهما لوجب بناؤهما كما يُبنى سائر ما يكون متضمناً للحرف كـ(أين) و(متى)، فلما كان الحرف مقدراً في مثل هذه الأسماء وجدنا بعضها مُعرباً وبعضها مبنياً دلّ على أنّ بعضها متضمن له وبعضها محذوف، فحكمنا على كلّ شيء بما يقتضيه الحال ويوجبه الدليل؛ فلهذا قلنا بأنّ (أين) و(كيف) متضمن^(٣) للحرف بخلاف قولنا: (سرت يوم الجمعة)، و(غلام زيد)، و(خاتم فضة) فإنّ هذه الأشياء يُقدّر فيها الحرف لا على جهة التضمن، ولكن على جهة الحذف إما غير مراد كما قلناه

(١) يرى سيويو أن الجرور بالحرف مضاف إليه. ينظر: الكتاب (٤١٩/١)، وكذا المبرد. ينظر: المقتضب (١٣٦/٤). وتابعهما ابن الحاجب. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٨٨/٢). قال الرضي: «لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم؛ فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أُريد به ما انجر بإضافة اسم إليه... وأما من حيث اللغة فلا شك أنّ زيداً في قولك: (مررت بزيد) مضافٌ إليه؛ إذ أُضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر». شرح الرضي على الكافية (٢/٢٠٢). وهو إيضاحٌ مبين.

(٢) المقصود على هذا: المراد في العمل. ينظر: الوافية في شرح الكافية للإستراباذي (١٥٣). واعترض الرضي لابن الحاجب في الاحتراز بقوله (مراداً) عن المفعول فيه والمفعول له، فقال إنّ نفي كونهما مرادين معنيّاً لا يستقيم إذ معنى الحرفين المفيدتين للظرفية والتعليل فيهما ظاهر، كما أنّ نفي كونهما مرادين لفظاً بالعمل يؤدي إلى الدور. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٠٢/٢).

(٣) كذا في نسخة التحقيق، والأولى (متضمنان).

في مثل: (قمت يوم الجمعة) وإما على جهة الإرادة كما قلنا في مثل: (غلام زيد، وخاتم فضة) فهذا هو الكلام في معنى الإضافة.

وثانيها: المضاف نفسه، فهو: كلُّ اسمٍ أُسند إلى اسم آخر بواسطة حرفٍ لفظاً أو تقديرًا، فاللفظ في مثل قولنا: (مررت بزيد) فإنَّ المرور مضاف إلى زيد بواسطة الباء، والتقدير في مثل: (غلام زيد، وخاتم فضة) فإنهما مضافان بواسطة هذين الحرفين.

وثالثها: المضاف إليه، وهو كلُّ اسمٍ أُسند إليه اسم آخر بواسطة حرفٍ لفظاً أو تقديرًا، والكلام فيه كالكلام في المضاف من غير فرق.

فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر المقتضي للجرِّ، ثم نذكر العامل فيه، فهذان مقصدان: /

[٦٩ ب

المقصد الأول: في بيان المقتضي للجرِّ.

اعلم أننا قد قررنا فيما سبق^(١) أنَّ المقتضي للرفع هو الفاعلية، وأنَّ المقتضي للنصب هو المفعولية، ونعني بهذا هو أنَّ الرفع^(٢) إنما يُستحقُّ بالأصالة للفاعل، وما أشبهه محمول عليه، وأنَّ النصب إنما يُستحقُّ بالأصالة للمفعول، وما أشبهه محمول عليه، فإذا كان الأمر في الرفع والنصب كما حقَّقناه وجب أيضاً مثله في الجرِّ، فعلى هذا يكون المقتضي للجرِّ هو الإضافة.

واعلم أنَّ مراد النحاة بقولهم: (إنَّ الإضافة هي المقتضي للجرِّ) فيه بعض غموض. وكشفُ الغطاء عنه أنَّ نقول: إنَّ مرادهم بأنَّ الإضافة مُقتضية للجرِّ هو أنَّ أحد الاسمين متى كان مسنداً إلى الآخر على تقدير عهد بينك وبين مخاطبك، فمتى كانت هذه الخصوصية والنسبة حاصلة بين الاسمين كان معنى الإضافة متحققاً، وكانت بهذا المعنى مقتضية للجرِّ، ألا ترى أنَّ إسناد الفعل إلى الاسم الذي بعده هو معنى الفاعلية، وهو المقتضي للرفع، ووقوع الفعل على الاسم الذي بعده هو معنى المفعولية، وهو المقتضي للنصب، فهكذا نقول لَمَّا

(١) ينظر: المحصَّل (٢٩٢/١).

(٢) في نسخة التحقيق (النصب)، وهو خطأ من الناسخ.

كانت الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان^(١) للرفع والنصب على هذا التفسير كانت الإضافة نفسها هي المقتضية للجرّ بهذا التفسير^(٢).

لا يُقال: فإذا كان المقتضي للرفع والنصب والجرّ هو الفاعلية والمفعولية والإضافة، فما المقتضي للإعراب نفسه؟ فبينوا ما يقتضي مطلق الإعراب ونوعه، وما يكون مؤثراً في حصول الإعراب ووقوعه ليتّم ما ذكرتم .

لأنا نقول: أمّا المقتضي لمطلق الإعراب فهو العقد والتركيب^(٣)، وأمّا المقتضي لنوعية الإعراب من الرفع والنصب والجرّ فهو الفاعلية والمفعولية والإضافة. وأمّا المؤثّر في أعيان هذه الأمور، أعني الرفع والنصب والجرّ فهو الفعل والحرف، وقد قدّمنا^(٤) هذا ونزلناه على مراتب ثلاث، وفصلنا كلّ واحدٍ منها ولكن أعدناه هاهنا من أجل إيضاحه وبيانه، فهذا هو مراد النحاة بقولهم: إن الإضافة هي المقتضية للجرّ، كما أنّ الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب. وليس بعد هذا التلخيص نهاية.

لا يقال: فقد يبيّن أنّ المقتضي للإعراب هو العقد والتركيب، وأنّ المقتضي لخصوصية الإعراب هو الفاعلية والمفعولية والإضافة، وقررت أيضاً أنّ المؤثّر في وقوع الإعراب هو العاملُ فإنّه يؤثّر في حصوله ووجوده، فمن حقكم أن تُبينوا الفرق بين المقتضي والمؤثّر، وما/ موقع المقتضي من المؤثّر؟ وكيف نسبته منه؟ حتى يكمل الغرضُ الذي زعمتموه .

لأنا نقول: لا غنى لصاحب الإعراب عن معرفة هذه الأمور وإتقانها فإنّه يستفيد منها معاني كثيرة، ويستنهض بها فوائد جمّة، فنقول: ليس الغرضُ بالاقتضاء والتأثير في هذه الصناعة هو التأثير الحسّي والإيجاب الضروريّ كإحراق النار، وإغراق الماء، وتأثير العلل في

(١) كذا في نسخة التحقيق، والأولى جعل الضمير للفصل ونصب (المقتضيتان) على أنّها خبر (كان).

(٢) ينظر: المفضل شرح المفضل (٨٣٣/٢)، الإيضاح في شرح المفضل (٤٠١/١).

(٣) نسب الشارحُ هذا الرأي للجمهور، لكنه خالفهم في باب المعرب فرأى أنّ المقتضي للإعراب هو الاسمية بشرط العقد والتركيب. ويبيّن أنّ معنى العقد هو الإسناد، ومعنى التركيب هو تأليف الكلام، ولو لم يحصل إسناد. ينظر: المحصل (١٩٣/١ - ١٩٥).

(٤) ينظر: المحصل (١٩٢/١).

معلولاتها، وتأثير الأسباب في مسبباتها، فإن ذلك إنما يليق بالمباحث الكلامية والمقاصد العقلية، وإنما الغرض من هذه الأمور هو جعلها أماراً ودلالة على هذه الأشياء^(١).

فإذا عرفت هذا فاعلم أنا نريد بالمقتضي ما يكون كالتمهيد والتوطئة للشيء، ونريد بالمؤثر ما يكون الأثر يدور معه وجوداً وعدماً، فعلى هذا سميننا العقد والتركيب والفاعلية والمفعولية مقتضية للإعراب جنساً وعيناً، وسمينا العامل مؤثراً لما كان الإعراب يدور معه وجوداً وعدماً، فنسبة المقتضي من مقتضاه تكون كنسبة المصحح مما صححه، ونسبة العامل من معموله تكون كنسبة المؤثر من أثره، ولنورد فيما ذكرناه هاهنا وقررناه مثلاً عقلياً يكون فيه بيان للمسألة وإيضاح لها، وهو أن الحَيَّةَ مُصَحَّحَةً للعَالِمِيَّةِ ومقتضية لصحتها لأنه قد تقرر في العقول أنها لا تصح إلا على الأحياء؛ لأن الجماد يستحيل في حقه أن يكون عالماً، وهذا معلوم استحالتة بأوائل العقول وبدائيتها، والعلم بنفسه مؤثر في حصول هذه العالمية فينزل العقد والتركيب والفاعلية والمفعولية والإضافة منزلة الحَيَّةِ في كونها أجمع مقتضية لما ذكرناه من مطلق الإعراب وعينه، وينزل العامل في تأثيره في وقوع الإعراب وحصوله منزلة العلم نفسه في تأثيره في حصول العالمية ووجودها، فأقرب مثال من العقليات للمسألة هو ما ذكرناه.

فحصل من مجموع ما قررناه تمييز المقتضي من المؤثر، ومعرفة موقع أحدهما من الآخر، وأن موقعها في هذه الصياغة إنما هو موقع الأمارة والدلالة، كما أوردناه هاهنا، وبالله التوفيق. ولقد حام الخوارزمي^(٢) حول^(٣) هذا الكلام الذي لحصناه والتقرير الذي مهّدناه في الفرق بين المقتضي والمؤثر، وبيان موقع أحدهما من الآخر فما وقع عليه، وصاصاً^(٤) وما فتح من تغميض عينيه، بل أتى بكلام حاصله^(٥) قوله: (هاهنا عموم أثر وعموم مقتض، وخصوص أثر وخصوص مقتض، فيضاف العموم إلى العموم، والخصوص إلى الخصوص).

(١) نُسب العمل إلى المؤثر لأنه أمر حسي بخلاف المقتضي فهو أمر معنوي. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠١/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢٠٤/٢).

(٢) التخميم (٥/٢).

(٣) في نسخة التحقيق (في حول)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) أي حرّك عينيه قبل فتحهما. ينظر: القاموس (صاصاً) (٥٦).

(٥) بل نصه.

وهذا الكلام ليس بمُتَمَنِّعٍ، ولا يُوجد فيه شفاء العليل، فإن كان غرضه بهذا السياق الوحشي والعبارة النكدة/ ما أسلفناه فهو مستقيمٌ على مرارة مذاقه وخشونة سياقه، وإن كان غرضه شيئاً آخر فهو عن علم الإعراب بمَعَزَلٍ، وعن اصطلاحات النحاة على مسافات ومراحل، وربما يروق الناظر كلامه حين يَقْرَعُ مسامعه حتى إذا عَرَكَ أديمه ومَيَّزَ صحيحه وسقيمه انكشف عن غير طائل وآل لَمَعَانُهُ إلى غير حاصل: إذا صُورَةُ رَاقَتِكَ فَاحْبِرْ فَرُبَّمَا أَمَرَ مذاقُ العودِ والعودُ أخضر^(١)

المقصد الثاني: في بيان العامل في الجرّ.

اختلف النحاة في العامل في المضاف إليه في نحو قولك: (غلام زيد)، و(خاتم فضة)^(٢) وفيه مذاهب ثلاثة^(٣):

أولها: أن العامل فيه هو الحرف المقدر^(٤)، وهو اللام^(٥)، أو (من)، وحجتهم على هذا أمران: أحدهما: أن العمل للحرف بالأصالة؛ فلماذا جعلنا الحرف هو العامل هاهنا ليكون الباب واحداً.

وثانيهما: أن المعنى في قولنا: (غلام زيد) غلامٌ لزيد، والمعنى في قولنا: (خاتم فضة) أي خاتمٌ من فضة، فلما كان الحرف في المعنى مقدراً وجب أن يكون هو العامل نفسه. وثانيها: مذهب من قال إن العامل هو الاسم^(٦)، وحجتهم على هذا هو أن العمل للحرف لا يُعقل وهو مضمّر، والاسم أحقّ بالعمل لكونه مُظْهِراً.

(١) البيت من الطويل، وهو لدعبل الخزاعي. ينظر: شعر دعبل الخزاعي (٣٨٩)، ورواية الشطر الأول فيه:

وإن طُرّة رَاقَتِكَ فَانظُرْ فَرُبَّمَا

وينظر البيت بروايات متباينة في: البيان والتبيين (١٦٦/١)، والفاضل (٦)، والزهري (٢٣٩/٢)، ونقد الشعر لقدماء (٢١٥). ونسبه لخالد بن صفوان، وسر الفصاحة لابن سنان (٢٤٥)، وأسرار البلاغة (١١٨)، ودلائل الإعجاز (٥٥٥).

(٢) البحث هنا يخص العامل في الإضافة المعنوية، أما اللفظية ففي العامل فيها إشكال؛ لأن الحرف غير مُقَدَّرٍ، ومعنى الإضافة غير مُرَادٍ، ولدفع هذا الإشكال يُقال: العامل هو المضاف؛ لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين أو النون. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٠٣/٢).

(٣) جُلُّ هذا البحث أفاده الشارح من ابن الحاجب. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٠/١). وينظر: شرح الكافية لابن فلاح (٨٠٠)، وشرح الرضي على الكافية (٧٢/١)، وارتشاف الضرب (١٧٩٩/٤).

(٤) ينظر: علل النحو للوراق (٢٠٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٧/٢)، وهو رأى ابن الباذش كما في التصريح (١٠٠/٣).

(٥) وهو رأي الزجاج. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (١٠).

وثالثُها: مذهبٌ من زعم أنَّ العامل يكون معنويًّا^(٢)، وحجَّتُهُم على هذا هو أنَّ الاسم لما بطل كونه عاملاً؛ لأنَّ الأسماء لا تعمل في شيءٍ، وليس أحد الاسمين بأحقَّ أن يكون عاملاً في صاحبه دون الآخر، وبطل الحرف؛ لأنَّ الحرف لا يعمل وهو مضمر، فلما بطل عمل الاسم والحرف لما ذكرناه - ولا يُعقل شيءٌ من العوامل اللفظية هاهنا إلاَّ الاسم والحرف وقد بطل عملهما - لم يبق إلاَّ أن يكون العامل معنويًّا؛ لأنَّ لو لم تُقدَّر له عاملاً^(٣) يعمل فيه لخرج عن أن يكون معمولاً لعاملٍ، وهذا باطلٌ، فهذه أقاويل النحاة كما ترى.

والحقُّ عندنا في هذه المسألة أنَّ العامل في المضاف إليه ليس الحرف نفسه ولا الاسم بعينه؛ لأنَّه يلزم منه ما ذكرناه، وإنما العملُ يكون للاسم بواسطة نيابته عن الحرف^(٤)، فعلى هذا لا يلزم إعمال الاسم لأنَّه ليس عاملاً بنفسه، ولا يلزم عليه إعمال الحرف وهو مضمر فإنَّ الاسم قد ناب عنه، ولا يلزم عليه أن يكون العامل معنويًّا، فإنَّ الاسم هاهنا لفظي، فهذا هو الذي يجمع المذاهب ولا يلزم منه فساد.

وتأمُّ تقرير هذا الاختيار بإبطال ما عداه من المذاهب، فنقول: أما من زعم أنَّ العامل هو الحرف نفسه من غير واسطة فهو باطلٌ؛ لأنَّ حرف الجرِّ لضعفه لا يكون عاملاً مع الإضمار. وأما من زعم أنَّ العامل هو الاسم من غير واسطة فهو باطلٌ أيضاً؛ لأنَّ الأسماء لا أثر لها في العمل بالأصالة، وإنما العملُ إمَّا هو للأفعال لا غير.

[٧١] وأما من زعم أنَّ العامل هو أمرٌ معنوي فهو فاسدٌ؛ لأنَّ العامل المعنوي إمَّا يُصارُ إليه عند تعدُّر العوامل اللفظية وبطلانها، فأما مع إمكانها فلا وجه له، فإذا بطلت هذه المذاهبُ كُلُّها لم يبق إلاَّ ما ذكرناه من عمل الاسم الأوَّل بواسطة كونه نائباً عن الحرف كما قرَّرناه فيما سبق.

(١) وهو مذهب سيويو. ينظر: الكتاب (٤١٩/١).

(٢) هذا رأي السهلي. ينظر: أمالي السهلي (٢٠). ونسب أبو حيان هذا الرأي للزجاج. ينظر: التذييل (٦٨/٤)، وارتشاف الضرب (١٧٩٩/٤). والذي يظهر من كلام الزجاج أنَّ العامل في المضاف إليه هو الاسم المضاف على معنى حرف الجر، وهو ما رجحه الشارح. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (١٠).

(٣) في نسخة التحقيق (عامل)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) هذا ظاهر كلام سيويو. ينظر: الكتاب (٤٢٠/١)، الأصول (٥٣/١)، وشرح كتاب سيويو للسيرافي (١١٤١/٢)، والمرئجل (٢٦١)، والمفضل شرح المفصل (٨٣٣/٢)، والتذييل (٦٨/٤).

فحصل من مجموع ما ذكرناه أن العامل غير المقتضي كما كان في الفاعلية والمفعولية، وهو حرف الجر إذا كان ظاهراً في نحو (مررت بزيد)، أو مقدراً^(١) في نحو (غلام زيد)، و(خاتم فضة) وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (والعامل هاهنا هو حرف الجر أو معناه) يشير به إلى ما لخصناه.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

« فصل

وإضافة الاسم إلى الاسم على ضربين: معنوية ولفظية.

فالمعنوية: ما أفادت تعريفاً كقولك: (دار عمرو)، وتخصيصاً كقولك: (غلام رجل)، ولا تخلو في الأمر العام إما أن تكون بمعنى اللام كقولك: (مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيده وعبد)، أو بمعنى (من) كقولك: (خاتم فضة)، و(سوار ذهب)، و(باب ساج).

واللفظية: أن تضاف الصفة إلى مفعولها كقولك: (ضارب زيد)، و(راكب فرس)، بمعنى: ضارب زيداً، وراكب فرساً، أو إلى فاعلها كقولك: (زيد حسن الوجه، ومعمور الدار، ومؤدب الخدام)، و(هند جائلة الشاح)، بمعنى: حسن وجهه، و(معمورة داره)، و(جائل وشاحها). ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، والمعنى كما هو قبل الإضافة.

ولاستواء الحالين وُصِفَ النكرة بهذه الصفة مضافةً كما وُصِفَ بها موصولةً في قولك: (مررت برجل حسن الوجه)، و(برجل ضارب أخيه) «^(٢)».

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

لما فرغ الشيخ من بيان المقتضي للجرّ والعامل فيه تكلم في تقسيم الإضافة في الأسماء، وجملة ما ذكره نوعان: لفظية ومعنوية، فلنذكر ما يخص كل واحد من هذين النوعين بمشيئة الله تعالى:

النوع الأول: وهو الإضافة المعنوية، فقد سبق^(٣) الكلام على بيان حقيقتها ومعناها فلا فائدة في تكريره، ولكن نذكر أقسامها وفائدتها، فهذان مقصدان:

(١) يعني أن العامل هو الاسم لنيابته عن الحرف المقدّر، كما قرره من قبل.

(٢) المفصل (١٠٣، ١٠٤).

(٣) في أول باب المحرورات ص ٢٥١.

المقصد الأول: في تقسيمها، وهي على ضروب ثلاثة^(١):

الضرب الأول منها: ما يكون بمعنى اللام، وشرط هذا الضرب ألا^(٢) يكون الاسم الأول مضافاً إلى اسم مخالف له على جهة الاختصاص، كقولك: (مالٌ زيدٌ، وأرضه، وأبوه، وسيده، وعبدُه) فهذه الأسماء مغايرة لما بعدها ومخالفة لها في الحقيقة، ولهذا حسن إضافتها إليه.

نعم، اختلف النحاة في إضافة الشيء إلى نفسه، هل يكون سائغاً أم لا ؟

فالذي ذهب إليه الخليل، وسيبويه^(٣)، والأخفش^(٤)، والسيراfi^(٥)، واختاره

الزمخشري، ونصره ابن الحاجب^(٦)، والخوارزمي^(٧) أن إضافة الشيء / إلى نفسه لا تجوز، سواء كان اللفظ مختلفاً أو غير مختلف، وما ورد لشيء من ذلك متأول، وحجَّتْهم^(٨) على هذا أن الإضافة موضوعها ليس إلا التعريف للمضاف أو تخصيصه، وتعريف الشيء وتخصيصه من جهة نفسه محال؛ فلهذا استحال إضافة الشيء إلى نفسه.

وزعم الكسائي^(٩)، والفراء^(١٠) وغيرهما من نحاة الكوفة أن إضافة الشيء إلى نفسه

جائزة مهما كان اللفظ مختلفاً، فعلى هذا يجوزون: (ليثٌ أسدٌ)، و(زيدٌ أبي عبد الله)، لما كان

(١) ينظر: التسهيل (١٥٥)، وأوضح المسالك (٨٥/٣). وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى (عند)، نحو: هذه ناقّة رُقود الحلب، أي: رُقودٌ عند الحلب. ينظر: ارتشاف الضرب (١٨٠٠/٤).

(٢) كذا في نسخة التحقيق، والصواب (أن).

(٣) لم أقف على رأيٍ لهما في المسألة. وهو رأي الميرد في الكامل (٤٤٥/١)، وابن السراج في الأصول (٨/٢)، والفارسي في الإيضاح (٢٨٣)، وابن جني في الخصائص (٢٤/٣)، وعبد القاهر في المقتصد (٨٩٥/٢). والرأي منسوب للبصريين. ينظر: الإنصاف (٤٣٦/٢)، والغرة المخفية (٣٦٠)، وشرح الرضي على الكافية (٢٤٤/٢)، وارتشاف الضرب (١٨٠٦/٤).

(٤) ينظر: معاني القرآن (٥٣٤/٢).

(٥) لم أجد له رأياً في المسألة.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤١٥/١)، وشرح المقدمة الكافية (٦٠٦/٢).

(٧) ينظر: التخمير (٣٣/٢).

(٨) ينظر: الإنصاف (٤٣٧/٢)، واللباب في علل البناء والإعراب (٣٩١/١).

(٩) لم أجد له رأياً في المسألة.

(١٠) ينظر: معاني القرآن (٣٣٠/١). وهو رأي الكوفيين. ينظر: الإنصاف (٤٣٦/٢)، واللباب في علل البناء والإعراب (٣٩١/١)، والغرة المخفية (٣٦٠)، والإيضاح في شرح المفصل (٤١٥/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢٤٤/٢)، وارتشاف الضرب (١٨٠٦/٤). ووافقهم ابن خروف. ينظر: شرح الجمل (٦٧٧/٢).

اللفظ مختلفاً، ويمنعون نحو قولنا: (ليثُ الليث)، و(أسدُ الأسد)، لما كان اللفظ متفقاً، وحجتهم^(١) على هذا هو أن إضافة الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظ قد ورد في القرآن، قال الله تعالى: [~~وَالْحَصِيدُ~~]^(٢) والحصيدُ هو الحبّ، وقال تعالى: [~~وَالْيَقِينُ~~]^(٣) والدارُ هي الآخرة، وقال تعالى: [~~وَالْيَقِينُ~~]^(٤)، m^(٥) واليقينُ هو الحقّ.

والحقّ في هذه المسألة ما ذهب إليه جماهير البصريين، ودليله ما مرّ. فأما ما زعموه مما جاء في القرآن موهماً لذلك فهو فاسدٌ لأنّه على حذف مضاف تقديره: وحبّ الزرع الحصيد^(٦)، وقوله: [~~وَالْحَصِيدُ~~] أي: ولدار الكرّة الآخرة، وقوله: [~~وَالْيَقِينُ~~]^(٧)، m أي: حقّ الشيء اليقين^(٨)، وإذا كان الأمرُ فيه كما قلناه بطل أن يكون من باب إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنّ حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه شائع كما قررناه، فبطل ما توهموه.

الضرب الثاني منها: ما يكون بمعنى (من)، وشرطه أن يكون الأوّل نوعاً من الثاني كقولك: (خاتم فضة)، و(باب ساج)، و(سوار ذهب).
واعلم أنّ هذا الضربَ يجوز فيه ثلاثة أوجه من الإعراب^(٩):

-
- (١) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٣٠/١)، والإنصاف (٤٣٦/٢)، واللباب في علل البناء والإعراب (٣٩١/١).
- (٢) سورة ق، من الآية (٩).
- (٣) سورة النحل، من الآية (٣٠).
- (٤) في نسخة التحقيق (وحق اليقين)، وهو خطأ من الناسخ، فالآية: [~~وَالْيَقِينُ~~]، وتكرر الخطأ في الإيراد الآخر الآتي.
- (٥) سورة الواقعة، من الآية (٩٥).
- (٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/١٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (٣٩١/١)، وأوضح المسالك (٣/١٠٩).
- (٧) في نسخة التحقيق: (وحق)، وهو خطأ.
- (٨) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٥٣٤/٢)، والبحر المحيط (٩٦/١٠).
- (٩) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٣١/٤).

أولها: الإضافة، إضافة النوع إلى الجنس، ولهذا نفسرها بـ(من) لما كانت دالة على الجنس، لأنّ معنى قولنا: (خاتمُ فضةٍ) أي: خاتمٌ من فضةٍ.
وثانيها: أن يكون الاسم الثاني جارياً على الأوّل على جهة الوصف^(١)، فتقول: هذا خاتمٌ ذهبٌ، وبابٌ ساجٌ.
وثالثها: أن يكون منصوباً على التمييز، كقولك: (خاتمٌ ذهباً)، و(بابٌ ساجاً) أي: من ذهبٍ ومن ساجٍ.

الضرب الثالث منها: ما يكون بمعنى (في) وهو على القلّة والندور.
والكثير هو إتيان الإضافة بمعنى اللام، وبمعنى (من) كما مثلناه.
وقد أشار الشيخ إلى كونه قليلاً بقوله: (وهي لا تخلو في الأمر العام إما أن تكون بمعنى اللام، أو بمعنى "من"). يُشيرُ به إلى ما تكون الإضافة فيه بمعنى (في). ولها إذا كانت بهذا المعنى تفسيران:

التفسير الأوّل: أن تكون من باب إضافة المصدر إلى الظرف، كقوله تعالى: [أ/ ٥٦] لأنّ المعنى فيه: بل مكرٌ في الليل والنهار، وكقولك: (ضربُ اليوم)، و(أكلُ الساعة) لأنّ المعنى: ضربٌ في اليوم، وأكلٌ في الساعة.
لا يقال: فما تقولون في مثل: (عند زيد)، و [أ/ ٥٦] (٣) هل تكون الإضافة هاهنا بمعنى اللام أو بمعنى (في) ؟

لأننا نقول: الحقُّ أنّ الإضافة في مثل هذه الظروف بمعنى اللام^(٤) لأنّها هي الأكثر، وما يكون بمعنى (في) إنّما هو على القلّة، وإنما امتنع تقديرها بمعنى / اللام في ظاهر الكلام؛ لأنّها تستعمل كثيراً مضافةً، فلمّا قُدِّر انفصالها جاء التنافر فيما ذكرناه، وإلّا فهي في الحقيقة

(١) ضَعَّف سيبويه هذا الوجه فقال: « ألا ترى أنك تقول: هذا مَالُكَ درهمًا، وهذا خاتَمُكَ حديدًا، ولا يحسنُ أن يجعله صفةً » الكتاب (٣٩٦/١).

(٢) سورة سبأ، من الآية (٣٣).

(٣) سورة النمل، من الآية (٦).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٠٧/٢).

بمعنى اللام كـ (فوق) و (تحت)، فتكون (عند) و (لدى) بمعنى مكان إما حقيقة وإما مجازاً، وهكذا (فوق) و (تحت) يكونان بمعنى موضع بالحقيقة أو بالمجاز.

التفسير الثاني: رأيت في حواشي الفصل للشيخ أبي البقاء^(١)، زعم أن مراد الشيخ بقوله: (ولا تخلو في الأمر العام إلا أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى (من))، إنما يُحترز به عن قولنا: (فلان ثابت)^(٢) العَدَر^(٣)؛ لأنَّ معناه ثابتٌ في العَدَرِ، فهذه الإضافة هاهنا ليست بمعنى اللام ولا بمعنى (من) وإنما هي بمعنى (في) كما ترى، وهذا فاسدٌ، فإنَّ الإضافة هاهنا ليست معنويةً وإنما هي لفظيةٌ، لأنَّها إضافة الاسم إلى معموله، لأنَّ المعنى في قولنا: (فلان ثابت العَدَرِ) أي ثابتٌ عَدَرُهُ، كما تقول: حسنٌ وجهه.

والحق في تفسير قوله (في الأمر العام) هو ما ذكرناه أولاً من إضافة المصدر إلى الظرف، وهو الذي لخصه ابن الحاجب^(٤) واختاره.

ولم يذكر هذا الضربَ - أعني ما تكون الإضافة فيه بمعنى (في) - متقدِّمو النحاة^(٥)، ولم يورده الخوارزمي^(٦)، ولا أشار إليه الموصلي^(٧) صاحب الغرّة، ولا نبّه عليه ابن الحاجب^(٨)، وهو جيّد لا غنى عن ذكره كما أشار إليه الزمخشري.

(١) الرأيُ بتمامه في حاشية الفصل، المنسوبة للزمخشري (٢٨ ب). ونسبُها للكبيري فيها نظر؛ لأنَّ الشارح ذكر قبلُ أنّها لبعض الشيوخ. ينظر: المحصل (٥٤/٢ ب). وينظر كلام د. عبدالرحمن العثيمين في تحقيق التخمير (٤٨/١).

(٢) كذا في نسخة التحقيق، والصواب (ثبت).

(٣) المعنى: أنه ثابت في الحرب، ومواضع الزلل. ينظر: الصحاح (ثبت) (٢٤٥/١)، ومجمع الأمثال (٢٧٣/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٩/٢).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٤٠٢/١).

(٥) كابن جني في الخصائص (٢٦/٣)، وتابعه الرضي في شرح الكافية (٢٠٨/٢). وأول من ذكر أن الإضافة تأتي على معنى (في) ابن السراج ثم عبدالقاهر الجرجاني ينظر: التلخيص شرح الجمل للجرجاني (٢٠٩، ٢١٠)، ودراسات لأسلوب القرآن (٣-٣/٣٢٢). وقد أثبتتها المتأخرون كالسخاوي. ينظر: المفصل (٨٣٦/٢)، وابن الحاجب. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٩٠/٢). وابن مالك. ينظر: التسهيل (١٥٥)، وشرح التسهيل (٢٢١/٣)، والبعلي. ينظر: الفاخر (٧٣٦/٢). واعترض أبو حيان لابن مالك وقال: «لا أعلم أحداً ذهب إليها غيره». التذييل (٦٩/٤)، على أن أبا حيان ذكر عن عبدالقاهر أن ثَمَّ إضافةً تُقدَّرُ بـ (في). ينظر: ارتشاف الضرب (١٨٠/٤). كما أن ابن الفخار اعترض لابن مالك أيضاً. ينظر: شرح الجمل (٤٠٥/١).

(٦) ينظر موضعه في التخمير (٦/٢).

(٧) ينظر موضعه في الغرّة (٣٥٦).

(٨) لم يُنبّه عليه في الإيضاح في شرح الفصل، وموضعه (٤٠٢/١)، لكنّه نبّه عليه في شرح المقدمة الكافية (٥٩٠/٢).

المقصد الثاني: في بيان فائدة الإضافة المعنوية.

فاعلم أنّ لها فائدتين:

الفائدة الأولى: التعريف، إذا كان المضاف إليه معرفةً، كقولك: (غلام زيد، ودارك، وصاحب القوم) فهذه الأسماء كلّها معارفٌ لأجل إضافتها إلى المعرفة.

وإنما وجب تعريفه عند إضافته إلى المعرفة لأمرين:

أما أولاً: فلأنّ الاسم الأوّل قد اختلط بالاسم الثاني وامتزج به؛ ولهذا تعذر الفصل بينهما بشيءٍ، فلهذا كان نازلاً منزلة اللام في تعريف الثاني.

وأما ثانياً: فلأنّ التعريف أمرٌ مطلوب، وغرضٌ مقصود فلولا أنّ الغرض بالإضافة إلى المعرفة هو التعريف لكان لا وجه لإضافته إلى المعرفة؛ فلهذا قضينا بكون المضاف إلى المعرفة معرفةً لما حققناه.

الفائدة الثانية: التخصيص، إذا كان مضافاً إلى النكرة، كقولك: (مررت بغلام رجل، ودار امرأة) إذ ليس كلّ غلام يكون غلاماً^(١) لرجل، ولا كلّ دار تكون داراً لامرأة، فلما أفاد نوعاً من التخصيص جازت إضافته إلى النكرة، فهذا هو الكلام في الإضافة المعنوية.

فأما كيفية الإضافة إلى المعرفة ففيه نظرٌ سيأتي في المعارف عند الكلام فيما يتعرف بالإضافة بمشيئة الله تعالى.

وأما النوع الثاني، وهو الكلام في الإضافة اللفظية، فلنذكر معناها ومعنى المضاف فيها والمضاف إليه، فهذه أمورٌ ثلاثة:

أولها: الإضافة اللفظية،/ ولها معنيان:

أحدهما: أن يقال: هي التي لا تفيد تعريفاً بتقدير كون الثاني معرفة، فإنّه لا فرق بين قولنا: (مررت برجلٍ ضاربٍ زيد) وبين قولنا: (مررت برجلٍ ضاربٍ امرأة) في كونها غير مفيدة للتعريف.

وثانيهما: أن تقول: هي عدولٌ عن أصلٍ في العمل إلى الإضافة على جهة التخفيف.

(١) في نسخة التحقيق: (غلام)، وهو خطأ من الناسخ.

وثانيها: المضاف في نفسه، ومعناه: كلُّ صفةٍ أُضيفت إلى معمولها^(١) من غير واسطة حرف، فقولنا (من غير واسطة حرف) يُحترز به عن اسم الفاعل إذا أُضيف وهو لما مضى، فإنه مفيدٌ للتعريف لما كان مقدراً في إضافته بالحرف كقولك: (مررت بالرجل ضارب زيد أمس).

وثالثها: المضاف إليه، وهو كلٌّ معمولٍ أُضيفت إليه صفته من غير واسطة حرف، وقولنا من غير واسطة حرف، كقولك: (مررت برجلٍ ضاربٍ زيد، وحسن الوجه). فإذا تمهّدت هذه القاعدة فلنذكر أقسامها ثم نذكر فائدتها، فهذان مقصدان:

المقصد الأول: في بيان أقسامها.

واعلم أنّ ما تجري فيه الإضافة اللفظية يكون في جريه على ثلاثة أضرب^(٢): فالضرب الأول منها: ما يكون على صورة اسم الفاعل، وهو على وجهين: أحدهما: أن يكون مضافاً إلى الفاعل، كقولك: (مررت برجلٍ ضامر البطن، وضائق الصدر).

وثانيهما: أن تكون مضافة إلى المفعول، كقولك: (مررت برجلٍ عامر الدار وراكب الفرس) فهي إذا كانت على صورة الفاعل لم تكن في إضافتها إلّا على هذين الوجهين. الضرب الثاني: ما يكون على صورة اسم المفعول^(٣) كقولك: (مررت برجلٍ معمور الدار، وبرجلٍ مكسور الظهر).

الضرب الثالث منها: ما يكون على صورة الصفة المشبهة باسم الفاعل، كقولك: (مررت برجلٍ حسن الوجه، وكريم الحسب، وعفيف اليد).

فهكذا تكون الإضافة اللفظية إلى معمولها على هذه الأضرب، فأنت في الضرب الأول يجوز لك إضافته إلى الفاعل، كقولك: (ضامرة البطن، وجائلة الشاح) وإلى المفعول

(١) إذا أُضيفت الصفة إلى غير معمولها، نحو: (هذا كاتب القاضي) لم تكن الإضافة لفظية، بل معنوية، و(كاتب) معرفة. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٩٥/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢١٨/٢)، وشرح قطر الندى لابن هشام (٢٥٣).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٩٦).

(٣) يرى الزمخشري أنّ نائبَ الفاعلِ فاعلٌ؛ لذا جعل (معمور الدار) من باب إضافة الصفة إلى فاعلها. ينظر: المفصل (١٠٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٠٣/١).

كقولك: (ضارب زيد وراكب فرسه). وأنت في الضرب الثاني يجوز لك إضافته إلى الفاعل كقولك: (معمور الدار، ومؤدب الخدام) وإلى المفعول كقولك: (هذا مكسوة جبة، ومعطى درهم). وأنت في الضرب الثالث لا يجوز إضافته إلا إلى الفاعل لا غير؛ لأن الصفة المشبهة غير متعدية؛ فهذا ألزمت إضافتها إلى الفاعل.

لا يقال: فما رأيكم في أفعل التفضيل إذا كان مضافاً إلى ما بعده، هل يعدونه من باب الصفة المشبهة فتكون إضافته لفظية، أو يجعلونه قسماً برأسه وينقطع عنها فتكون إضافته معنوية؟

لأننا نقول: هذه مسألة خلاف بين النحاة^(١)، فالذي ذهب إليه جماهير البصريين كالخليل^(٢)، وسيبويه^(٣)، واختاره الزمخشري، ونصره الخوارزمي^(٤)، وابن الحاجب^(٥) أن أفعل التفضيل لا يجري مجرى الصفة المشبهة باسم الفاعل في الإضافة سواء كان بمعنى اللام كقول الفرزدق^(٦) لُنْصَيْب^(٧): (أنت أشعر أهل جلدتك) أي: شاعرهم، أو بمعنى (من)

(١) ينظر: الغرة المخفية (٣٥٩).

(٢) لم أجد من نص على رأيه.

(٣) الذي ظهر لي من كلام سيبويه أن نوع الإضافة في أفعل التفضيل معنوية فهو يقول: « وإنما أثبتوا الألف واللام في قولهم: (أفضل الناس) لأن الأول قد يصير به معرفة » الكتاب (٢٠٤/١). وينظر شرح الكتاب للسيرافي (٢٣/٢ب)، وشرح الجمل لابن الفخار (٦٤٤/٢)، والغرة المخفية (٣٥٩)، وشرح الرضي على الكافية (٢٤٨/٢)، وارتشاف الضرب (١٨٠٥/٤)، وهمع الهوامع (٢٧٢/٤). وقد نسب ابن عصفور إلى سيبويه القول بأن إضافة أفعل التفضيل لفظية. ينظر: شرح جمل الزجاجي (٧٢/٢).

(٤) وافق الخوارزمي الزمخشري في عدم جعل أفعل التفضيل من الإضافة اللفظية. ينظر: التخمير (٦/٢).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٣/١)، وشرح المقدمة الكافية (٥٩٦/٢).

(٦) ينظر: طبقات فحول الشعراء (٦٧٥/٢)، وأمالى الزجاجي (٤٨)، وزهر الآداب (٣٩٠/٢)، والغرة المخفية (٣٥٩). وفي الأغاني (٣٤٠/١، ١٠٠/٨، ٣٢٦/٢٠) أن القائل جرير أو الوليد بن عبد الملك أو أيمن بن خريم الأسدي، وفي أمالي المرتضى (٨٦/١) أن القائل سليمان بن عبد الملك، أو الفرزدق. وفي حاشية المفصل المنسوبة للزمخشري (١٣٠) أن القائل سليمان بن عبد الملك، وفي التخمير أن القائل الوليد بن عبد الملك (٣١/٢).

(٧) ابن رباح، أبو الحُجْناء (...-١٠٨هـ)، كان عبداً أسود فكتب على نفسه، ثم أتى عبدالعزيز بن مروان فمدحه فوصله واشترى ولأهه. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٦٧٥/٢)، والشعر والشعراء (٤١٠/١)، وأمالى الزجاجي (٤٤)، ومعجم الأدباء (٢٧٥٢/٦).

كقولك: (الياقوت أفضل الحجارة). وأنَّ إضافته إلى ما أضيف إليه جاريةٌ على قياس الأسماء، فإن أضيف إلى معرفة فهو معرفة، كقولك: (مررت/بزيدٍ أفضل الناس) وإن أُضيف إلى نكرة فهو نكرة كقولك: (مررت برجلٍ أفضل رجل). [١٧٣]

وزعم الكسائي والفراء^(١) وغيرهما^(٢) من نخاة الكوفة أنه إذا أضيف بمعنى اللام فهو معرفة، كقولك في نُصِيب: (هو أشعر أهل جلدته)، وإن أُضيف بمعنى (من) فهو نكرة كقولك: (الياقوت أفضل الحجارة).

والحقُّ في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون، ويدلُّ عليه: هو أنَّنا إنما قضينا بكون الإضافة منفصلة في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل لأمرٍ اقتضاه الحال وأوجبه الدليل وهو جريه نعتاً للنكرة مع إضافتها إلى المعرفة كقوله تعالى: [وَأَنزَلْنَاكَ] ^(٣) وجريهاً حالاً كقوله تعالى: [وَجِئْنَاكَ] ^(٤) وخبراً للمبتدأ كقوله تعالى: [وَأَنزَلْنَاكَ] ^(٥) وقوله تعالى: [وَأَنزَلْنَاكَ] ^(٦).

فأما أفعال التفضيل فلم تقم فيه مثل هذه الدلالة؛ فلهذا كانت إضافته جارية على القياس في سائر الأسماء، فإن أضيف إلى معرفة تعرّف، وإن أضيف إلى نكرة فهو نكرة من غير فرق بين حاله سواء كان بمعنى اللام أو بمعنى (من)، وسيأتي لهذا مزيد استقصاء في باب أفضل التفضيل عند الكلام فيما يصوره من الحالات^(٧).

(١) لم أحد من نص عليهما. وينظر رأي الكوفيين في: الأصول (٨/٢)، ارتشاف الضرب (١٨٠٥/٤)، والغرة المخفية (٣٥٩).
(٢) يرى بعض العلماء أنَّ إضافة (أفعل) التفضيل من الإضافة اللفظية. ينظر: الإيضاح للفراسي (٢٨١)، والمقتصد (٢/٨٨٤)، والفصول في العربية لابن الدهان (٣٤)، أسرار العربية (٢٨٠)، والمقدمة الجزولية (١٣١)، واللباب في علل البناء والإعراب (٣٩٠/١)، والمفضل شرح المفصل (٨٤٠/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٣)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٧١/٢)، وارتشاف الضرب (١٨٠٥/٤).

(٣) سورة الأحقاف، من الآية (٢٤).

(٤) سورة المائدة، من الآية (١).

(٥) سورة الصف، من الآية (٨).

(٦) سورة الزمر، من الآية (٣٨).

(٧) ينظر: ص (٣١٨) من النص المحقق.

فأما ما زعموه من أنّ (أفعل) إذا كان مضافاً إلى المعرفة على جهة الاختصاص بمعنى اللام فهو معرفة، وإذا كان مضافاً إلى المعرفة على جهة المماثلة بمعنى (من) فهو نكرة^(١)، فهو فرق فاسد، فإنه لا فرق في الاستعمال بين حالتيه في كونه معرفة، وجريه على المعرفة سواء كان بمعنى اللام أو بمعنى (من)، ولهذا تقول: (مررتُ بزيدٍ أفضل الرجال) على معنى أنّه شاركهم في هذه الخصلة وزاد عليهم، و(مررتُ بعمرو أعلم الناس) على معنى أنّه اختصّ بهذه الخصلة من بين سائرهم، فلا نجد فرقاً بين الأمرين في جريه على المعرفة في حالتيه فبطل ما توهموه.

فحصل من مجموع ما ذكرناه هاهنا أنّ أفعل التفضيل جارٍ على قياس الأسماء في تعريفه وتنكيره، وأنّه غير لاحق بالصفة المشبهة باسم الفاعل، في كون إضافتها غير حقيقية؛ فلهذا لم يذكره الشيخ في أمثلة الإضافة اللفظية لخروجه عن بابها^(٢).
المقصد الثاني: في بيان فائدة الإضافة اللفظية.

أعلم أنّ الإضافة اللفظية لا تُفيد إلاّ التخفيف اللفظي لا غير^(٣)، فأما التعريف والتخصيص فإنها غير مفيدة لهما على حال.
أما التعريف فلاّتها لو كانت مفيدة للتعريف لما صحّ جريها توابع للنكرات كما مثلناه من قبل.

وأما التخصيص فلاّته حاصلٌ بالنصب كحصوله بالجر^(٤)؛ ولهذا فإنه لا فرق بين قولنا: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ امرأةٍ بالجرّ، وبين قولنا: (ضاربٍ امرأةٍ) بالنصب في حصول التخصيص، فبطل إفادتها للتعريف والتخصيص، وإنما تُفيد التخفيف، وهو جارٍ فيها على ثلاثة أوجه:
أولّها: حذف التنوين، كقولك: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيد) وأصله: ضاربٍ زيد، فحذفتَ تنوينه تخفيفاً في لفظه.

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٣٩٠/١).

(٢) رأى ابنُ برهان وابن الطراوة أنّ إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه إضافةً لفظية. والجمهور على أنّها معنوية. ينظر: ارتشاف الضرب (١٨٠٥/٤).

(٣) ينظر: المفضّل شرح المفصل (٨٣٨/٢).

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٩٦/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢٢٦/٢)، وارتشاف الضرب (١٨٠٤/٤).

وثانيها: حذف نون التثنية في نحو قولك: (هما رجلان ضاربا زيد)، فحذفُ النون إنما كان من أجل تخفيف لفظه لا غير.

وثالثها: حذف نون الجمع في نحو قولك: (جاءني رجالٌ ضاربو زيد) فحذفت النون تخفيفاً من لفظه كما ترى؛ فلهذا قال الشيخ: (ولا تفيد هذه الإضافة إلا تخفيفاً في اللفظ والمعنى كما كان قبل الإضافة)، يشير به إلى التلخيص الذي ذكرناه في كونها غير مفيدةٍ للتعريف.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

« فصل

وقضيةُ الإضافة المعنوية أن يُجَرَّدَ لها المضافُ من التعريف، وما نقله الكوفيون من قولهم: (الثَلَاثَةُ الأبوابِ)، و(الْخُمْسَةُ الدِراهِمِ)، فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء، قال الفرزدق:

فَسَمَا فَأَدْرَكَ خُمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وقال ذو الرُّمَّة:

ثَلَاثُ الْأَثَا فِي الرُّسُومِ الْبَلَاقِعُ

وتَقُولُ فِي اللَّفْظِيَّةِ: (مررت بزيد الحسن الوجه، وبهند الجائلةِ الوشاح)، و(هما الضاربان زيد)، و(هم الضاربون زيد). قال الله تعالى: [٥٤-٥٩] ^(١) ، ولا تقول: الضارب زيد؛ لأنك لا تفيد فيه خَفَّةً بالإضافة، كما أفدتها في المثني والمجموع، وقد أجازَه الفراء، وأما (الضارب الرجل) فمُشَبَّهٌ بِـ(الحسن الوجه) ^(٢).

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

أشار الشيخ هاهنا إلى الأحكام اللازمة للإضافة المعنوية، وإلى الأحكام اللازمة للإضافة اللفظية، فهذان نوعان نفصلُهما بمشيئة الله:

النوع الأول: في بيان الأحكام اللازمة للإضافة المعنوية، وجملتها ثلاثة:

(١) سورة الحج، من الآية (٣٥).

(٢) المفصل (١٠٤، ١٠٥).

الحكم الأول: أن المضاف إذا كان منوَّناً وجب إزالة تنوينه، وإنما وجب ذلك لأمرين^(١):

أما أولاً: فلأن الإضافة مشعرة باتصال الاسم بما بعده وافتقاره إليه، والتنوين مشعرٌ بانفصال الاسم عما بعده واستغنائه عنه، فلما تنافى حكمهما لم يجز الجمع بينهما.
وأما ثانياً: فلأن الإضافة في الأصل موضوعة إما للتعريف وإما للتخصيص، والتخصيص نوعٌ من التعريف، والتنوين في الأصل موضوع للتذكير، كما تقوله في نحو: (صه ومه)؛ فلهذا استحال الجمع بينهما لما ترى فيهما من المضادة.

الحكم الثاني: أن المضاف إذا كان معرفاً بالعلمية وأريد إضافته فلا بد من تقدير تنكيره^(٢)، وقد ذكرنا^(٣) طريق التخييل في إضافة الأعلام في قسم العلم في مثل قولهم: (مُضَرَّ الحَمَرَاءِ)، و(ربيعة الفَرَسِ)^(٤) فلا وجه لتكريره، وإنما استحال الجمع بين العلمية والإضافة؛ لأن تعريف العلمية [حاصلٌ من جهته، وتعريف الإضافة]^(٥) حاصلٌ من جهة غيره، وهو إسناده إلى المضاف إليه، فلما كان بينهما هذه المناقضة استحال طريق الأعلام إلا على طريق التأويل الذي ذكرناه في إضافته وإدخال اللام عليه، فقد أشرنا إلى وجه يسوِّغ ذلك فيه.

[١٧٤]

الحكم الثالث: تجريد المضاف عن اللام فلا تجوز إضافة ما فيه اللام، فلا تقول: (الغلام زيد قائم)، ولا: (السَّرجُ الدَّابة عندي). وإنما استحال ذلك لأمرين:

(١) ينظر: أسرار العربية (٢٧٩)، واللباب في علل البناء والإعراب (٣٨٧/١).

(٢) يرى الرضي جواز إضافة العلم مع بقاء تعريفه؛ إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٠٩/٢).

(٣) ينظر: المحصل (١٦٢/١، ١٦٣)، وحاصل ما قاله الشارح هناك أن لتنكير العلم طريقين:

الأول: أن يُقدَّر أن العلم مندرج في جماعة كل واحد منهم يُسمى بالاسم نفسه. الثاني: أن يُجعل العلم بمنزلة الجنس العام لما تحته من المفردات باعتبار معنى، كما في: لكل فرعون موسى، أي: لكل مبطلٍ محق.

(٤) قال الشارح: «هؤلاء هم أولاد نزار، أُضيف كل واحد منهم إلى ما ورثه عن أبيه، فـ(مُضَرَّ الحَمَرَاءِ)، والحَمَرَاءِ: إمَّا القُبَّة وإمَّا الذهب؛ لأنه أخذها، و(ربيعة الفَرَسِ)؛ لأنه أخذ الخيل، و(أثمار الشاة)؛ لأنه أخذها» المحصل (١٦٣/١)، وينظر: مجمع الأمثال (٢٢/١)، والأنساب للسمعي (٣٠/١).

(٥) زيادة لا يستقيم السياق إلا بها.

أما أولاً: فلأنّ الألف واللام إنما يُرادان من أجل التعريف للكلمة، والإضافة المقصود منها أيضاً إنما هو التعريف، ولا حاجة بنا إلى الجمع بين تعريفين؛ لأنّ أحدهما مغنٍ عن الآخر.

وأما ثانياً: فلأنّ الألف واللام مؤذنان باستقلال الكلمة، والإضافة مؤذنة بالاحتياج إلى ما بعدها، فلما تناقض حكم الإضافة واللام استحالة الجمع بينهما. هذا كله إذا كان مضافاً إلى المعرفة. فأما إذا كان مضافاً إلى النكرة كان استحالته من طريق الأولى^(١)؛ لأنّه إذا استحال الجمع بين اللام والإضافة إلى المعرفة لما ذكرناه من المناقضة بينهما، فلأنّ يستحيل الجمع بين اللام والإضافة إلى النكرة أولى وأحقّ؛ لأنّ فيه ما في المضاف إلى المعرفة من التناقض وأكثر.

نعم، هاهنا مسائل متعلّقة بتعريف الأعداد اختلف النحاة فيها وجملتها ثلاث: المسألة الأولى: تعريف العدد المضاف إلى مميزه، نحو: (ثلاثة الأبواب)، و(خمسة الدراهم).

ذهب الخليل^(٢) وسيبويه^(٣)، والأخفش^(٤)، والسيراfi^(٥) وغيرهم^(٦) من جماهير البصريين إلى أنّ تعريف الأعداد المضافة على قياس تعريف الأسماء المضافة، وهو تجريدُ الاسم الأوّل عن اللام، وتعريف الثاني باللام وإسناده إليه، فتقول: (خمسة الدراهم)، و(عشرة الأبواب)، وحجّتهم على هذا هو القياس واستعمال الفصحاء.

أما القياسُ فلأنّ ما قالوه يؤدي إلى الجمع بين تعريفين، تعريف اللام وتعريف الإضافة، وذلك يكون على مخالفة القياس.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٣/١).

(٢) لم أقف على رأي له في المسألة.

(٣) ينظر: الكتاب (٢٠٦/١).

(٤) لم أقف على رأي له في المسألة.

(٥) شرح الكتاب للسيراfi (٢٩٠/٢).

(٦) ينظر: أدب الكاتب (٢٧٢)، والمقتضب (١٧٥/٢)، والتكملة (٢٦٣).

وأما الاستعمال، فلأنَّ المشهورَ عنهم تجريدُ الأوّل عن اللام وتعريفُ الثاني باللام، قال الفرزدق:

ما زال مُذْ عَقَّـدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ^(١)
وقال ذو الرُّمَّة^(٢):

وهل يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالرُّسُومُ الْبَلَاغُ^(٣)
وهذان البيتان إعرابهما ظاهر فلا حاجة بنا إلى كشفه. وموضع الشاهد منهما ظاهر، وهو أنه لما أراد إضافته إلى مميّزه وتعريفه أجراه على قياس تعريف المضاف فحذف اللام من الأوّل وصيّرهما في الثاني.

وزعم الكسائي^(٤)، والفراء^(٥) أنّه^(٦) يجوز في تعريف الأعداد المضافة إدخال اللام على الأوّل والثاني، فيقال: (عندي الخمسة الأثواب) بالجرّ (والعشر الجوّاري).
وحجّتهم^(٧) على ما قالوه هوأنهم لما رأوا أنّ (الخمسة الأثواب) يفيدان فائدة واحدة، وهما موضوعان لذات واحدة وإنما جيء بالأوّل لفائدة العدد، فلمّا كانت الذات متّحدةً

(١) البيت من الكامل، وهو في ديوان الفرزدق (٣٣٦/١)، وينظر: إصلاح المنطق (٣٠٣)، والمقتضب (١٧٦/٢)، والجمال للزجاجي (١٢٩)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢٩/٢ب)، والتكملة (٢٦٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/١٢١)، وشرح المقدمة الكافية (٥٩٣/٢)، وتعليق الفرائد (٧٠/٧). وفي الديوان (ودنا) مكان (فسما).

(٢) غيلان بن عُقبة بن نَهِيش المَضْرِي، أبو الحارث (...-١١٧هـ)، أحد الشعراء العشاق المشهورين، صاحبه مية، عاصر جريراً والفرزدق. عاش ببادية العراق. وكان دميم الخلق. عُرف بحسن التشبيه، ولم يكن له حظٌّ في المدح والهجاء. مات كهلاً بأصبهان. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٥٣٤/٢)، والشعر والشعراء (٥٢٤/١)، وخزانة الأدب (١٠٦/١).

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة (١٢٧٤/٢)، وينظر: إصلاح المنطق (٣٠٣)، والمقتضب (١٧٦/٢)، والجمال للزجاجي (١٢٩)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢٩/٢ب)، والتكملة (٢٦٤)، والمصباح لابن يسعون (٦٩٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٢/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٥٩٢/٢)، وتعليق الفرائد (٧٠/٧). ويروى (يدفع البكا) مكان (يكشف العمى). والأثافي: جمع أثْفِيّة، وهي واحدة من ثلاث حجارة يوضع عليها القدر. والبلاقع: الخوالي.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق (٣٠٢)، والتكملة (٢٦٣)، والمفضل شرح المفصل (٨٤١/٢).

(٥) لم أقف على رأيه في المسألة. والرأي منسوبٌ للكوفيين. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٣/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢١٦/٢)، وارتشاف الضرب (٧٦٢/٢، ٧٦٣).

(٦) في نسخة التحقيق: (إلى أنّه) وهو خطأ من الناسخ.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٣/١).

عرّفوا الأوّل لأنّه محلّ التعريف لكونه صدرًا، وعرّفوا الثاني لأنّه هو المقصود بالذات^(١)، فهذا هو الذي سوّغ تعريف الأوّل والثاني، فمن أجل هذا قالوا بجوازه^(٢).

والحقّ ما قاله البصريون، ودليله ما ذكرناه من موافقة الأقيسة واستعمالات الفصحاء.

وزعم الخوارزمي أنّ قول أهل الكوفة استحسانٌ وأنّ الطبع ينزع إليه، وهذا فاسدٌ فإنّ تحكيم الطباع فيما هذا حاله لا تعويل عليه وإنما يكون التعويل/ على الشواهد النحوية والجري على مطابقة الأقيسة النحوية والاستعمالات من جهة الفصحاء^(٣).

فأما الطباع فهي قاضيةٌ بالتجويز في جميع الصور الممكنة. وليت شعري كيف يقال بأنّ ما ذكره استحسانٌ مع ما ذكرناه من مخالفة الأقيسة، ومن حقّ ما يكون استحساناً أن يكون مطابقاً للأقيسة موافقاً لها؛ لأنّه نوع خاص منها؟ فبطل ما قاله الخوارزمي.

وأما قوله: (خمسة الأشبار) فهو مأخوذٌ من قولهم: (غلام رباعي)، و(غلام خماسي) إذا كان قدرٌ قامته خمسة أشبارٍ أو أربعة^(٤)، ولا يقال سباعي لأنّه إذا كان قدره سبعة أشبارٍ فهو رجل.

المسألة الثانية: اتفق النحويون على أنّ تعريف الأعداد المركبة إنّما يكون بإدخال اللام في صدرها نحو: الخمسة عشر درهماً، والثلاث عشرة امرأة؛ وذلك لأنهما لما صارا مركبين نُزّلا منزلة الكلمة الواحدة فجعلت اللام في الاسم المصدر.

(١) اعترض الرضي لابن الحاجب في احتجاجه للكوفيين، وقال: إنّ المقصود بالنسبة هو تمييز العدد، والعدد لبيان كمية التمييز؛ لذا لم يأت عددٌ في المفرد والمثنى، كما أنّ الأغلب وصف التمييز، كما في [٥٥٦٨٨٠٠) / ٨٥٨] ، ثمّ إنّ الاحتجاج لهم في (الثلاثة الأثواب) حاصل في (خاتم فضة)، ولم يُسمع (الخاتم الفضة). ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢١٦/٢، ٢١٧).

(٢) وثمة دليلٌ سماعي فقد روى أبو زيد عن العرب: (النصفُ الدرهم، والثلثُ الدرهم). ينظر: التكملة (٢٦٣).

(٣) قدّم الشارح الاستحسان على القياس في موضعين سابقين، وجرى على نهج الخوارزمي. ينظر: ص (١٤، ٩١) من النص المحقق.

(٤) هذا أنسب الأقوال في معنى (خمسة الأشبار)، وقيل في معناها: السيف، وقيل: القبر، وقيل غيرها. ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل (١٧٥)، وشرح أبيات المفصل والمتوسط (٢٤٤)، وخزانة الأدب (٢١٣/١).

ولكن اختلفوا في أنه هل يجوز إدخال اللام على (عشر) في (أحد عشر) فيقال: الأحد عشر درهماً، والخمسة عشر ديناراً؟

فذهب البصريون^(١) إلى منعه، وحجتهم^(٢) على هذا هو أن الاسمين نُزِّلَا^(٣) منزلة الاسم الواحد؛ فلهذا لم يجمعوا فيهما بين تعريفين^(٤) كما لم يجمعوهما في مثل: الرجل والغلام. وزعم الكسائي^(٥)، والفراء^(٦) وغيرهما من نحاة الكوفة^(٧) أن ذلك جائز، وإلى هذا ذهب أبو عمرو بن العلاء^(٨)، وأبو الحسن الأخفش^(٩) من البصريين، وحجتهم^(١٠) على هذا هو أنهما اسمان متغايران في الحقيقة، أصلهما أن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر، لكنهما مُزِجَا وصُيِّرَا اسماً واحداً لأجل تضمينهما للواو، فكما أنه يجوز تعريفهما عند ظهور الواو فيهما فيقال: الواحد والعشرة فهكذا يجوز تعريفهما وإن كانا متضمنين للواو أيضاً^(١١).

والحق ما ذكره البصريون لأجل ما ذكرناه من القياس من صيرورتها اسماً واحداً؛ فلهذا كان تعريفهما كتعريف الاسم الواحد، ومن أجل - أيضاً - استعمال الفصحاء؛ فإن استعمالهم بتعريفهما على حد ما ذكرناه من تعريف الاسم الأول لا غير؛ فلهذا كان ما قاله نحاة البصرة أولى وأحق.

(١) ينظر: إصلاح المنطق (٣٠٢)، والمقتضب (١٧٦/٢)، والإنصاف (٣١٢/١).

(٢) ينظر: أدب الكاتب (٢٧٢)، والمقتضب (١٧٦/٢)، والإنصاف (٣١٣/١).

(٣) في نسخة التحقيق (لما نُزِّلَا)، وزيادة (لما) خطأ من الناسخ.

(٤) ينظر: شرح الكتاب (٣٠/٢).

(٥) ينظر: إصلاح المنطق (٣٠٢).

(٦) ينظر: معاني القرآن (٣٣/٢).

(٧) ينظر: الإنصاف (٣١٢/١)، والتبيين (٤٣٤).

(٨) لم أقف على رأيه في المسألة.

(٩) ينظر: التكملة كما في إحدى النسخ. (هـ) (٢٦٢)، وشرح الرضي على الكافية (٣١٠/٣)، وارتشاف الضرب (٧٦٤/٢).

(١٠) ينظر: معاني القرآن (٣٣/٢).

(١١) حكاه أبو زيد عن العرب. ينظر: أدب الكاتب (٢٧٣).

المسألة الثالثة: إضافة النِّيف^(١) إلى العشرة في مثل قولك: (خمسة عشر)، هل يجوز أم لا؟
فالذي ذهب إليه البصريون^(٢) أنه ممتنع، وحجتهم^(٣) عليه هو أنهما قد صارا اسماً واحداً، فكما لا يجوز إضافة بعض الاسم إلى البعض الآخر فهكذا هذا.

وزعم الكسائي^(٤)، والفراء^(٥) أنه يجوز، وحجتهم على هذا ما أنشدوه، قال الشاعر:

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ
بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ^(٦)

فأضاف ثماني إلى عشرة ونونه، وفي هذا دلالة على ما قلناه.

والحق ما ذهب إليه البصريون، فأما البيت فهو شاذ لمخالفته لاستعمال الفصحاء، فلا يُعَوَّل عليه^(٧).

فهذه المسائل واردة في تعريف الأعداد، أوردناها هاهنا لما ذكرنا تعريف الأعداد

المضافة، وكان أحقّ المواضع بإيرادها هذا الموضع لأجل المطابقة./

[١٧٥]

(١) النِّيف: يطلق على الواحد والتسعة وما بينهما، ويذكر مطلقاً مع المذكر والمؤنث، ولا يُستعمل مفرداً، بخلاف البضع، وهو العدد المبهم من الثلاثة إلى العشرة، ويأخذ حكم تلك الأعداد في التذكير والتأنيث، ويُستعمل مفرداً ومع غيره. ينظر: ارتشاف الضرب (٧٥٦/٢، ٧٥٧).

(٢) ينظر: الكتاب (٥٦١/٣)، والإنصاف (٣٠٩/١)، والتبيين (٤٣٢). وأجازه الأخفش والمبرد. ينظر: المقتضب (٣٠/٤).

(٣) ينظر: إصلاح المنطق (٢٩٩)، وشرح الكتاب للسيراfi (٣٠/٢ ب)، والإنصاف (٣١٠/١).

(٤) لم أجد من نص على رأيه. وينظر رأي الكوفيين في الإنصاف (٣٠٩/١)، والتبيين (٤٣٢).

(٥) إضافة الصدر إلى العجز دون إضافة العدد إلى غيره خصّها الفراء بالشعر. ينظر: معاني القرآن (٣٤/٢).

(٦) البيتان من مشطور الرجز، وقائلهما مجهول. ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٤/٢)، والإنصاف (٣١٠/١)، والتبيين (٤٣٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤٠٢/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٣٥/٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٣٣٠/٣)، وأوضح المسالك (٢٥٩/٤).

(٧) ردّه الأنباري؛ لأنه مجهول القائل. ينظر: الإنصاف (٣١٠/١). وقد ذكر الجاحظ له سنداً دون ذكر القائل، مع اختلاف في الرواية، لكن الشاهد لم يتغير. ينظر: الحيوان (٤٦٣/٦)، كما ذكر الفراء أن العُكْلِيَّ أبا ثروان أنشده إياه. ينظر: معاني القرآن (٣٤/٢)، فردّه لهذا السبب فيه نظر. ومجهول القائل ردّه أيضاً ابن النحاس في التعليقة (٤٤٤/١)، ٢/٨٦٤، والسيوطي في الاقتراح (الإصباح) (١٢٣). وجعل ابن هشام لازم القول برد مجهول القائل ردّ بعض شواهد سيبويه مجهولة القائل. ينظر: تخلص الشواهد (٣١٤)، وقال الفاسي: إن هذا الإلزام غير لازم فإن الواجب كون الشاهد معروف القائل حال الاستشهاد به، وطُرو الجهالة بعد ذلك لا يضر. ينظر: فيض الانشراح (٦٢٧).

النوع الثاني: في بيان الأحكام اللازمة للإضافة اللفظية.

اعلم أنّ هذه الإضافة كما حققنا فيها القول لا تفيد إلاّ تخفيفاً في اللفظ، وإلاّ فالمعنى كما هو قبل الإضافة، ويدل على ما قلناه أمران^(١) :

أما أولاً: فلاّئك تقول: (مررت برجلٍ ضاربٍ زيدٍ)، كما تقول: (مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً)، فلو كانت هذه الإضافة مفيدةً لتعريفه لم يجز جريه نعتاً للنكرة كما لا يجوز أن تقول: (مررت برجلٍ صاحبك)، وتجعله نعتاً له.

وأما ثانياً: فلاّئه يجوز أن تقول: (رُبُّ ضاربٍ زيدٍ)، و(رُبُّ) لا تكون داخليةً إلاّ على النكرة. فعلم بهذين الأمرين أنّ الإضافة هذه لا تفيد تعريفاً بحال، وإنما المقصود منها هو التخفيف لا غير.

وقد أورد الشيخ في هذه الإضافة صوراً، منها ما يظهر فيه التخفيفُ ومنها ما لا يظهر، ومنها ما هو جائزٌ ومنها ما هو ممتنع. ونحن نذكرها بمشيئة الله تعالى:

الصورة الأولى: الإضافة لأجل طرح التنوين، وهذا نحو قولك: (هذا ضاربُ زيدٍ) فإنّ النصب في (زيد) كالجَرِّ، خلا أنّ الجر فيه تخفيفٌ بطرح التنوين عن (ضارب).

الصورة الثانية: الإضافة لأجل طرح النون في الشبهة، وهذا نحو قولك: (هما الضاربا زيدٍ) فإنّ الأصل في هذا أن تقول: هما الضاربان زيداً، ولكنك طرحت النون هاهنا تخفيفاً وأجريت على الإضافة.

الصورة الثالثة: الإضافة لأجل طرح النون في الجمع، وهذا نحو قولهم: (هم الضاربون زيدٍ) فإنّ أصله: هم الضاربون زيداً، لكنك حذف النون تخفيفاً وأجريت على الإضافة.

لا يقال: فإذا كانت النون عوضاً عن التنوين عندكم، فلمَ كانت النون مضادةً للإضافة حتى لم يصحّ الجمع بينهما، ولم تكن مضادةً للام التعريف حتى جاز الجمع بينهما؟ فلمَ لم تكن مضادةً لهما جميعاً كما كان التنوين ضدّاً لهما جميعاً، وهي عوضٌ عنه؟

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٩٦/٢، ٥٩٧). ويُضاف أمرٌ ثالث، وهو وقوع المضاف إلى المعرفة حالاً نحو (ثاني

عطفه) في قول الله تعالى: [وَابْنُ مَرْثَدَةَ بَنُو إِسْرَءِيلَ يَمْلِكُونَ وَابْنُ مَرْثَدَةَ بَنُو إِسْرَءِيلَ يَمْلِكُونَ]

ينظر: أوضح المسالك (٨٩/٣).

لأنا نقول: إنما جاز ذلك لأمرين:

أما أولاً: فلأنَّ محلَّ اللام لما كان في صدر الكلمة، ومحل النون لما كان في عجزها، فلما تباعد المحلان ضعفت المضادة وفتر أمرها؛ فلهذا جاز الجمع بينهما^(١).

وأما ثانياً: فلأنَّ اللام مضادة للتونين بنفسه، وضديتها للنون إنما هي بواسطة كونها عوضاً عن التونين، فلا يلزم من قوة الضدية من غير واسطة قوتها مع حصول واسطة؛ فلهذا جاز مجامعة النون للام التعريف ولم تجز مجامعتها للتونين.

فأما الإضافة فإنَّ التونين والنون سيان في أنهما لا يجامعانهما.

الصورة الرابعة^(٢): في إضافة ما فيه لام التعريف إلى ما فيه لام نحو قولك: (مررت بالرجل الحسن الوجه، وبهند الجائلة الوشاح)^(٣) وإنما جاز مثل هذه الإضافة وإن كان لا خفة فيها لأنَّ التونين قد زال لأجل اللام حملاً على الوجه المختار في (الحسن الوجه)^(٤)، وإنما كانت الإضافة في هذه المسألة هي المختارة؛ لأنَّ الرفع يضعف من أجل عدم الضمير الراجع إلى الموصوف من صفته، والنصب أيضاً يضعف لأنَّ الصفة غير متعدية، وإنما نُصب على التشبيه بالمفعول لا غير، والجرُّ هاهنا ليس فيه شيء من هذه الشوائب؛ فلهذا كان هو الوجه المختار، فلا جرم حُمِلَ عليه قولنا: (الضارب الرجل) / والجامع بينهما هو مجيء الوجه فضلة بعد تمام الكلام فيهما جميعاً؛ فلهذا حُمِلَ أحدهما على الآخر في هذين الحكمين، أعني جواز النصب والإضافة^(٥).

الصورة الخامسة: إضافة ما فيه ألف ولاَّم إلى العَلَم، وهذا نحو قولك: (الضارب

زيد).

(١) يعترض لهذا بأنَّ محلَّ التونين آخر الكلمة أيضاً، فلمَ لم يضعف التضاد بينه وبين الألف واللام؟

(٢) ينظر: الخصائص (١٨٣/١، ٢٩٧ب)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٠٤/١)، وارتشاف الضرب (٥/٢٢٧٦).

(٣) الوشاح: يصنع من الجلد ويرصع بالجواهر، يُشدَّد بين العاتقين. وجائل: سلس. ينظر: الصحاح (وشح) (١٥/١)، ولسان العرب (وشح) (٦٣٢/٢)، (جول) (١٣٣/١).

(٤) ينظر: الكتاب (١٨٢/١)، ومعاني القرآن للفراء (٢٢٦/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٦٠٠/٢).

(٥) اعترض الخوارزمي لحمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة في جواز الجر، وحمل الصفة المشبهة على اسم الفاعل في جواز النصب، وجعله من مكاره النحو. ينظر: التخمير (١١/٢).

واعلم أنّ هذه مسألةٌ خلاف بين النحاة، فالذي ذهب إليه سيبويه^(١)، والأخفش^(٢)، واختاره الجرجاني عبدالقاهر^(٣)، ونصره الرمحشري، والحوارزمي^(٤)، وابن الحاجب^(٥) أنّ هذه المسألة ممتنعة، ووجه منعها^(٦) هو أنّها لا تفيد خفةً كما أفادتها في نحو قولك: (ضاربُ زيدٍ) لأنّ التنوين قد زال لأجل اللام^(٧)؛ فلهذا كانت ممتنعةً.

وزعم الفراء^(٨) أنّها جائزة، وله في جوازها شبهتان^(٩):

الشبهة الأولى قوله: إنّها قد أفادت خفةً؛ فلهذا جازت كما جاز قولنا: (ضاربُ زيدٍ) وبيانه أنّ التنوين إنّما زال من أجل الإضافة، واللام إنّما جاءت طارئة بعد سبق الإضافة.

والجواب أنا لا نسلم أنّ الإضافة سابقة، وإنّما هي لاحقةٌ لأمرين:

أما أولاً: فلأنّ التعريف باللام أقوى، فإنّه لا يقبل الفسخ بخلاف الإضافة فإنّها قابلة للفسخ ومحملة للتكثير؛ فلهذا قضينا بسبق اللام لقوتها.

وأما ثانياً^(١٠): فلأنّ اللام سابقةٌ في الصورة لكونها في صدر الكلمة فوجب سبقها حكماً على الإضافة^(١١)، عملاً بالأمرين جميعاً.

(١) ينظر: الكتاب (١٨٢/١).

(٢) لم أجد من نص على رأيه. وقال الشارح في الأزهار الصافية: «منعها نخاة البصريين عن آخرهم» (٥٦٤/١).

(٣) ينظر: المقتصد (٥٢٨/١).

(٤) ينظر: التخمير (١٠/٢).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٤/١)، وشرح المقدمة الكافية (٥٩٧/٢).

(٦) ينظر: المقتصد (٥٢٨/١)، والمفضل شرح المفصل (٨٤٣/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٥٩٧/٢).

(٧) لا لأجل الإضافة.

(٨) ينظر: الأصول (١٤/٢)، والمفضل شرح المفصل (٨٤٣/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٥٩٨/٢)، والتذييل (٢١٥/٣)، وارتشاف الضرب (٢٢٧٦/٥).

(٩) ينظر: الأصول (١٤/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٥٩٨/٢)، وأما ابن الحاجب (٣٨٩/١ - ٣٩٠ - ٥٦٤/٢).

(١٠) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٤/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢٢٧/٢).

(١١) لأنّه إذا اجتمع موجبان لحذف التنوين وجب نسبة الحكم إلى السابق؛ لأنّه مقتضى. ينظر: شرح الكافية لابن فلاح (٨١٢).

الشبهة الثانية^(١) هي: أنّ هذه الإضافة مثُلها في قولك: (الضاربك)، و(الضارب الرجل)، فإذا جازت الإضافة في هاتين المسألتين مع أنّه لا خِفةَ فيهما جاز أيضاً الإضافة في (الضارب زيد) من غير خِفةٍ أيضاً.

والجواب^(٢): أمّا مسألة (الضاربك) فستأتي مقررةً بعد هذا، وأمّا مسألة (الضارب الرجل) فهي مخالفةٌ لها؛ لأنّ وجه جوازها هو تشبيهها بالوجه المختار في (الحسن الوجه) والجامع بينهما هو مجيء اللام في معمولها^(٣) وهو (الوجه) بخلاف (الضارب زيد) فإنّه لا لام فيه فافترقا؛ فلهذا جاز (الضارب الرجل) وامتنع (الضارب زيد).

فأمّا (الضارب رجل) فمما لا مساغ لها، باتفاق النحاة على بطلانها؛ لما فيها من المنافرة الكلية بإضافة صريح المعرفة إلى صريح النكرة، وإنّ ما سوّغ للفراء ما قاله هو كون المضاف إليه علماً معرفة، فظنّ أنّه يشبه: (الضارب الرجل، والضاربك) وليس منه؛ لما ذكرناه.

فهذا ملخصُ كلام النحاة في هذه المسألة هذبناه ونزّلناه على هذه الهيئة ليكون أقرب إلى حصول الفائدة به بمشيئة الله تعالى.

وزعم الخوارزمي^(٤) أنّ العلةَ في جواز (الضاربك)، و(الضارب الرجل) هو أنّه قد وقع اليأسُ عن تعريف المضاف بالمضاف / إليه هاهنا، فلما أيسنا عن تعريفه بالإضافة، لاجرم دخلت اللامُ من أجل تعريفه.

فأمّا (الضاربُ زيد) فإنه لم يقع اليأسُ فيه عن تعريف المضاف بالمضاف إليه؛ لأنّ الأعلام تحتمل أن تكون نكرات؛ فلهذا لم نقطع بحصول اليأس عن تعريف المضاف لما ذكرناه من احتمال تنكيرها بخلاف المعرّف باللام والمضمر فإنهما أبداً لا يحتملان التنكير؛ فلهذا أدخلنا اللام على المضاف فيهما من أول الأمر لما أيسنا من تعريفهما. هذا ملخصُ كلامه في هذه المسألة.

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش (١٢٣/٢).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٢٧/٢، ٢٢٨).

(٣) ينظر: الكتاب (١٨٢/١)، والمقتضب (١٦١/٤)، والخصائص (١٨٣/١)، واللباب (٤٣٩/١، ٤٤٠).

(٤) ينظر: التخمير (١٠/٢). وتبعه الإسفندري. ينظر: المقتبس (١١٢/١ ب).

واعلم أن هذا الكلام له في ظاهره رَواء وليس له في حقيقته قَرار ولا استواء؛ وذلك لأنه عَوِّل فيه على وقوع الإيَّاس عن تعريف المضاف إلى اللامِ والمضمِرِ في (ضارب الرجل)، و(ضاربك)، فلما وقع الإيَّاس عن تعريفهما أدخل عليهما اللام فقال: (الضارب الرجل)، و(الضاربك)، وهذا فاسدٌ لأمرين:

أما أولاً: فما برهانك على أنه قد وقع اليأس عن تعريف المضاف في (ضاربك)، و(ضارب الرجل) حتى جَوِّزَ دخول اللام عليهما؟ فمن حَقِّك أن تُقيم دلالة على ما زعمت كما يفعل الأكياسُ وأهلُ الفطنة، فأما إطلاق المسألة من غير إبانةٍ لعلَّتها فإنما هو دأبُ العَجْزة، ومن لا عهد له بأدب المناظرة ورسوم الجدل.

وأما ثانياً: فَهَبْ أَتَا سَلَّمْنَا أَنَّهُ قد وقع اليأسُ عن تعريف المضاف في (ضاربك) و(الضارب الرجل) ولكن أقصى ما معك في الدلالة على ذلك هو أنك قد امتحنتهما في كلام العرب فوجدتهما غير معرفتين بدليل جريهما على النكرة نعتاً؛ فلهذا قضيت بكونهما نكرتين، وهذا بعينه حاصلٌ في (الضارب زيد) فإننا قد امتحنا هذه الإضافة فوجدناها غير مُعرَّفةٍ للمضاف كـ(الضاربك، والضارب الرجل) فيجب أن تكون جائزةً مثلهما.

ومن العجب أَنَّهُ سأل نفسه فقال: فإن سألت: في قولك: (الضارب زيد، والضاربو زيد)، لَمْ يَقع اليأسُ عن تعريف المضاف بالمضاف إليه، فأراه لم يمتنع كما امتنع (الضارب زيد)؟ وأجاب بقوله: بلى، قد وقع اليأسُ في الإفراد، والتثنية والجمع فرُعٌ على الإفراد، ثم قال:

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا^(١)

ومعناه أَنَّهُ قد امتحن قولنا: (الضارب زيد) فوجدناها غير مُعرَّفةٍ بالإضافة في آخر الأمر؛ فلهذا بنى عليها في عاقبة الأمر التثنية والجمع، فلا جرم حَكَمَ بجوازهما حملاً لهما على المفرد في (الضارب زيد).

وهذا فاسدٌ لأمرين:

(١) البيت من المتقارب، وهو لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. ينظر: ديوانه (١١٦). وينظر: العقد الفريد (٢٥٣/٢)، والخصائص (٢٠٩/١)، ونتائج الفكر (٩٨)، وخزانة الأدب (١٠٩/٨). ويروى: (الهم) مكان (الأمر).

أما أولاً: فإذ قد حكمت بوقوع اليأس في آخر الأمر عن تعريف المضاف في (الضارب زيد) فاحكم بجوازها كما حكمت بجواز (الضارب زيد)، و(الضاربو زيد) لأنها هي الأصل لهما بزعمك في كلامك هذا.

وأما ثانياً: فلأن هذا متناقض لا محالة، وبيانه أنا رأينا يقول إنه ما وقع اليأس في / [٧٦ ب (الضارب زيد)؛ فهذا حكم بكونها ممتنعة، [وناقض^(١)] إذ جعلها أصلاً للتثنية والجمع، وحكم بكونها جائزة، فجمع بين الجواز والامتناع في مسألة واحدة، وهل في المناقضة أبين من هذه المناقضة؟ كلاً وحاشا.

فإذن التعويل في المسألة على ما قرّرناه من تعليل النحاة، وبطل ما قاله الخوارزمي.

فليت شعري كيف يأنف عن كلام النحاة، ويأتي بمثل هذه الركاكات؟!

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوين أو نون وما عديم واحداً^(٢) منهما شرعاً في صحة الإضافة؛ لأنهم لما رفضوا - فيما يوجد فيه التنوين أو النون - أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعاً، فقالوا: الضاربك، والضارباتك، والضاربي، والضارباتي، كما قالوا: ضاربك، والضاربك، والضاربوك، والضاربي، والضاربي. قال عبدالرحمن بن حسان:

أيها الشّاتي ليحسب مثلي إنما أنت في الضلال قهيم
وقوله:

هم الأمرون الخير والفاعلوته

مما لا يعمل عليه^(٣).

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

(١) زيادة لا يتم السياق إلا بها، ودلالة السياق تقتضي إثباتها.

(٢) في نسخة التحقيق (واحد)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) المفصل (١٠٥، ١٠٦).

اعلم أنّ الشيخ أوردَ هذا الفصلَ عَقِيبَ ما تقدّم؛ لأنّه واردٌ عليه على جهة الاعتراض؛ لأنّ علّة المنع موجودة فيه، فلنذكر حكم الضمير في هذه المسألة، ثمّ نذكر الصورة الواردة عليه اعتراضاً، ثمّ نذكر محمول كلام الخوارزمي، فهذه مقاصد ثلاثة:

المقصد الأوّل: في حكم الضمير.

اعلم أنّ الضمير في نحو قولك: (الضاربك)، و(الضاربوك) قد اتفق النحاة^(١) على كونه في موضع جرٍّ بالإضافة، بدليل حذف نوني التثنية والجمع، وهما لا يُحذفان إلّا للإضافة، وإنّما الخلاف بينهم في نحو قولك: (الضاربك، والضاربي، والضارباتي، والضارباتك) وحيث لا يكون تخفيف، وفيه مذاهبُ ثلاثة^(٢):

أولها: أنّ الضمير في موضع نصب^(٣)، وهذا هو قول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني^(٤) وأصحابه، وحجته على هذا أمران^(٥):

(١) كون الضمير في محل جر هو رأي جُلّ النحاة. فقد منع سيبويه النصب، وقال الفراء: إنّ العرب لا تختار على الإضافة، مع أنّه أجاز النصب قياساً. ينظر: الكتاب (١٨٧/١)، ومعاني القرآن للفراء (٢٢٦/٢، ٣٨٥).
بينما قال الأخفش بوجوب النصب. ينظر: الانتصار (٨٥). وقال ابن مالك: إنّ الجر والنصب جائزان بالإجماع، ورد أبو حيان دعوى الإجماع منه، وقال بالخلاف في المسألة. ونُسب لسيبويه جواز الجر والنصب، ولم أجدّه في الكتاب، وذكر ابن ولاد أنّ جواز الوجهين قول سيبويه والمبرد. ينظر: الانتصار (٨٥)، وينظر: شرح التسهيل (٨٦/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٢٣٣/٢)، وارتشاف الضرب (٢٢٧٧/٥)، والتصريح (١٢٤/٣). والخلاصة أنّ المسألة ليست بالاتفاق كما ذكر الشارح.

(٢) أفاد الشارح الرأيين الأول والثاني من التخميم، والثالث من كتابي ابن الحاجب، وسيأتي توثيق ذلك.

(٣) نُسب الرأي لسيبويه اعتماداً على ظاهر كلامه إذ يقول: «كأنك قلت: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً». الكتاب (١/٤٢٥)، وينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٣٣/٢). وقد قاس سيبويه المضمر على الظاهر في (١٨٧/١)، فمقتضى كلامه حينئذٍ جواز الوجهين كما يأتي في المذهب الثالث. والنصب رأي الأخفش. ينظر: الانتصار (٨٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٤/٢)، والمفضل شرح المفصل (٨٤٨/٢)، وارتشاف الضرب (٢٢٧٦/٥)، وهو رأي المبرد. ينظر: المقتضب (٢٤٨/١، ٢٦٣)، وحكاة ابن السراج قولاً آخر له. ينظر: الأصول (١٥/٢).

(٤) ينظر: التخميم (١٣/٢). ولم أجد الرأي فيما اطّلعْتُ عليه من كتب عبدالقاهر.

(٥) ينظر: التخميم (١٣/٢). واحتج الأخفش أيضاً بأنّ الضمير بدل من النون والتنوين، فلا يجتمع معهما، فصار الاسم كالممنوع من الصرف يعمل النصب من غير تنوين نحو: هنّ ضواربُ زيداً، ووجه مشاهدته للممنوع من الصرف أنّ التنوين حُذف منهما لغير الإضافة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٢٤/٢)، والمفضل شرح المفصل (٨٤٨/٢).

أما أولاً: فلأن اسم الفاعل لا يجوز إضافته إلى العلم في مثل قولك: (الضارب زيد) باتفاق جماهير النحاة، فهكذا اسم الفاعل المضاف إلى الضمير في نحو قولك: (الضاربك) فإنه مثله؛ فلهذا كان محكوماً عليه بامتناع الإضافة، وإذا بطل جرّه وجب نصبه لأن المسألة جائزة باتفاق.

وأما ثانياً: فلأن هذا الضمير المتصل بمترلة المنصوب المنفصل؛ فلهذا كان (الضاربك) بمترلة (الضارب إياك) فلا جرم حكمنا بكونه منصوباً لا محالة.

وثانيها: أن الضمير في موضع جر^(١)، وهذا هو قول الزمخشري، وارتضاه الخوارزمي^(٢). لأنه^(٣) قال: (وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلاً، جاء^(٤) ما فيه تنوين أو نون أو ما عديم واحداً^(٥) منهما شرعاً في صحة الإضافة) فظاهر كلامه وتصريحه على أنه في موضع جر^(٦)، وحجته^(٧) على هذا وجهان^(٨):

أما أولاً^(٩): فلأن قولك: (الضاربك). بمترلة قولك: (ضاربك) فكما أن (ضاربك) في موضع جرّ فهكذا قولنا (الضاربك) في موضع جرّ أيضاً من غير فرق.

(١) وهو رأي الرماني، ونُسب للمبرد في أحد قوليه. ينظر: الأصول (١٤/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢٣٣/٢)، وارتشاف الضرب (٢٢٧٦/٥). والذي في المقتضب أن الضمير في موضع نصب. ينظر: (٥٧/١، ٢٤٨، ٢٦٣)، وفي الانتصار أن المبرد يوافق سيبويه في جواز الوجهين. ينظر: (٨٥).

(٢) ينظر: التخمير (١٤/٢). وقال ابن يعيش: «ولا أعرف هذا المذهب، وقيل إنه رأي لسيبويه، وقد حكاه الرماني في شرح الأصول، والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافي في الشرح أن سيبويه يعتبر المضمّر بالمظهر». شرح المفصل (١٢٤/٢).

(٣) يعني الزمخشري.

(٤) في نسخة التحقيق (وجاء)، وهو خطأ من الناسخ. والصواب من المفصل.

(٥) في نسخة التحقيق (واحد)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) رؤية الشارح هنا أفادها من الخوارزمي. ينظر: التخمير (١٣/٢).

(٧) ذكر الزمخشري الوجه الأول فقط. ينظر: المفصل (١٠٦). والوجهان في التخمير (١٣/٢، ١٤).

(٨) في نسخة التحقيق (وجهين)، وهو خطأ من الناسخ.

(٩) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٠٠/٢).

وأما ثانياً: فلأن اسم الفاعل المعرف باللام تجوز إضافته إلى ما فيه اللام باتفاق، في مثل قولك: (الضارب الرجل) فهكذا يجب أن يكون الضمير في موضع جرٍّ؛ لأنهما قد استويا جميعاً في جواز إضافة اسم الفاعل المعرف باللام إليهما، فيجب أن يكونا أيضاً مستويين في كونهما مجرورين بالإضافة.

وثالثها: جواز الجرِّ والنصب في الضمير واحتمالهما جميعاً^(١)، وهذا هو مفهوم كلام ابن الحاجب في شرحه لهذا الكتاب^(٢)، وفي شرح مقدمته تجويز الأمرين، بل صرح أيضاً وقال^(٣) إنه « لا بُدَّ في الوجهين جميعاً »، ولم يعض على صرِّم في أحدهما.

والحقُّ عندنا في هذه المسألة هو تجويز الأمرين واحتمالهما كما قاله ابن الحاجب وأشار إليه، فإنَّ كلَّ واحد منهما لا غبار عليه، وبيانه من وجهين:

أما أولاً: فلأنَّ الاسم الظاهر إذا وقع بعد اسم الفاعل المعرف باللام جاز فيه النصب والجرُّ في مثل قولك: (الضارب الرجل، والضارب زيداً)، فنقول إذا وقع الاسم المضمر هذا الموقع جاز فيه الوجهان، كما يجوز في الاسم المظهر من غير فرق.

وأما ثانياً: فلأنَّ ضمير المخاطب والغائب قد يكون جرّه واجباً إذا كان متصلاً بالاسم الظاهر في مثل قولك: (غلامك، وغلامه) وقد يكون نصبه واجباً إذا كان متصلاً بالفعل في نحو قولك: (ضربك، وضربه)، فنقول: إذا وقع هذا الضمير موقعاً يصحُّ أن يكون فيه منصوباً ويصحُّ أن يكون فيه مجروراً جاز فيه الأمران جميعاً، وهو إذا وقع متصلاً باسم الفاعل المعرف باللام جاز جرّه بالإضافة كـ (الضارب الرجل) وجاز نصبه على المفعولية كـ (الضارب زيداً) لأنَّ اسم الفاعل قد قوَّى أمر النصب فيه لكونه واقعاً في موضع الصلة للموصول، وهو اللام^(٤).

(١) هو رأي سيبويه على الأظهر فقد قاس المضمر على الظاهر. ينظر: الكتاب (١٨٧/١)، فمقتضى كلامه حينئذٍ جواز الوجهين. وينظر: الانتصار (٨٥)، شرح المفصل (١٢٤/٢)، وهو رأي الفراء. ينظر: معاني القرآن (٢٢٦/٢).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٤/١، ٤٠٥).

(٣) شرح المقدمة الكافية (٦٠١/٢).

(٤) يعني الألف واللام.

فأما ما فيه تنوينٌ أو نونٌ فليس في^(١) اسم الفاعل الذي يتصل به الضميرُ إلّا الجرُّ باتفاق^(٢) كـ (ضاربك، والضاربك، والضاربوك)؛ لأنَّ التخفيفَ فيه ممكن^(٣)؛ فلهذا كان اتفاقاً في هذه الصورة.

ثمَّ أورد^(٤) اعتراضاً على وجوب حذف النون عند اتصال الضمير لأجل الإضافة، وهو قوله:

هم الآمرون الخيرَ والفاعلونه إذا ما خَشُوا يوماً من الدهرِ مُعْظَماً^(٥)
وأجاب بأنه لا يُلتفت إليه لشذوذه وقلته، والمطرَد ما ذكرناه من حذف هذه النونات عند الإضافة قضيَّةً^(٦) واجبة، والذي حَسَّن منه هو أنَّ (الفاعلون) في معنى يفعلون^(٧)؛ فلهذا جاز الجمع بين النون والضمير لما ذكرناه.
فأما إعرابه فهو ظاهر، و(إذا) في موضع نصب على الظرف، وهي متعلقة بقوله (الآمرون).

[٧٧ب

المقصد الثاني: في ذكر الصور/ الواردة اعتراضاً.

اعلم أنا قد ذكرنا فيما سلف^(٨) أنَّ مسألة (الضارب زيد) ممتنعة، وقرَّنا وجه امتناعها فلا فائدة في تكريره، وهاهنا صورٌ ثُمائلها محكومٌ عليها بالجواز، فلندكرها ونذكر وجه الفرق فيما بينها وبين (الضارب زيد)، وجملتها ثلاث:

(١) في نسخة التحقيق (فيه)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) ذكر الشارح ذلك في المقصد الأول في أول هذا الفصل. ومَرَّ في التعليق عليه أنَّ ثمة من يقول بجواز النصب.

(٣) في هذا الموضع يقرُّ الشارح بوقوع التخفيف، ثمَّ نراه بعد سطور يقول: (ومعلومٌ أنَّه لم يُفدِ خَفَّةً). والذي يظهر أنَّ الخفة حاصلةٌ بالنظر إلى وضع الكلمات مفردةً، لا بالنظر إلى وضعها مركبةً مع المضاف إليه.

(٤) في نسخة التحقيق: (ثمَّ إذا أورد)، وزيادة (إذا) خطأً ظاهراً من الناسخ. والمورد هو الزمخشري.

(٥) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر: الكتاب (١/١٨٨)، ومعاني القرآن للفراء (٢/٣٨٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/١٢٥)، والمفضل شرح المفصل (٢/٨٤٣)، وشرح الرضي على الكافية (٢/٢٣٢)، وارتشاف الصرب (٥/٢٢٧٧). واختلفت فيه الرواية اختلافاً ظاهراً لا يؤثر في الشاهد. والمُعْظَم: الذي يصعبُ رُدُّه.

(٦) القضية هنا بمعنى الحكم.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/٣٨٦).

(٨) ينظر: الصورة الخامسة من الفصل السابق. ص (٢٧٦ - ٢٧٨) من النص المحقق.

الصورة الأولى^(١): قولنا (الضاربك، والضارباتك، والضاربي، والضارباتي) فإنها مثل مسألة (الضارب زيد)؛ لأن هذه الكاف على مذهب الشيخ في موضع جرّ بالإضافة كما أنّ زيداً مجرورٌ بالإضافة أيضاً، ولكن إحداها جائزة والأخرى ممتنعة، واستدلّ الشيخ على جواز هذه المسائل بقياسها على (الضاربك، والضارباك) من جهة أنّه انعقد الإجماع على أنّ (الضاربك، والضارباك) مضافٌ إلى المضمّر لا محالة، وأنّ الكاف في موضع جرّ بالإضافة، ومعلوم أنّه لم يُفد خفّة. فإذا وجب أن يكون (الضاربك) مضافاً ولا خفّة وجب أن يكون (الضاربك) مضافاً وإن لم يكن خفّة، وإنما وجب الإضافة في الجميع لأنهم لو اعتبروا تحقيق التخفيف لحصل تناقض ظاهر؛ لأنهم لو جوزوا أن يقال: (الضاربانك، والضاربونك، وضاربك) ليصحّ تخفيفه بـ (الضاربك، والضاربوك، والضاربك) لكان هذا يؤدي إلى الجمع بين ما يشعر بالتمام والاستقلال وهو التنوين والنون، وبين ما يشعر بالاتصال والافتقار، وهو الضمير المتصل. فإذا وجب أن يكون (الضاربك، والضاربوك) مضافاً ولا يُعقل فيه خفّة وجب أن أيضاً أن يكون (الضاربك، والضارباتك) مضافاً وإن لم يعقل فيه خفّة، فقد استويا جميعاً في جواز الإضافة مع عدم تحقق الخفّة؛ فلأجل هذا كان لاسم الفاعل مع الضمير المتصل شأنٌ ليس له مع المظهر؛ فلا يلزم من جواز إضافة اسم الفاعل إلى المضمّر المتصل من غير تحقق تخفيفٍ لأجل هذه العلة التي ذكرناها، جواز إضافة اسم الفاعل إلى الظاهر مع انتفائها. فهذا هو مراد الشيخ بقوله: (وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوين أو نون أو ما عَدِمَ واحداً منها شرعاً في صحّة الإضافة) أي: سواء، من قولهم: الناس في هذا الأمر شرّع، أي: سواء، وهو يُحرّك ويُسكّن^(٢)، وأكثر استعماله على التحريك^(٣). ومُرَاد الشيخ بقوله: (وما عَدِمَ واحداً منهما) هو التنوين خاصة؛ لأنّ النون لا تُعَدَمُ لشيء سوى الإضافة، بخلاف التنوين فإنه يُعَدَمُ للإضافة وغير الإضافة وهي اللام،

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٤/١، ٤٠٥).

(٢) ينظر: أساس البلاغة (شرع) (٥٠٣/١)، والنهاية في غريب الحديث (٤٦١/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/١٢٣).

(٣) صوّب ابن السكيت في هذا المعنى الفتحَ فحسب، وقال: «ولا تُقلّ (شرّع)، وإنما يُقال (شرّع) في معنى حسيب». إصلاح المنطق (١٧٢)، وكذا رأى ابن قتيبة، وجعل التسكين لغة العامة. ينظر: أدب الكاتب (٣٨٣، ٣٢١).

وكلامه فيه إنما يُريد قبل الإضافة فيكون تقديره: وما عَدِمَ التنوينَ قبل الإضافة فحكمه عند الإضافة مثلُ حكمه إذا نُونَ. (الضاربك) من غير تنوين بمثَلة (ضاربك) مع التنوين في صحّة الإضافة.

وزعم الخوارزمي^(١) أنَّ شرعاً جمع شارع على غير قياس كـ(خَدَم) جمع خادم. وهذا فاسد؛ فإنه مصدرٌ يستوي فيه المذكر والمؤنث، والواحد والجمع^(٢)، ولا معنى لكونه جمعاً لا قياساً ولا غير قياس.

[١٧٨] (لأنَّهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون/ أن يجمعوا بينه وبين الضمير جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعاً)^(٣) يشير به إلى التلخيص الذي ذكرناه وحصلناه. ويعني بقوله: (جاء ما فيه تنوين) يعني: ضاربك (أو نون) يعني به: الضاربك، والضاربوك، ويعني بقوله: (أو ما عدم واحداً) يعني به: الضاربك، والضارباتك، والضاربي، والضارباتي. فإنَّ هذه الصور ليس فيها واحداً من هذه الأمور الثلاثة: التنوين ونون التثنية ونون الجمع. فحصل من مجموع كلامنا هاهنا فوائد ثلاث:

الفائدة الأولى: أنَّ الكاف في (الضاربك) في موضع جرٍّ على مذهب الشيخ.

الثانية: حصول الفرق بين مسألة (الضاربك) و(الضارب زيد) في جواز إحداها وامتناع الأخرى لما ذكرناه.

الثالثة: أنَّ وجه جوازها وجواز غيرها من سائر المسائل التي حققناها هو بالقياس على مسألة (ضاربك، والضاربك، والضاربوك) والجامع بينها هو ما ذكرناه، والحكم هو أنَّ (ضاربك، والضاربك، والضاربوك) ساغ فيها الإضافة من غير تحقُّق تخفيف؛ فهكذا يجوز في نحو: (الضاربك، والضارباتك، والضاربي، والضارباتي) الإضافة من غير تحقُّق تخفيف.

فهذا منتهى تقرير كلام الشيخ وتلخيصه.

(١) ينظر: التخمير (١٢/٢). وهو موافق لرأي الأزهر في التهذيب (شرع) (٢٧٢/١).

(٢) ينظر: إصلاح المنطق (٤٢، ١٧٢)، والمحكم (شرع) (٣٧١/١)، والنهاية في غريب الحديث (٤٦١/٢)، ولسان العرب (شرع) (١٧٨/٨).

(٣) هذه عبارة الزمخشري، والشارح يوضحها.

فأما البيت^(١) الذي أنشده لعبدالرحمن^(٢) فإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران، فلا حاجة إلى كشفهما، وهو شاهد على جواز مسألة (الضاربك).

الصورة الثانية: جواز مسألة (الضارب الرجل) وهي بمتزلة (الضارب زيد) وقد قدّمنا وجه التفرقة بينهما، فإنّ الوجه في جواز مسألة (الضارب الرجل) إنما هو لأجل تشبيهها بالوجه المختار في (الحسن الوجه)، والتشبيه إنما هو من أجل حصول اللام في معمول الصفة، وهذا حاصل في مسألة (الضارب الرجل) دون (الضارب زيد) فافترقا.

الصورة الثالثة^(٣): هي عطف معمولٍ بغير اللام على معمول الصفة فيه اللام، كقولك: (أعجبي الضارب الرجل وغلّامه) وهي بمتزلة (الضارب زيد)^(٤) فإنّ العطف في حكم تكرير العامل فيتزل متزلة (الضارب غلّامه)، وهذا ممنوع كامتناع (الضارب زيد)، مع أنّها سائغة^(٥) لا وجه لمنعها.

(١) وهو قوله:

أَيُّهَا الشَّاعِي لِيُحْسَبَ مِثْلِي إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلَالِ تَهِيْمُ

والبيت من الخفيف. ينظر: ديوان عبدالرحمن بن حسان (٥١)، وفرحة الأديب (١١٧)، والمفضل شرح المفصل (٨٤٦/٢)، وأمالي ابن الحاجب (٤٤٥/١)، خزانة الأدب (١٥٨/١١). ومعنى لِيُحْسَبَ مِثْلِي: أنّه يشتمه ليطنّه الناسُ مماثلاً له.

(٢) ابن حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، أبوسعيد (...-١٠٤هـ)، ولد في عهد النبي **e**، أمّه سيرين القبطيّة أخت مارية أمّ إبراهيم ابن رسول الله **e**. حدّث عن أبيه، وزيد بن ثابت، وعنه: ابنه سعيد. وهو قليل الرواية. ينظر: الشعر والشعراء (٣٠٧/١)، وسير أعلام النبلاء (٦٤/٥)، وتقريب التهذيب (٣٣٩/١)، والإصابة (٣١/٥).

(٣) ينظر: الكتاب (١٨٢/١)، وشرح المقدمة الكافية (٥٩٩/٢).

(٤) ثَمَّةُ فَرْقٍ في الأصل بين (الضارب غلّامه) و(الواهب عبدها) وبين (الضارب زيد) من غير نظرٍ إلى التبعية؛ لأنّ الضمير في (غلّامه) و(عبدها) عائذٌ إلى ما فيه الألف واللام، وهذا يسوّغ تحلية المضاف بـ(أل). لكنّ سيبويه أورد الشاهد على أنّ تابع ما فيه (أل) يأخذ حكمه، وتابَعَ النحويون سيبويه في إيراد الشاهد. ينظر: تحصيل عين الذهب (١٥٢).

(٥) يعني إذا جاءت معطوفة، نحو (غلّامه) في مثال الصورة. وضعّفها ابن الحاجب. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٥٩٩/٢).

ووجهُ التفرقةِ بينهما هو أنّه إنما جاز مثلُ هذا؛ لأنّه عَطَفُ على ما قبله. وأنشد النحاة:

الواهب المئة الهجان وعبدِها (١)

فالذي سوّغه هو أنّه تابعٌ، وقد يُغتفر في التوابع ما لا يغتفر في المتبوعات^(٢) بدليل (رُبَّ رجلٍ وغلَامِه) وقولهم: (كلُّ شاةٍ وسخلتِها)^(٣) ولا يجوز (كلُّ سخلتِها)، والذي حسن منه كونه غير مباشرٍ لكونه عطفاً على ما قبله.

فقد عرفت بمجموع ما ذكرناه أنّ هذه الصور التي أوردناها مخالفةٌ لقولنا: (الضارب زيد)، وأنّ هذه^(٤) جائزة، وتلك^(٥) ممتنعةٌ كما مهدنا القول فيه. والحمد لله رب العالمين.

المقصد الثالث: في تقرير الكلام على الخوارزمي.

واعلم أنّه/ قد رغب في هذه المسألة عن طريق النحاة وأنف عن تعليلاتهم وأتى بكلام عريٍّ عن الفوائد، وقد مضى طرْفٌ في إفساد كلامه، ولكنّا نعيدهُ بأكمل ممّا مرّ فلنقرر كلامه أولاً، ثمّ نذكر فسادَه ثانياً، ثمّ نذكر أنّ اعتراضه على الشيخ لا وجه له.

فهذه مأخذُ ثلاثة، بتمامها ينكشفُ الغطاء عن المسألة، ويتّضحُ الصحيح من الفاسد، ويتبين المستقيم من المعوجّ والمائد:

(١) البيت من الكامل، وعجزه:

..... عوداً تُزجّي خلفها أطفالها

وهو للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه (الصبح المنير) (٢٥). ينظر: الكتاب (١٨٣/١)، والمقتضب (١٦٣/٤)، والإفصاح للفارقي (٢٩١)، والمفضل شرح المفصل (٨٤٤/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٥٩٩/٢)، والتذيل (٢١٦/٣)، وتعليق الفرائد (١٥١/٧، ٣٢٩)، وشرح أبيات المفصل للشريف الجرجاني (٣١٥). والهجان: البيض. وعوداً: نتجت قريباً. وتُزجّي: تسوق.

(٢) من تقارير النحويين: (يُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل). ينظر: البحر المحيط (٥٠٣/١)، والكوكب الدري للأسنوي (٣٩٣/١)، ومغني اللبيب (٩٠٨)، والأشباه والنظائر (٦٨٣/١).

(٣) قدرها سيبويه والمبرد بـ (وسخلة لها). ينظر: الكتاب (٥٥/٢)، والمقتضب (١٦٤/٤).

(٤) يعني الصور الثلاث المذكورة.

(٥) يعني (الضارب زيد).

المأخذُ الأول: في تقرير كلامه، قال^(١): «إنما لم يجز (الضارب زيد) لآثته لم يقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه؛ لاحتمال أن يكون المضاف إليه نكرة، وهذا لأنّ الأعلام تحتمل التنكير بخلاف المضمّر والمعرّف باللام فإنّه ألبتة لا يحتمل التنكير». فنقول: غرضه بهذا الكلام هو أنّ المضاف إلى المضمّر والمعرّف باللام قد امتحناهما فوجدنا المضاف إليهما لا يتعرّف ألبتة، بدليل جريه نعتاً على النكرة، فلمّا كان الأمر فيه هكذا لا جرم يئسنا عن تعريفه بالإضافة إليهما؛ فلهذا سوّغنا دخول اللام عليه فقلنا فيه: (الضاربك، والضارب الرجل). أمّا المضاف إلى العَلَم في نحو قولك: (الضارب زيد) فلم يقطع بكون المضاف نكرة ولا أيسنا عن تعريفه بالإضافة إلى العَلَم؛ لاحتمال أن يكون العلم نكرة، فلمّا لم يُقَطَّع بكونه معرفة^(٢) لا جرم توقفنا في تعريفه^(٣)؛ فلهذا لم يجز دخول اللام على المضاف، ولآثته لم يقع اليأس عن كونه معرفة لاحتمال التنكير فيه؛ فلهذا كانت المسألة ممتنعة لما ذكرناه.

ثمّ قال^(٤) بعد هذا: «فإن سألت: في قولك: (الضارب زيد) لم يقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه؟ أجبت: بلى، قد وقع بوقوعه في الأفراد، والتثنية فرغ على الأفراد، فلو امتحنت الإضافة في التثنية لكان حالها فيه كحالها في الأفراد

رأى الأمر يُفْضِي إلى آخِرٍ فصيرَ آخره أوّلاً .

ومراده بما ذكر هو أنّ (الضارب زيد) لها حالتان:

الحالة الأولى: حالة تَجَوُّزٍ سابقة لم يحصل فيها امتحان فيعلم به استحالة تعريف المضاف بالمضاف إليه؛ فلا جرم أخذنا منها جواز (الضاربك، والضارب الرجل).

الحالة الثانية: حالة قطع لا حقّة، وهو حصول الامتحان فعلمنا به امتناع تعريف المضاف إلى العَلَم؛ فأخذنا منه جواز (الضارب زيد والضاربو زيد) ومعنى قوله:

« رأى الأمر يُفْضِي إلى آخِرٍ فصيرَ آخره أوّلاً »

(١) التخمير (١٠/٢).

(٢) يعني العَلَم .

(٣) يعني المضاف .

(٤) التخمير (١٠/٢).

هو أن الحالة الثانية لما رآها مُفضيةً إلى القَطْعِ بعدم التعريف لوقوع الامتحان في (الضارب زيد) صَبَّرَ آخرَها أولاً، يعني القطع بعدم التعريف في الأفراد؛ فلهذا أدخل اللام على المثني والمجموع.

ثم قال^(١) بعد هذا: «فإن سألت: فكيف لم يجر (الضارب رجل) كما جاز (الضارب زيد)؟ أجبت: لأنه لم يقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه هاهنا في صورتَي التثنية والأفراد، وامتحان تعريف المضاف بإدخال اللام على المضاف إليه ليس على مخالفة الأصل فيمتحن، بخلاف العلم».

ومراده بهذا السؤال هو أنك لما منعت من (الضارب زيد) وجوزت (الضارب زيد) فأراك لم تمنع من (الضارب رجل) وتُجَوِّز (الضارب رجل). وأجاب بأنه لم يقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه هاهنا في صورة التثنية كقولك: (الضارب رجل) وفي صورة الأفراد كقولك: (الضارب رجل)؛ لأنهما نكرتان، فلهذا لم يقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه؛ فلهذا حكمنا بامتناعهما.

ثم قال مقررًا لهذا الكلام: «وامتحان تعريف المضاف بإدخال اللام على المضاف إليه ليس على مخالفة الأصل بخلاف العلم» يعني بذلك: أن إدخال اللام على العلم هو مخالف للأصل والقياس؛ فلهذا لم يسوّغ دخولهما على المضاف إليه في مسألة (الضارب زيد) من أجل الامتحان. فلا جرم لم يحصل القطع بعدم التعريف المضاف إليه، فبقي على أصل التجويز؛ فلأجل هذا منعناها وجوزنا (الضارب زيد) حملاً عليها، كما قررناه من قبل بخلاف قولنا: (الضارب رجل) فإن دخول اللام على المضاف إليه فيها ليس هو على مخالفة الأصل والقياس، فلما لم تدخل اللام مع صلاحية دخولها لم يقع يأس عن تعريف بالمضاف؛ فلهذا امتنع إدخال اللام في الأفراد والتثنية مع الإضافة، فلم يجر (الضارب رجل، والضارب رجل) لما حققناه من عدم اليأس، فهذا تلخيص كلامه وتلفيقه على مذاقه الجامد وسياقه الفاسد.

المأخذ الثاني: في بطلانه وبيان فساده.

واعلم أنه لما حاد عن مصطلحات النحاة وأنف عن تعليلاتهم في هذه المسألة وأتى بكلام أسسه على غير قرار، وبناه على شفا حرف هارٍ فاهمار، فنراه مشوّشَ الوضع نكد السياق.

(١) التخمير (١٠/٢، ١١).

والكلام على تلفيقه هذا يكون من حيث المطالبة^(١)، والمعارضة^(٢)، والتحقيق^(٣)، والمناقضة^(٤)، فهذه وجوه أربعة:

الوجه الأول: من حيث المطالبة، وحاصلها أنا نقول: ما برهانك على أنه قد وقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف^(٥)، في نحو قولنا (الضاربك، والضارب الرجل) فلهذا جاز دخول اللام على المضاف فيهما، وأنه لم يقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه في نحو (الضارب زيد) فلهذا لم يسع فيها دخول اللام، وكانت ممتنعة؟ فمن حَقِّك إذا كنت مُدَّعياً لوقوع اليأس عن التعريف في الأولى دون الثانية مع إضافتهما جميعاً إلى المعرفة أن تقيم دلالة على ما زعمت كما يفعل العلماء من أهل النظر والفضلاء من أئمة الأدب.

(١) ذكر الأنباريُّ المطالبة في مسالك المعارضة على الاستدلال، وهي قواعد العلة عند السيوطي، ومفهوم المطالبة: أن يُطالبَ المعارضُ المستدلَّ بتصحيح الاستدلال، أي: ثبوته. ينظر: الإغراب في جدل الإغراب (٤٦، ٥٩)، والبحر المحيط للزركشي (٢٣١/٤)، وفيض نشر الانشراح (١٠٢٩/٢)، والإصباح (٣٢٩). وبيانها في اعتراض الشارح أنه طالب الخوارزمي بتصحيح الدليل على أنه قد وقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف.

(٢) ذكر الأنباريُّ المعارضة في مسالك الاعتراض على الاستدلال. ومفهومها: أن يُعارضَ المستدلُّ بعلّة مبتدأة مناقضة لعلته، وقيل: هي ممانعة في الحكم مع بقاء دليل المستدل. ينظر: الإغراب في جدل الإغراب (٥٢، ٦٢)، وفيض نشر الانشراح (١٠٣١/٢). وقد قيل إنَّ المعارضة مردودة؛ لأنها تصدُّ لمنصب الاستدلال، وذلك رتبة المسؤول لا السائل. ورجَّح الأنباريُّ قبولها؛ لأنَّ التعليل ما لم يسلم عن معارضة دليل لم يكن عليه تعويل. ينظر: الإغراب في جدل الإغراب (٥٣)، ولمع الأدلة (١٣٥، ١٣٦)، والبحر المحيط للزركشي (٢٣١/٤)، وكشف الأسرار لعلاء الدين البخاري (٧٤/٤)، والإصباح (٣٣٠). وبيان المعارضة في اعتراض الشارح على استدلال الخوارزمي أنه جوز دخول (أل) في (الضاربك) و(الضارب الرجل) لأن اسم الفاعل نكرة لا يمكن تعريفه بالإضافة بدليل مجيئه نعتاً للنكرة، لكنَّ هذه العلة موجودة في (الضارب زيد) فـ(الضارب) لا يُمكن تعريفه بدليل مجيئه نعتاً للنكرة، فلمَ امتنع تعريفه بـ(أل)؟

(٣) يعني به الترجيح.

(٤) المناقضة أو النقض: وجود العلة وتخلُّف الحكم. أي: ألا تكون العلة مطابقةً للحكم. ينظر: الإغراب في جدل الإغراب (٦٠)، وروضة الناظر (٣٤٢/١)، والإحكام للآمدي (٩٢/٤)، وأصول الفقه للزركشي (٢٣٤/٤). وبيانها في اعتراض الشارح أنه اعترض للخوارزمي عندما جعل علة امتناع (الضارب زيد) إمكانية تعرُّف المضاف بالمضاف إليه، ثم قال إنَّ المفرد أصل للمثنى والجمع في (الضارب زيد) و(الضاربو زيد)، فعلى هذا تكون العلة موجودة في التثنية والجمع كما وجدت في أصلهما المفرد، فلمَ تخلَّف حكم المنع فيهما؟

(٥) هكذا في نسخة التحقيق والصواب: (بالمضاف إليه).

فأما الدَّعاوى الجامدة والتَّحَكُّمات الباردة فهي كثيرةٌ لا يعجز عنها أحد، وإنما يتفاوت الناس في تقرير المذاهب وتشبيدها بالبراهين الواضحة.

الوجه الثاني: المعارضة، وحاصلها هو أنا نقول: أنت إنما قضيتَ بجواز مسألة (الضاربك، والضارب الرجل) لأنَّه قد وقع اليأس فيها عن تعريف المضاف بالمضاف إليه بحريه نعتاً على النكرة؛ فلهذا بطل تعريفه بالإضافة، فلا جرمَ جَوِّزَت دخول اللام فيهما لبطلان تعريفهما بالإضافة، وهذا بعينه حاصلٌ في (الضارب زيد) فإننا قد قطعنا بعدم تعريفه بالإضافة لجواز جريه نعتاً على النكرة، فكان يلزم على هذا جواز دخول اللام على المضاف لبطلان تعريفه/ بالإضافة كما سوغتها في (الضاربك، والضارب الرجل) وأنت لا تجوزها، وفي هذه دلالة على فساد هذه العلة وبطلانها.

الوجه الثالث: المناقضة، وتقريرها أنا نقول: أليس قد قلت: إنَّه لم يقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه في مسألة (الضارب زيد)؛ فلهذا حكمتَ بكونها ممتنعة، ثمَّ قلتَ على إثر هذا الكلام: إنَّها أصلٌ للثنائية والجمع في (الضاربا زيد، والضاربو زيد) وحكمتَ بجوازها، وهذا حكمٌ بالجواز والامتناع في مسألةٍ واحدة، وهذه مدافعةٌ بينةٌ ومناقضةٌ ظاهرها^(١) يذريها الأكياسُ ويقصُرُ عن إدراكها الأكثرُ من طبقات الناس.

الوجه الرابع: التحقيق، وحاصله أنا نقول: إذا بطل ما قاله من هذه العلة التي ركب فيها الصَّعب وتجاوز لأجلها الحدَّ فيجب التعويل على كلام النحاة والجري على منهاج ما قالوه، وهو الحكم بامتناع (الضارب رجل، والضاربا رجل، والضاربو رجل) لمخالفته لأقيسة كلام العرب بوقوع المنفرة الكلِّية في إضافة صريح المعرفة إلى صريح النكرة. وهذا مخالفٌ لأساليب العرب فيجب القضاء ببطلانه وامتناعه. ثمَّ الحكمُ أيضاً بجواز (الضاربك، والضارباتك، والضاربي، والضارباتي) حملاً على (ضاربك، والضارباك، والضاربوك) كما أشار إليه الشيخ بالعلة التي ذكرناها. ثمَّ الحكمُ أيضاً بامتناع (الضارب زيد) إذ لا تخفيف كما قررناه^(٢) [وردنا]^(٣) على الفراء، فهكذا يكون الحكمُ في هذه المسائل على هذا التقرير. وبالله التوفيق.

(١) كذا في نسخة التحقيق، والصواب (ظاهرة).

(٢) ينظر: الصورة الخامسة من الفصل السابق. ص (٢٧٧، ٢٧٨) من النص المحقق.

(٣) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

المأخذ الثالث: في بيان بطلان اعتراضه على كلام الزمخشري.

اعلم أنه قد زعم أن حَمَلَ الشيخ مسألة (الضاربك، والضارباتك، والضاربي، والضارباتي) على مسألة (ضاربك، والضاربك، والضاربوك) فاسدٌ، وقال إنه مختلٌ ثمره؛ لأنَّ محصوله شيئان:

أحدهما: اشتمالُ أحدهما على علةٍ موجبةٍ للحكم، وعدمُ اشتمال الآخر عليها.

وثانيهما: وجوب أن يكون غيرَ المشتملِ مستلزماً للحكم كالمشتملِ، وهذا يقتضي ثبوتَ الحكم في كلِّ صورتين متقاربتين، سواءً وُجدت العلة في الصورة الأخرى أو لم توجد. هذا محصول كلامه في اعتراضه على الشيخ.

وهذا كلامٌ مَنْ لم يُحِطْ بكلام الشيخ، ولا أتى على غوره ولا أحاط بكيفية القياس وحمل إحدى الصورتين على الأخرى، فإننا قد قررنا فيما سبق أنَّ الشيخ حمل (الضاربك، والضارباتك) وما أشبهها على مسألة (ضاربك، والضاربك، والضاربوك) بالعلة الجامعة التي حققناها، وأنه إذا جازت الإضافة في (ضاربك، والضاربك، والضاربوك) من غير تحقيق تخفيف جاز أيضاً في (الضاربك، والضارباتك، والضاربي، والضارباتي) الإضافة من غير تحقيق تخفيف، فالوجه الجامع بين المسألتين هو ما لحصناه، وناهيك به من تخفيف. فكيف يقال بأنَّ/ الشيخ جمع بينهما من غير ذكر جامعٍ، وحَمَلَ إحداهما على الأخرى من [أ٨٠] غير اعتبارِ علة؟! غيرت بما ذكرناه ضعفَ كلام الخوارزمي، وأنه لم يصنع شيئاً في اعتراضه على الشيخ، وبأن قوةً كلامه^(١)، وأنه لا وجه في المسألة إلا هو.

ومن العجب أنَّه لم يَكْفِه ما أورده في هذه المسألة من التعليقات الركيكة والتحكمات الفاسدة حتى ضمَّ إليه الاعتراض على كلام الشيخ، وتهجين أقوال النحاة، ولقد كان الإحجام عن هذا إجحافاً لوقوفه على ما قالوه. والجريُّ على منهاجهم أحقُّ وأولى؛ فهم الفضلاء، والفاضلُ من حقّه أن يأتي بالممكن.

(١) يعني الزمخشري.

وقد أطلنا في تقرير الكلام عليه بعض الإطالة وما قصدنا بذلك إلا التنبيه على سداد طرق النحاة، وأن كلام الشيخ جار على قواعد كلامهم وأنه بريء عما قاله^(١) من عدم الجامع. والمختار عندنا تفصيلٌ نُشير إليه، وهو أن (ضارب زيد، والضاربا زيد، والضاربو زيد) فيه تخفيف محقق، وأن (ضاربك، وضارباك، وضاربوك) محمولٌ عليها بجامع مطلق التخفيف وإن اختلفا في التحقيق والتقدير، وأن (الضاربك، والضارباك، والضاربوك)، محمولٌ على (ضاربك، وضارباك، وضاربوك) بجامع اتصال الضمير فيها، فهي على هذه المراتب الثلاث، وتحقيق ذلك إنما يتضح ببيان الأصل والفرع والعلّة والحكم؛ لكي تستقر قاعدة القياس، فالأصل^(٢) مسألة (ضاربك) وأخواته^(٣)، والفرع مسألة (الضاربك) وأخواتها^(٤)، والعلّة اتصال الضمير، والحكم الجواز فيها للإضافة؛ فلأجل هذا جازت مسألة (الضاربك) للعلّة التي ذكرناها، وهي اتصال الضمير، وامتنعت مسألة (الضارب زيد) إذ لا ضمير هناك فافترقا.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

وكل اسم معرفة يتعرّف به ما أُضيف إليه إضافةً معنويةً إلا أسماءً توغّلت في إبهامها فهي نكراتٌ وإن أُضيفت إلى المعارف....^(٥) ؛ ولذلك وُصِفَت بها النكراتُ فقليل: (مررت برجلٍ غيرك، ومثلك، وشبهك). ودخل عليها (رُبّ)، قال:

يا رُبّ مثلك في النساءِ غريرةٍ

الهمّ إلا إذا اشتهر المضافُ بمُغايرةِ المضافِ إليه كقوله - عزّ وعلا - : [*Īdā*

qēdā]، أو مماثلته^(٦).

(١) يعني الخوارزمي.

(٢) هي أصلٌ في كون المضاف إليه ضميراً، فرعٌ في كون المضاف إليه معرفة؛ إذ هي محمولةٌ على (ضارب زيد).

(٣) وهي (ضارباك)، و(ضاربوك).

(٤) وهي (الضارباك)، و(الضاربوك).

(٥) في المفصل: (وهي نحو: غير، ومثل، وشبه).

(٦) المفصل (١٠٧، ١٠٨).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

اعلم أنّ الشيخ قد أشار في هذا الفصل إلى أنّ الأصل فيما كان مضافاً إلى المعرفة أن يتعرّف، ثم ذكر خروج هذه الأسماء عن هذه القضية، فهذان حكمان نُفصلهما:
الحكم الأول: أنّ كلّ ما كان مضافاً إلى المعرفة فهو معرفة، وإنما وجب ذلك
لأمرين:

أما أولاً: فلاّنه لا وجه لإضافته إليه إلا لأجل تعريفه به لا وجه آخر؛ لأنّ/ الإضافة في نفسها وحقيقتها لا تكون إلاّ للتعريف أو للتخصيص أو لأجل التخفيف، فهي لا تكون إلاّ من أجل هذه الأمور الثلاثة، فإذا بطل اثنان منها توجّه الثالث، ومعلوم أنّه لا وجه للخفة هاهنا، والتخصيص إنّما يكون في النكرة؛ فلهذا وجب التعريف لما حققناه.
وأما ثانياً: فلاّنا ما أُضيف إلى المعرفة تتبعه أحكام المعرفة من الابتداء به وصدور الحال عنه، وهذه الأمور وما شاكلها لا تصدّر إلاّ عن المعرفة؛ فلهذا قضينا بتعريفه.
الحكم الثاني: في بيان خروج هذه الأسماء^(١) عن هذه القضية.
واعلم أنّا إنّما قضينا بخروجها لأمرين^(٢):

أما أولاً: فلاّنا التعريف إنّما تحصّل من الإضافة المعنوية بسبب خصوصية النسبة باعتبار المعنى الذي يحصل للمضاف من أجل إضافته، فإذا كانت تلك النسبة غير منحصرة كان التعريف منتفياً؛ فلهذا قضينا بانتفاء التعريف في نحو (مثل، وغير، وشبه) لتعدد هذه الخصوصية وانتفاء تعيّنهما.

وأما ثانياً: فلاّنا أحكام النكرات حاصلة في هذه الأسماء. ألا ترى أنه يجوز جريها نعتاً على النكرات فتقول: (مررت برجلٍ غيرك، ومثلك وشبهك)، فلو كانت معارف لم تجر أوصافاً للنكرات؛ لأنّ النكرة لا توصف بالمعرفة.
ويجوز دخول (رُبّ) عليها، و(رُبّ) لا تختصّ إلاّ بالنكرات.

(١) ذكر الزمخشري (غير، ومثّل، وشبه). ومثلها ما هو بمعناها، نحو: نظير، وسوى، وسيّ، وأي. ينظر: الكتاب (٢/ ١١١، ٢٨٦)، والمقتضب (٤/ ٢٨٦)، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٢١٠).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٢٥، ١٢٦)، الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٠٦). كما ذُكر في تحليل تنكير (غير، ومثّل) أنّهما وقعا مضافين في أول أحوالهما، وأول أحوال الأسماء التنكير؛ لذا كانت نكرة في حال الإضافة. ينظر: المفصل شرح المفصل (٢/ ٨٥٠).

فأما البيت الذي أنشده فتمامه:

..... بيضاء قد متعتها بطلاق^(١)

فإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران، فلا حاجة بنا إلى كشفهما، فثبت بما ذكرناه تنكير هذه الأسماء.

نعم، إن فرضت خصوصيته لشهرة مغايرة أو مماثلة على الندور، رجعت إلى أصلها^(٢)، وكانت مفيدة للتعريف، فالمغايرة إنما تُفيد التعريف إذا كانت في تقسيم حاصر، كقولك: (مررت بالقائم غير القاعد)، وبالتحرك غير الساكن، ومن هذا القسم قوله تعالى: [*وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى*] والمماثلة إذا كانت من جميع الوجوه كانت مفيدة للتعريف، ولهذا قال النحاة^(٣): إذا قلت (مررت بالرجل شبيهك)، كان معرفة، فلما كان للمبالغة كثرت فيه المماثلة؛ فلهذا كان معرفة لما حققناه.

قال الشيخ عبدالقاهر الجرجاني^(٤): اعلم أن غيراً يكون على ثلاثة أوجه^(٥):

أولها^(٦): أن يكون نكرة بكل حال، وهذا إذا كان مُعطياً للمغايرة الساذجة كقولك: مررت برجلٍ غيرك. أي أن ذات هذا مخالفة لذات ذاك. وثانيها: أن يكون معرفةً بكل حال، وهو إذا كان في تقسيم حاصر، كقولك: مررت بالقائم غير القاعد، وبالصحيح غير السقيم. وثالثها: أن يقع موقعاً يصلح لهما جميعاً، كقولك: (مررت برجلٍ كريمٍ غير لئيم، وبالرجل الكريم غير اللئيم).

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي محجن الثقفي. ينظر: الكتاب (٤٢٧/١، ٢٨٦/٢)، والمقتضب (٢٨٩/٤)، والمقتصد (٨٧٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٦/٢)، والمفضل شرح المفصل (٨٥٠/٢). وصدره الذي ذكره الزمخشري:

يا رُبَّ مثلك في النساءِ غريبةٍ

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢١٠/٢، ٢١١).

(٣) ينظر: الكتاب (٤٢٨/١).

(٤) ينظر: المقتصد (٨٧٤/٢).

(٥) ينظر: التخمير (١٧/٢).

(٦) ينظر: الكتاب (٤٢٣/١).

وذكر سيبويه^(١) في موضع أن هذه الأسماء إنما لم تكن معارف بإضافتها إلى المعرفة؛ لأنهن في المعنى صفات/ بمتزلة أسماء الفاعلين، كأنك قلت: (مررت برجلٍ مغايركِ، ومماثلكِ، ومشابهكِ)؛ فلهذا لم يكتسبن التعريف بإضافتهن إلى المعارف لما ذكرناه.

لا يقال^(٢): لو كان الأمر كما قاله سيبويه لجاز دخول اللام عليهن كما يجوز دخولها على الصفات، ولجاز أن نقول: (مررت بالرجل المثل جاريته البدر، والشبه وجهه القمر) كما يجوز أن نقول: (مررت بالرجل الضارب غلامه، والحسن وجهه)، فلمّا لم نقل ذلك دلّ على فساد ما قاله سيبويه.

لأننا نقول: هذا فاسدٌ، فإننا لم نقل إتهن يُنزَلَنَ متزلة الصفات في جميع أحكامها فيلزم ما قلتم، وإنما قلنا: إن فيها معنى الوصفية؛ فلهذا لم تتعرف بالإضافة، لكنها استعملت استعمال الأسماء، فلا جرم لم يجوز دخول اللام عليها، ورفعها للظاهر كما زعموه. فلما فيها من معنى الوصفية لم تتعرف بالإضافة، ولما فيها من معنى الاسمية لم تكن داخلةً عليها اللام عملاً بما فيها من أصل الوصفية واستعمال الاسمية.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

والأسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين: لازمة للإضافة، وغير لازمة. فاللازمة على ضربين: ظروف، وغير ظروف، فالظروف نحو: (فوق، وتحت، وأمام، وقُدَّام، وخلف، ووراء، وتلقاء، وتُجَاه، وحِذاء، وحِذَة، وعند، ولَدُن، ولَدَى، ويَن، ووَسَط^(٣)، وسوى، ومع، ودون). وغير الظروف نحو: (مثل، وشبه، وغير، وبَيد، وقيد،

(١) لم أجد عند سيبويه ما يُشير إلى ما ذكره الشارح عنه إلا قوله: «فتقول: هذا رجلٌ حسبك من رجل، فهو بمتزلة: (مثلك، وضاربك) إذا أردت النكرة» الكتاب (١١١/٢). والشارح نقل استدلال سيبويه والاعتراض له من الحوارزمي. ينظر: التخمير (١٦/٢).

(٢) ينظر: التخمير (١٦/٢).

(٣) في نسخة التحقيق: (ووسط ووسط)، والتكرار غير موجود في المفصل وشروحه وحواشيه. فيُحتمل أنه خطأ من الناسخ، أو أن الشارح أراد من التكرار فتح السين وتسكينها، وهذا لا يسوغ؛ لأنه يذكر الظروف، وهي ظرف بتسكين السين فقط، كما سيذكر الشارح.

وَقِدَى، وَقَابَ، وَقَيْسَ، وَأَيَّ، وَبَعْضَ، وَكُلَّ، وَكَلَا، وَذُو، و^(١)مُؤْتَنَّهُ وَمُتَنَاهُ وَمَجْمُوعُهُ، وَأُولُو^(٢)، وَأُولَاتٍ، وَقَدَ، وَقَطُّ، وَحَسَبُ^(٣).

وغيرُ اللازمة نحو: (ثوبٍ ودارٍ وفرسٍ)، وغيرهما مما يُضاف في حالٍ دون حال^(٣).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

أَجْمَلَ الشَّيْخُ ذَكَرَ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ سَيُفْصَلُ مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ مَفْتُقَرًا إِلَى التَّفْصِيلِ مِنْهَا، فَلَنَذْكُرَ اللَّازِمَ لِلْإِضَافَةِ، ثُمَّ نَذْكُرُ غَيْرَ اللَّازِمِ، فَهَاتَانِ^(٤) مَرَّتَيْنِ.

المرتبة الأولى: في بيان اللازم منها^(٥).

اعلم أننا نريد باللازم من الأسماء للإضافة أنه كل اسم لا يُعقل له دلالة إلا بالنسبة إلى غيره، فيذكر معه ذلك الغير على جهة الإضافة ليكون معرفاً مدلوله على سبيل الوضوح، وقد يتوهم أن هذا الصنيع عام في كل اسم لا يُعقل مدلوله إلا بذكر مضافه، وليس الأمر كذلك، فإن الأب والابن لا يحصل إيضاح معقول مدلولهما إلا بذكر مضافهما؛ لأن الأب لا يكون أباً إلا إذا كان له ابن، والابن لا يكون ابناً إلا لأب، ومع ذلك فإنه قد يمكن استعمالهما مفردين كما يستعملان مضافين، وهذا ظاهر.

لا يقال: فإذا كانت هذه الأسماء لا يمكن معقول حقائقها إلا بذكر متعلقها فيلزم [٨١ب] أن تكون حروفاً؛ لأن معناها قد صار لا يُعقل إلا بذكر متعلقها كالحروف.

لأننا نقول: هذا فاسدٌ، فإن أصل وضعها على استقلالها بنفسها، لكن اتفق في بعض استعمالاتها أنها استُبهمت، ولهذا أوضحت بذكر مضافها، فلا جرم كان ذكر مضافها إيضاحاً لها، لا من حيث إن معناها لا يمكن فهمه إلا بذكر متعلقها كالحروف، فيبطل ما توهمه.

(١) سقط العاطف من نسخة التحقيق.

(٢) في نسخة التحقيق (وأولي)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) الفصل (١٠٨).

(٤) في نسخة التحقيق (فهذا)، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٤٠٦/١، ٤٠٧).

فإذا تمَّهَّدت هذه القاعدةُ فاعلم أنَّ قولنا: (فوق، وتحت، وأمام، وقُدَّام، وخَلْف، ووراء) تستعمل على أربعة أوجه^(١):

أولها: أن تكون مضافة^(٢)، وهذا هو الأكثرُ في استعمالها، ونصبُها إنما يكون على الظرفية، وقد اضطرب رأي النحاة في الناصب لها.

فزعَم الكوفيون^(٣) أنَّها تنتصب على المخالفة، وذهب بعضهم^(٤) إلى أنَّها منصوبة بفعل محذوف غير مقدر^(٥).

وذهب البصريون^(٦) إلى أنَّها منصوبة بفعلٍ مقدرٍ، وقال بعضهم العاملُ فيها النصبُ إنما هو اسمُ الفاعل، وقد مضى ذكرُ هذا الخلاف وذكرُ المختار منه في المبتدأ والخبر^(٧)، فلا وجه لتكريره.

وثانيها: أن تكون مفردة^(٨) عَقِيبَ المبتدأ، كقولك: (زيدٌ قداماً)، و(عمرو خلفاً). واختُلِف في إعرابها^(٩)، فقال البصريون: تكون منصوبةً على حالها كما لو كانت مضافة؛ لأنَّ قَطْعَها عن الإضافة لا يكون مُبْطِلًا لظرفيتها.

(١) ذكر الخوارزمي الأوجه الثلاثة الأوائل منها. وهي في هذه الأوجه الأربعة كـ (قبل) و(بعد) إمَّا أن تكون مبنية إذا أُضيفت وحذف المضاف إليه وتُؤي معناه تشبيهاً لها بحروف الجواب في الاستغناء بلفظها عن لفظ ما بعدها، وإمَّا أن تكون معرفةً غير منونة عند ذكر المضاف إليه أو حذفه ونية لفظه، وإمَّا أن تكون معرفةً منونة عند قطعها عن الإضافة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٢٦/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٤٦/٣)، وشرح الرضي على الكافية (١٦٧/٣)، وأوضح المسالك (١٦٠/٣).

(٢) سواءً ذكر لفظ المضاف إليه أم قُدِّر.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٣١/٢ ب)، والإنصاف (٢٤٥/١)، والتبيين (٣٧٦)، وائتلاف النصرة (٣٥)، والموفي في النحو الكوفي (٣٧).

(٤) هو ثعلب كما في الإنصاف (٢٤٥/١)،

(٥) المقدَّر في حكم المذكور، أمَّا المحذوف فهو في حكم المعلوم، والمعدوم لا يكون عاملاً. ينظر: الإنصاف (٢٤٧/١).

(٦) ينظر: الكتاب (٤٠٤/١)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٣١/٢ أ)، والإنصاف (٢٤٥/١)، والتبيين (٣٧٦)، وائتلاف النصرة (٣٥).

(٧) في باب المبتدأ والخبر لم يذكر الشارح الوجه المختار. ينظر: المحصل (٣٧٠/١). وإمَّا ذكر الخلاف والمختار من الأقوال وهو قول البصريين في باب المفعول فيه. ينظر: المحصل (٨٦٨/١).

(٨) فيكون علَّها مما يلزم الإضافة باعتبار أصلها، وأكثر أحوالها. على أنَّ التنوين في المقطوع عن الإضافة عَوَضٌ عن المضاف إليه، فكأنَّ المضاف إليه ثابتٌ بثبوت بدله. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٦٨/٣)، وحاشية ياسين بهامش التصريح (٥٠/٢).

(٩) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٣٦/٢ أ)، والتخميم (١٩/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٧/٢).

وقال الكوفيون: إنها تكون مرفوعة^(١)؛ لأنها بمعنى اسم الفاعل، فإذا قلت: (زيدٌ قُدَّامٌ)، و(عمرو خلفٌ)، فمعناه: زيدٌ متقدم، وعمرو متأخر. واتفقوا على أنها معربة؛ لأنّ مضافها ليس مَنوياً فيها؛ فلهذا وجب إعرابها إما بالرفع وإما بالنصب، كما حققناه.

وثالثها: أن تكون مفردة عَقِيبَ الفعل والفاعل، كقولك: (ذهب زيدٌ خلفاً). وقد اتفقوا في هذه الصورة على كونه معرباً بالنصب، ولكن اختلفوا في ناصبه^(٢): فذهب البصريون إلى أنّه منصوب على الظرفية كما لو كان مضافاً، والعامل فيه الفعل المتقدم.

وقال الكوفيون: إنّهُ منصوب على الحال، كأنتك قلت: (ذهب زيدٌ متأخراً عنك).

ورابعها: أن تكون مصغرة، ولم يُستعمل منها مصغراً إلاّ (قُدَّاماً)، و(وراء) فيُقال فيهما: قُدَيْدِمَةٌ وُورِيَّةٌ وقُدَيْدِمَةٌ^(٣) أيضاً، قال القطامي^(٤):

قُدَيْدِمَةَ التَّجْرِيبِ وَالْحِلْمِ إِنِّي أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ^(٥)
وهما شاذان؛ لأنّ الاسم الرباعي لا تلحقه التاء في تصغيره.

وأما تلقاء^(٦) فهو ممدودٌ بمعنى نحو، قال الله تعالى: [šú iB ä\$) ũ mS q? \$B9r]^(٧)

أي: نحوها. قال النابغة:

(١) على أنها خبر عن المبتدأ.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٣٦/٢)، والتخميم (٢٠/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٧/٢).

(٣) ينظر: الصحاح (قدم) (٢٠٠٨/٥).

(٤) عُمَيْرٌ أو عَمْرُو بن شَيْمٍ التَّغْلِي، والْقَطَامِي - بفتح القاف وضمها - : الصَّقْر. كان حسنَ التشبيب رقيقه، وكان نصرانياً فأسلم، وهو ابن أخت الأخطل. أدرك خلافة عمر بن عبدالعزيز والتقاءه. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٢/٥٣٤)، والشعر والشعراء (٧٢٣/٢)، والمبتهج (٨١)، وخزانة الأدب (٣٧٠/٢).

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوان القطامي (٢٨٠). وينظر: الصحاح (قدم) (٢٠٠٨/٥). و(قُدَيْدِمَةُ التجريب): قبل الكبير، فهو يرى أن سعادة العيش ولذته في صغر المرء.

(٦) قال الجوهري إنه مصدر كاللقاء. ينظر: الصحاح (لقي) (٢٤٨٤/٦).

(٧) سورة القصص، من الآية (٢٢).

وَهَبَّتِ الرِّيحُ مِنْ تَلْقَاءِ ذِي أُرْكٍ تَزْجِي مَعَ اللَّيْلِ مِنْ صُرَادِهَا صِرْمًا^(١)
والصُّرَادُ - بالضم والتشديد - : غيمٌ رقيقٌ لا ماءَ فيه. والصَّرْمُ: جمع صِرْمَةٍ، وهي
قطعة من السحاب. هكذا/ قاله الجوهري^(٢).

[١٨٢]

فأما (تجاه) فهو من المواجهة، يقال فيه: اتجهت تُجَاهَكَ وتجاهك، أي قُبالتك،
والتاء فيه بدلٌ من الواو^(٣).

وأما (حذاء وحذّة) فهما لغتان، ويقال فيهما: حُدُوّة وحذوة بالكسر والضم أيضاً،
حكاها الجوهري^(٤)، ومعنى: قَعَدَ حذاءه، أي: يأزائه.

وأما (عُند) ففيها لغات ثلاث: الكسر، والفتح، والضم في فائها^(٥)، وتُستعمل في
الزمان والمكان، وقد مضى تقريرها في الظروف^(٦).

وأما (وسط)^(٧) فهو إذا كان ساكناً فهو ظرفٌ، وإذا كان متحركاً فهو اسمٌ، فإذا قلت:
حضرت وسط الدار، بالسكون فهو مُضَمَّنٌ (في)، ونصبه على الظرفية، وإذا قلت: حضرت وسط
الدار، بالتحريك فهو اسم، وانتصابه على المفعولية، قال الجوهري^(٨): «كل موضع صَلَحَ فيه (بين)
فهو وسط بالتسكين؛ لأنه ظرفٌ، وإن لم يصلح فيه (بين) فهو وسط بالتحريك»؛ لأنه اسم.

وأما (دُون) فهو نقيض فوق، وهو ظرف في أكثر استعماله، وهو تقصيرٌ عن الغاية،
تقول: وصلت دون بغداد، أي: قريباً منه. ويستعمل بمعنى الحقير، قال:

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوان النابغة الذبياني^(٦٣). وينظر: الشعر والشعراء (٢٤٥/١)، ومقاييس اللغة (صرم)
(٣٤٥/٣)، وأساس البلاغة (صرم) (٥٤٦/١)، ومعجم البلدان (١٢٨/١). ورواية الديوان، والشعر والشعراء، ومقاييس
اللغة، ومعجم البلدان (أرل) باللام، وهو جبل في أرض غطفان، على مهب الشمال. وهي الصواب. ورواية
الشارح (أرك) موافقة لرواية الزمخشري في الأساس.

(٢) ينظر: الصحاح (صرم) (١٩٦٥/٥).

(٣) ينظر: الصحاح (وجه) (٢٢٥٥/٦).

(٤) ينظر: الصحاح (حذا) (٢٣١١/٦).

(٥) وقد تُفتح عينه وتُضم. ينظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك (٤٥٣/٢).

(٦) ينظر: المحصل (٨٤٥/١).

(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٣٥/٢).

(٨) ينظر: الصحاح (وسط) (١١٦٨/٣).

إذا ما علا المرء رامَّ العلاءَ وَيَقْنَعُ بالدُّونِ مَنْ كان دُونًا^(١)
هكذا حكاها الجوهري^(٢).

وَأَمَّا (بَيْدٌ)^(٣) فهي كلمةٌ فصيحةٌ، وهي بمعنى (غير) يقال: (هو كثيرُ المال بيدَ آتِه
بجِل)، وهي مفتوحة الباء. وقد ثَقَلُ الباءُ ميمًا وتَخَرَّجَ مَخْرَجَ التعليل، ومنه الحديث: (أنا
أفصحُ العربِ مَيْدَ أَنِّي من قريشٍ واستَرْضعت في بني سعد)^(٤).
وَأَمَّا (قَيْدٌ)، و(قَدَى)^(٥) فهما ظرفان، يقال: بيني وبينه قَيْدٌ رَمَحٍ، وقادُ رَمَحٍ، أي:
قَدْرُهُ^(٦).

وأنشد الجوهري^(٧):

وإِنِّي إذا ما الموتُ لم يكُ دُونَهُ قَدَى الشَّبْرِ أَحْمِي الأنفَ أَنْ أَتَأَخَّرَا^(٨)
وَأَمَّا (قَابٌ)، و(قَيْسٌ)^(٩) فهما بمعنى القَدَرِ، قال الله تعالى: [قَدْ أَفْلَحَ]^(١٠) أي:
قَدَرِ قَوْسَيْنِ، وقال بعضهم: أرادَ قَابَا قَوْسٍ، فَقَلَبَهُ. هكذا نقله الجوهري^(١١)، وهو قريب.

(١) البيت من المتقارب، وهو لجابر بن موسى الحنفي. وينظر: جمهرة اللغة (دنو) (٦٨٦)، والتبيان بشرح الديوان
للعكبري (٩٤/٤)، ولسان العرب (دون) (١٦٤/١٣).

(٢) ينظر: الصحاح (دون) (٢١١٥/٥).

(٣) ينظر: الصحاح (بيد) (٤٥٠/٢).

(٤) حديث معناه صحيح ولا أصل له، وليس في الصحاح والسنن. وهو في: الصحاح (ميد) (٥٤١/٢)، والمهذب
للشيرازي (١٥٨/٢)، والفائق (١١/١)، والنهاية (١٧١/١)، وعمدة القاري (٦٥/١٦)، والمقاصد الحسنة (١٦٧)، والجد
الحديث (١٩)، وكشف الخفاء (٢٠٠/١). وقيل في معنى (ميد) في الحديث: من أجل. ينظر: مغني اللبيب (١٥٥).

(٥) (قَيْدٌ، قَدَى، قاد) كلها بمعنى: قَدَر. ينظر: الصحاح (قيد) (٥٢٩/٢)، (قدا) (٢٤٥٩/٦).

(٦) ينظر: الصحاح (قيد) (٥٢٩/٢).

(٧) ينظر: الصحاح (قدا) (٢٤٦٠/٦).

(٨) البيت من الطويل، ونُسب لحاتم الطائي، وهو في ديوانه (٢٥٧)، ولهُدْبَةُ بن خشرم. ينظر: إصلاح المنطق (٨٨)،
ومجالس ثعلب (١٢٧/١)، وشرح أبيات إصلاح المنطق لابن السرياني (٢٥٢).

(٩) ينظر: الصحاح (قيس) (٩٦٨/٣).

(١٠) سورة النجم، من الآية (٩).

(١١) ينظر: الصحاح (قوب) (٢٠٧/١).

وقابا القوس: طرفاها، ويُقال: قِيبُ قوسٍ، وقادُ قوسٍ، وقِيدُ القوسِ^(١). فهذا هو الكلام في معاني الأسماء اللازمة للإضافة ظروفًا وغير ظروف ما كان منها معرباً، فأما ما بُني منها لقطعه عن الإضافة وجعله غايةً، فسيأتي الكلام عليه في الظروف المبنية بمشيئة الله تعالى.

المرتبة الثانية: في بيان ما لا تلزمه من الأسماء الإضافة.

واعلم أنا نريد بغير اللازم ما كان يُفهم معناه من غير ذكر متعلّق له، وهذا نحو قولنا: (ثوب، ودار، وسيف) فإنّ هذه الأسماء يُفهم معناها بانفرادها من دون ذكر مُتعلّق لها، اللهم إلا إذا أُريدَ تعريفها وجَبَ إضافتها إلى المعرفة، كقولك: (دارك)، و(سيف زيد) أو أُريدَ تخصيصها وجَبَ إضافتها إلى النكرة، كقولك: (سيف رجل)، و(دار امرأة) وقد قرّرنا حقائق القول في الإضافة المعنوية المفيدة تعريفاً وتخصيصاً فأغنى عن إعادته. /

[٨٢ب]

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

«فصل»

و(أيُّ) إضافته إلى اثنين فصاعداً إذا أُضيف إلى المعرفة، كقولك: (أيُّ الرجلين، وأيُّ الرجال عندك؟) و(أيُّهما، وأيُّهم، وأيُّ مَنْ رأيتَ أفضل؟) و(أيُّ الذين لقيتَ أكرم؟)

وأما قولهم: (أيُّ ما وأيّك كان شراً فأخزاه الله)، فكقولك: (أخزى الله الكاذب مني ومنك)، و(هو بيني وبينك)، والمعنى: أيُّنا، ومنا، وبيننا.

قال العباس بن مرداس:

فأيُّ ما وأيّك كان شراً فقيّد إلى المقامة لا يراها

وإذا أُضيف إلى النكرة أُضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة، كقولك: (أيُّ رجلٍ؟) و(أيُّ رجلين؟) و(أيُّ رجالٍ؟). لا تقول: (أيُّ ضربت؟) ولا: (بأيُّ مررت؟) إلا حيث جرى ذكر

ما هو بعض منه، كقوله - عز وعل - : [أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَا يَخْلُقُ اللَّهُ؟]

ولا استيجابه للإضافة عوضوا عنها توسطَ المُقَحَّم بينه وبين صفته في النداء^(٢).

(١) ينظر: الصحاح (قوب) (٢٠٧/١).

(٢) المفصل (١٠٨، ١٠٩).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

اعلم أنّ بعضَ ما أسلفه في تعديد الأسماءِ المضافة إضافةً معنويةً يختصُّ في إضافته بأحكامٍ ليست لغيره؛ فلهذا أفردُها بالذكر وميّزها عن غيرها، نحو: (أيّ وكلا) وغيرهما، وقد أوردَ لكلِّ واحدٍ من هذه فصلاً قرَّر فيه أحكامه في الإضافة وبدأ منها بـ(أيّ).

واعلم أنّ (أيّا) يَرُدُّ^(١) في السنة الفصحاء ويُراد به وجوهُ ستة^(٢):

أولها: أن تكون استفهاميةً كقولك: أيُّ القومِ جاءك؟ قال تعالى: [q f'õn ð 'îù]^(٣) [bqzßsã¼q%è/]^(٤).

وثانيها: أن تكون شرطيةً، كقولك: (أَيُّهُمْ يَكْرُمُنِي فَإِنِّي أَكْرَمُهُ).

وثالثها: أن تكون موصولةً، كقولك: (أعجبي أَيُّهُمْ هو أفضل). قال الله تعالى: [ð]^(٥).

ورابعها: أن تكون موصوفةً بالألف واللام واسم الإشارة^(٦)، كقولك: (يا أيها الرجل، ويا أيُّ هذا الرجل)، وقد قرَّرناه في مباني المَبْهُمِ^(٧).

وخامسها: أن تكون موصوفاً بها، كقولك: (مررت برجلٍ أيّ رجلٍ، وأيما رجلٍ، وبامرأةٍ أيّة امرأةٍ، وأيّما امرأةٍ).

(١) لو قال: (ترد.... ويُرادُ بها) لكان الأصوب؛ لأنه يتحدث عن الكلمة، بدليل قوله في الوجوه: أن تكون.

(٢) جعلها الزمخشري في المبنيات خمسة فجمع الصفة والحال في وجه واحد. وكذا فعل ابن هشام. ينظر في أقسامها: مغني اللبيب (١٠٧)، ورسالة (أيّ) المشددة، لعثمان النجدي (٣١).

(٣) سورة الأعراف، من الآية (١٨٥)، وسورة المرسلات، الآية (٥٠).

(٤) سورة مريم، من الآية (٦٩).

(٥) رأيه بناء (أي) في الآية على الضم. ينظر: الكتاب (٤٠٠/٢).

(٦) أجاز الأخفش كونها نكرةً موصوفةً قياساً، وهو غير مسموع. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٥٩/٣)، ومغني اللبيب (١٠٩).

(٧) سيذكره في مبحث (أيّ). ينظر: ص (٦٩٨) من النص الحق.

وسادسُها: أن تكون منصوبةً على الحال في مثل قولك: (مررت بزيدٍ أيَّ رجلٍ، وأيّما رجلٍ)، بمعنى: مُعجِباً في الرجولية. و(رأيت هنداً أيّما امرأة، وأيّما امرأة)، بمعنى:

مُعجبة. وهي في هذه الوجوه مستعملةٌ في جميعها في أولي العلم وغيرهم على سواء. / [أ٨٣] قال الفراء^(١): و(أيُّ) يعمل فيها ما بعدها، ولا يعمل فيها ما قبلها. قال الله تعالى: [b q q f 5 =) Z A E ' & # p 3 = B u i V % S D = e < T M r] فنصبه^(٢) بما بعده.

وفرق الكسائي^(٤) فيها بين الفعل الواقع والمتنظر، فجوّز في الفعل المنتظر أن يكون عاملاً فيها مع تقدمه في مثل قولك: (لأضربنَّ أيّهم في الدار)، ومنع في الواقع^(٥) أن يكون عاملاً فيها مع تقدمه عليها، كقولك: (ضربت أيّهم في الدار).

فإذا تمّهدت هذه القاعدة فنقول: أصل (أيُّ) ووضعها أن تكون مضافةً إلى متعدّد؛ لأنَّ حقيقتها ومعناها لإفادة التبعض فيجب أن تكون مضافةً إلى مُتعدّدٍ، فيها مراعاة التعدد بكلّ حال.

ثم أورد قولهم: (أيُّ وأيّك)^(٦) اعتراضاً على ما ذكرناه من اعتبار التعدد. وأجاب عنه^(٧) بأنه لم يُضف في الحقيقة إلّا إلى متعدّدٍ ومثله بقولهم: (أخزى الله الكاذب مني ومنك)، و(هو بيني وبينك)، والمعنى: أيّنا، ومنا، وبيننا، وإنما وجب تكرير (أيُّ) لأمرٍ لفظي وهو التزامهم ألا يعطفوا المضمّر المحرور إلّا بإعادة عامله؛ فلهذا قالوا: (المالُ بيني وبينك)، فكرّر (بين) الثانية لما ذكرناه. فإذا من حكمها أن تكون مضافةً إلى متعدّدٍ.

(١) جعل الفراء ذلك خاصاً بالاستفهامية، فإذا عمل فيها ما قبلها خرجت من معنى الاستفهام. ينظر: معاني القرآن (١/٤٦، ٤٧، ٤٨/٢، ١٣٣).

(٢) سورة الشعراء، من الآية (٢٢٧).

(٣) يعني لفظ (أيُّ).

(٤) ينظر: الأصول (٣٢٦/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢١/٣)، وارتشاف الضرب (١٠١٢/٢).

(٥) أجاز الأحفش إعمال الماضي مع قلته. ينظر: ارتشاف الضرب (١٠١٢/٢).

(٦) ينظر: الكتاب (٤٠٣/٢).

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٨/١).

فلنذكر حالها إذا أُضيفت إلى المعرفة، وإذا أُضيفت إلى النكرة، وحالها إذا كانت مقطوعةً عن الإضافة، فهذه ثلاث حالات^(١):

الحالة الأولى: في إضافتها إلى المعرفة، وهي في ذلك على وجهين:
أحدهما: أن تكون مضافةً إلى الظاهر، كقولك: أيُّ الرجلين، وأيُّ الرجال جاءك؟
وثانيهما: أن تكون مضافةً إلى المضمّر، في نحو قولك: أيُّهما وأيُّهم؟
ثم إذا كانت مضافةً إلى المعرفة ظاهرةً كانت أو مضمرةً مثناةً أو مجموعةً فهي سؤال
عن واحدٍ من المذكور بعدها. فإذا قال: (جاءني أحد الرجلين). قلت: أيُّ الرجلين؟ وإذا
قال: (جاءني واحدٌ من الرجال). قلت: أيُّ الرجال؟ وهكذا القول في سائر الصور.
وإنما وجب ذلك^(٢) في (أيّ) إذا كانت مضافةً إلى المعرفة؛ لأنّ وضعها كما ذكرناه
سؤالٌ عن واحدٍ في المعرفة فلا بدّ من إضافتها إلى متعدّدٍ^(٣) ليتّم ما قلناه؛ فلهذا تقول: أيُّ
الرجلين؟ وأيُّ الرجال؟ ولا تقول: أيُّ الرجل جاءك؟

الحالة الثانية: أن تكون مضافةً إلى النكرة^(٤)، وهي إذا كانت مضافةً إلى النكرة
فمعناها سؤالٌ عن العددِ المضافة إليه، واحداً كان أو اثنين أو جماعة.
فإذا قيل لك: جاءني رجلٌ. قلت: أيُّ رجلٍ جاءك؟ وإذا قال: جاءني رجلان.
قلت: أيُّ رجلين؟ وإذا قال: جاءني رجالٌ. قلت: أيُّ رجالٍ؟ فتجدها مضافةً إلى المسؤول
عنه على طَبَقِهِ وَوَفَقِهِ^(٥).

فأنت في الحالة الأولى/ تُضيفُها إلى متعدّدِ المسؤول عنه، وفي الحالة الثانية تضيفُها [٨٣ب]
إلى المسؤول عنه بعينه متعدداً كان أو غير متعدّدٍ، كما قلناه.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٣١/٢).

(٢) ينظر التعليل في شرح الرضي على الكافية (٢٥٠/٢).

(٣) يجوز أن تقول: (أيُّ مَنْ رأيت أفضل؟) فتضاف (أيّ) إلى (مَنْ) لأنّها في حكم المتعدد. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٣٢/٢).

(٤) إضافتها إلى النكرة ضعيفة. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢١/٣)، وارتشاف الضرب (١٠١٢/٢)، وأوضح المسالك (١٥١/١).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٨/١).

والفرق^(١) بين (أي) إذا كانت مضافةً إلى النكرة وبينها إذا كانت مضافةً إلى المعرفة في أنها إذا أُضيفت إلى النكرة فلا وجه لاشتراط التعدد فيها، وأما المعرفة فلا بدّ فيها من اعتبار التعدد، وهو ما ذكرناه أولاً من أنّ وضع (أي) في المعرفة إضافتها إلى شيءٍ المسؤول عنه بعضه؛ فلهذا لم يكن بدّ من اعتبار التعدد فيها.

وأما النكرة فالغرض منها إضافتها إلى المسؤول عنه بعينه على طَبَقِهِ وَوَقْفِهِ فتضيفها إليه مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً؛ فلهذا تقول لمن قال لك: جاءك رجلٌ أو رجلان أو رجال، أيُّ رجلٍ؟ وأيُّ رجلين؟ وأيُّ رجال؟ على المطابقة. والمعنى في هذا تقدير الجنس رجلين رجلين وجماعةً وجماعةً، كأنه سأل عن الواحد من هذا العدد الذي التبس عليه حكمه من ذلك الجنس المسؤول عنه.

وأما المعرفة فتقول: أيُّ الرجلين؟ وأيُّ الرجال؟ ولا تقول: أيُّ الرجل؟ لما حققناه.

فحصل من مجموع ما ذكرناه هاهنا أنّ (أيّاً) في المعرفة جاءت على قياسها في إضافتها إلى المتعدد، وأنّ (أيّاً) في النكرة لم تأتِ على قياسها في اعتبار التعدد، وسِرُّهُ هو: أنّهم لما اضْطُرُّوا إلى السؤال عن النكرة فهم إما أن يضيفوها إلى المعرفة أو إلى النكرة أو إليهما جميعاً، وباطل أن يضيفوها إلى المعرفة؛ لأنّ معناها في المعرفة يخالف معناها في النكرة، فلو أُضيفت إلى النكرة والمراد حصول معناها في النكرة لوقع اللبس، وباطل أن تكون مضافة إلى المعرفة والنكرة؛ لاستحالة إضافة اسمٍ واحدٍ إلى اسمين؛ فلما بطل القسمان تعيّن الثالث، وهو إضافتها إلى النكرة وهو المطلوب.

الحالة الثالثة: أن تكون مقطوعةً عن الإضافة.

واعلم أن قطعها عن الإضافة وهي معربة لا يسوغ إلا إذا تقدّم ما يُرشد إلى

مضافها^(٢)؛ ولهذا فإنه لما تقدّم قوله تعالى: [**أَمْ جَاءَكُمُ الْكَيْدُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ**]^(٣) قال

بعد ذلك: [**أَمْ جَاءَكُمُ الْكَيْدُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ**].

ثمّ عند قطعها عن الإضافة فلا بدّ من عوضٍ لها عن مضافها، والعوض يكون بأحد أمرين:

(١) ينظر: التخمير (٢٢/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٢/٢).

(٢) وكذلك تُقَطَّعُ في الحكاية، يُقال: (جاءني رجل). فتقول: أيُّ يا هذا؟ ينظر: مغني اللبيب (١٠٩).

(٣) سورة الإسراء، من الآية (١١٠).

أحدهما: التنوين، إذا كانت مُعْرَبَةً، كما في قوله تعالى: [qāw? \$B \$w].

وثانيهما^(١): حرف التنبيه إذا كانت مبنية، كقولك: يا أيها الرجل. فثبت التنوين

وإقحام حرف التنبيه إنما كان من أجل ما سَلَبَ عنها مضافها؛ ولهذا قال الشيخ: [٨٤أ] (ولا استيجابه للإضافة عوّضوا منه توسط المقحّم بينه وبين صفته في النداء).

فأما البيت^(٢) الذي أنشده للعباس بن مرداس^(٣) فأعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران،

فـ(ما) زائدة، و(أي) في موضع رفع؛ لأنها مبتدأ. والمقامة^(٤): هي المجلس، معناه: جعله الله أعمى يُقَاد إلى مجلسه. وهذا السياق من البيان يسمى: الإنصاف^(٥)، ومما يَلْتَفِتُ إلى هذا المعنى ويُنسَجُ على منواله قولُ حسان:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍ
فَشَرُّكُمْ لَخَيْرِ كُما الفداء^(٦)
وقولُ غيره:

تَغَايَيْتُ عَنْ قَوْمِي فَظَنُّوا غَبَاوَةً
بِمَفْرِقِ أَغْبَانَا حَصَى وَثَرَابٍ^(٧)

(١) ينظر: التخمير (٢٣/٢).

(٢) وهو قوله:

فَأَيُّ مَا وَأَيْتُكَ كَانَ شَرًّا فَقَيْدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا

والبيت من الوافر، ينظر: ديوان العباس بن مرداس (١٤٨)، والكتاب (٤٠٢/٢)، والمسائل الشيرازيات (٤٥٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٢/٢)، وخزانة الأدب (٣٦٧/٤). ويروى: (فسيق) مكان (فقيد)، و(المنية) و(الرمية) مكان (المقامة).

(٣) ابن أبي عامر السلمي، أبو الهيثم، وأبو الفضل. من أشهر شعراء الجاهلية وفرسانها. بينه وبين خُفَاف بن نَدْبَةَ مهاجرة تبادت إلى حرب، ثم وقع بينهما صلحٌ وندمٌ على ما فات. أسلم قبل الفتح وحضر الفتح مع النبي ﷺ في تسع مئةٍ ونيفٍ من سُليم، وكان يرجع إلى بلاد قومه ولا يسكن مكة والمدينة. ينظر: الشعر والشعراء (٧٤٦/٢)، ومعجم الشعراء للمرزباني (٩١).

(٤) حديث الشارح عن البيت أفاده من التخمير (٢١/٢، ٢٢).

(٥) ينظر: الكشف (٢٠٩/٣)، والتخمير (٢١/٢، ٢٢).

(٦) البيت من الوافر، وهو في ديوان حسان (٧٦). وينظر: الشعر والشعراء (٣٠٨/١)، وزهر الآداب (١١٦١/٤)، والتخمير (٢١/٢، ٢٢). ويروى: (بند) مكان (بكف).

(٧) البيت من الطويل، وهو لأبي فراس الحمداني في ديوانه (٧٣). وينظر: يتيمة الدهر (٩٣/١)، ومحاضرات الأدباء (١/٢٦)، والتخمير (٢١/٢). ويروى: (غباوتي) مكان (غباوة).

وبعده^(١):

ولا وَلَدَتْ لَهُ أَبَدًا حَصَانٌ وخَالَفَ مَا تُرِيدُ إِذَا بَغَاها
وهذا دعاءٌ عليهم بِقِلَّةِ النَّسْلِ.

فهذا ما أردنا ذكره في (أي) إذا كانت مضافةً. وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«فصل

وَحَقُّ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ (كَلَا) أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَمَثْنً، أَوْ مَا هُوَ فِي تَأْوِيلِ الْمَثْنِ، كَقَوْلِهِ:

فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبًا وَيَعْلَمُ أَنْ سَنَلْقَاهُ كَلَانَا

وقوله:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدًى وَكَلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

ونظيره: [7 0 0 E š ú # 0 # q ā] .

ويجوز التفريق في الشعر كقوله: (كلا زيد وعمرو). وحُكْمُهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الظَّاهِرِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى (عَصَا) وَ(رَحَا)، تَقُولُ: (جاءني كلا الرجلين)، وَ(رَأَيْتُ كَلَا الرجلين)، وَ(مررتُ بكلا الرجلين).

وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمُضْمَرِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الْمَثْنِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَفِي الْعَرَبِ مَنْ أَقَرَّ آخِرَهُ عَلَى الْأَلْفِ فِي الْوَجْهَيْنِ^(٢).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

قَدْ مَضَى^(٣) فِي (كَلَا) وَ(كَلْتَا)^(٤) طَرَفٌ مِنَ الْكَلَامِ وَلَكِنَّا نَعِيدُهُ هَاهُنَا، فَلَنَذْكُرْ حَكْمَهَا فِي أَنْفُسَهُمَا، ثُمَّ نَذْكُرْ مِزَاجَهُمَا، ثُمَّ نُرَدِّفُهُ بِحَكْمِهِمَا فِي الْإِعْرَابِ. فهذه أحكامٌ ثلاثةٌ نفصلُها بمشيئة الله تعالى.

(١) أي: بعد بيت العباس بن مرداس.

(٢) المفصل (١٠٩، ١١٠).

(٣) ينظر: المحصل (٢٠٢/١).

(٤) أفاض أبو علي في أحكام (كلا وكتلتا) في المسائل الشيرازيات (٤١١/٢).

الحكم الأول: في أنفسهما، فنقول: أما (كلا) فهو اسمٌ مفرد فيه دلالة على التثنية، وهذا هو الذي عَوَّل عليه جماهير البصريين^(١)، كالخليل وسيبويه^(٢)، واختاره الزمخشري، ونصره ابن الحاجب^(٣)، والخوازمي^(٤).

وأنشد النحاة لجرير:

كَلَا يَوْمِي أُمَامَةً يَوْمٌ صَدٌّ وَإِنْ لَمْ تَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا^(٥)
وأنشد أبو علي الفارسي^(٦):

كَلَا يَوْمِي طَوَالَةٌ وَصَلُّ أَرَوَى ظَنُّونَ أَنْ مُطَرَحُ الظَّنُونِ^(٧) /

[٨٤ب]

فإفراد خبره في البيتين دليلٌ على أنَّه مفرد.

وزعم الفراء^(٨) أنَّه مثنى، وأنه مأخوذ من (كُلٌّ) فحُفِّفَت اللَّامُ وزِيدَتِ الْأَلِفُ للتثنية. وهذا فاسدٌ^(٩)، فإنه لا وجهَ هاهنا يوجب تثنيته، والأصل في الأسماء أن تكون مفردةً إلا

(١) ينظر: المقتضب (٢٤١/٣)، وعلل النحو للوراق (٣٨٩)، والإنصاف (٤٣٩/٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (٤٠٤/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٤/١)، وارتشاف الضرب (٥٥٨/٢). وهو رأي أبي علي الفارسي في المسائل الشيرازيات (٧٧/١، ٤١٨/٢)، والتكملة (٢٢٨)، وابن جني في الخصائص (٣٨٥/٣).

(٢) لم أجد للخليل وسيبويه نصاً في المسألة.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤١٠/١).

(٤) لم ينص الخوازمي على المسألة، لكن مفهوم كلامه موافقة الجمهور. ينظر: التخمير (٢٤/٢).

(٥) البيت من الوافر، وهو في ديوان جرير (٧٧٨/٢). وينظر: المسائل الشيرازيات (٧٦/١، ٤١٦/٢)، والشعر (١/١٢٦)، والتكملة (٢٢٨)، والإنصاف (٤٤٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٤/١). والرواية المشهورة (صِدْقٍ) مكان (صَدٌّ). والشارح موافق لأبي علي في روايته.

(٦) ينظر: الإغفال (٧٩/١)، والمسائل الحلييات (٢٥٦).

(٧) البيت من الوافر، وهو للشماخ الديلمي في ديوانه (٣١٩). وينظر: الزاهر (٢٨٠/٢)، والإيضاح العضدي (٩٥)، والإنصاف (٦٧/١)، وأما القالي (٣٤/٢)، واتفاق المباني لابن بنين (٢١٥). وطواله: اسم بئر. والظنون: الذي لا يُوثق به، كالبئر الظنون وهي القليلة الماء.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء (١٤٢/٢). ونُسب لسائر الكوفيين في الإنصاف (٤٤٩/٢)، وارتشاف الضرب (٥٥٨/٢).

(٩) ينظر: علل النحو للوراق (٣٨٩)، والمسائل الشيرازيات (٧٦/١)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (١/٤٠٦)، والإنصاف (٤٤٩/٢)، وأسرار العربية (٢٨٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٤/١)، وارتشاف الضرب (٥٥٨/٢).

لموجب يقتضي تنيتها، فأما قوله: (إنه مثنى لفظاً ومعنى) فقد ذكرنا^(١) احتجاجه لذلك وأفسدناه فلا وجه لتكريره.

واختلف في لام (كلا) فقال بعضهم^(٢): هي واو بدليل قولهم: كلتا، والتاء تُبدل من الواو كثيراً، وقال آخرون^(٣): إنها ياء، بدليل إمالتها، وهم لا يميلون اسماً ثلاثياً إلا إذا كان أصله من الياء.

والحق أن لامة واو؛ لأن الإمالة فيه قليلة، وإبدال الواو من التاء كثير^(٤)؛ فلهذا قضينا بكون لامة واواً.

وأما (كلتا) ففيها مذاهب ثلاثة:

أولها: مذهب سيبويه^(٥)، وهو أن هذه الألف للتأنيث، وهذه التاء بدل^(٦) من لام الكلمة التي هي واو^(٧)؛ وإنما أبدلت تاء لأن في التاء دلالة على التأنيث، والألف قد تنقلب ياءً مع المضمرة فتخرج من الدلالة عليه، فصار في إبدالها تاء تأكيد^(٨) لمعنى التأنيث.

(١) ينظر: المحصل (٢٠٣/١)، وقد نسب العلوي هناك للكوفيين.

(٢) هو رأي جمهور النحويين. ينظر: الأصول (٧٨/٣)، وشرح كتاب سيبويه (١٦١/٤)، وسر صناعة الإعراب (١/١٥١)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (٤٠٧/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٤/١)، والممتع (٣٨٥/١).

(٣) منهم أبو علي الفارسي. ينظر: المسائل الشيرازيات (٤١١/٢).

(٤) في نسخة التحقيق (كثيراً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) رأي سيبويه ليس صريحاً في المسألة. ينظر: الكتاب (٣٦٤/٣). والأصول (٧٨/٣)، وسر صناعة الإعراب (١/١٥١)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٣٠٠).

(٦) اختلف النحويون في حقيقة تاء (كلتا) في رأي سيبويه، فأكثرهم على أن التاء عنده بدل من الواو. ينظر: الأصول (٧٨/٣)، وسر صناعة الإعراب (١/١٥١)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٣٠٠). ورأي السرياني أن التاء ألحقت بالكلمة عوضاً عن لامها المحذوفة، وليست بدلاً. وبنى رأيه على أن سيبويه جعل تاء (كلتا) بمنزلة تاء (بنت). ينظر: شرح كتاب سيبويه (١٦١/٤). والمترجح في تاء (كلتا) و(بنت وأخت) أنها بدل من لام الكلمة، والألف في (كلتا) للتأنيث، وصيغة (أخت وبنت) دلت على التأنيث. ينظر: سر صناعة الإعراب (١٤٩/١)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (٤٠٥/١).

(٧) فأصلها (كلوا). ينظر: شرح الملوكي لابن يعيش (٣٠٠). ويرى أبو علي الفارسي أن اللام ياء. ينظر: المسائل الشيرازيات (٤٢٤/٢).

(٨) في نسخة التحقيق (تأكيداً)، وهو خطأ من الناسخ.

وثانيها: مذهبُ أبي عمر الجرمي^(١) أنَّ هذه الألف هي لام الكلمة، والتاء إنما جاءت من أجل الإلحاق^(٢) فوزنه عنده (فَعْتَل).

وثالثها: مذهب بعض النحاة^(٣) أنَّ هذه الألف هي لام الكلمة، وهذه التاء للتأنيث. والحقُّ ما قاله سيبويه، وهو رأي أكثر النحاة البصريين.

فأما ما زعمه الجرمي فهو فاسد؛ لأنَّه لو كان الأمر كما قال لوجب أن يقولوا في التثنية إليها: كلتوي؛ لأنَّ التاء عنده بمنزلة الحرف الملحق، فلما قالوا: كلوي، دلَّ على أنَّها للتأنيث فمن ثَمَّ ذهبت.

وأما من زعم [أنَّ التاء]^(٤) للتأنيث الأصلي كتاء (قائمة وقاعدة) فهو فاسد؛ لأنَّ تاء التأنيث لا تكون وسطاً^(٥)، فإذا بطل هذان المذهبان لما حققناه صحَّ أن القول فيها ما قاله سيبويه.

الحكم الثاني: في بيان مُضافيهما^(٦)، ويكون على وجوه ثلاثة:

الوجه الأول: أن يكون معرفة^(٧) ومثنى.

أما كونه معرفةً فإنما وجب ذلك لأمرين:

(١) صالح بن إسحاق البصري (...-٢٢٥هـ)، عالمٌ بالنحو واللغة والفقه، أخذ عن الأخفش ويونس، واجتمع مع الفراء والأصمعي، وعنه أخذ المبرد، من كتبه: المختصر في النحو، والأبنية، والتنبيه. ينظر: إنباه الرواة (٨٠/٢)، وبغية الوعاة (٨/٢).

(٢) وهكذا حكى رأي الجرمي في علل النحو للوراق (٣٩١)، وجمع الهوامع (١٣٧/١). والصواب أن التاء في مذهب الجرمي زائدة للتأنيث، لا للإلحاق. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيراقي (١٦١/٤)، والخصائص (٢٠٣/١)، وسر صناعة الإعراب (١٥١/١)، والمرئجل (٦٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (٤٠٥/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٥/١)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٣٠٢).

(٣) التحقيق أنَّ في المسألة رأيين الأول وهو رأي سيبويه، والثالث وهو رأي الجرمي.

(٤) زيادة لا يستقيم السياق إلا بها.

(٥) ينظر: شرح الملوكي لابن يعيش (٣٠٢).

(٦) أي ما تضاف إليه (كلا وكلتا).

(٧) أجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة، وحكوا: (كلتا جاريتين عندك مقطوعةٌ يدها). أي تاركة للغزل. ينظر: مغني اللبيب (٢٦٩).

أما أولاً^(١): فلائها من ألفاظ التوكيد، والتواكيد كلها معارف، وسنوضح القول في كيفية تعريفها في التوكيد بمشيئة الله تعالى.

وأما ثانياً: فلائ الغرض بها بيان حقيقة ما هي له وما أتي بها من أجله، وهذا لا يحصل إلا مع كونها معرفة؛ فلهذا وجب تعريفها.

وأما كونه مثنى، فإنما وجب ذلك فيه لأمرين:

أما أولاً^(٢): فلائ وضعه^(٣) لتأكيد المثنى، فلما فيه من الإبهام لم يكن بد من اعتبار التثنية في مضافه ليكون مطابقاً لمؤكده.

وأما ثانياً: فقد بينا أنه / في نفسه مفرد غير مثنى اللفظ، فلو أضفناه إلى غير مثنى لبطل [أ٨٥] معنى التثنية فيه من جهة نفسه ومن جهة مضافه، وهذا فاسد.

فإذن لا بد من اعتبار إضافته إلى المثنى لما حققناه. قال الله تعالى: [٤٨: ٢١]

[٤٨: ٢١]، فأضافه إلى المثنى والمعرفة جميعاً.

وأنشد النحاة:

كَلَّا أَخَوِينَا ذُو رِجَالٍ كَأَنَّهُمْ أُسُودُ الشَّرِّ مِنْ كُلِّ أَعْلَبَ ضَيْغَمٍ (٥)
وقال آخر:

وَكَلَّتَاهُمَا قَدْ خُطَّ لِي فِي صَحِيفَةٍ فَلَا الْعِيشُ أَهْوَاهُ وَلَا الْمَوْتُ أَرْوَحُ (٦)

(١) ينظر: التخمير (٢٤/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٠٩/١).

(٢) ينظر: التخمير (٢٤/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٠٩/١).

(٣) أي لفظ (كلا) و(كلتا).

(٤) سورة الكهف، من الآية (٣٣).

(٥) البيت من الطويل، وهو منسوب لبعض بني أسد. ينظر: ديوان الحماسة لأبي تمام (٧٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٥٤/١)، والإنصاف (٤٤٢/٢)، وأسرار العربية (٢٨٦).

(٦) البيت من الطويل، وهو لتميم بن أبي بن مقبل في ديوانه (٢٥). وينظر: معاني القرآن للفراء (١٤٢/٢)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (الجنابي) (٦٧٢)، والمسائل الشيرازيات (٤١٨/٢)، والإنصاف (٤٤٦/٢). ويروى (صحيفتي) مكان (صحيفة)، ويروى الشطر الثاني: (فلا الموت أهوى لي ولا العيش أهوى لي ولا الموت أروح). ويروى (أشهى لي).

والشواهدُ على هذا كثيرةٌ، أعني وجوبَ إضافتها إلى المعرفة والمثنى.
لا يقال: ما ذكرتموه من اعتبار التعريف والتثنية في مضافهما باطلٌ بقولنا: (كلّ) فإنها تضاف إلى المفرد النكرة فيقال: كلّ رجل، وكل امرأة، وفائدتهما واحدة، فيجب أن يكون حكمهما واحداً.
لأننا نقول^(١): هذا فاسد، فإنهم التزموا في (كلّ) ما التزموه في (كلا) خلا أن اسم الجنس لما كان عاماً لا جرم حصل فيه معنى الجمع ومعنى التعريف لشموله، فكأنه في المعنى مضافٌ إلى مجموع معرفة بخلاف (كلا) فإنه لا عموم فيها من جهة لفظها ولا معناها، فلو أضيف إلى العموم فسد المعنى فبطل ما توهموه.
الوجه الثاني: أن يكون مضافها في معنى المثنى، كقولك: (كلانا)؛ فإن المضمّر فيه وهو قولنا (نا) وإن لم يكن مثنى فإنه في معنى المثنى وهو نظير قولنا (نحن) في إفادته للتثنية والجمع معاً.

فأما البيت الأول الذي أنشده:

فإنَّ اللهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْباً وَيَعْلَمُ أَنَّ سَنَلْقَاهُ كِلَانَا^(٢)

فإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران فلا حاجة بنا إلى كشفهما، و(أن) هاهنا هي المُخَفَّفَةُ من الشديدة.

وأما البيت الثاني فهو لعبدالله بن الزُّبَيْرِ^(٣):

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ^(٤)

فإعرابه ظاهرٌ، وأما موضع الشاهد منه فهو أن قوله (ذلك) وإن كان ظاهره الإفراد إلا أنه في معنى المثنى؛ لأن التقدير فيه: كلا الأمرين الخير والشر، ولكنه أفرده لما كان إشارة إلى المذكور أولاً كما قال العجاج^(٥):

(١) ينظر: الشعر (١/١٣٠)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٤٠٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو للنمر بن تولب، وينظر: التخمير (٢/٢٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٣).

(٣) ابن قيس القرشي (...-١٥هـ)، من أشعر أهل مكة في الجاهلية، هجا رسول الله ﷺ والمسلمين، ثم أسلم بعد الفتح، واعتذر. ينظر: طبقات فحول الشعراء (١/٢٣٦)، المؤلف والمختلف (١٦٨).

(٤) البيت من الرَّمَل، وهو في شعر عبدالله بن الزُّبَيْرِ (٤١). وينظر: السيرة النبوية لابن هشام (٣/٩٧)، والتخمير (٢/٢٤)، ومغني اللبيب (٢٦٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٣)، وشرح أبيات المفصل للشريف الجرجاني (٢٥٣).

(٥) بل رؤية، كما سيأتي.

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ
كَأَنَّهُ فِي الْجِسْمِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ^(١)

فالضمير في (كأنه) مفردٌ وقياسه أن يكون مثنى؛ لأنه عائدٌ على مثنى وهو السَّواد والبلَق، ولكنه أفردَه لما كان غرضُه به المذكورَ أولاً، ونظيره قوله تعالى: [šú # 8#qā]^(٢) لأنه لما تقدّم ذكرُ الفارضِ والبكرِ عقَبَه بقوله: [7 9%Ešú #] يُشير به إلى المذكور أولاً.

فأما قوله: (وَجْهٌ وَقَبْلٌ)، فهو يروى بفتح الفاء والعين من قولهم: رأيتَه قَبْلاً، أي: مُقَابَلةً، و(قُبْلاً) بضمّهما أيضاً مُقَابَلةً، وهو غرضه في البيت.

فأما (قَبْلاً) بكسر الفاء^(٣) فهو بمعنى المعاينة. قال الله تعالى: [@äñĩã \$Rž³ mr] أي: عياناً، وبعده^(٤): «w6% 80»^(٥).

يا غرابَ البينِ أَسْمَعْتَ فَقُلْ إِنَّمَا تَنْطِقُ شَيْئاً قَدْ فَعَلْ
وَالْعَطِيَّاتُ خِصَاسٌ بَيْنَهُمْ وَسَوَاءٌ قَبْرٌ مُثَرٌّ وَمَقْلٌ
كُلُّ عَاشٍ وَنَعِيمٍ زَائِلٌ وَبَنَاتُ الدَّهْرِ يَلْعَبْنَ بِكُلِّ

الوجه الثالث: التفريق في مثل قولك: (كلا زيد وعمرو) وهو لا يأتي إلا في الشعر، والفصيح أن يكون مثنى لما ذكرناه، وإنما جاز التفريق لأمرين:

(١) البيتان من مشطور الرجز، وهما لرؤبة في ديوانه (١٠٤)، وينظر: غريب الحديث للحري (١٠٣١/٣)، ومجالس ثعلب (٣٧٥/٢)، وأسرار البلاغة (١٩٤)، وديوان المعاني للعسكري (١٣٠/٢)، وخزانة الأدب (٨٨/١). والبلق: سواد وبياض، والمراد هنا البياض. ويروى: (الجلد) مكان (الجسم).

(٢) سورة البقرة، من الآية (٦٨).

(٣) بكسر القاف قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر. وبالضم قراءة عاصم وحمة والكسائي وابن كثير وأبي عمرو. ينظر: السبعة (٢٦٦)، والمبسوط (٢٠٠)، والاكتفاء (١٢٦).

(٤) سورة الأنعام، من الآية (١١١).

(٥) أي بعد بيت ابن الزبيري (إنَّ للخير). والذي في الديوان أن البيت الأول من هذه الثلاثة (يا غراب البين...) هو قبل بيت الشاهد.

أما أولاً: فلأنّ التقدير في (كلا زيد وعمرو) كلا الرجلين زيد وعمرو.
وأما ثانياً: فلأنّ التثنية في معنى العطف؛ فلهذا جاز العدول إليه عند الاضطراب.
الحكم الثالث: في إعرابها، فإذا كانت مضافةً إلى الظاهر فليس فيها إلاّ وجهٌ واحدٌ^(١)، وهو إجراؤها مجرى (عصا)، و(رحا) لأنّ أصله كما ذكرنا، وقد تحركت، وانفتح ما قبلها، فلهذا قلبت ألفاً وأُجريت مجرى المقصور.
وأما إذا كانت مضافةً إلى المضمّر ففيها لغتان:
اللغة الأولى: أن تكون جاريةً مجرى المثني فتكون ألفاً في حال الرفع، وبالياء في حال الجرّ والنصب؛ فلهذا تقول: (جاءني الرجلان كلاهما)، و(مررت بالرجلين كليهما)، و(رأيتهما كليهما). وإنما وجب ذلك فيها لأمرين:
أما أولاً:^(٢) فلأنّه لما كان مضافاً إلى مضمّرٍ متصلٍ مثني، صار كأنها معه كالكلمة الواحدة، فقوي أمر التثنية فيه؛ فلهذا أُجري مجرى التثنية في القلب.
وأما ثانياً:^(٣) فلأنّه محمولٌ على (لديه ولديك) فلما قلنا مع المضمّر في (لديه ولديك) حُمِلت (كلا) عليهما، والجامعُ بينهما لزومُ الإضافة فيهما جميعاً، فجرت مجراها في قلبها مع المضمّر، وهذه هي اللغةُ الفصيحة.
اللغة الثانية: إجراؤها على الألف^(٤)، فأنشد الزمخشري:
أيا ربّ حيّ الزائرَيْنِ كلاهُمَا وحيّ دليلاً بالفلاة هَذاهُمَا^(٥)
وإنما وجب ذلك بجريها مجرى الظاهر حملاً للمضمّر على المظهر^(٦) فتقول: (مررت بكلاهما)، و(رأيت كلاهما).

(١) قال الفراء: «وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كلا الرجلين) في الرفع والنصب والخفض، وهما اثنان إلا بني كنانة فإنهم يقولون: (رأيت كلي الرجلين) و(مررت بكلي الرجلين)، وهي قبيحة قليلة مضوا على القياس». معاني القرآن (١٨٤/٢). وجعله القيسي مستحسنًا. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (٤٠٨/١).

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢٣٦/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٤١٠/١).

(٣) ينظر: أسرار العربية (٢٨٩).

(٤) تُسببت لحنهم من طيئ، ولبنى لحارث بن كعب. ينظر: معاني القرآن للفراء (١٨٤/٢)، والخصائص (١٤/٢)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٥١/١).

(٥) البيت من الطويل، وقائله مجهول. وينظر: البصائر والذخائر (٢٠٩/٥)، والتخمير (٢٧/٢).

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٩/١). وجعل الخوارزمي ذلك من قبيل إلزام المثني الألف. ينظر: التخمير (٢٧/٢).

لا يُقال: فكيف تقدير التعليل على لغة من قلب ومن لم يقلب؟

فنقول: أمّا من لم يقلب في الظاهر مطلقاً، وعلى إحدى^(١) اللغتين في المضمر فهو إجراءٌ لهما على الأصل، وأصلها الواو فتحرّكت اللامُ التي هي واو^(٢) على ما اخترناه أو ياءً على قول آخرين، وانفتح ما قبلهما/ فقلبت ألفاً.

[١٨٦]

وأما مَنْ قَلَبَ أَلْفَهَا في المضمر فالوجهُ له^(٣) هو أنه حَمَلَ (كلا) على (لدى) بجامع لزومهما للإضافة، وَحَمَلَ (لدى) على (على) بجامع افتقارهما إلى الفعل كليهما^(٤)، وإنما قلت في (على) فرقاً بين كونها فعلاً وكونها حرفاً في المضمر، وإنما قُلبت أَلْفاً في حال فعليتها؛ لأنَّ الإعلال أصلٌ في الأفعال؛ فلهذا قُلبت أَلْفاً فيه، وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

« وأفعال التفضيل يُضاف إلى نحو ما يضاف إليه (أي) في المضمر والظاهر، تقول: (هو أفضل الرجلين)، و(أفضل القوم)، وتقول: (هو أفضل رجل)، و(هما أفضل رجلين)، و(هم أفضل رجال). والمعنى في هذا إثباتُ الفضل على الرجال إذا فُصلوا رجلاً رجلاً، واثنين اثنين، وجماعة جماعة. وله معنيان:

أحدهما: أن يُراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء. والثاني: أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً، ثم يضاف لا للتفضيل، لكن مجرد التخصيص، كما يضاف ما لا تفضيل فيه، وذلك نحو قولهم: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان) فأنت على الأول يجوز لك توحيدُه في التشية والجمع، وأن لا تؤنثه. قال الله تعالى: [$\text{q}\text{q}\text{\$m} \text{4?}\tilde{\text{a}} \text{\AA} \text{\$Y9}\text{\$}\text{\$}\text{\$} \text{\text{Y}} \cdot \text{\text{ô}}\text{\&} \text{\text{N}}\text{\&}\text{\%}\text{\text{E}}\text{\text{G}}\text{\text{r}}$] وعلى الثاني ليس لك إلا أن تشيه وتجمعه وتؤنثه، وقد اجتمع الوجهان في قوله - عليه السلام - : (ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالسَ يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطؤون أكنافاً الذين يألّفون

(١) في نسخة التحقيق (أحد)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) في نسخة التحقيق (لام)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) ينظر: الكتاب (٤١٣/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٣).

(٤) في نسخة التحقيق (كلاهما)، وهو خطأ ظاهر.

وَيُؤَلَّفُونَ، أَلَا أَخْبَرَكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَسَاوِئَكُمْ أَخْلَاقًا الشَّرِثَارُونَ الْمُتَفِيهَقُونَ) وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (يُؤَسِّفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ)؛ لِأَنَّكَ لَمَّا أَضَفْتَ الْإِخْوَةَ إِلَى ضَمِيرِهِ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ مِنْ جَمْلَتِهِمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُضَافَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ...»^(١). إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ.

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

لـ(أَفْعَل) جهتان:

أحدهما: باعتبار كونه متصلاً بالفعل ومشتقاً منه.

وثانيهما: باعتبار كونه مضافاً.

فأما حكمه باعتبار اتصاله بالفعل فسيذكره الشيخ في باب مفرد^(٢)، ونشرحه هناك بمشيئة الله تعالى.

والذي نذكره هاهنا إنما هو حكمه باعتبار كونه مضافاً، فلنذكر كيفيته في الإضافة ومعناه فيها، ثم نردفه بذكر أحكامه فهذان مقصدان.

المقصد الأول: في كيفية إضافته ومعناه.

أما كيفيته في الإضافة فله فيها حالتان^(٣):

الحالة الأولى: أن يكون مضافاً إلى المعرفة، كقولك: / (هو أفضل الرجلين)، و(هو أفضل القوم)، ويجب فيه إذا كان مضافاً إلى المعرفة أن يكون مضافه^(٤) متعدداً؛ لأنه جارٍ في الإضافة مجرى (أي)؛ فلهذا قال الشيخ: (وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ يُضَافُ إِلَى نَحْوِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ أَيْ فِي الْمَضْمَرِ وَالظَّاهِرِ). والفائدة بإجرائه مجرى (أي) في الإضافة هو أنك إذا أضفته إلى المعرفة وجب أن يكون واحداً من المذكورين بعده؛ فلهذا وجب إضافته إلى متعدّدٍ وهو المثني والمجموع كما

(١) الفصل (١١١).

(٢) ذكر الزمخشري أفعال التفضيل ضمن الأسماء المتصلة بالأفعال، وهي من أصناف الاسم. ينظر: الفصل (٢٧٧). وهو في القسم المفقود من المحصّل للشارح.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح الفصل لابن الحاجب (٤١١/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢٤٩/٢).

(٤) يعني المضاف إليه.

ذكرنا في (أي) ولا تجوز إضافته إلى مفرد^(١)، فلا تقول: (هو أفضل الرجل) كما لا تقول: (أي الرجل جاءك؟).

الحالة الثانية: أن يكون مضافاً إلى النكرة، وهو إذا كان مضافاً إلى النكرة لم يُشترط في مضافه التعدد؛ فلهذا جاز إضافته إلى الواحد والاثنين والجماعة^(٢)، فتقول: (هو أفضل رجل)، و(هما أفضل رجلين)، و(هم أفضل رجال)، وهو في هذه الإضافة جار مجرى (أي)، والمعنى بجريه مجراها هو: أن القصد تفضيل عدد على عدد من ذلك الجنس، فلا جرم لم يكن التعدد فيه معتبراً؛ ولهذا قال الشيخ: (والمعنى في هذا - يعني به إضافته إلى النكرة - إثبات الفضل على الرجال إذا فصلوا - بالصّاد المهملة - رجلاً رجلاً، ورجلين رجلين، وجماعة جماعة). فإذا قلت: (هو أفضل رجل) فالغرض^(٣) به إثبات الفضل له على هذا الجنس إذا جعلوا رجلاً رجلاً. وإذا قلت: (هو أفضل رجلين) فالمقصود إثبات الفضل لهما باعتبار هذا الجنس إذا جعلوا رجلين رجلين، وهكذا القول في نحو قولك: (هم أفضل رجال)، فالغرض به إثبات الفضل على هذا الجنس إذا جعلوا جماعة جماعة، فهكذا يكون أمره في الإضافة.

وأما معناه فله معنيان^(٤):

أحدهما الزيادة. وثانيهما: الاختصاص.

فأما المعنى الأول وهو الزيادة، فهو أن يراد به أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء، وهذا هو الأشهر في استعماله؛ لأنهم إنما بنوه على هذه الصيغة إشعاراً بالزيادة. وهو إذا كان مسوقاً لإفادة هذا المعنى، فله استعمالات ثلاثة^(٥):

(١) يجوز أن يكون المضاف إليه من أسماء الأجناس التي تقع على القليل والكثير، نحو: (البرني أفضل التمر). ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/٢٤٩).

(٢) يجوز إفراد المضاف إليه وإن كان دالاً على الجمع، كما في قوله تعالى: [أفأنتُمْ أعلمون بالله؟] البقرة (٤١). ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/٢٤٩).

(٣) ينظر: التخمير (٢/٢٧).

(٤) ينظر: المقتصد (٢/٨٨٤).

(٥) ينظر: الغرة المخفية (٣٥٩).

الاستعمال الأول^(١): أن يكون باللام، كقولك: (هو الأفضل)، وهو إذا كان على هذه الصفة وجبت فيه المطابقة^(٢) فتقول فيه: (زيد الأفضل)، و(الزيدان الأفضلان)، و(الزيدون الأفضلون)، و(هند الفضلى)، و(الهندان الفضليان)، و(الهندات الفضليات).

وإنما وجب اعتبار المطابقة فيما يكون مختصاً باللام لأمرين^(٣):

أما أولاً: فلأن الغرض بإدخال اللام هو الإشارة بها إلى أفضلية معهودة، فإذا قلت: (زيد الأفضل)، فمعناه: المعهود/ بالفضل، فكما أن لفظ (المعهود) تجب فيه المطابقة، فهكذا ما كان في معناه.

وأما ثانياً: فلأن إفراده إنما كان من أجل وقوعه موقع الفعل وشبهه به، ولا شك أن اتصال اللام به يبعده عن شبه الفعل؛ فلهذا وجبت فيه المطابقة.

الاستعمال الثاني: أن يكون بـ(من) كقولك: (زيد أفضل) ويجب إفراده هاهنا، فتقول فيه: (زيد أفضل من عمرو)، و(الزيدان أفضل من عمرو)، و(الزيدون أفضل من عمرو)، و(هند أفضل من جُمْل)، و(الهندان أفضل من كذا)، و(الهندات أفضل من كذا) فيجب إفراده في جميع ما ذكرناه وترك تأنيثه، وإنما وجب ذلك فيه لأمرين^(٤):

أما أولاً: فلأنه محمول على صيغة التعجب بدليل أنه يؤخذ مما يؤخذ منه فعل التعجب، فكما أن التعجب يجب إفراده فكذا في (أفعل) التفضيل.

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٩٣٨/٢).

(٢) يجب مراعاة أمر السماع في مطابقة أفعل التفضيل للمفضل، فالأشرف والأظرف لا يُستعمل فيهما الجمع والتأنيث؛ لعدم السماع، واستعمالاً في الأفضل والأطول؛ لأنهما مسموعان، واستعمل الجمع في الأكرم والأجد؛ لأنه مسموع، ولم يُستعمل التأنيث فيهما؛ لعدم السماع. ينظر: المستوفى للفرحان (١٣٤).

(٣) ينظر: الأصول (٨/٢)، والمفضل شرح المفصل (٨٦٧/٢).

(٤) ينظر: الأصول (٦/٢).

وأما ثانياً: فلأنه واقعٌ موقع الفعل، فإذا قلت: (زيد أفضل من عمرو)، فمعناه يزيد فضله عليه، فكما أن الفعل يجب إفراده هاهنا، فهكذا يجب إفراد (أفعل) التفضيل لما كان واقعاً موقعه.

الاستعمال الثالث: أن يكون بالإضافة، وهو إذا كان على هذه الصفة جاز فيه المطابقة وتركها، سواء كان مضافاً إلى معرفة، كقولك: (زيد أفضل الرجال)، و(هند فضلى النساء) أو مضافاً إلى النكرة^(١) كقولك: (زيد أفضل رجل)، و(هند فضلى امرأة) قال الله تعالى: [\$Y9\$Š Ÿ •m& n&%É G9r]^(٢) فهذا غير مطابق. وقال تعالى: [\$gšBĩĩ ā ŽÉY2 &]^(٣) وهذا مطابق.

وإنما جاز فيه إذا كان مستعملاً بالإضافة المطابقة وتركها؛ لأن لها^(٤) شبهاً باللام وبـ(من)؛ فلهذا أعطيت حكمهما. فأما شبهها باللام، فمن حيث كانت مفيدة للتعريف والتخصيص^(٥) أشبهت اللام. وأما شبهها بـ(من) فمن حيث إنَّ المفضَّل عليه مذكورٌ في الإضافة كما هو مذكور مع (من) فلهذا جازت المطابقة مع الإضافة لشبهها باللام، وجائز ترك المطابقة فيها لمشابتها بـ(من)، فعلى هذا يجري (أفعل) التفضيل في هذه الاستعمالات بالمعنى الأول وهو الزيادة.

(١) يرى الشارح جواز المطابقة وعدمها في أفعل المضاف لقصد التفضيل سواء أكان المضاف إليه معرفة أم نكرة، ولم يُصرَّح ابن الحاجب بجواز الأمرين في الإضافة إلى النكرة. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٨٥٣/٣)، وشرح الوافية (٣٣٣)، ومثله الرضي. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤٥٨/٣). وبعض النحويين يرى لزوم الإفراد والتذكير. ينظر: أوضح المسالك (٢٩٧/٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٩٣٨/٢). وبعضهم يرى لزوم الإفراد والتذكير إذا كان المضاف إليه جامداً، وجواز المطابقة إذا كان المضاف إليه مشتقاً. ينظر: ارتشاف الضرب (٢٣٢٢/٥).

(٢) سورة البقرة، من الآية (٩٦).

(٣) سورة الأنعام، من الآية (١٢٣).

(٤) يعني الإضافة.

(٥) سبق ذكر الخلاف في مسألة نوع الإضافة في أفعل التفضيل. ينظر: ص (٢٦٥ - ٢٦٧) من النص المحقق.

فأما المعنى الثاني: وهو الاختصاص^(١) فهو أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً^(٢)، والضمير في قوله (فيها) راجع إلى الحَصْلَة ثم يضاف، لا للتفضيل^(٣) لكن لمجرد التخصيص كما يُضاف ما لا تفضيل فيه، وذلك نحو قولك: (الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان) يعني بذلك أنهما المختصان بالعدل من بينهم^(٤)، وليس الغرض أنهم عادلون، وهم أعدل منهم^(٥)، فإن بني مروان لم يكن فيهم عادلٌ قطّ وكيف يقال بأن فيهم عدلاً وأعلاهم في الدّين حاله من لا تقبل شهادته في باقية من بَقْل؛ لأنَّهما كِهم في الفسوق وتهاكُهم في شرب الخمر، وأخذ المال من غير حِلِّه ووضعه في غير وجهه؛ ولهذا قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب^(٦) - كرم الله وجهه - : «إِنَّ بَنِي أُمَيَّةٍ يُفَوِّقُونَنِي مَالاً/ الله، والله لئن عشتُ لهم لأَنفُضَنَّهُمْ نَفْضَ اللَّحَامِ الْوِذَامِ التَّرْبَةِ». والوِذَامُ: جَمْعُ وَذَمَةٍ، وهي واحدة^(٧) الأكراش.

[٨٧ب]

(١) وهذه الإضافة معنوية اتفاقاً. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/٤٩٩).

(٢) قال ابن الحاجب: «فقله: (أن يؤخذ) يعني (أفعل) باعتبار من هو له، ففي (يؤخذ) ضميرٌ يعود على (أفعل) و(مطلقاً) حال، و(الزيادة) مرفوعٌ بـ(مطلق) و(فيها) ضمير الحَصْلَة». الإيضاح في شرح المفصل (١/٤١١).

(٣) يرى أبو حيان أن أفعل التفضيل إذا كان مضافاً إلى معرفة فإنه لا يخلو من التفضيل ألبتة، وما ورد من شواهد لا يلاحظ فيها معنى التفضيل يُوقف على السماع فيها. ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٣٢٥، ٢٣٢٦).

(٤) ينظر: التخمير (٢/٢٨).

(٥) نعم المراد من الإضافة التخصيص، لكن التخصيص لا يستلزم حلو المضاف إليه من صفة التفضيل. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/٢٤٩)، والإقليد (٢/٦٦٩). وهو ما قرره الشارح فيما يأتي في الحكم الثالث من أحكام النوع الأول وهو ما يختص بالإضافة. وعلى هذا فإن نفي الشارح العدل عن بني أمية لا تعضده قوانين النحو، بل فيه تأثرٌ بمذهبه الزيدي المعتزلي. فبنو أمية فيهم معاوية، وهو الصحابي العدل رضي الله عنه.

(٦) يُفَوِّقُونَنِي: يُعْطُونَنِي شيئاً فشيئاً. ينظر: لسان العرب (فوق) (١٠/٣١٩). والمعنى: لأَنفُضَنَّهُمْ نَفْضَ الْجَزَارِ للأكراش التي علق بها التراب. ويروى: (التراب الوذمة) على القلب. ينظر: الصحاح (وذم) (٥/٢٠٥)، ونهج البلاغة (١١٥)، والديباج الوضي للعلوي (٢/٥٥٣)، وجمهرة الأمثال (١/١٣٥)، ولسان العرب (وذم) (١٢/٦٣٢). ويروى: التربة، والصواب التربة، بالتاء. ينظر: تصحيح التصحيف (٤/٧٦٤).

(٧) المقصود: القطعة منها، كما قال الشريف الرضي في الوذمة: وهي الحُزَّة من الكرش أو الكبد تقع في التراب تُنْفَضُ. والجزء: القطعة. ينظر: نهج البلاغة (١١٦)، والديباج الوضي للعلوي (٢/٥٥٣).

والعجبُ من ابن الحاجب حيث قال^(١): (وزعم الشيخُ أنه ليس فيهم عادلٌ غيرُهُما)، وظاهرُ كلامه يفهم منه أنَّهم عادلون، وهذه مُناكرةٌ للحسِّ ومدافعةٌ للضرورة؛ فإنَّ فسقَهُم وخروجَهُم عن الدين أظهرُ من نور الشمس لا يخفى على من له أدنى مُسكَّةٍ في الدين، وسَلِمَ عن العَصَبِيَّةِ، ومن أراد أن يَعرف مصداقَ ما قلناه من حالهم فليطالع كتاب الدولتين^(٢)، وكتاب الأغاني^(٣) فإنه يجد فيه ما يَشفي وَيَكفي من أفاعيلهم الخبيثة في الدين وظلمهم الفاحش للمسلمين.

فأمَّا الناقصُ فهو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان^(٤)، سُمِّي بالناقص لنقصه أرزاق الجند والعطايا لبني مروان وردَّهم إلى قدر المستحق؛ فلهذا سُمِّي ناقصاً، وكان مُلكه خمسة أشهر.

وأما الأشجُّ فهو عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، سُمِّي بذلك لِشَجَّةٍ كانت في وجهه من دابة، مَلَكَ بَعْدَ عَمِّهِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فَأَمَاتَ كُلَّ بَدْعَةٍ وَأَحْيَا كُلَّ سَنَةٍ. ولم يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُعْتَزِلَةِ بِإِمَامَةِ أَحَدٍ مِنْ بَنِي مُرْوَانَ إِلَّا بِإِمَامَتِهِ لَزَعْمِهِمْ أَنَّ الْإِمَامَةَ فِي كُلِّ قَرِيشٍ، ثُمَّ قَامَ بَعْدَهُ عَمُّهُ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فَأَحْيَا مَا أَمَاتَهُ وَأَمَاتَ مَا أَحْيَاهُ. فهذا هو الكلام على بيان معناه وكيفية إضافته.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤١١/١).

(٢) الظاهر أنه يريد (كتاب الدولتين لابن زُبَيْر). وهو عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن زُبَيْر، (٢٥٥ - ٣٢٩هـ)، من أهل دمشق، ولي القضاء بمصر. وذكر له ابن زُؤَلَقٍ عجائبَ في التَّحْيِيلِ على الدخول في القضاء منها أنه بذل على القضاء ألف دينار. وقال يحيى بن مكي: لو كان ابنُ زُبَيْرٍ عادلاً ما عدلت به قاضياً وقال مَسْلَمَةُ بْنُ قَاسِمٍ: كان ضعيفاً. وقال الخطيب: كان غير ثقة. توفي بالفسطاط. ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٢٦٤/٢٤)، ولسان الميزان (٢٥٣/٣).

(٣) لأبي الفرج الأصفهاني. وأبو الفرج مُتَّهِمٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ. روى الخطيبُ البغدادي أنه أكذبُ الناس، كان يشتري شيئاً كثيراً من الصحف، ثم تكون كل روايته منها. ينظر: تاريخ بغداد (٣٩٨/١١). وقال ابن كثير: «قال ابن الجوزي: ومثله لا يوثق به فإنه يصرح في كتبه بما يُوجبُ العشق ويُهوِّنُ شرب الخمر، وربما حكى ذلك عن نفسه. ومن تأمل كتاب الأغاني رأى فيه كل قبيح ومنكر». البداية والنهاية (٢٦٣/١١). وللمزيد يُقرأ كتاب (السيف اليماني في نحر الأصفهاني) لوليد الأعظمي.

(٤) ينظر: المعارف (٣٦٧)، والعقد الفريد (٤٦٤/٤)، والمنظوم (٢٥٠/٧)، واللباب في تهذيب الأنساب لأبي الحسن الجزري (٢٩١/٣)، ونزهة الألباب في الألقاب لابن حجر (٢١٦/٢). وقيل إن الناقص هو محمد بن مروان؛ لأنه لما استُخلف أنقص الأعطيات. ينظر: الإقليد (٦٦٩/٢). والصواب أنه يزيد، وأول مَنْ لُقِّبَ بالناقص هو مروان بن محمد. ينظر: البداية والنهاية (١٣/١٠).

المقصد الثاني: في بيان أحكامه.

واعلم أن أحكامه على نوعين:

أحدهما يختص^(١) الإضافة.

وثانيهما يختص العمل.

فأما النوع الأول، وهو ما يختص الإضافة، ففيه أحكام ثلاثة:

الحكم الأول: أنك إذا استعملته على المعنى الأول وهو الزيادة بعد المشاركة في تلك الخصلة على جهة الإضافة جاز لك فيه المطابقة وتركها لما ذكرناه فيما سلف، ولهذا قال الشيخ: (فأنت على الوجه الأول يجوز لك توحيدك في التثنية والجمع، وأن لا تؤنثه)، يعني بذلك استعماله على المعنى الأول، وهو الزيادة على جهة الإضافة، ولهذا أورد في مثاله قوله تعالى: [$\text{q4\$m 4?ã \ddot{A} \$\text{Y9}\$S \text{Y} \cdot \text{õn\& N\ddot{a}\%E G9r}$] فدل ذلك على أن غرضه المضاف دون غيره، وكان من حق الشيخ أن يُقيّد هذا الحكم، وهو جواز المطابقة وتركها بكونه مضافاً^(٢)؛ لأنّ هذا الحكم لا يجوز إلا في المضاف دون المعرف باللام، ولكنه أطلقه، فهذا من المواضع التي أطلقها وهي مفتقرة إلى التقييد، وقد مرّ الخوارزمي وابن الحاجب على هذا الموضع ولم ينبّها عليه، ولا بدّ من تقييده بالإضافة لما ذكرناه.

الحكم الثاني: أنك إذا استعملته على المعنى الثاني، وهو أن تؤخذ مطلقاً له الزيادة فليس فيه إلا المطابقة لا غير، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (وعلى الثاني ليس لك إلا أن تُنثيه وتجمعه وتؤنثه) لآته في استعماله هاهنا بمتزلة اسم الفاعل.

[أ٨٨]

ثم قال: (وقد اجتمع الوجهان)، يعني المطابقة وتركها^(٣) في الحديث المأثور الذي رواه، فقوله - عليه السلام - ^(٤): (ألا أخبركم بأحبّكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة) من باب ترك المطابقة، وقوله (أحاسنكم أخلاقاً الموطؤون أكنافاً) من باب المطابقة، وقوله:

(١) هذا الفعل يُستعمل لازماً، ومتعدياً. ينظر: القاموس المحيط (حص) (٧٩٦).

(٢) ينظر: الغرة المخفية (٣٥٩).

(٣) ينظر: الفضل شرح المفصل (٨٦٨/٢)، والإقليد (٦٧٠/٢)، وارتشاف الضرب (٢٣٢٥/٥).

(٤) رواه عبد الرزاق وأحمد وابن حبان والترمذي. ينظر: مصنف عبد الرزاق (١٤٤/١١)، ومسند الإمام أحمد (١٨٥/٢)، وصحيح ابن حبان (٢٣٥/٢)، وسنن الترمذي (٣٧٠/٤).

(ألا أخبركم بأبغضكم إليّ وأبعدكم منّي مجالسَ يوم القيامة) من باب ترك المطابقة، وقوله: (أساوئكم أخلاقاً) من باب المطابقة.

والشّرثارون من قولهم: (رَجُلٌ ثَرْتَارٌ) أي: مِهْذَارٌ في كلامه. والمتفهيّقون من قولهم: (فَهَيْقَ الإِنَاءِ) إذا امتلأ. قال الفراء^(١): فلانٌ يَتَفَهِّقُ في كلامه، وذلك إذا توسّع فيه وتَنَطَّعَ كأنه مَلَأَ به فاه. وعن أبي عمرو بن العلاء^(٢): المُتَفَهِّقُ: الواسعُ وكلُّ متقارب.

وليس الغرضُ اجتماع المعنيين، وهما: الزيادةُ في الخصلة، والاختصاصُ بها، فإنَّ الشيخ لم يَقْصِدْ هذا، وإنما أراد بالتمثيل بالحديث المأثور في المطابقة وتركها.

وزعم ابنُ الحاجب^(٣) أنَّ الظاهر من كلام الشيخ أنَّه أراد بالوجهين المعنى الأول والمعنى الثاني في (أَفْعَلْ)، وهذا فاسدٌ، فإنَّ الشيخ ما أراد بذكر الحديث إلاَّ تمثيل المطابقة وتركها، ولم يرد ذكر المعنيين أصلاً كما زعم؛ لأنَّ المقصودَ هو الإبانةُ للمراد الإعرابي الذي تصدى لأجله، ولو أراد ذكر المعنى لساغ كما سنقرره.

الحكم الثالث: هو أنَّ من حقّه إذا كان مستعملاً بالمعنى الأول، وهو الزيادة على جهة الإضافة أن يكون مضافاً إلى شيءٍ هو بعضه، فعلى هذا لا يجوز أن تقول: (يوسف أحسن إخوته)؛ لأنَّك لما أضفتهم إلى ضميره، أعني الإخوة أخرجته من جملتهم من قبل أنَّ المضاف من حقّه أن يكون مغايراً للمضاف إليه، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (إنَّ من شرط "أَفْعَلْ" أن يكون مضافاً إلى جملةٍ هو بعضها) فعلى هذا لا يجوز (زيد أفضل الحجارة) وجاز أن تقول: الياقوت أفضل الحجارة، لما كان بعضها.

وعلى الوجه الثاني وهو الاختصاص يجوز، ومنه قول الوليد بن عبد الملك^(٤) لُنُصَيْب حين أنشده شعراً: (أنت أشعر أهل جلدتك). أي: أنت شاعرهم إذ ليس الغرض أنهم شعراء وأنت أشعر منهم، ولكنَّ الغرض ما ذكرناه؛ لأنَّه لا يوجد في أهل جلدته شاعرٌ غيره.

(١) ينظر: الصحاح (فَهَق) (٤/١٥٤٥).

(٢) ينظر: الصحاح (فَهَق) (٤/١٥٤٥).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٤١٢)، ومثله ابن يعيش في شرح المفصل (٣/٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/٩٣٨). وما رآه الشارح أصوب.

(٤) ذكر الشارح قبلُ في ص (٢٦٦) من النص المحقَّق أنَّ القائل هو الفرزدق. وهو تابع في هذه النسبة للخوارزمي. ينظر: التخمير (٢/٣١).

الضمير في قوله: (وله معنيان) ينصرف إلى ما صَدَّرَ به أولَ الفصل، وهو قوله: (أَفْعَلُ) التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه "أي" في الظاهر والمضمر) ثم قال: (وله معنيان)؛ فلهذا كان منصرفاً إليه؛ لأنهما لا يختصان إلاّ به.

وزعم الخوارزمي^(١) أنَّ الضمير في قوله: (وله معنيان) ليس ينصرف إلى قوله: (هو) أفضل رجل، وهما أفضل رجلين) وإنما ينصرف إلى قوله: (هو أفضل الرجلين). وهذا من تَعَسُّفَاتِهِ الباردة، فإنَّ الغرض هو تفصيلُ (أَفْعَلُ) التفضيل الذي صَدَّرَ به أولَ الفصل، وبيانُ [٨٨ب] أحكامه؛ فلهذا كان مُنصَرَفاً إليه.

ومن عجيب كلامه أنّه قال: كما أنَّ الضمير في فصل الأعلام في قوله: (وهو قليل)^(٢) ينصرف إلى إدخال اللام على العَلَم، ولا ينصرف إلى قوله: (وهذا الزيد أشرفُ من ذلك الزيد)، وكما أنَّ الضمير في قوله في فصل الفاعل: (وهو الوجه المختار)^(٣) لا ينصرف إلى قوله: (ضربتُ وضربوني قومك) وإنما ينصرف إلى مذهب البصريين^(٤).

فَلْيَنْظُرِ الناظرُ ما في كلامه هذا من الضَّعْفِ وعدمِ الملاءمة لما نحن فيه، وإنَّ إحدى المسألتين بمَعزِلٍ عن الأخرى. فليت شعري كيف ساغ له القياسُ وما وجه الجامع بينهما؟

لا يقال: فإذا قلتم إنَّ مراد الشيخ بقوله: (وقد اجتمع الوجهان) هو المطابقة وتركها، فما رأيكم في (أَفْعَلُ) في الحديث مطابقاً وغير مطابق؟ هل يكون من المعنى الأول وهو الزيادة، أو يكون من المعنى الثاني وهو الاختصاص؟

لأننا نقول: الحقُّ عندنا فيه أنَّ (أَفْعَلُ) في الحديث شاملٌ لكلا المعنيين وأنه يمكن جمعهما فيه، وبيانه أنَّ (أَفْعَلُ) في قوله: (إنَّ أحبكم إليّ، وأقربكم مني) و(أحسنكم أخلاقاً) هو من المعنى الأول؛ لأنَّ الغرض به إنهم مشتركون في هذه الخصلة، وهؤلاء أزيدُ منهم فيها، وأنَّ (أَفْعَلُ) في

(١) ينظر: التخمير (٢/٢٨).

(٢) المفصل (٢٥).

(٣) المفصل (٣١).

(٤) في إعمال الأقرب، وهو الثاني.

قوله: (أبغضكم إليّ، وأبعدكم مني مجالس) و(أساوئكم أخلاقاً) من المعنى الثاني؛ لأن الغرض أنّ هؤلاء مختصون بهذه الخصال لا غير، إذ لا يُمكن أن يكون من المعنى الأول وأن يقال: إنهم كلّهم مشتركون في البغض والبعد وسوء الخلق وهؤلاء أزيد منهم في ذلك، وإنما الغرض حملُه على الاختصاص كما ذكرناه. فهذه هي أحكام (أفعل) إذا كان مضافاً.

وأما النوع الثاني، وهو ما يختصّ أحكامه بالإضافة إلى كونه عاملاً فسنوردها في ذكر الأسماء المتصلة بالأفعال، ونذكر كيفية رفعه ونصبه للظاهر بمشيئة الله تعالى.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«فصل

ويُضاف الشيءُ إلى غيره بأدنى ملابسةٍ بينهما كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: خذ طرفك، وقال:

إذا كوكبُ الخرقاءِ لاحَ بسُحرةٍ سهيلٌ أذاعت^(١) غزَها في القرائبِ

أضاف الكوكب إليها لجدها في عملها إذا طلع. وقال:

إذا قال قَدْنِي قال بالله حَلْفَةً لَتُغْنِي عَنِّي ذا إنائك أجمعاً

لملابسته له في شربه وهو لساقى اللبن .

والذي^(٢) أبوه من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الاسمين المعلقين على عين واحدة أو معنى واحد كالليث والأسد وزيد وأبي عبد الله والحبس والمنع، ونظائرهنّ، فتضيف أحدهما إلى الآخر فذلك بمكانٍ من الإحالة. فأما نحو قولك: (جميعُ القوم، وكلّ الدراهم، وعين الشيء ونفسه)، فليس من ذلك القبيل^(٣).

قال السيد الإمام - رضي / الله عنه وأرضاه - :

[أ٨٩]

لما فرغ الشيخ من بيان الأسماء التي تختصّ في الإضافة بأحكام مخصوصة نحو (كلا، وأي، وأفعل التفضيل) رجع إلى ذكر أحكام الإضافة مطلقاً، فذكر في هذا الفصل كيفية الإضافة، ثمّ ما يمتنع من الإضافة، فهذان مقصدان:

(١) في نسخة التحقيق (أضاعت)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) قبله في المفصل: (فصل).

(٣) المفصل (١١٢، ١١٣).

المقصد الأول: في بيان كيفية الإضافة.

اعلم أن الإضافة هي: إسناد الشيء إلى غيره^(١). ولا بدّ من اعتبار خصوصية بين المضاف والمضاف إليه، لأجلها كان أحقّ بأن يضاف إليه دون غيره من سائر الأسماء، وليس يشترط في تلك النسبة أن تكون هي الملك فيما يملك، ولا أن يكون المضاف مختصاً بالمضاف إليه دون غيره، ولكن المعتبر هو حصول أدنى ملازمة بينهما^(٢)، فلأجلها ساغت الإضافة. ثمّ مثله بقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: (خذ طَرَفَكَ)، فإضافته إليه ليس إلّا من حيث إنّه ملابسٌ له بحمّله له لا غير، ثمّ استشهد بالبيتين، فأما البيت الأول، وهو قوله:

إذا كوكبُ الخرقاء..... إذا كوكبُ الخرقاء.....^(٣)

فلنذكر إعرابه وموضعَ الشاهد منه، فهاتان فائدتان:

الفائدة الأولى: في إعرابه، فـ(إذا) ظرف زمان والعامل فيها جوابها وهو قوله: (أذاعت^(٤) غَزَلَهَا). وقوله: (لاحَ بسُحْرَة) الباء في (بسُحْرَة) متعلقة بـ(لاح). إما تعلق المفاعيل كقولك: كتبت بالقلم، وإما تعلق الأحوال^(٥)، والمعنى فيه: لاح طالِعاً بسُحْرَة. (سهيل): مرفوع على أنّه عطف بيان على كوكب الخرقاء^(٦).

(١) قال الشارح في أول باب الإضافة: (إسناد الاسم إلى غيره لا على جهة الإخبار عنه) وقال إنّ هذا هو المعنى العام للإضافة عند النحويين. وما ذكره هنا لا يرقى إلى المعنى الاصطلاحي العام، فهو معنى لغوي. ينظر: المرتحل (٢٦٠).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٥٠٤/١).

(٣) جزء بيت من الطويل، وتماه:

.....لاحَ بسُحْرَة سهيلٌ أذاعتُ غَزَلَهَا في القرائب

وقائله مجهول، وينظر: المسائل الشيرازيات (٥٩٧/٢)، والمحتسب (٢٢٨/٢)، والأزمة والأمكنة للمرزوقي (٣٨١)، وحرزاة الأدب (١١٢/٣). وأذاعت: فرقت. ويروى: (أشاعت) بدل (أذاعت)، و(الغرائب) بدل (القرائب)، وهنّ النساء الغريبات؛ لأنّ التي تغزل امرأة غريبة في الغالب. ينظر: لسان العرب (غرب) (٦٣٩/١).

(٤) في نسخة التحقيق (أضاعت)، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) في نسخة التحقيق (الأقوال)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) أو بدلٌ منه، أو بدلٌ من الضمير في (لاح)، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف. ينظر: المُنْخَل في إعراب أبيات المفصل (٤٢٨/١).

الفائدة الثانية: في موضع الشاهد منه، وإنما أوردته شاهداً على إضافة الكوكب إلى الخرقاء، ووجه ملايسته لها هو أنها تَجِدُ في العمل عند طلوعه، لأنها لا تستعدُّ إلا إذا طلع فَيَمَسُّهَا الْبَرْدُ فتأخذُ في أَهْبَةِ الْعَزْلِ في الاستعانة بالقرائب في تجهيز الكُسْوَةِ. والخرقُ: الحُمُق، وهو بضم الفاء وسكون العين، وفعله بضم العين في الماضي منه والمضارع^(١) كـ(ظَرَفَ)، وهو من أفعال الغرائز، واسم الفاعل منه (أَفْعَلَ) كأخرق، ويُجمع على (فُعِلَ) كحُمُرٍ في جمع أَحْمَر. والخرقُ: بكسر الفاء وسكون العين: الكريمُ السَّخِي، وجمعه: أخراق وخرُوق، والخرقاء من النساء هي الحمقاء، ومنه المثل^(٢): (لن تُعَدَمَ خرقاءُ علةً)، والمعنى فيه أن العلةَ كثيرةٌ موجودةٌ مُتَيَسِّرةٌ لجنسها الخرقُ، فضلاً عمَّن لها كياسةٌ وظرفٌ، والخرقاء: هي صاحبة ذي الرُمة، وهي من بني عامر بن صعصعة، والخرقاء في البيت يحتمل أن يكون لامرأة معينة أو غير معينة.

وأما البيت الثاني^(٣) فنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه، فهاتان فائدتان:

الفائدة الأولى: في إعرابه، فقوله: (إذا قال قَدْنِي)، أي: حَسْبِي، (قال بالله حَلْفَةً)، و(حَلْفَةً) منصوب على المصدرية^(٤)، [والعامل فيه ما في (بالله)]^(٥) مِنْ معنى الْقَسَم. وقوله: (لَتُغْنِي عَنِّي)، بفتح اللام على أنها لام جواب القسم كقولك: (والله لأضربن)، والياء في قوله: (لَتُغْنِي عَنِّي) مفتوحةٌ على تقدير حذف نون التوكيد^(٦)؛ لأنَّ الأصل (لَتُغْنِيَنَّ عَنِّي) كقوله: /

[٨٩ ب

(١) أي: خَرَقَ يَخْرِقُ، ويرى الجوهري أنه: خَرَقَ - بالكسر - يَخْرِقُ خَرَقًا، واسم المصدر منه: الخَرَق. ينظر: الصحاح (خرق) (٤/١٤٦٨).

(٢) في جمهرة الأمثال (٢/٢٩٧)، ومجمع الأمثال (٣/١٥٣): (لا تُعَدَم).

(٣) هو: إذا قال قَدْنِي قال بالله حَلْفَةً لَتُغْنِي عَنِّي ذا إنائك أجمعاً

وهو من البحر الطويل، وهو لحريث بن عُثَّاب الطائي في شعره من (شعر طَبَّي) (٢/٥٧٨). وينظر: مجالس ثعلب (٢/٥٣٨)، والشعر (١/١٨٦)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٤١٤)، والمنخل (١/٤٢٨). ويروى: (قطني) مكان (قدني). و(قُلْتُ أَلَيْتُ) مكان (قال بالله). و(لَتُغْنِيَنَّ) بدل (لَتُغْنِي).

(٤) يجوز نصبُ المصدر على الحال. ينظر: المنخل في إعراب أبيات المفصل (١/٤٣٠).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها. ينظر: المنخل في إعراب أبيات المفصل (١/٤٣٠).

(٦) الخفيفة. ينظر: التخمير (٢/٣٣).

اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّوْطِ قَوَّسَ الْفَرَسِ^(١)
بفتح الباء من (اضْرِبَ) وأصله (اضْرِبَنَّ).

وذا إنائك: منصوب بـ(تُعْنِي) على المفعولية، و(أجمعا) منصوبٌ على التأكيد لـ(ذا).

الفائدة الثانية: في موضع الشاهد منه، وإنما أوردته شاهداً على الإضافة وهو محتمل^{*} لأمرين^(٢):

أحدهما: أن يريد أنه أضاف الإناء إلى المخاطب والإناء ليس له، فعلى هذا يكون الضمير في قوله: (لملاسته) للشارب، وفي: (له) للإناء، وفي قوله: (في شربه) أيضاً للشارب، وقوله: (وهو لساقى اللبن) للإناء.

وثانيهما^(٣): أن يكون مراده أنه أضاف (ذا) إلى الإناء، فعلى هذا يكون المضمرة في ملاسته اللبن، وقوله: (له) راجع إلى الإناء. وفي قوله: (في شربه) الضمير للشارب، وفيه نظر؛ لأن اللبن ملابسٌ للإناء في شربه وغير شربه^(٤).

ومعنى قوله: (لَتُعْنِي عَنِّي) ^(٥) لَتُجْزِي عَنِّي بشرب اللبن، من قولهم: فلان غنى فلان، أي: يجزئ عنه ويكفي^(٦).

وزعم الخوارزمي^(٧) أن قوله: (لَتُعْنِي عَنِّي) في البيت من قول العرب: (أغن عني وجهك)، أي: بَعْدَهُ عَنِّي، وهذا فاسدٌ لأمرين:

أما أولاً: فلأن سياقه لا يؤدّي هذا المعنى وينبؤ عنه، ويتأخّر عن قبوله، فإنه لا معنى للبعد فيه.

(١) البيت من المنسرح، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (١٦٥)، وقيل: مصنوعٌ عليه. وينظر: نوادر أبي زيد (١٦٥)، والمسائل البغداديات (٤٣٧)، والخصائص (١٢٦/١)، وسر صناعة الإعراب (٨٢/١)، ومغني اللبيب (٨٤٢).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤١٤/١).

(٣) ينظر: المتخل في إعراب أبيات المفصل (٤٣٣/١).

(٤) فيقوى الاحتمال الأول حينئذٍ.

(٥) في نسخة التحقيق (عنه)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) ينظر: الصحاح (غني) (٢٤٤٩/٦)، ولسان العرب (غني) (١٣٨/١٥).

(٧) ينظر: التخمير (٣٣/٢). والخوارزمي نقل هذا المعنى من حاشية المفصل المنسوبة للزمخشري. ينظر: (٣٠).

وأما ثانياً: فلأنَّ الغِنَى بمعنى البُعد^(١) لم يستعمل في لغة العرب، ولهذا لم يورده الجوهري؛ فبطل ما قاله وصحَّ أن المراد بالغِنَى في البيت هو الإجزاء والكفاية.

المقصد الثاني: في بيان ما يمتنع من الإضافة.
اعلم أن الذي امتنعوا فيه من الإضافة أمور ثلاثة:
أحدها: الاسمان المعلقان على ذات واحدة كالليث والأسد.
وثانيهما: الكنية والاسم المعلقان على ذات واحدة كزيد وأبي عبدالله.
وثالثها: الاسمان المعلقان على معنى واحد كالحبس والمنع.
فذلك بمكان من الإحالة، وإنما كان مستحيلاً؛ لأنَّ الإضافة المعنوية إنما تكون من أجل تعريف أو تخصيص، وتعريف الشيء من جهة نفسه محال، وتخصيصه من جهة نفسه محال أيضاً^(٢).

تنبيه: اعلم أن هاهنا إشكالات على هذه القاعدة واردة، يُوهم ظاهرها جواز إضافة الشيء إلى نفسه، ونحن نوردها ونجيب عنها بعون الله تعالى.
الإشكال الأول: قولهم: (سعيد كُرز)^(٣)، و(قيس قُفّة)^(٤) على لغة من أضاف، وتقريره هو أن قولنا: (سعيد كُرز) اسمان وضعنا لمسمى واحد كليث وأسد، فإذا كان إضافة الليث إلى الأسد ممتنعة لكونهما اسمين لذات واحدة فيجب امتناع قولنا (سعيد كُرز، وقيس قُفّة) لأنهما اسمان وضعنا لذات واحدة.
وجوابه^(٥) أنا قد قررنا استحالة إضافة الشيء إلى نفسه، فإذا ورد شيء يوهم ذلك وجب تأويله على موافقته، ووجه التأويل في هذا هو أن اللفظ قد

(١) هو في هذا لا يجعل الغنى بمعنى البعد، والمقصود أنك إذا أبعدته صار غنياً عني، ولا يحتاج إلى رؤيتي. ينظر: المنخل في إعراب أبيات المفصل (٤٢٩/١).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٠٦/٢).

(٣) الكُرز: خُرْج الراعي. ينظر: القاموس المحيط (كرز) (٦٧٢).

(٤) القُفّة: وعاء كهيفة القرعة يُتخذ من الخوص. ينظر: القاموس المحيط (قف) (١٠٩٣).

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف (٦٧٨/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٦٠٨/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢٤٠/٢).

[١٩٠] يُطلقُ ويُرادُّ به اللفظ، ويطلق تارةً ويرادُّ به / المدلول، وإذا كان الأمر كما قلناه فالغرض بالاسم الأول هاهنا المدلول، والغرض بالاسم الثاني هو اللفظ، فإذا قلت: (جاءني سعيدٌ كرز)، فكأنتك قلت: جاءني مدلولُ هذا اللفظ، ولا شكَّ أنَّ مدلول اللفظ مغايرٌ لنفس اللفظ؛ فلهذا جاز إضافةُ أحدهما إلى الآخر لهذا الاعتبار.

الإشكال الثاني: قولهم (جميع القوم، وكلّ الدراهم) فإنَّ أحد هذين الاسمين هو الآخر فيجب القضاء بامتناع إضافتهما كما قلناه في ليثٍ وأسدٍ. وجوابه^(١) أنَّ قولنا (جميع) يصلح للقوم وغيرهم، وهكذا قولنا (كلّ) فإنه صالح للدراهم وغيرها، ففيهما شمولٌ وعمومٌ كما ترى، فإذا كانا مضافين إلى ما بعدهما كان فيهما فائدةٌ لم تكن من قبل وهي التخصيص؛ فلهذا جازت إضافتهما^(٢) من أجل هذه الفائدة.

الإشكال الثالث: قولهم: (عينُ الشيء ونفسه) فإنَّ هذين اسمان^(٣) وضعاً لذات واحدة وقد أضيف أحدهما إلى الآخر فيجب الحكم بامتناع هذه الإضافة كما حكمنا بامتناعها في الليث والأسد.

وجوابه^(٤) كما مرَّ في (جميع القوم، وكلّ الدراهم) فإنَّ العين والنفس عند إطلاقهما يُعمَّان ويشملان، وعند إضافتهما إلى ما بعدهما يكون فيهما فائدةٌ وتخصيص فلهذا جازت إضافتهما لما فيهما من التخصيص الذي ذكرناه.

فحصل من مجموع ما قررناه هاهنا أنَّ إضافة الشيء إلى نفسه ممتنعةٌ، وأنَّ هذه الصور التي أوردوها والإشكالات التي قرَّروها ليست من إضافة الشيء إلى نفسه، وأنَّ أحدهما بمعزلٍ عن الآخر كما قررناه في الجواب عنها. وبالله التوفيق.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤١٤/١)، وشرح المقدمة الكافية (٦٠٧/٢).

(٢) ينظر: التخمير (٣٤/٢).

(٣) في نسخة التحقيق (اسمين)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٠٧/٢).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

«فصل

ولا تجوزُ إضافةُ الموصوفِ إلى صفته، ولا الصفةُ إلى موصوفها، وقالوا: (دارُ الآخرة، وصلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامع، وجانبُ الغربي، وبقلةُ الحمقاء) على تأويل دارُ الحياة الآخرة، وصلاةُ الساعة الأولى، ومسجدُ الوقت الجامع، وجانبُ المكان الغربي، وبقلةُ الحجة الحمقاء، وقالوا: (عليه سَحَقُ عِمَامَةٍ، وَجَرْدُ قُطَيْفَةٍ، وَأَخْلَاقُ ثِيَابٍ، وَهَلْ عِنْدَكَ جَائِبَةٌ خَيْرٍ، وَمَغْرِبَةٌ خَيْرٍ) على الذهاب بهذه الأوصافِ مذهبَ خاتمِ سِوَارٍ وَبَابٍ وَمِنَّةٍ؛ لكونها محتملةً مثلاً لِيَلَخَّصَ^(١) أمرها بالإضافة، كفعل النابغة في إجراء الطير على العائدات بياناً وتلخيصاً لا تقديماً للصفة على الموصوف حيث قال:

والمؤمن العائدات الطير.....
..... «^(٢).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

نذكر الوجه في استحالة إضافة الموصوف إلى صفته، والصفة إلى موصوفها، ثم نُردِّفه بذكر الصور الواردة التي تُوهم بجواز ذلك وتُجيب عنها،/ فهذان مقصدان:

[٩٠ ب

المقصد الأول: في بيان استحالة إضافة الصفة إلى موصوفها والموصوف إلى صفته.

قد ذكرنا فيما سلف^(٣) أنَّ مذهب الكوفيين جوازُ إضافة الشيء إلى نفسه إذا كان اللفظ متغائراً، فعلى هذا يجوزون إضافة الموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها؛ لأنها متغايرة اللفظ في نفسها، وقد ردَدْنَا مَقَالَتَهُمْ هذه وبيننا فسادها فلا وجه لتكريره.

فأما ما يدلُّ على استحالة إضافة الموصوف إلى صفته فأمران^(٤):

أما أولاً: فلأنَّ الإضافة إليها تُخرجها عن حقيقتها وموضوعها؛ لأنَّ موضوعها على أن تكون تابعة^(٥)، وإضافة الموصوف إليها تقتضي استقلالها بنفسها وإفادة تعريفه أو تخصيصه من جهتها، وهذا فاسدٌ.

(١) في نسخة التحقيق (ليخلص)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) المفصل (١١٣، ١١٤).

(٣) ينظر: ص (٢٥٩) من النص المحقق.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٠٢/٢).

(٥) هذا عند بقائها على الأصل، أمَّا عند الإضافة لطلب التخفيف، فلا يُحكَم بذلك. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٤٤/٢).

وأما ثانياً^(١): فلأنّ الصفة في الحقيقة هي الموصوف في نحو قولك: (مررت بزيد العاقل) فإنّ العاقل هو زيد لا محالة، فلو أضفناه إليها لكان فيه إضافة الشيء إلى نفسه وأنه محال^(٢).

وأما ما يدلّ على استحالة إضافة الصفة إلى موصوفها فأمران^(٣):

أما أولاً^(٤): فلأنّ إضافتها إلى موصوفها تؤدي إلى قلب حقيقتها بخروجها عن التبعية وتقدمها؛ لأنّ المضاف من حقه أن يكون سابقاً على مضافه.

وأما ثانياً: فلأنّ إضافتها إليه تؤدي إلى مغايرتها له؛ لأنّ من حقّ المضاف أن يكون مغايراً للمضاف إليه لتصحّ استفادة التعريف والتخصيص من مضافه.

فحصل من مجموع ما ذكرناه هاهنا أنّ إضافة الصفة إلى موصوفها محال، وأنّ إضافة الموصوف إلى صفته محال لما ذكرناه، فلنُجب عن الصور الواردة إشكالاً على ذلك.

المقصد الثاني: في بيان الصور الواردة التي توهم ذلك، والجواب عنها.

اعلم أنّا قد قررنا وجه استحالة إضافة الموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها، فإذا ورد في كلامهم شيء يوهم ذلك وجب تأويله، وذلك نوعان:

فالنوع الأول منهما: ما يُتوهم فيه إضافة الموصوف إلى الصفة، وقد أورد فيه صوراً خمساً^(٥):
الأولى: قوله: (صلاة الأولى) فإنهم يقولون: جاء وقت الصلاة الأولى فيجعلون (الأولى) صفة، فإذا قالوا: صلاة الأولى، فقد أضافوا الموصوف إلى الصفة، وتأويله أنّ المراد به: صلاة الساعة الأولى، فقولنا (الأولى) كما يصح أن تكون صفة للصلاة فهو يصح أن تكون صفة للساعة، فإضافة (الصلاة) إليه إنما هو باعتبار كونه صفة للساعة لا باعتبار كونه صفة للصلاة، فهكذا يكون تأويل ما ورد من هذه الصفات.

الثانية: قولهم: (مسجد الجامع) فإنه يقال: المسجد الجامع، وتأويله أن يقال: أنّ المراد به: مسجد الوقت الجامع؛ لأنّ الجامع كما يكون صفة للمسجد فهو يكون صفة للوقت أيضاً.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤١٥/١).

(٢) يجوز الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه، فلا يُحتجّ عليهم بهذا. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٤٤/٢).

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٠٢/٢).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤١٥/١).

(٥) ينظر: الغرة المخفية (٣٦٠)، شرح المقدمة الكافية (٦٠٣/٢)، والمستوفي (٣٦٨/١).

[٩١] الثالثة: قولهم: (جانب الغربي) فإن الجانب هو الغربي ولكن الغرض به جانب المكان الغربي، فقولنا (الغربي) إنما هو صفة للمكان لا لقولنا (الجانب).

الرابعة: (بقلة الحمقاء)، فقولنا (الحمقاء) صفة للحبة، وقد أضيفت إليها، وتأويله أن يقال: إن المراد: بقلة الحبة الحمقاء، فإن (الحمقاء) كما تكون صفة للبقلة فهي تكون صفة للحبة، فإضافة البقلة إليها باعتبار كونها صفة للحبة لا للبقلة. وإذا كان الأمر كما قلناه حصلت المغايرة بينهما فلهذا صحّت الإضافة، و(بقلة الحمقاء) هي الرّجلة، وسمّيت حمقاء لأنّها تنبت في بطون السيول فتقتلعها، ومنه المثل: (أحمق من رجلة)^(١).

الخامسة: قوله: (دار الآخرة)، على تأويل دار الحياة الآخرة أو دار الكرة الآخرة، فلا بدّ من تقدير ما ذكرناه لتحصل المغايرة بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّ المقصود من (دار الآخرة) إثبات الميعاد وتقريره على منكره، ولا يتضح إلا بتقدير ما ذكرناه، فهكذا ينبغي تأويل ما يرد عليك من هذه الصور.

النوع الثاني: ما يرد مؤهلاً لإضافة الصفة إلى موصوفها^(٢)، وقد أورد من ذلك صوراً خمساً^(٣):
الأولى: قولهم: (عليه سَحَقُ عِمَامَةٍ) فإن أصله: (عِمَامَةٌ سَحَقُ) السَّحَقُ: الخَلْقُ، يقال فيه: سَحَقُ الثوبُ إذا خَلَقَ وبَلِيَ، قال:

وما زَوَّدوني غيرَ سَحَقِ عِمَامَةٍ^(٤)

الثانية: قولهم (جَرْدُ قَطِيفَةٍ) والأصل فيه: (قَطِيفَةٌ جَرْدُ) والجَرْدُ: الذي لا شَعْرَ فيه، يقال: رجل أجرد، وفرس أجرد، ومنه: قاع أجرد، أي لا نبات فيه.

(١) ينظر: جمهرة الأمثال (٣١٨/١)، ومجمع الأمثال (٤٠١/١)، والتخميم (٣٥/٢).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٠٤/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٤١٥/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢/٢٤٤).

(٣) عدّ الشارح أربع صور؛ فلعلّه أراد جعل (جائبة خير) و(مغرّبة خير) صورتين، فسّها.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

..... وخمّس مئ منها قسيّ زائفُ

وهو لمزّد يزيد بن ضرار الغطفاني. وينظر: إصلاح المنطق (٣٠٠)، وشرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي (٤٧٢)، والتخميم (٣٦/٢). ويروى: (مئي). وقسيّ: زائف.

قال أبو ذؤيب^(١) يصف حمراً بأنه يرد الماء ليلاً:

يَقْضِي لُبَانَتَهُ بِاللَّيْلِ ثُمَّ إِذَا أَضْحَى تَيَمَّمْ حَزْماً حَوْلَهُ جَرْدُ^(٢)

الثالثة: قولهم: (هل عندك جائبة خبر؟)^(٣) وأصله: خبرٌ جائبةٌ، أي تجوب من أرض إلى أرض، والتاء فيها للمبالغة كعلامة ونسابة^(٤)، وهكذا قولهم: (مغربة خبر) أي خبرٌ مُغَرَّبٌ وهو بكسر الراء، وقد تضعف الراء مبالغة في (غرب)، وقد تخفف من (أغرب) فهو مُغَرَّبٌ، والمعنى فيه: هل عندك خبرٌ غريب.

الرابعة: قولهم: (أخلاقٌ ثياب) وأصله: ثيابٌ أخلاقٌ.

والأصل في هذه الأوصاف أنها حُذفت موصوفاتها استغناءً بها عن موصوفاتها^(٥) كما فعلوا في الفارس والراكب، فلما حُذفت عنها موصوفاتها استبهمت استبهماً كلياً، فأرادوا إثباتها وإيضاحها، وكان ثباتها بذكر موصوفاتها أولى وأحق؛ فلهذا أسندوها إلى موصوفاتها على جهة الإيضاح، ولهذا قال الشيخ: (على الذهاب بهذه الأوصاف مذهب خاتم وسوار وباب ومئة؛ لكونها محتملةً مثلها لِيُخَصَّصَ أمرها بالإضافة). يعني به ما ذكرناه من أنها استبهمت في أنفسها كاستبهم/ قولنا: (خاتم) و(سوار) فإن الخاتم والسوار والباب والمئة محتملةٌ لأنواع كثيرة، فلما بُيِّنَ أمر هذه الأشياء بالإضافة لاحتماها بُيِّنَ قولنا: (جَرْدٌ قَطِيفَةٌ) بالإضافة أيضاً لأنَّهما جميعاً قد اشتركا في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما محتملٌ^(٦) كاحتمال الآخر، وقوله: (مثلها) منصوب على المصدرية؛ لأنَّ التقدير فيه لكونها محتملةً احتمالاً مثل احتمالها،

[٩١ ب]

(١) حويلد بن خالد بن محرث الهذلي (٢٧-...، ٢٨هـ). من فحول الشعراء، اشتهر بعينية رثى بها أبناءه. مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، قدم إلى المدينة بُعيد وفاة النبي ﷺ فشارك في دفنه، سكن المدينة واشترك في الفتوح، توفي بمصر وهو عائدٌ مع عبدالله بن الزبير ببشارة فتح أفريقية. ينظر: طبقات فحول الشعراء (١٣١/١)، والشعر والشعراء (٦٥٣/٢)، والإصابة (١٣١/٧).

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوان الهذليين (١٢٤/١)، وينظر: الصحاح (جرد) (٤٥٥/٢).

(٣) ينظر: مجالس ثعلب (٢١٥/١).

(٤) وقال الخوارزمي إنَّ التاء للتَّنْقِل من الوصفية إلى الاسمية. ينظر: التخمير (٣٦/٢).

(٥) يجوز عند الرضي جعلُ المضاف إليه في هذه الصور اسماً مخصوصاً، أضيف إليه اسمٌ لغرض التخصيص، فصلاة الأولى كصلاة الوتر، وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة، وجانب الغربي كجانب اليمين. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٤٥/٢). وهو معنى بعيد.

(٦) في نسخة التحقيق (محتملاً)، وهو خطأ من الناسخ.

ثم قال الشيخ: (كفعل النابغة في إجراء الطير على العائدات بياناً وتلخيصاً)، يعني بذلك أنه لما طرح الموصوف في العائدات على جهة التقدير استبهم كما استبهم قولنا (جرّد) في (قطيفة جرّد)، فقد اشتركا في افتقارهما إلى البيان لأجل استبهماهما وإن اختلفا فكان أحدهما مُبيناً بالإضافة، وهو قولنا: (جرّد قطيفة)، و(أخلاق ثياب) والآخر مُبيناً بعطف البيان، وهو إجراء (الطير) على (العائدات) فهذا هو الوجه في تنزيل هذه الأوصاف وجريها على القياس.

فأما البيت الذي أنشده للنابغة لإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهراً فلا وجه إلى بيانه، وتمامه:

.....يَمْسَحُهَا رُكبان مَكَّةَ بين الغَيْلِ والسَّعْدِ^(١)

و(المؤمن)^(٢) هو الله تعالى، و(العائدات) جمع عائذة، وهي: قرية العهد بالتاج من الطير والبهائم^(٣).

والإضافة فيه من باب (الضارب الرجل)، والغَيْلِ والسَّعْدِ موضعان، وقوله (يمسحها) يحتمل أن تكون جملة فعلية ابتدائية لا موضع لها من الإعراب، ويحتمل أن تكون في موضع نصب على الحال^(٤) من العائدات. وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

وقد أُضيف المسمّى إلى اسمه في نحو قولهم: (لقيته ذات مرّة وذات ليلة)، و(مررت به ذات يوم)، و(داره ذات اليمين، وذات الشمال)، و(سرنا ذا^(٥) صباح).

(١) البيت من البسيط، و المذکور من صدره في نص الزمخشري:

والمؤمن العائدات الطير.....

وهو في ديوان النابغة الذبياني^(٢٥). وينظر: الشعر^(٣٩٥/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش^(١١/٣)، والإيضاح في شرح المفصل^(٤١٥/١)، وشرح المقدمة الكافية^(٦٠٥/٢). والغَيْلِ والسَّعْدِ: الشجر الملتف. ويروى: (السند) مكان (السعد).

(٢) (المؤمن) معطوف على (الذي) في البيت الذي قبله:

فلا لَعَمْرُ الذي مَسَحَتْ كَعْبَتَهُ وما هُرِيقَ على الأنصابِ من جسدٍ

ينظر: خزانة الأدب^(٧٣/٥).

(٣) ينظر: الصحاح^(عوذ)^(٥٦٧/٢)، وقيل هي الملتحجة إلى حرم الله. ينظر: المنخل^(٤٣٤/١).

(٤) ينظر: المنخل^(٤٣٦/١).

(٥) كذا في نسخة التحقيق، ونص المفصل في المقتبس^(١١٧/١ ب)، وفي المفصل (ذات).

قال أنس بن مدركة:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَأَمْرٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسُودُ
وقال الكميت:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبُوبُ
وقالوا^(١) في نحو قول لبيد:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرُ
وفي قول ذي الرُّمَّة:

دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ

وقوله: /

[١٩٢]

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَشَلِّمٍ
أن المضاف - يعنون الاسم - مُقَحَّمٌ، دخوله وخروجه سواء.

وحكوا: (هذا حيُّ زيد)، و(أَتَيْتُكَ وَحْيٌ فَلَانٍ قَائِمٌ)، و(حيُّ فلانة شاهد)،
وأنشدوا:

يَا قُرُّ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خَائِفُهُ عَلَى الْإِهْمَاقِ^(٢)
وعن الأخفش أنه سمع أعرابياً يقول في أبيات: (قاهنٌ حيُّ رِيَّاحٍ^(٣))، بإقحام حيٍّ،
والمعنى: هذا زيد، وإنَّ أَبَاكَ خُوَيْلِدًا^(٤)، وقاهن رِيَّاحٌ.

(١) قبله في المفصل (فصل).

(٢) في نسخة التحقيق (الأخلاق)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) في المفصل (رَبَاح)، وهي كذلك في نص المفصل في التخمير (٤٠/٢)، وفي خزانة الأدب بكسر الراء مع الباء، ونصُّ البغدادي على ذلك فقال: «و(رَبَاح) بكسر الراء بعدها بَاءٌ مَوْحَدَةٌ». (٣٢٢/٤). ونقل عبدالسلام هارون هذا التعليق للميمي على ضبط البغدادي: «هذا الضبطُ غلطٌ شنيعٌ منه، فليس في العرب (رَبَاح) بالباء الموحدة إلا مفتوح الراء، ولا (رَبَاح) بالياء المثناة من تحت إلا مكسورها، وهذا متعالمٌ متعارفٌ. راجع مشتبه النسبة للذهبي (٢١٢). والذين مثلوا هنا ذكروه بالياء. راجع اللسان (حيا). وهي في لسان العرب بالياء وكسر الراء (حيا) (٢١٣/١٤). وكذا ضَبَطَهَا الطناحي. ينظر: الشعر (٣٢/١). فالمرجح - والله أعلم - (رَبَاح)، براء مكسورة وياء مثناة تحتية.

(٤) في نسخة التحقيق (خُوَيْلِدٌ)، وهو خطأ من الناسخ.

ومنه قول الشماخ:

..... وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذَّنْبِ
 أي الذَّنْبِ^(١).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

ذَكَرَ الشَّيْخُ فِي هَذَا الْفَصْلِ كَيْفِيَّةَ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى الْاسْمِ، ثُمَّ أَرَدَفَهُ بِكَيْفِيَّةِ إِضَافَةِ الْاسْمِ إِلَى مُسَمَّاهُ، فَلَنَذْكُرَ حَكْمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْإِضَافَةِ، فَهَذَانِ مَقْصِدَانِ:

المقصد الأول: في كيفية إضافة المُسَمَّى إلى اسمه.

فاعلم أن الناس مختلفون في الاسم والمسمى والتسمية. هل هي متغايرة أو مُتَّحِدَةٌ؟^(٢) فالذي ذهب إليه علماء المعتزلة^(٣) أنَّ الاسمَ مغايرٌ للمُسَمَّى في حقيقته ومعناه، وأن الاسم في نفسه هو التسمية، وحُكي هذا المذهب عن كثير من النحاة^(٤) والفقهاء^(٥).

والذي ذهب إليه مُحَقِّقُو الْأَشْعَرِيَّةِ^(٦) وجماهيرُهم أنَّ الاسمَ هو المسمى.

ولا خلاف بينهم أنَّ الاسمَ تارةً يطلق على المسمى، وتارةً على التسمية، وإنما الخلافُ بينهم هل يكون إطلاقه في التسمية حقيقةً، وفي المسمى مجازاً، أو يكون على العكس من ذلك ؟

(١) الفصل (١١٥ - ١١٩).

(٢) مَصْدَرُ الشَّارِحِ فِي عَرْضِ هَذَا الْخِلَافِ شَرْحُ ابْنِ الْحَاجِبِ. ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٤١٦/١)، (٤١٧).

(٣) وكذلك الجهمية. ينظر: الانتصار في الرد على المعتزلة للعمري (٦٠٣/٢)، والتفسير الكبير (٩٥/١)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٠٤/٦)، وبدائع الفوائد (١٨/١).

(٤) تُسَبَّحُ إِلَى سَبِيحِهِ. ينظر: لسان العرب (سما) (٤٠٢/١٤). وهو رأي ابن جني. ينظر: الخصائص (٣٢-٢٤/٣).

(٥) ذكر ذلك ابن الحاجب. ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٤١٧/١).

(٦) ينظر: الانتصار لابن أبي الخير (٦٠٣/٢)، والتفسير الكبير (٩٥/١)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٨٨/٦). وهو رأي أبي عبيدة. ينظر: مجاز القرآن (١٦/١)، والبحر المحييط للزركشي (١/٤٤٢).

فالأول مذهب المعتزلة، وقد جاء عليه قوله تعالى: [*أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ سَمَاءً*]

وقوله تعالى: [*وَلَا تَقُولُوا لِمَا يُدْعَوْنَ بِهِ سَعًا*] (١)، وقوله تعالى: [*وَلَا تَقُولُوا لِمَا يُدْعَوْنَ بِهِ سَعًا*] (٢) فرعموا أن الاسم هاهنا المراد به التسمية.

والثاني هو مذهب الأشعرية، وقد جاء عليه قوله تعالى: [*وَلَا تَقُولُوا لِمَا يُدْعَوْنَ بِهِ سَعًا*]

وقوله تعالى: [*وَلَا تَقُولُوا لِمَا يُدْعَوْنَ بِهِ سَعًا*] (٣)، وقوله تعالى: [*وَلَا تَقُولُوا لِمَا يُدْعَوْنَ بِهِ سَعًا*] (٤) فرعموا أيضاً أن المراد بالاسم هاهنا المسمى.

وقد أكثر الناس الخوض في هذه المسألة، وليس وراءها كبير فائدة، وحاصلها أمر لفظي (٥).

واعلم أن الحق فيها أن هذه الأمور الثلاثة، أعني الاسم، والمسمى، والتسمية أمور متغايرة في حقائقها وأنفسها ولوازمها، وأن كل واحد منها مخالف لحقيقة الآخر، فالاسم: هو اللفظ الدال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان كرجل/ وفسر، والمسمى: هو كل حقيقة وُضع عليها الاسم كالأسد والإنسان، فإن المسمى هو نفس حقيقة الإنسان والأسد، وهكذا القول في غيرهما من المسميات فإنها أنفس الحقائق. والتسمية: هي نفس وضع الاسم على المسمى.

(١) سورة البقرة، من الآية (٣١).

(٢) سورة آل عمران، من الآية (٤٥).

(٣) سورة الأعلى، الآية (١).

(٤) سورة يوسف، من الآية (٤٠).

(٥) كره كثير من السلف الخوض في مسألة الاسم والمسمى؛ لأنها مسألة حادثة، لكن الخلاف فيها ليس لفظياً فحسب كما ذكر الشارح تبعاً لابن الحاجب، بل له أثر في المعتقد، فالمعتزلة والجهمية الذين يقولون إن الاسم غير المسمى يقولون إن أسماء الله غيره فهي مخلوقة. والذين قالوا إن الاسم هو المسمى وافقوا المعتزلة والجهمية في المعنى فإن أولئك ما قالوا إن الأسماء مخلوقة إلا لما قال هؤلاء إنها هي المسميات. ومذهب جمهور أهل السنة والجماعة أن الاسم للمسمى وهو دليل وعلم عليه، ويفصلون فيقولون الاسم يُراد به المسمى تارة كقولنا: قال الله، ونحوه، ويُراد به اللفظ الدال عليه تارة أخرى، كقولنا: من أسماء الله: الرحمن والرحيم ونحوه. فليست هي ذات المسمى، كما أنها ليست غيره بإطلاق. ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٠٦/٦)، وبدائع الفوائد (١٧/١)، وأسماء الله الحسنى (٣٣).

فعرفت بما ذكرناه تغاير هذه الأمور الثلاثة، وأن حقيقة كل واحد منها مخالفةٌ لحقيقة الآخر، وإذا كان الأمر فيها كما حققناه كان خلافهم لا معنى له بعد الاتفاق على ما ذكرناه.

نعم، الاسمُ يجب أن تكون حقيقته مخالفةً لحقيقة المسمى في كل موضع^(١) إلا في موضع واحد وهو قولنا (اسم) فإن مسمى قولنا (اسم) هو نحو قولنا (زيد، وعمر، ورجل، وفرس) وهذه كلها أسماء، فإذا مدلول قولنا (اسم) هو اسم مثله؛ فلهذا قلنا إن الاسم هو المسمى في هذه الصورة لا غير.

فأما ما عداها فالاسمُ مخالفٌ لحقيقة المسمى كما حققناه، وهكذا القول في الفعل والحرف^(٢)، فإن مدلولهما لفظٌ، فإذا كانت هذه الأمور متغايرةً في أنفسها، أعني: الاسم، والمسمى، والتسمية كما أوضحناه، فعلى هذا يكون إطلاقُ الاسم على المسمى وعلى التسمية مجازاً، ولسنا على عزم الاستقصاء لأسرار هذه المسألة لانحرافها عن المقاصد الإعرابية، ومُتعلّقها المباحث الكلامية، وقد شرحناها هناك^(٣).

فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أنهم قد استعملوا إضافة المسمى إلى اسمه استعمالاً مطرداً، ومرادنا بذلك هو أنهم أخذوا اللفظ الذي يُراد به الذات فأضافوه إلى اللفظ^(٤) الذي يراد به اللفظ، كما استعملوا إضافة الاسم إلى اللقب في نحو قولك: (سعيد كرز، وقيس قُفّة) وهذا في مثل قولك: (لقيته ذات مرة، وذات ليلة، وذات يوم، وذات اليمين، وذات الشمال)، كقولك: ذات زيد. فالاسم الأول هو المسمى؛ لأنّه هو المقصود به الذات، والاسم الثاني هو الاسم لما قُصِد به اللفظ كائنك قلت: مُسمّى هذا اللفظ.

(١) الشارح سلك مسلك المعتزلة هنا، عفا الله عنه.

(٢) فحقيقة الاسم فيهما مخالفة للمسمى.

(٣) ذكر الشارح هذه المسألة في كتابه (الشامل)، فعرض المسألة كما عرضها هنا، ذكر الخلاف بين المعتزلة والأشعرية، ورجح ما قاله هنا من أن الاسم والمسمى والتسمية متباينة المأخذ، مختلفة المقصود. وختم بعبارة المذكورة هنا: (وقد أكثر الناس الخوض في هذه المسألة، وليس وراءها كبير فائدة). ينظر: (الشامل ٦/أ، ب).

(٤) التعبير بـ(الاسم) بدل (اللفظ) أسلم، فتكون العبارة: (أخذوا الاسم الذي... فأضافوه إلى الاسم الذي يُراد به اللفظ).

فأما البيت^(١) الذي أنشده لأنس بن مُدْرِكة الخثعمي^(٢) فهو بكسر الراء من مُدْرِكة، فإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران فلا حاجة بنا إلى كشفهما، و(ما) في البيت يجوز أن تكون زائدة وهو الظاهر^(٣)، ويجوز أن تكون نكرة غير موصولة ولا موصوفة بمنزلة قوله تعالى: ['ü \$æžü ']^(٤) وتكون بدلاً من (أمر)^(٥)، واللام في قوله: (لأمر ما يُسَوِّدُ) تعلقها فيه وجهان:

الوجه الأول: أنها متعلقة بـ(إقامة) لكونه مصدرًا، والمعنى: عَزَمْتُ على الإقامة [أ٩٣] لأمر عظيم جليل له ولأمثاله يُسَوِّدُ مَنْ ساد.

الوجه الثاني: أن تكون متعلقة بـ(يُسَوِّدُ) الأول، والمعنى فيه: يُسَوِّدُ لأمرٍ مَنْ يَسَوِّدُ، وعلى هذا الوجه يكون البيت وارداً على جهة المثل، وجعله كناية عما تضمنه قوله:

عَزَمْتُ على إقامة ذي صباح

فلما كان مشتقاً على أمر جليل تكون فيه السيادة جعله كناية عنه، ولا يجوز تعلق اللام بـ(يُسَوِّدُ) الثاني؛ لأنه يلزم منه تقدُّم معمول الصلة عليها فلا يجوز ذلك.

(١) هو قوله:

عَزَمْتُ على إقامة ذي صباح لأمرٍ ما يُسَوِّدُ مَنْ يَسَوِّدُ

والبيت من الوافر. ينظر: الكتاب (٢٢٧/١)، وجماز القرآن (٢٠١/٢)، والمذكر والمؤنث للسجستاني (٢٢٧)، والبيان والتبيين (٣٥٢/٢)، وفرحة الأديب (٩١)، والخصائص (٣٢/٣).

(٢) وقيل (ابن مُدْرِك) بن كعب الأكلبي، أبوسفيان (٣٥٠-٣٥٠هـ) سيّد خثعم في الجاهلية وفارسها، من المعمرين، أسلم، وأدرك علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأقام في الكوفة وناصره إلى أن قُتِل مع أنصاره، وعمره (١٥٤) سنة. ينظر: المعمرّون (٤٢)، وأسد الغابة (١٩٥/١)، والإصابة (١٢٩/١).

(٣) بل الذي يعضد المعنى كونها صفة لـ(أمر). ينظر: الخصائص (٣٢/٣)، والمنخّل (٤٤٠/١).

(٤) سورة البقرة، من الآية (٢٧١).

(٥) أو صفة له.

وأما البيت^(١) الذي أنشده للكميت بإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران فلا حاجة إلى كشفهما. واللَّبَّ العقل^(٢)، ويجمع على ألباب، كـ(فُعْل) و(أفْعَال)، وقد جُمِعَ على (أفْعُل) كما قال أبو طالب^(٣):

قَلْبِي إِلَيْكَ مُشْرِفُ الْأَلْبِ^(٤)

وربما أظهروا التضعيف كما في بيت الكميت، و(الألْبُ)^(٥) عروق القلب أيضاً. قيل لأعرابية تُعَاتِبُ ابناً لها: مَالِكُ لَا تَدْعِينِ عَلَيْهِ؟ فقالت: تَأْتِي عَلَيْهِ بَنَاتُ أَلْبِي^(٦). وقال المبرد^(٧) في قول الشاعر:

قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ بَنَاتُ أَلْبِيهِ^(٨)

(١) وهو قوله:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعْتُ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظُمَاءُ وَالْأَلْبُ

البيت من الطويل، وهو في شرح هاشميات الكميت (٥١)، وينظر: الخصائص (٢٧/٣)، وجمع الأمثال (٢٣٤/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢٤٠/٢).

(٢) ينظر: الصحاح (لب) (٢١٦/١).

(٣) عبد مناف بن عبد المطلب، وقيل: كنيته هي اسمته. ولد قبل النبي **e** بخمس وثلاثين سنة. عم النبي **e**، وشقيق أبيه. ناصره، وحماه من إيذاء قريش، إلا أنه مات مشركاً، زوجته فاطمة بنت أسد بن هاشم، أسلمت وماتت في المدينة، وهي التي رُبَّت النبي **e**، لأبي طالب من الولد: عقيل، وجعفر، وعلي، وطالب، وأم هانئ فاختة. توفي في السنة العاشرة من البعثة. ينظر: المعارف (٢٠٣)، والإصابة (٢٣٥/٧)، وخزانة الأدب (٧٥/٢).

(٤) البيت أو الشطر من الرجز. ولم أحده في ديوان أبي طالب بتحقيق: د. محمد التونجي. وينظر: الصحاح (لب) (١) (٢١٦/٢)، والجامع لأحكام القرآن (١٩٢/١٥)، لسان العرب (لب) (٧٣٠/١).

(٥) في الصحاح: (بنات ألب). ينظر: (لب) (٢١٦/١).

(٦) في الصحاح (تأبى له بنات ألب). ينظر: (لب) (٢١٦/١)، وهو بهذه الرواية نص نثري. ورؤي على أنه بيت من مشطور الرجز: (تأبى له ذاك بنات ألب). ينظر: جمع الأمثال (٢٣٤/١)، التخمير (٣٩/٢)، ولسان العرب (لب) (١) (٧٣٠)، وخزانة الأدب (٣٤٥/٧).

(٧) لم أحده تفسير المبرد للبيت فيما اطلعت عليه من كتب المبرد. مع أنه قد ذكر البيت في غير ما موضع. وقد نسب هذا التفسير للمبرد ابن حني في المنصف (٣٤/٣)، والجوهري في الصحاح (لب) (٢١٦/١).

(٨) بيت من مشطور الرجز، وقائله مجهول. ينظر: الكتاب (١٩٥/٣)، والمقتضب (١٧١/١)، (٩٩/٢)، والمنصف (١) (٣٤/٣)، والصحاح (لب) (٢١٦/١)، ولسان العرب (لب) (٧٣٠/١)، ورواية الكوفيين (ألب) (جمع ألب).

يُريد بناتٍ أعقلٍ هذا الحي^(١). والنَّوازِع من القلب هي أشواقه، يقال: تطلعتُ إلى أخبارك نوازِعُ قلبي.

فحصل من مجموع ما ذكرناه هاهنا أنَّ إضافة المسمى إلى اسمه كثيرة الاستعمال في لسانهم على جهة الاطراد على التقدير الذي لخصناه.

المقصد الثاني: في كيفية إضافة الاسم إلى مُسمَّاه.

اعلم أن إضافة الاسم إلى مُسمَّاه لا تجوز، وليس تُشَبِّه إضافة المُسمَّى إلى اسمه، وَلَمَّا تَفَطَّنَ الشيخُ لذلك وعرفه، وورد عنهم نحو قوله: (اسم السلام)، وقولهم: (باسم الماء) وكان حملُه على أحد وجهين لا يجوز إمَّا على أن الاسم بمعنى المُسمَّى ويكون من باب إضافة المسمى إلى اسمه، والاسم لا يكون بمعنى المسمى، وإمَّا على أن الاسم مضافٌ إلى مسماه، وليس واردًا في استعمالهم، فلمَّا كان حملُه على أحد هذين الوجهين محالاً^(٢) قال إنه زائد، يعني أنه مُقَحَّم دخوله وخروجه سواء، وأنَّ التقدير في قول لبيد: (ثم اسم السلام عليكما)، أي السلام، وفي نحو قول ذي الرمة: (داعٍ يناديه باسم الماء) أي الماء؛ لأنه يريد أنَّ الطَّبِيَّةَ تُخاطَبُ حَشَفَهَا بقولها: (ماءٍ ماءٍ) وهو حكاية بُغَامِ الطَّبِيَّةِ^(٣)، و(مبغوم): مرفوع على أنَّه خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أي دعاؤه مَبْغُومٌ، وصدره:

لا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ داعٍ^(٤)

(١) وقال سيبويه: «يعنون لُبَّهُ» وهذا خلاف تفسير المبرد.

(٢) في نسخة التحقيق (محال)، وهو خطأ ظاهر.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٨٢/٥)، وارتشاف الضرب (٢٣١٦/٥).

(٤) البيت من البسيط، وتتمته:

..... يُناديه بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ

وهو في ديوان ذي الرمة (٣٩٠/١). وينظر: إصلاح المنطق (٢٧٣)، والخصائص (٢٩/٣)، والصحاح (بغم) (١٨٧٣/٥)، والتبيان في إعراب القرآن (٤/١)، وتصحيح التصحيح للصفدي (٥٤٩). ومبغوم: من البُغَام وهو صوت الطَّبِيَّة. وفي رواية: ما يرفع الطرف إلا ما تخوفه.

والتَّعَشُّ بالعين المهملة هو الرفع، ومن رواه/ بالغين العجمية فهو تصحيف وغير [٩٣ب] موجود في كلام العرب^(١)، ومعناه أن الغزال كثير النعاس والنوم لا يكاد يرفع طرفه من شدة النوم إلا دعاء أمه له باسم الماء. وقوله:

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَثَلِّمٍ (٢)

أي الشَّيْب^(٣)، يريد أن كل واحد من الإبل يدعو أخاه إلى الشرب بلفظة الشَّيْب؛ لأنه إذا سمع من في الآخر صوت^(٤) تجرعه للماء ازداد شرباً ورغبة في الماء.

فأما البيت^(٥) الذي أنشده للبيد بإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهراً فلا حاجة إلى بيانهما.

رُوي أن لبيد قال لابنتيه إذا مات فلتبكياه حولاً، فإذا بكتاه حولاً فقد أدنا حقه.

وأما البيت الذي أنشده لذي الرُّمة فقوله: (لا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ) جملة

ابتدائية سلبية، وفاعل (يَنْعَشُ) فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون مضمرًا، والتقدير فيه: لا يَنْعَشُ الحَشَفُ^(٦) طَرَفَهُ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ، وعلى هذا تكون (ما) إما مصدرية، أي: لأجل ما تَخَوَّنَهُ من دعاء أمه، وإما ظرفية، أي: وقت دعاء أمه له، وعلى هذا يكون (داعٍ) مرفوعاً^(٧) على أنه فاعل لـ (تَخَوَّنَهُ) و(مبغوم)^(٨) صفة له.

(١) بل هو موجود، فَتَعَشَّ: تحرك. ينظر: تهذيب اللغة (نغش) (٤٣/٨)، والمحكم (نغش) (٣٩٤/٥)، وأساس البلاغة (٢/٢٨٨)، ولسان العرب (٣٥٦/٦). وقطع الشارح بعدم وجود المادة؛ لأن الجوهري لم يذكرها. (والصحيح) المصدر الذي اعتمده الشارح في اللغة.

(٢) سيأتي الكلام على البيت بالتفصيل في الصفحة الآتية.

(٣) وهي حكاية أصوات مشافر الإبل. ينظر: الصحاح (شيب) (١٦٠/١).

(٤) في نسخة التحقيق (صعق)، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) وهو قوله:

إلى الحول ثم اسمُ السَّلامِ عليكما ومن يَلِكِ حولاً كاملاً فقد اعتذر

والبيت من الطويل، وهو في شرح ديوان لبيد (٢١٤). وينظر: الخصائص (٢٩/٣)، والتبيان في إعراب القرآن (٤/١)، شرح الرضي على الكافية (٢٤٢/٢)، وجمع الهوامع (٢٧٧/٤). ولبيد في هذا البيت جعل مدة العزاء سنةً. فقليل في المثل: حُكم لبيد. ينظر: ثمار القلوب (٢١٥).

(٦) هو ولد الظي. ينظر: لسان العرب (خشف) (٧٠/٩).

(٧) في نسخة التحقيق (مرفوع)، وهو خطأ ظاهر.

(٨) في نسخة التحقيق (ومنعوتة)، وهو خطأ من الناسخ.

وثانيهما: أن يكون العامل ظاهراً في البيت، وهو قوله (إِلا ما تَخَوَّنَه) فـ(ما) هاهنا يحتمل أن تكون موصولةً ويحتمل أن تكون مصدرية، وموضعها رفعٌ على الفاعلية لـ(ينعش) على الاستثناء المفرغ.

و(داع) في محل رفع، ورفعها من وجهين:
أحدهما: أن يكون بدلاً أو عطفَ بيان من (ما) سواءً كانت مصدريةً أو موصولة.
وثانيهما: أن يكون مرفوعاً على أنه خبرٌ مبتدأ محذوف كما قدمنا بيانه، أي: دعاؤه مبعوم. والتَّخَوَّنُ هو التَّنْقِصُ^(١) من قوله: فلانٌ يتخونني حقِّي، أي: يَتَنَقَّصُ حقِّي.
قال ذو الرمة:

لا بَلْ هو الشَّوْقُ مِنْ دَارٍ تَخَوَّنَهَا مَرًّا سَحَابٌ وَمَرًّا بَارِحٌ تَرِبُ^(٢)
وأما البيت الثالث: وهو قوله:

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُثَلَّمٍ
.....
فتمامه:

جوانِبُهُ^(٣) مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ^(٤)
.....
وإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران.

فحصل من مجموع ما ذكرناه أن هذه الأسماء مُقَحَّمَةٌ دخولُها وخروجُها على سواءٍ؛ لأنَّها لو لم يُحَكَمْ بزيادتها وإقحامها لأدى إلى الفساد من أحد الوجهين اللذين ذكرناهما من قبل، ثم استشهد على إقحام هذا الاسم بأمرين:
أحدهما: قولهم: (هذا حيُّ زيدٍ) و(أنتك حيُّ فلانٍ قائمٌ) و(حيُّ فلانةٌ شاهدٌ)،
وأنشدوا:

(١) فسَّر أبو عمرو التَّخَوَّنَ في البيت بالتَّعَهَّد. ينظر: الصحاح (خزن) (٢١٠/٥)، وتصحيح التصحيف (٥٤٩).

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوان ذي الرمة (١٩/١)، ويروى الشطر الأول: (بِرُقَّةِ الثَّوْرِ مِنْ دَارٍ تَخَوَّنَهَا)، ويروى الشطر الثاني: (ضَرَبُ السَّحَابِ وَمَرُّ بَارِحٍ تَرِبُ). وبِرُقَّةِ الثَّوْرِ: مكان. وتخَوَّنَهَا: تنقَّصَهَا، أو تعهَّدها. وضَرَبُ السَّحَابِ: المطر الخفيف. وبارح: ريح الصَّيْف. وتَرِبُ: معها تُراب. وينظر: الصحاح (خون) (٢١٠/٥)،

(٣) في نسخة التحقيق (جواهره)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (١٠٧٠/٢)، وبصرة وسلام: حجارة. والسلام: جمع سَلَمَة. وينظر: إصلاح المنطق (٢٩)، والخصائص (٢٩/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٢٤٢/٢).

يا قُرُّ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خُوَيْلِدُ (١)

وأحقت المرأة إذا جاءت بولد أحق، قالت امرأة من العرب:

لَسْتُ أَبَالِي أَنْ أَكُونَ مُحْمَقَةً

إذا رأيت خُصِيَّةً مُعَلَّقَةً (٢)

يعني أنها لا تَحْتَفِلُ (٣) / إذا وَلَدَتْ ذَكَراً أَنْ يُوصَفَ بِالْحُمَقِ.

وعن الأخفش (٤) أنه سمع أعرابياً يقول في أبيات: (قَالَهُنَّ حَيٌّ رِيَّاحٌ)، فـ(حَيٌّ) هاهنا

مُقَحَّم (٥)، والمراد: (هذا زيدٌ) (إِنَّ أَبَاكَ خُوَيْلِدًا) (٦)، و(قَالَهُنَّ رِيَّاحٌ).

وثانيهما: بقول الشماخ:

ذَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذُّبِّ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ (٧)

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

..... قد كنتُ حائفةً على الإحراقِ

وقائله جبار بن سلمى بن مالك. ينظر: النوادر لأبي زيد (٤٥١)، والشعر (٣١/١)، والخصائص (٢٨/٣)، والأزمنة والأمكنة (٥٥)، وأمالى ابن الحاجب (٤٤٣/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢٤٢/٢)، وخزانة الأدب (٣٣٤/٤).

(٢) بيتان من مشطور الرجز، قالتهما امرأة تلد البنات. ينظر: المذكر والمؤنث للفراء (٥٩)، والمذكر والمؤنث للسجستاني (٦٩)، والبيان والتبيين (١٨٥/١)، وإصلاح المنطق (١٦٨)، وشرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي (٣٤١)، والمنصف (١٣٢/٢)، والصاحح (حمق) (١٤٦٥/٤)، والتخميم (٤٥/٢). ويروى صدره: (وما أبالي).

(٣) أي لا تُبالي.

(٤) ينظر: الشعر (٣٢/١)، وسبق ورد الرواية في نص الزمخشري.

(٥) ومعنى (هذا حَيٌّ زيدٌ): شخصه الحي، فكأنه قيل: هذا زيدٌ. ينظر: الخصائص (٢٨/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٢٤١/٢).

(٦) في نسخة التحقيق (خويلد)، وهو خطأ من الناسخ.

(٧) البيت من الوافر، وهو في ديوان الشماخ (٩٢)، وينظر: مجالس ثعلب (٤٧٥/٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٢٧٤/١)، وأمالى لليزيدي (٦٥)، وجمهرة أشعار العرب (١٣٦/١)، والمسائل البصريات (٦١١/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢٤٣/٢). ومعنى (ذعرت): أخفت، والضمير في (به) عائد للماء، و(نفيت): طردت، و(الرجل اللعين): الطريد، أي أنه أخاف القطا، وطرد الذئب عن الماء كما يطرد الرجل المنفي المبعد. وساقه الشارح شاهداً على أن (مقام) مقحّم، والمعنى: ونفيت عنه الذئب، وقد قيل إنه لا إقحام فيه؛ لأنه يُفيد تأكيد نفي الذئب؛ لأنه إذا نفى موضع قيامه فقد نفاه. ينظر: خزانة الأدب (٣٤٨/٤)، لكن القول بالإقحام هو الأشهر.

وقبله:

وَمَاءٍ قَدْ وَرَدَتْ لِرَوْصٍ أَرَوَى عَلَيْهِ الطَّيْرُ كَالْوَرَقِ اللَّجِينِ^(١)
 وكل ما نُصِبَ من أجل دعر القطا والطير فهو يُسَمَّى الرَّجُلَ اللَّعِينِ^(٢)، فهذان شاهدان يدلان على
 صحة الإقحام في الاسم؛ فهذا قضينا بصحة الإقحام في قولنا (اسم) في قول لبيد، وذو الرمة، وما شاكله.
 وزعم الخوارزمي^(٣) أن هذا الاسم وإن كان مُقْحَمًا من حيث الظاهر فهو غير
 مُقْحَمٍ من حيث الباطن، وهذا فاسدٌ لأمرين:
 أما أولاً: فلأنه لو كان مُعْطِيًا لمعناه الموضوع لكان يلزم منه إما إضافة الاسم إلى
 مسماه، وإما استعمال الاسم بمعنى المسمى، وكلاهما باطلٌ كما مرَّ بيانه.
 وأما ثانياً: فلأنه لو كان مفيداً لمعناه الأصلي الذي وُضِعَ من أجله لم يكن مقحماً
 ولم يكن دخوله كخروجه؛ لأنَّ كلَّ ما كان مفيداً فإنه يبطل عند تقدير حذفه.
 فإذا ضَعُفَ ما قاله الخوارزمي، وصحَّ ما قاله الشيخ من إقحامه، وأن دخوله
 كخروجه كما قررناه. وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

وتُضَافُ أسماء الزمان والمكان إلى الفعل، قال الله تعالى: [وَرَبُّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ]^(١) وتقول: (جئتكَ إذا^(٢) جاء زيد)، و(أتيتكَ إذا^(٣) أحمَرَّ البُسْرُ)،
 و(ما رأيتكَ منذ دخل الشتاء ومذ قدم الأمير)، قال:
 حَتَّ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتْ
 وتُضَافُ إلى الجملة الابتدائية كقولك: (أتيتكَ زمن الحجاج أميراً)، و(إذ الخليفة عبد الملك)،
 وقد أُضيف المكان إليهما في نحو قولك: (اجلس حيث جلس زيد)، و(حيث زيد جالس).

(١) الورق اللجين: ما تساقط من الشجر عند ضربه، فُدقَّ واختلط. ينظر: الصحاح (لن) (٢١٩٣/٦).

(٢) ينظر: الصحاح (لن) (٢١٩٦/٦). وشراح البيت على أن المعنى: كالرجل الطريد.

(٣) ينظر: التخمير (٤٥/٢).

(٤) كذا في نسخة التحقيق، والصواب (إذ)، كما في المفصل.

ومما يُضاف إلى الفعل (آية) لقرب معناه [من^(١)] معنى الوقت، قال:

بآية يُقدِّمون الخيل شعثاً كأنَّ على سنانِكها مُداما

وقال:

ألا مَنْ مُبلِّغ عني تميماً بآية ما يُحبُّون الطَّعاما

و(ذي) في قولهم: (اذهب بذي تَسْلَم)، و(اذهب بذي تسلمان)، و(اذهبوا بذي تسلمون)، أي: بذي سلامتك، والمعنى: بالأمر الذي يُسَلِّمُك^(٢).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

[٩٤ ب

نذكر الأمور المضافة إلى الفعل^(٣)، ثمَّ/ نذكر كيفية إضافتها، فهذان مقصدان:

المقصد الأول: في الأمور المضافة إلى الفعل. وجملة ما أُتسع فيه بالإضافة إلى الفعل أمورٌ أربعة^(٤):

الضرب الأول: أسماء الزمان، وقد أورد الشيخُ فيها صوراً أربع، ونحن نذكرها مفصلةً:
الصورة الأولى: (إِذَا)، و(إِذَا) فأما (إِذَا) فإنها تُضاف إلى الجملة الفعلية كقولك:
(جئتُك إِذْ جاء زيد، وإِذْ قَدِمَ الأميرُ) وإلى الجملة الاسمية^(٥) في نحو قولك: (أتيتُك إِذْ زيدٌ قائمٌ، وإِذْ الجيشُ قادمٌ). وأما (إِذَا) فإنها تُضاف إلى الجملة الفعلية لما فيها من معنى الشرط، كقولك: (جئتُك^(٦) إِذَا احمرَّ البُسْرُ)، وتضاف أيضاً إلى الجملة الاسمية كقولك: (أجيتُك إِذَا زيدٌ قائمٌ) وقد منع أكثر النحاة من إضافتها إلى الجملة الاسمية لما فيها من معنى الشرط، وسنُحقِّق الخلاف فيها في الظروف، ونُقرِّر المختار بمشيئة الله.

(١) زيادة من (المُفَصَّل) يستقيم بها النص.

(٢) المفصل (١١٩ - ١٢٢).

(٣) سيأتي في كيفية الإضافة أنَّ المقصود: المضافة إلى الجملة الفعلية، وأنَّ قوله: المضافة إلى الفعل إنَّما هو على حُكم الظاهر فقط.

(٤) ذكرها الخوارزمي. ينظر: التخمير (٤٧/٢).

(٥) في نسخة التحقيق (الفعلية)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) كذا في نسخة التحقيق، والصواب (أجيتُك)، وسيرد الصواب في المثال الثاني.

الصورة الثانية: (مُذْ)، و(مُنْذُ) يضافان جميعاً إلى الجملة الفعلية، كقولك: (ما رأيته مُذْ دخل الشتاء، ومُنْذُ قَدِمَ الأميرُ)، وإلى الجملة الاسمية في مثل قولك: (ما رأيته مُذْ الجيشُ قادمٌ، ومُنْذُ زيدٌ قائمٌ)، وإضافتهما إلى الجملة الفعلية أكثر.

الصورة الثالثة: (هَئَا) في قوله:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَئَا حَنَّتْ (١)

(هَئَا) قد يكون إشارةً إلى الأمكنة كما سنقرره في أسماء الإشارة، ولكنه هاهنا ظرفٌ زمانٌ^(٢)؛ لأمر ثلاثة^(٣):

أما أولاً: فلأنَّ (لا) التي يَكْسَعُونَهَا^(٤) بالتاء مختصةٌ بالأزمنة، كقوله تعالى: [Nwīr ūmīn]^(٥).

وأما ثانياً: فلأنَّ ظروف المكان لا يُضاف منها إلى الأفعال إلاَّ (حيث) لإبهامها لا غير.

وأما ثالثاً: فلأنَّ الغرض هو إنكار الحنين بعد التنكير، وهذا إنما يكون تحققه بالأزمنة؛ فلهذا قضينا بكونها هاهنا من ظروف الأزمنة^(٦).

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وبدا الذي كانت نوار أجنت

وهو لشبيب بن جُعيل أو (جُعَل) التغلبي، أو لحَجَل بن نَضْلَة. ينظر: الشعر والشعراء (٩٦/١)، والمؤتلف والمختلف (١٠٥)، والمسائل البصريات (٧٥٦/٢)، والمسائل الشيرازيات (٤٧٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٢٠/١)، وشعر تغلب في الجاهلية (١٦٣).

(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات (٤٨٠/٢).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٢٠/١).

(٤) أي: يُردِّفونها، كما ذكره الشارح في ص (٢٤٥) من النص المحقق.

(٥) سورة ص، من الآية (٣).

(٦) هذا على سبيل الجواز، فكونها بمعنى المكان حاصلٌ في البيت. ينظر: المسائل البصريات (٧٥٦/٢).

الصورة الرابعة: الظروف المتمكنة^(١)، نحو قولك: (أعجبني يومَ قام زيدٌ، ويومَ زيدٌ قائمٌ). قال الله تعالى: [«وَأَمَّا الْبُزْجُ الْكَبِيرُ فَأَتَى الْكَافَّةَ مِنْ عَيْنِهِ يَتَمَكَّنُ فِي أَعْيُنِنَا»]^(٢)، وهكذا قولنا:

(زمان)، و(حين) فإنهما يضافان إلى الجملة الفعلية، كقولك: (أعجبني زمانَ قمت، وحينَ قام زيد) وإلى الجملة الاسمية كقولك: (أتيتك زمنَ الحجاج^(٣) أميرٌ، وحينَ الخليفةَ عبدُ الملك^(٤)). فهذه الأسماء الزمانية كلها مضافة إلى الأفعال والأسماء باعتبار كونها جملاً كما مثلناه.

الضرب الثاني: أسماء المكان، وليس يُضاف من الأمكنة إلى الجمل إلا (حيث)، وفي عينها لغتان: الواو والياء، فيقال فيها: (حوث، وحيث)، وفي لام كل واحدة منهما ثلاث حركات: الضم والفتح والكسر، وتُضاف إلى / الجملة الفعلية كقولك: (اجلس حيثُ جلس زيد) وإلى الجملة الاسمية كقولك: (حيث زيدٌ جالسٌ) ولا يُضاف من ظروف الأمكنة إلى الفعل سوى (حيث) لإيمانه، وبقيّة أحكامها تأتي في الظروف المبنية.

الضرب الثالث: (ذي) في قولهم: (أذهب بذي تسلم) فإنها تضاف إلى الجملة الفعلية، وإضافتها إليها نادرة، قال أبو سعيد^(٥) الأخفش^(٦): فقوله: (بذي تسلم)، جعل (ذي) فيه مضافة إلى (تسلم). ولهم في إضافتها إلى الجملة الفعلية استعمالان:

(١) يعني بالمتمكنة المعربة، وهي المتصرفّة التي تخرج عن الظرفية.

(٢) سورة المائدة، من الآية (١١٩). قراءة الجمهور (يومٌ)، وقرأ نافع (يومٌ) بالفتح. ينظر: السبعة (٢٥٠)، والمبسوط للأصبهاني (١٨٩)، والاكتفاء لابن خلف (١٢٠). وقول الشارح في تسمية هذه الصورة (الظروف المتمكنة) يقتضي أن (يوم) بالفتح على قراءة نافع، وهو منصوب على الظرفية. لكنّ الزمخشري وسائر النحويين يجعلون إضافة (يوم) من باب إضافة أسماء الزمان، وليس لازماً كونها ظرفاً، فيكون ذلك على قراءة الجمهور بالرفع، و(يوم) مضاف إلى الجملة الفعلية. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٥٣/٢)، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه (١٥١/١)، والحجة لأبي علي (٢٨٣/٣)، والبحر المحيط (٤٢١/٤).

(٣) ابن يوسف الثقفي، أبو محمد (٤٠-٩٥هـ). وُلد ونشأ بالطائف، ثم انتقل إلى الشام، وولاه عبد الملك مكة والمدينة والعراق، كان ظلوماً جباراً، ذا شجاعة وإقدام وفصاحة وبلاغة. مات بواسط في رمضان. قال فيه الذهبي: «له حسنات مغمورة في بحر ذنوبه، وأمره إلى الله». ينظر: وفيات الأعيان (٢٩/٢)، وسير أعلام النبلاء (٣٤٣/٤).

(٤) ابن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو الوليد (٢٤، ٢٦-٨٦). حملت به أمه ستة أشهر فقط. كان فقيهاً راوياً ناسكاً قبل الخلافة، وكان شاعراً فصيحاً. مات في شوال عن نيف وستين سنة وخلف سبعة عشر ولداً. ينظر: المنتظم (٣٩/٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٤٩/٤)، وتاريخ الخلفاء (٢١٥/١).

(٥) الصواب (أبو الحسن)، والوهم جاء من الخلط بين الاسم والكنية؛ وصرح الشارح بأبي الحسن في غير هذا الموضع.

(٦) ينظر: معاني القرآن (٩٤/١).

الاستعمال الأول: أن تكون في السَّلْب. قال^(١) ابن السكيت^(٢): يقولون: (لا بذي تَسْلَمُ ما كان كذا)، و (لا بذي تَسْلَمَان ما كان كذا)، و (لا بذي تَسْلَمُونَ)، و (لا بذي تَسْلَمِينَ)، و لا (بذي تَسْلَمَنْ ما كان كذا). قال: وتأويله: لا والله الذي يُسَلِّمُك ما كان كذا. الاستعمال الثاني: في الإيجاب كقولك: (اذهب بذي تسلم)، و (اذهبوا بذي تسلمون)، و (اذهبوا بذي تسلمون).

ثم لها معنيان^(٣):

أحدهما: أن تكون بمعنى صاحب فيكون معناها: بذي سلامتك، أي بصاحب سلامتك. وثانيهما: أن يكون بمعنى الأمر، فيكون معناها بالأمر الذي يسلمك، وهذا هو الذي عوّل عليه كثير من النحاة لكونه مطابقاً لمعناها في الاستعمال الأول. ووجه مشابقتها للزمان هو أن المعنى فيها: اذهب بزمان صاحب سلامتك، أو بالأمر الذي فيه وقت سلامتك؛ فلهذا كانت قريبة من معنى الوقت لما كانت في نفسها مُفسّرة بالوقت.

الضرب الرابع: (آية) قال الشيخ: (ومما يضاف إلى الفعل (آية) لقرب معناها من معنى الوقت). ووجه قُربها من معنى الوقت هو أن الآية هي العلامة، قال البرج بن مُسهر الطائي^(٤):

(١) ينظر: إصلاح المنطق (٢٩٢).

(٢) يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف (...-٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦هـ)، راوية ثقة، عالم بالقرآن واللغة والشعر ونحو الكوفيين. أخذ عن الفراء وأبي عمرو وابن الأعرابي. وعنه أخذ الضيّ، وأبو سعيد السكري. أدب أولاد المتوكل. قال فيه ثعلب: ما عرفنا له خزينة قط. له: إصلاح المنطق، والألفاظ، وتصانيف كثيرة في الشعر وتفسير الدواوين. ينظر: إنباه الرواة (٥٦/٤)، وبغية الوعاة (٣٤٩/٢).

(٣) ما ذكره ابن الحاجب في المعنيين هو الصواب، فكلاهما بمعنى صاحب كما هو ظاهر كلام سيبويه. ينظر: الكتاب (١١٨/٣)، وتنقيح الألباب لابن خروف (٢١١)، فالأول للأمر، وتقديره: اذهب بالأمر الذي هو صاحب سلامتك. والثاني للزمان، وتقديره: اذهب في الزمان الذي هو صاحب سلامتك. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٢١/١). أما ما ذكره الشارح ففيه اضطراب يظهر في تمثيله لهما، فينبغي أن يكون المثال للمعنى الثاني على قوله: اذهب بأمر سلامتك، كما قال في الأول: اذهب بصاحب سلامتك. وكأن الشارح ذكر معنيين ملفّقين مما ذكره ابن الحاجب، والخوارزمي الذي ذكر نوعي (ذو)، وهما الطائبة، والتي بمعنى صاحب. ينظر: التخمير (٤٨/٢). وأجاز السيرافي كون (ذي) في (اذهب بذي تسلم) بمعنى الذي. ينظر: شرح كتاب سيبويه (١١٨/٤). وهو معنى بعيد.

(٤) جدّه الجلاس، أحد بني جُديلة، كان نديماً للحُصَيْن بن الحُمَام المري، من المعمرين، وفد على النبي ﷺ. ينظر: المؤلف والمختلف (٧٥)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٢٣٩/٢).

خَرَجْنَا مِنَ النَّقِيِّينَ لَا حَيٍّ مِثْلُنَا بَايْتَنَا نُزْجِي اللَّقَاحَ الْمَطَافِلَا^(١)

أي: بعلامتنا^(٢)، والنَّقِيَّانِ كَثِيبَانِ، والواحد منها نَقًا مقصورٌ يُقال فيه نَقَوَانِ وَنَقَّيَانِ^(٣)، فإذا كانت الآية هي العلامة فلا شك في كون الأوقات علاماتٍ للأُمُورِ الحادثة؛ فلهذا كانت مُشَبَّهَةً للوقت^(٤) لما ذكرناه، ثم استشهد على إضافتها إلى الفعل بالبيتين.

فأما البيت الأول فهو قوله:

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمَا بَايَةَ مَا يُحْبُونُ الطَّعَامَا^(٥)

(١) البيت من الطويل، وهو في شعر البُرْجُ بنُ مُسْهَرٍ من (شعر طيئ) (٣٥٤/٢). وينظر: إصلاح المنطق (٣٠٤)، ورسالة الملائكة (٧٤)، وخزانة الأدب (٥١٥/٦). والأصوب (من النَّقَّيَّينَ)، والنَّقَبُ: الطريق الضيق بين الجبلين، كما في إصلاح المنطق (٤٠). ويُروى (من القُفَّيْنِ) وهو موضع. ينظر: المحكم (قف) (١٣٩/٦)، ولسان العرب (قف) (٢٨٩/٩). ويُروى: (النَّعْتَيْنِ) في الخزانة، ولعله تصحيف. ولم أجد من وافق الشارح في روايته (النَّقَّيَّينَ) ثمنية (نَقَّيَّ)، واضطرَّ الشارح لتسكين القاف كي يسلم وزن البيت. واللِّقَاح: جمع لَقُوح، وهي ذات اللبن في أول نتاجها، والمَطَافِلُ: جمع مُطْفَلٍ: وهي ذات الولد الحديثة النتاج. ويُروى: (العِتَاق) وهي الكِرام، مكان (اللقاح). ينظر: الصحاح (لقح) (٤٠١/١)، و(طفل) (١٧٥١/٥).

(٢) وقال ابن السكيت إن المعنى بجماعتنا فـ(آية) هنا بمعنى الجماعة، رواه عن أبي عمرو الشيباني. ينظر: إصلاح المنطق (٣٠٤).

(٣) ينظر: الصحاح (نقا) (٢٥١٤/٦)، والقاموس (نقي) (١٧٢٧).

(٤) ينظر: قواعد المطارحة لابن إياز (١٩٨).

(٥) البيت من الوافر، ينظر: الكتاب (١١٨/٣)، والكمال (٢٢٣/١)، وشرح أبيات سيبويه لابن السرياني (٢/١٨٦)، والمسائل الشيرازيات (٥٦٤/٢)، والإيضاح للزجاجي (١١٢)، وتنقيح الألباب لابن خروف (٢١١)، والمفضل شرح المفصل (٨٨٩/٢)، وقواعد المطارحة لابن إياز (١٩٨)، ومغني اللبيب (٥٤٩). ويُروى (تُحْبُون). ويُروى الشطر الأول:

أَلَا أَبْلَغُ لَدَيْكَ بَنِي تَمِيمٍ

وَيُروى الشطر الثاني:

بَايَةَ مَا بِهِمْ حُبُّ الطَّعَامِ

كما يُروى: بَايَةَ ذَكَرَهُمْ حُبُّ الطَّعَامِ

ولاشاهد في هاتين الروایتين، والرواية الثانية تقوِّي كون (ما) مصدرية، فلا شاهد حينئذٍ.

وهو ليزيد بن عمرو بن الصَّعِق^(١)، و(ما) هنا زائدة، و(آية) مضافة إلى (يُحْبُون)، هذا [نص]^(٢) سيبويه، وذكر ابن جني^(٣) أنها مصدرية^(٤). فأما البيت الثاني فهو قوله:

بآية يُقَدِّمون الخيل شُعْثًا كأنَّ على سنانِكها مُدَّما^(٥)

وشُعْثًا: منصوب على الحال، والشُعْثُ من الخيل هي التي لا تُمَسَّحُ بالخرقة للتطرية،

وقد أضاف / (آية) إلى (تُقَدِّمون)، فأعراهما وموضع الشاهد منهما ظاهران، فلا حاجة بنا إلى كشفهما^(٦).

فهذه الضروب الأربعة كلها قد وقع فيها الاتساع بالإضافة إلى الأفعال على التلخيص الذي مهدنا، ومما يدل على أن الآية بمعنى العلامة قول أبي ذؤيب، أنشدته الجوهري^(٧):

بآية ما وَقَفَتْ والرَّكَا بـُ بَيْنَ الْحَجُونِ وَبَيْنَ السَّرَرِ^(٨)

والسَّرَرِ^(٩) موضعٌ على أربعة أميالٍ من مكة، كان فيه دوحة سُرَّ تَحْتَهَا سبعون نَبِيًّا، أي: قُطِعَتْ سُرَرُهُمْ.

(١) شاعر فارس جاهلي، وقد ردَّ عليه هجاء هذا أوس بن غلفاء. ينظر: طبقات فحول الشعراء (١/١٦٧)، ومعجم الشعراء للمرزباني (٤٢٤).

(٢) كذا قرأها، وفي النفس منها شيء فهي غير واضحة في نسخة التحقيق. ورأي سيبويه في الكتاب (١١٨/٣).

(٣) لم أجد رأي في كتبه. وينظر: مغني اللبيب (٥٤٩)، وارتشاف الضرب (١٨٣٣/٤).

(٤) ينظر: الإيضاح للزجاجي (١١٦، ١١٧)، وشرح الكتاب للسيرافي (١٧/٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٢٠/١).

(٥) البيت من الوافر، ونسبه سيبويه للأعشى ينظر: الكتاب (١١٨/٣)، وهو في الشعر المنسوب له الملحق بديوانه (الصباح المنير) (٢٥٧)، وقال البغدادي: «لم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه، وفي غيره غير منسوب إلى أحد. والله أعلم به». خزانة الأدب (٥١٤/٦). وينظر البيت في: الكامل (١٣٥٤/٣)، والإيضاح للزجاجي (١١٣)، وتنقيح الألباب لابن خروف (٢١١)، والمفضل شرح المفصل (٨٨٨/٢)، وقواعد المطارحة لابن إياز (١٩٨)، ومغني اللبيب (٥٤٩). ويروى: (تُقَدِّمون). والسنانك: جمع سُنْبُك وهو مقدم حافر الخيل. والمدام: الخمر، شبه العرق الممتزج بالدم على حوافرها بالخمر. ينظر: تحصيل عين الذهب، للأعلم (٤٣٠).

(٦) في نسخة التحقيق (كشفه)، وهو خطأ من الناسخ.

(٧) ينظر: الصحاح (سرر) (٦٨٢/٢).

(٨) البيت من المتقارب، وهو في ديوان الهذليين (١٤٧/١)، وينظر: تهذيب اللغة (سر) (٢٠٣/١٢)، ولسان العرب (سرر) (٣٦٢/٤)، وخزانة الأدب (٣٠٧/٩). والحجون: جبل بمكة عنده مقبرة. ينظر: معجم البلدان (١٢٣/٣).

(٩) ينظر: ديوان الهذليين (١٤٧/١)، ومعجم البلدان (٣٨/٥).

المقصد الثاني: في كيفية إضافتها إلى الأفعال^(١)، والجمل الابتدائية.

واعلم أن الأصل في الأسماء إذا أضيفت ألا تضاف إلا إلى أسماءٍ مثلها؛ لأنّ الأسماء المضافة إضافةً معنوية ليس المقصود من إضافتها إلا التعريف أو التخصيص، وهما لا يحصلان إلا في الإضافة إلى الأسماء، وإنما ساغ إضافة أسماء الزمان والمكان إلى الأفعال لما بينها من الاختصاص والملازمة. أما ظروف الزمان فلأنها جزء من مفهوم الفعل ومعقوله، ولا ينفك فعل عن زمان أصلاً. وأما ظروف المكان فلأنها من ضرورات الأفعال ومقتضياتها إذ لا يمكن حصول الفعل إلا في جهة أو في مكان، فالجهة هي الفراغ الخالي عما يشغله، والمكان ما كان مُستَقَرّاً فيه، فعلى هذا الأرضُ حاصلةٌ في جهة، وهو فراغها التي هي حاصلة فيه، وهي في نفسها مكان لتصرفات الخلق عليها، فهذا هو الفرق بين المكان والجهة. فلأجل هذه الملازمة ساغ إضافتهما إلى الأفعال والجمل الابتدائية كما مثلناه.

فإذا تمهدت هذه القاعدة فنقول: إضافة أسماء الزمان والمكان إلى الجمل إنما تكون باعتبار مضمونها، وهو المصدر^(٢)، فإذا قلت: أعجبتني يوم قام زيد، ويوم زيد قائم فإنّ التقدير فيه: يوم قيام زيد توفيراً على الأسماء ما تقتضيه من الأصل، وهو كونها لا تضاف إلا إلى أسماءٍ مثلها كما لخصناه.

والذي ذكرناه من جواز إضافتها إلى الفعل إنما هو على حكم الظاهر، وإلاّ فالتحقيق ما قلناه من أنها لا تضاف إلى الجمل التي بعدها إلاّ باعتبار المصادر^(٣)؛ ليكون فيه حصول الغرض الذي أردناه، وهكذا إذا قلت: (دخلتُ بغدادَ زمنَ الحجاج أميراً)، فمعناه: زمان إمارة الحجاج، ثمّ إذا كانت مضافةً إلى الجمل فليس يخلو حالها إما أن تكون معربةً أو

(١) المقصود: الإضافة إلى الجملة الفعلية، يدل على ذلك قول الشارح: (والذي ذكرناه من جواز إضافتها إلى الفعل إنما هو على حكم الظاهر، وإلاّ فالتحقيق ما قلناه من أنها لا تضاف إلى الجمل التي بعدها إلاّ باعتبار المصادر). وجوز ابن الحاجب أن يكون المراد الفعل بتأويل المصدر، فـ(أتيتك يومَ يقومُ زيد) بمعنى: يوم قيام زيد. ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٤١٩/١). وفيه نظر، فإنّ الإضافة إلى المصدر من حيث المعنى، أمّا من حيث الظاهر، فالإضافة إلى الجملة الفعلية. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٧٥/٣).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسرياني (٤/١٨)، والإيضاح في شرح الفصل (٤١٩/١).

(٣) وهذا ما حقّقه الزجاجي بعد بحثٍ طويل. ينظر: الإيضاح في علل النحو (١١٣).

وقوله:

تَجَمَّعْنَ مِنْ هُنَّا عَلَيْنَا وَمِنْ هُنَّا^(١)

وقد ذكرنا فيما سلف^(٢) أن (هُنَّا) في (لَاتَ هُنَّا حَنْتَ) إنما هو ظرف زمان لأجل أن (لَاتَ) لا تليها إلا الأزمان، ودلّلنا عليه. وذكر الجوهري^(٣) أبو نصر أنه ظرف مكان على حاله لا يخرج عنه أصلاً، واستشهد بقول الراعي^(٤):

أَفِي أَثَرِ الْأَظْعَانِ عَيْنُكَ تَلْمَحُ نَعَمْ لَاتَ هُنَّا إِنَّ قَلْبَكَ مَتِيحٌ^(٥)

وقال إن مراده أي: ليس الأمر حيث ذهبت، ففسره بظرف مكان. وحمل قوله:

حَنْتَ نَوَارُ وَلَاتَ هُنَّا حَنْتَ وبدا الذي كانت نوارُ أجنّت^(٦) على أن الغرض: ليس ذا موضع حنين.

والحق في هذه المسألة أن (هُنَّا) محتمل أن يكون ظرف زمان، وأن يكون ظرفاً للمكان، وأن الغرض إنكار موضع الحنين وزمان الحنين، فإن حملناه على كونه ظرفاً للمكان فلائنه هو الأصل كما قررناه، وإن حملناه على أنه ظرف زمان فمن أجل أن (لَاتَ) مختصة بظروف الزمان، فلهذا كان محتملاً للأمرين جميعاً كما ترى. وبالله التوفيق.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وخيل حشوناها الأسنّة بعدما

وهو للمتنبي. ينظر: شرح شعر المتنبي لابن الأفلح (٣٦٩/١). وفيه (تكدّسن) بدل (تجمعن). وحشاه بالسنان: أودعه حشاه.

(٢) في الصورة الثالثة من الضرب الأول مما يُضاف إلى الجملة الفعلية: أسماء الزمان.

(٣) ينظر: الصحاح (هنن) (٢٢١٨/٦) (هنا) (٢٥٦١/٦).

(٤) عبّيد بن حصين النميري، وقيل حصين بن معاوية، أبو جندل، لقّب بالراعي لأنه وصف راعي الإبل في شعره. أهل بيته سادة أشراف، كان أعور، كان راويةً فصيحاً، بديعاً هجاءً، بينه وبين جرير مهاجاة مشهورة. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٥٠٢/٢)، الشعر والشعراء (٤١٥/١)، والمؤتلف (١٥٥).

(٥) البيت من الطويل، وهو في شعر الراعي (٩١)، وينظر: شرح الرضي على الكافية (١٩٩/٢)، وخزانة الأدب (٤/٢٠٣). والأظعان: جمع طعينة وهي المرأة في الهودج. ومتيح: واقع في البلاء.

(٦) سبق تخريجه في ص (٣٥٠) من النص المحقق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر، من ذلك قول عمرو بن قميئة:

لله درُّ اليوم مَنْ لامها
وقالت دُرنا:

هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخا له
وأما قوله:

بين ذراعي وجبهة الأسد
وقول الأعشى:

إلاَّ عُلالةً أو بدا هةً سابح.....

فعلى حذف المضاف إليه من الأول استغناءً عنه بالثاني. وما يقع في بعض نسخ [٩٦ ب الكتاب:

فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ
فسيبويه بريء من عُهدته»^(١).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

ذَكَرَ الشَّيْخُ فِي هَذَا الْفَصْلِ حَكَمَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ الظَّرْفِ، ثُمَّ أَرَدَفَهُ بِكَيْفِيَةِ حَذْفِ الْمُضَافِ^(٢) الْأَوَّلِ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِالثَّانِي، فَهَذِهِ أَحْكَامُ ثَلَاثَةِ:

الحكم الأول: في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف:

(١) المفضل (١٢٢ - ١٢٥).

(٢) في نسخة التحقيق (من الأول)، وهو خطأ، لا يستقيم معه المعنى.

واعلم أن كل واحد من المضاف والمضاف إليه يلتبس^(١) أحدهما بالآخر، فالتباس الأول بالثاني من حيث إنه^(٢) يكتسب منه التعريف والتخصيص، والتباس الثاني بالأول من حيث إنه^(٣) قائم مقام العامل فيه؛ لأنه مجرور بإسناد الأول إليه لكونه عوضاً عن حرف الجر كما قدمنا بيانه.

فلما كان أحدهما ملتبساً بالآخر لا جرم صاراً كالكلمة الواحدة؛ فهذا لم يجوز الفصل بينهما، نعم يجوز الفصل بينهما بشرطين:

أحدهما: أن يكون الفاصل ظرفاً، وإنما ساغ ذلك في الظروف؛ لأنها كثيرة الدور في كلامهم واسعة الخطو في محاوراتهم.

وثانيهما: أن يكون في الشعر، وإنما ساغ ذلك في الشعر؛ لأنه موضع ضرورة يجوز فيه ما لا يجوز في سعة الكلام، فبحصول هذين الشرطين جميعاً يجوز الفصل، فأما مع عدمهما فلا يجوز الفصل.

فأما البيت الذي أنشده سيويه لعمر بن قميئة^(٤)، فصدره:

لما رأت سائداً استعبرت^(٥)

(١) بمعنى يلزمه فيتأثر به.

(٢) يعني الأول المضاف، فهو يتأثر بالثاني المضاف إليه فيكتسب منه التعريف أو التخصيص.

(٣) يعني الأول، فالثاني يتأثر به في العمل.

(٤) ابن سعد بن مالك الضبيعي، دخل مع حُجر والد امرئ القيس بلاد الروم فهلك، فقبل له عمرو الضائع. ينظر: طبقات فحول الشعراء (١/١٦٠)، والشعر والشعراء (١/٣٧٦)، والمؤتلف (٢٢٠)، ومعجم الشعراء للمرزباني (٩).

(٥) البيت من السريع، وهو في ديوان عمرو بن قميئة (١٨٢). وعجزه الذي أنشده الزمخشري:

..... لله دُرُّ اليوم من لأمها

وينظر: الكتاب (١/١٧٨)، والأصول (٢/٢٢٧)، والبغداديات (٥٦٢)، والإنصاف (٢/٤٣٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١٩)، وشرح الرضي على الكافية (٢/٢٦٠)، وشرح الكافية الشافية (١/٤٠٥). والبيت الذي قبل الشاهد:

قد ساءلني بنت عمرو عن الـ..... أرضين إذ تُنكر أعلامها

وإنما أراد عمرو بهذه الأبيات نفسه لا بنته، فكُتبي عن نفسه بها، وإنما دعا للائمها بالخير نكايَةً بها؛ لأنها فارقت أهلها باختيارها، فكان ذلك تسفيهاً بها. ينظر: فرحة الأديب (٨٧)، وخزانة الأدب (٤/٤٠٨).

وساتيدماً^(١): جبلٌ بالشَّام، بالبدال المهملة، وإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران فلا فائدة في شرحه، وهو يشهد على الفصل بالظرف الحقيقي بين المضاف والمضاف إليه.

وأما البيت الثاني فهو لدُرنا^(٢) بـ دال مهملة، وتماؤه:

..... إذا خافَ يوماً نَبْوةً فدَعَاهُما^(٣)

وإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران أيضاً، وإنما أورده شاهداً على الفصل بينهما بالظرف غير الحقيقي^(٤). ونظيره قول ذي الرمة:

كأنَّ أصْواتَ منِ إيْغالِهِنَّ بنا
أواخرِ المَيْسِ إنْقاضُ الفَرارِيجِ^(٥)
وقال النَّمِيرِيُّ^(٦):

(١) ينظر: معجم البلدان (٦/٥).

(٢) بنت عبيدة أو بنت سيار القيسية، ينظر: الكتاب (١٨٠/١)، وأشعار النساء للمرزباني (١٧٥).

(٣) البيت من الطويل، وصدره الذي أنشده الزمخشري:

..... هما أخوا في الحرب من لا أخا له

وهو لدُرنا في رثاء أخويها شيبان وعبيدة. ونُسب البيت لعمرة الخنعمية في رثاء ابنيها. ينظر: أشعار النساء للمرزباني (١٧٥، ١٨٠)، وشاعرات العرب لعبد البديع صقر (٢٧٧). وينظر: الكتاب (١٨٠/١)، والإنصاف (٤٣٤/٢). وتقدير الكلام في البيت: هما أخوا من لا أخا له في الحرب. ففصل بالجار والمجرور (في الحرب).

(٤) وهو الجار والمجرور. وتسميتها ظرفاً شائعة في كتب النحو من لدن سيبويه والمبرد. ينظر: الكتاب (١٣٢/٢)، والمقتضب (١٦٧/٤، ٣٠٢). على أن هذه التسمية ليست مطردةً فالنحويون يفرقون بينهما. ينظر: الكتاب (٤١٩/١). وتسمية الجار والمجرور ظرفاً تسمية مجازية؛ لأنَّ الظرف حقيقةً اسمُ الزمان أو المكان المضمَّن معنى (في) بـ طراد، والجار والمجرور ليسا كذلك. و سببُ هذه التسمية أن الحروف كالظروف في أنها إذا وقعت أخباراً فلا بد لها من متعلق. ينظر: المحصل في كشف أسرار المفصل (٣٦٩/١)، ومغني اللبيب (٢٧٢)، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢١٨/٢).

(٥) البيت من البسيط، وهو في ديوان ذي الرمة (٩٩٦/٢). وينظر: الكتاب (١٧٩/١)، والمقتضب (٣٧٦/٤)، والبغداديات (٥٦٢)، وأسرار البلاغة (٩١)، والإنصاف (٤٣٣/٢)، والانتخاب لابن عدلان (٢٨). والإيغال: المضي والسرعة. والميس: الرُّحل. وأنقاض: أصوات. والفراريج: صغار الدجاج. ويُروى: (أصوات) مكان (أنقاض). وتقدير الكلام في البيت: كأنَّ أصواتَ أواخرِ المَيْسِ منِ إيْغالِهِنَّ بنا أصواتُ الفَرارِيجِ. ففصل بالجار والمجرور ومتعلِّقه (من إيْغالِهِنَّ بنا).

(٦) أبو حية، وسبقت ترجمته في ص (٢٠٢) من النص المحقق.

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ^(١)

الحكم الثاني: في كيفية الفصل بينهما بغير الظرف.

واعلم أن هذه مسألة خلاف بين النحاة^(٢)، والذي ذهب إليه جماهير البصريين^(٣) كالخليل^(٤) وسيبويه^(٥)، والأخفش^(٦)، والسيرافي^(٧)، وعبدالقاهر^(٨)، واختاره الزمخشري، ونصره الخوارزمي^(٩)، وابن الحاجب^(١٠) أنه لا يجوز الفصل بين المضاف/ والمضاف إليه بغير الظرف والحرف لا في ضرورة الشعر ولا في سعة الكلام.

وحجَّتْهم على هذا ما قدمناه أولاً من أن أحدهما ملتبس بالآخر فلا يجوز الفصل بينهما، فلا نعيده.

(١) البيت من الوافر . وينظر: الكتاب (١٧٩/١)، والمقتضب (٣٧٧/٤)، والأصول (٢٢٧/٢)، والبغداديات (٥٦٢)، والإنصاف (٤٣٢/٢). وتقدير الكلام في البيت: كما خُطَّ الكتاب يوماً بكفٍّ يهوديٍّ. ففصل بالظرف (يوماً).

(٢) في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه مزيد إفاضة مغنية في كتب الضرائر. ينظر: ضرورة الشعر للسيرافي (١٧٨)، وضرائر الشعر لابن عصفور (١٩١)، وموارد البصائر لحمد سليم (٤١٤)، والضرائر للألوسي (٩٧).

(٣) ينظر: ضرورة الشعر للسيرافي (١٧٨)، والإنصاف (٤٢٧/٢).

(٤) لم أجد للخليل رأياً في المسألة.

(٥) ينظر: الكتاب (١٧٨/١، ١٧٩). وجعل سيبويه (بُدَاهَة) في (إِلَا غُلَالَة أو بُدَاهَة قَارِح) فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، وليست ظرفاً ولا جاراً ومجروراً؛ لاشتراك الفاصل مع ما قبله في النسبة إلى المضاف إليه. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٧٤/٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٢١/١)، وضرائر الشعر لابن عصفور (١٩٤).

(٦) لم أجد للأخفش رأياً في المسألة.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٧٢/٤)، وضرورة الشعر (١٨٠).

(٨) ينظر: التلخيص شرح الجمل (٢٠٨)، والمقتصد (٦٥١/١).

(٩) كره الخوارزمي الفصل بغير الظرف بين المتضايقين، ولم يمنعه. ينظر: التخمير (٥٢/٢).

(١٠) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٢١/١).

وَحُجَّتُهُمْ عَلَىٰ هَذَا وَجْهٌ ثَلَاثَةٌ:

(١) لم أجد نص رأي الكسائي، ومقتضى روايته: (هذا غلامُ والله زيد) جوازُ الفصل بالجار والمجرور.

فَزَجَّيْتُهَا مَتَمَكِنًا زَجَّ الْقُلُوصِ أَيْ مَزَادَهُ

وقال الفراء في قوله تعالى: [bqaÜGq, Wv \$œC Ç ÖF \$ N°qJii \$ \$ B` \$dæ OÖg 7 ið/ W \$B « \$EßB` B brRæfr]:

(٣) جعل ثعلب جواز الفصل بالظرف وغيره في الشعر خاصة. ينظر: مجالس ثعلب (١/١٢٥، ١٢٦). والرأي الذي أورده الشارحُ منسوبٌ للكوفيين في الإنصاف (٢/٤٢٧)، وارتشاف الضرب (٤/١٨٤٦). ونسبته إلى الكوفيين بعامة فيها نظر.

(٤) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٥) ذكر الشارح شواهد من القرآن والنثر جاء الفصل فيها بغير الظرف والجار والجرور، والمقصود: إذا جاء الفصل في النثر ففي الشعر أولى.

(٦) ينظر: السبعة (٢٧٠)، والحجّة (٤٠٩/٣)، والمبسوط (٢٠٣). ففصل بالمفعول (أولادهم) بين المضاف والمضاف إليه (قُتلُ شركائهم). وفي الآية أربع قراءات: الأولى: قراءة الجمهور - وهي أبينها وأصحها - بفتح الزاي من (زَيْن)، ونصب (قتل) على المفعولية وإضافته إلى (أولادهم)، ورفع (شركاؤهم) على الفاعلية. الثانية: قراءة الحسن بضم الزاي (زَيْن) ورفع (قتل) نائب فاعل وإضافته إلى (أولادهم)، ورفع (شركاؤهم) على الفاعلية لفعل محذوف. ينظر: الكتاب (٢٩٠/١). الثالثة: قراءة ابن عامر وأهل الشام فيما رواه أبو عبيد، وهي محلُّ البحث في المسألة، وذكرها الشارح. الرابعة: قراءة أهل الشام في غير رواية أبي عبيد بضم الزاي (زَيْن) ورفع (قتل) نائب فاعل وإضافته إلى (أولادهم)، وجر (شركائهم) على البدلية. وهذه هي التي حملت ابن عامر على قراءته على ما ذكره الشارح، والقراءة سُنَّةٌ مَتَّبَعَةٌ، فلا يصحُّ توجيه الشارح. ينظر: معاني القرآن (٣٥٧/١)، وإعراب القرآن للنحاس (٩٧/٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩١/٤)، والبحر المحيط (٦٥٧/٤).

(٧) سورة الأنعام، من الآية (١٣٧).

وثانيها: ما حكاه الكسائي^(١) عن العرب، (هذا غلامُ والله زيد). وعن أبي عُبَيْدَةَ^(٢): (إِنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ اللَّهِ رَبِّهَا)، قالوا: فَفَصَلَ بَيْنَهُمَا بِالْقِسْمِ، وَلَيْسَ ظَرْفًا وَلَا حَرْفًا.

وثالثها: ما أنشدوه، وهو قولهم:

فَزَجَّجَتْهُهَا بِمَزَجَةٍ زَجَّ الْقَلْوَصَ أَبِي مَزَادَةَ^(٣)

وقال آخر:

فَأَصْبَحْتُ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا^(٤)

وقال آخر:

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا^(٥)

والتقدير فيه: شَفَتْ غَلَائِلَ صُدُورَهَا عَبْدِ الْقَيْسِ.

قالوا: فهذه الأدلة الثلاثة كُلُّهَا قَاضِيَةٌ بِصِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ صِحَّةِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ الظَّرْفِ وَالْحَرْفِ، وَهَذَا هُوَ مَطْلُوبُنَا.

(١) ينظر: الإنصاف (٤٣١/٢)، وارتشاف الضرب (١٨٤٥/٤).

(٢) ينظر: الإنصاف (٤٣١/٢)، وارتشاف الضرب (١٨٤٥/٤). ورواية ابن عصفور: (إِنْ الشَّاةُ تَسْمَعُ صَوْتَ - قَدْ عَلِمَ اللَّهُ - رَبِّهَا، فَتُقْبَلُ إِلَيْهِ وَتَتَغَوَّ). ضرائر الشعر (١٩٩).

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وقائله مجهول، وينظر: معاني القرآن للفراء (٣٥٨/١)، والحجة (٤١٣/٣) وفيه: زعموا أَنَّ أبا الحسن أنشده، والخصائص (٤٠٦/٢)، والإنصاف (٤٢٧/٢)، والمقرب (٥٤/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢٦١/٢)، وخزانة الأدب (٤١٥/٤)، والزج: الطعن بالرمح. والقلوص: الناقة الشابة القوية. والشاهد الفصل بمفعول المصدر (القلوص) بين المضاف (زج) والمضاف إليه (أبي مزادة). ويُروى: (فرجحتها مُتَمَكِّنًا).

(٤) البيت من المنسرح، وقائله مجهول، وينظر: الخصائص (٣٩٣/٢)، والإنصاف (٤٣١/٢)، والمثل السائر (٢/٢٤٩)، والانتخاب لابن عدلان (٧٠)، ولسان العرب (خطط) (٢٨٧/٧)، وصبح الأعشى (٢٠٩/٢)، وخزانة الأدب (٤١٨/٤). والمراد: فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خطَّ رسومها. ففصل بين المضاف (بعد) والمضاف إليه (بهجتها) بالجملة الفعلية (خطَّ) الواقعة خبر (كأن). وفي البيت شذوذات أُخر، وهو مما يُعرف فيُجْتَنَب. ينظر: الخصائص (٣٩٣/٢). وجعله ابن الأثير من المعاضلة المعنوية.

(٥) البيت من الطويل، وقائله مجهول. ينظر: الإنصاف (٤٢٨/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢٦٠/٢)، وخزانة الأدب (٤١٣/٤). والغلائل: جمع غليل، وهو الضغينة. والشاهد في البيت الفصل بين المضاف (غلائل) والمضاف إليه (صدورها) بالفاعل (عبد القيس).

والحق عندنا في هذه المسألة ما قاله البصريون، وعهدتنا في ذلك ما قاله سيبويه وهو أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لو كان جائزاً لوقع لكثرة دوره على ألسنتهم، فلما لم يقع دل على أنه غير جائز، ويوضح ما ذكرناه أن الفصل بينهما بالظرف والحرف لما كان جائزاً ورد كثيراً في لغتهم، فلو كان خلافه جائزاً لورد، أعني الفصل بغير الظرف والحرف.

فأما ما زعموه من قراءة ابن عامر فهو فاسدٌ لأمرين^(١):

أما أولاً: فالأن الأفاضل من القراء والنحاة متفقون على ضعف هذه القراءة وبعدها^(٢)؛ لانحرافها عما عليه التنزيل من أسلوب الفصاحة ومعجز البلاغة، فإن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف إنما يليق بالضرورات الشعرية المستقبحة، فأما في السعة فهو غير لائق.

وأما ثانياً: فالأن الذي حمّله على ذلك هو أنه لما رأى في مصاحف أهل الشام جرّ الشركاء^(٣)، فتوهم أن جرّه إنما كان بإضافة (قتل) إليه مع نصب الأولاد^(٤)، وليس الأمر كما ظن، فإن جرّ الشركاء إنما كان على البدل من الأولاد المجرور بإضافة (قتل) إليه؛ لأن الأولاد هم شركاء للآباء في أموالهم، فلو جرّ الأولاد بالإضافة لكان أسلم له عن ارتكاب هذا اللحن الفاحش الذي ينبغي تنزيه كتاب الله عن مثله^(٥).

وقد أسند الخوارزمي^(٦) هذه القراءة إلى عاصم ونسبها إليه، وهذا وهمٌ وخطأ في النقل على عاصم، فإن هذه القراءة لم تؤثر إلا عن ابن عامر لا غير^(٧) من بين سائر القراء.

(١) ينظر: الكشف (٥٤/٢)، والإنصاف (٤٣٦/٢).

(٢) حكاية الاتفاق لا تصح. بل ضعفها بعض النحويين كأبي علي والزمخشري. ينظر: الحجة للقراء السبعة (٤١١/٣). وجوز بعض النحويين كابن عصفور وأبي حيان قراءة ابن عامر؛ لأنها صحيحة السند، ومن راوٍ موثوق بروايته وعريته، وهي موافقة لوجه جائز في العربية. وردوا على من ضعفها. ينظر: ضرائر الشعر (١٩٩)، والبحر المحيط (٦٥٧/٤).

(٣) أي أنها مكتوبةً بالياء، وهي في مصاحف أهل الحجاز والعراق بالواو. ينظر: الإنصاف (٤٣٦/٢)، ورسم المصحف (٥٨٩)، عن فضائل القرآن لأبي عبيد.

(٤) كذا أولها وجهها ابن قتيبة ولم يضعفها. ينظر: تأويل مشكل القرآن (٢٠٨).

(٥) هذا هو رد الزمخشري أفاده الشارح منه. وهو تعدد على قراءة ثابتة لها وجهٌ صحيح من العربية. وقد صحح أبو حيان قراءة ابن عامر ورد على الزمخشري رداً غليظاً. ينظر: البحر المحيط (٦٥٨/٤). وللشيخ عزيمة بحث رصين في تلحين القراء يحسن الرجوع له. ينظر: دراسات لأسلوب القرآن (١-١٩).

(٦) ينظر: التخمير (٥٢/٢).

(٧) نص ابن مجاهد على تفرد ابن عامر. ينظر: السبعة (٢٧٠).

فأما عاصمٌ فهو بريءٌ عن هذه المقالة، وأما ما قالوه من حكاية الكسائي وأبي عبيدة فنحن لا نُنكره وإنما نقول إنَّ الفصل بالقسم في الحقيقة هو فصلٌ بالجار والمجرور؛ لأنَّ القسم والمقسم به هو جارٌّ ومجرور، وقد قرّرنا أنَّ الفصل بالجار والمجرور شائعٌ، فأما بغيره فلا يجوز.

وأما ما أنشدوه من هذه الأبيات فكلُّه محمولٌ على الضرورة القبيحة التي لا تُغتفر في كلامٍ فصيح، فبطل ما توهموه.

الحكم الثالث: في كيفية حذف المضاف من الأول استغناءً عنه بالثاني، وقد استشهد بيّتين:

فأما البيت الأول فصدره^(١):

يا مَنْ رَأَى بَارِقًا أَرَقْتُ لَهُ بين ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ^(٢)

فإعرابه ظاهرٌ، وموضعُ الشاهد منه هو حذف المضاف من (ذراعي) والتقدير فيه: بين ذراعي الأسد وجهته.

وأما البيت الثاني فهو للأعشى، وقَبْلَهُ:

وَهُنَاكَ يَكْذِبُ ظَنُّكُمْ أَنْ لَا اجْتِمَاعَ وَلَا زِيَارَةَ
إِذْ لَا بَرَاءَةَ لِلْبَرِيِّ وَلَا عَطَاءَ وَلَا خُفَارَةَ
إِلَّا عُلاَلَةً أَوْ بُدَا هَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ^(٣)

(١) ذكر الشارح البيت كاملاً، وهو يعني صدره الذي لم يذكره الزمخشري.

(٢) البيت من المنسرح، ونسبه سيبويه للفرزدق ينظر: الكتاب (١٨٠/١)، ومعاني القرآن للفراء (٣٢٢/٢)، والمقتضب (٢٢٩/٤)، وإعراب القرآن للنحاس (٢٦٣/٣)، والخصائص (٤٠٧/٢)، ومغني اللبيب (٤٩٨). والذراعان والجهة: نوءان من أنواء الأسد، يكون المطر فيهما غزيراً. ينظر: تحصيل عين الذهب (١٥٠)، والمنخل (٤٨٥/١). ويروى الشطر الأول: (يا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ) و(أَكْفَكُهُ).

(٣) الأبيات من مجزوء الكامل، وهي في ديوان الأعشى أبي بصير (الصبح المنير) (١١٤). وينظر: الكتاب (١٧٩/١)، ومعاني القرآن للفراء (٣٢١/٢)، والبيان والتبيين (١٥/٣)، والمقتضب (٢٢٨/٤)، وإعراب القرآن للنحاس (٢٦٣/٣)، والخصائص (٤٠٧/٢)، وخزانة الأدب (١٧٣/١). والخفارة: الذمة، والعلالة: البقية من الشيء، ومعناها هنا بقية جري الفرس، وبداية سباح: أول جري الفرس، ونهد: مرتفع، والجزارة: الرأس واليدان والرجلان من الخيل؛ سُميت بذلك لأنَّ الجزار يأخذها في مقابل ذبحها.

ويروى: (يصدّق) مكان (يكذب)، و(ولا براءة) مكان (إذ لا براءة)، و(قارح) مكان (سباح).

أراد^(١) أننا إذا غزوناكم عرفتم أن ظنكم أننا لا نغزوكم هو كذب محض، وأن من كان بريئاً لا تنفعه براءته لأن الحرب إذا عظمت وتفاقمت لحق شرها البريء وغير البريء كما يلحق الأبعد، ولا يُقبل منكم أيضاً عطاء ولا خفارة تفتدون بها متاً، لكن نزوركم بالخيال، والبداهة هي أول جري الفرس، والعلالة هي الجري الثاني، والسابح هو الذي يدحو بيديه في عدوه وجريه، يُريد بنهد الجزيرة هو أنه جليل المشاش والعظام، وليس مراده أن لحمه كثير وإنما مراده غلظ عظامه.

فأما إعرابه فهو ظاهر خلا أن قوله (إلا علالة) إنما نصبه على الاستثناء المنقطع، يعني ما لكم لا عطاء ولا خفارة إلا بداهة سائح.

وأما موضع الشاهد منه فهو حذف مضاف^(٢) (علالة) اكتفاءً بمضاف (بداهة) لما فيه من الدلالة عليه.

واعلم أن النحاة مختلفون في المحذوف في نحو قولك: (غلام ودابة زيد)، ونحو (زيد وعمرو قائم)^(٣) وفيه/ مذاهب ثلاثة^(٤):

[٩٨]

أولها: أن المحذوف هو مضاف الأول وخبر المبتدأ الأول^(٥)، والمذكور إنما هو خبر الثاني ومضاف الثاني، وهذا هو ظاهر كلام الشيخ، فإنه قال: (فعلى حذف مضاف من الأول استغناء عنه بالثاني)، وحجته على هذا هو أن الظاهر هو حذف الأول سواء كان مضافاً أو خبراً، وأن ما يلي المضاف فهو مضافه بعينه، وما يكون تحت المبتدأ فهو خبره بنفسه من غير حاجة إلى تغيير في التقديم والتأخير.

وثانيها: أن المحذوف هو مضاف الثاني وخبره، وحجتهم على هذا هو أن الأصل في المضاف الأول والمبتدأ الأول أن يكون المضاف تاماً بمضافه، والمبتدأ تاماً بخبره؛ لأنهما

(١) شرح البيت في التخمير (٥٤/٢).

(٢) يعني المضاف إليه، وتكرر ذلك فيما يأتي.

(٣) إيراد هذا المثال لا علاقة له باب الإضافة، جرّ الشارح للحديث عنه الاختلاف في تقدير المضاف إليه المحذوف مع وجود مضافين، ففي المثال خبر محذوف أيضاً اختلف في تقديره مع وجود مبتدئين.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢٧٧/١).

(٥) ينظر: الإنصاف (١٨٩/١)، وأسرار العربية (١٥٣)، همع الهوامع (٣٩/٢).

واقعان في الصدر، وإنما أُخِّرَ الخبر والمضاف ليكونا سادَّين مسد خبر الثاني ومضافه، وإلا فالحقيقة أنهما المضافُ الأول والمبتدأُ الأول.

وثالثها^(١): الفرق بين المبتدأ والمضاف، فيكون في الإضافة المضافُ المذكور للأول دون الثاني، بخلاف حاله في المبتدأ والخبر فإنَّ الخبر للثاني دون الأول، وحُجَّتُهُم على هذا هو أنَّنا في الإضافة لو قدَّمنا مضاف الأول لبقِيَ الثاني بلا مضاف، فلهذا أخرناه لهذا الغرض، ولأجله قضينا بكونه مضافاً للأول، وكان تأخيرُه لهذا الغرض بخلاف المبتدأ والخبر فإنَّ حذف الخبر عن المبتدأ جائز، فلو كان خبراً عن الأول لوقع في صدره، فدلَّ على أنه خبرُ الثاني لا محالة.

والحقَّ ما قاله الشيخ وإن كانت المذاهب الثلاثة كلها محتملة، خلا أنَّ ما ذكره الشيخ يعضدُّه الظاهر ويُقوِّيه؛ فلهذا حكمنا به. وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه، والعلمُ فيه قوله عز وجل: [*prophets*]؛ لأنه لا يلتبس أن المسؤولَ أهلها لا هي،

ولا يُقال: رأيتُ هنداً، يعنون غلام هند، وقد جاء الملبس في الشعر قال:

عَشِيَّةَ فَرَّ الحارثيون بعدما قَضَى نَحْبَهُ في مُلتَقَى القومِ هَوْبُرُ
وقال:

..... بما أَعْيَى النَّطَاسِيَّ حَذِيْمَا

أي ابن هَوْبُر وابن حَذِيْم، وكما أعطوا هذا الثابتَ حقَّ الحذفِ في الإعراب فقد أعطوه حقَّه في غيره.

قال حسان:

[٩٨ ب]

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

فذكر الضمير في (يُصَفَّقُ) حيث أراد ماءَ بَرَدَى، وقد جاء قوله تعالى: [*B.N.r*]

على ما للثابت والحذوف جميعاً. [*sc qe\$% nê f& \$G>/ \$ZBÛ \$dä\$Uù \$g»ZB=d& pfô*]

(١) وهو مذهب سيبويه. ينظر: الكتاب (٧٥/١)، ٧٦ - ١٧٩، والإيضاح في شرح المفصل (٤٢١/١).

وقد ^(١) حُذِفَ المضافُ وُثِرَكَ المضافُ إليه على إعرابه في (كُلُّ) ^(٢): (ما كُلُّ سوداءَ تمرّة، ولا بيضاءَ شحمة). قال سيويّه: كأنك أظهرت كُلاًّ فقلت: ولا كلُّ بيضاءَ شحمة. قال أبو دُوَاد: قال

أكلَ امرئٍ تحسّينَ امرأً ونارٍ توقدُ بالليلِ نارا

ويقولون: (ما مثْلُ عبدِ الله يقول ذاك ولا أخيه)، ومثله: (ما مثل أخيك ولا أهلك يقولان ذاك)، وهو في الشذوذ نظيرُ إضمارِ الجار... ^(٣). إلى آخر ما ذكره في فصول الحذف في الإضافة .

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

ذكر الشيخُ في هذه الفصولِ كيفيةَ حذفِ المضافِ نفسه ثم ذكر كيفية حذفِ المضافِ إليه، ثم أردفه بكيفية حذفهما جميعاً، فهذه مقاصد ثلاثة قد اشتمل عليها كلامُ الشيخ في هذه الفصول.

المقصد الأول: في كيفية حذفِ المضافِ، فلنذكر فيه أيضاً جوازَ حذفه، وكيفية حذفه، فهاتان مرتبتان:

المرتبة الأولى: في جواز حذفه. واعلم أنَّ حذفَ المضافِ يكون على وجهين:

الوجه الأول منهما: حيث لا يكون فيه لبسٌ وذلك نحو قوله تعالى: [pfö]r

[pfö]r ^(٤) إذ لا يلتبس أن يكون المسؤولُ أهلها لا هي.

واعلم أنَّ حذفَ المضافِ وإقامةَ المضافِ إليه مقامه وإعرابه بإعرابه كثيرٌ في كلام الله

تعالى، وجارٍ على ألسنة الفقهاء كثيراً، وقيل لطيفلي: ما نظير قوله تعالى: [pfö]r

قال: أكلتُ السُّفرة ^(٥)، أي: طعامَ السفرة. ومنه قول الشاعر:

(١) قبله في المفصل (فصل).

(٢) في المفصل: (في قولهم: ما كل).

(٣) المفصل (١٢٨-١٣١).

(٤) سورة يوسف، من الآية (٨٢).

(٥) ينظر: التخمير (٥٥/٢).

سَلِ الرَّبْعَ أَتَى أَمَّتْ أُمُّ مَالِكٍ وَهَلْ عَادَةُ لِلرَّبْعِ أَنْ يَتَكَلَّمَا^(١)
وأوديةُ المجاز واسعةٌ كثيرة، وهذا النوع يُسمَّى مجازَ النقصان^(٢)، كما أن قوله تعالى:
[٨٩٩ MZÜ « \$ \$ ` B pJôn ' \$Jû] يُسمَّى مجازَ الزيادة^(٣)، وقد أنكر ورود المجاز في
القرآن^(٤) طوائفٌ من فرق الملاحدة، وبعضُ الأشعرية ذهب إلى إنكاره أيضاً، وهو أبو بكر
الأصفهاني^(٥)، وهذا خطأ، فإنَّ وُرُودَ المجاز في القرآن لا يسعُ إنكاره، كقوله تعالى: [٨٩٩ MZÜ]
وقوله تعالى: [٨٩٩ MZÜ]^(٦) وقوله تعالى: [٨٩٩ MZÜ]^(٧) وقوله تعالى:
[٨٩٩ MZÜ]^(٨) وغير ذلك من الآيات.

(١) البيت من الطويل، وهو لحُميد بن ثور الهلالي في ديوانه^(٧)، وينظر: فرحة الأديب (٨٥)، والعمدة لابن رشيق (٢٨٣/١)،
والجامع لأحكام القرآن (٢٣٢/٥). والرواية في البيت (يَمَّتْ) بدل (أَمَّتْ). و(سالم) و(طارق) بدل (مالك). والشاهد حذف
المضاف (أهل)، وإقامة المضاف عليه مقامه وهو (الرَّبع). وثمة فرق ظاهر بين الآية وتمثيل الطفيلي وبين البيت، فالفعل في الآية
والمثال لم يُسلَّط قصداً على الاسم المذكور فالجاء فيه ظاهر، أما البيت فالشاعر قصد تسليط الفعل على (الرَّبع) بدليل الشطر الثاني.

(٢) فالمراد أهل القرية، فنَقَصَ اللفظُ عن المعنى. ينظر: الطراز (٦٤/١). والمجاز هنا في النسبة إلى المضاف إليه ما كان
منسوباً للمضاف، وليس حذف المضاف من المجاز؛ لأنَّ المجاز استعمال اللفظ في غير ما وُضِعَ له أولاً، والكلمة المحذوفة
ليست كذلك. ينظر: مجاز القرآن للعز بن عبد السلام (١٠٨).

(٣) فـ(ما) زائدة. والمعنى: فبرحمة من الله. فزاد اللفظ على المعنى. ينظر: الطراز (٦٤/١).

(٤) جمهور أهل السنة يرون إثبات المجاز في القرآن والسنة. ينظر: المعتمد لأبي الحسين البصري (١١/١)، والحصول
للرازي (٤٦٢/١)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٥/١١)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (١٩١/١). ونفاه
بعض أهل السنة كشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم. ينظر: مجموع الفتاوى (٤٠٠/٢٠)، والصواعق المرسلة
(٦٣٢/٢، ٧٥٢). كما نفاه أبو بكر الظاهري كما ذكر الشارح، ونفاه أبو إسحاق الإسفراييني. ينظر: الإحكام
للأمدي (٧٢/١)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٦/١١)، والإتقان في علوم القرآن (٩٧/٢).

(٥) محمد بن داود بن علي الظاهري (٢٥٥-٢٩٧هـ)، أبوه مؤسس المذهب الظاهري، وتابع أباه فيه. محدث فقيه
ذكيٌّ مناظر مجتهد. أخذ عن أبيه، وعباس الدوري، ومحمد بن عيسى المدائني. وعنه أخذ نبطويه، ومحمد بن يوسف
وغيرهم. له: (الزهرة) في الآداب والشعر، وكتاب في الفرائض. توفي وله اثنتان وأربعون سنة. ينظر: معجم الأدباء (٦
/٢٥٢٧)، وسير أعلام النبلاء (١٠٩/١٥). وينظر رأيه في الحصول (٤٦٢/١)، والطراز (٧١/١).

(٦) سورة الكهف، من الآية (٧٧).

(٧) سورة النحل، من الآية (١١٢).

(٨) سورة الإسراء، من الآية (٢٤).

والجواز أقسامٌ كثيرة^(١)، منها ما يختص المفرد، ومنها ما يختص المركب، واستقصاؤها يخرجنا عن مقصد الكتاب/ الذي تصدّينا لبياننا وإنّ نفس الله لنا في المهلة فالنية صادقة في تأليف كتاب^(٢) في علم البيان يُطلّع على علم حقائق الإعجاز للقرآن، أوردنا^(٣) فيه من النكت الغريبة والأسرار البديعة العجيبة ما يكون شفاء كلِّ علّة وبلال كلِّ غلّة بمعونة الله تعالى، ويكون فيه تنبيه على الأسرار القرآنية وتقريرٌ للدقائق البينانية.

الوجه الثاني: حيث يكون فيه لبسٌ، فمثل هذا لا يجوز حذفه، فلا يجوز أن تقول: (رأيت هنداً)، وأنت تعني: غلامٌ هند، إذ لا دلالة على هذا المحذوف، ولا أمانة تشعر بحذفه، وقد جاء الملبس في الشعر، واستشهد فيه بيتين.

فأما البيت الأول فصدره^(٤):

عَشِيَّةَ فَرَّ الحارثيون بعدما قضى نَحْبَهُ.....^(٥) البيت

وإعرابه ظاهر لا إشكال فيه، والهَوْبَر: هو القرد الكثير الشعر، والنحب: هو الوقت والمدة، ومنه قولهم: (قضى فلانُ نَحْبَهُ) إذا انقضى وقته ومات. قال الله تعالى: [B Nāḡr ¼q6w 4O %]^(٦).

(١) ذكر الرازي منها اثني عشر نوعاً: منها إطلاق السبب على المسبب، وتسمية الكل باسم جزئه، والعكس، وتسمية الشيء باسم ضده.... وغيرها. ينظر: المحصول (٤٤٩/١).

(٢) الظاهر أنّه (الطراز المتضمنٌ لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز)، فقد أتمه العلويّ سنة (٧٢٨هـ)، وأتم الشارح الجزء الأول من المحصل سنة (٧١٢هـ) فهو متقدّم عليه، كما ورد في ذيل الكتّابين. وقد طُبِعَ (الطراز) طباعةً يشوبها خللٌ ظاهر. إلا أنّ الدكتور: عبدالحسن بن عبدالعزيز العسكر قد حقق جزءاً منه في رسالة العالمية العالية معتمداً على نسخٍ تامة، ويعمل على إتمامه.

(٣) من سياق الكلام يفهم أنّ الشارح لم يؤلف الكتاب، فالمناسب أن يقول (نورد) كما قال بعده (يكون فيه).

(٤) ذكر الزمخشري البيت كاملاً، فلا حاجة لتخصيص صدره بالذكر، ثمّ إنّ الشارح زاد فيما ذكر على الصدر.

(٥) البيت من الطويل، وتتمته التي ذكرها الزمخشري:

..... في مُلتقى القومِ هَوْبَرٌ

وهو لذي الرمة في ديوانه (٦٤٧/٢)، وينظر: الشعر (٣٥٠/٢)، والمقرب (٢١٤/١)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٧٩/٢)، وخزانة الأدب (٣٧١/٤).

(٦) سورة الأحزاب، من الآية (٢٣).

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على حذف المضاف من (هوبر) وهو قوله (ابن هوبر)^(١).

وأما البيت الثاني فصدره^(٢):

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي بِصِيرٍ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حَذِيمًا^(٣)
وإعرابه ظاهرٌ فلا إشكال فيه، والنَّطَاسِيُّ بالنون والسين المهملة: اسمٌ رجلٍ طيبٍ
حاذق^(٤)، والتَّنطِيسُ: هو النظر في الأمور والغوص فيها بدقيق النظر^(٥)، ولأجله سُمِّيَ هذا
الرجل بالنَّطَاسِي، قال البَعِيثُ^(٦) يَصِفُ شَجَّةً:

إِذَا قَاسَهَا الْآسِي النَّطَاسِيُّ أَدْبَرَتْ غَثِيئَتُهَا وَازْدَادَ وَهْيًا هُزُومُهَا^(٧)
قال أبو عُبَيْدَةَ^(٨): وَيُرْوَى بفتح النون أيضاً^(٩)، وحذيم: بكسر الحاء المهملة وسكون
الذال المعجمة، وفتح الياء المثناة التَّحْنِثِيَّة، وفي أمثالهم: (أطبُّ من ابن حذيم)^(١٠)، ومما يُلتفت
إلى ما ذكرناه في الإلباس قولهم:

(١) يعني كلمة (ابن). وهو يزيد بن هوبر الحارثي، كان سيّداً، قُتل يوم الكلاب. ينظر: ديوان ذي الرمة (شرح
الباهلي) (٦٤٧/٢).

(٢) ذكر الشارح البيت كاملاً، وهو يعني صدره الذي لم يذكره الزمخشري.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حُجْرٍ في ديوانه (١١١)، وينظر: الخصائص (٤٥٣/٢)، والتخمير (٥٦/٢)،
وشرح الرضي على الكافية (٢٥٤/٢)، وخرانة الأدب (٣٧٠/٤).

(٤) النَّطَاسِي اسمٌ لكلِّ طيب، والمقصود هنا ابنُ حذيم، وهو رجلٌ من تيم الرّباب، أظبُّ من الحارث بن كَلْدَةَ.
ينظر: مجمع الأمثال (٣٠٤/٢).

(٥) ينظر: الصحاح (نطس) (٩٨٣/٣).

(٦) خِدَاش بن بشر الدارمي التميمي، أبو مالك. عاصر جريراً وهجاء، كان أخطب بني تميم إذا أخذ القناة. كانت أمه فارسية.
أقام بالبصرة، وبالشام. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٥٣٣/٢)، والشعر والشعراء (٤٩٧/١)، والمؤتلف (٦٨).

(٧) البيت من الطويل. وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢٣٤/٣)، والحيوان (٤١٤/٦)، وتهذيب اللغة (قوس) (٩/١٧٩)،
والصحاح (نطس) (٩٨٣/٣)، والأمالي للقيلي (١٢٦/١). وغثيئتها: فسادها. ووهياً: ضعفاً. وهزومها:
كسورها أو جروحها.

(٨) ينظر: الصحاح (نطس) (٩٨٣/٣).

(٩) فيقال: النَّطَاسِي.

(١٠) ينظر: جمهرة الأمثال (٢٤/٢)، ومجمع الأمثال (٣٠٤/٢).

..... كَرَّاجِي النَّدَى وَالْعُرْفِ عِنْدَ الْمَذْلَقِ (١)
والغرض به ابنُ المذلق، وفي أمثالهم: (أفلسُ من ابنِ المذلق) (٢)، وفيه دلالة على حذف المضاف منه.

وأما موضع الشاهد من البيت الذي أورده فهو حذف المضاف كما قررناه.
لا يقال: فكيف حكتم بأنه لا بدّ هاهنا من تقدير مضاف مع أنه لا دلالة عليه ولا تُشعر (٣) به كما أشعرت (٤) في نحو قوله تعالى: [*prophets*] وما يؤمنكم أن يكون الغرض هو (النّطاسي، وحذيمًا، وهوَّبر) من غير حاجة / مضاف هو الابن كما زعمتم؟
لأننا نقول: هذا فاسدٌ، فإن المشهور إنما هو ابنُ هوَّبر وابنُ حذيم؛ فلهذا قضينا بكونه محذوفًا، وأنه لا بد من تقديره، وذلك معروفٌ مُدَوَّن؛ فلهذا قضينا بأنه لا بد من مضاف.

[٩٩ب]

المرتبة الثانية: في كيفية حذف المضاف نفسه.
وقد ذكرنا من قبل أنه يكون على وجهين مُلبسٍ وغير مُلبسٍ، فلا وجه لتكريره.
واعلم أن المضاف متى حُذف فللمضاف إليه حالتان:
الحالة الأولى: في الإعراب، والأصل أن المضاف متى حذف فإن المضاف إليه يستحقّ إعرابه لا محالة؛ لأنه قد صار خلفاً عنه وقائماً مقامه، وهذا هو المطرد الجاري على ألسنتهم، أعني: جواز حذف المضاف وإعرابه (٥) بإعرابه، كقوله تعالى: [*prophets*] وهو واردٌ في كتاب الله تعالى كثيراً، وما أنشدناه من الأبيات في المُلبس وغير المُلبس يدلُّ عليه أيضاً.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

..... فإنك إذ تَرجو تَمِيمًا ونَفَعَهَا

وقائله مجهول. ينظر: جمهرة الأمثال (٩٢/٢)، ومجمع الأمثال (٤٦١/٢)، والمستقصى (٢٧٥/١)، والتخمير (٥٦/٢)، وخزانة الأدب (٣٧٢/٤). وابن المذلق: يُروى بالذال المهملة، والذال المعجمة، وهو رجلٌ من بني عبد شمس بن سعد بن زيد بن مناة، لم يكن يجد بيتة ليلة، اشتهر بالإفلاس هو وأبوه. كما في مجمع الأمثال.

(٢) ينظر: جمهرة الأمثال (٩٢/٢)، ومجمع الأمثال (٤٦١/٢)، والمستقصى (٢٧٥/١).

(٣) أي الأبيات السابقة.

(٤) يعني الآية.

(٥) يعني المضاف إليه.

نعم، قد يُحذف ويُترك المضافُ إليه على إعرابه، فنقول: اختلف النحاة في العطف على عاملين^(١): هل يجوز أم لا؟ وفيه مذهبُ ثلاثة^(٢):

أولها: المنعُ منه مطلقاً^(٣)، وهذا هو مذهب سيبويه^(٤)، وجماهير البصريين المتقدمين^(٥)، واختاره الزمخشري، ونصره الخوارزمي^(٦)، وحجَّتْهم على هذا هو أنَّ حرفَ العطف نائبٌ عن العامل وقائمٌ مقامه؛ فلهذا لم تكن له قوَّةٌ على أن يقوم مقام عاملين. وصورةُ العطف على عاملين هو في مثل قولك: (زيدٌ في الدارِ وعمروُ الحجرةُ) فقد عطفت بالواو عمراً على زيد، وهو مرفوع بالابتداء، وعطفت الحجرة على الدار وهي مجرور بحرف الجر، فهذه هي الصورة في العطف على عاملين كما ترى. قالوا: والواو ليس لها قوَّةٌ على عاملين.

وثانيها: تجويزُه مطلقاً، وهذا هو مذهب الفراء^(٧) وغيره من نحاة الكوفة، وحجَّتْهم على

ما قالوه قوله تعالى: [ٱلَّذِينَ هُمْ يُؤْتُونَ ٱلْحَيٰوةَ]^(٨) ثم قال: [ٱلَّذِينَ هُمْ يُؤْتُونَ ٱلْحَيٰوةَ]

[ٱلَّذِينَ هُمْ يُؤْتُونَ ٱلْحَيٰوةَ]^(٩) فعطف قوله: [ٱلَّذِينَ هُمْ يُؤْتُونَ ٱلْحَيٰوةَ] على [ٱلَّذِينَ هُمْ يُؤْتُونَ ٱلْحَيٰوةَ] وهو معمول اللام،

(١) المقصود: العطف على معمولي عاملين مختلفين، وتعبير الشارح فيه تساهل.

(٢) أفاد الشارحُ في عرض الخلاف من ابن الحاجب. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٢٦/١)، وشرح المقدمة الكافية (٦٤٢/٢). وثمة اختلاف واضح في نسبة الأقوال بين هذا العرض وعرض غيره من النحويين، فإن سيبويه يرى المنع مطلقاً، لكن رأيه هذا ليس في مقابل رأي الكوفيين، بل الخلاف بين سيبويه والكوفيين في الحالة الثالثة وهي فيما إذا كان العاملُ الجاراً. وسيأتي هذا في التعليق على المذهب الثالث.

(٣) نقله أبو حيان عن المهدوي. ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠١٤/٤).

(٤) ينظر: الكتاب (٦٦/١).

(٥) ينظر: المقتضب (١٩٥/٤)، والكامل (٣٧٥/١-١٠٠٢/٢)، والأصول (٦٩/٢)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤٠/٣).

(٦) ينظر: التخمير (٥٩/٢).

(٧) قال الفراء: «والعربُ تقول: إنَّ لي عليك مالاً، وعلى أخيك مالٌ كثير. فينصبون الثاني ويرفعونه». معاني القرآن (٣/٤٥). فظاهرُ كلام الفراء جواز عطف (مال) على (مالاً). وفي نسبة هذا القول إلى الفراء نظر، فهو يرى الجواز بشرط تقدم المجرور كما سيأتي. والتجويز مطلقاً أحد الرأيين المنسوبين إلى الأخفش. ينظر: المقتضب (١٩٥/٤)، وشرح التسهيل (٣٧٨/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣٤٤/٢ - ٣٤٨)، وارتشاف الضرب (٢٠١٤/٤).

(٨) سورة يونس، من الآية (٢٦).

(٩) سورة يونس، من الآية (٢٧).

ومثالُ الممتنع قولنا: (زيدٌ في الدارِ وعمروُ الحجرة) و (إن في الدارِ زيداً وعمراً الحجرة).

(٣) الخلاف المنقول هنا فيما إذا كان أحد العاملين جاراً هو منع سببويه مطلقاً سواء تقدم أو تأخر، والكوفيون والأخفش على المشهور من مذهبه يُجيزون مطلقاً، وجعل الأعلّم الجواز مشروطاً بتقدم المجرور في المتعاطفين معاً نحو: (إنّ في الدارِ زيداً والحجرةَ عمراً)، ولا يُجيز: (إن زيداً في الدار والحجرةَ عمراً). ينظر: الأصول (٦٩/٢)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤٠/٣، ٤١)، وتحصيل عين الذهب (٩٠)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٥٦/١)، وشرح الرضي على الكافية (٣٤٤/٢ - ٣٤٨)، وارتشاف الضرب (٢٠١٥/٤)، ومغني اللبيب (٦٣٢).

وهذا هو مذهب كثير من جماهير البصريين^(١)، واختاره^(٢) الأعلام^(٣)، ونصره ابن الحاجب^(٤).

والحقّ عندنا في هذه المسألة ما قاله المتأخرون من الفرق بين الصور، والمعتمد في ذلك أنا نقول: أما الدلالة على جواز العطف على عاملين^(٥) فهو ما ورد في ظواهر القرآن واستعمال الفصحاء من غير حاجة إلى التعسف الذي ذكره من إضمار المضاف كما سنقرّه.

وأما الدلالة على الفرق فهي ظاهرة؛ لأنّ في تقدم المرفوع والمنصوب في المثال الذي أوردنا يكون فصل بين الجار ومجروره؛ لأن الواو بمنزلة العامل فتؤدي إلى الفصل بين الجار ومجروره، فمن أجل هذا حصل الفرق بين قولنا: (في الدار زيدٌ والحجرة عمرو) وبين قولنا: (زيدٌ في الدار وعمرو الحجرة) في جواز الأول وامتناع الثاني.

فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أنّ الشيخ قد أورد هاهنا صوراً من باب العطف على عاملين، وتأولها على أنّها من باب حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه، ونحن نوردّها واحدةً واحدةً، ونفصل الكلام فيها، فنقول: لا خلاف بين النحاة في جواز عطف الواو معمولات كثيرة على مثلها باعتبار عامل واحد، كقولك: (إن زيدا قائمٌ وعمراً منطلقٌ)، و(ضربَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالدًا)، و(أعلمتَ زيداً عمراً قائماً)، و(خالدًا هنداً منطلقاً) وإنما الخلاف إذا كان العامل متعدداً كما سنقرّه في هذه الصور.

(١) ذكر الشارح أنّ القول الأول لجماهير البصريين. فهو يعني هنا المتأخرين، بدليل تصريحه بهم في الاختيار.

(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب (٩٠).

(٣) يوسف بن سليمان الشنتمري الأندلسي، أبو الحجاج، (٤١٠-٤٧٦هـ)، عالم بالعربية ومعاني الأشعار، حسن الضبط، أخذ عن ابن الإفليلي وعاوناه في شرح شعر المتنبي. له: النكت في شرح كتاب سيبويه، وتحصيل عين الذهب، وهو شرح لشواهد الكتاب. كُفَّ بصره آخر عمره. ينظر: إنباه الرواة (٦٥/٤)، وبغية الوعاة (٣٥٦/٢).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٢٦/١).

(٥) في نسخة التحقيق (فاعلين)، وهو خطأ من الناسخ.

الصورة الأولى: قول أبي دؤاد^(١):

أكل امرئ تحسبَينَ امرأً و نارٌ توقدُ بالليلِ ناراً^(٢)

و(دؤاد) بالدالين المهملتين، اسم شاعر^(٣) من إياد^(٤)، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أمّا إعرابه فهو ظاهر، وأمّا موضع الشاهد منه فهو أنّ جرَّ قوله (ونارٍ) إنّما يكون بإضمار (كل) كأنه قال: (وكلّ نارٍ)، على رأي سيبويه حيث منع العطف على عاملين. قال الزمخشري: (وهو في الشذوذ/ نظيرُ إضمارِ الجار)؛ لأنّ المضاف عاملٌ في المضاف إليه الجرّ بواسطة الحرف، فحذفه كحذف حرف الجر، وإعماله وهو محذوف قليلٌ نادرٌ كما روي عن رؤية^(٥) - وقالوا: كيف أصبحت؟ - قال^(٦): (خير)، أي: بخير^(٧).

وإنّما ارتكب هذا المحذور لأنّه لو لم يقل هذا الوجه لأدّى إلى العطف على عاملين وهو فاسدٌ عنده؛ فلهذا كان ارتكابُ هذا المحذور أهونَ عنده من العطف على عاملين.

(١) جارية بن الحجاج الإيادي وقيل حنظلة بن الشَّرْقِيّ، شاعر جاهلي، وهو أحد نعتات الخيل الجيدين، وإنّما أحسن نعت الخيل لأنه كان على خيل النعمان بن المنذر. وكان قد جاور كعب بن مامة الإيادي فكان إذا هلك له بعير أو شاة أخلفها كعب، فضرب المثل به فقالوا: كجار أبي دؤاد. ينظر: الشعر والشعراء (٢٣٧/١)، والمؤتلف والمختلف (١٤٦)، وخزانة الأدب (٥٩٠/٩).

(٢) البيت من المتقارب، وهو في ديوان أبي دؤاد (٣٥٣)، ونسبه المبرد في الكامل (٣٧٦/١)، ١٠٠٢/٢ لعدي بن زيد العبادي، وغلط في ذلك، وهو في ملحق ديوانه (١٩٩). وينظر: الكتاب (٦٦/١)، والأصمعيات (١٩١)، والأصول (٢/٧٠)، والشعر (٤٤/١)، والمسائل البصريات (٥٢١/١)، والتبصرة والتذكرة (٢٠٠/١).

(٣) يعني أبا دؤاد.

(٤) إياد بن نزار بن معد بن عدنان، وتشعبت منه القبائل، والشاعر ينتسب إلى الطَّمَّاح بن ثُمارة بن إياد. ينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم (٣٢٧)، والأنساب للسمعاني (٢٣٣/١). إياد بن نزار بن معد بن عدنان

(٥) ينظر: الكامل (٦١٧/٢)، والمفصل (٣٤٧)، والتخميم (٥٩/٢).

(٦) في نسخة التحقيق: قلت. وهو خطأ من الناسخ.

(٧) أجاز سيبويه وبعض النحويين إضمارَ حرف الجر مع بقاء عمله وجعلوه شاذاً، ومنعه المبرد، وقال: إنّهُ يُحذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال، والثبّة بقاءه فيبقى عمله. ينظر: الكتاب (٤٩٨/٣)، والكامل (٦١٧/٢)، والبصريات (٩١٠/٢)، وشرح كتاب سيبويه للسيراقي (٢٣٣/٤).

وأما غيرُ سيبويه فإنه يحمله على العطف على عاملين من غير حاجة إلى هذا التعسف كما قررناه آنفاً.

الصورة الثانية: قولهم^(١): (ما كلُّ سوداءَ ثمرةً ولا بيضاءَ شحمةً) فجرَّ (بيضاءَ) على إضمار (كل) كما بيناه في الصورة الأولى.

قال سيبويه^(٢): كأنك أظهرت (كُلًّا)، فقلت: ولا كلُّ بيضاءَ شحمةً. وعند غيره^(٣) هو من باب العطف على عاملين، فيجر (بيضاءَ) عطفاً على (سوداءَ) وهي معمولة لـ(كل)، وينصب (شحمةً) بالعطف على (ثمرةً) وهي معمولة لـ(لا)^(٤) النافية، وهذا بعينه هو معنى العطف على عامله.

الصورة الثالثة: قولهم: (ما مثلُ عبدِ الله يقولُ ذاك ولا أخيه) فهذه الصورةُ أوردها سيبويه^(٥) استشهاداً بها على وجوب إضمار المضاف، ولم يوردها دلالة على العطف على عاملين إذ لا عاملان هاهنا كما في غيرها، وبيانه هو أنه لا يستقيم أن يكون قوله: (ولا أخيه) معطوفاً على (عبدِ الله) لأمرين:

أما أولاً: فلأن المعطوف المخفوض لا يجوز الفصل بينه وبين ما عطف عليه بأجنبي، فلا يجوز أن تقول: (غلامٌ زيدٌ ضاربٌ وعمرو) لأجل الفصل بالخبر، فلو كان قوله (ولا أخيه) معطوفاً لأدّى إلى ركوب هذا المخذور وهو محال.

وأما ثانياً: فلأن المقصود نفى المثلية عن كل واحد منهما بقول ذاك، فلو جعلنا قولك: (ولا أخيه) معطوفاً على (عبدِ الله) لكان المنفي مثلية واحدة^(٦)، وهذا يؤدي إلى فساد المعنى وبطلانه.

فإذن لا بُدَّ من إضمار المثلية في الثاني، وهذا هو مطلوبنا.

(١) ينظر: جمهرة الأمثال (٢٢٩/٢)، ومجمع الأمثال (٢٧٥/٣).

(٢) ينظر: الكتاب (٦٦/١).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٢٦/١)،

(٤) هكذا في نسخة التحقيق، والصواب (ما).

(٥) ينظر: الكتاب (٦٦/١).

(٦) إذ المعنى: ما مثلهما جميعاً يقول ذلك.

الصورة الرابعة قوله: (ما مثلُ أخيك ولا أهلك يقولان ذاك)، ووجه دلالتها على حذف المضاف على ما قاله سيويوه^(١) من وجهين^(٢):

أما أولاً: فلأنَّ من حقِّ حرف النفي إذا كان مُصدِّراً بنفي المثلية في الجملة الأولى^(٣) أن يكون مصدراً به في الجملة الثانية لتتطابق الجملتان في تصدير المثلية بهما؛ ليصحَّ عطفُ إحداهما على الأخرى.

وأما ثانياً^(٤): فلأنه لو كان (أخيك) معطوفاً على (أهلك) من غير تكرير المثلية لوجب أفراد الخبر، فكان يجب أن يقال: / (ما مثلُ أخيك ولا أهلك - من غير تكرير [أ١٠١] المثلية - يقول ذاك). فلما كان المثنى لم يكن بدَّ من تكرير المثلية، وهذا هو مطلوبنا. فهذا ملخص كلام سيويوه فيما أورد استدلالاً على حذف المضاف وتبقيّة المضاف إليه على إعرابه في هاتين الصورتين.

والجواب عما ذكره فيهما من أوجه ثلاثة^(٥):

أما أولاً: فلأنَّ قول العرب: (مثلُك لا يقول ذاك) إنما يعنون به المخاطب في الحقيقة، وأرادوا: أنت لا تقول ذاك، وإنما يذكر المثل على جهة المبالغة، ويوضح ما قلناه أنه لو كان المثل مراداً مقصوداً لم يكن المخاطب مقصوداً، وعند هذا يفسد المعنى؛ لأنه لا يمتنع أن يكون مثلك لا يقول هذا وأنت تقوله، كما يقال: (غلامٌ زيدٌ لا يقول هذا، ولكن زيدٌ يقوله).

وإذا كان الأمرُ كما قلناه من زيادة المثل على جهة المبالغة كان المعنى: ما أنت تقول ذاك ولا أخوك ولا أبوك يقولان ذاك، من غير حاجة إلى تقدير مضاف فيهما جميعاً.

(١) ينظر: الكتاب (٦٦/١).

(٢) ذكر ابن الحاجب هذين الوجهين، وزاد وجهاً ثالثاً، وهو الوجه الثاني في الصورة السابقة. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٢٩/١).

(٣) في نسخة التحقيق (وجب أن يكون)، والصواب حذف (وجب) حتى لا يكون اسمٌ (أنَّ) جملة فعلية.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيويوه للسرياني (١١٧٧/١)،

(٥) ذكر ابن الحاجب الوجهين الأول والثالث، وأضاف الشرح الوجه الثاني. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٢٧/١).

وأما ثانياً: فهَبْ أَنَّا سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيرِ الْمُضَافِ هَاهُنَا لَمَّا لَمْ يَكُنْ عَنْ تَقْدِيرِهِ مَدْنُوحَةً وَلَا سَعَةً، فَمِنْ أَيْنَ يَلْزَمُ تَقْدِيرُهُ فِيمَا عَنْهُ مَدْنُوحَةٌ وَسَعَةٌ كَمَا فِي الصُّورِ الْبَاقِيَةِ؟ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَقْدِيرِ شَيْءٍ لَظَرُورَةُ تَقْدِيرِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

فلما لم يكن هاهنا تقدير عطف على عاملين قدّرنا حذف المضاف هاهنا، بخلاف غيرها من الصور فإنه أمكن فيها العطف على عاملين من غير فصل بين الجار ومجروره؛ لأنّ قولنا (ونار) في البيت. بمترلة (والحجرة عمرو) في نحو قولنا: (زيد في الدار والحجرة عمرو) فلهذا قضينا به.

وأما ثالثاً: فلأنّ ما ذكره سيبويه في هذه الصور قليل نادر فلا يمكن القياس عليه.

فحصل من مجموع كلامنا هاهنا أنّ العطف على عاملين شائع في الصورة التي ذكرناها، وأنّ ما ذكره سيبويه في حذف المضاف وترك مضافه على إعرابه شاذّ لشذوذ إضمار الجار، فلا يُعوّل عليه.

ومن أقوى الأدلة على ما ذكرناه من أنّ (مثل) إنما زيدت^(١) من أجل المبالغة قوله تعالى: [سورة النمل: ٢٥] «فَلَمْ يَرِدْ نَفْيَ مِثْلٍ مِثْلَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ فِيهِ إِبْطَالُ التَّوْحِيدِ وَإِنَّمَا أوردَهُ عَلَى جِهَةِ الْمَبَالِغَةِ وَالتَّوَكِيدِ، كَمَا تَقُولُ لِمَنْ يَفْعَلُ قَبِيحًا: (مِثْلُكَ لَا يَفْعَلُ كَذَا)، مُبَاعِدَةً لَهُ عَنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ وَتَنْزِيهًا لَهُ عَنْ أَنْ تَقُولَ لَهُ: (أَنْتَ لَا تَفْعَلُ ذَاكَ)، وَإِعْظَامًا لِحَالِهِ عَنْ أَنْ تَنْسِبَ إِلَيْهِ، وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ ذَكَرَ (مِثْل) أَنْ يَقُولَ الْعَرَبِيُّ: (الْعَرَبُ لَا تَخْفِرُ الدِّمَامَ)^(٢)، فَهَذَا أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِكَ لَهُ: لَا تَخْفِرُ الدِّمَامَ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى يَشِيرُ أَبُو الطَّيِّبِ^(٤):

(١) أورد القرطبي عن ثعلب أنّ (مثل) زائدة للتوكيد. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٨/١٦). واعترض له أبو حيان؛ لأنّ الأسماء لا تُزاد، والمراد بـ(المثل) في نحو هذا الذات. ينظر: البحر المحیط (٣٢٧/٩). وقد عبّر الشارح بالزيادة وهو لا يعني معناها اللغوي، بل هو تجوّز في العبارة بدليل قوله في الجواب الأول عن كلام سيبويه: «(مِثْلُكَ لَا يَقُولُ ذَاكَ) إِنَّمَا يَعْنُونَ بِهِ الْمُخَاطَبَ فِي الْحَقِيقَةِ، وَأَرَادُوا أَنْتَ لَا تَقُولُ ذَاكَ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُ الْمِثْلَ عَلَى جِهَةِ الْمَبَالِغَةِ».

(٢) سورة الشورى، من الآية (١١). وفي الآية توجيهات أربعة. ينظر: الدر المصون (٧٦/٦، ٧٧).

(٣) أي: لا تمنع الحق.

(٤) أحمد بن الحسين الجعفي الكوفي، المتني (٣٠٣-٣٥٤هـ)، شاعر الزمان، بلغ الذروة في النظم، له الحكم والأمثال السائرة، سار شعره في الآفاق، مدح سيف الدولة في الشام، وكافوراً في مصر، وعضد الدولة في فارس والعراق، أفرط في التباهي والإعجاب بنفسه، اعترضه فاتك الأسدي وهو قادم من فارس يريد بغداد فقتله مع ابنه وغلّامه. ينظر: وفيات الأعيان (١٢٠/١)، وسير أعلام النبلاء (١٩٩/١٦).

أَلَسْتَ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِي مِنْ رِمَاحِهِمْ نَدَاهُمْ وَمِنْ قَتْلَاهُمْ مُهْجَةُ الْبُخْلِ^(١)

[١٠١ب]

فهذا هو الكلام/ على الحالة الأولى.

الحالة الثانية لكيفية حذف المضاف: هو أنهم لما أعطوا هذا الثابت حقَّ المحذوف في

الإعراب أعطوه حقه في غيره من تذكير أو غيره من المعاني، ثمَّ استشهد بقول حسان:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(٢)

وَالْبَرِيصُ هُوَ بِالْصَادِ الْمَهْمَلَةِ: اسم نهر بالشام، وتصفيق الماء تحويله من إناء إلى إناء.

فأما إعرابه فهو ظاهرٌ، والباء متعلقة بـ(يُصَفِّقُ) إما على المفعولية كقولك: (مررت

بزيد) وإما على الحال كأنك قلت: يصفق مشروباً، أو رقيقاً بالرحيق.

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على أنه لما حذف المضاف وهو قولنا (ماء

بردى) ذكر الضمير في (يصفق) التفاتاً إلى المحذوف، وجعل الحكم له، وصيّر الموجود لما

كان خلفاً عنه مذكراً كتذكيره ولم يلتفت إلى صورة التأنيث في لفظه، بل كما أعطاه إعرابه

وهو الرفع أعطاه حكمه في التذكير أيضاً، فهذا هو مراد الشيخ بقوله: (أعطوه حقه في

غيره) يعني به: التذكير.

(وقد جاء قوله تعالى: [šc qə% ñð ð% </ \$ZBÜ \$dä\$Üü \$g»Zð=d& pfð% `B N.r]

(^٣) على ما للثابت والمحذوف جميعاً) يعني أن قوله: [\$g»Zð=d&] الضمير فيه

عائدٌ على المذكور في اللفظ وهي لفظ القرية، والضمير في قوله: [šc qə% ñð ð%]

الضمير في قوله: [ñð ð%] عائدٌ على المحذوف وهو أهلها؛ فلهذا كانت الآيةُ التفاتاً إلى

المحذوف والثابت جميعاً.

(١) البيت من الطويل. ينظر: شرح شعر المتنبي لابن الأفلح (٢٣٥/١)، والفسر (٧٢٨/٢)، والعمدة لابن رشيق (٢/١٠٥٥)، والمثل السائر لابن الأثير (٧٢/٣). و(الذي) بمعنى الذين. ويروى (الألى) مكان (الذي).

(٢) البيت من الكامل، وهو في ديوان حسان (١٢٢). وينظر: طبقات فحول الشعراء (٢١٨/١)، والشعر والشعراء (٣٠٦/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٥/٣)، والحماسة البصرية (٤٢٥/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢٥٧/٢)، وجمع الهوامع (٢٩١/٤)، وخزانة الأدب (٣٨١/٤). وبردى: نهر دمشق الكبير. والرحيق السلسل: الخمر اللينة.

(٣) سورة الأعراف، الآية (٤).

لا يُقال: فإذا جاز تذكير (يُصَفَّقُ) على أن المراد ماءً بَرَدَى فليجز أن يقال: جاءتني زيد، أي: جارية زيد.

لأننا نقول: هذا لا مانع منه لولا أنه مُلبس، فإنه لا دلالة هاهنا على أن ثم مضافاً مؤنثاً، فلو كان عليه دلالة لجوزنا تأنيثه، ألا ترى أننا قد قضينا بتأنيث المضاف لأجل إضافته إلى المؤنث فالحقنا بفعله التاء في نحو قولك:

..... كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِّ (١)

فإذا جاز تأنيث الفعل لأجل تأنيث المضاف إليه مع أن المضاف في نفسه مذكرٌ فَلْيَجْزُ تأنيثُ الفعلِ لأجل أن المضافَ في نفسه مؤنثٌ، أحقُّ (٢) وأولى، فبطل ما توهمه.

المقصد الثاني: في بيان حذف المضاف إليه.

اعلم أنهم كما اتسعوا في حذف المضاف نفسه، فقد اتسعوا في حذف المضاف/ إليه [١٠، ٢] أيضاً؛ فلنذكر جواز حذفه، وكيفية حذفه، فهاتان مرتبتان:

المرتبة الأولى: في جواز حذف المضاف إليه، وهذا الحذف في المضاف إليه إنما يكون مختصاً بالأسماء اللازمة للإضافة؛ لأن المضاف إذا كان محذوفاً منها فلا بد من قرينة تدل على خصوصية ذلك المضاف إليه في نفسه، وليس ذلك إلا ما قلناه من جهة لزومها للإضافة. فإذا كانت لا تُستعمل إلا مضافةً في جميع أحوالها، ثم جاءت في بعض الحالات غير مضافة قطعنا على حذف مضافها جرياً على الأصل والقاعدة

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وَتَشَرَّقَ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ

وهو للأعشى أبي بصير في ديوانه (الصباح المنير) (٩٤). ينظر: الكتاب (٥٢/١)، والمذكر والمؤنث للسجستاني (٢٢٤)، والمقتضب (١٩٧/٤)، والكمال (٦٦٨/٢)، وشرح الحماسي للمرزوقي (١٨٨٣/٤)، وخزانة الأدب (١٠٦/٥).

والفعل (تشرق) منصوبٌ عطفاً على (تهره) في البيت السابق:

لَيْسْتَدْرِجَنَّكَ الْقَوْلُ حَتَّى تَهْرَهُ وَتَعْلَمَ أَنِّي عَنْكَ لَسْتُ بِمَجْرَمٍ

(٢) يعني: وهو أحقُّ.

التي تثبت لها، وهو كونها لا تستعمل إلا مضافة^(١)، وهذا بخلاف قولنا (ثوب)، و(فرس)، و(دار) فإن مثل هذه الأسماء لا يُقضى بحذف المضاف إليه منها لما كانت غير لازمة للإضافة، بل تستعمل تارة مضافة وتارة غير مضافة؛ فلهذا لم يكن ثم دلالة على الحذف في المضاف إليه منها، فلا جرم لم يُقَضَ به.

ثم ما كان لازماً للإضافة منقسم في نفسه إلى ما يكون معرباً كقولك: (كل)، و(بعض) قال الله تعالى: [ۛۛ ۛۛ - ۛۛ ۛۛ / ۛۛ ۛۛ]^(٢) وقال: [ۛۛ ۛۛ ۛۛ ۛۛ]

[ۛۛ ۛۛ ۛۛ ۛۛ]^(٣). فهذه الأسماء معربة قد حُذِفَ عنها المضاف إليه كما ترى.

ومنها ما يكون مبنياً، وهذا كقولنا: (كان ذاك إذ)، و(حينئذ)، و(يومئذ) فإن هذه الظروف كلها مضافة إلى الجمل بعدها الاسمية والفعلية كما فصلناه من قبل^(٤)، وهي محذوفة عنها^(٥).

واعلم أن هذا الحذف لا يكون إلا بعد أن يجري ما يدلُّ على هذه الأمور المحذوفة كقولك: (هل لك بإخوانك عهد؟ ومتى لقيت العلماء؟ فتقول: مررت بكل قاعداً) والمراد بكلهم قاعداً، ولهذا انتصب عنه الحال لما كان في معنى المعرفة بتقدير مضافه.

وهكذا القول في نحو قولك: (أزورك يوم الجمعة، وآتيك يوم قدومك) فتقول: (حينئذ أكرمك) قال الله تعالى - بعد عدد الجمل المتقدمة^(٦) - : [ۛۛ ۛۛ ۛۛ ۛۛ]

[ۛۛ ۛۛ ۛۛ ۛۛ]^(٧).

المرتبة الثانية: في كيفية حذف المضاف إليه.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٢٩٤).

(٢) سورة الزخرف، من الآية (٣٢).

(٣) سورة الأنبياء، من الآية (٧٩).

(٤) ينظر: ص (٣٤٩) من النص المحقق.

(٥) إذا كان المضاف إليه جملة لم يُجَزْ حذفه إلا في ما سُمِعَ نحو (يومئذ، وحينئذ). ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٨٢٤).

(٦) من بداية السورة، وهي قوله تعالى: [ۛۛ ۛۛ ۛۛ ۛۛ / ۛۛ ۛۛ ۛۛ ۛۛ]

(٧) سورة الزلزلة، الآية (٤).

واعلم أن حذف المضاف إليه يكون على وجهين^(١):

الوجه الأول: أن يكون بعوضٍ إما في المعرب كقولك في الأسماء (كلٌّ) و(بعضٌ)، وإما في المبني في الظروف كـ(يومئذٍ، وحينئذٍ، وساعتئذٍ) فإنّ هذا التنوين إنما جيء به من أجل كونه عوضاً عن المضاف إليه.

لا يقال: فلم لا يجوز أن يُقال إنّ هذا التنوين قد يكون في المبنيات كقولك: (ساعتئذٍ، وحينئذٍ)^(٢)؟ فلهذا لم يكن دليلاً على المكانة^(٣).

ولا وجه له إلا كونه عوضاً/ كما قلناه، وسيأتي لهذا مزيدٌ تقرير في تقسيم [١٠٢ب] التنوين^(٤).

الوجه الثاني: أن يكون بغير عوضٍ، كقولك^(٥): [%è/ .`Br @6% `B 6B \$-]^(٦) و(أبدأ بهذا أول) لأن الغرض (أول كل شيء)، و(من قبل كل شيء) ومن بعد كل شيء^(٧).

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٠/٣).

(٢) يريد أصالةً من جهة كون (ساعة) و(حين) مضافين إلى (إذ)، وهذا عكسٌ للمسألة فإنّ المبني يُعرب إذا أُضيف، لا إذا كان مضافاً إليه. ينظر: التخمير (٦٠/٢، ٦١).

(٣) يعني بالمكانة التمكن. ومعنى الاعتراض الذي أورده الشارح: لم لا يكون التنوين في مثل (حينئذٍ) أصلياً حاصلًا من جهة الإضافة إليه، وليس تنوين عوض، بدليل أنهم لم يجعلوه تنوين تمكين؛ لأنه لاحقٌ للمبني. ويرى الأخفش أنّ (إذ) بُنيت لأجل الإضافة إلى الجمل، فلمّا حُذف المضاف إليه رجعت إلى إعرابها، فالتنوين للتمكن عنده. ينظر: الأزهار الصافية (٢٩٤/٢).

(٤) ينظر: المحصل (٤٣/٤).

(٥) يعني: كقولك حكايةً لقول الله تعالى.

(٦) سورة الروم، من الآية (٤). وقد ساقها الشارح برواية الكسر بلا تنوين؛ لأنه ذكر لفظ المضاف إليه. والكسر في (قبل) رواه الكسائي عن بعض بني أسد. ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٢٠/٢)، وقال النحاس إنّ الكسائي رواها بالكسر والتنوين، وأنكر الكسر بلا تنوين. ينظر: إعراب القرآن (٢٦٢/٣، ٢٦٣). وساق ابن هشام قراءة الكسر بلا تنوين دون نسبة. ينظر: أوضح المسالك (١٥٦/٣)، ومغني اللبيب (٢٠٩). وينظر: البحر المحيط (٣٧٥/٨).

(٧) ينظر: الخصائص (٣٦٥/٢).

لا يُقال: فإذا كان المضافُ إليه محذوفاً في هذين الوجهين^(١) جميعاً، والتنوين عوضٌ فيهما معاً فلمَ كان أحدهما مبنياً والآخرُ معرباً مع استوائهما فيما ذكرناه؟
لأننا نقول: إنا لا نُتكرُّ أن المضافَ إليه محذوفٌ منهما جميعاً [كما]^(٢) قلتم، ولكنه حُذِفَ من أحدهما ونُويَ به؛ فلهذا كان مبنياً لتضمنه له، بخلاف الآخر فإنه حُذِفَ منه مطلقاً من غير أن يكون منوياً فيه^(٣)، عملاً بما تقتضيه الأدلة وتوجيه قواعد العربية وقوانينها، وسنقرر هذا الكلام في المبنيات^(٤) بمشيئة الله تعالى.

المقصد الثالث: في بيان حذفهما جميعاً، فلنذكر جوازَ حذفهما وكيفيته.

أما جوازُ حذفهما فقد جاء محذوفين في نحو قول أبي ذؤاد، وصدره:

ألا مَنْ رأى لي رأيَ بَرَقٍ شَرِيقٍ أسالَ البحارَ فانتَحى لِلْعَقِيقِ^(٥)

والأعقةُ أربعة^(٦): عَقِيقٌ بأرض المدينة وهو المراد بقوله - عليه السلام -^(٧):

«أتاني آتٍ وأنا بالعقيق»، وعَقِيقٌ بَعُورِي قهامة، وهو المراد بقوله - عليه السلام -^(٨):

(١) لا يعني بالوجهين الأول والثاني، فإنَّ الثاني لا تنوين فيه، بل يعني بهما المعرب والمبني الواردين في الوجه الأول، فالأول (كلٌّ وبعضٌ)، والثاني (يومئذٍ وحينئذٍ).

(٢) زيادة لا يتم السياق إلا بها.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣١٩/٢).

(٤) موضعها في السَّفر الثالث المفقود.

(٥) البيت من الطويل، وهو مُصَرَّع. وهو في ديوان أبي ذؤاد (٣٢٧). وينظر: الشعر (٤٥٥/٢)، والتخمير (٦٣/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٣٠/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣١/٣). ورأي البرق هنا: لمعانه. وقيل شريق بمعنى: مشرق. ينظر: المنخل (٥٠٩/١). وهو أقرب مما ذكره الشارح نقلاً عن الخوارزمي. وانتحى: مال وقصد. والتفعيلة الثانية من الشطر الثاني مقبوضة، فصارت (مفاعِلُن).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة (عق) (٤٩/١)، والتخمير (٦٣/٢)، ولسان العرب (عق) (٢٥٥/١٠)، ومعجم البلدان (٣٤٠/٦).

(٧) رواه البخاري عن عمر **t**، ونصه في الصحيح: (أتاني الليلة، آتٍ من ربي - وهو بالعقيق - أن صلَّ في هذا الوادي المبارك، وقلْ عُمْرةً وحجَّةً). ينظر: (٨٢٣/٢) رقمه (٢٢١٢)، و(٢٦٧٣/٦) رقمه (٦٩١١)، ومسند الإمام أحمد (٢٤/١).

(٨) ينظر: علل الحديث لابن مهران (٢٩٠/١)، والاستذكار للقرطبي (٣٨/٤)، وعمدة القاري (١٤٦/٩). وهو ليس من قول النبي **e**، وإنما هو من قول ابن عباس. وهو في تهذيب اللغة، والتخمير، ولسان العرب، في الحديث عن الأعقة المشار إليه في الهامش الذي قبل السابق.

«وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ بَطْنَ الْعَقِيقِ»، وعَقِيقٌ بِأَرْضِ الْيَمَامَةِ، وعَقِيقٌ بَنَجْدٍ. وَشَرِيقٌ^(١): إِمَّا (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) مِنْ قَوْلِهِمْ: (شَرَقْتُ الشَّاةَ) إِذَا شَقَّقْتُ أُذُنَهَا، وَإِمَّا بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) مَنْ: (شَرِقَ بَرِيقُهُ) إِذَا غُصَّ بِهِ كَقَوْلِهِمْ: (مَرَضَ فَهُوَ مَرِيضٌ)، جَعَلَ الْبَرَقَ شَرِقًا بِمِثَالِهِ لِكَثْرَتِهِ، وَالرَّأْيُ: الشَّخْصُ وَالشَّيْخُ^(٢).

فَأَمَّا إِعْرَابُهُ فَهُوَ ظَاهِرٌ، وَأَمَّا مَوْضِعُ الشَّاهِدِ مِنْهُ فَإِنَّمَا أُورِدَهُ شَاهِدًا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: (أَسَالَ سُقْيَا سَحَابِهِ الْبَحَارَ).

وَأَمَّا الْبَيْتُ الْآخِرُ فَهُوَ لِأَبِي الْأَسْوَدِ^(٣)، وَصَدْرُهُ^(٤):

فَأَذْرَكَ إِبْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إَصْبَعَا^(٥)
وَالْعَرَادَةُ^(٦) اسْمُ فَرَسٍ. قَالَ:

تُسَائِلُنِي بَنُو جُشَمِ بْنِ بَكْرٍ أَغَرَاءُ الْعَرَادَةِ أَمْ بِهَيْمٍ^(٧)

(١) ينظر: الصحاح (شرق) (١٥٠١/٤)، والتخميم (٦٣/٢)، والقاموس المحيط (شرق) (١١٥٨).

(٢) عند الخوارزمي: الرأي واحد الآراء. ينظر: التخميم (٦٣/٢). وتفسير الشارح أقرب. وفي أساس البلاغة: الرؤي: الشخص. ينظر: (رأي) (٣٢٦/١).

(٣) الصواب للأسود، وهو ابن يعفر - بفتح الياء على الأشهر، وتُضم - النهشلي التميمي، أبو الجراح. أدرك الإسلام ولم يسلم. وهو الأعشى النهشلي. ليس بمكثر من الشعر. ينظر: طبقات فحول الشعراء (١٤٣/١)، والأغاني (١٧/١٣)، والإكمال لابن ماكولا (٣٣٥/٧).

(٤) ذكر الشارح البيت كاملاً، وهو يعني صدره الذي لم يذكره الزمخشري.

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوان الأسود بن يعفر (٦٨) (المنسوب له). وتُسبب للكلمة العريبي اليربوعي ينظر: المفضليات (٣٢)، وأنساب الخيل لابن الكلبي (٤٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣١/٣)، وخزانة الأدب (٤٠١/٤). وحزيمه: هو ابن طارق التغلبي.

(٦) هي في الأصل: الجرادة الأثني. ينظر: الصحاح (عرد) (٥٠٨/٢)، والمنخل (٥١٣/١).

(٧) بيت من الوافر، وهو للكلمة اليربوعي، كما في شعر بني تميم (٢٠٩)، وينظر: المفضليات (٣٣)، وأنساب الخيل لابن الكلبي (٤٨)، والصحاح (عرد) (٥٠٨/٢)، والحلبة في أسماء الخيل (١١٠). والغراء: الفرس التي في جبهتها بياض، وقيل البيضاء. والبهيم: اللون الخالص الذي لم يُخالطه غيره.

والظَّلْعُ مصدر ظَلَعَ الفرس في مَشْيِهِ، يَظْلَعُ ظَلْعاً إذا عَرَجَ^(١)، وإعرابه ظاهر. أمّا موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على حذف المضاف والمضاف إليه؛ لأنّ التقدير فيه: ذا مسافةٍ إصْبَعٍ^(٢).

وأما كيفية حذفه فاعلم أنّ هذا الحذف إنما يكون حيث تدلّ عليهما دلالة، ويكون الثالث موجوداً في اللفظ فتحذف المضاف الأول وتقيم الثاني مقامه، ثمّ تحذف المضاف الثاني وتقيم الثالث مقامه كما قال في صفة البرق، فحذفت سَقِيّاً أولاً، ثمّ حذفت سَحَاباً ثانياً^(٣) / فوجب رفع الضمير^(٤) بعد أن كان مجروراً لما كان واقعاً موقع المضاف الأول، ووجب استتارُهُ لأنه ضميرٌ مفردٌ غائب. وهكذا القول في قوله:

وقد جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إصْبَعاً

وحَزِيمَةُ هاهنا بفتح المهملة. والزَّايُّ مكسورةٌ. فحذفتَ (ذا) أولاً، ثمّ أعربتَ (مسافة) بإعرابه، ثمّ حذفتَ (مسافة) وأعربتَ (إصْبَعاً) بإعرابه. وحَكَى^(٥) تفسير الفسويّ، والفسويّ هو أبو علي الفارسي^(٦) منسوبٌ إلى فِساة^(٧)، وهي قريته. وقد قررناه^(٨) من قبل.

فهذا هو الكلام على ما أورده الشيخ في هذه الفصول في الحذف. وبالله التوفيق.

(١) ينظر: الصحاح (ظلع) (١٢٥٦/٣)، ولسان العرب (ظلع) (٢٤٣/٨).

(٢) قدّره الرضي: ذا مقدار مسافة أصبع. وجعله شاهداً على حذف مضاف بعد مضاف. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٥٧/٢). قال البغدادي: « الأولى تقدير مضافين، أي ذا مسافة إصبع؛ فإنّ المسافة معناها البعد، والمقدار لا حاجة إليه ». خزانة الأدب (٤٠١/٤).

(٣) لأنّ التقدير: أسال سَقِي سَحَابِهِ الْبَحَارَ.

(٤) يعني العائد على البرق، فعلى تقدير: (أسال سَقِي سَحَابِهِ) يكون الضمير في محل جر مضافاً إليه، وبعد الحذف يكون الضمير فاعلاً (أسال) مُستتراً في محلّ رفع.

(٥) يعني الزمخشري في بقية النص الذي لم يُورده الشارح في مبتدأ الفصل. ينظر: المفصل (١٣٣).

(٦) ينظر: الشعر (٤٥٦/٢).

(٧) في معجم البلدان: فِسا، من غير تاء. ينظر: (٤٣٤/٦).

(٨) الضمير عائداً إلى تفسير أبي علي بـ (ذا مسافة إصبعاً)، فالشارح أوضح هذا التفسير قبل أسطر قبل نسبته لأبي علي. ولا يعني بالمقرر نسبة الفسوي إلى (فسا)، فلم يسبق تقرير ذلك في الشرح.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

وما أضيف إلى ياء المتكلم فحكمه الكسر نحو قولك في الصحيح [و] ^(١) الجاري مجراه: (غلامي، ودلوي)، إلا إذا كان آخره ألفاً، أو ياءً متحرراً ما قبلها، أو واواً، أما الألف فلا تتغير بحال إلا في لغة هذيل في نحو قوله:

سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهوَاهُم

وفي حديث طلحة - رضي الله عنه - : (فوضعوا اللجَّ على قَفَيَّ) يجعلونها ياءً إذا لم تكن للتثنية ويُدغمونها ، وقالوا جميعاً: (لديَّ ولديه ولديكما)، كما قالوا: (عَلَيَّ وَعَلَيْهِ وَعَلَيْكَ).

وياء الإضافة مفتوحة إلا ما جاء عن نافع: [Ø Ì\$JBr Ø \$<Br] ، وهو غريب.

وأما الياء فلا تخلو إما أن يفتح ما قبلها كياء التثنية، وياء الأشقيين والمصطفين والمرامين والمُعَلِّين، أو ينكسر كياء الجمع.

والواو لا تخلو إما أن يفتح ما قبلها كـ (الأشَقُونَ) وأخواته، أو ينضم كـ (المسلمُونَ، والمصطفُونَ)؛ فما انفتح ما قبله من ذلك فمدغم في ياء المتكلم ياءً ساكنة بين مفتوحين، وما انكسر ما قبله فمدغم فيه ياءً ساكنة بين مكسورٍ ومفتوح ^(٢).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

لَمَّا كَانَ المضافُ إلى ياء المتكلم يختصُّ بأحكامٍ مخالفةٍ في الصحيح المعتل ^(٣) أفردته بالذكر فذكر حكمه في الصحيح، والجاري مجراه، ثم ذكر حكمه فيما آخره ألف، ثم ذكر حكمه فيما آخره واوٌ أو ياء. فهذه مراتب ثلاث:

المرتبة الأولى: في حكم الصحيح والجاري مجراه، فلنذكر ما يختصُّ الاسم في نفسه، ثم نذكر ما يختصُّ الياء، فهاتان حالتان:

(١) (الواو) تكملة من (المفصل) لإقامة النص.

(٢) (المفصل (١٣٣)).

(٣) المعنى: يختصُّ بأحكامٍ في الصحيح، مخالفةً المعتل.

الحالة الأولى للاسم المضاف إلى ياء النفس، وهي إذا كان صحيحاً أو جارياً مجراه. فالصحيح نحو قولك: (غلامي)، و(ثوبي)، و(فرسي)، والجاري مجراه أن يكون آخره معتلاً [١٠٣] بالواو والياء ساكناً ما قبلهما كقولك: (دلوي)، و(ظبي) ^(١) وهو إذا كان على هذه الصورة جارياً مجرى الصحيح، وقد ذكرنا في قسم المعرب ^(٢) أن ابن جني ^(٣) زعم أن الجاري مجرى الصحيح هو ما كان آخره همزة قبلها ألف في مثل: (كساء)، و(رداء)، وذكرنا أن الصحيح ما قاله النحاة ^(٤) وهو ما كان آخره واو أو ياء ساكن ما قبلهما.

وإذا كان الأمر كما قلناه فحكمه أن يكون مكسوراً، وإنما وجب كسره لأمرين ^(٥):

أما أولاً: فلأن الياء تُطالب أن يكون ما قبلها من جنسها؛ فلهذا كسرناه ليكون مناسباً لها كما ضمّنا ما قبل الواو ليكون مناسباً لحقيقتها.

وأما ثانياً: فلأننا لو [لم] ^(٦) نكسر ما قبلها لوجب فتحه أو ضمه؛ لأنه لا بدّ له من حركة، ومُحال أن يكون مضموماً؛ لأنه كان يلزم قلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، وهذا فاسدٌ، ومحال أن يكون مفتوحاً أيضاً؛ لأنه كان يلتبس بالمتنى عند الوقف؛ فلهذا وجب كسره لما ذكرناه، وكما تقع هذه الكسرة قبل الياء في الصحيح، والجاري مجراه في الاسم في نحو (غلامي، ودلوي) فهي واقعة في الحرف أيضاً كقولك: (لي، وبّي) وكلّ هذا يدلّك على أن ما قبلها يجب أن يكون من جنسها حرفاً كان أو اسماً.

(١) فـ(دلّو) و(ظبي) آخرهما واو وياء ساكن ما قبلهما.

(٢) قال الشارح هناك: «والذي عليه أهل التحقيق أنه ليس جارياً مجراه؛ لأنّ الهمزة حرفٌ صحيح قابلٌ للحركات؛ فلهذا لم يكن منه» المحصل في كشف أسرار المفصل (٢٠١/١). ووجهُ اعتراض الشارح لابن جني أن الجاري مجرى الصحيح آخره حرفٌ علة، لكنّه لا يُعاملُ مُعاملةً المعتل، بل يجري مجرى الصحيح، أمّا المهموز فهو من الصحيح، وليس ممّا يُعاملُ معاملةً. فهو اعتراض في المصطلح، لا في حكم الاسم المهموز.

(٣) لم يحصر ابن جني الجاري مجرى الصحيح في المهموز، كما تُوهم عبارة الشارح، بل إنّه جعل أيضاً ما آخره واو أو ياء ساكن ما قبلهما كـ(دلّو) و(ظبي) جارياً مجرى الصحيح، وكذا ما آخره ياءً مشدّدة. ينظر: اللمع (٥٨).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥٠/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢٦٢/٢).

(٥) ينظر: اللباب (١٤٤/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٣١/١).

(٦) زيادة لا يستقيم السياق إلا بها.

والذي عليه أهل التحقيق^(١) من النحاة أنّ هذه الكسرة قبل الياء حركة بناء^(٢) لأجل الياء، وأنّ هذا الاسم معرب وإعرابه مقدّر، كما تقول في إعراب (القاضي، والعصا)، وإنما قلنا: إنّ الاسم معرب فلأنه لم يعرض له ما يوجب بناءه من أحد الأسباب الموجبة للبناء كما سنذكرها؛ فلهذا قضينا بكونه معرباً لا محالة، وإنما قلنا إنّ هذه الكسرة هي حركة بناء فلأنها ثابتة قبل حصول مقتضي الإعراب في الاسم، وهو العقد والتركيب. ألا ترى أنك تقول إذا عدت: (غلامي، دلو، داري)، فتجده محرّكاً بالكسرة قبل حصول ما قلناه من الإسناد، فلو كانت حركة إعرابية لوجب ألا تكون حاصلة له إلّا عند حصول العقد والتركيب كما حققناه فيما سلف^(٣).

وقد زعم بعض النحاة^(٤) أنه مبني، وهذا فاسدٌ، فإنه لا وجه يُمكن أن يُقال إنّ سبب في بنائه إلّا إضافته إلى المبني، والإضافة إلى المبني لا تُوجب البناء^(٥) كما تقول في مثل (غلامك، وغلامه).

وزعم الخوارزمي^(٦) أيضاً أنه مُعربٌ بالجر، وأن هذه الكسرة هي الكسرة التي كانت واجبة للياء بإضافة ما قبلها إليها^(٧)، نُقلت إلى الاسم الذي قبلها.

وهذا أيضاً فاسدٌ لأمرين:

أما أولاً: فلأنه لا يوجد في لغة العرب أن تكون كلمة معربة بإعراب كلمة أخرى، فإذا بطل ما قاله وعول عليه.

[١٠٤]

ومن العجب أنه قد أُعجب بهذا النظر ورأى في نفسه أن فيه نهاية الغرض والتحقيق، وفيه من الهوان والضعف ومخالفة اللغة وأقيسة النحاة ما ترى، فيبطل ما قاله.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري (٤/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٣١/١)، وارتشاف الضرب (١٨٤٧/٤).

(٢) يعني حركة مناسبة للياء. ويرى ابن جني أنّ الكسرة تقف بين حكمين فليست حركة إعراب وليست حركة بناء. ينظر: الخصائص (٣٥٦/٢)، والتبيين (١٥٠).

(٣) ينظر: المحصل (١٧٠).

(٤) قال به الجرجاني وابن الخشاب. ينظر: المقتصد (٢٤٠/١)، والمرتل (١٠٧)، وارتشاف الضرب (١٨٤٧/٤).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٣١/١).

(٦) ينظر: التخمير (٦٥/٢).

(٧) في نسخة التحقيق (إليه)، وهو خطأ من الناسخ.

الحالة الثانية: فيما يختص الياء في نفسها، وللعرب في الياء ثلاثة مذاهب^(١):

أولها: الفتح، وهو على وجهين: واجب وجائز.

فالواجب: فيما إذا كان قبلها ألف^(٢) في نحو (عصاي)، و(فتاي) وقد جاء الإسكان في

حرف نافع^(٣) في نحو: [ألف] ^(٤) وإنما كان هذا الفتح واجباً؛ لأننا لو لم نحركها لأدى إلى الجمع

بين الساكنين وهو مُحال، وقراءته منحرقة عند النحاة عن القياس^(٥) في الجمع بين الساكنين.

ومعذرته في ذلك هو أنه اكتفى بأحد الشرطين، وهو حصول حرف المد واللين^(٦)، فلما في الألف

من فضل المد كان ذلك قائماً مقام الحركة. والأفصح ما عليه الجماعة من تحريك الياء هاهنا.

وأما الجائز فهو يكون في الصحيح والجاري مجراه؛ وإنما كانت مفتوحة لأنها اسمٌ

على حرف واحد؛ فلهذا قُوِّيت بالحركة.

وثانيها: الإسكان، ووجهه أنها مبنية، وأصل البناء هو السكون، والحركة إنما

تكون لعارضٍ كما سنقرره من بعد.

وثالثها: الحذف^(٧)، وهذا إنما يكون مختصاً بالمنادى، وقد قررنا^(٨) لغاته، فلا فائدة في تكريره.

المرتبة الثانية: في حكم المعتل بالألف. وحكم ما هذا حاله ألا يتغير بحالٍ، وقد يُعَيَّر،

فهاتان لغتان:

(١) ينظر: التحمير (٦٧/٢).

(٢) أو واوٌ أو ياءٌ ساكتتان، مثل: فيٍّ، ولديٍّ، ومصرخيٍّ. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٦٤/٢).

(٣) في السبعة: وروى ورشٌ عن نافع أنه فتح ياء (محيي) بعدما أسكنها. ينظر: السبعة (٢٧٥)، وقرأ بها أبو جعفر المدني. ينظر: المبسوط (٢٠٦)، والاكتفاء (١٣١)، والتجريد (٢٢٣)، وإيضاح الرموز (٣٩٢).

(٤) سورة الأنعام، من الآية (١٦٢).

(٥) ينظر: الحجة (٤٤١/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٢٦٥/٢).

(٦) يعني أن لاجتماع الساكنين في كلمة في غير الوقف شرطين: أن يكون الأول حرف لين، وأن يكون الثاني مُدْغِماً. وذلك نحو (الضَّالِّين). فاكتمى بالشرط الأول. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١١١/٢)، وإعراب القراءات السبع وعللها (١٧٤/١)، والتحمير (٦٨/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢١٩/٢)، وعنقود الزواهر للقوشجي (٤٦٢). وقال أبو حيان إنه إجراء للوصول مُجرى الوقف. ينظر: البحر المحيط (٧٠٤/٤).

(٧) حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة، نحو: يا غلام. ينظر: الكتاب (٢٠٩/٢)، والمسائل الشيرازيات (١٦٥/١).

(٨) ينظر: المحصل (٦٧٦/١).

اللغة الأولى^(١): وهي الفصيحة التي ورد عليها التنزيل، وهو بقاؤها على حالها. قال الله تعالى: [$\text{\$<td>r$ ”]، وإنما وجب بقاؤها على حالها لأن الألف لا يُمكن تحريكها بحركة؛ فهذا بقيت ساكنةً على حالها.

اللغة الثانية: وهي مَحْكِيَةٌ عن هذيل^(٢) يقبلونها في غير التشنية ياءً فتقول: (عَصِيٌّ، وَرَحِيٌّ). والوجه في هذه اللغة^(٣) لهم هو أن الأصل في (عصا)، و(رحا) عَصَوِيٌّ، وَرَحِيٌّ. فثَقُلَتْ الكسرة على حرف العلة فوجب حذفها، فلما سكن ما قبل الياء وجب إدغامه فيها؛ فهذا قالوا: (عَصِيٌّ، وَرَحِيٌّ) وقد وافقوا في ألف التشنية فلم يقبلوها بل قالوا: (غلاماي وصاحباي) بالألف لا غير، وإنما فعلوا ذلك لأمرين^(٤):

أما أولاً: فلأنهم إنما يفعلون ذلك فيما تكون فيه الواو والياء منقلبتيْن إلى الألف كألف (عصا)، و(رحا)، فأما ألف التشنية فإنه لا أصل لها؛ فهذا لم يقبلوها إلى الياء. وأما ثانياً: فلأنهم لو فعلوا ذلك لوقع اللبس بين مرفوع المثنى ومجروره ومنصوبه؛ فهذا تركوها ألفاً في التشنية/ على حالها.

[١٠٤ب]

فأما البيت الذي أنشده لأبي ذؤيب فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، خلا أن قوله في تمام البيت:

..... وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَّصْرَعٌ^(٥)

جملةٌ حاليةٌ ويكون تقديره: سَبَقُوا هَوِيَّ فَتُخَرَّمُوا، أي: انقَضُوا (وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَّصْرَعٌ) أي: تُخَرَّمُوا مصروعين. وكان له عشرةُ أبناءَ فماتوا جميعاً.

(١) ينظر: الكتاب (٤١٣/٣).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٩/٢)، وشرح المفضليات لابن الأنباري (٤٢٠/٢)، والبحر المحيط (٢٧٣/١). ونُسبت لغيرهم. ينظر: اللهجات في كتاب سيبويه (٢٦٤، ٢٦٥).

(٣) ينظر: الكتاب (٤١٤/٣). وذكروا أن الوجه في لغة هذيل أنه عندما تعذر كسر الألف لتناسب ياء المتكلم قلبوها إلى الياء لمناسبتها للكسرة. ينظر: التخمير (٦٥/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٣/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٣١/١).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٣١/١).

(٥) البيت من الكامل، وتمامه: سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخَرَّمُوا

وهو في ديوان الهذليين (٢/١)، وينظر: المفضليات (٤٢١)، ومعاني القرآن للفراء (٣٩/٢)، والاحتساب (٧٦/١)، وشرح الكتاب للسيرا في (١٨٧/٤ب)، والبحر المحيط (٢٧٣/١).

واستشهد أيضاً بكلام طلحة^(١) في محاوره^(٢) جرت بينه وبين أمير المؤمنين لما جرى من أمر الجمل ما جرى، وخرجوا على جهة البغي عليه^(٣) فقال له مقررّاً عليه اعترافه بالإمامة: عرفتني بالحجاز وأنكرتني بالعراق فما عدا ممّا بدا.

وقيل إن هذه الكلمة - وهي قوله: (فما عدا ممّا بدا) - أول^(٤) من تكلم بها أمير المؤمنين يعني: قد دخلت في أمر الإمامة طائعاً، وانعقدت، فما تصير به في الخروج منها بعد الدخول فيها؟! فقال: (بايعت واللّج على قفّي)، وهذا عذرٌ يعتذر منه غير مُخلص، فإن [من]^(٥) دون طلحة والزبير بمراتب لا يُمكن إكراهه، فضلاً عنهما فهما من جملة الصحابة وأكابرهم، فكيف يُقال بأنهما كانا مُكرهين أو أحدهما؟ ولكن الله قد تداركهما برحمته بالتوبة والندم على ما سلف من الخروج وتلافي ما فرط منهما، يرحمها الله تعالى، ولم ينقم^(٦) عليه إلا خروجه بعد دخوله من غير بصيرة، ولهذا فإنّ عبد الله بن عمر^(٧)،

(١) ابن عبيد الله القرشي التيمي، أبو محمد (...-٣٦هـ) أحد العشرة المبشرين بالجنة، من السابقين إلى الإسلام، غاب عن موقعة بدر في تجارة له بالشام، وتألّم لغيبته، فضرب له رسول الله ﷺ بسهم. كانت يده شلاء مما وقى بها رسول الله ﷺ يوم أحد. له أولاد نجباء، منهم محمد السّجاد، عابدٌ خيّرٌ، وُلد في حياة النبي ﷺ، وقُتل مع أبيه يوم الجمل. ينظر: أسد الغابة (٨٣/٣)، والرياض النضرة للطبري (٢٤٥/٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/١)، والإصابة (٥٣٣/٣).

(٢) ينظر: البيان والتبيين (٢٢٢/٣)، وعيون الأخبار (٢٢٨/١)، والزاهر (٩٢/٢)، والعقد الفريد (٣١٤/٤)، ومجمع الأمثال (٣٠٥/٣)، والنهاية في غريب الحديث (١٩٤/٣)، والتخميم (٦٦/٢).

(٣) بايع طلحة ومن معه من الصحابة عائشة رضي الله عنها وتركوا بيعة عليّ عليه السلام، وما جرى يوم الجمل بين أفاضل الصحابة رضوان الله عليهم يجب عدم الخوض فيه والتماس العذر لهم، وعبارة الشارح - عفا الله عنه - فيها تحنّ على عائشة ومن معها من الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً. ينظر: حاشية الفصل المنسوبة للزمخشري (٣١ب).

(٤) ينظر: وفيات الأعيان (٨/٥).

(٥) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٦) يعني عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٧) ابن الخطّاب القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن (...-٧٣هـ). أسلم صغيراً، ثم هاجر مع أبيه الفاروق رضي الله عنهما. قالت عائشة: ما رأيت أُلزم للأمر الأول من ابن عمر. أول غزواته الخندق. وشهد كثيراً من الفتوح ومنها فتح مصر. مكث ستين سنة يُفتي. مات عن سبع وثمانين سنة. ينظر: أسد الغابة (١٤٧/٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٠٣/٣)، والإصابة (١٨١/٤).

وسعد ابن أبي وقاص^(١) وغيرهما توقفوا فلم يَنْقِمِ عليهم. واللُّجُّ هو السيف، (واللُّجُّ على قَفَيٍّ) جملة ابتدائية في موضع نصبٍ على الحال على الرواية التي ذكرناها دون رواية الشيخ.

فأما موضعُ الشاهد من البيت والخبر فهو إدغام الألف في الياء كما في لغة هذيل، ووجهه ما قدمناه.

المرتبة الثالثة: في حكم المعتل بالواو والياء^(٢).

فنقول: أما الياء فلها حالتان^(٣):

الحالة الأولى: أن يكون ما قبلها مفتوحاً، كياء التثنية مطلقاً، وياء الجمع فيما كان مقصوراً، كقولك: (الأشقين، والمصطفين، والمرامين) فإن هذه الأسماء كلها مجموعة جمع السلامة^(٤)، والأصل فيها الأشقيين، والمُصْطَفِيَّين. وهكذا سائر ما تكون تثنيته وجمعه بياءين، فإحداهما لامُ الكلمة، والثانية ياءُ الجمع، فتَحَرَّكَتْ لامُ الكلمة وانفتح ما قبلها فَقُلِبَتْ أَلِفاً فالتقى ساكنان هذه الألفُ وياءُ الجمع فحُذِفَت هذه الألفُ وبقيت الفتحة دلالةً عليها؛ فلهذا نقول عند إضافته (أَشَقَيٍّ، وَمُصْطَفَيٍّ) فتُدْغِمُ ياءٌ ساكنةً هي لامُ الكلمة بين مفتوحين، فتحة الضمير والفتحة التي قبلها كما لحصناه./

[١٠٥]

الحالة الثانية: أن يكون ما قبلها مكسوراً، وهذا إنما يكون في الجمع الصحيح^(٥) نحو قولك: (زَيْدِيٍّ، ومُسْلِمِيٍّ) أو معتلاً منقوصاً^(٦) نحو قولك: (مُصْطَفِيٍّ، وقَاضِيٍّ).

(١) سعد بن مالك القرشي الزهري، أبو إسحاق (-٧٥هـ)، من السابقين إلى الإسلام، أحد العشرة وأهل الشجرة، وأحد الستة أهل الشورى. شهد بدرًا. كان جيد الرمي. فداه رسول الله ﷺ بأبويه، ولم يكن ذلك لأحد قبله. كان مُسْتَجَابَ الدعوة لدعاء رسول الله ﷺ له. فتح العراق، وولي الكوفة في خلافة عمر، ثم في خلافة عثمان. كان آخر المهاجرين وفاة. ينظر: أسد الغابة (٤٣٣/٢)، والرياض النضرة للطبري (٣١٩/٤)، وسير أعلام النبلاء (٩٢/١)، والإصابة (٧٣/٣).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٣٢/١).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٦٤/٢).

(٤) في حالي النصب والجر.

(٥) في حالي النصب والجر.

(٦) على تقدير: أو يكون الاسم معتلاً منقوصاً.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

اللغة الثانية^(١): إبقاؤها على حالها من غير قلب، كقولك: (علاك، ولدك، وإلاك)، ووجهها حملها على الظاهر مع ما فيها من مطابقة الأصل.

ويعني بقوله (جميعاً): هذيلًا وغيرهم، ووجهها ما أشرنا إليه.

الأدنى هو نقيض الأبعد، قال لبيد:

فَعَلَى الْأَعْدَاءِ مَرٌّ مُمَقَّرٌ وَعَلَى الْأَدْنَى حُلُوٌّ كَالْعَسَلِ^(٢)

ومما يلتفت إلى هذا المعنى ويكون من طرازه قول أبي الطيب:

دَانٍ بَعِيدٍ مُحِبٌّ مُبْغِضٍ نَدُسٍ أَغْرَ حُلُوٍّ مُمَرِّ لَيْنٍ شَرَسٍ^(٣)

والأشقى نقيض الأسعد. والمُرامين جمع مُرامى على السلامة، وهو من قولهم (رجل مُرامى) أي يرميه رجلٌ ويرمي آخر، كمقاتل إذا قاتلته وقتلته. قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

[١٠٥ب]

«فصل /

والأسماء الستة متى أضيفت إلى ظاهرٍ أو مضمِرٍ ما خلا الياء فحكمها ما ذكرنا، فأما إذا أضيفت إلى الياء فحكمها حكمها غير مضافة أي تُحذف الأواخر منها إلا (ذو) فإنها لا تُضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة، وفي شعر كعب:

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مَرَهَفَاتٍ
أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذُورَهَا
وهو شاذٌ.

ولـ(الفم) مجريان:

(١) ينظر: التخمير (٦٦/٢).

(٢) البيت من الرَّمَل، وهو في شرح ديوان لبيد (١٩٧)، وينظر: إصلاح المنطق (٢٦٩)، وشرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي (٤٦٤)، والتخمير (٦٩/٢) والرواية المشهورة في الشطر الأول، كما في الديوان وغيره: (مُمَقَّرٌ مَرٌّ عَلَى أَعْدَائِهِ). والمُمَقَّر: المُرُّ.

(٣) البيت من البسيط، وهو في التبيان بشرح الديوان (١٨٩/٢). والفسر لابن جني (٢٣٦/٣). وينظر: العمدة لابن رشيق (٦١٣/١)، والمثل السائر لابن الأثير (٤٤٥/١). و(نَدُسٍ) عارف بالأمور. وقد وهم الشارح في رواية (نَدُسٍ) آخر الشطر الأول. والصواب (بَهَجٍ)، أما (نَدُسٍ) فهي آخر البيت الذي يليه، وهو قوله:

نَدِ أَبِي غَرٍّ وَافٍ أَخٍ ثَقَةٍ جَعَدٍ سَرِيٍّ نَهٍ نَدْبٍ رَضٍ نَدُسٍ

وفي الفسرة: (بَهَجٍ) ما بين هذه الصفات غريب مستوحش، إذ إنه التزم الصفة وضدّها، ثم أخلّ بذلك.

أحدهما: مجرى أخواته، وأن يقال (فمي)، والفصيح أن يُقال (في) [في]^(١)
الأحوال الثلاثة، وقد أجاز المبرد أبي وأخي، وأنشد:

..... وأبي مالك ذو المجاز بدار

وصحّة محمله على الجمع يدفع ذلك^(٢)، في قوله:

..... وفدّينا بالأينا «^(٣).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذه الأسماء هي ستة (أبوه، وأخوه، وحموه، وفوه، وهنؤه، وذو مال) وقد عدّها الخوارزمي خمسة^(٤)، وزعم أن (هنأ) ليس معدوداً من جملتها، ولم أعلم أحداً من أئمة الأدب والنحاة^(٥) وأهل اللغة أسقطه^(٦) عن العدة، بل كلّهم مجمعون على إعرابه بالحرف، وأنه معدود من جملة ما يُعرب بالحرف من الأسماء المفردة^(٧). والذي غرّه حتى أسقطه من عدّها هو أنه قد جاء فيه لغة أخرى، وهو جعله مثل (يد) و(دم) كما سنقرره من بعد، فلما وردت فيه هذه اللغة ظنّ أنه ليس معدوداً من جملتها، وهذا شيء فاسد، فإنّ هذا إذا كان يخرج عن العدة ورود لغة فيه يُعرب فيها بالحركة عند إضافته، فليجب إخراج الحم عن العدة أيضاً؛ لأنّه قد ورد فيه أربع لغات كما سنقرره.

فإذا حصل من مجموع ما ذكرناه أن عدّة هذه الأسماء ستة كما قاله النحاة، وأن ورود اللغات فيها لا يخرجها عن عدّها، وبطل ما قاله الخوارزمي.

(١) تتمّة من (المفصل) يستقيم بها الكلام.

(٢) في المفصل المطبوع (١٣٦): «وصحّة محمله على الجمع في قوله: (وفدّينا بالأينا) تدفع ذلك»، وهو أسلم في إيضاح مراد الزمخشري.

(٣) (المفصل) (١٣٤-١٣٦).

(٤) ينظر: التخمير (٢٠٦/١).

(٥) أسقطها الفراء. ينظر: ارتشاف الضرب (٨٣٦/٢)، والزمخاري. ينظر: الجمل في النحو (٤)، وشرح الرضي على الكافية (٢٧٣/٢).

(٦) في نسخة التحقيق (أسقطهم)، وهو خطأ من الناسخ.

(٧) نقل سيبويه عن العرب إعراب (هن) بالحروف. ينظر: الكتاب (٣٦٠/٣). وكذا الأخفش. ينظر: ارتشاف الضرب (٨٣٦/٢).

فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أنا إنما ذكرناها فيما تقدم^(١) باعتبار إعرابها بالحروف، والذي نذكره هاهنا إنما هو باعتبار ما يتعلق بالإضافة وأحكامها، فلنذكر ما يتعلق بأحكامها المشتركة، ثم نذكر ما يتعلق بأحكامها الخاصة بكل واحدٍ منها، فهذان مقصدان:

المقصد الأول: في بيان أحكامها المشتركة، وجملة ما نذكره من ذلك أحكام خمسة:

الحكم الأول: أن هذه الأسماء كلّها معربةٌ بالحروف في حال الإضافة، واختلف النحاة في علة إعرابها بالحرف، فمنهم من سكت عن تعليلها^(٢)، وقال إن إعرابها بالحرف خارجٌ عن القياس؛ لأنّ الأصل في إعراب الأسماء المفردة إنما يكون بالحركة، فلا وجه لتعليلها؛ لأنّ الأمور الخارجة عن القياس لا تُعلّل؛ لأننا لو/ عللناها لكانت لاحقةً بالأمور القياسية؛ فهذا تركنا تعليلها، ومنهم من علّل كونها معربةً بالحروف وهم الأكثر من النحاة، ثم اختلفوا في علة إعرابها بالحروف على ثلاثة مذاهب^(٣):

أولها^(٤): أنها إنما أعربت بالحرف توطئةً لإعراب التثنية والجمع، والغرض بالتوطئة هاهنا هو أن المفرد أصل المثنى، وهو من معقوله وضرورته إذ لا يعقل مثنى إلا بعد سبق المفرد له، وإذا كان الأمر هكذا فيه أعربنا المفرد بالحرف ليكون ذريعةً إلى إعراب المثنى لما كان أصلاً له، ولا يُمكن معقوله من دونه، ووسيلة^(٥) إلى قبول إعراب المثنى بالحرف، وإزالةً للوحشة، ودفعاً للتنفار عنه، فهذا هو مراد النحاة بقولهم إنّ هذه الأسماء المفردة أعربت بالحروف على جهة التوطئة.

(١) ينظر: المحصل (٢٠٧/١).

(٢) ينظر: الغرة المخفية (١٠٩)، والأزهار الصافية (٦٩/١).

(٣) زاد الجرجاني: أنّ السبب في إعرابها بالحروف استئصال الحركات على حروف اللين، فصارت هذه الحروف قائمة مقام نظيرها من الحركات. ينظر: المقتصد (١٠٣/١).

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة (٨٤/١)، والمرئجل (٥٥)، وأسرار العربية (٤٣)، واللباب (٩٥/١)، والإيضاح في شرح المفصل (١١٧/١).

(٥) بالعطف على (ذريعة).

وثانيهما: مذهب مَنْ قال: إنها إنما أعربت بالحروف؛ لأنها حذفت لاماتها، وضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض عن حذف لاماتها، وهذا هو المحكي عن سيبويه^(١) في علة إعرابها بالحرف.

وحاصل هذا المذهب أمران:

أحدهما: أنها حذفت لاماتها ليخرج عنه ما كان صحيحاً كـ (زيد وعمرو)؛ فلهذا لم يكن معرباً بالحرف لكمالها.

وثانيهما: أنها ضُمّت معنى الإضافة، ومعنى تضمنها للإضافة هو أن معناها متوقف^(٢) على الإضافة ليخرج عن ذلك قولنا: (يد) و(دم) فإنه وإن كان قد حذفت لامهما لكن ليسا معربين بالحروف لما لم يُضمَّنَا معنى الإضافة؛ لأنَّ معناهما ليس متوقفاً على الإضافة، ونعني بالإضافة فيه الإضافة العقلية، فإنَّ الأب لا يكون إلا إذا كان له ابنٌ، وهكذا الأخ فإنه لا يكون أخاً إلا لثله في الأخوة فيكون كل واحد منهما أخاً للآخر.

فقول سيبويه^(٣) (ضُمّت معنى الإضافة) يشير إلى ما قلناه، فإن لم يُرد ذلك فهو أمرٌ لا يعقل ولا دليل عليه.

فإذا تَضَمَّت الإضافة بالمعنى الذي ذكرناه أعربت بالحروف، وحُمِلَ سائرُها على ما ذكرناه بجامع حذف لاماتها مع نية عودها إليها والتزام تعويضها ليخرج عنه (يد) و(دم). فهذه غاية ما يُحمل عليه كلامُ سيبويه على هونه وانحرافه عن المقصد الإعرابي.

وثالثها^(٤): مذهب مَنْ قال إنها إنما أعربت بالحروف؛ لأنها لما تعددت بمضافها أشبهت المثني والمجموع في تعددها؛ فلهذا كانت معربةً بالحرف كإعرابهما، وهذا هو الذي أشار إليه ابن الحاجب، وهذا قريب ولعله مراد سيبويه بقوله: (إنها ضمنت معنى الإضافة) يعني أنها متعددة بمضافها لما كان معناها لا يتحقق إلا بذكر مضافها بخلاف (يد ودم) وغيرهما مما حُذِفَ لامه.

(١) لم أَعثر على هذه النسبة، وكرّرها الشارح في الأزهار الصافية (٧٠/١).

(٢) في نسخة التحقيق (متوقفاً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) لم أهتمد إلى قوله هذا.

(٤) ينظر: أسرار العربية (٤٣)، وشرح المقدمة الكافية (٢٥١/١)، وشرح الرضي على الكافية (٨٠/١).

الحكم الثاني: في بيان مواقع هذه الحروف في هذه الأسماء.

فإذا كانت هذه/ الأسماء معربةً بالحروف كما شرحناه فقد اختلفت النحاة في موقعها [١٠٦ب] من هذه الأسماء، ولهم فيها مذاهب خمسة^(١):

أولها: أن هذه الحروف حروفٌ إعرابٍ، وهذا هو رأي الجماهير من البصريين والأكثر منهم^(٢).

واعلم أن حرفَ الإعراب إذا أُطلق في لسان النحاة فالمراد به أمران: أحدهما: أنه الحرف الذي يقع عليه الإعراب، كالدال من (زيد) مثلاً فإنها حرفُ إعراب لهذا المعنى.

وثانيهما: الذي يتبدّل بتبدّل الإعراب كحروف التثنية والجمع فإنها حروفُ إعراب لهذا المعنى، ومراد البصريين هو المعنى الثاني.

وثانيها: أن الضمة والكسرة والفتحة في هذه الأسماء إعرابٌ، والواو والألف والياء إعرابٌ آخر فهي معربة بالحروف والحركات جميعاً، وهذا هو مذهب الكسائي والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة^(٣)، وهذا بعينه هو ظاهر مذهب سيبويه^(٤)، فإن ابن الحاجب^(٥) حكى عنه بأن لها إعرابين: تقديري^(٦) بالحركات، ولفظي بالحروف. وثالثها: أن هذه الحروف^(٧) إنما هي إشباعٌ نشأ عن هذه الحركات.

(١) ينظر في هذه الأقوال ونسبتها: اللباب في علل البناء والإعراب (٩٠/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٢/١)، والإيضاح في شرح المفصل (١١٦/١)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١١٩/١)، والبسيط في شرح جمل الزجاجي (١٩٣/١)، وشرح الرضي على الكافية (٧٦/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤٣/١)، وارتشاف الضرب (٨٣٦/٢).

(٢) ينظر: البغداديات (٥٣٩).

(٣) ينظر: المقتضب (١٥٥/٢).

(٤) لم أعر على نص لسبويه في المسألة، لكن المنسوب له أنه يرى رأي البصريين، وهو الرأي الأول هنا. ينظر: اللباب (٩٠/١)، والتبيين (١٩٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٢/١)، وشرح الرضي على الكافية (٧٧/١)، وارتشاف الضرب (٨٣٧/٢).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١١٦/١).

(٦) في نسخة التحقيق (تقدير)، وهو خطأ من الناسخ، وكلمة (تقديري) في نص ابن الحاجب.

(٧) في نسخة التحقيق (الحركات)، وهو خطأ من الناسخ.

وظاهر مذهبه^(١) أنها معربةٌ بالحركات، وإنما هذه الأحرفُ إشباعٌ حصل عن تلك الحركات الإعرابية، وهذا هو المحكيُّ عن أبي عثمان المازني^(٢).

ورابعها: أن هذه الحروفَ إنما هي حروفُ إعرابٍ. بمعنى أن الإعراب واقعٌ عليها كالدال من (زيد)، وأن هذا الانقلاب إنما هو من جهة الإعلال، والإعرابُ بالحركات عليها مقدّرٌ، فإذا كانت مرفوعة ففيها نقل لا غير، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بغير نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقلٌ وقلبٌ، قلبُ الواو ياءً، ونقل الكسرة على ما قبلها، وهذا شيءٌ يُحكى عن أبي [الحسن]^(٣) علي بن عيسى الربيعي.

وخامسها: أن هذه الأحرفَ ليست حروفَ إعرابٍ بالمعنيين جميعاً، وإنما هي دلائل الإعراب لا غير، وهذا هو المحكي عن أبي الحسن الأخفش من البصريين في أحد قوليه. وقوله الآخر مثل ما حكيناه عن أصحابه البصريين من أنها حروفُ إعرابٍ. فهذا ملخص ما أورده ابن الأنباري^(٤) في حكاية مذاهب النحاة، ولهم أقاويل^(٥) غير هذه أعرضنا عنها لركتها.

والذي عول عليه المُحَصِّلون من النحاة من الفريقين هو ما نقلناه، وفيه مَقْنَعٌ وكفاية. والمختار عندنا في هذه الحروفِ أنها حروفُ إعرابٍ. بمنزلة الدال من (زيد). بمعنى أن الإعرابَ المقدَّر واقعٌ عليها، وأن ما يلحقها من هذا التغير إنما هو من حيث الإعلال لا غير، وإلا فالإعراب مقدَّرٌ على لاماتها بالحركات، وهذا هو الذي يشير إليه كلامُ الربيعي.

[١٠٧ أ] وليس لها إلا إعرابٌ واحدٌ/خلاف ما قاله الكوفيون، ومعمدنا في ذلك هو أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات كما قررناه، وإذا [تقرر]^(٦) وجب أن تكون هذه

(١) يعني سيبويه.

(٢) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب (٩٢/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٢/١)، والإيضاح في شرح المفصل (١١٧/١)، وشرح الرضي على الكافية (٧٨/١)، وارتشاف الضرب (٨٣٧/٢).

(٣) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها. وهي في الإيضاح في شرح المفصل (١١٦/١).

(٤) ينظر: الإنصاف (١٧/١).

(٥) منها رأي الجرمي أنها معربة بالتغير والانقلاب، ورأي السهيلي أن (فاك وذا مال) معربة بالحروف، و(أباك وأخاك وحماك) معربة بحركات مقدرة. ينظر: التبيين (١٩٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٢٥١/١)، وارتشاف الضرب (٨٣٨/٢).

(٦) بياض في الأصل بمقدار كلمة، اجتهدت في تقديرها بما يُناسب السياق.

الأسماء معربةً بالحركات لكونها مفردة، ولأن إعراب الأسماء المفردة بالحروف على مخالفة القياس، وأنت إذا حققت النظر في هذه المذاهب التي نقلناها رجع حاصلها إلى ما اخترناه هاهنا، ولولا خشية الإطالة لأفسدنا كل واحدٍ من هذه المذاهب. وأكثرها تحكّماً جامدةً وخيالاتٌ فاسدة.

وأقوى دليل على ما اخترناه هو أن إعرابها إذا كان ممكناً بالحركات فلا حاجة ملجئة إلى إعرابها بالحروف لكونها مخالفاً للقياس كما قررناه.

الحكم الثالث: أن هذه الأسماء إذا كانت مضافةً إلى ظاهرٍ أو مضميرٍ غير الياء فهي معربةٌ بالحروف، وقد حُكي عن بعض العرب^(١) إعرابها بالحركات في حال إضافتها فيقولون: (هذا أبك)، و(رأيت أبك)، و(مررت بأبك). وحُكي عن بعض العرب^(٢) إعرابها بالحركات في حال إضافتها وجعلها أسماءً مقصورة فتقول: (هذا أبك)، و(رأيت أبك)، و(مررت بأبك)، فهاتان لغتان في حال الإضافة تخالف المطرد الشائع الذي ورد عليه التنزيل، وهو إعرابها بالحروف. قال الله تعالى: [*وَأَبَاؤُهُمْ مِنْكُمْ وَيَكُنُونَ مِنْكُمْ*]^(٣) وقال في إخوة يوسف حاكياً عنهم: [*وَأَبَاؤُهُمْ مِنْكُمْ وَيَكُنُونَ مِنْكُمْ*]^(٤)، وقال: [*وَأَبَاؤُهُمْ مِنْكُمْ وَيَكُنُونَ مِنْكُمْ*]^(٥).

وإذا أفردت وجب إعرابها بالحركات فتقول: (هذا أب)، و(أباً، وأب). قال الله تعالى: [*وَأَبَاؤُهُمْ مِنْكُمْ وَيَكُنُونَ مِنْكُمْ*]^(٦) وقد قرّرنا في فصل المعرب^(٨) الشرائطَ المعتمدة في

(١) نسبها ابن يعيش إلى بني الحارث بن كعب . ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥٣/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢٧٢/٢).

(٢) نسبها ابن يعيش إلى بعض بني الحارث بن كعب . ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥٣/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢٧٢/٢)، وتعليق الفرائد (٢٠٣/١).

(٣) سورة الحج، من الآية (٧٨).

(٤) سورة يوسف، من الآية (١١).

(٥) سورة القصص، من الآية (٢٣).

(٦) يعني: رأيت أباً، ومررتُ بأبٍ.

(٧) سورة يوسف، من الآية (٧٨).

(٨) ينظر: المحصل (٢٠١/١).

إعرابها بالحروف، وهذا يدلّك على أنّ إعرابها بالحركات هو الأصل والحقيقة. وحيث جرى في كلامنا أنّ إعرابها يكون بالحروف فإنما هو تساهلٌ، وجري^(١) على منهاج كلام النحاة، وتوسّع في العبارة وإلاّ فالتحقيق ما أشرنا إليه في إعرابها.

الحكم الرابع: أنّها إذا صُعِّرت أو كُسِّرت وجب إعرابها بالحركات، كقولك: (هذا أُخِيّه وآخاؤه)، و(رأيت أُخِيّه وآخاءه)، و(مررت بأُخِيّه وآخائه) وهكذا القول في سائرهما، وإنما وجب ذلك لأنّها إنما أعربت بالأحرف عند مَنْ أعربها بها لأنّها حُذفت لامُها، فلمّا صُعِّرت أو كُسِّرت وجب عَوْدُ لاماتها عليها؛ فلهذا عادت إلى الأصل في إعرابها بالحركات، وهذا أيضاً يدلّك على أنّ إعرابها بالحركات هو الأصل أيضاً.

فأما (ذو) فإنّ جمعته جمع التفسير قلت: الأذواء، وإن صُعِّرت قلت: ذُوِيّ، فتعربه بالحركات/ فيهما جميعاً، وإن جمعته جمع السلامة قلت: (هؤلاء ذوون)، قال الكميت:

وَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَ^(٢)

يعني بذلك: الأذواء من ملوك حمير^(٣)، وهم التبابعة نحو ذي يزن، وذي جدن، وذي نواس، وذي أصبح، وذي الكلاع، فهؤلاء يُسمَّون الأذواء.

الحكم الخامس^(٤): أنّها إذا كانت مضافةً إلى ياء النَّفس جرت مجرى الاسم الصحيح في كون الإعراب مقدراً عليها فتقول: (هذا أبي) كما تقول: (هذا غلامي). قال الله تعالى:

(١) في نسخة التحقيق (وجرياً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) البيت من الوافر، وهو في شرح هاشميات الكميت (٢٩٢)، وينظر: الكتاب (٢٨٢/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٢٧٥/٢)، وجمع الهوامع (٢٨٥/٤)، وخزانة الأدب (١٣٩/١). ويُروى في الشطر الأول: (وَمَا أَعْنِي بِقَوْلِي).

(٣) وَيَزَن: اسمٌ موضع، ممنوع من الصرف، وذو يزن أول مَنْ اتخذ أسِنَّة الحديد. وَجَدَن: اسم موضع. وَنَاس: اسمه زُرْعَة، وَنَاسٌ مِنَ النَّاسِ، وهو تَذْبِذُ الشيء، سمي ذو نواس بذلك لضفيرتين كانتا تتحركان على عاتقه، وهو صاحب الأحدود الذي حَرَّقَ الْمُؤْمِنِينَ بِاللَّهِ. وَالْكَلاَع: يُروى بضم الكاف وفتحها، وهو مِنَ التَّكَلُّعِ بلغتهم: التحالف، وقيل مِنَ الْكَلْعِ، وهو وَسَخٌ فِي الْقَدَمِ. وَذُو الْكَلاَع: أصغر وأكبر، والأصغر أدرك الإسلام، وكتبه النبي ﷺ فأسلم وحسن إسلامه. ينظر: الاشتقاق (٥٢٥، ٥٣٠، ٥٣٢)، وأمالى ابن الشجري (٢٦٠/١-٢٦٣).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٦/٣).

[pîl pî bēy ōm]^(١) وقال: [\$Y9 Mø™ \$B •ô & š• fîš <ŋ 8qāf 'î & žc ħ]^(٢).

وزعم المبرد^(٣) أنها تُعرب بالحروف أيضاً إذا كانت مضافةً إلى ياء النفس، فنقول: هذا أبيّ وأخيّ بالتشديد، وأصله: أبويّ وأخويّ، فاجتمعت الواو والياء، وقد سبقت الأولى منهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في أختها، وأنشد:

قَدَرُ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِيَّ مَالِكَ ذُو الْمَجَازِ بَدَارِ^(٤)
فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، و(ذو المجاز) موضع بمعنى كان فيه سوقٌ للجاهلية، قال الحارثُ بنُ حِلْزَةَ^(٥):

وَاذْكُرُوا حَلْفَ ذِي الْمَجَازِ وَمَا قُدِّمَ فِيهِ الْعُهُودُ وَالْكَفَلَاءُ^(٦)

وذو المجاز منصوب على المفعولية لـ(أَحَلَّكَ)، وقوله (وَقَدْ أَرَى) جملة فعلية في موضع نصب على الحال من الكاف في (أَحَلَّكَ)، أي أَحَلَّكَ في حالٍ نَظَرِي أَنَّهُ لَيْسَ لَكَ محل. وقوله: (وَأَبِيَّ مَالِكَ ذُو الْمَجَازِ بَدَارِ) جملة قَسَمِيَّةٌ سَادَّةٌ مَسَدَّةٌ المفعولين لـ(أَرَى)، وارتفاعُ (قَدَرُ) إمَّا على أَنَّهُ خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أي هذا قدرٌ، وإمَّا على أَنَّهُ مبتدأ. وإنما جاز الابتداء به مع كونه نكرة إما لأنه مصدر فجاز كـ(سَلَامٌ عَلَيْكَ)، وإمَّا لأنه في معنى المعهود، وإمَّا لأن (أَحَلَّكَ) صفةٌ له وخبره محذوف سدت الجملة بعده مسدَّة.

(١) سورة يوسف، من الآية (٨٠).

(٢) سورة القصص، من الآية (٢٥).

(٣) لم أهتم إلى رأيه في كتبه. والنسبة له منقولة عن الزمخشري.

(٤) البيت من الكامل، وهو لمؤرَّج السُّلَمي، وينظر: مجالس ثعلب (٤٧٦/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٦١٦/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢٧١/٢) وخزانة الأدب (٤٦٧/٤). وقد أنشد الكسائي هذا البيت عند موته، ويروى: (ذو النُّحَيْلِ)، و(ذو النُّحَيْلِ) مكان (ذو المجاز) في الشطرين. وذو النجيل: موضع قرب ينبع، وذو النخيل: عين قرب المدينة.

(٥) الليشكري. ارتجل معلقته المشهورة (أذنتنا ببينها أسماء) أمام عمرو بن هند - وكان جباراً - من خلف السُّتْرِ؛ لأنه كان أبرص، فأعجب بها عمرو وأدناه عنده، وقيل إن عُمَرَ الحارث آنذاك خمسٌ وثلاثون ومئة سنة. ينظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري (٤٣١)، وطبقات فحول الشعراء (١٥١/١)، والشعر والشعراء (١٩٧/١).

(٦) البيت من الخفيف، وهو في ديوان الحارث (١٣). وهو من معلقته المشهورة. وينظر: البيان والتبيين (٧/٣)، والحيوان (٦٩/١)، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري (٤٧٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٧/٣).

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً لمذهب المبرد حيث أعربها بالحروف في حال إضافتها إلى ياء^(١) النفس؛ فلهذا شدد الياء لما ذكرناه، وليس فيه حجة له لأنه مُحْتَمَلٌ أن يكون جمعاً لـ (أب) فَلَمَّا حُذِفَتْ نُوْنُهُ للإضافة صار^(٢) كـ (مُسْلِمِيٍّ، وَزَيْدِيٍّ). وقد استعمل مجموعاً جمع سلامة، قال الكمي^(٣):

فَلَمَّا تَعَرَّفْنَا أَصْوَاتَنَا بِكَيْنٍ وَفَدَّيْنَنَا بِالْأَيْنَا^(٤)
وأنشد أبو الفتح ابن جني:

فَهُوَ يُفَدِّي بِالْأَيْنِ وَالْحَالِ^(٥)

وعلى هذا^(٦) تُحْمَلُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٧): [m9ŋr m»9ŋr أَيْبِكَ 0;ĥ°•ĥ @ŠēJ0ŋr]^(٨).

وإعرابُ (فَلَمَّا تَعَرَّفْنَا أَصْوَاتَنَا) وموضعُ الشاهد منه ظاهران فلا حاجة بنا إلى بيانهما. هذا هو الكلامُ في أحكامها المشتركة.

المقصد الثاني: في بيان أحكامها الخاصة، وهي خمسة أيضاً:

الحكم الأول: يختص الفم، وله مجريان:

فالجرى الأول منهما: في حال الإفراد، وفيه لغتان^(٩):

(١) في نسخة التحقيق (الياء)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) في نسخة التحقيق (فصار)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) نسبةُ الشارح البيت إلى الكمي خطأ، ونسبه سيبويه لشاعر جاهلي، ونُسب لزياد بن واصل، وهو جاهلي من بني سليم، ونُسب لغيلان بن سلمة الثقفي وهو جاهلي أدرك الإسلام وأسلم.

(٤) البيت من المتقارب. وينظر: الكتاب (٤٠٦/٣)، والمقتضب (١٧٤/٢)، وشرح أبيات سيبويه لابن السرياني (٢/٢٨٤)، وأمال السهيلي (٦١)، وشرح المقدمة الكافية (٦١٧/٢). ويُروى (تَبَيَّنَ) مكان (تَعَرَّفْنَا).

(٥) البيت من مشطور السريع، وقائله مجهول. وينظر: المحتسب (١١٢/١)، وخزانة الأدب (٤٧٥/٤).

(٦) ينظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢٠٩/١).

(٧) والحسن، ويحيى بن يعمر، وعاصم الجحدري، وأبي رجاء. ينظر: القراءات الشاذة لابن خالويه (٨)، والمحتسب (١١٢/١).

(٨) سورة البقرة، من الآية (١٣٣).

(٩) ذكر الرضي فيها لغات أخرى غير مشهورة. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٧٣/٢).

فاللغة الأولى: وهي الفصيحة أن يقال فيه فم لا غير، وكان أصله: فَوْهًا، فحففوه بحذف لامه كما فعلوه في سائر أخواته كأب وأخ، فأبدلوا من الواو ميمًا ليقع عليها الإعراب؛ لأنهم لو أبقوا الواو على حالها لكانت تقع متطرفة فيؤدي إلى تحركها وانفتاح ما قبلها فتقلب ألفًا، فيلتقي ساكنان الألف والتنوين فيجب حذفها، فكان يلزم من ذلك أن يبقى الاسم المعرب على حرف واحد، وهذا فاسد؛ فلهذا أبدلوا من الواو ميمًا لما ذكرناه.

اللغة الثانية: أن يعرب بالحرف في حال الإفراد، وهي قليلة. قال العجاج:

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمٍ^(١) وَفَا
صَهْبَاءَ خُرْطُومًا عُقَارًا قَرْقَفًا^(٢)

يصف عدوبة ريقها، يعني أنها كالعقار خالط خياشيمها وفاها.

الجرى الثاني له: في حال الإضافة، وفيه لغتان^(٣) أيضًا:

اللغة الأولى: وهي الكثيرة المطردة، أن يقال فيه إذا أضيف إلى النفس: (فِيَّ)، ووجهه أنا إنما أبدلنا من واوه ميمًا في حال الإفراد لتطرفها، وهذا غير حاصل في حال الإضافة؛ فلهذا كان الوجه أن يقال فيه: (فِيَّ) بإدغام العين في ياء الإضافة، وأصله فَوِيَّ^(٤)، فالقياس تحرك الواو بالكسر لأنه بمنزلة الخاء في (أخ) لكن تحركها يؤدي إلى قلبها ألفًا فلا جرم قلبوها حرفًا من جنس الكسرة وهو^(٥) الياء^(٦)، فكان انكسارُ الياء لوجهين:

(١) في نسخة التحقيق (خرطومًا)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) البيتان من مشطور الرجز، وهما في ديوان العجاج (٤٢٣، ٤٢٤). وينظر: المقتضب (١٤٠/١)، والإيضاح في شرح المفصل (١١٩/١)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٤٣٠/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢٦٨/٢). والبيت الذي أورده الشارح ثانيًا هو في الديوان يسبق الأول بأربعة أبيات. و(صَهْبَاءَ خُرْطُومًا عُقَارًا قَرْقَفًا) من أسماء الخمر، فالصَهْبَاءُ: الخمر من عنب أبيض. والخُرْطُوم: الخمر أول ما تصب من دَنِّها. والعُقَار: ما طال مكثها في دَنِّها فكأنها عاقرتة. والقَرْقَف: الخمر يَرْعَدُ صاحبها عند شربها. ينظر: ديوان العجاج بشرح الأصمعي (٤٢٣)، ولسان العرب (قرقف) (٢٨٢/٩).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٣٣/١).

(٤) بفتح الياء وكسر العين، وهو ما رآه الرضي. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٦٩/٢). ويرى ابن الحاجب أن أصلها (فَوِيَّ)، فقُلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الواو ساكنة، ثم كُسِرَت الياء لمناسبة الياء. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦١٩/٢).

(٥) في نسخة التحقيق (وهي)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) ويرى الرضي أن الواو قُلبت ألفًا، ثم قُلبت الألف ياءً لمناسبتها للكسرة اللازمة قبل ياء المتكلم. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٦٩/٢).

أما أولاً: فلأن تناسب الياء.

وأما ثانياً: فلأنه لما تعذر وقوع الكسرة على الواو لثقلها جعلناها على الفاء، فلا جرم سكنت الواو وانكسر/ ما قبلها فقلبت ياءً وأدغمت الياء في الياء للتخفيف.

[١٠٨ب]

اللغة الثانية فيه: (فمي)، ولذلك وجه^(١): هو أنه لما وجب في حال الإفراد أن يُقال فيه: (فم)، والإضافة طارئة بعد الإفراد؛ فلهذا وجب بقاؤه على حاله في حال الإضافة فتقول: (هذا فمي)، لما قالوا: هذا فم. وأنشد النحاة:

كَالْحُوتِ لَا يُرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهُ
يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ^(٢)

الحكم الثاني: يختص الحم. واعلم أن كل قرابة تكون من جهة الزوج كالأب والأخ فهم الأحماء، واحدُهم حمًا، وكل قرابة تكون من جهة المرأة فهم الأخوتان والأصهار كأبيها وأخيها، فأما حماة المرأة فهي أم زوجها. وفي الحم أربع لغات^(٣):

أحدها^(٤): أن يكون مقصوراً فيقال فيه: (حمًا)، مثل: (عصا).
وثانيها: أن يكون مهموزاً فيقال فيه (حمً)، حكاة الفراء^(٥)، مثل: (خبء).
وثالثها: أن يكون جارياً مجرى الصحيح فيقال فيه: (حمو) كما يُقال: (دلو).
ورابعها: أن يكون جارياً مجرى (يد، ودم)، فيقال فيه: (حم) بحذف لامه.
فأما إعرابه بالحرف عند الإضافة فهي^(٦) الكثيرة المطردة، فإذا أضفته إلى الظاهر أو المضمر على هذه اللغات عاملته معاملةً، فيقال: (هذا حمًا)، كما يقال: (هذه عصاك)،

(١) شرح المقدمة الكافية (٦١٨/٢).

(٢) البيتان من مشطور الرجز، وهما لرؤبة في ديوانه (١٥٩). وينظر: المفضل شرح المفصل (٩٢٠/٢)، والمقرب (١/١١٦)، وشرح الرضي على الكافية (٢٦٩/٢).

(٣) ينظر: الصحاح (حمي) (٢٣١٩/٦)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٣٣/١). وزاد عليها الرضي، وابن أبي الربيع. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٧٢/٢)، والبسيط (١٩٦/١).

(٤) هكذا في نسخة التحقيق، والصواب: إحداها، وهكذا: وثانيتهما، وثالثتها، ورابعتها.

(٥) ينظر: الصحاح (حمي) (٢٣١٩/٦).

(٦) يعني اللغة.

وتقول: (هذا حَمُوكِ)، كما تقول: هذا شَيْئُكَ، وتقول: (هذا حَمُوكِ)، كما تقول: (هذا دَلُوكِ)، وتقول: (هذا حَمُكَ)، كما تقول: (هذه يَدُكَ ودُمُكَ). وتقول على اللغة الكثيرة: (هذا حَمُوكِ)، و(رَأَيْتَ حَمَاكَ)، و(مررت بِحَمِيكَ)، فيكون جارياً هذا المجرى.

الحكمُ الثالث: يختص (الهنَ)، وفيه لغتان:

فاللغة الأولى: وهي الكثيرة أن يكون جارياً مجرى الأب والأخ فيكون معرباً بالحروف إذا كان مضافاً إلى ظاهرٍ أو مضمَر غير الياء فتقول: (هذا هُنُوكِ)، و(هَنُو زيدٍ)، و(رَأَيْتَ هَنَاهُ)، و(هَنَا زيدٍ)، و(مررت بِهِنِهِ). وهو كناية عن التلغظ بأسماء الأشياء القبيحة المستكرهة^(١).

اللغة الثانية: أن يجري مجرى (يد) و(دم)، فيقال فيه: (هذا هُنُكَ)، كما يقال: (هذه يَدُكَ)، وهذا هو الذي غَرَّ الخوارزمي حتى قال إِنَّهُ ليس معدوداً من جملة الأسماء الستة، لأجل ورود هذه اللغة فيه، وهو فاسد بما قدمناه^(٢).

وعلى هذا جاء قولهم: (مَنْ يَطْلُ هَنْ أَبِيهِ يَنْتَطِقْ بِهِ)^(٣) أي: يَتَقَوَّى بإخوته.

وفي الحديث: (مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوه بِهِنِ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا)^(٤).

[١٠٩ أ]

الحكم الرابع: يختص (ذا)، وهو مشارك لأخوته في [حذف لامه]^(٥) وفي كونه معرباً بالحروف، ويتميز عنه بأمور أربعة:

(١) ويُراد به أيضاً الشيء الذي لا يُذكر اسمُه، من إنسانٍ أو غيره. ينظر: الصحاح (هـ) (٢٥٣٦/٦)، ولسان العرب (هـ) (٣٦٧/١٥ - ٣٦٩). وهو المناسب لأمثلة الشارح، فأما المعنى الذي ذكره فلا يتناسب مع أمثلته.

(٢) قدّم الشارح في أول الفصل أن (الهنَ) إذا كان يخرج عن العدة ورود لغة فيه يُعرب فيها بالحركة عند إضافته، فليجب إخراج (الحم) عن العدة أيضاً؛ لأنّه قد ورد فيه أربع لغات.

(٣) قائله علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ينظر: العقد الفريد (١٠٨/٣)، وجمهرة الأمثال (٢٠٦/٢)، والتمثيل والمحاضرة (٣٢٢)، وجمع الأمثال (٣١١/٣). ويُروى: (ذيل، وأير) مكان (هن)، فلا شاهد فيه حينئذٍ.

(٤) رواه الإمام أحمد والنسائي. ينظر: مسند الإمام أحمد (١٣٦/٥)، وسنن النسائي (٢٤٢/٦)، وصححه الألباني. ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥٣٧/١). والمعنى: قولوا له: اعضض بأير أهلك، ولا تكنوا عن الأير بالهن تنكيلاً له وتأديباً. ينظر: النهاية في غريب الحديث (٢٥٢/٣).

(٥) بياض في الأصل بمقدار كلمتين، احتهدت في تقديره بما يُناسب السياق.

أحدها: أَنَّ لَامَهُ يَاءٌ [ولامات] ^(١) إخوته واوات [إلا] ^(٢) الفم فإنها هاء ^(٣) كما قرَّره.

وثانيها: أنه لا [يُستعمل] ^(٤) إلاّ مضافاً بخلاف إخوته فإنها تارة تكون مضافة وتارة غير مضافة.

وثالثها: أنه لا يُضاف إلاّ إلى أسماء الأجناس، ولا تجوز إضافته إلى الأسماء الاشتقاقية، فتقول: مررت برجل ذي مال، ولا تقول: مررت برجل ذي قائم، ولا ذي ^(٥) قاعد؛ وإنما وجب ذلك لأنها إنما دخلت وُصلةً إلى وصف الأسماء بالأجناس خلاف الأسماء الاشتقاقية فإنه يصح بها الوصف من غير حاجة إلى وُصلة.

ورابعها: أنه لا يجوز إضافته إلى مضمّر بخلاف أخواته فإنها تضاف إلى الظاهر والمضمّر جميعاً؛ ولهذا استُقبِح قولهم: (اللهم صلّ على محمد وذوّه) ^(٦) لإضافتها إلى المضمّر. قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني ^(٧): وقولهم: (إنما يعرف الفضل لذّي الفضل ذووه) ^(٨)

(١) بياض في الأصل بمقدار كلمة واحدة، اجتهدت في تقديره بما يُناسب السياق.

(٢) زيادة لا يستقيم السياق إلا بها.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٧٥/٢).

(٤) بياض في الأصل بمقدار كلمة واحدة، اجتهدت في تقديره بما يُناسب السياق.

(٥) في نسخة التحقيق (ذو) في هذا المثال والذي قبله، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) ينظر: درة الغواص (١٧٤)، وتصحيح التصحيح للصفدي (٢٧٢).

(٧) لم أجده بسياق الشارح في كتب عبد القاهر، ومصدر الشارح التخمير (٧٠/٢)، وفيه: «وهذا أحسن من قولك (ذووها) وتُرْدُ الهاء إلى زيد وعمرو، ولأنّ الهاء في (ذووه) ضميرٌ يعود إلى الفضل، وهو اسم جنس، فصار كأنه قال: إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذوو الفضل». وفي المقتصد كلام في منع إضافة ذو إلى الضمير. ينظر: المقتصد (٩٠٨/٢).

(٨) أورد الشارح العبارة على أنّها نثر، ولم أجدها بهذه الرواية عند غيره، وأوردها عبد القاهر في المقتصد (٩٠٨/٢) على أنها بيت من مجزوء الرمل وهو:

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

وهي كذلك في التخمير (٧٠/٢)، والغرة المخفية (١١٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٣/١).

وفي ارتشاف الضرب (١٨١٥/٤) وديوان أبي العتاهية (٣٩٩):

إنما يصطنعُ المعرو ف في الناس ذووه

كما روي:

أحسن^(١) من قولهم: (اللهم صلّ على محمد وذويه)^(٢)؛ لأنّ الأول الضمير فيه عائد على اسم الجنس بخلاف الثاني فإنه عائد على العلم.

وأما البيت^(٣) الذي أنشده لكعب^(٤) فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، و(مرهفات) منصوبة على المفعولية لـ(صَبَحْنَا)، والأرومة - بفتح الهمزة - : الأصلُ قاله الجوهري^(٥)، (ذوي أرومتها) مفعولٌ (أَبَارَ)، و(ذووها) فاعله.

إِنَّمَا يُعْرِفُ بِالْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وفي عيون الأخبار (١٩٦/٣) ورد البيت مع أبيات من مجزوء الرمل بهذه الرواية:

إِنَّمَا يُعْرِفُ الْفَضْلَ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وهو لا يستقيم وزناً دون الباء أو (ذا).

وهو في المزهري مع أبيات أخرى ذكر السيوطي عن الزجاجي أنّ الأصمعي سمعها من أعرابي من بني تميم . ينظر: المزهري (١٥٧/١). ولم يذكر الزجاجي في النسخة المطبوعة بيت الشاهد مع الأبيات المنسوبة للأعرابي. ينظر: تفسير رسالة أدب الكتاب (٩٩، ١٠٠).

(١) في المقتصد (٩٠٨/٢): قال عبد القاهر بعد ذكر البيت: «وذا شاذ لا اعتداد به» .

(٢) ينظر: الغرة المخفية (١١٢).

(٣) وهو قوله:

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مَرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذَوُوهَا

وهو من الوافر، ينظر: ديوان كعب بن زهير (٢١٢)، وينظر: الشعر (٤٢٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٣/١). والخزرجية: القبائل الخزرجية. والمرهفات: السيوف القواطع. ويروى: (أباد) مكان (أبار) وهما بمعنى أهلك، كما يروى مكانها (أبان) بمعنى أظهر.

(٤) ابن زهير بن أبي سلمى المزني (٢٦٠هـ-...)، أبو عقبة، وأبو المضرب. الصحابي الجليل، شاعر فحل شهد الجاهلية والإسلام، كان معادياً للإسلام وقد أهدر النبي ﷺ دمه لقصيدته قالها لما أسلم أخوه بجير، ثم أسلم عام الفتح وأنشد النبي ﷺ (بانت سعاد) فكساه بردته فاشتراها منه معاوية بعد ذلك بعشرين ألف درهم. وكان الخلفاء يلبسونها في العيدين. قال الشعر صغيراً، وكان أبوه يضربه مخافة أن يقول ما لا خير فيه. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٩٩/١)، والشعر والشعراء (١٥٤/١)، ومعجم الشعراء للمرزباني (٢٠٦)، وأسد الغابة (٥٠١/٤)، والإصابة (٥٩٢/٥).

(٥) ينظر: الصحاح (أرم) (١٨٦٠/٥).

وأما موضعُ الشاهد منه فإنما أورده تنبيهاً على أنها قد تضاف إلى المضمَر على جهة الشذوذ.

ولما عُرض هذا البيتُ على الشيخ عبدالقاهر^(١) قال: حقّ هذا البيت أن يُحمل إلى شيراز، ويكتب على قبر سيوييه.

الحكم الخامس: يختص (الأب، والأخ) وهو أنهما قد ورد فيهما الإعراب بالحركة عند الإضافة إما ملفوظة كقولك: (هذا أبك)، و(رأيت أبك)، و(مررت بأبك)، وإما مقدرة مستعملين استعمالَ المقصور كقولك: (هذا أباك وأخاك)، و(رأيت أباك وأخاك)، و(مررت بأباك وأخاك). قال الشاعر:

إنَّ أباهَا وأبا أباهَا
قد بلغا في المجد غايتها^(٢)

وهو نادر كما حكيناه، فهذا ما أردنا ذكره من أحكام هذه الأسماءِ عامَّها وخاصَّها، قد أشرنا إليه ليكون أقرب إلى الفائدة إذا كان مُنزَّلاً على هذه الهيئة. وبالله التوفيق. / [١٠٩ ب]

(١) ورد في حاشية الفصل المنسوبة للزمخشري: «أخذتُ هذا البيت من شعر كعب فعرضته على الأستاذ فريد العصر قال: حقّ هذا البيت أن يُكتب على قبر سيوييه». الحاشية (٣١ ب). فيبدو أنَّ الزمخشري هو عارضُ البيت على شيخه. ينظر: التخمير (٧١/٢).

(٢) سبق تخريجه، ونسبُ اللغة إلى بني الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة. ينظر: ص (٢٠١) من النص المحقق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

« ذكرُ التَّوابع »

هي الأسماءُ التي لا يَمَسُّها الإعرابُ إلا على سبيلِ التَّبَعِ لغيرها، وهي خمسة أضرب: تأكيدٌ، وصفةٌ، وبدلٌ، وعطفٌ بيان، وعطفٌ بحرفٍ^(١).

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

قبل الخوض في تفصيل أحكام هذه التوابع وما يتعلق بخاصية كل واحد منها نذكر ماهية التوابع، وكيفية العامل فيها، ثم نذكر تقسيمها، فهذه مباحث ثلاثة.

المبحث^(٢) الأول منها: في ماهية التوابع^(٣)، ولها تعريفات أربعة^(٤):

التعريف الأول: ذكره الشيخ وحاصل^(٥) كلامه: (هي الأسماءُ التي لا يَمَسُّها الإعرابُ إلا على سبيلِ التبع لغيرها). وهذا فيه نظرٌ من وجهين:

أما أولاً: فلأنَّ قوله: (هي الأسماء) لا وجهَ له، فإنَّ التوابعَ كما تكون في الأسماء قد تكون بغيرها^(٦)، فإنَّ العطفَ كما يقع في الأسماء فهو واقعٌ في الأفعال أيضاً، والبدلُ أيضاً كما يكون في الأسماء فقد يكون واقعاً في الأفعال، كما نقرُّه في موضعه بمشيئة الله تعالى.

وأما ثانياً^(٧): فلأنه أورد في ماهية التوابع قوله: (إلا على سبيلِ التبع)، ومن أشكل عليه معنى التوابع أشكل عليه التَّبَعُ، فكأنه أحال بأحد المجهولين على الآخر. وكلُّ ما ذكرنا مُفسدٌ لهذا التعريف.

(١) المفصل (١٣٦).

(٢) في نسخة التحقيق: البحث، وقد أثبت ما يُناسبُ عبارة الشارح قبلها؛ حيث قال: (مباحث).

(٣) يرى أبو حيان أنَّ التابعَ محصورٌ بالعدِّ فلا يحتاج إلى حدٍّ؛ ولذا لم يَحُدِّه جمهور النحويين. ينظر: التذييل (١٠١/٤) ب، (١٠٢)، وارتشاف الضرب (١٩٠٧/٤). وهو رأيٌ سديد؛ فإنَّ المقصود من الحدِّ تعيينُ المخلود وحصره، وذلك حاصلٌ بغير الحدِّ، فلا حاجة إليه.

(٤) حصر التعريفات في أربعة لا وجهَ له، فهناك تعريفاتٌ أخرى. ينظر: المتبَع (٤٠٠/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٨/٣)، وتسهيل الفوائد (١٦٣). ولعلَّ الأربعة هي ما ارتضاه الشارح، أو ما وقف عليه.

(٥) بل هو نص كلامه.

(٦) ينظر: الإرشاد للكيشي (٣٥٧).

(٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢٩٢/١).

التعريف الثاني: ذكره ابن الحاجب^(١)، ومحصوله^(٢): هو (كلُّ ثانٍ بإعرابٍ سابقه من جهةٍ واحدة). فقوله^(٣): (كلُّ ثانٍ) عامٌّ يشمل التابع وغيره؛ لأنَّ خبر (كان) وخبر (إنَّ) ثوانٍ لأسمائهما. ويعني بقوله: (ثانٍ) أنَّ التابع هو المتبوعُ في المعنى^(٤). وقوله: (بإعراب سابقه)^(٥) يخرج منه خبرُ (كان) وخبرُ (إنَّ)؛ لأنَّ الثاني فيهما مخالفٌ للأول في إعرابه. وقوله: (من جهةٍ واحدة) يخرج عنه خبرُ المبتدأ، والثاني والثالث من باب (علمت) و(أعلمت)^(٦)؛ لأنها ثوانٍ بإعراب سابقها ولكن من غير جهة واحدة. فهذا ملخص ما ذكره في ماهية التوابع، ولم يزد في تقرير قوله: (من جهة واحدة) على ما نقلناه.

وهذا فاسدٌ أيضاً لأُمور:

أما أولاً: فلأنَّ قوله: (ثانٍ) لا وجهَ له، فإنَّه بذكره يُخرج بعضَ المحدود، ألا ترى أنَّ المعطوفَ من جملة التوابع وليس ثانياً للأول، بل هو مغايرٌ له^(٧) لاستحالة عطف الشيء على نفسه، [وعدم]^(٨) إدخاله مُخلِّ بالحدِّ كما قرَّرناه.

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٢٣/٢).

(٢) بل هو نص كلامه.

(٣) شرح التعريف أفاده الشارح من ابن الحاجب. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٢٣/٢).

(٤) هذا معنى غير مستقيم، وقد ذكره الشارح في الأزهار الصافية. ينظر: (٥٨٨/١). والأظهر أنَّ ابن الحاجب يعني بالثاني اللاحق، وأشار الشارح في الاعتراض الثالث إلى إمكانية هذا المعنى، وهو - وإن رأى الشارح بعده - أقربُ مما ذكره. والتعبير بالثواني ذكره ابن يعيش أيضاً، وذكر أنَّ معنى الثواني: الفروعُ في استحقاق الإعراب؛ لأنها لم تكن مقصودةً، بل هي كالتَّيمَّة للأول. ينظر: شرح المفصل (٣٨/٣). ويُفهم من كلام ابن الحاجب والرضي أنَّ الثاني هو اللاحق. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٢٣/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢٧٨/٢). وقولُ ابن يعيش أظهر وأمتن؛ فهو يستلزم كون الثاني لاحقاً، وفرعاً عن الأول في الإعراب، وهذا منطبقٌ على التوابع كلها.

(٥) قال الرضي: «أي: مع إعراب سابقه» شرح الرضي على الكافية (٢٧٧/٢). وجعل الشارح - في شرحه للتعريف الثالث - متعلّق الجار والمجرور مخدوفاً تقديره: (معرباً بإعراب سابقه). وهذا أظهر.

(٦) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح (٨٧٢)، ومنهاج الطالب للرصاص (٤٦٠).

(٧) اعتراضُ الشارح مبنيٌّ على فهمه للثاني، وهو فهمٌ غير صحيح؛ فإنَّ الثاني هو اللاحق، الفرعُ في الإعراب عما سبقه، كما ذكر ابن يعيش. فيسقط اعتراضُ الشارح حينئذٍ.

(٨) ما بين المعقوفتين بياضٌ في الأصل بمقدار كلمة، احتهدتُ في تقديرها بما يُناسب السياق.

وأما ثانياً: فلأن ما ذكره من الحدّ منتقضٌ [بالخبر]^(١) فإنه ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة، وهي الابتداء؛ لأنه رافعٌ لهما جميعاً، على مذهبه ومذهب جماهير البصريين.

وأما ثالثاً: فلأن قوله: (ثانٍ) لا فائدة تحته؛ [لأنه إن]^(٢) أراد به حقيقة الاثنينية بطل بالثالث والرابع من النعوت وجميع التوابع فإنها غير ثانية. وإن أراد به كونه لاحقاً لفظه ينبو عنه لأنه غير مُشعر بالمقصود.

وأما رابعاً: فلأنه منقوضٌ بالجمل التابعة^(٣) في مثل قولك: (مررت برجل أبوه قائم)، فإن هذه الجملة صفةٌ وليست بإعراب سابقها؛ لأنها مرفوعة^(٤) ومتبوعها مجرورٌ فلا جرم كان الحدّ منقوضاً. فإذا لا بد من اشتراط اللفظ والمحل في الإعراب^(٥)، وهو لم يذكره، ولأن هذا الحدّ إنما يكون صالحاً لتوابع الأسماء دون غيرها، ولهذا قال (بإعراب سابقه) فيخرج منه التأكيد بالحروف، فإذا يطل ما قاله ابن الحاجب في تعريف التوابع.

التعريف الثالث^(٦): وهو أن يُقال: (كلُّ ثانٍ، من غير واسطة، أو مغايرٌ بواسطة، بإعراب سابقه من جهة واحدة على الاستمرار).

ولنفسر المقصود من هذه القيود مع أن بعضها غير محتاج إليه، ويَطل بما أوردناه على ابن الحاجب في تعريفه، فلا جرم اكتفينا به لظهور ضعفه.

فقولنا: (كلُّ ثانٍ من غير واسطة) يدخل فيه جميع التوابع ما خلا المعطوف فإنه ليس ثانياً^(٧)، بل هو في نهاية المغايرة للأول؛ لأن الشيء لا يمكن عطفه على نفسه. وجميعها لا تفتقر إلى واسطة كالنعت والتأكيد وسائرهما.

(١) ما بين المعقوفين بياض في الأصل بمقدار كلمة، اجتهدت في تقديرها بما يناسب السياق.

(٢) ما بين المعقوفين بياض في الأصل بمقدار كلمتين، اجتهدت في تقديرهما بما يناسب السياق.

(٣) ينظر: الأزهار الصافية (٥٨٨/١).

(٤) الحق أن جزئي الجملة مرفوعان، فأما الجملة فلا توصف بالرفع.

(٥) المقصود من الحدّ بيان ماهية الشيء لا حصر جميع مفرداته. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٧٨/٢). فاشتراط اللفظ والمحل في الإعراب غير لازم. وابن يعيش لم يذكره في شرح المفصل (٣٨/٣)، وكذا ابن مالك في شرح التسهيل (٢٨٦/٣)، بل يبين في شرح الحد كما ذكر الفاكهي في شرح الحدود. ينظر: (٣٧٠).

(٦) قال الشارح: «فأما ماهية التوابع فأجود ما قيل فيها:....» المنهاج (١١/١) وذكر هذا التعريف بنصه، وذكره أيضاً في الحاصر (٨١٢)، ورجح ما رجحه هنا. ولم ينسبه في الكتابين.

(٧) بل هو ثانٍ بمعنى لاحق، كما مرّ.

وقولنا: (أو مغاير بواسطة) يدخل فيه المعطوف؛ فإنه لكونه^(١) مغايراً للأول في ماهيته وحقيقته افتقر إلى واسطة للرّبط بينه وبين الأول لما كان مغايراً له.

وقولنا: (بإعراب سابقه) يخرج منه خبر (كان) وخبر (إن) فإنهما داخلان في خبر الثواني ولكنهما ليسا معريين بإعراب سابقهما لاختلاف إعراب الأول والثاني فيهما.

وقولنا: (من جهة واحدة) يُحترز به عن الثاني من باب (علمت)، والثالث من باب (أعلمت)، في نحو قولك: (علمتُ زيداً الظريفَ، وأعلمتُ زيداً عمراً الظريفَ)؛ فإنهما معربان بإعراب سابقهما، ولكن ليس من جهة واحدة بل من جهتين. وبيانه هو أن انتصاب الأول بالمفعولية المُسند إليها، وانتصاب الثاني بالمفعولية المسندة في نفسها؛ لأن وضع/ هذه الأفعال من أجل تقرير المفعول على صفة؛ لأنها داخلية على المبتدأ والخبر وأحدهما مسندٌ به والآخر مسندٌ إليه، فالجهة متغايرة وإن كانا مشتركين في المفعولية المطلقة، بخلاف قولنا: (أكرمتُ زيداً الظريفَ) فإنَّ (الظريفَ) مُنتَصَبٌ بعين ما انتصب به زيدٌ، يَنْصَبُ عليهما العاملُ انصباباً واحدةً كما نُلَخِّصُهُ من بعد.

وقولنا: (على الاستمرار) يُحترزُ به عن خبر المبتدأ، فإنه ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة وهي الابتداء فإنه شيءٌ واحدٌ يقع عليهما ويقتضيهما، ولكنه - أعني الخبر - أمرٌ حادثٌ متجددٌ وليس مُستمرّاً كاستمرار التوابع.

التعريفُ الرابع: وهو المختار^(٢)، وهو أن يُقال فيه: (كلُّ لاحقٍ للأولِ لو أعربَ ذلك الأولُ لكان إعرابه مُنْسَجِباً عليه لفظاً أو محلاً).

ولنفسر مقصودنا بهذه القيود فقولنا: (كلُّ لاحقٍ)^(٣) لئلا يلزمنا الذي أوردناه^(٤) على حقيقة ابن الحاجب، ويندرجُ تحته جميعُ التوابع فإنها كلها لاحقة.

(١) في نسخة التحقيق (لمكان كونه)، وهو خللٌ ظاهر في النسخ.

(٢) اختاره الشارح أيضاً في الأزهار الصافية (٥٩٠/١)، والحاصر (٨١٤).

(٣) لم يقل الشارح (كل اسم)؛ ليندرج تحته توابع الأسماء وتوابع الأفعال من التأكيد والبدل. ينظر: الأزهار الصافية (٥٩٠/١).

(٤) قال ابن الحاجب في التعريف: (كلُّ ثانٍ)، وفسره الشارح بأن التابع هو المتبوع في المعنى؛ لذا أفسد حده وقال: «قوله: (ثانٍ) لا وجه له، فإنه بذكره يُخرج بعض المحدود، ألا ترى أن المعطوف من جملة التوابع وليس ثانياً للأول، بل هو مغايرٌ له». وقد عبّر الشارح هنا بقوله: (كلُّ لاحقٍ) كي لا يقع فيما وقع فيه ابن الحاجب. وقد ذكرتُ أن الظاهر من قول ابن الحاجب خلافُ المعنى الذي فسّره الشارحُ به، لكنّ تعبير الشارح باللاحق أمّن.

وقولنا: (لأوّل) يُحترز به عما إذا طُرح الموصوفُ وأقيمت الصفةُ مقامه فإنها لا تكون مُعرّبةً على النَّعت لاستقلالها بالعوامل فيها.

وقولنا: (لو أعرب ذلك الأوّل) يُحترز به عن التواكيد اللفظية في الأفعال والحروف^(١).

وقولنا: (لكان إعرابه مُنْسَجِباً عليه) يُحترز به عن خبر المبتدأ، والثاني والثالث من باب (علمت) و(أعلمت) وغيرها، فإن إعرابها ليس مُنْسَجِباً لتغاير الوجه كما قررناه في التعريف الثالث.

وقولنا (لفظاً أو محلاً) يُحترز به عن الجمل التابعة فإنها تابعة في محلّها دون لفظها، وباقي التوابع يتبع في لفظه.

فهذا هو الحدُّ الصالح للتعريف دون ما ذكرناه من التعريفات السابقة. فهذه هي حقيقة التوابع.

المبحث^(٢) الثاني: في ذكر خلافِ الناس في العاملِ فيها. ولهم في ذلك مذاهبُ أربعة^(٣):

أولها: قولُ من زعم أن العاملَ فيها هو تكريرُ العاملِ الأوّل^(٤). وحقّهم على هذا هو أن هذا التابع لا بدّ له من عاملٍ ولا شيءَ يُمكن فرضه إلاّ تكريرُ الأوّل من غير حاجة إلى تقدير عاملٍ آخر يعمل فيه، وهذا فاسدٌ؛ لأنّا لو كرّرنا العاملِ الأوّل في الصفة وعطف البيان لا نتقضى حكمهما؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما تابعٌ وليس له حظٌّ في الاستقلال.

(١) يعني أنّه عبّر بقوله: (لو أعرب) ولم يقل: (يُعرب)؛ ليندرج تحت التعريف التواكيد اللفظية في الأفعال والحروف في مثل قولك: (إنّ زيداً يقومُ يقومُ)، و(لَمْ لَمْ أقم؟). فلو قال: (ثُعرب) لخرجت من الحدّ، وهي من جُملة التوابع. ينظر: الأزهار الصافية (٥٩١/١).

(٢) في نسخة التحقيق: البحث، وقد أثبت ما يُناسبُ عبارة الشارح قبلها؛ حيث قال: (مباحث).

(٣) على ما ذكره ابن الحاجب. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١٥٥/١، ١٥٦). والتحقيق أنّ بعض الآراء فيها تفصيل كما سيأتي في التعليق عليها، فلا يحسن إجمال الشارح لها.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٧٩/٢).

وثانيها: مذهبٌ من قال: إنّ العامل فيها أنفسُها، فالعاملُ في الصفة هو كونها صفةً،
والعاملُ في البديل هو كونه بدلاً، وهكذا سائرُها^(١). وحُجَّتُه على هذا هو أنه لا معنى
لتكرير العامل لما قلتم، والانسحابُ في نفسه غير مفهوم، / وكونها صفات [وأبدالاً]^(٢) هو [١١١] أ
أقربُ من غيره؛ فلهذا قلنا بأنه هو العامل فيها، وهذا فاسدٌ أيضاً؛ [لأنَّ كونها]^(٣) صفات
وأبدالاً لا يتغير عن حاله فكان يجب لزومُها طريقةً واحدة^(٤) [في الإعراب]^(٥) سواءً كان
العامل مختلفاً أو متفقاً؛ لأنَّ كونها صفاتٍ غيرٍ مختلفٍ ولا [مُتبدِّل]^(٦)، وهذا معلومُ الفساد لا
محالة، فيبطل ما توهموه.

وثالثها^(٧): مذهبٌ من قال بالفرق بين العطف والبديل وسائرِها، فالعامل فيهما هو
تكرير العامل الأول^(٨)، والعاملُ في سائرِها هو الانسحابُ.

(١) نُسب هذا الرأيُ للأخفش ولم أجده في معاني القرآن. وهو في: أسرار العربية (٢٩٥)، واللباب (٤٠٦/١)،
وشرح الرضي على الكافية (٢٧٩/٢)، والإقليد (٢٧٨/١). وسمي أبو حيّان هذا العامل التَّبعية. وقال إنه رأي
سيبويه والأخفش والجرمي وسائر المحققين، واختاره. ينظر: التذيل (١٠٢/٤، ١٢٦ ب). والصواب أن رأي
سيبويه - كما سيأتي - هو الرأي الرابع، وهو أن العامل في التابع والمتبوع واحد فهما كالشيء الواحد.

(٢) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بمقدار كلمة، اجتهدتُ في تقديرها بما يناسب السياق.

(٣) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بمقدار كلمتين، اجتهدتُ في تقديرهما بما يناسب السياق.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١٥٦/١).

(٥) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بمقدار كلمتين، اجتهدتُ في تقديرهما، واستعنت بعبارة الشارح في الحاصر.
ينظر: الحاصر (٨١٦).

(٦) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بمقدار جزء من كلمة، اجتهدتُ في تقديره.

(٧) وهو ما نصّ عليه الأنباري في البديل، وفي النعت وعطف البيان. ينظر: أسرار العربية (٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠٠).

(٨) فرّق النحويون بين البديل والعطف، فقالوا إنّ العامل في البديل إمّا تكرار العامل في البديل منه، وهو المشهور وعليه
الأكثر كما قال ابن يعيش وأبو حيّان. ينظر: شرح المفصل (٦٨/٣)، والتذيل (١٠٢/٤)، وإمّا أن يكون هو العامل في
المبديل منه، وهو رأي سيبويه والمبرد، والسيرافي وغيرهم. ينظر: الكتاب (٢/١، ٣٣١/١٥٠)، والمقتضب (٢٩٥، ٣٩٩/٤)،
وشرح الكتاب للسيرافي (٣٨/٤)، وشرح الرضي على الكافية (٢٧٩/٢)، وارتشاف الضرب (١٩٦١/٤). والعامل في
العطف أحد ثلاثة أشياء: إمّا الحرف وحده، وصرّح به ابن السراج. ينظر: الأصول (٦٩/٢)، أو عاملٌ مضمّرٌ بعد حرف
العطف، وهو قول الفارسي وابن جني، أو هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، وهو قول سيبويه وهو
الصحيح. ينظر: الكتاب (٤٣٧/١)، والمسائل المثورة (٤٠)، وسر صناعة الإعراب (٦٣٥/٢)، وشرح الكافية لابن فلاح (٨٧٤)،
وشرح الرضي على الكافية (٢٨٠/٢، ٢٨١)، والتذيل (١٠٢/٤)، والفصول المفيدة للعلائي (٥٧)، والتصريح (٤٦٢/٣).

وَحَجَّتُهُ^(١) عَلَى مَا قَالَهُ هُوَ أَنَّ الْبَدَلَ وَالْعُطْفَ لهما حظ الاستقلال؛ فلهذا قلنا إِنَّ العاملَ الأولَ يَتَكَرَّرُ فِيهِمَا بِخِلَافِ سَائِرِهَا فَإِنَّ تَكَرُّرَ الْعَامِلِ فِيهَا يَفْسُدُ مَعْنَاهَا، وَهَذَا فَاسِدٌ أَيْضاً فَإِنَّ قَضِيَّةَ التَّوَابِعِ وَاحِدَةٌ فِي كَوْنِهَا تَابِعَةً لِمَا قَبْلُهَا، وَتَكَرُّرُ الْعَامِلِ فِي الْعُطْفِ وَالْبَدَلِ إِنَّمَا كَانَ لِدَلِيلٍ دَلَّ عَلَيْهِ وَأَمَرَ أَوْجَبَهُ.

واعلم أنّ التحقيق في الانسحاب الذي أَرادَه البصريون هو أن يكون الثاني مندرجاً تحت العامل الأول من غير أن يُقال إنّ العامل الأول لا بدّ من تكريره، ولا أن يُقال إنه لا عامل له، وإنما الغرضُ اندراجُه تحت العامل الأول، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (يَنْصَبُ عَمَلُ الْعَامِلِ عَلَى الْقَبِيلَيْنِ انْصِبَابَةً وَاحِدَةً)^(٥) يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَا لَخَّصْنَاهُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي نَخْتَارُهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَمْرَانِ:

وثانيهما: أنه إذا بطلت سائر المذاهب التي قدمنا بما قررناه لم يبقَ إلا أن يكون العاملُ هو الانسحابُ من غير أمر زائد عليه.

(٢) صرّح به سيبويه في النعت. ينظر: الكتاب (٤٢١/١) وشرح الكتاب للسيرا في (٥٠/٦). ونسبه أبو حيان للمبرد وابن السراج وابن كيسان. ينظر: التذييل (١٢٦/٤ ب).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١٥٦/١).

هذا ما أردنا ذكره من تحقيق العامل في هذه التوابع، فهذه الأسرار والتلخيصات ذكرناها وجرّدناها ولم نرَ أحداً من نُظّار النحاة أوردتها ولخصّها تلخيصاً شافياً^(١).

البحث الثالث: في تقسيم التوابع^(٢).

ولها تقسيمات كثيرة/ باعتبارات مختلفة، ولكننا نذكر منها ثلاثة؛ لأنّ فيها [١١١] ب
كفاية:

[التقسيم الأول: باعتبار^(٣) حقائقها: إلى ما يكون التابع هو المتبوع بعينه وإلى ما يكون [مغايراً له]^(٤) فأمّا ما يكون التابع هو المتبوع بعينه فهو النعت والبدل وسائرهما، فالثاني من هذه هو الأول بعينه لا يخالفه إلّا في صورته لا غير، وحقيقتهما و[حدة. وأمّا ما]^(٥) يكون التابع هو غير المتبوع ومخالف له فهو العطف فإنه لا محالة مغاير للمعطوف عليه في حقيقته ولفظه؛ لأن الشيء يستحيل فيه أن يكون معطوفاً على نفسه، فلا بُدّ فيهما من المغايرة.

التقسيم الثاني: باعتبار حكمه: إلى ما يكون مستقلاً بنفسه في تكرير عامله، وإلى ما لا يكون كذلك.

فالذي يكون في حكم المستقل بتكرير عامله هو البدل والعطف، فإنّ كلّ واحدٍ منهما على جهة الاستقلال بتكرير العامل؛ ولأجل هذا لم يجز فيهما من الإعراب ما جاز في غيرهما من أجل كونهما مستقلين بأنفسهما كما مضى تقريره في باب النداء^(٦). وإنما كرّر

(١) بسط الشارح القول في العامل في التوابع في الأزهار الصافية (٥٨٩/١)، والخاص (٨١٥). وأجمل في الاقتصاد (٤١أ).

(٢) أفاد الشارح في تقسيماته هذه من أسلوب السبر والتقسيم الذي سلكه ابن الخباز في شرح الدرة الألفية، وإن كان باعتبارات أخرى. ينظر: الغرة المخفية (٣٦٢). وينظر في تقسيم التوابع: شرح الكافية لابن فلاح (٨٧٣)، والإقليد (٧٢٥/٢).

(٣) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بمقدار ثلاث كلمات، اجتهدت في تقديرها بما يناسب السياق.

(٤) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بمقدار كلمتين، اجتهدت في تقديرهما، واستعنت بعبارة الشارح في الأزهار الصافية (٥٩٣/١).

(٥) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بمقدار كلمة وجزء من كلمة، اجتهدت في تقديره.

(٦) ينظر: المحصل (٦٣٠/١).

العامل لمزيد اعتناءً بالبدل والعطف، وإلا فالانسحاب شاملٌ لهما جميعاً، فإن قُدِّرَ ظهورُ العاملِ فيهما في بعض الصور لم يطل ما قررناه من الانسحاب؛ لأنهما في هذه الصورة قد خرجا عن حكم التوابع وصار لهما حظ الاستقلال فلا يُعْتَرَضُ ما حَقَّقْنَاهُ من القاعدة.

وأما ما لا يكون مستقلاً بنفسه فهو سائرهما كالتأكيد، والصفة، وعطف البيان. التقسيم الثالث: باعتبار كيفية تبعيتها لما قبلها: إلى ما يكون تابعاً بنفسه من غير واسطة، وإلى ما لا يكون تابعاً لغيره إلا بواسطة.

فالذي يكون تابعاً لما قبله من غير واسطة هو ما كان التابع فيه هو المتبوع بعينه كالصفة، وعطف البيان، والبدل، والتأكيد، فإن هذه التوابع هي بعينها نفس المتبوعات؛ فلهذا لم تكن مفتقرة إلى واسطة.

والذي يكون تابعاً لما قبله باعتبار واسطة هو العطف، فإنه لما كان مغايراً للأول في لفظه ومعناه كان مفتقراً إلى واسطة رابطة، وهي حروف العطف.

فهذا ما أردنا ذكره من حقيقة التوابع وتقسيمها وذكر العامل فيها، ونشرع الآن في

شرح كل واحدٍ منها، ونبدأ بما بدأ الشيخ منها بمعونة الله. /

[١١٢]

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

« التأكيد على ضربين: صريح وغير صريح. فالصريح نحو قولك: (رأيت زيدا زيدا). قال أعشى همدان:

مُرُّ إِنِّي قَدْ امْتَدَحْتُكَ مُرًّا وَاثِقًا أَنْ تُشِيبَنِي وَتَسُرًّا
مُرُّ يَا مُرُّ مُرَّةً بَنَ ثَلِيدٍ مَا وَجَدْنَاكَ فِي الْحَوَادِثِ غَرًّا
وغير الصريح نحو قولك: (فعل زيد نفسه وعينه، والقوم أنفسهم وأعيانهم، والرجلان كلاهما، [ولقيت قومك كلهم]^(١)، والرجال أجمعين، والنساء جمع) «^(٢).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

إنما بدأ الشيخ بالتأكيد^(٣) لأن التوابع كلها وإن كانت مشتركة في كونها موضحةً لمتبوعاتها لكن التأكيد أكثرها إيضاحاً للمؤكد وأبينها لحقيقته؛ فلهذا بدأ به الشيخ^(٤).

فإذا عرفت هذا فلنذكر معنى التأكيد، ثم نذكر تقسيمه، فهذان مقصدان:

(١) ما بين المعقوفتين تنمة من المفصل.

(٢) المفصل (١٣٧).

(٣) يعبر الشارح بلفظي: (التأكيد) و(التوكيد)، وهما لغتان وليس أحد الحرفين بدلاً من الآخر؛ لأنهما يتصرفان تصرفاً واحداً، ولم يكن أحد الاستعمالين أغلباً فيجعل أصلاً. وهو بالواو أفصح. ينظر: تهذيب اللغة (وكد) (١٨٠/١٠)، والصحاح (وكد) (٥٥٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٩/٣)، وشرح الجمل لابن الفخار (١٩٢/١).

(٤) بدأ به ابن السراج، وأبو علي الفارسي، واللورقي، وابن مالك. ينظر: الأصول (١٩/٢)، والإيضاح العضدي (٢٨٤)، والمباحث الكاملية (٢٨٥/١)، وشرح التسهيل (٢٨٩/٣). وسبب تقديم التوكيد أنه هو الأول في معناه فهو يتضمن حقيقته لا غير، بينما النعت هو الأول على خلاف في معناه فهو يتضمن حقيقته وحالاً من أحواله. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٩/٣)، والمفضل (٦٢٦/٢). وقدم النعت الزجاجي، وابن الحاجب، وابن فلاح، وابن هشام. ينظر: الجمل (١٣)، وشرح المقدمة الكافية (٦٢٤/٢)، وشرح الكافية لابن فلاح (٩٢٤)، وأوضح المسالك (٢٩٩/٣). قال ابن فلاح: لأنه معنى قائم بالموصوف. وقال الرضي: لكثرة استعماله. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٨٢/٢).

المقصد الأول: في بيان معناه، وللنحاة في بيانه تعريفان^(١):

التعريف الأول: ذكره الشيخ، وحاصل ما قاله هو أنه لم يأت به على منهاج المتكلمين وأهل صناعة الحدود في تهذيب الألفاظ والتصون^(٢) عن النقوض الواردة في الماهيات وإنما أتى به على جهة شرح الأحكام وحصر فوائده.

والغرض بالحدود إنما هو الإيصال إلى مفهومات الحدودات، ومعقول الحقائق في أنفسها، وهذا كما يحصل بالجري على اصطلاح أهل الحدود فهو يحصل أيضاً بجمع فوائده وحصر أحكامه^(٣)؛ فلهذا جاء به الشيخ في فصل مفرد جمع فيه فوائده وقرّر أحكامه فقال:

«وجدوى التأكيد أنك إذا كرّرت فقد قرّرت المؤكّد وما علق به في نفس السامع، ومكّنّه في قلبه وأمطت شبهةً ربما خالجتّه، أو توهمت غفلةً وذهاباً عما أنت بصددّه فأزلته.

فهكذا إذا جئت بالنفس والعين فإن لظان أن يظن حين قلت: (فعل زيد) أن إسناد الفعل إليه تجوّز أو سهو أو نسيان. (وكلّ، وأجمعون) يُجديان الشمول والإحاطة^(٤).

فانظر كيف جمع فائدة التأكيد كلّها^(٥)، ما يرجع إلى التأكيد اللفظي، وما يرجع إلى النفس والعين في تقرير النسبة وتأكيدها، وما يرجع إلى (كلّ، وأجمعون) في تقرير الشمول والإحاطة.

(١) لا يُمكن حصر تعريفات النحاة في تعريفين فقط، لكن هذا هو ما ارتضاه الشارح واستغنى به عن غيره كما سيذكره في نهاية المقصد.

(٢) الفعل (تصوّن) مروى عن ابن جني. ينظر: لسان العرب (صون) (٢٥٠/١٣).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٣٧/١).

(٤) المفصل (١٣٧).

(٥) الغرض من التوكيد أحد ثلاثة أشياء: الأول: دفع ضرر غفلة السامع. الثاني: دفع ظن السامع الغلط بالتكلم. الثالث: دفع ظن السامع المحاز بخطاب المتكلم. ينظر: أسرار العربية (٢٨٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣٥٧/٢، ٣٥٨).

فحصل من كلامه هذا تأدية / ماهية التأكيد ومفهوم حقيقته بما ذكره بمبحث [١١٢] الجَدْوَى.

وقوله: [(به)، الضمير راجع] ^(١) إلى المؤكد، وقوله: (أو توهمت غفلةً وذهاباً) عطفٌ على قوله: (فقد قرّرت) ^(٢)، والفاء في (فأزلته) للتعقيب. فهذا مُلَخَّصُ كلام الشيخ في ماهية التأكيد، وهو جيد لا غبار عليه خلا أنه بجانب لصناعة الحدود كما أشرنا إليه.

التعريف الثاني: ذكره ابن الحاجب ^(٣)، ومحصل ^(٤) كلامه: «أنه تابع يُقرّر أمر المتبوع بالنسبة أو الشُّمول». .

فقوله ^(٥): (تابع) شاملٌ لجميع التوابع؛ لأنّ من حدّ الحدّ ^(٦) تركيُّه من جنسٍ وفصلٍ ^(٧).

وقوله: (يُقرّر أمر المتبوع) يفصله عن الصفة والبدل والعطف. أمّا الصِّفَةُ فلائها غيرُ مقررّةٍ لأمرٍ متبوعٍ، وإنما تدل على معنى فيه كما سنوضحه. وأمّا البدل والعطف فلائهما غيرُ مقررّين لمتبوعهما وإنما هما مقصودان؛ فلهذا خرجا بقوله: (يُقرّر أمر المتبوع). وقوله: (بالنسبة أو الشُّمول) يفصله عن عطف البيان لأنه وإن كان مقررّاً لأمر متبوعه وموضحاً له، لكن لا في النسبة ولا في الشمول، فصارت التوابع مختلفة الأحوال بإضافتها إلى متبوعها ^(٨)، فبعضُها يوضّح وبعضُها لا يوضحه. وما يكون موضحاً منها للأول يختلف إيضاحه.

(١) ما بين المعقوفتين بياضٌ في الأصل بمقدار ثلاث كلمات، أثبتتها من التخمين (٧٨/٢).

(٢) أفاد الشارح ذلك من التخمين (٧٨/٢)، واستقامة المعنى تقتضي عدم صحة هذا العطف.

(٣) شرح المقدمة الكافية (٦٤٩/٢).

(٤) بل هو نصه في الكافية، عدا قوله (بالنسبة)، فابن الحاجب يقول (في النسبة)، وهو أصوب.

(٥) شرح التعريف أفاده الشارح من شرح ابن الحاجب لكلامه.

(٦) أي: من تمييز الحد.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٩/١).

(٨) أي بالنسبة إلى متبوعها.

فَنَقُولُ^(١) التَّابِعُ فِي نَفْسِهِ لَا يَخْلُو حَالُهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُوضَّحاً لِمَتَّبِعِهِ أَوْ لَا يَكُونَ مُوضَّحاً لَهُ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُوضَّحاً لَهُ فَهُوَ الْعَطْفُ فَإِنَّهُ لَا حَظَّ لَهُ فِي الْإِيضَاحِ لِكُونِهِ مَغَايِراً لِمُعْطَوْفِهِ، وَإِنْ كَانَ مُوضَّحاً لَهُ فَلَا يَخْلُو حَالُهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَمِداً لِلْحَدِيثِ^(٢) أَوْ غَيْرِ مُعْتَمِدٍ. فَإِنْ كَانَ مُعْتَمِداً فَهُوَ الْبَدَلُ لَا غَيْرَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ دُونَ مُتَّبِعِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَمِداً فَلَا يَخْلُو حَالُهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ دَالاً عَلَى مَعْنَى فِي مُتَّبِعِهِ أَوْ لَا. فَإِنْ كَانَ دَالاً عَلَيْهِ فَهُوَ النِّعَتُ، فَإِنْ وَضَعَهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى فِي مُتَّبِعِهِ كَمَا سَنُوضِّحُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَالاً عَلَى مَعْنَى فَلَا يَخْلُو حَالُهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُقَرَّراً لِأَمْرٍ مُتَّبِعِهِ بِالنِّسْبَةِ أَوْ الشُّمُولِ أَوْ لَا. فَإِنْ كَانَ مُقَرَّراً لِأَمْرٍ مُتَّبِعِهِ بِمَا فَهُوَ التَّأْكِيدُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُوَ عَطْفُ الْبَيَانِ.

فهذه التوابع مختلفة في إيضاحها لمتبوعها كما ترى. والله أعلم.

فهذا ما أردنا ذكره من معنى التأكيد، وكلُّه جيّدٌ فأغنانا عن ذكر غيره من التعريفات^(٣).

المقصد الثاني: في تقسيم التأكيد.

واعلم أنّ التأكيد منقسم إلى قسمين: لفظي ومعنوي.

فالقسم الأول منهما هو اللفظي، وهو تكرير اللفظ الأول من غير زيادة ولا [١١٣] نقصان،/ ولهذا قال الشيخ^(٤):

« والتأكيد بصريح التكرير جارٍ في كل شيء، في الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر والمضمّر ».

(١) ينظر: الغرة المخفية (٣٦٢).

(٢) أي مقصوداً بالحديث.

(٣) من تلك التعريفات قول الكيشي: « هو تابعٌ يقرّر بمعناه معنى لفظٍ متقدّم لإزاحة غفلةٍ موهومة، أو تجوز محسوب، أو سهو مظنون، وذلك إما بتكرير اللفظ الأول وإما بلفظ غير الأول ». الإرشاد للكيشي (٣٥٩).

(٤) الفصل (١٣٨).

فالاسم كقولك: (ضربت زيداً زيداً)، والفعل كقولك: (ضربت ضربت زيداً)،
والحرف نحو قولك: (إنَّ إنَّ زيداً منطلقاً)، والجملة نحو قولك: (جاءني زيدٌ جاءني زيدٌ)،
والمضمر نحو قولك: (ما أكرمني إلا أنت أنت). والمظهر قد سلف تمثيله.

فأما البيت^(١) الذي أنشده لأعشى همدان. وهمدان^(٢) بالدال بنقطة من أسفلها^(٣).
فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فـ(مُرُّ) الأول مضموم؛ لأنه مقصودٌ بالنداء، و(مُرّاً) الثاني منصوبٌ
تأكيداً على المحل، و(مُرُّ) الثالث مضمومٌ تأكيداً على اللفظ، و(مُرُّ) الرابع على النداء،
و(مُرُّ) الخامس أيضاً تأكيداً يجوز رفعه ونصبه على اللفظ والمحل أيضاً، (واثقاً) نصبٌ
على الحال. و(غراً): مفعولٌ ثانٍ لـ(وجدت)^(٤) والأول هو الكاف. وكما يحتمل
قولنا (مُرُّ) أن يكون اسماً مستقلاً بنفسه فهو محتملٌ أيضاً أن يكون ترخيماً^(٥)، فما كان
مفتوحاً منه فهو على اللغة الناقصة، وما كان مضموماً فهو على اللغة التامة، وقد
أسلفنا الكلام فيهما في النداء^(٦).

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على التأكيد اللفظي.

(١) يريد البيت الثاني من البيتين اللذين أوردهما الزمخشري وفيه موضع الشاهد. والبيتان هما:

مُرُّ إِيَّيْ قَدْ امْتَدَحْتُكَ مُرّاً واثقاً أَنْ تُثَيِّبَنِي وَسُراً
مُرُّ يَا مُرُّ مَرَّةً بَنَ ثُلَيْدٍ مَا وَجَدْنَاكَ فِي الْخَوَادِثِ غِراً

وهما من الخفيف، وهما في شعر أعشى همدان أبي مصبح عبد الرحمن بن عبد الله في الصبح المنير (٣٢٦). وينظر: شرح
المفصل لابن يعيش (٤٠/٣)، والمنخل (٥٢٩/١)، والغرّة الغافل العاجز.

(٢) ابن مالك بن زيد من ولد كهلان بن سبأ، أبو قبيلة يمنية فرعها حاشد وبكيل. ينظر: الاشتقاق (٤١٩)، والإنباه
على قبائل الرواة لابن عبد البر (١٣١)، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (٣٩٢).

(٣) وهي علامة لأهمال الحرف عند بعض الكتاب، قال ابن درستويه: «واعلم أن من الكتاب من ينقط كل مشبهين
من الحروف، ولا يغفل واحداً منهما، كنقطهم الراء والسين والصاد والطاء والعين من تحت؛ لأن نظائرهما تنقط من
عل، والجمهور على غير ذلك». الكتاب (٩٥).

(٤) أي: للفعل في (وجدت).

(٥) في المواضع التي وردت في البيتين.

(٦) ينظر: المحصل (٧٤٤/١).

وقد أورد^(١) نحو قولنا: (يا زيدُ زيدُ) على أنه من باب البدل^(٢)، وهذا فاسد^(٣)؛ لأنه يُخَرِّمُ قاعدة التأكيد اللفظي، ولأنه لو كان قولنا: (يا زيدُ زيدُ) من باب البدل لكان قولنا (جاءني زيدُ زيدُ) من باب البدل إذ لا فرق بينهما.

فإذن الوجه أن يكونا كلاهما من باب التأكيد اللفظي كما قررناه، فالوجه ما ذكرناه من كونه تأكيداً لفظياً، وما تقدم في النداء^(٤) مردودٌ إليه، وقد نبهنا عليه في باب النداء^(٥) وذكرنا ضعف كلام الخوارزمي^(٦).

ومن العجب أيضاً أنه قال هاهنا^(٧) إنه من باب البدل جرياً على الوهم الأول في باب النداء. والحقُّ أنهما جميعاً من التأكيد اللفظي لا محالة.

ومن الأمثلة الصحيحة في التأكيد اللفظي ما أنشده النحاة قال:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النِّجَاةُ بَعَّغَلْتِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْلاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ^(٨)
فهذا تكريرٌ صريحٌ لا لبس فيه بغيره.

(١) يعني الزمخشري في باب توابع المنادى. إذ قال: «توابع المنادى المضموم - غير المبهم - إذا أفردت حُمِلت على لفظه ومحله.... إلا البدل.... تقول: (يازيدُ زيدُ)» المفصل (٥٢).

(٢) تابع الزمخشريُّ أبا علي الفارسي فقد عد (يا زيدُ زيدُ) من البدل. ينظر: الإيضاح العضدي (٢٤٧).

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٥٢/٢).

(٤) في نسخة التحقيق (البدل)، والظاهر أنه خطأ من الناسخ. وباب البدل لم يتقدم، بل سيأتي.

(٥) في نسخة التحقيق (البدل)، والظاهر أنه خطأ من الناسخ. ينظر: المحصل (٦٣١/١).

(٦) ملخص ما ذكره الخوارزمي أنَّ ثمة فرقاً بين (زيد) الثانية في: (رأيتُ زيداً زيداً) وفي (يا زيدُ زيدُ)، فهي في الجملة الأولى تأكيد؛ لأنَّ معنى الجملة الخبر وهو مما يجري فيه التساهل فساغ التكرار للتأكيد، أما الجملة الثانية فمعناها ليس خبراً وليس مما يجري فيه التساهل، فهي وإن كان فيها تكرارٌ إلا أنَّه لا يدفع وَهْمُ التساهل إذ لا يُتصوَّرُ التساهلُ؛ فالمصلحة تتعلَّقُ بعين المنادى، والإنسان لا يتساهل في مصلحة نفسه. ينظر: التخمير (٣٣٣/١). وردَّ الشارحُ كلامَ الخوارزمي بأمرين: الأول: أنَّ التأكيد يقع في الخبر والإنشاء؛ فلهذا نقول: (ليقم زيدُ نفسه). فإنَّ الغرض من التأكيد تحقيقُ الشيء وتمكينه في النفس. الثاني: أنَّ التأكيد نفسه يصحُّ وقوعه في النداء، نحو: (يا تميمُ أجمعون). وجعل الشارح المثلَّ الصحيح: (يا غلامُ زيدُ). ينظر: المحصل (٦٣١/١).

(٧) يعني أعاده الخوارزمي أيضاً في باب البدل. ينظر: التخمير (٧٨/٢).

(٨) البيت من الطويل، وقائله مجهول. ينظر: الخصائص (١٠٣/٣)، وأما ابن الشجري (٣٧٢/١)، وأوضح المسالك (١٩٤/٢)، وخزانة الأدب (١٥٨/٥).

القسم الثاني: التأكيد المعنوي، وهو ما كان بألفاظٍ محصورة كالنفس والعين وغيرهما، ولها تقسيمان^(١):

التقسيم الأول: باعتبار لفظها:

إلى ما يختلف حاله باختلاف المضاف إليه، وصيغته واحدة.

وإلى ما يختلف حاله/ باختلاف صيغته في نفسه.

[١١٣ب]

فالأول هو نحو قولك: (النفس والعين) فإنك تقول فيه: (نفسه وعينه)^(٢)، ونفسها وعينها، ونفسهما وعينهما، ونفسهم وعينهم)، فتجد الضمير مختلفاً باختلاف من يعود عليه. والنفس والعين لا يختلفان، هذا هو الأكثر^(٣)، وإن شئت قلت: (مررت بالزيد، والمرأتين نفسيهما)^(٤)، وبالقوم والنساء أنفسهم وأنفسهن^(٥).

والثاني: هو (أجمع، أكتع، وأبتع وأبصع)، فإنك تقول فيه: (أجمعون، أكتعون، أبتعون، أبصعون)، (جُمع، كُتّع، وُبُتّع، وُبُصّع)، (جَمَعَاء، كَتَعَاء، بَتَعَاء، بَصَعَاء)، فتجدها مختلفة الصيغ في نفسها كما ترى.

التقسيم الثاني: باعتبار جريها على المؤكد في نفسه إلى ضروب ثلاثة:

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٣٧/١).

(٢) يجوز جر النفس والعين بالباء الزائدة، فتقول: (جاء زيد بنفسه، وبعينه). ولا يجوز ذلك في غيره من ألفاظ التوكيد. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٩٠/٣).

(٣) عبر سيبويه بلفظ (أنفسهم). ينظر: الكتاب (٣٧٧/١). ورأى ابن هشام إفراد (النفس والعين) مع المفرد وجمعهما على (أفعل) مع المثنى والجمع. ينظر: أوضح المسالك (٣٢٨/٣)، وشرح قطر الندى (٢٩٣).

(٤) منع جمهور النحويين ثنية ألفاظ التوكيد المعنوي استغناءً بـ (كلا)، و (كلتا). وأجازه الكوفيون اعتماداً على ما حكى عن بعض العرب. وخص بعض النحويين الجواز في النفس والعين دون سائرهما. ينظر: شرح اللمع للثمانيني (٤٥٠/١)، والمحصل في شرح الفصول لابن إياز (١٨١ب)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٦٥/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٩٣/٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٧٦٠/١، ٧٦١)، وشرح الجمل لابن الضائع (٥٨/١)، وشرح الرضي على الكافية (٣٧١/٢)، والتذيل والتكميل (١٠٧/٤)، وارتشاف الضرب (١٩٤٧/٤).

(٥) في نسخة التحقيق: (وأنفسهم)، وهو خطأ من الناسخ.

فمنها ما يؤكّد به المثنى^(١) خاصة، وهذا نحو: (كلا وكلتا) فإنهما يجريان على ما كان مثنى كقولك: (مررت بالرجلين كليهما، وبالمرأتين كليهما^(٢)).

ومن هنا ما يؤكّد به ما كان مجموعاً حقيقة أو حكماً، وهو قولنا: (كلّ، وأجمعون، وأكتعون، وأبصعون).

ومن هنا ما يؤكّد به الجميع، وهو (النفس والعين)؛ فلهذا تقول: (جاءني زيدٌ نفسه، والزيدان نفسُهُما، والزيدون نفسُهُم، والهندات نفسُهُن).

فهذا ما أردنا ذكره من تقسيم ألفاظ التأكيد. وبالله التوفيق.

وجميع التواكيد المعنوية منحصرة في ثمانية ألفاظ^(٣): (نفسه، عينه، كله، كلاهما، أجمع، أكتع، أبتع^(٤)، أبصع^(٥))، وما عدا هذه فروغٌ عليها متشعبةٌ عنها^(٦).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

« فصل

ويؤكّد المظهرُ بمثله لا بالمضمّر، والمضمّرُ بمثله والمظهرُ جميعاً، ولا يخلو المضمّران من أن يكونا منفصلين، كقولك: (ما ضربني إلا هو هو)، أو متصلاً أحدهما والآخرُ

(١) الصواب أن يقول: يؤكّد بهما ما دلّ على اثنين أو اثنتين. حتى يشمل ذلك المثنى اصطلاحاً، والمتعدّد نحو: (جاء عمرو وخالدٌ كلاهما).

(٢) في النص الحق (كلاهما... كلتاها)، وهو خطأ ظاهر.

(٣) جعلها الأنباري وابن الخباز وابن يعيش والسخاوي تسعة: (نفسه، وعينه، وأجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجمّع، وكلهم، وكلاهما، وكلتاها)، وأما (أكتع، وأبصع، وأبتع) وما تفرع منها فهي عندهم توابع لـ (أجمع) لا تُستعمل إلا بعده. ينظر: أسرار العربية (٢٨٤)، والغرة المخفية (٣٧٠)، وشرح المفصل (٤٠/٣)، والمفصل (٩٣٠/٢).

(٤) زادها أهل بغداد. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٦٤/١).

(٥) زادها أهل الكوفة. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٦٤/١).

(٦) أجاز سيبويه في (عامّة) أن يكون من ألفاظ التوكيد. ينظر: الكتاب (١١٦/٢)، وتبعه ابنُ مالك، وأبو حيان. ينظر: شرح التسهيل (٢٩١/٣)، وارتشاف الضرب (١٩٥٠/٤). وهذا اللفظ غير متفرع من ألفاظ التوكيد الأخرى.

منفصلاً كقولك: (زيدٌ قامَ هو، وانطلقت أنت). وكذلك: (مررتُ بك أنت، وبه هو، وبنا نحن^(١))، ورأيتني أنا، ورأيتنا نحن).

ولا^(٢) يخلو المضمر المتصل إذا أُكِّدَ بالمظهر من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. فالرفوع لا يؤكَّد بالمظهر إلاَّ بعد أن يؤكَّد بالمضمر، وذلك قولك: (زيدٌ ذهب هو نفسه، وعينه، والقومُ حضروا هم أنفسهم وأعيانهم، والنساءُ حضرنَ هنَّ أنفسهنَّ وأعيانهن)، سواءً في ذلك المُستكنُّ والبارزُ.

[١١٤]

وأما المنصوبُ والمجرورُ فيؤكَّدان من غير شريطة، تقول: (رأيتُه نفسه، ومررت به نفسه) «^(٣)».

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا الفصلُ أورده الشيخُ مشتملاً على ذكر أحكام الأسماء المؤكَّدة باعتبار تأكيدها، ونحن نوردها مفصلةً بمشيئة الله تعالى، وجملتها خمسة:

الحكم الأول: أن الاسمَ المظهرَ يؤكَّد بمظهرٍ مثله لا بالمضمر، فتقول: (جاءني زيدٌ نفسه)، ولا تقول: (جاءني زيدٌ هو، ولا: رأيتُ زيداً إياه)، على أنه تأكيد. وإنما قلنا ذلك لأمرين:

أما أولاً^(٤): فالأنَّ وضع التأكيد في نفسه إنما هو على جهة التثمة والتكملة فلا ينبغي أن تكون التكملة أدخلَ في التعريف وأمكنَ فيه من الأمر المكمل.

وأما ثانياً^(٥): فالأنَّ المقصود بالتأكيد إنما هو الإيضاح والتجلية، ولا شكَّ أن تأكيدَه بالمضمر يزيده خفاءً من حيث إن المضمر مفتقر إلى ظاهر يفسره؛ فلهذا امتنع تأكيد المظهر بالمضمر لما ذكرناه.

(١) أي: مررتُ بنا نحن.

(٢) قبله في المفصل (فصل).

(٣) المفصل (١٣٨).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٣٩/١)، وشرح الكافية لابن فلاح (٩٥٧).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٢/٣).

الحكم الثاني: هو أن المضمَر في نفسه يؤكِّد بمضمَرٍ مثله وبالمظهر جميعاً.

أما تأكيدُه بالمظهر فهو مثل قولك: (ما جاعني إلا أنت نفسك، وما جاعني إلا هو نفسه)، وتقول: (رأيتَه نفسه، ومررت به نفسه)^(١).

وإنما ساغ ذلك فيه لأنَّ المضمَر مفتقرٌ إلى الإيضاح والبيان أعظم من افتقار المظهر؛ فلهذا جاز تأكيدُه بالمظهر^(٢).

وأما تأكيدُه بالمضمَر فهو في مثل قولك: (مررت بك أنت، وبه هو، وبنا نحن، ورأيتني أنا، ورأيتنا نحن)، فهاهنا الضميران المجرور والمنصوب المتصلان قد أُكِّدا بالضمائر المرفوعة المنفصلة^(٣).

وإنما أُكِّد الضميرُ المجرور بالمرفوع المنفصل؛ لأنَّ تأكيدَه بالضمير المجرور المتصل متعذرٌ، فالمنفصل لا يمكن في المجرور، والمنفصل المنصوب أيضاً يُشَبَّه بالبدل^(٤).

فلما بطلت هذه الضمائر لا جرم أُكِّد بالمرفوع المنفصل كما مثلناه.

وإنما أُكِّد الضميرُ المنصوب المتصل بالمرفوع المنفصل أيضاً؛ لأنَّ المتصل المنصوب متعذرٌ، والمنفصل يُشَبَّه بالبدل^(٥)؛ فلهذا أُكِّد بالمرفوع المنفصل^(٦).

(١) إذا أُكِّد ضميرُ رفعٍ متصل بالنفس والعين، فالأجود أن يأتي قبل لفظ التوكيد ضميرٌ منفصل، نحو: (قاموا هم أنفسهم). ذكر ذلك الأخفش. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٦٩/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٨٩/٣، ٢٩٠).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٢/٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٣٨٥/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٣/٣)، وشرح الكافية لابن فلاح (٩٥٧).

(٤) يعني الشارح أن تأكيد الضمير المجرور المتصل بالضمير المنصوب المنفصل يجعله شبيهاً بالبدل من جهة أن المجرور والمنصوب من وادٍ واحد، وتأكيد المنصوب المتصل بالمنصوب المنفصل يجعله ملتبساً بالبدل كما سيرد في التعليق الآتي.

(٥) يرى البصريون أن توكيد ضمير النصب المتصل يجب أن يكون بضمير الرفع المنفصل، فإذا جاء مكان ضمير الرفع المنفصل ضمير نصب أعرب بدلاً، والكوفيون يجيزون إعرابه توكيداً، ووافقهم ابن مالك، والرضي. ينظر: شرح التسهيل (٣٠٥/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٣/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣٦٥/٢)، وتوضيح المقاصد (٩٨٦/٢).

(٦) ذكر السيرافي للمسألة تعليلاً فقال: إنَّ أصل الضمير أن يكون على صيغة واحدة كالظاهر، وقد وجدناهم وحَّدوا بعض صيغ الضمير مع اختلاف موقعه كما في (نا)، والضمير المنفصل المرفوع هو الأصل لأن أول الأحوال الرفع، وذلك في الابتداء فالعامل ليس لفظياً، بخلاف عامل النصب والجر. ينظر: شرح الكتاب (١٦٠/٣ ب).

الحكم الثالث^(١): أنَّ الضميرَ المرفوعَ المتصلَ إذا رِيَمَ تأكيدُهُ بالنفس والعين فلا بدَّ من تَقْدِمَةِ تأكيدِهِ بضميرٍ منفصل^(٢)، / فعلى هذا: (قمتَ أنتَ نفسك)، و(ذهب هو نفسه)، [١١٤ب] وإنما وجب ذلك لأمرين:

أما أولاً: فلأنَّ المضمَر المتصل لما اشتد اعتناقه للفعل واتصاله به حتى لزم تغييرُ آخرِ الفعلِ له، وكان إعرابُ الفعل جاريّاً بعده في مثل: (يفعلان، ويفعلون)؛ فلهذا صار كالجُزء من الفعل، فلا جرم أوجبوا تأكيدَهُ بضميرٍ منفصلٍ قبله^(٣) ليعلم أنَّ التأكيدَ للاسم لا للفعل.

وأما ثانياً^(٤): فلأنَّ النفسَ والعينَ لهما حكم الاستقلال، فليسا تابعين لغيرهما، فلو أُكِّدَ بهما من غير ضميرٍ منفصلٍ لأفْهَمَ^(٥) كونهما مفعولين؛ لأنه لا يُذكر بعد الفعل والفاعل إلاَّ المفعول، وهذا هو مراد الشيخ بقوله^(٦): «والنفسُ والعينُ مختصَّانِ بهذه التَّفْصِلةِ بين الضميرِ المرفوعِ وصاحبيه» يشير به إلى ما قررناه.

والتَّفْصِلةُ بالصَّادِ المُهملة هي التَّفْرِقة من قولهم: (عَقِدْتُ مُفَصَّلًا) إذا كان بين كلِّ لَوْلُوتَيْنِ خَرَزَةٌ حَاجِزَةٌ.

الحكم الرابع^(٧): أنَّ الضميرَ المرفوعَ المتصلَ إذا أُكِّدَ بغير النفس والعين من سائر ألفاظ التوكيد، وهكذا القول في المنصوب والمجرور فإنك لا تفتقر فيه إلى تأكيدها بضمير منفصل كما فعلت في النفس والعين، وهذا هو مراد الشيخ بقوله^(٨): «وفيما سواهما - يعني

(١) ينظر: الكتاب (٢٧٧/١)، وارتشاف الضرب (١٩٤٧/٤).

(٢) حكم سيبويه بالقبح على تأكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس والعين من غير تأكيد ضمير الرفع المنفصل. ينظر: الكتاب (٣٧٩/٢). وأجازه الأخفش على ضعف، نحو: (قوموا أنفسكم). ينظر: ارتشاف الضرب (١٩٤٧/٤).

(٣) أي: قبل لفظ النفس والعين.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٢/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣٣٧/٢).

(٥) يعني التوكيد.

(٦) المفصل (١٣٨). وفيه: (فصل: التأكيد بالنفس والعين).

(٧) ينظر: الكتاب (٢٧٧/١)، المقتصد (٨٩٩/٢)، والإقليد (٧٣٢/٢).

(٨) المفصل (١٣٨).

النفس والعين - لا فصل في الجواز بين ثلاثتها - يعني الضمائر الثلاثة كلّها - فلهذا تقول: (الكتابُ قرئَ كله)، و(جاؤوني كلّهم)، و(خرجوا أجمعون)».

وإنما مثَّلَ بـ(كل) و(أجمعين) في حال الرفع واستغنى عن تمثيل المنصوب والمجرور لأنهما يكونان داخلين من طريق الأولى^(١). وبيانه هو أنه إذا كان (النفسُ) و(العينُ) مُستغْنِيَيْنِ في النصب والمجرور فلا يكون (كل) و(أجمعون) أولى وأحقَّ لاستغنائهما في حال الرفع؛ فلهذا كان دخولهما بطريق الأولوية كما حقَّقناه.

الحكمُ الخامس^(٢): أن الضميرَ المجرور والمنصوب إذا أُكِّدَ بالنفس والعين فإنك لا تحتاج معهما إلى ضمير منفصلٍ للتأكيد كما فعلته في المرفوع المتصل. وإنما كان الأمر كما قلناه لأن اتصاهما بالفعل ليس كاتصال المرفوع المتصل لكونهما فضلةً^(٣) لا تَجِيئَانِ إلَّا بعد تمام الجملة وكما لها^(٤).

فهذه جملة ما أشار إليه الشيخ من أحكام الأسماء المؤكَّدة.

لا يقال: فأراهم جوزوا تأكيد الضمير المجرور من غير شريطة، ولم يجوزوا العطف عليه إلَّا بشريطة إعادة الجار فقالوا: / (مررت به نفسه)، وامتنعوا من قولنا: (مررت به [١١٥] وزيد).

لأننا نقول: إنما جاز في التأكيد؛ لأنَّ تأكيدَه يكون من غير واسطة بخلاف العطف عليه فإنه يكون بواسطة الواو؛ فلهذا لم يكن بُدُّ من إعادة العامل فتقول: (مررت به وبزيد).

وسأتي تحقيقُ هذا في العطف^(٥)، ومزيدُ تقرير له.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٠/١).

(٢) ينظر: المقتصد (٨٩٨/٢).

(٣) الصواب (فضلتين)، حتى تستقيم مع المبتدأ في الأصل وهو الهاء، ومع الصفة بعدها (لا تَجِيئَانِ).

(٤) شرح المقدمة الكافية (٦٥٦/٢).

(٥) ينظر: ص (٥٢٣) من النص المحقق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

«فصل»

ومتى وَكَدَّتْ بِـ(كُلِّ) و(أَجْمَعِينَ) فلا مذهبَ بصحته حتى تقصِدَ أجزاءه كقولك: (قَرَأْتُ الْكِتَابَ كُلَّهُ)، و(سِرْتُ النَّهَارَ أَجْمَعًا)، و(تَبَحَّرْتُ الْأَرْضَ، وَسِرْتُ اللَّيْلَةَ كُلَّهَا وَجَمْعًا).

ولا يَقَعُ^(١) (كُلِّ) و(أَجْمَعُونَ)^(٢) تأكيدين للنكرات، لا تقول: (رَأَيْتُ قَوْمًا كُلَّهُم، ولا أَجْمَعِينَ). وقد أجاز الكوفيون فيما كان محدوداً كقوله:

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

وَأَكْتَعُونَ^(٣)، وَأَبْتَعُونَ، وَأَبْصَعُونَ إِبْتِغَاءً لـ(أَجْمَعِينَ) لا يَجْنِ إِلَّا عَلَى إِثْرِهِ. وعن ابن كيسان: تَبْدَأُ بِأَيْتِهِنَّ شَتَّ بَعْدَهَا. وَسَمِعَ: (أَجْمَعُ أَبْصَعُ)، و(جُمِعُ كُتْعُ)، و(جُمِعُ بُتْعُ). وعن بعضهم: (جَاءَنِي الْقَوْمُ أَكْتَعُونَ)^(٤).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هَذَا الْآنَ كَلَامٌ فِي أَحْكَامِ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ ذِكْرِ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَكِّدَةِ أَرَدَفَهُ بِذِكْرِ أَحْكَامِ الْأَلْفَاظِ^(٥) كَمَا تَرَى. وَأَحْكَامُهَا عَلَى نَوْعَيْنِ: خَاصَّةٌ وَمُشْتَرَكَةٌ، وَنَحْنُ نَذْكُرُ مَا يَلِيقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

فَأَمَّا النَّوْعُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ أَحْكَامُهَا الْمُشْتَرَكَةُ، وَهِيَ خَمْسَةٌ:

الْحَكْمُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا كُلُّهَا مُشْتَرَكَةٌ فِي أَنَّهَا مَعَارِفٌ، وَتَعْرِيفُهَا إِمَّا بِالْإِضَافَةِ كَالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ، وَ(كِلا) و(كِلْتَا)، وَإِمَّا لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْإِضَافَةِ^(٦) كـ(أَجْمَعِينَ)^(٧) وَمَا تَصَرَّفَ

(١) قبله في المفصل (فصل).

(٢) في نسخة التحقيق (وَأَجْمَعِينَ)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) قبله في المفصل (فصل).

(٤) المفصل (١٣٨-١٤٠).

(٥) في نسخة التحقيق (أَحْكَامُ الْأَحْكَامِ)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) ومن الأقوال: أَنَّهُ مَعْرَفٌ بِالْعِلْمِيَّةِ كَأَسَامَةٍ. ينظر: ارتشاف الضرب (١٩٥١/٤)، وشرح الجمل لابن الفخار (١٩٦/١).

(٧) في نسخة التحقيق (كَأَجْمَعُونَ)، وهو خطأ من الناسخ.

منه، وما كان تابِعاً له كـ (أكتعين)، و (أبتعين)، و (أبصعين)؛ لأن معنى: (جاءني القوم أجمعون^(١))، أيّ بأجمعهم^(٢)؛ فلهذا كان في معنى الإضافة، وقد ذكرنا في باب ما لا ينصرف^(٣) أن التعريفَ المعتبرَ في منع الصَّرف إنما هو تعريفُ العلمية لا غير دون سائر التعريفات.

وعلى هذا تكون العلة في منع الصرف من / (أجمع) إنما هو الوزن والصفة، والعلّة في [١١٥] منع صرف (جُمع)^(٤) إنما هو العدل^(٥) والصفة كأحد.

وإذا كان الأمرُ كما قلناه اطرَد البابُ في أن التعريفَ المانع من الصَّرف إنما يكون بالعلمية. فأما من قال إن العلة في منع الصرف عن هذين الاسمين إنما هو التعريف مع الوزن في (أجمع) أو مع العدل في (جُمع)^(٦) فيلزمه أن يكون التعريفُ المؤثّر في ترك الصرف منقسماً إلى ما يكون علماً كحمزة وطلحة، وإلى ما لا يكون علماً كـ (أجمع) و (جُمع)، إذ لا تُعقل في ألفاظ التوكيد علمية، وقد نبّهنا عليه في غير المنصرف فليطالع المنتهي إليه هاهنا.

(١) في نسخة التحقيق (أجمعين)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) حُذِف الضمير وأقيم الجمع بالواو والنون مقامه. وكُره (مررت بالقوم أجمعهم)، لأن من شرط (أفعل) إذا أُضيف إلى شيء أن يكون بعضه، فيؤهم أن القوم بعض الضمير، وإنما القصد الإخبار عن جميع القوم؛ فلذلك عدلوا عن إضافته في اللفظ. ينظر: علل النحو للوراق (٣٨٩).

(٣) ينظر: المحصل (٢٣٢/١).

(٤) في نسخة التحقيق (جمعاء)، وهو خطأ من الناسخ. والعلّة في منع (جمعاء) ألف التأنيث الممدودة.

(٥) هي معدولة عن (جُمع) وهو جَمْعُ (جمعاء)، وكذا (كُتِع) معدولة عن (كُتِع) جمع كَتَعَاء، مثل: (حمراء وحمُر). ينظر: الكتاب (٢٢٤/٣)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٥٤)، وشرح الكتاب للسرياني (٩٣/٤) ب.

(٦) هذا ما يوحى به ظاهر نقل سيبويه عن الخليل. قال سيبويه: «وسألته عن (جُمع وكُتِع) فقال: هما معرفتان بمثلة (كلّهم)، وهما معدولتان عن جَمْع جمعاء وجمع كَتَعَاء، وهما منصرفان في النكرة» الكتاب (٢٢٤/٣). وهو رأي الزجاج، والسرياني، والأنباري، والحيدرة، وابن خروف، وابن الحبار، وابن الفخار. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (١٦)، وشرح الكتاب (٩٣/٤) ب، وأسرار العربية (٢٨٥)، وكشف المشكل (١٥/٢)، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف (٣٣٩/١)، والغرة المخفية (٣٧٦)، وشرح الجمل لابن الفخار (١٩٨/١). لكن الشارح نفى ذلك فقال في تفسير قول الخليل: «فليس غرضه من ذلك بياناً للمانع من صرفهما، وإنما غرضه بذلك هو أن الإضافة في المعنى مقدرة بياناً لصحة جريه تأكيداً للمعرفة». المحصل (٢٣٣/١، ٢٣٤). وتوجيه الشارح خلاف ظاهر كلام سيبويه عن الخليل، والله أعلم.

الحكم الثاني: أنَّ هذه الألفاظ كلها مشتركة في أنَّه لا يُؤكَّد بها إلا المعارف؛ لأنَّ فائدة التوكيد إنما هو تمكين المعنى في النفس في نسبته أو شموله، وهذا لا يكون إلا في المعارف.

فأما النكرة فلا خلاف بين النحاة في جواز تأكيدها بلفظها، فتقول: (جاءني رجلٌ رجلٌ)، ولكن اختلفوا في جواز تأكيدها بالأمر المعنوية.

فالذي ذهب إليه الخليل^(١) وسيبويه^(٢) والأخفش^(٣) واختاره الزمخشري ونصره الخوارزمي^(٤) وابن الحاجب^(٥) أنه لا يجوز تأكيد النكرة سواء كانت محدودة أو شائعة.

وحجَّتْهم^(٦) على هذا هو أن النكرة شائعة في جنسها غير متحققة، وإذا كان الأمر فيها هكذا فلا حاجة بنا إلى تأكيدها؛ لأنَّ تأكيد ما ليس معروفاً لا فائدة فيه^(٧).

وزعم الكسائي^(٨) والفراء^(٩) وغيرهما من نحاة الكوفة^(١٠) أنَّ تأكيد النكرة إذا كانت محدودة^(١١) جائز^(١٢)، ونعني بكونها محدودة: ما كان له حدٌّ يقف عنده ويحتوي عليه، نحو

(١) لم أقف على رأيه. والرأي للبصريين. ينظر: الإنصاف (٤٥١/٢)، والغرة المخفية (٣٧٦)، وشرح الكافية الشافية (١١٧٧/٢).

وشرح الرضي على الكافية (٣٧٣/٢)، وارتشاف الضرب (١٩٥٣/٤)، وشفاء العليل (٧٣٩/٢).

(٢) جعله سيبويه مكروهاً. ينظر: الكتاب (٣٨٦/٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٩٦)، وارتشاف الضرب (١٩٥٣/٤)، ومغني اللبيب (٢٥٦).

(٤) ينظر: التخمير (٨٤/٢).

(٥) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية (٢٦٧).

(٦) ينظر: الإنصاف (٤٥٥/٢).

(٧) زاد ابن الخباز: أنَّ النكرة لم تثبت لها عين فتؤكَّد، وأنَّ ألفاظ التوكيد المعنوي معارف فلا تؤكَّد بها النكرات. ينظر: الغرة المخفية (٣٧٦).

(٨) لم أجد له رأياً في المسألة.

(٩) لم أجد له رأياً في المسألة.

(١٠) ينظر: الإنصاف (٤٥١/٢)، والغرة المخفية (٣٧٦)، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف (٣٤١/١)، وشرح الرضي على الكافية (٣٧٣/٢)، وارتشاف الضرب (١٩٥٣/٤).

(١١) أجاز بعض الكوفيين توكيد النكرة مطلقاً سواء أكانت محدودة مؤقتة أم لا. ينظر: شرح التسهيل (٢٩٦/٣)، وارتشاف الضرب (١٩٥٣/٤)، وشرح الكافية الشافية (١١٧٧/٢).

(١٢) ومال إليه ابن خروف في شرح جمل الزجاجي (٣٤٠/١)، والرضي في شرح الكافية (٣٧٣/٢).

قولك: (قمت يوماً)، و(سرت ليلةً)، فإن اليوم واللييلة مُقدَّران محدودان؛ فلهذا جاز تأكيدهما فقال: (سرت يوماً كله)، و(قمت ليلةً جمعاءً). وحجتهم على هذا قولهم:

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا^(١)

وأنشدوا قوله:

لَكِنَّهُ شَاقُّهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ^(٢)
فأكَّد حولاً بقوله: (كله). والحق ما قاله البصريون.

فأما قولهم: (يا ليت ... حول) فالرواية فيه: (يا ليت ... حولي)^(٣) وهو معرفة.
وأما قولهم:

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

فهو شاذٌ نادرٌ لا يُعوَّلُ عليه، فبطل ما توهموه. والْبَكْرَةُ: هي العَجَلَةُ، وصَرِيرُهَا: صوتها.

الحكم الثالث: / أن هذه الألفاظ كلها مُشتركةٌ في أنَّها يُؤكَّدُ بها الظاهرُ مفردُه ومثناه [١١٦ أ] ومجموعُه، والمضمر أيضاً يُؤكَّدُ بها مرفوعُه ومنصوبُه ومجرورُه لا يختلف في شيءٍ من ذلك. نعم، ربَّما يُشترط في بعضها دون بعض كاشتراط الضمير المنفصل في تأكيد المرفوع المتَّصل بالنفس والعين كما قررناه، واشتراط التجزئة في (كل) و(أجمعين).
فأما في الصَّحَّة مطلقاً فهي مُشتركةٌ فيما ذكرناه، وسواءٌ في ذلك المستكن والبارز، فتقول: (زيدٌ ذهب هو نفسه)، و(القوم قد خرجوا أجمعون)، فلا نجد فصلاً بينهما في صحة التأكيد.

(١) بيت من مشطور الرجز، وقائله مجهول. وينظر: الإنصاف (٤٥٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٥/٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٩٧/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣٧٣/٢)، وتذكرة النحاة (٦٤١).

(٢) البيت من البسيط، وهو لعبدالله بن مسلم بن جندب الهذلي. ينظر: شرح أشعار الهذليين للسكري (٩١٠/٢)، ومجالس ثعلب (٤٠٧/٢)، والإنصاف (٤٥١/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٤/٣)، وتذكرة النحاة (٦٤٠)، وأوضح المسالك (٣٣٢/٣).

(٣) الرواية في مجالس ثعلب: (يا ليت عِدَّةٌ دهري كله رجبا)، وكذا في شرح أشعار الهذليين. وذكر الأنباري في الإنصاف أن الرواية في البيت: (حولي). فالموكَّد حينئذٍ معرفة، فلا شاهد فيه.

الحكم الرابع: أنها كلّها مشتركة في صحّة كونها معربةً، وهذا ظاهر فإنه لا وجه يقتضي بناء شيء منها، ثمّ يختلف حكمها، فبعضها يكون معرباً بالحركة كالنفس والعين و(كل) وما شاكلها، وبعضها يكون معرباً بالحرف، وهذا نحو (كلا) و(كلتا) إذا كانا مضافين إلى مضمّر، ونحو (أجمعين) و(أكتعين).

الحكم الخامس: أنها كلّها مشتركة في أنها لا تلي العوامل مهما اتصل بها الضمير، فلا يجوز أن تقول: (رأيت كلّهم)، ولا (جاءني كلّهم)، ولا (رأيت أنفسهم)، فإن عريت عن الضمير جاز ولايتها للعامل كقولك: (مررت بكلّ قائماً) وخرجت عن التأكيد^(١).

وأما ما أنشده سيبويه من قوله:

ثلاثٌ كلّهنّ قتلتُ عمداً^(٢)

فليس تأكيداً لـ(ثلاث) وإنما رفعه على الابتداء، وإنما عمل فيها الابتداء لأنه عامل معنوي، والمنع إنما هو في عاملٍ لفظيٍّ. فهذه جملة أحكامها المشتركة.

النوع الثاني: في بيان أحكامها الخاصة وجملة سبعة:

الحكم الأول^(٣): أنّ (كُلّاً) و(أجمعين) مختصان من بينها بأنه لا يجوز التوكيد بهما إلا فيما كان ذا أجزاء إما حقيقة كقولك: (جاءني القومُ كلّهم)، و(ذهبوا أجمعون) وإما تقديرًا نحو قولك: (شريتُ العبدَ كلّهُ)، و(ملكتُ الجاريةَ جمعاءً) وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (ومتى أكّدتَ بـ(كُلٍّ) و(أجمعين) فلا مذهب بصحته حتى تقصدَ أجزاءه).

(١) ينظر: كشف المشكل (١٤/٢).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فأخزى الله ربعةً تعودُ

ولا يُعرف قائله. ينظر: الكتاب (٨٦/١)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (٧٣)، والتبصرة والتذكرة (٣٢٨/١)، وأما ابن الشجري (١٣٩/١)، ونتائج الفكر (٤٣٦)، وشرح الرضي على الكافية (٢٣٩/١)، وتحليص الشواهد (٢٨١)، وخزانة الأدب (٣٦٦/١).

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٥٥/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٣٧١/٢)، وشرح قطر الندى (٢٩٣).

ومن خصائص (كل) و(أجمعين) أنه لا يؤكّد بهما المثنى؛ لأن المثنى نصٌّ فيما وُضِعَ له^(١)، بخلاف (القوم) فإنه ليس نصًّا فيما وُضِعَ له فجعلَ توكيده به^(٢) ليكون رافعاً لاحتماله. ومثّل —(تَبَحَّرْتُ الأرضَ) و(سِرْتُ الليلةَ كلّها وجمعاً). ومعنى (تَبَحَّرَ في الأرضِ) إذا تَوَسَّعَ في السَّيْرِ وَتَعَمَّقَ، ومنه سُمِّيَ البحرُ لِسَعَةِ وَعُمُقِهِ^(٣).

الحكم الثاني: أن (كُلًّا) و(أجمعين) يُجَدِّيان الشمولَ والإحاطة كما قرّرناه من

قبل^(٤)، ويجوز الجمع بينهما فتقول: (جاء القوم كلّهم أجمعون). قال الله تعالى: [f i l u % ١١٦ ب

و هما للتأكيد جميعاً.] b q a d & n g a 2 p 3 أ J ٥

وحُكِيَ عن الزجاج^(٦) أنه لو اقتصر على قوله: [n g a 2] لم يكن السجود قد

حصل منهم دفعةً واحدة، فلمّا قال: [b q a d &] دلّ على ذلك وأشعر به^(٧).

الحكم الثالث^(٨): أنه يجوز التأكيد بـ(أجمع) ما كان ذا أجزاء من دون ذكر (كل)

فتقول: (جاءني قومٌ أجمعون)، قال الله تعالى: [u i e h d & n a n a o J 9 l a g _ b j r]^(٩).

(١) المثنى نصٌّ في الإحاطة بما دلّ عليه، فإذا قيل: (جاء الرجلان)، والمراد: (جاء أحدهما) لم يجز. بخلاف: (جاء الرجال) فيمكن أن يُراد: جاء بعضهم. فحسُن التوكيد بـ(كل). ولو اعتبر تعدد الأجزاء في المثنى كما اعتبر في المفرد نحو (قرأت الكتاب كله) فذلك مسوّغ لتوكيد المثنى بـ(كل) إلا أنهم اكتفوا بالتوكيد بـ(كلا وكتلتا). ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٣٨/١).

(٢) يعني بـ(كُلّ)، كما في المثال السابق.

(٣) ينظر: الصحاح (بحر) (٥٨٦/٢)، ولسان العرب (بحر) (٤٤/٤).

(٤) ينظر: ص (٤٢١) من النصّ المحقق.

(٥) سورة الحجر، الآية (٣٠)، وسورة ص، الآية (٧٣).

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١٧٩/٣)، والغرو المخفية (٣٧٢). وقد نسب الزجاج للمبرد، ونُسب للمبرد أيضاً في حاشية المفصل المنسوبة للزمخشري (١٣٢).

(٧) ضَعَّف العكبري ذلك. ينظر: التبيان (٧٨١/٢). وقال الرضي: «وليس بشيء... وكأهما كَرِهًا ترادف لفظين لمعنى واحد، وأى محذورٍ في ذلك مع قصد المبالغة؟». شرح الرضي على الكافية (٣٧٧/٢).

(٨) ينظر: أوضح المسالك (٣٣٢/٣).

(٩) سورة الحجر، الآية (٤٣).

وزعم بعض النحاة أنّ (أجمعين) منصوب على الحال^(١)، وأنّ (أجمعين) لا يأتي إلا على إثر (كل) وهذا فاسد^(٢)، فإن ظاهر (أجمع) للتوكيد^(٣)، ووضعه من أجله فلا يجوز تغييره عن موضوعه.

الحكم الرابع: إذا اجتمع في التأكيد (النفس والعين والكل) وجب تقديمهما على (كل)؛ لأنّ (النفس والعين) يدلان على حقيقة الشيء وماهيته، و(كل) دالة على الشمول، ولا شك أنّ الشُّمول عارضٌ من عوارض الحقيقة ولوازمها، وما كان دالاً على حقيقة الشيء فهو سابقٌ على ما كان دالاً على عوارضه.

فأما النفس والعين فلا ترتيب بينهما^(٤)؛ فلهذا تقول: (قَدِمَ الجيشُ نفسه عينه كله) على هذا الترتيب.

الحكم الخامس: أنّ (كِلَا، وَكِلْتَا) لا يؤكِّدُ بهما إلاّ المثنى، فـ(كِلَا) تُستعمل في تأكيد المذكر، تقول: (جاءني الرجلان كِلَاهُمَا)، و(كِلْتَا) لتأكيد المؤنثين تقول: (جاءتني المرأتان كِلْتَاهُمَا)، فهما مختصان بالمثنى كما ترى.

قال النحاة: ولا يجوز: (تخاصم الرجلان كلاهما)؛ لأنّ المخاصمة لا تكون إلا بين اثنين؛ فعلى هذا لا يكون للتأكيد فائدة؛ فلهذا كان ممنوعاً^(٥).

الحكم السادس: أنّ (أَكْتَعِينَ)، و(أَبْصَعِينَ)، و(أَبْتَعِينَ) مختصةٌ من بين سائرهما بأنّها لا تأتي إلا على إثر (أجمعين) تابعةً له، ولا يجوز أن تلي الاسم المؤكِّد؛ فلهذا تقول: (جاءني القومُ أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون)، واشتقاقاتها كلّها مشعرةٌ بالتوكيد^(٦).

(١) أجاز ذلك ابن كيسان، وأجازه الفراء في (أجمع وجمعاء) دون (أجمعين) فأجاز: (أعجبني القصر أجمع) على الحال، ونسب الزجاج إجازته للمبرد. ينظر: مجالس ثعلب (٩٨/١)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٧٩/٣)، والمسائل البصريّات (٤٢٠/١)، والتبيان (٧٨١/٢)، وارتشاف الضرب (١٩٥٢/٤). وأجازه ابن مالك. ينظر: شرح التسهيل (٢٩٥/٣).

(٢) هو رأي الجمهور. ينظر: ارتشاف الضرب (١٩٥٢/٤)، وجمع الهوامع (٢٠٢/٥).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٤٧٩/٦).

(٤) شرط ابن هشام تقديم النفس على العين عند الجمع بينهما. ينظر: شرح قطر الندى (٢٩٣).

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٧٢/٢).

(٦) قيل: ليس لها معنى إلا الإتيان نحو: (حسنٌ بسنٍّ)، و(عطشانٌ نطشانٌ). ينظر: الأصول (٢٣/٢)، والمفضل شرح المفصل (٩٤٥/٢).

فـ(أَكْتَع)^(١) من قولهم: (حَوْلُ كَتَيْعٍ) أي: تام. و(أَبْصَع) من قولهم: (تَبَصَّعَ الْعَرَقُ مِنْهُ) أي: سال وجري^(٢)، و(أَبْتَع)^(٣) من قولهم: (عُنُقُ بَتْعٍ) إذا كان طويلاً مع شدة مَعْرِزِهِ. فكلُّها دالة على الوِكاْدَة والثبوت؛ فلهذا كانت مستعملة في التوكيد.

و(أَبْصَع) بالصاد المهملة، وقال ابن الأعرابي^(٤): هو بالصاد المعجمة، قال الجوهري^(٥): وليس باللغة العالية.

الحكم السابع: أنك إذا أتيت بها بعده^(٦) فالقياس والكثير المطرد أن تأتي بها مرتبة^(٧) فتقول: (القومُ^(٨) أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون) على هذا الترتيب.

نعم، / قد رُوي من بعد هذا فيها مذاهبُ ثلاثة^(٩):

[١١٧]

أولها: أن تأتي بـ(أجمعين) مصدر^(١٠)، ثم تأتي بها بعدها من غير ترتيب، فتقول فيها: (جاءني القومُ أجمعون كُتْعُ، وأجمعون بُصْعُ، وأجمعون بُتْعُ). وهذا هو مذهبُ يُحْكِي^(١١) عن ابن كيسان^(١٢).

وثانيها: أن تحذفَ (أجمعين) عن الذكر، ثم تأتي بها مُرتَّبَةً بعد حذفها فتقول: (جاءني القومُ أكتعون أبصعون أبتعون).

(١) ينظر: الصحاح (كتع) (١٢٧٥/٣).

(٢) أي: من غير انقطاع، فكأنه قال: أجمعون متتابعون لا ينقطع بعضهم عن بعض. وقيل: معنى (أبصع): تجمّع. ينظر: الإتياع للقالبي (٨٦)، والصحاح (بصع) (١١٨٦/٣)، ولسان العرب (بصع) (١٢/٨). والمعنى الثاني أقرب لمعنى (أجمع).

(٣) ينظر: الصحاح (بتع) (١١٨٣/٣).

(٤) ينظر: التخمير (٨٦/٢)، وفي تهذيب اللغة أن ابن الأعرابي قال هو بالصاد المهملة. ينظر: (بصع) (٣٣/٢).

(٥) ينظر: الصحاح (بصع) (١١٨٦/٣).

(٦) أي: بعد (أجمعين).

(٧) وهو مذهب الجمهور. ينظر: الإرشاد للكيشي (٣٦٣)، وارتشاف الضرب (١٩٥٢/٤).

(٨) أي: جاءني القومُ.

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٠/١)، وشرح الرضي على الكافية (٣٧٦/٢).

(١٠) أجاز الكوفيّين تقديم (أكتع) على (أجمع). ينظر: ارتشاف الضرب (١٩٥٢/٤).

(١١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٧٦/٢)، وارتشاف الضرب (١٩٥٢/٤).

(١٢) محمد بن أحمد، أبو الحسن، (٢٩٩-٣٢٠هـ) أخذ عن المبرد وثعلب فحفظ المذهبين، له: المهذّب، واللامات، والموقفي، وغيرها. ينظر: إنباه الرواة (٥٧/٣)، وبغية الوعاة (١٨/١).

وثالثها: أن تَحذف (أجمعين) عنها ثم تأتي بها من بعد غير مرتبة فتقول: (جاءني القومُ أبصعون)، و(جاء النساءُ بُتْعُ)، و(مررت بالرجال أكتعين)، فهذه أحكامها الخاصة قد أشرنا إليها، وقد اندرج في ضمنها شرحُ كلام الشيخ بحمد الله.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

« الصِّفَةُ هي الاسمُ الدَّالُّ على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل وقصير وعاقِل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضع ومكرم ومُهَان. والذي تُساق له الصِّفَةُ هو التفرقة بين المشتركين في الاسم، ويقال: إنها للتخصيص في النكرات، وللتوضيح في المعارف.

وقد^(١) تجيء مَسْووقَةً لِمَجْرَدِ الثَّناءِ والتعظيم، كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه، أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير، كقولك: (فعل فلانُ الفاعلُ الصانعُ كذا)، وللتأكيد^(٢) كقولهم: (أمسِ الدابرُ)، و [ʔ%h̥r ʔ, ʔR] «^(٣).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

قبل الخوض في مقصود الفصل نذكر ماهية الصفة، ولها مجريان: عامٌ وخاصٌ^(٤). فالجري الأول: العام، وهو: (ما أطلق على ذات باعتبار معنى هو المقصودُ)، ونعني بكونه عاماً^(٥) هو ما يجري على الذات لا باعتبار كونه تابعاً^(٦)، فقولنا: (ما دلَّ على ذات باعتبار معنى) يُحترز به عن مثل قولنا (شيء)، و(ذات) فإنها دالةٌ على مجرد الذات لا غير، ويدخل فيه قولنا (الإنسان، والفرس) فإنها تدلُّ على [الذات باعتبار]^(٧) المعنى، وليس دلالتها على مجرد الذات فقط من غير أمرٍ وراءه.

وقولنا: (هو المقصود) يُحترز به عن مثل قولنا: (إنسان، وفرس) وعن قولنا: (رجل وامرأة) فإنَّ كلَّ واحدٍ من هذين الاسمين دالٌّ على ذات باعتبار معنى، وهي الذكورة والأنوثة،

(١) قبله في الفصل: (فصل).

(٢) معطوفة على قوله: (لمجرد....).

(٣) المفصل (١٤٠).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٤١/١).

(٥) أفاد الشارح في شرح التعريف العام من ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (٤٤١/١).

(٦) فیدخل فيه كل لفظ فيه معنى الوصفية كالمبتدأ والخبر والحال، وقد أطلق سيبويه اسم الوصف على النعت والحال والتمييز. ينظر: الكتاب (١٢١/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢٨٣/٢).

(٧) ما بين المعقوفتين بياضٌ في الأصل بمقدار كلمتين، قدرتها بما يوافق السياق قبلها وبعدها.

ولكن ليس مقصوداً في حقهما، ولكن دلالتها على الذات مطلقاً لا غير، لكن/ اتفق من [١١٧ب] ضرورة الرجل كونه ذكراً، ومن ضرورة قولنا امرأة كونها أنثى؛ فلهذا كان إفادتهما للذكورة والأنوثة ضمناً لا وضعاً، فلا جرم لم تكونا صفتين بخلاف قولنا (الكاتب، والفارس) فإن وضعهما لإفادة هذين المعنيين، وهما الكتابة والفراسة^(١) بالوضع والقصد؛ فلهذا كانا صفتين.

لا يقال: هذا الحدُّ فاسدٌ بمثل قولنا: (هذا الرجل قائمٌ) فإن (الرجل) صفة لـ (هذا) وليس دالاً على ذات باعتبار معنى هو المقصود كما زعمتم، وإنما يدلُّ على الذات المطلقة لا غير، وهذا يُبطل ما ذكرتموه في حدِّ الصفة العام.

لأننا نقول: هذا خطأ، فإننا لا نُسلمُّ أنه دالٌّ على الذات مطلقاً؛ فإن الدلالة على الذات المطلقة قد أخذناها من قولنا هذا، لكنه تُخِيلُ فيها إيهامٌ عارضٌ في الحقيقة، فلا جرم جاء (الرجل) إزالةً لذلك العارض وكشفاً له، وهو الذي وقع به التمييز للذات؛ فلهذا كان قولنا (الرجل) في: (هذا الرجل قائم) دالاً على ذات باعتبار معنى هو المقصود كما حققناه، فوجب اندراجُه في ماهية الصفة بالمعنى العام كما لخصناه.

لا يقال: فكيف ساغ لكم هاهنا جعلُ الرَّجل صفةً هاهنا^(٢) وقد قلتم فيما سلف إنه غير صفة فكيف يكون صفةً ما هو [غير]^(٣) صفة، هذا تناقضٌ محضٌ؟

لأننا نقول: إنه لا يمتنع أن يكون الاسم صفةً في حالة وغير صفةً في حالة، فحكمنا على كلٍّ بموجب دليله، كما نقول [إن (ثلاثة) غير صفة]^(٤) في قولنا: (ثلاثة رجال)، وصفةٌ في قولنا: (رجال ثلاثة) فهذا لا مانع منه.

المجرى الثاني: خاصٌ باعتبار كونها تابعةً، ويقال وَصَفُ وِصْفَةٍ^(٥)، ولها تعريفات ثلاثة:

(١) بفتح الفاء، وهي الحذق بركوب الخيل. أمّا بكسر الفاء فهي الاسم من التفرُّس وهو التَّثَبُّت والتَّنَظُّر. ينظر: تهذيب اللغة (فرس) (٢٨١/١٢)، والصحاح (فرس) (٩٥٨/٣).

(٢) هكذا في نسخة التحقيق تكررت (هاهنا)، وهذا يجعل النص مضطرباً.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادةٌ لا يستقيم السياق إلا بها.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادةٌ لا يستقيم السياق إلا بها.

(٥) ويُقال (نعت) أيضاً، وهي مصطلحات مترادفة عند عامة البصريين. وفرَّق بعضهم بين النعت والصفة، فجعل النعت للوصف الخاص كالأعمى والأعرج فإنهما يخصان موضعاً من الجسد. وجعل الصفة عامة كالكرم والشجاع. ينظر: المفصل (٩٤٦/٢)، وحواشي المفصل للشلوين (٣٧٨)، وشرح الكافية لابن فلاح (٨٨١)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٧٤٥/١).

التعريف الأول: ذكره الشيخ، وحاصل ما قاله هو: (الاسم الدالُّ على بعض أحوال الذات).

واعلم أنَّ الشيخ ليس يجري في أكثر حدوده على منهاج كلام المتكلمين في الصَّوْن عن الاعتراضات، وإنما غرضه رسم^(١) يُؤنَّسُ الناظر، وإلا فمثلُ هذا لا يخفى على من له أدنى ذوق من صناعة الحدود فضلاً عما يكون له فيها يدٌ بيضاء مثل الشيخ، فإنَّ مثل هذا التعريف باطلٌ بصورٍ كثيرةٍ كالحال^(٢)، وخبر المبتدأ، وخبر (كان)، وخبر (إن)، وغير ذلك من الأمور الدالة على بعض أحوال الذات، وليست صفاتٍ. فإذا غرضُ الشيخ ما أشرنا إليه ونبهنا عليه.

التعريف الثاني: ذكره الموصلي^(٣) صاحب الغرة، ومحصل^(٤) كلامه هو: (الاسمُ الدالُّ على الذات والمعنى القائم بها الذي ثبت لها الاسمُ بقيامه بها، وذلك نحو: قائم، وقاعد، ومأكول، ومشروب). وهذا الذي قاله منقوضٌ بالطَّمِّ والرَّمِّ^(٥)، وبيانه من وجهين: [١١٨] أما أولاً: فلأنَّ مثل هذا يدخل فيه خبرُ المبتدأ، والحال، وخبر (كان)، و(إن)، فإنها دالةٌ على الذات والمعنى القائم بها، والمعلومُ أنَّها ليست صفاتٍ. وأما ثانياً: فلأنه أهمل ما هو جزءٌ من مفهوم الصفة وأصل في معقولها، وهو كونها تابعة؛ فلهذا كان هذا الحدُّ فاسداً بما ذكرناه.

(١) الرسم أحد أنواع المُعرِّفات، وينقسم قسمين: الأول: رسم تام وهو: التعريف بالجنس القريب والخاصة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك. والثاني: رسم ناقص وهو: التعريف بالجنس البعيد والخاصة، أو بالخاصة فقط، كتعريف الإنسان بالجسم الضاحك، أو بالضاحك. ينظر: شرح الكوكب المنير (٩٥/١)، وتسهيل المنطق (٣٤)، والمنطق المفيد (٤٠/١). فتعريف الزمخشري رسم تام؛ لأنَّ الاسم جنس قريب للنعته، ودلالته على بعض أحوال الذات خاصة له، ولو أراد الحدُّ لذكر في تعريفه الجنسَ القريب وهو التابع.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٤١/١).

(٣) ينظر: الغرة المخفية (٣٦٣).

(٤) بل هو نص كلامه، إلا أنَّ نص الغرة: (ثبت الاسم لها بقيامه).

(٥) الطَّمُّ: السَّداد، والبحر، وما جاء به الماء، والرَّطْب. والرَّمُّ: ما تحاتَّ من أوراق الشجر، والثَّرى، واليابس. وذكر الأزهري أنَّ (الطَّمَّ) بالفتح، وكُسِرَ ليزدوج مع الرَّمِّ. والمعنى: أنَّ التعريف منقوضٌ بأمور كثيرة. ينظر: الفاخر (٢٤)، وتهذيب اللغة (طم) (٢٠٩/١٣)، والصحاح (طمم) (١٩٧٧/٥)، والإتباع والمزاوجة لابن فارس (١٢١، ١٢٢)، وجمهرة الأمثال (٢٥٥/١)، ومجمع الأمثال (٢٨٦/١)، وإكمال الإعلام لابن مالك (٢٦٣/١).

التعريف الثالث: ذكره ابن الحاجب^(١) فقال: «النعته تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً». فقولنا^(٢) (تابع) يعم جميع التوابع، وقولنا: (يدل على معنى في متبوعه) يخرج عنه سائر التوابع كلها، فإن جملتها مشتركة في أن كل واحدة منها لا يدل على معنى في متبوعه، وقوله: (مطلقاً) يخرج عنه الحال في مثل قولك: (جاء زيد ضاحكاً) فإنه يدل على معنى في متبوعه ولكن ليس دلالتها عليه على الإطلاق، ولكنها مقيدة بالجيء بخلاف النعته فإنه دال على الإطلاق؛ فلهذا خرج عنه الحال بما ذكرناه، وهذا الحد جيد لا غبار عليه.

فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر تقسيم الصفة، ثم نذكر الوجه الذي تساق من أجله، فهذان مقصدان:

المقصد الأول: في تقسيم الصفات.

واعلم أن الشيخ قد أشار في الكتاب إلى تقسيمها باعتبار معانيها، ونحن نقتصر في تقسيمها على ما ذكره؛ لأن تقسيمها باعتبار غيره سيأتي. وهي منقسمة باعتبار معانيها إلى أمور سبعة^(٣):
أولها: باعتبار الخلقه نحو (طويل، وقصير).
وثانيها: باعتبار الغرائز، نحو قولنا: عاقل، وأحمق، والحمق هو الجهل، وهما غريزتان.
وثالثها: باعتبار الأفعال، نحو قولنا: قائم وقاعد.
ورابعها: باعتبار السلامة وغيرها، وهذا نحو قولنا: صحيح وسقيم.
 وخامسها: باعتبار الأصل، نحو: شريف ووضيع.
وسادسها: باعتبار حاله إلى مكرم ومهان؛ لأن هذه الأمور راجعة إلى أخلاق محمودة ومذمومة.

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٢٤/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٤١/١). وذكر ابن القواس تعريفاً قريباً منه. ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس (٧٤٥/١).

(٢) شرح ابن الحاجب التعريف في شرح المقدمة والإيضاح، فأفاد الشارح منه.

(٣) يختلف العدد باختلاف اعتبار التقسيم، فبعضهم أنقصها عن السبعة وبعضهم جاوز بها السبعة. ينظر: الإيضاح العضدي (٢٨٦)، والمقتصد (٩٠٢/٢). وذكر الشارح في الأزهار الصافية تقسيمها إلى عشرة أقسام، وهي مع أضدادها عشرون (٦٠٠/١). وقد زاد على ما ههنا.

وسابعها: باعتبار أمرٍ خارجٍ عن الذات، وهذا مثل قولنا: فقيرٌ وغني، وإنما يُكتسبان من وجود المال وعدمه، فهذه أمورٌ سبعة مع أضدادها تكون أربعة عشر، وليس في هذه الأمثلة تكريرٌ كما ترى؛ لأنَّ كل واحدٍ منها مفيدٌ لفائدة أخرى غير ما أفاده الآخر كما أشرنا إليه، وكلُّ هذه المعاني الأربعة عشر راجعةٌ في الحقيقة إلى أمورٍ أربعة^(١): الخَلْقَةُ، والغريزة، والفعل، والنَّسَب^(٢) /

[١١٨ ب

وقد ساقها الخوارزمي^(٣) محاذرةً عن الوقوع في التكرير على خلاف هذا السياق الذي قرَّره، فقال: الوصفُ منقسمٌ إلى لازمٍ وغير لازمٍ، فاللازم إما محسوسٌ كالطويل والقصير، وإما غير محسوس، وهو إما من قبل نفسه كالعاقل والأحمق، وإما من قبل أصله كالشريف والضيع.

وغير اللازم أيضاً إما محسوسٌ كالقائم والقاعد، وإما غير محسوس، وهو إما من أمثاله كالمكرم والمهان وإما لا من أمثاله، وهو إما كسبيٌّ وإما غير كسبيٍّ، فالكسبيُّ كالفقير والغني، وغير الكسبيُّ كالصحيح والسقيم.

فهذان التنزيلان^(٤) يبتغي تقريرُ كلام الشيخ فيما أورده من هذه الأمثلة التي سردها عليهما. وما ذكرناه^(٥) أحق؛ لأنه إشارةٌ إلى ضابطٍ يجمعها وعقدٌ يحصرها كما فصلناه. وليس يدري كنهه إلا الأكياس، ويعقل عن إدراكه الأكثر من طبقات الناس.

فهذا^(٦) كله تقسيمُ الأوصاف باعتبار كونها مشتقةً.

فأما الوصف بغير المشتق كالمصدر وغيره فسنقرره من بعد بمعونة الله.

(١) ينظر: الأزهار الصافية (٦٠٠/١).

(٢) عبَّر عنه الشارح في التقسيم بالأصل.

(٣) ينظر: التخمير (٨٧/٢).

(٤) يعني الوصف اللازم، والوصف غير اللازم، على ما أورده الخوارزمي.

(٥) يعني ما ذكره من أنَّ كلَّ هذه المعاني الأربعة عشر راجعةٌ في الحقيقة إلى أمورٍ أربعة: الخَلْقَةُ، والغريزة، والفعل، والنَّسَب.

(٦) في نسخة التحقيق: (فهذه)، وهو خطأ من الناسخ.

المقصد الثاني: في بيان ما لأجله تُساق الصفة.

واعلم أن الصفة إنما تذكر لتُوجدَ منها فوائدُ خمس^(١):

الفائدة الأولى: التخصيص في النكرات^(٢)، وهذا نحو قولك: (مررت برجلٍ كريمٍ وعاقِلٍ)، فالرجلُ صالحٌ إطلاقه على كلِّ الرجال فلما قلنا (كريم وعاقِل) خصَّصناه بهذين الوصفين عمَّن سواه ممن ليس مختصاً بهما، وهذا هو فائدة التَّخصيص فيما كان صالحاً له ولغيره.

الفائدة الثانية: التوضيح في المعارف، وهذا نحو قولك: (مررت بالزَّيدين زيدُ الكريم وزيدُ العالم)، فأوضحنا بهاتين الصفتين ما عَرَضَ من اللبس في هذين العَلَمين، بينهما وبين غيرهما من سائر الزَّيدين.

والفرق بين التخصيص والإيضاح هو أن التخصيص إنما يكون بعد الاشتراك كما مثَّلناه في نحو قولنا (رجل) فإنَّ إطلاق قولنا (رجل) باعتبار أمرٍ مشترك بين الأشخاص من زيد وعمرو وهو الرجولية، بخلاف التوضيح فإنه لا يكون بعد الاشتراك؛ لأنَّ الأعلام لا شَرِكَةَ فيها، وهذان الأمران، أعني التخصيص والتوضيح أكثرُ ما تُساق الصفات من أجلهما. وثالثها: الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على الله تعالى كالخالق والبارئ والعزير والرحيم وغيرها؛ فإنها ما سِقت من أجل التخصيص؛/ إذ لا شَرِكَةَ بينه وبين غيره، ولا سِقت أيضاً من أجل التوضيح؛ إذ لا التباسَ بينه وبين غيره، وإنما سِقت من أجل ما ذكرناه من المدح والتعظيم.

ورابعها: الذمُّ والتَّحقير، كقولك: (فعل فلانُ الفاسقُ الخبيثُ)، فأفادت هذه الأوصافُ الذمَّ والتَّحقيرَ لا غير.

وخامسها: التأكيد، كقولك: (أمس الدابرُ). قال صخرُ بن عمرو بن الشريد^(٣):

(١) ينظر: التلخيص شرح الجمل للحرثاني (٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤)، وشرح المقدمة الكافية (٦٢٥/٢). وجعلها الحيدرة أربعة أشياء فأنقص التأكيد. ينظر: كشف المشكل (٦١٢/١)، وزاد ابن هشام فائدةً سادسةً هي الترحم، نحو: (اللهم ارحم عبدك المسكين). ينظر: شرح قطر الندى (٢٨٤). فالمسألة تقديرية.

(٢) سَمَّى ابنُ الدهان النعت بعد المعرفة تخصيصاً، وهو تسامح ظاهر. ينظر: الفصول (٣٥).

(٣) السُّلَمي، جاهلي، أخو الخنساء الشاعرة - رضي الله عنها - لأبيها، ومعاوية أخوها لأبيها وأُمُّها، وكان صخرٌ أحبَّ إليها. وهو من فُرسان بني سُلَيْم، وعُرفَ بالجوْد والحِلْم. مات من أثر جرح أصابه في غزاةٍ على بني أسد. رثته الخنساء بشعرٍ وافرٍ صادق، كما رثت أخاها معاوية قبله. ينظر: الكامل (١٤١٦/٣، ١٤١٧، ١٤٢١)، وجمهرة أنساب العرب (٢٦١).

وَلَقَدْ قَتَلْتُمْ ثَنَاءً وَمَوْحَدًا وَتَرَكْتُ مَرَّةً مِثْلَ أَمْسِ الدَّابِرِ^(١)

فلم يستفد بذكر الدَّابِرِ إلا مجرد التأكيد؛ لأنَّ (أَمْسِ) لا محالة يفهم منه أنَّه دابِرٌ لليوم. وقوله^(٢) تعالى: [ʔ%h̥r ʔ, ʔR]^(٣) فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا^(٤): [ʔ, ʔR] الْوَحْدَةُ لِأَجْلِ التَّاءِ، وَلَكِنَّهُ أَكَّدَ بِقَوْلِنَا: [ʔ%h̥r]، فَهِيَ مِنْ قَبِيلِ الصِّفَاتِ لِلتَّأْكِيدِ كَمَا تَرَى، وَلَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ التَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الصِّفَةِ حَاصِلٌ فِيهَا، وَلِهَذَا أَوْرَدَهَا الشَّيْخُ فِي الصِّفَاتِ، وَلَيْسَتْ تَأْكِيدًا لَفْظِيًّا وَلَا مَعْنَوِيًّا وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ قَبِيلِ الصِّفَاتِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. فهذا ما أردنا ذكره في هذا الفصل. وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرة - :

«فصل»

وهي في الأمر العام لا تخلو إما أن تكون اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ أو صفةً مشبَّهةً، وقولهم (تَمِيْمِيٌّ، وَبَصْرِيٌّ) على تأويلٍ منسوبٍ ومعزوّ، و(ذو مال وذات سوار) متأولٌ بمتَمَوِّلٍ ومُتَسَوِّرَةٍ، وبصاحب مال وصاحبة سوار. وتقول: (مررتُ برَجَلٍ أيِّ رَجُلٍ، وإيِّما رَجُلٍ)، على معنى: كاملٍ في الرجولية، وكذلك (أنت الرجلُ كلُّ الرجل)، و(هذا العالمُ جدُّ العالمِ وَحَقُّ العالمِ) يُراد به البليغُ الكاملُ في شأنه، و(مررتُ برَجَلٍ رَجُلٍ صِدْقٍ، وَرَجُلٍ رَجُلٍ سَوِّءٍ)، كأنك قلت: (صالح) أو (فاسد)، والصَّدَقُ هَاهُنَا بمعنى الصَّلَاحِ والجودة، والسَّوِّءُ هَاهُنَا بمعنى الفساد والرداءة.

وقد استضعفَ سيبويه أن يُقال: (مررتُ برَجَلٍ أَسَدٍ) على تأويل: جريء.

(١) البيت من الكامل، وهو في أدب الكاتب (٥٦٧)، والعقد الفريد (١٦٦/٥)، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٤١٤/٣)، وخزانة الأدب (٤٤٨/٥). ويُروى: (المدير)، مكان (الدابر)، وصوّها ابن السّيد.

(٢) معطوفٌ على (كقولك).

(٣) سورة الحاقة، من الآية (١٣).

(٤) يعني قولنا على سبيل الحكاية لقول الله تعالى، وكذا في قوله بعده: (ولكنّه أكّد بقولنا واحدة).

ويُوصَفُ^(١) بالمصادر كقولهم: (رجلٌ عَدْلٌ، وصَوْمٌ، وفِطْرٌ، وزَوْرٌ، وِرِضًا)،
(ضَرْبٌ هَبْرٌ)، و(طَعْنٌ نَثْرٌ)، و(رَمْيٌ سَعْرٌ)، و(مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ، وشرَعَكَ [وهَدَكَ
وَهَمَّكَ]^(٢) وكُفَيْكَ، ونَحَوِكَ) بمعنى: مُحْسِبِكَ، وكافِيكَ، ومُهِمَّكَ، ومِثْلِكَ^(٣).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا الآنَ كلامٌ في كيفيةِ جَرَيِ الصفةِ على موصوفها، فلنذكر كيفيةَ الوصف
بالأسماء، ثم نردفه بكيفية الوصف بالمصادر، فهاتان مرتبتان:

[١١٩ب]

المرتبة الأولى: في كيفية الوصف بالأسماء/ غير المصادر.

اعلم أن الاسمَ الجاري وصفاً لا بدّ فيه من اعتبار الاشتقاق إما حقيقةً
كالعالم والكريم، وإما تقديرًا كذي مال وغيره، وهذه مسألةٌ خلاف بين النحاة.
والذي ذهب إليه الأكثر من محقّقي البصرية والكوفية^(٤)، واختاره الشيخ في كتابه،
ونصره الخوارزمي^(٥)، والموصلي^(٦) من المتأخرين أن الاشتقاق شرطٌ في الصفة لا بُدّ من
مراعاته، وحجّتهم على هذا هو أن معنى الصفة ما دلّت على معنى في متبوعها كقولك:
(مررتُ برجلٍ كريمٍ) ومثُلُ هذا لا يكون إلاّ مع الاشتقاق، ولا يُعقل تصوُّره إلاّ فيه؛ فلهذا
لم يكن بُدّ من اعتباره.

وزعم ابنُ الحاجب^(٧) أنّه لا معنى لشرطية الاشتقاق في الوصف، وأنه كما يصح
بالمشتق يصحُّ بغير المشتق، وهذا فاسدٌ لأمرين:

(١) قبله في المفصل: (فصل).

(٢) ما بين المعقوفتين بياضٌ في الأصل، أثبتّه من المفصل.

(٣) المفصل (١٤٠، ١٤١).

(٤) قال سيبويه: «وتقول: مررتُ برجلٍ أَسَدٍ شِدَّةً وَجُرْأَةً، إنما تريد: مثل الأسد. وهذا ضعيفٌ قبيح؛ لأنه
اسمٌ لم يُجعل صفةً». الكتاب (٤٣٤/١)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٦٤/٦)، وشرح الرضي على
الكافية (٢٨٩/٢).

(٥) ينظر: التخمير (٩٠/٢).

(٦) ينظر: الغرة المخفية (٣٦٣).

(٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٢٦/٢).

أما أولاً: فلأن الإجماعَ منعقدٌ بين النحاة على أن نحو قولنا: (ضارب)، و(كريم) من الصفات قياسيٌّ، ومثل قولنا: (ذي مال)، و(تميمي)، و(بصري) ليس قياسياً، ولا وجه لكون أحدهما قياسياً والآخر غير قياسيٍّ إلا أن أحدهما مشتقٌّ والآخر ليس مشتقاً، ولا شك أن ابن الحاجب لا يخالفنا في تقرير هذه القاعدة^(١)، فكيف يُقال بأن الاشتقاق ليس معتبراً في الصفات ؟

وأما ثانياً: فلا بُدَّ من ضمير يرجع إلى الموصوف من صفته وهو لا يرجع إلا إذا كانت مشتقة، ولهذا يصح أن تكون الصفة رافعةً لظاهرٍ مكان هذا الضمير فتقول: (مررت برجلٍ كريمٍ، ومررت برجلٍ كريمٍ أبوه)^(٢).

فوضح بما حققناه أنه لا بُدَّ من اعتبار الاشتقاق.

نعم، قد يكون الاشتقاق مُحَقَّقاً كما في قولك: (ضارب، ومكرم)، وقد يكون مقدراً كما في نحو: (تميمي، وبصري).

فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر الأوصاف الجارية القياسية الاشتقاقية، ثم نذكر الأوصاف غير الاشتقاقية فهذان ضربان:

الضرب الأول: في بيان الأوصاف القياسية، وهي الأوصاف الاشتقاقية، وهي في ذلك على وجوه أربعة^(٣):

أولها: اسم الفاعل في مثل: (آكل، وشارب، وعالم).

وثانيها: اسم المفعول، نحو قولك: (مأكول، ومشروب). هذا كله فيما يجري في الثلاثي منهما.

وقد يجري فيما زاد على الثلاثة نحو قولك: (مُعْطٍ، ومكرم) في اسم الفاعل، (ومُعْطَى، ومكرم) في اسم المفعول.

(١) حيث قررها في الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٣/١).

(٢) زاد ابن الحبار أن الغرض من النعت التمييز بين المشتركين في الاسم، وذلك لا يحصل إلا بالمعاني القائمة بالأعيان وهي في المشتقات. ينظر: الغرة المخفية (٣٦٣).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣١٣/٣).

وثالثها: الصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: (مررت برجلٍ كريمٍ، ورجلٍ فطنٍ)، وتأتي على أبنية مختلفة وسيأتي تقريرها في بابها.

ورابعها: أفعال التفضيل، ولم يذكره الشيخ^(١)، وما ذلك إلا لأنه مندرجٌ تحت الصفة المشبهة، وهو^(٢) من الأسماء المشتقة لا محالة في جميع وجوهه الثلاثة باللام نحو قولك: (مررت بزيدٍ الأفضل)، وبالإضافة في مثل قولك: (مررت بزيدٍ أفضلِ العالم)، وبـ(من) كقولك: (مررت برجلٍ أفضل منك).

فهذه هي الوجوه الاشتقاقية الجارية قياساً في الصفات.

الضرب الثاني: في بيان ما يجري من الأوصاف التي ليست مشتقة، وهي في جريها على وجهين: قياسية وسماعية^(٣):

فأما الوجه الأول، وهي القياسية فهي نحو قولنا: (ذو) بمعنى صاحب^(٤)، فإنها ليست مشتقة، ومثل قوله: (تميمي)، و(بصري) فإن هذا أيضاً ليس مشتقاً، وقد يكون تأويلها إما بمعنى صاحب، وإما بمعنى متمول^(٥) ومُتسورة في (ذو^(٦) مال)، و(ذات سوار). و(تميمي) متأولٌ بمنسوب، ومعزوّ. فهاتان الصورتان^(٧) هما وإن كانا غير مشتقتين إلا أنهما جاريان^(٨) على القياس لاطرادهما كثيراً، وسعة استعمالهما؛ فلهذا لم تبعد دعوى القياس في استعمالهما.

(١) وأغفله ابن يعيش أيضاً. ينظر: شرح المفصل (٤٨/٣).

(٢) في نسخة التحقيق (وهي)، وهو خطأ من الناسخ، بدليل قوله قبله: (وهو مندرج)، وقوله بعده: (وجوهه).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٣/١).

(٤) جعلها ابن الحاجب من باب السماعي. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٣/١). وفيه نظر؛ فإنها في حكم المشتق؛ فهي تقع صفةً مطلقاً في جميع استعمالاتها كما نص عليه ابن الحاجب نفسه. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٢٦/٢).

(٥) ينظر: الغرة المخفية (٣٦٣).

(٦) في نسخة التحقيق (ذا)، ولا وجه لها؛ لأنه إن أراد حكاية قول الزمخشري فـ(ذو)، وإن أراد إجراء الإعراب عليها فـ(ذي).

(٧) يعني بالصورتين: الأولى: الوصف بـ(ذي) وما في حكمها مما هو بمعنى صاحب للمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، والثانية: الوصف بالاسم المنسوب.

(٨) الأصوب: (وإن كانتا غير مشتقتين إلا أنهما جاريان على القياس). فالحديث عن مؤنثتين.

الوجه الثاني: ما كان وارداً على جهة السماع، وقد أورد الشيخ من ذلك صوراً نبّه بها على ما سواها مما قد سُمِعَ عنهم؛ ولهذا فَصَلَ هذا عمّا قبله بقوله: «وتقول»^(١): (مررتُ برجلٍ أيّ رجلٍ، وأيّما رجلٍ)، على معنى: كاملٍ في الرجولية». وثانيها: قولهم: (أنت الرجل كلُّ الرجل) على معنى الجامع للصفات المحمودة في الرجال.

وثالثها: (أنت العالمُ جدُّ العالمِ، وحقُّ العالمِ) على معنى: أنت البليغ الكامل في العلم، ومن عداك هزلٌ وباطلٌ.

ورابعها: (مررتُ برجلٍ رجلٍ صدِّقٍ)، بمعنى: صالح.

وخامسها: (مررتُ برجلٍ رجلٍ سوءٍ)، بمعنى: فاسد، فالوصف واقع هاهنا بـ(رجلٍ) المضاف إلى (صدق) و(سوء)، لا بالصدقِ والسوءِ فإنهما مصدران^(٢)، وسيأتي الوصف بالمصادر؛ فلهذا كان التأويل فيه ما ذكرناه، فهذه هي الأمور السماعية. والفرق^(٣) بين ما يكون سماعياً وبين ما يكون قياسياً هو أن كلَّ ما كان جارياً على القياس فإنه يطرد استعماله في كلِّ موضع، وأمّا ما كان مسموعاً فإنه يجب ألا يطرد، ويكون مُقَرَّراً حيثُ ورد، ومنه الحديث^(٤): «الناسُ كإبلٍ مئةٍ ليسَ فيها راحلةٌ».

فهذا تقريرُ الأوصافِ التي هي [مُشتَقَّةٌ و]^(٥) غيرُ مُشتَقَّة، وهذا هو مراد الشيخ بقوله^(٦): «وهي في الأمر العام لا تخلو إمّا أن تكون اسم فاعل أو مفعول» يُشير به إلى ما ذكرناه من الأوصاف التي هي [مُشتَقَّةٌ و]^(٧) غيرُ مُشتَقَّة، ثم قال الشيخ: «وقد استضعفَ

(١) هذه هي الصورة الأولى، وغفل الشارح عن تسميتها بذلك.

(٢) في نسخة التحقيق: (مصدرين)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٢٦/٢، ٦٢٧).

(٤) رواه البخاري ومسلم. ينظر: صحيح البخاري (٢٣٨٣/٥) ورقمه (٦١٣٣). وصحيح مسلم بشرح النووي (١٠٠، ١٠١) ورقمه (٢٥٤٧).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادةٌ لا يستقيم السياق إلا بها.

(٦) يعني في الفصل كله.

(٧) ما بين المعقوفتين زيادةٌ لا يستقيم السياق إلا بها.

سيبويه^(١) أن يُقال: / (مررتُ برجلٍ أسدٍ) على تأويل: جريءٌ. ووجهُ ضعفه هو أن قولنا (أسد) ليس من باب الصفات في وِرْدٍ ولا صَدَرٍ، وإنما حقيقةٌ وضعه على حيوان مخصوص، والذي سوغه كونه بمعنى أمرين كل واحدٍ منهما على خلاف القياس: أحدهما^(٢): أن يكون على حذف مضاف، تقديره: مثل أسد.

وثانيهما: أن يكون بمعنى جريء.

وحذف المضاف^(٣)، واستعمال الاسم بمعنى الصفة^(٤) على خلاف القياس؛ فلهذا كان مُستضعفاً.

نعم، يمكن استعماله في غير الصفة على وجهين:

أحدهما: على جهة الاستعارة، فتقول: (مررت بالأسد)، والمعنى: بالرجل الذي حقيقته مُعطية حقيقة الأسد وذاته.

وثانيهما: على جهة التمثيل، تقول فيه: (مررت برجلٍ أسد، وبالرجل الأسد) على معنى أنه يُشبه الأسد.

وحقيقة الاستعارة جاريةٌ بغير أداة التشبيه، وحقيقة التشبيه جاريةٌ بأداة التشبيه^(٥) كما مثلناه، وكله من أودية المجاز الرشيق. وهذا التقرير يختص علوم البيان.

(١) ينظر: الكتاب (٤٣٤/١). ولم يستضعف سيبويه (هذا زيدٌ أسداً شدةً) على الحال، ففرّق بين الحال والصفة. واعترض له في ذلك السيرافي وابن يعيش فأجازاه في الصفة حملاً على جوازه في الحال. ينظر: شرح كتاب سيبويه (٦/٦٤)، وشرح المفصل (٤٩/٣).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٦٤/٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٩/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٤٤٣)، والإقليد (٧٤٥/٢).

(٣) على الأمر الأول.

(٤) على الأمر الثاني.

(٥) التشبيه المحذوفُ الأداة هل يُعدّ من باب التشبيه أو من باب الاستعارة؟ فيه مذهبان، وأكثر علماء البيان على أنه إذا ذُكر المشبّه والمشبّه به نحو: (زيد أسد) فهو من باب التشبيه، وإن لم يُذكر لفظ المشبّه نحو: (لقيت أسداً) أي: رجلاً شجاعاً، فهو من باب الاستعارة. وقد أطال عبد القاهر في بحث المسألة في أسرار البلاغة (٣٢٠). والذي اختاره الشارح أن المعنى المراد هو الفاصل بينهما فلو قدّر ظهور أداة التشبيه وضعف المعنى عدّ الأسلوب استعارةً، ولو قدّر ظهور الأداة وكان الكلام متسقاً عدّ الأسلوب تشبيهاً. فكلما ازداد التشبيه خفاءً ازدادت الاستعارة بهاءً، وكلما ظهر معنى التشبيه تعفّت آثار الاستعارة. ينظر: الطراز (١/١٧١ - ١٧٥)، وقد أفاده الشارح من تقرير عبد القاهر في أسرار البلاغة (٣٢٩). وينظر: الإيضاح للقرويني (٢٥٥).

التأويل الثاني: أن يكون على حذف المضاف، تقديره: ذو عدلٍ، وذو فطرٍ.

والحقُّ عندنا أنَّ المبالغة إنما تكون حقيقةً في الوصف بالمصدرٍ من غير تأويل^(١) كأنه لكثرة ذلك المعنى منه جعله نفسه كما قلناه في الاستعارة في نحو: (مررتُ بالأسد)، فأنت لو قلت في بيت الخنساء: فإنما هي مُقْبِلَةٌ ومُدْبِرَةٌ، أو ذاتُ إقبالٍ وذاتُ إدبارٍ، لأذهبت ماءهُ ونُورَهُ وبهاءَهُ^(٢).

[١٢١] نعم، الأقرب عندنا أنَّ الوصفَ بالمصادر وإن كان/جاريًا على خلاف الأصل لكنه كثيرٌ استعماله فلا جرمَ كان مطردًا، وهذا غيرُ ممتنع أن يكون على خلاف الأصل مع كثرة دوره واستعماله، فيكون مطردًا. وإنما أراد النحاة بهذه التقديرات التي تأوّلوها بيانًا لكيفية جريها على القواعد النحوية، وهي لعمرى كما قالوه، ولكن أمّا إذا أردت البلاغة بكماها والفصاحة بحذافيرها لم تُغيّرهُ عن حالته التي هو عليها؛ ولهذا تراهم لا يستعملون هذه الأشياء إلا حيث يتهاكون في الوصف بتلك المعاني.

ومما يؤنسك بهذا المعنى ويلتفت إليه ما أنشده بعض الأذكياء:

دنوت تواضعاً وعلوت قدراً فشأنك انخفاضٌ وارتفاعٌ
كذلك الشمسُ تبعدُ أن تُسامي ويدنو الضوءُ منها والشُعاعُ^(٣)

وقد أورد الشيخ في الوصف بالمصدر صوراً نشرحها:

قوله: (ضَرْبٌ هَبْرٌ)^(٤) من قولهم: (هَبَرْتُ اللَّحْمَ) إذا قَطَعْتَهُ هَبْرًا، أي قَطَعًا.
(وَطَعْنٌ نَتْرٌ)^(٥) من قولهم: (طعنه فأنتره) أي: أَرَعَفَهُ، ويُروى بالثاءِ المثلثة، والثناءِ المثناةِ فوقائيتين، فالمُثَنَّةُ معناها: الخَلْسُ والسُرْعَةُ، والمُثَلَّثَةُ معناها: الإرعافُ، قال:

(١) ينظر: التخمير (٩١/٢).

(٢) وهذا رأي عبد القاهر والحوارزمي. ينظر: دلائل الإعجاز (٣٠٢)، والتخمير (٩١/٢).

(٣) البيتان من الوافر، وهما للبحثري في ديوانه (٢٥٩/١)، وينظر: الأماشي للقي (٦٥/١)، والتمثيل والمحاضرة للثعالبي (٢٢٨)، وزهر الآداب (١١٠٤/٤)، والحماسة المغربية (٤١٤/١). يُروى: (وبُعِدْتُ) مكان (وعلوت)، و(انحدارٌ) مكان (انخفاضٌ).

(٤) ينظر: إصلاح المنطق (٢٦)، وتهذيب اللغة (هبر) (١٥٢/٦)، والصحاح (هبر) (٨٥٠/٢).

(٥) ينظر: إصلاح المنطق (٢٦)، وتهذيب اللغة (نتر) (١٩٢/١٤)، والصحاح (نتر، نثر) (٨٢٢/٢)، (٨٢٣).

إِنَّ عَلَيْهَا فَارِسًا كَعَشْرَةَ
إِذَا رَأَى فَارِسَ قَوْمٍ أَنْثَرَهُ^(١)

و(رَمِي سَعْرٌ)^(٢) من قولهم: (سَعَرْتُ النَّارَ) إِذَا هَيْجَتَهَا وَأَلْهَبَتَهَا.
ثُمَّ قَالَ: وتقول: (مررتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ)^(٣)، وهو مصدر، ولهم فيهم استعمالان^(٤):

الاستعمال الأول: أن يكون وصفاً للنكرة، يستوي فيه الواحد والمثنى والمجموع والمؤنث؛ لكونه مصدراً، ومعنى (حسبك) أي: كافٍ لك، فتقول: (مررتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ، وِبرجلين، وِبرجالٍ حَسْبِكَ).

الاستعمال الثاني: أن يكون حالاً إذا كان بعد معرفة، فتقول: (هذا عبد الله حَسْبِكَ)، أي: كافياً لك، فتنصبه على الحال.
وَأَمَّا (هَذَاكَ)^(٥) فهو مصدرٌ أيضاً تقول: مررتُ بِرَجُلٍ هَذَاكَ، ومعناه: يُثْقِلُكَ وَصْفُ مَحَاسِنِهِ، ثُمَّ فِيهِ لَعْنَانٌ^(٦):

فاللغة الأولى: وهي الكثيرة، أن تُجرى المصادر فلا تثنيه ولا تجمعُه بل تجعله على حالة واحدة.

اللغة الثانية: وهي قليلة، أن تجعله فعلاً ماضياً فَتُثْنِيهِ وَتَجْمَعُهُ، وتؤنثه فتقول: (مررتُ بِرَجُلٍ هَذَاكَ، وِبرجلين هَذَاكَ مِنْ رَجُلَيْنِ، وِبرجال هَذَاكَ، وِبامرأة هَذَاكَ، وِبنساء هَذَاكَ).
هكذا قاله الجوهري^(٧).

(١) بيتان من مشطور الرجز، قائلهما مجهول. ينظر: الصحاح (نثر) (٨٢٣/٢)، مقاييس اللغة (نثر) (٣٩٠/٥)، والأزمنة والأمكنة (٢٧٨/٢)، وأساس البلاغة (نثر) (٢٤٨/٢).

(٢) ينظر: إصلاح المنطق (٢٧)، وتهذيب اللغة (سعر) (٥٣/٢)، والصحاح (سعر) (٦٨٤/٢)، وأساس البلاغة (سعر) (٤٥٥/١).

(٣) ينظر: الكتاب (٤٢٢/١)، ولسان العرب (حسب) (٣١٢/١).

(٤) ينظر: الصحاح (حسب) (١١٠/١)، (١١١).

(٥) وهي مدحٌ. ينظر: تهذيب اللغة (هد) (٢٣٢/٥)، وأساس البلاغة (هدد) (٣٦٦/٢).

(٦) ينظر: الكتاب (٤٢٢/١)، (٤٢٣).

(٧) ينظر: الصحاح (هدد) (٥٥٥/٢).

وأما (شَرَعَك) ^(١) فهو مصدر، والمعنى فيه أنه نهاية الأمر الذي تَشَرَّعُهُ وَتَطْلُبُهُ،
ويستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع لكونه مصدراً. /
وأما (هَمَّكَ) ^(٢) فهو مصدر أيضاً، والمعنى فيه أنه غاية همتي ونهاية مقصدي.
وأما (كَفَيْكَ) ^(٣) فهو مصدر أيضاً، ومعناه: كافيك في كل الأمور التي تريدها.
وأما (نَحَوَك) فهو مصدر، بمعنى القصد، ومعناه أنه نهاية مطلوبك. وبالله التوفيق.
قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

ويُوصَفُ بالجمل الخبرية التي يدخلها الصدق والكذب، فأما قولهم:
جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ
فبمعنى: مَقُولٌ عنده هذا القول لَوُرِّقَتْه؛ لأنه سَمَارٌ. ونظيره قول أبي الدرداء:
(وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبِرُ تَقْلُهُ) أي: وجدتهم مقولاً فيهم هذا المقال.
ولا يُوصَفُ بالجمل إلا النكرات.
وقد ^(٤) نَزَّلُوا نَعْتَ الشَّيْءِ بِحَالٍ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ مِثْلَةُ نَعْتِهِ بِحَالِهِ، وذلك نحو قولك:
(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَثِيرٍ عَدُوَّهُ، وَقَلِيلٍ مَنْ لَا سَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ) ^(٥).
قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :
لَمَّا فَرَّغَ الشَّيْخُ مِنْ ذِكْرِ الْأُمُورِ الْمَفْرُودَةِ الْقِيَاسِيَّةِ وَغَيْرِ الْقِيَاسِيَّةِ تَكَلَّمَ فِي الْوَصْفِ
بِالْجَمْلِ، وَضَمَّنَ هَذَا الْفَصْلَ ثَلَاثَةَ أَحْكَامٍ:

الحكم الأول: في جواز الوصف بالجمل الخبرية، وإنما جاز ذلك لأمرين:

(١) ينظر: الكتاب (٤٢٢/١)، والصحاح (شرع) (١٢٣٦/٣)، ولسان العرب (شرع) (١٧٨/٨).

(٢) ينظر: الكتاب (٤٢٢/١)، ولسان العرب (هم) (٦٢١/١٢).

(٣) ينظر: الصحاح (كفي) (٢٤٧٥/٦)، ولسان العرب (كفي) (٢٢٥/١٥).

(٤) قبله في المفصل (فصل).

(٥) المفصل (١٤١، ١٤٢).

أما أولاً^(١): فلأن الصفات إخبارٌ في الحقيقة، ولا تفترق الصفة والخبر إلا بالإضافة إلى علم المخاطب وجهله، فما كان مجهولاً للمخاطب سُمِّيَ خبراً، وما كان معلوماً له سُمِّيَ صفةً؛ فلهذا جاز الوصفُ بها.

وأما ثانياً: فلأن من حق الصفة أن تكون ثابتة مستقرة، ولما كان الخبر لا يكون إلا عن الأمور الثابتة المستقرة جاز أن يقع صفةً، فلما اشتركا في الثبوت والاستقرار جاز أن يوصف بالأمور الخيرية.

فأما الأمور الإنشائية فلا يجوز الوصف بها؛ لأنها غير ثابتة ولا مستقرة، وإنما يُعقل حصولها في الأزمنة المستقلة؛ فلهذا تعذر الوصفُ بها. فأما قوله:

جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ^(٢)

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وفي تعلق الباء وجهان:

أحدهما أن يكون تَعَلَّقَ المفاعيل^(٣) كقولك: (جئتُ بزيد)، أي: أدنيتُ زيدا. وثانيهما: أن يكون تَعَلَّقَ الأحوال، كقولك: (أخذتُ بزةً)^(٤) الفرسِ بِسَرَجِهِ) أي: مُلْتَبِساً بِالسَّرَجِ. وقبله:

ما زِلْتُ أَسْعَى بَيْنَهُمْ وَأَخْتَبِطُ
حَتَّى إِذَا جَنَّ الظُّلَامُ وَاخْتَلَطُ
جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٣/١).

(٢) البيت من مشطور الرجز، ويُذكر في الكتب غير منسوب، وذكر البغدادي نسبته للعجاج. ينظر: خزنة الأدب (١١٢/٢)، وليس في ديوانه بتحقيق: د. عزة حسن. وينظر البيت في: كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة (٢٠٤/١)، والكامل (١٠٥٤/٢)، وأملِي الزجاجي (٢٣٧)، وأسرار البلاغة (٣٣٦)، والفرق بين الحروف الخمسة لابن السِّيد (٣٠٥)، والمقرب (٢٢٠/١)، وشرح المقدمة الكافية (٦٢٨/٢). و(مَذْقٍ) كَبْنٌ مخلوطٌ بالماء. ويُروى مكانه: (صَبَّحَ)، والمعنى واحد.

(٣) ينظر: شرح أبيات المفصل والمتوسط للشَّريف الجرجاني (٣٠٢).

(٤) البزة: السلاح. ينظر: الصحاح (بزر) (٨٦٥/٣).

[١٢٢] وأما موضعُ الشاهد منه فإنما أورده على أنه قد / وَصَفَ بالجملة الإنشائية الاستفهامية، وهي قوله: (هل رأيت الذئب)، وتَأَوَّلُهُ على معنى: مقولٌ عنده هذا القول؛ لأنَّ الجمل الإنشائية لا يصحَّ الوصف بها لما قررناه، ونظيره قول أبي الدرداء: (وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبِرُ تَقْلُهُ)^(١)، يعني أن المفعول الثاني^(٢) من باب علمت لا يصحَّ إلا بما يقع خبراً للمبتدأ. وتَأَوَّلُهُ بقوله: (مقولاً عندهم هذا القول)؛ ليكون جارياً على حكم القاعدة الأولى^(٣). والأورق^(٤) الأبيض الذي يعلوه سوادٌ، ومنه قيل للذئب (أورق) وللرَّمَادِ أورقٌ، والأورق من الإبل ما كان أبيضَ، وهو أطيبها لحماً، وأهونها سيراً. والسَّمَارُ^(٥): بالسَّينِ المهملة مخففاً كـ(نَوَال) وهو اللبنُ لَرَقِيقُ المخلوطُ بالماء.

الحكم الثاني: أنه لا يجوز أن يُوصَفَ بالجملة إلا النكرات، وإنما وجب ذلك لأمرين:

أما أولاً: فلأنَّ الجملة مركبةٌ من جزأين، فلو أردنا تعريفها لم يخلُ إما أن يحصل في الجزء الأول أو في الثاني أو في مجموعهما.

وباطل أن يحصل التعريف في مجموعهما؛ لأنَّه لو كان حاصلًا في مجموعهما فالوصف إنما وقع بأمرٍ آخرٍ مغايرٍ لكل واحدٍ منهما. ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت برجلٍ القائمُ أخوه)، فالتقدير فيه: مررت برجلٍ محكومٍ عليه بقيام أخيه، فالصفة هي قولنا (محكوم)؛ فلهذا لم يكن تعريفُ جزئي الجملة كافياً في تعريفه لما كان غيراً لهما.

(١) روي الأثر على أنه من كلام النبي **e**، والصواب أنه من كلام أبي الدرداء كما ذكر الشارح. وقد جاء الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر، والهاء للسكت جيء بها بعد حذف الضمير، والأصل: تَقْلُهُمْ. ينظر: مجمع الزوائد (٩٠/٨)، وعيون الأخبار (٣٩٧/٢)، وجمهرة الأمثال (٨٩/١)، والتمثيل والمحاضرة (٤١)، وبهجة المجالس (٦٤٨/١)، ومجمع الأمثال (٤٢٥/٣).

(٢) جملة (اخبر تَقْلُهُ) واقعةٌ موقع المفعول الثاني لـ(وجد). ينظر: حاشية الفصل المنسوبة للزمخشري (٣٢ب).

(٣) وهي أن الوصف بالجملة الخبرية لا الإنشائية، كما هو ظاهر الأثر.

(٤) ينظر: الصحاح (ورق) (١٥٦٥/٤).

(٥) ينظر: الصحاح (سم) (٦٨٨/٢).

وأما ثانياً^(١): فلأن وضع الجمل على أن تكون أخباراً، ومضى^(٢) من حق الخبر أن يكون نكرة^(٣)؛ إذ لا معنى للإخبار بما كان معلوماً للمخاطب.

فإذا ورد شيء من الأخبار معارف وجب تأويلها على حكم هذه القاعدة، وقد قدّمنا تأويلها في خبر المبتدأ، فلا وجه لتكريره.

لا يقال^(٤): أفليس يقال: (مررت برجل أخوه القائم)، وهذان الخبران معرفتان، فكيف لا تكون الجملة معرفةً وهي مُركبةٌ من مجموعتهما، وتجري صفة للمعرفة؟

لأننا نقول: هذا فاسدٌ؛ فإننا قد ذكرنا أن حقيقة الوصف في الجملة إنما هو بأمرٍ خارج عن الخبرين، وليس كل واحد منهما على انفراده يكون صفةً، وإنما الصفة أمرٌ يحصل عنهما، ولا شك في كونه نكرة.

لا يقال: فهَبْ أُنَا سَلَّمْنَا أن الوصف في الجملة إنما هو بأمرٍ خارج عن الخبرين كما زعمتم، فما يمنع من تعريف هذا الأمر الذي قدّرتموه خارجاً، ويكون جارياً على المعرفة، وتكون الجمل حينئذٍ جاريةً أوصافاً للمعارف بهذا الاعتبار.

لأننا نقول: هذا فاسدٌ فإن هذا الذي ذكرناه/ هو أمرٌ [مقدّرٌ لا]^(٥) غير والتعريف [١٢٢]ب: إنما يكون في الأمور الظاهرة دون الأمور المقدرة التي لا يُلفظ بها، فبطل ما قالوه. الحكم الثالث: أنه يجوز وصف الشيء بحالة غيره كما يجوز وصفه بحال نفسه، وإنما جاز ذلك لأن الصفة - كما حققناه - خبرٌ في المعنى، فكما جاز أن يخبر عن الشيء بحال غيره في مثل قولك: (زيدٌ قام أبوه) جاز أن تُصِفَه بحال غيره فتقول: (مررت برجلٍ قائمٍ أبوه).

(١) ينظر: شرح الوافية (٢٥٦)، والإقليد (٧٤٨/٢).

(٢) ينظر: المحصل (٤١٢/١).

(٣) وَصَفُ بعضُ النحويين الجملَ بأنها نكرات. قال عبدالقاهر: «اعلم أن الجمل نكراتٌ كُلُّهَا». المقتصد (٩١١/٢). واعتزض الرضي لهذا الوصف فقال: لا يصح وصف الجملة بأنها نكرةٌ أو معرفةٌ؛ لأنَّ التعريف والتسكير من عوارض الذات، لكنَّها في حكم النكرة من حيث صحة تأويلها بالنكرة. ينظر: شرح الكافية (٢٩٨/٢).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٤/١).

(٥) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل، قدّرت به بما يناسب السياق؛ لقوله بعده: دون الأمور المقدرة..

ولما كان الوصف لحال الغير أجنبياً عن الموصوف لم يكن بدّ من ضمير رابط بين الصفة وموصوفها، وهذا يكون على وجهين^(١):

أحدهما: أن يكون الفاعل لتلك الصفة اسماً ظاهراً، فيكون متصلاً به كقولك: (مررت برجلٍ كثيرٍ عدوّه) فالهاء في (عدوّه) عائدة على (رجل).

وثانيهما: أن يكون فاعلُ تلك الصفة اسماً موصولاً، ولا بدّ فيه من عائِدٍ، فالضمير الأول عائِدٌ إلى الموصول لكونه أخصّ به لقربه منه، والضمير الثاني عائِدٌ إلى الموصوف، ويحتمل العكس، لكنّ ما ذكرناه أحقُّ. وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«فصلٌ

وكما كانت الصّفةُ وفّقَ الموصوف في إعرابه فهي وفّقَه في الإفراد والتثنية والجمع، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، إلّا إذا كانت فِعْلٌ ما هو من سببه فإنّها توافقه في الإعراب، والتعريف والتنكير، دون ما سواها، أو كانت صفةً يستوي فيها المذكرُ والمؤنثُ نحو: (فعلول) بمعنى: فاعل، و(فعليل) بمعنى: مفعول، أو مُؤنّثَةٌ تجري على المذكر نحو: (عَلّامةٌ، وهَلْجاجةٌ، ورَبْعَةٌ، وَيَفْعَةٌ) «(٢)» .

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

لما ذكر الشيخ وصفَ الذات بحالها، ووصفها بحال سببها، أردفه بكيفية جري الإعراب عليها، فلنذكر كيفية جريها في الإعراب على الموصوف إذا كانت من حاله، ثمّ نذكر كيفية جريها إذا كانت من حال سببه، ثمّ نذكر ما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فهذه مراتبُ ثلاث:

المرتبة الأولى: في كيفية جري الصّفة إذا كانت من حاله.

(١) ينظر: التخمير (٢/٩٤، ٩٥).

(٢) المفصل (١٤٢).

اعلم أنَّ الصِّفَّةَ متى كانت بحال الموصوفِ نفسه فلا بُدَّ فيها من المطابقة، وتلك المطابقة لا بُدَّ من كونها في أمور عشرة: رفعه ونصبه وجره، وإفراجه وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه، وتعريفه وتنكيره^(١).

وإنما وجب ذلك فيه لأمرين:

أما أولاً^(٢): فلأنَّ لفظ الصِّفَّةِ والموصوفِ موضوعان لذاتٍ واحدة، فلا بُدَّ من إيجادهما في هذه الأمور التي شرطناها، وإلا حَصَلَت المغايرة بينهما.

[١٢٣]

وأما ثانياً: فلأنَّ الصِّفَّةَ أمرٌ تابعٌ للموصوفِ، فلو تغايرا في أحد هذه الأمور التي ذكرناها لكان لا معنى لتبعية أحدهما للآخر؛ فلهذا تقول: (مررت بزيد العاقل، وبالزيدين العاقلين، وبالزيدين العاقلين، وبالهنديات العواقل)، فتجد الصِّفَّةَ حاصلةً على طَبَقِ الموصوفِ ووَفْقِهِ، لا تخالفه في شيءٍ من ذلك، هذا هو الأصل في الصِّفَّةِ، أعني المطابقة فيما قلناه. نعم، يجوز فيها وجهان آخران:

أحدهما: القطع عن إعراب الموصوف^(٣) سواء تكررت الصفات أو لم تكن متكررة، وقد اعتبر بعض النحاة^(٤) أنَّ القطع لا يكون إلا إذا تكررت، وهذا فاسدٌ^(٥)، فإن الغرض

(١) أجاز بعض الكوفيين مخالفة النعت للمنوع في التعريف أو التنكير إذا كان لمدح أو ذم، وأجاز الأخفش المخالفة إذا كانت النكرة مخصَّصةً، وأجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف بها خاصاً بالموصوف. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٠٧/٢)، وارتشاف الضرب (١٩٠٨/٤، ١٩٠٩).

(٢) ينظر: اللباب (٤٠٥/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٧٤٨/١).

(٣) القطع هو عدم إتيان النعت للمنوع في الإعراب، فيُقطع عنه إلى الرفع على أنه خيرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: هو، أو إلى النصب على أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوف، يُقدَّر بما يُناسب السياق. ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنوع تعريفاً وتنكيراً. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف (٣١٣/١)، وشرح الرضي على الكافية (٣٢٣/٢).

(٤) هو الزجاجي. ينظر: الجمل (١٥).

(٥) اعترض النحويون للزجاجي. ينظر: إصلاح الخلل (٨٠)، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف (٣١٣/١)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٠٧/١)، وشرح الرضي على الكافية (٣٢٢/٢). وخلاصة القول في المسألة أنَّ جواز القطع في النعت مشروط بشرطين: الأول: ألا يكون النعت للتوكيد. الثاني: ألا يكون المنوع محتاجاً لذلك النعت لتبيينه وتمييزه. فهذه الشرطين يجوز القطع مطلقاً. فعلى هذا لا يكون التكرير علّةً موجبة للقطع مطلقاً، بل قد يتكرر النعت ولا يجوز قطعه وذلك إذا كان المنوع نكرةً، وكانت النعوت لجرّد التخصيص.

ولا يُتبعُ بعد القطع. ينظر: (المراجع السابقة)، وارتشاف الضرب (١٩٢٧/٤).

بالقطع هو المبالغة في الوصف بتكرّر الجمل الفعلية والاسمية، وهذا الغرض حاصل سواء كانت متكررة أو غير متكررة، وأنشد سيبويه^(١):

وَلَقَدْ خَبَطْنَ يُيُوتَ يَشْكُرُ خَبَطَةً أَخْوَالَنَا وَهُمْ بَنُو الْأَعْمَامِ^(٢)

أي: هم أخواننا.

وثانيهما: العطف للصفة على صفة أخرى قبلها^(٣)، ولا يجوز عطفها على الموصوف؛ لأنّ الصفة هي الموصوف، ويستحيل عطف الشيء على نفسه؛ فلهذا لا يجوز أن تقول: (مررت بزيد والظريف) على أن يكون (الظريف) صفة لـ(زيد)، ويجوز أن تقول: (مررت بزيد الظريف والكريم).

والشاهد على العطف والقطع ما أنشده النحاة لخرنق بنت هفان^(٤)، قالت:

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ^(٥)

(١) ينظر: الكتاب (١٦/٢، ٦٣).

(٢) البيت من الكامل، وهو للمهلل بن ربيعة في ديوانه (٧٧). وينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السرياني (٢/٢٥)، ورسالة الغفران (١٦٤)، والتبصرة والتذكرة (١٨١/١)، وإصلاح الخلل (٨٢). وخبطن: يعني الخيل. ويُروى: (خبطت).

(٣) الأعراف أن يكون نعت النكرة المقطوع بالواو؛ لأنّ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف، فتأكيد القطع بالحرف أبلغ. وإذا كانت السنوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم تعطف إلا بالواو، وإن لم تكن مجتمعة جاز العطف بما سوى الواو إلا (حتى) و(أم)، نحو: (مررت برجل راكب فذهب) أو (راكب ثم ذهب). ينظر: إصلاح الخلل (٨٦)، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف (٣١٦/١)، وشرح الرضي على الكافية (٣٢٢/٢).

(٤) بنت بدر بن هفان البكرية العدنانية، من الشاعرات الجاهليات، هي أخت طرفة بن العبد لأمه، وتُسميت على أنّها أخته لأبيه. تزوجها سيد أسد بشر بن عمرو، فلما قُتل يوم قُلاب رثته، وكان أكثر شعرها فيه وفي أخيها طرفة. ينظر: سمط اللآلئ (٧٨٠/٢)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٤١٩/٣)، وخزانة الأدب (٥١/٥).

(٥) البيتان من الكامل، وهما في ديوان الخرّنق (٢٩). وينظر: الكتاب (٢٠٢/١)، ومعاني القرآن للفراء (١٠٥/١، ٤٥٣)، والكامل (٩٣٣/٢)، والأصول (٤٠/٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٢٨٠/١، ٢٨١)، والإنصاف (٤٦٨/٢)، والحماسة البصرية (٦٦٨/٢). ويُروى بعكس البيت: (النازلون... والطيبين)، ويُروى برفعهما ونصبهما، وتوجيهها كما ذكره الشارح. ورواية الديوان (النازلون... والطيبين). و(الجزر والأزر) الأصل فيهما ضم الزاي على (فعل)، وسُكّنت لضرورة الوزن؛ لأنّ القصيدة من الكامل وضربها أحد مضمّر، وهو يلزم في جميع أبياتها، فتصير (مُتفاعِلن): (مُتثَنّا) ثم (فَعْلن).

فَنَصَّبُ (النازلين) على تأويل أعني، وَرَفَعُ (الطيين) على إضمار مبتدأ، وَعَطَفُهُ^(١) على (النازلين).

ويجوز رفعهما جميعاً ونصبهما جميعاً، وعكسُ إعراب البيت، كلُّ ذلك على القطع. وفي التنزيل: [سورة النازعات: ١-٤]

لا يقال: القطعُ في الصفات باطل؛ لأنَّ القطعَ في الرفع إنما يكون بإضمار مبتدأ، والقطعُ بالنصب إنما يكون بإضمار أعني، وكونها مقطوعة^(٢) على الخبرية أو على المفعولية يُبطل كونها صفةً ويُخرجُها عن التبعية.

لأننا نقول: هذا فاسدٌ، فإن معنى الوصفية باقٍ في حال القطع كما كان في حال التبعية، ولكنه عَرَضَ مخالفةُ الإعراب فلم يكن بُدُّ من تقديرٍ رافعٍ وناصبٍ، وليس ذلك إلا [١٢٣ب] ما ذكرناه. فأما الأمورُ المعنويةُ فهي باقية كما كانت.

المرتبة الثانية^(٤): في كيفية جري الصفة إذا كانت من حالٍ غيره. اعلم أنَّ الاسم إذا كان موصوفاً بحالٍ غيره فالصفة تكون وَفَقَ الموصوف في أمور خمسة: الرفع والنصب والجر، والتعريف والتنكير، دون ما عداها، فتقول على هذا: (مررت برجلٍ ضاحكٍ أبوه)، و(مررت بزيدٍ العاقلِ أخوه)، فتجدُّها موافقةً له فيما ذكرناه. فأما الخمسةُ الباقيةُ فالصفة تكون فيها كالفعل فتؤنثها حيث يؤنث الفعل، وتذكرها حيث يُذكر الفعل، وتفرداها كل موضع؛ لأنها لا تنفك عن أن تكون رافعةً للظاهر كما يُفرد

(١) وذلك بتوافق الاسمين رفعاً أو نصباً.

(٢) سورة النساء، من الآية (١٦٢). والآية بتمامها: [سورة النساء: ١٦٢-١٦٤]

[سورة النساء: ١٦٢-١٦٤] "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَنُونِ" (١٦٢) "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَنُونِ" (١٦٣) "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَنُونِ" (١٦٤)

فـ(المؤمنون) بالرفع عطفاً على(الراسخون)، و(المؤتون) بالرفع مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف، وعطفه على المرفوع قبله ضعيف؛ لأنه عطفٌ بعد قطع، و(المؤمنون) الثانية عطفاً على(المؤتون)، وجاءت في أثنائها(المقيمين) منصوبةً على تقدير: أمدح. وثمة أوجه أخرى. ينظر: إعراب القرآن للنحاس(٥٠٤/١)، وإعراب القرآن لقوام السنة(٩٥)، وأما ابن الشجري(١٠٢/٢)، والتبيان(٤٠٧/١)، والبحر المحيط(١٣٤/٤).

(٣) في نسخة التحقيق (منصوبة)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل(٤٤٥/١).

الفعل إذا رفعت به الظاهر، وإنما كان الأمر فيها كما قلناه لأن هذه الصفة جهتين هي باعتبار أحدهما جارية مجرى الاسم، وباعتبار الأخرى جارية مجرى الفعل.

فالجهة الأولى عامة، وهي كونها تابعة لما قبلها، فجرت مجرى الاسم في ذلك؛ فلهذا كانت تابعة له في خصائص الاسم وهي الإعراب، والتعريف والتنكير؛ لأن هذه الأمور مما يختص بها الاسم.

الجهة الثانية خاصة، وهي كونها رافعة لما بعدها، وعاملة فيه الرفع، فجرت مجرى الفعل في ذلك؛ فلهذا كانت تابعة له في خصائص الفعل، وهي التذكير والتأنيث فتذكرها وتؤنثها تبعاً للفاعل كما تذكر الفعل وتؤنثه، ولما كانت غير منفكة عن رفع الظاهر كانت مفردة بكل حال، كما يكون الفعل مفرداً بكل حال إذا كان رافعاً للظاهر.

والذي يدل على كون الصفة بمنزلة الفعل إذا رفعت الظاهر ثلاث مسائل:
الأولى منها: حسنة قوية، وهي قولك: (مررت برجلٍ قاعدٍ غلمائه)، [كما حسن قولك: (يقعدُ غلمائه)].

والثانية: ضعيفة، وهي قولك: (مررت برجلٍ قاعدٍ غلمائه)،^(١) كما ضعف قولك: (يقعدون غلمائه)، وإنما ساغ على لغة من قال: (أكلوني البراغيث)^(٢).

الثالثة: متوسطة، وهي قولك: (مررت برجلٍ قعودٍ غلمائه) وإنما ساغ ذلك لأمرين:
أما أولاً: فلأن جمع التكسير يُشبه المفرد^(٣)، بدليل تصغيره على لفظه^(٤)
كـ (أكلب) و (أنعام).

(١) ما بين المعقوفتين زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها، اجتهدت في تقديرها بما يُناسب السياق. والظاهر أن السقط حصل من انتقال نظر الناسخ.

(٢) ضعف (قاعدين غلمائه) أقل من ضعف (يقعدون غلمائه)؛ لأن الحروف في الفعل فواعل بخلاف الحروف في الاسم. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٠٩/٢).

(٣) المؤنث. ينظر: التخميم (٩٦/٢).

(٤) يعني على لفظ الجمع نفسه. فتصغير أكلب: أُكَيْلِب، وتصغير أنعام: أُنَيْعَام. وهذا خاص بجمع القلة، أما جمع الكثرة فلا يُصَغَّر على لفظه. ينظر: التكملة (٥٠٢)، والمقتصد في شرح التكملة (٦٦٦/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢٦٦/١).

وأما ثانياً: فلأنه لم يُشَبَّه الفعل في لفظه بخلاف: (قاعدون) فإنه مُشَبَّه للفعل في لفظه
كـ(يقعدون)./

فلم يكن من امتناع (قاعدون) امتناع (قعود) لما بينهما من الفرق الذي ذكرناه^(١).
المرتبة الثالثة: في بيان ما يستوي فيها المذكر والمؤنث.
وقد ذكر الشيخ من ذلك صوراً ثلاثاً^(٢):
الصورة الأولى: قولهم (فَعُول) وهذه [الصورة]^(٣) تأتي على وجهين:
الوجه الأول منهما: أن تكون صفةً وهو الكثير، إما بمعنى فاعل فتقول:
(مررت بامرأة صبور، ورجل صبور)، و(جاءني رجل شكور، وامرأة شكور). قال
امرؤ القيس:

وَتُضْحِي فَتَيْتُ الْمِسْكَ فَوْقَ فِرَاشِهَا نَوُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ^(٤)
وهكذا قولنا (عجوز) قال ابن السكيت^(٥): والعامة تقول (عجوزة) بالتاء.
وإما بمعنى (مفعول) كـ(ناقة حلوب، وفرس ركوب) قال كعب الغنوي^(٦):
يَبِيْتُ النَّدى يَا أُمَّ عَمْرٍو ضَجِيعُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمُنْقِيَاتِ حُلُوبُ^(٧)

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٣٢/٢).

(٢) يضاف إليها: (مفعيل) نحو: معطير، و(مفعال) نحو: معطاء، و(مفعّل) نحو: مغشّم، و(فعال) في بعض
أمثله، نحو: حبان. ينظر: المفصل (٢٤٠)، والبلغة للأنباري (٨٣)، وأوضح المسالك (٢٨٧/٤)، والمزهر (٢/٢١٨، ٢١٦).

(٣) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل، اجتهدت في تقديره.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان امرئ القيس (١٧). وينظر: جمهرة أشعار العرب (٢٥٩/١)، وشرح
القصائد السبع لابن الأنباري (٦٥)، ونقد الشعر (١٥٦)، وسر صناعة الإعراب (٥٧٥/٢). و(نؤوم الضحى)
كناية عن التنعم. و(لم تنتطق عن تفضّل) أي: ليست ممن تشدّ عليها نطاقها للعمل، بعد التفضّل وهو لبس
الثوب الواحد.

(٥) نص كلام ابن السكيت: «وتقول: هذه عجوز، ولا تقل: عجوزة». إصلاح المنطق (٢٩٧).

(٦) ابن سعد، يُقال له: كعب الأمثال لكثرة الأمثال في شعره، شاعر إسلامي، قال البغدادي: والظاهر أنه تابعي.
ينظر: طبقات فحول الشعراء (٢١٢/١)، ومعجم الشعراء للمرزباني (٢٠٤)، وخزانة الأدب (٥٧٤/٨).

(٧) البيت من الطويل. وينظر: الأصمعيّات (٩٦)، والبيان والتبيين (٣٣٢/٣)، والأماشي للقيالي (١٦٩/٢)، والمفضل (٩٦١/٢)، ومختارات ابن الشجري (٢٧/١).

وإنما قيل (الحلوبة، والركوبة) لأنه في تأويل الفرقة والجماعة، وسنقرره في المؤنث بمشيئة الله تعالى. وكلُّه يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولم يشذَّ غير هذا إلا حرف واحدة وهو قولهم: (هذه^(١) امرأة عدوة الله) هكذا حكاه الجوهري^(٢) عن ابن السكيت^(٣). قال الفراء^(٤): وإنما كان بالتاء حملاً له على ضده، وهي قولهم: (هذه صديقة بني فلان)^(٥).

فـ(فعل) إذا كان صفة فإنهما يستويان فيه سواء كان بمعنى فاعلٍ أو مفعول كما ترى. وقد وقع في بعض نسخ المفصل^(٦) أنهما يستويان في (فعل) إذا كان بمعنى فاعل ولا وجه [له]^(٧) لما ذكرناه. هذا فيه إذا كان صفة.

الوجه الثاني: أن يكون اسماً، وهذا نحو: (الوقود، والفطور) بمعنى المفطر عليه، والموقد عليه، وليس يقال فيه استواء كما هو في الصفة.

الصورة الثانية: (فعل) بمعنى مفعول^(٨)، وهذا نحو قولهم: (امرأة قتيل، وشاة ذبيح) بمعنى مقتولة ومذبوحة، وإنما كان الأمر كما قلناه لأن (فعل) قد يكون بمعنى (فاعل) مثل: كريم وشريف، وقد يكون بمعنى (مفعول)، فما كان منه بمعنى (فاعل) فهو جارٍ على القياس في التذكير والتأنيث، وما كان بمعنى (مفعول) فهما مستويان فيه، وإنما فعلوا ذلك تفرقةً بينهما، وإنما خصوا فعلاً بمعنى مفعول بالتسوية لقلته، وقد شذَّ نحو قوله: (هذه شاة أكيلة السبع) بمعنى مأكولة^(٩).

(١) في نسخة التحقيق (هذا)، وهو خطأ من الناسخ، والتصويب من الصحاح.

(٢) ينظر: الصحاح (عدا) (٢٤١٩/٦).

(٣) رواية ابن السكيت: (هي عدوة الله). ينظر: إصلاح المنطق (٣٥٧).

(٤) ينظر: الصحاح (عدا) (٢٤١٩/٦، ٢٤٢٠).

(٥) القياس في (صديقة) الإتيان بالتاء مع المؤنث؛ لأنها على (فعل) بمعنى فاعل. ينظر: الإنصاف (٦٣٠/٢)، وأوضح المسالك (٢٨٧/٤).

(٦) ينظر: المفصل (١١٩) بتحقيق: د. فخر صالح قدارة.

(٧) زيادة لا يستقيم السياق إلا بها.

(٨) ويلزم أن يكون جارياً على المؤنث. ينظر: التخمير (٩٧/٢).

(٩) قالوا (أكيلة) بالتاء؛ لأنها استعملت استعمال الأسماء. ينظر: المذكر والمؤنث للفراء (٥٤)، والمفضل (٩٦٢/٢).

الصورة الثالثة: ما كان فيه علامة تأنيث للمبالغة^(١)، فإن مثل هذا يستوي فيه المذكر والمؤنث^(٢)، وهذا نحو قولهم: (عَلَامَةٌ، وَنَسَابَةٌ) لمن يكون كثير العلم بالعلوم والأنساب^(٣)، وهكذا قولهم: (غُلَامٌ رُبْعَةٌ، وامرأة رُبْعَةٌ) إذا كانت مُعْتَدِلَةٌ القامة. وَغُلَامٌ يَفْعَةٌ، وامرأة يَفْعَةٌ، بتحريك العين، ومكانٌ يَفَاعٌ إذا كان مرتفعاً. والهَلْبَاجَةُ: الأحمق، يقال: (رَجُلٌ هَلْبَاجَةٌ)، و(امرأة هَلْبَاجَةٌ) إذا كان كثير الحمق. قال خلف الأحمر^(٤): سألت أعرابياً عن الهلباجة فقال: هو الأحمق الضخم القدم^(٥) الأكل، ثم جعل يُعَدِّدُ صفاته، ثم قال في آخره: هو الذي جمع كلَّ شرٍّ^(٦).

فهذا هو الكلام في كيفية جرّي الصفة على موصوفها، وسيأتي لهذا مزيد تقرير في المذكر والمؤنث بمشيئة الله وعونه.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

والمُضْمَرُ لَا يَقَعُ مَوْصُوفاً وَلَا صِفَةً.

والعَلَمُ مثله في أنه لَا يُوصَفُ بِهِ. وَيُوصَفُ بثَلَاثَةِ بِالمَعْرِفِ باللام، وبالمُضَافِ إلى المعرفة، وبالمُبْهَمِ، كقولك: (مررت بزيد الكريم)، و(زيد صاحب عمرو وصديقك وراكب الأدهم)، و(زيد هذا).

(١) قال ابن يعيش: «ولا تدخل هذه التاء في صفات الله تعالى، وإن كان معناها المبالغة؛ لوجود لفظ التأنيث، ولا يحسن إطلاقه على البارئ؛ لأنها مبالغة بعلامة نقص». شرح المفصل (٥٦/٣).

(٢) ينظر: الزاهر (٢٤٨/٢).

(٣) قال الفراء: تَزَلُّ الرجل منزلة الجماعة، كآته لكثرة علومه جماعة، فيوصف بما فيه تاء التأنيث. ينظر: حاشية المفصل المنسوبة للزمخشري (٣٢ب)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٧٤٩/١).

(٤) ابن حيان بن محرز البصري (...-١٧٥هـ)، أبو محرز، كان مولى أبي بردة، كان شاعراً راوية علامة، قال أبو الطيب اللغوي: كان يصنع الشعر ثم ينسبه للعرب فلا يُعرف، ثم تعبد آخر عمره. له: جبال العرب وما قيل فيها من الشعر. ينظر: مراتب النحويين (٨٠)، وإنباه الرواة (٣٨٣/١)، ومعجم الأدباء (١٢٥٤/٣)، وبغية الوعاة (٥٥٤/١).

(٥) القدم: العيب عن الكلام في ثقل. ينظر: القاموس المحيط (قدم) (١٤٧٧).

(٦) ينظر: الصحاح (هلبج) (٣٥١/١).

والمضافُ إلى المعرفة، مثلُ العلمِ يوصَفُ بما يوصفُ به.
والمُعَرَّفُ باللامِ يوصفُ بمثله، وبالمضافِ إلى مثله كقولك: (مررت بالرجلِ
الكرِيمِ، وصاحبِ القومِ) .
والمُبْهَمُ يوصفُ بالمُعَرَّفِ باللامِ اسماً أو صفةً، واتَّصافُهُ باسمِ الجنسِ ما هو مُسْتَبَدٌّ
بِهِ عن سائرِ الأسماءِ، وذلك كقولك: (انصُرْ ذلكَ الرجلَ، وأولئكَ القومَ)، و(ياأيُّها^(١)
الرجلُ)، و(يا هذا^(٢) الرجلُ)^(٣).

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

قبل الخوض في شرح كلام الشيخ نذكر تمهيداً قاعدة لما نحن نريدُ ذكره فنقول: من
حقّ الموصوف أن يكون أحصَّ من صفته أو مساوياً لها، وإنما وجب اعتبار ذلك فيه لأمرين:
أما أولاً^(٤): فلأنَّ الذاتَ هي المقصودة بالصفة، والصفةُ تابعةٌ لها ومستندةٌ إليها، ولا
يليق من جهة النظر والقياس أن يُجعل ما يكون تابعاً وغير مقصودٍ أعلى حالةً من المتبوع
المقصود في التعريف والوضوح.

وأما ثانياً^(٥): فلأنَّ الصفةَ إنما تُساق من أجل التخصيص والإيضاح على جهة التثمة
والتكملة لموصوفها، ولا يصلح أن يُجعل ما هو تثمة وتكملة أقوى حكماً وأدخل في
التعريف من الأمر المكمل الموضح.

فتقرر بما ذكرناه أنَّ الموصوفَ يجب أن يكون أحصَّ أو مساوياً.

فإذا تمهدت هذه القاعدة/ فاعلم أنَّ كلامَ الشيخ في هذا الفصلِ مشتملٌ على أحكامٍ [١٢٥أ]
خمسة^(٦):

(١) في بعض نسخ المصنّف: يا أيها الرجل.

(٢) في بعض نسخ المصنّف: يا أيها الرجل.

(٣) المصنّف (١٤٢).

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٣٣/٢).

(٥) ينظر: حاشية الفصل المنسوبة للزمخشري (٣٢ب).

(٦) لم يُشر الشارح إلى حكم وصف الأسماء الموصولة والوصف بها وهي من المعارف، والخلاصة فيها: (مَنْ) و(مَا)
أجاز البصريون وصفهما نحو: (جاءني مَنْ في الدار). ومنعه الكوفيون. ولا يوصف بهما. وبقية الموصولات توصف
ويوصف بها، ومنع بعض النحويين أن يوصف الموصول؛ لأنَّ ما بعده صلة والصلة بعض الموصوف وهي لا توصف،

الحكم الأول: أن المضمَر لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به:

اعلم أن الأسماءَ بالإضافة إلى وصفِها والوصفِ بها على ثلاثِ مراتبٍ^(١):

المرتبة الأولى: يُوصَفُ ويوصَفُ به، وذلك أمورٌ ثلاثة:

أولها: المبهَمُ، فإنك تصفه فتقول: (مررت بهذا الرجل)، وتصف به فتقول: (مررت بزيد هذا).

وثانيها: المعرَّفُ باللام^(٢)، فإنك تصفه فتقول: (مررت بالرجل الظريف)، وتصف به فتقول: (مررت بسلامك الكريم).

وثالثها: المضافُ إلى المضمَر والمبهَم، فإنك تصفه فتقول: (مررت بسلامك الطويل، وبصاحب هذا العاقل)، وتصف به فتقول: (مررت بزيد صديقك، وبعمرو غلام هذا).

المرتبة الثانية: يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به، وهذا نحو العَلَم، وإنما لم يكن موصوفاً به لأنَّ من حقِّ الصفة أن تكون دالةً على معنى في متبوعها، وهذا المعنى لا يتأتَّى في العَلَم^(٣)؛ فلهذا لم يُوصَف به، وإنما كان موصوفاً لأجل إيضاح ما وقع فيه من اللبس بسبب الاشتراك في الاسم كما قررناه من قبل.

المرتبة الثالثة: ما لا يُوصَف ولا يُوصَف به^(٤)، وهو المضمَر^(٥)، أما كونه لا يُوصَف فلأمرين:

فيمتنع وصف بعض الاسم دون بعض، كما أنَّ الصلة تقوم مقام الصفة. ينظر: المستوفى (٦/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٣١٤/٢)، والمقتبس (١٢٩/١ أ، ب)، وارتشاف الضرب (١٩٣١/٤)، وجمع الهوامع (١٧٨/٥).

(١) وثمة قسمٌ رابعٌ أشار إليه الشارح بعد عرض هذه الأقسام، وهو ما يُنعت به ولا يُنعت، وهو جميع المشتقات، وكذا ما تُتبع به مما له معنى، نحو: هذا حسنٌ بسَّنْ . ينظر: شرح عيون الإعراب (٢١٩)، وكشف المشكل (٦١٢/١)، والتهذيب الوسيط (١٤٤)، والمقرب (٢٢٣/١).

(٢) عموماً سواء كان جامداً وهو ما يُوصَف، أو مشتقاً وهو ما يُوصَف به.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٦/١).

(٤) ويضاف للمضمَر: أسماء الشرط وأسماء الاستفهام و(كم) الخبرية. ينظر: المقرب (٢٢٣/١).

(٥) أجاز الكسائي وصف المضمَر الغائب، نحو: (مررت به المسكين). ينظر: ارتشاف الضرب (١٩٣١/٤)، ومغني اللبيب (٥٩٣). وخرَّجه سيبويه على البدل. ينظر: الكتاب (٧٥/٢)، وخطأ الفراء رأيَ الكسائي. ينظر: معاني القرآن (٤٧١/١).

أما أولاً^(١): فلأن الصفة في المعرفة إنما تكون من أجل إزالة الاشتراك كما قررناه، ولا اشتراك في المضمرات.

وأما ثانياً^(٢): فلأن الوصف في المعارف إنما يكون مقصوداً للإيضاح، والمضمرات في أنفسها واضحة؛ فلهذا لم تكن مفتقرة إلى الوصف.

وأما كونه لا يوصف به فلا مبرر أيضاً:

أما أولاً^(٣): فلأن الصفة تابعٌ يدلُّ على معنى في متبوعه، والمضمر لم يوضع للدلالة على المعاني وإنما وضع كناية عن الذات لا غير.

وأما ثانياً^(٤): فلأن الصفة لا بدَّ فيها من شرطية الاشتقاق، والمضمر لا يُعقل فيه اشتقاق؛ فلهذا بطل كونه موصوفاً وموصوفاً به.

فأما كون الاسم يوصف به ولا يوصف فليس موجوداً في الأسماء المفردة إلا في صورة واحدة، وهي الصفة نفسها إذا كانت جاريةً على موصوفها^(٥)، دون غيرها، فلا حاجة بنا إلى الكلام عليه.

فهذه هي العلة في كون المضمر لا يوصف ولا يوصف به.

وزعم الخوارزمي^(٦) أن المضمر إنما لم يكن موصوفاً به لأن من شأن الصفة أن تكون مَوْرَداً للنفي والإثبات^(٧)، و^(٨) أن تكون كاسم الإشارة من حيث القرب والبعد

(١) ينظر: التهذيب الوسيط (١٤٤).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٥/١)، والإقليد (٧٥٣/٢).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٦/١)، و

(٤) ينظر: التهذيب الوسيط (١٤٤).

(٥) يعني بها الصفات المشتقة؛ وإنما لم تُنعت لأنها مشابهة للأفعال، والأفعال لا تُنعت، ومشابهتها للأفعال من جهة تحمّلها للضمير كالفعل. ينظر: كشف المشكل (٦١٢/١)، والتهذيب الوسيط (١٤٤، ١٤٥).

(٦) ينظر: التخمين (٩٧/٢).

(٧) أي: مفيدة لنفي أو إثبات.

(٨) هكذا في نسخة التحقيق، ويستقيم المعنى بـ(أو)، لا بالواو.

والتوسط^(١)، فلو وقع المضمَر صفةً/ لكان الموصوفُ لا تخلو حاله إمّا أن يكون من قبيل ما [١٢٥] يجري فيه الفكُّ^(٢) كالمعرّف باللام، أو مما لا يجري فيه الفكُّ كالعلم. فإن كان الأولُ تعذرَ وقوعُ المضمَرِ صفةً؛ لأنَّ المضمَرَ أخصُّ منه فلا يقعُ صفةً له. وإن كان الثاني وهو العلمُ تعذرَ أن يقعَ المضمَرُ صفةً له؛ لأنه يلزم أن يكون المضمَرُ مَورِداً أو متعدداً، وهذا محالٌ وقوعُه في المضمَر؛ فلهذا استحال وقوعه صفةً. هذا ملخص كلامه، مُهذَّباً بعد حذف أكثر فضلاته. وهذا الذي ذكره من الأمور التي شَطَّ فيها نظره عن المراد، وزلَّ فيه عن مطابقة مقصود النحاة أو كاد، وبيانه من وجهين:

أما أولاً: فمن أين يلزم أن تكون الصفة مَورِداً للنفي والإثبات، وأن تكون كاسم الإشارة في القرب والبعد والتوسط؟ فإنَّ كلَّ شيءٍ ما يُمكن تصوُّره^(٣) في الذهن هو مَورِدٌ للنفي والإثبات؛ لأنَّه لا يخلو إمّا أن يكون ثابتاً أو غير ثابتٍ، أو حاصلًا أو غير حاصلٍ. فما كانت الصفة مختصةً به وحدها من بين سائر الحقائق.

ثم نقول: لم يكن المضمَرُ بأن يكون كاسم الإشارة في القرب والبعد والتوسط بأولى من أن يكون اسمُ الإشارة كالمضمَر في العيبة والخطاب والتكلم، فلم يكن أحدهما بالحمل على صاحبه أولى من الآخر.

وأما ثانياً: فلأن الوجه الذي لأجله وُصف بالاسم الظاهر المشتقَّ يصح اعتباره في الاسم المضمَر، فما المانع من أن يكون صفةً كالاسم الظاهر؟

فإن زعم أن الوجه في صلاحية الاسم الظاهر للوصف به هو كونه مشتقاً بخلاف المضمَر فإنه ليس مشتقاً، قلنا هذا رجوعٌ، ولكنه رجوعٌ إلى كلام النحاة ووقوفٌ على ما قالوه، وتركٌ لما شرع فيه من التعليل الركيك الذي لا ثمره له ولا طائل وراءه.

فبطل ما عوّل عليه، وتقرّر إذن ما قاله النحاة.

(١) أي: أن النعت يفيد تقييداً لهذا المعنى المتعدد، وهو القرب والتوسط والبعد.

(٢) المقصود بالفك: الفصل بين الكلمتين في المعرفة، كالفصل بين (أل) المعرفة وما دخلت عليه. وسيأتي مزيد بيان له في نهاية الفصل الآتي.

(٣) المعنى: فإن كل شيء يمكن تصوّره.

الحكم الثاني: في بيان ما يُوصف به العَلَمُ.

واعلم أنه يوصف بما هو أنقص منه في التخصيص، وذلك أمور ثلاثة^(١):

أولها: المعرّف باللام^(٢)، وهو واسع الخطو كثير الاستعمال فيه، كقولك: (مررت بزيدٍ الكريم).

وثانيها: المضاف إلى المعرفة، أمّا المضاف إلى العَلَم فكقولك: (مررت بزيدٍ صاحبِ عمرو)، وأمّا المضاف إلى المضمر فكقولك: (مررت بزيدٍ صديقك)، وأمّا المضاف إلى اللام^(٣) فكقولك: (راكب الأدهم)^(٤)؛ لأنها كلّها مشتركة بين كونها أخصّ منها وأدخل في التعريف منها.

وثالثها: المبهّم، نحو قولك: (مررت بزيدٍ هذا)^(٥).

فهذه جملة ما يوصف به العَلَم من الأسماء.

نعم، يجوز وصف العلم بالمضاف إلى المبهّم كقولك: (مررت بزيدٍ صاحبِ هذا)؛ لأنه/ إذا جاز وصفه بالمبهّم [كما مرّ]^(٦) جاز وصفه بالمضاف إليه من طريق الأولى؛ [لأنّه]^(٧) أخصّ منهما جميعاً، وهذا لم يذكره [الشيخ]^(٨)، ولم ينبّه عليه ابنُ الحاجب^(٩)، ولا ذكره الخوارزمي، وهو جيّد لا غبار عليه.

الحكم الثالث: في بيان ما يوصف به المضاف إلى المعرفة.

(١) ينظر: الكتاب (٦/٢)، والأصول (٣٢/٢).

(٢) يعني: بالألف واللام.

(٣) يعني: المعرّف بالألف واللام.

(٤) أي: مررت بزيدٍ راكبٍ الأدهم.

(٥) إنّما جاز الوصف بالمبهّم مع أنه كالعلم في الدلالة على الذات؛ لأنه يُنظر إلى معناه، فهو يعني: الحاضر. ينظر: الإقليد (٧٥٤/٢).

(٦) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بمقدار كلمتين، اجتهدت في تقديره.

(٧) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بمقدار كلمة، اجتهدت في تقديره.

(٨) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بمقدار كلمة، اجتهدت في تقديره.

(٩) ذكره ابن الحاجب في سياق العموم، فقال في العَلَم: ويوصفُ ببقية المعارف. ينظر: الإيضاح (٤٤٦/١).

اعلم أن الشيخ قد أطلق القول إطلاقاً في أن ما يُوصَفُ به العَلَمُ يُوصَفُ به ما يضاف إلى المعرفة، وقال إنه مثله، وهذا الإطلاقُ خطأً^(١) فإن قولنا: (غلام الرجل) مضاف إلى المعرفة فيلزم أن يصحَّ وصفه بمثل: (مررت بغلام الرجل صاحبك)، وقد صرَّح بأن قولك: (مررت بالرجل صاحبك) ممتنع. فإذا امتنع (مررت بالرجل صاحبك) فلا بد أن يمتنع (مررت بغلام الرجل صاحبك) أحقُّ وأولى؛ لأنَّ المضافَ إلى المضمَرِ أخصُّ منهما جميعاً، أعني المعرَّفَ باللام والمضافَ إليه.

والحقُّ أن يُقالَ: والمضافُ إلى المعرفة يُوصَفُ بمثله، وبما هو أدنى منه درجةً في التخصيص^(٢). فعلى هذا نقول: (مررت بغلام الرجل صاحب القوم، وبصاحب زيد صديق عمرو)، ونقول: (بغلام زيد صاحب القوم، وبصاحبك صديق عمرو)، ونقول: (بصاحب زيد صديق الرجل)، ولا نقول: (بصديق الرجل صاحب زيد)؛ لكون الصفة أخصَّ من الموصوف هاهنا، ولا: (بصديق زيد صاحبك) أيضاً لما ذكرناه. فحصل من مجموع ما ذكرناه هاهنا أن منزلة المضاف في التعريف معتبرة بالمضاف إليه.

نعم، هل يكون المضاف إلى المضمَرِ مطلقاً سواءً في التعريف، أو يكون المضاف إلى المتكلم أعرف من المضاف إلى المخاطب، وما أضيف إلى المخاطب أعرف مما أضيف إلى الغائب؟ فيه نظرٌ سيأتي تقريره في المعارف. الحكم الرابع^(٣): في بيان ما يُوصَفُ به المبهم^(٤).

اعلم أن اسم الإشارة لا يوصف إلاً بذی اللام وحده من بين سائر الأسماء، وإنما وجب ذلك فيه لأنَّ اسم الإشارة في نفسه مبهم الحقيقة، وليس في لفظه ما يدلُّ على

(١) ينظر: الإقليد (٢/٧٥٥). وقال سيبويه: «والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء: بما أضيف كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهمة» فهو يُنبئ عن وجه النقص في عموم كلام الزمخشري. الكتاب (٢/٧).

(٢) الأولى أن يقول (في التعريف). وترتيبها كما يشير الشارح: المضمَرُ أولاً ثم العلم ثم المبهم ثم المعرف باللام، والمضاف في الحكم بمنزلة المضاف إليه.

(٣) أفاد الشارح في تفصيل هذا الحكم مما عرضه ابن الحاجب. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٤٦).

(٤) ذهب الكوفيون والزجاج والسهيلي إلى أن أسماء الإشارة لا تُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها، وجعلوا المعرف بآل بعدها عطف بيان. ينظر: نتائج الفكر (٢١٤)، وارتشاف الضرب (٤/١٩٣٣). والجمهور على ما أورده الشارح.

خصوصية ذاته؛ فلهذا وصفوه بأسماء الأجناس الدالة على الحقيقة، وليس تكون دالة على الحقيقة إلا باللام؛ فلهذا وصفت بها، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (واتصافه باسم الجنس ما هو مستبدُّ به عن سائر الأسماء) يشير به إلى ما ذكرناه؛ ولهذا ضعف قولك: (مررت بهذا الأبيض) وحسن (بهذا العالم)؛ لأنَّ الأبيض ليس فيه دلالة على حقيقة الذات المشار إليها، ولا فيه كشف عن خصوصيتها^(١)؛ فلهذا ضعف وصفه به، بخلاف قولنا: (مررت بهذا العالم) فإنَّ فيه دلالة على خصوصية الذات وحقيقتها؛ لأنَّ وصفه/ بالعالم إشارة إلى حقيقة ذاته، وهي الرجولية، فلهذا حسن وصفه به؛ لأنَّ الصفة في الحقيقة إنما هي لاسم الجنس المقدَّر صفةً له لتكون دالة على [المعنى]^(٢) الذي كان ذاتاً مخصوصةً من أصله، ولكون الصِّفة كاشفةً عن حقيقة ذاته لم يجز الفصل بينهما بشيء؛ فلهذا لا يجوز: (مررت بهذا يوم الجمعة الرَّجل) وجاز: (مررت بزيد يوم الجمعة الظريف).

قال ابن السراج^(٣): لا يجوز أن تقول: (مررت بهذين العاقل والظريف)^(٤)، ويجوز أن تقول: (مررت بالزيدين العاقل والظريف)، وهذا يؤيد ما قلناه من استحالة الفصل بينهما لتزولهما منزلة شيء واحد في الدلالة على حقيقة الذات وخصوصيتها. قال^(٥): وإنما وصفت الأسماء المبهمة بهذه الأسماء؛ لأنها والمبهمة كشيء واحد، وكلامه يشير إلى ما لحصناه من عدم الفصل بينها وبين موصوفها. الحكم الخامس: في بيان الوصف للمعرِّف باللام.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٧/١).

(٢) بياض في الأصل أثبتته من الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٧/١).

(٣) ينظر: الأصول (٣٣/٢).

(٤) ذكروا في بيان علة المنع وجوهاً ثلاثة: الأول: أنَّ المبهم لما أحدث تعريفاً لنعته صار كالجُزء منه، ولا يُفصل بين الألف واللام وبين ما اتصل به وأشبه (أيها الرجل) فلا يفصل بينهما. الثاني: أنَّ المفرق يجب أن يكون بعدد المجموع، والمبهم اسم واحد وصفته كذلك، فهما اسمان يبين أحدهما الآخر، فقاما مقام اسم واحد، ولا يجوز تعدد أحدهما وإفراد الآخر. الثالث: أنَّ الإشارة تذهب بالمعطوف، فإذا قلت: (مررت بهذين الطويلين) فالإشارة واحدة، فإذا عطفت لم تكن كذلك. ينظر: الأصول (٣٣/٢)، وشرح كتاب سيوييه للسيراقي (٨٢/٦، ٨٣).

(٥) ينظر: الكتاب (٧/٢، ٨).

واعلم أنه يوصف بأمرين^(١):

أحدهما: باللام^(٢) مثله كقولك: (مررت بالرجل العاقل والكريم) وهذا هو الأكثر الذي حلا مذاقه ورق مشربه.

وثانيهما: بالمضاف إلى مثله، كقولك: (مررت بالرجل صاحب القوم، وراكب الأدهم)؛ لأنه دونه في التعريف، فاكتماله للتعريف من غيره.

قال أبو سعيد السيرافي^(٣): وهذا لأن حق الكلام أن يجعل الأخص هو الذي يبدأ به، فإن اكتفى به المخاطب لم يحتج إلى أن يأتي بنعت ولا صفة، فإن احتاج إلى زيادة ولم يكتف به جئت بالوصف، ويكون الموصوف أخص. وإن كانا متساويين في الاختصاص جاز أن يكون أحدهما نعتاً للآخر. هذا محمول كلامه.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

ومن حق الموصوف أن يكون أخص أو مساوياً للصفة؛ ولذلك امتنع وصف المعرف باللام بالمبهم وبالمضاف إلى ما ليس معرفاً باللام؛ لكونه أخص منه....^(٤) «^(٥).
قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

اتفق النحاة عن آخرهم على أنه لا بد من أن يكون الموصوف أخص من صفته أو مساوياً لها، ومرادهم^(٦) بهذا هو أن المعارف التي هي المضمرة والعلم واسم الإشارة والمعرف باللام وما كان مضافاً إلى واحد منها إضافة معنوية متى قصد وصف بعضها ببعض فإنه لا بد من اعتبار كون الموصوف / أخص من صفته أو مساوياً لها في التعريف،

[١٢٧]

(١) ينظر: الكتاب (٧/٢).

(٢) يعني: باسم معرف بالألف واللام.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٨٣/٦)، وقد أفاد الشارح من الخوارزمي في نقل كلام السيرافي. ينظر: التخمير (١٠٢/٢).

(٤) في المفصل: (نحو: جاءني الرجل صاحب عمرو).

(٥) المفصل (١٤٣).

(٦) ينظر: التخمير (١٠١/٢، ١٠٢).

وليس مرادهم أن هذا يكون عاماً في كلِّ صفةٍ وموصوفٍ، فإنَّ الموصوفَ قد يكون أعمَّ من صفته في نحو قولك: (شيءٌ طويلٌ، وأمرٌ بديعٌ) فإنَّ الموصوفَ في هذا المثال أعمُّ من صفته مرَّاتٍ كثيرةً، ولكنَّ مرادهم هو ما ذكرناه؛ ولهذا قالوا: يوصفُ العَلَمُ بثلاثةٍ: بالمعرِّفِ باللام، وبالمبهم، وبالمضاف إلى المعرفة^(١)، وهو أخصُّ من هذه الأشياء. والمبهم يوصفُ بذِي اللام، وهو أخصُّ منها^(٢). والمعرِّفُ باللام يوصفُ بمثله وبالمضاف إلى مثله.

وقد قرَّنا فيما سلف الوجهَ في اشتراط كون الموصوفِ أخصَّ أو مساوياً، وبينَّا ما يُوصفُ به كلُّ واحدٍ منها فلا وجه لتكريره. فهذا هو مقصود النحاة بما قالوه. نعم، قد رام الخوارزمي^(٣) بزعمه نقضاً لكلام النحاة فيما قالوه تعويلاً على أمور وهمية وظنون خيالية لا تزداد على طولِ البحث وكثرةِ التأمل إلاّ تلاشياً وفساداً.

ونحن نذكرُ كلَّ واحدٍ منها، ونُظهِرُ ما اشتمل عليه من الفساد.

الوَهَمُ الأول: قوله^(٤): إنَّ النحاة متفقون على أن المضاف إلى المعرِّف باللام يوصفُ بالمبهم، نحو أن يقال: (مررت بغلام الرجل هذا) فإنَّه يجوز بغير شكٍّ؛ لاتفاقهم على أن المضاف إلى المعرفة يوصفُ بما يوصفُ به العَلَمُ، ومما يوصفُ به العَلَمُ المُبْهَمُ في نحو قولك: (مررت بزيد هذا). فَبَعْدَ ذلك المعرِّف باللام لا يخلو إما أن يكون أخصَّ من المبهم أو لا يكون، فإن كان أخصَّ منه كان متناقضاً؛ لأنه يلزم ألاّ يوصفُ المبهمُ بالمعرِّف باللام وأنه يوصفُ به. وإن لم يكن أخصَّ منه فلا يخلو إما أن يكون مساوياً للمبهم أو لا يكون مساوياً له، فإن كان مساوياً لزم أن يوصفُ بالمبهم وأنه محال له، وإن لم يكن مساوياً له لزم المناقضة أيضاً.

هذا ملخَّصُ كلامه.

(١) عدا المضاف إلى الضمير؛ لأنه في حكم الضمير وهو أخص من العلم.

(٢) هكذا في نسخة التحقيق، واستقامة الكلام تقتضي أن يقول: (منه).

(٣) وقد نقل اللورقي كلام الخوارزمي بطوله من غير تحقيق له. ينظر: الحصل (١٥/٢-١٩).

(٤) ينظر: التخمير (١٠٣/٢).

وجوابه من أوجه ثلاثة:

أما أولاً: فلأننا لا نُسلم أن أحداً منهم قال بهذه المقالة^(١)، فضلاً عن أن يكونوا مُجمعين عليها، وكيف لا وقد تقرّر أن المضاف إلى اللام يستمدّ التعريف من جهة مضافه، واسم الإشارة يستمدّه من جهة نفسه، والموصوفُ أخصُّ من صفته فكيف يقال بأنّه يجري صفةً له. هذا محالٌ.

وأما ثانياً: فلأنّ المعرف باللام في نفسه لا يوصف بالمبهم، فلا يقال: (مررت بالرجل هذا) على أن يكون (هذا) صفةً للرجل.

[١٢٧ب]

وإذا كان ذو اللام لا يوصف بالمبهم فما يُضافُ إلى المعرف باللام بالألّا يُوصف بالمبهم أولى وأحقّ؛ لأنّه قد ازداد ضعفاً باكتساب التعريف من غيره.

قوله^(٢): إنّ النحاة قد أجمعوا على أن المضاف إلى المعرفة يُوصف بما يُوصف به العلم، ومن جملة ما يُوصف به العلم: المبهم، فيجب أن يكون صفةً للمضاف إلى ذي اللام.

قلنا هذا وهمٌ قد نبّهنا عليه في كلام الشيخ، وليس مراد النحاة على الإطلاق، وإنما غرضهم بأنّ المضاف إلى المعرفة يوصف بما هو مثله أو دونه في التخصيص مما يجري صفةً للعلم، وإذا كان مرادهم ما قلناه بطل كلامه، فإنّ المبهم أخصُّ مما أُضيف إلى المعرفة؛ فلهذا لم يجز صفةً له كما توهمه.

وأما ثالثاً: فلأنّ قوله: المعرف باللام لا يخلو حاله إما أن يكون أخصّ من المبهم أو مساوياً له.

قلنا: لم لا يجوز أن يُقال إنّ المبهم هو أخصُّ من المعرف باللام؟ ولهذا جرى صفةً له كما حققناه.

وإذا كان الأمر كما قلناه فمن أين يلزم التناقض الذي زعمه ؟

(١) أجاز بعض المتأخرين أن توصف كل معرفة بكل معرفة. وأجاز الفراء وابن خروف والشلوبين وصف المعرف باللام بجميع المضافات. فيجوز عندهم: (مررت بالرجل صاحبك وصاحب زيد). ينظر: شرح جمل الزجاجة لابن خروف (٣١٢/١)، والمستوفى (٦/٢، ٧)، والحصل في شرح المفصل للورقي (١/٢)، وارتشاف الضرب (٤/١٩١٢)، والمساعد (٤٠٣/٢). فعلى هذا ثمة من قال بهذه المقالة، أو ما هو على قياسها. لكنه - بلا شك - ليس إجماعاً، بل ليس راجحاً.

(٢) ينظر: التخمير (١٠٣/٢).

فحصل من مجموع ما ذكرناه ضعفُ كلام الخوارزمي، وأن ما ذكره وهمٌ على النحاة وعدمُ إحاطة بمباحثهم وتقريرات كلامهم فلا وجه له.

الوهم الثاني: قوله^(١): والذي عليه التعويلُ في المسألة أن تقول: شرطُ اتِّصافِ المعرَّف بالمعرَّف أن يتكافأ في جهة التعريف، وهاهنا أصلاً:

الأصل الأول: أنَّ التعريف إذا وقع في الموصوف مقصوداً وجب أن يقع في الصفة كذلك، بيانه أنك إذا قلت: (جاءني الرجل)، فكأنه قيل لك: الرجل الذي جاءك من أيِّ الأنواع هو؟ أم العالم أم الجاهل؟ فإذا قلت: العالم أو الجاهل جاز؛ لأنَّ الموصوف - وهو الرجل - كما وقع فيه التعريف مقصوداً من حيث إنه وقع مبدوءاً به فكذلك الصفة.

ولو قلت في الجواب: يوسُفُ لم يجز؛ لأنَّ الصفة والموصوف لم يتكافأ في جهة التعريف، بدليل أن التعريف وقع في جانب الموصوف مقصوداً بكلمة^(٢) على حدة^(٣)، بخلاف الصِّفة فإنَّ التعريف فيها وقع غير مقصود؛ لأنَّ الصِّفة هاهنا عَلمٌ، والتعريف في العَلم غير مقصود حسب كونه مقصوداً في اللام، ضرورة^(٤) أنَّ التعريف في العَلم غير مبدوء به، بل هو مختلطٌ بأجزاء معنى العلم غير ممتاز عنه بخلاف المعرَّف باللام.

هذا محصل كلامه هاهنا.

وجوابه هو: أنَّ جدوى هذا الكلام على هُونِه وضعفه وأُفُونِه هو أنَّ الصِّفة والموصوف لا بُدَّ من مطابقتهما في جهة التعريف، ومعنى الجهة هو أنَّ الموصوف إذا كان معرِّفاً بتعريف / مقصود - ونعني بالمقصود [ما كان]^(٥) بكلمة على حيالها كتعريف اللام - [١٢٨ أ] وجب أن تكون الصِّفة كذلك أيضاً لكي تتكافأ الصِّفة والموصوف في تعريفهما، وهذا الذي اعتبره فاسدٌ لأمر ثلاثة:

(١) ينظر: التخمير (٢/١٠٤).

(٢) هذا اجتهداي في قراءة الكلمة في نسخة التحقيق، واعتضاداً بما ورد في المحصل للورقي (١٦/٢)، أمّا في التخمير فهي (تكملة)، وأستبعد ذلك؛ فهي لا تناسب السياق.

(٣) في التخمير (حده)، وهو خطأ واضح في قراءة النص، وما أثبتته هو أيضاً في المحصل للورقي.

(٤) هذه الكلمة في نص الخوارزمي، والمقصود: بدليل، كما أشار لها الخوارزمي بعد. ينظر: التخمير (١٠٦/٢).

(٥) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بمقدار كلمتين، وقد اتضحت الميم في البداية والتون في النهاية، فاجتهدت في قراءتها على ما أثبت.

أما أولاً: فإذا ادعيت على [أن^(١)] الصفة والموصوف لا بُدَّ من تطابقهما فيما زعمته من الجهة، فأظهر على هذا دليلاً وأقم عليه برهاناً وميّزه بالحُجج الواضحة والأقيسة الفائقة حتى يكون مقبولاً عند النُّظار، فإمّا إرساله بالدعوى المجردة والتحكّمات الجامدة التي لا يحلو مذاقها ولا يصفو مشربها، فهذا هو دأب العجزة ومن لا عهد له بأدب المناظرة ومكالمة الأكياس.

وأما ثانياً: فإنما تُعتبر المطابقة في الأمور العشرة التي ذكرناها في تطابق الصفة للموصوف، فأما ما عداها فلا وجه لاعتباره. فإن كان ما ذكرته من الجهة هو أحدها فلا وجه لإفراده بالذكر من بين سائرهما، وإن كان مخالفاً لها فلا وجه له؛ لأنّ الدليل إنما دلّ على اعتبار تلك دون ما سواها.

وأما ثالثاً: فهذا باطلٌ بما نعرفه من حال الصفة والموصوف، فإنه لا يعتبر تكافؤهما في الجهة التي ذكرها، فإن العَلَمَ يوصف بذی اللام مطلقاً، وهما لم يتكافأ في الجهة، والمبهم أيضاً يوصف بذی اللام وهما غير متكافئين. والمضاف إلى المعرفة أيضاً يوصف بمثله وبما هو دونه في التخصيص.

فإذن لا وجه لاعتبار الجهة التي ذكرها في الصفة والموصوف، بل المعتبر هو مطلق التعريف لا غير^(٢).

فأمّا إذا كان تعريف أحدهما في صدر الكلمة مبدوءاً به وجب أن يكون الآخر مثله، فهذا مما لا يُعتبر على حال.

والهَم الثالث: قوله^(٣): ولذلك قلنا بأن المبهم لا يوصف بالمضاف إلى المعرفة؛ لأنّ المبهم مقصودٌ به التعريف من الأصل؛ لأنه موضوعٌ للتعريف بخلاف الاسم المضاف إلى المعرفة فإنه

(١) ما بين المعقوفين بياض في الأصل بمقدار حرفين، اجتهدت في تقديرهما.

(٢) الحق أنّ المعتبر في الصفة والموصوف المعرفتين هو خصوصية التعريف كما مر، فالأخص في التعريف هو المضمّر ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم المعرف باللام. وقول الزمخشري (بل المعتبر هو مطلق التعريف لا غير) لا يستقيم في ظاهره. ومقصوده أنّ المعتبر كونه نوعاً من أنواع المعرفة المحدودة، وليس المعتبر ما ذكره الخوارزمي من المكافأة في جهة التعريف. فإنّ الجهة التي ذكرها الخوارزمي - وإنّ صحت في حقيقتها - لا يسوغ اعتبارها في التكافؤ بين النعت والمنعوت، واعتبارها تقييد لم أعرف من سبقه إليه.

(٣) ينظر: التخمير (٢/ ١٠٤).

غير مقصود من الأصل للتعريف، ولأن التعريف في المبهم وقع مُعَجَّلًا بخلاف التعريف في المضاف فإنه إلى وقت التحاق المضاف بالمضاف إليه مُؤَجَّلٌ، والمُؤَجَّل لا يكافئ المعجَّل. ثمَّ أورد على نفسه سؤالاً، وهو أن المبهم يوصف باللام^(١) مع أنَّه لا يكافئه، وهكذا المضاف إلى المعرفة يوصف بذي اللام مع أنَّ أحدهما مُعَجَّلٌ والآخر مُؤَجَّلٌ. وأجاب بأنهما وإن لم يتكافأ حقيقةً فقد تكافأ حكماً. هذا ملخص ما قاله. وجوابه من وجهين:

أما أولاً: فلأن الوجه الذي لأجله لم يوصف المبهم إلا باللام هو ما ذكرناه من كونه دالاً على حقيقته^(٢)؛ فلهذا كان محتصاً به، ولا جرم لم يُوصَفْ إلا به لا من حيث كونه مُعَجَّلًا ومُؤَجَّلًا فإنَّ هذا مُطَّرَحٌ لا حاجة إلى اعتباره. وأما ثانياً: فلأنَّ ذا اللام يوصف بالمضاف إلى مثله [كقولك]^(٣): (مررت بالرجل صاحب القوم)، مع أنَّ أحدهما مُعَجَّلٌ والآخر مُؤَجَّلٌ. فإذاً لا وجه لهذا المعنى [الذي]^(٤) ذكره ولا حاجة إلى اشتراطه، فإنه تحكُّم جامد لا تدلُّ عليه دلالة، ولا تُرشد إليه أمانة. الوهم الرابع: قوله^(٥): الأصل الثاني أنَّ التعريف في الصِّفة يجب أن يكون على سَنَنِ التعريف في الموصوف، فإذا وقع تعريف الموصوف بكلمة وجب أن يكون التعريف في الصِّفة [كذلك حتى]^(٦) يتطابقا.

(١) يعني: بالمعروف بالألف واللام.

(٢) المعنى كما ذكره الشارح قبل: أنَّ اسم الإشارة لا تُعرف حقيقته في ذاته نحو (هذا، هؤلاء)، وليس في لفظه ما يدلُّ على حقيقة ذاته؛ فلهذا وصفوه بأسماء الأجناس الدالة على الحقيقة، ولا تكون دالة على الحقيقة إلا باللام؛ فلهذا وصفت بها؛ ولهذا ضعف قولك: (مررت بهذا الأبيض) وحسن (هذا العالم)؛ لأنَّ الأبيض ليس فيه دلالة على حقيقة الذات المشار إليها، ولا فيه كشف عن خصوصيتها.

(٣) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل، اجتهدت في تقديره.

(٤) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل، قدرته بما يقتضيه السياق.

(٥) ينظر: التخمير (١٠٦/٢).

(٦) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل، أفدت من نصِّ التخمير في تقديره.

وغرضه هاهنا بالسَّنن هو أنه إذا كان تعريفُ الموصوف باللام وجب في الصفة كذلك^(١)، فالسَّنن هاهنا يُخالف الجهة التي ذكرها في الأصل الأول. فالجهة هي أنه إذا كان أحدهما مبدوءاً به وجب في الآخر ذلك، والسَّنن هو أن أحدهما إذا كان معرفاً بعين تعريف، وجب في الآخر مثله، سواء كان باللام أو بالإشارة أو بغيرهما.

وجوابه: أن مثل هذا غير معتبر كما حققناه أولاً، ويُؤيد ما قلناه هو ما نجد من مخالفة الصفة للموصوف في سنن التعريف الذي ذكره، فإننا نجد صفات كثيرة تخالف موصوفاتها في عين تعريفاتها، فكيف يمكن دعوى خلاف ذلك؟

ومن العجب أنه إذا خالف النحاة في قاعدة من القواعد فإنه عن قريب ينقضها ولا يستمر عليها، وهذا دلالة على أنه يحكم في المسألة بأول سابق النظر من غير ما روي واستبصار، وكان من حقه إذا خالف قاعدة من قواعدهم زعماً منه أن ما جاء به هو أمثل طريقة منها أن يصونها عن التقص ويتعهد بها بالمطابقة، وليكن من نقضها على حذر ووجل. وقد أعرضنا عن تتبع أكثر كلامه في هذه المسألة لقلة جدواه، وإعراضه عما عليه الجماهير وأهل الفطنة من أهل هذه الصناعة، وتعويله على أمور سنح بها خاطره. ومن عرف ما ذكرناه هان عليه الوقوف على ضعف ما ذكره في هذه المسألة، وفيما أشرنا إليه مفتح وكفاية.

(١) الظاهر من مقصود الخوارزمي بالسَّنن خلاف ما قاله الشارح، فهو لا يعني نوع المعرفة وإنما يعني طريقة التعريف، فإذا كان تعريف الموصوف بكلمة لا يجري فيها الفك كالمضمر فكذا الصفة، وإن كان تعريف الموصوف باسم مركب من شيئين يجري فيه فكهما كالمعرف بالألف واللام والمضاف فكذا يجب أن يكون تعريف الصفة. وقد وضع الخوارزمي ذلك قبل واعترض له الشارح ولم يبين مقصوده، وذلك في عرض الحكم الأول من الفصل السابق. وسأورد ما قاله الخوارزمي وإن أورده الشارح في مواضع سبقت؛ حتى يتضح مراده. قال الخوارزمي في تعليل منع الوصف بالمضمر: «الموصوف لا يخلو من أن يكون من قبيل ما يجري فيه الفك كالمعرف باللام أو لا يكون كالعلم، فليكن كان تعذر وقوع المضمر صفة؛ لأن الموصوف إذا كان من قبيل ما يجري فيه الفك فالصفة يجب أن تكون كذلك؛ لما يأتي في الأصل الثاني من هذا الفصل، والمضمر مما لا يجري فيه الفك فلا يقع صفة له». التخمير (٩٨/٢). ثم قال الخوارزمي في هذا الموضع: «لأن الفك الذي ذكرته فيما هناك بين لام التعريف وبين الداخل عليه لام التعريف غير واقع هاهنا ضرورة أن الفك إنما يجري بين كلمتين واسم الإشارة كلمة واحدة، وكذلك إذا جئت بالعلم». التخمير (١٠٦/٢). هذا ما تبين لي والله أعلم.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

«فصل»

وَحَقُّ الصِّفَةِ أَنْ تَصْحَبَ الْمُوصُوفَ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُ ظُهُورًا يُسْتَعْنَى بِهِ عَنْ ذِكْرِهِ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ تَرْكُهُ وَإِقَامَةُ الصِّفَةِ مُقَامَهُ، كَقَوْلِهِ:

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قِصَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغِ تَبَعُ
وقوله:

رَبَّاءُ شَمَاءَ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَالْأَوْبُ وَالسَّبَلُ

وقوله تعالى: [*أَمْ يَرْجُونَ أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْغُيُوبُ*] وهذا باب واسع، ومنه قول [١٢٩]

النابعة يصف منهزماً:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقِيشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بَشَنٍ
أي: جَمَلٌ مِنْ جِمالِهِمْ.

وقال:

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ
أي: مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا. ومنه:

أَنَا ابْنُ جَلَا
أي: رَجُلٌ جَلَا.
وقوله:

.....بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

وَسَمِعَ^(١) سَبِيوِيَهَ بَعْضَ الْعَرَبِ الْمُوثُوقِ بِهِمْ يَقُولُ: (مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْتُهُ فِي حَالٍ كَذَا وَكَذَا)، يَرِيدُ: مَا مِنْهُمَا وَاحِدٌ مَاتَ.
وَقَدْ يَبْلُغُ مِنَ الظُّهُورِ أَنَّهُمْ يَطْرَحُونَهُ رَأْسًا، كَقَوْلِهِمْ: الْأَجْرَعُ وَالْأَبْطَحُ وَالْفَارِسُ وَالرَّائِبُ وَالصَّاحِبُ وَالْأُورَقُ وَالْأَطْلَسُ^(٢).

(١) قبله في المفصل: (يعني: بكفي رجل).

(٢) المفصل (١٤٣ - ١٤٨).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

الأصل في الصِّفة أن تكون مُصاحبةً لموصوفها، وإنما كان الأمر كذلك لوجهين:
أما أولاً: فلأن الصِّفة تابعة لموصوفها، ولا يمكن معقولُ التبعية إلا مع ذكر الموصوف
لا محالة.

وأما ثانياً: فلأن الصِّفة إنما أُتي بها من أجل التخصيص والإيضاح، وذلك لا يتأتى
إلا مع الموصوف والمُخصَّص؛ فلهذا كان الأصل هو المصاحبة.
نعم، لما كان^(١) الصِّفة هي الموصوف في الحقيقة وظهر أمرُ الموصوف ظهوراً كلياً
جاز أن يُحذف ويُتقَام الصِّفة مُقامه، ويُستغنى بها عن ذكره؛ لأنها كافية في حصول المقصود
لا محالة^(٢).

فإذا عرفت هذا فلنذكر الشاهد على إقامة الصِّفة مقام الموصوف في المفرد، ثم نذكر
إقامة الصِّفة إذا كانت جملة، ثم نُردِّفه بما قد اطَّرح الموصوف فيه رأساً بحيث لم يجر له ذكر،
فهذه مراتب ثلاث:

المرتبة الأولى: في بيان إقامة الصِّفة المفردة مقام موصوفها، وقد أورد^(٣) في الشاهد
على ذلك صوراً أربع^(٤):

الصورة الأولى: قوله تعالى: [**وَاللَّهُ يَخْتَارُ**]^(٥) والمعنى في ذلك:
وعندهم حُور^(٦) قاصراتُ الطُّرفِ.
الصورة الثانية: قوله:

(١) هكذا في نسخة التحقيق، والأفصح (كانت).

(٢) أما الصِّفة فالأصل فيها ألا تُحذف؛ لأنه قد جيء بها لغرض التوضيح أو التخصيص أو غيره، لكن إذا دل عليها
معنى السياق، أو لفظاً في الجملة جاز حذفها نحو قوله تعالى: [**وَاللَّهُ يَخْتَارُ**] [**الأنعام ٦٦**] ، أي: قومك
المعاندون. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦٣/٣)، والمحصل للورقي (٣٥/٢)، وارتشاف الضرب (١٩٣٧/٤).

(٣) يعني الزمخشري.

(٤) في نسخة التحقيق (أربعاً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) سورة الصافات، الآية (٤٨).

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج (٣٠٤/٤).

وعليهما مسرودتان (١)

ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهرٌ، و(صَنَعُ) ^(٢): مرفوعٌ بالعطفِ على فاعل (قضاهما)، وهو اسمُ فاعلٍ مضافٌ إلى مفعوله وهو بتحريك العين ^(٣). و(تُبَّعُ): مرفوعٌ على البدلية من (صَنَعُ)، وهو بمعنى صانع ^(٤)، يقال: (رجلٌ صَنَعَ اليدين) ^(٥) بالتحريك في العين ^(٦)، ويروى: (صَنَعُ) ^(٧) اليدين) بكسر الفاء وسكون العين ^(٨). وصَنَعَ اليدين، وامرأة صَنَاعُ، وجمعه: صُنْعٌ ^(٩)، مثل: / [١٢٩ب] قَذَالٍ، وَقَذُلٍ. و(السَّوَابِغُ) مجرورٌ بإضافة (صَنَعُ) إليه، هذه [رواية] ^(١٠) الأصمعي ^(١١). ويُروى فيه النصبُ على المفعولية لـ (صَنَعُ) ^(١٢). و(تُبَّعُ) فاعلٌ له، و(صَنَعُ) فِعْلٌ ماضٍ. و(مسرودتان) رفعٌ على الابتداء. و(قضاهما) جملةٌ فعليةٌ في موضع الصفة لـ (مسرودتان).

(١) البيت من الكامل، وتتمته التي ذكرها الزمخشري:

..... قَضاهُما داوُدُ أو صَنَعَ السَّوَابِغِ تَبَّعُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين (١٩/١). وينظر: الفضليات (٤٢٨)، والمعاني الكبير لابن قتيبة (١٠٣٩/٢)، وسر صناعة الإعراب (٧٦٠/٢)، وثمار القلوب (٥٦).

(٢) ينظر في معنى الكلمة: تهذيب اللغة (صنع) (٢٤/٢، ٢٥)، والصحاح (صنع) (١٢٤٦/٣).

(٣) يعني النون.

(٤) وجمع (صَنَعُ): صَنَعُونَ، ولا يجوز تكسيه عند سيبويه. ينظر: الكتاب (٦٢٩/٣)، ورُوي تكسيه على: أصناع. ينظر: شرح الفصيح في اللغة، للجبان (٣١٧)، وشرح الفصيح لابن هشام اللحي (٢٨٠).

(٥) وزاد أبو حاتم السجستاني: ورجالٌ صَنَعُ الأيدي. ينظر: المذكر والمؤنث (٢٣٤).

(٦) ينظر: الفصيح (٣٢٠). قال الجواليقي: «(رجلٌ صَنَعَ اليدين) بكسر الصاد وسكون النون إذا أضفت و(رجلٌ صَنَعُ) إذا أفردت فتحت الصاد وحركت النون». شرح أدب الكاتب (٥٨).

(٧) ضبطها محقق الصحاح بفتح الصاد وكسر النون (صَنَعُ)، وهو وَهْمٌ ظاهر فالأزهري والجوهري نصّا على كسر الصاد.

(٨) قال الزمخشري: «والعامة تقول: صَنَعَ اليدين - بكسر النون - والصواب فتحها». شرح الفصيح (٦٨٧/٢).

(٩) ينظر: النوادر في اللغة لأبي زيد (١٥٧)، وأسفار الفصيح للهرودي (٩٠٣/٢، ٩٠٤)، وزاد ابن درستويه: صناعات. ينظر: تصحيح الفصيح (٥٠٣).

(١٠) ما بين المعقوفتين بياض في نسخة التحقيق، أثبت اللفظة من الصحاح.

(١١) ينظر: الصحاح (صنع) (١٢٤٦/٣).

(١٢) على أنه فعل ماضٍ معطوف على (قضى). ينظر: المختل (٥٣٩/١).

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على طرح الموصوف، وهو قوله:
(وعليهما درعان مسرودتان) لظهوره وجلائه.

الصورة الثالثة: قوله:

رَبَّاءُ شَمَاءَ (١)

ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وقوله: (إِلَّا السَّحَابُ) رفعٌ بالفاعلية استثناءً مُفَرَّغاً. و(الرَّبَّاءُ وَالشَّمَاءُ) هي المرتفعة، واشتقاقه من الرَّبِّ لعلوه على مربوبه، وهكذا الشَّمُّ أيضاً الارتفاع، ومنه: (عَرِينٌ) ^(٢) أَشَمُّ إذا كان مرتفعاً، والأَوْبُ: هو المطر لأنه يعاود الأرض مرةً بعد أخرى. وزعم الخوارزمي ^(٣) أنه بُخارٌ ارتفع من الأرض ثم آب إليها، أي: رجع، وهذا خطأ. ولقد كان له في نحوه سَعَةٌ وشُغْلٌ عن الكلام في الأمور الإلهية، والمباحث الكلامية من غير وقوفٍ على أصولها وتقرير قواعدها، ألم يسمع إلى قوله تعالى: [۞B ۞J ii 9\$ `B \$Z0Rr] ولم يقل: وأصعدنا من الأرض إلى السَّمَاءِ ماء ؟ ^(٤) [۞Z۞6B]

و(السَّبَلُ) ^(٥) هو الشَّايِبُ التي بين السَّحَابِ والأرض، واحدها شُؤْبُوبٌ ^(٦)، ومعناه أن هذه القلَّةَ لارتفاعها لا ينالها إلا هذه الأمور الثلاثة.

(١) البيت من البسيط، وتتمته التي ذكرها الزمخشري:

..... لا يَأْوِي لِقَلَّتِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبَلُ

وهو للمتنحِّل الهذلي في ديوان الهذليين (٣٧/٢)، وينظر: الكشف (٢٤١/٤)، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري (٣١٥)، والمصباح لابن يسعون (٦٩٥)، والحماسة البصرية (٦٩٧/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢٩٠/٢)، وخزانة الأدب (٥٣/٣). ورباء: طَلَّاعٌ، ويُروى: (زَنَاءٌ) بالزاي، والمعنى واحد. وقول الشارح: قُلَّةٌ، يعني: هضبة. وقتلتها: رأسها. وإعراب (رَبَّاءُ): صفةٌ لخبر محذوف، والتقدير: هو رجلٌ رَبَّاءٌ. وإعراب (شَمَاءُ): مضافٌ إليه ممنوع من الصرف. ينظر: المنخل (٥٤٢/١)، وشرح أبيات المفصل والمتوسط للجرجاني (٣٠٥).

(٢) هو أول الأنف مما تحت الحاجبين.

(٣) ينظر: التخميم (١٠٨/٢)، وقد نقل الخوارزمي كلامه من الزمخشري. ينظر: الكشف (٢٤٢/٤).

(٤) سورة ق، من الآية (٩).

(٥) يظر: تهذيب اللغة (سبل) (٣٠٤/١٢)، والصحاح (سبل) (١٧٢٣/٥).

(٦) وهو الدُّفْعَةُ من المطر. ينظر: الصحاح (شأب) (١٥٠/١).

وأما موضع الشاهد منه وإنما أورده شاهداً على طرح الموصوف وهي قوله: قلة^(١) ربأ شماء.

وزعم الخوارزمي^(٢) أن ذكر الموصوف في هذه الصور قبيح، فلو قلت: وعندهم حور، أو قلة ربأ شماء، أو درعان مسرودتان لكان مستقبهاً. وهذا فاسد فإن ما كان هو الأصل فإن ذكره لا يعد مستقبهاً، وكيف وفيه من البيان والإيضاح ما لا يخفى؟

الصورة الرابعة: قول النابغة:

كأنك من جمال بني أقيش (٣)

ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وقوله: (خلف رجله) وقوله: (شن متعلقان بـ) (يقع) تعلق المفاعيل، ويحتمل أن يقال: إن (خلف رجله) متعلق^(٤) بمحذوف في موضع نصب على الحال لأنه كان صفة لـ (شن) وهو نكرة، فلما تقدم عليه كان منتصباً على الحال.

وأما موضع الشاهد منه فقوله: (من جمال) هو صفة حذف موصوفه وهو (جمال) وأقيم مقامه، وإنما أوردناه في قسم المفرد لما كان يُقدَّر بالمفرد في الأصل، ويحتمل أن يُقدَّر بالجملة؛ لأن الأصل في تعلق الحروف أن يكون بالأفعال لكنه وقع موقع الصفة، والأصل في الصفة أن تكون مفردة، فلا جرم أوردناه في المفردة بهذا الاعتبار. / وإن كان يُمكنُ عدُّه في باب الجمل؛ لأنه قد تجاذبه أصلاً:

[١٣٠]

(١) أعلى الرأس والسنام والجبل أو كل شيء. ينظر: القاموس المحيط (قل) (١٣٥٦).

(٢) ينظر: التخمير (١٠٩/٢).

(٣) البيت من الوافر، والشطر الثاني منه كما ورد في نص الفصل:

يُقعَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ شَنٌّ

وهو في ديوان النابغة الذبياني (١٢٦). وينظر: الكتاب (٣٥٤/٢)، والمقتضب (١٣٨/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢/٣٢٦). ويروى: (بين رجله). ويُقعَعُ: يُحرِّك. والشَّن: القربة البالية. وإنما يُقعَع لتفرع الناقة فتسرع. (وما يُقعَع له بالشَّن) مثل يُضرب لمن لا يُخيفه مالا حقيقة له. يُنظر: مجمع الأمثال (٢٣٨/٣).

(٤) في نسخة التحقيق (مُتعلِّقاً)، وهو خطأ من الناسخ.

أحدهما: وقوعه موقع الصِّفة، فعُدَّ في المفردات.

وثانيهما: كونه حرف جرٍّ، وأصلُ التعلق للأفعال؛ فلهذا عُدَّ في الجمل. وقبله^(١):

أَتَخَذُلُ نَاصِرِي وَتُعِزُّ عَبَسًا أَيْرُبُوعُ بْنُ غَيْظٍ لِلْمَعْنِ

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ

والسلام في قوله: (لِلْمَعْنِ) متعلقة بفعل^(٢) تقديره: يا يَرْبُوعُ بْنُ غَيْظٍ اعجبوا لِلْمَعْنِ وهو عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ^(٣)، وَيَرْبُوعُ بْنُ غَيْظٍ هم قوم النابغة. والمعْنُ: هو الذي يتكلم في الأمور التي قد كُفِيَ الكلام فيها.

المرتبة الثانية: في بيان إقامة الصفة الجُمْلِيَّةِ مُقام موصوفها.

أورد الشيخ في ذلك صوراً أربع^(٤):

الصورة الأولى: قوله:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا.....^(٥)

وإعرابه ظاهرٌ ولا حاجة إلى كشفه، وموضعُ الشاهد منه هو قولك: (يَفْضُلُهَا) فإنه صِفَةٌ لموصوف محذوف تقديره: (أَحَدٌ يَفْضُلُهَا). (لَمْ تَيْثَمْ) بكسر التاء، وهي لغة لبعض العرب^(٦) في غير الياء في (فَعَلَ يَفْعَلُ) كَعَلِمَ يَعْلَمُ.

(١) كما في الديوان. وينظر: التخمير (١١٠/٢).

(٢) ينظر: المنخل (٥٤٤/١).

(٣) ابن حذيفة بن بدر الفزاري كنيته أبو مالك، أو أبو عبدالله. له صحبة وكان من المؤلفة ولم يصحَّ له رواية. أسلم قبل الفتح وشهدها وشهد حيناً والطائف وبعثه النبي ﷺ لبني تميم، كان ممن ارتد في عهد أبي بكر، ثم عاد إلى الإسلام وكان فيه جفاء سكان البوادي. مات في آخر خلافة عثمان، وله عقب. ينظر: الثقات (٣١٢/٣)، والاستيعاب (١٢٤٩/٣)، والإصابة (٧٦٧/٤).

(٤) في نسخة التحقيق (أربعاً).

(٥) البيت من مشطور الرجز، وهو منسوبٌ لحكيم بن معية، ولحميد الأرقط، ولأبي الأسود الحماني. وتمتته التي ذكرها الزمخشري مع البيت الثاني محل الشاهد:

لَمْ تَيْثَمْ.....

يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ

وهو في الكتاب (٣٤٥/٢)، وأمالى القالي (٢٣٤/٢)، والخصائص (٣٧٠/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٣٢٥/٢)، وخزانة الأدب (٦٢/٥). وروي: (تأثم) مكان (تَيْثَمْ).

(٦) وهم طيئ. ينظر: حاشية الفصل المنسوبة للزمخشري (١٣٣).

الصورة الثانية: قوله:

أنا ابنُ جَلَا وطلَّاعُ الثَّنايا متى أَضَعَ العِمَامَةَ تُعْرِفُونِي^(١)
وإعرابه وموضعُ الشاهد منه ظاهران^(٢)، والمعنى فيه: (رجلٌ جَلَا). وقد قدَّمنا^(٣)
خِلافَ الناسِ في وزن الفعل وذكرنا مذهبَ^(٤) عيسى بنِ عمر^(٥) وأفسدنا كلامه حيثُ
زعمَ أنَّ المعتبر في ترك الصرف وزنُ الفعلِ مُطلقاً، وقد مرَّ فلا وجه لإعادته.
الصورة الثالثة: قوله:

جَادَتْ بِكَفِّيَّ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ^(٦)

وقبله:

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ
وغيرُ كَبْدَاءٍ^(٧) شَدِيدَةِ الْوَتَرِ
جَادَتْ بِكَفِّيَّ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

(١) البيت من الوافر، وهو لسُحيم بن وثيل، كما في شعر بني تميم (٢٥٩). وينظر: الكتاب (٢٠٧/٣)،
والأصمعيات (١٧)، ومجالس ثعلب (١٧٦/١)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٢٧)، والاشتقاق (٢٢٤، ٣١٤)، وأما
ابن الحاجب (٤٥٦/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٤٧/١).

(٢) والدليل على حذف الموصوف منع التنوين عن الابن، وامتناع إضافة الابن إلى (جلا)؛ لأنه ليس باسم أبيه، وإذا
جعلناه صفة فلا بد أن يكون فعلاً ولا يُضاف إلى الفعل غير اسم الزمان والمكان. ينظر: الإقليد (٧٦٣/٢).

(٣) ينظر: المحصل (٢٣٧/١). وخلاصة الخلاف الذي قدَّمه في وزن الفعل المعتبر في المنع من الصرف أنَّ النحويين على
ثلاثة آراء: الأول: رأي المتقدمين من جمهور البصريين، وهو اعتبار الوزن المختص بالفعل، أو كون الاسم في أوله
زيادة كزيادة الفعل نحو: أرنب. والثاني: رأي المتأخرين، وهو اعتبار الغلبة في وزن الفعل. والثالث: رأي عيسى بن
عمر، وهو اعتبار وزن الفعل مطلقاً. ورجَّح الشارح القول الأول.

(٤) ينظر مذهبه في: الكتاب (٢٠٦/٣)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٢٧)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٤٧/١).

(٥) الثَّقَفِي البصري، أبو عمر (...-١٤٩، ١٤٥هـ). مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف فُنُسب إليهم. إمامٌ في النحو والقراءة
واللغة. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعبدالله ابن أبي إسحاق، وروى عن الحسن البصري والعجاج، وروى عنه الأصمعي.
صنَّف: الإكمال والجامع، وغيرهما، ولم يصل منه شيء. ينظر: نزهة الألباء (٢٨)، وإبنا الرواة (٣٧٤/٢)، وبغية الوعاة (٢٣٧/٢).

(٦) البيت من مشطور الرجز، وقائله مجهول. وينظر: المقتضب (١٣٩/٢)، ومجالس ثعلب (٤٤٥/٢)، واحتسب (٢/٢٢٧)،
والإنصاف (١١٤/١)، وشرح عمدة الحفاظ (٥٥٠/١)، ومغني اللبيب (٢١٢)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٤/١٢).
ويُروى: (ترمي) بدل (جادت). و(مَنْ) بدل (مِنْ).

(٧) الكَبْدَاء: القوس.

وإعرابه ظاهرٌ، وموضعُ الشاهد منه هو إقامةُ الجملةِ الفعليةِ وهي قوله: (كان) مقام موصوفها، أي: (رجلٌ كان من أرمى البشر).

الصورة الرابعة: قوله: (ما منهما مات حتى رأيته)، أي: ما منهم واحدٌ مات، فقوله: (مات) جملةٌ فعليةٌ حُذِفَ موصوفُها وأقيمتُ مقامه، ونظيره قوله تعالى: [$\text{Pq\B Q\B}$]^(١) أي: أحدٌ^(٢) إلاّ له مقامٌ معلومٌ.

المرتبة الثالثة: في بيان ما يُطرحُ فيه الموصوفُ على جهةِ التأييد.

اعلم أن ما أسلفناه في المرتبتين السالفتين المفردِ والجملةِ مما يجوز ظهورُ الموصوفِ فيهما وإضمارُهُ. أمّا هاهنا فلا يُظهر الموصوفُ بحال، والسرّ فيه هو أن هذا إنما يستعمل باللام دلالةً على العهدية، وإشعاراً بها، فتكون اللامُ مع الصفة كالعوض من الموصوف فلا يُذكر في هذه الحالة بحال، إذ لا يجوز الجمع بين العوضِ والمعوّضِ منه.

[١٣٠ب] (ولأنّ الموصوف/ قد يُلغ من الظهور مبلغاً عظيماً فيطرحونه رأساً)^(٣)، ويعني بهذا أن الموصوف لا يُذكر أصلاً لجلاته، بخلاف ما سبق، فإنه ربّما ظهر وربما خفي، ويدلّك على كونهم التزموا حذفه وجوباً، هو أنّهم جمعوه جمع الأسماء فقالوا: الأجارع، والأباطح كما قالوا: الأجادل والأرانب في جمع أجدل وأرنب. والأجرع^(٤): هو الكثيب من الرمل الذي لا يُنبِت. والأبطح: هو الوادي الذي يَنبُطُ فيه السيل^(٥). والأورق^(٦) من الإبل: هو

(١) سورة الصفات، الآية (١٦٤).

(٢) وقال الزجاج: وما مِنّا مَلَكٌ. وقال القرطبي: هذا تقدير البصريين، وتقدير الكوفيين: وما مِنّا إلا من له....، على حذف الموصول. ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٣١٦/٤)، والجامع لأحكام القرآن (١٣٧/١٥).

(٣) هذا سياق قول الزمخشري في آخر الفصل، مع اختلاف ظاهر في الألفاظ.

(٤) وهي الجرعة والجرعاء، وجمعها: جرْع. ينظر: الصحاح (ج ٣/١١٩٥)، والقاموس (جرع) (٩١٥).

(٥) وفيه دِقاق الحصى. ينظر: الصحاح (بطح) (٣٥٦/١)، والقاموس (بطح) (٧٧٢).

(٦) وهو أطيئها حمأً وأضعفها عملاً وسيراً. ينظر: الصحاح (ورق) (١٥٦٥/٤)، والقاموس (ورق) (١١٩٨).

الذي يَضْرِبُ لونه إلى بياضٍ مُشْرَبٍ بالسَّوَادِ. والأَطْلَسُ^(١): الذي فيه غُبْرَةٌ، ومنه ذَنْبٌ أَطْلَسُ. وفي بعض نسخ الفصل: والأَبْرَقُ^(٢) - وهو بالبَاءِ الْمُوحَّدَةِ - : موضعٌ فيه حِجَارَةٌ. فهذا ما أردنا ذكره في الصِّفَةِ. وبالله التوفيق.

(١) ينظر: الصحاح (طلس) (٩٤٤/٣)، والقاموس المحيط (طلس) (٧١٤).

(٢) ينظر: الصحاح (برق) (١٤٤٩/٤).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«البدلُ

هو على أربعة أضرب:

بدل الكل من الكل، كقوله تعالى: [

. [

وبدل البعض من الكل، كقولك: (رأيت قومك أكثرهم، وثلثيهم، وناساً منهم)،
(صرفت وجهها أولها).

وبدل الاشتغال كقولك: (سلب زيد ثوبه)، و(أعجني عمرو حسنه، وأدبه،
وعلمه)، ونحو ذلك مما هو منه أو بمثلته في التلبس.

وبدل الغلط كقولك: (مررت برجل حمار) أردت أن تقول: (مررت بحمار)،
فسبقك لسألك إلى (رجل) فتداركته، وهذا لا يكون إلا في بديه الكلام وعمّا لا يصدر
عن روية وفطانة.

وهو^(١) الذي نعلمه بالحديث، وإنما يذكر لنحو من التوطئة، وليفاد بمجموعهما
فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد.

قال سيويه عقيب ذكره أمثلة البدل: "أراد: رأيت أكثر قومك، وثلثي قومك،
وصرفت وجه أولها، ولكنه ثنى الاسم توكيداً " " ^(٢) إلى آخر كلامه.

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

قبل الخوض في مسائل الفصل نذكر ماهية البدل. وله معنيان: لغوي واصطلاحي.

فأما اللغوي: فهو ما كان قائماً مقام غيره وساداً مسدده في أحكامه الخاصة. فلما
كان البدل قائماً مقام المبدل منه في أحكامه الخاصة قيل إنه بدل عنه.

(١) قبله في المفصل: (فصل).

(٢) المفصل (١٤٨).

وأما في مصطلح التُّحاةِ فله تعريفان^(١):

التعريف الأول: ذكره الموصلي^(٢) وحاصل^(٣) ما قاله: «هو كلُّ اسمٍ تابعٍ يكون معتمداً بالحديث».

[١٣١]

فقولنا: / (كلُّ اسمٍ تابعٍ) يشمله هو وغيره.

وقولنا: (يكون معتمداً للحديث) يخرج منه التأكيد، وعطفُ البيان فإنهما ليسا معتمداً للحديث.

وهذا الذي ذكره منقوضٌ بالعطف فإنه اسمٌ تابعٌ معتمدٌ بالحديث وليس بدلاً؛ فبطل ما قاله.

التعريف الثاني: ذكره ابن الحاجب^(٤) وغيره، وحاصلُ كلامه: أنه تابعٌ مقصودٌ بما تُنسب إلى الأول من غير واسطة حرف.

فقولنا: (تابع) عامٌّ فيه وفي غيره.

وقولنا: (مقصودٌ بما تُنسب إلى الأول) يخرج عنه التأكيد والصفة فإنهما تابعان وليسا مقصودين بما تُنسب إلى الأول وإنما هما تَتِمَّتَانِ وتَكْمِلَتَانِ له.

وقولنا: (من غير واسطة حرف) يخرج عنه المعطوفُ فإنَّه وإن كان تابعاً مقصوداً بما تُنسب إلى الأول إلا أنه بواسطة حرف بخلاف البدل فإنه لا واسطة فيه.

وقد جعل ابنُ الحاجب^(٥) القيدَ الذي يخرج به البدلُ عن المعطوفِ هو قولُه: «تابعٌ مقصودٌ بما تُنسب إلى المتبوعِ دونه». يعني به^(٦): المتبوع، بخلاف الكلام في المعطوف فإنه مقصودٌ بالنسبة مع متبوعه.

(١) هذا ما ارتضى الشارح إيراده. وثمة تعريفات أخرى. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف (٣٤٣/١)، والتخمير (١١٥/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٣/٣)، والتهديب الوسيط (١٥٣).

(٢) الغرة المخفية (٣٩٢).

(٣) بل هو نص ما قاله.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٥٩/٢).

(٥) شرح المقدمة الكافية (٦٥٩/٢).

(٦) أي: الضمير في (دونه).

وما ذكرنا^(١) أسهل وأخلص وإن كان لا غبار على ما ذكره ابن الحاجب.
وأما الشيخ فقد جعل حدّه شرح أحكامه في فصل مفردٍ على طريقتيه في غيره.
فإذا تمهدت هذه القاعدةُ فلنذكر تقسيم البديل، ثم نذكر حكمه، فهذان مقصدان:

المقصد الأول: في تقسيم الأبدال، ولنذكر لها تقسيمات ثلاثة^(٢):
التقسيم الأول: باعتبارها في أنفسها إلى أربعة: بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل غلط.
وإنما كان الأمر فيها كما قلناه لأنّ الحال في البديل لا يخلو إما أن يكون هو عين الأول، أو يكون بعضاً له، أو يكون معنى فيه، أو يكون أمراً خارجاً في كُنْهه وحقيقته؛ فلهذا كان منقسماً إلى هذه الأضرب الأربعة.
فالضرب الأول منها: وهو بدل الكل من الكل^(٣)، فمثاله: (أعجبي زيدٌ أخوك)، قال الله تعالى: [وَمَا مَنَعَكَ أَتَاكَ بِهِ بَعْدَ إِذْ جَاءَكَ وَتَعْذِرُكَ أَنْتَ وَغَدَاةُ جُنُودِكَ] ^(٤).

الضرب الثاني: وهو بدل البعض، ومثاله: (رأيتُ قومَكَ أكثرَهم وتُليّهم، وناساً منهم)، و(صَرَفْتُ وجوهَهَا)^(٥) أوَّلَهَا. فالبعضية هاهنا معلومةٌ متحققةٌ كما ترى في هذه الأمثلة.

الضرب الثالث: بدل الاشتمال، ومثاله: (سَلِبَ زيدٌ ثوبَهُ)، و(أعجبي/ زيدٌ حُسْنَهُ، وأدبُهُ، وعِلْمُهُ).

(١) مقصود الشارح: أنّ عبارته في حكاية التعريف الثاني عن ابن الحاجب ومن وافقه أفضل من نص ابن الحاجب.

(٢) أفاد الشارح هذه التقسيمات من ابن الخباز في الغرة المخفية (٣٩٣ - ٣٩٥).

(٣) اعتذر الزجاجي من إدخال (أل) على (كل) و(بعض) لأن سيويه منع ذلك لأهما في تقدير الإضافة، وقال: إنه استعمال مجاز، وفيه مسامحة، والأولى أن يُقال (بدل الشيء من الشيء وهو بعضه). ينظر: الجمل (٢٤، ٢٥). لكن اللورقي لم يرَ لاعتذار الزجاجي وجهاً، وجعله اعتذاراً مما لا يُعتدُّ منه، وقال: إنّ (أل) هذه تفيد العهد، ولم تُنَوِّ الإضافة، وهو قياس على النصف والربع والثلث والجزء. ينظر: الحصل للورقي (٥١/٢). ولمزيد البحث ينظر: أداة التعريف في النحو العربي (٧٤).

(٤) سورة الفاتحة، الآية (٦)، ومن الآية (٧).

(٥) الضمير للإبل. ينظر: الإيضاح العضدي (٢٩٣)، والمقتصد (٩٣٤/٢)، والتخمير (١١٥/٢).

واختلف النحاة في تسميته بدلَ اشتمال، وفيه أقوالٌ ثلاثة^(١):

أولها^(٢): أنه إنما كان اشتمالاً؛ لأنَّ الأولَ اشتمل على الثاني، وهذا فاسدٌ؛ لأنه لو كان الأمرُ كما زعموه لامتنع قولنا: (أعجبني زيدٌ سلطانه ومُلكه) فإنَّ السلطانَ والمُلكَ يشتملان على زيد.

وثانيها^(٣): أنه إنما كان اشتمالاً لأنَّ الثاني يشتمل على الأول. وهذا فاسدٌ أيضاً فإنه لو كان الأمرُ كما قالوه لامتنع قولنا: (أعجبني زيد غلامه) فإنَّ (الغلام) لا يكون مشتتماً على (زيد).

وثالثها: أنه إنما كان بدلَ اشتمال لأنَّ المعنى مشتملٌ عليه، وبيانه أنك إذا قلت: (أعجبني زيدٌ حسنه)، فالكلامُ مُشتمِلٌ على حسنه، والإعجابُ إلى الحسنِ، فالمُشتمَلُ عليه في المعنى هو البدل؛ ولذا سُمِّيَ بدلَ اشتمال.

وهذا هو الأقرب^(٤)، وإليه يُشيرُ كلامُ الشيخ حيث قال: (مما هو منه أو بمنزلة في التلبس) يعني: أن المعنى يشتمل عليه. الضرب الرابع: بدل الغلط^(٥).

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٠/١).

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي (٢٩٤)، والمقتصد (٩٣٥/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٤/٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣٨/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣٨٤/٢).

(٣) هو أحد قولي الرماني والفارسي. ينظر: ارتشاف الضرب (١٩٦٨/٤)، وجمع الهوامع (٢١٤). ونسب للجرجاني في المباحث الكاملية (٤٠٢)، والنسبة لا تصح. ينظر: المقتصد (٩٣٥/٢).

(٤) ينظر: المقتضب (٢٩٧/٤)، والأصول (٤٦/٢)، وكشف المشكل (٢٠/٢)، والمحصل للورقي (٦٤/٢). وقد أورد ابن الحاجب على هذا الوجه اعتراضاً وأجاب عنه، فقال: «ويرد عليه أنَّ الأبدالَ كُلُّها كذلك، فإنك إذا قلت: (أعجبني زيدٌ رأسه)، فالإعجابُ بالنسبة إلى الرأس مثله في النسبة إلى الحسن في اشتمال المعنى عليه. والجواب أن مثل ذلك لا يضرُّ في الاصطلاح في التسمية، فكم من مسمًى سُمِّيَ باسمٍ جُعِلَ علماً عليه لمعنى، وهو غير مختص بذلك الاسم». الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٠/١).

(٥) قال النحويون: ولا يقع في القرآن ولا في فصيح الكلام. ينظر: المقتضب (٢٩٧/٤)، وشرح كتاب سيبويه (٣٧/٤)، والفصول في العربية لابن الدهان (٣٧)، وكشف المشكل (٢١/٢). واعتراض الورقي لذلك، فقال: هو نوعان: أحدهما لا يريده المتكلم ولا يقصده، وهذا لا يقع إلا عن عيٍّ وحَصْرٍ، وهو معيب عنده. والآخر شيء يعتمد المتكلم ويقصده للمبالغة، مثل: هند نجمٌ، بدرٌ، شمسٌ. وهذا ليس معيباً عنده. ينظر: المحصل (٦٩/٢، ٧٠). والنحويون إنما قصدوا النوع الأول.

واعلم أن ما يذكر في الكلام وليس مقصوداً يكون على وجهين:
 أحدهما: أن تريد ذكر الثاني فيسبقك لسأئك إلى ذكر الأول، وهذا هو الغلط.
 ومثاله: (مررتُ برجلٍ حمارٍ) فإنك أردت أن تقول: مررت بحمارٍ فسبقك لسأئك إلى (رجل)، وهذا لا يكون إلا عن غفلة وذهول.
 وثانيهما: أن تذكر الأول عامداً ثم يعترض لك رأي في تركه إلى الثاني^(١)، وهذا هو البدل، وإنما ذكر النحاة بدل الغلط وإن كان الأغاليط لا ثبوت لها لما كان الثاني جارياً على الأول في إعرابه؛ لأن الثاني هو المقصود، وذكر الأول ما كان إلا من أجل سبق اللسان إليه.
 واعلم أن النحاة كلهم متفقون على قسمة الأبدال إلى هذه الأربعة، وهو رأي الجماهير من البصريين كالخليل^(٢)، وسيبويه^(٣)، والأخفش^(٤)، والسيرافي^(٥)، وعبد القاهر^(٦)، واختاره الزمخشري، ونصره ابن الحاجب^(٧)، ورأي جماهير أهل الكوفة^(٨) كالكسائي والفراء.

وزعم الخوارزمي^(٩) أن الأبدال ثلاثة لا غير، وجعل بدل البعض وبدل الاشتمال قسماً واحداً^(١٠)؛ فلهذا كانت عنده ثلاثة، وهذا فاسدٌ لأمرين:

(١) وهو ما سماه بعضهم بدل البداء، وجعله قسماً مستقلاً؛ لأنه ليس غلطاً في الحقيقة، بل بدا للمتحدث تركه إلى غيره، نحو: هي نجمٌ، بدرٌ، شمسٌ. ينظر: المقدمة الجزولية (٧٧)، والمحصل للورقي (٤٨/٢).

(٢) لم أجد له رأياً في هذا المسألة.

(٣) ينظر: الكتاب (١٥٠/١)، (٤٣٩).

(٤) لم أجد له رأياً في هذا المسألة.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣٧/٤).

(٦) ينظر: المقتصد (٩٣٠/٢).

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٠/١)، وشرح المقدمة الكافية (٦٥٩/٢).

(٨) لم أجد في المسألة رأياً لأهل الكوفة كالكسائي والفراء، والتقسيم في الموفي في النحو الكوفي (٦٠).

(٩) ينظر: التخميم (١١٥/٢).

(١٠) جعل ابن رشد بدلي البعض والاشتمال تحت قسم واحد من أقسام المركب تركيب تقييد لفظي، سماه: تخصيص لفظ عام يشبه الجنس باسم أخص منه. ينظر: الضروري (٩٦). وينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٩٠/٢).

أما أولاً^(١): فلأن حقيقة أحدهما متميزة عن حقيقة الآخر، فإن اليد والوجه والرأس أبعاض، والعلم والحسن وغيرهما ليست أبعاضاً، فكيف يقال إن أحدهما هو الآخر. وأما ثانياً^(٢): فلأن أكثر ما يكون بدل الاشتمال في المصادر؛ ولهذا قال أبو إسحاق الزجاج^(٣) إنه بدل المصدر، وسماه به؛ لكثرة ما يقع فيه، والمصادر ليست أبعاضاً. فإذا بطل ما قاله الخوارزمي، وصح تقسيمها أربعة كما ذكرنا.

التقسيم الثاني^(٤): باعتبار حال البدل والمبدل إلى ما يكونان / معرفتين ونكرتين، [١٣٢أ] ويكون الأول معرفة والثاني نكرة، وعكس ذلك، فهذه ضروب أربعة: الضرب الأول منها: معرفتان، وفيه أربع مسائل:

الأولى: زيدٌ أخوك يعجبني.

الثانية: زيدٌ يده أعجبني.

الثالثة: زيدٌ علمه يعجبني.

الرابعة: أعجبني زيدٌ حمارك.

الضرب الثاني: يكونان فيه نكرتين، وفيه أيضاً أربع مسائل:

الأولى: أعجبني رجلٌ أخٌ لك.

الثانية: أعجبني رجلٌ يدٌ له.

الثالثة: أعجبني رجلٌ أدبٌ له.

الرابعة: يعجبني رجلٌ حمارٌ.

الضرب الثالث: يكون الأول منهما معرفة والثاني نكرة، وفيه أربع مسائل:

الأولى منها: أعجبني زيدٌ أخٌ لك.

(١) ينظر: المحصل للورقي (٤٩/٢).

(٢) ينظر: المحصل للورقي (٦٦/٢).

(٣) مصدر الشارح في هذه النسبة إحدى نسخ الغرة المخفية، وقد أفاد محققها حامد العبدلي بأن النسخ الأخرى نسبت هذه التسمية للزجاجي. ينظر: الغرة المخفية (٣٩٣). وهو الصواب. ينظر: الجمل للزجاجي (٢٥). وبذلك سماه السهيلي أيضاً. ينظر: نتائج الفكر (٣٠٧).

(٤) ينظر: الغرة المخفية (٣٩٣، ٣٩٤)، وشرح المقدمة الكافية (٦٦٢/٢ - ٦٦٤).

الثانية: أعجبنى زيدٌ رأسٌ له.

الثالثة: أعجبنى زيدٌ علمٌ له.

الرابعة: أعجبنى زيدٌ حمارٌ.

الضرب الرابع: أن يكون الأول منهما نكرةً والثاني معرفةً، وفيه مسائل أربع:

الأولى منها: أعجبنى رجلٌ أخوك.

الثانية: أعجبنى رجلٌ يده.

الثالثة: يعجبنى رجلٌ علمه.

الرابعة: يعجبنى رجلٌ حمارك.

واشترط النحاة^(١) في إبدال النكرة من المعرفة أن تكون النكرة موصوفةً بخلاف

النكرة الساذجة^(٢) فإنه لا يجوز إبدالها من المعرفة. قال الله تعالى: [$\text{pš}^1 \text{\$Z9} \text{\$ayó} \text{\$9}$] -

$\text{pš}^1 \text{\$R}$ [$\text{pš}^1 \text{\$U} \{ \text{pš}^1 \text{\$E}$]^(٣) ولا يجوز أن تقول: (يعجبنى زيدٌ أخٌ)، وتسكت عن الصفة؛

لأنها إذا كانت خلفاً عن المعرفة فلا بُدَّ من أن تكون مفيدةً فائدةً جديدةً، وليس يكون ذلك إلا بالصفة، وتقريره^(٤) أنه لا يخلو إما أن يكون بدلٌ كُلُّ من كلٍّ أو بدلٌ بعض من كلٍّ، فإن كان بدلٌ كُلُّ من كلٍّ فلا بُدَّ من وصفه؛ لأنه لا يحسن أن يؤتى بالمقصود من زيادةٍ على غير

(١) ذكر سيبويه الإبدال مع الوصف، وكذا الجرجاني والحيدرة. ينظر: الكتاب (٨٦/٢)، والتلخيص في شرح الجمل (٢٣٨)، وكشف المشكل (٢٥/٢). وأجاز المبرد الإبدال من غير وصف للنكرة. ينظر: المقتضب (٢٩٥/٤). وقال الرضي إنَّ الحقَّ قولُ أبي علي: يجوز ترك وصف النكرة إذا أفاد البذل شيئاً ليس في المبدل منه. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٨٧/٢)، ولم أجد قول أبي علي في موضعه من الحجة (١/١٤٩). وقد نص أبو علي على لزوم نعت النكرة المبدلة من المعرفة، وجعل الإبدال من غير نعت اتساعاً، نحو: (جاء زيدٌ رجلٌ)، ووجه تجويزه أنَّ المبدل منه معلومٌ فيه معنى الصفة قبل ذكرها، فهي بمنزلة التأكيد له، فاحتيج لها. ينظر: المسائل المنثورة (٤٧). واشترط الوصف رأي الكوفيين والسهيلي. ينظر: نتائج الفكر (٢٩٨)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٨٦/١)، وشرح الكافية لابن فلاح (٩٨٠)، وارتشاف الضرب (١٩٦٢/٤).

(٢) يعني بالساذجة: النكرة القاصرة التي لم توصف فيُفهم معنى جديد من صفتها.

(٣) سورة العلق، من الآية (١٥)، والآية (١٦).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٥١/١).

المقصود، وإن كان بدل بعض من كل فلا بدّ فيه من ضمير، فإن كان متصلاً فهو معرفة، وإن كان منفصلاً صار صفةً له؛ فلهذا لم يكن بُدٌّ من اعتبارها لما ذكرناه.

التقسيمُ الثالث^(١): باعتبار خفائهما وظهورهما إلى ظاهرين، ومضميرين، والأول منهما ظاهرٌ والثاني مضمّرٌ، وعكس هذا، فهذه ضروب أربعة:

الضرب الأول: أن يكون كلُّ واحد منهما ظاهراً، وفيه مسائل أربع:

الأولى منها: زيدٌ أخوك يعجبني.

الثانية: يعجبني زيدٌ رأسه.

الثالثة: يعجبني زيدٌ علمه.

الرابعة: يعجبني زيدٌ حمارٌ.

الضرب الثاني: أن يكونا كلاهما مضميرين، وفيه أربع مسائل:

الأولى: زيدٌ ضربته إياه.

الثانية: يدُ زيدٍ قطعته إياها.

الثالثة: جهلُ الزَّيْدَيْنِ كرهتهما إياه.

الرابعة: حمارُ الزَّيْدَيْنِ يُعْجِبُنِي وَأُبْغِضُهُمَا إِيَّاهُ.

الضرب الثالث: يكون الأول منهما ظاهراً والآخر مضمراً، وفيه أربع مسائل:

الأولى: أعجبني زيدٌ هو.

الثانية: اليدُ قطعَتْ زيداَ إياها.

الثالثة: الجهلُ كرهتُ الزيدَيْنِ إياه.

الرابعة: الحمارُ أبغضتُ الزيدَيْنِ إياه.

الضرب الرابع: أن يكون الأول منهما مضمراً والثاني ظاهراً، وفيه مسائل أربع:

الأولى منها: زيدٌ/ أكرمته رجلاً.

الثانية: زيدٌ قطعته يده.

الثالثة: الزيدان كرهتهما جهلاًهما.

الرابعة: مررتُ إياه بالزيدَيْنِ وَأُبْغِضْتُهُمَا حمارَهما.

[١٣٢ب]

(١) ينظر: الغرة المخفية (٣٩٤).

فهذه تقسيماتُ الأبدال باعتبار هذه الوجوه.

وزعم أكثر النحاة^(١) أنَّ بدل المضمَر من المظهر، والمظهر من المضمَر^(٢) في بدل البعض وبدل الاشتمال مُتَعَدِّرٌ؛ لأنَّ الإضمارَ يرفع البعضية، وقد ذكر الجزولي^(٣) في كتابه القانون^(٤) إمكانَ ذلك وجوازَه^(٥)، وهو صحيحٌ على التمثيل الذي ذكرناه الآن هاهنا.

نعم، ما ذكرناه في تقسيم الأبدال إنما يختص الأسماء^(٦)، وأمَّا الأفعالُ فلا يجري فيها إلبَدْلُ الكُلِّ من الكُلِّ، فالشرط في إبدال أحدهما من الآخر أن يتطابق معناهما^(٧)، فمتى تطابق معناهما جاز إبدال أحدهما من الآخر، كقولك: (من يأتي يمشي أقم معه)؛ لأن معنى المشي والإتيان واحد.

(١) ينظر: الغرة المخفية (٣٩٤، ٣٩٥).

(٢) في نسخة التحقيق: (والمضمَر من المظهر)، وهو خطأ من الناسخ بتكرار الجملة.

(٣) عيسى بن عبدالعزيز بن يَلِيخْت البربري، أبو موسى (٥٤٠ - ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٠ هـ)، منسوبٌ إلى جُزْلة قرية بالمغرب، استقر بمراكش، رحل إلى المشرق للحج وطلب العلم، وعاد إلى المغرب واشتهر أمره، درس على ابن بري. وعنه أخذ ابن معطٍ والشلوين. كان ميرزاً في النحو واللغة والفقه، وكان حَسَنَ الخط. له: القانون، وأمالي النحو، وشرح الأصول، وشرح الإيضاح وغيرها. ينظر: إنباه الرواة (٣٧٨/٢)، والعبر (٢٤/٥)، وبغية الوعاة (٢٣٦/٢).

(٤) وهو مقدمته المشهورة، طبعت باسم المقدمة الجزولية في النحو، بتحقيق: د. شعبان عبدالوهاب محمد، في القاهرة، سنة ١٤٠٨ هـ. وعُرفت المقدمة عند أصحاب التراجم بأسماءٍ أخرى. ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير (٥١/١).

(٥) لكنه قال إنه مُتَكَلَّف. ينظر: المقدمة الجزولية (٧٧). وينظر: التهذيب الوسيط (١٥٦)، وشرح الرضي على الكافية (٣٨٩/٢).

(٦) وتبدل الجمل من الجمل، وعلى ذلك شواهد كثيرة. ينظر: ارتشاف الضرب (١٩٧٢/٤)، وجمع الهوامع (٢٢١/٥)، ودراسات لأسلوب القرآن (٣-٤/١٥٥).

(٧) ما اشترطه ابن الخباز هو ترادف اللفظين على معنى. ينظر: الغرة المخفية (٣٩٥). فتعبير الشارح بالتطابق غير دقيق؛ لأنَّ المقصود توافق الفعلين في المعنى العام، وقد ذكر الشارح ذلك بعد البيت فقال: (لأنه في معناه)، وهذا ظاهر كلام سيويوه والمبرد. ينظر: الكتاب (٨٧/٣)، والمقتضب (٦٣/٢)؛ وصرَّح به ابن السراج والحيدرة والسخاوي فقالا: (ضرباً منه) و(في معنى الأول). ينظر: الأصول (٤٩/٢)، وكشف المشكل (٢٧/٢)، والمفضل (٩٨٦/٢). وقد اشترط ابن مالك والرضي أن يكون الثاني راجحَ البيان على الأول كقوله تعالى: [فَإِنْ جَاءَ الثَّانِي مُوَافِقًا لِلأَوَّلِ كَانَ عِنْدَهُ تَأْكِيدًا لَا بَدْلًا، نَحْوُ: (إِنْ تَنْصُرُ تُعِزُّ أَنْصُرُكَ)]. [الفرقان ٦٨، ٦٩]، فإن جاء الثاني موافقاً للأول كان عنده تأكيداً لا بدلاً، نحو: (إِنْ تَنْصُرُ تُعِزُّ أَنْصُرُكَ). ينظر: شرح التسهيل (٣٤٠/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣٩٣/٢).

وأنشد سيويه^(١) لعبيد الله بن الحر^(٢):

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمَمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجًا^(٣)
فَجَزَمَ (تُلْمَمُ) عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (تَأْتِنَا)؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، وَسَنُوضِّحُ الْقَوْلَ فِيهِ فِي الْمَجْزُومِ^(٤)
بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ.

المقصد الثاني: حكمه.

فلنذكر أنه المعتمد بالحديث. ثم نذكر: هل يكون الأول مُهْدَرًا أم لا؟ فهذان حكمان:
الحكم الأول: أنه المقصود بالحديث^(٥)، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (وهو الذي
نَعْتَمِدُهُ بالحديث، وإنما يُذَكَّرُ الأولُ لِنَحْوٍ مِنَ التَّوْطِئَةِ، وَلِيُفَادَ بِمَجْمُوعِهِمَا فَضْلُ تَأْكِيدٍ وَتَبْيِينٍ
لَا يَكُونُ فِي الْإِفْرَادِ). ثم أورد كلام سيويه^(٦) محتجاً به على أنه هو المقصود، وإنما أُتِيَ
بِالْأَوَّلِ عَلَى جِهَةِ التَّأْكِيدِ.

ويُفَارِقُ التَّأْكِيدَ وَالصِّفَةَ فِي هَذَا الْحُكْمِ فَإِنَّهُمَا إِنَّمَا يَرِدَانِ تَتِمَّةً لِمَا قَبْلَهُمَا وَتَكْمِلَةً لِمَعْنَاهُ
بِخِلَافِ الْبَدَلِ فَإِنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحَدِيثِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

ويُفَارِقُ الْعُطْفَ بَأَنَّ الثَّانِي هَاهُنَا هُوَ الْمَقْصُودُ دُونَ الْأَوَّلِ فَإِنَّمَا يَكُونُ كَالْبَسَاطِ لَذِكْرِ
الثَّانِي، بِخِلَافِ الْعُطْفِ فَإِنَّ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي مِنْهُمَا مَقْصُودَانِ بِالْحَدِيثِ لَا مُحَالَةَ.
وَالْبِرْهَانُ الْقَاطِعُ عَلَى كَوْنِهِ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ هُوَ أَنَّهُ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ^(٧)
وَاسْتِقْلَالِهِ بِهِ بِدَلِيلٍ مُجْمِعٍ ذَلِكَ فِي صُورِ ثَلَاثٍ:

(١) ينظر: الكتاب (٨٦/٣).

(٢) ابن عمرو الجعفي (٦٨-...هـ)، كان شجاعاً فاتكاً، شهد القادسية وصفين مع معاوية، واعتزل الفتنة بين
الحسين وأهل الكوفة، ورثى الحسين وأصحابه. قال ابن حجر في الإصابة: له إدراك. مات غرقاً في خلافة عبد الملك.
ينظر: تاريخ مدينة دمشق لابن هبة الله (٤١٧/٣٧)، والإصابة (١١٤/٥)، وخزانة الأدب (١٥٦/٢).

(٣) البيت من الطويل، وينظر: المقتضب (٦٣/٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٣٦٥/٢)، وسر صناعة الإعراب (٦٧٨/٢)،
والإنصاف (٥٨٣/٢)، وكشف المشكل (٢٧/٢).

(٤) في السُّفَرِ الثالث، وهو مفقود.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٩/١).

(٦) ينظر: الكتاب (١٥٠/١).

(٧) ينظر: المقتصد (٩٢٩/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٢٩/٣).

الصورة الثانية: في بدل الاشتمال ^(٢) كقوله تعالى: [جئناك بالبينات]

(۳) [pəʊə̃ ˈbɪzɪs]

الصورة الثالثة: في بدل الاشتغال^(٤) أيضاً كقوله تعالى: $\$geU \text{ ` } \ddot{B} @ \div Z9\$ \text{ ` } Br]$

.(o) [8#qz%

فهذه الصورُ كلها أمانةٌ في كونه مستقلاً بنفسه.

الحكم الثاني: هل يكون الأول مُهَذَّراً^(٦) في الكلام أم لا ؟

هذه مسألةٌ خلاف بين النحاة، فالذي رآه سيبويه^(٧) وهو اختيار الزمخشري ونصره

ابن الحاجب^(٨) والجرجاني^(٩) أنه ليس مُهَدِّراً.

وَحُجَّتْهُمْ عَلَىٰ هَذَا أَمْرَانِ:

أما أولاً: فلأن مجموعها حصل التأكيد لا محالة، وما كان يفيد التأكيد فلا وجه

لجعلہ / مُہدراً، دخولہ کخروجہ۔

١٣٣]

(١) سورة الأعراف، من الآية (٧٥).

(٢) أجاز الفراء أن تكون اللام الثانية بمعنى (على). فلا شاهد حينئذ. ينظر: معاني القرآن (٣/٣١).

(٣) سورة الزحرف، من الآية (٣٣).

(٤) الظاهر أنه بدل بعض من كل، فالطَّلُعُ: ما يُرى من عَذْقِ النَّخْلَةِ. ينظر: معاني القرآن الكريم للنحاس (٤٦٣/٢)، (٤٦٤)، والجامع لأحكام القرآن (٤٨/٧)، وتفسير القرآن العظيم (١٤٢/٢)، وتفسير أبي السعود (١٦٦/٢)، وفتح القدير (١٤٤/٢). فهو بعضٌ من النخل.

(٥) سورة الأنعام، من الآية (٩٩).

(٦) سياق الشارح لهذا الخلاف يُشعر بأنّ القائِلين بأنّ المُبدل منه في نية الطرح يعنون طرحه في اللفظ والمعنى، وهم يقصدون الطرح في المعنى فقط، والبذل يُقدَّر له عاملٌ من جنس العامل الأول، وعباراتهم تُشعر بهذا. ينظر: حواشي المفصل للشلوبيين (٤٠١)، وشرح جمل الزحاجي لابن عصفور (٢٧٩/١)، و التذييل والتكميل (٤٦٦/١ب، ٤٧١أ).

(٧) ينظر: الكتاب (١٥٠/١)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٥/٤، ٣٦).

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٩/١).

(٩) ينظر: المقتصد (٩٢٩/٢)، و التلخيص شرح الجمل (٢٣٧).

وأما ثانياً^(١): فلائتك لو قلت: (زيدٌ رأيتُ غلامه رجلاً صالحاً)، فلو ذهبتِ بهدراً الأول لم يستوِ كلاً منك لأنَّ المبتدأ يبقى عند زواله بغير عائد عليه من الجملة، فإن عَنُوا بكونه مُهدراً هو^(٢) أن الثاني مقصودٌ بالذكر، فهذا مما لا نزاع فيه.

وزعم أبو العباس المبرد^(٣) أن الأول في حكم المُطَرَّح، وإلى هذا ذهب المغربي^(٤) صاحبُ الدرة، والحوارزمي^(٥)، وابن السراج^(٦)، وحجَّتْهم^(٧) على هذا هو أن العامل قد جاء مكرراً، وفي هذا دلالة على استقلاله بنفسه، وإذا كان مُستقلاً بنفسه فلا حاجة إلى الأول.

والحقُّ^(٨) في هذه المسألة ما قاله سيويوه لأن إفادته ظاهرة في التأكيد، وما كان بهذه الحالة فلا وجه للحكم بزيادته وإطراحه؛ ولهذا قال سيويوه^(٩): (وليُفاد بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ وتبيينٍ لا يكون في الأفراد). فلهذا قضينا بعدم إهداره.

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة (١/١٥٦)، والغرة المخفية (٣٩٢).

(٢) كذا في نسخة التحقيق، واستقامة الكلام بحذف (هو).

(٣) الصواب أن المبرد لا يرى البدل في حكم المُطَرَّح، وعبارته التي أوهمت ذلك هي قوله: (مررت بأخيكَ زيد، أبدلت زيدا من الأخ، نَحيت الأخ وجعلته في موضعه في العامل، فصار مثل قولك: مررت بزيد) المقتضب (٤/٢٩٥). لكنَّ المبرد ذكر بوضوح أنه لا يعني أطراح الأول فقال: (وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام... والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً، لم يوضعاً على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط) المقتضب (٤/٣٩٩، ٤٠٠). وينظر: التذييل والتكميل (٤/١٤٧)،

(٤) ذكر ذلك ابنُ الخباز في الغرة المخفية (٣٩٢)، ومنه أفاد الشارح، لكني لم أجد نصاً ظاهراً لابن معط يفيد أطراح المبدل منه، فهو يقول في البدل: (يُقَدَّرُ إحلاله محل المبدل منه) ينظر: الفصول الخمسون لابن معط (٢٣٨)، والدرة الألفية (٣١).

(٥) ينظر: التخمير (٢/١١٩).

(٦) الظاهر من كلام ابن السراج أنه لا يرى أطراح الأول، فهو يقول: «وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خال من الأول». فهو يقول: (كأنه) وهذا لا يدل على الأطراح. ثم نقل عبارة سيويوه: (ولكنه ثنى الاسم تأكيداً). الأصول (٢/٤٦، ٤٧).

(٧) ينظر: الغرة المخفية (٣٩٣).

(٨) وقد اختار الشارح ذلك في المنهاج (١/١٦١ ب).

(٩) هذا من كلام الزمخشري كما في نصه المثبت لا من كلام سيويوه، وقد أورده الشارح قبل صفحتين منسوباً إلى الزمخشري، فوقع سهوٌ منه هنا.

۲۹
» فصل

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

واعلم أنّ المطابقةَ غيرُ معتبرةٍ في البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير^(٥) بخلاف التأكيد والصفة فإنها معتبرة فيها كما قرّرناه من قبل، وإنما وجب ذلك لأمرين:

(٥) ينظر: الضروري (٩٦)، وكشف المشكل (٢٥)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٨٥/١).

أما أولاً: فلأن الصفة والتأكيد تتمتان وتكملتان لما يتبعانه، بخلاف البديل فإنه في حكم المستقل، فكأنه في حكم الجملة الثانية؛ فلهذا لم تلزم فيه المطابقة.

وأما ثانياً: فلأن العامل/ فيه هو العامل الأول ولكنه لما كان مقصوداً بالذكر هاهنا [١٣٣ب] وجب تكرير العامل فيه لمكان استقلاله، فلما كان مقصوداً لا جرم لم تلزم في حقه المطابقة، هذا ملخص كلام ابن الحاجب^(١) في عدم اشتراط المطابقة.

والحق عندنا^(٢) في العلة في عدم اشتراط المطابقة في البديل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً هو أن الغرض بالبديل هو نسبة الحكم إليه على جهة الاستقلال به لا غير كما في قولك: (قام زيد أخوك)، و(أعجني زيد وجهه). فالمقصود هو نسبة القيام والإعجاب إلى الأخ والوجه، وهذا هو الفائدة به، وهذا يحصل سواء كان مطابقاً للأول في تعريفه وتنكيره أو غير مطابق؛ لأن التعريف والتنكير إنما هي أمور عارضة فلا تضر المخالفة فيها مع استكمال الغرض الذي ذكرناه.

لا يقال: فما بال الصفة والتأكيد اعتبر فيهما المطابقة في كل وجه حتى لزم المطابقة في تلك الأمور العشرة بخلاف البديل والمبدل منه؟
لأننا نقول: إن الصفة والتأكيد لما كانا تتمتين لا جرم اعتبر فيهما المطابقة في تلك الأمور.

فأما البديل فلما كان مستقلاً بإسناد الحكم إليه كان ذلك كافياً من غير اعتبار بالمطابقة.

المسألة الثانية: في جواز إبدال المظهر من المضمّر الغائب دون المتكلم والمخاطب، فنقول^(٣):

أما جوازه في الغائب فمما لا خلاف فيه بين النحاة؛ فلهذا تقول: (ما جاءني إلا هو أخوك)، و(رأيت زيدا)، و(مررت به زيد).

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٥١/١).

(٢) هذا تقرير لكلام ابن الحاجب. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦٨/٣).

(٣) ذكر الشارح القولين المشهورين، وهناك قول ثالث لقطرب وهو جواز الإبدال في الاستثناء خاصة، نحو: (ما ضربتكم إلا زيدا). ينظر: ارتشاف الضرب (١٩٦٥/٤).

ثم قال: [*na! q̣ṛa ṭyā z šú i%š*]، فقوله: [*na! q̣ṛa ṭyā z šú i%š*] بدل من الكاف والميم^(١) في قوله: [*na z è j̣θ*]^(٢).

والحق في هذه المسألة ما ذهب إليه جماهير البصريين، وكلامهم في الاحتجاج من جهة القياس لا غبار عليه، وعليه الاعتماد/ في المسألة.

[١٣٤]

فأمّا أهل الكوفة فلا حُجَّةَ معهم من جهة القياس، وأمّا الآية فهي محمولة على أنّ [*šú i%š*] في موضع رفع بالابتداء، وخبره: [*šc q̣ābsā ẉ oḡū*]^(٣) ولهذا أتت الفاء لما كانت في خبر المبتدأ^(٤) (الذين) لما كان موصولاً بالفعل^(٥). وإذا كان هذا محتملاً في الآية^(٦) بطل التعويل عليه؛ لأنه لو ثبت ما قالوه^(٧) لكان تقريراً لباب في العربية ولا يجوز إثباته بالأمر المحتملة^(٨). فإذاً يبطل ما قالوه في هذه المسألة. المسألة الثالثة: في جواز الإبدال في بدل البعض وبدل الاشتمال من ضمير المتكلم والمخاطب.

(١) ضَعَفَ الزجاج ذلك؛ لأنّ [*na z è j̣θ*] مشتمل على جميع الخلق الذين خسروا أنفسهم وغيرهم. ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/٢٣٢)، وثمة أوجه أخرى في الدر المصون (٣/١٧، ١٨).

(٢) [*oḡū*] مبتدأ، وخبره [*šc q̣ābsā ẉ*] والجملة من المبتدأ والخبر خبرٌ للمبتدأ [*šú i%š*]. ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢٤٧)، والتبيان للعكبري (١/٤٨٣).

(٣) في نسخة التحقيق (في خبر المبتدأ في الذي لما كان....). وهو خطأ من الناسخ، يأباه السياق.

(٤) هكذا في نسخة التحقيق، والعبارة فيها اضطراب، ومقصود الشارح: أن كل اسم موصول بجملة فعلية إذا وقع مبتدأ فإنه يجوز دخول الفاء في جملة الخبر، لما تضمنته المبتدأ من معنى الشرط فكأنه قيل: من يخسر نفسه فهو لا يؤمن. ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١/٣١٥)، والبحر المحيط (٤/٤٤٨)، ودراسات لأسلوب القرآن (٣-٢/٢٩٥).

(٥) يعني إعراب (الذين) مبتدأ. وهو ما رجحه الزجاج والنحاس والعكبري. ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/٢٣٢)، وإعراب القرآن (٢/٥٨)، والتبيان (١/٤٨٣). وأعرب (الذين) مبتدأ والخبر محذوف، والعكس، كما أعرب منصوباً على الذم. ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس (٢/٨٠٧).

(٦) يعني الكوفيين.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/٧٠).

اعلم أن ظاهرَ كلام البصريين في المنع من جواز الإبدال في ضميري المتكلم والمخاطب عامٌّ سواء كان بدلاً في الاشتمال وبدل البعض من الكل أو في بدل الكل من الكل. والحق المنع منه في بدل الكل من الكل في الظاهر من المضمّر لما ذكرناه.

فأما بدل البعض وبدل الاشتمال فإنهما شائعان فيه^(١)، ويدل على ذلك أمران:

أحدهما: أننا إنما منعناه في بدل الكل من الكل لما كان الأول في غاية الوضوح والبيان؛ فلهذا لم يفتقر إلى إيضاح بالبدل، وهو دالٌّ على الثاني بخلاف بدل البعض وبدل الاشتمال، فإن الأول ليس فيه دلالةٌ عليهما؛ فلهذا تقول: اشتريتكَ نصفَكَ، واشتريتني بعضي، وأعجبتني عملُكَ، وأعجبتُكَ علمي كما قررناه. وثانيهما: قوله:

وما أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا رُوَيْدَكَ إِنَّ أَمْرَكَ لَن يُطَاعَا^(٢)
فقوله: (حِلْمِي) بدلٌ من التاء في (أَلْفَيْتَنِي) وهي للمتكلم.

فأما بدل المضمّر من المضمّر في ضميري المتكلم والمخاطب فمما لا خلاف فيه كما مثله الشيخُ، وكذلك بدل ضمير المتكلم والمخاطب من الظاهر جائز أيضاً^(٣). وإنما وقع الخلاف في إبدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب^(٤).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٩٠/٢)، وارتشاف الضرب (١٩٦٧/٤).

(٢) البيت من الوافر، ونسبه سيويوه لرجل من بَجِيلَةٍ أو خُثْعَمَ، ونسبه البصري في الحماسة لعدي بن زيد العبادي، وهي في ديوانه (٣٥). وينظر: الكتاب (١٥٦/١)، ومعاني القرآن للأخفش (٣١١/١)، والأصول (٥١/٢)، والإفصاح للفارقي (٢٨٦)، والحماسة البصرية (٢١٢/١)، وتذكرة النحاة (٢٢٠)، وخزانة الأدب (١٩١/٥). ورواية البيت المشهورة، وهي كذلك في ديوان عدي:

ذريني إنَّ أَمْرَكَ لَن يُطَاعَا وما أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

(٣) ينظر: المحصل للورقي (١٠٠/٢، ١٠١).

(٤) لأنَّ الظاهر أنقص منهما في التعريف، فينتفي غرض الإفادة التي لأجلها جيء ببدل الكل، وهي أن يكون البدل أشهر من المبدل منه، أو يكون مفسراً لمبهم. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٨٠/٢).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«عطف البيان

هو اسمٌ غيرُ صِفَةٍ يَكْشِفُ عن المُرَادِ كَشْفَهَا، وَيُنَزِّلُ من المتبوعِ مِثْلَةَ الكلمة المستعملة من الغريبة إذا تُرْجِمَتْ بِهَا، وذلك نحو قوله:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

أراد عمرَ بنَ الخطاب رضي الله عنه.

فهو كما ترى جارٍ مَجْرَى الترجمة لما يَكْشِفُ عن الكُنْيَةِ، لِقِيَامِهِ بالشُّهُرَةِ دونها.

والذي^(١) يَفْصِلُهُ لك من البدل شيئان:

أحدهما: قول المَرَّار:

أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا

لأنَّ (بشراً) لو جُعِلَ بدلاً من (البكري) والبدل في حكم تكرير العامل لكان (التارك) في التقدير داخلاً على (بشر).

والثاني: أنَّ الأول هاهنا هو ما يعتمدُه الحديث، وورود الثاني من أجل أن يوضَّح أمره، والبدلُ على خلاف ذلك إذ هو - كما ذكرتُ - مُعْتَمَدٌ بالحديث، والأولُ كالْبَسَاطِ لَذِكْرِهِ^(٢).

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

[١٣٤ب]

قبل الخوض في مقصود الشيخ نذكر ماهيته، وله تعريفان: /

التعريفُ الأول: ذكره ابن الحاجب، وحاصل كلامه^(٣): هو تابعٌ غيرُ صِفَةٍ يوضَّح متبوعه.

فقوله: (تابع) عامٌّ فيه وفي غيره، وقوله: (غيرُ صِفَةٍ) يُخْرِجُ عنه الصِّفَةَ، وقوله: (يوضح متبوعه) يُخْرِجُ عنه سائرَ التوابع من الصِّفَةِ^(٤) والتأكيد والعطف فإنها كلّها مشتركة

(١) قبله في المفصل (فصل).

(٢) المفصل (١٤٩-١٥١).

(٣) بل هو نص كلامه كما في شرح المقدمة الكافية (٦٦٧/٢).

(٤) هكذا في نسخة التحقيق، والصواب (البدل).

في أنها ليس وضعها من أجل الإيضاح لمتبوعها، وإنما هي موضوعة لأمرٍ قد فصلنا كل شيءٍ منها في بابه فلا وجه لتكريره.

التعريف الثاني: ذكره الشيخ، ومحصل كلامه^(١): هو اسمٌ غير صفة يكشف عن المراد كشفها.

فقوله: (اسم غير صفة) يخرج عنه الصفة، وقوله: (يكشف عن المراد كشفها)^(٢) يخرج عنه سائر التوابع.

فحصل من هذا التعريف فائدتان^(٣):

الفائدة الأولى: أنه يُنزلُ منزلة الصفة خلا أنه بغير الأمور المشتقة، ولهذا قال: (يكشف عن المراد كشفها)، أي: كشف الصفة. والهاء في (كشفها) راجعة إلى الصفة. وهذا فيه نظر^(٤)، فإن الصفة ليست كاشفةً عن موصوفها وإنما وُضِعَها على الدلالة على معنى فيه كما قرّرناه من قبل.

الفائدة الثانية: أن عطف البيان أوضح من متبوعه، ولهذا قال: يُنزلُ من المتبوع منزلة الكلمة العربية إذا فسرت بها العجمية، ولا شك أن الكلمة من العربية أوضح من المترجمة. وهذا فيه نظر أيضاً، فإنه لا يُشترط في عطف البيان كونه أوضح من متبوعه^(٥) فإنّ المُعتبر فيه كونه موضحاً لمتبوعه لا غير، والشيء قد يوضح غيره وإن كان الأول في الحقيقة أوضح من الثاني لو انفصل الأول عن مشاركة غيره له. ألا ترى أن ثلاثة لو كان يُكنى كل واحد منهم بأبي عبدالله، واسم^(٦) أحدهم زيداً والآخر عمراً والثالث بكراً،

(١) بل هو نص كلامه كما في نص الفصل.

(٢) المعنى: يكشف عن المراد مثل كشفها.

(٣) ينظر: الغرة المخفية (٣٧٩).

(٤) قال اللورقي: إن عطف البيان يكشف ويُوضح، والصفة تُخصّص، وليست مفسّرة. ينظر: المحصل (١٣٣/٢).

(٥) كلام الزمخشري في الفصل يدل على أن عطف البيان أوضح وأشهر من متبوعه، وصرح بذلك في الأنموذج. ينظر: شرح الأنموذج للأردبيلي (١٠٧)، وهو موافق للجرجاني في ذلك. ينظر: التلخيص (٢٣٥). وخالف في ذلك جمعٌ من النحويين. ينظر: المقتضب (٢٢٠/٤)، والمتبع في شرح اللمع (٤٢١/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٦٦٨/٢)، وشرح الكافية الشافية (١١٩٣/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣٨١/١)، والتذيل والتكميل (١٣٥/٤) (ب).

(٦) يعني: وكان اسم أحدهم زيداً.

فأنت إذا قلت: (جاءني أبو عبدالله زيد)، فقد أوضحت بذكر (زيد) ما كان محتملاً من قبل، وإن كان (أبو عبدالله) أوضح من (زيد) لو كان منفرداً.

فعرفت بما ذكرناه أنه لا يُعتبر فيه كونه أوضح من الأول لما حققناه.

فإذن الأولى في تعريفه ما قاله ابن الحاجب.

وسمي عطف بيان^(١)؛ لأنّ العطف هو الثني للشيء، يقال: (عطفُ الحبل) إذا ثنيته، فكأنك انعطفت على الاسم الأول فثنيته.

فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر ما يفصله من الصفة، ثم نذكر ما يفصله من البدل، فهذان حكمان:

الحكم الأول: فيما يفصله من الصفة، والذي يفصله من الصفة أمران:

أحدهما^(٢): أن الصفة تكون بالأمر المشتقة كما أسلفنا القول، وعطف البيان لا يُشترط فيه الاشتقاق على حال أصلاً.

وثانيهما^(٣): أن الصفة تكون في المعارف كما تكون في النكرات، وعطف البيان قلّ

ما يأتي في النكرات إلّا على الندور، وإنما يأتي في المعارف إمّا في الكنى قوله:

[١٣٥]

أَقْسَمَ بِاللّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ^(٤)

وأراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبعده:

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ

اغْفِرِ اللَّهُمَّ لَهُ^(٥) إِنْ كَانَ فَجَرٌ

(١) ينظر: المحصل للورقي (١٣١/٢).

(٢) ينظر: المحصل للورقي (١٣٣/٢).

(٣) ينظر: الغرة المخفية (٣٧٩).

(٤) بيت من مشطور الرجز، وهو منسوب لأعرابي اسمه عبدالله بن كَيْسَبَةَ، ونسبته لرؤية خطأ؛ فهو لم يدرك عمر. وقصة الأعرابي مع عمر - رضي الله عنه - مشهورة. وينظر: المحصل للورقي (١٣٦/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٧١)، وشرح الرضي على الكافية (٣٨١/٢)، وأوضح المسالك (١٢٨/١)، وخزانة الأدب (١٥٤/٥). والتّقب: رِقَّة خُفّ البعير. والدّبر: جروح في ظهره. ينظر: الصحاح (نقب) (٢٢٧/١)، ولسان العرب (دبر) (٢٦٤/٤).

(٥) هكذا في نسخة التحقيق، والصواب: (فاغفر له اللهم). وما أثبت في النص يُحدث كسراً في وزن البيت، فلعله من تحريف الناسخ.

فَقَوْلُهُ (عمر) عطفُ بيانٍ على ما قبله.

وَأَمَّا فِي غَيْرِ الْكُنَى مِنَ الْأَعْلَامِ كَمَا أَنْشَدَ سِيبَوِيهٌ^(١) لِرَوْبَةٍ:

إِنِّي وَأَسْطَارٌ سَطَرْنَ سَطْرًا
لِقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا^(٢)

فَأَمَّا (نَصْرُ) الْأَوَّلُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الضَّمُّ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ، فَبُنِيَ لِذَلِكَ كَمَا أَسْلَفْنَاهُ، وَأَمَّا (نَصْرُ) الثَّانِي فَهُوَ مَرْفُوعٌ^(٣) حَمَلًا عَلَى لَفْظِ الْمَنَادَى كَقَوْلِكَ فِي الصِّفَةِ: (يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ)، بِالرَّفْعِ، وَأَمَّا (نَصْرُ) الثَّلَاثِ فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى مَحَلِّ الْمَنَادَى^(٤) كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ)^(٥)، بِالنَّصْبِ أَيْضًا^(٦)، فَهَكَذَا رَوَاهُ^(٧) سِيبَوِيهٌ فِي عِطْفِ الْبَيَانِ^(٨).

وَالْحَقُّ أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ^(٩)؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُ، وَلَوْ كَانَ عِطْفَ بَيَانٍ كَمَا أوردته سِيبَوِيهٌ لَكَانَ يَخْرُجُ قَاعِدَةُ التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ^(١٠).

(١) ينظر: الكتاب (١٨٥/٢).

(٢) البيتان من مشطور الرجز، وهما في ملحقات ديوان رؤبة (١٧٤). وينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢٣٠/٢)، والمقتضب (٢٠٩/٤)، والخصائص (٣٤٠/١)، والمقتصد (٩٢٨/٢)، شرح شواهد الإيضاح لابن بري (٢٤٤)، ومغني اللبيب (٥٩٧)، والأشباه والنظائر (٤٧٦/٢). ويُروى: (وآيات) بدل (وأسطار).

(٣) ويُروى فيه الضم على البدلية أو التأكيد اللفظي. ويُروى فيه النصب إما لكونه عطف بيان تابعاً على المحل، وإما لكونه مصدراً. ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس (٧٧١/١).

(٤) وإما لكونه مصدراً. ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس (٧٧١/١).

(٥) ينظر إعراب البيت في المقتضب (٢٠٩/٤، ٢١٠)، والغرة المخفية (٣٨٠).

(٦) فالثاني والثالث عطف بيانٍ من الأول.

(٧) يعني بنصب (نصراً) الثالثة. أما الثانية فسيبويه رواها بالنصب والشارح بالرفع.

(٨) وزعم الأصمعي أن الرواية الصحيحة (يا نصرُ نصرًا نصرًا)، وأن المقصود المصدر، والمعنى: يا نصرُ انصُرني نصرًا. وكذا زعم أبو عبيدة في الرواية، لكنه قال في المعنى: إن (نصر) الأول هو نصرُ بن سيار، والثاني حاجبه واسمه نصرُ أيضاً. ينظر: المقتضب (٢١٠/٤، ٢١١)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٣٧/٣)، وتحصيل عين الذهب (٣٠٧). وثمة وجوه أخرى ضعيفة أوردها البغدادي. ينظر: خزانة الأدب (٢٢١/٢).

(٩) ورجحه ابن الخباز. ينظر: الغرة المخفية (٣٨٠).

(١٠) يعني أن تكرير اللفظ الأول من غير زيادة ولا نقصان هو تأكيد لفظي، وإعرابه بغير ذلك خرم لقاعدته.

والمثال الصحيح^(١) أن يُقال فيه : (يا غلامُ زيدُ / زيداً)، فترفع وتنصب (زيداً) على أنه عطفُ بيانٍ على لفظ الأول ومحلّه، ولو كان هذا^(٢) بدلاً لم يَجُزْ فيه رفعٌ ولا نصبٌ على حال؛ لأنّه يَكُونُ في حُكْمِ تَكْرِيرِ العاملِ فيجبُ ضمُّه. الحكم الثاني: فيما يفصله من البدل^(٣).

(١) كي يختلف لفظ التابع والمتبوع (غلام ، زيد)، فلا يعرب تأكيداً لفظياً حينئذٍ بخلاف (نصر) في البيت.

(٢) يعني (زيد)، وهو في المثال اسمٌ واحد، وكرّره لبيان جواز الإعرابين؛ لذلك أشار إليه بـ(هذا).

(٣) النحويون في مسألة التفريق بين عطف البيان والبدل على رأيين مشهورين:

الأول: أثبت الفرق بين البابين في الأحكام اللفظية والمعنوية، وهو رأي جمهور النحويين، وفي مقدمتهم سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والسيرافي، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وغيرهم. قال سيبويه: «وأما قول رؤية فعلى أنه جعل (نصراً) عطف البيان ونصبه» الكتاب (١٨٦/٢)، وقال المبرد: «فمن قال: (يا نصرُ نصرًا نصرًا)، فإنه جعل المنصوبين تبييناً لمضموم، وهو الذي يُسمّيه النحويون عطف بيان» المقتضب (٢٠٩/٤)، وينظر: الأصول (٤٥/٢)، وشرح كتاب سيبويه (٨٧/٦)، والإيضاح العضدي (٢٩١)، واللمع (١٤٨)، ورسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان، لابن السّيد، مجلة الدراسات اللغوية (٧م/ع ١٣٩/١). ويُلاحظ الاختلاف بين أهل هذا الرأي في اعتماد بعض الفروق، فبعضهم ذكر فروقاً كثيرة، وبعضهم لم يَعتدَّ إلا بفرق واحد أو فرقين كابن خروف وابن أبي الربيع؛ اعتماداً على الخلاف في العامل، والغرض من البدل. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف (٢٩٩/١)، والبسيط لابن أبي الربيع (٢٩٥/١).

الثاني: نفى الفرق بين البابين ألبتة، وجعل عطف البيان جزءاً من البدل. وأخذ بهذا الرأي الرضيُّ من المتقدمين إذ يقول: «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان». شرح الرضي على الكافية (٣٧٩/٢). ويُطل كلام الرضي ذكر سيبويه له كما في نصه السابق. ولم أحد من نفى عطف البيان من المتقدمين سوى الرضي، نعم ثمة من لم يذكره مع التوابع، لكنه لم يُصرِّح بطرحه، كابن كيسان في الموفقي (١١١)، والزجاجي في الجمل (١٣)، والزبيدي في الواضح (٢٤-٢٨، ٧١). والسبب في إغفالهم له أن كتبهم مختصرة، وأن وروده قليل في الكلام الفصيح، ولو لم يرتضوه لصرحوا بذلك. وقد تبع الرضي بعضُ المحدثين. ينظر: النحو الوافي لعباس حسن (٤٥٦/٣)، ومعاني النحو لفاضل السامرائي (٢١٤/٣)، وتحقيق المحصل للورقي، لحمد الشرقاوي (١٥٥/٢).

ومن النحويين المعاصرين من توسّط، ورأى رأياً يمكن أن يُعدَّ ثالثاً للرأيين السابقين فأثبت الفرق بين البابين في الأحكام المعنوية فحسب، ولم يرتضِ الفروق اللفظية التي ذكرها النحويون، فرأى تماثلها في الأحكام اللفظية. ومن هؤلاء د. سلوى عرب؛ إذ تقول في بحث لها بعنوان: (الفرق بين عطف البيان والبدل): «فقصد المتكلم هو الفارق الوحيد بين عطف البيان والبدل، وهو فارقٌ معنويٌّ غير منظور». مجلة الدراسات اللغوية (٥م/ع ١٠٢/٤).

والذي يظهر أن الرأي الأول، وهو رأي عامّة النحويين أولى بالأخذ لأمر أهمها:

- أنه رأي كبار النحويين، ولا شك أنهم أعلم بالأحكام اللفظية، والدلالات المعنوية.

وهو أمران^(١):

أحدهما: قول المرار^(٢):

أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ عَلَيْهِ.....^(٣)

فأما إعرابه فهو ظاهرٌ، فرفعُ (الطَّيْرِ) على أنه فاعلٌ للظرف^(٤)، والظرف^(٥) في موضع نصبٍ على الحالِ من (بشرٍ) كما في قوله: (لَقِيْتُهُ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَشَيٍّ) أي: مستقرة. وأما (وقوعاً) فانتصابه إمّا على أنه مصدرٌ في موضع الحال من الهاءِ في (ترقبه) أي: واقعةً، وإمّا على أنه تمييزٌ^(٦) كما في قوله تعالى: [$\text{لَقِيْتُهُ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَشَيٍّ}$]^(٧).

- أن الذين نفوا الاختلاف بين التابعين في الأحكام اللفظية اعتمدوا على الخلاف في العامل في البدل، أو على أقوال أفرادٍ من النحويين في تنفيذ تلك الأحكام، وقد يضطرهم الأمر إلى الأخذ بقولٍ ضعيفٍ في سبيل إبطال فرقٍ من الفروق، كما في الفرق في باب النداء، واسم الفاعل.

- عند اعتبار الفرق في المعنى الذي هو محل اتفاق عند جُلِّ النحويين، وهو ما لخصه الشارح في الفرق الثاني، يستلزم الأمر التفريق بين البابين في شيءٍ من الأحكام اللفظية لتبيينهما.

لكن يجب ألا يُبالغ في عدّ الفروق، ليكون القصدُ سياقَ أكبر عددٍ منها، مع عدم استقامتها عند التمهّص، مما يورث عُسراً لدى المتعلم. فينبغي الاكتفاء بالفروق المهمة التي اتفق عليها جُلُّ النحويين.

(١) ثمة فروقٌ أخرى ذكرها النحويون. ينظر: رسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان، لابن السّيد، مجلة الدراسات اللغوية (٧م)، ١٤(١٣٩)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٤٥٣)، والمحصل للورقي (٢/١٤٠)، وارتشاف الضرب (٤/١٩٤٤)، ومغني اللبيب (٩٥٣)، والتبيين في تعيين عطف البيان للعنّابي (٧٨)، والأشباه والنظائر (٢/٤٧٧).

(٢) ابن سعيد بن حبيب الفقعسي الأسدي، كان مُفَرِّطَ الْقَصْرِ، إسلاميٌّ، كثيرُ الشّعْرِ. ينظر: الشعر والشعراء (٢/٦٩٩)، والمؤتلف (٢٣٢)، ومعجم الشعراء للمرزباني (٣٠٤).

(٣) البيت من الوافر، وهو في: المرار الأسدي حياته وما بقي من شعره، المورد مج ٢، ٢(١٦٩)، وينظر: الكتاب (١/١٨٢)، والإفصاح للفارقي (١٦١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٧٢)، والمقرب (١/٢٤٨). وبشر: هو ابن عمرو بن مرثد البكري. وتتمته التي أوردها الزمخشري: الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعاً

(٤) يعني لمتعلّق الجار والمجرور (كائنةً)، وأعرب (عليه الطير) مبتدأ وخبر، جملة حالية من البكري. ينظر: شرح أبيات المفصل للجرجاني (٣١٤).

(٥) الحال هو متعلّق الجار والمجرور (كائنةً).

(٦) وأعرب مفعولاً له. ينظر: شرح أبيات المفصل للجرجاني (٣١٤)، وخزانة الأدب (٤/٢٨٥).

(٧) سورة القمر، من الآية (١٢).

وإنما أوردته شاهداً على جر (بشر) عطف بيان على (البكري)، ولو كان جرّه على البدل لكان ممتنعاً كامتناع الضارب زيد، لأنّ البدل في حكم تكرير العامل.

ويؤدي إلى دخول (التارك) على (بشر) وهي غير مسألة (الضارب زيد)، وهذا إنما يكون شاهداً على مَنْ يمنعها، فأما مَنْ يُجيزها فلا حُجّة فيه.

وثانيها^(١): أنّ الأول هاهنا هو ما يعتمد عليه الحديث، وهو المقصود، وورود الثاني من أجل إيضاح أمره، بخلاف البدل فإن الثاني فيهما هو المقصود والأول بساطً لذكره وتوطئة له.

ويشهد لما قلنا من الفرق بينهما الأمور اللفظية والأحكام المعنوية.

لا يقال^(٢): أليس قد جاز في العطف في الثواني ما لا يجوز في الأوائل؟ بدليل قولك:

(كلُّ شاةٍ/ وسَخَلْتُها) و(رُبَّ رجلٍ وغلَامِه). ولا يجوز: (كلُّ سَخَلْتِها، ورُبَّ غلَامِه) فهلا [١٣٥] جاز مثله في البدل. فعلى هذا يجوز: (أنا ابنُ التَّاركِ البكريِّ بشرٍ) ولا يجوز: (أنا ابنُ التَّاركِ بشرٍ) لما قلناه.

لأننا نقول: هذا فاسدٌ، فإن البدل مُخالفٌ للعطف فإن عامل البدل لا بُدَّ من تكرّره حكماً من جهة المعنى ويتحتم قطعاً، بخلاف العطف فإن تكريره ليس يتحتم قطعاً، فلا يلزم في تابعٍ يجوزُ تكريرُ عامله جوازُ عاملٍ يجبُ تكرُّرُ عامله^(٣) فافترقا.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٣).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٤/١).

(٣) هكذا في نسخة التحقيق، والعبارة مضطربة. وصوابها كما في الإيضاح في شرح المفصل: (فلا يلزم من جواز تابعٍ ليس في حكم تكرير العامل جوازُ تابعٍ في حكم تكرير العامل). (٤٥٤/١).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«العطف بالحرف»

هو نحو قولك: (جاءني زيدٌ وعمرو)، وكذلك إذا نصبت أو جررت يتوسط الحرف بين الاسمين فيشركهما في إعراب واحد. والحروف العاطفة تُذكر في مكانها إن شاء الله تعالى. والضمير^(١) مُنفصله بمثلة المظهر يُعطف ويُعطف عليه، تقول: (جاءني زيدٌ وأنت)، و(دعوتُ عمروً وإياك)، و(ما جاءني إلا أنت وزيدٌ)، و(ما رأيت إلا إياك وعمراً). وأما متّصله فلا يتأتى أن يُعطف، ويُعطف عليه خلا أنه يُشترط في مرفوعه أن يؤكّد بالمنفصل، تقول: (اذهب أنت وزيدٌ)، و(ذهبوا هم وقومك)، و(خرجنا نحن وبنو تميم). قال الله تعالى: [š • š' r MR & d d d] .

وقول^(٢) عمرُ بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى كَعِجَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمَلَا

من ضرورات الشعر.

وتقول في المنصوب: (ضربتُك وزيداً)، ولا يُقال: (مررتُ به وزيد)، لكن يُعاد الجار.

وقراءة حمزة^(٣) ليست بتلك القويّة^(٤).

قال السيّد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

العطف يُطلقُ باعتبارين^(٥):

(١) قبله في المفصل (فصل).

(٢) في نسخة التحقيق (وقال)، ولا تستقيم العبارة به. والصواب المثبت من المفصل.

(٣) في المفصل: [والأَرْحَام] .

(٤) المفصل (١٥١، ١٥٢).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٥٤).

أحدهما: على نفس العمل، ومعناه على هذا الاعتبار هو: إدخالك الثاني في حكم الأول.

وثانيهما: على نفس المعطوف، ومعناه على هذا الاعتبار^(١): هو تابع مقصودٌ بالنسبة مع متبوعه بواسطة أحد الحروف العشرة^(٢).

فقولنا: (تابع) عامٌ فيه وفي غيره، وقولنا: (مقصودٌ) يخرج عنه التأكيد والصفة فإنهما تَمَّتَانِ لما قبلهما وليس مقصودين، وقولنا: (بالنسبة مع متبوعه) يخرج عنه البدل، فإنه هو المقصودٌ بالنسبة دون متبوعه، وقوله: (بواسطة الحروف العشرة) بيان بعد تمام الحد واستكمالهِ.

فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر حكم/ المعطوف، ثم نذكر كيفية العطف، فهذان مقصدان:

المقصد الأول: في حكم المعطوف.

واعلم أن حكم المعطوف أن يكون مشاركاً للمعطوف عليه في كل ما يجب له، ويجوز، ويمتنع منه، فهذه حالات ثلاث^(٣):

الحالة الأولى: في مشاركته له في الأمور الواجبة، وذلك أمور ثلاث:

أولها: أن يكون معرباً بإعراب الاسم الأول إذا كان مفرداً، كقولك: (قام زيد وعمرو)، و(أكرمت زيدا وعمرا)، و(مررت بزيد وعمرو).

(١) هذا تعريف ابن الحاجب، وكذا شرحه للتعريف. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٣٦/٢).

(٢) ذكرها الشارح في قسم الحروف، وهي: (الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأما، وأم، ولا، وبل، ولكن). وجعلها على ثلاث مراتب:

الأولى: حروف تدل على جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، وهي أربعة: (الواو، والفاء، وثم، وحتى).

الثانية: حروف تدل على تعليق الحكم بأحد المذكورين، وهي ثلاثة: (أو، وأما، وأم).

الثالثة: حروف تدل على مخالفة ما بعدها لما قبلها، وهي ثلاثة: (لا، وبل، ولكن).

ينظر: المحصل (١٩/٤ ب - ٢٢ ب).

(٣) على هذا التقسيم سار الحيدرة، ومثله ابن يعيش الصنعاني، مع اختلاف ظاهر بينهما وبين الشارح في أحكام كل قسم. ينظر: كشف المشكل (٦٣٣/١)، والتهذيب الوسيط (١٦٣).

وثانيها: وجوب الاتفاق إذا كان المعطوفُ جملةً إما في السَّلب كقولك: (ما قام زيدٌ وما قعد)، وإما في الإيجاب كقولك: (قام زيدٌ وخرج).

وثالثها: وجوبُ عود الضمير منه إذا كان خبراً، كقولك: (زيدٌ قائمٌ وقاعدٌ)، ولهذا امتنع قولنا: (ما زيد قائماً، ولا ذاهباً عمرو)، كما امتنع: (ما زيدٌ ذاهباً عمرو)، وإنما كان ممتنعاً لعدم عود الضمير من الثاني [إلى] (١) الأول (٢)؛ لأنَّ حكمَ المعطوف في وجوب الضمير مثلُ حكمِ المعطوف عليه، فكما امتنع إخلاء الضمير الأول عن عود الضمير منه فهكذا يكون حكم الثاني أيضاً من غير فرق.

الحالة الثانية: مشاركتُهُ له في الأمورِ الجائزة، وذلك أمورٌ ثلاثةٌ أيضاً: أولها: أنه يجوزُ تقديمُ معموله عليه كما يجوزُ في الأول، فعلى هذا تقول: (زيدٌ مررتُ، وبعمرُ جاوزتُ)؛ لأنَّ المسوَّغَ للتقديم في الأول هو تَصَرُّفُ الفعل، فهكذا في الثاني أيضاً. وثانيها: جوازُ حذفِ مفعوله كما تقول في الأول، فكما جاز أن تقول: (مررتُ) وتسكت، فهكذا يجوز أن تقول: (مررتُ بزيد وأكرمتُ)، وتسكت عن ذكر مفعوله كالأول من غير فرق.

وثالثها: أن المعطوفَ إذا كان جملةً ابتدائيةً في مثل قولك: (زيدٌ قائمٌ وعمرُ قاعدٌ)، جاز طرح الخبر من الجملة الثانية كما يجوز طرحه من الجملة الأولى فتقول: (زيدٌ قائمٌ وعمرُ)، كما جاز: (زيدٌ وعمرُ قائمٌ)؛ لأنَّ كل واحدٍ منهما فيه دلالةٌ على الحذف من الأخرى؛ فلهذا جاز.

الحالة الثالثة: مشاركتُهُ في الأمورِ الممتنعة، وذلك أمورٌ ثلاثة: أولها: امتناع حذف الضمير منه إذا وقع حالاً كما يمتنع من الأول، فلا يجوز أن تقول: (مررتُ بزيدٍ منطلقاً، وضاحكاً عمرو)، كما لا يجوز أن تقول: (مررتُ بزيدٍ ضاحكاً عمرو) لأجل عدم الضمير. وثانيها: امتناعُ حذف الضمير منه إذا وقع خبراً، كقولك: (زيدٌ قائمٌ وقاعدٌ عمرو)، وكما لا يجوز: (زيدٌ قائمٌ عمرو) لأجل عدم الضمير.

(١) زيادةٌ لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٢) الثاني هو (ذاهباً)، والأول هو (عمرُ). وسبب امتناع عود الضمير تأخر المبتدأ وتقدم الخبر، ولا يصح عود الضمير على متأخر.

وثالثها: أن/ المعطوف إذا كان جُمْلَةً فَعَلِيَّةً فكما يمتنع حذفُ الفاعل في الجملة الأولى يمتنع حذفُه في الجملة الثانية، بل يجب إضمارُه في الجملة الثانية إذا كان الفاعلُ واحداً، كقولك: (زيدٌ قام وقعد)، وكانت فائدةُ الحرف الجمعَ بين الفعلين^(١) في إسنادهما إلى (زيد)، وإن كان الفاعل متعدداً وجب ذكرُه وامتنع حذفُه من الثانية كما يمتنع من الأولى، وتكون فائدةُ الحرف الجمعَ بين مضموني الجملة في الحصول. فهكذا تكون أحكامُ المعطوف مطلقاً.

فأما أحكام الحروف وتنزيل مراتبها في العطف بالترتيب وغيره فلها باب^(٢) نقرر فيها أحكامها بمشيئة الله تعالى.

المقصد الثاني: في كيفية العطف.

اعلم أن المعطوف لا يخلو حاله إما أن يكون ظاهراً، أو مُضْمِراً مُتَّصِلاً، أو مُضْمِراً مُنْفَصِلاً.

ثم حال المعطوف عليه في نفسه لا يخلو من هذه الوجوه الثلاثة، فيُعْطَفُ كلُّ واحدٍ من هذه على كُلِّ واحدٍ من تلك، فيحصل لك من المجموع تسعُ مسائل^(٣)؛ لأنك إذا ضربت ثلاثةً في ثلاثةٍ صارت تسعةً بالتقسيم الممكن، ثم منها ما يصح استعماله ومنها ما يتعذر استعماله، ونحن نذكر كلَّ واحدٍ منها، ونُفَصِّلُ أحكامه، ونجعلُها على ثلاثِ مراتب؛ ليكونَ أسهلَ لحفظها وأقربَ لضبطها:

المرتبة الأولى منها: أن يكون المعطوفُ عليه اسماً ظاهراً، فيكون فيه ثلاث مسائل:

الأولى منها: أن يكون المعطوفُ في نفسه ظاهراً، فعلى هذا يجوز عطفُه من غير شريطةٍ سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، أو على أيِّ حال كان من تثنيته أو جمع.

(١) لا يجوز عطف فعل على فعل إلا بشرط أن يتفقا في الزمان، والأحسن الاتفاق في الصيغة. ينظر: شرح الإيضاح للعكبري (١٥٢٤/٤)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٥٠/١).

(٢) ينظر: المحصل (١٨/٤ ب).

(٣) تفصيل ذلك في الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٤/١، ٤٥٥).

الثانية: أن يكون المعطوف ضميراً منفصلاً، مرفوعاً كان أو منصوباً من غير شريطة^(١)، كقولك: (قام زيدٌ وأنت، ورأيت عمراً وإياك). ولا يجوز إذا كان مجروراً؛ لأنَّ المجرور لا مُنْصِلَ لَهُ كما سنقرره في المظهر.

الثالثة: أن يكون المعطوف ضميراً متصلاً، وهذا يتعذر عطفه سواءً كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً؛ لأنَّ الضمير لا يمكن اتِّصاله بحروف العطف، فإن قصد إلى المجرور وجب إعادة العامل، كقولك: (مررت بزيد وبك).

فهذا هو الكلامُ على ما يختصُّ هذه المرتبة، يكون مقررًا هكذا.

المرتبة الثانية: أن يكون المعطوف عليه ضميراً منفصلاً فتكون فيه ثلاثُ مسائل:

الأولى منها: أن يكون المعطوفُ اسماً ظاهراً، كقولك: (ما جاءني إلاَّ أنت وزيدٌ، وما رأيت إلاَّ إياك وعمراً^(٢))، وهذا جائزٌ من غير شريطة.

الثانية: أن يكون المعطوفُ/ضميراً منفصلاً فيجوز مهما كان مرفوعاً أو منصوباً، كقولك: (ما جاءني إلاَّ أنت وهو)، و(ما رأيت إلاَّ إياك وإياه)، ولا يجوز إذا كان مجروراً لما ذكرنا من أنَّ المجرور لا مُنْصِلَ لَهُ بحال.

الثالثة: أن يكون المعطوفُ ضميراً متصلاً فلا يجوز بحال.

المرتبة الثالثة: أن يكون المعطوفُ عليه ضميراً متصلاً، وفيه ثلاثُ مسائل:

الأولى: أن يكون المعطوفُ في نفسه ظاهراً، فإن كان المتصل مرفوعاً فلا بدَّ إذا عُطف عليه من تأكيدٍ بضميرٍ منفصلٍ مرفوعٍ قَبْلَهُ. وهذه مسألة خلاف بين النحاة.

(١) يعني: يجوز العطف من غير شرط.

(٢) في نسخة التحقيق: وعمرو، وهو خطأ من الناسخ.

فالذي ذهب إليه جماهير البصريين^(١) كالخليل، وسيبويه^(٢)، والأخفش^(٣)، واختاره الزمخشري، ونصره الخوارزمي^(٤)، وابن الحاجب^(٥) هو أن الضمير المتصل المرفوع لا يجوز العطف عليه إلا بعد تأكيده بمضمير منفصل مرفوع^(٦).
وحجّتهم على هذا هو الاستعمال والقياس.

أمّا الاستعمال فهو ظاهر، وفي التنزيل قوله تعالى: [7 ā f-r MR& ôaas]
[pYgds]^(٧)، وقوله تعالى: [š• š'r MR& é-das]^(٨) وقوله: [Na2 #/#är O& OZä#)9]
[@=Ê 'î]^(٩).

وأما القياس^(١٠) فلأنّ الضمير لما اشتدّ اتصاله بالفعل واعتناقه به بدليل تغيير آخر الفعل له في مثل: (فَعَلْتُ، وفَعَلْتُما)، وبدليل مجيء إعراب الفعل بعده في مثل: (يفعلان

(١) ينظر: الإنصاف (٤٧٥/٢)، وارتشاف الضرب (٢٠١٣/٤).

(٢) ينظر: الكتاب (٣٧٨/٢)، وفيه إشارة إلى رأي الخليل.

(٣) ينظر: معاني القرآن (٣٧٦/١).

(٤) ينظر: التخمير (١٢٨/٢).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٥/١).

(٦) ويُغتفر التأکید بالضمير المنفصل إذا حصل فصلٌ بين المتعاطفين بكلمةٍ أخرى كقوله تعالى: [\$Yò2 Žõ & \$B]
[\$R&\$/#ä wr] [الأنعام ١٤٨]، وقوله تعالى: [\$R&\$/#är \$Y°•e \$Zä #Eä&] [النمل ٦٧]. ينظر: معاني القرآن
للأخفش (٣٧٦/١)، والمقتضب (٢١٠/٣)، والتبصرة والتذكرة (١٣٩/١)، والمقتصد (٩٥٨/٢)، وشرح
الإيضاح للعكبري (١٥٢٥/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٦/٣)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور
(٢٤١/١).

(٧) تكرر هذا الجزء في موضعين، في سورة البقرة من الآية (٣٥)، وفي سورة الأعراف من الآية (١٩).

(٨) سورة المائدة، من الآية (٢٤).

(٩) سورة الأنبياء، من الآية (٥٤).

(١٠) ينظر: الكتاب (٣٧٨/٢)، والمقتصد (٩٥٨/٢)، والإنصاف (٤٧٧/٢)، والتخمير (١٢٨/٢)، وشرح الكافية لابن
فلاح (٩٢٨).

ويفعلون)، فلما اشتد هذا الاتصال قَدَّمُوا قبل المعطوف ضميراً متصلاً، ليؤذن على^(١) أن المعطوف عليه هو الاسم دون الفعل.
وزعم الكسائي^(٢) والفراء^(٣)، وغيرهما من أهل الكوفة^(٤) أنه يجوز العطف عليه من غير تأكيد.

وَحُجَّتُهُمْ عَلَى مَا قَالُوهُ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ قُلْتُ (٥)

وإعرابه ظاهرٌ فـ(إِذْ) معمولةٌ لـ(قُلْتُ)، و(زُهْرٌ) عطفٌ على الضمير في (أَقْبَلْتُ).

والتَّهَادِي: هو المشي بين اثنين معتمداً عليهما من ضعفٍ وهزال.

كَنَعِاجِ الْمَلَا: الكاف في موضع نصب على الحال^(٦). والمَلَا^(٧): مقصورٌ هو الصَّحْرَاءُ والعَسْفُ: هو الأخذُ على غير طريق. ورَمَلًا: منصوبٌ على أنه ظرفٌ مكان^(٨) إن

(١) كذا في نسخة التحقيق. والفعل (أَذَن) يتعدى بنفسه، وبالباء، ولا يتعدى بـ(على). ينظر: الأفعال لابن القوطية (١٠)، ولسان العرب (أذن) (٩/١٣)، والقاموس المحيط (أذن) (١٥١٦).

(٢) لم أجد له نصاً في المسألة.

(٣) ينظر: معاني القرآن (٩٥/٣).

(٤) ينظر: الإنصاف (٤٧٤/٢)، وارتشاف الضرب (٢٠١٣/٤).

(٥) البيت من الخفيف. وتمتته كما ذكر الزمخشري:

.....وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنَعِاجِ الْمَلَا تَعَسْفَنَ رَمَلًا

وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة (١٣٦/٢)، وينظر: الكتاب (٣٧٩/٢)، والكمال (٩٣٢/٢)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيري (١٠١/٢)، والخصائص (٣٨٦/٢)، والمقتصد (٩٥٩/٢)، والإنصاف (٤٧٥/٢)، وشرح الإيضاح للعكبري (١٥٢٦/٤)، والتخمير (١٢٨/٢)، وشروح سقط الزند (٦٠٩/٢). ورؤي (تهادي رويداً) مكان (وزهرٌ تهادي). ولا شاهد حينئذ. والزهر: النساء الحسنات. ورؤي: (المها) مكان (الملا).

(٦) يعني متعلق الجار والمجرور، والتقدير: وزهرٌ تهادي كائنات كنعا ج الملا. وقيل المتعلق صفة لمصدر محذوف والتقدير: تهادي تهادياً كائناً كتهادي نعا ج الملا. ينظر: المنخل (٥٧٣/١).

(٧) ذكر الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل أنها بالفاء (فلا). ينظر: (١٥٥/٢). والمترجح عندي أنها تصحيفٌ لـ(الملا)، إذ لم تُذكر رواية (فلا) في مصادر البيت.

(٨) وهو مؤوّل. بمكان الرمل. ينظر: شرح أبيات المفصل للجرجاني (٣١٧). وأعرب (رملاً) بالنصب على نزع الخافض، والمعنى: في رمل. ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١٥٥/٢).

كَانَ (تَعَسَّفَنَ) لَازِمًا، أَوْ مَفْعُولًا لـ (تَعَسَّفَنَ) إِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا. وَمَرَادُهُ ^(١): أَنْ هَؤُلَاءِ النِّسْوَةُ يَمْشِينَ مَشْيَ نِجَاجِ الْوَحْشِ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّمْلِ، فَهِنَّ يَنْقُلْنَ قَوَائِمَهُنَّ نَقْلًا بَطِيئًا وَتَتَحَرَّكُنَّ أَحْشَاؤُهُنَّ لِنَقْلِهِنَّ. وَبَعْدَهُ:

قَدْ تَنْقَبْنَ بِالْحَرِيرِ وَأَبْدَيْنَ عَيْنًا حُورَ الْمَدَامِعِ نُجْلًا

وَأَمَّا مَوْضِعُ الشَّاهِدِ مِنْهُ فَإِنَّمَا أُورِدَهُ شَاهِدًا لِأَهْلِ الْكُوفَةِ عَلَى جَوَازِ الْعُطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ.

وَقَوْلُ جَرِيرٍ:

وَرَجَا الْأُخْيَاطُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنًا ^(٢)
فَعُطِفَ / قَوْلُهُ (وَأَبٌ) عَلَى الضَّمِيرِ فِي (يَكُنْ) مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ.

[١٣٧ب]

وَقَوْلُهُ:

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَا يَا لَكَلْبٍ وَاعْتَزَيْنَا لِغَامِرٍ ^(٣)

وَالْحَقُّ عِنْدَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا ذَكَرَهُ عُلَمَاءُ الْبَصَرِيِّينَ، وَمَا أُورِدُوهُ ^(٤) قَلِيلٌ ضَعِيفٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

وَالَّذِي عَلَيْهِ الْقِيَاسُ وَاسْتِعْمَالُ الْفَصَحَاءِ هُوَ تَأْكِيدُهُ كَمَا شَرَحْنَاهُ.

هَذَا حُكْمُهُ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا مَرْفُوعًا.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْكِيدٍ سِوَاءِ عُطْفِ عَلَيْهِ ظَاهِرًا، كَقَوْلِكَ: (ضَرْبَتُهُ وَزِيدًا)، أَوْ مُضْمَرًا مُنْفَصِلًا كَقَوْلِكَ: (ضَرْبَتُهُ وَإِيَّاكَ).

(١) ينظر: التخمير (١٢٩/٢).

(٢) البيت من الكامل. وهو في ديوان جرير (٥٧/١). وينظر: الكامل (٩٣٢/٢)، والفائق (٤٢٥/٢)، والإنصاف (٤٧٦/٢)، وضرائر الشعر لابن عصفور (١٨٠)، وجمع الهوامع (٢٦٧/٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه (٢١٢)، وروي الشطر الأول: (فَلَمَّا التَّقَتْ فُرْسَانُنَا وَرَجَالُهُمْ) وَلَا شَاهِدَ فِيهِ حِينَئِذٍ. ينظر: الكتاب (٣٨٠/٢)، وتحصيل عين الذهب (٣٨١)، وحواشي الفصل للشلوين (٤١٣)، وضرائر الشعر لابن عصفور (١٨١)، وموارد البصائر (٣١٤). ويروى (وانتمينا) مكان (واعتزينا).

(٤) يعني الكوفيين.

الثانية: أن يكون المعطوف في نفسه ضميراً منفصلاً، وحكمه حكم الظاهر في أنه إذا عطف على المرفوع المتصل فلا بد من تأكيده، كقولك: (قمت أنت وهو، وزيدٌ خرج هو....^(١)). والخلاف واحدٌ فيهما.

الثالثة: أن يكون المعطوف ضميراً متصلاً، فمثل هذا لا يجوز كما ذكرنا^(٢) غير مرة إلا أن يكون المعطوف مجروراً وأُعيد عامله، كقولك: (مررتُ يزيدٍ وبه وبك).

وأما إذا كان المعطوف عليه ضميراً مجروراً فهذه مسألة خلاف بين النحاة. فالذي رآه الجماهير من البصريين كالخليل، وسيبويه^(٣)، والفارسي^(٤)، واختاره الزمخشري، ونصره الخوارزمي^(٥)، وابن الحاجب^(٦) أنه لا يجوز أن يُعطف على المجرور إلا بإعادة الجار. وحجَّتْهم على هذا أمران^(٧):

أحدهما: ما قاله الفارسي^(٨)، وهو أن الضمير المجرور على حرف واحد فأشبهه التنوين، فكما لا يجوز العطف على التنوين لا يجوز العطف عليه، والجامع بينهما هو أن كل واحدٍ منهما على حرف واحد.

وثانيهما: ما قاله المازني^(٩)، وهو أنهم أجروا عطف الظاهر على المضمّر المجرور مجرى عطف المضمّر المجرور على الظاهر، فكما أنه لا بد من إعادة الجار عند عطف المضمّر المجرور لا محالة، فهكذا إذا عطف على المضمّر المجرور يجب إعادة الجار أيضاً من غير فرق بينهما.

(١) لم يذكر المعطوف عليه، فاهتمامه كان متجهاً نحو تأكيد الضمير. والتقدير في المثال: (زيدٌ خرج هو وأنت).

(٢) ينظر: ص (٤٣١) من النص المحقق.

(٣) ينظر: الكتاب (٣٨٢/٢). ولم أجد إشارة إلى رأي الخليل في المسألة.

(٤) ينظر: الحجة (١٢٢/٣)، والبصريات (٦٣٥/١).

(٥) ينظر: التخمير (١٣٠/٢، ١٣١).

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٥/١).

(٧) ينظر: شرح الإيضاح للعكبري (١٥٢٨/٤).

(٨) ينظر: الحجة (١٢٢/٣).

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج (٦/٢)، والتبصرة والتذكرة (١٤٠/١)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور

(٢٤٣/١). وينظر من غير نسبة: الإنصاف (٤٦٧/٢)، وشرح الكافية لابن فلاح (٩٣٣).

وزعم الكسائي، والفراء^(١) وغيرهما من نحاة الكوفة^(٢) أن العطف على المضمر من غير إعادة الجار جائز^(٣).

وحجّتهم على هذا قراءة حمزة^(٤): [*وَجَعَلْتُهُمْ عَلَىٰ هَٰذَا قِرَاءَةً حَمَزَةً*] ^(٥) قالوا: فجرّ (الأرحام) إنما هو بالعطف على الضمير في (به)، وهذا هو المقصود. وردّ بوجهين:

أما أولاً: فلأنّ هذه القراءة واردة على خلاف القياس واستعمال الفصحاء^(٦) فلا تكون حجة.

وأما ثانياً: فلأنه يمكن حملها على القسم ويكون الجواب: [*وَجَعَلْتُهُمْ عَلَىٰ هَٰذَا قِرَاءَةً حَمَزَةً*]، وهذا وإن كان ضعيفاً لكنه أسهل من حملها على العطف، وقد يكون الشيء قريباً بالإضافة إلى ما هو أبعد منه. وإنما عوّل عليه البصريون لأنه الذي عليه القراءة الكثيرة واستعمال الفصحاء، وجري الأقيسة.

(١) الظاهر أنّ الكسائي والفراء وثعلباً يوافقون البصريين. والفراء أجاز في الشعر خاصة. ينظر: مجالس ثعلب (٢/٤٤٦)، ومعاني القرآن للفراء (٢٥٢/١)، ونسب أبو حيان للفراء جواز العطف مع تأكيد الضمير بالنفس. ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠١٣/٤).

(٢) ينظر: الإنصاف (٤٦٣/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٧٥/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣٣٦/٢)، والإرشاد (٤٠٢)، والبحر المحيط (٣٨٧/٢).

(٣) ونُسب ذلك للأحفش، ولأبي علي. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٥/٣)، والبحر المحيط (٢/٣٨٧). وكلام الأحفش على خلافه. ينظر: معاني القرآن (٢٤٣/١). ونقل الشارح عن أبي علي صحيح. وقال بالجواز: يونس، والجرمي بشرط تأكيد الضمير، وقطرب، والشلوبين، وابن مالك، وابن هشام. ينظر: شرح التسهيل (٣٧٥/٣)، وارتشاف الضرب (٢٠١٤/٤)، والبحر المحيط (٣٨٧/٢)، وأوضح المسالك (٣٩٢/٣).

(٤) ينظر: السبعة (٢٢٦)، والمبسوط (١٧٥)، والتيسير (٧٨)، والبحر المحيط (٣٨٧/٢). وقرأ بها النخعي وقتادة والحسن ومجاهد وغيرهم، وهي مروية عن ابن عباس.

(٥) سورة النساء، من الآية (١).

(٦) القراءة سبعة فهي ثابتة بسند صحيح مقطوع بها كما سيذكر الشارح، فلا يسوغ وصفها بخالفة القياس واستعمال الفصحاء.

فأما ما رواه سيبويه^(١):

أَرِيحُوا الْبِلَادَ مِنْكُمْ وَدَبَّيْكُمْ بِأَوْلَادِكُمْ مِثْلَ الْإِمَاءِ الْوَلَائِدِ^(٢)
وقول الآخر:

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللَّوَاءِ الْمُحْرِقِ^(٣)
فقد جعله^(٤) شاذاً لخروجه عما عليه الفصحاء^(٥)؛ فلا يُعَوَّلُ عليه لشذوذه .

[١٣٨] والمختارُ عندنا في هذه المسألة/ أن ما قاله علماء البصرة قَوِيٌّ من جهة القياس لما
حكينا عنهم. وما قاله نحاة الكوفة قَوِيٌّ من جهة الاستحسان لورود التنزيل على وفقه في
قراءة حمزة؛ لأنه لا محمل لها في الصّحة إلا عليه، وهي مقطوع بها فلا يُعارضها ما هو
دونها في القوة.

ودعوى الشذوذ في الأبيات التي أنشدناها لا وجه له، فوجب التعويل على ما
ذكرناه^(٦).

فهذا هو الكلام في كيفية العطف، وقد عرفت بما فصلنا ما يجري فيه من المسائل
وما لا يجري.

(١) بيت الكتاب المشهور في هذه المسألة:

فاليوم قربت تمحونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

ينظر: الكتاب (٣٨٣/٢). أمّا ما ذكره الشارح فلم يروه سيبويه، وهو وَهْمٌ منه، ولعل الوهم أتى من أن الشارح اعتمد
على ابن الخباز في الغرة (٣٩٣)، حينما ذكر بيت الكتاب (فاليوم قربت....) ثم قال: وهو من أبيات الكتاب،
وأنشدوا أيضاً: (أريحوا البلاد منكم....).

(٢) البيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه (٣١٣). وينظر: الغرة المخفية (٣٩٢)، وضرائر الشعر لابن
عصفور (١٤٨). ورواية الديوان في الشطر الثاني: (بأعراضنا فعلَ الإماءِ العواهر).

(٣) البيت من الكامل، وقائله مجهول. ينظر: معاني القرآن للفراء (٨٦/٢)، والإنصاف (٤٦٦/٢)، وضرائر الشعر لابن
عصفور (١٤٨)، وخزانة الأدب (١٢٥/٥).

(٤) الظاهر أنه يعني سيبويه معتمداً على الوهم السابق.

(٥) ينظر: الإنصاف (٤٧٤/٢).

(٦) يفهم من كلام الشارح ترجيح رأي الكوفيين؛ لأنه يرجح الاستحسان على القياس كما مر. ينظر: ص (١٤)
و(٩١) من النص المحقق.

هذا آخر التوابع وبتمامه يتم الكلام في صنف المُعَرَّب، ونشرع الآن في صنف المبيِّن.
وإنما أخر الشيخُ الكلامَ في التثنية والجمع وإن كانا معرَّبين؛ لأنَّ كلامه إنما هو في
الاسم المفرد سواء كان إعرابه بالحركة أو بالحرف كما قدّمنا، والمثنى والمجموع هما أمران
منفصلان عن الإفراد؛ فلهذا فصلهما وميّزهما عن المفردات.

«ومن أصناف الاسم: المبني^١

وهو الذي سكونُ آخره وحركته لا يعامل.

وَسَبَبُ بَنَائِهِ مَنَاسِبُهُ مَا لَا تَمَكَّنُ لَهُ بُوْجُهُ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ، بِتَضَمُّنِ مَعْنَاهُ نَحْوُ: (أَيْنَ وَأَمْسٍ) أَوْ شَبْهَهُ كَالْمُبْهَمَاتِ، أَوْ وَقُوعُهُ مَوْقَعَهُ كـ(نَزَالٍ)، أَوْ مَشَاكِلَتُهُ لِلْوَاقِعِ مَوْقَعَهُ كـ(فَجَارٍ) وَ(فَسَاقٍ)، أَوْ وَقُوعُهُ مَوْقَعٍ مَا أَشْبَهَهُ كَالْمَنَادَى الْمَضْمُومِ، أَوْ إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: [ءَآلَ ٱلْبَقَرَةِ ٱلْمُؤْمِنِينَ]، وَ [ٱلْبَقَرَةُ ٱلْمُؤْمِنَةُ] فَيَمُنْ قَرَأَهَا بِٱلْفَتْحِ .

وقول أبي قيس بن رفاعة:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ
وَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

على حين عاتبت المشيب على الصبا
 والبناء^(١) على السكون هو القياس، والعدولُ عنه إلى الحركة لأحد ثلاثة أسباب:

للهرب من التقاء الساكنين في نحو: هؤلاء.

ولئلا يُبَدَأَ بساكنٍ لفظاً أو حكماً، كالكافين التي بمعنى (مثل)، والتي هي ضمير.

وَلِعُرُوضِ الْبِنَاءِ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: (يَا حَكَمُّ، وَيَا رَجُلُ، وَمِنْ قَبْلُ، وَمِنْ بَعْدُ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ).

وسكونُ البناءِ يُسمَّى وقفًا، وحركاته ضمًّا وفتحًا وكسرًا.

وأنا أسوقُ إليك عامةَ ما بَنَتَه العربُ من الأسماءِ إلّا ما عسى أن يَشُدَّ منها، وقد ذكرناه في هذه المقدمةِ في سبعةِ أبوابٍ، وهي: المضمراتُ، وأسماءُ الإشارةِ، والموصولاتُ، وأسماءُ الأفعالِ والأصواتِ، وبعضُ الظروفِ، والمركّباتُ، والكنياتُ»^(٢).

(١) قبله في المفصل (فصل) ^{٢٩}.

(٢) الفصل (١٥٢ - ١٥٥).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

البناء في الأسماء عارضٌ، والإعرابُ مستحقٌّ لها بالأصالة كما سبق منا تقريره^(١)، وجملة ما بنته العرب في كلامها هي هذه الأقسام السبعة التي ذكرها، وقبل الخوض في الكلام على كل واحد منها بتفاصيله وأحكامه نذكر حقيقة المبنى وألقابه، ثم نذكر الأسباب الموجبة للبناء، ثم نذكر أقسام المبنى، ثم نردفه بالكلام في كيفية بناء المبنى، فهذه مباحث أربعة نفصلها بمشيئة الله.

البحث^(٢) الأول: في ماهية المبنى، وذكر ألقابه، وللبناء مجريان:

فالمجرى الأول منهما: لغوي، والبناء في الأصل: هو الثبوت والاستقرار، ومنه قولهم: (بَنَى بَيْتَهُ)، أي: ثَبَّتَ قواعده، وسُمِّيَت الكعبةُ بَنِيَّةً لثبوتها واستقرارها^(٣).

قال الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(٤)

أي: ثَبَّتَهُ وَقَرَّرَهُ.

فاشتقاق البناء من الاستقرار والثبوت كما ترى، ووجه تسمية المبنى مَبْنِيًّا هو أنه لما كان مُسْتَقَرًّا على حالة واحدة لا يتغيَّر عنها^(٥)؛ فلهذا سموه بناءً أخذاً له من الاستقرار والثبوت.

المجرى الثاني: في مصطلح النحاة، ولهم في بيان حقيقته تعريفات ثلاثة:

(١) ينظر: المحصل (١/١٨٥، ١٩٢).

(٢) كذا في نسخة التحقيق، واستقامة الكلام (المبحث) لأنه قال (مباحث). ومثله الثلاثة الآتية.

(٣) ينظر: الصحاح (بي) (٦/٢٢٨٦).

(٤) البيت من الكامل، وهو في ديوان الفرزدق (٢/٢٠٩). وينظر: الكامل (٢/٨٧٧)، والصاحي (٤٣٤)، وفقه اللغة وشر العريية (٢/٦٥٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/٩٧).

(٥) المقصود أن كل نوع يلزم صورة واحدة، بغض النظر عن اختلاف حركات المبنيات، على أن الأصل في حركة البناء السكون، وتأتي الحركة لعلّة عارضة، كما سيذكر الشارح في ص (٥٤٥) من النص المحقق. ينظر: التبصرة والتذكرة (١/٧٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٤٥٨، ٤٥٩).

التعريف الأول: ذكره ابن الحاجب^(١)، ومحصل^(٢) ما قاله هو: «ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب». وقوله: (ما ناسب) ولم يقل (ما شابه) ليدخل فيه ما بُني لتضمنه الحرف كـ (أين)، و (أمس). وما بُني لأجل المشابهة كالمضمر والمبهم.

وقوله: (أو وقع غير مركب) يعني أن البناء كما يكون لأجل عارض فقد يكون لانتفاء سبب الإعراب أيضاً، وهو التركيب؛ لأننا قد قررنا فيما سلف^(٣) أن الإعراب لا يُستحق إلا بعد العقد والتركيب. وقد سلك في هذا التعريف مسلك المناقضة لما ذكره في حقيقة المعرب^(٤)، فإنه قال فيه: المعرب هو المركب الذي لم يُشبه مبني الأصل؛ فلهذا جعل حقيقته مناقضة له، وهذا فاسدٌ لأمرين:

أما أولاً: فلأن هذا التعريف إنما هو تعريف لما كان مبنياً بالمناسبة من الأسماء وليس تعريفاً للمبني مطلقاً؛ فلهذا كان الحرف والفعل خارجين عنه؛ لأن بناءهما إنما هو بالأصالة.

وأما ثانياً: فلأنه ذكر فيه لفظة (أو) وهي موضوعة للشك والترديد^(٥)، وإدخالها في الحدَّ عبثٌ عند النُّظار من أهل صناعة التحديد^(٦)؛ لأنها مجانبَةٌ للقطع والاستيقان، / [١٣٩] [فيبطل]^(٧) ما قاله.

(١) كما في شرح المقدمة الكافية (٦٧١/٢).

(٢) بل هو نصُّ ما قاله.

(٣) ينظر: المحصل (١٩٢/١، ١٩٣).

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٢٣٤/١).

(٥) التَّرديد والتَّردُّد بمعنى الحيرة. قال الجوهري: «وردَّده تَرْدِيداً وتَرْدَاداً فتردَّد، ورجلٌ مُردَّدٌ: حائرٌ بائرٌ». الصحاح (ردد) (٤٧٣/٢).

(٦) أورد ابن الحاجب هذا الاعتراض وأجاب عنه بأنها ليست للشك، فلا يفسد بها الحد. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٧٢/٢). وقال الشارح: «إن لم تكن للشك فهي للتخيير، ولا تخيير في تحصيل الماهية وتقريرها». الأزهار الصافية (٣/٢). وقال ابن فلاح: إنها تُفيد التنويع والتفصيل، فلا تعيبُ الحدَّ. ينظر: شرح الكافية (٩٩٦). وتسامح ابن الحاجب في (أو) في حد المضمر. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٩/١).

(٧) الكلمة في نسخة التحقيق غير واضحة، فقد رُفِّها بما يناسب السياق.

التعريف الثاني: ما ذكره الشيخ، وحاصل ما قاله: (هو ما كان حركةً آخره أو سكونه لا بعامل)، وهذا كما ترى عامٌ فيما كان مبنياً بالأصالة كالفعل والحرف، وما كان مبنياً بالمناسبة كالمضمر والمبهم، فإنَّ جميعه مُتَّفَقٌ في أنَّ حركةً آخره وسكونه لا بعامل. وقد سلك في هذا التعريف مسلكَ المناقضة لما ذكره في ماهية المعرب^(١)، حيث قال: المعربُ: (ما اختلف آخره لفظاً بحركة أو حرف أو محلاً)، كما قررناه^(٢). فلذلك جعل المبنى معاكساً له من حيث إنَّ حركته وسكونه لا بعامل، فكلُّ واحدٍ منهما قد عكس، ما جعله حداً للمعرب، يجعله حداً للمبني كما لخصناه.

التعريف الثالث: وهو المختار^(٣)، أن نقول: للمبني معنيان: عامٌ وخاصٌ. فالعام: ما استمرَّ آخره على طريقة واحدة في حركته أو سكونه^(٤). ونعني بكونه عاماً: هو أنه شاملٌ لما هو مبنيٌّ بالأصالة كالفعل والحرف، وما هو مبني بالمناسبة كالمضمر والمبهم وغيرهما.

وأما الخاص: فهو ما عَدِمَ التركيبَ وكان مناسباً لما بُني بالأصالة. ونعني بكونه خاصاً: هو أنه مختصٌّ بما بُني من الأسماء، فإنَّ السبب فيما بُني من الأسماء هو أحد أمرين:

إمّا وقوعه غيرَ مركب، كقولنا: (زيد، عمرو، بكر، خالد)، ونحو قولنا: (ب، ت، ث)، فإنَّ هذه كلها ليست معربةً لأجل عدم التركيب^(٥). وإما مناسبتة لما بُني بالأصالة، نحو المضمر والمبهم. فهذا هو الأولى في طريق تعريف المبني لكونه مميّزاً لخاصّه عن عامّه؛ لأنَّ ما ذكره الزمخشري عامٌ ولم يتعرض لذكر الخاص.

(١) ينظر: المفصل (٢٧).

(٢) ينظر: المحصل (١٨٨/١).

(٣) اختاره الشارح أيضاً في المنهاج (٣٢/٢ ب).

(٤) هذا مقاربٌ لتعريف ابن الخباز في الغرة المخفية، وهو: (لزوم آخر الكلم حركة أو سكوناً). الغرة (٩٦). وذكر اللورقي تعريفاتٍ أخرى. ينظر: المحصل (٢١٥/٢).

(٥) يعني أنَّ الإعراب ممكن، لكن لا مقتضى له. ينظر: شرح الوافية نظم الكافية (٢٧٢).

وما ذكره ابنُ الحاجب فهو خاصٌ لمبني الأسماء، وما ذكرنا جامعٌ للأمريين جميعاً؛
فلهذا كان هو الأولى مما ذكرناه.

وأما ألقابُه، فاعلم أنَّ هذه الحركات الثلاث، أعني: الرفع، والنصب، والجر^(١)،
والسكون أيضاً، كما هي واقعةٌ في المعرب فهي واقعةٌ في المبني، فالضمُّ في مثل: (قبلُ، وبعدُ)
والفتح في مثل: (أين)، و(كيف) والجرُّ في نحو: (نزال)، و(أمس)، والسكون في نحو: (من)،
و(كم) فهذه مسألةٌ خلاف بين النحاة.

فالذي استقرَّ عليه رأيُ البصريين^(٢) كالخليل^(٣) وسيبويه^(٤)، والأخفش^(٥)، وغيرهم من
المتقدمين^(٦)، والسيرافي^(٧)، والمازني^(٨)، والجرجاني^(٩)، وابن جني^(١٠)، وغيرهم من المتأخرين^(١١) أنَّ
هذه الأمور الأربعة متى كانت واقعةٌ في المعرب فهي تُسمَّى رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً.
وما كان منها واقعاً في المبني سمَّوه ضمّاً وفتحاً وكسراً ووقفاً^(١٢).

(١) هذا تساهل من الشارح في العبارة، فالمدكور محل الحركات ومدلولها في المعربات.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٨٤/٣)، وشرح المقدمة الكافية (٦٧٣/٢)، وشرح الرضي على الكافية
(٣٩٩/٢).

(٣) لم أجد له رأياً في المسألة.

(٤) ينظر: الكتاب (١٣/١)، (١٥).

(٥) ينظر: معاني القرآن (٩/١).

(٦) ينظر: المقتضب (٤/١).

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٦٦/١).

(٨) لم أجد له رأياً في المسألة..

(٩) ينظر: المقتصد (١٠٠/١)، لكن عبد القاهر قال بعدما فرّق بين ألقاب الإعراب والبناء: «وقد تُستعمل ألقاب
البناء في الإعراب، فيُقال لحركة (زيد) في قولك: (رأيتُ زيداً) الفتح. وذلك يُفعل اتّساعاً واعتماداً على وضوح
المعنى، والأجود ألا يُفعل».

(١٠) ينظر: اللمع (٩٢).

(١١) ينظر: الأصول (٤٦/١)، والإيضاح لأبي علي (١١).

(١٢) قال الشيخ عزيمة: «وقد تبين لي أنَّ المبرّد قد يُطلق ألقابَ الإعراب على ألقاب البناء، وأمّا سيبويه فقد وقع منه
ذلك كثيراً». هامش المقتضب (٤/١). ثم ذكر أمثلةً لذلك، منها قول سيبويه في المنادى: «ورفعوا المفرد كما رفعوا

فأما أهل الكوفة^(١) كالكسائي^(٢)، والفراء^(٣)، وتلميذه^(٤) الأحمر^(٥) فإنهم لا يفرّقون بين العبارتين ويُجرون كل واحد من اللفظين على كل واحد من هذين المعنيين^(٦).

[١٣٩ ب]

والمختار عندنا ما ذهب إليه علماء البصريين لأمرين:

أما أولاً: فلأنّ المبني لما كان متميزاً في ذاته بخواصه وأحكامه عن المعرب وجب أن يكون متميزاً عنه بألقابه وعباراته قياساً على سائر النقائص والأضداد، فإنّ الضدّ والنقيض كما هو متميز في ذاته عن ضده الآخر، وجب تميزه بلبقه، وهذا مُطَرّد.

وأما ثانياً^(٧): فلأنّ إجراء لقب كل واحد منهما على الآخر يؤدي إلى اللبس في حال استعمالهما، فإنّ أحدهما مفتقر إلى عاملٍ والآخر غير مفتقر إلى عامل؛ ولهذا كان الأولى الفرق بينهما في العبارة لما ذكرناه.

البحث الثاني: في بيان الأسباب الموجبة للبناء.

اعلم أنّ المبنيات على نوعين: مبني بالأصالة، ومبني بالمناسبة.

فما كان منها مبنياً بالأصالة كالأفعال والحروف فإن البناء فيها أصلي، وليس عارضاً، فلا يُفتقر فيه إلى ذكر سبب^(٨).

(قبل وبعد)، وموضعهما واحد، وذلك قولك: (يا زيد، ويا عمرو) «الكتاب (١٨٣/٢)». ومنها قول المبرد: «فالهاء في قولك (فيها) مخفوض». المقتضب (٩٠/٣).

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٨٤/٣)، وشرح المقدمة الكافية (٦٧٣/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٣٩٩/٢).

(٢) لم أجد له رأياً في المسألة.

(٣) ينظر: إعراب القرآن (٥/١).

(٤) الأحمر تلميذ الكسائي، وليس تلميذاً للفراء، بل إنّ الفراء أخذ عنه، ولم أجد له رأياً في المسألة.

(٥) علي بن المبارك، وقيل ابن الحسن (...-١٩٤، ٢٠٦، ٢٠٧هـ)، كان جُندياً من التوبة على باب الرشيد، فصاحب الكسائي فيرز، وكان أول من دوّن عنه، وخلفه في تأديب أولاد الرشيد. أخذ الفراء عنه. ينظر: نزهة الألباء (٨٠)، وبغية الوعاة (١٥٨/٢).

(٦) قال ابن الأنباري في (قطام): «وهي مخفوضة في كل حال. تقول: (قامت قطام، ورأيت قطام، ومررت بقطام، وكذلك (حذام ورقاش) وما أشبه ذلك». شرح القصائد السبع (١١).

(٧) ينظر: الغرة المخفية (٩٦).

(٨) ينظر: الغرة المخفية (٩٨).

وأما ما كان منها بناؤه من أجل المناسبة، والإعراب فيه أصلٌ فلا بدّ فيه من ذكر سبب البناء؛ لكونه عارضاً فيه.

وجملة الأسباب سبعة^(١):

السبب الأول منها: هو تضمنه^(٢) للحرف.

واعلم أنّ مرادنا بذكر هذه الأسباب هو أنّ الاسم بكلّ واحد منها يكون مشابهاً ومناسباً لما بُني بالأصالة من الفعل والحرف، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (مناسبتة ما لا تَمَكُنْ له بوجه قريب أو بعيد) فذكر المناسبة، ولم يقل: المشابهة؛ ليكون أعمّ وأشمل؛ لأنّ المشابهة لا تعمّ جميع المبنيات بخلاف المناسبة فإنّها شاملة لها^(٣).

وقوله: (بوجه قريب أو بعيد) يعني بهما الفعل والحرف، فإنهما لا حظّ لهما.

(الباء) في (بوجه) في تعلّقهما وجهان:

أحدهما: أن تكون متعلقة بالمناسبة، وعلى هذا يكون القرب والبعد عائدين إلى المناسبة.

وثانيهما: أن تكون متعلقة بـ(تَمَكُنْ)، فيكون عدم التَمَكُنْ في القرب والبعد بطريق الأصالة في الإعراب، لا على قرب ولا على بعد، فمتى ناسبهما الاسم بوجه ما وجب أن يكون مبنياً كبنائهما، فالمناسبة بتضمّن الحرف إنّما تكون في أسماء الاستفهام كـ(أين وكم). وفي أسماء الشروط كـ(من وما)، وفي نحو قولنا (أمس) على مذهب أهل الحجاز^(٤). فأسماء الاستفهام متضمنة لهزمة الاستفهام، وأسماء الشروط متضمنة لـ(إن) الشرطية و (أمس) متضمنة للام التعريف للعهد.

فهذه الأسماء وما شابهها مبنية لأجل هذه المناسبة، وهي تضمن الحرف، ونعني بتضمنه له هو أنّ هذه الحروف مفهومة عند إطلاق هذه الأسماء، وكأنه حاصل فيها فليس محذوفاً منها.

(١) ذكر في الغرة ستة، أغفل الخامس. ينظر(٩٨).

(٢) هو تأدية معنى الحرف، على وجه لا يجوز ظهور الحرف معه. ينظر: المحصل للورقي(٢٢٠/٢).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل(٤٥٧/١).

(٤) الحجازيون يبنون (أمس) على الكسر إذا قصد به اليوم الذي قبل يومك، وعلة البناء تضمنه للام التعريف. ينظر: الكتاب(٢٨٣/٣)، والمتبع(١٥٨/١)، وشرح الرضي على الكافية(٢٢٦/٣).

السبب الثاني: وقوعه موقعه، وهذا نحو قولنا: (نزال)، و(هيهات)، و(أف) وما شاكلها من/ أسماء الأفعال، وهذه الأسماء - كما علمت - مبنية لأجل وقوعها موقع الفعل، فلما ناسبته في هذه المناسبة بُني كبنائها^(١)، ونعني بوقوعها موقعه هو أن الفعل مفهوم منها عند إطلاقها، وهي واقعة موقعه، فمعنى قولنا: (نزال)، أي: انزل، ولكنهم عدلوا عن صورة الفعل إلى الاسم لضرب من المبالغة لا تكون حاصلة في الفعل.

السبب الثالث: مشاكلته للواقع موقعه، وهذا نحو قولنا: (حَدام، وقَطام، وغَلاب، وبَهان)^(٢) فإن هذه الأسماء كلها أعلام، وليست واقعة موقع الفعل كما ذكرناه في مثل (نزال) فإن الفعل ليس مفهوماً منها وإنما هي مُشاكِلَةٌ لـ(نزال)؛ ولهذا كانت مبنية كبنائها. ونعني بالمشاكلة: هي المشابهة الصورية، فإن (حَدام، وقَطام) مشاكِلَتان لـ(نزال) في صورته ووزنه؛ فلأجل هذه المناسبة كان مبنياً كما كانت مبنية.

السبب الرابع: مشابهيته للحرف، وهذا نحو المضمر والمبهم، فإنهما إنما بُنيا لأجل مشابهيتهما للحروف، ووجه المشابهة فيهما هو أن المضمر والمبهم كل واحد يفتقر إلى شيء يفسره وإن اختلفا في جهة التفسير، فالمضمر مفسره يكون حاصلاً قبله، والمبهم يكون مفسره حاصلاً بعده كافتقار الحرف إلى شيء يتعلق به فإن الحرف أبداً لا ينفك عن شيء يتعلق به، ومن ثم كان دالاً على معنى في غيره لما كان وضعه كذلك.

وهذا لم يذكره الشيخ في وجوه المناسبة، ومعذرته^(٣) هو أنه لما ذكر أن المشبهة للمُشَبِّهِ للمبني يكون مبنياً كالمنادى فإنه مُشَبِّهُ للمُضْمَرِ المُشَبِّهِ للحرف. فإذا كان المُشَبِّهُ للمُشَبِّهِ للحرف مبنياً كان المُشَبِّهُ للحرف من غير واسطة أحق بأن يكون مبنياً؛ فلهذا كان المضمر والمبهم داخلين في كلامه من طريق الأولى كما حققناه.

(١) يعني بُنيت أسماء الأفعال كبناء الأفعال التي ناسبته في المعنى. وسلامة السياق تقتضي أن يقول الشارح (بُنيت كبنائها) لأنه قال قبلها (فلما ناسبته). قال الفراء: «كان الأصل في هذه الأشياء مصدراً، فصُرِّفت عن المصدر إلى الأمر، ففُتِحَ أولها لِيُفَرَّقَ بين الأمر والمصدر، وكُسِرَ آخرها؛ لأنَّ المجزوم إذا حُرِّك حُرِّك إلى الخفض لِيُفَرَّقَ بين الأمر والمصدر». شرح القصائد السبع الطوال (١١).

(٢) هذه الأسماء أعلام على نساء. ينظر: الصحاح (حذم) (١٨٩٥/٥)، و(قطم) (٢٠١٤/٥)، و(غلب) (١٩٥/١)، و(هن) (٢٠٨٢/٥)، والمفصل (١٩٣).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٨/١).

فأما إعرابه فهو ظاهر، فقوله: (على حين): في موضع نصب على الحال من الضمير في (رددتها) في البيت. وقوله: (والشيبُ وازعُ) جملة ابتدائية في موضع نصب على الحال من الضمير في (تصح). وقبل البيت:

فَأَسْبَلَ مِنِّي عَبْرَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّحْرِ مِنِّي مُسْتَهْلٌ وَدَامِعٌ
عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ..... البيت.

ومعناه قد آن لك أن تصحو ويزول عنك ما كنت تجدُه بفقد من تهواه، فإنَّ الشَّيبَ عن أمثال هذه الأفعالِ ناهٍ وكافٌ.

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على بناء (حين) بالإضافة إلى الفعل، وهو غير متمكن لكونه ماضياً.

السبب السابع: إضافته إلى غير متمكن لكونه مبنياً^(١).

والضمير في قول الشيخ: (أو إضافته إليه) راجعٌ إلى ما أضيف إلى اسمٍ غير متمكن، وما يكون مضافاً إلى الفعل داخلٌ من طريق الأولى؛ لأنه إذا بُني ما أضيف إلى الاسم غير المتمكن كان بناءً ما أضيف إلى الفعل أحقَّ بالبناء؛ فلهذا كان عودُ الضمير إلى ما قلناه أولى لما حققناه، ولئلا يخرج منه قوله تعالى: [$\text{أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا}$]^(٢). وفي هذه الآية قراءتان:

فالقراءة الأولى^(٣): بالجرِّ على الإعراب بإضافة (عذاب) إليه؛ لأنَّ الإعراب مستحقُّ له بالأصلة.

والقراءة الثانية^(٤): بالفتح لكونه مضافاً إلى غير متمكن.

فأما البيت الذي أنشده لأبي قيس بن رفاعه^(٥)، ورفاعة بالراء المكسورة، والفاء، والعين المهملة، قال:

(١) الإضافة في هذا السبب إلى الاسم المبنى نحو (إذ)، وفي السبب السادس إلى الفعل كما مثل له الشارح هناك.

(٢) سورة المعارج، من الآية (١١).

(٣) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحزمة. ينظر: السبعة (٣٣٦)، والمبسوط (٢٤٠)، والنشر (٢٨٩/٢).

(٤) وهي قراءة الكسائي، ونافع على اختلاف، وأبي جعفر. ينظر: السبعة (٣٣٦)، والمبسوط (٢٤٠)، والنشر (٢٨٩/٢).

(٥) نسبةُ الشارح هذه تابع فيها الزمخشري. وقال البغدادي: لم يوجد في كتب الصحابة من يُقال له أبو قيس بن رفاعه، وإنما الموجود قيس بن رفاعه الواقفي الأوسي، أسلم، وكان أعور، وهناك قيس بن رفاعه بن الهُميس الأنصاري، وكان من شعراء العرب، أدرك الإسلام فأسلم. يُنظر: خزانة الأدب (٤١٣/٣)، (٤١٤).

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(١)

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهرٌ، والوَقْلُ^(٢) شَجَرُ الْمُقْلِ بتسكين القاف، والمعنى: في غصون ذات ارتفاعٍ وصُعودٍ أَخْذاً مِنْ^(٣) قولهم: (وَقَلَ فِي الْجَبَلِ)^(٤) إِذَا صَعَدَ فِيهِ، والمصدرُ منه وَقَلًا، وإنما جُمع على (أَوْقَالٍ) لاختلاف أنواعه. وَقَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ^(٥):

ثُمَّ ارْعَوَيْتُ وَ قَدْ طَالَ الْوُقُوفُ بَنَّا فِيهَا فَصِرْتُ إِلَى وَجْنَاءِ شِمَالٍ
تُعْطِيكَ مَشْيًا وَإِرْقَالًا وَدَادَاةً إِذَا تَسَرَّ بَلَّتِ الْآكَامُ بِالْآلِ
تَرْدِي الْإِكَامَ إِذَا صَرَّتْ جَنَادِبُهَا مِنْهَا بِصُلْبٍ وَقَاحِ الْبَطْنِ عَمَّالٍ
يَصِفُ وَقُوفَهُ فِي دَارٍ خَلَّتْ مِنْ أَهْلِهَا، فلم يجد فيها أحداً، فلما يئس من أهلها رجع إلى خطاب ناقته، والوجناء هي: صُلْبَةُ الْوَجْنَتَيْنِ، والإرقالُ والدَّادَاةُ: ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ، وَتَسَرَّ بَلَّتِ الْآكَامُ بِالْآلِ^(٦) يعني: أَنَّهُ عَلَاها الْآلُ فَصَارَ كَالسَّرْبَالِ لَهَا، يَصِفُ النَاقَةَ بِأَنَّهَا عِنْدَ الْهَاجِرَةِ نَشِيطَةٌ، تَرْدِي الْإِكَامَ، أَي: تَرْمِيهَا بِخُفِّ صُلْبِ بَطْنِهَا، عَمَّالٍ فِي السَّيْرِ لَا يَفْتَرُّ، يُرِيدُ أَنَّهُ مَا مَنَعَ النَاقَةَ عَنِ الشَّرْبِ إِلَّا أَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ حَمَامَةٍ فَفَنَفَرَتْ؛ لِحِدَّةِ نَفْسِهَا وَقُوَّةِ حِسِّهَا^(٧).

(١) سبق تخريج البيت في ص (١٣٠).

(٢) ينظر: الصحاح (وقل) (١٨٤٤/٥).

(٣) في هذا الموضع من نسخة التحقيق وضع الشطر الثاني في البيت الأول: (فِيهَا فَصِرْتُ إِلَى وَجْنَاءِ شِمَالٍ)، وهو سهوٌ من الناسخ، وقد أشار إلى ذلك برسم صغير.

(٤) ينظر: الصحاح (وقل) (١٨٤٤/٥)، والقاموس المحيط (وقل) (١٣٨١).

(٥) ينظر: التخمير (١٤٠/٢).

(٦) وهو السَّرَاب.

(٧) يكتمل بيان معنى الأبيات بذكر معاني بعض المفردات التي لم يوضحها الشارح. وهي: (شِمَالٍ): سريعة. و(الآكام) و(الإكام): التَّلَال، جمع أَكْمَةٍ. و(الآل): السَّرَاب. و(صَرَّتْ جَنَادِبُهَا): يُضْرَبُ مَثَلًا فِي اشْتِدَادِ الْأَمْرِ حَتَّى يُفْلِقَ صَاحِبَهُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ: أَنَّ الْجُنْدُبَ إِذَا رَمِضَ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ طَارَ فَسَمِعَ لِرَجْلَيْهِ صَرِيرًا. و(وقاح): صُلْب. ينظر: لسان العرب (جذب) (٢٥٧/١)، والقاموس المحيط (ثمل) (١٣١٩)، و(أكم) (١٣٩١)، و(آل) (١٣٤٥)، و(وقح) (٣١٦).

[١٤١] وأما موضعُ الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على بناء الظرف^(١) لإضافته إلى غير المتمكّن^(٢)، [وكان القياس فيه أن يكون مرفوعاً لما جاء في]^(٣) الاستثناء المفرغ لأنه في موضع الفاعل لـ (يمنع)، لكنّه أُضيفَ إلى غير متمكّن، وهو الجملة الفعلية^(٤) المصدّرة بالحرف؛ فلهذا كان مبنياً. فهذه الأسبابُ السبعة هي المؤثرة فيما يكون مبنياً في كلام العرب على اختلاف أنواعه، لا يخرج عنها شيءٌ كما سنورد الأنواع المبنية بمشيئة الله تعالى. تنبيه: اعلم أن كل ما يُبنى من أجل إضافته إلى غير المتمكّن تارةً يكون اسماً وتارةً يكون ظرفاً، فهذان ضربان:

الضرب الأول منهما: ما يكون اسماً، وهذا نحو قوله تعالى: [بqâhÜZ? nar&] وفيه^(٥) قراءتان^(٦):

فالقراءة الأولى^(٨): بالرفع على أنه صفة لـ (حقّ) وهو معربٌ لا محالة.

- (١) (غير) ليست ظرفاً، لكنّها بُنيت كالظروف عندما تُضاف إلى مبني، فهي في حكم الظرف.
- (٢) كان الأصل أن يقول: (غيرُ أنْ نطقت) لأنّ (غير) فاعلٌ (يمنع)، فلمّا أُضيفت إلى مبني بُنيت. والمبني هنا هو مجموع (أنّ) والفعل فهما مبيان، والمعرب هو المصدّر الذي يتأويلهما، وقيل إنّ المبنيّ (أنّ) وهي حرفٌ، لكنّهم جعلوا ما يُلاقى المضاف إليه من المضاف في حكم المضاف إليه، ورأى الشارح وغيره أنّ البناء لظاهر الإضافة إلى الجملة الفعلية وقد صرّح به في السبب السادس للبناء. والأول أقرب وهو مجموع (أنّ) والفعل. ينظر: شرح أبيات سيويه لابن السيرافي (١٨٠/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨٢/٣)، والمفضل (١٤/٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (١/٢٣٧)، والإقليد (٧٨٩/٢)، والمنخل (٥٧٧/١)، والنكت الحسان (١٦٠)، والأزهار الصافية (٢٨٩/٢)، وخزانة الأدب (٤٠٦/٣)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب (بهاشم المنصف للشمني) (٣١٣/١). وحاشية الأمير بهامش مغني اللبيب (١٣٧/١). ويجوز إعراب (غير)؛ لأنّ إضافتها إلى اسم متأوّل وهو مُعرب. ينظر: الكتاب (٣٢٩/٢).
- (٣) ما بين المعقوفين بياضٌ في الأصل في حدود سبع كلمات، اجتهدتُ في تقديره اعتماداً على نص التخمير (١٣٩/٢).
- (٤) ما بين المعقوفتين بياضٌ في الأصل في حدود ست كلمات، اجتهدتُ في تقديره اعتماداً على نصّ الشارح في الأزهار الصافية (٢٨٨/٢، ٢٨٩).
- (٥) سورة الذاريات، من الآية (٢٣).
- (٦) يعني (مثل).
- (٧) نسبهما الشارح قبل في ص (١٣٠) من النصّ المحقق.
- (٨) وهي قراءة حمزة والكسائي وشعبة عن عاصم. ينظر السبعة (٦٠٩)، والمبسوط (٤١٥)، والنشر (٣٧٧/٢).

والقراءة الثانية^(١): بالفتح إمّا على أنّه مبنيّ لإضافته إلى غير متمكن، وإمّا على أنّه معربٌ لأنه صفةٌ لمصدرٍ منصوب، تقديره: إنه لحقّ حقاً مثل ما أنكم تنطقون. ونحو قوله:

لم يمنع الشُّرب منها غير أن نطقت
وأُشد ابنُ السراج^(٢):

وَتَدَاعَى مَنَـخِرَاهُ بِـدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ^(٣)
فهذا إذا كان المضافُ اسماً.

الضربُ الثاني: ما يكون ظرفاً، وهو يأتي على وجوه ثلاثة:
أولها: أن يكون الظرفُ مضافاً إلى الجملة الماضية الفعلية^(٤)، كقولك: (أعجبي
يومَ جئت).

وثانيها: أن يكون مضافاً إلى الجملة المضارعة التي آخر^(٥) أجزائها مبنيّ كقوله تعالى:
[bqaÜZ/ w Pöf # < » d] وقوله: [\$œ© \$ wZ) Ö pr æ îð? w Pöf]، فهذا وأمثاله يجوز
فيه وجهان: الإعرابُ على توهم الإضافة إلى المصدر، والبناءُ على الإضافة إلى غير متمكن.
قال الشيخ عبدالقاهر^(٦): وقد أجازوا فيه الفتح والإعراب تقول: (خرجتُ [من]^(٧))
حينَ خرج زيدٌ، وفي حينٍ خرج زيدٌ هذه ألفاظه.

(١) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم. ينظر: السبعة (٦٠٩)، والمبسوط (٤١٥)،
والنشر (٣٧٧/٢).

(٢) ينظر: الأصول (٢٧٥/١).

(٣) البيت من الرَّمْل، وهو للنابعة الجعدي في ديوانه (٨٧)، ورواية الشطر الأول في الديوان:

فَجَرَى مِنْ مَنَخَرِيهِ زَبَدٌ

وينظر: كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة (٥٩٤/١)، والأصول (٢٧٥/١)، والبغداديات (٣٣٩)، وأمالي ابن الشجري (٢/٦٠٤)،
والتخمير (١٣٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٥/٨).

(٤) ويجوز بالاتفاق بناؤها وإعرابها. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٨١/٣).

(٥) هكذا في نسخة التحقيق، والصواب (أَوَّلٌ)، فإنَّ المبني وهو الحرف في أول الجملة. وينظر النص في التخمير (١٣٧/٢).

(٦) ينظر: التخمير (١٣٧/٢)، ومنه نقل اللورقي في المحصل (٢٢٩/٢). ولم أجد النص في كتب عبدالقاهر.

(٧) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من التخمير والمحصل للورقي.

وثالثُها: أن يكون مضافاً إلى الجملة المضارعة، كقوله تعالى: [«d <# BÿZf Bqf

فهذا وأمثاله قد وقع فيه خلافٌ بين النحاة. (١)

فالجماهير من البصريين (٢) المحققين على وجوب (٣) إعرابه لإضافته إلى متمكن بالإعراب، وفيه قراءتان:

الأولى (٤): بالرفع على أنه خبرٌ مبتدأ، وهو (هذا).

والنصب (٥) على الظرفية، ويكون قوله: (هذا) إشارةً إلى ما تقدم، ويكون تقديره: هذا الذي ذكرته نفعَ يومٍ لا ينفعُ الصادقين صدقُهم.

وأمّا أهلُ الكوفة (٦) فزعموا أنه يجوز بناؤه على الفتح في هذه الصورة أيضاً لكونه مضافاً إلى غير متمكن (٧).

والحقُّ ما قاله محققو البصريين؛ لأنَّ أصلَ الأسماء هو الإعرابُ، فإذا كان له وجهٌ في الإعراب يسوغ فلا وجه لبنائه.

والعلة في كونه مبنياً إذا كان مضافاً إلى غير متمكن أمران (٨):

أحدهما: أنه يُنزَلُ منزلةَ صدر الكلمة من عجزها، فبني كبناء (بعلبك)، والجملةُ المضافُ إليها ليست مبنيةً لما لم تكن متضمنةً للحرف. /

[١٤١ب]

(١) سورة المائدة، من الآية (١١٩).

(٢) ينظر: الإنصاف (٢٨٩/١)، والمفضل (٢٢/٣)، وشرح الرضي على الكافية (١٨١/٣)، وارتشاف الضرب (٤/١٨٢٩).

(٣) جعله ابن بابشاذ أجود، ولم يقل بالوجوب. ينظر: شرح الجمل (١٣٢/١).

(٤) وهي قراءة الجمهور. ينظر: السبعة (٢٥٠)، والمبسوط (١٨٩)، والتيسير (٨٤).

(٥) هذه هي القراءة الثانية، وهي قراءة نافع. ينظر: السبعة (٢٥٠)، والمبسوط (١٨٩)، والتيسير (٨٤).

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٢٦/١)، والإنصاف (٢٨٧/١)، والمفضل (٢٠/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣/١٨١)، وارتشاف الضرب (٤/١٨٢٩). وقال ابن خروف: «قال يحيى: وزعم الكسائي أن العرب تؤثر الرفع مع المضارع في موضعه، والنصب مع (فعل) و(إذ) والجملة». تنقيح الألباب (٢١٠).

(٧) وهو الجملة عندهم.

(٨) ينظر: التخمير (١٣٧/٢، ١٣٨).

وثانيهما: أنه لما أُضيف إلى ما هو مبنيُّ بالأصالة سَرى إليه بناؤها كما سَرى إليه التأنيث في نحو قوله: (شَلَّتْ^(١) بعضُ أنامله)، قال:

كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ^(٢)

فهذا ما أردنا ذكره من الأسباب الموجبة للبناء.

البحث الثالث: في تقسيم الأمور المبنية.

اعلم أن الأمور المبنية تنقسم باعتبارات كثيرة إلى أقسام مختلفة، ولكننا نشير منها إلى ما يتعلق بغرضنا هاهنا، وجملتها تقسيمات خمسة:

التقسيم الأول^(٣): باعتبارها في أنفسها إلى ما يكون مبنياً بالأصالة، وإلى ما يكون مبنياً بالمناسبة.

فالذي يكون مبنياً بالأصالة إنما هو الأفعال والحروف، وإنما كان بناؤها بالأصالة لأن الإعراب بالرفع والنصب والجر إنما يكون بإزاء معانٍ هي الفاعلية والمفعولية والإضافة^(٤)، وهذه المعاني لا يمكن حصولها في الأفعال والحروف على حال؛ فلهذا لم يكن الإعراب مستحقاً في هذين النوعين لما ذكرناه.

وأما الذي يكون مبنياً بالمناسبة فهو منقسم إلى ما يكون مناسباً لما بُني بالأصالة من غير واسطة، وإلى ما يكون مناسباً له باعتبار واسطة.

فالذي يكون مناسباً من غير واسطة هو المضمر والمبهم، فإنهما يُشبهان الحرف من غير واسطة.

(١) هو بفتح الشين، وأصله: شَلَل، لأن الأدواء والعيوب عامتها على (فَعَلَ يَفْعُلُ)، نحو: صَمَّ وَعَمِيَ. ينظر: الفصيح (٢٦٤)، وشرح الفصيح للزمخشري (٥٧/١)، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي (٦٠).

(٢) سبق تخريج البيت في ص (٣٨١) من النص المحقق.

(٣) ينظر: الحاصر (٢١٦).

(٤) الإعراب إنما دخل ليفصل بين المعاني التي تعتور الأسماء. هذه هي علة الإعراب. وخالف في ذلك قطرب، فقال: إنَّ علة الإعراب مخالفةُ حال الوقف، فلاسم حال الوقف يلزمه السكون، ولو جعلوه كذلك في الوصل لما اعتدل الكلام، وإنما لم يلتزموا حركة واحدة خشية التضيق على أنفسهم، فنوعوا من باب الاتساع. ومذهبه ظاهر البطلان. ينظر: الإيضاح في علل النحو (٦٩، ٧٠، ٧١).

والذي يكون مناسباً مع اعتبار واسطة فهو المنادى، فإنه إنما بُني لوقوعه موقع المضمر المشبه للحرف؛ فلهذا كان المنادى مبنياً باعتبار هذه الواسطة.

التقسيمُ الثاني: باعتبار حاله إلى ما يكون مبنياً على السكون، وإلى ما يكون مبنياً على الحركة، وإلى ما يكون مبنياً على حرف، فهذه وجوه ثلاثة:

أولها: ما يكون مبنياً على السكون، وذلك يكون في الأسماء كـ(مَنْ)، و(كَمْ) ويكون في الأفعال كقولك: (قُمْ)، و(اقْعُدْ)، ويكون في الحروف، كقولك: (مِنْ)، و(عَنْ).

وثانيها: ما يكون مبنياً على الحركة إما على الفتح كـ(أَيْنَ)، و(كَيْفَ) وإما على الضم كـ(قَبْلُ)، و(بَعْدُ) وإما على الكسر كـ(نَزَالِ)، و(أَمْسِ).

وثالثها: ما يكون مبنياً على الحرف إما في المفرد كقولك: (لا أبا لَكَ)، على التقرير الذي حكيناه^(١) من كونه مبنياً غير مضاف خلاف ما قاله الشيخ، وقد مرَّ فلا نعيده، وإما في المثنى كقولك: (لا رجلين عندك)، و(لا غلامين لك)، وإما في الجمع كقولك: (مسلمين)، و(صالحين)، وهو إما محققاً في نحو قولك: (لا مسلمين لك)، و(لا صالحين عندك)، وإما مُقَدَّرًا كقولك: (لا عشرين درهماً عندك).

فهذا تقسيمها باعتبار حالها في حركتها وسكونها وما يتوجه لها.

(١) تقرير الشيخ قبلُ مخالف لما ذكره هنا. ينظر: ص (١٩٨ - ٢٠٤) من النص المحقق. والذي رجحه هناك هو رأيُ الزمخشري وهو أنَّ فيها معنى الإضافة والانفصال؛ وبما فيها من معنى إثبات الألف وحذف النونين في التثنية والجمع؛ لأنَّ هذه الأمور لا تثبت إلاَّ لأجل الإضافة، وبما فيها من الانفصال أُقحمت اللامُ توفيراً لما يقتضيه حكمها من التنكير بما يظهر من صور الانفصال. فهو يرى هناك أنَّ الألف علامة نصب.

وقد أورد الشارح رأياً لم يرتضه وهو الثالث في المسألة، وحاصله أنَّ قولهم: (لا أبا لك) اسمٌ باقٍ على تنكيره، وليس مضافاً كما قاله الزمخشري، ولا هو معرّفٌ كما قاله ابن الحاجب، ولكنَّه لم يجعل الألف علامة بناء، وإنما جعلها محتمةً لأمرين:

أحدهما: أن تكون إشباعاً حدث عن الفتحة، وشواهد هذا كثيرة.

وثانيهما: أن تكون منقلبة عن لام الكلمة، فإنها ليست حرف إعراب، وإنما هي على لغة من قال: (إنَّ أباها وأبا أباها).

فعلى هذا لم يذكر الشارح هنالك أنَّ الألف علامة بناء، وإنما هو أمرٌ استجد له هنا مناسبةً لهذا المبحث.

التقسيم الثالث^(١): باعتبار علّتها إلى ما تكون العلة في بنائه ثابتة دائمة مستمرة، وإلى ما تكون زائلة غير دائمة.

فالذي تكون علّته دائمة مستمرة لا يخرج عن كونه مبنياً، وهذا نحو المضمرات والمبهمات والأسماء الموصولة وغيرها،/ فهذه لا ينفك عنها البناء بحال [ولا تخرج عن]^(٢) كونها مبنية لدوام علّتها واستمرارها.

والذي تكون [علّته زائلة غير دائمة قد يخرج عن]^(٣) كونه مبنياً، وهذا نحو: اسم (لا)، والمنادى المقصود، فإنه قد يخرج عن كونه مبنياً إذا كان مضافاً فإنك تقول فيه: (لا غلام في الدار)، فإذا أضفته أعربته وزال بناؤه كقولك: (لا غلام رجل في الدار)، وهكذا فإنك تقول في المنادى: (يا غلام، يا صاحب) فتبنيه على الضم، فإذا أضفته أعربته فقلت: (يا غلام رجل، يا صاحب زيد)، ومنه قوله تعالى: [$\text{bq}\ddot{\text{U}}\text{Zf} \text{ } \ddot{\text{w}} \text{ } \text{P}\ddot{\text{ö}}\text{f} \text{ } \# \text{ } \langle \text{ } \rangle \text{d}$] وقوله: [$\text{¥}\text{B}\ddot{\text{ö}}\text{f} \text{ } \text{E} \text{ } \# \text{ } \langle \text{ } \rangle \text{ã } \text{ô} \text{B} \text{ } \text{B}$]. فمن أعربها لحظ فيها^(٤) كونها مضافةً إلى الجملة الفعلية بإزاء مصدرها؛ فلهذا أعربها كما لو أضافها إلى صريح مصدرها، ومن بناها لحظ فيها^(٥) إضافتها إلى الجملة الفعلية وهي غير متمكنة؛ فلهذا جاز فيها الوجهان، وكان بناؤها غير لازم^(٦) كما مهّدنا القول فيه^(٧).

(١) ذكره السخاوي. ينظر: الفضل (٣/٣).

(٢) ما بين المعقوفين بياض في نسخة التحقيق بمقدار ثلاث كلمات اجتهدت في تقديره اعتماداً على سياق الشارح.

(٣) ما بين المعقوفين بياض في نسخة التحقيق بمقدار ست كلمات تقريباً اجتهدت في تقديره اعتماداً على سياق الشارح.

(٤) في نسخة التحقيق: (في)، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) في نسخة التحقيق: (إلى إضافتها)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) فإذا لم تُضَف إلى مبنٍ بُنيت.

(٧) عدّ بعض النحويين كابن الحشّاب وابن الشجري والسخاوي المضاف إلى باء المتكلم من المبني لعله عارضة. ينظر: المرتجل (١٠٧، ١٠٩)، وأمالى ابن الشجري (٣/١)، والفضل (٣/٣). وردّ ذلك الشارح. ينظر: ص (٣٨٩) من النص المحقق. وردّه العكيري في اللباب (٦٧/١)، وفصل فيه في التبيين من غير نسبة إلى أحد المذهبين. ينظر: (١٥٠)، كما ردّه ابن هشام في معني اللبيب (٦٧٢).

التقسيم الرابع: باعتبار إعرابها.

فنقول: اتفقت الأسماء المبنية كلها في أنه لا إعراب لها يظهر في ظاهر لفظها؛ لأجل البناء، ثم هي بعد ذلك منقسمة إلى ما يكون لها إعراب مقدر، وإلى ما لا يكون لها إعراب مقدر.

فالتي^(١) لا إعراب لها مقدر هي الأصوات كما سنقره؛ وإنما امتنع تقدير للإعراب فيها لأن الإعراب التقديري إنما يكون بعد كمال سبب الإعراب وهو العقد والتركيب، وهذه الأصوات ليس فيها عقد ولا تركيب وإنما يُنْعَقُ بها مجردة عن الإسناد؛ فلهذا لم تكن مستحقة لإعرابٍ مُقَدَّرٍ لعدم العقد والتركيب كما ذكرناه؛ لأنها لا تنفك عن أن تكون حكاية صوت كـ (غاق) و (قَب) في حكاية صوت الغراب والسيف، أو تصويته للبهائم كـ (هَج) و (سَأ) في طرد الكلب ودعاء الحمار. وسيأتي لهذا مزيد تقرير في الأصوات بمشيئة الله تعالى.

والتي^(٢) يكون لها إعراب مقدر تنقسم إلى ما يجري بتصارييف الإعراب، وإلى ما لا يجري. فالذي يجري بتصارييف الإعراب هي الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة. والذي لا يجري بتصارييف الإعراب هي الأسماء المضمرة، فإن لكل نوع منها إعراباً^(٣) لا يخرج عنه كـ (أنا، وأنت، وإياك، ومررت به).

التقسيم الخامس: باعتبار مرتبتها إلى ما يقع منها صدرًا وعجزًا، وإلى ما لا يقع إلا صدرًا. فالذي يقع منها صدرًا لا غير هي الأسماء الاستفهامية، والأسماء الشرطية فإن هذه الأسماء كلها مستحقة لصدر الكلام لا يجوز أن يتقدم عليها عاملها، كقولك: (مَنْ جاءك؟ ومن زارني أكرمته)، ولا يجوز وقوعها حشواً في الكلام، وإنما وجب تصديرها لأن الشرط والاستفهام مقصودان في كلام العرب، ومعتمدان في مقاصدهم، فمن ثم ألزموها الصدارة من أجل هذا الاهتمام.

(١) في نسخة التحقيق: (الذي)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) ينظر: الفصل (٢٠١، ٢٠٢).

(٣) في نسخة التحقيق: (الذي)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) في نسخة التحقيق: (إعراب)، وهو خطأ من الناسخ.

قال سيويه^(١): وهم يُقَدِّمون في كلامهم ما هم ببيانه أعنى .
وأما الذي يقع منها صدرًا وعجزًا في الكلام، فهو سائره.

فهذا ما أردنا ذكره من تقسيم الأسماء المبنية، ولنقتصر على هذا القدر في تقسيمها
بهذه الاعتبارات، وفيه مَقْنَعٌ وكفاية وتنبية عما سواه من التقسيمات.

البحث الرابع: في كيفية بناء الأسماء المبنية.

اعلم أنَّ الأصل في كل ما بُني من الأسماء وغيرها أن يكون على السكون، وإنما يُعدل
عنه إلى الحركة لعارضٍ، فلهذا قال الشيخ: (والبناء على السكون هو القياس)، وإنما كان
أصلًا لأُمور ثلاثة^(٢):

أما أولاً: فلأنَّ السكون هو سلبُ الحركة وعدمُها، وعدمُ الشيء سابقٌ على وجوده؛
فلهذا كان السكون سابقاً على الحركة.

وأما ثانياً^(٣): فلأنَّ السكون هو أخفُّ وأسهل فلا يُعدل عن الأخف إلى الأثقل إلاَّ
لموجبٍ عارضٍ.

وأما ثالثاً^(٤): فلأنَّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة، والبناء مُقابِلٌ له، فيجب
أن يكون أصله السكون لأنه يقتضيه، فيجب أن يكون حاصلًا على عكس حكمه؛ فلهذا
أوجبنا في كلِّ مبنيٍّ أن يكون ساكنًا.

والعدولُ عنه إلى الحركة إنما يكون لأسباب ثلاثة^(٥):

السبب الأول: الهرب من التقاء الساكنين.

(١) ينظر: الكتاب (٣٤/١).

(٢) زادوا: أنَّ البناء ثَقِيلٌ، فهو يأبى الزيادة إلا للدلالة على المعنى. وحركة البناء لاتدل على المعنى؛ فلزم سكونه. ينظر:
اللباب للعكبري (٦٦/١)، و شرح إيضاح أبي علي للعكبري (١١٦/١)، والمحصل للورقي (٢٣٨/٢)، و شرح الكافية
لابن فلاح (٩٩٩).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٨/١).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤٠٠/٢).

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة (٧٨/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٥٨/١، ٤٥٩).

اعلم أنّ أئمة الأدب من النحاة وأهل اللغة متفقون على أنه لا يجوز الجمع بين الساكنين في حال الوصل، ولهذا فإنهم أجمعوا على ضعف^(١) قراءة نافع في: [~~الساكنين~~]^(٢) بإسكان الياء وغرابتها وانحرافها عن القياس واستعمال الفصحاء، وقد قرّرنا عُدْرَه^(٣) في ذلك.

فإذا كان في المبنيات شيءٌ لو بنيناه على السكون لأدّى إلى الجمع بين الساكنين وجب تحريكه للهرب من ذلك، وهذا نحو قولنا: (هؤلاء)، و(أمس)، و(أين)، و(كيف)، فالموجبٌ لتحريك هذه الأسماء وما شاكلها هو الهرب من الجمع بين الساكنين كما ترى.

السبب الثاني: هو ألا يُبتدأ بساكنٍ لفظاً أو حكماً، ولا شك أنّ الابتداء بالساكن يستحيل في ضرورة العقل وبديته؛ فلهذا وجب في كل ما يُبتدأ به أن يكون محرّكاً إمّا لفظاً كالكاف التي للتشبيه فإنها تكون متقدّمةً في أول الكلام في مثل قولك: (كزید أخوك)؛ فلهذا وجب تحريكها.

واعلم أنّ ظاهر كلام الشيخ في التمثيل بكاف التشبيه إنما هو على أنّها اسمٌ، ولهذا قال: كالكاف التي بمعنى (مثل)، يُشير بذلك إلى اسميتها؛ لأنها تكون اسماً في نحو: يَضْحَكَنَّ عن كالبَرَدِ.....^(٣)

وهو الذي أشار إليه الخوارزمي^(٤).

(١) إن كان مقصودُ الشارح ضعفها من جهة القياس النحوي، فهذا صحيح، كما قال الشارح قبل: (وقراءته منحرفة عند النحاة عن القياس في الجمع بين الساكنين) ص (٣٩٠) من النص المحقق. وإن كان مقصوده ضعفها من جهة السند فهو ادّعاء مردود. قال أبو حيان في نافع: «فصيح متكلم بالعربية، ناقلٌ للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثيرٌ من هؤلاء النحاة يُسيؤون الظنّ بالقراء ولا يجوز لهم». البحر المحیط (١٥/٥).

(٢) يعني عُدْر نافع. ينظر: ص (٣٩٠) من النص المحقق.

(٣) بيت من مشطور الرجز، وهو للعجاج في ديوانه (٣٢٨/٢) بتحقيق عبدالحفيظ السطلي، ولم أحده فيه بتحقيق عزة حسن. وتمتته: (... المنهم). وينظر: إصلاح المنطق (٢٥٥)، وأسرار العربية (٢٥٨)، واللباب في علل البناء والإعراب (٣٦٢/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٤/٨)، ومغني اللبيب (١٨٠/١)، وجمع الهوامع (٣١/٢). والمنهم: الذائب.

(٤) ينظر: التخمير (١٤١/٢).

وظاهرُ كلام ابن الحاجب أنَّ التمثيلَ بها على أنها حرفُ جر، ولهذا قال: «كقولك: (كزید أخوك)»^(١).

والحقُّ أنَّ التمثيلَ بها على أنها اسمٌ؛ لأنَّ كلامنا هاهنا إنما هو على ما بُني من الأسماء دون الحروف، وهو ظاهرُ كلام الشيخ.

وأما الحكمُ في^(٢) كاف الضمير / [نحو: (ضربْتُكَ)؛ فهي ساكنةٌ بالأصالة، ومُقَدَّمَةٌ]^(٣) حُكْمًا لأنها من جملة الأسماء، وكلُّ ما كان اسمًا فهو [مُصَدَّرٌ، لكنَّ عَرَضَ للضمير ما يَمْنَعُ مِنْ]^(٤) أن يكون مُصَدَّرًا.

فلهذا وجب تحريكُ هاتين الكافين لئلا يُبتدأ بساكنٍ في اللفظ والحكم كما قرّرناه.

السبب الثالث: هو عروض البناء، يعني^(٥) بذلك أنّه إنما بُني على حركة؛ لأنَّ البناء فيه عارضٌ، وهذا هو مراد النحاة^(٦) بقولهم: (وإنما بُني على حركة؛ لأنَّ له أصلاً في التَّمكن) يشيرون به إلى ما ذكره الشيخ، وليس تحريكُه من أجل الهرب من التقاء الساكنين، ولا من حيث إنه يُبتدأ بساكن لفظاً أو حكماً، ولكن من حيث إن البناء فيه عارضٌ، وهو معرّبٌ بالأصالة. وذلك أمورٌ خمسة^(٧):

أولها: المنادى في نحو: (يا رجلُ، ويا زيدُ).
وثانيها: اسمُ الغاية في نحو: (قبلُ، وبعدُ).

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٩/١).

(٢) في نسخة التحقيق (ففي)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) ما بين المعقوفتين بياضٌ في نسخة التحقيق بما يُقارب ست كلمات، اجتهدت في تقديره اعتماداً على سياق الشارح في كتابه هذا، وفي الأزهار الصافية (١٥/٢).

(٤) ما بين المعقوفتين بياضٌ في نسخة التحقيق بما يُقارب خمسَ كلمات، اجتهدت في تقديره اعتماداً على نص ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٩/١). وعلى سياق الشارح في كتابه هذا، وفي الأزهار الصافية (١٥/٢).

(٥) أي: الزمخشري.

(٦) ينظر: الكتاب (٢٨٨/٣)، والأصول (٥١/١)، والمقتصد (١٤٦/١).

(٧) ينظر: المحصل للورقي (٢٤٢/٢).

وثالثها: اسم (لا) في نحو قولك: (لا رجل، ولا غلام).

ورابعها: المركّب في نحو: (خمسة عشر).

وخامسها: الياء في نحو: (غلامي، ودلوي).

فإنّ هذه الأسماء كلّها إنّما وجبت لها الحركة؛ لأنّ الإعراب مستحقّ لها بالأصالة، والبناء فيها عارضٌ.

وتحقيق الكلام في بنائها على الحركة أمران:

أحدهما: أنّه لما سلب عنها الحركة الإعرابية لأجل بنائها كان تحريكها بهذه الحركة عوضاً عن ذهاب حركتها.

وثانيهما: أنا لو بنيناها على السكون لكان ذلك إيهاً لها وإلحاقاً لها بالحروف كـ (من، وعن)، فبنيناها على الحركة تقويةً لها خاصةً فيما يكون منها على حرفٍ واحدٍ كالياء في نحو: غلامي.

فهذه جملة الأسباب الموجبة لتحريك ما يُحرّك من الأسماء المبنية، ويُعدل عما يقتضيه حكم الأصل من البناء على السكون كما حققناه.

ثمّ قال الشيخ: (وأنا أسوق ما بنته العرب إلا ما عسى أن يشدّ منها)، وقد ذكره من هذه المقدمة في سبعة أبواب: المضمّرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال والأصوات، والمركبات، والكنيات، وبعض الظروف.

فنقول: كما ساقها الشيخ هذا السياق تقريراً وتأصيلاً فنحن نسوقها - بعون الله تعالى - بالإضافة إلى اللفظ إيضاحاً وبياناً وتحقيقاً وإيقاناً بمشيئة الله.

قوله: (والأصوات) بالرفع^(١) وهي مندرجة تحت أسماء الأفعال؛ لأنها دالة على الفعل كدلالتها، وليست قسماً برأسها، وإلا كانت ثمانية، وكان القياس جرّها عطفاً على الأفعال؛ لما ذكرناه من اندراجها تحتها، خلا أنه رفعها^(٢) لأنّ تلقيها بالأصوات

(١) ينظر: التخمير (١٤٢/٢)، والإقليد (٧٩٢/٢).

(٢) الدليل على إرادة الزمخشري رفعها قوله بعد: «ومن الأصوات....». المفصل (١٩٩). ولم يقل: (ومن أسماء الأصوات).

أحصرُ من تلقِييها باسم الصوت؛ فلهذا رُفعت عطفاً على قوله: (أسماءُ)، وكان يجوز جرُّها^(١) عطفاً على الأفعال، ولا يلزم تكريرُ الأسماء كما يُقال: (غلامُ زيدٍ وعمرو)، وهو واحدٌ وقد ساقها على هذا السياق، فلنمشِ معه.

فهذا إتمامُ ما أردنا/ ذكره من هذه المباحث الأربعة. وبالله التوفيق.

[١٤٣ب]

(١) أجاز الشارحُ جرُّها في شرح عبارة ابن الحاحب المطابقة لعبارة الزمخشري هذه. ينظر: الأزهار الصافية (١٦/٢).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

«المضمرات»

وهي على ضربين: متصل ومنفصل.

فالمتصل: ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة، كقولك: (أخوك)، و(ضربك)، و(مرّ بك)، وهو على ضربين: بارز ومستتر.

فالبارز: ما لفظ به كالكاف في (أخوك)، والمستتر: ما نوي كالذي في (زيد ضرب).

والمنفصل: ما جرى مجرى المظهر في استبداده كقولك: (هو، وأنت).

ولكل^(١) من المتكلم والمخاطب والغائب مذكّره ومؤنّثه ومفردّه ومثناه ومجموعه ضمير متصل ومنفصل في أحوال الإعراب، ما خلا حال الجرّ فإنه لا منفصل لها. تقول في مرفوع [المتصل]^(٢): (ضربت، ضربنا، وضربت إلى ضربتني، وزيد ضرب إلى ضربني).

وفي منصوبه: (ضربني، ضربنا، ضربك إلى ضربكنّ، وضربه إلى ضربهنّ).

وفي مجروره: (غلامي، غلامنا، وغلامك إلى غلامكنّ، وغلامه إلى غلامهنّ).

وتقول في مرفوع المنفصل: (أنا، نحن، وأنت إلى أنتنّ، وهو إلى هنّ).

وفي منصوبه: (إيائي، إيانا، وإياك إلى إياكنّ، وإياه إلى إياهنّ)^(٣).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

إنما قدّم الكلام على المضمرات^(٤)؛ لأنها أوغل المبنيات في البناء إذ لا انقلاب فيها فتوهم الإعراب، كما في قولك: (هذين، واللذين، وهذان،

(١) قبله في المفصل (فصل).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من المفصل لا يتم الكلام إلا بها.

(٣) المفصل (١٥٥).

(٤) الضمير أو المضمّر أو الإضمّار مصطلح بصري، وما كلّها سماه سيوييه. ينظر: الكتاب (٧٩/١، ٨٠ - ٥/٢، ٦)، والكناية أو المكنّي مصطلح كوفي. ينظر: معاني القرآن للفراء (٥/١)، ومجالس ثعلب (٤٣/١)، والصفوة الصفية (١-٢/٥٨٨)، وارتشاف الضرب (٩١١/٢)، وشرح شذور الذهب (١٠٠)، ونتائج التحصيل (٥٣١/٢). وقيل الكناية أو المكنّي مصطلح بصري أيضاً. ينظر: المحصل للورقي (٢٥١/٢)، وقيل: المضمّر والمكنّي مصطلحان كوفيان. ينظر:

واللذان^(١)، ولم يذكر حدَّ المضمر، وكأنه استغنى عن ذكر ماهيته لما سيُورده من ذكر خواصه ولوازمه الدالة على حقيقته. ومثلُ هذا لا يُعد عذراً عن بيان حقيقته ومعناه، فلنذكر ماهيته وعلةَ بنائه، ثم نذكر تقسيمه، ثم نردفه بالكلام في كيفية تفسيره، فهذه مقاصدُ ثلاثة: المقصد الأول: في بيان حقيقة المضمر^(٢)، والعلة في بنائه.

أما حقيقته فله مجريان:

المجرى الأول منهما: لغوي، واشتقاقه من قولهم^(٣): (أضمرتُ في نفسي كلاماً) إذا أخفيتَه ؛ لأنك لما كُنيت به عن الاسم الظاهر ووضعتَه موضعه فكأنك أخفيتَه، وأنشد النحاة للخنساء^(٤):

يَبْدُو وتُضْمِرُهُ الْبِلَادُ كَأَنَّهُ
سَيْفٌ عَلَى عِلْمٍ يُسَلُّ وَيُعْمَدُ^(٥)
أي: تُخفيه.

المجرى الثاني: في مصطلح النحاة^(٦)، وله تعريفاتُ ثلاثة:

التعريف الأول: ذكره ابن الحاجب، وحاصل^(٧) ما قاله هو: «ما وُضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً»^(٨).

شرح المفصل لابن يعيش^(٨٤/٣). والحق أن مصطلح البصريين غالبٌ عندهم، ومثلهم الكوفيون، إلا أن التداخل قد يحصل؛ فقد سَمَّاه الفراء ضميراً في معاني القرآن^(٤٣/١)، واستعمل بعضُ النحويين مصطلح الكوفيين. ينظر: المقتضب^(٧/١)، والأصول^(١٩٤/١)، والخصائص^(١٨٨/٢)، ومصطلحات النحو الكوفي^(٦٠).

(١) ولأنها أوسعُ المبنيات باعاً، وأكثرُها استعمالاً. ينظر: الأزهار الصافية^(١٨/٢).

(٢) لفظ الضمير أولى من لفظ المضمر؛ لأنَّ المضمر قد يُطلق على المحذوف المقدر سواء أكان اسماً أم فعلاً أم حرفاً، أمَّا الضمير فلا يُطلق إلا على الاسم المقابل للظاهر والمبهم. ينظر: المباحث الكاملية^(٢٩٦/١).

(٣) هكذا في نسخة التحقيق، والأصوب (قولك).

(٤) الصواب أنه للطَّرمَّاح. ينظر: ديوان الطرمَّاح^(١١٧).

(٥) البيت من الكامل. وينظر: الحيوان^(٤٦٥/٣)، وعيون الأخبار^(٥٨٦/٢)، والمعاني الكبير لابن قتيبة^(٧٣٣/٢)، وزهر الآداب^(٧٥٤/٣)، شرح ألفية ابن معط لابن القواس^(٦٤٥/١). ويروى: (شرف) بدل (عَلِمَ). والبيت في صفة ثورٍ وحشيٍّ.

(٦) قال أبو حيان: «ولا يحتاج إلى حدٍّ ولا رسمٍ لأنه محصور». ارتشاف الضرب^(٩١١/٢).

(٧) بل هو نص ما قاله.

(٨) شرح المقدمة الكافية^(٦٧٥/٢). وقال في الإيضاح^(٤٥٩/١): «ما كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب بقرينة».

فقوله: (ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب) فهذه كلها إشارة إلى أنواع المضمر كـ (أنا، وأنت، وهو) لأنها لا تخرج عن هذه الأمور الثلاثة.

وقوله: (تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً) تقسيم لمراتب التقدم في الغائب؛ لأنه الذي يفتقر إلى تفسير بخلاف المتكلم والمخاطب فإنهما لا يفتقران إلى تفسير.

ومثال ما تقدم ذكره لفظاً، إمّا تحقيقاً كقولك: (ضرب / زيداً غلامه)، وإمّا تقديرًا كقولك: (ضرب زيداً غلامه)^(١)؛ لأنّ (زيداً) مفعول، وإمّا تقدّم لفظاً، ورُتّبته التأخير، فتقدّمه لفظاً لا غير.

ومثال ما تقدم ذكره معنى في مثل قوله تعالى: [3 q06=I ٣ • ١٤ qd (q0%â\$]^(٢)

فإنه لما تقدّم الفعل، وهو قولنا: (اعدلوا) صار فيه دلالة على المصدر من جهة المعنى. ومثال ما تقدم ذكره حكماً قولهم: (نعم رجلاً زيداً)، فإنهم لما قصدوا بمثل هذه الصورة المدح العام والذم العام في (بنس رجلاً زيداً)، نسبوه إلى أمرٍ مُتصوّرٍ في الذهن فصار في الحكم معلوماً بالعهدية السابقة، وفي ضمير الشأن والقصة فإنه إنما جيء به مُفهِماً لتفخيم القصة وتعظيم شأنها ووقعها في النفوس من جهة إهامها أولاً، ثم تفسيرها ثانياً، فصار الضمير في الحكم كأنه عائد على الحديث المنعقل في الذهن بينك وبين مخاطبك.

فهذا ملخصُ كلام ابن الحاجب^(٣) في ماهية المضمر. وهو فاسد^(٤) لوجوه ثلاثة:

(١) مثال الشارح هنا مخالفٌ لمثال ابن الحاجب، فابن الحاجب جعل مثال المتقدّم في اللفظ تقديرًا: (ضرب غلامه زيداً) فـ (زيداً) عنده متقدّم في اللفظ تقديرًا لكونه فاعلاً. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٢/٦٧٥). وتمثيل الشارح أصوب؛ لأنّ صورة التقديم على الضمير فيه قائمة في اللفظ وإن كان حقّه التأخير، وتمثيل ابن الحاجب لا تظهر فيه صورة التقديم، فكيف يكون التقديم لفظياً؟! وقد اعترض الرضي على ابن الحاجب في تمثيله وفي جعله التقدير قسماً من اللفظ. وتمثيل الشارح مستقيم على ما ذكره الرضي. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/٤٠٣، ٤٠٤).

(٢) سورة المائدة، من الآية (٨).

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٢/٦٧٥ - ٦٧٧).

(٤) ارتضى الشارح تعريف ابن الحاجب هذا في المنهاج (١/٣٦ب)، والحاصر (٢٢٥)، والاقتصاد (٣٦ب). ولم يذكر سواه. وشرّحه في الأزهار الصافية (٢/١٩)، ولم يعترض له، ولم يقل بفساده كما فعل هنا.

أما أولاً: فلأن ما ذكره بجانب لصناعة الحدود، فإن من حق ما يجعل ماهيةً للشيء وتعريفاً له أن يكون مُجَنَّباً عن الطول الممل، وهذه الحقيقة قد كثرت أجزاؤها وتعددت مفرداتها، وهذا مفسدٌ للحدِّ عند النظر وأهل صناعة الحدود.

وأما ثانياً: فلأنه ذكر فيه ما لفظه^(١) (أو) وهي موضوعة للشك والترديد، وهما منافيان للقطع واليقين المعتبر في الحدود فإن مفردات الحقائق لا بد من كونها متحققةً مقطوعاً بحصولها^(٢).

وأما ثالثاً: فلأن إدخاله مراتب التّقدّم في الحد وجعلها جزءاً من الحقيقة خطأ؛ فإنه أمرٌ خارجٌ عن حقيقة المضمّر، ومنفصلٌ عنها، فإن الغرض بالحد إنما هو معقول الحقيقة في المضمّر مطلقاً من غير حاجة إلى شرح أحكامه. وعوارضه التي تعرض له، وحاجته إلى مفسّر، وتقديمه وتأخيرُه إنما هي أمورٌ عارضةٌ من وراء حقيقته، فلا حاجة بنا إلى جعلها جزءاً من ماهيته وحقيقته كما فعل ابن الحاجب.

ومن العجب أنّه كثيرُ التّعويل على تهذيب الماهيات وتجريدها وصونها عن الاعتراضات، ومع ذلك فإنه واقعٌ فيما عابه. وفيما ذكرناه كفايةً في فساد كلامه.

وعلى الجملة فالنفرقة بين قوله: (معنى) وبين قوله: (حكماً) هو أنّ المعنى من حقه أن يتقدمه شيء يدلّ على لفظه كما قلناه في (اعدلوا) فإنه لفظٌ دالٌّ على مصدره من لفظه، بخلاف الحكم فإنه لا يتقدمه ما يدلّ على لفظه، وإنما دلّالته عليه من جهة الحكم كما مثلناه في (نعم) فإنه لا بدّ لها من فاعل من جهة الضرورة وال لزوم فافترقا.

(١) هكذا في نسخة التحقيق، والعبارة فيها ضعف؛ فلو قال: [ذكر فيه لفظه (أو)] لكانت العبارة سليمة.

(٢) افترض ابن الحاجب هذا الاعتراض، وأجاب عنه بقوله: «إنّ اعترضَ عليه بأنّ في الحدّ (أو)، فالجواب: أنّ الغرض التعريف، فإذا حصل بأيّ طريق كان فهو المقصود». الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٩/١). وقال في موضع آخر إنّها ليست للشك، فلا يفسد بها الحد. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٧٢/٢). وقد تردد الشارح في الموقف من إيراد (أو) في الحد، فتارةً يرى فساد الحد ولو كانت للتخير، فلا تخيير في تحصيل الماهية، كما ذكر في شرح ماهية المبني. ينظر: الأزهار الصافية (٣/٢). بينما نجد تارةً أخرى يقول في شرح ماهية الضمير إنّ (أو) إذا لم تكن للشك، وكانت لبيان الأنواع فلا تُفسدُ الحدّ. ينظر: الأزهار الصافية (١٩/٢).

والأقرب أنّ (أو) إنّما تُعاب في الحدود إذا أفادت عدم التعيين في الحدود، لكنها في هذا التعريف أفادت أنّ المعطوفات مرادةٌ على سبيل التعيين، فهي أنواعٌ للمحدود. ينظر: الصفوة الصفية للنيلي (١ - ٥٨٦/٢)، وهامش المحقق رقم (١).

التعريف الثاني: ذكره الموصلي^(١)، ومحصل^(٢) ما قاله هو: «كلُّ اسمٍ دلَّ على معناه لقيامه مقامٍ/ غيره». وهذا أيضاً فاسدٌ؛ لأنَّ ما قاله شيءٌ مُجْمَلٌ لا يُرشد إلى ماهية المضمَر، ولا يدلُّ على خصوصية حقيقته، ثمَّ هو باطلٌ بأسماء الاستفهام والشرط؛ فإنَّها قائمةٌ مقامَ غيرها، ويبتطل أيضاً باسم الإشارة؛ فإنَّه اسمٌ دلَّ على معناه لقيامه مقامَ غيره وليس مضمراً.

التعريف الثالث: وهو المختار، أن يُقال: (هو كلُّ اسمٍ دلَّ على معناه لكونه بدلاً عن غيره على جهة الكناية^(٣) الإفرادية^(٤) غير المجازية).

ولنفسر هذه القيودَ، فقولنا^(٥): (هو كلُّ اسمٍ دلَّ على معنى) يشمل الظاهر والمضمَر جميعاً.

وقولنا: (لكونه بدلاً عن غيره) يخرج عنه الظاهر فإنه ليس بدلاً عن غيره.

وقولنا: (على جهة الكناية) يخرج عنه اسم الإشارة فإنه يدلُّ عن الاسم الظاهر على جهة الإشارة، والمضمَرُ إنما يكون بدلاً عن الاسم الظاهر على جهة الكناية عنه.

والفرقُ ظاهرٌ بين ما يكون على جهة الكناية، وبين ما يكون على جهة الإشارة.

وقولنا: (الإفرادية) يخرج عنه الكناية المجازية^(٦) في مثل قولهم للمتحيِّر: (فلانٌ يُقدِّم رجلاً ويؤخِّر أخرى) كنايةً عن تحيِّره، وقولهم للمتندِّم: (فلانٌ يخطُّ على الماء)، كنايةً عن ندمه، فإن هذه الأمورَ وما أشبهها وُضعت دالَّةً على معانيها على جهة الكناية كما ترى، لكن ليس على جهة الكناية الإفرادية، ولكن دلالتها على جهة الكناية المجازية التي [لا]^(٧) تحصل إلا في الأمور المركبة، والجمل الإسنادية كما ذكرناه في مثاله.

(١) الغرة المخفية (٣١٦).

(٢) بل هو نص ما قاله.

(٣) يريدُ الشارحُ المعنى اللغوي للكناية، فهو يعني بها السَّتر والإخفاء. وقد سبقت الإشارةُ في أول مبحث الضمير إلى تسمية بعض النحويين الضميرَ بالمكني. ولا يريدُ الشارحُ المعنى الاصطلاحي للكناية؛ فالشارحُ يرى أنَّ الكناية الاصطلاحية بنوعيتها المفردة والمركبة من أنواع المجاز. ينظر: الطراز (٣٠٠/١). وأشار الشارحُ إلى ذلك في شرح قوله (غير المجازية) من التعريف المختار.

(٤) في نسخة التحقيق (الإفراد)، وهو خطأ من الناسخ، وقد كتبه صواباً فيما بعد.

(٥) في نسخة التحقيق (فقول)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) في نسخة التحقيق (الإجازية)، وهو خطأ من الناسخ.

(٧) ما بين المعقوفتين تنمة لا يتم السياق إلا بها.

وقولنا: (غير المجازية) يخرج عنه الكناية المفردة في المجاز كقوله تعالى: [f èr 'í r]

[%h°r]^(١) كُنِّيَ به عن المرأة، فهذا هو الكلام في ماهية المضمّر.

وأما العلة في بنائه، فاعلم أنّما كان بناؤها لأُمور ثلاثة^(٢):

أما أولاً^(٣): فلأنّ ما وُضع منه للغائب مفتقرٌ إلى ظاهرٍ يفسّره كما ذكرناه، فأشبهه الحرف في افتقاره إلى غيره، ثمّ ما عدا الغائب محمولٌ عليه، والجامعُ بينها اشتراكها كلّها في الإضمار؛ فلهذا كانت باباً واحداً في البناء.

وأما ثانياً: فلأنّ الإعرابَ إنّما يُراد من أجل الفرق بين المعاني في الصيغ المتماثلة في مثل: (ما أحسنَ زيدٌ)، وهذه المضمرات لما كانت مختصةً بصيغٍ مخصوصةٍ بأنواع الإعراب أغنت هذه الصيغ المختلفة عن حصول الإعراب فيها.

وأما ثالثاً^(٤): فلأنّ في المضمرات ما يكون على حرفٍ واحدٍ كالتاء في نحو: (ضربتُ، وضربتُ)، فلما كانت على حرفٍ واحدٍ كانت مُشبهةً للحرف في وضعها؛ فلهذا كانت مبنيةً.

فهذه الوجوه كلّها مُظهِرةٌ لوجه بنائها^(٥)، وإنما جيء بالمضمرات من أجل الاختصار^(٦)، وذلك لأنك إذا قلت: (جاءني زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ وخالدٌ)، ثمّ قلت بعد ذلك: (وهُم عندي)، فأغنى قولك (وهُم) عن تكريرهم مرّةً ثانية.

المقصد الثاني: في تقسيم المضمرات^(٧).

واعلم أنّها منقسمةٌ باعتبارات كثيرة على وجوه مختلفة متداخلة.

(١) سورة ص، من الآية (٢٣).

(٢) ينظر: المحصل للورقي (٢/٢٥٣)، وشرح الرضي على الكافية (٢/٤٠١).

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٢/٦٧٤).

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٢/٦٧٤).

(٥) زادوا: أنّ المضمّر أشبه تاء التأنيث وهي حرف في الدلالة على غيره، فهو يدل على المظهر، والتاء تدل على الفاعل المؤنث. ينظر: أسرار العربية (٣٤٦).

(٦) ينظر: اللباب (١/٤٧٤)، والصفوة الصفية (١-٢/٥٨٨)، والمحصل للورقي (٢/٢٥٢)، والإقليد (٢/٧٩٣).

(٧) أفاد الشارح هذه التقسيمات من عموم كلام الزمخشري في هذا الباب.

[١٤٥]

التقسيم الأول^(١): باعتبارها في / أنفسها، إلى متصل ومنفصل.
 فالمنفصل: ما كان مستقلاً بنفسه، ونعني باستقلاله بنفسه هو أنه^(٢) لا يفتقر إلى اتصاله بكلمة أخرى. كـ (أنا أو نحن)، ثم هو في نفسه منقسم إلى مرفوع ومنصوب.
 والمرفوع كـ (أنا، وهو، وهي)، والمنصوب كـ (إياي، وإياه).
 وأما المتصل: فهو ما كان غير مستقل بنفسه، ونعني بعدم استقلاله بنفسه هو أنه لا ينفك عن اتصاله بكلمة، ثم هو على وجوه ثلاثة:
 أولها: أن يكون مرفوعاً كـ (ضربتُ وضربتُ).
 وثانيها: أن يكون منصوباً كـ (ضربك، وضربته).
 وثالثها: أن يكون مجروراً، كقولك: (غلامك وغلامه، وله ولك).
 وإنما انقسم المرفوع والمنصوب إلى متصل ومنفصل بخلاف المجرور فإنه لا منفصل له؛ لأن كل ما اتصل من المرفوع والمنصوب فإنما يكون اتصاله بالفعل، وقد يعرض له ما يوجب انفصاله بالتقديم على عامله، وحصوله الفصل بينه وبين عامله كما في قولك: (إياك ضربتُ، وما ضربتُ إلا إياك)، وغير ذلك من الوجوه التي توجب الفصل، بخلاف المجرور فإنه لا يتصل إلا بالاسم والحرف، فيكون مجروراً بالإضافة كما في (غلامي) أو بحرف الجر كما في قولك (لي)، وكل واحد من هذين لا يجوز تقديمه عليه؛ لأن المضاف إليه لا يجوز تقديمه عليه، ومجرور الحرف لا يجوز تقديمه أيضاً، ولا يجوز الفصل بينهما؛ لعدم استقلال كل واحد منهما بنفسه؛ فلهذا كان المجرور متصلاً بكل حال لهذا الوجه الذي قررناه^(٣).
 التقسيم الثاني^(٤): باعتبار مَنْ وُضعت له، إلى ما يكون موضوعاً بإزاء المذكر وإلى ما يكون موضوعاً بإزاء المؤنث، فهاتان مرتبتان:
 المرتبة الأولى: في بيان ما يكون موضوعاً للمذكر، وهو على أنواع ثلاثة: متكلم، ومخاطب، وغائب.

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٧٩/٢)، والأزهار الصافية (٢٤/٢).

(٢) في نسخة التحقيق (أنها)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) ينظر تقرير ذلك أيضاً في: التخمير (١٤٤/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٦٨٠/٢)، والحصل للورقي (٢٦٤/٢).

(٤) ينظر: المحصل للورقي (٢٦٢/٢).

فالنوع الأول منها: للمتكلم، وهو يكون على وجوه ثلاثة: مفرداً^(١)، ومثنى، ومجموعاً، فهذه ثلاثة^(٢).

النوع الثاني: يكون للمخاطب، وهو يكون أيضاً على ثلاثة وجوه: مفرداً ومثنى ومجموعاً، فهذه أيضاً ثلاثة.

النوع الثالث منها: ما يكون للغائب، وهو يكون على وجوه ثلاثة: مفرداً، ومثنى، ومجموعاً، فهذه ثلاثة أيضاً.

فصار الحاصل من الصيغ في المذكر باعتبار المعاني تسعاً^(٣).

المرتبة الثانية: في بيان ما يكون موضوعاً للمؤنث، وهي على أنواع ثلاثة: متكلم، ومخاطب، وغائب.

فالنوع الأول منها: للمتكلم، وهو يكون على وجوه ثلاثة: مفرد، ومثنى، ومجموع، فهذه ثلاثة^(٤).

النوع الثاني منها: للمخاطب، وهو يكون على وجوه ثلاثة: مفرد، ومثنى، ومجموع، فهذه ثلاثة أيضاً.

النوع الثالث: يكون للغائب، وهو يأتي على وجوه ثلاثة: مفرد، ومثنى، ومجموع، فهذه ثلاثة أيضاً.

فصار الحاصل من الصيغ في المؤنث أيضاً تسعاً، فيكون للمتكلم في المذكر والمؤنث ستة، والغائب فيهما ستة، والمخاطب ستة فيهما، فيصير مجموعها ثمانية عشر معنى^(٥). [١٤٥ ب فـ] (أنا) موضوعٌ للواحد المذكر، وللواحدة المؤنثة، و(نحن) موضوعٌ للمثنى المذكر، وللمثنى المؤنث، وللمجموع المذكر، وللمجموع المؤنث، فهذه [ستة معانٍ للمتكلم]^(٦).

(١) جعل الشارح الأقسام منصوبةً هنا على تقدير: (يكون مفرداً). وستأتي مجرورة على البدلية في تقسيم المرتبة الثانية.

(٢) باعتبار المعنى لا اللفظ، فهما لفظان: (أنا، ونحن)، لكنّ (نحن) يُطلق على المثنى والجمع.

(٣) وهي ثمانية ألفاظ: (أنا، ونحن، وأنت، وأنتما، وأنتم، وهو، وهما، وهم).

(٤) هما لفظاً (أنا، ونحن).

(٥) ينظر: الحصل للورقي (٢٦٢/٢).

(٦) ما بين المعقوفتين بياضٌ في نسخة التحقيق بمقدار ثلاث كلمات، اجتهدت في تقديرها بما يُناسب السياق.

وهكذا القول في المخاطب والغائب يكون على هذا الترتيب الذي ذكرناه.
ثم هذه المضمورات منها ما هو نصٌّ في معناه لا يدخل فيه غيره، ومنها ما هو مشترك في لفظه، فيدخل فيه غيره كما سنذكره على إثر هذا بمعونة الله تعالى.

التقسيم الثالث^(١): باعتبار إعرابها، إلى مرفوع ومنصوب ومجرور.
فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل، والمجرور متصل، فهذه خمسة أنواع؛ وإنما كانت خمسة؛ لأنها إذا كانت ثلاثة انقسم اثنان^(٢) منها إلى قسمين وبقي الثالث على حاله؛ فلهذا كانت خمسة أنواع.

النوع الأول منها: مرفوعٌ منفصلٌ وهو اثنا عشر مضمراً: اثنان للمتكلم، وهما: (أنا ونحن)، وخمسة للمخاطب، وهي: (أنت، أنت، أنثما، أنتم، أنتن)، وخمسة للغائب وهي: (هو، هي، هما، هم، هن).

النوع الثاني منها: مرفوعٌ متصلٌ، وهو اثنا عشر أيضاً: اثنان منها للمتكلم وهي: (ضربتُ، ضربنا)، وخمسة للمخاطب وهي: (ضربتَ، ضربتِ، ضربتما، ضربتُم، ضربتنِ)، وخمسة للغائب أيضاً وهي: (ضربَ، ضربتِ، ضربا، ضربوا، ضربنِ).

النوع الثالث: منصوب منفصلٌ، وهو اثنا عشر مضمراً، اثنان منها للمتكلم وهما: (إياي، إيانا)، وخمسة للمخاطب وهي: (إياك، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكن)، وخمسة للغائب: (إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن).

النوع الرابع: منصوب متصلٌ، وهي اثنا عشر أيضاً، اثنان للمتكلم وهما: (ضربني، وضربنا)، وخمسة للمخاطب وهي: (ضربك، ضربكِ، ضربكما، ضربكم، ضربكن)، وخمسة للغائب: (ضربه، ضربها، ضربهما، ضربهم، ضربهن).

النوع الخامس: مجرورٌ متصلٌ، وهو اثنا عشر - أيضاً - مضمراً، اثنان منها للمتكلم وهما: (غلامي ولي)، و(غلامنا ولنا)، وخمسة للمخاطب وهي: (غلامك، غلامكِ، غلامكما، غلامكم، غلامكن)، وخمسة للغائب أيضاً وهي: (غلامه، غلامها، غلامهما، غلامهم، غلامهن).

(١) ينظر: المقدمة الجزولية (٥٩)، والمباحث الكاملية (٣٠٢/١)، والأزهار الصافية (٢٤/٢).

(٢) وهما المرفوع والمنصوب.

(٣) في نسخة التحقيق (اثنى)، وكذلك وردت اللفظة في النوعين الثالث والخامس. وهو خطأ من الناسخ.

واعلم أنّ المجرور كما يكون بالاسم كـ(غلامك، وغلامه) فقد يكون مجروراً بالحرف كقولك: (له، ولك)، ولم يذكر الشيخ إلا مجرور الإضافة، ولم يذكر مجرور الحرف ولا بدّ من ذكره؛ لأنّ الجرّ كما يكون بالإضافة في (غلامك، وغلامكما) فقد يكون بحرف الجرّ، ومعدرة الشيخ في ترك ذكره هو أنه مندرج تحت المجرور بالإضافة؛ لأنّ الاسم المضاف إنما يعمل في مضافه بواسطة حرف الجرّ كما مرّ بيانه^(١)؛ فلهذا لم يفرد بالذكر.

فحصل من مجموع ما ذكرناه في هذه الأنواع الخمسة كلّها ستون^(٢) صورة؛ لأنك تضرب الأنواع الخمسة فيما يشتمل عليه كلّ واحد منها من المفردات فتضرب اثني عشر في خمسة يكون لا محالة ستين كما قررناه.

التقسيم الرابع: باعتبار دلالتها على معانيها، إلى ما يكون/ نصاً بدلالته وإلى ما يكون مشتركاً.

فالذي يكون منها نصاً فهو موضوع على شيء بعينه، وما يكون منها مشتركاً هو دالٌّ على معنيين فصاعداً.

واعلم أنّا قد ذكرنا أنّ هذه المضمورات خمسة أنواع، كلّ نوع منها مشتمل على اثني^(٣) عشرة صورة من الضمائر، فاثنتان منها للمتكلم، وهما مشتركان، فـ(أنا) يصلح للواحد المذكر والواحدة المؤنثة، و(نحن) يصلح لأربعة للمثنى المذكر والمثنى المؤنث، والمجموع المذكر والمجموع المؤنث.

وخمسة منها للغائب (هو) إلى (هن)، فأربعة منها نصوص وواحد منها وهو (هما) مشترك بين المذكر والمؤنث.

وخمسة منها للمخاطب وهو (أنت) إلى (أتين) فأربعة منها نصوص، وواحد منها وهو (أنتما) مشترك بين المذكر والمؤنث صالح لهما جميعاً، وهكذا القول في سائر الأنواع الأربعة، فإنّ ما كان منها للمتكلم فهو مشترك كما ذكرناه، وما كان منها للمخاطب والغائب فاثنتان منها مشتركان والبواقي من الضمائر نصوص في مدلولاتها لا يختلف حالها كما شرحناه.

(١) ينظر: ص (٢٥٧) من النص المحقق.

(٢) ينظر: المحصل للورقي (٢٦٣/٢).

(٣) في نسخة التحقيق (اثني)، وهو خطأ من الناسخ.

التقسيم الخامس: باعتبار تفسيرها، إلى ما يفتقر إلى التفسير وإلى ما لا يفتقر إلى التفسير.

فالذي لا يفتقر إلى التفسير هو المتكلم والمخاطب فإنهما لوضوحهما لا يفتقران إلى تفسير.

والذي يكون مفتقراً إلى التفسير هو ضمير الغائب، وسنقرر على إثر هذا كيفية تفسيره بمشيئة الله تعالى، فهذا ما أردنا ذكره في تقسيم المضمورات، ولها تقسيمات أخرى^(١) غير هذه، ولكن ما أوردناه كافٍ في تحصيل غرضنا. وبالله التوفيق.

المقصد الثالث: في كيفية تفسير المضمورات.

قد ذكرنا أن المتكلم والمخاطب من الأسماء المضمرة لا يحتاجان إلى تفسير في نحو قولك: (أنا، ونحن، وضربتُ، وإياك) لأن دلالة الحضور كافية في بيانهما^(٢) فأغنى ذلك عن ذكر ظاهر يفسرهما.

وإنما الذي يفتقر إلى التفسير هو ضمير الغائب، وجميع ما يفسره يكون على ثلاث مراتب: المرتبة الأولى: يكون ما يفسره مقدماً عليه، وهو على وجهين^(٣): أحدهما: أن يكون تقدُّمه لفظاً ومعنى، كقولك: (ضرب زيداً غلامه)، وهذا هو الأكثر المطرد في ضمير الغائب أن يأتي على هذا الوجه.

وثانيهما: أن يكون تقدُّمه لفظاً لا معنى، كقولك: (ضرب زيداً غلامه)، فهذا إنما جاز لأجل اللفظ لا غير، وإلا فالحقيقة أن (زيداً) متأخر لأنه مفعول ولكن إنما سوَّغه تقدمه لفظاً لا غير.

وهكذا القول في نحو قولك: (زيدٌ ضرب، وهند ضربت)، فإن ما يفسرُ هذا الضمير الغائب المتصل بالفعل قد تقدم من جهة اللفظ والمعنى^(٤) كما ترى، فإن في

(١) نحو تقسيمها إلى ظاهرٍ ومستتر، كما ذكر الشارح في الأزهار الصافية (٣١/٢).

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية (٥٧)، والغرة المخفية (٣١٦).

(٣) ينظر: المباحث الكاملية (٢٩٧/١)، وزاد اللورقي ثالثاً وهو أن يكون متقدماً معنى لا لفظاً، وقد جعله الشارح من أقسام المفسر المؤخر. وذكر ابن الحياز قسامين آخرين للمفسر المتقدم: الأول: أن يكون الضمير فيه رابطاً نحو: زيداً أكرمه. الثاني: أن يكون الضمير غير رابط. نحو: ركب الأمير، فيقال: رأيت. ينظر: الغرة المخفية (٣١٦، ٣١٧).

(٤) كان حق هذا المثال أن يرد في الوجه الأول وهو ما كان تقدمه لفظاً ومعنى.

(ضرب، وضربت) ضميرين غائبين^(١) يرجعان إلى (زيد وهند) تقديرهما: (ضرب هو، وضربت هي)^(٢).

لا يقال: إنَّ هذا بناءٌ منكم على أنَّ في (ضرب)، و(ضربت) ضميرين؛ فلهذا كانا مفتقرين إلى تفسير كما ذكرتموه، ونحن لا نُسلم ذلك، بل نقول: إنَّ الفعل هو الدَّالُّ على الفاعل من غير حاجةٍ إلى تقدير ضميرٍ في الفعل. لأننا نقول: هذا فاسدٌ لأمرين:

أما أولاً: فلأنَّ الفعلَ لو كان دالاً على الفاعل فقط من غير ضميرٍ لم تكن فعليته بأولى من اسميته؛ لأنَّه كما هو دالٌّ على حَدَثٍ مُقْتَرَنٍ بزمان، فهو دالٌّ على معنى في نفسه وهو ذات الفاعل غيرَ مُقْتَرَنٍ بزمان، كما زعمتم^(٣)، فيلزم أن يكون اسماً وهو فاسد. وأما ثانياً: فلأنَّ الإجماعَ منعقدٌ من النحاة على أنَّ (ضرب) في نحو قولنا: (زيدُ ضرب) جملةٌ فعلية، والجملة لا تكون جملةً إلَّا إذا كانت مركبةً من جزأين منطوقٍ بهما جميعاً، ويكون أحدهما ملفوظاً به والآخرُ مقدَّراً، وهذا الملفوظ به هو الفعل لا غير، فيجب أن يكون الفاعل مقدَّراً، وهذا هو مطلوبنا، فيبطل ما قالوه.

لا يقال: فإذا كان الفاعل مقدَّراً فيجب أن يكون محذوفاً، وأنتم تمنعون من حذفه. لأننا نقول: هذا فاسدٌ، فإننا علمنا باستقراء لغتهم أن الفاعل لا يجوز حذفه وأن المفعول يجوز حذفه.

نعم، قد يطرأ على الفاعل ما يزيل صورته عن اللفظ، فيُسمَّى عدمه إضماراً، وقد يطرأ على المفعول ما يُزيل صورته عن اللفظ فيُسمَّى عدمه حذفاً، ويكون [الفاعل]^(٤) في حكم الموجود جرياً على ما عُلِمَ من عادتهم في استحالة حذف الفاعل وجواز حذف المفعول.

(١) في نسخة التحقيق (ضميران غائبان)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) ينظر: المحصل في كشف أسرار المفصل (٣١٠/١، ٣١١).

(٣) يعني أنَّ الفاعل - على ما قلتم من أنه يدل ببنائه على فعله - سيكون دالاً على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، فبناؤه يدل على ذات الفاعل كما دل (قائم) و(كاتب). فهو كالاسم حينئذٍ.

(٤) ما بين المعقوفتين تنمةٌ يستقيم بها السياق.

- المرتبة الثانية: أن يكون مفسرُه متأخراً عنه، وهذا يكون على وجوه ثلاثة:
- أولها: في نحو قولهم: (نعم رجلاً زيد، وبئس غلاماً عمرو).
- وثانيها: (رُبُّهُ رَجُلًا، ورُبُّهُ امرأة).
- وثالثها: ضمير الشأن والقصة في نحو: (كانه زيد قائم)، و(إنَّه أمةُ الله واقفة)، وقوله: [٥٦٢]
- و(إنَّه زيد قائم)^(١)، فهذه الضمائرُ كُلُّها للغَيْبَةِ يفسرُها ما بعدها كما ذكرنا.
- نعم، هذه الضمائرُ وإن كان يفسرُها ما بعدها لكنَّه في الحكم متقدِّمٌ عليها، وبيانه:
- أمَّا في (نعم رجلاً زيد، وبئس غلاماً عمرو) فلأنَّ المقصود بما هو بيان المدح العام والذم العام، فكأنَّهما راجعان إلى الأمر المنعقل في الذهن.
- وأما ضميرُ الشأن والقصة فلأنَّ المقصودَ منه هو تعظيمُ القصة وإفحامُها؛ لأنَّ الشيء إذا أُهمَّ أولاً ثمَّ فُسِّرَ كان أفحَمَ لشأنه، فكأنَّه في الحكم راجعٌ إلى الحديث المنعقل في الذهن.
- وأما نحو: (رُبُّهُ رَجُلًا)، و(رُبُّهُ امرأة) فالكلام عليه نحو الكلام في: (نعم رجلاً زيد)؛ لأنَّ المقصود به هو المدحُ وآتِه قد بلغ في الرجولية مبلغاً عظيماً؛ فلهذا كان المفسرُ له^(٢) أمراً ذهنيّاً كما قلنا في: (نعم رجلاً زيد).
- المرتبة الثالثة: ما يُفسرُه سياقُ الكلام^(٣)، وله مثالان^(٤):
- أحدهما: قوله تعالى: [٥٦٢] ^(٥) لأنه لما تقدم ذكر الميراث علم أنَّ ثمَّ موروثاً، فلما [ذكر الضمير]^(٦) رجع عليه. هذا ما قاله ابن الحاجب^(٧).
-
- (١) سورة الإخلاص، الآية (١).
- (٢) يعني الضمير.
- (٣) أي لم يُذكر لفظ مفسر الضمير، وإنما دلَّ السياق عليه. ينظر: المباحث الكاملية (٢٩٨/١).
- (٤) ليس ثمة ما يدعو إلى ذكر العدد هنا، فالعدد لا يُفيد التقسيم، كما أنَّه لا يُفيد الحصر فقد ذكر الشارح أمثلةً أخرى في الأزهار الصافية (٢٠/٢)، وكذلك اللورقي في المباحث الكاملية (٢٩٨/١، ٢٩٩).
- (٥) سورة النساء، من الآية (١١).
- (٦) ما بين المعقوفتين تنمةٌ يستقيم بها السياق. فعبارة الشارح لا تستقيم، كما أنَّها بعيدة عن ألفاظ ابن الحاجب، وعبارته: «لأنَّه لما تقدم ذكر الميراث دلَّ على أنَّ ثمَّ موروثاً، فجرى الضمير عليه من حيث المعنى».
- (٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٧٦/٢).

[١٤٧]

وما حكاه الخليل عن بعض العرب: (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَ) مما لا يُعمل عليه.

ولأنَّ ^(١) الْمُتَّصِلَ أَخْصَرُ لَمْ يُسَوِّغُوا تَرْكَهُ إِلَى الْمُنْفَصِلِ إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ الْوَصْلِ، فلا تقول: (ضرب أنت، ولا هو)، ولا (ضربتُ إِيَّاكَ) إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ قَوْلِ حَمِيدِ الْأَرْقَطِ:
إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ
وقول بعض اللُّصوص:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

وتقول ^(٢): (هو ضرب، والكريم أنت، وإنَّ الذاهبين نحن)، و:

ما قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

و(جاء عبدالله وأنت، وإيَّاكَ أَكْرَمْتُ)، إِلَّا مَا أَنْشَدَهُ ثَعْلَبُ:

وَمَا تُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَّارُ ^(٣)

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

كلامُ الشيخ في هذا الفصل مشتملٌ على بيان حكم هذه اللواحق بهذه الضمائر، وعلى بيان مواقع الانفصال في الضمائر، فهذان مقصدان نورد في كل واحد منهما ما يكفي ويشفي بمشيئة الله تعالى.

المقصد الأول: في بيان حكم هذه اللواحق بهذه الضمائر.

اعلم أنَّ هذه اللواحق قد تكون متصلةً بالضمائر المنصوبة كـ(إِيَّاكَ)، وقد تكون متصلةً بالضمائر المرفوعة المنفصلة كـ(أنتم، وأنتما)، وقد تكون متصلةً بالضمائر المرفوعة المتصلة نحو: (ضربتما، وضربتم)، فلنذكر الخلاف في كل واحدٍ منها، ونُظهر وجهَ الحقِّ فيه، فلا جرم ربَّنا الكلام فيها على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: في حكمها في الضمائر المنصوبة كـ(إِيَّاكَ) وأخواته، فلنذكر مذاهب النحاة فيها، ثم نذكر الوجه المختار، فهذان مقامان:

(١) قبله في المفصل (فصل).

(٢) قبله في المفصل (فصل).

(٣) المفصل (١٥٦ - ١٥٨).

المقام الأول: في نقل مذاهب النحاة فيها.

واعلم أنّ المذاهبَ فيها كثيرةٌ، والنقل فيها مضطربٌ،/ ونحن نورد منها ما عوّل عليه [١٤٧ب] ابن الأنباري^(١) وحكاها عنهم، وجمّلناها ستة:

المذهب الأول: أنّ الاسمَ المضمّرَ من (إياك، وإياه) هو الكاف والهاء، وسائر ما تَصَرَّفَ منها، وأنّ (إيّا) عمادٌ لها؛ لأنّ هذه الضمائرَ غيرُ مستقلّةٍ بنفسها عند التقديم؛ فلهذا عُمِدَتْ بـ(إيّا) فصارتْ كلّها كالكلمة الواحدة، وهذا هو الذي يُحكى عن نحاة الكوفة^(٢): الكسائي^(٣) والفراء وغيرهما، وإلى هذا ذهب أبو الحسن علي^(٤) بن كيسان^(٥) من البصريين^(٦). وحُجَّتُهُم على هذا هو أن موقع الكاف في (إياك) على حد موقعها في نحو (ضربتكَ)، فإذا كانت هاهنا اسماً وجب أن تكون في (إيّا) اسماً. وأمّا (إيّا) فهي تقويةٌ لها، لما كانت على حرفٍ واحدٍ قُوِّيتَ بها.

المذهب الثاني: أنّ (إيّا) اسمٌ مضمّرٌ، وأن الكاف اسمٌ مضمّرٌ، و(إيّا) مضافٌ إليها، وهي في موضع جرٍّ بإضافة (إيّا) إليها^(٧)، وهذا شيءٌ يُحكى عن الخليل بن أحمد^(٨).

(١) ينظر: الإنصاف (٦٩٥/٢).

(٢) ينظر: اللباب (٤١٧)، والإنصاف (٦٩٥/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٦٢/١)، والمحصل للورقي (٢٩٨/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٤٢٥/٢)، وارتشاف الضرب (٩٣٠/٢).

(٣) في نسخة التحقيق (والكسائي)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) هو محمد، لا علي كما ورد في ترجمته ص (٤٣٩) من النص الحق. وهذا السهو وَرَدَ على الشارح من تكيته بأبي الحسن.

(٥) ينظر: الإنصاف (٦٩٥/٢)، وارتشاف الضرب (٩٣٠/٢)، ودراسات ونصوص لغوية: ابن كيسان النحوي (١٢٤، ١٢٥).

(٦) نسبة ابن كيسان للبصريين فيها تسامح، فهو متأخر عن استقرار المذهب؛ إذ إن وفاته سنة (٣٢٠هـ). وفي ترجمته أنّه أخذ عن المبرد وثعلب فحفظ المذهبين. ينظر: أخبار النحويين البصريين (١١٣)، وطبقات النحويين واللغويين (١١٣)، ونزهة الألباء (١٧٨)، وإنباه الرواة (٥٧/٣)، ومراحل تطور الدرس النحوي (١٣٦). ووردت نسبة ابن كيسان للبصريين عند الرضي. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤٢٥/٢).

(٧) وهذا رأي الزجاج، وابن رشد الحفيد. ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٤٨/١)، والضروري (٢٠).

(٨) لم ينص سيبويه في حكايته عن الخليل على نوع الاسم المضاف أظاهراً هو أم ضمير. ينظر: الكتاب (٢٧٩/١). وقد نسب بعض النحويين للخليل أنّ الاسم المضاف (إيّا) ضميرٌ. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١٧٣/١)، وسر صناعة الإعراب (٣١٢/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٠/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٤٢٥/٢).

وأبي سعيد السيرافي^(١). وحُجَّتْهم على هذا ما رُوي عن العرب: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشَّوَابَّ)^(٢)، بجرّ (الشَّوَابَّ).

وقد عزا الخوارزمي^(٣) هذا المذهبَ إلى سيبويه، وهو عثارٌ في النقل، وقد ظهر خطؤه فيه من وجهين:

أحدهما: أنَّه نقلَ عن سيبويه أنه يقول: إنَّ (إيا) اسمٌ مُضمَرٌ كمقالة الخليل.

وثانيهما: أنه^(٤) يقول: إنَّ (إيا) اسمٌ مُظْهَرٌ بخلاف مقالة الخليل فيه، فإنه^(٥) زعم أنه مضمَرٌ كما حكيناه عنه، وزعم^(٦) أنه^(٧) لا يعلم إضافة اسم مضمَرٍ أُضيف إلى غيره سوى هذا.

وما ذكره من الوجهين لا يُعرفان عن سيبويه ولا رواهما عنه أحدٌ من النحاة، وإنما مذهبه ما نحكيه عنه، فعرفت بما ذكرناه فسادَ ما نقله الخوارزمي عن سيبويه، وأنَّه لم يصنع شيئاً فيما ادَّعاه من مذهبه ونقله.

وشرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ (٩٧/١ ب). والذي يظهر لي أنَّ الخليل يرى أنَّ (إيا) اسمٌ ظاهرٌ مضافٌ إلى الضمير؛ لأنَّه حكَّم بإضافته إلى ما بعده. ينظر: اللباب (٤١٦)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤٩/٥)، والحصل للورقي (٢/٢٩٦، ٢٩٧)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢١/٢).

(١) قال السيرافي: «والصحيح عندي ما قاله الخليل.... و(إيا) هو اسمٌ ظاهرٌ». شرح الكتاب (٤٩/٥، ٥٠). فالذي نص عليه السيرافي أنَّ (إيا) اسمٌ ظاهرٌ، وهو رأي الخليل فيما حكاه عنه وصرح بموافقة له. وهو المذهب الخامس الذي سيذكره الشارح.

(٢) ينظر: الكتاب (٢٧٩/١). ورويت (السوءات) وهو تصحيف. ينظر: الحصل للورقي (٢٩٥/٢).

(٣) الذي ذكره الخوارزمي أنَّ الخليل وسيبويه اتفقا في أنَّ (إيا) اسمٌ مضافٌ إلى ما بعده، ثمَّ ذكر أنَّهما اختلفا بعد ذلك، فالخليل يعدُّ هذا الاسمَ ضميراً، وسيبويه يعدُّه ظاهراً. ينظر: التحمير (١٤٥/٢، ١٤٦). فهو لم يذكر أنَّ سيبويه يوافق الخليل في كون (إيا) ضميراً كما ذكر الشارح.

(٤) يعني: زعم الخوارزمي أنَّ سيبويه يقول.....

(٥) يعني الخليل.

(٦) يعني الخوارزمي.

(٧) يعني الخليل.

المذهب الثالث: أن (إيا) اسمٌ مضمر، والكاف حرف خطاب، وهذا هو مذهب سيبويه^(١)، والأخفش^(٢)، وعليه أكثر جماهير البصريين^(٣)، واختاره الزمخشري، ونصره ابن الحاجب^(٤)، والخوارزمي^(٥). وحجتهم على هذا هو أن اتصال هذه الحروف بهذه الأسماء إنما هو لبيان أحوال المخاطبين فيجب القضاء بحرفيتها كالتاء في نحو: (قامت، وقعدت)، وكالياء في نحو: (تميمي، وبصري)، فإنها دالةٌ على معانٍ كدلالتهما.

المذهب الرابع: أن (إيا) اسمٌ مبهم^(٦) أضيف لمجرد التخصيص من حيث كان مبهمًا، ولا يُعلم اسمٌ مبهم يضاف إلى ما بعده سوى هذا، وهذا هو مذهب محمد بن يزيد المبرد^(٧). وحجته على ما قاله هو أن مدلول قولنا (إياك) كمدلول قولنا (هذا)، فيجب أن يُقضى بكونه مبهمًا كإيما، وإضافته إلى ما بعده إنما كان من أجل تخصيصه بإضافته إليه.

المذهب الخامس: أن (إيا) اسمٌ مُظهرٌ خُصَّ بالإضافة إلى الكاف، وأنها في موضع جرٍّ بالإضافة، وهذا هو مذهب أبي إسحاق الزجاج^(٨) من البصريين، وهو مخالفٌ لمذهب/

[٤٨١]

(١) تُسب هذا القول لسيبويه. ينظر: المتبع (٤٦٠/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٦٢/١)، وشرح الرضي على الكافية (٤٢٥/٢)، والتذيل (١٣٦/١)، وارتشاف الضرب (٩٣٠/٢). والذي نص عليه سيبويه أن (إيا) هي الضمير، ولم يحكم على ما بعدها. ينظر: الكتاب (٣٥٦/٢).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (٣١٣/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٨/٣)، والمحصل للورقي (٢٩٨/٢)، والتسهيل (٢٦)، وشرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ (٩٧/١)، والتذيل (١٣٦/١)، وارتشاف الضرب (٩٣٠/٢). وتُسبب إلى الأخفش أن (إيا) ضميرٌ مضاف إلى ما بعده، وهو المذهب الثاني مما أورده الشارح. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٤٥/١)، وشرح الرضي على الكافية (٤٢٥/٢)، وارتشاف الضرب (٩٣٠/٢).

(٣) ينظر: الإنصاف (٦٩٥/٢)، والمتبع (٤٦٠/٢). واختاره ابن السراج، والفارسي، وابن جني. ينظر: الأصول (١١٧)، والإغفال (٧٧/١)، وسر صناعة الإعراب (٣١٧/١).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٦٢/١).

(٥) ينظر: التخمير (١٤٥/٢).

(٦) نسب ابن جني إلى الأخفش القول بأن (إيا) مبهم، لكنّه لم يقل بأنه مضاف، بل جعل ما بعده حروفًا تدل على التكلم والخطاب والغيبة، لا محل لها من الإعراب. ينظر: سر صناعة الإعراب (٣١٣/١).

(٧) ينظر: الإنصاف (٦٩٥/٢). ولم أحده في كتب المبرد.

(٨) نص الزجاج كما في كتابه: «و(إيا) اسمٌ للمضمر، إلا أنه يُضاف إلى سائر المضمرات». معاني القرآن وإعرابه (٤٨/١). فلم يذكر كلمة (ظاهر). والنص الذي أثبتته الفارسي في الإغفال عن الزجاج: «و(إيا) اسمٌ للمضمر، إلا أنه

الخليل كما ترى فإنَّ الخليل يزعم أنَّ (إيا) اسمٌ مضمرٌ، والزجاج يقول: إنَّه اسمٌ مظهرٌ مُضافٌ إلى الكاف. وحجته^(١) على ما زعمه هو أنه لو كان مضمرًا لافتقر إلى ظاهرٍ يفسِّره كما في قولنا (هو، وهما)، فلمَّا لم يحتج إلى ظاهرٍ يُفسِّره بطل أن يكون مضمرًا، وإذا بطل كونه مضمرًا وجب القضاء بكونه ظاهرًا.

المذهب السادس^(٢): أنَّ (إيا) على حياله اسمٌ مظهرٌ موضوعٌ للنصب بمترلة (سبحان، وتُعدًّا، وسُحقًا). وحجتهم على هذا هو أنَّ (إياك) لما وجدناه لا يخرج عن كونه منصوبًا ولا يُستعمل إلا منصوبًا وجب أن يكون نازلًا مترلة هذه المصادر، وهذا شيءٌ يُحكى عن شدوذٍ من النحاة لا تعويل على مقاتلهم.

فهذه جملة مذاهب النحاة في (إيا) وأحوالها.

المقام الثاني: في تقرير المختار من هذه الأقاويل.

والحقُّ منها أنَّ (إيا) مع الكاف اسمٌ مضمرٌ بكماله^(٣) دالٌّ على الذات كدلالة قولنا (ضربك، وضربه). ويدلُّ على ما قلناه وجوهٌ ثلاثة:

أولها: هو أنَّ القول بأنَّ (إيا) اسمٌ مضمرٌ والكاف حرفٌ أمرٌ غيبيٌّ لا يُعلم إلا بوحيٍ مُنزَّلٍ على لسان نبيٍّ مرسلٍ، وإذا كان هذا لا دليل عليه وجب القضاء بكونه اسمًا بكماله.

وثانيها: أنَّنا نعلم قطعًا أنَّ (إياك ضربت) بمترلة (ضربتُك) ولكنه لما قدَّم لم يُمكن تقديمه وهو على حرفٍ واحدٍ؛ فلهذا جُعِلَ منفصلاً بعد أن كان متصلاً.

وثالثها: أنَّ (إيا) وضع كنايةً عن الذات ودالًّا عليها كما وضع قولنا: (قمتُ وقعدتُ)، فكما أنَّ التاء اسمٌ دالٌّ على المتكلم والمخاطب، فهكذا قولنا (إيا) يجب أن يكون اسمًا بكماله دالًّا على المخاطب.

ظاهرٌ يُضافُ إلى سائر المضمرات. الإغفال (٧٣/١). وهو يوافق مانسبه إليه ابنُ جني، والأنباري، وابن الحاجب. ينظر: سر صناعة الإعراب (٣١٤/١)، والإنصاف (٦٩٥/٢)، والإيضاح (٤٦٢/١). وكذا الشارح هنا.

(١) يعني الزجاج.

(٢) هو قريب من المذهب الخامس الذي أورده الشارح منسوبًا إلى الزجاج، حتى إنَّه منسوبٌ إليه في: سر صناعة الإعراب (٣١٤/١)، والإنصاف (٦٩٥/٢)، والحصل للورقي (٢٩٦/٢).

(٣) هذا الرأي حكاه ابن كيسان في الموقفي (١١٢) على جهة الإجمال، ورواه عنه ابن جني. ينظر: سر صناعة الإعراب (٣١٣/١). ونُسب للكوفيين. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤٢٥/٢)، وارتشاف الضرب (٩٣٠/٢).

فإن كان ما قاله الكسائي والفراء من أن (إيا) دعامة للكاف هو أنهما جميعاً بكمالهما اسمٌ دالٌّ^(١) على الذات فمرحّباً بالمساعدة، وإن كان غرضهم هو أن (إيا) اسمٌ بكماله والكاف اسمٌ على حاله فهو فاسدٌ؛ لأنهما جميعاً جعلاً كنايةً عن الذات فلا وجه للمغايرة بينهما مع أنهما موضوعان على ذاتٍ واحدة.

المرتبة الثانية: في الضمائر المنفصلة المرفوعة في نحو: (أنت، أنت، أنتما، أنتم، أنتن). وقد اختلف في هذه الضمائر أيضاً.

فالذي ذهب إليه جماهير البصريين^(٢) كالخليل^(٣)، وسيبويه^(٤)، واختاره الزمخشري، ونصره ابن الحاجب^(٥)، والخوارزمي^(٦) أن الاسم من هذه الأسماء إنما هو النون والألف، والبواقي حروفٌ دالةٌ على التثنية والجمع والتذكير والتأنيث والخطاب^(٧).

وحجتهم على هذا هو أن الذي يستقل بالاسمية إنما هو النون والألف في نحو قولنا: (أنا)؛ لأن الألف تذهب في حال الوصل^(٨)، وإذا كانت الدلالة على الذات مستقلةً بهما وجب القضاء بكونهما اسمين وما عداهما لواحقٌ لما ذكرناه من الدلالة.

(١) في نسخة التحقيق (اسماً دالاً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤١٧/٢)، وارتشاف الضرب (٩٢٧/٢).

(٣) لم أجد له رأياً في المسألة.

(٤) كلام سيبويه ظاهرٌ في أن التاء والألف في (أنت، وأنا) ليسا من الضمير، فقد جعل الضمير من الأسماء الثنائية. ينظر: الكتاب (٢١٨/٤، ٢٢٨).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٦٢/١).

(٦) ينظر: التخمير (١٤٥/٢)، وترشيح العلل (٣٣٤).

(٧) هو رأي ابن السراج والفارسي وابن جني والثمانيني. ينظر: الأصول (١١٦/٢)، والإغفال (٣٧٨/٢، ٣٧٩)، والمنصف (٩/١)، وشرح اللمع (٥٠٠/٢).

(٨) هذه لغة الحجازيين بحذف الألف وإبقاء الفتحة على النون عند الوصل، وهي اللغة المشهورة في (أنا). وبعض قيس وربيع لا يحذف الألف في آخرها وصلاً ويقيها على بنائها نحو (قفا)، وجعل الجوهرى ذلك رديئاً. وقضاعة يحذفون الألف في الآخر وصلاً ويقونها وقفاً ويزيدون ألفاً في أولها بعد الهمزة فيقول (آنا، وآن)، وبعض العرب يقول في الوقف (أنه) و(أن). ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١١٦/٢)، والصحاح (أنن) (٢٠٧٥/٥)، ودقائق التصريف (٥٣٨، ٥٣٩).

وذهب الكسائي^(١)، والفراء^(٢) وغيرهما من أهل الكوفة^(٣) أن هذه الضمائر كلّها أسماءٌ بكمالها وأنها للذات من غير أن يكون بعضها حرفاً وبعضها اسماً^(٤). وحجتهم على هذا هو أن هذه الأسماء وُضعت كنايةً عن هذه الذوات؛ ولهذا فإنها تختلف باختلاف الذات في نفسها بالتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فيجب أن تكون دالةً عليها وموضوعةً بإزائها. والحقُّ عندنا في هذه المسألة ما عوّل عليه أهل الكوفة من أنها بكمالها أسماءٌ^(٥)، ومعتّمُنا في ذلك ما قدّمنا دلالةً على (إياك)، وهو أن وضع قولنا (أنت، وأنت) للمذكر والمؤنث كوضع قولنا (قمت، وقمت) فكما أن التاء دالةٌ على ذات واحدة بلفظٍ واحدٍ فهكذا قولنا (أنت، وأنت) يجب أن يكون كلّ واحد منهما اسماً واحداً دالاً على ذاتٍ واحدةٍ؛ لأنهما في الوضع والدلالة على سواء، فيستحيل أن يُقال إن أحدهما مركبٌ من اسمٍ وحرفٍ من غير دلالةٍ على ذلك فيبطل ما توهموه.

المرتبة الثالثة: في الضمائر المرفوعة المتصلة، في نحو: (ضربتُما، وضربتُهم، وضربتُن). والذي عليه جماهيرُ البصريين^(٦) كالخليل، وسيبويه، والأخفش، واختاره الزمخشري، ونصره الخوارزمي، وابنُ الحاجب أن الاسمَ من هذه الأسماء إنما هو التاء لا غير، والبواقي منها حروفٌ دالةٌ على التثنية والجمع والتذكير^(٧).

(١) لم أجد له رأياً في المسألة.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤١٨/٢)، وارتشاف الضرب (٩٢٧/٢). على أن الكوفيين ومنهم الفراء يرون أن الضمير في (هم) الهاء، والميم زائدة. ينظر: معاني القرآن (٢٠٢/١)، والإنصاف (٦٧٧/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٤١٨/٢)، وشرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ (٩٦/١).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩٥/٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣٦٥/١)، وشرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ (٩٤/١).

(٤) حكى الرضي عن بعض النحويين أن الضمير هو التاء فقط، والهمزة والنون عمادٌ لها. ولم يستبعده. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤١٨/٢).

(٥) رجَّح ذلك ابنُ يعيش. ينظر: شرح المفصل (٩٥/٣).

(٦) لم أجد من نسب الرأي للبصريين، وهو رأي المبرد. ينظر: المقتضب (٢٦٢/١، ٢٧٩/٤).

(٧) لم أجد رأياً في المسألة عند من ذكرهم الشارح من النحويين. وهذا الرأي هو المشهور عند النحويين، وقد نص عليه الدماميني. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٢٢/١)، وتعليق الفرائد (٢٢/٢)، وجمع الهوامع (١٩٩/١)، ونتائج التحصيل (٥٣٧/٢).

والحقُّ عندنا ما ذكرناه في غيرها، وهو أنها أسماءٌ بكمالها دالةٌ على ما وُضعت له من غير أن يُقال إنَّ بعضها أسماءٌ وبعضها حروف.

ومعتمدنا ما سلف من التقرير الذي ذكرناه.

فأمَّا تتبع هذه الأقاويل بالنقض ومداركتها بالإفساد والإبطال فهو طويلٌ يخرجنا عن مقصد الكتاب الذي تصدينا لشرحه، ولكننا نرشدك في فسادهما إلى مسلكين كلٌّ واحدٍ منهما كافٍ في فسادهما:

المسلك الأول منهما: مطالبة^(١)، وهو أنا نقول لهم: ما برهانكم على أن الواحد إذا قال: (إياك ضربت)، فالاسم الواقع موقع المفعول إنما هو (إيا) وأما الكاف فإنما هو حرفٌ دالٌّ على الخطأ؟ هل عرفتموه بدلالة أو بأماره؟ وهل هذا إلا تحكُّمٌ فاسدٌ وهذيانٌ جامد، ولو قضيتُم بكونها اسماً واحداً لكان أحلصَ عن هذا التحكم الذي لا مستند له إلا الدعاوى المجردة.

المسلك الثاني منهما: معارضة، وحاصلها أننا نقول للمحققين من جماهير البصريين الذين ذهبوا إلى هذه المقالة، أليس قد زعمتم أن الضمير في نحو (هو)، و(هي) هما اسمان بكمالهما موضوعان للغائب المذكر والغائبة المؤنثة، ولم تقولوا فيهما إنَّ الاسم هو الهاء وحدها، والواو والياء زائدتان كما زعمتموه في (أنتما وأنتم)؟ فليت شعري ما يمنعكم عن أن تقولوا بمثل هذه المقالة في (إياك، وأنتما، وضربتم)، وتقولون إنَّ هذه الضمائر كلّها أسماءٌ بكمالها؟ وكيف ساغ لكم الفرق بين الصورتين مع أنه لا فرق يُعقل هناك؟

فحصل من مجموع ما ذكرناه أن هذه الضمائر كلّها أسماءٌ بكمالها، وبطل التعويل على خلاف ذلك.

المقصد الثاني: في تمييز مواقع الاتصال عن مواقع الانفصال، وجملة الأمر أن للضمائر حالتين:

الحالة الأولى: الاختصار^(٢)، ولا شك أن كون الضمير متصلاً أخضر من كونه منفصلاً؛ لأن انفصاله يفتقر إلى عنايةٍ بخلاف اتّصاله؛ ولهذا فإنه لا يكون منفصلاً إلا لعارضٍ يُوجب انفصاله كما سنحققه.

(١) مر الحديث عن مصطلحي (المطالبة) و(المعارضة) في ص (٢٩١، ٢٩٢) من النص الحق.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٤٦٢/١).

وقد شذَّ عن هذه القاعدة أمورٌ^(١) ثلاثة:

أولُها: قول حُميد الأرقط^(٢) - و(حُميدٌ) بضم الحاء المهملة، و(الأرقطُ) بالراء والقاف، ويقال له الأريقط، ابن ثورٍ^(٣) - :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ^(٤)

وكان القياس فيه (حَتَّى بَلَغْتَكَ) والضمير للناقاة، وإعرابه وموضع الشاهد منه

ظاهران فلا حاجة إلى بيانهما.

وثانيهما: قول بعض اللُّصوص^(٥)، وهو ذو الإصْبَعِ العَدُوَانِي^(٦)، وقبله:

لَقِينَا مِنْهُمْ جَمْعًا فَأَوْفَى الْجَمْعُ مَا كَانَا
كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا
قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ [فَتَى]^(٧) أَيْبُضَ حَسَانَا

(١) يعني شواهد، وقصَّرها الشارح على ضمائر النصب، وحصرها في ثلاثة شواهد، وقد ورد غيرها من ضمائر الرفع، وهي مثلها في الحكم، كقول طرفة:

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ أَمْ صَرَمُوا يَا صَاحِبَ بِلْ قَطْعِ الْوَصَالِ هُمْ
وقول زياد بن حمَل:

لَمْ أَلَقْ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأُخْبِرَهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ
ينظر: ضرائر الشعر (٢٦٠)، وموارد البصائر (٣٦٤).

(٢) حميد بن مالك التميمي. لُقِّبَ بالأرقط، لأنَّ آثار كانت بوجهه وهو شاعرٌ إسلامي مُجيد عاصر الحَجَّاجَ، وُصِفَ بالبخل. ينظر: معجم الأدباء (٢٦٧/٣)، وخزانة الأدب (٣٩٥/٥)، ومعجم الشعراء لعفيف عبد الرحمن (٧٦).

(٣) الصواب أنه ابنُ مالك كما مرَّ في ترجمته، أمَّا ابنُ ثور فهو الهلالي، شاعرٌ أدرك الجاهلية والإسلام، رُوي أنه أنشد الشعر أمام رسول الله ﷺ، ومات أيام عثمان. تنظر ترجمته في: الإصابة (١٢٦/٢)، والاستيعاب (٣٧٧/١).

(٤) البيت من مشطور الرَّجَز. وينظر: الكتاب (٣٦٢/٢)، والخصائص (٣٠٧/١)، وأمالِي ابن الشجري (٥٨/١)، والإنصاف (٦٩٩/٢)، وخزانة الأدب (٢٨١/٥). والبيت الذي قبله:

أَتَتِكَ عَنَسٌ تَقْطَعُ الْأَرَكَ

(٥) في نسخة التحقيق (البصريين)، وهو خطأ من الناسخ، والصواب المثبت مرَّ في نص الزمخشري.

(٦) حُرثان بن حارثة أو ابن مُحَرَّث، وقيل: الحارث بن ثعلبة، من قيس بن عيلان، أحد الشعراء الجاهليين المعمرين الحكماء، عاش ثلاث مئة سنة، سُمِّيَ ذا الإصْبَعِ لأنَّ حَيَّةً نَحْشَتْهُ فِي إصْبَعِهِ فَقَطَعَهَا. ينظر: المعمرُّون والوصايا (١١٣)، والشعر والشعراء (٧٠٨/٢)، والمؤتلف والمختلف (١٤٩).

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من نسخة التحقيق.

يُرَى يَرْفُلُ فِي الْبُرْدَيْنِ^(١) مِنْ أَبْرَادٍ نَجْرَانَا^(٢)

وإعرابه ظاهر.

و(حتى) في بيت حميد^(٣) للابتداء بمترلتها في قوله:

.....حَتَّى كَلِيبٌ تَسْبِي^(٤)

أو بمعنى الغاية^(٥).

وأما موضع الشاهد^(٦) منه، فإنما أورده شاهداً على وضع المنفصل موضع المتصل مُقَرَّرًا لشذوذه. والاستعمال^(٧) في هذا أن يقال: (إِنَّمَا نَقْتُلُ أَنْفُسَنَا)؛ لأنه لا يجوز الجمع بين الفاعل والمفعول في الضمائر إلا في أفعال القلوب، وهذا ليس منها، ولكنه أورده على القياس المرفوض في الأصل وهو أن الأصل هو اتصال الضمير في الأفعال، وأن يقال: (نَقْتُلُنَا)، فكأنه وضع (إيانا) موضع ذلك الضمير المتصل؛ فلهذا كان خارجاً عن القياس في الاتصال.

وثالثها: ما أورده ابن الأنباري^(٨):

(١) في نسخة التحقيق (بردين)، وهو خطأ.

(٢) الأبيات من مجزوء المزج، وهو في ديوان ذي الأصبع العدواني^(٧٩). وينظر: الكتاب (١١١/٢)، (٣٦٢)، والخصائص (١٩٤/٢)، وأما ابن الشجري^(٥٦/١، ٥٧)، والإنصاف^(٦٩٩/٢)، والتخمير^(١٤٩/٢)، وخزانة الأدب^(٢٨٠/٥).

(٣) هنا في نسخة التحقيق (فيه)، وهي زيادة لا معنى لها.

(٤) جزء تكرر في صدر بيتين من الطويل للفرزدق، وهما:

قوله: فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِيبٌ تَسْبِي وَكَانَتْ كَلِيبٌ مَدْرَجًا لِلْمَشَاتِمِ

وقوله: فَيَا عَجَبِي حَتَّى كَلِيبٌ تَسْبِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ

وهما في ديوان الفرزدق^(٤٢/٢، ٣٨٩). وينظر البيت الثاني في: الكتاب^(١٨/٣)، وطبقات فحول الشعراء^(٢٢/١)، والمقتضب^(٤٠٦/٤)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج^(٢٨٦/١)، والجمل للزجاجي^(٦٦)، والتمثيل والمحاضرة^(٦٩)، والحماسة البصرية^(٥٣٣/٢).

(٥) ينظر: طبقات فحول الشعراء^(٢٢/١)، والمنخل^(٥٨٨/١).

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل^(٤٦٤/١).

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري^(٥٧/١).

(٨) ينظر: الإنصاف^(٦٩٨/٢).

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ بِ^(١)
والقياس فيه (ضمنتهم).

الحالة الثانية: في بيان مواقع الانفصال، وذلك لا يكون إلا عند تعذر الوصل
لعارض^(٢). وجملته ما يوجب الانفصال في الضمائر أمور ثمانية:

أولها: أن يكون مبتدأ، وهذا نحو قولك: (هو ضَرْبٌ)، فإنه لا يمكن اتصاله بشيء؛
لأنَّ عامله هاهنا هو عاملٌ معنوي فلا يُمكن اتصاله؛ فلهذا كان منفصلاً.

وثانيها: أن يكون خبراً للمبتدأ في مثل قولك: (الكرِيمُ أنت)، وهذا أيضاً لا يُمكن
اتصاله؛ لأنَّ العامل فيه معنويٌّ؛ لأنه خبرٌ لمبتدأ أيضاً.

وثالثها: أن يقع خبراً لـ (إنَّ) في نحو قولك: (إنَّ الذَّاهِبِينَ نحن)، فهذا أيضاً لا يُمكن
اتصاله لأجل الفصل بالاسم؛ فلهذا كان منفصلاً.

ورابعها: الفصل بـ (إلا) في نحو قولك:

..... ما قَطَّرَ / الفارسَ إلا أنا

[١٤٩ ب]

فهذا أيضاً لا يُمكن اتصاله بالفعل؛ لأنَّ (إلا) دخلته لغرضِ الحصر في الفاعل،
ومع كونها فاصلةً بينه وبين الفعل فالاتصال متعذرٌ؛ لأنَّك لو قلت: (قَطَّرْتُ الفارسَ)
بطلَ الغرض الذي تُعطيه (إلا) وهو الحصر؛ فلهذا وجب انفصاله.

وخامسها: العطف بالواو في نحو: (جاء عبدالله وأنا)، و(جاء زيدٌ وأنت)،
فهذا أيضاً يجب انفصاله لأجل الواو؛ لأنَّ معها يتعذر اتصاله بالفعل؛ فلهذا كان
منفصلاً معها.

وسادسها: تَقَدُّمُهُ على عامله في مثل قولك: (إياك أكرمتُ)؛ لأنه إذا تقدم امتنع
اتصال الفعل به؛ فلهذا تعذر اتصاله عند التقديم.

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه (٢٣٧/١)، ونُسب لأمية بن أبي الصلت في الخصائص (٣٠٧/١)،
وليس في ديوانه. وينظر: أمالي ابن الشجري (٥٨/١)، وتذكرة النحاة (٤٣)، وأوضح المسالك (٩٢/١)، وخزانة
الأدب (٢٨٨/٥).

(٢) ينظر: الكتاب (٣٦١/٢)، والمقتضب (٢٦١/١)، وشرح الرضي على الكافية (٤٢٧/٢).

فهذه جملة ما ذكره الشيخ في كتابه في مَعْرِض الأمثلة^(١)، قد بينها وكشفناها وبقي عليه من الضمائر المنفصلة أمران^(٢)، ونحن نسردهما على إثرها.

وسابعها: اسم (ما) الحجازية في نحو قولك: (ما أنت قائماً)، و(ما هو قائماً)، فإنّ هذا الحرف لا يُمكن اتصال الضمائر بها المرفوعة^(٣)؛ فلهذا كان منفصلاً. وأمّا التميمية فهو مبتدأ عندهم، إذن تندرج تحت المبتدأ كما قرّرناه أولاً، وإنّما تكون على مذهب الحجازيين كما أوضحناه.

وثامنها: الضمير إذا جرى على غير مَنْ هو له، فمتى كانت الصفة جارية على غير مَنْ هي له انفصل الضمير فيها، كقولك: (هندٌ زيدٌ ضاربتة هي)، و(زيدٌ هندٌ ضاربها هو)، فإنّ الصفة هاهنا لما جرت خبراً على غير مَنْ هي له برز الضمير وكان منفصلاً من أجل اللبس، وهذا اللبس إنما يكون في الصفة كما مثّلناه.

فأمّا إذا كان بالفعل فإنه لا يقع فيه لبسٌ، ألا ترى أنك لو قلت: (هندٌ زيدٌ تضربهُ)، و(زيدٌ هندٌ يضربُها)، لم تحتج فيه إلى ضميرٍ منفصلٍ، وما ذاك إلا لقوة دلالة الفعل بخلاف الصفة، فعلى هذا نقول في تنزيله: (هذا) مبتدأ، و(زيدٌ) مبتدأ ثان، و(ضاربتُهُ) خبرٌ عن (زيد) وهو فعلٌ^(٤) لـ(هند)، فبرزَ الضميرُ ليدلّ على كونه فعلاً لها. وهكذا تقول: (زيدٌ) مبتدأ، و(هند): مبتدأ ثان، و(ضاربتُها): خبرٌ عن (هند)، وهو فعل لـ(زيد) فبرزَ الضميرُ ليدلّ على كونه فعلاً له.

فأما البيت الذي حكاه في الكتاب فهو لعمر بن معد يكرب، وصدره^(٥):

(١) وتبعه الخوارزمي في التخمير (١٥٠/٢).

(٢) ذكرهما ابن الحاجب. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٨٨/٢).

(٣) هكذا في نسخة التحقيق، واستقامة العبارة: (لا يُمكن اتصال الضمائر المرفوعة به). لأن التصريح بلفظ (الحرف) قد تقدّم فيجب تذكير الضمير، حتى يعود عليه لا على (ما)، ثم إن الفصل بالجار والمجرور بين الصفة والموصوف (الضمائر المرفوعة) غير مستقيم.

(٤) يعني أنّ اسم الفاعل (ضاربة) عاملٌ كالفعل في (هند).

(٥) ذكر الشارح البيت كاملاً، وإنّما عني صدره الذي لم يذكره الزمخشري.

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَتْهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا^(١)

وبعده:

شَكَّكْتُ بِالرُّمَحِ حَيَازِيمَهُ وَالخَيْلُ تَجْرِي زَيْمًا بَيْنَنَا

وَالزَّيْمُ: أَيُّ مَتَفَرِّقَةٍ. فَلَنذَكُرُ إِعْرَابَهُ وَمَوْضِعَ الشَّاهِدِ مِنْهُ.

أَمَّا إِعْرَابُهُ فَهُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَا) مِنْ بَابِ الْاسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْفَاعِلِيَّةِ.

يُقَالُ: طَعَنَهُ فَقَطَّرَهُ تَقْطِيرًا، أَيُّ: أَلْقَاهُ عَلَى أَحَدٍ قُطْرِيَهُ وَهُمَا جَانِبَاهُ^(٢). وَانْتِصَابُ (زَيْمًا) عَلَى الْحَالِ، أَيُّ: مَتَفَرِّقَةٍ.

وَأَمَّا مَوْضِعُ الشَّاهِدِ مِنْهُ فَإِنَّمَا أُورِدَهُ شَاهِدًا عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ يَنْفَصِلُ إِذَا حَصَلَ الْفَصْلُ بِـ(إِلَّا) كَمَا ذَكَرْنَا، وَبَغِيرِهَا.

وَأَمَّا الْبَيْتُ^(٣) الَّذِي / حَكَاهُ عَنْ ثَعْلَبٍ^(٤)، فَلَنذَكُرُ إِعْرَابَهُ وَمَوْضِعَ الشَّاهِدِ مِنْهُ. [١٥٠] فَأَمَّا إِعْرَابُهُ فَهُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: (أَلَّا يُجَاوِرَنَا): هِيَ (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةَ فِي الْأَفْعَالِ، وَانْتِصَابُهُ عَلَى [نَزْعِ الْخَافِضِ]^(٥) تَقْدِيرُهُ: وَلَا نُبَالِي بِأَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كَ دِيَارٍ، فَلَمَّا حَذَفَهُ^(٦) نَصَبَهَا. وَالْعَامِلُ فِي (إِذَا) (نُبَالِي) وَلَيْسَتْ شَرْطِيَّةً، وَإِنَّمَا هِيَ ظَرْفِيَّةٌ لِلْوَقْتِ كَقَوْلِكَ: (جِئْتُكَ إِذَا الشَّمْسُ طَالَعَةُ)، أَيُّ: وَقْتُ طُلُوعِهَا. وَ(الدِّيَارُ) فِعَالٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الدَّوَرِ^(٧).

(١) البيت من السريع. وهو في ديوان عمرو بن معديكرب (١٦٧). وينظر: الكتاب (٣٥٣/٢)، ودلائل الإعجاز (٣٣٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٤١١/١)، ودرة الغواص (١٤٨)، والتخمير (١٥٠/٢).

(٢) ينظر: الصحاح (قطر) (٧٩٦/٢).

(٣) وهو: وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كَ دِيَارٍ

والبيت من البسيط. وهو مجهول القائل. وينظر: الخصائص (٣٠٧/١)، والتخمير (١٥١/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠١/٣)، وأمالي ابن الحاجب (٣٨٥/١)، وضرائر الشعر لابن عصفور (٢٦٢)، ومغني اللبيب (٥٧٧)، وخرانة الأدب (٢٧٨/٥).

(٤) لم أجده في المجالس والفصيح.

(٥) ما بين المعقوفين بياضٌ بمقدار كلمتين، قدرته بما يُناسب السياق، مستأنساً بما ورد من إعراب البيت في المنخل (٥٩٩/١).

(٦) يعني حرف الجر (الباء).

(٧) ينظر: الصحاح (دور) (٦٦٠/٢).

فهذه جملة ما أردنا ذكره وبيانه من مواقع الاتصال والانفصال. وبالله التوفيق.

» فصل

وإذا^(٤) انفصل الثاني لم تُراعِ هذا الترتيبَ فقلت: (أعطاه إياك، وأعطاك إياه^(٥))،
وقد جاء في الغائبين: (أعطاهما، وأعطاهوها)، ومنه قوله:

وقد جعلتُ نفسي تَطِيبُ لَضَعْمَةٍ لَضَعْمَهاها يَقْرَعُ العِظَمَ نَابِها
وهو قليلٌ، والكثيرُ: (أعطاها إياه، وأعطاه إياها).
والاختيارُ في خبر (كان) وأخواتها الانفصالُ كقوله:
لَسْنُ كَانَ إِيَّاه لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٣٨٥/١).

(٢) الأصل في الاتصال أنه يجيء للاختصار كما ذكر الزمخشري في أول الفصل، فاتصالُ الضمير في البيت قبيحٌ ولو كان من أجل الاختصار.

(٣) ذكر الخوارزمي أنه في جميع نسخ المفضل (أعطيتموه)، والصواب (أعطيتكموه). والذي في نسخة الشارح وكذا النسخ المطبوعة بالكاف، فلا يصح تعميم الخوارزمي.

(٤) قبله في المفصل (فصل).^{٢٨}

(۵) فی المفصل (إیّای).

وقوله:

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا
وعن بعض العرب: (عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي).

وقال:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي ^(١).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

كان من حقّ الشيخ أن يقيّد قوله: (وإذا التقى ضميران) بأن يقول: وليس أحدهما مرفوعاً^(٢)؛ لأنه إذا كان أحدهما مرفوعاً لم يكن هذا الحكم الذي ذكره، وهو جواز انفصال أحدهما كقولك: (ضربتك)، فإنه لا يجوز: (ضربت إياك)، ومعذرته في ذلك هو اتكاله على التمثيل فإنه لم يمثل إلاّ بضميرين مما لا مرفوع فيهما، فلنذكر حكم التقاء الضميرين إذا كانا مختلفين، ثم نذكر حكم التقائهما إذا كانا متماثلين، ثم نردفه بحكم خبر (كان)، فهذه ثلاث مراتب نفصلها بمشيئة الله تعالى.

المرتبة الأولى: في حكمهما إذا كانا مختلفين، أحدهما غائباً^(٣) والآخر مخاطباً.

واعلم أنّه إذا كان حالهما كما ذكرناه فلا بدّ من اتصال أحدهما لأجل ولاية الفعل له؛ فلهذا أوجبنا كونه متصلاً به.

فأما الضمير الثاني فله حالتان:

الحالة الأولى: جواز/ الانفصال فيه فتقول فيه: (أعطاك إياه)، و(أعطاه إياك)، ثم [١٥٠ ب] إذا كان متصلاً أحدهما فلا حاجة بنا إلى مراعاة ترتيب بينهما؛ لأنّ المتصل بالفعل يجب تقديمه والآخر يجب تأخيرُه بعده سواء كان متكلاً أو مخاطباً أو غائباً، وإنما جاز انفصاله لأمرين^(٤):

(١) الفصل (١٥٨ - ١٦١).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٤٦٥/١).

(٣) ظاهر الأسلوب أنه يحذف (كان)، يعني: فكان أحدهما غائباً. وحذف (كان) في هذا الموضع قليل. ينظر: أوضح المسالك (٢٦٦/١).

(٤) ينظر: المحصل للورقي (٣٢٢/٢).

أما أولاً^(١): فلأنه إنما يتصل بالفعل، والضمير الأول حازر بينه وبين الفعل؛ فلهذا جاز انفصاله.

وأما ثانياً: فلأنه يؤدي إلى اجتماع ضمائر ثلاثة متصلة بالفعل^(٢)، ومثل هذا يستثقل في لسانهم.

الحالة الثانية: جواز الاتصال فيهما جميعاً، وإنما جاز لكونه ممكناً لقربه من الفعل^(٣)؛ فلهذا جاز اتصاله.

ثم إذا كانا متصلين فلا بد من مراعاة الترتيب بينهما، فتقدم ما للمتكلم على المخاطب وما للمخاطب على الغائب^(٤)، فتقول فيه: (أعطانيك، وأعطانيه، والدرهم أعطاكه)، وإنما وجب ذلك لأمرين^(٥):

أما أولاً^(٦): فلأن الكلام ينبغي أن يتصل بالمتكلم ثم يتصل بالمخاطب ثم ينتهي إلى الغائب؛ فلهذا وجب الاتصال على هذا الترتيب.

وأما ثانياً: فلأنهم يقدمون في الكلام ما هم ببيانه أعني^(٧)، فلهذا جعلوها في الحصول والوجود على قدر اهتمامهم بها، فعرفنا أن اهتمامهم بالمتكلم أولى فلهذا قدموه، واهتمامهم بالمخاطب بعد ذلك؛ فلهذا كان الترتيب على هذا الوجه مستحقاً فأيدوه^(٨).
فهذا حكمهما إذا كانا متصلين.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠٥/٣).

(٢) نحو: أعطيتكه. فاتصل بالفعل التاء والكاف والهاء.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠٥/٣)، والمحصل للورقي (٣٢٢/٢).

(٤) ينظر: الكتاب (٣٦٣/٢).

(٥) ينظر: التخمير (١٥٣/٢).

(٦) ينظر: الكتاب (٣٦٤/٢).

(٧) قال سيبويه في سرّ تقديم المفعول به على الفاعل: «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعني». ينظر: الكتاب (٣٤/١).

(٨) المتكلم لا يلتبس مع المشاهدة والمخاطبة بغيره، يتلوه المخاطب فلا يلتبس بالمشاهدة والحضور، بخلاف الغائب فإنه قد يلتبس بغيره، بل إنه قد يكون كنايةً عن نكرة، وبعض النحويين يرى أن الكناية عن النكرة نكرة. ينظر: المحصل للورقي (٣٢٧/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٨/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٤٠٦/٢).

وزعم الخوارزمي^(١) أنَّ الاتصالَ قليلٌ، وهو فاسدٌ لأنه إن كان المراد بكونه قليلاً هو أنه شاذٌ فهو باطلٌ؛ لأنه واردٌ في القرآن كقوله تعالى: [*وَالْقُرْآنُ يُرَدُّ*]^(٢) والقرآن إنما يرد بالفصيح دون الشاذ. وإن كان مراده أنَّ القياسَ انفصالٌ أحدهما فليس مخالفته للقياس مما يوجب قلة استعماله، فإن كثيراً مما يُخالفُ القياسَ يكثر استعماله^(٣). وإن كان غرضه شيئاً آخرَ فكان ينبغي ذكره للنظر فيه؛ ولهذا لم يذكره الشيخ، بل قال: فجائز أن يتصل أحدهما وينفصل الآخر فبطل ما قاله^(٤).

المرتبة الثانية: في حكمهما إذا كانا متماثلين، ونعني بتماثلهما هو أن يكونا كلاهما للغيبة جميعاً، ولهما حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً، كقولك: (أعطاه إياها)، إذا أعطى المذكورَ المؤنثَ، و(أعطاها إياه) إذا أعطى المؤنثَ المذكورَ، وهذا هو الأكثر المطرد^(٥)؛ وإنما كان هو الأكثر كراهة الجمع بين ضميرين متماثلين للغيبة؛ فلهذا كان الأحسنُ الانفصالَ.

الحالة الثانية: أن يكونا متصلين، وهذا يكون على القلة^(٦)، كقولك: (أعطاهاها، وأعطاهاوها)، ولهذا قال الشيخ: وهو قليل. والضمير في قوله: (وهو قليل) ينصرف إلى اتصالهما جميعاً للغيبة.

وزعم الخوارزمي^(٧) أنه ينصرف إلى اتصال الضميرين مطلقاً سواء كان أحدهما مخاطباً والآخر غائباً، أو كانا كلاهما غائبين، وهذا فاسدٌ لأمرين:

(١) ينظر: التخمير (١٥٤/٢).

(٢) سورة هود، من الآية (٢٨).

(٣) ذكر ابن جني في القسم الثالث من أقسام الكلام من حيث الاطراد والشدوذ: المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو: أخوص الرمثُ، واستصوبت الشيء. ينظر: الخصائص (٩٨/١). والقياس فيهما: أخاص، واستصبتُ، وهو غير مستعمل.

(٤) يعني الخوارزمي.

(٥) ينظر: الكتاب (٣٦٥/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٦/٣).

(٦) عند سيبويه. ينظر: الكتاب (٣٦٥/٢). ونُسب إلى المبرد أنه جازز كالانفصال من غير تفضيل قياساً على الضميرين المختلفين. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠٥/٣)، والحصل للورقي (٣٣٢/٢). ولم أجده في كتبه.

(٧) ينظر: التخمير (١٥٤/٢).

[١٥١] أما أولاً: فليس اتصاليهما وأحدهما غائبٌ والآخر مخاطبٌ من باب/ القلة كما حققناه [وبيننا أنه]^(١) ورَد في القرآن، وجرى كذلك في السنة الفصحاء، فكيف يقال إنه قليل؟

وأما ثانياً: فلأن الشيخ ذكره عقيب قوله: (وقد جاء في الغائبين) فيجب أن يكون راجعاً إليه؛ لأنه أقرب المذكورين إليه.

وأما البيت^(٢) الذي أنشده فلنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه. أما إعرابه فهو ظاهرٌ فقوله (تطيبُ) خبرٌ (جعلتُ)؛ لأنه من أفعال المقاربة. والضغمة الثانية بدلٌ من الأولى؛ ولهذا كرّر اللام فيها لكونها عاملة.

والضَّغْمُ هو العَضُّ، ومنه سمي الأسد ضيغماً لكثرة عضّه لما يفترسه^(٣)، والضعم هاهنا مصدرٌ مضاف إلى فاعله وهو ضمير التثنية، والضمير الآخر المؤنث راجعٌ إلى النفس^(٤)، ومعناه: إني لكثرة البلوى وعظم المحبة قد صارت نفسي تطيب بأن يعضني سُبُعَان ناباهما يقرعان العظم ويضربانه. والضمير في (نابها) للضغمة، وهو من باب إضافة الشيء إلى غيره بأدنى ملايسة بينهما؛ لأنه يلاقيها عند العَضِّ.

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على جواز الاتصال فيهما مع العيبة. وزعم الخوارزمي^(٥)، وابنُ الحاجب^(٦) أن الضمير المؤنث في قوله: (لضغهماها) يرجع إلى الضغمة وهي مفسرةٌ له، وهذا فاسدٌ لأمرين:

(١) ما بين المعقوفين بياضٌ في نسخة التحقيق، اجتهدت في تقديره بما يناسب السياق.

(٢) وهو قوله:

وقد جعلتُ نفسي تطيبُ لضغمةٍ لضعمهماها يقرعُ العظم نابها

وقد سبق تخريجه في باب التمييز عند حديثه عن امتناع تقديم التمييز على عامله ولو كان فعلاً. ينظر: ص(٩٣).

(٣) ينظر: الصحاح (ضعم) (١٩٧٢/٥)، والتخميم (١٥٥/٢، ١٥٦).

(٤) ينظر: حاشية الفصل المنسوبة للزمخشري (٣٤أ)، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري (٧٥).

(٥) ينظر: التخميم (١٥٥/٢).

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٤٦٦/١). وفي المنخل: «ولا خلاف بينهم أن الضمير الثاني المؤنث يعود إلى الضغمة، وقد تحيل بعض المتأخرين أنه يعود إلى النفس». ينظر: (٦٠١/١). والأظهر ما رجحه الشارح.

أما أولاً: فبفساد المعنى، فإنه لا يقال للسَّبْعِينَ (ضَغَمًا الضَّغْمَةَ)^(١)، وإنما يقال فيهما: (ضغما النفس) أيّ عضاها. والعَضَّةُ لا تُعَضُّ.

وأما ثانياً: فلأنّ المعنى يُرشد إليه؛ فلهذا كان المصيرُ إليه أولى.
وذكر ابنُ الحَاجِبِ^(٢) أنّ اللام في قوله: (لضغَمَها) دالةٌ على المفعول لأجله، وهذا وإن كان محتملاً كما ترى، لكنّ الأولى ما ذكرناه من كونها موضحةً للأولى على جهة البدلية، وتكون اللام في قوله: (لِضَغْمَةٍ) لأم الجر، دالةٌ على المفعول لأجله. وقوله: (يقرعُ العظمَ نابهاً) جملةٌ فعليةٌ إمّا في موضع الصفة لـ (ضغمة) تابعةٌ لها، وإما مستقلةٌ بنفسها عاملةٌ في اللام النصب.

المرتبة الثالثة: في حكم خبر (كان) إذا كان ضميراً، وله حالتان:
الحالة الأولى: أن يكون منفصلاً، وهذا هو الاختيار^(٣) والمطرّد على ألسنة الفصحاء، وإنما كان الأحسنُ هو الانفصال؛ لأنه في الأصل خبرُ المبتدأ، فكما أنّ خبر المبتدأ يكون منفصلاً فهكذا هاهنا.

فأما البيت^(٤) الأول الذي أنشده فهو لعُمَرَ بن أبي ربيعة القرشي، وقَبْلَهُ:

(١) من قال إن الضمير (الهاء الثانية) يعود للضغمة فإنه يجعل فاعل المصدر محذوفاً، وهو ياء المتكلم، والتقدير: لضغمي إياهما الضغمة. ينظر: أمالي ابن الشجري (١/١٣٤، ٢/٤٩٤). أو أنّ ضمير الضغمة (الهاء الثانية) هو فاعل المصدر فيكون المعنى: ضغمتُهُما الضغمة. ينظر: المنخل (١/٦٠٤).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٦٥).

(٣) ينظر: الكتاب (٢/٣٥٨)، والمقتضب (٣/٩٨)، والأصول (٢/١١٨)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/٤٠١)، وشرح اللمع للثمانيني (١/٢٦٣)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٤٦٦)، وشرح المقدمة الكافية (٢/٦٩٤)، والبسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/٧٧٠).

(٤) ذكر الزمخشري صدر البيت، وهو قوله:

لَعْنُ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدُنَا

وعجزه الذي ذكره الشارح:

..... عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

والبيت من الطويل، وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة (١/٢٤٤). وينظر: التخمير (٢/١٥٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١٠٧)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/٤٠٦، ٢/١٩)، وخزانة الأدب (٥/٣١٢).

فَنِي فَانْظُرِي يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ أَهَذَا الْمَغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذَكَّرُ
 أَهَذَا الَّذِي أَطْرَيْتِ نَعْتًا فَلَمْ أَكُنْ وَعَيْشِكَ أَنْسَاهُ إِلَى يَوْمٍ أَقْبَرُ
 لَنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
 فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، / والجملة الابتدائية في قوله: (وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ) في موضع نصب [١٥١] على الحال^(١) من الضمير في (حَالَ بَعْدَنَا). وَيُقَرَّبُ أَنْ تَكُونَ حَالًا (يَتَغَيَّرُ) فَإِنَّمَا مُعْطِيَةٌ لِمَعْنَى قَوْلِهِ (حَالَ) لِأَنَّ الْحِيلُولَةَ تَغَيَّرُ وَإِزَالَةً. واللام في قوله: (لَنْ كَانَ) هي الموطئة للقسم، واللام في قوله: (لَقَدْ) هي جواب القسم المقدر. وسنقررها في صنف اللامات بمعونة الله تعالى. ويحتمل أن يكون قوله: (وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ) جملة ابتدائية لا موضع لها من الإعراب^(٢)؛ لأنها في المعنى منقطعة عما قبلها^(٣)؛ من أجل خبر مستأنف، وهذا كقولك: (خسرت في سفري، وإنَّ الإنسانَ لَفِي خُسْرٍ). وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على انفصال خبر (كَانَ) في قوله: (كَانَ إِيَّاهُ). وأما البيت الثاني فهو لعُمَرَ بن أَبِي ربيعة أيضاً^(٤)، وقبلة:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيًّا^(٥)
 لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا كِ وَلَا نَخْشَى رَقِيًّا^(٦)

وإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران فلا حاجة بنا إلى شرحه.
 ومعنى قوله: عَرِيبٌ، أَي: أَحَدٌ، يقال: (مَا فِي الدَّارِ عَرِيبٌ)، أَي: أَحَدٌ^(٧).

(١) ينظر: شرح أبيات المفصل والمتوسط (٣٢٧).

(٢) ينظر: المنخل (٦١٥/١).

(٣) في نسخة التحقيق (قبلة)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) ينظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة (٦٤/١).

(٥) في الديوان بيت آخر قبل بيت الشاهد، وهو:

مُقَمَّرٌ عَيْبٌ عَنَّا مَنْ أَرَدْنَا أَنْ يَغِيْبَا

(٦) البيتان من مجزوء الرَّمْل. ومر تخريجهما من ديوان عمر. وينظر: الكتاب (٣٥٨/٢)، والمقتضب (٩٨/٣)، والأصول

١٢١/٢، وترشيح العلل (٣٤٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٧/٣). ورواية الديوان:

ليس إلّا إيّا ها ولا نخشى رقيبا

(٧) ينظر: الصحاح (عرب) (١٨٠/١).

الحالة الثانية: أن يكون متصلاً^(١)، وإنما جاز الاتصال لأنَّ (كان) مُشَبَّهَةٌ بالفعل المتعدّي؛ فلهذا جاز قولنا: (كنَّته، وكنَّته)، كما جاز: (ضربته، وأكرمتَه).

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(٢)

فَقَبْلَهُ:

عَهْدِي بِقَوْمِي كَعْدِيدِ الطَّيْسِ

وَالطَّيْسُ بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ هُوَ: الْكَثِيرُ [مِنْ] ^(٣) الرَّمْلِ وَالتَّرَابِ^(٤).

وإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران فلا حاجة بنا إلى شرحهما.

وهذا البيتُ كما جاء على الاتصال في الخبر كما ترى، فقد جاء أيضاً على حذف نون

العماد من (ليس)، والقياس: ليسني، وكلاهما على القلة، أعني الاتصال وحذف النون.

وأما ما حكاه عن بعض العرب وهو قوله: (عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي)^(٥)، فإعرابه وموضع

الشاهد منه ظاهران، وهو كما ترى جارٍ على الاتصال، فهو جارٍ على الإغراء بالغائب في

قوله: (عليه رجلاً)، وكلاهما قليل، فإنَّ أكثر الإغراء إنما يكون وارداً في المتكلم

والمخاطب^(٦) في مثل: (عَلَيَّ، وَعَلَيْكَ). قال الله تعالى: [^(٧) **لَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْهَرَبِ**]^(٧).

فهذا هو الكلامُ على ما اشتمل عليه هذا الفصل. وبالله التوفيق.

(١) رأى رجحانه بعض النحويين. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٥٤/١)، وأوضح المسالك (٩٩/١)، (١٠٠).

(٢) البيت من مشطور الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه (١٧٥). وينظر: التخمير (١٥٩/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٨/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٤٤٣/٢)، وشرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك (٤٠)، وأوضح المسالك (١٠٨/١)، وخزانة الأدب (٣٢٤/٥). ويروى البيت الذي قبله: (عَدَدْتُ قَوْمِي) بدل (عَهْدِي بِقَوْمِي).

(٣) زيادةٌ يتم بها السياق، إفادةٌ من التخمير (١٥٩/٢).

(٤) وقيل: الطيسُ كلٌّ من على ظهر الأرض، وقيل: كل خلق كثير التسلل. ينظر: تهذيب اللغة (طيس) (٢٢/١٣).

(٥) أي: لَيْطَلْبُ رَجُلًا غَيْرِي. ينظر: الكتاب (٢٥٠/١)، والأصول (٢٩٠/٢)، وعلل النحو (٣٥٦)، والغرّة المخفية (١١٠ ب)، وشرح الرضي على الكافية (١٠٥/٣).

(٦) ينظر: المحصل للورقي (٣٤٢/٢).

(٧) سورة المائدة، من الآية (١٠٥).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

والضمير المستكن يكون لازماً وغير لازم، فاللازم في أربعة أفعال: (أفعل)، و(تفعل)، للمخاطب، و(أفعل) و(تفعل)، وغير اللازم في فعل الواحد الغائب وفي الصفات. ومعنى اللزوم أن إسناد هذه الأفعال إليه خاصة، لا تُسند ألبتة إلى ظاهر، ولا إلى مضمّر بارز.

ونحو (فعل) و(يفعل) يُسند إليه وإليهما في نحو قولك: (عمرو قام، وقام غلامه، وما قام إلا هو)، ومن غير اللازم ما يستكن في الصفة في نحو قولك: (زيد ضارب)؛ لأنك تُسند أيضاً في نحو قولك: (زيد ضارب غلامه)، وإلى المضمّر البارز في قوله: [١٥٢] (هند زيد ضاربتُه هي، والهندان الزيدان ضاربتُهما [هما] ^(١))، ونحو ذلك مما أجريتها فيه على غير ما هي له ^(٢).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

لما فرغ الشيخ من بيان مواقع الاتصال والانفصال كما مرّ تكلم في مواضع الاستتار ^(٣) والبروز للضمائر، وهو الذي أراد به بقوله: (اللازم وغير اللازم)، فلنذكر مواقع اللازم، ثم نذكر مواقع غير اللازم، فهاتان مرتبتان:

المرتبة الأولى: في بيان مواقع اللازم.

اعلم أن مراد الشيخ باللازم هو ما فسّره من قوله: إن إسناده إلى ظاهر أو إلى مضمّر بارز لا يجوز ألبتة. فهذا هو مراده باللازم.

فإذا عرفت هذا فنقول: الضمائر التي تكون بهذه الصفة أربعة: اثنان منها للمتكلم، واثنان للمخاطب. فأما اللذان يكونان للمتكلم فهما: (أفعل وتفعّل)، ولزوم الضمير في

(١) زيادة من المفصل بما تمام الكلام.

(٢) المفصل (١٦١، ١٦٢).

(٣) لا يستتر من المضمرات إلا ما كان في محل رفع؛ لأنه عمدة فهو كجزء الفعل، فاكثفوا بلفظ الفعل عنه، وهو في حكم المذكور. أما ما كان في محل نصب أو جر فهو فضلة فليس كالجزء من الفعل حتى يستتر. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤٢٦/٢). والذي في محل نصب يُحذف في بعض المواضع عند الدلالة عليه، ولا يكون حينئذٍ في قوة المذكور.

هذين من غير شريطة، فإنَّ إسناده الضمير في هذين الفعلين واجبٌ لا يبرز على حالٍ، سواءً كان استعماله في المذكر أو^(١) المؤنث أو المثنى أو المجموع، وإنما وجب اللزومُ فيهما^(٢) لما كان فيه^(٣) ما يُرشد إليه^(٤)، فالهمزة للواحد المفرد، والنون للمذكر والمؤنث والمثنى والمجموع^(٥).

لا يُقال: فإذا كان قولنا (نفعل) دالاً^(٦) على هذه الأمور الأربعة فهو ملتبس فيها إذ لا شيء يفصل بينها.

لأننا نقول: هذا فاسد فإنَّ العربيةَ الجاليةَ كافيةٌ في ذلك، ألا تراهم اغتفروا مثل ذلك في البارزِ مُتصلٍ ومنفصلٍ، كقولك: (ضربنا، ونحن)، فإذا كان قد اغتفروه في البارز مع إمكان الفصل فيه، فلأن يغتفروه في المستتر مع تعذر الفصل فيه أحقُّ.

وأما اللذان يكونان للمخاطب فهما (أفعل وتَفعل)^(٧)، ولزومُ الضمير في هذين مشروطٌ بأن يكونا للواحد^(٨)، فإنَّ استعملاً للمثنى والمجموع كان الضمير بارزاً متصلاً كقولك: (افعل، وتفعلا، وتفعلون) أيضاً، وهذا من المواضع التي أطلقها الشيخ، وهي مفتقرة إلى التفسير كما حققناه.

وزعم ابن الحاجب^(٩) أن مراد الشيخ باللازم هو أنَّ إسناده الفعل إلى ظاهر وإلى مضمَر منفصل متعذرٌ في هذه الأفعال. فأما إسناده إلى مضمَر بارز متصل فذلك شائعٌ، قال:

(١) في نسخة التحقيق جاءت الواو عاطفةً بين الأنواع الأربعة، وقد أثبت الصواب، وهو العطف بـ(أو).

(٢) أي: في (أفعل، ونفعل).

(٣) أي: في الفعل من الصيغتين.

(٤) أي: إلى الضمير المستتر.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠٩/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٤١٤/٢).

(٦) في نسخة التحقيق (دالٌ)، وهو خطأ من الناسخ.

(٧) نص الرمخشري وتابعه الشارح على أنَّ (تفعل) للمخاطب احترازاً من (تفعل) للغائبة فإنه لا يكون لازماً. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٦٧/١)، والحصل للورقي (٣٥٥/٢).

(٨) ينظر: الحصل للورقي (٣٥٧/٢).

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٦٦/١)، وتابعه اللورقي. ينظر: الحصل (٣٥٨/٢).

ولهذا مثل بما يمكن فيه بروز الضمير المتصل كقوله: (افْعَلْ وَتَفْعَلْ)، فإنك تقول فيه: (افْعَلْ، وتَفْعَلُونَ، ويفعلون)، فأشعر ذلك أن غرضه أن إسناد هذه الأفعال إلى ظاهر وإلى مضمّر بارز منفصل لا يجوز، وهذا فاسدٌ لأمرين:

أما أولاً: فإن الشيخ قد فسّر اللازم ومراده به بقوله: إن إسناد هذه الأفعال إلى ظاهر وإلى بارز لا يجوز ألبتة^(١). ومع هذا التفسير يندفع هذا الوهم.

وأما ثانياً: فلأننا قد بينّا أن اللزوم في هذين الفعلين مشروطٌ بكونهما مستعملين/ في [١٥٢ب] الوحدة كما حققناه. فبطل ما توهمه ابن الحاجب.

المرتبة الثانية: في بيان مواقع غير اللازم.

واعلم أننا نريدُ بغير اللازم هو أن إسنادَه إلى ظاهر وإلى مضمّر منفصلٍ جائزٌ، وذلك يكون في صورتين^(٢):

الصورة الأولى منهما: فعلية، وذلك نحو: (فَعَلَ) الماضي و(يَفْعَلُ) المضارع، فإنك كما تسندهما إلى الضمير المستكنّ في نحو: (زيدٌ فَعَلَ، وَيَفْعَلُ)، فإنك تسندهما إلى الظاهر فتقول: (قام زيدٌ ويقوم عمرو)، وإلى المضمّر المنفصل في مثل: (ما قام إلا هو)، و(ما يقعد إلا أنت).
الصورة الثانية: اسمية، وذلك يكون في الصفات^(٣)، في مثل قولك: (زيدٌ ضاربٌ)، فإنك تسنده إلى الضمير المستتر فتقول: (زيدٌ ضاربٌ)، وإلى الظاهر أيضاً فتقول: (زيدٌ ضاربٌ غلامه)، وإلى المضمّر المنفصل في الصفة إذا كانت جارية على غير من هي له، وذلك يأتي على وجوه أربعة^(٤):

أولها: في الأخبار، كقولك: (هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي)^(٥).

(١) نصُّ الزمخشري: (ومعنى اللزوم أن إسنادَ هذه الأفعال إليه خاصة، لا تُسند ألبتة إلى ظاهر، ولا إلى مضمّر بارز).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٦٧/١).

(٣) إنما لم يلزم الإضمار في الصفات؛ لأنَّ قرينة الإضمار فيها غيرُ لازمة، فيجوز حلُّوها عنها كفعل الغائب، وذلك إذا لم يتقدم مرجع الضمير. ينظر: المحصل للورقي (٣٥٨/٢).

(٤) ينظر: الخصائص (١٨٦/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٦٧/١)، وشرح الرضي على الكافية (٤٥٣/٢).

(٥) لزوم إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه كما في هذا المثال هو مذهب البصريين، ويرى الكوفيون عدم وجوب إبرازه. ينظر: الإنصاف (٥٧/١)، وشرح الرضي على الكافية (٤٣٦/٢)، وارتشاف الضرب (٩٣٢/٢).

- وثانيها: في الصفات، كقولك: (مررت برجلٍ ضاربه أنا)^(١).
- وثالثها: في الأحوال، كقولك: (ركبتُ الفرسَ طارده أنا)^(٢).
- ورابعها: في الصلات، كقولك: (زيدُ الفرسُ الراكبُ هو).
- والسبب^(٣) في هذا الانفصال هو أنّ هذه الصفات تنقص في القوة عن الأفعال؛ فلهذا احتجنا إلى هذه الضمائر في الصفات، ولم نحتاج إليها في الأفعال لقوة دلالتها عليها^(٤).
- وزعم الخوارزمي^(٥) أنّ كلام النحاة^(٦) في هذه المسألة كله خطأ، حيث قالوا في (هندٌ زيدٌ ضاربته هي) إنّ (هنداً) مبتدأ، و(زيد) مبتدأ ثانٍ، و(ضاربته) خبر عن (زيد)، وهو فعل^(٧) لهند، فقد جرى على غير من هو له، والضميرُ فاعلٌ ليدل على أنه لهند. هذا كلام النحاة.
- وقال: الصواب فيها أنّ (ضاربته) مبتدأ ثالث، و(هي) خبرٌ، وهما خبرٌ عن (زيد)، و(زيد) وما بعده خبرٌ عن (هند)، وكلامه هذا فاسدٌ لأمرين:
- أما أولاً: فلأنه مسندٌ به، ومن حقّ ما يكون مبتدأً أن يكون مسنداً إليه، فيبطل جعله مبتدأً كما ذكرناه^(٨) في (أقائم الزيدان).
- وأما ثانياً: فلأنّ (ضاربته) نكرة؛ لأنّ اسم الفاعل لا يتعرف بما يضاف إليه، والضمير في نفسه معرفة، فكيف يُجعل المبتدأ نكرة والخبر معرفة؟ هذا عكسٌ وقلبٌ للحقائق فيبطل ما توهمه.
-
- (١) فإنّ (ضاربه) صفة لـ(رجل).
- (٢) فإنّ (طارده) حالٌ من (الفرس). وعلى رأي الخوارزمي يكون (ضاربه) و(طارده) مبتدأين مرفوعين، ويكون الضمير بعدهما خبراً عنهما. وهو باطلٌ كما بينه الشارح.
- (٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٦٨/١).
- (٤) كذا قال المبرد، لكنه أشار إلى أنّ الصفة إذا كانت جارية على ما هي له نحو: (زيد هند ضاربته) فلا يلزم إظهار الضمير. ينظر: المقتضب (٢٦٢/٣).
- (٥) ينظر: التخمير (١٦٠/٢).
- (٦) ينظر: الأصول (٧١/١)، والكشاف (٢٧١/٣)، وجمع الهوامع (١١/٢، ١٢).
- (٧) يعني بالفعل المفهوم من اسم الفاعل، وهو في معنى الفعل.
- (٨) ينظر: المحصل (٣٥٠/١).

والعجبُ من الخوارزمي في هذه المقالة، فَهَبْ أنا ساعدناه في نحو: (هندٌ زيدٌ ضاربته هي) أَنْ نُمَشِّيَهَا عَلَى مَا زَعَمَ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، فَمَا تَقُولُ فِي الصِّفَةِ وَالْحَالِ^(١) فِي نَحْوِ: (رَكِبْتُ الْفَرَسَ طَارِدَهُ أَنَا)، وَفِي نَحْوِ: (زَيْدٌ الْفَرَسُ الرَّاكِبُ هُوَ)؟ فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا لَا مَحْمَلَ فِيهِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، فَيَجِبُ حَمْلُ الضَّمِيرِ فِيهِ عَلَى الْفَاعِلِيَةِ كَمَا قَالَ النُّحَاةُ. وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قُلْنَا هَاهُنَا وَجِبَ الْقَوْلُ بِهِ فِي سَائِرِ الصُّوَرِ، فَيُذْنُ يَبْطُلُ مَا قَالَه الْخَوَارِزْمِيُّ.

نعم، الصفة في الخبر إذا كانت جاريةً على غير من هي لَه فلها حالتان^(٢):

الحالة الأولى: أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً، وَفِيهَا مَسْأَلَتَانِ: /

الأولى: قَوْلُكَ: (هَنْدٌ زَيْدٌ^(٣) ضَارِبَتُهُ هِيَ).

الثانية: (زَيْدٌ هَنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ)^(٤).

وَالضَّمِيرُ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ فَاعِلٌ لِلصِّفَةِ لَكُونُهَا جَارِيَةً عَلَى غَيْرٍ مِنْ هِيَ لَهُ كَمَا حَقَّقْنَاهُ.

الحالة الثانية: أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ مَعْرِفَةً كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ هَنْدٌ الضَّارِبَتُهُ، وَالضَّارِبُهَا)، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَمَا أَشْبَهَهَا يَجُوزُ فِيهَا صَوْرٌ أَرْبَعُ:

الصورة الأولى: (هَنْدٌ زَيْدٌ^(٥) الضَّارِبُهَا)، فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ هَاهُنَا لـ(زَيْدٍ) وَالْفِعْلُ لَهُ، وَهُمَا خَبْرَانِ عَنْ (زَيْدٍ)، وَ(زَيْدٍ) وَمَا بَعْدَهُ خَبْرٌ عَنْ (هَنْدٍ)، وَالْعَائِدُ عَلَى (زَيْدٍ) مِنْ خَبَرِهِ هُوَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ فِي (الضَّارِبُهَا)، وَالْعَائِدُ عَلَى (هَنْدٍ) مِنَ الْجُمْلَةِ هُوَ الْهَاءُ فِي (الضَّارِبُهَا).

الصورة الثانية: (هَنْدٌ زَيْدٌ الضَّارِبَتُهُ هِيَ)، فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ هَاهُنَا لـ(هَنْدٍ) وَالْفِعْلُ لَهَا، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ (الضَّارِبَتُهُ) مُبْتَدَأً، وَ(هِيَ) خَبَرُهُ عَلَى مَذْهَبِ النُّحَاةِ^(٦)، وَعَلَى مَا اخْتَرْنَاهُ فِي

(١) مِنْ بَابِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ جَعَلَ الْمَثَالَ الْأَوَّلَ لِلْحَالِ وَالثَّانِي لِلصِّفَةِ.

(٢) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ (٦٨٩/٢)، وَالْأَزْهَارُ الصَّافِيَةُ (٣٧٢/٢).

(٣) فِي نَسْخَةِ التَّحْقِيقِ: (زَيْدٌ هَنْدٌ....)، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ حِينَئِذٍ يَجْرِي عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ، وَقَدْ أَثْبَتَ الصَّوَابَ.

(٤) أَجَازَ الْمُبَرِّدُ هُنَا كَوْنُ (ضَارِبُهَا) مُبْتَدَأً ثَالِثًا وَالضَّمِيرَ خَبْرًا لَهُ. يَنْظُرُ: الْمُقْتَضَبُ (٢٦٣/٣).

(٥) فِي نَسْخَةِ التَّحْقِيقِ: زَيْدٌ هَنْدٌ....، وَهُوَ خَطَأٌ يَظْهَرُ سِيَاقُ الْكَلَامِ.

(٦) وَلَمْ تَكُنْ فَاعِلًا؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ جَرَى عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ.

(أقائم الزيدان) يكون المبتدأ (هي) و(الضاربتة) الخبر، والجملة خبر عن (زيد)، و(زيد) وما بعده خبر عن (هند)، والعائد على (زيد) من خبره الضميرُ المحرور في (الضاربتة)، والعائد على (هند) من خبرها الضمير المرفوع في (الضاربتة)، و(هي) و (الضاربتة) شيء واحد فلا يحتاج إلى عائد.

الصورة الثالثة: (هندٌ زيدٌ الضاربتة هي)، فالألف واللام هاهنا لـ(زيد) والفعل لـ(هند)، والصورة الثانية والثالثة واحدة لكن التقدير مختلف من وجهين:

أما أولاً: فلأنّ الضمير في الثانية، وهو قولنا (هي) إما مبتدأ على قولنا، وإما خبر على ما يقوله النحاة. و(هي) في المسألة الثالثة^(١) فاعل؛ لكون الفعل جرى صلةً لغير من هو له^(٢).

وأما ثانياً: فلأنّ (الضارب) في الصورة الثانية مبتدأ، وهو في الصورة الثالثة خبر، فلهذا افترقا.

الصورة الرابعة: (هندٌ زيدٌ الضاربها هو هي)، فالألف واللام هاهنا لـ(هند) والفعل^(٣) لـ(زيد)، فالضمير المرفوع وهو قولنا (هو) فاعل؛ لأنّ الفعل جرى صلةً لغير من هو له، والضمير المؤنث وهو^(٤) قولنا (هي) إما مبتدأ على ما نختاره وإما خبرٌ على ما يقوله النحاة^(٥)، و(زيدٌ) وما بعده خبر عن (هند) والعائد عليه (هو)، والعائد على (هند) من خبرها الهاء في (الضاربها)، وأما (هي، والضاربها) فهما لشيء واحد فلا يحتاجان إلى عائد.

ومن المثال الجلي ما أنشده الموصلي^(٦):

(١) في نسخة التحقيق: (الثانية)، وهو خطأ ظاهر.

(٢) يكون (هند) مبتدأ أول، و(زيد) مبتدأ ثانياً، خبره (الضاربتة)، وتكون الجملة خبراً للمبتدأ الأول، ويكون الضمير المنفصل فاعلاً لاسم الفاعل.

(٣) المفهوم من اسم الفاعل.

(٤) في نسخة التحقيق (وهي)، والصواب ما أثبتته.

(٥) ينظر: ، والغرة المخفية (٤٠٦).

(٦) ينظر: الغرة المخفية (٤٠٦).

كيف يخفى عنك ما حلّ بنا أنا أنتَ القتالي أنتَ أنا^(١)
وهذا إنما يكون مثلاً ثابتاً على الصورة الرابعة. وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

«فصل

ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده - إذا كان
الخبر معرفةً أو مضارعاً لها في امتناع دخول حرف التعريف كـ (أفعل من كذا) -
أحد الضمائر المرفوعة المنفصلة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً
من التأكيد. ويسميه البصريون فصلاً والكوفيون/ عماداً، وذلك قولك: (زيدٌ هو
المنطلق، وزيدٌ هو أفضل من عمرو). قال الله تعالى: [b) . % d š c < » s q è ;
[8 % Z ä ô B] ، وقال: [n l ö - ä = < % s s M R & M Y ä] ، وقال: [ü i % s u ù ; o t v r
@ % & o & ä • ? b)] ، وقال: [N t ; # z q è % i f o ù ` B æ \$ N g 9 ? # ä \$ J î b q è , o /
[# \$! r r z \$ B 7 Z B] .

وتدخل عليه لامُ الابتداء، تقول: (إن كان زيدٌ هو الظريف)، وإن كُنّا نحن
الصّالحين).

وكثيرٌ من العرب يجعلونه مبتدأً وما بعده مبنياً عليه ، وعن رؤية أنه كان يقول:
(أظنّ زيداً هو خيرٌ منك)، ويقرؤون : [b q è « » s q è (q è . ` ä » r n g Y ö = ß \$ B r]
و [@ % & s d] «^(٢) .

(١) البيت من الرمل، وهو موضوعٌ من قبل بعض النحويين للتعليم. وذكر السخاوي وجهين في إعراب الشطر الثاني:
الأول: (أنا) مبتدأ و(أنت) مبتدأ ثان، و(القاتلي) مبتدأ ثالث، و(أنت) فاعلها، و(أنا) خبر (القاتلي). والمبتدأ الثالث
وخبره خبر للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول. والوجه الثاني: (أنا) مبتدأ، و(أنت) مبتدأ ثان،
و(القاتلي) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول، وجرى الوصف على من هو له في هذا الوجه فلا حاجة
للإضمار، ويكون الكلام قد تم، و(أنت أنا) مبتدأ وخبر. ينظر: سفر السعادة (٢/٧٢٨)، وشرح الرضي على الكافية (٣/
٢٨)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (٥٩٥)، وبغية الوعاة (١/٤٧٠)، وخزانة الأدب (٦/٧٢).
(٢) المفصل (١٦٢).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا الفصل قد ضَمَّنَه الشيخُ الكلامَ في لقب هذا الضمير، ثمَّ بيانَ شرائطه، ثمَّ بيان موقعه، ثمَّ بيان جنسه، ثمَّ بيان لغاته.

فهذه أحكامُ خمسة، نفصلُ كلَّ واحد منها بمشيئة الله تعالى.

الحكم الأول: في لقبه.

اعلم أن النحاة كلَّهم متفقون على المقصود المعنوي من هذا الضمير، ولكنهم يختلفون بعد ذلك في تلقيه بحسب ما يعرض له من الأحكام.

فالذي ذهب إليه جماهير البصريين^(١) كالخليل، وسيبويه^(٢)، واختاره الزمخشري، ونصره الخوارزمي^(٣)، وابن الحاجب^(٤) أن هذا الضمير، المختارُ في تسميته الفصل؛ أخذاً لهذا اللقب من الغرض الذي من أجله جيء به؛ لأنه إنما يُساق من أجل الفصل بين كون الاسم الذي بعده خبراً أو صفةً، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيدٌ القائم) احتُمل في (القائم) أن يكون خبراً، وأن يكون صفةً لزيد، فإذا فصلت بهذا الضمير وقلت: (زيدٌ هو القائم) بطل هذا الاحتمال وخُلص كونه خبراً؛ فلهذا كان لقبه بالفصل أحسن.

وذهب الكسائي^(٥)، والفراء^(٦)، وغيرهما من نحاة الكوفة^(٧) أن المختار في لقبه العماد^(٨)؛ أخذاً له أيضاً من أنه إنما يُراد من أجل أن يُعتمد عليه في الفصل بين كون الاسم الواقع بعده خبراً أو صفةً.

(١) ينظر: المقتضب (١٠٣/٤)، والأصول (١٢٥/٢)، والإنصاف (٧٠٦/٢).

(٢) ينظر: الكتاب (٣٩٤/١).

(٣) ينظر: التخمير (١٦٢/٢).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٧١/١).

(٥) لم أجد له رأياً في المسألة.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء (٥١/١، ٥٢).

(٧) ينظر: مجالس ثعلب (٤٣/١)، والإنصاف (٧٠٦/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٧١/١)، وارتشاف الضرب

(٩٥١/٢)، ومصطلحات النحو الكوفي (٤٦).

(٨) وبعض الكوفيين يسميه دعامة. ينظر: ارتشاف الضرب (٩٥١/٢).

والخلافُ في هذه المسألة قريبٌ، وهو بحثٌ في أمرٍ لفظي؛ لأنهم قد اتفقوا على المقاصد المعنوية كما ذكرناه.

نعم، يُمكن أن يُقال إنَّ ما ذكره البصريون أصحُّ بالمراد من حيث كان العمادُ يفتقر إلى ضربٍ من التأويل؛ فلهذا كان أولى.

الحكم الثاني: في بيان شرائطه.

قد أشار إليها الشيخ على جهة الإجمال حيث قال: ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها إذا كان الخبر معرفةً أو مقارباً لها.

وحاصل ما أشار إليه شرائطُ خمس^(١):

الشرط الأول: أن يكون هذا الضمير متوسطاً. يُحترز به عما إذا كان مُصدِّراً في مثل قولك: (هو القائم، وهي القائمة)، فإنه إذا كان صدرًا لم يكن من باب الفصل في وِرْدٍ ولا صَدَرٍ كما ترى.

الشرط الثاني: أن يكون توسطه بين المبتدأ والخبر. يُحترز به عما إذا كان توسطه بين

الحال وصاحبها في نحو قوله تعالى: [*na9·gō& Éð 'i\$Z/ āwād*]^(٢) على قراءة من

قرأها بالنصب^(٣)، فإنه لا وجه للفصل فيها لما لم يكن بين المبتدأ والخبر، وهذه القراءة

بالنصب مأثورة عن ابن مروان^(٤)، قال سيبويه^(٥): فأما ابنُ مروان فقد احتبى في لحنه. وعن [١٥٤]

(١) هذه الشروط ومحتزاتها أفادها الشارح من: الغرة المخفية (٣٢٩، ٣٣٠)، وينظر: المحصل للورقي (٣٦٥/٢)، والأزهار الصافية (٤٥/٢)، ومغني اللبيب (٦٤١).

(٢) سورة هود، من الآية (٧٨).

(٣) وهم الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وعبدالله بن أبي إسحاق، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدي. وضعفها النحويون. ينظر: الكتاب (٣٩٧/٢)، والمقتضب (١٠٥/٤)، والقراءات الشاذة لابن خالويه (٦٠)، والمختسب (٣٢٥/١)، والكشاف (٢٨٣/٢)، والبحر المحيط (١٨٧/٦).

(٤) محمد السدي الأصغر الكوفي، مقرئ مفسر، لم يوثقه العلماء، أحد المتروكين، عاش في القرن الثاني الهجري. من مصنفاته: تفسير القرآن. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٦٥/٥)، وتهذيب التهذيب (٣٨٧/٩)، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير (٢٤٦٢/٣).

(٥) نص سيبويه هو: «فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابنُ مروان في ذَه في اللحن. يقول: لحن، وهو رجلٌ من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: [*na9·gō& Éð 'i\$Z/ āwād*] فنصب». الكتاب (٢/٣٩٦، ٣٩٧). فما نقله الشارح عن سيبويه ليس دقيقاً، فهو قول أبي عمرو برواية سيبويه.

أبي عمرو بن العلاء: من قرأها بالنصب فقد يزيعُ في لحنه. ولا وجه لنصبها إلاّ الحالُ من (بناتي)، والعاملُ فيها هو اسم الإشارة، أي: هؤلاء بناتي مُطَهَّرَاتٌ عن الفواحش.

الشرط الثالث: أن يكونَ أحدَ الضمائرِ المرفوعة المنفصلة. يُحترز به عما إذا كان ضميراً مرفوعاً متصلاً أو ضميراً منصوباً منفصلاً فإنّ هذه لا مدخلَ لها في الفصل بحال. وكان من حقّ الشيخ أن يقول: (ما يكون بصورة الضمائر المنفصلة المرفوعة)؛ ليكون شاملاً لقول من يقول باسميته ومن يقول بحرفيته كما نُفَصِّلُه من بعد. وقول الشيخ هاهنا: وتدخل عليه لامُ الابتداء في مثل: (إن كان زيد هو الظريف، وإن كنا لنحن الصالحين). فيه مُسامحةٌ^(١)؛ لأنّ هذه ليست لامُ ابتداء، وإنما هي اللامُ الفارقة بين إن المخففة والتأنيّة؛ لأنّ لامَ الابتداء لا تدخلُ إلاّ لغرض التأكيد لا غير.

الشرط الرابع: أن يكون هذا الضميرُ مطابقاً لما قبله في الخطاب والغيبة والتكلم فتقول: (كنت أنت القائم) [šú üüf qəð ʒa2 r]^(٢) و [nɪɔ̃ä = ʃs\$MR& MYä]^(٣) و [8%Zä ôB̄; s\$Qd̄ # <» d šc % . b̄j]^(٤) فلو قلت: (كان زيد أنت خيرٌ منه) لم يكن من باب الفصل في شيء؛ لأجل المخالفة ووجب رفعه بكل حال.

وأما قوله تعالى: [ʒz qə ʔüü ð `B̄ ʔ! \$aG9?#ä \$JÎ bqè, ʔ üüV\$uü i t̄ ʋr]^(٥) فتأويل المطابقة فيه يكون على أحد وجهين^(٦): إما على حذف مضافٍ مقدّمًا^(٧) ويكون تقديره: ولا يحسبن^(٨) [يُحَلّ]^(٩) الذين ييخلون هو خيراً لهم.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٧١/١).

(٢) سورة القصص، من الآية (٥٨).

(٣) سورة المائدة، من الآية (١١٧).

(٤) سورة الأنفال، من الآية (٣٢).

(٥) سورة آل عمران، من الآية (١٨٠).

(٦) ينظر: الكشف (٤٨٣/١، ٤٨٤)، والبيان في إعراب القرآن (٣١٤/١، ٣١٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٢/٣).

(٧) في نسخة التحقيق (مؤخراً)، وهو خطأ من الناسخ، فقد نسخ الوجه الثاني.

(٨) على القراءتين بالتاء وبالياء، والفاعل ضميرٌ عائد على الرسول e مفهوم من السياق.

(٩) ما بين المعقوفتين تنمة لا يستقيم السياق إلا بها.

وقال تعالى : [وَبِشْرِكِي مَا بَيْنَ يَدَيْهِ] (٢).

قال ابن السراج^(٤): وهذا لا يجوز عندي ولا عند الفراء لعدم المطابقة في الخبر.

قال الشيخ عبدالقاهر^(٦): فلو قلت: (كان زيدٌ هو منطلقاً)، أو قلت: (كان رجلاً من بني تميم شاعراً هو زيدٌ) كان خطأً لما كان واقعاً بين نكرة ومعرفة، بل لا بد من حصوله بين [المبتدأ، و]^(٧) الخبر المعرفة أو ما يقاربه.

أما المعرفةُ فهو ظاهرٌ كقولك: (كان زيدٌ هو القائم)، [šú üöf qəš] ، وغير ذلك من الأمثلة.

(٢) سورة الكهف، من الآية (٣٩).

(٣) يعني أن الكسائي يميز عدم المطابقة. ينظر: التخمير (١٦٥/٢)، وجمع الهوامع (٢٤٢/١).

(٤) ينظر: الأصول (١٢٦/٢).

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٠٦/٢).

(٦) ينظر: التلخيص شرح الجمل (٦٦)، والتخمير (١٦٤/٢).

(٧) ما بين المعقوفتين زيادةٌ لا يستقيم السياق إلا بها.

وأما الزمخشري^(١) والحوارزمي^(٢) فلم يصرحا في حكمه بشيءٍ كتصريح غيرهما، وأحسب أن مقالتهما فيه كمقالة أصحابهما البصريين بالحرفية.

والذي استقرّ عليه رأيُ أهل الكوفة^(٣) كالكسائي^(٤) والفراء^(٥) أنّ هذا الضميرَ له/ موضعٌ [١٥٥ أ] من الإعراب، وهذا تصريحٌ منهم باسميته. وهذا هو المختار والقوي، ويدلّ عليه وجهان: أحدهما: أنّا نقطع لا محالة بأنّ مدلول الضمير في قولنا: (كان زيدٌ هو القائم)، كمدلوله في نحو قولنا: (هو القائم)، فكما أنّا نقطع باسميته في هذه الصورة، فهكذا نقطع باسميته في (كان زيدٌ هو القائم) إذ لا فرق بينهما من جهة المعنى. وثانيهما: أنّ الإجماع منعقد بين الكل من النحاة على القضاء باسميته في مثل: (هو زيد)، و(أنت القائم)، فلو قضينا بحرفيته في وقوعه فصلاً لكان مشتركاً بين الاسمية والحرفية، والاشتراك على خلاف الأصل، فيجب القضاء باسميته دفعاً للاشتراك، فإذا تقررت اسميته كما هو رأي أهل الكوفة فلهم فيه مذهبان^(٦):

(١) لم يصرح الزمخشري في المفصل برأيه في إعراب ضمير الفصل، لكنّ إيرادَه لرأي مَنْ يجعل له موقعاً من الإعراب في آخر الفصل يُفهم منه أنّه جارٍ على الرأي الأول الذي لا يرى له موضعاً.

(٢) كلام الحوارزمي صريحٌ فيما يظهر لي، فهو يرى أنّ ضمير الفصل له محلٌّ من الإعراب باعتبار أصله، فهو ضميرٌ، لكنّه خرج عن أصله فصار حرفاً مؤذناً بأنّ ما بعده خبرٌ لا صفة. فهو كالضمائر التي تسبق الفاعل الظاهر في لغة (أكلوني البراغيث)، فإنّما في ذلك الموضع حروفٌ تدل على هيئة الفاعل الظاهر. ينظر: التخمير (١٦٤/٢، ١٦٥). وكلامه في أول الفصل تبينٌ لأصل ضمير الفصل فهو يقول: «وهذا لأنّ ذلك الضمير يكون مرتفعاً بالابتداء، والاسم المرفوع بعده مرتفعاً بأنّه خبر، ثم إنّ هذا المبتدأ والخبر هو خبرُ المبتدأ الأول». التخمير (١٦٢/٢). ثم يبين بعد ذلك حكمه عندما جاء فصلاً فقال: «فإن سألْت فما محل (هو) من قوله: [*Nç #Zz qð*] ؟ أجبتُ: لا محلّ له من الإعراب؛ لأنّه انقلب علامةً مؤذنةً بأنّ ما بعده خبرٌ لا صفة، ونظيره النون في (يعصرون السليط أقرابه)». التخمير (١٦٣/٢). ثم أورد كلاماً لابن السراج يؤكد ما ذهب إليه. فرأي الحوارزمي يتلخّص في أنّه حرفٌ لا موقع له من الإعراب جاء على صورة الضمير. يقوّي ذلك أنّه في (ترشيح العلل) جعل ضمير الفصل مؤكّداً لإعراب الخبر المعرفة. ينظر: (٣٤٧).

(٣) ينظر: الإنصاف (٧٠٦/٢)، وجمع الهوامع (٢٣٦/١).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢٤٥/٢)، ومغني اللبيب (٦٤٥).

(٥) ينظر: معاني القرآن (٥١/١).

(٦) ينظر: الإنصاف (٧٠٦/٢)، والغرة المخفية (٣٣٠)، والأول رأي الفراء، والثاني رأي الكسائي. ينظر: شرح الكافية الشافية (٢٤٥/٢).

. [w\$B 7 ZB @%& \$B&], (٦) [bq&f@9\$

فينحلُّ من مجموع ما ذكرناه أن مقالة المحققين من البصرية بحرفية هذا الضمير، وأن مقالة الكوفية باسميته، وهو المختار كما لخصناه.

وإنما جيء به لغرضين:

أحدهما: من أجل الفصل بين الخبر والصفة.

وثانيهما: من أجل إفادته لضرب من التأكيد.

قال ابن السراج^(١): فأما الضمير المسمى بالفصل والعماد فهو ملغى عن الإعراب فلا

يؤكد ولا ينسق عليه. وهذا تصريح منه بحرفيته كما قاله أصحابه البصريون، وقد أبطلناه. / [١٥٥ب]

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرة - :

«فصل

ويقدّمون قبل الجملة ضميراً يُسمّى ضمير الشأن والقصة، وهو المجهول عند الكوفيين، وذلك نحو قولك: (هو زيدٌ منطلق)، أي الشأن والحديث: زيدٌ منطلق، ومنه قوله تعالى: [%m& a! \$qè @è].

ويتصل بارزاً في قولك: (ظنته زيدٌ قائمٌ، وحسبته قام أخوك، وإنه أمة الله ذاهبة، وإنه من يأتنا نأته)، وفي التنزيل: [qqãf < \$%õã P\$% \$R%qr]، ومُسْتَكْنًا في قولهم: (ليس خلق الله مثله)، و(كان زيدٌ ذاهبٌ)، و(كان أنت خيرٌ منه)، و [ŠY2] . [õg# 9f!ù ù qèà/f] .

ويجيء مؤنثاً إذا كان في الكلام مؤنثٌ، نحو قوله تعالى: [Jè? W \$kXfù] ، وقوله: [ã Á òr \$] ، وقوله: [@fããžó) Ó/ (à»J=ã ¼qH>èf b& pf#ä Ntç, `ã? õ9r&] ، وقوله:

على أنّها تعفو الكلوم.....

(١) ينظر: الأصول (١٢٥/٢). وثمَّ اختلافٌ في نص ابن السراج. ومصدرُ الشارح في النقل هو التخمين (١٦٤/٢)، فالمقاربة بين النقلين ظاهرة.

والضمير^(١) في نحو قولهم: (رُبُّهُ رجلاً) نكرة [مُبْهَمٌ، يُرْمَى به من غير قصد إلى مُضْمَرٍ لَهُ، ثم يُفَسَّرُ]^(٢) كما يُفَسَّرُ العددُ المبهَمُ في قولك: (عَشْرُونَ درهماً)، ونحوه في الإبهام والتفسير الضميرُ في (نعم رجلاً)^(٣).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا الفصلُ قد اشتمل على بيان حكم ضمير الشأن، وعلى بيان حكم الضمير في (رُبُّ)، فهاتان مرتبتان نُفَصِّلُهُمَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

المرتبة الأولى: في بيان حكم ضمير الشأن.

واعلم أنَّ هذا الضميرَ يُسَمَّى عند البصريين^(٤) ضميرَ الشأن والقصة^(٥)، ويسمى ضميرَ الحديث والأمر^(٦)؛ وإنما سُمِّيَ بهذا عندهم لأنه يُفَسَّرُ بهذه الأمورِ كُلِّهَا^(٧).
وعند الكوفيين^(٨) إنه يُسَمَّى ضميرَ المجهول، وإنما سُمِّيَ بذلك لما لم يكن له ظاهرٌ يرجع إليه يفسره؛ فلهذا كان مجهولاً^(٩).

(١) قبله في الفصل (فصل).

(٢) ما بين المعقوفتين من الفصل، والنص في نسخة التحقيق: (منهم من يرمي به من غير قصدٍ إلى مفسرٍ له، ثم يُظْهَرُ)، وهو خطأ من الناسخ، بدليل ذكر الشارح للعبارة الصائبة في نهاية الفصل. وهي بالصواب المثبت في سائر شروح الفصل، ولم أجد في الشروح ما وافق النص المثبت في نسخة التحقيق، ولو في بعضه.

(٣) الفصل (١٦٣، ١٦٤).

(٤) ذكره سيبويه والمبرد في مواضع من الكتاب والمقتضب ولم يسمياه ضميرَ الشأن. وتُسَبِّت هذه التسمية للبصريين. ينظر: الغرة المخفية (٣١٨)، والإيضاح في شرح الفصل (٤٧١/١)، والمحصل للورقي (٤٠٩/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٦٣/١)، وارتشاف الضرب (٩٤٧/٢).

(٥) تسميته عند أصحاب البصريين قريبة من هذا، فسماه السيرافي ضميرَ الأمر والشأن. وسماه الفارسي ضميرَ القصة والحديث. وسماه ابن جني ضميرَ الشأن والحديث. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥٨/٣)، والإيضاح العضدي (١٤٠، ١٤٢)، واللمع (٨٨)، والخصائص (١٠٤/١).

(٦) سماه سيبويه إضمارَ الحديث. وسماه المبرد الخبر والحديث. ينظر: الكتاب (١٧٦/٢)، والمقتضب (٩٩/٤).

(٧) ينظر: الغرة المخفية (٣١٨).

(٨) ينظر: مجالس ثعلب (٢٧٢/١، ٣٨٦/٢)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥٨/٣)، وكشف المشكل (٣٣٣/١)، ومصطلحات النحو الكوفي (٦٦).

(٩) ينظر: الخصائص (٣٩٧/٢).

واختلافهم هذا ليس وراءه كثيرٌ فائدة؛ لأنه خوضٌ في لقبٍ وعبارَةٍ فلا حاجة بنا إلى الإطناب فيه^(١).

وهذا الضميرُ تارةً يكون منفصلاً، وتارةً يكون متصلاً، ومرةً يكون مؤنثاً، ويختلف إعرابه باختلاف مواقعه، فهذه أربع حالاتٍ نفصلها بمشيئة الله وعونه.

الحالة الأولى: إذا كان منفصلاً، وهو على وجهين:

أحدهما: أن يكون غائباً كقولك: (هو زيدٌ منطلق). قال الله تعالى: [أَمْ يَرْجُونَ أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْغُيُوبُ] (٢) وقال تعالى: [وَقَالَ تَعَالَى: «يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْكَ كَثُوكَ وَلَا شِدَادُكَ وَلَا بَلَدُكَ وَلَا نِسَاءُكَ يَوْمَ يَخْرُجُ الصُّلْبُ مِنْ عِصْمِكَ وَيَسْلُكُ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُكَ أَصْحَابُكَ يَوْمَ يُصْعَقُونَ فِي الْبَحْرِ وَيَسْلُكُونَ هِيَابَ الدُّمُومِ»] (٣).

وثانيهما: أن يكون مخاطباً^(٤)، كقولك: (كان أنت خيرٌ منه)، و(كان أنت منطلق)، فهذا الضميرُ لا بدّ من أن يكون مُصدراً في أول الجملة، ولا يكون مُفسراً إلا بالجملة. / أمّا وقوعه صدرّاً فلأنه لو وقع آخرّاً لكان عائداً على ما قبله فيبطل الإيهام الذي قصدوه فيه، وفي ذلك نقضُ الغرض الذي من أجله جيء به؛ فلهذا وجب تقديمه على ما يفسره. وأمّا تفسيره بالجملة فإنما وجب ذلك لأنّ تفسيره بالجملة يكون أفخمَ لشأنه وأبلغَ في تعظيم أمره؛ فلهذا التزموا فيه الصدرَ وتفسيره بالجملة لما حققناه.

الحالة الثانية: إذا كان متصلاً، وهو في اتصاله على وجهين:

(١) قال ابن الحاجب: «وتسمية البصريين أقرب؛ لأنهم سمّوه باعتبار معناه؛ لأنّ معناه الشأن والقصة، والكوفيون لا يخالفون في أنّ معناه ذلك، وإنما سمّوه باسم آخر ملازم، وهو كونه عائداً على غير المذكور أولاً، ولكن على ما يُفسره ثانياً». الإيضاح في شرح المفصل (٤٧١/١، ٤٧٢).

(٢) سورة الإخلاص، الآية (١).

(٣) سورة الأنبياء، من الآية (٩٧).

(٤) ضميرُ الشأن إذا كان منفصلاً فإنه يكون ضميراً للغائب، إمّا ضمير رفع مبتدأ أو اسم (ما)، وهو الغالب، وإمّا ضمير نصب في بابي (إنّ) و(ظنّ)، ولا يكون للمخاطب. ينظر: الغرة المخفية (٣١٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٤٧٢)، والمحصل للورقي (٤١٠/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٤٦٤/٢، ٤٦٨)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٦٤٨/١). وتصريح الشارح بمجيء ضمير الشأن من المخاطب مما انفرد به، وأظنه وهمٌ منه حصل من التباسه بضمير الفصل. والمثال الذي ذكره الشارح أورده قبله سيبويه ونص على أن ضمير الشأن غائب مستتر. ينظر: الكتاب (٧١/١)، ونص الزمخشري صريحٌ في هذا كما أثبتته الشارح. ومما يؤكد وهم الشارح قوله: (ولا يكون مُفسراً إلا بالجملة)، فالجملة المفسرة (أنت خيرٌ منه) و(أنت منطلق).

أحدهما: أن يكون بارزاً إما متصلاً بالفعل، كقولك: (ظننته زيداً قائماً)، و(حسبته قام أخوك)؛ وإنما وجب بروزه هاهنا على الاتصال لأنه هاهنا لما وقع موقع المفعول وكان المفعول في كلامهم فضلةً غير معتمد عليه؛ فلهذا لم يَقَوِ الفعلُ في دلالة عليه، فلا جرم وجب ظهوره. وإما متصلاً بالحرف، كقولك: (إنه أمة الله ذاهبة)، و(إنه من يأتنا نأته). وفي التنزيل: [**قَالَ لَهُ الْمَلَائِكَةُ لِمَ تُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا لَا يَفْقَهُونَ**] (١).

وسرُّ الظهور في هذا الحرف هو أن اسم (إن) لما كان مشبهاً بالمفعول كما سلف تقريره، فكما أن المفعول يجب إظهاره فهكذا الحال فيما شُبَّه به، وقد يجيء محذوفاً في هذه الحروف (٢) كما قال:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءَ (٣)
والتقدير فيه: إنه من يدخل، وقال آخر:
إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسًّا نَ أَلُمُهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ (٤)
والتقدير: إنه من لامني .

وثانيهما: أن يقع متصلاً مستكناً كقولك: (كان زيداً ذاهباً)، وقولهم: (ليس خَلَقَ اللهُ مثله)، ومنه قوله تعالى: [**وَمَا يَتَّبِعُ الْإِنسَانُ مَا كَفَرَ**] (٥).

(١) سورة الجن، من الآية (١٩).

(٢) للعلم به. ورأى الكسائي أن (إن) تكون ملغاة عن العمل، وهو ضعيف لقوة شبهها بالفعل، وهو لا يُلغى. ينظر: اللباب (٢١٩/١).

(٣) البيت من الخفيف، وهو منسوبٌ للأخطل في ذيل ديوانه (٥١١). وينظر: الجمل للزجاجي (٢١٥)، وشرح الجمل لابن عصفور (٤٤٢/١)، والحلل في شرح الجمل (٢٨٧)، وشرح المقدمة الكافية (٧١١/٢)، والمقرب (٢٨٧)، وخرانة الأدب (٤٥٧/١).

(٤) البيت من الخفيف، وهو لأعشى قيس في الصبح المنير (٢١٩). وينظر: الكتاب (٤٣٩/١)، والإيضاح العضدي (٢٢)، والإنصاف (١٨٠/١)، وأمالى ابن الشجري (١٨/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٧١٢/٢). ورواية الشطر الأول في الديوان:

مَنْ يَلْمِي عَلَى بَنِي ابْنَةِ حَسًّا ن

ولا شاهد فيه بهذه الرواية.

(٥) سورة التوبة، من الآية (١١٧).

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفِرَتْ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولٌ^(١)

هذا كله في حكم الضمير إذا كان منفصلاً أو متصلاً.

الصورة الأولى قوله تعالى: **[ٱلَّذِينَ هُمْ يُؤْتُونَ ٱلْحَقَّ]** (٣)، وهذا إنما يكون على قراءة ابن عامر^(٤) برفع (الآية). فأمّا قراءة الجماعة بنصب (آية) فليس مما نحن فيه. فعلى هذا تكون (آية) مبتدأ، / و(هم) خبره، والتأنيث في (تكن) لأجل القصة، والجملة خبرٌ للقصة^(٥)، وتكون **[ٱلَّذِينَ هُمْ يُؤْتُونَ ٱلْحَقَّ]** بدلاً من (آية) أو عطف بيان عليها، وعلى هذا يستقيم أن يكون مثلاً في تأنيث ضمير القصة. ويجوز في هذه القراءة وجه آخر^(٦)، وهو أن يكون التأنيث في (تكن) لأجل إسناده إلى (آية)^(٧) ويكون (هم) الخبر^(٨)،

(٢) في نسخة التحقيق (الثانية)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) سورة الشعراء، الآية (١٩٧).

(٤) ينظر: السبعة (٤٧٣)، والمبسوط (٣٢٨)، والتيسير (١٣٥)، وإتحاف فضلاء البشر (٤٢٤).

(۵) یعنی خبراً لـ (کان).

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٣/١).

(٧) جَوَزَ النحاس وأبو علي فيها أن يكون اسم (تكن) المصدر الأول في (أن يعلمه)؛ لأنه في المعنى هو الآية، فحُمِلَ الكلامُ على المعنى. ينظر: إعراب القرآن (١٩٢/٣)، والحجة (٣٧٠/٥). وردّ الباقر في ذلك لأنه لم يروَ في السبعة (أو لم تكن آيةً) بالنصب. ينظر: كشف المشكلات (٩٩٥/٢). وقد رُوِيَ عن ابن عباس. ينظر: البحر المحيط (١٩٠/٨).

(٨) جَوَزُ الزَّمْحَرِيِّ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ (أَنْ يَعْلَمَهُ)، وَأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّ الْاسْمَ سَيَكُونُ نَكْرَةً وَالْخَبْرَ مَعْرِفَةً. ينظر: الكشف (١٢٨/٣).

و [ʔəf b&] إما في موضع نصبٍ على نزع الجار عنه، ويكون العاملُ فيه ما تعلّقَ به اللامُ في (لهم)، وإما على أنّ العاملَ فيه (كان) وهي تامة^(١) و(لهم) منصوب على الحال، لما تقدم على النكرة نُصب على الحال من (آية)، وإما عطفُ بيان عليها. وعلى هذا التوجيه لا يكون فيه مثالٌ لما نحن فيه.

الصورة الثانية: قوله تعالى: [ʔəf b& ' Jè? w \$kxfù]^(٢) ، فقوله: [\$kxfù] ضميرٌ للقصة، والجملة الفعلية تفسيرٌ^(٣) لها.

الصورة الثالثة: بيت الحماسة^(٤):

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومَ وَإِنَّمَا نُوكِّلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي^(٥)
وقبله^(٦):

حَمِدْتُ إِلَهِي بَعْدَ عُرْوَةٍ إِذْ نَجَا خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ
فلنذكر إعرابه وموضعَ الشاهد منه.

أما إعرابه فسنقرّره، وأما موضعَ الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على تأنيث الضمير، وأنه قد يستعمل مؤنثاً بمعنى القصة، كما يُستعمل مُذكرًا بمعنى الشأن والأمر. الحالة الرابعة: في حكمه في الإعراب^(٧).

(١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر (٤٢٤).

(٢) سورة الحج، من الآية (٤٦).

(٣) في نسخة التحقيق (تفسيراً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) ينظر: ديوان الحماسة لأبي تمام (٢٢٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٧٨٦/٢).

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في ديوان الهذليين (١٥٨/٢). وينظر: الأمالي للقالبي (٣٢١/١)، والخصائص (٧/١)، والإنصاف (١٧٠/٢)، والتخمير (١٦٨/٢)، والحماسة البصرية (٦٣٦/٢)، والأمالي النحوية (٢/١٥٣)، وخزانة الأدب (٤٠٥/٥). والرواية في الديوان: (بلى إنها) بدل (على أنها).

(٦) البيت الذي قبله، كما في ديوان الهذليين:

فَوَاللَّهِ لَا أَنْسَى قَتِيلًا رَزَتْهُ بِجَانِبِ قَوْسِي مَا مَشَيْتُ عَلَى الْأَرْضِ

وما ذكره الشارح هو البيت الذي قبل هذا، وهو مطلع القصيدة.

(٧) يكاد يُجمع النحويون على أنّ ضمير الشأن له محلٌّ من الإعراب حسب موقعه، وخالف في ذلك ابن الطراوة فقال إنه حرف بدليل كفه للنواسخ عن العمل، فهو كـ(ما). ينظر: همع الهوامع (٢٣٢/١).

فاعلم أنه لا يخلو حاله إما أن تليه^(١) العوامل أو لا تليه، فإن لم تله العوامل كان مرفوعاً على الابتداء كما في الضمائر المنفصلة. وإن اتصلت به العوامل فلا تخلو إما تكون رافعةً أو ناصبةً، فإن كانت رافعةً نَظَرْتَ فإن كان غائباً وجب استتاره كالمضمرات الغائبة، وإن كان مخاطباً برز كقولك: (كان أنت خيرٌ منه). وإن كانت ناصبةً برز كقولك: (إنه زيدٌ قائمٌ)، و(ظننته زيدٌ قائمٌ)، وقد يُحذف إذا كان منصوباً كما أسلفنا إنشاده في الأبيات، وقد يكون مجروراً في (رُبَّ) فتعمل فيه الجرُّ كما تعمل في الظاهر، ولا يقع مجروراً في غيرها بحال.

فالضمير في الشأن والقصة لا يخلو عن هذه الأحوال الأربعة.

وأما ما يُفسَّر به هذا الضمير فاعلم أنه لما كان مبهماً افتقر إلى تفسيرٍ يوضحه، وتفسيره يكون على أوجهٍ ثلاثة:

أولها: أن يكون بالجملة الابتدائية، كقولك: (كان زيدٌ منطلقاً)، وقوله تعالى: [٥٥]

وهو كثيرُ الاطراد والاستعمال.

وثانيها: أن يكون بالجملة الفعلية المضارعة إمّا موجبةً، كقوله:

على أنها تعفو الكلوم
.....

ومثل: (إنه يقومُ زيدٌ).

وإمّا منفيةً كقوله تعالى: [٥٧] وقولك: (إنه ما يقدّم الأمير).

وثالثها: أن يكون بالجملة الفعلية الماضية في مثل قوله: (ليس خلقَ الله مثله)^(٢)

وقولك: (إنه قدّم الأمير)، في الموجبةِ والمنفيةِ أيضاً على حدٍّ ما ذكرناه في المضارعة.

(١) الوليُّ: القرب والدُّنوّ. ينظر: الصحاح (ولي) (٢٥٢٨/٦). فالمقصود بقوله: (أن تليه العوامل) أي: أن تتصل به، بدليل قوله بعد: (وإن اتصلت به العوامل).

وقد عبّر سيبويه بالوليِّ بمعنى القرب، فقال في حذف نون الوقاية من الحروف الناسخة نحو: (إني وكأني): «حذفوا التي تلي الياء». الكتاب (٣٦٩/٢).

(٢) ينظر: الكتاب (٧٠/١)، والكشاف (٢١٨/٢)، وشواهد التوضيح (١٤١، ١٤٢).

ومما يفسّر بالجملة المضارعة المثبتة قوله تعالى^(١): [٥٩٨ ٩/١١] ففي (كاد) ضمير القصة، و(تزيغ) تفسير^(٢) لها، ولا يجوز أن يكون هذا من باب إعمال الفعلين؛ لأنه كان يجب أن يقول: (كادت وكذن)؛ لئلا يؤدي إلى حذف الفاعل^(٣)، ولا يجوز أن تكون (قلوب) فاعلة لـ(كاد)؛ لأنه يؤدي إلى تقديم خبرها على اسمها وهو خلاف وضعها؛ فلهذا وجب حملها على ضمير الشأن كما ذكرناه.

وزعم أبو علي الفارسي^(٤) أنه يجوز حملها على أن تكون القلوب فاعلة لـ(كاد) و(تزيغ) هو الخبر، ويكون مقدماً كما في قوله تعالى: [٥٩٨ ٩/١١] وهذا فيه نظر؛ لأنّ تقديم خبرها مخالفٌ لحقيقة وضعها لا محالة.

واعلم أنّ (كان) إذا كانت مستعملةً في الشأن والقصة في نحو قولك: (كان زيدٌ منطلقاً)^(٥)، فهل تكون هي الناقصة أو التامة؟

فيه خلافٌ، والذي عليه جماهير النحاة^(٦) أنّها هاهنا هي الناقصة، وما بعدها من الجملة الفعلية والاسمية تفسير لخبرها.

(١) سياقُ الشارح يدل على أنّ المقصود قراءة الجمهور (تزيغ) كما ذكر سيبويه في الكتاب (٧١/١)، وقرأ حمزة وحفص عن عاصم (يزيغ). ينظر: السبعة (٣١٩)، والمبسوط (٢٣٠)، والتيسير (٩٨). على أنّه يجوز على قراءة حمزة وحفص بالياء أن يكون في (كاد) ضمير الشأن، وجاز تذكير الفعل (يزيغ)؛ لأنّ الفاعل جمع تكسير فالتأنيث فيه مجاز. ينظر: الحجة (٢٣٧/٤).

(٢) في نسخة التحقيق (تفسيراً)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٤/١).

(٤) أجازها النحاس قبله. ينظر: إعراب القرآن (٢٣٩/٢). وينظر رأي أبي علي في الحجة (٢٣٦/٤)، وينظر: مشكل إعراب القرآن (٣٣٧).

(٥) سورة الروم، من الآية (٤٧).

(٦) أجاز الجمهور هذا الأسلوب ومنعه الفراء. ينظر: ارتشاف الضرب (٩٥١/٢).

(٧) ينظر: الكتاب (٧١/١)، وأسرار العربية (١٣٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠١/٧)، والمحصل للورقي (٢/٤١٧)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٤١١/١)، وشرح الرضي على الكافية (١٩٠/٤)، والصفوة الصفية للنيلي (١٦/١-٢).

وقال الخوارزمي^(١) إنها هاهنا هي التامة، والمعنى فيها: وقعت هذه الواقعة، وهي زيدٌ منطلقٌ. والمذهبان كلاهما جيدٌ^(٢) لا غبار عليهما خلا أن ما قاله النحاة أسدٌ؛ لأن مجال الناقصة في الاستعمال أوسع من مجال التامة؛ فلهذا كان حملها عليها أحق. ووجه آخر، وهو أنها لا تُفيد إلا بذكر هذه الجملة أصلاً كما أن الناقصة لا تفيد من دون ذكر خبرها؛ فلهذا كان حملها على الناقصة أولى كما قاله النحاة.

تنبيه: اعلم أن قول القائل: (عَلَى أَنِّي فَاعِلٌ لَكَذَا) واردة في السنة الفصحاء كثيراً^(٣)، وتختص بالمواقع الفصيحة، ولا تكاد تجيء إلا على إثر جملة يكون ما بعدها زيادةً على ما قبلها، وهي في بيت الحماسة وحيث ما وردت في موضع الخبر لما بعدها، وهي متعلقة باستقرار محذوف لكونها خبراً عما بعدها^(٤)، ومجرورها محذوفٌ لدلالة ما قبلها عليه، والمجرور المتصل بها هو المبتدأ لكن حذف مجرورها لما دل عليه ما قبله، وجُعِلت عوضاً عنه، كما جعل التنوين عوضاً عن الجملة السابقة في يومئذٍ، وحينئذٍ. فعلى هذا يكون تقدير البيت: على ما أسلفته من كون بعض الشر أهون من بعض، بما تغفو الكلوم. وهكذا يكون تقديرها في كل موطن.

[١٥٧ب]

المرتبة الثانية: في بيان حكم الضمير / في (رُبَّ).

فليقع النظر في الضمير نفسه ثم فيما يفسره، فهاتان حالتان: الحالة الأولى: في الضمير نفسه، وهو نكرة^(٥) مبهمة يُرمَى به - كما قال الشيخ - من غير قصد إلى مظهرٍ يكون موضحاً له، ثم فيه لغتان:

(١) ينظر: التخمير (١٦٦/٢). وهو رأي ابن درستويه أيضاً. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠١/٧).

(٢) غلط اللورقي رأي الخوارزمي؛ لأن التامة تستغني بفاعلها فلا يكون لها تعلق بما بعده؛ فلا تكون الثانية مفسرةً حينئذٍ بخلاف الناقصة فإنها تطلب الجملة الثانية خبراً. ينظر: المحصل للورقي (٤١٧/٢).

(٣) ينظر: الأمالي النحوية (١٥٣/٢).

(٤) قال المرزوقي إن موضع (على أنها تغفو الكلوم) نصبٌ على الحال عامله (ما أنسى قتيلاً). ينظر: شرح ديوان الحماسة (٧٨٦/٢، ٧٨٧).

(٥) هذا رأي الزمخشري كما سبق في نضه، والعكبري كما في اللباب (٣٦٧/١)، واللورقي كما في المحصل (٤٣٠/٢). ورأى غيرهم أن الضمير معرفة في حكم النكرة لأنه غير معين. ينظر: الأصول (٤١٩/١)، والإيضاح العضدي (٢٦٦)، والخصائص (٢٠/٢)، وسر صناعة الإعراب (٣١٤/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٨/٣).

اللغة الأولى: وهي الفصيحة التي عليها المدار أنه يكون مفرداً في جميع أحواله، فلهذا تقول: (رُبّه رجلاً)، و(رُبّه رجلين)، و(رُبّه رجلاً)، و(رُبّه امرأة)، و(رُبّه امرأتين)، و(رُبّه نساءً)، فتفرده في جميع هذه الأحوال كما ترى، وهذا هو الذي يراه البصريون^(١) في استعماله.

اللغة الثانية: وهي القليلة في الاستعمال أن يُقال فيه: (رُبّه رجلاً)، و(رُبّهما رجلين)، و(رُبّهم رجلاً)، و(رُبّها امرأة)، و(رُبّهما امرأتين)، و(رُبّهنّ نساءً)، وهذا هو الذي يعتمد الكوفيون^(٢). وما قاله البصريون أحسن وأجرى على الأقيسة في الضمائر المبهمة كما في قولهم: (نعم رجلاً زيداً)، و(نعم رجلاً الزيدان)، و(بئس رجلاً الزيدون)، وكما في قولهم: (أكرم زيداً)، و(الزيدان أكرم بهما)، و(الزيدون أكرم بهم)، فتجده مفرداً في جميع أحواله لأجل إهامه. وإنما كان مبهماً ملاحظة على وضع (رُبّ) لأنّها لا تدخل إلا على النكرات، ويجب إفراده لأجل إهامه كما سنقرّه في (نعم رجلاً زيد) وهو في موضع جرّ بـ(رُبّ). وإنما لم يُوصف كما يُوصف الاسم الداخلة عليه (رُبّ) لأمرين^(٣):

أما أولاً: فلأنّ الصفة إنما تكون بعد معرفة الذات نفسها من أجل تخصيصها في النكرات وتوضيحها في المعارف، وهذا الضمير في نفسه ليس معروفاً؛ فلهذا كان افتقاره إلى مفسّرٍ أحوَج من افتقاره إلى الصفة.

وأما ثانياً: فلأنه لما كان مشاكلاً للمضمر في الصورة، فكما أنّ المضمر لا يوصف فهكذا هذا الضمير.

قال ابن السراج^(٤): وقولنا: (رُبّه رجلاً)، لا يُستعمل إلا جواباً.

الحالة الثانية: في المفسّر نفسه، ويجب تذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه؛ لأنّ المقصود به الإيضاح للضمير المبهم؛ فلهذا تقول: (رُبّه رجلاً، ورُبّه امرأة، ورُبّه رجلين، ورُبّه امرأتين، ورُبّه رجلاً ونساءً)، فتأتي به على طبق المذكور ووقفه كما مثلناه.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٤/١)، والحصل للورقي (٤٣٧/٢)، وارتشاف الضرب (١٧٤٧/٤).

(٢) ينظر: الأصول (٤٢٢/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٧٤/١)، والحصل للورقي (٤٣٧/٢)، وارتشاف الضرب (١٧٤٨/٤).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٥/١).

(٤) نص كلام ابن السراج: « والنحويون كالمجتمعين على أنّ (رُبّ) جوابٌ، إنّما تقول: (رُبّ رجلٍ عالمٍ) لمن قال: رأيت رجلاً عالماً ». الأصول (٤١٧/١).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«فصل

وإذا كُنِّيَ عن الاسم الواقع بعد (لولا) و(عسى) فالشائع الكثير أن تقول: (لولا أنت، ولولا أنا، وعسيتُ وعسيتَ). قال الله تعالى: [šú üžBsā \$Y a9 OER& wQ9] ، وقال: [OER& ã @gù]^(١).

وقد روى الثقاتُ عن العرب: (لولاك، ولولاي، وعسأك، وعساني). قال يزيد بن أمِّ الحكم:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى /
وقال:

لولاك هذا العام لم أحجج
وقال:

يا أبتا علك أو عساكا

وقال:

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي
واختلف في ذلك:

فمذهب سيبويه، وقد حكاه عن الخليل ويونس أن الكاف والياء بعد (لولا) في موضع جرٍّ، وأنَّ لـ (لولا) مع المكنِّيِّ حالاً ليس له مع الظاهر كما أنَّ لـ (لذن) مع (غُدوة) حالاً ليس له مع غيرها، وهما بعد (عسى) في محل النصب بمترلتها في قولك: (لعلك ولعلي).

ومذهب الأخفش أنهما في الموضعين في محل الرفع، وأنَّ الرفع في (لولا) محمولٌ على الجرِّ، وفي (عسى) على النصب، كما حُمِلَ الجرُّ على الرفع في قوله: (ما أنا كأنت)، والنصبُ على الجرِّ في مواضع^(٢).

(١) سورة محمد، من الآية (٢٢).

(٢) المفصل (١٦٤ - ١٦٨).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

إذا كُنِّيَ عن الاسم الواقع بعد (لولا، وعسى) ففيه لغتان^(١):

اللغة الأولى: وهي الكثيرة المطردة التي ورد عليها التنزيل، أن يكون ضميراً مرفوعاً

منفصلاً بعد (لولا)، كقوله تعالى: [šú üžBsā \$Y29 OER& wq9]^(٢) ويكون رفعه إمّا على

الابتداء كما يقوله البصريون^(٣)، وإمّا على الفاعلية كما يقوله الكوفيون^(٤)، وقد مضى تقريره في الابتداء والخبر^(٥) فلا وجه لتكريره.

وأن يكون مرفوعاً متصلاً في (عسى)، ورفعُه على الفاعلية باتفاق من النحاة لكونها فعلاً^(٦).

فهذا هو المشهور في الكناية على ألسنة الفصحاء.

اللغة الثانية: رواها الثقات عن العرب^(٧): (لولاك)، و(لولاي)، و(عساك)،

و(عساني)، وهذه اللغة فيها مذهبان:

المذهب الأول: أن هذه اللغة مردودةٌ لكونها مخالفةٌ للقياس واستعمال الفصحاء،

والذي عليه التنزيل، وهذا هو مذهب أبي العباس المبرد^(٨) فإنه زعم ردّ هذه اللغة، وقال إنها شاذةٌ لا يقاس عليها.

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٩٥/٢).

(٢) سورة سبأ، من الآية (٣١).

(٣) ينظر: الكتاب (١٢٩/٢)، والمقتضب (٧٦/٣)، والإنصاف (٧٠/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢٧٤/١)، وارتشاف الضرب (١٩٠٤/٤).

(٤) ينظر: الإنصاف (٧٠/١)، ورصف المباني (٣٦٢). وفصل بعضهم في رأي الكوفيين فقال إنَّ الكسائي يرى أنَّ ما بعد (لولا) فاعل لفعلٍ مقدر، ويرى الفراء أنَّ ما بعدها مرفوعٌ بها. ينظر: ارتشاف الضرب (١٩٠٤/٤)، وشرح الرضي (٢٧٤/١)، والجني الداني (٦٠٢)، والتصريح (٥٧٣/١). ووافق السهيلي الكسائي. ينظر: نتائج الفكر (٣٤٨).

(٥) وقد رجّح الشارح مذهب الكوفيين. ينظر: المحصل (٤٠٤/١).

(٦) تُسبب لثعلب وابن السراج أنَّ (عسى) حرفٌ مطلقاً. ينظر: أسرار العربية (١٢٦)، ومنهج السالك لأبي حيان (٦٧)، ومغني اللبيب (٢٠١).

(٧) ينظر: الكتاب (٣٧٣/٢، ٣٧٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٧٦/١).

(٨) ينظر: المقتضب (٧٣/٣)، والكامل (١٢٧٨/٣).

المذهب الثاني: أنها مقبولة، وقد وردت على ألسنة الفصحاء، وهذا هو مذهب النحاة البصرية والكوفية، لا يختلفون في قبولها، ولكن اختلفوا في توجيهها، ولهم فيه تقريران^(١):
 التقرير الأول: (لولا)، و(عسى) باقيان على ما هما عليه، ولكن التغيير إنما هو في الضمائر وليس في الحرفين^(٢) تغيير. فالضمير بعد (لولا): وإن كانت صورته صورة الجر فهو في الحقيقة مرفوع؛ لأنه حُمِلَ المرفوعُ على المجرور في هذه الصورة.
 والضمير بعد (عسى): وإن كانت صورته صورة المنصوب فهو في الحقيقة مرفوع؛ لأنه حُمِلَ المرفوع على المنصوب فيه، فهذا هو مذهب الكسائي^(٣)، والفراء^(٤) وأصحابهما من أهل الكوفة^(٥)، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش^(٦) من البصريين.
 وحجَّتُهُم على هذا هو أن التغيير في الضمائر أنفسها هو الكثير الشائع، فأما تغيير الحرف والفعل فلا وجه له بدليل أوجه أربعة:
 أما أولاً: فلأن الضمير المجرور أُكِّدَ بالمرفوع في مثل/ قولك: (مررت بك أنت، وبه [١٥٨] هو، وبنا نحن).

وأما ثانياً^(٧): فلأن الضمير المنصوب قد أُكِّدَ بالمرفوع أيضاً كقولك: (رأيتني أنا، ورأيتنا نحن).
 وأما ثالثاً: فلأن الضمير المرفوع قد حُمِلَ على المجرور، كقولك: (ما أنا كأنت).
 وأما رابعاً: فلأن المخفوض قد يكون مخفوضاً، وعلامة خفضه الفتحة في ما لا ينصرف، والمنصوب قد يكون منصوباً وعلامة نصبه الكسرة كباب الزينات.

(١) ينظر: الإنصاف (٦٨٧/٢)، والتخمير (١٧٠/٢).

(٢) (عسى) فعل، وقال (الحرفين) توسعاً في دلالة الحرف.

(٣) لم أجد له رأياً في المسألة.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري (٥١٣/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٤٤٥/٢).

(٥) ينظر: الإنصاف (٦٨٧/٢)، والتذيل (٤٤٤/٤).

(٦) ليس في معاني القرآن. وينظر: المقتضب (٧٣/٣)، والأصول (١٣٦/٢)، وأمالي ابن الشجري (٥١٣/٢٧٧، ٢/١)، والإنصاف (٦٨٧/٢)، والمقدمة الجزولية (١٢٩)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٧٦/١)، والتذيل (٤٤٤/٤).

(٧) ينظر: شرح الحمل لابن بابشاذ (٢٢٦/٢).

وإذا كان الأمر كما قررناه كان تقدير ما قلناه أولى وأحق من غيره لكثرة نظائره^(١) في كلام العرب بخلاف غيره^(٢) فإنه لا نظير له.

التقرير الثاني: أن الكاف والياء بعد (لولا) في موضع جرّ، وتكون (لولا) حرف جرّ، وأنّ لـ (لولا) مع المكنّي حالاً ليس له مع المظهر. وهذا^(٣) بعد (عسى) في موضع نصب بمترلتها في (لعلك). وهذا بعينه مذهب سيبويه^(٤)، والخليل، ويونس. واختاره الزمخشري، ونصره ابن الحاجب^(٥)، والخوازمي^(٦).

وحجّتهم على ما قالوه من وجهين^(٧):

أما أولاً: فلاّنه قد تقرّر أنّ هذه الصور واردة على خلاف القياس كما حققناه، فليس يخلو التغيير إما أن يكون في هذه الضمائر أو في غيرها، ومُحال أن يكون التغيير في هذه الضمائر؛ لأننا لو أوقفنا التغيير فيها أدى إلى تغييرات كثيرة ترتقي إلى اثني عشر مضمراً، فبطل أن يكون التغيير فيها، وإذا بطل أن يكون التغيير فيها وجب أن يكون في غيرها؛ فلهذا كان لـ (عسى)، و(لولا) حال مع المضمّر ليس لغيرهما.

وأما ثانياً: فهو أن التغيير في:

لَدُنْ غُدُوَّةً^(٨)

إنما كان في (لَدُنْ) بأن كان لها حال مع (غُدُوَّة) يخالف غيرها، فهكذا فيما نحن فيه يجب أن يكون التغيير في الأول دون الثاني، فهذا منتهى تقرير كلام الفريقين احتجاجاً.

(١) يعني: التغيير في الضمائر أنفسها.

(٢) يعني: تغيير الحرف والفعل.

(٣) في نسخة التحقيق (وهذا)، وبه لا تستقيم العبارة.

(٤) ينظر: الكتاب (٣٧٣/٢، ٣٧٤). ورواه سيبويه عن الخليل ويونس.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٧/١).

(٦) حكى الخوازمي القولين من غير ترجيح. ينظر: التخمير (١٧٠/٢، ١٧١).

(٧) ينظر: الكتاب (٣٧٥/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٦٩٨/٢، ٦٩٩).

(٨) جزء من بيت مرّ تخريجُه في ص (١٩٨) من النص المحقّق، وسيتكرّر في الصفحة الآتية.

والحقُّ عندنا ما ذهب إليه أهل الكوفة، واختاره الأخفش، وابن الأنباري^(١) من البصريين، ومعمدُنَا ما أسلفناه في تقرير دلائلهم.

وما قاله سيبويه ومن تابعه فهو ضعيف.

أمَّا ما قاله^(٢) أولاً من أنَّ التَّغْيِيرَ في المضمَر يؤدي إلى تَغْيِيرَات كثيرة، فمثلُ هذا لا مانع [منه]^(٣) إذا أدى إليه النظر، وحكمت به الأدلة، وكان جارياً على قانون الأقيسة، فما ذكروه إنما هو استبعادٌ محض لا فائدة فيه.

وأمَّا ما قاله ثانياً من أنَّ التَّغْيِيرَ في العامل أولى من تَغْيِير المَعْمُول، واعتضاده بقولهم: لَدُنْ غُدُوَّةٌ

فإنه إذا كان بعدها (غُدُوَّةٌ) فهو منصوب، وإذا كان غيره فهو مجرور، فهو نادرٌ قليل لا يُوجد إلا في مثل هذه الصورة لا غير، والوجه في تَغْيِيرها هو أنَّ هذه النونَ في (لَدُنْ) لما كانت تزول/ تارةً وتثبت أخرى كانت جاريةً مجرى التنوين إما توهمًا من المَغْيَر أنها تنوينٌ، أو تشبيهاً لها بالتنوين لتَغْيِيرها وزوالها^(٤).

وأمَّا ما أنكره المبردُ فالشواهدُ على إثباته كثيرة، وجملة ما أورد الشيخُ منها شواهدُ أربعة:

أولها: قول يزيد بن أم الحكم^(٥):

(١) ينظر: الإنصاف (٦٨٩/٢). ونسبة الأنباري إلى البصريين لا تصح، فهو من المتأخرين عن أصحاب المذهبين، وإن كان يميل إلى رأي البصريين كأكثر المتأخرين.

(٢) يعني سيبويه. وهو لم يقل ذلك، وإنما نسبته الشارح إليه اعتماداً على استدلال ابن الحاجب لقوله في شرح المقدمة الكافية (٦٩٧/٢، ٦٩٨).

(٣) زيادةٌ يستقيم السياق بها.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٦٩٩/٢).

(٥) الصواب أنه ابن الحكم بن أبي العاص الثقفي (... - ١٠٥هـ)، وليس ابن أم الحكم، وقد تبع الشارحُ الزمخشري في وهمه، ولعله التبس عنده بالشاعر عبدالرحمن بن أم الحكم، وهو ابن عبدالله بن عثمان الثقفي، وأمه أم الحكم هي أخت معاوية بن أبي سفيان. كان يزيد بن الحكم من شعراء العصر الأموي. من أهل الطائف، سكن البصرة. ولاة الحجاج فارس، ثم عزله، فأجرى له سليمان بن عبد الملك ما يعدل عمالته. كان شريف النفس، من حكماء الشعراء. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥١٩/٤)، وخزانة الأدب (١١٣/١).

وَكَم مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هَوَى
بَأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مِنْهُوِي^(١)
وقبله:

عَدُوُّكَ يَخْشَى صَوْلَتِي إِنْ لَقَيْتُهُ وَأَنْتَ عَدُوِّي لَيْسَ ذَاكَ بِمُسْتَوِي
ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهرٌ، و(كم): في موضع رفع بالابتداء، وهي جرّته.
و(كما هوى): في موضع نصب على الحال من الضمير في (طَحَّتْ) ومعناه: أنه
لَوْلَايَ ومكاني هلكَتَ كما يَهْلِكُ من تَرَدَّى من رأسِ جبل.
وخبر (كم) فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون محذوفاً، و(لولا) سادٌّ مسدّده.

وثانيهما: أن يكون الخبر هو (لولا ي....) إلى آخر البيت؛ لما فيه [من]^(٢) التعلّق
به، ويَحْتَمِلُ أن يكون قوله: (لولا ي طَحَّتْ....) في موضع الصفة لـ(موطن)، أي: وكم
موطن مُتَلَفٍ لك لَوْلَايَ. و(بأجرامه): متعلّق بـ(هوى) تعلّق المفاعيل. وخبر (لولا) محذوفٌ
على رأي من أبقاها على أصلها، وعلى قول سيبويه يكون التقدير فيه: وكم موطن مُتَلَفٍ
لك كانت سلامتك منه من أجلي. و(من) لا ابتداء الغاية متعلقة بـ(هوى). والنّيْقُ: أرفعُ
موضع في الجبل. هكذا قاله الجوهرى^(٣).

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على جواز استعمال الضمير المجرور بعد (لولا).
وثانيها: قول عمر بن أبي ربيعة:

لولاك هذا العامَ لم أَحْجُجْ^(٤)

(١) البيت من الطويل. ينظر: الكتاب (٣٧٤/٢)، وعيون الأخبار (٨٦/٣)، والكامل (١٢٧٧/٣)، والأماشي للقيالي (١/٩٧)، والإنصاف (٦٩١/٢)، والتذييل (٤٤٤/٤)، وخزانة الأدب (٣٣٦/٥).

(٢) تنمة لا يستقيم السياق إلّا بها.

(٣) ينظر: الصحاح (نوق) (١٥٦٢/٤).

(٤) عجز بيت من السّريع. وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة (١٣٧/١). وينظر: الإنصاف (٦٩٣/٢)، وشرح الرضي
على الكافية (٤٤٤/٢)، والتذييل (٤٤٤/٤)، وخزانة الأدب (٣٣٣/٥).

ويروى:

وَلَوْ تَرَكْتَ الْحَجَّ لَمْ أَخْرُجْ

وقبله^(١):

أَوَمَتْ بِكَفِّهَا مِنَ الْهُودَجِ لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجْ
أَنْتَ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجْتَنِي خَبَاءً وَلَوْلَا أَنْتَ لَمْ أَحْجُجْ
والخطاب فيه لُعمَرَ.

وإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران فلا حاجة بنا إلى كشفهما وبيانهما.
وثالثها:

يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٢)

وقبله:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَ

ومعناه: قد حَانَ وَقْتُ تَرْحُلِكَ فِي طَلَبِ مَالٍ نَنْفَقَهُ.

وإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران، والخبران محذوفان في (عَلَّكَ وَعَسَاكَ).
فعلى رأي أهل الكوفة والذي اخترناه الضميرُ في موضع رفعٍ في (عَسَاكَ)، وعلى رأي
سيبويه أنه في موضع نصبٍ، وأنَّ (عَسَاكَ) حرفُ نصبٍ بمعنى (لَعَلَّكَ)، وكذلك (عَسَانِي) في
بيت ابن حِطَّانٍ محمولٌ على (لعلّ) على رأي سيبويه، وشاهده ما يحكيه عن النحاة.
(وَحِطَّانٍ) بكسر الحاء المهملة شاعرٌ مُجِيدٌ من الخارجية على أمير المؤمنين كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ.
ورابعها: قول عَمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ الخارجي^(٣):

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي^(٤)

(١) يعني الشطر الأول الذي لم يذكره الزمخشري .

(٢) البيت من مشطور الرجز، وهو لرؤبة في ذيل ديوانه (١٨١). وينظر: الكتاب (٣٧٥/٢)، والشعر (١٤/١، ٧٩)،
والخصائص (٩٦/٢)، وفُرحة الأديب (١١٩)، والإنصاف (٢٢٢/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٢/٣)، وخزانة
الأدب (٣٦٢/٥).

(٣) البصري السدوسي، (...-٨٤هـ) تابعي صدوق روى عن عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وأبي موسى
الأشعري رضي الله عنهم. إلا أنه كان على مذهب الخوارج ويُقال رجع عن ذلك. كان من أشعر أهل عصره. ينظر:
المنتظم (٢٩١/٦)، وتهذيب الكمال (٣٢٢/٢٢)، وسير أعلام النبلاء (٢١٤/٤).

(٤) البيت من الوافر، وهو في شعر الخوارج (٢١). وينظر: الكتاب (٣٧٥/٢)، والخصائص (٢٥/٣)، وشرح المفصل
لابن يعيش (١٢٢/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٤٤٧/٢)، وخزانة الأدب (٣٤٩/٥).

وقبله^(١):

وَمَنْ يَقْصِدُ لِأَهْلِ الْحَقِّ مِنْهُمْ فَإِنِّي أَتَّقِيهِ كَمَا اتَّقَانِي / [١٥٩ب]
وإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران أيضاً.

وخامسها: ما أنشده النحاة:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلَمَّ مُلَمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُنكَ أَجْدَعًا^(٢)
فهذه الشواهد كلها دالة على استعمال ضمير المجرور في (لو) وضمير المنصوب في
(عسى)، فيبطل ما قاله المبرد في إنكار استعماله.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرة - :

«فصل

وَتُعَمَّدُ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ بِنُونٍ قَبْلَهَا إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِالْفِعْلِ صَوْنًا لَهَا^(٣) مِنْ أَخِي الْجَرِّ،
وَتُحْمَلُ عَلَيْهَا الْأَحْرَفُ الْخَمْسَةُ لِشَبْهِهَا بِهَا فَيَقَالُ: (إِنِّي) وكذلك الباقية كما قيل:
(ضَرَبَنِي وَبَضْرُبْنِي)، وللتضعيف مع كثرة الاستعمال جاز حذفها في أربعة منها في كل
كلام، وجاء في الشعر (لَيْتِي) لأنها منها. قال^(٤):

كُمْنِيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدَ بَعْضَ مَالِي
وقد فعلوا مثل ذلك في (من)، و(عن)، و(قط)، و(قد) إبقاءً عليها من أن
تُزِيلَ الْكُسْرَةُ سَكُونَهَا.

(١) البيت الذي قبله كما في الديوان هو:

عَلَيَّ بِذَاكَ أَنْ أَحْمِيهِ حَقًّا وَأَرَعَاهُ بِذَاكَ كَمَا رَعَانِي

والمذكور هو الذي قبل هذا البيت.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمتَّم بن نيرة في: مالك ومتمم ابنا نيرة^(١١٩). وينظر: المفضليات^(٢٧٠)، والأُمالي
للإيزيدي^(٢٥)، والحُلل^(٢٧٤)، وشرح الرضي على الكافية^(٤٤٦/٢)، وخزانة الأدب^(٣٤٥/٥).(٣) في نسخ المفضل جاء الضمير في (صوناً لها.... وتُحْمَلُ عليها.... لشبهها بها) للمفرد المذكر (صوناً له.... وتُحْمَلُ
عليه.... لشبهها به)، وهو الصواب؛ لأنَّ مرجع الضمير للفعل وهو مذكورٌ بالنص. ومرجع الضمير عند الشارح
للأفعال كما أشار في الشرح؛ فلذا جعله مؤنثاً. وهذا بعيدٌ فالمذكور في نص الزمخشري هو الفعل.

(٤) في المفضل (زيد الخير).

وَأَمَّا قَوْلُهُ:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي

فقد قال سيبويه: لما اضطرَّ شبهها بـ (حَسْبِي). وعن بعض العرب: (مِنِّْي وَعَنِي)، وهو شاذٌّ، ولم يفعلوه في: (عَلَيَّ، وَإِلَيَّ، وَلَدَيَّ)؛ لَأَمْنِهِمُ الْكُسْرَةَ فِيهَا^(١).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :
هذه النون^(٢) تُسَمَّى نونَ الوقاية^(٣)، وتُسَمَّى أيضاً بنونِ العماد^(٤)، وإنما سُمِّيتَ بِهَذَيْنِ اللَّقْبَيْنِ أَخْذاً لهما من الغرض الذي لأجله جيءُ بها.
فُسَمِّيتِ نونَ وقايةٍ؛ لأنها واقيةٌ للفعل^(٥) من وقوع الكسرة عليه.
وسُمِّيتِ نونَ عمادٍ؛ لأنَّ ياء المتكلم معتمدةٌ عليها في انكسار ما قبلها.
وقول الشيخ: (صَوْنًا لها من أخي الجر) يُشِيرُ به إلى أَنَّ الْكُسْرَ إِنَّمَا تَعْذُرُ دُخُولُهُ فِي الْأَفْعَالِ حَمَلًا لَهُ عَلَى أَخِيهِ وَهُوَ الْجَرُّ؛ فَإِنَّ الْأَفْعَالَ لَا حَظَّ لَهَا فِي دُخُولِ الْجَرِّ^(٦)؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ الْإِضَافَةَ، وَهِيَ مِمَّا لَا مَسَاغَ لِدُخُولِهَا فِي الْأَفْعَالِ بِحَالٍ^(٧).

فلإذا تقرر هذا فلنذكر دخولها في الأفعال، ثم نذكر دخولها على الحروف المشبهة لها، ثم نذكر دخولها على حروف الجرِّ، ثم نذكر دخولها على أسماء الأفعال. فهذه مراتب أربع، نذكر في كل واحدة^(٨) منها ما يليق بها^(٩) بمشيئة الله تعالى.

(١) الفصل (١٦٨ - ١٧٠).

(٢) حصوا النون لقرها من حروف المد واللين في الزيادة فهي صوت أغن زائد كما أن المد كذلك، وفي كونها علامات إعراب . ينظر: شرح الفصل لابن يعيش (١٢٣/٣)، والصفوة الصفية (١- ٢٢٨/٢).

(٣) نُسِبَ ذَلِكَ لِلْبَصْرِيِّينَ. ينظر: المفضل (١٢٣/٣).

(٤) نُسِبَ ذَلِكَ لِلْكُوفِيِّينَ. ينظر: اللباب (٤٨٣/١).

(٥) والحرف واسم الفعل، فهي تقي ما لا يقبل الكسر من الكسر.

(٦) ينظر: المحصل للورقي (٤٦٣/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٤٤٩/٢).

(٧) ينظر: شرح الفصل لابن يعيش (١٢٣/٣).

(٨) في نسخة التحقيق: (واحد)، وهو خطأ من الناسخ.

(٩) في نسخة التحقيق: (به)، وهو خطأ من الناسخ.

المرتبة الأولى: في كيفية دخولها على الأفعال، وهي في دخولها عليها على ثلاثة أوجه^(١):

الوجه الأول: أن تكون داخلةً على الفعل الماضي صوتاً له عن إذهاب الفتحة التي هي لازمة له، وهذا في مثل قولك: (خاطبني، وكلمني)، فإن هذه الفتحة واجبة في جميع الأفعال الماضية ولازمة لها لزوماً حتمياً حتى لا تنفك عنها في حال من الحالات^(٢).

وإنما وجب بها لأنها ضارعت الأفعال المضارعة لوقوعها حالاً وخبراً وشرطاً وصفةً وصلةً، وجري كوقوعها؛ فلهذا ثبتت على حركة لأجل ذلك؛ لأنّ الأفعال المضارعة قد وجب لها الإعراب لأجل مشابقتها للأسماء كما مرّ بيانه، فهذه لما شابها الأفعال المضارعة من هذه الوجوه أعطيت حظاً منها، وذلك الحظ هو بناؤها على الحركة لا غير.

الوجه الثاني: أن [يكون]^(٣) دخولها على أفعال الأمر الموقوفة محافظةً على أن تُزيل الكسرة سكونها^(٤) في نحو قولك: (أكرمني، وكلمني). قال الله تعالى: [وَأَنذَرْتُكَ الْكَفْرَ] ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩}

الوجه الثالث: أن يكون دخولها على الأفعال المضارعة، ولها حالتان^(١):

الحالة الأولى: أن يكون دخول هذه النون واجباً، وهذا إنما يكون في الأفعال المضارعة العريّة عن النون في مثل قولك: (هو يكرمني ويخاطبني ويكلمني)، فدخول هذه النون محافظةً على إعراب هذه الأفعال؛ لأنها لو لم تدخل لذهب إعراب الفعل بوقوع الكسرة عليه فدخلت صوتاً له عن ذلك. الحالة الثانية: أن يكون دخولها جائزاً، وهذا إنما يكون في الأفعال التي تلزمها النون في نحو قولنا: (هما يضربانني، وهم يضربونني، وأنتِ تضربينني يا امرأة). فأنت هاهنا بالخيار إن شئت أتيت بهذه النون جرياً على القياس في غيرها من الأفعال، وإن شئت حذفتها استقلالاً من اجتماع الأمثال، وهي نون الإعراب ونون الوقاية.

نعم، يبقى الكلام فيما هو المحذوف، هل هو نون الوقاية أو نون الإعراب^(٢)؟

والمختار أن المحذوف هو نون الوقاية لأمرين:

أما أولاً: فلأن نون الإعراب تسدّ مسدّ نون الوقاية ولا ينعكس الأمر. وأما ثانياً: فلأن نون الوقاية هي التي^(٣) حصل بها الثقل لحصولها أخيراً. فلهذا كانت هي أحقّ بالحذف لما ذكرناه. فهذا هو حكم دخولها في الأفعال. المرتبة الثانية: في كيفية دخولها على الحروف المشبهة بالفعل. ودخول النون فيها على ثلاثة أوجه^(٤):

الوجه الأول: أن يكون دخولها وإثباتها فيه هو الأولى، وهذا هو (ليت) فإنّ الأحسن إتيانها معها^(٥)، وإنما كان هو الأولى لأنها حرف مشبهة بالفعل، ولم يعرض لها مانع من ثبوتها كاجتماع الأمثال، وقد جاء حذفها في الشعر شاذاً؛ نظراً إلى أنها ليست بفعل^(٦).

(١) ينظر: الصفوة الصفية (١-٢٢٨/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٤٥٠/٢).

(٢) ينظر: الغرة المخفية (٣٣٤، ٣٣٥)، وشرح الرضي على الكافية (٤٥٠/٢). وظاهر كلام سيبويه أنّ المحذوف هو نون الرفع. ينظر: الكتاب (٥١٩/٣). ونسب الرضي له ذلك. وينظر: اللهجات في الكتاب (٥٥٣، ٥٥٤).

(٣) في نسخة التحقيق (هو الذي)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٧/١).

(٥) ينظر: الكتاب (٣٧٠/٢)، والغرة المخفية (٣٣٥)، وشرح الرضي على الكافية (٤٥٢/٢). وأجاز الفراء الوجهين. ينظر: ارتشاف الضرب (٩٢٣/٢).

(٦) هذا تعليلٌ للحذف. ينظر: الكتاب (٣٧٠/٢).

قال زيد الخيل^(١):

كَمُنِّيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي^(٢)

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد فيه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وقوله: (وَأَفْقَدَ): منصوبٌ جواباً للتمني. و(إذ): متعلقة بـ (مُنِّيَّة) لأنها بمعنى الوقت. والكاف/ في قوله: (كَمُنِّيَّة) متعلق بما قبله. ويجوز أن يكون قوله: (إذ قال) في موضع نصب على الحال كأنه قال: كَمُنِّيَّة جَابِرٍ في حال قوله وقول الشيخ: (لأنها منها) يشيرُ به إلى جواز حذف النون من (ليت)؛ لأنها من الأحرف الأربعة في الحرفية؛ فلاجل هذا جاز فيها حذف النون كما جاز في تلك الأربعة^(٣).

وعن بعض النحاة^(٤) أنها لغةٌ لِعَطْفَان، ووجهها ما ذكرناه^(٥).

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على طرح النون من (ليت) على هذه اللغة.

(١) ابن مهلهل الطائي، أبو مُكْنِف. جاهلي أدرك الإسلام، ووفد على النبي **e** مع وفد طَيْئٍ وأسلم وأجزل له الرسول الكريم العطايا، ولده: مُكْنِف وحُرَيْث، أسلما وشهدا حروب الردة. وحماد الراوية مولى مُكْنِف. كانت المدينة وبئةً حين قدومه على النبي **e**، فلما وصل بلده مات رضي الله عنه. ينظر: الشعر والشعراء (٢٨٦/١)، وأسد الغابة (٣٦٠/٢)، والإصابة (٦٢٢/٢).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه الذي ذكره الزمخشري:

أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدَ بَعْضَ مَالِي

وهو في شعر زيد الخيل (١٣٧). وينظر: الكتاب (٣٧٠/٢)، والنوادر لأبي زيد (٢٧٩)، ومجالس ثعلب (١٠٦/١)، وفرحة الأديب (١٠٥)، وضرائر الشعر لابن عصفور (١١٣)، وشرح الرضي على الكافية (٤٥٣/٢)، وجمع الهوامع (١/٢٢٣)، وخزانة الأدب (٣٧٥/٥). وجابر: رجلٌ من غطفان.

ويروى: (أُتْلِفَ) بدل (أَفْقَدَ)، و(جُلَّ) بدل (بَعْضَ).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسراي (١٥٠/٣).

(٤) في الاستحميز: أنَّ الناسب بعض البصريين. ينظر: (١٧٧/٢). وفي فرحة الأديب: (جابر) الوارد في البيت: رجلٌ من غطفان. ينظر: (١٠٥). وتُسب لغطفان حذف النون من الأفعال الخمسة كما في (أتجاوني) بالتخفيف. ينظر: البحر المحيط (٥٦٩/٤).

(٥) وهو أن (ليت) ليست بفعل.

وزيد الخيل هذا هو الذي قال فيه رسول الله ^(١) - صلى الله عليه وآله - : «ما وُصف لي رجلُ فرأيتُه إلاَّ كان دون ما بلغني إلاَّ زيدَ الخيل». وسماه رسول الله - صلى الله عليه - زيدَ الخير لكثرة خيره.

الوجه الثاني: أن يكون الحذفُ فيها أولى من الإثبات، وهو (لعل)، وعلته ^(٢) هو أن مخرج هذه اللام قريبٌ من مخرج النون فاجتمع لآمان قبل هذه النون مع لام قبل العين، فلما كثرت المتقاربات تنزلت منزلة التماثلات؛ فلهذا كان الحذفُ هو الأحسن ^(٣).

وقد حكى الجوهري ^(٤) فيها إثبات النون، تقول: (لعلني، ولعلي) بمعنى واحد، والوجه فيه هو مشابقتها للفعل، والمقارب لا يجري مجرى المماثل؛ فلهذا ساع فيها الإثبات وهو قليل.

الوجه الثالث: ما يجري فيه الأمران جميعاً على سواء.

وذلك أربعة أحرف: (إن)، و(أن)، و(لكن)، و(كأن).

فأما علّة الحذف ^(٥) فلاجل اجتماع الأمثال وهي النونات؛ فلهذا ضُعفت بالحذف.

وأما علّة الإثبات فلاجل شَبَهِها بالفعل كما ذكرناه، وقد جاء الأمران في كتاب الله

تعالى، قال تعالى: [إِنْ يَنْزِلُ السَّمَاءُ سَاقِطًا] ^(٦) و [وَلَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ النَّارِ] ^(٧) على إثبات النون وحذفها.

واختلف في المحذوف ^(٨)، فمنهم من قال هي الأولى، ومنهم من قال هي الثانية، ومنهم

من قال هي الثالثة ^(٩)، والأمر فيه قريبٌ وليس وراءه كثير فائدة فأعرضنا عن الإطالة فيه.

(١) رواه البيهقي وابن سعد وابن عبد البر. ينظر: دلائل النبوة (٣٣٧/٢٥)، والطبقات الكبرى (٣٢١/١)، والاستيعاب

(٢/٥٥٩)، وابن حجر في الإصابة (٦٢٣/٢). وينظر: الشعر والشعراء (٢٨٦/١)، والكشاف (٣٧٣/٣).

(٢) ينظر: الكتاب (٣٦٩/٢).

(٣) ينظر: الغرة المخفية (٣٣٥).

(٤) ينظر: الصحاح (لعل) (١٨١٥/٥).

(٥) ينظر: الكتاب (٣٦٩/٢).

(٦) سورة طه، من الآية (٢٠).

(٧) سورة طه، من الآية (١٢).

(٨) ينظر: الغرة المخفية (٣٣٥)، وارتشاف الضرب (٩٢٣/٢)، وجمع الهوامع (٢٢٥/١).

(٩) وهي نون الوقاية، وهذا قول الأكثرين من البصريين والكوفيين. ينظر: ارتشاف الضرب (٩٢٣/٢).

وقد قسّمناها على ستة أحرف. الشيخ جعلها خمسة بأن صير (إن) و(أن) قسمًا واحدًا، ولم يذكر حكم دخول النون مع (لعل) وله عذران:

أحدهما: أنه لما أجراها مجرى (إن وأن) في التقارب الذي بينهما لأن اللام يقارب النون، فاستغنى بذكرهن عن ذكرها.

وثانيهما: أنه إنما لم يذكرها؛ لأن دخول النون عليها قليل لا يُعَرَّجُ عليه؛ فلهذا لم يذكرها، وذكر أخواتها الخمسة، ويكون على هذا (إن وأن) قسمين.

المرتبة الثالثة: في كيفية دخولها على الحروف الجارة، وإنما دخلت عليها صَوْنًا لها عن أن تُزيل الكسرة سكونها، ولها في حقها حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون دخولها عليها جائزًا، وفيها وجهان: الإثبات، وهو الأكثر المطرد^(١) فتقول فيها: (مَنِي، وَعَنِي)، محافظةً على السكون كما قلناه؛ لأن الكسرة تكون واقعة على هذه النون، وعلى هذا يكون آخر الحرف سالمًا عن ذهاب/ سكونه لإدغامه في هذه النون والحرف، وهو قليل.

وأنشد النحاة:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنِّي^(٢)

ووجهه هو أن هذين الحرفين ليس فيهما شبهة من الفعل؛ فلهذا لم يكن دخول هذه النون ملتزمًا كما قلناه في الحروف المشبهة.

الحالة الثانية: أن يكون دخولها ممتنعًا، وهذا في نحو قولك: (إلى، وعلى)؛ وإنما امتنع دخول النون في هذين الحرفين؛ لأن الياء لما كانت مدغمة في مثلها أمنا عن وقوع الكسرة عليها^(٣)؛ فلهذا كان سكونها محفوظًا عن الزوال، فلم يكن ثمة حاجة إلى دخول نون.

(١) وقال بعض النحويين بوجوب الإثبات وجعلوا الحذف للاضطراب فحسب. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/٤٥٣)، وارتشاف الضرب (٢/٩٢٤).

(٢) البيت من الرمل. وقائله مجهول، وقال ابن هشام في التخليص: وفي النفس منه شيء. وينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/٤٥٣)، والأزهار الصافية (١/٣٠٠)، وتخليص الشواهد (١٠٦)، وجمع الهوامع (١/٢٢٤)، وخزانة الأدب (٥/٣٨٠). والرواية المشهورة (عنهم)، وقد أثبت الشارح رواية (عنه) في الأزهار الصافية أيضًا.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٧٩).

و(لدى)^(١) محمولة على الأسماء؛ فلهذا قالوا جميعاً: (لدي) كما قالوا (علي) لما ذكرناه.

المرتبة الرابعة: في كيفية دخولها على الأسماء.

واعلم أنّ دخولها في الأسماء على وجهين^(٢):

أحدهما: محافظة على سكون الأواخر فيما بُني منها على السكون^(٣)، وذلك نحو أسماء الأفعال في مثل (قَدْ، وَقَطْ) فإنك تقول: (قَدْني وَقَطْني)؛ لئلا يذهب السكون اللاحق بآخر هذه الأسماء، قال:

امْتَلَأَ الحَوْضُ وقال قَطْنِي
مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأْتُ بَطْنِي^(٤)

فأما قوله:

قَدْني مَنْ نَصَرَ الحُبَيْبِينَ قَدِي^(٥)
فقد قال سيبويه^(٦): لما اضْطُرَّ حذفها وشبهها بـ(حَسَنِي).

وأبو حُبيّب بالخاء المعجمة مُصَعَّرًا هو عبد الله بن الزبير كان يُكنّى بأبي حبيب، قال الراعي:

ما إِنْ أَتَيْتُ أبا حُبيّبٍ وَاِفْدًا^(٧)

(١) ينظر: الكتاب (٣٧٢/٢).

(٢) ينظر: التخمير (١٧٨/٢).

(٣) ينظر: عنقود الزواهر للقوشجي (٣٨٢).

(٤) البيتان من مشطور الرجز، وقائلهما مجهول، وينظر: إصلاح المنطق (٥٧، ٣٤٢)، والكامل (٦١٥/٢)، ومجالس ثعلب (١٥٨/١)، والخصائص (٢٣/١)، ودرة الغواص (٥٦)، وأمالى ابن السجري (٥١/٢، ٣٩٤)، والإنصاف (١/١٣٠). ويُروى: (قد خنق) بدل (امتأ)، و(سلاً) بدل (مهلاً)، ومعنى سلاً: سُلّ منّي الماء، أي: أفرغه برفق. وتُروى التاء في (ملأت) بالضم والفتح، والضمُّ أشهر.

(٥) البيت من مشطور الرجز. وهو منسوبٌ لحميد الأرقط، ولأبي نخيلة فيما تُنسب له وليس له. ينظر: شعر أبي نخيلة (١٩٤). وينظر: الكتاب (٣٧١/٢)، والنوادر لأبي زيد (٥٢٧)، وإصلاح المنطق (٣٤٢، ٤٠١)، والكامل (١٨٨/١، ١٢٣٤/٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٦٠٩/٢، ٨٩٦)، والإنصاف (١٣١/١)، وشرح الرضي على الكافية (٤٥٣/٢)، وخزانة الأدب (٣٨٢/٥).

(٦) ينظر: الكتاب (٣٧١/٢، ٣٧٢).

(٧) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

يَوْمًا أُرِيدُ بَيْعَتِي تَبْدِيلًا

فمن رواه بالثنية أراد به عبدالله بن الزبير وابنه، ويقال هو وأخوه مُصْعَب^(١).
ومن رواه بالجمع أراد به ثلاثهم: عبدالله وابنه وأخاه، وقال ابن السكيت^(٢): أراد
عبدالله ومن كان على رأيه.
وعبدالله هو الذي ادّعى الخلافة، وقتله الحجاج، وكانت تكنيته المشهورة بأبي بكر،
ومن أراد ذمّه كناه بأبي حبيب^(٣).
وثانيهما: أن تكون واردةً محافظةً على اختلاط الأسماء بالحروف، كقولك: (عليك
زيداً، وعليكني)؛ لأنّ الكاف في (عليك) إنما هي حرفُ خطاب، والياء هي اسمٌ لا محالة؛
فلهذا جاء بهذه النون صيانةً عن الاختلاط كما حققناه، فهذا هو الكلام على نون العماد.
وبالله التوفيق، وبتمامه تمّ الكلام على المضمرات.

وهو في ديوان الراعي (٢٣٣). ويُنظر: طبقات فحول الشعراء (٥٠٢/٢)، والكامل (١١٠٢/٣).
ويُروى الشطر الأول:

ما زُرْتُ آلَ أبي حبيبٍ وافداً

(١) وهو الأقرب فعبدالله يُكنى أبا حبيب فجعله حُبيباً وأخاه، وغلب عبدالله على مصعب لأنه أشهر. يُنظر: النوادر
لأبي زيد (٥٢٨).

(٢) يُنظر: إصلاح المنطق (٤٠١).

(٣) يُنظر: التخمير (١٧٩/٢).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرته - :

(ذا) للمذكر، ولمُثَّاه (ذان) في الرفع و(ذَيْن) في النصب والجرّ، ويحيء (ذان)

و(تَا وَتَهْ وَذَهْ) بالوصل والسكون و(ذِي) / للمؤنث، ولمشاه (تَانِ وتَيْنِ)، ولم يُثنَّ [١٦١ ب] من لغاته إلاَّ (تَا) وحدها، وجمعُهما جميعاً (أُولَى) بالقصر والمدّ مستويّاً في ذلك أولو العلم وغيرُهم. قال جرير:

ذُمَ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مِرَّةِ اللَّوَى وَالْعِيشَ بَعْدَ أَوَّلِكَ الْأَيَّامِ
وَتُلْحِقُ^(٢) أَحْرُوفَ الْخُطَابِ بِأَوَاخِرِهَا فَتَقُولُ: (ذَاكَ، وَذَانِكَ)، بِتَخْفِيفِ النُّونِ وَتَشْدِيدِهَا.
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: [š • ɪ ʈ ʙ ɛ ʒ d ɔ ʃ • ɪ ʔ < ʉ]، وَ(ذَيْنِكَ وَتَاكَ وَتِيكَ وَذِيكَ وَتَانِكَ وَتَيْنِكَ
وَأُولَاكَ وَأَوَّلِكَ)، وَتَتَصَرَّفُ مَعَ الْخُطَابِ فِي أَحْوَالِهِ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالتَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ. قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى: [š • ɪ ʔ A ʃ • ɪ ʔ < ʉ] قَالَ: [p h ʔ ɪ ʒ ɛ ʃ ɛ ʒ ɪ ʔ] وَقَالَ: [ɛ ʒ ɛ ʒ ɪ ʔ]
[n a ʃ] وَقَالَ: [ɪ ʃ ʉ ʔ ɪ ʒ ɛ ʃ ɛ ʒ ɪ ʔ] «^(٣). إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ.

قال السيد الإمام - رضى الله عنه وأرضاه - :

قبل الخوض في أسماء الإشارة نذكر ماهيتها والعلة في بنائها، فهاتان فائدتان:

الفائدة الأولى: في ذكر ماهيتها، وهي: ما وُضع لمشارٍ إليه^(٤). وهذا الحد وإن ذكر فيه لفظُ المشار إليه فلا يكون دوراً^(٥) كمن يقول في حد الحركة: ما كانت لمتحرك. ويقول

(١) أسماء الإشارة والأسماء المبهمة مصطلح بصري، والمصطلح الكوفي: أسماء المثل. ينظر: تهذيب اللغة (١٥/٢٩).

(٢) قبله في المفصل (فصل) ^{٢٨}.

(٣) الفصل، (١٧١، ١٧٢).

(٤) هذا تعريف ابن الحاجب. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧١٥/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٧٩/١).

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧١٥/٣).

في حد المتحرك ما كانت له حركة. فهذا لا محالة يكون دوراً؛ لأنه إحالة لمفهوم أحدهما ومعقول حقيقته على الآخر، بخلاف ما ذكرنا في حقيقة الإشارة فإنّ المشار إليه هاهنا مفهوم والإشارة مفهومة لغةً وعقلاً، والمجهول هو الاسم الموضوع لهذا المعنى في مصطلح النحاة؛ فلهذا جعلنا المشار إليه أصلاً في معقول لفظ الإشارة في اصطلاح النحاة.

وعلى هذا التقرير لا يكون دوراً إذ قد تُعرف الإشارة والمشار إليه، ولا يُعرف اسم الإشارة في اصطلاح النحاة، وهذا فيه دلالة على أنّ مفهوم حقيقة المشار إليه لا يتوقف على مفهوم اسم الإشارة في الاصطلاح؛ فلهذا لم يكن الحدُّ به يلزم فيه الدور.

الفائدة الثانية: في علة بناء أسماء الإشارة، وإنما وجب بناؤها لأمرين^(١):

أما أولاً^(٢): لأنها محتاجة في وضعها إلى ما تُبين به، وهو قرينة الإشارة؛ فلهذا كانت مُشبهةً للحرف في احتياجها إلى غيرها.

وأما ثانياً: فلأنّ في صيغها ما يكون مُشبهاً للحروف في صورته نحو: (تا، وتي) ثم حُمِلت باقيها عليها لاشتراكها كلها في كونها موضوعة للإشارة.

فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر تقسيمها، ثم نذكر كيفية استعمالها في الإشارة والخطاب، ثم نردفه بذكر أحكامها، فهذه مقاصد ثلاثة:

المقصد الأول: في تقسيمها، ولها تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: باعتبار صيغها إلى ما يكون موضوعاً للمذكر، وإلى ما يكون موضوعاً للمؤنث، وإلى ما يكون موضوعاً لهما جميعاً، وإلى ما يكون موضوعاً للأمكنة. [١٦٢] فهذه أنواع أربعة:

النوع الأول منها: ما يكون موضوعاً للمذكر، وفيه صورتان:

(١) ذكرهما الحيدرة، وزاد عليهما أمرين: الأول: أنها جاءت على صيغ مختلفة، فأغنى اختلاف الصيغ عن إعرابها. والثاني: أنها وقعت موقع المبني، وهو فعل الأمر، فمعنى (هذا): أشر، أو نبّه. ينظر: كشف المشكل (١/١٩٥، ١٩٦)، وذكر ابن يعيش عن بعض النحويين أنّ اسم الإشارة إنما بُني لشبهه بالضمير، فإنه يُشار به إلى اسم حاضر، فإذا غاب زال اسم الإشارة، كالضمير الذي يُسمّى به إذا تقدم ظاهر، فإذا لم يتقدمه لم يُسمّ به. ينظر: شرح المفصل (٣/١٢٦). وينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/٤٧١).

(٢) ينظر: الباب (١/٤٨٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٤٧٩).

الصورة الأولى: (ذا)^(١) وهي تستعمل في أولي العلم وغيرهم على سواء، وفي إعلانها تصريحان^(٢):

التصريف الأول: تكون عينه ولامه من جنس واحد، وعلى هذا يكون أصله (ذَيُّ)^(٣) من باب (حَيَّيْتُ)^(٤)، ووجهه هو أنه قد سُمع في (ذا) الإمالة كما حكاها سيويه^(٥). والظاهر أن هذه الألف هي العين، وأن اللام هي المحذوفة^(٦)، وإذا كانت العين ياءً وجب أن تكون اللام ياءً؛ لأنه ليس في الكلام على مثال (عَيَّوت)^(٧).

التصريف الثاني: أن تكون عينه واواً ولامه ياءً، ويكون أصله (ذَوِي) من باب (شَوَّيْتُ، وَحَوَّيْتُ)، وهذا هو قول بعض النحاة^(٨)، ووجهه هو أن باب (شَوَّيْتُ) أكثر استعمالاً من باب (حَيَّيْتُ)^(٩). وإذا كان هذا مُحتملاً كان حمُّله على الأكثر أولى من حمِّله على الأقل.

الصورة الثانية: (ذان) للمذكَّرين من أولي العلم وغيرهم، وفيه لغتان:

(١) ذهب البصريون إلى أن الحرفين في (ذا) أصل، وذهب الكوفيون إلى أن الذال وحدها هي الأصل، وما زيد عليها تكثير. ينظر: المقتضب (٢٧٥/٣)، وتهذيب اللغة (ذا) (٢٦١/١٥)، والإنصاف (٦٦٩/٢)، ونتائج الفكر (٢٢٧)، واللباب (٤٨٤/١)، وشرح الرضي على الكافية (٤٧٤/٢).

(٢) ينظر: الإنصاف (٦٦٩/٢، ٦٧٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٦/٣)، والمحصل للورقي (٤٨٦/٢).

(٣) كذا في شرح الرضي على الكافية (٤٧٣/٢)، وفي الأزهاري الصافية للشارح (٨٣/٢). وقال أبو علي وابن جني والأنباري وابن يعيش والورقي: أصله (ذَيُّ) بالتشديد، على لفظ (حَيَّ وَعَيَّ)، ثم حذفت اللام فصار (ذَيُّ). ينظر: المنصف (١٢٢/١)، والإنصاف (٦٧٠/٢)، وشرح المفصل (١٢٦/٣)، والمحصل للورقي (٤٨٦/٢).

(٤) وهو رأي الأخفش. ينظر: التخمير (١٨١/٢)، والمحصل للورقي (٤٨٦/٢).

(٥) ينظر: الكتاب (١٣٥/٤). وكذا المبرد. ينظر: المقتضب (٥٢/٣).

(٦) وهذا رأي أبي علي وابن جني. ينظر: المنصف (١٢٢/١)، وسر صناعة الإعراب (٤٦٩/٢، ٦٦٤). واضطرب قول الرضي في (ذا) فمرة يرى أن أصله (ذَيُّ) أو (ذَوِي) فقلبت اللام ألفاً وحذفت العين. ينظر: شرح الشافية (٢٨٤/١). ومرة يرى أن أصله (ذَيُّ) فقلبت العين ألفاً وحذفت اللام اعتباراً. ينظر: شرح الكافية (٤٧٣/٢).

(٧) في الإنصاف (حيوت). وكلاهما صحيح؛ لأن التمثيل على باب (حَيَّ وَعَيَّ). كما مرّ ذكره.

(٨) ذكر الأنباري والورقي الرأي من غير نسبة. ينظر: الإنصاف (٦٧٠/٢)، والمحصل للورقي (٤٨٦/٢).

(٩) في نسخة التحقيق: (من باب هذا)، وهو خطأ من الناسخ. والتصحيح من الإنصاف (٦٧٠/٢)، والأزهاري الصافية، ونص الشارح هناك: «لأن باب (حويْتُ) أكثر من باب (حَيَّيْتُ)». (٨٣/٢).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أحدها: أنها جاءت على لغة بلحارث^(١) بن كعب^(٢)، فإنهم يجعلون المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة كألف (عصا). قال شاعرهم:

تَزَوَّدَ مِنَّا يَبْنَ أَذْنَاهُ ضَرْبَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي الثَّرَابِ عَقِيمٌ^(٣)

وثانيها: أن (إن) هاهنا بمعنى نعم، واللام داخلية على مبتدأ محذوف تقديره: نعم هذان لهما ساحران، وقد استحسّن هذا أبو إسحاق الزجاج^(٤) وأُعجِبَ به، وردّه الفارسي في (الإغفال)^(٥)، وقال: إن من المحال أن يؤكّد الاسم بحرف ثم يحذف الاسم ويبقى الحرف.

وثالثها^(٦): يُحكى عن ابن كيسان أنه قال: سألتني القاضي إسماعيل^(٧) عن هذه الآية فقلت: القويُّ عندي أنّه لما كان المفرد على حالة واحدة في الإعراب وجب إجراء التثنية مجراه.

وهذا كلّهُ تعسّفٌ كما ترى. وعندي أن أسهلَ مأخذٍ أن يُقال إن هذه التثنية غيرُ حقيقةٍ بدليل أن صورة المفرد غيرُ محفوظة فيها، ولو حُفظت لكان القياسُ أن يُقال:

(١) الأصل: بنو الحارث. والعرب كما تحذف إحدى اللامين إذا التقيا تخفيفاً في نحو: (على الماء بنو فلان) فيقولون: (علماء بنو فلان)، فإنهم يحذفون النون إذا التقت مع اللام لتقاربهما في المخرج، والواو بعدها تُحذفُ لالتقاء الساكنين، وألف الوصل تسقط لفوات غرضها، فتكون الكلمة (بلحارث) ومثلها (بلعنبر) و(بلهجوم). ينظر: الكامل (٣/١٢٢٧-١٢٢٨).

(٢) ونُسبت لكنانة، وخنثعم، وزبيد، ولبنى العنبر، وبنى المهجيم، ومراد، وعذرة. ينظر: البحر المحيط (٧/٣٥٠).

(٣) البيت من الطويل، وهو لهوهر الحارثي. وينظر: الصاحي (٢٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/٧٠٤)، ومشكل إعراب القرآن (٤٦٦)، والروض الأنف (٣/٤٠٤)، وجمع الموامع (١/١٣٤)، وخزانة الأدب (٧/٤٥٣).

(٤) وقد أفاد الزجاج بأنه عرضه على المبرد وعلى إسماعيل بن إسحاق القاضي فأجازاه. ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/٣٦٣).

(٥) ينظر: (٢/٤٠٩).

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/٤٦).

(٧) ابن إسحاق بن إسماعيل الأزدي ولاءً (٢٠٠-٢٨٢هـ)، نشأ في البصرة واستوطن بغداد، سمع من مسدد، وابن المديني، وكانت بينه وبين المبرد مجالسات، ولي القضاء في بغداد وعزله المهتدي ثم أعاده المعتمد وبقي قاضياً إلى أن مات، كان فاضلاً فقيهاً على مذهب الإمام مالك، صنف: المسند، والقراءات، وأحكام القرآن، ومعاني القرآن. كان موته فجأة. ينظر: معجم الأدباء (٢/٦٤٧)، وبغية الوعاة (١/٤٤٣).

(هَـذَايَـان)، فلما كانت غيرَ قياسية واجتمع ألفان كان المحذوفُ هي ألفُ التثنية والباقية هي الألف المنقلبة؛ فلهذا كانت على / صورةٍ واحدةٍ في الأحوال الثلاثة.

وفي نونه أيضاً لغتان^(١):

تشديدها، وهو قليل، وتخفيفها هو الكثير، كالتون في التثنية الحقيقية.

النوع الثاني: المؤنث وله صورتان:

الصورة الأولى: المفرد، وهي تستعمل في أولي العلم وغيرهم، وفيه لغات خمس:

(تَا) وهي أكثرها، و(تِي) و(ذِي) و (تَهْ) و (ذَهْ) بالوصل والسكون، والسكون في (تَهْ، وَذَهْ) والوصل بالياء في (تِهِيْ)، و(ذِهِيْ)، والكلام على تصريف (تَا) كما ذكرناه في تصريف (ذَا).

الصورة الثانية: للمثنى منه (تَا)، و(تَيْنِ) وفي نونه لغتان: تخفيفها وهو الأكثر، وتثقيلها.

النوع الثالث: ما يكون موضوعاً لهما جميعاً، وهو (أولاءٍ) في الجمع، يُستعمل في أولي العلم وغيرهم، وفيه لغتان: المد والقصر^(٢).

وأما البيت^(٣) الذي أورده لجرير فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وفتح الميم في (دُمَّ المنازل) إنما كان من أجل التخفيف كما سنقرره من بعد. و(الأيام): مجرورة على الصفة لـ(أولاء). و(بعد): منصوبٌ على الظرفية [يَعْمَلُ فِيهِ الْفَعْلُ قَبْلَهُ]^(٤).

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على أنَّ (أولاء) يُستعمل في غير أولي العلم كما يُستعمل في أولي العلم ؛ لأنه هاهنا جعله إشارةً إلى الأيام كما ترى.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٢٩/٣)، والحصل للورقي (٥١٤/٢). وبينت القراءات فيها عند الحديث عن الآية.

(٢) ينظر: المقتضب (٢٧٨/٤)، ودقائق التصريف (٥٤١)، والغرة المخفية (٣٤٨). وزاد الحيدرة فيه لغتين: التشديد والتخفيف. ينظر: كشف المشكل (١٩٤/١).

(٣) وهو قوله: دُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَثَلَةِ اللَّوَى والعيش بعد أولئك الأيام والبيت من الكامل، وهو في ديوان جرير (تذييل الديوان) (٩٩٠/٢). وينظر: المقتضب (١٨٥/١)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٤٠/٣)، والكشاف (٤٤٩/٢)، والمثل السائر (٣٧٨/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٤٧٦/٢). ويُروى: (الأقوام) بدل (الأيام)، ولا شاهد فيه حينئذٍ. ينظر: تخلص الشواهد (١٢٤).

(٤) ما بين المعقوفتين غير واضح في نسخة التحقيق، وهكذا قرأته، ونصه في النسخة (يعمل فيه وبفعل قبله).

وزعم المبرد^(١) أن (ذاتك) مشدداً تثنيةً (ذلك)، وذاتك مخففاً تثنيةً (ذا)، وهكذا القول في المؤنث أيضاً، تكون المشددة تثنيةً لـ (تلك وتالك)، والمخففة تثنيةً (تا). وهذا تعسفٌ لا حاجة إليه^(٢).

والأقربُ أنهما لغتان كما ورد في المؤنث لغاتٌ كثيرةٌ كما حققناها. النوع الرابع منها: ما يكون مستعملاً في الأمانة للإشارة إليها، وذلك يكون على وجهين^(٣):

أحدهما: أن يكون مستعملاً في القريب وهو (هنا) بالضم والتخفيف. وثانيهما: أن يكون مستعملاً في البعيد، وذلك نحو: (هنا)، بالفتح والتضعيف في نونه، وقد حكي فيه الكسرُ أيضاً، ونحو (ثم)، فإن هذين يوضعان للإشارة إلى المكان البعيد. فهذا تقسيمها بالإضافة إلى صيغها.

التقسيم الثاني: بالإضافة إلى كيفية استعمالها، وهي في ذلك على أربعة أوجه^(٤): أحدها: أن تستعمل مجردةً عن الخطاب والتنبيه جميعاً، فيقال فيها: (ذا، وتا، وذان، وتان، وأولاء).

وثانيها: أن تكون مشفوعةً بالخطاب فيقال فيها: (ذاك، وتاك، وذاكما، وذاكن) على تصارييف الخطاب.

وثالثها: أن تكون مشفوعةً بالتنبيه فقط، فيقال فيها: (هذا، هاتا، هذان، هاتان، هؤلاء).

(١) ينظر: المقتضب (٢٧٥/٣).

(٢) مع حكم الشارح هذا على قول المبرد إلا أنه أخذ به في التقسيم الثالث باعتبار مراتب الإشارة. ووافق المبرد الزجاج وابن السراج والخوازمي. ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١٤٣/٤)، والأصول (١٢٨/٢)، والتخمير (١٨٥/٢). والتحقيق أنه لا فرق بين اللفظتين في القرب والبعد، وإنما هما لغتان. ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير (٦٦٠/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٤٨١/٢، ٤٨٢).

وقيل إن التشديد عوضٌ عن حذف الألف التي في (ذا)، وقيل إنه للفرق بين النونين التي تحذف للإضافة والتي لا تحذف للإضافة. وقيل غير ذلك. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٣٧/٣)، والحصل للورقي (٥١٣/٢، ٥١٤).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤٨٤/٢).

(٤) ينظر: كشف المشكل (١٩٤/١)، والغرة المخفية (٣٤٩).

ورابعها: أن تكون مشفوعةً بالتنبيه والخطاب جميعاً، فيقال فيها: (هاذاك، وهاتاك، وهاذانك، وهاتانك، وهؤلئك)، وهو أقل الاستعمالات فيها.

[١٦٣]

التقسيم الثالث: باعتبار مراتبها في الإشارة إلى ثلاثة أوجه^(١):
أولها: أن تكون مستعملة في القريب، وهذا نحو قولك: (هذا، وهذان، وهؤلاء).
وفي (هاتا، وهاتان، وهؤلاء) أيضاً.
وثانيها: أن تكون مستعملة في البعيد، وهذا نحو قولك: (ذلك، وأولئك، وتالك، وذائك، وتائك) مشددان. قال:

..... وحاَنَ لِتاَلِكَ العَمَمِ انْقِشاَعُ^(٢)

فمجيء اللام في المؤنث دلالة على أن المراد به البعيد. وقال في المذكر أيضاً:

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ
مَنِّي ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ
أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ^(٣)

فاللام فيها أمانة لاستعمالها في البعيد.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري (١٦٤/٣)، والغرة المخفية (٣٤٩)، وشرح المقدمة الكافية (٧١٨/٣)، وشرح الوافية نظم الكافية (٢٨٧)، وشرح الرضي على الكافية (٤٧٧/٢، ٤٧٨).

(٢) عجز بيت من الوافر، وهو للقطامي. ينظر: ديوان القطامي (٣٤٧)، وشرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي (٥٨٥)، والحصل للورقي (٥٢٠/٢)، ومعجم الهوامع (٢٦٠/١).
ورواية الديوان:

إلى الجُودِيِّ حَتَّى صَارَ حَجَرًا وَحاَنَ لِتاَلِكِ العُمَرِ انْحِساَرُ

ورواية الشارح هي رواية الخوارزمي في التخمير (١٨٦/٢)، وفيها ضعف؛ فمعنى العَمَم: سيلان الشعر على الجبهة حتى تضيق. ينظر: الصحاح (غمم) (١٩٩٨/٥). وهو لا يناسب معنى البيت؛ فهو في وصف سفينة نوح عليه السلام. ولعل الخوارزمي خلط بين هذا البيت وبيت القطامي الآخر:

تَعَلَّمْ أَنْ بَعْدَ الْعَيِّ رُشْدًا وَأَنَّ لِهَذِهِ العُمَرِ انْقِشاَعَا

وسيرد تخريجه في حكم اللام مع اسم الإشارة ص (٦٣٦) من النص المحقق.

(٣) الأبيات من مشطور الرجز، وهي لرؤبة في ديوانه (١٩٠). وينظر: اللمع (٢٨٦)، والحُلل في شرح أبيات الجمل (٣٣٦، ٣٣٧)، وشرح عمدة الحفاظ (٢٣١/١)، وتحليل الشواهد (٣٤٨).

وثالثها: أن تكون مستعملةً في المتوسط^(١)، وذلك نحو قولك: (ذاك، وذانك - بتخفيف النون -، وأولئك، وتاك، وتانك - بتخفيف نوهاً أيضاً -، وأولئك) له أيضاً. فهذا ما أردنا ذكره من ذكر تقسيمها.

المقصد الثاني: في كيفية استعمال مسائلها بالإضافة إلى الإشارة والخطاب.

فاعلم أن المشار إليه أمور ستة^(٢): مذكر ومؤنث، ومذكران ومؤنثان، ومذكرون ومؤنثون^(٣). وكل واحد من هذه له لفظ يدل عليه ويُستعمل فيه.

فـ(ذا) للمذكر و(تا) للمؤنث و(زان) للمذكرين و(تان) للمؤنثتين و(أولاء) للمذكرين والمؤنثات، فصارت ألفاظه المستعملة فيه خمسة، أربع نصوص وواحد مشترك بين معنيين، وهو (أولاء) فإنه يُستعمل في المذكرين والمؤنثات جميعاً.

والمخاطب أيضاً أمور ستة^(٤): مذكر ومؤنث، ومذكران ومؤنثان، ومذكرون ومؤنثون^(٥). وكل واحد من هذه له لفظ مستعمل فيه.

فـ(ذاك) بالفتح للمذكر، و(ذاك) للمؤنث بالكسر، و(ذاكما) للمثنى منهما، و(ذاكم) للمجموع المذكر، و(ذاكن) للمجموع المؤنث، فصارت ألفاظه المستعملة خمسة أيضاً، أربعة نصوص وواحد منها مشترك، وهو خطاب الاثنين، فإنهما فيه سواء.

فإذن، الألفاظ خمسة في خمسة فتكون خمسة وعشرين، والمعاني ستة في ستة، تكون ستة وثلاثين^(٦).

(١) ورأى بعض النحويين أن أسماء الإشارة على مرتبتين: قريب وهو المجرد عن الكاف واللام، وبعيد وهو المتصل بهما، أو بالكاف وحدها. ينظر: المقتضب (٢٧٥/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٤٨٠/٢). وظاهر كلام ابن الحشاش أن اللام هي التي تفيد البعد فحسب، وأن كاف الخطاب لا تفيد، فاسم الإشارة عنده مرتبتان قريب وهو المجرد من اللام، وبعيد وهو المتصل بها. ينظر: المرتجل (٣٠٢).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧١٦/٣).

(٣) في نسخة التحقيق (مذكرين ومؤنثين)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) ينظر: الغرة المخفية (٣٥٠).

(٥) في نسخة التحقيق (مذكرين ومؤنثين)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧١٧/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٨٠/١).

[۱۶۳ب]

وأكثر ما تأتي هذه اللام مع اسم الإشارة للمذكر دلالةً على البعد، نحو: (ذلك،
وذلكما، وذلكم)، وقد تأتي مع المؤنث على القلة. وأنشد ابن السكيت^(١):

تَعْلَمُ أَنَّ بَعْدَ الْغَيِّ رُشْدًا وَأَنَّ لَتَالِكِ الْغَمِّ انْحِسَارًا^(٢)

وقال في اختلاف أسماء الإشارة لأجل اختلاف المشار إليه، فقال في المفرد: [79E]

[6A6 6 6]^(٣)، وقال في المثنى: [š • 7 6 ` B 6 \$Z » d 6 š • 6 6 < 6]^(٤)، وقال في الجمع:

[6 6 f 6 6 » s 6 & 7 6 6 6]^(٥).

لا يُقال: فهل يجوز الجمع بين هاء التنبيه واللام فيقال: (هذلك)، كما جاز الجمع
بين هاء التنبيه والإشارة فقليل: هذاك؟

لأننا نقول: هذا فاسدٌ فإنَّ اللامَ موضوعةٌ للبعد، وهاء موضوعةٌ للقرب؛ فلهذا لم يجوز
الجمع بينهما لتناقضهما^(٦)، بخلاف الإشارة والتنبيه فإنه لا تناقض بينهما؛ فلهذا جاز الجمع
بينهما.

لا يُقال: فما دلالتكم على حرفية هذه الكاف في (ذلك، وذلكما، ولكن) وما
يؤمنكم أن يكون اسماً كالـكاف في نحو: (ضربتُك، مررتُ بك) ؟
لأننا نقول: هذا فاسدٌ لأمرين:

(١) لم أجده في إصلاح المنطق.

(٢) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه (٢٦٤). ورواية الشطر الثاني فيه:

وَأَنَّ لِهَذِهِ الْغَمْرِ انْقِشَاعًا

وينظر: شرح الرضي على الكافية (١٥٠/٤)، وجمع الهوامع (٢٦٠/١)، وخزانة الأدب (١٢٩/٩). ورواية (الغمر)
أصوب. ويراجع تخريج بيت القطامي السابق في مراتب اسم الإشارة.

(٣) سورة البقرة، من الآية (٢).

(٤) سورة القصص، من الآية (٣٢).

(٥) جزء من الآيات (٨٢) من سورة البقرة، و(٤٢) من سورة الأعراف، و(٢٦) من سورة يونس، و(٢٣) من سورة
هود، و(١٤) من سورة الأحقاف.

(٦) علل الخوارزمي بأنَّ (ها) نائبةٌ عن اللام التي هي للبعد، فكَرِهوا الجمع بين علامتين لمعنى واحد. ينظر: التخمير (٢/١٨٦).
وتعليق الشارح أوثق.

أما أولاً: فلأنهما لو كانت اسماً لم يكن لها بُدٌّ من الإعراب، ولا يُعقل لها رافعٌ ولا ناصبٌ ولا جارٌ لاستحالة الإضافة على أسماء الإشارة. فإذا بطل أن يكون لها موضعٌ من الإعراب استحالت الاسمية، وإذا بطلت الاسمية ثبتت الحرفية.

وأما ثانياً: فلأنهما لو/ كانت اسماً لما ثبتت معها النون في التشية في نحو قولك: [أ١٦٤] (ذانكما، وتانكما)، وإذا كان الأمر كما قلناه ثبتت حرفيتها وبطل كونها اسماً.

المقصد الثالث: في بيان أحكام أسماء الإشارة، ولها أحكام خمسة:

الحكم الأول: أنها جاريةٌ للتصارييف الإعرابية الرفع والنصب والجر، تقول: (جاءني هذا، ورأيت هذا، ومررت بهذا)، بخلاف المضمرات فإن كل واحد من صيغها لا يخرج عما هو موضوع له من الإعراب. فالضمائر المرفوعة متصلها ومنفصلها لا تخرج عن كونها مرفوعة، وهكذا القول في الضمائر المنصوبة والمجرورة فإنها غير خارجة أصلاً.

الحكم الثاني: أنه لا بد لها من مفسرٍ يوضح إبهامها، ورتبة هذا المفسر تكون بعدها، بخلاف المضمرات فإن مفسرها يكون قبلها، وهذا المفسر قد يكون محذوفاً ويُستغنى عن ذكره لقريضة الإشارة فتقول: (ذا، وتا) من غير ذكره. وربما يكون موجوداً فتقول: (هذا الرجل، وهذا الغلام).

الحكم الثالث: أنه يُراعى فيها معنى الفعل، ويكون ملحوظاً لها، ولهذا عملت في الأحوال النصب^(١). قال الله تعالى: [ٱۡنۡزَلَ ٱلسَّۡمَآءَ سَۡمَٰنًۢا مِّنۡ سَۡمَٰنٍۭ مَّۡكُنًۢا]^(٢)، وقال تعالى: [ۤاَوۡفَیۡ بِٱلۡعَهۡدِ ۚ ؕ ؕ]^(٣)، بخلاف المضمرة وأسماء الاستفهام فإنهم لم يلحظوا فيها معنى الفعل بحال، بل التزموا فيها صريح الاسمية؛ فلهذا لم يقولوا: (مَنْ زيدٌ واقفاً؟ ولا: هو زيدٌ واقفاً) كما قالوا: (هذا زيدٌ واقفاً).

الحكم الرابع: أنها تُوصَف ويوصَف بها بخلاف المضمرة فإنه لا يُوصَف ولا يُوصَف به كما قدمنا بيانه^(٤)، فتُوصَف باسم الجنس كما قررنا من أجل إيضاح حقائقها، وتكون

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٢٦/٣)، والتصريح (٦٤٧/٢).

(٢) سورة النمل، من الآية (٥٢).

(٣) سورة هود، من الآية (٧٢).

(٤) عرض له الشارح في باب الصفة، ص (٤٦٩، ٤٧٠) من النص المحقق.

وصفاً للأعلام كقولك: (مررت بزيد هذا)، ولا تُوصف بغير اسم الجنس، ولا تجري صفةً لغير العلم. وقد قررنا هذا كله فأغنى عن الإعادة.

الحكم الخامس^(١): أنها تُصَغَّرُ فيقال في (ذا): (ذَيَّا)، وفي (تا): (تَيَّا)، وفي (أولاء): (أولَيَّا)، وفي (ذان): (ذَيَّان)، و(ثَيَّان) في مصغر (تان)، وتصغيرها مخالفٌ لقياس التصغير في الأسماء المتمكنة، والمخالفة فيها حاصلةٌ من وجوه ثلاثة^(٢):

أما أولاً: فلأنه لم يُضَمَّ أوله كما يُضَمُّ أولُ الأسماء المتمكنة.
وأما ثانياً: فلأن ياء التصغير تلحق ثانية^(٣)، وحقها أن تكون ثالثةً في الأسماء المتمكنة.
وأما ثالثاً: فألحقت الألفُ في آخره من أجل العوض عن الضمة في أوله، بخلاف غيره.
فلأجل هذه الوجوه كان مخالفاً للقياس في تصغير غيره، وسيأتي لهذا مزيدٌ تحقيق في صنفِ التصغير^(٤).

ولها أحكامٌ كثيرةٌ ولكننا نكتفي بما ذكرناه/ها هنا، ففيه كفايةٌ وتنبيةٌ على ما سواه. [١٦٤ ب وباللّٰه التوفيق.

(١) ينظر: الكتاب (٤٨٧/٣).

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢٨٤/١)، والمناهج الكافية (٢٢٩).

(٣) قال سيبويه: «قلت فما بال ياء التصغير ثانيةً في (ذا) حين حُفِّرت قال هي في الأصل ثالثة ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات». الكتاب (٤٨٧/٣).

(٤) يقع في السفر الثالث من المحصل، وهو مفقود.

« الموصولات

و(ذا) في قولهم: (ماذا صنعتَ ؟) بمعنى: أيَّ شيء الذي صنعتَه.

والموصول^(١) ما لا بُدَّ لَهُ في تمامه اسماً من جملة تَرَدُّفِهِ من الجمل الخبرية التي تقع صفاتٍ، ومن ضمير فيها يرجع إليه، وتُسَمَّى هذه الجملة صلةً، ويسمى سببها سببويه الحشو، وذلك قولك: (الذي أبوه منطلقٌ زيدٌ، وجاءني من عهده عمرو).
واسم الفاعل في (الضارب) في معنى الفعل، وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلةً للآم، ويرجع الذكر منها إليه كما يرجع إلى (الذي).

وقد يُحذف الراجعُ كما ذكرناه، وسمِع الخليلُ أعرايياً^(٢) يقول: (ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً) وقرأ: [١ ٠ n ü " ٧ ٤ ٥ ' ? ä \$ \$ J ?] بحذفِ شَطْرِ الجُمْلَةِ. وقد جاءت (التي) في قولهم: (بعدَ اللَّتْيَا والتي) محذوفة الصلّة بأسرها، والمعنى: بعدَ الخُطّةِ التي من فَطَاعَةٍ شأَها كَيْتَ وَكِتَ. وإنما حذفوها ليوهموا أنها بلغت مبلغاً من الشدّة تقاصرت العبارةُ عن كُنْهه..... إلى قوله: وَمَجَالُ الإِخْبَارِ^(٣) «^(٤).

(١) قبله في المفصل (فصل).^{٢٨}

(٢) في المفصل: عربياً.

(٣) نص الزمخشري: (فصلٌ: ومَجَالُ الذي في باب الإخبار أَوْسَعُ من مجال اللام التي بمعناه....). والشارح يعني أَنَّهُ سيقف عند ما قبل هذا الفصل. فهو سيبدأ في شرح الفصل القادم من قول الزمخشري هذا.

(٤) الفصل (١٧٢ - ١٧٦).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

قبل الخوض في مقاصد الفصل، نذكر ماهية الموصول، والعلّة في بنائه، فهاتان فائدتان:

الفائدة الأولى: في ماهيته، وله تعريفان:

التعريف الأول: ذكره الشيخ، وحاصل^(١) ما قاله: (ما لا بُدَّ لَهُ في تمامه اسماً من جملة ترُدُّفه).

فظاهر كلامه هاهنا يقضي بأن الجملة هي المكملّة لكونه اسماً، وهذا فيه نظر^(٢)؛ فإنّ كونه اسماً حاصل من دون الصلة، ولكنه لما كان مُستبهماً أوضح بذكر صلتته.

فالصلة إنما كانت من أجل إيضاحه وبيانه لا من أجل حصول اسميته كما ذكر.

التعريف الثاني: ذكره ابن الحاجب^(٣)، وحاصل^(٤) ما قاله: هو ما لا يتم جزءاً إلّا

بصلة/ وعائد.

[١٦٥]

ويعني بكونه جزءاً أي أنه لا يكون فاعلاً ولا مبتدأً إلّا بكماله بجملة؛ لأنّ الجملة مركبة من جزأين، إما ملفوظاً بهما كقولك: (زيدٌ قائمٌ، ويقوم زيدٌ). وإما ملفوظاً بأحدهما والآخر منوي كقولك: (قم، اقعد)، فهذا الموصول في نفسه لا يقع فاعلاً ولا مبتدأً إلّا بعد تمامه بهذه الصلة.

لا يُقال^(٥): إنّ هذا الحدّ يُفضي إلى الدور؛ لأنه قد ذكر في حدّ الموصول الصلة، ومن أشكل عليه الموصول أشكل عليه الصلة، فيكون فيه إحالة لأحد المجهولين على الآخر.

لأننا نقول: هذا فاسدٌ لأمرين:

(١) بل هو نص كلامه، كما سبق.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٢١/٣).

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٢٠/٣).

(٤) بل هو نص كلامه.

(٥) الاعتراض والإجابة عنه أفادهما الشارح من ابن الحاجب. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٢٠/٣، ٧٢١).

أما أولاً: فلأنه إنما يلزم كونه دوراً لو أريد بالموصول اللغوي^(١)، فأما إذا أردنا بالموصول ما هو المصطلح عليه في ألسنة النحاة فعلى هذا لا يكون دوراً. وأما ثانياً: فلو قال: (ما لا يتم جزءاً إلا بجملة) لكان سالماً عن هذا الاعتراض، ولكنه إنما ذكر الصلة جرياً على اصطلاح النحاة في تسميتها صلة لا غير. فإذا تمهدت هذه القاعدة فالأولى في حدّ الموصول هو: ما لا يتم جزءاً إلا بجملة وعائد، وهذا هو محصول كلام ابن الحاجب.

ولما كان فيه غنية لا جرم اكتفينا به عن إيراد شيء في ماهية الموصول. الفائدة الثانية: في بيان العلة في بناء الموصولات، وإنما كانت مبنية لأمرين^(٢): أما أولاً: فلأنها لما كانت مفتقرة إلى جملة وعائد بحيث لا يتضح أمر الموصول إلا بهما أشبهت الحروف في افتقارها إلى غيرها؛ فلهذا كانت مبنية كبنائها. وأما ثانياً: فلأن في الموصولات ما هو مُشَبَّهٌ للحرف، وهو الألف واللام في اسمي الفاعل والمفعول؛ لأن هذه مُشَبَّهَةٌ للام التعريف، ثم حملنا سائر الموصولات عليها، والجامع بينها كونها موصولات.

فإذا عرفت هذا فهذا الفصل قد ضمَّه الشيخ تعديد الموصولات، والجملة التي يُوصَل بها، والعائد الذي يعود على الجملة. فهذه مراتبُ ثلاث اشتمل عليها كلام الشيخ نفصلها بمشيئة الله. المرتبة الأولى: في تعديد الموصولات، وهي صيغ سبع: الصيغة الأولى: (الذي، والتي)، وهما أمُّ الباب وأصله، وفيهما استعمالان أربعة: الاستعمال الأول: للمفرد المذكر، وفيه لغات^(٣) أربع^(٤): (الذي) بالتخفيف في الياء كالـ(عَمِي)، وهذا هو الأكثر.

(١) أي: المعنى اللغوي.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٢٠/٣).

(٣) يرى الشلويين أن اللغات المروية في (الذي) أصلها واحد وهو (الذي)، ولا لغات فيها، بل هي من الضرائر. ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير (٦٠٢/٢). وجمهور النحويين على أنها لغات. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/١٧٠)، وارتشاف الضرب (١٠٠٢٣/٢).

(٤) ينظر: الأزهية (٢٩٢)، والتخمير (١٩٨/٢)، والغرة المخفية (٣٣٧).

و(الَّذِي) بتشديد الياء كالصَّبِيِّ.

و(الَّذِ) ^(١) بحذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها.

و(الَّذِ) بالسكون في الذال.

الاستعمال الثاني: للمفرد المؤنث، وفيه أيضاً لغات أربع ^(٢):

(الَّتِي) بتخفيف الياء وهو الكثير.

و(الَّتِي) بتشديد الياء ^(٣) كالصَّبِيِّ.

و(الَّتِ) بحذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها.

و(الَّتِ) بحذفها وإسكان التاء ^(٤).

الاستعمال الثالث: في المثنى، وفي لغتان ^(٥):

(اللَّذَانِ واللَّتَانِ)، بتشديد النون ^(٦)، وبالألف في حال الرفع، وبالياء في حال النصب

والجر، وهذا على القلة.

وثانيهما: تخفيف النون ^(٧)، وقلبها ^(٨) باختلاف الإعراب فيها، وهذا هو الأكثر.

ومن شدد النون في التثنية ابن كثير في قراءته ^(٩): [نà6 ZB \$gĩ»šĩŭ b#%Q] ^(١٠).

(١) في الأزهية كُتب ما حُذف منه الياء بلامين. ينظر: الأزهية (٢٩٢). وهو مخالف لأصلها.

(٢) ينظر: الأزهية (٣٠٢)، وأسرار العربية (٣٧٩)، والغرة المخفية (٣٣٨).

(٣) قال أبو حيان إن التشديد لم يُحفظ في (التي)، وإنما في (الذي) فحسب. ينظر: ارتشاف الضرب (١٠٠٢/٢).

(٤) في نسخة التحقيق (الذال)، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) ينظر: الغرة المخفية (٣٣٨). وزادوا: اللذا، بحذف النون. ينظر: الأزهية (٢٩٦)، والتخمير (١٩٨/٢). وحذف

النون لغة بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة. ينظر: ارتشاف الضرب (١٠٠٤/٢)، واللهجات العربية في التراث (٢/

٦٩٠). وسيذكر الشارح لغة حذف النون قريباً، ولعله لم يجعلها لغةً مستقلة؛ لأنَّ من النحويين من يجعل الحذف

طارئاً لأجل طول الكلمة. ينظر: الأزهية (٢٩٦).

(٦) وهي لغة تميم وقيس. ينظر: ارتشاف الضرب (١٠٠٣/٢)، واللهجات العربية في التراث (٦٦٠/٢)، ولغة تميم (٣٩٠).

(٧) وهي لغة الحجازيين وبني أسد. ينظر: ارتشاف الضرب (١٠٠٣/٢).

(٨) الضمير لا يعود إلى النون، بل إلى الكلمة، يعني أنهما بالألف في حال الرفع، وبالياء في حالتي النصب والجر.

(٩) ينظر: ينظر: السبعة (٢٢٩)، والمبسوط (١٧٧)، والتيسير (٧٩).

(١٠) سورة النساء، من الآية (١٦).

الاستعمال الرابع: في الجمع، وفيه لغتان^(١):

إحدهما: (الذين)، بالياء في حال الرفع والنصب والجرّ على حالة واحدة، وهذا هو الأكثر والذي ورد عليه التنزيل.

وثانيهما: (الذون) في حال الرفع، و(الذين) في حال النصب والجرّ، وهذه هي لغة عُقَيْل^(٢)، ويقول شاعرهم:

نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا

يَوْمَ التُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَا^(٣)

و(الألى) بمعنى (الذين)، قال ابن دريد^(٤):

هُمُ الْأَلَى إِنْ فَاخَرُوا قَالَ الْعُلَى بِنِي امْرِئٍ فَاخَرَكُمُ عَفْرُ الْبَرَى^(٥)

و(اللاؤون)^(٦)، بالواو في حال الرفع، وبالياء في حال النصب والجرّ، هذا كله في صيغ الجمع في المذكر.

وأما المؤنث ففي جمعه ست لغات^(٧):

أولها: (اللاتي) بالياء المثناة التحتانية والتاء المثناة الفوقانية.

(١) ينظر: التخمير (١٩٨/٢)، والغرة المخفية (٣٣٨).

(٢) ينظر: السواد (٣١٧)، والغرة المخفية (٣٣٨). وقيل إنها لغة هذيل، وقيل: طيّئ. ينظر: ارتشاف الضرب (٢/١٠٠٤)، التذيل والتكميل (٣١/١).

(٣) بيتان من مشطور الرجز، وهما لأبي حرب العقيلي أو رؤية أو ليلي الأخيلية. ينظر: ديوان ليلي الأخيلية (٦٤)، وديوان رؤية في المنسوب (١٧٢). وينظر: نوادر أبي زيد (٢٣٩)، والتخمير (١٨٩/٢)، وخزانة الأدب (٣٢/٦). ورؤي البيت: (الذين).

(٤) محمد بن الحسن الأزدي، أبو بكر، (... - ٣٢١هـ)، نشأ بعمان وكان ذا يسار، قليل الدين. من تصانيفه: الجمهرة، والاشتقاق، والمقصورة. ينظر: إشارة التعيين (٣٠٤)، وبغية الوعاة (٧٦/١).

(٥) البيت من الرجز، وهو من مقصورة ابن دريد المشهورة. ينظر: شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي (١٠٦)، وشرح مقصورة ابن دريد وإعرابها للمهلي (٦)، والفوائد المحصورة لابن هشام اللخمي (٢٤٤). وعفر البرى: التراب.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٧٢/١).

(٧) زاد ابن الخباز لغتين (اللاي) و(اللاءات). ينظر: الغرة المخفية (٣٣٨). و(اللاءات) غريبة لم أجد من وافق ابن الخباز فيها. وزاد ابن يعيش (اللواتي) و(اللواء) و(اللوات). ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٤٢/٣).

وثانيها: (اللات) بالتاء لا غير.

وثالثها: (اللائي) بالياءين^(١).

ورابعها: (اللاء) بالهمزة لا غير.

وخامسها: (اللاي) بياء واحدة^(٢).

وسادسها: (اللواتي)، بالياء المثناة التحتانية، والتاء المثناة الفوقانية.

فهذا تقريرُ الموصول في (الذي)، و(التي) في هذه الاستعمالات الأربعة.

نعم، بقي البحثُ هاهنا عن أمرين:

البحث الأول: في الأصل من (الذي)، و(التي) وهذه مسألة خلاف بين النحاة^(٣).

فالذي ذهب إليه جماهير البصريين^(٤) كالخليل، وسيبويه^(٥)، والمازني، والمبرد، واختاره الزمخشري، والمتأخرون من النحاة أن الأصل فيها (لَذيّ)، و(لَتيّ)، ثم أُدخِلَ عليها لامُ التعريف^(٦) فقيل: (الذي)، و(التي). وحجتهم على هذا هو أن (الذي)، و(التي) اسمان لا محالة في اسميتهما، وأقل ما يكون الاسم على ثلاثة أحرف؛ فلهذا قلنا إن الأصل فيها (لَذيّ) نحو: (سَخِيّ) و(عَمِيّ).

(١) هكذا في نسخة التحقيق، ولم أجد من وافق الشارح في هذه اللغة، والصواب (اللائي) بالهمزة والياء. كما في نص الزمخشري.

(٢) مكسورة كما في النموذج (١١٤). وورد إسكانها. ينظر: الأزهية (٣٠٥).

(٣) ينظر: الإنصاف (٦٦٩/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٩/٣)، وشرح الرضي على الكافية (١٧/٣)، وارتشاف الضرب (١٠٠٢/٢).

(٤) تُسبب الرأي للبصريين بعمامة من غير تفصيل، ولم أجد نسبة رأيي في المسألة لمن ذكرهم الشارح سوى سيبويه. ينظر: الأصول (٢٦٢/٢)، وسر صناعة الإعراب (٣٥٥/١)، والإنصاف (٦٦٩/٢، ٦٧٢)، وارتشاف الضرب (١٠٠٢/٢).

(٥) لم أجد رأيه في الكتاب. وينظر: الأزهية (٢٩٢١).

(٦) المقصود لفظ التعريف لا معناه؛ لأنها زيادة لازمة لا تنفك عن الموصول فخالفت (أل) المعرفة، فزيادتها في الموصول من باب تحسين اللفظ، وليست للتعريف. ينظر: الحجة (١٥٢/١)، والمسائل العضديات (١٦٨)، والمسائل المنشورة (٢٧١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٠/٣، ١٤١). ورأى الأخفش وتبعه ابن عصفور أن التعريف بالألف واللام حقيقة؛ لأنه لا يثبت تعريفٌ بغير الألف واللام والإضافة، ولا إضافة، فلم يبقَ إلا التعريف بالألف واللام. ينظر: شرح جمل الزجاجي (١٣٥/٢)، و(أل) الزائدة اللازمة (٥٣).

وزعم الكسائي والفراء^(١) وغيرهما من نحاة الكوفة^(٢) أنّ الاسم منهما هو الذال والتاء^(٣) وحدهما؛ لأنّ اللام إنما هي للتعريف، والياء تحذف عند التثنية؛ فلهذا تقول: (الذال، والتان)، وفي هذا دلالة على أنّ الاسم فيها ليس إلاّ الذال والتاء لا غير^(٤).
والحقّ ما قاله البصريون ودليله ما ذكره.

وأما ما زعمه أهل الكوفة من حذف الياء عند التثنية فهو فاسد؛ لأنّ الياء إنما انحذفت لأنّ هذه التثنية ليست تثنيةً قياسيةً، وإنما هي صيغ مرتجلة من أجل التثنية؛ فلهذا/ انحذفت منه الياء، ولهذا فإنّ نحو: (سَخِيّ وَعَمِيّ) لما كانت تثنيتهما قياسيةً وجب إثبات الياء فيهما لما ذكرناه. فيبطل ما قالوه.

البحث الثاني: في (الذي) إذا شُدَّتْ ياءه هل يكون معرباً أو مبنياً؟
فيحتمل وجهين^(٥):

أحدهما أن يكون معرباً كما نُقل عن الشيخ^(٦)، فإنه قال: وقد يجري بوجوه الإعراب فيقال فيه: (جاعني الذي، ورأيت الذي، ومررت بالذي)، ووجهه أنه لا يكاد يُوجدُ اختلافُ الإعراب بالحركة في اسمٍ إلا وهو معرب؛ فلهذا قضينا بكونه معرباً عند اختلاف آخره بالحركة كما مثلناه.
وثانيهما: أن يكون مبنياً كسائر أخواته، ووجهه هو أنّ علة البناء حاصلةٌ فيه كحصولها في سائر أخواته؛ فلهذا قضينا بكونه مبنياً لا محالة، ويكون اختلافه بالحركة كاختلافه بالحرف في أواخره في نحو: (الذون والذنين)^(٧)، فكما أن هذا الاختلاف لا يُوجب إعرابه فهكذا اختلاف آخره بالحركة لا يوجب إعرابه.

(١) ينظر: الأزهية (٢٩١).

(٢) ينظر: الإنصاف (٦٦٩/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٧/٣)، وارتشاف الضرب (١٠٠٢/٢).

(٣) يرى ابن السراج أنّ أصل (الذي) عند غير البصريين (هذا)، وأصل (هذا) الذال. ينظر: الأصول (٢٦٣/٢).

(٤) ويرى السهيلي أنّ أصل (الذي) (ذو)، وله فيها تأويلٌ بعيد. ينظر: نتائج الفكر (١٧٨).

(٥) ينظر: التخميم (١٩٠/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٧/٣).

(٦) هذا ما نقله الخوارزمي، والخوارزمي إذا ذكر الشيخ فهو يعني الرمخشري، لكني لم أجد هذا النقل في الفصل، والأنموذج، والخواشي المنسوبة إليه، والكشاف. وإعراب المشددة جائزٌ عند الجزولي. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٧/٣)، وارتشاف الضرب (١٠٠٢/٢). ولم أجدّه في الجزولية.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش (١٤١/٣).

وهذا هو المختار؛ لأن الاختلاف لا يُوجب إعراب الاسم، وإنما الموجب لإعراب الاسم هو التركيب مع انتفاء المشابهة في مبني الأصل كالفعل والحرف.

فهذا وإن كان مختلفاً آخره لكنّ علة البناء باقية، وهو مشابهُه لما بُني بالأصالة وهو الحرف؛ فلهذا كان بناؤه هو الأولى مع اختلاف آخره بالحركة والحرف لما حققناه.

الصيغة الثانية^(١): اللام في اسم الفاعل في نحو قولك: (الضاربُ زيدٌ)، واللام في اسم المفعول في مثل قولك: (المضروبُ زيدٌ)، فهما^(٢) هاهنا بمعنى (الذي والتي) في المذكر والمؤنث، ويجريان في جميع أحكامهما مجرى (الذي والتي)^(٣)، خلا أن صلتها إنما تكون اسماً مفرداً، وإنما كان الأمر فيهما كما ذكرناه؛ لأنّ فيهما مشابهة صورته بلام التعريف في نحو: (الرجل، والغلام)، فكما أن هذه اللام مختصة بالدخول على الاسم المفرد، فهكذا هذه اللام.

ونحن وإن قلنا إن صورته صورة المفرد لكنه مُقدَّرٌ بالجملة^(٤)؛ لأنه في معنى (الذي ضرب)، وهو لا يُوصل إلا بالجملة، وإنما وصلناه بالمفرد توفيراً على الألف واللام ما يقتضيان من الأفراد، فيكون فيما قلناه وفاءً بالغرضين توفيراً على اللام ما تقتضيه من الأفراد، وتوفيراً على الموصول ما يقتضيه من الجملة، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل)، يشير به إلى ما قلناه من التقرير.

الصيغة الثالثة: (مَنْ) في قولك: (جاءني مَنْ جاءك)، ويختص بأولي العلم كما سنقره.

الصيغة الرابعة: (ما) في نحو قولك: (أكلتُ ما أكلته).

الصيغة الخامسة: (أيّ) في قولك: (اضرب أيّهم في الدار).

[١٦٦ب]

(١) ينظر: الغرة المخفية (٣٣٩).

(٢) يعني أن الألف واللام في اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى (الذي) على المشهور عند جمهور النحويين. ويرى الكوفيون أن الألف واللام مع اسم الفاعل أو اسم المفعول بمعنى (الذي)، ويقولون: (القائمُ أكرمتُ عمرو)، كأنهم قالوا: الذي أكرمتُ عمرو. ينظر: اللامات للزجاجي (٤٥).

(٣) وهي اسمٌ على قول جمهور النحويين، ويرى المازني أنها حرف كما هي في الأسماء الجامدة. ينظر: الأصول (٢/٢٦٥)، وشرح المفصل لابن يعش (١٤٤/٣)، والمفضل (١٦٤/٣)، وشرح الرضي على الكافية (١١/٣)، والتعليقة لابن النحاس (٢٠١/١).

(٤) ينظر: التعليقة لابن النحاس (٢٠٦/١، ٢٠٧).

الصيغة السادسة: (ذو) الطائية، في نحو قول عارق^(١):

لَنْ لَمْ تُعَيِّرَ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ
لَأَنْتَحِينَ لِلْعَظَمِ ذُو أَنَا عَارِقُهُ^(٢)
فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، واللام في قوله: (لَأَنْتَحِينَ) هي الموطئة للقسم، وسيأتي الكلام في الأولى والثانية في اللامات.

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على استعمال (ذو). بمعنى (الذي)، كما هي لغة طيِّ. ومن أبيات الحماسة^(٣)، قال سنان بن الفحل الطائي^(٤):

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ^(٥)

الصيغة السابعة: (ذا) في قولهم: (ماذا صنعته؟). بمعنى: أي شيء الذي صنعته؟

فهذا ما أردنا ذكره من بيان صيغ الموصولات.

المرتبة الثانية: في بيان ما يقع صلة.

اعلم أن ما يُوصَلُ به ضربان:

فالضرب الأول منهما: ما كانت صلته مفرداً، وهذا نحو اللام في الفاعل والمفعول

كـ(الضارب والمضروب) وما شاكلهما.

الضرب الثاني: ما كانت صلته جملة، ولا بدّ من أن تكون خبرية مستقلة بنفسها

معلومة للمخاطب ذات عائد، فهذه أمور أربعة^(٦) لا بدّ من اعتبارها:

(١) قيس بن جروة الطائي، توفي قبل الإسلام، لقب بعارق لقوله هذا البيت. كان معاصراً لعمر بن هند ملك الحيرة. ينظر: معجم الشعراء للمرزباني (١٨٣)، وخزانة الأدب (٤٣٨/٧).

(٢) البيت من الطويل. ونُسب البيت لعمر بن مَلَقَط. ينظر: النوادر لأبي زيد (٢٦٦)، وديوان الحماسة لأبي تمام (٥٧٦)، وسر صناعة الإعراب (٣٩٧/١)، وشرح الحماسة للمرزوقي (١٧٤٦/٤)، والتخميم (١٩٤/٢)، ورصف المباني (٣١٦). ويروى: (فإن) بدل (لن). أنتحي: أقصد. وعرق العظم: أكل ما عليه من اللحم.

(٣) ينظر: ديوان الحماسة لأبي تمام (١٦٦).

(٤) شاعر أموي. قال البغدادي: «لم أظفر له بترجمة ولم أر ذكره في كتب الأنساب». خزانة الأدب (٤٠/٦، ٤١).

(٥) البيت من الوافر. وينظر: الأزهية (٢٩٥)، وشرح الحماسة للمرزوقي (٥٩١/٢)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي (١٢٩)، والمرئجل (٥٨)، والإنصاف (٣٨٤/١)، والغرة المخفية (٣٣٨)، والتعليقة لابن النحاس (٢٠٣/١).

(٦) ينظر: الغرة المخفية (٣٣٩).

أولها: أن تكون خبرية، يُحترز به عن الجمل الإنشائية نحو الاستفهام والأمر والنهي؛ فإن هذه الأمور لا يجوز وقوعها صلوات.

وثانيها: أن تكون مستقلة بنفسها، يُحترز به عن الجملة المعطوفة في مثل قولك: (قام زيدٌ لكنَّ عمرًا جالسًا)، فهذه الجملة الواقعة بعد (لكنَّ) لا يجوز وقوعها صلة؛ لأنَّ (لكنَّ) من حقّها أن تكون واقعة بين كلامين متغايرين، يتعلّق الثاني بالأول على جهة المناقضة، فلو وقعت صلةً لكانت مستقلةً وهي مفتقرةٌ إلى ما قبلها، فيكون هذا مناقضة.

وثالثها: أن تكون معلومةً للمخاطب، يُحترز به عما إذا كانت مجهولةً، فإنها لا تقع صلةً، كقولك: (هذا الذي أكرمني)، لمن لا يعلم ذلك؛ لأنَّ الصلة إنما جيء بها من أجل إيضاح الموصول من حيث كان مبهمًا فلا بُدَّ فيما يكون موضحًا لغيره أن يكون معلومًا.

ولأجل اشتراط كون الصلة معلومةً وهم بعض النحاة حتى ظنَّ أنَّ المعرّفَ للاسم الموصول هو الصلّة^(١)، وهذا فاسدٌ فإنَّ الصلة نكرة^(٢)، فلا حظَّ لها في التعريف بحال.

ورابعها: أن تكون ذات عائد، يُحترز به عما إذا كانت هذه الجملة خاليةً عن العائد، كقولك: (جاءني الذي زيدٌ منطلقًا)، فإنَّ مثل هذا غير جائز لخلوها عن عائد،

(١) الموصول معرفةً وضعاً؛ لكنَّ المقصود منه الإشارة إلى معهود بين المتكلم والمخاطب. يضمنون الصلة، فالصلّة ليست معرفةً له، بل هي متممةٌ للغرض منه. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٣٩/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٨/٣). وقد صرح أبو علي وابن جني وعبدالقاهر بأنَّ الاسم الموصول يتعرف بالصلة. ينظر: المسائل العضديات (١٦٨)، وسر صناعة الإعراب (٢٥٣/١)، والتلخيص شرح الجمل (٢٢٥). وليس المراد من ذلك أنَّ الموصول نكرةٌ فعرف بالصلة، بل المراد أن الموصول والصلة كالشيء الواحد فالموصول لا يكاد يستغني عنها كما ذكر ابن الشجري. ينظر: أمالي ابن الشجري (١٤٠/١).

(٢) لأنها جملة، لكنَّ الرضي اعترض للحكم على الجملة بالتنكير أو التعريف؛ لأنَّ التعريف والتنكير من عوارض الذات، والجملة ليست ذاتاً فيعرض لها التعريف أو التنكير. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٩٨/٢).

وإنما اشترط رجوع العائد لأن الجملة أجنبية فلا بدّ فيها من عائد ليكون رابطاً بينها وبينه.

وأكثر النحاة^(١) يُسمونها الصلّة أخذاً لهذا اللقب من حيث كان الاسم لا يتمّ جزءاً [١٦٧] إلّا بها، وسيبويه^(٢) يسميها الحشو من حيث كانت غير مستقلة بنفسها وهي في حكم التتمة والتكملة، وجملها أربع^(٣):

الاسمية: كقولك: (أعجبي الذي أبوه منطلق).

والفعلية: كقولك: (مررت بالذي انطلق أبوه).

والشرطية: كقولك: (جاءني الذي إن أعطيته شكر).

والظرفية: كقولك: (أعجبي الذي عندك وفي الدار).

واعلم أنّ (الذي) في نفسها إنما وُضعت وُصلّةً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك إنهم إذا رأوا تعذر بعض الأحكام على قاعدة من القواعد توصلوا إلى تحصيل ذلك الحكم، فلما كان وصف المعارف بالجمل متعذراً لكونها نكرات توصلوا بـ(الذي) إلى الوصف بها.

وجملة ما جعلوه ذريعةً ووُصلّةً إلى حصول ما كان متعذراً أموراً أربعة:

أولها: (الذي)، فإنه وُصلّةٌ إلى وصف المعارف بالجمل كما ذكرناه.

وثانيها: (ذو)، فإنها وُضعت وُصلّةً إلى وصف الأسماء بالأجناس كما قررناه.

وثالثها: الفاء، فإنها وُصلّةٌ أيضاً إلى جواب الشرط بالجمل الابتدائية في مثل قولك:

(إن قمت فزيّد قائم)، ولولاها لم يجز الجواب بها.

ورابعها: الفعل الثلاثي نحو: (أشدّ، وأظهر)، فإنه إنما جيء به للتوصل بالتعجب من

الأفعال الزائدة على الثلاثة، نحو قولك: (ما أشدّ دَحْرَجَتَه، وأَبَيّنَ قَرطَستَه). وإلى التعجب

بالخلق الثابتة في: (ما أَبَيّنَ حَوَله، وأَظْهَرَ عَوْرَه).

(١) إطلاق اسم الصلة هو الغالب عند النحويين. ينظر: المقتضب (١٩/١ - ١١٥/٣)، والأصول (٣١٨/٢)، وعلل النحو للوراق (٣٠٣)، والجمل للزجاجي (٣٦١)، والإيضاح (٩٧)، واللمع (٢٤٧)، والخصائص (٣٥١/٢)، وأسرار العربية (٣٧٩).

(٢) سماها سيبويه حشواً في مواضع عدة. ينظر: الكتاب (١٠٥/٢ - ١٠٨)، وكذا ابن هشام. ينظر: أوضح المسالك (٣٣٥/١). وسماها سيبويه صلّةً أيضاً. ينظر: الكتاب (١٠٧/٢). وأفاد الشارح النسبة إلى سيبويه من الزمخشري كما مرّ في نصه أوّل الباب.

(٣) ينظر: الغرة المخفية (٣٣٩).

فهذه الأمور الأربعة كلها موضوعة للوصلة إلى ما ذكرناه.

فأما اللغات في (الذي)، و(التي) فقد قَدَّمناها، وقد حذفوا النون من مُثَاهُ ومجموعه. قال الأخطل^(١):

وإنَّ الذي حانتْ بفلجٍ دِماؤهم هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالدٍ^(٢)
ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، قوله: (هُمُ القومُ): فصلٌ بين خبر (إنَّ) واسمها، وهو العماد أيضاً. وقوله: (كُلُّ القومِ): على الصفة للقوم، كقولك: (مررت بالعالم كلِّ العالم).

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على حذف النون التي للجمع في (الذين)^(٣)؛ لأنه موضوعٌ للجمع بدليل (دِماؤهم)؛ لأنه راجعٌ إليه. و(فلج)^(٤): اسم موضع بين البصرة وضَرِيَّة^(٥).

وهذا البيت نسبته الخوارزمي^(٦) إلى الأخطل، ونسبه الجوهري^(٧) إلى الأشهب بن رُمَيْلة^(٨).

(١) غياث بن غوث التغلبي، أبو مالك، (...-٩٠هـ). نصراني، كان مقرباً عند بني أمية، وكان عبد الملك يُجزل له العطاء ويُفضِّله على غيره، بينه وبين الفرزدق وجريير مهاجرة مشهورة. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٤٥١/٢)، والشعر والشعراء (٤٨٣/١)، والمؤتلف والمختلف (٢٤).

(٢) البيت من الطويل. وهو للأشهب بن رُمَيْلة على الصواب. ينظر: الكتاب (١٨٧/١)، ومجاز القرآن (١٩٠/٢)، والبيان والتبيين (٥٥/٤)، وتأويل مشكل القرآن (٣٦١)، وشرح الحماسة للمرزوقي (٣٤/١)، والحماسة البصرية (٧٥٥)، والمفضل للسخاوي (١٨٥/٣)، وشرح الرضي (٢٠/٣).

(٣) وذكر أبو علي أنه يجوز أن يكون أفرد والمراد الكثرة، وليس أنَّ النون حُذفت. ينظر: الحجة (١٥١/١).

(٤) ينظر: الصحاح (فلج) (٣٣٥/١)، ومعجم البلدان (٤٤٢/٦).

(٥) قرية عامرة ذات ماء، على طريق مكة للقادم من البصرة. ينظر: معجم البلدان (٢٢٨/٥).

(٦) لم ينسبه الخوارزمي لأحد. ينظر: التخمير (١٩٩/٢). ونسبه البطليوسي للفرزدق خطأ. ينظر: إصلاح الخلل (٢٠٥). وليس في ديواني الأخطل والفرزدق.

(٧) لم ينسبه الجوهري لأحد. ينظر: الصحاح (فلج) (٣٣٥/١). ونسبته للأشهب هي الصواب.

(٨) ابن ثور بن أبي حارثة النهشلي التميمي، (...-٨٦هـ)، نشأ في نجد، كان جاهلياً ثم أسلم ولم يلقَ النبي ﷺ، أدرك الأمويين، هجا الفرزدق وأباه. و(رُمَيْلة) أمه، وكانت أمة. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٥٨٥/٢)، والمؤتلف والمختلف (٣٨).

المرتبة الثالثة: في بيان العائد إلى الموصول.

اعلم أن الموصول لا بدّ له من عائد كما ذكرناه، وهو في وقوعه عائداً على ثلاثة أوجه:
أولها: أن يكون مرفوعاً، وإذا كان مرفوعاً فوقوعه على وجهين: لازم، وغير لازم.
فباللزام إذا وقع فاعلاً في مثل قولك: (مررت بالذي قام، وبالذي ضرب)، فهذا
وأمثاله لا يجوز حذفه بحال.

وأما غير اللزام فهو إذا وقع مبتدأ، ونعني بكونه غير لازم هو أنه يجوز طرحه،
واللازم هو الذي لا يجوز طرحه.

وإنما يجوز طرحُ المبتدأ إذا طال الكلام، كقولك: (ما أنا بالذي قاتلُ لك شيئاً)، والتقدير
فيه: ما أنا بالذي هو قاتلُ لك شيئاً، وقرئ^(١) قوله تعالى: [*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ*]^(٢) أي:
هو أحسن، وهي محكيّة عن يحيى بن يعمر^(٣). ورؤي: (مررت بمن صالح)^(٤)، أي: بمن هو صالح.
وثانيها: أن يكون مجروراً، وهو على وجهين:

أحدهما: أن يكون مجروراً بالإضافة، كقولك: (الذي قام غلامه زيد)، فهذا ونحوه لا
يجوز حذفه، فلو قلت: (الذي قام غلامُ زيد) لم يسدّ كلامك.

والآخر: أن يكون مجروراً بحرف الجرّ، كقوله تعالى: [*وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشَيْءٍ*]^(٥) وتقديره: الذي كان لهم الخيرة فيه^(٦).

(١) وهي قراءة يحيى بن يعمر كما سيذكر الشارح، وعبدالله ابن أبي إسحاق. ينظر: المحتسب (٢٣٤/١)، والبحر المحيط (٦٩٤/٤).

(٢) سورة الأنعام، من الآية (١٥٤).

(٣) العدواني البصري، أبو سليمان، وأبو عدي، (...-٨٩هـ)، قاضي مرو، من التابعين، حدّث عن عائشة وابن عباس وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وأخذ عن أبي الأسود، قيل إنه أول من نقط المصحف. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٤١/٤).

(٤) رؤيت برفع (صالح) شاهداً على ما ذكر الشارح، وبكسر (صالح) شاهداً على مجيء (من) نكرة موصوفة. ينظر: الكتاب (١٠٧/٢)، والمقتضب (٤١/١)، والأصول (٣٩٧/٢).

(٥) سورة القصص، من الآية (٦٨).

(٦) أجاز الزمخشري هذا الوجه. ينظر: الكشف (١٨٨/٣، ١٨٩).

وعن (الذباب) في (يطير الذبابُ فيَغضبُ زيدٌ): (الذي يطيرُ فيَغضبُ زيدٌ الذبابُ)،
و(الطائرُ فيَغضبُ زيدٌ الذبابُ)، وعن (زيد): (الذي يطيرُ الذبابُ فيَغضبُ زيدٌ)،
و(الطائرُ الذبابُ فيَغضبُ زيدٌ) «^(١) /

[١٦٨ ب]

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا الباب واسعٌ، والكلام فيه طويلٌ، وقد أفرد النحاة فيه^(٢) كتباً كالمازني^(٣)،
وأبي القاسم الزجاجي^(٤)، وغيرهما من النحاة، لكننا نقتصر على الأهم من مسائله.
وقبل الخوض في أسرارهِ نذكر ماهية الإخبار وكيفية مجراه، فهذان بحثان:
البحث الأول: في ماهيته.

فالإخبار في اللغة هو: إعلامُ الغير بما يجْهله^(٥).
وهو في مصطلح النحاة^(٦): هو^(٧) تصديرُ الجملة بالموصول أو ما في معناه، وزحلقةُ
الاسم إلى عجزها على أن تضع مكانه ضميراً عائداً إلى الموصول.
فقولنا: (تصديرُ الجملة بالموصول) يُحترز به عما إذا لم يكن الموصول مُصدِّراً في مثل
قولك: (زيدٌ قائمٌ وعمرو منطلقٌ)، فإنَّ مثل هذا ليس من باب الإخبار الذي يريده النحاة^(٨)

(١) المفصل (١٧٦).

(٢) في باب الإخبار.

(٣) ينظر: شرح إيضاح أبي علي للعكبري (١٧٥٢/٤). ولعله يعني كتابه (الألف واللام). ذكره له السيوطي. ينظر:
بغية الوعاة (٤٦٥/١). وشرحه الزجاجي. ينظر: بغية الوعاة (٧٧/٢)، وهو غير كتابه اللامات المطبوع بتحقيق
د. مازن المبارك، فالزجاجي لم يذكر في (اللامات) أحكام الإخبار. ينظر: كتاب اللامات (الدراسة ١٦).

(٤) عبد الرحمن بن إسحاق، (٣٣٩-٣٤٠هـ)، منسوبٌ إلى شيخه الزجاج لملازمته له، أصله من صيمر، وسكن
بغداد، وانتقل إلى دمشق ودرس في جامعها. أخذ عن: نفطويه وابن دريد وأبي بكر ابن الأنباري، وابن كيسان،
وغيرهم. له: الجمل، واللامات، وشرح الألف واللام للمازني، والألملي، وغيرها. توفي في طبرية. ينظر: نزهة الألباء
(٢٢٧)، وإشارة التعيين (١٨٠)، وبغية الوعاة (٧٧/٢). ولعل المعنى: شرح الألف واللام للمازني.

(٥) ينظر: الأزهار الصافية (١٤٠/٢).

(٦) هذا تعريف الزمخشري كما في نصه المنقول. وأورده الشارح في الأزهار الصافية (١٤٠/٢).

(٧) تكرير (هو) ركائفة في الأسلوب، الأفصح تخنيه.

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٤/١).

في وِرْدٍ ولا صَدَر. وقولنا: (أو ما في معناه) لتدخل اللام في مثل قولك: (الضارب زيداً أنا)، فإنها في معنى الموصول لكنها مخصوصة بالدخول على الجملة الفعلية كما سنقرره.

وقولنا: (وزحلقة الاسم "المخبر عنه" ^(١) إلى عجزها)؛ لأن الغرض هو جعل ما قيل حديثاً عنه، وهذا لا يتم إلا مع كونه متأخراً.

وقولنا: (على أن تضع مكانه ضميراً عائداً إلى الموصول)؛ لأن من حق الموصول أن يرجع إليه من صلته ضمير؛ لكونها أجنبية عنه، فتقول في الإخبار عن (زيد) في قولك: (زيد منطلق)؛ الذي هو منطلق زيد، وعن (منطلق)؛ الذي زيد هو منطلق، وعن اسمك في (ضربتُ زيداً)؛ الضاربُ زيداً أنا، وعن (زيد)؛ الذي ضربته زيد. فنجد ما اعتبرناه في الحقيقة حاصلًا هاهنا لا محالة.

لا يقال: أليس المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين فالمبتدأ هو الأول منهما كما إذا قلنا: (الله ربُّنا، وربُّنا الله)، فكيف قالوا هنا: (كيف تُخبر عن زيد؟) وهو خبر في نفسه لأن ما قبله معرفة؟ فالقياس أن يقولوا على مقتضى أصولهم: كيف تُخبر بـ(زيد) لا محالة؟

لأننا نقول: أما على الاعتبار الذي ذكرناه ومهدناه في باب المبتدأ والخبر ^(٢) وهو أن المبتدأ هو المسند إليه سواء كان معرفة أو نكرة، والخبر هو المسند به سواء كان معرفة أو نكرة، متقدماً أو متأخراً، فهو جار على القياس، فإن الإخبار هاهنا بالموصول عن (زيد)؛ لأنه هو المسند به سواء كان متقدماً أو متأخراً؛ فلهذا إذا قيل لك: كيف تُخبر عن (زيد)؟ بمعنى: كيف تجعل الموصول خبراً عنه وهو مبتدأ؟ فتقول: / (الذي هو منطلق زيد)؛ فلهذا كان جارياً على القياس على المعيار الذي ذكرناه فلا يحتاج إلى تأويل.

وأما على ما قاله النحاة فلا بد فيه من تأويل؛ لأن المبتدأ عندهم هو الموصول، فلا يُقال: كيف تُخبر عن (زيد)؟ وهو عندهم خبرٌ بنفسه؛ لأنهما معرفتان، فالمتقدم منهما هو المبتدأ لا محالة كما سبق تقريره. فطريقة تأويله على قولهم هو: أن القياس عندهم أن يُقال: كيف تُخبر بـ(زيد)؟ إذ هو الأصل وإنما جرى على اللفظ الذي ذكرناه لأن الموصول في المعنى هو (زيد)، فيقال: كيف تُخبر عن هذا الذي هو زيد؟ لكنه كثر حتى قيل: كيف تُخبر عن (زيد)؟.

(١) قول الشارح: (المخبر عنه) لم يرد في تعريفه، فهو تفسيرٌ له.

(٢) ينظر: المحصل (١/٤١٥).

هكذا قرّره ابنُ الحاجب^(١). وهو استمرارٌ منه على الوَهْم الذي حكيناه عنه وعنهم في المبتدأ والخبر من أنّهما إذا كانا معرفتين فأَيُّهما قدمت فهو المبتدأ. وقد قرّرنا ما عليه الحقُّ في هذه المسألة^(٢)، وأفسدنا كلامهم فيها، وذكرنا ما يُعتمد عليه من ذلك فلا وجه لتكريره.

البحث الثاني: في كيفية مجراه.

اعلم أن المقصود بالإخبار هو: بيان المنسوب والمنسوب إليه والنسبة. فالمنسوبُ هو (الذي) بصلته، والمنسوب إليه هو (زيد)، والنسبة هي الصلة. فإذا قصدت بيان المنسوب إليه بأنه (زيد) لما عرض فيه من الإبهام إذا كان معلوماً عند الإطلاق على جهةٍ غير كونه زيداً، أو أردت إيضاح النسبة أو المنسوب على جهةٍ يزول معها الإبهام في جميع ذلك كلّ فإنك تأتي بطريقة الإخبار على الصفة التي ذكرناها، فيتضح الأمر فيما ذكرناه من هذا النسبة المذكورة، فهذا هو الفائدة بالإخبار.

فإذا عرفت هذا فاعلم أن الإخبار عن الأسماء له مجريان^(٣):
المجرى الأول منهما: أن يكون بـ (الذي) في المذكر وبـ (التي) في المؤنث، وهو على وجهين:

أحدهما: أن يكون جارياً في الجملة الاسمية، كقولك في الإخبار عن (زيد) في (زيد قائم): الذي هو قائمٌ زيد، وعن (قائم): الذي زيدٌ هو قائمٌ.
وثانيهما: أن يكون جارياً في الجملة الفعلية كقولك في الإخبار عن التاء في (ضربت زيداً): الذي ضرب زيداً أنا، وعن (زيد): الذي ضربته زيدٌ.

فيدخل الإخبار بالذي وأخواتها في الجملة الاسمية والفعلية كما ترى؛ لأنّ (الذي) وأخواتها كما توصل بالجملة الاسمية فهي توصل أيضاً بالجملة الفعلية كما قرّرناه من قبل؛ فلهذا كانت داخلةً عليهما جميعاً، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (وبحال (الذي) في باب [١٦٩] ب

(١) ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٤٨٤/١).

(٢) وخلاصة كلام الشارح: الخبر في نفسه متميزٌ بحقيقته عن المبتدأ سواء كان متقدماً أم متأخراً، فالخبر هو الحكم المضاف إلى الذات، والمبتدأ هو المحكوم عليه بذلك الحكم. وكل واحدٍ منهما لا يخرج عن حقيقته وما هو لازم له بتقدمه أو تأخره. ينظر: المحصل (٤١٥/١، ٤١٦).

(٣) ينظر: الغرة المخفية (٣٤٣)، وشرح المقدمة الكافية (٧٢٩/٣).

الإخبارِ أوسعُ من مجال اللام من حيث كانت داخلةً الفعليةً والاسمية، واللام لا تدخل إلا على الفعلية). يشير به إلى التقرير الذي لحصناه.

الجرى الثاني: أن تكون طريقة الإخبار بـ(اللام)^(١)، وهذا لا يكون مختصاً إلا بالجملة الفعلية؛ وإنما كان الأمر كما قلناه لأن اللام لا تختص إلا باسم الفاعل واسم المفعول، وهما^(٢) لا يمكن سبكهما إلا من الجملة الفعلية، ولأن له شبهاً بلام المعرفة؛ فلهذا لم تكن مختصة إلا بالمفرد، فتقول إذا أخبرت عن (زيد) في (قام زيد): القائم زيدٌ، وعن (الذباب) في (يطير الذبابُ فيغضب زيدٌ): الطائرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ، وعن (زيد): الطائرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ، وهكذا القول في الجمل الفعلية فإنك لا تدخلها إلا عليها دون ما سواها كالجملة الابتدائية، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: ولم يكن للام مدخل إلا في الفعلية. ولا تقول: (الهو منطلق)، وإنما تقول: (القائمُ زيدٌ) في (قام زيد) إذا أخبرت عنه.

لا يُقال: إنك إذا أخبرت عن (زيد) في قولك: (يطير الذبابُ فيغضب زيدٌ)، فقلت: (الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ)، أو قلت: (الطائرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ) فقد عطفت فيه (يغضب) على (يطير)، و(يغضب) فيه ضمير، و(يطير) ليس فيه ضميرٌ، وهما جميعاً صلتان لـ(الذي) فكيف يصح عطف أحدهما على الآخر وأحدهما فيه ضميرٌ والآخر خالٍ عن الضمير؟ هذا مُحالٌ فيلزم فسادُ المسألة وبطلانُها.

لأننا نقول: هذا فاسدٌ، فإن الفاء هاهنا ليست للعطف^(٣) فيلزم ما قلتموه وإنما دخلت للدلالة على ما هي موضوعة لأجله وهي السببية؛ لأنها مشعرة بأن الغضبَ مُسبَّبٌ عن الطيران وليست للعطف، ولهذا لم يحسن مكانها الواو^(٤)، فلا يجوز أن تقول: (يطير الذبابُ

(١) إنما حصوا (الذي) و(أل) في باب الإخبار لأنهما يقعان على ذي العلم وغيره. ينظر: الغرة المخفية (٣٤٣).

(٢) في نسخة التحقيق (وهو)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) هذه الفاء تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وهي مفيدة السببية ولو لم تدخل لاحتمال الكلام المراد وغيره. ينظر: شرح إيضاح أبي علي للعكبري (١٧٥٩/٤)، ومغني اللبيب (٢١٩).

(٤) ينظر: الإقليد (٨٧٨/٢).

ويغضب زيداً) لَمَّا لم تكن مشعرةً بالسببية؛ فلهذا جاز إخلاء إحدى^(١) الجملتين عن الضمير لَمَّا كانا كالجملتين الواحدة، والفاء ليست في الحقيقة عاطفةً لما مهّدناه.

فحصل من مجموع ما ذكرناه أن (الذي) تدخل على الجملتين الفعلية والاسمية، واللام لا تكون داخليةً إلا على الفعلية كما لحّصناه .

فإذا تمهّدت هذه القاعدة فلنذكر شروط الإخبار، ثم نذكر كيفيته، فهذان مقصدان:

المقصد الأول: في بيان شروط الإخبار.

اعلم أنّه لا يلزم/ في كل اسم جواز الإخبار عنه، وإنما يصحّ الإخبار عن الاسم متى [١٧٠أ] تكاملت فيه شرائط، وجملتها أمور خمسة^(٢):

الشرط الأول: أن يكون هذا الاسم مما يصحّ تعريفه؛ لأنه في الإخبار يصير مندرجاً تحت (الذي، واللام)؛ فلهذا لم يكن بدّ من الحكم عليه بالتعريف، وعلى هذا لا يجوز الإخبار عن الأحوال^(٣)، ولا عن التمييز، والمجرور بـ(ربّ)، واسم (لا)، وما شاكلها لَمَّا كانت هذه نكراتٍ فلا يجوز أن تقول في الإخبار عن (ضاحكاً) في: (جاء زيدٌ ضاحكاً): الذي جاء زيدٌ إياه ضاحكٌ، ولا في قولك: (عشرون درهماً): الذي عشرون إياه درهمٌ، وهكذا القول في باقيها، والوجه ما قرّرناه.

لا يُقال: فإذا جاءت الأحوال معارف في مثل قولك: (مررت بهم الجماء الغفير)، و(جاؤوا قضّهم بقضيضهم) فهل يجوز الإخبار عنه في هذه الحالة لَمَّا كانت معارف؟
لأننا نقول: هذا فاسدٌ فإنها وإن كانت في الظاهر معارف فهي في الحقيقة في معنى مجتمعين، ولا شك في كونه نكرة، فلا يجوز الإخبار عنه، وهكذا القول في نظائره.

الشرط الثاني: أن يكون هذا الاسم مما يصحّ إضماره، وعلى هذا لا يجوز الإخبار بمجرور (حتى، والكاف، ومد، ومنذ)؛ لأنّ هذه الأمور لا يجوز دخولها إلا

(١) في نسخة التحقيق (أحد)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) أفاد الشارح هذه الشروط الخمسة من ابن الخباز. ينظر: الغرة المخفية (٣٤٢)، وينظر: ارتشاف الضرب (١٠٤٩/٣).

(٣) الحال والتمييز واسم (لا) ينحرم فيها الشرط الآتي فلا يصحّ إضمارها. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٣٠/٣)، وارتشاف الضرب (١٠٥٠/٣).

على الأسماء الظاهرة؛ فلهذا لا يجوز أن تقول في الإخبار عن الأنبياء في قولك: (مات الناس حتى الأنبياء)^(١): الذي مات حتى هم الأنبياء. ولا يجوز أن تُخبر عن الأسد في قولك: (زيدٌ كالأسد): الذي زيدٌ كهو الأسد، لما كانت لا تدخل على المضمرات، وهكذا القول في سائرهما.

الشرط الثالث: أن يكون هذا الاسم مما يصح أن يكون مرفوعاً، فما كان يُلتزم فيها النصب لا يجوز دخولها في الإخبار، فعلى هذا لا يجوز الإخبار عن المصادر اللازمة المصدرية، فلا يجوز الإخبار عن (حقاً) في قولك: (هذا عبدُ الله حقاً): الذي هذا عبدُ الله إياه حقٌّ، وفي قولك: (عليّ له ألفُ درهمٍ عُرْفاً): الذي عليّ له ألفُ درهمٍ إياه عُرْفٌ. وهكذا القول في الظروف اللازمة للنصب، فلا يجوز الإخبار عن (ذاتَ مرة) في قولك: (سرنا ذاتَ مرّة): التي سرناها وفيها ذاتُ مرّة، ولا في قولك: (سرنا سُحيراً): الذي سرناه وسرنا فيه سُحيراً. وإنما لم يجر هذا لما كانت هذه الأمور لازمةً للنصب، فلو أخبرنا عنها لجعلناها مرفوعةً لا محالة، ورفعها مُحالٌ لما ذكرناه في الظروف من التزامهم فيها النصب.

الشرط الرابع: أن يكون هذا الاسم مستقلاً بنفسه فما كان لا يدل على معناه الموضوع إلا مع غيره لم يجر الإخبار عنه^(٢)، فعلى هذا لا يجوز الإخبار عن (عامرٍ) في كنية الضبيّ بأمّ عامر، ولا عن (مقرض) و(قَبَان) في ابنِ مقرض^(٣) وحمار قَبَان^(٤). فتقول في نحو:

(١) ساق الشارح هذا المثال هنا على أنّ (حتى) فيه جارة، وهو في باب حروف العطف جعلها عاطفة. ينظر: (٢٠/٤) تبعاً للزمخشري في الفصل. ينظر (٣٦٢). وكذا غيره من النحويين. ينظر: الأصول (٤٢٤/١)، ورصف المبان (٢٨٥)، ومعني اللبيب (١٧٢). وهو الأظهر من معناها؛ لأنها أشركت ما بعدها في حكم ما قبلها ولفظه. لكنّ الشارح قال في العاطفة في باب حروف العطف: «وهي محمولة على الجارة وفرعٌ لها». وقال المرادي إنّ الجارة أعم، فعلى هذا كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجر. ينظر: الجني الداني (٥٥٠). فجعلها جارةً هنا من هذا الباب.

(٢) أجاز المازني الإخبار بغير المستقل بالمعنى في الشعر كما ذكره ابن جني. ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني (٥٠١)، وارتشاف الضرب (١٠٤٩/٣).

(٣) ابنِ مقرض: دوية وحشية تقتل العصافير والحمام ذات قوائم أربع طوال. ينظر: الحيوان للجاحظ (٤٧٩/٦)، ولسان العرب (فرض) (٢١٦/٧).

(٤) حمار قَبَان: دوية صغيرة لاصقة بالأرض ذات قوائم كثيرة، وهو نوع من الخنافس يكثر بين مكة والمدينة. ينظر: تهذيب اللغة (حمر) (٣٦/٥)، وثمار القلوب (٣٦٩).

(رأيت أمَّ عامر، وابنَ مِقْرَضٍ، وحمارَ قَبَّانَ): الذي رأيت أمَّه وابنه وحماره عامرٌ ومِقْرَضٌ وقَبَّانٌ؛ لأنَّ هذه لما كانت غيرَ دالَّةٍ على الاسم الذي وُضعت من أجله إلا بمضافها نُزِّل مضافها منزلةَ الجزء منها؛ فلهذا لم يصحَّ انفصالها عنه وانفصاله عنها بحال، وهذا هو مرادنا بقولنا: الشرط فيه أن يكون مستقلاً بنفسه، وهكذا القول في نظائره.

الشرط الخامس: ألا يكون لهذا الاسم معنى يُزيلُه الإخبار، فلا يجوز أن تُخبر عن (أحد) في مثل قولك: (ما جاعني من أحد، وما رأيت من رجلٍ)، وإنما امتنع الإخبار فيما هذا حاله لأنك لو أخبرت عنه لقلت: الذي ما جاعني منه أحدٌ، والذي ما رأيت منه رجلٌ، وقد تقرر أنَّ هذه النكرة لا تجوز زيادتها^(١) إلا إذا كانت مندرجةً في سياق النفي، فلو أخبرت عنها لكانت في خبر الإثبات وهذا يُزيل حكمها ويطله؛ فلهذا امتنع وقوعها في الإخبار بـ(الذي، وباللام) كما فصلناه.

لا يقال: فإذا كان الإخبار متى تكاملت هذه الشرائط جائزاً بالألف واللام وبـ(الذي) فبِمَ تقع التفرقة بينهما؟

لأننا نقول: التفرقة بينهما^(٢) هو أنَّ الإخبار بـ(الذي) يصلح أن يكون في الجملة الاسمية والفعلية كما مثلناه، فأما الإخبار باللام فإنه لا يقع إلا في الجملة الفعلية لا غير. فالذي يكون في الاسمية مثله ظاهراً، والذي يكون في الفعلية سواء كان الفعل متصرفاً أو غير متصرف.

فالمتصرفُ في مثل قولك: (قام زيدٌ، وضربتُ عمرًا)، فتقول فيهما إذا أخبرت عن (زيد): الذي قام زيدٌ، وإذا أخبرت عن (عمر): الذي ضربته عمرٌو. وأما غيرُ المنصوب فتقول فيه في مثل: (نعم الرجلُ زيدٌ) إذا أردت الإخبار عن (زيد): الذي نعم الرجلُ هو زيدٌ، وفي مثل قولك: (ليس زيدٌ قائماً) إذا أخبرت عن (زيد) قلت: الذي ليس هو قائماً زيدٌ.

فأما الإخبار باللام، فلا يجوز الإخبارُ بها إلا بشرطين^(٣):

(١) الزيادة لحرف الجر (من)، وليست للنكرة. ينظر: الكتاب (٢٢٥/٤). وقد صرح الشارح بهذا. ينظر: المحصل (٣/٤) ب). ففي العبارة حُلُّ ظاهر. والمقصود: أنَّ (من) تُراد في سياق النفي، فإذا أخبر عن الاسم النكرة هنا كان سياق الكلام إثباتاً، فيبطل حكم زيادة الحرف حينئذٍ ولا يُذكر في الكلام.

(٢) ينظر: الغرة المخفية (٣٤٣).

(٣) ينظر: الغرة المخفية (٣٤٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣١/٣).

أحدهما: أن يكون الاسم في جملة فعلية.

وثانيهما: أن يكون ذلك الفعل متصرفاً، كقولك: (خرج زيدٌ)، فتقول في الإخبار عن (زيد): (الخارجُ زيدٌ)، وتقول في الإخبار عن التاء في (ضربتُ زيداً): الضاربُ زيداً أنا.

فأما إذا كانت الجملة اسميةً أو فعليةً فعلها غير متصرفٍ فلا يجوز الإخبار عن الاسم فيها باللام أصلاً، فلا تقول: (الهُوَ منطلقُ زيدٌ)، ولا: (النَّعَمَ الرجلُ هو زيدٌ)؛ لعدم الفعل في الأولى وعدم التصرف في الثانية، فإذا كان الفعل متصرفاً جاز ذلك، وسواءً كان مبنياً للفاعل أو لمَّا لم يُسمَّ فاعله. ومثال ما هو مبني للفاعل قولك إذا أخبرت عن التاء في (ضربتُ زيداً): الضاربُ زيداً أنا، وعن (زيد) في نحو قولك: (مُرَّ بزيد): الممرور به زيدٌ، وعن (الطعام) في مثل قولك: (أُكَلِ الطعامُ): المأكولُ الطعامُ؛ وإنما وجب اعتبارُ هذين الشرطين لأنَّ اسمَ الفاعل واسمَ المفعول لا يجوز بناؤهما إلَّا من فعلٍ بشرط أن يكون ذلك الفعل أيضاً متصرفاً؛ فلهذا وجب اعتبارهما جميعاً، ولهذا فإنَّ قولنا: (زيدٌ منطلقٌ)، لا يجوز بناؤهما منها^(١) لما كانت اسميةً. وقولنا: (نَعَمَ الرجلُ زيدٌ، وليس زيدٌ قائماً) لا يجوز بناؤهما منهما لما كانا غير متصرفين.

المقصد الثاني: في كيفية الإخبار^(٢).

قد شرحنا ما يتعلق بكيفية الإخبار بالإضافة إلى الصيغة^(٣) فلا وجه لإعادته، والذي نذكره الآن هو كيفية الإخبار بالإضافة إلى الأسماء التي يُخبر عنها، فنذكر كيفية الإخبار عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ثم نذكر الإخبار عن التوابع، فهذه ضروبٌ أربعةٌ، نشرحها ونفصلها بمشيئة الله تعالى:

(١) الضمير عائدٌ إلى الجملة الاسمية، والمقصود: لا يجوز بناء اسم الفاعل من (زيد) فيها؛ لأنه اسم.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/٢٥٠)، والغرة المخفية (٣٤٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (١/٧٠٥)، وارتشاف الضرب (٣/١٠٥٣).

(٣) يعني الشارح بقوله: (بالإضافة إلى الصيغة): كيفية الإخبار من جهة صيغته التي يُخبر فيها، وذكر الشارح في ذلك أن للإخبار مجريين، أي: صيغتين، هما:

الأول: الإخبار بـ (الذي) في المذكر وبـ (التي) في المؤنث.

والثاني: الإخبار بـ (اللام). ينظر: ص (٦٥٧، ٦٥٨) من النص المحقق.

الضرب الأول منها: الإخبار عن الأسماء المرفوعة: فمثال الفاعل في نحو قولك: (ضربتُ زيداً): الضاربُ زيداً أنا. ومثال ما بُني للمفعول في مثل قولك: (ضُربَ زيدٌ): الذي ضُربَ زيدٌ. ومثال الإخبار عن المبتدأ في قولك: (زيدٌ منطلقٌ): الذي هو منطلقُ زيدٌ، وعن الخبر: الذي زيدٌ هو منطلقٌ. وعن خبر (إن) في نحو قولك: (إنَّ زيداً أخوك): الذي إنَّ زيداً هو أخوك. وعن اسم (ما) في قولك: (ما زيدٌ قائماً): الذي هو قائماً زيدٌ. وعن خبر (لا) في نحو قولك: (لا صاحبَ صدقٍ موجودٌ): الذي لا صاحبَ صدقٍ هو موجودٌ، وهكذا تفعل في سائر الأسماء المرفوعة. وفي اسم (كان) في: (كان زيد قائماً): الذي كان هو قائماً زيدٌ، كما ذكرناه في هذه الأمثلة.

الضرب الثاني منها: الإخبار عن الأسماء المنصوبة، وهي على وجهين:

أحدهما: منصوب لا يجوز خروجه عن النصب، وهذا نحو المصادر التي يستحيل خروجها عن المصدرية نحو: (سَقِيّاً ورَعِيّاً)، ونحو: (كَرَامَةً وَمَسْرَّةً، وَنُعْمَ عَيْنٍ)، / فَإِنَّ هذه المصادر لا يجوز الإخبار عنها؛ لأنَّ الإخبار عنها يخرجها عن نصب المصدرية ويوجب رفعها، وهذا مُحالٌ.

وثانيها: منصوب يجوز خروجه عن كونه منصوباً، وهذا نحو الظروف المتمكنة، ونحو المصادر التي يجوز خروجها عن النصب.

فمثال الظروف الزمانية قولك: (خرجتُ الليلةَ)، فتقول في الإخبار عنها: التي خرجتُ فيها الليلةَ.

ومثال الظروف المكانية قولك: (قَعَدْتُ قَدَّامَكَ)، فتقول في الإخبار عنه: الذي قَعَدْتُ فيه قَدَّامَكَ.

ومثال المصادر المتمكنة قولك: (ضربتُ الضربَ)، فتقول في الإخبار عنه: الذي ضربته الضربُ، وقد استُقبِح الإخبار عن المصدر المطلق في نحو قولك: (ضربتُ ضرباً)، إلّا إذا وصفته^(١) فتقول: الذي ضربته ضَرْبٌ شديداً. وهكذا القول في سائر المنصوبات على هذا الشرط.

(١) نحو: ضربته ضرباً شديداً.

وتقول في المستثنى المنصوب في نحو قولك: (ما ضربتُ إلاّ زيداً): الذي ما ضربتُ إلاّ إياه زيدٌ .

ولا تُخبر عن المفعول له^(١)، والمفعول معه^(٢)؛ لأنّ إضمارهما متعذرٌ.

الضرب الثالث: الإخبار عن الأمور المجرورة^(٣)، وذلك نحو الإخبار عن مجرور (من) في مثل قولك: (زيدٌ من الكرام): الذي زيدٌ منهم الكرامُ، فإن كانت زائدة في نحو قولك: (ما جاءني من أحدٍ)، لم يجوز الإخبار عنه؛ لأنه مما يُزيله الإخبار؛ فلهذا كان ممتنعاً كما قررناه في الشرط الخامس. وعن مجرور (على) في نحو قولك: (ركبتُ على الفرس): التي ركبتُ عليها الفرسُ. وعن مجرور (إلى) في مثل قولك: ([سرتُ]^(٤) إلى المدينة): الذي سرتُ إليه المدينةُ. وعن مجرور [عن]^(٥) في مثل قولك: (رمىْتُ عن القوسِ): التي رميتُ عنها القوسُ. وعن مجرور الباء واللام [كذلك]^(٦). وتقول في مجرور (حاشا، وعدا، وخلا) في الاستثناء في مثل: (جاءني القوم حاشا زيد^(٧)): الذي جاءني القوم حاشاه زيدٌ، وهكذا القول في سائر الصور المجرورة.

لا يقال: فالكاف، و(مُذ)، و(منذ) من جملة الأمور الجارة، فلم لا يجوز الإخبار عن مجرورها، وقد منعت عن الإخبار عن مجرورها فيما سلف ؟

(١) هذا ما رجحه ابن عصفور. ينظر: شرح جمل الزجاجي (٥٠٩/٢)، وأجاز ابن الضائع الإخبار عنه، فتقول في (جتتك ابتغاء الخير): الذي جتتك له ابتغاء الخير، فيأتي باللام. ينظر: ارتشاف الضرب (١٠٦٤/٣).

(٢) هذا على رأي الأخفش. لكن الأكثر على جواز الإخبار عن المفعول معه؛ لأنه يمكن إضماره، فتقول في: (قمت وزيداً): الذي قمت وإياه زيدٌ. ينظر: الغرة المخفية (٣٤٤)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٧٠٩/١)، وارتشاف الضرب (١٠٦٥/٣).

(٣) لم يذكر الشارح الإخبار عن المجرور بالإضافة، وهو جائز إن استقل كل واحد من المتضايقين. بمعنى، فتقول في (قام غلام زيد): الذي قام غلامه زيدٌ. ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس (٧١٠/١)، وارتشاف الضرب (١٠٦٥/٣). أما غير المستقل الذي في حكم الكلمة الواحدة، فسبق حديث الشارح عنه في الشرط الرابع.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادةٌ لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادةٌ لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٦) ما بين المعقوفتين زيادةٌ لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٧) في نسخة التحقيق: زيداً، وهو خطأ من الناسخ.

لأننا نقول: إنما منعنا عن الإخبار عن مجرورات هذه لأنه لا يصحّ إضمارها، لا من حيث كان مجروراً لا غير، فيبطل ما توهموه.

الضرب الرابع: الإخبار عن التوابع، وهي بالإضافة إلى الإخبار عنها على نوعين: أحدهما: يمتنع فيها الإخبار، وهذا نحو^(١): الصفة، والتأكيد، وعطف البيان، وإنما امتنع الإخبار في هذه التوابع لاستحالة الإضمار فيها، فلا يجوز أن تقول في (أكرمت زيدا العاقل): الذي أكرمته زيدا إياه العاقل، ولا تقول في (جاء زيد نفسه): الذي جاء زيد هو نفسه، ولا تقول [في]^(٢): (مررت بأبي علي زيد): الذي مررت بأبي علي به زيد، وذلك لما ذكرناه من استحالة الإضمار فيها. وثانيهما: يصحّ الإخبار فيها، وهذا نحو البدل، والعطف بالحرف، وإنما ساغ ذلك فيهما لصحة الإضمار في البدل والعطف.

أما البدل ففيه عند إبداله أقوال ثلاثة^(٣):

أحدها: أن تقول في نحو: (مررت برجل أخيك): الذي مررت برجل به أخوك، فتجعل الضمير مكان المخبر عنه^(٤)، وهذا ظاهرٌ قياساً على سائر المخبرات. وثانيها: أن تقول: الذي مررت به رجل أخوك، فتقدم الضمير وتجعل البدل والمبدل منه في حكم الشيء الواحد. وثالثها: أن تقول: الذي مررت به رجل أخوك، فتقدم الضمير وتجعل المبدل منه تابعا للضمير، ويصير البدل مرفوعاً على الإخبار. فهذه أقوال النحاة في كيفية الإخبار عن الأبدال^(٥)، وكلها أمورٌ قريية، وليس خلافتهم فيه هاهنا كبيرٌ فائدة.

(١) لا يستقيم إيراد كلمة (نحو)؛ لأن المقام مقام حصر، وكذا إيرادها في النوع الثاني.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٣) ينظر: الغرة المخفية (٣٤٥)، وشرح الرضي على الكافية (٣٤/٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٧١١/١)، وارتشاف الضرب (١٠٦٩/٣).

(٤) منع ذلك كثيرٌ من النحويين؛ لأنه يلزم منه إعادة الجار مع ضمير البدل. ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس (٧١١/١).

(٥) قصر الشارح حديثه على بدل الكل، وفي بدل البعض والاشتغال خلاف، فأجازه الخفش ومنعه الزيايدي. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٥/٣).

وأما الإخبار عن المعطوف نفسه فتقول في نحو: (جاءني زيدٌ وعمرو): الذي [جاءني]^(١) زيدٌ وهو عمرو، وفي نحو: (رأيتُ زيداً وعمراً): الذي رأيتُ زيداً وإياه عمرو، وفي نحو: (مررت بزيد وعمرو): الذي مررت بزيد [و]^(٢) به عمرو.

فهذا هو الكلام في كيفية الإخبار.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرة - :

«فصل^(٣)»

ومِمَّا امتنعَ فيه الإخبارُ ضميرُ الشأن لاستحقاقه أولَ الكلام، والضميرُ في (زيدٌ منطلقٌ)، والهَاءُ في (زيدٌ ضربه)، و(منه) في (السَّمنُ منوان منه بدرهم)؛ لأنها إذا عادت إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد، والمصدرُ والحالُ في نحو: (ضربي زيداً قائماً) لأنَّك لو قلت: (الذي هو زيداً قائماً ضربي)، أعملت الضمير، ولو قلت: (الذي ضربي زيداً إياه قائمٌ)، أضمرت الحال، والإضمارُ إنما يسوِّغُ فيما يسوِّغُ تعريفُهُ^(٤).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

لما فرغ الشيخ من الكلام في كيفية الإخبار عما يكون الإخبار عنه صحيحاً ذكر ما يمتنع فيه الإخبار، فلنذكر الممتنع، ثم نذكر أحكام الموصولات، فهذان مقصدان: المقصد الأول: في بيان ما يمتنع فيه الإخبار، وجملة ما أشار إليه الشيخ أمورٌ خمسة^(٥): أولها: الضمير في (منطلق) في نحو: (زيدٌ منطلق).

(١) ما بين المعقوفتين زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٣) ليس هذا فصلاً مستقلاً في الفصل، بل الكلام تابعٌ للفصل السابق.

(٤) الفصل (١٧٦).

(٥) أغفل الشارح الحديث عن ضمير الشأن، وقد ذكره الزمخشري، والكلام فيه واضح، فلو قلنا في (هو الله أحد): الذي هو الله أحد هو، لتأخر ضمير الشأن، وهو لا يأتي إلا مصدرًا، كما أنَّ في تأخيرهِ عن موضعه وإحلال محله مثله لغواً لا فائدة فيه. ينظر: المقتصد (١١٥٥/٢)، وشرح إيضاح أبي علي للعكبري (١٧٦٠/٤)، والتخمير (٢٠١/٢).

وثانيها: الضمير في: (زيدٌ ضربته).

وثالثها: الضمير في مثل: (السمنُ منوان منه بدرهم).

فهذه الأمور الثلاثة كلها إنما امتنع الإخبار فيها لأنَّ معك في الكلام شيئين كلُّ

واحد منهما يفتقر إلى / الضمير، وليس في الكلام إلا ضميرٌ واحد، فإن رجع إلى المبتدأ بقي [١٧٢ب] الموصول بلا عائد، وإن رجع إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد^(١)؛ فلهذا منعناها.

قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني^(٢): واعلم أنك إذا التمسست الإخبار عن الهاء من

قولك: (السمنُ منوان منه بدرهم)، فإذا أعدت الضمير في (منه) إلى الموصول لم يعد إلى (السمن) شيء، ولو أعدته إلى (السمن) بقي الصلة بلا عائد؛ فلهذا لم يجز.

نعم، لو قلت: (السمن يبيع منوان منه بدرهم)، ثم أخبرت فقلت: (الذي يبيع منوان

منه بدرهم السمن) جاز ذلك؛ لأنَّ معك في المسألة ضميرين أحدهما يرجع إلى المبتدأ والآخر يرجع إلى الموصول، وهكذا إذا قلت: (زيدٌ ضربته في داره)، جاز الإخبار فيها لما ذكرناه.

ورابعها: المصدر في نحو قولك: (ضربي زيداً قائماً)، فإنه [لا يجوز]^(٣) الإخبار عنه

لأنه لا بُدَّ من إضماره، وأنت لو أضمرته مع كونه عاملاً في (زيداً قائماً) كنت مُعملاً للضمير، وإعماله مُحال^(٤)، وأيضاً فإن المصدر إنما يعمل لأنَّ أحرف الفعل فيه موجودة، ومتى كان مضمراً بطل أن يكون فيه حروفُ الفعل على حال^(٥).

(١) عند الإخبار عن الضمير في (زيدٌ منطلق) يُقال: الذي زيدٌ منطلقٌ هو، فيطلب الضميرَ شيئاً: الموصول (زيد)، ولا يُمكن إعادته إليهما جميعاً. ينظر: الغرة المخفية (٣٤٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٧٠٥/١)، وارتشاف الضرب (١٠٥٠/٣).

(٢) ينظر: المقتصد (١١٦٢/٢، ١١٦٣).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٤) منع جمهور النحويين إعمال ضمير المصدر. ينظر: المقتصد (١١٦٥/٢)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/٤٩٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٠٦/٣). وأجازه الكوفيون مطلقاً. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/٤٩٧)، وارتشاف الضرب (٢٢٥٧/٥)، وشرح قطر الندى (٢٦٢)، والتصريح (٢٥٤/٣). وأجازه الفارسي وابن جني والرضي في الظرف والجار والجرور. ينظر: الخصائص (١٩/٢، ٢٠)، وشرح الرضي على الكافية (٤٠٧/٣)، وارتشاف الضرب (٢٢٥٧/٥).

(٥) كما أنَّ المصدر مضافٌ إلى ما بعده، ولو أخبر عنه لجاء الضمير في موضعه، والضمير لا يُضاف. ينظر: شرح إيضاح أبي علي للعكبري (١٧٦٠/٤).

وخامسها: الحال؛ فإنه لا يصح الإخبار عنه ؛ لأنه لا بدّ من إضماره، والحال نكرة لا مسأغ فيه للتعريف.

فهذه جملة ما أورده الشيخ مما يستحيل فيه الإخبار.

ومما لم يذكره الشيخ: الإخبار عن المضاف نفسه في نحو قولك: (جاءني غلامٌ زيد)، فإنّك لو أضمرت (غلاماً) لم يجوز إضافته إلى (زيد)؛ لأن المضمّر لا وجه لإضافته، فلو قلت في الإخبار عنه: الذي جاءني هو زيد غلاماً، لكان محالاً لما يؤدي إليه من إضمار المضاف وإضافته، وهكذا القول فيما فقد شرطاً من تلك الشروط الخمسة فإنه يتعذر فيه الإخبار.

المقصد الثاني: في بيان أحكام الموصولات، وجملة ما ذكره منها أمورٌ ثمانية:

أولها: أنه لا يجوز الإخبار عنها إلّا بعد تمامها بصلاتها.

وثانيها: أنه لا يجوز أن يتقدم شيءٌ من متعلقاتها عليها؛ لأنها تابعة لها^(١).

وثالثها: أنه لا يجوز الفصل بينها وبين صلاتها بأجنبي^(٢).

ورابعها: أنه لا يجوز أن يُتبع بشيء من التوابع من التأكيد والصفة إلّا بعد تمامها بصلاتها.

وخامسها: أنه لا يجوز أن يُحذف الموصول وتقام الصلة مقامه.

وسادسها: أنه لا يجوز حذف الصلة وإقامة الموصول مقامها.

وسابعها: أنه لا يجوز طرح العائد من الصلة إلّا إذا كان ضميراً منصوباً.

نعم، قد جاء حذف الصلة في نحو قولهم: (بعدَ اللَّتْيَا وَالَّتِي)^(٣).

(١) ينظر: اللباب (١٢٨/٢). ومثّلة (الذي) وغيره من الموصولات من جملة الصلة كمثّلة حرفٍ من الكلمة من حيث كان لا يفهم معناه إلّا بضمّ ما بعده إليه. ينظر: اللباب (١٢٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥٠/٣). وهذا هو التعليل في الأحكام التي ذكرها الشارح عن الصلة.

(٢) ينظر: المقتضب (١٩٣/٣).

(٣) مَثَلٌ يُضْرَبُ في الأمر يحصل بعد أن كاد صاحبه يهلك. وقيل: (اللتيا والتي) من أسماء الداهية. ينظر: جمهرة الأمثال (١٨٣/١)، ومجمع الأمثال (١٥٩/١). وورد بيتٌ مقاربٌ من مشطور الرجز للعجاج في ديوانه (٢٦٧). وهو قوله: بعدَ اللَّتْيَا وَالَّتْيَا وَالَّتِي

أورده سيبويه في الكتاب (٣٤٧/٢)، والمقتضب (٢٨٩/٢). ويُقال: (اللتيا) على الأصل، كما في النوادر لأبي زيد (٣٧٦)، قال الزجاج: وليس بثبت. ما ينصرف وما لا ينصرف (١٠٨).

وإنما حذفوها لما ذكره الشيخ^(١)، وهو أنها بلغت مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه.

وقد جاء الحذف^(٢) في الموصول أيضاً/ في قوله تعالى: [ršd šú i%š'ār]

[\$YBSm]^(٣) أي من: [ŋgæ \$YBSm] في أحد وجهيه^(٤).

وقد جاء حذف العائد كما ذكرنا^(٥)، يعني في المفعول به فإنه قد ذكر أن حذفه يكون على وجهين^(٦)، وقد قررناه^(٧).

وثامنها: أن الموصول إذا كان مفرداً أو مجموعاً فإنه يكتب بلام واحدة، فإن كان مثني فإنه يكتب بلامين، والوجه القياسي أن يكتب بلامين في جميع صورته^(٨)؛ لأن فيه لامين، إحداهما لام التعريف، والثانية التي من أصل الكلمة، لكنهم حذفوها من المفرد

(١) مر قول الزمخشري في النص المنقول في أول باب الموصولات.

(٢) في نسخة التحقيق (الوصف)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) سورة الأنعام، من الآية (١٤٦).

(٤) جزء الآية المتعلق به الحكم هو قوله تعالى: [ŋgæ \$YBSm ÉYBSm +)7BSÆ Br 9B " È@à2 \$YBSm (ršd šú i%š'ār] فقوله تعالى: (من البقر) في تعلقه وجهان: الأول: أن يكون متعلقاً بـ (حرماً) الأولى، فهو معطوف على (كل)، ثم جاء (حرماً) الثاني تفسيراً وتفصيلاً. وعلى هذا الوجه لا شاهد فيها هنا. الوجه الثاني: أن يكون قوله تعالى: (من البقر) متعلقاً بـ (حرماً) الثانية مقدماً عليه، والتقدير: وحرماً على الذين هادوا من البقر والغنم شحومهما. ينظر: معاني القرآن للأخفش (٣١٦/١)، وكشف المشكلات للباقولي (٤٣٧/١، ٤٣٨)، والبحر المحيط (٦٧٧/٤، ٦٧٨)، والدرر المصون (٢٠٧/٣). وفي هذا الوجه حذف للاسم الموصول (الذين). هذا ما عناه الشارح. والله أعلم.

(٥) يريد الشارح أن يفسر كلام الزمخشري في أول الموصولات: (وقد يُحذف الراجع كما ذكرناه).

(٦) الوجهان هما: الأول: أن يحذف المفعول لفظاً ويُراد معنى وتقديراً. والثاني: أن يُحذف ولا يُراد، حتى يكون فعله كاللازم الذي لا مفعول له. ينظر: المفصل (٧٠).

(٧) ينظر: المحصل (٨٢٨/١).

(٨) كل حرفين أدغما فصارا حرفاً مُشَدَّداً في كلمة واحدة فإنهما يُكتبان حرفاً واحداً، يُستثنى من ذلك بعض الأحرف منها لام التعريف فالقياس إثباتها لأنها كلمة مستقلة، ولالتباسها عند الحذف بالجرّد منها المصدر بمزة الاستفهام، مثل: (الرجل واللحم)، لو حُذفت اللام لصارت الكلمتان: (ارجل، والحَم)، وإذا دخلت همزة الاستفهام على النكرة من الاسمين ثامثل اللفظان. يُستثنى من ذلك الاسم الموصول؛ لأن (أل) فيه زائدة لازمة لاتنّفك عنه. ينظر: الشافية لابن الحاجب (١٤٤)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٣٣٠/٣).

والجمع لأن استعماله مفرداً ومجموعاً أكثر من استعماله مثني^(١)، ولكثرة الاستعمال مدخل في تخفيف اللفظ؛ فلهذا حذفوا أحد لامييه في الإفراد والجمع لما ذكرناه.

وزعم الخوارزمي^(٢) أنهم إنما لم يحذفوا أحد اللامين من المثني لأن (الذي) هو مُشَبَّهٌ للحرف ونازل منزلتها، ولأن التعريف لا تدخل على الحروف، فإذا ثنيتَه فقد زال شبه الحرف؛ لأن الحرف لا يُثنى، والجمع [الذي]^(٣) ليس على حدّ الثنية كالواحد؛ فلهذا جاز بلام واحدة. وقد أعجب برأيه في هذا التعليل، وقال: إن تحت سرّاً وأي سرّاً.

وهذا فاسدٌ فإن الموصولات كلّها مُشَبَّهَةٌ للحروف من حيث كانت مفتقرةً إلى صلاتها كافتقار الحروف، فكان يلزم أن يكون كلّ في ثنيتَه وجمعه يكتب بلام واحدة؛ لأن الحرف لا يُثنى ولا يُجمع لأجل زوال المشابهة من أجل شبهه بالحرف، أو يكتب بلامين في الثنية والجمع لزوال شبهه بالحرف.

وكان يلزم أيضاً إذا وقع في موضع الفاعل والمفعول، أعني المثني، أن يكتب بلام واحدة؛ لأن وقوعه فاعلاً ومفعولاً يقطع المشابهة بينه وبين الحرف، فبطل ما قاله وصحّ أن الوجه في ذلك هو ما ذكرناه من كثرة الاستعمال في المجموع والمفرد دون المثني كما فصلناه.

فهذا هو الكلام على ما أورده الشيخ في الموصولات على جهة الإجمال من غير إشارة إلى صورة منها دون صورة. وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«فصل

و(ما) إذا كانت اسماً على أربعة أوجه:

موصولة كما ذكر.

(١) ينظر: أدب الكاتب (٢٤٣)، والكتاب لابن درستويه (٦٥).

(٢) ينظر: التحمير (١٩٠/٢).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة لا يتم الكلام إلا بها.

وموصوفة، كقوله:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهْ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

ونكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة، كقوله تعالى: [٥٤] وقولهم في التعجب: (ما أحسن زيدا).

ومتضمنة معنى حرف الاستفهام والجزاء كقوله تعالى: [٥٥]

، وقوله تعالى: [٥٦]

[١٧٣] وهي في أوجهها مبهمة تقع على كل شيء. تقول لشبح رُفِعَ إليك من بعيد/ لا تشعُرُ به: ما ذاك؟ فإذا شعرت بأنه إنسان قلت: مَنْ هو؟ وقد جاء: (سبحان ما سخر كنّا لنا)، (سبحان ما سبّح الرعدُ بحمده).

ويُصيب^(١) ألفها القلبُ والحذفُ، فالقلبُ في الاستفهامية جاء في حديث أبي ذؤيب: (قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَلَأَهْلَهَا ضَجِيجٌ كَضَجِيجِ الْحَجِيجِ أَهْلُوا بِالْإِحْرَامِ، فَقُلْتُ: مَهْ؟ فَقَالُوا: هَلَكَ رَسُولُ اللَّهِ). والجزائية وذلك عند إلحاق (ما) المزيدة بآخرها، كقوله تعالى: [٥٧] والحذفُ في الاستفهامية عند إدخال حرف الجر عليها، وذلك قولك: (فِيمَ)، و(بِمَ)، و(عَمَ)، و(لِمَ)، و(حَتَّامَ)، و(إِلَامَ)، و(عَلَامَ) «^(٢).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا الآن كلامٌ في تفاصيلِ الأسماءِ الموصولة وإفرادِ كل واحد منها بكلامٍ يخصّه مما كان محتتملاً للكلام، وقد بدأ منها بـ(ما)، فلنذكر معانيها، ثم نذكر أحوالها، فهذان حُكْمَانِ:

(١) قبله في المفصل (فصل).

(٢) المفصل (١٧٦ - ١٧٨).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ورابعها: أن تكون نكرة موصوفة، كقول أمية بن أبي عائذ الهذلي^(١):
 رَبِّ مَا^(٢) تَجَزَعُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(٣)
 وقبله:

لَا تَضِيقَنَّ بِالْأُمُورِ فَقَدْ تُكْـ_____شَفُ غَمًّا وَهِيَ بِغَيْرِ احْتِيَالٍ
 ولذا ذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه^(٤) فهو ظاهر، فـ(ما) هاهنا تحتل وجهين^(٥):
 أحدهما: أن تكون نكرة موصوفة^(٦) كما هو رأي الشيخ.
 وثانيهما: أن تكون حرفاً مُهَيَّئَةً لدخول (رب) على الأفعال، كما هي في قوله تعالى:
 [رَبِّ مَا تَجَزَعُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ]^(٧).

(١) العُمري، شاعر إسلامي مخضرم، بلغ زمن الدولة الأموية ومدح عبد الملك بن مروان، ووفد على أخيه عبدالعزيز في مصر فمدحه وأقام عنده طويلاً ثم رغب في أهله فوصله وعاد إليهم. ينظر: الشعر والشعراء (٦٦٧/٢)، والأغاني (١٠/٢٤)، وخزانة الأدب (٤٣٥/٢).

(٢) الصواب أن تُكتب (ما) هنا مفصولة؛ لأنها نكرة بمعنى شيء، أمّا الكافة فتُكتب موصولة بـ(رب). ينظر: المنخل (٦٦٣/١). وذكر ابن قتيبة وابن درستويه أن (ما) إذا كانت اسماً فالغالب فصلها عن الحرف الذي قبلها. ينظر: أدب الكاتب (٢٣٤)، والكتاب (٥١). على أنها كتبت موصولة بـ(رب) في نسخة التحقيق، وبعض المصادر النحوية المشار إليها في تخريج البيت.

(٣) البيت من الخفيف، ونسبته لأمية بن أبي عائذ لا تصح، وذكر الشارح في الأزهار الصافية أنه لبعض الهذليين. ولم أجد من وافق الشارح في نسبته. وهو على الأشهر منسوبٌ لأمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه (٤٤٤)، ونُسب لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه (١١٢)، ولأبي قيس اليهودي، ولابن صرمة الأنصاري، ولحنيف بن عُمير اليشكري. ينظر: الكتاب (١٠٩/٢، ٣١٥)، ومعاني القرآن للأخفش (٣٨/١)، والمقتضب (٤٢/١)، والبغداديات (٢٦٣)، والشعر (٢٦٣)، وأمالى المرتضى (٤٥٩/١)، وأمالى ابن الشجري (٥٥٤/٢)، والأزهار الصافية (١١٦/٢)، وخزانة الأدب (١٠٨/٦، ١١٤، ١١٥). ويُروى (تكره) بدل (تجزع)، وهي الرواية المشهورة في كتب النحو، وهي التي أوردها سيبويه.

(٤) ينظر: المنخل (٦٦٧/١).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٦/١).

(٦) ينظر: الكتاب (٣١٥/٢)، والبغداديات (٢٦٣).

(٧) سورة الحجر، من الآية (٢).

وما قاله الشيخ أولى وأحقّ لأمرين^(١):

أما أولاً: فلأنها لو كانت مُهَيَّئَةً لكان قوله: (من الأمر) صفةً لمفعول محذوف تقديره: شيئاً من الأمر، وحذف الموصوف وإبقاء الصفة جاراً ومجروراً قليلاً.

وأما ثانياً: فلأن قوله من جهة الضمير في (لَهُ) عائدٌ إلى (ما)، وهذا يدلّ على كونها نكرةً موصوفةً/ بمعنى شيءٍ. (من) هاهنا لبيان الجنس. و(لَهُ فَرْجَةٌ): في موضع الصفة لـ(ما)، و(من) متعلقة بنكرة، والكاف في (كَحَلَّ الْعِقَالِ) صفةٌ لـ(فَرْجَةٌ) أيضاً.

والفَرْجَةُ^(٢) بالفتح هي: الخَلاصُ من الهمِّ، وهي مراده في البيت، والفَرْجَةُ بالضم هي فَرْجَةُ الحائط.

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على أن (ما) هاهنا نكرةً موصوفةً بنكرة.

وعن أبي عمرو بن العلاء^(٣) قال: أخافنا الحَجَّاجُ فخرجت أنا وأبي نحو اليمن فلحقنا أعرابيٌّ وهو ينشد:

لا تَضِيقَنَّ بِالْأُمُورِ.....
.....

البيتين.

فقال أبو عمرو: ما الخبر؟ فقال: مات الحجاج، فقال أبو عمرو: فكنت بقوله: (لَهُ فَرْجَةٌ) بفتح الفاء أشدَّ فرحاً من قوله: مات الحجاج.

فانظر ما أكيَسَ هؤلاء وأشدَّهم على إحراز درجات الفضل، فلم يُدْهِشْهُ ما هو فيه من الخوف والشُّغل عن إدراك غرضه من أدب اللغة.

وخامسها: أن تكون غير موصولة ولا موصوفة^(٤)، وهذا يكون على وجهين:

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٦/١).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (فرج) (٣٣/١١)، والصحاح (فرج) (٣٣٤/١).

(٣) ينظر: حاشية المفصل المنسوبة للزمخشري (٣٥ب، ٣٦أ)، والتخمير (٢٠٥/٢)، والمنخل (٦٦٤/١-٦٦٦).

(٤) وهي التامة. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٣٤/٣)، وحديث (ما) (٥١).

أحدهما: في قوله تعالى: ['ü \$BēZù ']^(١) ؛ لأنّ التقدير في مثل هذا: فنعم شيئاً هي؛ لأنها مفسّرة لفاعل^(٢) (نعم) وهي بمنزلة قولنا: (نعم رجلاً زيداً).

وثانيهما: التعجبية في نحو قولك: (ما أحسن زيداً)؛ لأنّ المعنى فيها: شيءٌ حسنٌ زيداً، فهي كما تراه نكرةٌ غير موصولة ولا موصوفة، هذا على رأي سيبويه^(٣)، وسيأتي تحقيقُ الخلاف^(٤) فيها في التعجب^(٥) بمشيئة الله.

وسادسها: أن تقع صفةٌ، كقولك: (أكلتُ شيئاً ما)، أي: شيئاً أيّ شيءٍ. قال تعالى: [\$B W/WB > IÖ „ b&]^(٦) ونحو: (لقيتُ رجلاً ما)، أي: رجلاً أيّ رجل.

والفرق بين (إن) الشرطية وبين (ما) الشرطية ظاهرٌ، فإنّ أحدهما شرطٌ في الأسماء والآخر شرطٌ في الحروف.

(١) سورة البقرة، من الآية (٢٧١).

(٢) اختلف النحويون في (ما) هذه، هل هي فاعلٌ (نعم) فتكون معرفةً، أو هي تمييز فتكون نكرةً؟ فسيبويه والمبرد وابن السراج والأخفش في أحد رأييه يعربونها فاعلاً معرفةً. ورأى الكسائي والأخفش فيما نسب إليه وأبو حيان أن (ما) هنا تمييز نكرةٌ. وجرى عليه الشارح. تُنظر المسألة في: الكتاب (١٤٦/١)، والمقتضب (١٤١/٢)، والأصول (١/١٢١)، والتبيان (٢٢١/١)، والبحر المحیط (٤٨٨/١، ٤٨٩، ٦٨٩/٢)، وارتشاف الضرب (٢٠٤٣/٤)، ومغني اللبيب (٣٩٠)، وحديث (ما) (٥١).

(٣) ينظر: الكتاب (٧٢/١).

(٤) خلاصة الخلاف في (ما) التعجبية: اتفق النحويون على أنّ (ما) في (ما أفعله) مبتدأ، وشذ الكسائي بالقول بأنّه لا محل لها من الإعراب، لكنهم اختلفوا في نوعها على أقوال:

الأول: قول جمهور البصريين أنّها نكرة تامة بمعنى شيء. وهو رأي السيرافي والفارسي وجُل المتأخرين.
الثاني: قول جمهور الكوفيين أنّها استفهامية. وقال الفراء دخلها التعجب. وهذا رأي ابن درستويه.
الثالث: رُوي عن الأخفش أقوال ثلاثة: أنّها نكرة تامة كما قال البصريون، أو موصولة والفعل بعدها صلتها والخبر محذوف، أو أنّها نكرة موصوفة والخبر محذوف.

ينظر: الكتاب (٧٢/١)، والمقتضب (١٧٣/٤)، وشرح الكتاب للسيرافي (٦٨/٣)، والبغداديات (٢٥٥)، وشرح اللمع للثمانيني (٦٨٦/٢)، وأسرار العربية (١١٢)، والمتبّع (٥٣٩/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٢/٣).

(٥) موضعُ التعجب في الجزء الثالث من الحصل، وهو مفقود.

(٦) سورة البقرة، من الآية (١٦).

وزعم الخوارزمي^(١) أنَّ الفرقَ بين (إن)، و(ما) هو أنَّ (ما) للإيهام و(إن) للإيضاح، وهذا فاسدٌ لوجوه ثلاثة:

أما أولاً: فلأنهما مفترقان من جهة الذات، فإنَّ (ما) اسمٌ، و(إن) حرف. وإذا كانت التفرقة بينهما ذاتيةً فلا معنى لإيراد الفرق وبيانه، وهل هذا إلا كمن يقول: ما الفرق بين (من) إذا كانت اسماً موصولاً وبين (من) حرف جرّ؟ فكما أن هذا فاسدٌ فهكذا ما نحن فيه.

وأما ثانياً: فلأنهما إذا كانتا للشرط، أعني (ما) و(إن) فهما جميعاً للإيهام، فكيف يصحّ الفرق بينهما بما هما يجتمعان فيه؟! هذا محال.

وأما ثالثاً: فقلوه: إنَّ (ما) للإيهام و(إن) للإيضاح، وهذا فاسدٌ أيضاً فإنَّ النحاة متفقون على وضع (إن) في الشروط للإيهام في الوقت، وهي مخالفةٌ لـ(إذا) فإنها للتعين فيه^(٢). فعرفت بطلان ما قاله الخوارزمي هاهنا، وأنَّ التفرقة بينهما ظاهرة.

ثم قال الشيخ: (وهي في وجوها مبهمّة تقع على كل شيء)، يعني بذلك/ أنها عند الإيهام لا تكون محتصةً بمن لا يعلم، بل تكون مطابقةً^(٣) عليهما جميعاً؛ ولهذا قال: (تقول لشيخ - أي من أجل شيخ^(٤) - رُفِعَ إليك من بعيد لا تشعر به: ما ذاك؟ فإذا شعرت به قلت له: من ذاك؟) يعني بذلك أنك في أول الأمر تسأل بـ(ما) لما كان الشَّيْخَ محتملاً لأن يكون ممن يعلم أو ممن لا يعلم، فإذا تحققت أنه ممن يعلم كان السؤال بـ(من)، فلهذا إذا كانت على [كلامه]^(٥) كانت مبهمّةً فيهما جميعاً. وقد جاء: (سُبْحان ما سَخَّرَ كُنَّ لنا) ، و(سبحان ما سَبَّحَ الرعدُ بحمده)^(٦)، وقد فُسِّرَ بأحد وجوه ثلاثة:

(١) ينظر: التخمير (٢٠٦/٢).

(٢) ينظر: الإنصاف (٦٣٢/٢)، واللباب (٥٦)، والجنى الداني (٣٦٧).

(٣) هكذا في نسخة التحقيق، والذي يظهر أنَّ صوابها (مُطْلَقَةً).

(٤) ينظر: التخمير (٢٠٦/٢).

(٥) ما بين المعقوفتين رسمه في نسخة التحقيق (مه)، وهي بهذا الرسم غير مفهومة، فاجتهدت في قراءتها بما أثبتته.

(٦) القولان مأثوران عن العرب، ورؤي الثاني عن كعب الأحبار. ينظر: فضائل الصحابة للإمام أحمد (٩٨٦/٢)، والمقتضب (٢/٢٩٦، ١٨٥/٤)، والأصول (١٣٥/٢)، وخزانة الأدب (٥٧/٦). وجعل ابن عصفور (ما) هنا مصدريةً ظرفية، والتقدير: سبحان الله مدة تسبيح الرعد بحمده، ومدة تسخير كُنَّ لنا. ثم حذف المضاف إليه وهو لفظ الجلالة. ينظر: شرح جمل الزحاجي (١٧٤/١).

أولها^(١): صحّة إطلاقها على أولي العلم وإن لم يكن مبهماً؛ لأنّ الأصل فيها ألا تكون مطلقة على أولي العلم إلا على جهة الإبهام كما قال تعالى: [3=B \$Br ٥]^(٢).

وثانيها^(٣): أنه تعالى لما كان حقيقة ذاته غير معلومة للبشر صحّ التعبير باللفظ المبهم عن ذاته.

وثالثها: قال المبرد^(٤): إذا قلت: ما الرجل؟ فهو سؤال عن صفاته، وجوابه: عالم أو جاهل، وإذا قلت: من الرجل؟ فهو سؤال عن ذاته، وجوابه: فلان، فكان قولنا: (سبحان ما سخر كن لنا) إخباراً عن عظمة الله تعالى وكنه كبريائه؛ فلهذا كان بـ(ما)؛ لأنه قد يُسأل عن صفات من يُعلم بـ(ما) فيقال: ما زيد؟ وهو يريد أكريم أم بخيل، أو شجاع أو جبان.

وأنشد الشيخ عبدالقاهر^(٥):

وقائلة لي ما أشجعُ فقلتُ يضُرُّ ولا ينفعُ^(٦)

وقد قال الشيخ في الكشف^(٧) في تفسير قوله تعالى: [3=B \$B ' ٥]^(٨) في قصة البقرة: إنه سؤال في الآية الأولى والثانية عن صفاتها وحالها؛ ولهذا كان جوابهم بالكشف عن صفاتها.

فحصل من مجموع ما ذكرناه أن (ما) في وقوعها على ثلاثة أوجه:

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٧/١).

(٢) سورة النساء، من الآية (٣٦).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٧/١).

(٤) لم أجده في كتبه. وهذه النسبة في حاشية المفصل المنسوبة للزمخشري (٣٦)، والتخمير (٢٠٦/٢).

(٥) ينظر: التلخيص شرح الجمل (٢٢٣).

(٦) البيت من المتقارب، وهو لأحمد بن عمرو، يهجو أخاه أشجع. ينظر: الأغاني (٢٤٥/١٨)، والتخمير (٢٠٧/٢).

(٧) ينظر (٢٨٧/١).

(٨) سورة البقرة، من الآيتين (٦٨، ٧٠).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الحالة الأولى: القلب لألفها هاءً، وذلك يكون في صورتين^(١):

أحدهما: الاستفهامية، كما جاء في حديث^(٢) أبي ذؤيب: (مَهْ؟)، وهذا إنما يكون إذا كان الاستفهام عن قضية هائلة فيقطعُ المستفهم ذكرَ القضية، ويقف على (ما) إفحاماً لها وتعظيماً لشأنها وإكباراً لأمرها، ولهذا لا تكاد تراها تُستعمل إلا في الأمور الهائلة، وإنما يقف عليها السائل مبالغةً في استعجاله الجواب ومسارعةً في تحصيله.

وثانيهما: الجزائية، وذلك عند إلحاق (ما) المزيدة آخرها، كقوله: [JôB\$

وهذا هو رأي سيبويه^(٤)؛ لأنَّ (ما) الأولى عنده هي الجزائية، والثانية هي (ما) المزيدة، فقلبت ألفها هاءً حذراً من ملاقة المثليين، وهذا هو رأي الشيخ عبد القاهر والزمخشري وكثير من النحاة. قال الشيخ عبد القاهر^(٥): كما فعلوا ذلك في ألف (أنا) في الوقف فقالوا: أنه. وزعم آخرون^(٦) أنها (مَهْ) بمعنى اكْفُفْ زَيْدَ عليها [ما]^(٧).

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٨/١).

(٢) الحديث كما أورده الزمخشري: (قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَأَهْلُهَا ضَحِيحٌ كَضَحِيحِ الْحَجِيجِ أَهْلُوا بِالْإِحْرَامِ، فَقُلْتُ: مَهْ؟ فقالوا: هَلْكَ رَسُولُ اللَّهِ). وليس في الصَّحاح أو السُّنن. وينظر: فتح الباري (٥٨٠/٨)، والاستيعاب (١٦٤٩/٤)، والإصابة (١٣٢/٧)، والروض الأنف (٤٥٤/٤).

(٣) سورة الأعراف، من الآية (١٣٢).

(٤) ينظر: الكتاب (٥٩/٣).

(٥) ينظر: التلخيص شرح الجمل (٢١٦).

(٦) أحازه سيبويه. ينظر: الكتاب (٦٠/٣). ونسب السيرافي والرضي والمرادي هذا القول للزجاج. ينظر: شرح الكتاب (٢٢٧/٣ ب)، وشرح الرضي على الكافية (٨٨/٤)، والجنى الداني (٦١٢). وزاد المرادي الأخفش والبغداديين. وليس الرأي في موضعه من معاني القرآن للأخفش (٣٣٥/١)، وضعفه الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٣٦٩/٢). وينظر: التلخيص شرح الجمل (٢١٦)، والتخمير (٢٠٧/٢).

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة لا يتم الكلام إلا بها.

[١٧٨]، فدلّ على أنها هي (ما) الجزائية^(١) كقولك: (ما تأكله آكله).

والفرق بين (ما) و (مهما) أنّ (مهما) فيها معنى المبالغة^(٢) بخلاف (ما)، فإذا قال القائل: (مهما تفعلُ أفعلُ)، فقد قال ابن السراج^(٣) معناه: لا أصغرُ عن كبير فعلك ولا أكبرُ عن صغيره.

وَحُجَّةٌ مَنْ قَالَ إِنَّ (مَهُمَا) مَرْكَبَةٌ مِنْ (مَهْ). بِمَعْنَى اكْفُفْ بِقَوْلِهِ (٤):

أماوِيَّ مَهْمَنْ يَسْمَعَنَّ فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَنْدَمُ^(٥)
فَاسْتَعْمَلَهَا فِي (مَنْ) كَمَا يَسْتَعْمَلُهَا فِي (مَا). وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ؛ فَإِنْ اتَّصَلَهَا
بـ (مَا) مُخَالَفٌ لِاتِّصَالِهَا بـ (مَنْ)؛ فَلِهَذَا كَانَتْ اسْمُ فِعْلٍ مَعَ (مَنْ) دُونَ (مَا).

الحالة الثانية: الحذف لألفها، وهذا إنما يكون بشرط اتصالها بحروف الجرّ، وهذا

كَقَوْلِكَ: (فِيمَ، وَبِمَ، وَعَمَّ، وَلَمْ). قال الله تعالى: [bəqəʔ : fə bəʔ : lə]^(٦) وقال تعالى: [lə ʔ : lə ʔ : lə]

القولُ في (حَتَّامَ، وَعَلَامَ، وَإِلَامَ).
[ʔg1•d̪ ʔ B MR&]^(٧) وقال الله تعالى: [0g MR& N̪ š• Zā ʔ \$šyā]^(٨)، وهكذا

(١) قيل إنها بسيطة لا مركبة ورجحه ابن هشام . ينظر: شرح الرضي على الكافية (٨٧/٤، ٨٨)، ومعنى اللبيب (٤٣٦).

(٢) ينظر: الكشف (١٠٦/٢)، والتخمير (٢٠٨/٢).

(٣) ينظر: الأصول (٢٢٠/٢).

(٤) في نسخة التحقيق (بقوله)، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) البيت من الطويل. ولم أهدد إلى قائله. وينظر: التخمير (٢٠٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨/٤)، وشرح الرضي على الكافية (٨٨/٤)، ولسان العرب (مهه) (٥٤٢/١٣)، وخزانة الأدب (١٦/٩، ١٧). وروي: يستمع.

وورد هذا المعنى مع الشطر الثاني على اختلاف فيه في بيت لذي الرمة في ديوانه (١١٧٤/٢)، وهو قوله:

وَمَنْ يَكُ ذَا وَصَلٍ فَيَسْمَعْ بَوْصِلِهِ أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ يَصْرِمُ وَيُصْرِمُ
وماوي اسم امرأة، ومنه زوج حاتم الطائي.

(٦) سورة النبأ، الآية (١).

(٧) سورة النازعات، الآية (٤٣).

(٨) سورة التوبة، من الآية (٤٣).

..... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَبُّ يَصْطَحِبَانِ

وإذا^(١) استَفْهَمَ بها الواقفُ عن نكرة قابل حركته في لفظ الذَّاكِرِ من حروف المدِّ بما يُجَانِسُهَا، تقولُ إذا قال: (جاءني رجلٌ): مَنُو؟ وإذا قال: (رأيت رجلاً): مَنَا؟ وإذا قال: (مررتُ برجلٍ): مَنِي؟ وفي التثنية^(٢): مَنَانُ؟ وَمَنَيْنُ؟ وفي الجمع: مَنُونُ؟ وَمَنِينُ؟ وفي المؤنث: مَنَهْ؟ وَمَنَّتَانُ؟ وَمَنَّتَيْنُ؟ وَمَنَاتُ؟ والنونُ والتاءُ ساكنتان.

وأما الوصلُ فتقول في هذا كَلَّه: (مَنْ يَا فَتَى؟) بغير علامة. وقد ارتكب مَنْ قال:

أَتُو نَارِي فَقَلْتُ مَنُونُ أَنْتُمْ

شدوذين، [أحدهما]^(٣): إلحاقُ العلامة في الدرَج. وتحريكُ النون....^(٤).

ومنهم مَنْ لا يَزِيدُ إذا وقف على الأحرف الثلاثة، وحَدَّ أم ثَنَّى أم أَثَّ أم جَمَعَ.

وأما المعرفةُ فمذهبُ أهل الحجاز فيه إذا كان عَلَماً أن يحكيه المُستَفْهَمُ كما نُطِقَ به.... إلى قوله^(٥): و(أَيُّ) كـ(مَنْ) «^(٦)».

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

نذكر معاني (مَنْ)، ثم نذكر كيفية الاستفهام بها عند الوقف، فهذان مقصدان نفصلُهما بمعونة الله تعالى.

المقصد الأول: في ذكر معانيها، ولها معانٍ أربعة^(٧):

(١) قبله في المفصل (فصل).

(٢) في نسخة التحقيق: (وفي التثنية والجمع)، وهو خطأ من الناسخ، والتصويب من المفصل.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة في نسخة التحقيق، وليست في نسخ المفصل، وحذفها هو الصواب؛ لأنه لم يذكر مقابله (الآخر) قبل ذكر الشذوذ الآخر وهو تحريك النون.

(٤) في المفصل زيادة: (التي من حقها أن تكون ساكنة؛ لأنَّ (مَنْ) مبنيٌّ على السكون).

(٥) يعني: إلى ما قبل هذا الفصل في (أَيُّ).

(٦) المفصل (١٧٨ - ١٨١).

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٨/١)، وشرح المقدمة الكافية (٧٣٥/٣).

وثانيها: أن تقع موصوفةً نكرة، كقولك: (مررتُ بِمَن صالحٍ)، أي: برجلٍ صالح.
قال سُوَيْدُ بن أبي كاهل^(٣):

يا رَبِّ مَنْ يُغِضُ أَدْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاعْتَدِينَ^(٥)
وقال كعب بن مالك^(٦):

[١٧٦]

قال زهير^(١):

وَمَنْ يَغْتَرِبَ يَحْسِبْ عَدُوًّا صَدِيقَهُ وَمَنْ لَا يُكْرِمُ نَفْسَهُ لَا يُكْرَمُ^(٢)
ورابعها: أن تكون استفهامية كقولك: (مَنْ جاءك؟) و (مَنْ أكرمته؟).

قال زهير:

لِمَنْ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٣)

فأما كون (مَنْ) غير موصولة ولا موصوفة كما كانت (ما) فلم يرد، والسرُّ في ذلك هو أنَّ (ما) أوسع مجالاً من (مَنْ) فلاجل هذا وردت هذا المورد بخلاف (مَنْ)، وهذا هو مراد الشيخ بقوله: (و(مَنْ) كـ(ما) في وجوها إلا في وقوعها غير موصولة ولا موصوفة)، ومعناه: أن تكون بمعنى شيء نكرة، فليست كذلك فإنها لا تقع نكرة إلا موصوفة كما أسلفنا تقريره.

وزعم الكسائي^(٤) وغيره من نخاة الكوفة^(٥) أنها قد تكون زائدة، وأنشد:

أَلْ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قد عَلِمْتُ ذاك العشيَّرة والأثرونَ مَنْ عَدَدًا^(٦)

(١) ابن أبي سُلَمَى، وأبو سُلَمَى ربيعة بن رباح بن قُرْطُ مَزْنِي، وقيل غطفاني، أسلم ولداه كعب وبُجير، كان جيّد شعره في هرم بن سنان، كان يتعفف ويتأله في شعره، رُوِيَ عن عمر أنه كان يُفَضِّلُهُ على شعراء الجاهلية. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٥١/١)، والشعر والشعراء (١٣٧/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان زهير من معلقته المشهورة (٣٢). وينظر: اللمع (١٩٤)، وشرح القصائد العشر للتبريزي (١٩٦)، والحماسة البصرية (٨٨٥/٢).

(٣) البيت من الكامل، وهو في شرح ديوان زهير (٨٦). وينظر: البيان والتبيين (٢٥٨/٢)، والشعر والشعراء (١٣٩/١)، ودرة الغواص (١١٨)، والحلل (١٨١). وفي شرح ديوان زهير عن أبي عمرو: لا أعْرِفُ الحِجَرَ إلا حِجْرَ ثمود، وحَجَر اليمامة مفتوح. وأقوين: خَلَوْنَ.

(٤) ينظر: شرح القصائد السبع (٣٥٣)، وأمالي ابن الشجري (٦٥/٣).

(٥) التعميم لا وجه له، فالفراء يرى أنها موصوفة، والمعنى في البيت الأول: إنساناً معدوداً. كما ذكر ابن الأنباري في شرح القصائد في الموضع السابق. وينظر: ارتشاف الضرب (١٠٣٤/٢).

(٦) البيت من البسيط، وقائله مجهول. ينظر: شرح القصائد السبع (٣٥٣)، وأمالي ابن الشجري (٦٥/٣)، والتخمير (٢١٠/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٥٥/٣)، ومغني اللبيب (٤٣٤)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢٥٣)، وخزانة الأدب (١٢٨/٦). ويروى صدر البيت: إنَّ الزُّبَيْرَ....

يا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ
حَرُمْتَ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ (١)

وهذا فاسدٌ لأمرين:

وأما ثانياً: فلأن الرواية في هذين البيتين بـ(ما)^(٢) فتقابل الرواية رواية أخرى، فيضعف الاستدلال، ويقيم القياس سالماً.

فالجري الأول^(٤) منهما: أن تُحمل على لفظها وهو الأكثر، فتكون بالإنفراد والتذكير فتقع على الواحد والجمع والمثنى، والتذكير والتأنيث بلفظ واحد، فعلى هذا تقول: (جاءني مَنْ جاءك)، وأنت تعني به المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث حملاً على ما يظهر من لفظها. قال الله تعالى:

﴿لَا يَخْلُقُ أَشْيَاءَ مُشَابِهَاتٍ لَهُمْ فِي شَيْءٍ﴾

[ʔk < ʔAqaf `BN6ZBr ] [ ʔk < ʔAqaf `BN6ZBr]

وقال زهير:

(١) البيت من الكامل وهو لعنترة من معلقته المشهورة. ينظر: أشعار عنتره العباسي (٣١). وينظر: جهمرة أشعار العرب (٤٨٨/١)، وشرح القصائد السبع (٣٥٣)، والأزهية (٧٩)، وشرح القصائد العشر للتبريزي (٣٠٤)، والحماسة البصرية (٧٦/١)، والتخمير (٢١٠/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢/٤)، وشرح الرضي على الكافية (٥٥/٣).

(٣) ينظر: قواطع الأدلة، للسمعي (٢٨/١)، وحاشية الفصل المنسوبة للزمخشري (١٣٦)، ونتائج الفكر (١٨٣)، والتخمير (٢١١/٢).

(٥) سورة التوبة، من الآية (٧٥).

(٦) سورة التوبة، من الآية (٤٩).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجرى الثاني: الحمل على المعنى، وهو واقعٌ على أوجهٍ ثلاثة:

أولها: التأنيث كقوله: [@Jè?r £azB MZpf `Br]^(١) تذكير الأول وتأنيث الثاني، فالتذكير حملاً على لفظها والتأنيث حملاً على معناها^(٢)؛ لأنَّ الخطاب لنساء النبي عليه السلام، وقرئ^(٣) بتذكيرهما جميعاً حملاً على لفظها. فأمَّا تأنيث الأول وتذكير الثاني فلم يُقرأ به في السبعة^(٤)، وسِرُّه^(٥) هو أنه إذا حُمِلَ على لفظها جاز بعد/ ذلك الحمل على معناها؛ فلهذا قُرئ به في السبعة لقوة الحمل على المعنى بخلاف [ما]^(٦) إذا حُمِلَ على معناها في أول الأمر فإنه يَضْعُفُ^(٧) بعد ذلك الحمل على لفظها^(٨)؛ فلهذا لم يُقرأ به في السبعة.

وثانيها: الجمع، كقوله: [7 0 bqaUŋGó „ `BNãBr]^(٩) ونحو قولك: (جاءني مَنْ جاعك).

وثالثها: التثنية في نحو قولك: (جاءني مَنْ جاعك)، قال الفرزدق يصف ذئباً أتاه في القَفْرِ وأنه أطعمه وألقى إليه ما يأكله:

(١) سورة الأحزاب، من الآية (٣١). ولم يذكر الشارح جزءاً من الآية، وهي بتمامها: [7 0 bqaUŋGó „ `BNãBr ]<sup>(١)</sup> @Jè?r ..... £azB MZpf `Br]^(١) وهي بتمامها: [7 0 bqaUŋGó „ `BNãBr ]<sup>(١)</sup> @Jè?r ..... £azB MZpf `Br]^(١)

(٢) وحسُن تذكير الفعل الأول لأنه لم يأت دليلُ التأنيث، فلما قال: (منكن) أتت الفعل الثاني. ينظر: الحجة (٤٧٤/٥)، والتخمير (٢١١/٢).

(٣) وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: السبعة (٥٢١)، والمبسوط (٣٥٧)، والتيسير (١٤٥)، والاكتفاء لابن خلف (٢٤٦).

(٤) قرأ بالياء الجحدري والأسواري ويعقوب، وقرأ بها في رواية يعقوب وابن عامر. وذلك بالحمل على المعنى المراد. ينظر: المبسوط (٣٥٧)، والقراءات الشاذة لابن خالويه (١١٩)، والبحر المحيط (٤٧٣/٨).

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٩/١).

(٦) ما بين المعقوفتين زيادةٌ يستقيم بها السياق.

(٧) قال الأتباري: «ومن النحويين من يستضعف الرجوع إلى التذكير بعد التأنيث، ومنهم من لا يستضعفه ويستدل بقوله تعالى:

[7 0 bqaUŋGó „ `BNãBr ]<sup>(١)</sup> @Jè?r ..... £azB MZpf `Br]^(١) «. البيان في غريب إعراب القرآن (٢٦٨/٢).

(٨) في نسخة التحقيق (معناها)، وهو خطأ من الناسخ.

(٩) سورة يونس، من الآية (٤٢).

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ^(١)

وقبله:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَكَشَّرَ ضَاحِكًا وَقَائِمُ سَيْفِي مِنْ يَدِي بِمَكَانٍ

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر. قوله: (لَا تَخُونَنِي): جملةٌ منفيةٌ في موضع نصب على الحال من الضمير في (عاهدتني). (نكن): هو مجزومٌ بالشرط، والتقدير فيه: فإن عاهدتني غير خائنٍ لي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ.

وأما موضعُ الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على جواز الحمل على المعنى في التثنية؛ لأنها محتملةٌ للتثنية كما هي محتملةٌ للجمع.

وقوله: (يَا ذِئْبُ): اعتراضٌ بين الصلة والموصول.

لا يُقال: فدلالة (مَنْ) على الاستغراق كما يقوله الأصوليون. هل تكون من باب الحمل على لفظها أو معناها؟

لأننا نقول: الحقُّ عندنا أنَّ دلالتها على الاستغراق من حيث المعنى^(٢)؛ لأنَّ المقصود بالاستغراق هو اندراج المفردات الجزئية تحتها، فكما أنَّ دلالتها على الجمع من حيث المعنى، فهكذا نقول في الاستغراق خلافاً لما يزعمه الواقفية^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق (٤٠٠/٢). وينظر: الكتاب (٤١٦/٢)، والمقتضب (٢٩٥/٢)، والصاحي (١٧٣)، والخصائص (٤٢٢/٢)، والتخمير (٢١١/٢، ٢١٢)، وتخليص الشواهد (١٤٢). ويُروى: (تعال) بدل (تَعَشَّ).

(٢) يرى الأصوليون أنَّ الحق في صيغ العموم إذا وردت أنَّها على عمومها في الأصل الاستعمالي. ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٦٤/٣)، والموافقات (٢١٦/٣).

(٣) حقيقة مذهب الواقفية في صيغ العموم هي: أنه ليس في وضع اللغة صيغة دالة على العموم. ونُسب هذا القول لأبي الحسن الأشعري، واحتُلف في تحقيق هذا القول، هل هو على إطلاقه في كل صيغة مطلقة أو مقيدة بضرب من ضروب التأكيد؟ أو أنَّ الوقف مختصٌّ بالصيغ المطلقة دون الصيغ المختصة بقرينة تفيد العموم كالتأكيد ونحوه؟ كما اختلفت الواقفية في محل الوقف وصفته على أقوال متفاوتة. ينظر: التلخيص في أصول الفقه للجويني (٣٢٣/١)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٤٤٢/٦)، والبحر المحيط في أصول الفقه (١٩٢/٢).

وأصحابُ الخصوص^(١) من كونها غير مفيدة للاستغراق، وهذا البحث إنما يليق بمقاصد أصول الفقه^(٢).

المقصد الثاني: في كيفية الاستفهام بها عند الوقف.

اعلم أن هذه العلامات اللاحقة بـ(مَنْ، وأَيُّ) عند الوقف تُسمَّى في السنة النحاة بباب الحكاية، ولهم فيها كلامٌ طويل تشتمل عليه كتبهم^(٣)، وقد جمعه الشيخ هاهنا لاختصاصه بهذه الأسماء، وليس يخلو الحال فيه إما أن يكون الاستفهام في حال الوصل، أو في حال الوقف عن المعرفة، أو عن النكرة. فهذه مراتب ثلاثٌ نذكرها ونفصلها بمعونة الله تعالى.

المرتبة الأولى: في الاستفهام في حال الوصل، وليس الفصيح فيها إلا لغة واحدة^(٤)، وهي طرح هذه العلامات كلها في التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فتقول في هذا كله: (مَنْ يَا فَتَى؟) بغير علامة. والوجه فيه هو [أَنَّ]^(٥) الوقف مختص بتغييرات كثيرة، ويُغتفر فيه ما لا يُغتفر في غيره؛ فلهذا لم تكن هذه العلامات لاحقة إلا فيه.

فأما البيت الذي أنشده فهو لشمر بن الحارث الضبي^(٦)، / وقبله:

وَنَارٍ قَدْ حَضَّاتُ بُعِيدَ وَهْنٍ بَدَارٍ لَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامَا
أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجَنِّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامَا^(٧)

(١) حقيقة مذهب أصحاب الخصوص هو: أن ما يُذكر من صيغ في باب العموم فهو موضوعٌ للخصوص، وهو أقل الجمع، ولا يقتضي العموم إلا بقرينة. ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه (١٨٩/٢).

(٢) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه (١٧/٣-٢١)، والمواقفات للشاطي (١٩٤/٣)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (١٠١/٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٤٠٧/٢-٤١٦)، والمقتضب (٣٠٢/٢-٣١١)، والأصول (٣٩٤/٢-٣٩٧)، واللباب (١٣٥/٢-١٤٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤/٤-٢٣)، وشرح الرضي على الكافية (٧١/٣)، وارتشاف الضرب (٦٨٠/٢).

(٤) ينظر: الكتاب (٤٠٩/٢).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٦) وقيل شُمَيْر، أو سُمَيْر. شاعر جاهلي. ينظر: النوادر في اللغة (٣٨٠)، والحيوان (١٩٦/٦)، وخزانة الأدب (١٨٢/٥).

(٧) البيتان من الوافر، وهما في شعر شمر بن الحارث من (شعر طيّب) (٧٤٤/٢)، ونُسبا أيضاً لتأبط شرّاً وهما في ديوانه (في المنسوب له ولغيره) (٢٥٦). وينظر البيتان في: النوادر في اللغة (٣٨٠)، والحيوان (٤٨٢/٤)، والحلل (٣٩٠)، والمستوفى (٢٥٦/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٧٥/٣)، وخزانة الأدب (١٧٠/٦).

ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر. (حَضَّتْ النَّارُ): إذا حركتها وسَعَرَتْها، ويقال للعود الذي تُحْرِكُ به النارُ مِحْضًا، وهو (مِفْعَلٌ) إذا كان مهموزاً، و(مِفْعَالٌ) إذا كان بغيرِ همزٍ. و(ظلاماً) منصوبٌ على التمييز، وتقديره: انْعَمُوا ظلاماً، كما يقال: (انعم صباحاً)^(١)، وهو دعاءٌ لهم بكثرة الظلام وتراكمه.

وأما موضع الشاهد منه فإنما أُورده على أن فيه شذوذين قد ارتكبهما للضرورة: أحدهما: إلحاق العلامة، وهي لا تكون لاحقة إلا في حال الوقف على اللغة الفصيحة.

وثانيهما: تحريك النون وهي ساكنة بكل حال. والوجه في هذا كله هو إجراء الوصل مُجرى الوقف^(٢)؛ فلهذا جاز فيها ما ذكرناه. المرتبة الثانية: في الاستفهام في حال الوقف عن النكرة، وقد اشترط الشيخ هاهنا شرطين:

أحدهما: الوقف؛ لأنه يلحق بآخرها هذا الاسم زيادةً على خلاف الأصل فلا جرم شرط الوقف لكونه محلاً يقبل التغيير.

وثانيهما: الاستفهام عن النكرة؛ لأنها هي المحتاجة إلى تفسيرها بالاستفهام، وإنما جرى في العلم الحكاية عند أهل الحجاز لما يتطرق إليها من الاحتمال لكثرة التسميات بالأعلام، فجرت مجرى الكثرة لما يعرض فيها من اللبس. وفيها لغتان^(٣):

فاللغة الأولى، وهي الفصيحة: أن يُقابَلَ الحركة لفظُ الذاكر بما يجانسها من حروف المدّ وعلامات التثنية والجمع والتأنيث، فتقول إذا قال القائل: جاعني رجلٌ: (مُنُو) وإذا قال: رأيت رجلاً: (مَنَا)، وإذا قال: مررت برجلٍ: (مَنِي).

(١) قال الجوهري: «وقولهم: (عم صباحاً): كلمة تحية، كأنه مخدوفٌ من: نَعِمَ يَنْعَمُ بالكسر، كما تقول: (كل) من (أكل يأكل)، فحُذِفَ منه الألف والنون تخفيفاً». الصحاح (نعم) (٢٠٤٤/٥).

(٢) ينظر: أسرار العربية (٣٩٣)، واللباب (١٣٨/٢).

(٣) ينظر: الكتاب (٤٠٨/٢ - ٤١٠)، والمقتضب (٣٠٦/٢ - ٣٠٨)، والأصول (٣٩٤/٢)، وذكر الرضي لغةً ثالثة وهي (مَن؟) في الأحوال كلّها. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٧٤/٣).

وفي التثنية (مَنانٍ وَمَنِينٍ)، وفي الجمع (مَنونٍ وَمَنِينٍ)، وفي المؤنث إذا قال: رأيت امرأةً وامرأتين ونساءً: (مَنَّةٌ^(١) وَمَنَتَيْنِ وَمَنَاتٍ)، فتلحق هذه العلامات بأخرة الاسم المنكر ساكنة لا يجوز تحريكها.

والوجه في هذه اللغة هو أنهم أرادوا فيها البيان والإيضاح في المستفهم عنه؛ فلهذا جعلوه على طَبَقِهِ وَوَقْفِهِ في جميع العلامات كلها؛ ليكون أدخل في المطابقة وأظهر في المماثلة والمجانسة، وهذا الصنيع مُسْتَمَرٌّ في لغة من أراد الإيضاح عن حال المستفهم عنه، وإعرابه لا يخرج عنه إلا المفرد المؤنث في نحو قولك: (مَنَّةٌ)، فإنه لما لم يكن فيه إيراد الدلالة على الإعراب لأجل سكون الهاء لاحظوا ما يدل على الذات وهو ذكر التأنيث دون الإعراب لعروضه، وكان التأنيث فيه دلالة على الذات فلو حظ في الذكر.

اللغة الثانية^(٢): وهو ألا يزيدوا في الوقف على هذه الأحرف الثلاثة، أعني: الواو والألف الياء، ويجعلونها كافية عن إلحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث^(٣)، والوجه فيها أمران:

أما أولاً: فمياً منهم إلى الاختصار ولكراهة التطويل؛ فلهذا حذفوا هذه العلامات. وأما ثانياً: فالأن المقصود عندهم هو المشاكلة في الإعراب، وهذا يحصل بهذه الأحرف من غير حاجة إلى أمر سواها.

ولا يقال: فإذا كانت هذه الأحرف لاحقةً لهذه الأسماء فهل تكون إعراباً كما كانت إعراباً في الستة^(٤) الأسماء وفي التثنية والجمع أو تكون^(٥) مبنية على حالها من غير إعراب؟

(١) بفتح النون وإسكان الهاء. ويُقال: مَنَتٌ، بإسكان النون والتاء. ينظر: التصريح (٤/٥٣٤)، وشرح الأشموني (٨٩/٤).

(٢) رواها يونس عن العرب. ينظر: الكتاب (٢/٤١٠)، والتبصرة والتذكرة (١/٤٧٧).

(٣) فيقال في: جاءني رجلٌ ورجلان ورجالٌ وامرأةٌ وامرأتان ونساءً: (مَنو؟)، وهكذا في حالة النصب: (مَنا؟)، وفي الجر: (مَني؟).

(٤) هكذا في نسخة التحقيق، والصواب (في ستة)، وكذا الموضع الآتي بعد سطرين. إلا إذا أراد الشارح اتباع رأي الكوفيين فإنهم يميزون تعريف الصدر والعجز في العدد المضاف كما مر في باب الإضافة.

(٥) يعني الأسماء.

لأننا نقول: المختار أن هذه الأحرف ليست إعراباً^(١)، والفرق^(٢) بين وقوعها هاهنا وبين وقوعها في الستة الأسماء والتثنية والجمع هو أن إلحاقها هاهنا ليس لأجل أمر يختص الكلمة نفسها وإنما لحوقها على جهة المشاكلة والمقابلة لما في لفظ الذاكر من الحروف والحركات لا غير^(٣)، بخلاف وقوعها في الأسماء الستة والتثنية والجمع، فإن لحوقها ثم إنما كان من أجل أمر مقصود، وهو إعراب الكلمة لا غير؛ فلهذا كانت هناك إعراباً دون هذا. وكيف يُقال بأنها هاهنا إعرابٌ وسبب البناء قائمٌ في هذه الأسماء^(٤)؟ ولو كانت معربةً لكان قولنا: (هذان، وهذين) إعراباً، وهكذا القول في قولنا: (الذان والذين)، فبطل ما توهموه.

المرتبة الثالثة: في الاستفهام بها في الوقف عن المعرفة^(٥)، وهي في ذلك على أوجه ثلاثة:

الوجه الأول: أن يكون معرفاً باللام في مثل قولك: (الرجل، والغلام)، وهو إذا كان على هذه الصورة فليس فيه إلا لغة واحدة، هي الرفع لا غير، فتقول إذا قال: جاءني الرجل: (مَن الرجل)؟، وإذا قال: جاءني المرأة: (مَن المرأة؟)، فترفعه بكل حال.

وسرُّ ذلك هو أن مبنى الكلام على الإيضاح والبيان، والنكرة غير واضحة في نفسها ولا معلومة حقيقتها؛ فلهذا أضربوا/ عن تكريرها في الكلام، والتزموا حكاية إعرابها بهذه الأحرف لا غير بخلاف المعرفة فإنها لما كانت واضحة في نفسها لا جرم التزموا تكريرها في كلامهم.

فهذا هو الفرق بين قولنا: (مَن الرجل؟) ولم يقولوا: (مَن رجل؟).

الوجه الثاني: أن يكون الاسم معرفاً بالعلمية، وفيه لغتان^(٦):

(١) ينظر: المقتضب (٣٠٦/٢)، والتكملة (٢٠٩)، وأسرار العربية (٣٩٢)، والمفضل (٢٧٨/٣)، وارتشاف الضرب (٢/٦٨٤).

(٢) ينظر: المقتصد في شرح التكملة (١٠٦/١)، والتخمير (٢١٣/٢).

(٣) ينظر: الكتاب (٤٠٩/٢، ٤١٥)، وارتشاف الضرب (٢/٦٨٤).

(٤) ينظر: اللباب (١٣٩/٢).

(٥) قصر الشارح المعرفة على العلم والمعرف باللام، وزاد الجرجاني المعرف بالإضافة نحو: (رأيت أخاك). فيقال: (مَن أخاك؟). ينظر: المقتصد في شرح التكملة (١٠٧/١).

(٦) ينظر: الكتاب (٤١٣/٢).

فاللغة الأولى: وهي لغة أهل الحجاز^(١)، أن يحكيه المستفهم كما نطق به الذاكر، فإذا قال: جاء زيد، قال: (من زيد؟)، وإذا قال: رأيت زيدا، قال: (من زيدا؟)، وإذا قال: مررت بزيد، قال: (من زيد؟)، وإنما فعلوا ذلك لأمرين:

أما أولاً: فلأن الأعلام كثيراً ما يتطرق إليها التغيير في الأفراد والتركيب والنقل والارتجال، فغيروها عن حكم اللام^(٢) إلحاقاً بهذه التغييرات، وهذا هو مراد النحاة بقولهم: التغيير يؤنس بالتغيير^(٣)، ومعناه: أنهم إذا ألحقوا تغييراً أتبعوه بتغيير آخر استثناساً بالأول.

وأما ثانياً: فلأن العلم كثير الدور على ألسنتهم؛ فلهذا التزموا فيه المطابقة من جميع الوجوه الأول.

اللغة الثانية: أن يُجروا العلم مُجرى المعرفة باللام فيرفعونه بكل حال، وهذا هو مذهب بني تميم^(٤)؛ وإنما فعلوا ذلك لما ذكرناه في المعرفة باللام، والمعرفة حكمها واحد^(٥)؛ فلهذا كانت على حالة واحدة.

الوجه الثالث: أن يكون استفهاماً عن صفة العلم، وإنما ساغ الاستفهام عن صفات الأعلام؛ لأن الإبهام كما يقع في الأعلام نفسها فهو واقع في صفاتها^(٦)، ألا ترى أنه لو اجتمع ثلاثة أشخاص، كل واحد يُسمى بـ(زيد)، واحد منهم قرشي والآخر تميمي والآخر هاشمي، لكان اللبس حاصلاً؛ فلهذا لم يكن بد من تمييزه بالصفات في حقهم.

والاستفهام عن صفات الأعلام لا بُد فيه من مراعاة أمور خمسة:

أولها: أنها مخصوصة بالصفات المنسوبة؛ لأن ياء النسبة مخصوصة بالصفة بخلاف اللام فإنها لا تختص بالصفة، فلو أسقطوا الياء لالتبس بكونها اسماً أو صفة؛ وإنما خُصت الصفة بالاستفهام لأن اللبس في العلم إنما جاء من أجلها.

(١) ينظر: الكتاب (٤١٣/٢)، والتكملة (٢١٠)، والمستوفى (٢٥٥/٢).

(٢) أي: عن حكم المعرفة بالألف واللام.

(٣) ينظر: أسرار العربية (٣٩٢).

(٤) ينظر: الكتاب (٤١٣/٢)، والتكملة (٢١٠)، والمستوفى (٢٥٥/٢).

(٥) رأي تميم مبني على القياس، ورأي الحجازيين مبني على الاستحسان. ينظر: الكتاب (٤١٣/٢)، والتنخير (٢١٧/٢).

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٩١/١).

وثانيها^(١): أن هذه النسبة مخصوصة بالآباء دون غيرها؛ ولهذا لم يمثل الشيخ^(٢) إلا بالقرشي والثَّقَفي دون ما سوى ذلك من النسبة إلى البلدان كالبصري، وإلى الحَرَف كالشرائي^(٣)، وإنما خصوا ذلك لأن أكثر ما تكون النسبة إليه^(٤).

وثالثها: أنه لا بدّ فيها من مصاحبة لام التعريف؛ لأن أكثر ما يوصف العلم بذي اللام، فلأجل هذا خصوا الاستفهام عن صفته بذي اللام.

ورابعها: أنه لا بدّ من زيادة همزة الاستفهام في الصفة، وإنما فعلوا ذلك لأنهم لما وسطوا (مَن) بين اللام وياء النسبة لا جرم ضعف أمر الاستفهام بتوسطه؛ فلهذا أقحموا الهمزة. فإذا قيل لك: (جاءني زيد)، فقلت: (أَلَمْ يَكُنْ؟)^(٥)، أي: أَلْقَرَشِيُّ أَمْ الثَّقَفِيُّ؟، فأقحمت الهمزة ومددته لما ذكرناه.

وخامسها^(٦): أنَّ النون في (الْمَنِيَانِ) محرّكة بالكسر كالنون في الثنية، والنون في (الْمِنُونِ) محرّكة بالفتح كالنون في جمع السلامة، بخلافها في قولك: (مررت برجلين)، فتقول (مَنِينِ)، وجاءني رجالٌ، فتقول: (مُنُونِ)، فإنها ساكنة هاهنا كما أسلفناه، ووجه ذلك هو أنه لما تأكد أمر المطابقة باللام وياء النسبة أكدوها أيضاً بالمطابقة في حركة التَّوْنَيْنِ. فهذا ما أردنا من ذكر الكلام في كيفية الاستفهام بـ(مَن) في الوصل والوقف. وبالله التوفيق.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٨١/٣)، والتخميم (٢١٧/٢)، والمفضل (٢٩١/٣).

(٢) وكذا سيبويه. ينظر: الكتاب (٤١٥/٢).

(٣) هكذا في نسخة التحقيق، والظاهر أنّها تحريفٌ من الناسخ، وصوابها (البَزَازِي) كما في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٨١/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٨١/٣). وفي التخميم (الشيرازي)، وهو خطأ؛ لأنّ المقصود التمثيل للمنسوب لحرفة، أمّا المنسوب للبلد فمثّل له في التخميم بالبغدادي.

(٤) ولأنّ (مَن) أغلب ما تكون للعاقل.

(٥) يرى الشارح إدخال همزة الاستفهام على (مَن) هنا، تبعاً لابن الحاجب. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٩١/١)، وهو رأي الرضي والجندي أيضاً. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٨٠/٣)، والإقليد (٨٩٨/٢). وهو الرأي الأقرب. وقال السيرافي: ولا تدخل ألف الاستفهام هنا في (الْمَنِي)، كما لم تدخل في (مَن). ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٨٠/٣).

(٦) ينظر: التخميم (٢١٧/٢).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«فصل

و(أيُّ) كـ(مَنْ) في وجوها، تقول مستفهماً: (أيُّهم حضر؟)، ومُجازياً: (أيُّهم يأتني) ^(١) أكرمهُ، وواصلًا: (اضرب أيُّهم أفضل)، وواصفًا: (يا أيُّها الرجل). وهي عند سيبويه مبنية على الضم إذا وقعت صلتها محذوفة الصدر، كما وقعت في قوله تعالى: [أَمْ لَمْ يَأْتِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى نَذِيرٌ]، وأنشد أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف:

إذا ما أتيت بني خالد ^(٢) فسلم على أيُّهم أفضل

فإذا كملت فالنصب كقولك: (عرفت أيُّهم هو في الدار)، وقد قرئ: [أَمْ لَمْ يَأْتِ]

[أَمْ لَمْ يَأْتِ].

وإذا ^(٣) استفهم بها عن نكرة في وصل قيل لمن يقول: (جاءني رجل): (أيُّ؟) بالرفع، ولمن يقول: (رأيت رجلاً): (أيًّا؟) بالنصب، ولمن يقول: (مررت برجل): (أيُّ؟) بالجر. وفي التثنية والجمع في الأحوال الثلاث: (أيَّان، وأيُّون، وأيَّين، وأيَّين؟). وفي المؤنث: (أيَّة؟).

وأما في الوقف فإسقاط التنوين وتسكين النون، ومحلُّه الرفع بالابتداء في هذه الأحوال كلها، وما في لفظه من الرفع والنصب والجر حكاية، وكذلك: (مَنْ زيد؟) و(مَنْ زيد؟) و(مَنْ زيداً)، (مَنْ) والاسم بعده مرفوعاً ^(٤) المحلُّ مبتدأ وخبر، ويجوز إفراؤه على كُلِّ حال، وأن يُقال (أيًّا) لمن قال: (رأيت رجلين، أو امرأتين، أو رجلاً، أو نساءً)، ويُقال في المعرفة إذا قال: (رأيتُ عبداً): (أيُّ عبداً) لا غير ^(٥).

(١) ما بين المعقوفتين تنمة من المفصل.

(٢) هكذا في نسخة التحقيق، وفي المفصل: (عامر).

(٣) قبله في المفصل (فصل).

(٤) في نسخة التحقيق (مرفوع)، والصواب المثبت من إحدى نسخ المفصل. ينظر: المفصل، تحقيق: فخر قدادة.

(٥) المفصل (١٨١، ١٨٢).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

نذكر المعاني التي وردت فيها، / ثم نذكر كيفية الاستفهام بها كما مضى تقريره في [١٧٩] (ما)^(١)، فهذان مقصدان:

المقصد الأول: في بيان معاني (أي).

اعلم أن لها معاني خمسة^(٢):

أولها: أن تكون موصولة، وهي في وقوعها موصولة على وجهين:

أحدهما: أن تكون صلتها تامة في مثل قولك: (مررت بأيّهم هو أفضل، ورأيت أيّهم هو أكرم)، فهذه معرفة بكل حال؛ لتمامها بصلتها، وهي من بين سائر الموصولات معربة؛ لأجل تمكنها بالإضافة وتمام صلتها.

وثانيها: أن تكون^(٣) ناقصة، كقولك: (مررت بأيّهم أفضل، ولقيت أيّهم أكرم)، والمعنى بنقصانها هو أنها لما قطع صدر صلتها وهو المبتدأ كانت مُشَبَّهةً بالغايات، و(قبل، وبعد)^(٤)؛ فلهذا بُنيت على الضم كبنائها، هذا كله على رأي سيبويه^(٥)، ثم إذا قطع صدر صلتها ففيها لغتان:

أحدهما: البناء، ووجهه ما ذكرناه من شبهها بالغايات.

وثانيهما: الإعراب؛ لأجل كونها مضافة، أو لأجل حذف مضافها لا على جهة التضمن^(٦)، ولا على كونه^(٧) في ضمنها كما في (قبل، وبعد).

(١) هكذا في نسخة التحقيق، والزمخشري يقول: و(أي) كـ(من) في وجوها. والشارح متابع لابن الحاجب فإنه شبهها بـ(ما). ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٣٥/٣).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٣٥/٣).

(٣) في الوجه الأول نسب التمام للصلة أولاً، ثم نسبه لـ(ما) فقال: لتمامها بصلتها، وظاهر كلامه في هذا الوجه أن النقصان لـ(ما)، فعبارة الشارح فيها اضطراب. ونسبة التمام للصلة أوضح وأولى.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٣٦/٣).

(٥) ينظر: الكتاب (٤٠٠/٢).

(٦) يعني: تضمينها معنى الجزاء وحاجتها إليه، كالخرف في احتياجه إلى ما يُتَمَّم معناه. ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٤٩٢/١).

(٧) يعني المضاف إليه.

أولها: قولُ سييويه^(٣) أنها في موضع المفعول، وإنما بُنيت على الضمّ لما ذكرنا من قطع صدر الصلة.

وأبو عمرو هذا^(٥) غير أبي عمرو بن العلاء لأنّ هذا اسمه إسحاق، وذاك اسمه زبّان، وهذا من نخاة الكوفة، وذاك من نخاة البصرة.

وأما موضع الشاهد منه فإنما أوردته شاهداً على مذهب سيبويه في بنائها^(٦) عند قطع صدر صلتها؛ لأنّ التقدير فيه: فسلم على أيّهم هو أفضل، فلما حذف (هو) بناها على الضمّ كما حققناه. وثانيها^(٧): قول الخليل بن أحمد^(٨) أنّها مرفوعة على الابتداء، وأنّ هذه الجملة محكيةٌ بعد القول، تقديره: ثمّ لنزعنّ من كل شيعة الذي إذا قيل: أيّهم أشدُّ على الرحمن؟ قيل: هو.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٣٩/٣)، وعلل النحو للوراق (٤٢٤)، ومجالس العلماء للزجاجي (٢٣١)، ومشكل إعراب القرآن (٤٥٨)، والكشاف (٥٢١/٢)، والبيان في غريب إعراب القرآن (١٣٠/٢)، والتخمير (١٩٣/٢)، والبحر المحیط (٢٨٧/٧).

والبيت من المتقارب، ونُسب لغسان بن وعلّة. ينظر: الإنصاف (٧١٥/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢٦٣/٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٦٩٧/١)، وتخليص الشواهد (١٥٨)، ومغني اللبيب (١٠٨)، وخزانة الأدب (٦١/٦). وفي رواية: (عامر)، وفي أخرى (مالك).

(٥) إسحاق بن مرار الشيباني (٩٤ - ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٣هـ)، كوفي نزل بغداد، حاور بني شيبان فُنُسب إليهم وليس منهم، كان موثقاً فيما يرويه. روى عنه عددٌ من الأعلام منهم: الإمام أحمد، وأبو عبيد، واللّحائي، وابن السكيت. له: النوادر، والجيم. عُمر فوق المئة. ينظر: مراتب النحويين (١٤٦)، وإنباه الرواة (٢٥٦/١)، وبغية الوعاة (٤٤٠/١).

(٦) یعنی (أَيّ) الموصولة.

(٧) الأقوال الثلاثة الآتية على أن (أي) استفهامية.

(٨) ينظر: الكتاب (٣٩٩/٢). ورَّجَّه الزجَّاجُ في معاني القرآن وإعرابه (٣٤٠/٣)، وضعفه الأنباري؛ إذ لا وجه للحكاية في اختيار الكلام. ينظر: الإنصاف (٧١٦/٢).

وثالثها: قول يونس بن حبيب^(١): وهو أن يكون (أَيْهِمْ) رفعاً بالابتداء والفعل قبلها معلقاً عن العمل كتعليقه عن العمل في نحو قولك: علمت أَيْهِمْ أخوك؟. ومعنى تعليقه^(٢): بطلانه عن العمل فيها في الظاهر، وتكون جملة استفهامية في موضع المفعول. ورابعها: قول الكسائي^(٣)، والفراء^(٤) وهو أن (أَيْهِمْ) مرفوعٌ بالابتداء، وخبره (أَشَدُّ)، ويكون قوله: [pè© ä `B] في / موضع المفعول لـ (نَزَعَنَّ)^(٥) كقولك: [١٧٩ب] (أَكَلْتُ مِنَ الطَّعَامِ).

فهذه أقاويل النحاة في توجيه قراءة الرفع على هذه الأوجه. فأما مَنْ قرأها بالنصب^(٦)، وهي شاذةٌ عن طلحة بن مُصَرِّف^(٧)، ومعاذ بن مُسْلِم^(٨) فهو ظاهر، وانتصابه على المفعولية لـ (نَزَعَنَّ)، واكتفينا في إعرابها بالإضافة لا غير.

(١) ينظر: الكتاب (٤٠٠/٢)، وضعفه الأنباري؛ إذ لا وجه لتعليق الفعل. ينظر: الإنصاف (٧١٦/٢).

(٢) في نسخة التحقيق (تعليقها)، وهو خطأ من الناسخ، فالضمير عائدٌ إلى الفعل.

(٣) ونُسب هذا الرأي للأخفش، وجعله بعضهم على زيادة (مِنْ)، و(كُلِّ) هي المفعول به. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٤/٣، ٢٥)، وكشف المشكلات (٨٠٠/٢)، والجامع لأحكام القرآن (١٣٤/١١).

(٤) عرض الفراء لأوجه إعراب الآية بالنصب وبالرفع، فذكر في الرفع ثلاثة أوجه: الأول هو ما نُسبه له الشارح. والثاني: أن المعنى: ثم لنزعن من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع أَيْهِمْ أشدُّ على الرحمن عتياً. وهو كقول الخليل فيما يظهر. فتكون (أَي) مبتدأ. والثالث: أن (أَي) منادى مبني على الضم، وضعفَ هذا الرأي. ينظر: معاني القرآن (٤٧/١، ٤٨). والرأي الأول هو ما تتقوى نسبته إليه لتقدمه إياه، ولا تصح نسبة القول الثالث لتضعيفه إياه. وقد نُسب إليه الزجاجي الآراء الثلاثة. ينظر: مجالس العلماء (٢٣١).

(٥) وروى الأنباري عنهم أن الفعل مُلغى لأنه بمعنى لُنَادِينٌ، فلم يعمل لأنه بمعنى النداء. ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١٣٢/٢).

(٦) ينظر: الكتاب (٣٩٩/٢)، ومعاني القرآن للفراء (٤٧/١)، والقراءات الشاذة لابن خالويه (٨٦)، والكشاف (٢/٥٢٠)، والبحر المحيط (٢٨٨/٧). وقد قوّاها سيبويه لغةً.

(٧) ابن عمرو بن كعب الهمداني الكوفي، أبو محمد (...-١١٢هـ)، الإمام الحافظ المقرئ المجود، من التابعين، تلا على يحيى بن وثّاب، وحدث عن أنس بن مالك وعبدالله بن أبي أوفى. وحدث عنه ابنه محمد والأعشم وشعبة وغيرهم. كان ثقةً صالحاً عابداً. ينظر: طبقات ابن سعد (٣٠٨/٦)، وتهذيب الكمال (٤٣٣/١٣)، وسير أعلام النبلاء (١٩١/٥).

(٨) المهرّاء، أبو مسلم النحوي الكوفي (١٠١هـ - ١٨٧هـ، ١٩٠هـ)، مولى محمد بن كعب القرظي. روى عن عطاء ابن السائب، وروى عنه الكسائي والفراء. نُقلت عنه حروفٌ في القراءات، كان شيعياً، وليس بمعتمدٍ في الحديث. كان يبيع الثياب الهروية فلُقب بالمهرّاء. ينظر: نزهة الألباء (٥٠)، وإنباه الرواة (٢٨٨/٣)، وسير أعلام النبلاء (٤٨٢/٨).

وثالثها: أن تكون جزائية، كقولك: (أيَّ الرجالِ تضربُ أضربُ)، وهي معربة لأجل الإضافة. قال الله تعالى: [*أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ فِي الْقُرْآنِ حِكْمًا*] ^(١) وهي منصوبة بـ (تدعوا)، والتنوين عوضٌ عن مضافها.

ورابعها: أن تكون استفهامية، كقولك: (أُيُّهم جاءك؟ وأيُّ الرجالِ لقيت؟) وهي أيضاً معربة لإضافتها.

وخامسها: أن تكون صفة، كقولك: (مررت برجلٍ أيَّ رجلٍ، وأيُّما رجلٍ)، وهذا القسمُ لم يذكره الشيخ، وهو من أقسامها، ولا بدّ من إيراده ^(٢). فهذه جملة معاني (أيّ).

فأما بيت أبي الطيب، وهو قوله:
وَتَغْبِطُ الْأَرْضُ مِنْهَا حَيْثُ حَلَّ بِهِ وَتَحْسُدُ الْخَيْلُ مِنْهَا أَيُّهَا رَكِبَا ^(٣)
فهي هاهنا موصولة.

قال الشيخ عبدالقاهر ^(٤): لأن التقدير فيه: وتحسُدُ الخيلُ الذي رَكِبَهُ منها.

المقصد الثاني: في كيفية الاستفهام بها.

فلنذكر الاستفهامَ بها في الوقف، والوصل، والمعرفة والنكرة، وما يجري فيها من الإعراب، فهذه أحوال أربعة ^(٥):

الحالة الأولى: في الاستفهام/ بها عن النكرة في حال الوقف، وفيها لغتان ^(٦):
[أ١٨٠]

(١) سورة الإسراء، من الآية (١١٠).

(٢) أفاده الشارح من ابن الحاجب. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٣٥/٣). وينظر: شرح الرضي على الكافية (٥٩/٣)، ومغني اللبيب (١٠٩)، والتاج المكلّل لابن هُطيل (النسخة غير مُرقّمة).

(٣) البيت من البسيط، وهو في الفسر (٣٩٠/٢)، والتبيان بشرح الديوان (١١٥/١). وينظر: التخمير (٢١٨/٢)، والوساطة بين المتنبي وخصومه (٣٣٠). ويروى: (ها) مكان: (به).

(٤) ينظر: التلخيص شرح الجمل (٢٢٩).

(٥) أفاد الشارح من ابن الحاجب في هذا التقسيم. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٩٣/١، ٤٩٤).

(٦) ينظر: الكتاب (٤٠٧/٢)، والمقتضب (٣٠٢-٣٠٣)، والأصول (٣٩٤/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٧٤/٣)، (٧٥)، وارتشاف الضرب (٦٨٠/٢، ٦٨١).

اللغة الأولى: أن تقف عليها كما تقف على سائر الأسماء المعربة، فتسكنها في الرفع والجرّ، وتبدلها ألفاً في حال النصب، فإذا قيل لك: جاء رجل، ومررت برجل، قلت: (أي؟)، بالسكون لا غير، وإذا قيل: رأيت رجلاً، قلت: (أي؟)، بإبدال التنوين ألفاً، وتقول إذا قيل: جاءني رجلان، ورأيت رجلين، ومررت برجلين، وجاءني رجال، ومررت برجال، ورأيت رجالاً: (أيان؟، وأيّن؟، وأيُون؟، وأيّين؟)، بإسكان النون في الأحوال كلّها، وتقول في المؤنث إذا قيل: جاءت الغُزاة: (أيّة؟)، بإبدال التاء هاءً في الوقف كما تفعله في نحو: (قائمة، وقاعدة)، وجاءني امرأتان، ومررت بامرأتين: (أيّتان؟ وأيّتين؟)، بإسكان النون لا غير، وجاءني نساء، ورأيت نساء: (أيّات؟)، بإسكان التاء كما تقف على نحو: زينات.

والوجه في هذه اللغة هو أنّ (أي) معربة؛ فلهذا جرت في الوقف عليها مَجْرَى المعربات في جميع أحوالها كما ترى، هذا كلّهُ إنما يجري على لغة من قصد التفرقة في الإعراب وأحوال الذات باعتبار ما يعرض لها من التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، كلغة من يقول: (مَنْت، ومَنْتَان، ومَنْات)^(١).

وأما مَنْ لغته التفرقة في الإعراب خاصةً دون الأحوال المذكورة^(٢) فإنه يقول: (أيّ، وأيّا، وأيّ) في الأحوال كلّها^(٣) كلغة من يقول: (منا، ومني، مَنْو) في الأحوال كلّها؛ لأنّ الحركة في (أيّ) بمترلة الحروف في (منا، ومني، ومَنْو).

واللغة الثانية^(٤): الأفراد في التثنية والجمع والتأنيث، وهذه اللغة في (أيّ) جاريةٌ مَجْرَى اللغة الثانية^(٥) في (مَنْ)، فتقول على هذا إذا قيل: جاء رجل، رجلان، ورجال، وامرأة وامرأتان، ونساء: (أيّ؟)، بالإسكان لا غير، وهكذا القول في الجرور والمنصوب، من غير إلحاق العلامات.

(١) أو (مَنْو) و(مَنْه). ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٩٣، ٤٩٤).

(٢) التثنية والجمع تذكيراً وتأنيثاً.

(٣) كان على الشارح أن يجعل هذه هي اللغة الثانية كما فعل في (مَنْ).

(٤) هذه لغة الاستفهام في الوصل. لكن الرضي ذكر هذه اللغة في (مَنْ) على أنّها لغةٌ ثالثة حال الوقف، فتقول: (مَنْ؟) في الأحوال كلّها. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣/٧٤).

(٥) بل اللغة الثانية في (مَنْ) هي ما ذكره في آخر اللغة الأولى، وهي زيادة الحروف الثلاثة حسب المواقع الإعرابية بغض النظر عن الأحوال الأخرى.

والوجه في هذا هو أنّ هؤلاء التزموا المطابقة في الإعراب فحذفوه وقفاً، وأثبتوه وصلاً، ولم يلتزموا المطابقة فيما عداه من العلامات كما فعل أولئك في المطابقة في مطابقة الحركات لفظ الذاكر لحروف اللين دون سائر العلامات.

الحالة الثانية: في الاستفهام بها في حال الوصل^(١).

أما في المفرد فتقول إذا قيل: جاء رجل: (أي؟) بالرفع، وإذا قيل: رأيت رجلاً: (أي؟) بالنصب، وإذا قيل: / مررت برجل: (أي؟) بالجر، فتعربه بالحركات الثلاث.

وأما في التثنية والجمع فتقول في الأحوال الثلاثة إذا قيل: جاء رجلان، ورجال: (أيان؟ وأيون؟)، وإذا قيل: مررت برجلين ورجال: (أيين؟ وأييين؟)، وهكذا النصب، فتكسر نون التثنية وتفتح نون الجمع لا محالة.

وأما في المؤنث فتقول إذا قيل: جاءت امرأة، وامرأتان، ونساء: (أية؟ وأيتان؟ وأيات؟)، فتثبت التاء في الوصل كما تثبتتها في نحو: حمزة وطلحة، وتثبتها في المثنى كما تثبتتها في نحو: حمزتان وطلحتان، وتثبت التاء في المؤنث كما أثبتتها في نحو: الزينبات.

والوجه في هذا هو جريه مجرى المعرب؛ فلهذا كانت أحكامه على حدّ أحكام المعرب.

الحالة الثالثة: في الاستفهام بها عن المعرفة^(٢)، فإذا قيل: جاء الرجل، ورأيت الرجل، ومررت بالرجل: (أيُّ الرجل؟) بالرفع لا غير.

وتقول في نحو: جاء زيد، رأيت زيدا، ومررتُ بزيدا: (أيُّ زيد؟) لا غير.

(١) ينظر: الكتاب (٤٠٩/٢، ٤١٠)، والمقتضب (٣٠٢/٢-٣٠٣)، والأصول (٣٩٥/٢، ٣٩٦)، وارتشاف الضرب (٦٨١/٢). وذكر الرضي لغة أخرى في الوصل، وهي الاختصار على إعراب (أي) فيقال: (أيُّ وأياً وأي) في التثنية والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٧٤/٣، ٧٥).

(٢) ينظر: الكتاب (٤٠٧/٢، ٤٠٨)، والمقتضب (٣٠٤/٢)، والأصول (٣٩٦/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٣/٤)، وشرح الرضي (٧٩/٣).

وإنما لم تجز الحكاية هاهنا كما أجازوها في (مَنْ)^(١):

أما المَعْرِفُ باللام فلَمَّا لم تجز حكايته في (مَنْ)، فهكذا لا تجوز^(٢) حكايته في (أَيِّ) أولى وأحقُّ لما فيها من المخالفة.

وأما العَلَمُ فإنما لم تجز فيه الحكاية كما أجازوا في نحو: مررت بزيدٍ (مَنْ زيد؟) بالجر، لأمرين:

أما أولاً: فلأن الحكاية هي على خلاف الأصل، فلا حاجة إلى المواظبة عليها في جميع الأحوال من جهة أنك قد استغنيت في حكايته بما يظهر في (أَيِّ).

وأما ثانياً: فلأنك لو حَكَيْتَ في (أَيِّ) فقلت في (مررت بزيد): أَيُّ زيد؟ لكان لا يخلو حالها إما أن تقع الحكاية في الاسمين جميعاً أو في أحدهما، ومحال وقوعها فيهما جميعاً لكثرة المخالفة للأصل، ولا عدول عما تستحقان من الإعراب. وإن حَكَيْتَ أحدهما فيما أن تحكي الأول أو الثاني.

فإن حَكَيْتَ الأول فهو فاسدٌ من حيث كان فيه مخالفة المعنى، إذ حَكَيْتَ غير المحكي؛ لأن الحكاية إنما أصل وقوعها في الأعلام.

وإن حَكَيْتَ الثاني فهو فاسدٌ؛ لأنك قد غَيَّرْتَ ما لا يقبل التغيير، وتركت القابل للتغيير، وإنما لم يكن قابلاً للتغيير من جهة أن (أَيِّ) تقدمته وهي معربة؛ فلهذا وجبت المطابقة لها في الإعراب لما كانت المطابقة يجري فيها الإعرابُ على القياس من غير مخالفة لقاعدته، وفي الحكاية خروجٌ عما تقتضيه قاعدة الإعراب ومخالفةٌ لـ (أَيِّ) بخلاف (مَنْ).

فلما تَعَذَّرَ وقوعُ الحكاية في الاسمين جميعاً وفي/ أحدهما لا جرم كان باطلاً لا محالة؛ [١٨١] فلهذا كان الاسمان معربين من غير حكاية.

الحالة الرابعة: في توجيه الإعراب في (مَنْ)، و(أَيِّ). واعلم أن (مَنْ)، و(أَيِّ) إذا وقعا في الحكاية على التقدير الذي لخصناه في المعرفة والنكرة، والوصل والوقف، فهما معربان لا محالة، وإعرابهما يكون بالرفع، ويكون مقدراً. فهذه أحكامٌ ثلاثة:

الحكم الأول: أنهما معربان، وإنما وجب ذلك لأمرين:

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٩٥/١).

(٢) أجازها أبو حيان، كما أجاز حكاية المَعْرِفُ بالإضافة. ينظر: ارتشاف الضرب (٦٨٥/٢، ٦٨٦).

أما أولاً: فلأنَّ العقدَ والتركيبَ حاصلٌ، وبيان ذلك أنه إذا قيل: جاء رجلٌ، فقلت: (منو؟)، فالتقدير: مَنْ هو؟

وإذا قيل: جاء زيدٌ، فقلت: (أيُّ؟)، فالتقدير فيه: أيُّ هو.
أما ثانياً: فلأنه إذا كان على طريق الحكاية كان مفيداً، والفائدة لا تحصل إلا بعد كمال الإعراب وتمامه؛ فلهذا قلنا إنه معرب.

الحكم الثاني: أنَّ إعرابهما يكون بالرفع، وإنما قلنا ذلك لأمرين:
أما أولاً: فلأنَّهما اسمان جُرِّدا عن العوامل اللفظية، فيجب رفعُهما على الابتداء والخبر، كسائر ما جُرِّد عن العوامل اللفظية.

وأما ثانياً: فلأنَّ النصبَ والجرَّ متعذران، وبيانه هو أنك إذا قيل لك: أكرم زيداً، فقلت: (أيًّا؟)، فلو أوجبنا نصبه لكان التقدير فيه: أَضْرِبُ^(١) أيًّا، والمعنى لا يساعد عليه.
وأما الجرَّ فلأنك إذا قيل: مررتُ بزيد، فقلت: (أيُّ؟) لزم أن يكون الجار مضمراً، وهذا بعيد.
فلما استحال النصب والجرُّ لما ذكرنا لم يبق إلا الرفع؛ لأنَّ لو لم نوجب الرفع لخرج عن أن يكون معرباً، وهو محال، وبناءؤه باطل.

الحكم الثالث: أنَّ إعرابهما بالرفع يكون مقدراً، وإنما وجب ذلك لأمرين:
أما أولاً: فلأنَّ فيه إعراباً مستحقاً لأجل الحكاية؛ فلو أعربناه بإعراب آخر لجمعنا فيه بين إعرابين، وهو محال.

وأما ثانياً: فلأنه إذا تعذر إعراب قاضٍ لاستثقال الضمة والكسرة على الياء مع سكون الياء، فلأنَّ يتعذر إعراب (زيد) في نحو قولك إذا قلت: رأيت زيداً: (مَنْ زيداً) أولى وأحق؛ فلهذا أوجبنا أن يكون الإعراب فيه مقدراً.

فينحلُّ من مجموع ما ذكرناه أنَّ (أيًّا، ومَنْ) في نحو قولك إذا قيل لك: جاء رجلٌ، وزيدٌ: (أيُّ؟، ومنو؟)، مرفوعان، وهكذا إذا قيل: رأيت زيداً ومررت بزيد قلت: (مَنْ زيداً؟ ومَنْ زيداً؟)، فهما في موضع المواقع مرفوعا المحل، ورفعُهما يكون مقدراً، وما يظهر من الحركات إنما هو على جهة/ الحكاية لا غير^(٢)، وفي هذا كفاية.

[١٨١ب]

(١) هكذا في نسخة التحقيق، والجاري مع ما قبله: (أكرم).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٣/٤).

فهذا ملخص كلام ابن الحاجب^(١) فيما تستحقه أسماء الحكاية من الإعراب.

والمختار عندنا تقريرٌ نشير به، وهو أنَّ كلَّ ما تستحقه هذه الأسماء من الإعراب إما ظهوراً كـ(أي) في أحوالها، وإما تقديرًا كـ(مَنْ) في أحوالها من الرفع والنصب والجر إنما هو على جهة المطابقة لكلام المتكلم، ويُنزَّل في ذلك منزلة التوابع في جريها على ما قبلها من غير حاجة إلى تقدير إعراب آخر يُخالف ما يظهر في لفظها كما هو الظاهر من كلامه، والعاملُ فيها تكريرٌ عاملٌ قبل الأول كما تقول في أسماء الاستفهام إذا قلت: مَنْ جاءك؟ قلت: (زيدٌ)، أي: جاءني زيد، فهكذا هذا ما خلا العَلَمَ والمعرِّفَ باللام فإنهما مرفوعان بكل حال؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما جملةٌ مستقلةٌ على الابتداء والخبر إلاَّ [أَنْ يُحكى]^(٢) يعني العَلَمَ فإنَّ حكمه حكمُ المفرد كما أشرنا إليه.

تنبيه: اعلم أن (مَنْ، وأيَّ) تستعملان في الحكاية كما أوضحنا الحال فيه، ولكن بينهما موافقة ومخالفة^(٣).

فأما الموافقة فهي من أوجه ثلاثة:

أولها: أنهما تُستعملان استفهاماً عن المعارف والنكرات، كما شرحناه آنفاً وقررناه.

وثانيهما: أنهما تُستعملان جميعاً في موضع الموصول كما أوضحناه.

وثالثها: أنهما تُستعملان شرطاً وجزاءً، ونكرتين موصوفتين، وأعني بالوصف أن (مَنْ) تقع نكرةٌ موصوفة و(أيَّ) تقع نكرةٌ موصوفة، وقد مثلنا لذلك وشرحناه فلا وجه لتكريره.

وأما المخالفة بينهما فهي واقعة من أوجه خمسة:

أولها: أن (مَنْ) تستعمل مبنيةً بكل حال، و(أيأً) تكون معربةً إذا كانت مضافة، وقد يعرض لها البناء مع الإضافة ومع قطعها عن الإضافة.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٩٤، ٤٩٥).

(٢) ما بين المعقوفتين موضعُ كلمةٍ لم أتبيَّنْها في نسخة التحقيق، اجتهدت في تقديرها بما يُناسب المعنى، وهو أنَّ العَلَمَ إذا حُكي كما نطقه الذاكر فإنه يكون كالمفرد، فيخالف المعرِّفَ باللام الذي في حكم الجملة المستقلة، وهذه لغة الحجازيين.

(٣) ذكر ابن السراج بعض أوجه موافقه والمخالفة بين (مَنْ) و(أيَّ). ينظر: الأصول (٢/٣٩٦).

وثانيها: أنَّ (مَنْ) موضوعةٌ لمن يَعْلَم، و(أَيُّ) موضوعةٌ لمن يَعْلَم ولمن لا يعلم^(١).

وثالثها: أنَّ العلاماتِ التي تلحق (أَيًّا) هي إعرابٌ، والعلاماتِ اللاحقة بـ(مَنْ) هي بناء.

ورابعها: أنَّ العلاماتِ اللاحقة بـ(أَيِّ) تثبت وصلاً ووقفاً، وما تلحق (مَنْ) لا تثبت إلا في حالة الوقف لا غير.

وخامسها: أنَّ (مَنْ) لا تُستعمل إلا مفردةً، و(أَيُّ) قد تُستعمل مفردةً وقد تستعمل مضافة.

فهذه وجوه الموافقة والمخالفة قد بيناها هاهنا لتكون أقرب إلى حصول الفائدة.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

لم يُثبت/سيبويه (ذا) بمعنى الذي إلا في قولهم: (ماذا)، وقد أثبتته الكوفيون، وأنشدوا: [١٨٢] عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ وَهَذَا شَاذٌّ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ.

وذكر سيبويه في: (ماذا صنعت)، وجهين:

أحدهما: أن يكون المعنى: أيُّ شيء الذي صنعتَه؟، وجوابه: (حسنٌ)، بالرفع، وأنشد للبيد:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

والثاني: أن يكون (ماذا) كما هو بمثلة اسم واحد، كأنه قيل: أيُّ شيء صنعت؟

وجوابه بالنصب، وقرأ قوله تعالى: [qvè@è b qñ Zp#E\$B š• Rqèq „r] بالرفع والنصب^(٢).

(١) ينظر: الكتاب (٢/٤٠٨).

(٢) المفصل (١٨٢، ١٨٣).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

نذكر الخلاف في (ذا) ثم نذكر كيفية استعمالها، فهذان مقصدان نشرحهما بعون الله.

المقصد الأول: في ذكر الخلاف^(١) في (ذا) فنقول:

ذهب الكسائي^(٢)، والفراء^(٣)، وغيرهما من نحاة الكوفة^(٤) إلى أن (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة تُستعمل بمعنى (الذي)^(٥).

وحجتهم على ما قالوه أمران^(٦):

أحدهما: قوله تعالى: [**ذَٰلِكَ** **الَّذِي** **كُنَّا** **نَعْبُدُ** **دُونَهُ**] ^(٧) وقوله تعالى:

[**ذَٰلِكَ** **الَّذِي** **كُنَّا** **نَعْبُدُ** **دُونَهُ**] ^(٨) وقوله تعالى: [**ذَٰلِكَ** **الَّذِي** **كُنَّا** **نَعْبُدُ** **دُونَهُ**] ^(٩).

فقوله: (هؤلاء)، و(تلك). بمعنى (الذين)، و(التي)، وصلتهما ما بعدهما من الجمل الفعلية فنقول: (أنتم)^(١٠): مبتدأ، و(هؤلاء): خبره، و(تقتلون): صلة له.

وقوله: (وما تلك). فـ(ما) مبتدأ، و(تلك): خبر، و(بيمينك) صلة له، وهكذا القول في غيرها مما ورد بمعنى (الذي).

(١) ينظر: الإنصاف (٧١٧/٢).

(٢) لم أجد له رأياً في المسألة.

(٣) ينظر: معاني القرآن (١٣٨/١، ١٧٧/٢).

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري (٤٤٣/٢)، والإنصاف (٧١٧/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢٣/٣)، وارتشاف الضرب (١٠١٠/٢)، وائتلاف النصرة (٨١).

(٥) تابع الزجاج الكوفيين فأجاز ذلك. ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١٦٧/١).

(٦) ينظر: الإنصاف (٧١٧/٢).

(٧) سورة البقرة، من الآية (٨٥).

(٨) سورة النساء، من الآية (١٠٩).

(٩) سورة طه، الآية (١٧).

(١٠) في نسخة التحقيق (ها أنتم)، وهو خلط بين الآيتين.

وثانيهما: قول ابن المفرغ الحميري^(١)، وهو بالراء والغين المعجمة:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمَنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ^(٢)

أي: والذي تحمليه طليق.

ف—(عَدَسٌ) زَجْرٌ لِلْبَغْلِ وليس اسماً لها^(٣) إذن لوجب ضمُّه، وإنما هو هاهنا زَجْرٌ^(٤)

لبغلة ابن مفرغ. وعَبَادٌ هذا هو والي سجستان، وكان قد حبسه يومئذٍ ثم أطلقه فركب البغلة وجعل يُنشد هذا البيت.

وذهب جماهير البصريين^(٥) كالخليل^(٦) وسيبويه^(٧)، والمبرد^(٨)، والسيرافي^(٩)، واختاره

الزمخشري، ونصره الخوارزمي^(١٠)، وابن الحاجب^(١١) إلى أن أسماء الإشارة لا تُستعمل بمعنى (الذي).

وحجَّتْهُمُ^(١٢) على ما قالوه هو أن أسماء الإشارة دالةٌ على الحضور، والموصولات فيها

دلالةٌ على الغيبة، ومعنى أحدهما مخالفٌ لمعنى الآخر، فلا يجوز أن يُستعمل أحدهما بمعنى الآخر. [١٨٢ب]

(١) يزيد بن ربيعة (...-٦٩هـ)، والمفرغ جده عاش في البصرة، كان هجاءً سيئ الخلق. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٦٨٦/٢)، والشعر والشعراء (٣٦٠/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان يزيد بن مفرغ (١١٥). وينظر: معاني القرآن للفراء (١٣٨/١)، والشعر والشعراء (٣٦٤/١)، وإعراب القرآن للنحاس (٢٤٣/١)، والشعر (٣٨٨/٢)، وأمالى ابن الشجري (٤٤٣/٢)، والإنصاف (٧١٩/٢)، ومغني اللبيب (٦٠٢). ويُروى: (حَدَسٌ) - وهو زَجْرٌ - بدل (عَدَسٌ)، و(نجوت) بدل (أمنت).

(٣) وقيل منادى سَمَّى البغلة بصوتها فحكاه ولم يُعربه. ينظر: شرح أبيات المفصل للجرجاني (٣٥٣)، والمنخل (٦٨١/١).

(٤) في نسخة التحقيق (خَبَرٌ)، وهو تحريفٌ من الناسخ لكلمة (زَجْرٌ).

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري (٤٤٣/٢)، والإنصاف (٧١٧/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢٣/٣)، وارتشاف الضرب (١٠١٠/٢)، وائتلاف النصرة (٨١).

(٦) لم أجد له رأياً في المسألة.

(٧) ينظر: الكتاب (٤١٧/٢).

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٤٣/١، ٣٦/٣)، لم أجد رأيه في كتبه.

(٩) لا يُعد السرافي من البصريين؛ لتأخره، بل هو من أصحابهم. ينظر: شرح الكتاب (١٨٢/٣).

(١٠) لم ينص الخوارزمي على نصرة أحد المذهبين. ينظر: التخمير (٢٢٢/٢).

(١١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٩٥/١).

(١٢) ينظر: الإنصاف (٧١٩/٢).

والحقُّ عندنا في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون، ومُعْتَمَدنا في ذلك هو أنه قد تقرر أنَّ (ذا) و(هؤلاء) وغيرهما موضوعٌ للإشارة، فلو جَوَّزنا استعمالها بمعنى الموصولات لكان مشتركاً، والأصل في الأسماء أن تكون مستعملة لمعانيها المفردة من غير اشتراك، فلهذا منعنا من استعمالها بمعنى الذي دفعاً للاشتراك.

فأما البيت الذي أنشده فإعرابه ظاهر، فـ(عَدَسٌ) - كما ذكرنا - مبنيٌّ على الوقف؛ لكونه صوتاً على جهة الزجر لها. و (ما) نافية. وقولنا: و(هذا تحمليْن طليق): جملة ابتدائية في موضع نصب على الحال من ضمير (أمنت). و(طليق): فعيل، بمعنى مفعول كـ(قتيل).

وإنما أوردته شاهداً على كلام الكوفيين، وقال إنه شاذُّ فلا يُعوَّل عليه؛ لخروجه عن المطرّد في كلام الفصحاء.

ثمّ هاهنا مسألة أخرى قريبة من هذه، قد وقع فيها خلاف بين النحاة^(١)، وهي الاسم الظاهر إذا كان معرفاً باللام.

فالذي ذهب إليه الكسائي، والفراء^(٢) أنه متى كان معرفاً باللام وُصل بما يُوصل [به]^(٣) (الذي).

وحجّتهم على هذا قولُ الشاعر:

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ وَأَجْلِسُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ^(٤)
وذهب البصريون^(٥) إلى أنه لا يحتاج إلى صلة أصلاً.

(١) ينظر: الإنصاف (٧٢٢/٢).

(٢) نُسب الرأي للكوفيين بعامة في الإنصاف (٧٢٢/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٥/٣)، وارتشاف الضرب (١٠١٤/٢).

(٣) تنمة يقتضيها السياق.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين (١٤١/١). وينظر: إصلاح المنطق (٣٢٠)، والكمال (٢/٩٧١)، والإنصاف (٧٢٣/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٥/٣)، وارتشاف الضرب (١٠١٤/٢). ويُروى: وأقعد. ووجه الاستشهاد بالبيت: أنَّ الكوفيين جعلوا المعرف بآل الجاهل وهو (البيت) موصولاً، وصلته جملة (أكرم).

(٥) ينظر: الإنصاف (٧٢٢/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٥/٣)، وارتشاف الضرب (١٠١٤/٢).

والمختار ما ذهب إليه علماء البصريين، وأن ما ذكره أهل الكوفة لا وجه له ولا حاجة إليه، ويؤيد ما قلنا هو أن الموصولات إنما قضينا بافتقارها إلى الصلات لدلالة دلت على ذلك وحجة قامت.

فأما ما عدا ذلك فلا دلالة عليه فيجب أطراحه.

فحصل من مجموع ما ذكرناه أن شيئاً من أسماء الإشارة لا يُستعمل بمعنى الموصولات إلا (ذا) في (ماذا صنعت؟) كما سنقرره، وأن الاسم الظاهر إذا كان معرفاً باللام فإنه لا يفتقر إلى صلة خلافاً لما قاله أهل الكوفة. وبالله التوفيق.

المقصد الثاني: في كيفية استعماله.

اعلم أن سيبويه^(١) لم يثبت (ذا) بمعنى (الذي) إلا إذا كان معها (ما) في نحو قولك: (ماذا فعلت؟)، ولها إذا كانت على هذه الصفة استعمالان:

الاستعمال الأول: أن تكون تامة، ونعني بكونها تامة أنها مع (ما) بمنزلة اسم واحد، كأنه قيل: أي شيء فعلت؟ وفي جوابه وجهان من الإعراب^(٢):

أحدهما: الرفع على تقدير مبتدأ.

وثانيهما: النصب على تقدير فعل.

وقرئ قوله تعالى: [*وَمَنْ يَرْفَعْ نَجْمًا مِثْلَ زَيْدٍ أَوْ يَنْصِبْهُ*]^(٣) بالرفع والنصب^(٤).

فالرفع^(٥) على تقدير: هو العفو، والنصب على تقدير: أنفقوا العفو، وهذان الوجهان وإن كانا جائزين من حيث الإمكان لكن النصب هاهنا في التامة أحسن، وإنما كان أحسن لأن سياق الكلام إنما هو بالجملة الفعلية؛ فلهذا كان تقدير النصب

(١) قال سيبويه في (ذا): «وليس يكون كـ (الذي) إلا مع (ما) و(من) في الاستفهام». الكتاب (٤١٦/٢).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٩٥/١).

(٣) سورة البقرة، من الآية (٢١٩).

(٤) قرأ بالرفع أبو عمرو وحده، وقرأ الباقون من السبعة بالنصب. ينظر: السبعة (١٨٢)، والمبسوط (١٤٦)، والاكتفاء لابن خلف (٨٨).

(٥) ينظر في توجيه القراءتين: الحجة (٣١٨/٢)، والبيان للأنباري (١٥٣/١).

أولى؛ لأجل المطابقة للجملة الأولى؛ لأنَّ (ما) إذا كانت تامةً كانت منصوبة بالفعل الأول؛ فلهذا كان تقديرُ النصب في الثانية بفعلٍ آخر لتتطابق الجملتان في كونهما فعليتين.

ومما جاء على التامة قوله:

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتَقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمَغِيبِ نَبِّئْنِي^(١)

الاستعمال الثاني: أن تكون ناقصة، ونعني بكونها ناقصة هو أن (ذا) اسمٌ على حياله بمعنى (الذي)، و(ما) اسمٌ على حياله للاستفهام، كأنه قيل: ما الذي صنعت؟ وفي جوابه وجهان: أحدهما: الرفع على تقدير مبتدأ.

وثانيهما: النصب على تقدير فعل ينصبه. فإذا قلت: ما الذي أكلت؟ فقال: الخبز، جاز فيه وجهان:

فالرفع على تقدير مبتدأ، أي: هو الخبز، والنصب على تقدير فعل ينصبه، أي: أكلت الخبز، وهذان الوجهان وإن كانا جائزين كما ذكرنا لكنَّ الرَّفْعَ هاهنا أحسن؛ لأنَّ الجملة الأولى اسميةٌ ابتدائية، ونحن إذا رفعنا الجواب في هذه الناقصة كانت الجملتان متطابقتين في كونهما اسميتين.

ومما جاء على الناقصة قول لبيد:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ^(٢)

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، فـ(ألا) للتنبيه، والتَّحَبُّ: النَّذْرُ، و(أم) هاهنا هي المتصلة؛ لأنها هي المعادلةُ للهمزة وجوابها بالتَّعْيِينِ. و(ما) والذي بعدها في موضع نصبٍ بـ(تسألان) في التقدير.

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي حية النميري في ديوانه (١٧٧)، ونسب للمثقب العبدى، وهو في ديوانه (٢١٣). وينظر: الكتاب (٤١٨/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٦٥/٣)، وارتشاف الضرب (١٠٠٩/٢)، ومغني اللبيب (٣٠١)، وخزانة الأدب (١٤٢/٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان لبيد (٢٥٤). وينظر: الكتاب (٤١٧/٢)، ومجالس ثعلب (٤٦٢/٢)، واللامات (٥٠)، وشرح الرضي على الكافية (٦٥/٣)، ومغني اللبيب (٣٠٠). والبيت في رثاء النعمان بن المنذر. والتَّحَبُّ في البيت بمعنى النذر. قال البغدادي في معنى البيت: يقول الشاعر: أسألوا هذا المرء الحريص على الدنيا عما هو فيه أهو نذرٌ نذره على نفسه أم هو ضلالٌ وباطلٌ من أمره؟ ينظر: خزانة الأدب (١٤٩/٦).

القول: (أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ؟)، بمنزلة العفو في قوله: [qənsəl] .

فهذا تفصيل الكلام في (ماذا)، وقد أورده الشيخ مطلقاً على أنها إذا كانت ناقصة كان الرفع أحسنَ في جوابها، وإذا كانت تامة فالنصبُ أحسنُ في جوابها، ولم يبيِّن أن كلَّ واحد من الوجهين الرفع والنصب جائزٌ في كلِّ واحد من الاستعمالين.

[۱۸۳ ب]

(١) سورة النحل، الآية (٢٤).

(۳) وہی قولہ تعالیٰ: [(E) r # Ši% @ Mç] .

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

« أسماء الأفعال والأصوات »

وهي على ضربين: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغلبة للأول. وهو ينقسم إلى متعد للمأمور، وغير متعد له.

فالمتعدي نحو قولك: (رُوِيَ زيدا) أي: أروِده وأمهله، ويقال: (تَيْدَ زيدا)، بمعنى رويداً. (وهَلَمَّ زيدا) أي: قَرَّبَه وأحضره، و(هَاتِ الشَّيْءَ)، أي: أعطنيه. قال الله تعالى: [نَادَى زَيْدًا] (ها زيدا)، أي: خذه. و(حِيَّهَلْ الشَّيْءَ) أي: ائنه. و(بَلَّهَ زيدا) أي: دعه، و(تَرَكَهَا وَمَنَعَهَا) أي: اتركها وامنعها، و(عَلَيْكَ زيدا) أي: الزمه، و(عَلِيَ زيدا) أي: أولنيه.

وغير المتعدي، نحو: (صَمَّ) أي: اسكت، و(مَهَّ) أي: اكفف، و(إِيهَ) أي: حَدَّثَ، و(هَيْتَ)، و(هَلَّ) أي: أسرع، و(هَيْكَ) و(هَيْكَ) و(هَيَّا) أي: أسرع فيما أنت فيه. قال:

فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا

و(نَزَلَ) أي: انزل، و(قَدَّكَ) و(قَطَّكَ) أي: اكتفِ وائته، و(إِيكَ) أي: تَنَحَّ. وسمع أبو الخطاب من يُقال له: (إِيكَ)، فيقول: (إِلَيَّ) كأنه، قيل: تَنَحَّ، فقال: أَتَنَحَّى، و(دَعَّ) أي: انتعش، يقال: (دَعَاً) و(دَعَدَعَاً لَكَ)، و(آمِنَ) و(آمِينَ)، بمعنى: اسْتَجَبَ.

وأسماء الأخبار، نحو: (هِيَهَاتَ ذَاكَ) أي: بَعُدَ، و(شَتَانُ زَيْدٌ وَعَمْرُو) أي: افرقا وتباينا، و(سَرَّعَانَ ذَا إِهَالَةٍ) أي: سَرَّعَ، و(وَشَكَانَ ذَا خُرُوجًا) أي: وَشَكَ، و(أَفَّ) بمعنى أَتَضَجَّرُ، و(أَوَّهَ) بمعنى: أَتَوَجَّعُ^(١).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

[١٨٤] قد أوردنا الشيخ هاهنا على / جهة الإجمال، ونحن نذكر ما يتعلق بها جملة، ثم نذكر ما يتعلق بأسرار التفاصيل، ونذكر في كل لفظة ما يخصها كما رسمه الشيخ، فنذكر أولاً

(١) المفصل (١٨٤، ١٨٥).

معناها، ثم نذكر الدلالة على اسميتها، ثم نذكر علّة بنائها، ثم ما يُقدَّر فيها من الإعراب، ثم نذكر تقسيمها. فهذه مباحث خمسة نفصلها بمشيئة الله تعالى:

المبحث الأول: في بيان معناها.

إنما لم يُحدِّثها الشيخُ جرياً على عادته في غيرها واتكالا على ما يشير إليه من تفصيلات أحكامها المرشدة إلى بيان ماهيتها.

ولا بُدَّ من تلخيص حقائقها، ففيها بعض غموض، ونُشر إلى تعريفات ثلاثة: التعريف الأول: ذكره ابن الحاجب^(١)، وحاصل ما قاله هو: ما وُضع لمعنى الأمر والماضي؛ فالأمر في نحو قولك: (هَلَمْ زيداً)، أي: قرّبه وأحضره. والماضي في نحو قولك: (هيّات)، بمعنى: بعد، و(شَتَّانَ) أي: تباينا وافترقا.

ويعني بقوله: (ما وُضع لمعنى الأمر والماضي)، هو أن أسماء الأفعال على كثرتها وتباين معانيها واختلاف صيغها لا تنفك عن الدلالة على هذين النوعين من الكلام لا غير كما سنقرره من بعد.

التعريف الثاني: ذكره الموصلي^(٢)، ومحصل^(٣) كلامه: (أنها كلماتٌ سُمِّيت بها الأفعال). فكلُّ ما كان من الأسماء مدلوله فعلٌ فهو من أسماء الأفعال، ثم لا يخلو الفعل التي هي اسمٌ له إما أن يكون ماضياً أو مضارعاً أو أمراً. فالماضي في نحو: (هيّات ذاك)، أي: بُعد.

والمضارع في نحو: (أف)، بمعنى: أتضجر، و(أوه)، بمعنى: أتوجع. والأمر في نحو: (هَلَمْ زيداً)، أي: قرّبه، والأمر أكثر ما تكون واردة فيه. التعريف الثالث: وهو المختار أن يُقال: هي الأسماء الموضوعة بإزاء الأوامر والأخبار من الأفعال^(٤).

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٤١/٣).

(٢) ينظر: الغرة المخفية (١٠٦ أ).

(٣) بل هو نص كلامه.

(٤) قال الشارح في الأزهار الصافية: « والأقرب في حدّه أن يُقال: ما عُدلَ بمنّ عن صيغة الفعل على جهة المبالغة مجرداً عن الزمان ». الأزهار الصافية (١٥٥/٢).

فقولنا: (هي الأسماء) عامٌّ فيها وفي غيرها.

وقولنا: (الموضوعة بإزاء الأوامر والأخبار) فصلاً عن سائر الأسماء مما لا تكون كذلك، وهذا أسدُّ من كلام ابن الحاجب^(١) حيث زعم أنها تكون بمعنى الأمر والماضي لا غير؛ لأننا إذا قلنا: (بمعنى الأوامر والأخبار) كان عاماً في الأخبار التي تكون ماضية، كقولك: (شتان)، أي: تباينا، والأخبار التي تكون مضارعة، كقولك: (أفّ)، بمعنى: أتضجر، و(أوّه) بمعنى: أتوجع.

واعلم أن النحاة مختلفون في الأفعال التي هذه الأسماء موضوعةٌ بإزائها على أقوال ثلاثة:

فالقول الأول: أنها موضوعةٌ بإزاء أمرين:

أحدهما: الأوامر.

والثاني: الأخبار، مضارعةٌ كانت أو ماضية، وهذا هو رأي أبي بكر بن السراج^(٢)، والموصللي^(٣) صاحب الغرة، وإليه يشير كلام الشيخ؛ / لأنه قال: (ضربٌ لتسمية الأوامر، وضربٌ منها لتسمية الأخبار)، ولم يذكر الماضي، فدلّ على أنّ الأخبار شاملةٌ لكلا النوعين الماضي والمضارع.

والقول الثاني: أنها موضوعةٌ بإزاء الأمر والنهي^(٤)، فالأمرُ في مثل قولك: (رويدَ زيداً)، أي أرودُه، والنهي في مثل قولك: (قَدِّك وقَطِّك)، أي: لا تفعل.

فهذه أقاويلُ النحاة في كيفية وضعها.

(١) اعترض الشارح في الأزهار الصافية على كلام ابن الحاجب أيضاً، فقال: «وهذا التعريف فاسد من جهة أن قولنا: (سقياً، ورعياً) وغيرها من المصادر فيها معنى الماضي؛ لأنك تقول: (سقيت سقياً، ورعيتُ رعياً)....، وهكذا القول في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وسائر الأسماء الاشتقاقية، فإنها تؤخذ من الأفعال الماضية....، وقد لزم ما ذكرناه على كلام الشيخ، حيث اقتصر في التعريف على ما حكيناه». الأزهار الصافية (١٥٥/٢).

(٢) لم أجد في الأصول ما يدل على ذلك، بل ظاهر كلامه موافقة القول الثاني.

(٣) ينظر: الغرة المخفية (١٠٦/أ).

(٤) هذا ما قاله ابن السراج. ينظر: الأصول (١٤١/١).

والحقُّ عندنا أنها موضوعةٌ لما ذكره الشيخ، وهو أنها موضوعةٌ بإزاء الأوامر والأخبار سواء كانت مضارعة أو ماضية، ولهذا أورد في الأمثلة ما هو موضوع بإزاء الفعل المضارع، كقولك: (أف)، فإنه فسرهُ بمعنى المضارع كقوله^(١): (أف) بمعنى أَتَضَجَّرُ، و(أوه) بمعنى: أَتَوَجَّعُ.

وزعم ابن الحاجب^(٢) أن قول من قال من النحاة بأنها موضوعةٌ للدلالة على النهي هو في الحقيقة راجعٌ إلى الأمر؛ لأن الذي يقول بهذه المقالة النهي عن الشيء عنده هو أمرٌ بضدّه، وإلا^(٣) فلا يليق أن يقول بأنه صريحُ النهي لئلا تتعذر عليه علة البناء، وقال: إن صاحب الكتاب^(٤) لما تفتن لذلك لم يتعرض لذكر النهي، بل قال: (.... ضَرَبَ لتسمية الأوامر وضَرَبَ لتسمية الأخبار).

وهذا الذي ذكره^(٥) فاسدٌ لأمرين:

أما أولاً: فلأن القول بأن النهي عن الشيء أمرٌ بضدّه ليس مذهباً للشيخ، وإنما رأيه في ذلك هو رأي أصحابه المعتزلة^(٦)، وهو مذهب أصحابنا^(٧)، فإن صيغة أحدهما مخالفةٌ لصيغة الآخر، ومعقول حقيقة أحدهما مخالفٌ لمعقول حقيقة الآخر، وإذا كان الأمر فيهما كما قلناه، فلا وجه للقول بأن أحدهما هو الآخر لا في الصيغة ولا في الحقيقة. وإنما يُعزى هذا المذهب إلى بعض محققي الأشعرية^(٨)، واستقصاء الكلام فيه يتعلق بمقاصد أصول الفقه.

(١) هكذا في نسخة التحقيق، وفي العبارة اضطراب، وصوابها: بقوله.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٩٧/١).

(٣) في نسخة التحقيق: (والأمر)، وهو خطأ ظاهرٌ من الناسخ، والتصويب من الإيضاح في شرح المفصل.

(٤) يعني الزمخشري.

(٥) يعني ابن الحاجب.

(٦) ينظر رأي المعتزلة: البرهان في أصول الفقه للجويني (١٧٩/١)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١٨١/١).

(٧) يعني الزيدية.

(٨) وهو رأي جمهور الأصوليين. ينظر: اللمع للشيرازي (١٨)، والإحكام للآمدي (١٠٨/٢)، والبحر المحيط للزركشي (١٥٩/٢)، وفتح الباري (١٤٧/١٣)، وشرح الكوكب المنير (٥٤/٣).

وأما ثانياً: فلأن الشيخ أراد في كلامه هذا أن يجعل مسمّى هذه الأسماء جنسين من الأفعال:

أحدهما: الأفعال الإنشائية، وهذا كالأوامر في مثل قولك: (صَة)، أي: اسكت، و(مَة)، أي: اكفف.

وثانيهما: الأفعال الخبرية إما ماضية كقولك: (هيهات) بمعنى بُعد، وإما مضارعة كقولك: (أَفّ) بمعنى: أتضجر، و(أَوّه) بمعنى: أتوجع، ولم يُرد في النهي منها شيء؛ فلهذا قصرها في الأمثلة على ما ذكرناه، ولم يورد من أمثلة النهي شيئاً، وليس ذلك إلا لأنه ليس شيء منها في معناه على الرأي الصحيح، خلافاً لما يزعمه بعض النحاة؛ فلهذا لم يذكره.

وأما ثالثاً: فلأن الغرض بوضع أسماء الأفعال إنما هو المبالغة^(١) كما قال ابن السراج^(٢)، والمبالغة/ إنما تتحقق إذا كانت دالة على الأمور الثبوتية في الأفعال الإنشائية والأفعال الخبرية، من الأوامر والأفعال المضارعة والماضية. فأما الأمور التي تدلّ على النهي من الأفعال فليس فيها مبالغة؛ لأنّ الأمور العدمية لا مبالغة فيها.

وفي (أَوّه) لغات: (أَوّه) بسكون الواو وكسر الهاء، وربما قلبوا الواو فقالوا: (آه) بكسر الهاء، وربما شددوا الواو وكسروها وسكّنوا الهاء فقالوا: (أَوّه)، وربما حذفوا الهاء في التشديد بغير مدّ فقالوا: (أَوّ) بكسر الواو. وبعضهم يقول: (أَوّه) بالمد والتشديد^(٣) ساكنة الهاء. وربما أدخلوا فيها التاء فقالوا: (أَوّناه) يُمدُّ ولا يُمدُّ^(٤). وقالوا: (تَأَوّه الرجلُ تَأَوّهاً، [وأَوّه]^(٥) تَأَوّيهاً) إذا قال: (أَوّه)، والاسم منه: (الآهَة والآهَة)، والمصدر التَّأَوّه والتَّأَوِيه. فهذه كلّها حكاهما الجوهري^(٦)، وهي بمعنى التوجع في كلّ معانيها.

(١) والاختصار أيضاً، فـ(مَة) تقوم مقام (اكفف)، وتُستعمل للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث. ينظر: الخصائص (٤٦/٣)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (١٨٥/١)، والمقتصد (٥٦٩/١)، وكشف المشكل (١٧٠/٢)، واللباب (٤٥٥/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٥/٤)، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي (٣٦٤/١).

(٢) ينظر: الأصول (١٣٤/٢)، والغرة المخفية (١٠٦/أ).

(٣) مع الفتح كما في الصحاح.

(٤) فيقال: (أَوّته).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من الصحاح لا يستقيم الكلام إلا بها.

(٦) ينظر: الصحاح (أوه) (٢٢٢٥/٦).

لا يُقال: فإذا كانت دالةً على الأفعال المضارعة، فكيف وجب بناؤها، وما دلت عليه هو واجبٌ إعرابه؛ لأنه مضارع؟

لأننا نقول: سنقرر العلة في بنائها بمعونة الله تعالى.

فحصل من مجموع ما ذكرناه هاهنا غرضان:

أحدهما: أنها دالةٌ على المضارع كدالاتها على الماضي خلافاً لما زعمه ابنُ الحاجب^(١) في دالاتها على الماضي لا غير.

وثانيهما: أنها ليست دالةً على النهي، لا على قول من يقول بأن النهي صيغةٌ منفردة، ولا على قول من يقول إنَّ النهي عن الشيء أمرٌ بضده. وأنها موضوعةٌ للدلالة على الأوامر والأخبار المضارعة والماضية.

البحث الثاني: في الدلالة على اسميتها^(٢).

اعلم أن وضع أسماء الأفعال كوضع سائر الأسماء خلا أن مدلولات أسماء الأفعال هي ألفاظ الأفعال، فمدلول قولنا: (هيهات)، هو لفظ قولنا: (بعد)، ومدلول قولنا: (هلمّ زيداً) هو لفظ قولنا: (قربّه وأحضره)، فمدلولها هو لفظ الفعل كما ترى بخلاف سائر الأسماء فإن مدلولاتها هي أنفس الحقائق كـ (رجل، وإنسان، وفرس)، فإن مدلول هذه الأسماء إنما هو حقائق هذه الأشياء. فإذا عرفت هذا، فالمعتمد في الدلالة على اسميتها وجوه ثلاثة^(٣):

أولها: هو أنها دالةٌ على معنى في نفسها، وهذا هو معنى الاسم. فأمّا قولنا^(٤) إنها دالةٌ على معنى في أنفسها فهو ظاهر؛ فإن قولنا: (هلمّ، وهيهات) دالةٌ على هذه المعاني من غير اعتبار أمرٍ آخر، فأمّا قولنا إنَّ هذا هو معنى الاسم وحقيقته فقد قرّرناه^(٥).

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٤١/٣). ووافقه الرضي في شرح الكافية (٨٣/٣).

(٢) نُقل عن الكوفيين القول بفعليتها على الحقيقة. ينظر: البسيط (١٦٣/١)، وتوضيح المقاصد (١١٥٩/٣)، ومنهج السالك (٥)، والتذيل (١٥/٥). وزعم ابن صابر أنها قسمٌ رابع من أقسام الكلمة يُسمّى الخالفة. ينظر: همع الهوامع (١٢١/٥).

(٣) وزاد بعض النحويين على هذه الوجوه. ينظر: الخصائص (٤٤/٣، ٤٥)، واللباب (٤٥٤/١)، وشرح المقدمة الكافية (٧٤٢/٣، ٧٤٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (١٠١٤/٢).

(٤) في نسخة التحقيق: (وإنما قلنا)، وهو خطأ من الناسخ لا يستقيم به السياق. وتكرر الخطأ نفسه بعد سطر في قوله: (فأمّا قولنا إنَّ هذا هو معنى الاسم....).

(٥) ينظر: المحصل (٧٢/١).

لا يقال: كيف تزعمون أن حقيقة الاسم حاصلةٌ فيها وهي دالةٌ على معنى في نفسها، مقترنة بالزمان، / وهذا هو معنى الفعل وماهيته؟

[١٨٥ب]

لأننا نقول: هذا فاسدٌ، فإن دلالتها على اقتران الزمان ليس وضعاً أصلياً كقولنا: (قام، وقعد)، وإنما هو أمرٌ عارضٌ كعروضه في (قائم)، و(ضارب).

لا يقال: فلو كانت دلالتها على الزمان عارضةً لصحَّ استعمالها من دون أن تكون دالةٌ على الزمان، وهذا محال، فإنه لا يصحَّ استعمالها من دون زمان على حال، ألا ترى أن (هلم، وهيهات) دالان على زمان الماضي والاستقبال بحيث لا يمكن خلوهما عنه بحال، فكيف يُقال بأن دلتهما على الزمان عارضةٌ، وليست أصلاً؟

لأننا نقول: هذا فاسدٌ، فإنه ليس بيدع أن يكون للشيء معنى يدل عليه بأصل وضعه، ثم يُستعمل في غيره على جهة المجاز، ثم لا يتفق استعمال أصله، ويترد استعمال مجازه، وهذا كـ(نعم، وبئس) فإن مجازهما هو المستعمل دون ما وُضعا له^(١)، فهكذا ما نحن فيه.

وثانيها هو: أنه قد تقرر أنها دالةٌ على معنى لا محالة، وليست من قبيل المهملات، فليس تخلو دلالتها على ذلك المعنى إما أن تكون في نفسها أو في غيرها، ومُحال أن يكون حاصلًا في غيرها، فإنها دالةٌ على معانيها من غير اعتبار شيء آخر، فبطل أن تكون حروفاً، فإن دلت على معانٍ في أنفسها فلا يخلو إما أن تكون مفيدةً للأزمنة أو لا، ومحال أن تكون دالةٌ على الأزمنة بأصل وضعها لما قررناه، فبطل أن تكون أفعالاً. فإذا بطل كونها حروفاً وكونها أفعالاً وجب كونها أسماءً إذ لا ثالث يُعقل إلا الأسماء، ولا دليل على قسم رابع فوجب القضاء بكونها أسماءً.

وثالثها: هو أن بعضها يدخلها التنوين، كـ(صه، ومه، وإيه) إذا قصد تنكيره كما سنقرره، وبعضها يدخلها اللام نحو: (النَّجاءك)^(٢)، وبعضها يدخلها التصغير، نحو قولنا: (رُويدَ زيداً).

(١) المعنى: أن (نعم، وبئس) دالتان على الزمان في أصل وضعهما، ثم جُرِّدا عن الزمان لأمرٍ عارض وهو أنها خالفت أكثر الأفعال بكونها خارجةً إلى معنى الإنشاء، فجُرِّدت عن الزمان أمانةً على ذلك ودلالةً على العناية والاهتمام. فالمستعمل في الفعلين هو المجاز وهو التجرد من الزمان، والمتروك هو الأصل وهو الدلالة على الزمان. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٢٢٧/١)، والأزهار الصافية (٣٧/١).

(٢) بمعنى: انج. ينظر: الكتاب (٢٤٥/١)، والمقتضب (٢٠٩/٣)، والخصائص (٤٥/٣).

فهذه الأمور كلها من خواص الأسماء فيجب القضاء عليها بكونها أسماء؛ لأنّ المعنى فيها واحد، ودلائلها على ما تدلّ واحدة. فإذا ثبت في بعضها كونه اسماً وجب في سائرها من غير فرق.

البحث الثالث: في بيان العلة في بنائها.

اعلم أنّ الأصل في الأسماء هو الإعراب لما حققناه من قبل^(١)، وإنما يكون فيها البناء لأجل عارض يعرض لها وهو مناسبتها ما لا يمكن له وهو الحرف والفعل. وللنحاة في علة بنائها وجهان^(٢):

أحدهما: أنّ منها ما يُشبه الحرف في صورته كـ(صَهْ، وَمَهْ) فإنهما يشبهان (عَنْ، وَلَنْ)، فأما (قَدْكَ) فإنه يشبه (قَدْ) في قولك: (قد قام زيد)، فلما كانت فيها هذه/المشكلة [١٨٦] الصورية للحروف وجب أن تكون مبنيةً كبنائها.

وثانيهما: هو أنّها واقعةٌ موقعَ الأمر والماضي وهما مبنيان فوجب بناؤها أيضاً. لا يقال: فإذا كانت واقعةٌ موقعَ الفعل المضارع كما اخترتموه من قبل^(٣) [فَلَمْ لَمْ تُعْرَبْ مثله؟

لأنّا نقول: الجواب على ذلك من وجهين:

أما أولاً: [١٨٦] فلأنّها وإن وقعت موقعَ المضارع^(٤)؛ لكنّا بنيناها حملاً لها على ما وقع موقعَ الأمر والماضي^(٥)، والجامعُ بينها كونها أسماءَ أفعال.

(١) ينظر: المحصل (١٨٥/١).

(٢) ينظر: الخصائص (٤٩/٣)، وكشف المشكل (١٦٧/٢). وزاد الشارح في الأزهار الصافية وجهاً ثالثاً، وهو أنّها واقعةٌ موقعَ الفعل. ينظر: الأزهار الصافية (١٦٦/٢).

(٣) هذا افتراضٌ لاعتراض على علة البناء لمشابهتها الأمر والماضي، فهي شابهت المضارع أيضاً وهو معرب، فلمْ لم تأخذْ حكمه؟

(٤) ما بين المعقوفتين زيادةٌ يقتضيها السياق.

(٥) يعني الشارح: أنّ وقوعها موقعَ المضارع لا يُضعف علةَ بنائها وهي مشابقتها للأمر والماضي.

(٦) ينظر: الخصائص (٥٠/٣).

وأما ثانياً: فلأن الإعراب في الأفعال ليس أصلاً وإنما هو دخيلٌ عليها لأجل المشابهة، وإذا كان الأمرُ كما قلناه افترق الحال بين ما يقع موقعٌ مُعَرَّبٌ ليس له حظٌّ في الإعراب بالأصالة، وبين ما يقع موقعٌ مُعَرَّبٌ له حظٌّ في الإعراب بالأصالة؛ فلهذا وجب بناءُ نحو قولنا: (أَفّ، وأَوّ)، لما كان واقعاً^(١) موقعَ (أَتَضَجَّر، وأَتَوَجَّع) وليس لهما حظٌّ في الإعراب بالأصالة، ووجب إعرابُ قولنا: (يَقُومُ، ويقَعُدُ) لما كانا واقعين موقعَ (قَائِمٌ وقَاعِدٌ)، ومُشَبَّهين لما كان لهما حظٌّ في الإعراب بالأصالة.

لا يُقال: فإذا كان قولنا: (نَزَلَ)، واقعاً موقعَ (انزَلَ)، و(هِيَهَاتَ) واقعٌ موقعَ قولنا: (بُعْدَ) فلهذا وجب بناؤهما، فقولنا: (سَقِيّاً ورَعِيّاً) واقعان موقع قولنا: (سَقَى ورَعَى)^(٢)، ولهذا لم يجر الجمع بينهما، فَلَمْ لَمْ يجب بناؤهما لوقوعهما موقع الفعل كوقوع (نَزَلَ، وهِيَهَاتَ)؟ وما وجه الفرق بينهما؟

لأننا نقول: الفرق بينهما ظاهرٌ، وذلك أننا لما وجدناهم أعربوا نحو (سَقِيّاً، ورَعِيّاً) وأوجبوا بناءُ نحو (نَزَلَ، وهِيَهَاتَ) مع كونهما دالّين على الفعل وجب أن يُحكم على كل واحد منهما بما يقتضيه الأصلُ والقاعدة في مجاري كلامهم، فقلنا: الأصلُ في (سَعِيّاً، ورَعِيّاً) وجودُ الفعل معهما لا محالة، لكنه كثر دورهما وما أشبههما في كلامهم واطرد استعمالهما على ألسنتهم، فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال؛ فلهذا لم يكن قولنا: (سَقِيّاً، ورَعِيّاً) واقعين موقعَ الفعل^(٣)، بخلاف قولنا: (نَزَلَ، وهِيَهَاتَ) فإنه لم يُستعمل الفعل معهما في حالةٍ من الحالات، بل كانا واقعين موقعَ الفعل وحالين محلّه؛ فلهذا وجب بناؤهما.

ويؤيد ما ذكرنا/ هو أنه قد جاء بعضُ أسماء الأفعال تارةً معرباً وتارةً مبنياً، وهذا نحو [١٨٦] قولنا: (أَفّ، وأَفّة)، وجاء (رويدَ، ورويداً)، معرباً ومبنياً، فحكمنا عليه في إعرابه بما حكمنا على نحو: (سَقِيّاً ورَعِيّاً)^(٤)، وحكمنا عليه في حال بنائه بما حكمنا على نحو: (نَزَلَ،

(١) كذا في نسخة التحقيق، والأصوب (لما كانا واقعين)، وقد عبّر الشارح بذلك في السياق الآتي.

(٢) لأن المقصود الدعاء، أي: سقاك الله سقياً، ورعاك رعياً.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٩٧)، وشرح المقدمة الكافية (٣/٧٤٥).

(٤) يعني أنه بمعنى المصدر.

وهيئات)، وهكذا القولُ في نحو: (الخازِباز)^(١)، فإنه قد ورد معرباً ومبنيّاً^(٢)، فحكمنا عليه في حال بنائه بتضمُّنه للحرف^(٣) كما حكمنا على نحو: (خمسةَ عشر)، وحكمنا عليه في حال إعرابه بما حكمنا على نحو: (بعلبك، وحضرموت)^(٤).
كلُّ هذا محافظةٌ على القواعد من التناقض، وجرياً على القوانين النحوية والأصول اللغوية.

البحث الرابع: في تعيين ما يتوجَّه فيها من الوجوه الإعرابية.
اعلم أنا قد قررنا اسميتها بالأدلة التي أوردناها، وإذا ثبتت اسميتها فلا بدَّ من إعراب. وزعم بعض النحاة^(٥) أنها مع كونها أسماءً فإنها غيرُ مستحقةٍ لإعرابٍ ألبتة، وأحسبُ أنَّ صاحبَ هذه المقالةِ إنما ذهب إليها لأنها وإن كانت أسماءً إلا أنها قد فقدت شرط الإعراب، وهو العقد والتركيب؛ فلهذا لم تكن معربةً مع استحقاقها للاسمية^(٦). فقولنا: (نزال)، و(هيئات) بمنزلة قولنا: (ثلاثة، أربعة)، فكما أن هذه غيرُ مستحقةٍ للإعراب لفقد العقد والتركيب فيها، فهكذا تكون أسماءُ الأفعال، وهذا فاسدٌ فإنَّ (هيئات) بمعنى (بَعُدَ) و(نزال) بمعنى (انزَلَ)، وفيهما العقد والتركيب.

(١) هو نوعٌ من الذباب، وقيل: نبتٌ، وقيل: داءٌ. وفيها لغات: خَزْبازٌ، وخَزْبازٌ، وخَزْبازٌ، وخَزْبازٌ، وهذه معربات، وخَزْبازٌ، وخَزْبازٌ، وخَزْبازٌ، وخَزْبازٌ، وهذه مبنيات. وتدخلها (أل) جميعها إلا المضاف وهي اللغة المعربة الثالثة. وذكر سيويوه: الخازِباء. ينظر: الكتاب (٢٩٩/٣، ٣٠١)، والصاحح (خوز) (٨٧٧/٣، ٨٧٨)، وشرح كتاب سيويوه للسيرافي (١٢٩/٤)، والإنصاف (٣١٥/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٠/٤).

(٢) ينظر: الكتاب (٢٩٩/٣ - ٣٠١)، وشرح كتاب سيويوه للسيرافي (١٢٩/٤)، وتنقيح الألباب (٣٧٩).

(٣) يعني حرف العطف الواو.

(٤) ينظر: الكتاب (٢٩٦/٣)، والمقتضب (٢٠/٤).

(٥) هذا رأيُ جمعٍ من النحويين. ينظر: تحصيل عين الذهب (٤٧٢)، وشرح إيضاح أبي علي الفارسي للعكبري (٣/٧٥٨)، وشرح الرضي على الكافية (٨٦/٣)، والمخلص (٣٤٨). وتُسبب لأبي علي الفارسي في أحد قوليه. ينظر: توضيح المقاصد (١١٥٩).

(٦) التعليل الذي صرَّح به العكبري خلاف ذلك، فهو يرى أنَّ أسماء الأفعال ثابتة عن فعل الأمر والفعل الماضي ولا موضع لهما، والنائب كالمَنوب عنه. ينظر: شرح إيضاح أبي علي الفارسي للعكبري (٧٥٨/٣).

ثم اختلف القائلون بإعرابها فيما يُقدَّر فيها من الإعراب على مذاهب ثلاثة^(١):
أولها: أنها منصوبة على المصدرية؛ لأنها دالة على الفعل ومشعرة به، فجرت مجرى قولنا: (سقيًا، ورعيًا)، وهذا شيء يُحكى عن أبي علي الفارسي^(٢) وأصحابه^(٣).
وثانيها: أنها مرفوعة على الابتداء والخبر؛ لأنها أسماء قد جُرِّدت عن العوامل اللفظية، والفاعل^(٤) فيها سادُّ مسدِّ خبر المبتدأ كما قلناه في نحو: (أقائمُ الزيدان)، وهذا هو الذي اختاره ابنُ الحاجب^(٥) وغيره من النحاة^(٦).
وثالثها^(٧): الفرقُ بين ما يكون منها في معنى الأوامر وبين ما يكون منها في معنى الأخبار؛ فما كان في معنى الأوامر فهو منصوبٌ على المصدرية كما قاله الفارسي، وما كان منها في معنى الخبر فهو مرفوعٌ على الابتداء والخبر، وهذا هو المختار. ويدلُّ عليه هو أنها إذا كانت أخباراً وقد تقرر تسميتها فلا وجه لإعرابها إلا بتقدير الجملة الاسمية الابتدائية؛ لأنها قد جُرِّدت عن العوامل اللفظية فيجب رفعها بما ذكرناه.

وإذا كانت في معنى الأوامر الإنشائية/ كانت جملة فعلية، فإذا وجبت تسميتها وجب [١٨٧] إعرابها بإعراب المصدر إذ لا وجه يسوغ فيها سواه، فهذا تقرير إعرابها.

(١) اشتهر المذهبان الأول والثاني في كتب النحو. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٤٤/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٨٦/٣)، وتوضيح المقاصد (١١٥٩/٣).

(٢) لم أجد رأي أبي علي في كتبه، وهو منسوبٌ إليه. ينظر: توضيح المقاصد (١١٥٩). وقد فسر الزجاج (هيئات) بالمصدر. ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١٣/٤).

(٣) قوَّاه ابنُ أبي الربيع في البسيط، وجعله ظاهرَ كلام سيبويه. ينظر: البسيط (١٦٤/١). وهو في الملخص يرى أنها لا موضع لها.

(٤) في نسخة التحقيق: (والعامل)، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٤٥/٣).

(٦) جعله ابن جمعة الموصلي من الأوجه الجائزة. ينظر: شرح كافية ابن الحاجب (٣٦٤/١)، وأجازه أبو الفضل الرازي في كتابه اللوامح فيما نقله عنه أبو حيان. ينظر: البحر المحيط (٥٦٢/٧).

(٧) أشار ابن الحاجب إلى هذا الرأي. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٤٥/٣، ٧٤٦). وذكر أبو حيان أن أبا القاسم ابن القاسم من نخاة الأندلس فرَّق بين ما كان منها أصله مصدرًا أو ظرف فجعله منصوبًا بفعل مضمر، وما كان منها غير ذلك فجعله فعالًا. ينظر: التذييل (١٥/٥).

لا يُقال: كيف يُقال بأنه لا يتوجه فيها من الإعراب إلاّ النصبُ على المصدرية أو الرفعُ على الابتداء والخبر، وقد ورد في (رويد) أنه يكون منصوباً على الحال في قولك: (ساروا رويداً)، وعلى الصفة في نحو: (ساروا سيراً رويداً)، وهذا يُبطل حصرَ إعرابها فيما ذكرتم؟

لأننا نقول: هذا فاسدٌ وسوء فهمٍ لمرادنا، فإننا إنما تكلمنا في إعرابها على ذينك الوجهين مهما كانت باقيةً على كونها أسماءً للأفعال لا غير، فمتى كانت اسماً للفعل فإعرابها كما حققناه، ولم نُقل إنها لا تخرج عن كونها أسماءً للأفعال فيلزم ما ذكرتموه، وإنما قلنا إنها مهما كانت أسماءً للأفعال فلا تخرج عما ذكرناه من الإعراب لا غير، ولسنا نمنع من خروجها إلى الصفات فتستحق إعراب الصفات، ولا خروجها إلى الأحوال فتكون مُستحقةً لإعراب الأفعال، وإنما المقصودُ هو ما ذكرناه.

البحث الخامس: تقسيمُ أسماءِ الأفعال.

وهي منقسمةٌ إلى أقسامٍ كثيرةٍ باعتباراتٍ مختلفة، ولكننا نذكرُ منها تقسيماتٍ أربعةً، ولعلها تفي بالمقصود من غرضنا بعون الله تعالى.

التقسيمُ الأوّل^(١): باعتبار حقيقة وضعها إلى ما يكون موضوعاً بإزاء الأوامر وإلى ما يكون موضوعاً بإزاء الأخبار. فالذي يكون موضوعاً بإزاء الأوامر هو نحو قولنا: (نزال، وقَدْك، وقَطْكَ، وهَنْك، وهَنَّاك) وغير ذلك.

والذي يكون منها موضوعاً بإزاء الأخبار هو نحو قولنا: (هَيْهَاتَ)، و(سَرَّعَان)، و(وَشَكَانَ)، و(أَفَّ) وغير ذلك.

فأما (سَرَّعَان) ففيه ثلاث لغات: ضمُّ السين^(٢)، وفتحُها، وكسرُها. وارتفاع [ذا]^(٣) على الفاعلية لـ(سَرَّعَان)، و(إِهَالَةً)^(٤) منصوبٌ على التمييز^(٥)، أي: سَرَّعَ^(٦) إِهَالَةً هذا،

(١) ينظر: الخصائص (٣/٣٤)، والفيضُ المُنْبِيَّةُ للعاتكي (٤٥٩).

(٢) في تهذيب اللغة: والضم أفصحها. ينظر: (سرع) (٥٤/٢).

(٣) ما بين المعقوفتين كلمة لا يتم السياق إلا بها. لأنه يُعربُ قولُ العرب الذي أورده الزمخشري (سَرَّعَانِ ذَا إِهَالَةً).

(٤) الإِهَالَةُ: الشحمُ المُذَاب.

(٥) ينظر: المقتصد (١/٥٧٥). ويجوز نصبه على الحال، والمعنى: سَرَّعَ هذا الرُّغَامَ حاله كونه إِهَالَةً. ينظر: مجمع الأمثال (٢/١١١)، والقاموس المحيط (سرع) (٩٣٩).

(٦) سَرَّعَان وَوَشَكَان بمعنى: وَشَكَ وَسَرَّعَ. ينظر: إصلاح المنطق (٢٨٢)، وتهذيب إصلاص المنطق للتبريزي (٣١٢).

أي: قَرِيبٌ من باب (تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا)^(١)، فأما (سَرَعَانُ النَّاسِ)^(٢) بالتحريك فإنه بعيدٌ؛ فهو معربٌ بمعنى: أوائل الناس^(٣).

وأما (وشكان)^(٤) ففيه لغتان^(٥): ضَمُّ الواو وفتحها، و(ذا) مرفوعٌ على الفاعلية، و(خروجاً) على التمييز من الفاعل، أي: قَرَبَ وَحَصَلَ.

التقسيم الثاني^(٦): باعتبار أحوالها.

إلى ما يكون مستعملاً في المعرفة والنكرة، وعلامة/ تنكيره دخولُ التنوين عليه، وهذا [١٨٧] نحو قولنا: (صَه، وَمَه، وَأُفٌّ، وَأُفٌّ) وغير ذلك.

وإلى ما يكون مستعملاً في المعرفة لا غير، وهذا نحو قولنا (بله، وآمين) فإنهما معرفتان بكل حال، وتعريفُهما إنما يكون على حدِّ باب (أسامه) من باب عَلَمِ الجنسية.

وإلى ما يكون مستعملاً في النكرة لا غير، وهذا إنما يكون فيما كان منوناً لا يجوز طرح تنوينه كـ(إيهاً) في الكف، و(ويهاً) في الإغراء، و(واهاً) في التعجب، وسيأتي لهذا مزيد تقرير فيما بعد إن شاء الله تعالى.

(١) يعني أنه تمييزٌ محوّلٌ عن الفاعل.

(٢) ينظر: الصحاح (سرع) (١٢٢٨/٣).

(٣) ويُقال أيضاً لأول كل شيء. ينظر: مجالس ثعلب (٤٥٧/٢).

(٤) من قول العرب الذي أورده الزمخشري: (وشكان ذا خروجاً).

(٥) بل ثلاث لغات، فيجوز كسر الواو، فهي مثلثة، كما رواه أبو عبيد عن الكسائي. والنون مفتوحة في اللغات الثلاث. ينظر: تهذيب اللغة (وشك) (١٦٨/١٠)، والقاموس المحيط (وشك) (١٢٣٦). ولعل الشارح اقتصر على ما أورده الجوهري فيها، فقد أورد في الواو الضمَّ والفتح فحسب. ينظر: الصحاح (وشك) (١٦١٥/٤).

(٦) ينظر: الأصول (١٣٠/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٠٤/١)، والفِصْلَةُ الْمُضِيَّةُ لِلْعَاتِكِيِّ (٤٦١). وهو تقسيم الزمخشري في المفصل (١٩٨).

(٧) ذَكَرَ الشارحُ لغتين في تنوين (أَفٍّ)، ويجوز فيها ثالثةٌ بالفتح (أُفًّا)، كما يجوز تنوينها مع التاء (أَفَّةً). ينظر: الخصائص (٧٣/٣)، وكشف المشكل (١٦٤/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٠٥/٣)، والأزهار الصافية (١٧٣/٢).

التقسيم الثالث^(١): باعتبار تعلّقها إلى ما تكون متعدية وإلى ما تكون لازمة.
 فالمتعدية هي نحو قولنا: (رُويدَ) فإنك تقول فيه: (رُويدَ زيداً)، أي: أمهله، و(هَلُمَّ زيداً)، أي: قَرِّبه وأحضره، و(هَاتِ الشَّيْءَ)، أي: أعطنيه.
 وإلى ما يكون^(٢) لازماً لا يتعلّق بغيره، وهذا نحو قولنا: (بَلَّهْ، وآمين، وصَهْ، ومَهْ).
 التقسيم الرابع^(٣): باعتبار صيغتها إلى ما يكون معدولاً عن الفعل الثلاثي، وإلى ما يكون معدولاً عن الرباعي^(٤).
 فالذي يكون معدولاً عن الفعل الرباعي لم يختلف النحاة في كونه مسموعاً، ولا يجوز القياس عليه^(٥)، ولم يرد فيه عنهم إلا صيغتان^(٦):
 أحدهما: (قَرَقَرِ)، وهو معدول عن فعل الأمر من (قَرَقَرِ). قال أبو النجم^(٧):
 قالت لها ريحُ الصَّبَا قَرَقَارِ
 واختلطَ المعروفُ بالإنكارِ^(٨)

(١) ينظر: الكتاب (٢٤١/١)، والأصول (١٤١/١)، واللباب (٤٥٦/١)، والفضة المضية للعاتكي (٤٦٠). وهو تقسيم الزمخشري في المفصل (١٨٤).

(٢) ضمير التذكير عائدٌ إلى اسم الفعل.

(٣) يُمكن تقسيم اسم الفعل قبل ذلك إلى ما يكون معدولاً، أو غير معدول. ينظر: كشف المشكل (١٦٤/٢، ١٦٥).

(٤) منع المبرد أن يكون هناك عدلٌ عن الرباعي، وجعل المثاليين الواردين من باب حكاية الصوت. ورد عليه ابن ولاد. ينظر: الانتصار (٢٠١، ٢٠٢).

(٥) ينظر: الأزهار الصافية (١٥٨/٢)، لكن الأخفش قال إنه قياس. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٠٩/٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (١٠٢٤/٢).

(٦) ينظر: الكتاب (٢٨٠/٣)، والأصول (٨٩/٢)، والتبصرة والتذكرة (٢٥٣/١)، وعلل النحو (٤٧٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٠٨/٣).

(٧) الفضلُ (أو المُفضَّل) بن قدامة العجلي، (٣٥-١٠٥هـ)، كان يترلُّ بالفرك من الكوفة، أقطعه إياه هشام بن عبد الملك، له مُراخزة مشهورة مع العجاج. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٧٤٥/٢)، والشعر والشعراء (٦٠٣/٢)، ومعجم الشعراء للمرزباني (١٦١)، ومعجم الشعراء لعفيف عبد الرحمن (٢٦٩).

(٨) البيتان من مشطور الرجز، وهما في ديوان أبي النجم (٩٨). ينظر: الكتاب (٢٧٦/٣)، وما ينصرف وما لا ينصرف (١٠٤)، والانتصار (٢٠١)، وتهذيب اللغة (قر) (٢٣٠/٨)، والتكت (٨٤٥/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٣/١٠٨)، وخزانة الأدب (٣٠٧/٦).

يريد: قالت الريحُ للسحاب: (قَرَقِرْ بالرعد)، وكأنها تأمره بذلك.
 وثانيهما: (عَرَعَارِ)، وهو معدولٌ عن فعل الأمر من (عَرَعَرِ). قال النابغة:
 مُتَكَنِّفِي جَنَّبِي عُكَاظَ كُلِيهَما يَدْعُو وَلِيْدُهُم بِهَا عَرَعَارِ^(١)
 لأنَّ الصَّبِي إِذَا لم يجد أحداً يلعب معه رفع صوته بـ(عَرَعَارِ) ليخرجوا يلعبون معه.
 هذا كله حكاة الجوهري^(٢) فأوردناه.
 وأما الذي يكون معدولاً عن الثلاثي فهو كثير، وهل يكون قياساً أو غير قياس؟ فيه
 مذهبان للنحاة^(٣):
 أحدهما: أنه قياس^(٤)، فعلى هذا يقال: (ضَرَبَ، وَكَتَبَ، وَعَلِمَ) في: (ضَرَبَ،
 وَكَتَبَ، وَعَلِمَ) إذا أُريد المبالغة.
 وثانيهما: أنه سماع^(٥)، فيجب إقراره حيث ورد، ولا يجوز التعدي على ذلك.
 والحقُّ عندنا في هذه المسألة أنها سماعية لا يجوز القياسُ عليها، بل يجبُ تَلَقِّي ما وردَ
 عنهم من غير قياسٍ عليه؛ لأن أسماء الأفعال خارجة عن القياس، وهي مُعتَصَبة في تقرير
 أبنيتها وإعرابها، فيجب / قصرها على ما ورد عنهم من ذلك لا غير.

[١٨٨]

- (١) البيت من الكامل. وهو في ديوان النابغة الذبياني (٥٦). وينظر: الانتصار (٢٠١)، وشرح كتاب سيبويه للسرياني (٤/١١٧ ب)، وشرح الرضي على الكافية (١٠٨/٣)، والإقليد (٩٢٥/٢)، وخزانة الأدب (٣١٢/٦). والشطر الثاني في الديوان:
 يدعو بها ولدائهم عَرَعَارِ
 والعَرَرَةُ: لُعبةٌ للصِّبيان، و(عَرَعَارِ) نداءٌ للعب بها. والْقَرَقَرَةُ: الهدير، وجمعها: قَرَقَرٍ، و(قَرَقَرِ): أمرٌ بالصوت. ينظر:
 الصحاح (عر) (٧٤٣/٢)، و(قرر) (٧٩٠/٢)، ولسان العرب (عر) (٥٦١/٤)، (قرر) (٨٩/٥).
 (٢) ينظر: الصحاح (عر) (٧٤٣/٢).
 (٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (٩٨)، والغرة المخفية (١٠٨ ب)، وارتشاف الضرب (٢٢٩٠/٥)، والْفِضَّةُ الْمُضِيَّةُ
 للعاتكي (٤٦٠).
 (٤) وهو رأي سيبويه إذ يقول: «واعلم أنَّ (فَعَالٍ) جائزة في كلِّ ما كان على بناء (فَعَلٍ) أو (فَعُلٍ) أو (فَعِلٍ)، ولا
 يجوز من (أفعلت)؛ لأنَّا لم نسمعه من بنات الأربعة». الكتاب (٢٨٠/٣). وتبعه الحيدرة، وابن الحاجب. ينظر: كشف
 المشكل (١٦٤/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٧٤٧/٣).
 (٥) رجحه الزجاج وابن يعيش والرضي، ونسبه للمبرد، ولم أجده في كتبه. ووُجِّه قول سيبويه بأنه يعني كثرته في
 كلام العرب حتى قارب المقيس. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (٩٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٢/٤)، وشرح
 الرضي على الكافية (١٠٨/٣).

ولنقتصر على ما أوردناه هاهنا من تقسيمها^(١)، ففيه مَقْنَعٌ وكفاية.

فهذا ما أردنا ذكره منها على جهة الإجمال، ونشرع الآن في تفاصيلها وتفسير كلام الشيخ في كل لفظة من ألفاظها.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

(رُويد) فيه أربعة أوجه، هو في أحدها مبنيٌّ، وهو إذا كان اسماً للفعل، وعن بعض العرب: (والله لو أردت الدراهم لأعطيتك، رُويد ما الشَّعْر). وهو فيما عداه معرب، وذلك أن يقع:

صفةً كقولك: (ساروا سيراً رويداً)، و(ضَعَهُ وَضَعاً رُويداً)، وقولك للرجل يعالج شيئاً: (رُويداً)، [أي: علاجاً رُويداً]^(٢).

وحالاً كقولك: (ساروا رُويداً).

ومصدرًا في معنى إِرْوَادٍ، مضافاً كقولك: (رُويدَ زيد).

وسُمع عن بعض العرب: (رُويدَ نفسه) جعله مصدرًا كـ(ضَرَبَ الرَّقَابِ)^(٣).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

(يُؤدَّ زيداً) بفتح الباء والdal وسكون الياء، وهو بمعنى (رويد)، وأما (رويد زيداً) فلا مزيد على ما ذكره الشيخ من استعماله على هذه الأوجه الأربعة^(٤)، ولكننا نزيدها تلخيصاً وبياناً.

الوجه الأول: أن يكون اسم فعل، وله استعمالان:

(١) ذكرت تقسيماتٍ أخرى لأسماء الأفعال، منها: تقسيمها في أصلها إلى مفردٍ كـ(رُويد) و(صَه) و(مَه)، وإلى مضاف كدونك وعليك. ومنها: تقسيمه إلى أصلي ومنقول. ينظر: الأصول (١٤١/١)، والمقتصد (٥٧٠/١)، والفِضَّة المُنِيَّة للعاتكي (٤٦٠).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من الفصل.

(٣) المفصل (١٨٥).

(٤) تنظر هذه الأوجه الأربعة في: الكتاب (٢٤٣/١)، والصحاح (رود) (٤٧٩/٢)، والغرة المخفية (١٠٦ ب).

الاستعمال الأول: أن يكون مفرداً^(١)، كقولك: (رُويدَ زيداً)، وتفسيره: مهلاً زيداً، ومنه قول بعض العرب^(٢): (والله لو أردت الدراهم لأعطيتك، رُويدَ ما الشَّعرَ). فـ(ما) زائدة، و(الشَّعرَ): منصوبٌ بـ(رُويدَ)، وله معنيان:

أحدهما: ذكره الخوارزمي^(٣) وهو أن رجلاً مدح رجلاً آخر فقال الممدوح للمادح: لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر، فلا حاجة بك إليه.

وثانيهما: محكي^(٤) عن أبي سعيد السيرافي^(٥) أن رجلاً سأل آخر أن يُشده شعرًا، وكان إنشاده عليه سهلاً فقال: لو أردت الدراهم لأعطيتك التي عطاؤها صعبٌ، فضلاً عن الشعر الذي هو سهل. تقرُّباً للمبادرة، وإسعافاً له في عرضه.

الاستعمال الثاني: أن يكون مركباً مع كاف الخطاب، كقولك: (رويدك زيداً، ورويدكما زيداً، ورويدكن زيداً)، وتفسيره يكون بمعنى: (أَمْهَلْ)، ولا يكون بمعنى (أَمْهَلْ) إلا إذا اتصلت به الكاف، هكذا قاله الجوهري^(٦).

قال الشَّيخان الجوهري^(٧) وعبدالقاهر^(٨): وهذه الكاف لا موضع لها من الإعراب^(٩)، و(رُويدَ) غيرُ مضافٍ إليها.

فهو على هذين الاستعمالين اسمٌ فعلٍ مبنيٌّ على حركة هرباً من التقاء الساكنين، وخصَّ بالفتحة طلباً للخفة.

فهذا هو الكلامُ فيه إذا كان مستعملاً اسماً من أسماء الأفعال.

(١) يعني غير مركَّب.

(٢) ينظر: الكتاب (٢٤٣/١).

(٣) ينظر: التخمير (٢٣٣/٢). وهو تفسير سيبويه قبله. ينظر: الكتاب (٢٤٣/١).

(٤) حكاه الخوارزمي. ينظر: التخمير (٢٣٣/٢).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٢/٥).

(٦) ينظر: الصحاح (رود) (٤٧٩/٢).

(٧) ينظر: الصحاح (رود) (٤٧٩/٢).

(٨) ينظر: المقتصد (٥٧١/١)، والتلخيص شرح الجمل (١٩٦).

(٩) ينظر: الكتاب (٢٤٤/١)، ومعاني القرآن للأخفش (٢٩٩/١)، وشرح الكتاب للسيرافي (١٣/٥)، واللباب (٤٦٠/١).

الوجه الثاني: أن يكون مَصْدَرًا مُصَغَّرًا تصغير (إِرْوَاد)^(١) للترخيم^(٢). قال ابن دُرَيْد: [١٨٨ب] يا دَهْرُ إِن لَمْ تَكُ عُتْبَى فَاتَّئِدْ فَإِنَّ إِرْوَادَكَ وَالْعُتْبَى سَوَا^(٣) ولم يُستعمل مصدرًا إلا على جهة الإضافة، وإضافته تكون على وجهين: أحدهما: أن يكون مضافاً إلى الظاهر^(٤)، كقولك: (رُوَيْدَ زَيْدٍ)، و(رُوَيْدَ نَفْسِهِ)، كـ(قَتَلَ زَيْدٍ)، و(قَتَلَ نَفْسَهُ).

وثانيهما: أن يكون مضافاً إلى الكاف، كقولك: (رُوَيْدُكَ). قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني^(٥): وهذه الكاف إنما هي ضميرٌ، مثلها في (ضَرَبَكَ)، و(قَتَلَكَ)، فأنت على هذا تقول: (رُوَيْدُكَ نَفْسُكَ)، ولا تقولها على الوجه الأول. يعني: أن اتصال الكاف بالمصدر تكون فيه اسماً يصحّ توكيده بالنفس، فأما اتصالها باسم الفعل فهي حرفٌ لا محالة لا يجوز توكيده.

الوجه الثالث: أن يكون صفةً المصدر، كقولك: (ساروا سِيراً رُوَيْدًا)، ومنه قولهم: (ضَعَهُ وَضَعًا رُوَيْدًا)^(٦)، قال السيرافي^(٧): فهو صفةٌ هاهنا للمصدر. الوجه الرابع: أن يكون منصوباً على الحال، كقولك: (ساروا رُوَيْدًا)، أي: مُرَوِّدِينَ^(٨). فهو في هذه الوجوه كلها مُعَرَّبٌ لما ذكرناه، وليس يُبنى إلا إذا كان اسماً للفعل لا غير.

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٣/٥).

(٢) تصغير الترخيم يكون بحذف الزوائد من الكلمة ثم تصغيرها، وقصره الفراء في الأعلام، وأجازته البصريون في غيرها. ينظر: التكملة (٥٠٤)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢٨٣/١).

(٣) البيت من الرجز، وهو من مقصورة ابن دريد المشهورة. ينظر: شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي (٣٤)، وشرح مقصورة ابن دريد وإعرابها للمهلي (٢٧)، والفوائد المحصورة لابن هشام اللخمي (١٥١). والعُتْبَى: الرضا. والإرواد: التمهّل. ومعنى البيت: أيها الدهر إن لم يكن لي عندك الرضا، فتمهّل عليّ، فتمهّل عليّ يساوي رضاك.

(٤) هذا من إضافة المصدر إلى مفعوله.

(٥) ينظر: التلخيص شرح الجمل (١٩٦). وأفاده الشارح من التخمير (٢٣٤/٢).

(٦) ينظر: الكتاب (٢٤٤/١)، المقتصد (٥٧٢/١).

(٧) ينظر: شرح الكتاب (١٣/٥). والتخمير (٢٣٣/٢).

(٨) فسره السيرافي بأنه تصغير ترخيم لـ(مُرَوِّدٍ) أو (مُرَوِّدٍ). ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٣/٥).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

(هَلَمْ) مُرَكَّبَةٌ مِنْ حَرْفِ التَّنْبِيهِ مَعَ (لَمْ) مَحذُوفَةٌ [مِنْ (هَا)]^(١) أَلْفُهَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مِنْ (هَلْ) مَعَ (أَمْ) مَحذُوفَةٌ هَمْزَتُهَا.

وَالْحِجَازِيُّونَ فِيهَا عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّذَكُّرِ وَالتَّأْنِيثِ.
وَبَنُو تَمِيمٍ يَقُولُونَ: (هَلُمَّا، هَلُمُّوا، هَلُمِّي [وَهَلُمُّنَّ]^(٢)).

وَهِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ: مُتَعَدِيَةٌ كـ(هَاتِ)، وَغَيْرُ مُتَعَدِيَةٍ بِمَعْنَى: (تَعَالَى، وَأَقْبَلَ). قَالَ

اللَّهُ تَعَالَى: [ʔää#%h@ ʔä @e] وَقَالَ: [ʔä ʔä] .

وَحَكِي الْأَصْمَعِيُّ أَنَّ الرَّجُلَ يُقَالُ لَهُ: (هَلَمْ)، فَيَقُولُ: (لَا أَهْلِمُهُ)^(٣).

قَالَ السَّيِّدُ الْإِمَامُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ - :

(هَلَمْ) مِنْ جُمْلَةِ مَا سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ، وَمَعْنَاهَا: قَرَّبَهُ وَأَحْضَرَهُ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ، وَلَهَا تَصْرِيفَاتٌ خَمْسَةٌ:

التَّصْرِيفُ الْأَوَّلُ: بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْإِفْرَادِ وَالتَّرْكِيبِ، وَاتَّفَقَ النَّحَاةُ^(٤) عَلَى كَوْنِهَا مُرَكَّبَةً، وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ تَرْكِيبِهَا.

فَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ عُلَمَاءُ^(٥) الْبَصْرِيِّينَ^(٦) أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ هَاءِ التَّنْبِيهِ مَعَ (لَمْ)، قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ^(٧): أَصْلُهُ (لَمْ) مِنْ قَوْلِهِمْ: (لَمْ اللَّهُ شَعْنَهُ) أَي: جَمَعَهُ، كَأَنَّهُ أَرَادَ: لَمْ نَفْسُكَ إِلَيْنَا، أَي: اقْرَبْ. وَ(هَا) لِلتَّنْبِيهِ وَإِنَّمَا حُذِفَتْ أَلْفُهَا لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَجُعِلَ اسْمًا وَاحِدًا.

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنَ الْمَفْصَلِ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنَ الْمَفْصَلِ.

(٣) الْمَفْصَلُ (١٨٥).

(٤) يَنْظُرُ: الْغَرَةُ الْمُخْفِيَّةُ (١٠٦ ب).

(٥) فِي نَسْخَةِ التَّحْقِيقِ (الْعُلَمَاءُ)، وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٦) يَنْظُرُ: سِرْ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ (٢٣٤/١)، وَالْغَرَةُ الْمُخْفِيَّةُ (١٠٦ ب).

(٧) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ (٣٣٢/٣)، وَالصَّحَاحُ (هَلَمْ) (٢٠٦٠/٥).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

التصريف الرابع: باعتبار التعدي واللزوم، وهو على وجهين^(١):

أحدهما: أن تكون مُتَعَدِيَّةً كـ (هاتِ زيدا) قال الله تعالى: [**هَدَّ**

. [**هَدَّ**] .

وثانيهما: أن تكون لازمة، مثل: (تعال)، قال الله تعالى: [**هَدَّ**] .

التصريف الخامس: بالإضافة إلى الخطاب والجواب، وهي على وجهين^(٢):

أحدهما: أنه إذا قيل لك: (هَلَمْ إِلَى كَذَا)، مخاطباً به، قلت مجيباً له: (إِلَامَ أَهْلَمْ)، بفتح الهاء والهمزة^(٣) كأنك قلت: (إِلَامَ أَهْلَمْ) وتركت الهاء.

وثانيهما: أنه إذا قيل لك: (هَلَمْ كَذَا)، مخاطباً به، قلت مجيباً له: (لَا أَهْلَمْ)^(٤)، قال الأصمعي^(٥): إنَّ الرجل يُقالُ له: (هَلَمْ كَذَا)، فيقول مجيباً: (لَا أَهْلَمْ)^(٦)، والمعنى فيه: أي: لا أُعْطِيكَ.

فهكذا يكون تصريفها على هذه الوجوه والتصاريف الخمسة، وكأنهم أرادوا المطابقة في الجوابين، فلهذا قالوا في جواب: (هَلَمْ إِلَى كَذَا): (إِلَامَ أَهْلَمْ)، بإعادة حرف الجرّ، وقال في: (هَلَمْ كَذَا): (لَا أَهْلَمْ)، بطرح حرف الجرّ.

فلهذا فرّقوا بينهما من أجل هذا الوجه الذي ذكرناه.

(١) ينظر: الغرة المخفية (١٠٧أ).

(٢) ينظر: الصحاح (هلم) (٢٠٦١/٥).

(٣) ويجوز: إلامَ أَهْلَمْ، بضم همزة (أهْلَمْ). ينظر: إصلاح المنطق (٢٩٠).

(٤) جعلها ابن جني على وزن (أَهْرِيْقْ). ينظر: الخصائص (٢٣٠/٣). ويروى: أَهْلَمْ، وَأَهْلَمْ، وَأَهْلَمْ. ينظر: الزاهر (٢/٢٥٤)، والصحاح (هلم) (٢٠٦١/٥)، وسر صناعة الإعراب (٢٣٤/١)، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي (٣١٢)، والقاموس (هلم) (١٥١٢).

(٥) ينظر: الخصائص (٢٣٠/٣)، وسر صناعة الإعراب (٢٣٤/١).

(٦) النص في إصلاح المنطق والصحاح غير منسوب، وفيهما: (قلت: لَا أَهْلَمْ، أي: لَا أُعْطِيكَ). ينظر: إصلاح المنطق (٢٩٠)، والصحاح (هلم) (٢٠٦١/٥).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«(ها)^(١) بمعنى خُذ، وتُلْحَقُ الكافُ فتُصَرَّفُ مع المخاطب في أحواله، وتُوضَع الهمزة مكانَ الكاف فيقال: (هَاء)، وتُصَرَّفُ تصرِيفَها، ويُجمَع بينهما فيقال: (هَاءَك) بإقرار الهمزة على الفتح، وتُصَرَّفُ تصرِيفَها^(٢)، ومنهم من يقول: (هَاء) كـ(رام) ويُصَرِّفُه تصرِيفَها، ومنهم من يقول: (هَأ) بوزن (هَب) ويُصَرِّفُه تصرِيفَها^(٣)».

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا الفصل فيه صورتان:

الصورة الأولى: قولهم (ها) بمعنى خُذ.

ولها^(٤) معان أربعة^(٥):/

أولها: أن تكون اسماً للضمير المؤنث في نحو قولك: (أكرمتها).

وثانيها: أن تكون حرفاً للتنبيه، في مثل قولك: (هاأنذا زيد).

وثالثها: في جواب النداء، كقولك: (يا زيد)، فيقول لك: (ها لبيه).

ورابعها: أن تكون اسماً للفعل بمعنى خُذ، كقولك: (ها زيدا)، أي: خُذ.

وفيها خمس لغات:

الأولى: أن تحيى بالألف وتستعملها في التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث من غير

زيادة فتقول: (ها يا رجل، يا رجلان، يا رجال، يا نساء)، وهذا هو قياس أسماء الأفعال.

الثانية: أن تضم إلى الألف كاف الخطاب فتقول: (هاك)، ثم تصرف الكاف^(٦)

باعتبار حال من ترجع [إليه]^(٧).

(١) قبله في المفصل (فصل).

(٢) في المفصل (وتصريف الكاف) مكان (وتُصَرَّفُ تصرِيفَها).

(٣) المفصل (١٨٥، ١٨٦).

(٤) أي: للكلمة (ها).

(٥) ينظر: رصف المباني (٤٦٨)، والجنى الداني (٣٤٦)، ومغني اللبيب (٤٥٥).

(٦) فتقول: (هاك، وهاك، وهاكما، وهاكُم، وهاكُن). ينظر: الأزهار الصافية (١٦٧/٢).

(٧) ما بين المعقوفتين كلمة لا يتم السياق إلا بها.

الثالثة: أن تُوضع الهمزة مكان الكاف وتجمع بينها وبين الألف فتقول: (هَاء)، ثم تصرفها فتقول: (هَاء - بفتح الهمزة - يا رجل)، و(هَاء - بكسرهما - يا امرأة)، و(هَاء^(١) يا رجلان)، و(هَاءوا^(٢) يا رجال)، و(هَاءُون يا نساء).

الرابعة: أن تجمع بين الهمزة والألف والكاف، ثم تصرفها باعتبار حال من ترجع إليه من المخاطبين^(٣).

الخامسة: أن تجمع بين الهمزة والألف فتقول فيها: (هَاء) كـ(رَام).

والفرق بين هذه اللغة وبين الثالثة أنك تقول في هذه: (هَاء يا رجل) بالكسر، و(هَائِي يا امرأة) بالياء، و(هَائِيَا يا رجلان)، و(هَاءُوا يا رجال)، و(هَائِيَن يا نساء) كـ(رَامِيَن يا نساء) من المُرَامَة، بخلاف ما قدمنا في اللغة الثالثة فإنك تفتحها في المذكر وتكسرهما في المؤنث على ما قدمنا بيانه، فافترقا.

السادسة: أن تأتي بالهمزة فيها وحدها من غير ألف ولا كافٍ على وزن (هَب) فتقول: (هَأ) للمذكر، و(هَئِي) للمؤنثة، و(هَأ) للثنتين، و(هَؤُوا) للرجال، و(هَأْن) للنساء على مثال (هَب) وتصريفه من غير زيادة.

هذا محمولٌ كلام الزمخشري في لغاتها، وقد زاد غيره^(٤) عليها، وليس وراءها كثيرٌ فائدةٍ مع أنها راجعةٌ في الحقيقة إلى ما ذكره.

الصورة الثانية: (هَات) وقد أوردتها في السرد المجمل، ولم يوردها في التفاصيل، وهي بمعنى أعط، قال تعالى: [**هَاتُوا**]^(٥) وهي من أسماء الأفعال المشعرة بالأمر.

(١) كذا في نسخة التحقيق. وجعلها ابن القواس وأبو حيان وابن هشام (هَاءوما). ينظر: شرح ألفية ابن معط (٢/١٠١٩)، وارتشاف الضرب (٢٢٩٢/٥)، ومغني اللبيب (٤٥٥). وهو الأقرب قياساً على الكاف.

(٢) كذا في نسخة التحقيق. وجعلها ابن القواس وأبو حيان وابن هشام (هَاءوم). ينظر: شرح ألفية ابن معط (٢/١٠١٩)، وارتشاف الضرب (٢٢٩٢/٥)، ومغني اللبيب (٤٥٥). وهو الأقرب قياساً على الكاف.

(٣) تقول: (هَآءَكَ ، وهَآءَكَ....).

(٤) ذكر ابن الخباز في الغرة المخفية ثمان لغات، فزاد على ما ذكر: (هَاء) لجميع الأحوال من غير تغيير، و(هَأ) ويُصَرَّف مثل تصريف (خَف) فتقول: (هَأ ، وهَائِي ، وهَاء ، وهَاءُوا ، وهَأْن). ينظر: (١٠٧ أ ، ب).

(٥) سورة البقرة، من الآية (١١١).

كما مثله، يقال فيها: (هاتِ يا رجل)، بالكسر، و(هاتي يا امرأة) بإسكان الياء، و(هاتيا يا رجلان)، و(هاتوا يا رجال)، و(هاتين يا نساء) مثل عاطين.

وزعم الخوارزمي^(١) وغيره^(٢) من النحاة أنّ (هات) ليس من أسماء الأفعال وإنما هو فعلٌ صريح من (أتى يؤتي)، والهاء فيه بدل من الهمزة، وقال: لست أدري ما وجه الحيلة في جعله اسماً للفعل.

وهذا فاسدٌ لأمرين:

[١٩٠] أما أولاً: فلأنه لو كان فعلاً صريحاً/ كما زعم لصحَّ ورود النهي عليه كما صحَّ ورود الأمر، ولجاز أن يُقال: (لا تُهاتي)، كما يُقال: (هاتِ)، ولم يُسمع فيه صيغةُ النهي كما نصَّ عليه الجوهري^(٣) حيث قال: «ولا يُنهي بها».

وأما ثانياً: فلأنه لو كان فعلاً صريحاً لصحَّ اتصالُ الضمير به فيُقال فيه: (هاتيتُ) كما يقال: (أعطيتُ)، فلما لم يُقل ذلك دلَّ على أنه ليس فعلاً صريحاً وإنما هو من أسماء الأفعال كما قال الشيخ.

والذي غرَّ الخوارزميَّ قوله:

لله ما يُعطي وما يُهاتي^(٤)

وهذا خطأ أيضاً، فإنَّ قولهم: (هاتِ لا هاتيتُ)، وقولهم: (هاتِ إن كانت بكِ مُهاتاةً) إنما أخذوا هذه الألفاظَ من لفظ (هاتِ) كما أخذوا (حوّل) و(بَسْمَل) من قولهم: (لا حول ولا قوة)، و(بسم الله)، وليس الغرض أنه فعلٌ صريح كما توهمه. فبطل ما قاله.

(١) ينظر: التخمير (٢/٢٢٧، ٢٢٨).

(٢) كالعكبري. ينظر: اللباب (٢/٩١). وينظر: الغرة المخفية (٨/١٠٨).

(٣) ينظر: الصحاح (هيت) (١/٢٧١).

(٤) بيت مفرد من مشطور الرجز، وقائله مجهول. ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/٥٥٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٣٠)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٣٠٧). ولسان العرب (هتا) (١٥/٣٥٢). ورؤي: (والله) مكان (الله). و(يُهاتي): يأخذ.

(٥) في نسخة التحقيق (حوّل)، وهو خطأ من الناسخ.

وزعم أبو البقاء^(١) ردّ كلام الزمخشري، يُشير إلى ما ذكره الخوارزمي، وهو فاسدٌ بالتحقيق الذي لحّصناه. وكلامُ الجوهري^(٢) مُشيرٌ إلى ما حققناه.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«و(حَيْهَل) مركبةٌ من (حَيٍّ) و(هَلْ)، مبنيةٌ على الفتح، ويقال: (حَيْهَلًا) بالتنوين، و(حَيْهَلًا) بالألف، ذكر هذه اللغات سيبويه، وزاد غيره: (حَيْهَلٌ)، و(حَيْهَلًا)، وقد جاء معدّي بنفسه، وبالباء وبـ(على) وبـ(إلى)، وفي الحديث: (إذا ذكر الصالحون فحَيْهَلًا بعمر).»

وقال:

بَحْيَهْلًا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أمام المطايا سيرها المتقاذف
وقال آخر:

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يومٌ كثيرٌ تناديه وَحْيَهْلُهُ
وَيُسْتَعْمَلُ (حَيٍّ) وحده بمعنى (أقبل)، ومنه قول المؤذن: (حَيٍّ على الصلاة)، و(هَلًا) وحده. قال:

أَلَا أَبْلِغَا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا «(٣).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا الفصل^(٤) مشتملٌ على صورتين:

(١) يرى العكبري أنّ (هات) فعلٌ صريح، فهو مخالفٌ للزمخشري في إيراد (هات) مع أسماء الأفعال. ينظر: الباب (٢/٩١)، والتبيان (١٠٦/١). ولم يُشر العكبري في هذين الموضعين إلى رأي الزمخشري فلعل الشارح نقل من شرح العكبري للمفصل، وهو مفقود. وقول الشارح: (يشير إلى ما ذكره الخوارزمي) لا يعني به أنّ العكبري أشار إلى الخوارزمي؛ لأنهما متعاصران، بل يعني أنّ رأيه موافق لرأي الخوارزمي.

(٢) قال الجوهري: «وتقول: (هات لا هاتيتُ)، و(هات إن كانت بك مُهاتاةً)، و(ما أهاتيك) كما تقول: (ما أعاطيك). ولا يُقالُ منه (هاتيتُ)، ولا يُنهى بها». الصحاح (هيت) (٢٧١/١).

(٣) المفصل (١٨٦، ١٨٧).

(٤) الفصل الذي أورده الشارح اشتمل على الصورة الأولى فقط، أما الصورة الثانية التي ذكرها وهي (بَلَه)، فلها فصل مستقل لم يورده الشارح، وهو قول الزمخشري: «فصل: (بَلَه) على ضربين: اسم فعل، ومصدر بمعنى الترك، ويُضافُ فيقال: (بَلَه زيد)، كأنه قيل: (ترك زيد). وأنشد أبو عبيد قوله:

الصورة الأولى: قولهم: (حَيَّهْل)، ولها تصريفات أربعة:

التصريف الأول: بالإضافة إلى الإفراد والتركيب.

قد ذكرنا فيما سلف أنّ الأصل في هذه الأسماء هو الإفراد، وأنه لا يُقدّم على تركيبها إلاّ بثبوت ودلالة، والقول بتركيب (حَيَّهْلَا) أقوى من تركيب (هَلْم)؛ لأنّ كلّ واحد من مفرديه (حَيّ) و (هَلْ) ^(١) قد جاء وحده ^(٢)؛ فلهذا كان للتركيب فيه مساعً فُبني لوقوعه موقع الفعل، وبُني على حركة؛ لأنّ له أصلاً في المكانة لأجل اسميته، وبُني على حركة الفتح طلباً للخفة، قال أبو نصر الجوهري ^(٣): وبُنيت (حَيّ) مع (هَلْ) اسماً واحداً، وجعلاً على حد (خمسة عشر)، وسُمّي بها الفعل وهو مركّب من (حَيّ) و (هَلْ). وقد جاء (حَيّ) مفرداً في قولهم في الأذان: (حَيّ على الصلاة).

قال ابن أحر ^(٤):

أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ مَا بَالُ رُفُقَتِهِ حَيَّ الْحُمُولَ فَإِنَّ الرِّكْبَ قَدْ ذَهَبَا ^(٥) / [١٩٠ ب]

ومعناه: أنشأ يسأل غلامه: كيف أخذ الركب؟ ومعنى قوله: (حَيّ الحُمُول)، أي: أقبل بالحُمُول حتى تلحق بالركب.

بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

منصوباً ومجروراً. وقد روى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدراً، وهو قولهم: (بَهْلَ زيد). الفصل (١٨٨، ١٨٩).

(١) زيادة لا يستقيم السياق إلا بها.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس (١٠١٩/٢).

(٣) الصحاح (هَلْ) (١٨٥٣/٥، ١٨٥٤).

(٤) عمرو بن أحر بن العَمَرْد الباهليّ، أبو الخطاب، (٧٥-هـ). أدرك الإسلام وأسلم، شارك في غزو الروم فأصيب في عينه، فتزل الشام، ومات هناك وعمره تسعون سنة، وقيل إنه مات زمن عثمان. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٥٧١/٢)، والشعر والشعراء (٣٥٦/١)، والمؤتلف (٤٤)، ومعجم الشعراء للمرزياني (٢٦).

(٥) البيت من البسيط. وهو في شعر عمرو بن أحر (٤٣). ويُنظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٨٨/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٧/٤)، وشرح الرضي على الكافية (٩٨/٣)، وخزانة الأدب (٢٥١/٦).

وحكى سيبويه^(١) عن أبي الخطاب^(٢) أن بعض العرب تقول: (حَيْهَلًا)^(٣) الصلاة^(٤)،
تصلها بـ(هلا) كما تصلها بـ(على).

وقد جاء (هَلْ)^(٥) وحده أيضاً، قال الخليل^(٦): قلت لأبي الدُقَيْش^(٧): هل لك في
ثريدة كأن ودكها عيون الضيَّاون؟ قال: أشدُّ الهلِّ. والضيَّاون هي: السنَّانير^(٨).
فأما البيت الذي أنشده، فهو للجعدي^(٩)، ولذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.
أما إعرابه فهو ظاهر، وتأمُّه:

فَقَدْ رَكِبَتْ طَرْفًا أَعْرَ مُحَجَّلًا^(١٠)

(١) ينظر: الكتاب (٢٤١/١).

(٢) عبد الحميد بن عبد المجيد، الأخفش الأكبر، مولى قيس بن ثعلبة. (... - ١٧٧ هـ تقريباً) من أئمة النحو واللغة،
كان ثقةً ديناً ورعاً. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، ولقي الأعراب وأخذ منهم، وأخذ عنه يونس وسيبويه وأبي عبيدة
والكسائي وغيرهم. ينظر: إنباه الرواة (١٥٧/٢)، وإشارة التعيين (١٧٨)، وبغية الوعاة (٧٤/٢).

(٣) في الكتاب (٢٤١/١)، وكذا الصحاح (هلل) (١٨٥٤/٥) وهو مصدر الشارح: (حَيْهَلْ)، وفي الكتاب (٣٠٠/٣):
(حَيَّ هَلْ الصلاة). وعبارة الصحاح بعدها: (تصلها بـ(هل)).

(٤) في نسخة التحقيق: (حَيْهَلًا على الصلاة)، بزيادة (على)، وهو خطأ واضح؛ فالمقصود وصلها بـ(هل) مكان
(على)، والتصويب من الكتاب والصحاح.

(٥) في نسخة التحقيق: (هلا)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة (هل) (٢٣٨/٥)، والصحاح (هلل) (١٨٥٣/٥).

(٧) لم أتمكن من معرفة اسمه. وهو أعرابيٌّ من أفصح أهل عصره. أخذ عنه الخليل وأبو عبيدة ويونس والأصمعي
والنضر بن شميل وغيرهم. ينظر: الواقي بالوفيات (١٦/١٤).

(٨) جمع السنَّور.

(٩) حسان بن قيس بن عبد الله، أبو ليلى، (... - ٥٠، ٦٥ هـ). أسلم في السنة التاسعة للهجرة، وهو ممن أنكر الخمر
والأزلام وعبادة الأوثان في الجاهلية. توفي في أصفهان وقد كُفَّ بصره وجاوز المئتين. ينظر: طبقات فحول الشعراء (١/١٢٣)،
والشعر والشعراء (٢٨٩/١)، والمؤتلف والمختلف (٢٥٢)، والمعمرن والوصايا (٨١).

(١٠) البيت من الطويل، وهو في ديوان النابغة الجعدي (١٢٣). وصدره الذي ذكره الزمخشري:

أَلَا أَتِلْغَا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا

والطَّرْف - بكسر الطاء - : الكريم من الخيل. ويُروى أول البيت: (ألا حيَّيا)، و(أمراً) مكان (طَرْفًا) وهو الصحيح.
ويُنظر البيت في: تهذيب اللغة (حجل) (٨٩/٤)، وأساس البلاغة (حجل) (١٧٠/١)، والاقتضاب (٢٦٣/٣)، وشرح أدب
الكتاب للجواليقي (٢٢٢)، وخزانة الأدب (٢٣٨/٦).

التصريف الثاني: باعتبار لفظه وبنائه، وفيه ست لغات^(١):

أولها: (حَيْهَل)^(٢) بالفتح.

وثانيها: (حَيْهَلًا) بالتنوين^(٣).

وثالثها: (حَيْهَلًا) بالألف. قال الجوهري^(٤): هي لغة رديئة^(٥) تختص بحالة الوقف.

فهذه الثلاث ذكرها سيبويه^(٦)، وزاد غيره^(٧) ثلاثاً ثانية:

أولها: (حَيْهَل)، بتضعيف الياء وحركة الهاء وسكون اللام.

وثانيها: (حَيْهَل)^(٨)، بتضعيف الياء وسكون الهاء وفتح اللام.

وثالثها: (حَيْهَلًا)، بتشديد الياء وسكون^(٩) الهاء والتنوين.

فأما قول لبيد يذكر صاحباً له في السفر كان أمره بالرحيل:

يَتَمَارَى فِي الَّذِي قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي حَيْهَل^(١٠)

فإنما سَكَنَهُ للقفافية إذ ليس السكون في اللام في لغاته الفصيحة كما مثلناه.

(١) ذكر هذه اللغات ابن الخباز في الغرة المخفية (١٠٧ب)، وذكر ابن الأنباري ست لغات. لكن ثمة اختلاف عما ذكره الشارح، فذكر أربع لغات مما ذكر الشارح ثم ذكر تعديته بـ(على)، و(إلى). ينظر: الزاهر (٣٧/١).

(٢) في نسخة التحقيق (حيهلا)، وهو خطأ ظاهر، فلغة الألف هي الثالثة.

(٣) ذكرها المبرد وابن السراج. ينظر: المقتضب (٢٠٥/٣)، والأصول (١٤٥/١).

(٤) ينظر: الصحاح (هلل) (١٨٥٣/٥).

(٥) يعني في الإدراج.

(٦) لم يذكر سيبويه لغة التنوين وهي الثانية، وإنما ذكر الأولى مما نسبها لغيره وهي (حَيْهَل). ينظر: الكتاب (٢٤١/١) (٣٠٠/٣) (١٦٣/٤)، فمجموع ما ذكره سيبويه ثلاث لغات: الأولى، والثالثة، والأولى من الزوائد. والشارح متابع الزمخشري في نسبة اللغات الثلاث الأول لسيبويه.

(٧) ينظر: المخصص (٨٩/١٤)، والتخميم (٢٣٥/٢، ٢٣٦).

(٨) ينظر: الفائق (٣٤٢/١).

(٩) في نسخة التحقيق (وتحريك)، وهو خطأ، فلو أنها بتحريك الهاء لكانت هي اللغة الثانية التي جعلها من اللغات التي ذكرها سيبويه. والتصويب من التخميم.

(١٠) البيت من الرمل. وهو في ديوان لبيد (١٨٣). وينظر: الخصائص (٣٦/٣)، وشرح الحماسة للمرزوقي (٤/١٨٢١)، والأزمنة والأمكنة (١٥٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٥/٤)، وشرح الرضي على الكافية (٩٩/٣).

وأما قوله:

أَقُولُ لَهَا وَدَمْعُ الْعَيْنِ يَجْرِي أَلَمْ تُحْزِنْكِ حَيْعَلَةُ الْمُنَادِي^(١)
وقوله:

أَلَا رَبَّ طَيْفٍ مِنْكَ بَاتَ مُعَانِقِي إِلَى أَنْ دَعَا دَاعِي الصَّبَاحِ مُحْيِعًا^(٢)
فهو من باب التركيب كما قالوا في نحو: (حوقل، وهيلل) إذا قال: (لا حول [ولا
قوة إلا بالله]^(٣)) و(لا إله إلا الله)، إذ لم يُسمع هذا في لغاته.

التصريف الثالث: بالإضافة إلى تعلقاته، فهو يكون على ثلاثة أوجه^(٤):
أولها: أن يكون مُعَدَّى^(٥) بنفسه كما في بيت ابن أحرر:
..... حَيَّ الْحُمُولَ^(٦)

وقد ذكرناه.

وثانيها: أن يكون مُعَدَّىً بالباء كما جاء في الحديث^(٧): «إذا ذكر الصالحون فحيَّها
بُعْمَر» أي: فادْعُ عُمَرَ.

(١) البيت من الوافر، وهو مجهول القائل. وينظر: الأماشي للقالبي (٣٠٠/٢)، والصاحي (٤٦١)، ورسالة الملائكة (٢٧٠)، ولسان العرب (حل) (١٥٦/١١). ويروى: (وضوء الصبح بادي) بدل (ودمع العين يجري). و(جاري) بدل (يجري)، وهو الأصح.

(٢) البيت من الطويل. وينظر: الزاهر (١١/١)، وديوان الصبابة لابن أبي حجلة (٩٧)، والصباح (هلل) (١٨٥٤/٥)، وتهذيب الأسماء للنووي (٧٥/٣)، ولسان العرب (حل) (١٥٦/١١). ويروى آخر البيت (فحيَّعلاً).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة لا يتم السياق إلا بها.

(٤) وهناك وجه رابع وهو تعديته بـ(إلى). ينظر: الزاهر (٣٧/١)، والغرة المخفية (١٠٧/ب).

(٥) كذا في نسخة التحقيق، والأصوب: متعدياً.

(٦) وهو قوله:

أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ مَا بَالُ رُفْقَتِهِ حَيَّ الْحُمُولَ فَإِنَّ الرِّكْبَ قَدْ ذَهَبَا

وقد مرّ قريباً.

(٧) ينظر: مسند الإمام أحمد (١٤٨/٦) ورقمه (٢٥١٩٣) عن عائشة، وفضائل الصحابة (٢٦٣/١)، ٢٦٨، ٢٧١، ٣٣١ عن ابن مسعود، والمستدرک على الصحيحين (١٠٠/٣) ورقمه (٤٥٢٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣٥٤/٦) ورقمه (٣١٩٨٩)، والنهاية في غريب الحديث (٤٧٢/١)، ومنهاج السنة (٥٨/٦)، ٦٧. والحديث موقوفٌ على ابن مسعود، أو عائشة. ينظر: كشف الخفاء للعجلوني (٨٧/١)، وتخریج أحاديث الرضي (١٧٥).

وثالثها: أن يكون مُعَدَّى بـ (على) كما في قولهم: (حيَّ على الصلاة).

فأما البيت الذي أنشده:

بَحِيَّهَلا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ المَطَايَا سَيْرُهَا المَتَقَاذِفُ^(١)

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه^(٢) فهو ظاهر، الباء في (بَحِيَّهَلا) متعلقة بـ (يُزْجُونَ)، و (أَمَامَ المَطَايَا) ظرف، وهو خبر لـ (سَيْرُهَا)، وهو مبتدأ، والجملة الابتدائية في موضع نصب على الحال.

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على إحدى^(٣) اللغات التي نقلها سيبويه، وهي / إثبات الألف فيه في حال الوصل^(٤)، وهي رديئة كما ذكرناه.

[١٩١]

فأما أن يُقال إنه شاهدٌ على تعديته فهو فاسد؛ لأن حرف^(٥) الجر إنما يكون للتعدية إذا كان متصلاً بغيره، وهو متعلقٌ به كما ذكرناه في (حِيَّهَلا بَعْمَر).

وأما البيت الذي أنشده:

وَهَيَّجَ الحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحِيَّهَلا^(٦)

(١) البيت من الطويل، وهو للنابعة الجعدي في ملحق ديوانه (٢٤٧)، ونسبه ابن السيرافي لمزاحم العقيلي، وهو في ديوانه (مجلة معهد المخطوطات، ع ٢٢) (١٠٥/١). وينظر: الكتاب (٣٠١/٣)، والمقتضب (٢٠٦/٣)، وما ينصرف وما لا ينصرف (١٤٠)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢٢٣/٢)، وتنقيح الألباب (٣٨٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٦/٤)، وأما ابن الحاجب (٣٦٣/١)، وشرح الرضي على الكافية (١٠٠/٣)، وخزانة الأدب (٢٦٨/٦). والسير المتقاذف: المتتابع. ويُروى الشطر الأول:

بَحِيَّهَلا يُثْبِتْنَ حَرْفًا رَمَى بِهَا

(٢) ينظر: المنخل (٦٩٣/١).

(٣) في نسخة التحقيق (أحد)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) يعني حكاية للكلمة بلا تنوين. ينظر: خزانة الأدب (٢٦٨/٦).

(٥) في نسخة التحقيق (حروف)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) البيت من البسيط، وهو منسوبٌ لأعرابي من بني أبي بكر بن كلاب. وينظر: الكتاب (٣٠٠/٣)، والمقتضب (٣/٢٠٦)، وما ينصرف وما لا ينصرف (١٤٠)، وتحصيل عين الذهب (٤٨٣)، وتنقيح الألباب (٣٨٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٦/٤)، وشرح الرضي على الكافية (٩٩/٣)، وخزانة الأدب (٢٦٦/٦). والشاعر يصف جيشاً سُمع به فخيَّفَ منه فبُودر للانتقال عن المحل قبل إتيانه.

فأما إعرابه فهو ظاهر، و(تَنَادِيهِ وَحِيَّهْلُهُ) في موضع الفاعل لـ(كَثِيرٌ).

وأما موضعُ الشاهد منه فلا وجه لإيراده هاهنا شاهداً على شيء^(١)، إذ ليس يكون شاهداً على شيءٍ من لغاته؛ لأنَّ الضَّمَّ لم يُسمع فيه، ولا وجه لإيراده شاهداً على تعديته^(٢)؛ لأنَّ رفعه بالابتداء أو بالفاعلية، وليس يُقال إنَّ فيه تعديةً لأجل إضافته إلى الضمير، وإنما التعديةُ في المفاعيل المنصوبة.

فإذن لا وجه هاهنا لإيراده، ولا أدري ما عُذرُ الشيخ في إنشاده في هذا الموضع، والحال ما ذكرناه.

قال الجوهري^(٣) وابن السراج^(٤): ولم يجعله هاهنا اسمَ فعل وإنما جعله اسماً صريحاً غير متعلق بالفعل كـ(حَضَرَمُوت)، ولهذا رفعه بالفاعلية.

التصريف الرابع: بالإضافة إلى استعماله في الخطاب، وقد تلحقه الكاف فيقال: (حِيَّهْلَكَ، وَحِيَّهْلَكُ، وَحِيَّهْلَكُما، وَحِيَّهْلَكُمْ، وَحِيَّهْلَكُنَّ).

قال الجوهري^(٥): وسمع أبو مَهْدِيَّةُ الأعرابي^(٦) رجلاً يدعو بالفارسية رجلاً آخر يقول له: (زُودْ)، فقال: ما هو يقول؟ فقلنا له: يقول: عَجِّلْ، فقال: ألا قال: (حِيَّهْلَكَ). أي: هَلُمَّ وَتَعَالَ.

فهذا ما أردنا ذكره في (حِيَّهْلُ) وتصريفه على هذه الوجوه.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٠)، والمنخل (١/٦٩٤). وقال ابن يعيش: إن الشاهد فيه إعراب (حيهله) ورفع، وجعله كالكلمة الواحدة فهو اسمٌ للصوت وإن كان مركباً من شيئين. ينظر: شرح المفصل (٤/٤٧). وهذا حسنٌ في توجيهه للبيت، وإن لم يكن الزمخشريُّ أشار إلى المسألة، لكنه أورد البيت شاهداً على هذا الاستعمال، وهذا التوجيه أولى من تخطئة الزمخشري في إيراده البيت هنا، كما فعل ابنُ الحاجب وتبعه الشارح.

(٢) في نسخة التحقيق (لغاته)، وهو خطأ من الناسخ يُبينه السياق.

(٣) ينظر: الصحاح (هـ) (١٨٥٤/٥).

(٤) ينظر: الأصول (١/١٤٥).

(٥) ينظر: الصحاح (هـ) (١٨٥٤/٥). وينظر: تهذيب اللغة (حي) (١٨٣/٥)، والمخصص (١٤/٨٩).

(٦) لم أتمكن من معرفة اسمه، وهو أعرابي اشتهر بالغريب، أخذ عنه البصريون، وكان به عارضٌ من مس. ينظر: المعارف (٥٤٦)، والبلغة (٢٢٨).

الصورة الثانية: (بَلَّه)، وله معنيان^(١):

أحدهما: أن يكون اسم فعل بمعنى: (دَع)، قال كعب بن مالك يصف السيوف:

تَدَعُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّهَ الْأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ^(٢)

ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر. وضاحياً: منصوبٌ على الحال من (الجماجم)، و(هاماتها) مرفوعٌ على الفاعلية لـ(ضاحياً).

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على نصب (الأكف) مفعولاً لـ(بَلَّه) لكونه في معنى فعل الأمر وهو (دَع)، وقد رُوي مجروراً أيضاً^(٣).

وقال ابنُ أحرر:

تَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَّى الْحِدَاةُ بِهَا مَشْيَ النَّجِيَّةِ بَلَّهَ الْجِلَّةَ النُّجْبَا^(٤)
وثانيهما: أن يكون مصدراً يُجَرُّ به ما بعده، قال ابن دريد:

(١) أشار سيبويه إلى المعنى الأول وصرح بالمعنى الثاني فقال: « وأما (بَلَّه زيد) فيقول: دع زيدا، و (بَلَّه) ههنا بمنزلة المصدر، كما تقول: ضَرَبَ زيدٌ. الكتاب (٢٣٢/٤). وينظر: اللباب (٤٥٩/١).

(٢) البيت من الكامل، وهو في ديوان كعب مالك (١٩٥). وينظر: الفوائد المحصورة لابن هشام اللخمي (٣٥٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٨/٤)، وشرح الرضي على الكافية (٩٤/٣)، وتذكرة النحاة (٥٠٠)، والجنى الداني (٤٢٥)، ومغني اللبيب (١٥٦). ويروى: (تذر) و(فترى) مكان (تدع).

(٣) على أنه مضافٌ إليه و(بَلَّه) مصدرٌ مضاف وفعله محذوف، ورُوي مرفوعاً أيضاً على أنه مبتدأ مؤخر لـ(بَلَّه) اسم استفهام بمعنى (كيف). فـ(بَلَّه) في روايتي النصب والرفع لـ(الأكف) مبيِّنٌ، وفي رواية الجر معربٌ. ينظر: الزاهر (٩٥/١)، وشرح الكتاب للسيراقي (١٩٢/٥ ب)، والشعر (٢٦/١، ٢٧، ٢٨)، والمُنَحَّل (٧٠٢/١)، وخزانة الأدب (٢١٢/٦).

(٤) البيت من البسيط، وليس في شعر عمرو بن أحرر بتحقيق عطوان ونشر مجمع دمشق. ونسبه الجوهري وابنُ يعيش لإبراهيم بن هرمة، وليس في ديوانه بتحقيق نفاع وعطوان ونشر مجمع دمشق. ونسبه ابن فارس لأبي زيد الطائي. ينظر: الشعر (٢٧/١)، والصحاح (بَلَّه) (٢٢٢٨/٦)، والصاحي (٢١٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٩/٤)، وخزانة الأدب (٢١٤/٦). ويُروى البيت:

يَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَّى الْحِدَاةُ بِهِ مَشْيَ الْجَوَادِ فَبَلَّهَ الْجِلَّةَ النُّجْبَا

والقطوف: البطيئة. والنجيبة: الكريمة من الإبل. والجلَّة: جمع حليل، كصبيَّة وصبي، وهو العظيم المسنُّ من الإبل.

مَنْ طَالَ فَوْقَ مُنْتَهَى بَسْطَتِهِ أَعْجَزَهُ نَيْلُ الدُّنْيِ بَلَّهَ الْقُصَا^(١)

وفي الحديث^(٢): «أَعَدَدْتُ لعبادي الصالحين ما لا عَيْنٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ، بَلَّهَ مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ». فهو مُحْتَمِلٌ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِأَنَّ/ يَكُونُ اسْمٌ فَعْلٍ فَيُنْصَبُ بِهِ مَا بَعْدَهُ، وَيَحْتَمِلُ الْمَصْدَرِيَّةُ أَيْضاً فَيُجَرُّ بِهِ مَا بَعْدَهُ أَيْضاً.

قال الأخفش^(٣): (بَلَّهَ) هَاهُنَا بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ^(٤) كَمَا تَقُولُ: (ضَرَبَ زَيْدٌ)، تَقُولُ: (بَلَّهَ زَيْدٌ)، قَالَ أَبُو زَيْدٍ^(٥) وَقَدْ رُوي فِيهِ الْقَلْبُ إِذَا كَانَ مَصْدَرًا، وَلَمْ يُقْلَبْ إِذَا كَانَ اسْمًا لِلْفِعْلِ، وَكَأَنَّهُمْ لِكثَرَةِ تَصَرُّفِهِمْ فِي أَنْبِيَةِ الْمَصَادِرِ جَازَ قَلْبُهُ إِذَا اسْتَعْمَلُوهُ مَصْدَرًا فَيَقُولُونَ: (بَهْلَ زَيْدٌ)^(٦).

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتة - :

«فصل

(فَعَالٍ) عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرَبٍ: الَّتِي فِي مَعْنَى الْأَمْرِ كـ(نَزَالٍ)، وَ(تَرَاكٍ)^(٧)، وَ(دَرَاكٍ)، وَ(نَظَارٍ)، وَ(بَدَادٍ)، أَيْ: لِيَأْخُذَ كُلُّ مَنْكُمْ قَرْنَهُ، وَيُقَالُ أَيْضاً: (جَاءَتِ الْخَيْلُ بَدَادٍ)، أَيْ: مُتَبَدِّدَةً، وَ(نَعَاءٍ فُلَانًا)، وَ(دَبَابٍ) لِلضَّبْعِ، أَيْ: دَبِّي، وَ(خَرَاَجٍ) لُعْبَةً لِلصَّبِيَّانِ، أَيْ: اخْرُجُوا.

(١) البيت من الرجز، وهو من المقصورة المشهورة. ينظر: شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها للمهلي (١١٠)، والفوائد المحصورة لابن هشام اللخمي (٣٥٢). وبسطته: قُدرته. والدُّنْيِ، والقُصَا: جمع دُنْيَا، وقُصُوى. وتجاوز كتابة الألف فيهما قائمةً وعلى صورة ياء، قاله ابن هشام اللخمي.

(٢) رواه البخاري ومسلم. ينظر: صحيح البخاري (١٧٩٤/٤)، رقمه (٤٥٠٢). ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي (١٦٩/١٧) رقمه (٢٨٢٤).

(٣) ينظر: الصحاح (بله) (٢٢٢٨/٦). ونسب ابن الخباز له أنها حرف جر. ينظر: الغرة المخفية (١٠٨).

(٤) هذا رأي سيبويه. ينظر: الكتاب (٢٣٢/٤).

(٥) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري (...-٢١٤، ٢١٥، ٢١٦هـ). من أحفظ الناس للغة وأكثرهم أخذاً عن البادية، من رواة الحديث. أخذ عن أبي عمرو ورؤبة وأبي حاتم وغيرهم، وأخذ عنه: سيبويه والأصمعي وغيرهما. شهد جدُّه الصحابيُّ ثابت بن بشير أخذاً وكان ممن جمع القرآن. مات أبو زيد وقد قارب المئة. ينظر: مراتب النحويين (٧٣)، وإنباه الرواة (٣٠/٢)، وبغية الوعاة (٥٨٢/١).

(٦) ينظر: الفائق (١٢٧/١).

(٧) زاد بعدها في المفصل: (وَبَرَاكٍ).

وهي قياسٌ عند سيويه في جميع الأفعال الثلاثية. وقد قَلَّت في الرباعي كـ(قَرَقَار) في قوله:

قالت لها ريحُ الصَّبَا قَرَقَارِ

وقال:

يَدْعُو وَلِيْدُهُمْ بِهَا عَرْعَارِ

والتي في معنى المصدر المعرفة كـ(فَجَارٍ) للفَجْرَةِ، و(يَسَارٍ) للمَيْسَرَةِ، و(جَمَادٍ) للجُمُودِ، و(حَمَادٍ) للمَحْمَدَةِ، ويقولون للظُّبَاءِ إذا وردت الماء: (فَلَا عَابَابٍ)، وإذا لم ترد: (فَلَا أَبَابٍ)، و(رَكَبَ فَلَانٌ هَجَاجٍ)، أي: الباطل، ويُقال: (دَعْنِي كَفَافٍ)، أي: تَكُفْ عَنِّي، وَأَكُفْ عَنْكَ، و(نَزَلَتْ بَوَارٍ عَلَى الْكُفَّارِ)، و(نَزَلَتْ بَلَاءٍ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ).

والمعدولة عن الصفة، كقولهم في النداء: (يَا فَسَاقٍ، يَا خَبَاثٍ، يَا رَطَابٍ، يَا لَكَاعٍ، يَا دَفَارٍ، يَا خَصَافٍ، يَا حَبَاقٍ، يَا خَذَاقٍ)^(١).

وفي غير النداء نحو: (حَلَاقٍ، وَجَبَاذٍ) للمَنِيَّةِ، و(صَرَامٍ) للحَرْبِ، و(كَلَاحٍ، وَجَدَاعٍ، وَأَزَامٍ) للسَّنَةِ، و(حَنَازٍ)^(٢) للشمس، و(سَبَاطٍ) للحُمَّى، و(طَمَارٍ) للمكان المرتفع، يقال: (هَوَى مِنْ طَمَارٍ) و(ابْنَا طَمَارٍ): ثَنِيَّتَانِ، و(وَقَعَ فِي بَنَاتِ طَمَارٍ وَطَبَارٍ)، أي: فِي دَوَاهٍ و(رَمَاهُ اللَّهُ بِنْتَ طَمَارٍ)، و(سَبَبَتْهُ سَبَّةٌ تَكُونُ لَهُ لَزَامٌ)، أي: لَازِمَةٌ، ويقولون للرجل يَطْلُعُ عَلَيْهِمْ يَكْرَهُونَ طَلْعَتَهُ: (حَدَادٍ حُدِّيهِ). و(كَرَارٍ): خَرْزَةٌ يُؤَخِّذَنَّ بِهَا أَزْوَاجَهُنَّ، يَقْلُنَ: (يَا هَصْرَةَ اهْصُرِيهِ)، و(يَا كَرَارٍ كُرِّيهِ)....^(٣) إلى آخر ما ذكره فيما عُذِلَ بِهِ إِلَى (فَعَالٍ).

(١) في المفصل بالزَّاي، وفي نسخة التحقيق بالذَّال المعجمة، كما سيأتي في الشرح، وكلاهما صحيحٌ يدل على المعنى نفسه.

(٢) زاد بعدها في المفصل: (وَبَرَا حِ).

(٣) المفصل (١٨٩ - ١٩١).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا البناء يكثر في كلامهم^(١)، وأكثر ما يرد على جهة المبالغة، فلنذكر أقسامه ثم نذكر أحكامه، فهاتان مرتبتان:

المرتبة الأولى: في بيان أقسامه، وهو وارد في لسانهم على ضروب أربعة^(٢)، وقد زاد الموصلي^(٣) قسمًا خامسًا، وهو في الحقيقة / راجع إلى كلام الشيخ؛ لأنه قسم المعدولة عن الصفة إلى قسمين^(٤)، فهو مندرج تحت هذه الضروب الأربعة، وقد أورد الشيخ في كل ضرب منها أمثلة، ونحن نفسر كل واحد منها بمشيئة الله تعالى.

الضرب الأول منها: المعدولة عن فعل الأمر^(٥)، وهذا نحو قولهم: (نزال للحرب)، معدولة عن: (انزلوا)، وقد أثنى^(٦) زهير لأنه عنى بها المنازلة^(٧)، قال:

وَلَنِعَمَ حَشَوُ الْحَرْبِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ^(٨)

(١) ألف الصَّغَانِي في بناء (فَعَالٍ) تأليفًا مستقلاً أورد فيه مئةً وثلاثين لفظة. ينظر: المزهري في علوم اللغة والأدب (١٢٩/٢).

(٢) ذكر المبرد والزجاج الأنواع الأربعة. ينظر: المقتضب (٣٦٨/٣)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٩٧).

(٣) ينظر: الغرة المخفية (١٠٨ ب). وقد تبعه الشارح في الأزهار الصافية فجعل (فَعَالٍ) على خمسة أوجه. ينظر: الأزهار الصافية (١٨٠/٢).

(٤) هما: الصفة المختصة بالنداء، والصفة في غير النداء. وسيبين الشارح ذلك.

(٥) انفرد بنو أسد فبنوا هذا الضرب على الفتح. ينظر: تسهيل الفوائد (٢٢٣).

(٦) أي: (نزال).

(٧) أو لتأويل (نزال) باللفظة أو الكلمة أو الدعوة. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١١٠/٣).

(٨) البيت من الكامل، وهو في: شرح ديوان زهير (٨٩). وينظر: الكتاب (٢٧١/٣)، وإصلاح المنطق (٣٣٦)، والمقتضب (٣٧٠/٣)، وما ينصرف وما لا ينصرف (١٠١)، والجمال (٢٢٨)، وأمالي ابن الشجري (٣٥٤/٢)، والإنصاف (٥٣٥/٢).

وفي شرح ديوان زهير: ويُروى الشطر الأول:

ولأنت أشجع من أسامة إذْ

وقد زواجحت المبادرُ السابقة بين الروائتين.

وللمسيب بن علس:

ولأنت أشجع من أسامة إذْ

يقع الصُّراخُ ولُجَّ في الدُّعْرِ

وقال آخر:

وَقَدْ عَلِمْتَ سَلَامَةً أَنْ سَيْفِي كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيَ نَزَالٌ^(١)
 و(تراك) معدولٌ به عن فعل الأمر من (اثرك)، و(دراك) أيضاً (أدرك)، ولا فرق بين
 عدلها عن الفعل الثلاثي المجرد وبين عدلها عن الفعل الثلاثي بالزيادة على قلته كـ(أدرك).
 و(تراك) أيضاً من (اثرك)، قال:

تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا
 أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا^(٢)

وحكى الموصلي^(٣) أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يُغَيِّرُ عَلَى الْقَبِيلَةِ فَيَسْتَأْفُ إِبْلَهُمْ فَيَلْحَقُهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ
 فيقول له:

تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ
 فيقول له المغير:

مَنَاعِهَا مِنْ إِبْلِ مَنَاعِهَا
 أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا^(٤)
 و(نظار) أيضاً، أي: انتظر، هكذا قاله الجوهري^(٥).

ينظر: شعر المسيب بن علس (٧٣).

والرواية في البيت: (حشو الدرع)، ورواية (حشو الحرب) مما تفرَّد به الشارح، وهو وَهْمٌ واضح. ومعنى حشو الدرع: لايسها.
 (١) البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل في: شعر زيد الخيل (١٣٨). وينظر: المقتضب (٣/٣٧١)، والكامل (١/٢٧٢)،
 والعقد الفريد (١/١٠٩)، والحل في شرح أبيات الجمل (٣٠٨)، وأمالى ابن الشجري (٣/٣٥٤)، والحماسة البصرية (١/٢٤٤)،
 وخزانة الأدب (٦/٣١٧). وفي شعر زيد: (معد) بدل (سلامة). ويعني بـ(سلامة): أبناء سلامة بن سعد بن
 مالك الأسدي، وكان زيدٌ يُكثر الإغارة على بني أسد. ينظر: رغبة الأمل للمرصفي (٩/٢).

(٢) البيتان من مشطور الرجز، وهما لطيف بن يزيد الحارثي. ينظر: الكتاب (٣/٢٧١)، والمعاني الكبير لابن قتيبة (٢/٨٦٧)،
 والمقتضب (٣/٣٦٩)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٩٨)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/٣٠٧)،
 وأمالى ابن الشجري (٢/٣٥٣)، والإنصاف (١/٥٣٧)، وخزانة الأدب (٥/١٦٠).

(٣) ينظر: الغرة المخفية (١٠٨ أ، ب).

(٤) البيتان من مشطور الرجز، وهما لراجز من بكر بن وائل. ينظر: الكتاب (٣/٢٧٠)، والمقتضب (٣/٣٧٠)، وما
 ينصرف وما لا ينصرف (٩٧)، والإنصاف (٢/٥٣٧)، وشرح المفصل (٤/٥١).

(٥) ينظر: الصحاح (نظر) (٨٣١/٢).

و(بَدَاد)^(١) أيضاً، أي: لِيَأْخُذَ كُلُّ مِنْكُمْ قِرْنَهُ^(٢)، قال الشيخ: ويُقال: (جاءت الخيلُ بَدَاد)، وهذا^(٣) لا وجه لإيراده في هذا الضرب؛ لأنه إما أن يكون معدولاً عن المصدر، كما قال عوفُ بنُ الحَرَجِ^(٤):

وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرْبَةً والخيلُ تَعْدُو بالصَّعِيدِ بَدَادٍ^(٥)
عَدَلَهَا عن المصدر وهو البَدَدُ.

وإمّا أن تكون معدولةً عن الصفة، كما قال حسان:

كُنَّا ثَمَانِيَةً وَكَانُوا جَحْفَلًا لَجِبًا فَشَلُّوا بِالرِّمَاحِ بَدَادٍ^(٦)
أي مُتَبَدِّدَةً، فلا وجه لإيراده في المعدول عن فعل الأمر لما ذكرناه.

و(نَعَاءُ فُلَانًا)، أي انْعَه، كان العربُ إذا مات منهم مَيِّتٌ لَهُ قَدْرٌ رَكِبَ رَاكِبٌ مِنْهُمْ فَرَسًا وَجَعَلَ يَسِيرُ فِي النَّاسِ وَيَقُولُ: (نَعَاءُ فُلَانًا)، وَأَظْهَرَ خَبَرَ وَفَاتِهِ.

وفي الحديث^(٧): (يَا نَعَاءُ الْعَرَبِ) أي: انْعَهُم.

(١) ينظر: الصحاح(بدد)(٤٤٤/٢).

(٢) قِرْنُ الرَّجُلِ: كَفُوهُ فِي الشَّجَاعَةِ. ينظر: الصحاح(قرن)(٢١٨١/٦).

(٣) يعني الشارح أن الاستشهاد بقولهم: (جاءت الخيلُ بَدَادٍ) على اسم الفعل غير مناسب؛ لأن (بَدَادٍ) فيه لا يُمكن حملها على معنى الأمر. وهذا هو ظاهر تفسير الجوهري في الصحاح(بدد)(٤٤٤/٢).

(٤) عوف بن عطية بن الحَرَجِ التَّيْمِيّ، من تميم الرُّبَابِ، والحَرَجُ لقب جدّه عمرو بن عيش. وعوف شاعرٌ جاهليٌّ مُفْلِقٌ. ينظر: طبقات فحول الشعراء(١٦٤/١)، ومعجم الشعراء للمرزباني(١١١)، وخزانة الأدب(٣٧٠/٦).

(٥) البيت من الكامل. ونسبه سيبويه للنابغة الجعدي، وهو في ملحق ديوانه(٢٤١). وينظر: الكتاب(٢٧٥/٣)، والمعاني الكبير لابن قتيبة(٣٨٩/١)، والمقتضب(٣٧١/٣)، ومجالس ثعلب(٤٥٩/٢)، وما ينصرف وما لا ينصرف(٩٨)، وشرح المفصل(٥٤/٤). والمحلق: الإبل ذات الحلق.

(٦) البيت من الكامل، وهو في ديوان حسان(٣٢٦). وينظر: السيرة النبوية لابن هشام(٢٣٢/٣)، والمحلى(١٥٣)، وتهذيب اللغة(بذ)(٥٦/١٤)، والصحاح(بدد)(٤٤٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(٥٤/٤)، وخزانة الأدب(٣٦٤/٦). ويروى: فَشَكُّوا.

(٧) نص الحديث كما رواه الطبري: (يَا نَعَايَا الْعَرَبِ)، ورُوي: (يَا نُعَيَانَ الْعَرَبِ). وقال الأصمعي: إنما هو (يَا نَعَاءُ الْعَرَبِ). ينظر: تهذيب الآثار(٧٩٦/٢، ٨٠٩)، وعمدة القاري(٢٧٢/١٤)، والفائق(٤/٤)، والنهاية(٨٥/٥)، وغريب الحديث لابن الجوزي(٤٢١/٢)، والمجرد(٦٣٦). وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة(٣٤/٢).

و(دَبَابٍ) للضَّيْع، أي: دَبِّي^(١)، وكلُّ ما مشى فوق الأرض فهو دَابَّةٌ، وحُصِرَ في العُرْف^(٢) بذواتِ الأربع من الحيوان.

و(خَرَجَ)^(٣) اسمٌ لقولهم: اخرجوا، و(الخَرِيجُ)^(٤) اسمٌ لتلك اللَّعْبَةِ التي يلعبونها، قال الهذلي:

أَرَقْتُ لَهُ ذَاتَ الْعِشَاءِ كَأَنَّهُ مَخَارِيقُ يُدْعَى بَيْنَهُنَّ خَرِيجٌ^(٥)
فإذا قالوا: (خَرَجَ) أي: اخرجوا نَلْعَبُ هذه اللَّعْبَةَ.

فهذا ما أورده الشيخُ في العدل عن الثلاثي.

نعم، هل يكون قياساً أو غيرَ قياس؟ فيه خلاف.

[١٩٢ب]

مذهب سيبويه^(٦) أنها قياسٌ في جميع الأفعال/ الثلاثية.

وذهب غيره إلى أنها مسموعةٌ لا غير، وقد قررنا الوجهَ المختارَ فيما سبق^(٧) فلا وجه لتكريره.

(١) ينظر: الكتاب (٢٧٢/٣).

(٢) الحقيقة العرفية: ما صار اللفظ دالاً فيها على المعنى بالعرف لا باللغة وذلك المعنى يكون تارة أعم من اللغوى وتارة أخص وتارة يكون مابيناً له لكن بينهما علاقة. ينظر: المحصول (٤١٠/١)، ومجموع الفتاوى (٩٦/٧)، والموافقات (٢٧٤/٣).

(٣) في نسخة التحقيق (وخرَجُوا)، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) ينظر: الصحاح (خرج) (٣١٠/١).

(٥) البيت من الطويل وهو لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين (٥٣)، وينظر: صفة جزيرة العرب (٣٥٢)، وتهذيب اللغة (خرج) (٢٨/٧)، ومعجم مقاييس اللغة (خرج) (١٧٦/٢)، والصحاح (خرج) (٣١٠/١). ويروى: (تَحْتَهُنَّ). وأرقتُ له: يعني البرق. ومخاريق: مفردُها: مخراق، وهو منديلٌ يُلَفُّ يَضْرِبُ به الصبيانُ في لعبهم. وخَرِيج: إما أنه بمعنى (خَرَجَ) اسمٌ فعلٌ لقولهم: اخرجوا، أو أنه اسمٌ للعبة. وفي المحكم: قال أبو علي لا يُقال: (خَرِيج)، وإنما المعروف (خَرَجَ) غير أن أبا ذؤيب احتاج إلى إقامة القافية فأبدل الباء مكان الألف. المحكم (٦/٥). والظاهرُ من معنى البيت أن الشاعر يُشَبِّه صوتَ الرَّعْدِ بأصوات الصبيان عند اللعب.

(٦) ينظر: الكتاب (٢٨٠/٣).

(٧) اختار الشارح كونها سماعيةً. ومراً ذكر الخلاف في ص (٧٢٦) من النص المحقق.

فأما الرباعيُّ فهو مسموعٌ باتفاق^(١) لِقَلَّتْهُ وندوره، وقد أنشدنا هذين البيتين^(٢)
وتكلّمنا عليهما وأظهرنا أنّ القولَ بأنها مسموعةٌ يجب إقرارها حيث وردت، ولا ينبغي
قياسُها لخروجها عن القوانين النحوية، فيجب قبولُها وتلقيها من أفواههم لا غير.
الضرب الثاني: في المعدولة عن المصدر، وهذا نحو قولهم: (فَجَارٍ) لِلْفَجْرَةِ، و(يَسَارٍ)
لِلْمَيْسَرَةِ، و(جَمَادٍ) لِلتَّحْمُدِ، أي لا زال جامداً.
قال المتلمّس^(٣):

جَمَادٍ لَهَا جَمَادٍ وَلَا تَقُولِي لَهَا أَبَدًا إِذَا ذُكِرَتْ حَمَادٌ^(٤)
أي: قولي لها جُمُودًا، ولا تقولي حَمَدًا وشُكْرًا.

و(حَمَادٍ) من المحمّدة، فإذا قلت: (حَمَادٍ لِفُلَانٍ) فمعناه: حَمَدًا وشُكْرًا له.
ويقولون: للظباء إذا وَرَدَتِ الماءَ: (فَلَا عَبَابٌ)^(٥)، أي: لا تَعْبُهُ.
وفي الحديث^(٦): (الْكُبَادُ^(٧) مِنَ الْعَبِّ). ولا يَعْبُ مِنَ الطَّيْرِ إِلَّا الْحَمَامُ^(٨).

(١) سبقت الإشارة في موضع الخلاف السابق ص (٧٢٥) من النص الحق إلى أنّ الأخفش قال إنه قياس.

(٢) يعني البيتين اللذين ذكرهما الزمخشري، وممر الحديث عنهما في ص (٧٢٥، ٧٢٦)، وهما بيت أبي النجم:
قالت لها ريحُ الصَّبَا قَرَفَارٍ

وبيت النابغة الذبياني:

مُتَكَنِّفِي جَنِّي عُكَاطَ كُلِيهِمَا يَدْعُو وَلِيْدُهُمْ بِهَا عَرَعَارٍ

(٣) جرير بن عبدالمسيح الضُّبَعِي، جاهلي مشهور، خال طرفة بن العبد، وكانا من ندماء عمرو بن هند ثم هَجَّوَاهُ فكتب إلى
عامله بالبحرين يأمره بقتلها، وكانا لا يقرآن، لكن المتلمس أخبر بما في الكتاب فهرب إلى بني جفنة في الشام، أما طرفة
فقتل. مات المتلمس ببُصْرَى. ينظر: طبقات فحول الشعراء (١٥٥/١)، والشعر والشعراء (١٧٩/١)، والمؤتلف (٨٩).

(٤) البيت من الوافر، وهو في ديوان المتلمس (١٦٧). وينظر: الكتاب (٢٧٦/٣)، والكمال (٥٩٠/٢)، وما ينصرف
وما لا ينصرف (٩٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢٣٢/٢)، وشرح المفصل (٥٥/٤). والبيت في ذمّ الخمر.
ويروى الشطر الثاني:

طَوَالَ الدَّهْرَ مَا ذُكِرْتُ حَمَادٍ

(٥) ينظر: الصحاح (عب) (١٧٥/١)، ومقاييس اللغة (أب) (٧/١)، والمزهر (١٣١/٢).

(٦) الحديث مروى عن ابن أبي حسين مرسلاً. ينظر: مصنف عبدالرزاق (٤٢٨/١٠)، وسنن البيهقي (٢٤٨/٧)، وكتر
العمال (١٢٨/١٥).

(٧) الكُباد: وجع في الكبد. ينظر: الفائق (٢٤٣/٣)، والجموع المغيث (٦/٣)، والنهاية (١٦٨/٣)، والمجرد لابن اللباد (٥٤٩).

(٨) ينظر: تهذيب اللغة (عب) (٨٦/١)، والصحاح (عب) (١٧٥/١).

وقولهم إذا لم تَرِدْ: (فلا أَبَاب)، أي: فلا رجوع إليه من قولهم: (أَبٌ)^(١)، إذا ذهب ونَهَيْاً له، قال الأعشى:

أَخٌ قَدْ طَوَى كَشْحاً وَأَبٌ لِيَذْهَباً^(٢)
ومعناه أنها إذا وردت الماء فلا تُعْبَهُ عَباً، وإذا لم تَرِدْ فلا تَنْهَيْاً للذهاب إليه.
ورَكِبَ فلانٌ (هَجَاج)، أي: الباطل، وأنشد الجوهري^(٣) للمُتَمَرِّسِ الصُّحَارِيِّ^(٤):
فَلا يَدْعُ اللَّثَامُ سَبِيلَ غَيٍّ وَقَدْ رَكِبُوا عَلَى لَوْمِي هَجَاجٍ^(٥)
والهَجَاجَةُ: الرَّجُلُ الْأَحْمَقُ. قال:

هَجَاجَةٌ مُنْتَخَبُ الْفُؤَادِ
كَأَنَّهُ نَعَامَةٌ فِي وَادِي^(٦)
ويُقال: (دَعْنِي كَفَافٍ)، أي تكف عني وأكف عنك.
وحَكَّى خلفُ الأَحمَرِّ عن العرب: (نَزَلَتْ بَلَاءٌ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ)^(٧)، أي: البلاء.
وحَكَّى لنا: (نَزَلَتْ بَوَارٍ عَلَى الْكُفَّارِ)^(٨)، وأنشد:
إِنَّ الْمَظَالِمَ فِي الصَّدِيقِ بَوَارٍ^(٩)

(١) ينظر: الصحاح (أب) (٨٦/١).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

صَرَمْتُ وَلَمْ أَصْرِمْكُمْ وَكَصَارِمٍ

وهو في ديوان أعشى قيس (الصبح المنير) (٨٩). وينظر: سر صناعة الإعراب (١٠٧/١)، والصحاح (أب) (٨٦/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٠٧/٣). و كَشْحاً: جَانِباً. وَأَبٌ: تَهْيِئاً.

(٣) ينظر: الصحاح (هَج) (٣٤٨/١).

(٤) ابن عبد الرحمن الصُّحَارِيُّ الْعَبْسِيُّ. ينظر: المؤلف (٢٣٧). ولم أجد له مزيد ترجمة.

(٥) البيت من الوافر. ينظر: تهذيب اللغة (هَج) (٢٢٦/٥)، ومقاييس اللغة (هَج) (٦/٦)، ولسان العرب (هَج) (٣٨٥/٢).

(٦) بيتان من مشطور الرجز، وقاتلها مجهول. ينظر: الصحاح (هَج) (٣٤٩/١)، ولسان العرب (هَج) (٣٨٥/٢).

(٧) ينظر: الصحاح (بلا) (٢٢٨٥/٦). وفي تهذيب اللغة: (على الناس) وكذا فيما بعدها. ينظر: (بور) (١٦٢/١٥).

(٨) ينظر: الصحاح (بور) (٥٩٨/٢).

(٩) عَجَزُ بيت من الكامل، وصدره:

فُتِلْتُ فَكَانَ تَبَاغِيًّا وَتَظَالُماً

الضَّرْبُ الثالث: في المعدولة عن الصفة، وهي نوعان:

أحدهما: أن تكون مختصة بالنداء.

وثانيهما: أن تكون في غير النداء.

فأما النوع الأول: وهو ما يكون مختصاً بالنداء فهو نحو قولهم: (يا فَسَّاقُ). والفسقُ: هو الخروج، يقال: (فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ) إذا خرجت عن قشرها.

وعن الأخفش^(١): (فَسَقَ الرَّجُلُ يَفْسُقُ) إذا خرج عن أمر ربّه. وعن ابن الأعرابي أنّه قال: (لم يُسمع لفظُ قولنا: (فاسق) في شعر الجاهلية، ولا في شيء من كلامهم)، قال: (وهذا عَجَبٌ مع كونه عربياً). وفي هذا دلالة على كونه اسماً شرعياً غير منقول^(٢) لتصريحه بأنه غير موجود في كلام العرب.

والأقرب أنه اسم منقول عما ذكرناه في اللغة، فـ(فَسَّاقٍ) معدولٌ عن (فاسقة) على جهة المبالغة.

[١٩٣]

و(خَبَّاثٌ) من خَبِيثَةٍ، والخُبْثُ هو الفساد، قال عنتره:

تُبْتُ عَمراً غيرَ شاكرٍ نِعْمَتِي والكُفْرُ مَخْبِثَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعَمِ^(٣)

و(رَطَابٌ)، أي: رَطْبَةُ الْمَنِّ، هكذا قاله الخوارزمي^(٤) ولم يذكره الجوهري^(٥).

وهو لأبي مُكْعِنٍ واختُلف في اسمه فقليل الحارث بن عمرو، وقيل مُتَقَدِّمٌ بن خُنَيْسٍ. ينظر: شعر أبي مُكْعِنٍ في ديوان بني أسد(٥٣٤/٢)، وشعر قبيلة أسد(٥٠١). وينظر: المحلّى(١٥٥)، وتهذيب اللغة(بور)(١٩٢/١٥)، والصحاح(بور)(٥٩٨/٢)، ومقاييس اللغة(بور)(٣١٧/١)، وأساس البلاغة(بور)(٨٢/١). ويروى: (التظالم) بدل (المظالم). وبور: الهلاك والخسران.

(١) ينظر: الصحاح(فسق)(١٥٤٣/٤).

(٢) وكذا عدده السيوطي في المزهرة(٢٤٠/١) بناءً على حكم ابن الأعرابي. لكن القرطبي اعترض لذلك فقال: «قلت قد ذكر أبو بكر الأنباري في كتاب الزاهر له لما تكلم على معنى الفسق قول الشاعر:

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرًا .

الجامع لأحكام القرآن(٢٤٥/١).

(٣) البيت من الكامل، وهو في أشعار عنتره(٣٢) من معلقته. وينظر: البخلاء(١٦٣/١)، ومعاني القرن للنحاس(٤/٧٤)، وشرح الرضي على الكافية(٢١٨/١)، ورصف المباني(١٣٩)، وخزانة الأدب(٣٣٦/١).

(٤) ينظر: التخمير(٢٤٠/٢)، وكذا المزهرة(١٣٠/٢).

(٥) في مادة(رطب)(١٣٦/١).

و(لَكَاع)، أي: حَبِيْثَةٌ، قال الحُطَيْيئة^(١):

أَطَوَّفَ مَا أَطَوَّفَ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاع^(٢)

و(دَفَارِ)، أي: مُتَنِّسَةُ الرِّيحِ، ومنه قيل للدنيا: (أُمُّ دَفَرَةٍ)، وهو بالدَّالِ المَهْمَلَةِ^(٣)، وبالدَّالِ المعجمة: (الدَّفَرُ) هو الريح الطيب، ويُقال: (مِسْكٌ أَذْفَرُ)، أي: طَيِّب الرائحة. قال لبيد يصف الدَّرْعَ^(٤):

فَخِمَّةٌ ذَفَرَاءَ تُرْتَى بِالْعُرَى قُرْدُمَانِيًّا وَتَرْكَأُ كَالْبَصَلِ^(٥)

(فَخِمَّةٌ)، أي غَلِيْظَةٌ. (ذَفَرَاءَ)، أي بها سَهْكَةٌ^(٦) من صَدَأَ الحديد. (تُرْتَى بِالْعُرَى): جمع عروة أي: تُشْمَرُ عن لابسها لطولها. (قُرْدُمَانِيًّا)^(٧) فارسيٌّ مُعَرَّبٌ: اسمٌ لِقَبَاءٍ مَحْشُوٍّ يَتَّخَذُ للحرب. و(تَرْكَأُ) يعني به الْبَيْضُ^(٨)، الواحدةُ تَرْكَةٌ، تُشَبَّهُ بِالْبَصَلِ لبياضها وصفاء لونها.

(١) جرول بن أوس، (... - ٥٩ هـ). اشتهر بالهجاء، شهد حرب داحس والغبراء، أسلم ووفد على النبي e، حبسه عمر لإيذائه المسلمين، فعطف عليه وأطلقه واشترى منه أعراض المسلمين. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٩٧، ١٠٤)، والشعر والشعراء (٣٢٢/١).

(٢) البيت من الوافر، وهو في ديوان الحطيفة (٣٣٠). ونُسب في لسان العرب (لَكَاع) (٣٢٣/٨) لأبي الغريب النَّصْرِي. وينظر البيت في: المقتضب (٢٣٨/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٧/٤)، وشرح الرضي على الكافية (٤٣٠/١)، وخزانة الأدب (٤٠٤/٢). ويروى: (أَجَوَّلَ مَا أَجَوَّلَ).

(٣) في نسخة التحقيق (بالدَّالِ المعجمة)، وهو خطأ من الناسخ؛ لأن مصدر الشارح في هذا المعنى هو الصَّحاح، والجوهري جعله بالمهملَة وذكر أن الدنيا يُقال لها: (أُمُّ دَفَرٍ). ينظر: الصَّحاح (دفر) (٦٥٨/٢). كما أن الشارح عرض للمعنى المقابل، وقال بالمعجمة، مما يدل على أنه يريد اللفظة في المعنى الأول بالمهملَة. على أن (الدَّفَر) بالمعجمة يجيء في المعنيين الطَّيِّبُ والنَّتْنُ كما ذكر الجوهري، لكنه لم يذكر أن الدنيا تُسمَّى (أُمُّ دَفَرٍ) بالمعجمة، بل ذكر المسك الأذفر. ينظر: الصَّحاح (دفر) (٦٦٣). والتفريق بينهما في إصلاح المنطق (٣٣٦، ٣٣٧)، وتهذيب اللغة (دفر) (٧٢/١٤)، و(دفر) (٣٠٥/١٤). كما وقع الخطأ في التخمير فكتبت (دفار) بالمعجمة. ينظر: التخمير (٢٤٠/٢).

(٤) أو الكتيبة كما ذكر ابن السيد في شرح الديوان (١٩١)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي (٢٤٧).

(٥) البيت من الرمل، وهو في شرح ديوان لبيد (١٩١). وينظر: إصلاح المنطق (٣٣٧)، وأدب الكاتب (٤٩٧)، والمعاني الكبير (٨٧٤/٢)، وديوان الأدب (٧١/٤)، والصَّحاح (دفر) (٦٦٤/٢)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي (٢٤٧). ومعنى: تُرْتَى: تُمسَكُ وتُشدُّ.

(٦) أي: رائحة.

(٧) ينظر: أدب الكاتب (٤٩٧)، وتهذيب اللغة (قردم) (٣٠٥/٩)، والمعرَّب للجواليقي (٤٩٠).

(٨) المقصود ببيضة السلاح من الحديد. ينظر: شرح ديوان لبيد (١٩١)، والصَّحاح (ترك) (١٥٧٧/٤).

و(يا خَصَافٍ) بالخاء المعجمة والصاد المهملة من الخَصَفِ، وهو الضَّرْطُ^(١).
 و(يا حَبَاقٍ)، و(يا خَذَاقٍ)، فـ(حَبَاقٍ) بالخاء المهملة، و(خَذَاقٍ) بالخاء المعجمة.
 وكلُّه وصفٌ لها لكثرة ما يخرج من دُبُرِها. و(الخَذَقُ) بالخاء المعجمة والذال المعجمة^(٢):
 الذَّرْقُ، والمَخَذَقَةُ^(٣) أيضاً: الفَرَجُ.

النوع الثاني: ما يُعدل في غير النداء، وذلك نحو قوله: (حَلَّاقٍ) للمَنِيَّةِ، معدولٌ بها
 عن (حَالِقَةٍ). وأنشد الجوهري^(٤):

لَحِقَتْ حَلَّاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرَبَ الرِّقَابِ وَلَا يَهُمُّ الْمَغْنَمُ^(٥)
 و(جَبَّاذٍ)^(٦) أيضاً؛ لأنها تَحْلِقُ وَتَجْبِذُ^(٧) الأحياء^(٨)، و(ضَرَامٍ) للهِرَبِ، مأخوذٌ من
 اضْطَرَامِ النار، وهي شِدَّةٌ تَلْهِيهَا.

(١) ذكر الخوارزمي هذا المعنى. ينظر: التخمير (٢/٢٤٠). وهو خطأ، فهذا المعنى يكون بالضاد المعجمة. ينظر:
 المنتخب (خضف) (١/٦٥)، وديوان الأدب (٢/١٧١)، والصاحح (خضف) (٤/١٣٥١)، وتهذيب اللغة (خضف) (٧/٥٣)،
 ولسان العرب (خضف) (٩/٧٤). وذكر الجوهري أنه على هذا المعنى يُقال للأمة: (يا خَصَافٍ). وسيرد في الضرب
 الرابع أن (خَصَافٍ) بالمهملة: اسمُ فرسٍ.

(٢) جعلها الشارح بالذال، وهي في المفصل - كما ذكرت عند ورود نص الزمخشري - بالزاي، واللفظان
 متفقان في المعنى، لكن الالتزام بالمفصل أثبت.

(٣) قال الجوهري: الاست. ينظر: الصاحح (خذق) (٤/١٤٦٦).

(٤) ينظر: الصاحح (حلق) (٤/١٤٦٤).

(٥) البيت من الكامل، وهو للأخزم بن قارب السَّنْسِيّ الطائي، أو للمُقَعَّد بن عمرو، وحزم العُندجانيُّ بأنها للأخزم.
 وينظر البيت: الكتاب (٣/٢٧٣)، والمقتضب (٣/٣٧٢)، والكامل (٢/٥٨٩)، وما ينصرف وما لا ينصرف (١٠٠)،
 وفُرحة الأديب (١٤٢)، وأما ابن الشجري (٢/٣٥٩)، والحُلل في شرح أبيات الجمل (٣٠٨). وقال العُندجانيُّ:
 الصواب: (لَحِقَتْ لَحَاقٍ). ولم أجد هذه الرواية عند غيره.

(٦) ينظر: التخمير (٢/٢٤١).

(٧) الجَبْذُ لغة تميم، وهو مقلوب الجَذْب عند اللغويين، وهو بمعناه. ينظر: ديوان الأدب (٢/١٥٣)، وتهذيب
 اللغة (جذب، وجبذ) (١١/١٣). ورأى جمهور النحويين أن (جَذَبَ) و(جَبَذَ) أصلان مختلفان؛ لأن لكل واحدٍ
 منهما تصرفاً خاصاً به كتصرف الآخر، فليس أحدهما بأوفر حظاً من الآخر. ينظر: الكتاب (٤/٣٨١)،
 والأصول (٣/٣٣٩)، والمنصف (٢/١٠٥)، والخصائص (٢/٦٩، ٤٣٩).

(٨) في المنتخب: (جَبَّاذٍ) للبعد. ينظر: (٢/١٥٣).

و(كَلاَح، وَجَدَاع، وَأَزَام) لِلسَّنة^(١)، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا^(٢) تَكْلَحُ وَتَجْدَعُ وَتَأْزَمُ،
قال لبيد في (كَلَاَح):

كَانَ غِيَاثَ الْمُرْمِلِ الْمُمْتَاَحِ
وَعَصْمَةً فِي الزَّمَنِ الْكَلَاَحِ^(٣)

وقال آخر:

لَقَدْ آلَيْتُ أَغْدِرُ فِي جَدَاعِ^(٤)

وَالْأَزْمَةُ: الشَّدَّةُ، يُقَالُ: أَزَمَ الدَّهْرُ يَأْزِمُ أَزْمَةً وَأَزَمًا إِذَا اشْتَدَّ.

و(حَنَاذ) لِلشَّمْسِ^(٥)، وَهُوَ وَصْفٌ مِنْ أَوْصَافِهَا، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِمْ (بَرَاَح) لِلشَّمْسِ
فَإِنْ هَذَا عَلَمٌ لَهَا وَ(حَنَاذ) وَصْفٌ لَهَا^(٦)، وَأُنْشِدَ قَطْرِبُ^(٧):

هَذَا مَقَامُ قَدَمِي رَبَاَحِ
ذَبَبَ حَتَّى دَلَكْتُ بَرَاَحِ^(٨)

يعني الشمس.

(١) هي عام الجَذْب. ينظر: مقاييس اللغة (كلج) (١٣٥/٥).

(٢) في نسخة التحقيق (لأنه)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) البيتان من مشطور الرجز، وهما في ديوان لبيد (٣٣٣)، ونُسبا في الحماسة الشجرية (٣٢٩/١) لابنة عمِّ لبيد عامر بن مالك مُلَاعِبِ الأُسْتَةِ، قالته في رثاء أبيها. وينظر: تهذيب اللغة (كلج) (٦٣/٤)، والصاحح (كلج) (٣٩٩/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٩/٤). والمُتَاَح: طالب الرزق.

(٤) صدر بيت من الوافر لأبي حنبل الطائي، وقيل عامر بن جُوَيْن، وعجزه:

وَلَوْ مُنَّيْتُ أُمَاتِ الرَّبَاَحِ

وينظر: الشعر والشعراء (١١٨/١)، والصاحح (جدع) (١١٩٣/٣)، ومقاييس اللغة (جدع) (٤٣٢/١)، وجمهرة الأمثال (٣٥٦/٢)، والأزمنة والأمكنة (٢٨/٢)، وجمع الأمثال (٤٥١/٣).

(٥) لِأَنَّهَا تَحْنِذُ، أَي: تَشْوِي. ينظر: التخمير (٢٤١/٢)، ومعجم أسماء الأشياء للبايبيدي (٣٧).

(٦) ينظر: التخمير (٢٤٥/٢).

(٧) محمد بن المستنير، أبو علي (... - ٢٠٦هـ)، مولى سَلَمَ بن زياد. لازم سيويه، وأخذ عن عيسى بن عمر، أخذ برأي النظام المعتزلي. من كتبه: المثلث، والنوادر، ومجاز القرآن. ينظر: تاريخ العلماء النحويين (٨٢)، وإنباه الرواة (٢١٩/٣)، وبغية الوعاة (٢٤٢/١).

(٨) البيتان من مشطور الرجز، وقائلهما مجهول. وينظر: معاني القرآن للفراء (١٢٩/٢)، والنوادر في اللغة (٣١٥)، ومجالس ثعلب (٣٠٨/١)، وتهذيب اللغة (برج) (٢١/٥)، والصاحح (برج) (٣٥٦/١)، والأزمنة والأمكنة (٢٠٧/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٠/٤). والبيتُ في وصف رجل يسقي الماء. وذَبَبَ: منع الناس. ودَلَكْتُ: غَرَبْتُ. ورُوِي: (براح) من راحة اليد، أي: يحجبها براحتي، أو أنَّ المعنى: بَعَثِي رَائِحَ، مثل: (جُرْفُ هَائِرٍ وَهَارٍ)، ولا شاهد فيه.

و(سَبَاطٌ)^(١) للحمى، قال المتنخل^(٢):

أَجَزْتُ بِفَتِيَّةٍ بِيضٍ خِفَافٍ كَأَنَّهُمْ تَمْلَهُمْ سَبَاطٌ^(٣)

و(طَمَارٌ)^(٤) للمكان المرتفع، يقال: (هوى من طَمَارٍ)، و(ابنا طَمَارٍ)^(٥) ثنيتان معروفتان، و(وَقَعَ فِي بَنَاتِ طَمَارٍ)^(٦)، أي: في دَوَاهٍ، ويقال: (طَبَارٍ)^(٧) أيضاً والميم بدل من الباء، قال رجل من بني حنيفة^(٨):

إِلَى بَطَلٍ قَدْ هَشَّمَ السِّيفُ وَجْهَهُ
وَأَخْرَعَ يَهْوِي مِنْ طَمَارٍ قَتِيلٍ^(٩)
أي من مكان مرتفع.

[١٩٣ ب]

وعن الكسائي^(١٠): (طَمَارٌ) و(طَمَارٌ) بالكسر والفتح جميعاً^(١١)، و(سَبَبْتُهُ سَبَّةً) تكون له لزام) أي: لازمة، هكذا حكاها الكسائي.

(١) ينظر: تهذيب اللغة (سبط) (٢٤١/١٢)، وإكمال الإعلام (٢٩٢/٢).

(٢) مالك بن عمرو بن عثم أو ابن عويمر بن عثمان الهذلي، أبو أثيلة، شاعر جاهلي مُقْبَلٌ. ينظر: الشعر والشعراء (٦٥٩/٢)، والمؤتلف (٢٣٥)، ومعجم الشعراء (٢٣٠).

(٣) البيت من الوافر، وهو في ديوان الهذليين (٢٩/٢). وأفاد محقق الصحاح أن البيت في إحدى نُسَخِهِ. ينظر: الصحاح (سبط) (١١٣٠/٣)، والمحكم (سبط) (٤٤٠/٨)، ولسان العرب (سبط) (٣١١/٧). وأجزت: قطعتُ وسِرْتُ. وتَمْلَهُمْ: تُلْهِبُهُمْ وتَصْلِيهِمْ.

(٤) ينظر: الصحاح (طمر) (٧٢٦/٢).

(٥) ينظر: معجم البلدان (٢٦٦/٦).

(٦) ينظر: الأماشي للقيالي (٦١/٢).

(٧) ينظر: تهذيب اللغة (طبر) (٢٢٨/١٣).

(٨) يُرِيدُ: سليم بن سُلَام الحنفي. ونُسِبَ البيت لعبدالله بن الزبير الأسدي.

(٩) البيت من الطويل، وهو في ديوان عبدالله بن الزبير الأسدي (١١٥). وينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٦٦٠/٣)، والمحلى (١٥٤)، والصحاح (طمر) (٧٢٦/٢)، ومجمع الأمثال (١٢/٢)، ومعجم البلدان (٢٦٥/٦)، وشرح المفصل لابن عيش (٦٠/٤). ويُروى: (عَفَر) مكان (هَشَّمَ).

(١٠) ينظر: الصحاح (طمر) (٧٢٦/٢).

(١١) الأول مبني على الكسر، والثاني ممنوع من الصرف للعلمية والعدل.

ويقولون للرجل يَطْلُع عليهم يكرهون طلعه: (حَدَادِ حُدِّيهِ)^(١)، والمعنى فيه يا داهيةً
امْتَنِعْهِ عن مَصِيرِهِ إلينا.

و(كَرَارِ): خَرَزَةٌ يُؤَخِّذْنَ بِهَا، مِنَ الْأَخْذَةِ بِالضَّمِّ وَهِيَ السَّحَرُ وَالرُّقِيَّةُ يَنْفُشْنَ
فِيهَا وَيَعْقِدْنَ، وَيَقْلَنَ فِيهَا: (يَا هَصْرَةَ)^(٢) - وَاحِدَةٌ مِنَ الْهَصْرِ وَهُوَ الْكَسْرُ^(٣)، ومنه:
أَسَدٌ هَصُورٌ يَدُقُّ الْفَرَائِصَ وَيَكْسِرُهَا - [أَهْصَرِيهِ]^(٤)، إِنَّ أَقْبَلَ فَسْرِيهِ وَإِنْ أَدْبَرَ
فَرُدِّيهِ).

و(يَا فَشَاشِ فَشِّيهِ مِنْ اسْتِهِ إِلَى فِيهِ)^(٥) أَي: قُدِّيهِ وَأَخْرِجِي حَشَوَةَ بَطْنِهِ^(٦)، ومنه:
(فَشَّ الْوَطْبَ)^(٧) إِذَا أَخْرَجَ رِيحَهُ^(٨).

و(قَطَاطٌ) مَعْدُولٌ عَنْ قَاطَةٍ.

فأما البيت الذي أنشده فهو لعمر بن معديكرب:

أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلْتُ سَرَائِهِمْ كَانَتْ قَطَاطٌ^(٩)
ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

(١) ينظر: ذيل الأمالي للقالبي (٦٧)، والمستقصى (٦٠/٢)، وأساس البلاغة (حدد) (١٧٣/١)، والمزهر (٢٣٣/٢).

(٢) ويُروى: (يَا هَمْرَةَ أَهْمَرِيهِ...). ينظر: تهذيب اللغة (همر) (١٥٩/٦)، والمحكم (همر) (٣١٥/٤).

(٣) ينظر: الصحاح (هصر) (٨٥٥/٢).

(٤) زيادة لا يتم السياق إلا بها. وهي في نص المفصل.

(٥) ينظر: مجمع الأمثال (٤٥١/٢)، والمستقصى (١٨٠/٢)، ولسان العرب (فشش) (٣٣٢/٦).

(٦) وقال الخوارزمي إن المعنى: ياداهية أخرجي منه رِيحَ الْكَبْرِ. ينظر: التخمير (٢٤٢/٢).

(٧) وهو سِقَاءُ اللَّبَنِ، يُفْنَخُ ثُمَّ يُحَلُّ وَكَأَوْهَ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْهَوَاءُ، وَالْعَرَضُ الْزُّبْدُ مِنْهُ. يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ (فَشَش) (٣٣١/٦).

(٨) ينظر: غريب الحديث للحري (٨٢٥/٢)، والصحاح (فشش) (١٠١٥/٣)، والفائق (١٢٠/٣)، والنهاية (٤٤٧/٣).

(٩) البيت من الوافر، وهو في ديوان عمرو بن معديكرب (١٣٦). وينظر: المحلى (١٥٥)، ذيل الأمالي للقالبي (٢١٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦١/٤)، وشرح الرضي على الكافية (١١٣/٣)، وخزانة الأدب (٣٥٢/٦). ويُروى بضمير الخطاب (فراطكم، سراتكم)، و(قالوا) بدل (كانت). وفراطهم: إمهالهم. وسراتهم: سادتهم.

أما إعرابه^(١) فهو ظاهرٌ، فـ(حتى): هي الابتدائية كما في قوله تعالى: [E]m (٢) ، ويجوز أن تكون بمعنى الغاية، والعامل في (إذا) جوابها، و(كان) يجوز تمامها ونقصائها.

وأما موضعُ الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على بناء (فَعَالٍ) إذا كانت معدولةً عن (فاعلة)، والمعنى فيه أن تلك الفَعْلَة كانت كافيةً لي وقاطعةً لثأري وقاطعةً له.

فأما قولهم: (لَا تُبْلُ فُلَانًا عِنْدِي بَلَالٍ)^(٣) فهو معدول به أيضاً عن (بالّة)، قالت ليلي الأَخيلية^(٤):

فَلَا وَأَبِيكَ يَا ابْنَ أَبِي عَقِيلٍ تَبْلُكَ بَعْدَهَا عِنْدِي بَلَالٍ
فَلَوْ أَسَيْتُهُ لَخَلَاكَ دَمٌّ وفَارَقَكَ ابْنُ عَمِّكَ غَيْرَ قَالِي^(٥)

وكان ابن أبي عَقِيلٍ فَرَّ حِينَ قُتِلَ ابْنُ عَمِّهِ^(٦)، وَتَرَكَه.

ويُقال للدَّاهِيَةِ: (صَمِّي صَمَامٍ)^(٧)، أي زِيدِي واشتَدِّي، واشتقاقه من الحَيَّة الصَّمَاء وهي التي لا تَسْمَعُ، والمعنى فيه أن هذه الدَّاهِيَةَ قد بلغت مَبْلَغاً عظيماً. و(كَوَيْتُهُ وَقَاعٌ)^(٨)، وهو مَعْدُولٌ عن واقعة.

(١) ينظر: المنخل (٧٠٧/١)، وشرح أبيات المفصل للجرجاني (٣٦٦).

(٢) سورة المؤمنون، من الآية (٦٤).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (بلل) (٢٤٥/١٥)، وإكمال الإعلام (٧٥/١).

(٤) بنت عبد الله أو حُذيفة بن الرَّحَال (... - ٨٥هـ)، صاحبة توبة، لها مرث مشهورة، كانت بينها وبين النابغة الجعدي مهاجاةً وغلُبت عليه. ينظر: فحولة الشعراء (١٢٥)، وطبقات فحول الشعراء (١٢٥)، والشعر والشعراء (٤٨٨/١).

(٥) البيتان من الوافر، وهو في ديوان ليلي الأَخيلية (٩٣). وينظر: إصلاح المنطق (٣٨٩)، والصحاح (بلل) (٤/١٦٣٩، ١٦٤٠)، وشرح أبيات إصلاح المنطق (٥٨٨). وترتيب البيتين هكذا في الصحاح، وهما في الديوان على خلافه.

(٦) وهو توبة بن الحُمَيْر. كما في شرح أبيات إصلاح المنطق (٥٨٨).

(٧) ينظر: مقاييس اللغة (صم) (٢٧٨/٣)، ومجمع الأمثال (١٢٦/٢).

(٨) ينظر: تهذيب اللغة (وقع) (٢٦/٣)، ولسان العرب (وقع) (٤٠٥/٨).

فأما البيت الذي أنشده فهو لعوف بن الأحوص^(١) قال:

وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَصْمٍ سُوءٍ دَلَفْتُ لَهُ فَأَكْوِيهِ وَقَاعٍ^(٢)

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وقوله: (دَلَفْتُ وَاَزْدَلَفْتُ)، أي: أسرعْتُ، وقوله: (وَقَاعٍ) في موضع نصبٍ نعتاً لمصدر محذوف تقديره فَأَكْوِيهِ كَيْفَةً وَاقِعَةً، ويُحتمل أن يكون منصوباً على الحال، أي: مُوقِعاً لها^(٣) فيه، وهو في كلا وجهيه كقوله تعالى: [*وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ*]^(٤) لاحتماله الوجهين^(٥) جميعاً.

وأما موضعُ الشاهد منه فإنما/ أورده شاهداً على بناءِ (فَعَالٍ) وَعَدَلٍ (وَقَاعٍ) عن [أ١٩٤] واقعة، و(وَقَاعٍ) سِمَةٌ تكون بالنَّارِ، وفيها بحثان:

أحدهما: في موضعها، وقد قال أبو عبيدة^(٦) إِنَّ مَوْضِعَهَا الْجَاعِرَتَانِ، وهما موضع مَضْرِبِ الْفَرَسِ بِذَنْبِهِ عَلَى فَخْذَيْهِ^(٧)، قال كعبُ بن زهير يذكر الحِمَارَ وَالْأُتُنَّ عند الغدوة:

(١) ابن جعفر العامري، جاهلي، يُلقَّب بالجرَّار، والأحوص لقب أبيه واسمه ربيعة، وكان أبوه سيِّد قومه. ينظر: معجم الشعراء للمرزباني (١١٠)، وخزانة الأدب (١٨٣/١)، ومعجم الشعراء لعفيف عبدالرحمن (٢٠٠).

(٢) البيت من الوافر. وينظر: النوادر في اللغة (٤٣١)، والمحلى (١٥٤)، وتهذيب اللغة (وقع) (٢٦/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٢/٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٤٣/٢). ونسبه الأزهري لقيس بن زهير.

(٣) أي للكَيْفَةِ.

(٤) سورة النساء، من الآية (٤).

(٥) يجوز في (هنيئاً) وجهان: الأول: أنها نعتٌ لمصدر محذوف، والتقدير: فكلوه أكلًا هنيئًا وأكلًا مريئًا. والثاني: أنها منصوبةٌ على الحال. ورأى جمعٌ من المعرِّين أنها حالٌ من ضمير المفعول. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٣٥/١)، ومشكل إعراب القرآن (١٨٨)، والكشاف (٤٩٩/١)، والبيان للأنباري (٢٤٢/١)، والتبيان (٣٢٩/١). وصريح كلام سيبويه والمبرد، وتبعهما أبو حيان أن الحال لا تعلق لها في الإعراب بالجملة الأولى، بل هي من جملة أخرى، وهي حالٌ قائمةٌ مقام الفعل الناصب لها، ويلزم حذف الفعل معها، والتقدير: ثبت ذلك لك هنيئًا. ينظر: الكتاب (٣١٦/١)، والمقتضب (٣١٢/٤)، والبحر المحيط (٥١٣/٣). و(مريئاً) إما أن تنتصب انتصاب (هنيئاً)، وإما أن تكون صفةً تابعةً له في إعرابه.

(٦) ينظر: الصحاح (وقع) (١٣٠٢/٣).

(٧) ينظر: الصحاح (جرع) (٦١٥/٢)، والتخميم (٢٤٢/٢).

إِذَا مَا انتَحَاهُنَّ شُؤْبُوهُ رَأَيْتَ لِحَاغِرَتَيْهِ غُضُونَا^(١)

أي: تَعْطُفًا وَتَجَمُّعًا لِأَجْلِ اعْتِلَائِهِ لَهْنًا. وقيل إنَّ موضعها الرأسُ كما قاله الشيخ.
وثانيهما: في كَيْفِيَّتِهَا، وقد قال أبو عبيدة^(٢) إنها تكونُ على شكل الدائرة، والأقربُ
أنَّها إذا كانت على الجاعِرَتَيْنِ فهي دائرة، وإذا كانت على الرأسِ فهي على جهة الاستطالة
مِنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ.

فهذا هو الكلامُ على ما عُدِلَ من الصفات في النداء وفي غيره.

الضَّرْبُ الرَّابِعُ: في المعدولة عن الأعلام.

وهي أنواع ثلاثة: منها ما يكونُ في الأناسيِّ، ومنها ما يكونُ في البهائم، ومنها ما
يكونُ في الجمادات.

فأمَّا النوعُ الأوَّلُ في الأناسيِّ، فهو نحو قولهم: (حَذَامٌ) مِنْ الْحَذَمِ^(٣)، و(قَطَامٌ) مِنْ
الْقَطْمِ^(٤)، و(غَلَابٌ) و(بَهَانٌ)^(٥) كُلُّ هَذِهِ الْأَعْلَامُ عَلَى نِسْوَةٍ بِأَعْيَانِهَا، ونحو: (سَجَاحٌ)^(٦)
لِلْمُتَنَبِّئَةِ، وهي امرأةٌ مُسَيَّلِمَةٌ الْكَذَابِ، وأنشد الجوهري^(٧) في (بَهَانٍ) لِعَامَانِ بْنِ كَعْبٍ^(٨):

(١) البيت من المتقارب، وهو في شرح ديوان كعب بن زهير (١٠٣). وينظر: أدب الكاتب (٣٣)، والصاحح
(جعر) (٦١٥/٢)، والاقتضاب (٣٨/٣)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي (١٠٥). انتحاهن: قصدهن.
وشؤبويه: حِدَّتُهُ وَدَفَعَتْهُ هُنَّ.

(٢) ينظر: الصحاح (وقع) (١٣٠٢/٣).

(٣) هو المشي الخفيف. ينظر: الصحاح (حذم) (١٨٩٥/٥).

(٤) الْقَطْمُ - بِإِسْكَانِ الطَّاءِ - : الْعَضُّ. وَالْقَطْمُ - بِتَحْرِيكِهَا - : شَهْوَةُ النَّكَاحِ. ينظر: القاموس المحيط
(قطم) (١٤٨٥).

(٥) الْبَهْنَانَةُ: الْمَرْأَةُ الطَّيِّبَةُ النَّفْسِ.

(٦) بنت الحارث بن سويد التميمية وتكنى أمَّ صادر، وزوجها أبو كحيله كان كاهنَ اليمامة، وكانت سَجَاحَ
ساحرةً، وادعت النبوة في خلافة أبي بكر، وتبعها قومٌ منهم الزبرقان بن بدر وعطارد ابن حاجب وناسٌ كثيرٌ من تميم،
ثمَّ صالحت مسيلمة وتزوجته، وبعد قتله عادت إلى الإسلام فأسلمت وعاشت إلى خلافة معاوية. ينظر: البدء والتاريخ
للمطهر المقدسي (١٦٤/٥)، والإصابة في تمييز الصحابة (٧٢٣/٧).

(٧) ينظر: الصحاح (هن) (٢٠٨٢/٥).

(٨) ابن عمرو بن سعد، جاهلي. وقيل: غامان، بالمعجمة. ينظر: النوادر في اللغة (١٧٥).

أَلَا قَالَتْ بِهِانٍ وَلَمْ تَأْبَقْ كَبِرْتَ وَلَا يَلِيقُ بِكَ النَّعِيمُ^(١)
 وأما النوع الثاني في البهائم، فهو نحو: (سَكَاب) لِفَرَسٍ^(٢)، قال التميمي^(٣):
 أُبَيَّتَ اللَّعْنُ إِنَّ سَكَابَ عِلْقٍ نَفِيسٌ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ^(٤)
 فكأنه سُمِّيَ بذلك لكثرة جرّيه وسكبه.
 و(خَصَاف) بالصاد المهملة والحاء المعجمة أيضاً اسمُ فرسٍ^(٥)، وفي المثل^(٦): (هُوَ أَجْرٌ مِنْ خَاصِي خَصَافٍ)، وذلك أَنَّ بعضَ الملوك طلبه من صاحبه^(٧) لِيَسْتَفْحَلَهُ فَمَنَعَهُ إِيَّاهُ وَخَصَاهُ.
 و(عَرَارٍ) اسمُ لبقرة، وفي المثل^(٨): (بَاءَتْ عَرَارٍ بِكَحْلٍ)، و(كَحْلٌ) بفتح الكاف وسكون الحاء، وهما بقرتان تناطحتا فقتلت إحداهما الأخرى، فقيلَ هذه بهذه، وهو يُضْرَبُ مثلاً في مُسْتَوَيَيْنِ.
 و(كَسَاب) اسمُ لكلبةٍ لبيدٍ^(٩).

(١) البيت من الوافر. وينظر: النوادر في اللغة (١٧٥)، والصاحبي (١٧٦)، ومعجم مقاييس اللغة (أبج) (٣٩/١)، وغريب الحديث لابن قتيبة (٣٤٩/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٢/٤)، وتصحيح التصحيح للصفدي (١٧٤). ويُروى: (نَعِمْتَ وَلَا يَلِيطُ). و(بِهَانٍ): اسم امرأة. و(تَأْبَقُ): تُنْكِرُ، أَوْ تَبْعِدُ مِنْ إِبَاقِ الْعِيدِ وَهُوَ فِرَارُهُ. و(كَبِرْتَ) بكسر الباء: طَعَنْتَ فِي السِّنِّ، أَمَا بِالضَّمِّ فَهِيَ بِمَعْنَى (عَظُمَ). و(يَلِيطُ) بوزن (يَلِيقُ) ومعناها. ينظر: الأفعال لابن القوطية (٦٦).
 (٢) ينظر: الحَلَبَةُ في أسماء الخيل لابن كامل (٩٣).

(٣) هو عُبَيْدَةُ بْنُ رَبِيعَةَ التَّمِيمِيِّ. ينظر: أسماء الخيل لابن الأعرابي (١٠٣)، والمؤتلف (٢٠٠).

(٤) البيت من الوافر. وينظر: أسماء الخيل لابن الأعرابي (١٠٣)، وديوان الحماسة لأبي تمام (٦٦)، والمؤتلف (٢٠٠)، وشرح الحماسة للمرزوقي (٢٠٩/١)، والحَلَبَةُ في أسماء الخيل لابن كامل (٩٣)، وخزانة الأدب (٢٩٩/٥). وعلّق: كريم.
 (٥) ساقه الشارح على أنه على وزن (فَعَالٍ)، ويُروى فيه (خَصَافٌ). وهو لِمَالِكِ بْنِ عَمْرِو الْغَسَّانِيِّ. والأخصف من الخيل: الأبيض الخاصرتين. ينظر: أنساب الخيل لابن الكلبي (٨٠)، وتهذيب اللغة (خصف) (٦٩/٧، ٧٠)، والصحاح (خصف) (١٣٥١/٤)، والحَلَبَةُ في أسماء الخيل لابن كامل (٦٧، ٦٩).

(٦) ينظر: أنساب الخيل لابن الكلبي (٨١)، وجمهرة الأمثال (٢٦٥/١)، وثمار القلوب (٣٥٨)، وجمع الأمثال (٣٢٥/١).

(٧) وهو حَمْلُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ ذُهَلٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ. ينظر: جمع الأمثال (٣٢٥/١).

(٨) ينظر: جمهرة الأمثال (١٨٥/١)، والمجالس للخطيب (٧٤، ٧٥)، وجمع الأمثال (١٥٩/١)، والمستقصى (٢/٢).

(٩) وفيها يقول لبيد:

فَتَقَصَّدَتْ مِنْهَا كَسَابٌ وَضُرِّجَتْ بَدَمٌ وَعُودِرَ فِي الْمَكْرِ سُخَامُهَا

ينظر: ديوان لبيد (٣١٢)، والحيوان (١٩/٢)، والصحاح (قصص) (٥٢٤/٢).

و(خَطَافٍ) اسمُ كَلْبَةٍ أَيْضاً، وكأُثْمَا سُمِّيَاً بِذَلِكَ لَكثْرَةِ كَسْبِهِمَا فِي الصِّيدِ وَخَطَفْنَهُمَا^(١).

و(قَثَامٍ، وَجَعَارٍ، وَفَشَاجٍ) لِلضَّبِّعِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ (قَثَامٍ) لَكثْرَةِ تَلَطُّخِهَا^(٢)، وَ(جَعَارٍ) أَيْضاً لَكثْرَةِ أَذَاهَا مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا^(٣)، وَفِي الْمَثَلِ^(٤): (رُؤْغِي جَعَارٍ وَأَنْظُرِي أَيْنَ الْمَفْرُوقِ). وَ(فَشَاجٍ) أَيْضاً عَلِمَ لِلضَّبِّعِ وَهُوَ بِالْجَيْمِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةُ بِثَلَاثٍ مِنْ أَعْلَاهَا، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (فَشَجَ بَيْنَ رَجُلَيْهِ لِيُبُولَ).

وَيَجُوزُ (فَشَاحٍ) وَ(فَشَاخٍ) بِالْحَاءِ وَالْخَاءِ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (تَفَشَّحَتْ النَّاقَةُ)، وَ(فَشَحَتْ) إِذَا فَرَّجَتْ بَيْنَ رَجُلَيْهَا لَتَبُولِ^(٥).

[١٩٤ ب]

وَكُلُّ هَذِهِ الْمَعَانِي حَاصِلَةٌ فِي الضَّبِّعِ؛ لِأَنَّ بَيْنَ رَجُلَيْهَا تَفَكُّكاً يَظْهَرُ فِي مَشْيَتِهَا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَوْهَرِيُّ^(٦) (فَشَاجٍ) وَلَا أَوْرَدَهُ فِي بَابِ الْحَاءِ وَلَا الْخَاءِ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَظْفَرْ بِهِ، وَظَفَرَ بِهِ الشَّيْخُ^(٧) مُقَرَّرًا بِالْجَيْمِ وَالْحَاءِ وَالْخَاءِ^(٨) كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

(١) ينظر: التخمير (٢/٢٤٣).

(٢) ينظر: الصحاح (قثم) (٥/٢٠٠٦).

(٣) ينظر: الصحاح (جع) (٢/٦١٤).

(٤) ينظر: جمهرة الأمثال (١/٣٩٦)، وجمع الأمثال (٢/٢٧)، والمزهر (١/٣٧٩).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (فشج) (٤/١١٣)، والصحاح (فشج) (١/٣٣٤)، والنهاية في غريب الحديث (٣/٤٤٧).

(٦) ذكر الجوهرى المادتين (فشج) بالميم، و(فشج) بالحاء، وذكر المعنى الذي أوردته الشارح من غير أن يذكر وزن (فَعَالٍ) فيهما. ينظر: الصحاح (فشج، فشج) (١/٣٣٤، ٣٩١). وأسقط مادة (فشج) بالحاء، فلم يذكر فيها شيئاً.

(٧) لم يذكر الزمخشري إلا لفظة واحدة دون الإشارة إلى لغاتها. وتباينت النسخ المطبوعة في ضبطها بين الجيم والحاء. ولم يُشيروا إلى الحاء.

(٨) المعنى المذكور، وهو تفريغ الرجلين وجدته في كتب اللغة بالميم والحاء المهملة، أما الحاء المعجمة فلم أجد من ذكر هذا المعنى. ينظر: تهذيب اللغة (فشج، فشج، فشج) (٤/١١٣، ٤٤٧/١٠، ٢٨٨)، ومقاييس اللغة (فشج، فشج، فشج) (٤/٥٠٤)، ولسان العرب (فشج، فشج، فشج) (٢/٣٤٥، ٥٤٣ - ٤٥٣/٣)، والقاموس المحيط (فشج، فشج، فشج) (٢٩٩، ٣٢٩، ٢٥٨).

النوع الثالث: في الجمادات، وهذا نحو قولهم: (ظَفَارٍ) للبلد التي يُنسب إليها الجَزْعُ^(١)، ومنه قولهم^(٢): (مَنْ دَخَلَ ظَفَارَ حَمَرٍ)، أي: تكلم بلغة حمير، وهي بالطاء المعجمة من مآثر حمير عند يحصب^(٣)، لأسعد ثبّع^(٤).

فأما (ظَفَارٍ)^(٥) بالضم فهي بلد المشرق، وظاهر كلام الجوهري^(٦) أنها هي المرادة بالمثل. والصحيح ما ذكرناه؛ لأنه ليست من مآثر حمير، ولهذا قال^(٧): (ومنه عودٌ ظفاريٌّ، وهو العود الرطب الذي يُخَرُّ به).

و(مَلَاعٍ)^(٨) و(مَنَاعٍ)^(٩) لهضبتين.

و(وَبَارٍ)^(١٠) و(شَرَاٍ)^(١١) لأرضين. و(لَصَافٍ) لجبل^(١٢)، سُمِّيَ بذلك لكثرة بريقه^(١٣).

(١) ينظر: الأمكنة والجبال والمياه للزمخشري (١٧١). و الجَزْعُ: الخَزُّ اليماني. ينظر: القاموس (جزع) (٩١٥).

(٢) ينظر: إصلاح المنطق (١٦٢)، وغريب الحديث لابن قتيبة (٢٩٤/١)، والصاحي (٣٢)، وجمع الأمثال (٣٢١/٣).

(٣) مخلاف في اليمن، منسوبٌ ليحصب بن مالك بن زيد الحميري، مجاور لظفار، وبينه وبين ذمار ثمانية فراسخ، به قصر ريدان المشهور. والمشهور علو يحصب، وسفله مخلاف آخر. ينظر: نزهة المشتاق للحمودي (١٥٣/١)، ومعجم البلدان (٤٩٧/٨).

(٤) تِسان بن ملكيكرَب، أبو كَرَب، من بني صَيْفِيٍّ، وهو تُبَعُّ الأكبر، هو أول من كسا الكعبة، وأول من جعل لها مفتاحاً. ينظر: الاشتقاق (٢٣٢)، والأوائل للعسكري (٣٥، ٣٦)، والإكمال لابن ماكولا (٣٦٧/١).

(٥) ينظر: معجم البلدان (٢٨٠/٥).

(٦) قال الجوهري: «وَجَزْعٌ ظَفَارِيٌّ منسوبٌ إليها، وكذلك عودٌ ظفاريٌّ، وهو العود الذي يُخَرُّ به». الصحاح (ظفر) (٧٣٠/٢).

(٧) يعني الجوهري.

(٨) من المنع وهو السَّير الخفيف. ينظر: التخمير (٢٤٤/٢). وهي هضبةٌ بنجد. ينظر: الأمكنة والجبال والمياه للزمخشري (٢٣١)، ومعجم البلدان (٣١٣/٨).

(٩) هضبة في جبل طيٍّ. ينظر: الأمكنة والجبال والمياه للزمخشري (٢٣١)، ومعجم البلدان (٣٢٤/٨).

(١٠) في بلاد اليمن، قُرب صنعاء، كانت من محالِّ قوم عاد، فغلب عليها الجن بعد هلاكهم، أطال الواصفون الحديث فيها. ينظر: الأمكنة والجبال والمياه للزمخشري (٢٥٠)، ومعجم البلدان (٤٤١/٨-٤٤٤).

(١١) موضع به ماءٌ بنجد. ينظر: معجم البلدان (١٣١/٥).

(١٢) أو ماءٍ لتمييم. ينظر: الصحاح (لصف) (١٤٢٦/٤)، ومعجم البلدان (١٧٧/٧)، والأمكنة والجبال والمياه للزمخشري (٢٢٥).

(١٣) يقال: لصفَ لوئته إذا بَرَقَ، وقيل لكثرة نبات اللِّصَف فيه. ينظر: التخمير (٢٤٥/٢)، والإقليد (٩٣٢/٢)، والقاموس (لصف) (١١٠٢).

و(إِبراح) للشمس، وقد يقع في بعض النسخ للمفصل^(١) إيرادُه في أمثلة الصفات كـ(حَلَّاقٍ، وَجَبَّاذٍ) للمنيّة، وهو خطأ؛ لأنه من قبيل الأعلام كما حَقَّقناه من قبل. فهذا هو الكلام في تفسير هذه الأمثلة التي أوردها الشيخ، وهذه الأنواع الأربعة، وكان يكفيه من ذلك القليل من هذه الأمثلة ولكنه أورده هكذا فتبعناه وليس يخلو عن فوائد، وقد أوضحناها وكشفناها.

المرتبة الثانية: في أحكامها، ولها أحكام خمسة:

الحكم الأول: هو أن البناء في المعدولة في هذه الأنواع الأربعة هي اللغة الحجازية^(٢) وهي الكثيرة المطردة.

وأما بنو تميم^(٣) فإنها يبنونها كلّها إلّا ما كان منها معدولاً عن الأعلام في مثل: (حَدَامٍ، وَقَطَامٍ)، فإنهم يُجرونها مُجرى الاسم غير المنصرف فيعربونها ويمنعونها الصرف إلّا ما كان في آخره راءٌ فإنهم يوافقون فيها أهل الحجاز ويبنونه كما قالوا لـ(حَضَارٍ) بالحاء المهملة والضاد المعجمة لأحد المُحَلِّفَيْنِ، والمُحَلِّفَانِ^(٤) هما: (حَضَارٍ والوَزْنُ) وهما كوكبان يطلعان قبل سُهَيْلٍ؛ سُمِّيَا بذلك لِتَحَالُفِ النَّاسِ فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سُهَيْلٌ. ونحو (جَعَارٍ) اسم الضَّبَعِ. فأما علة أهل الحجاز فهي ظاهرة في بنائه، وهي مشابهيته لـ(نَزَالٍ) في صورته كما سنقرره من بعد^(٥) ونوضح عِلَّتَهُ.

وأما بنو تميم فالأنه عندهم فيه العدل والعلمية^(٦) فوجب أن يُمنع صرفه لا غير، وهذا جيّد لو اطرّد ولكنهم نقضوه بما آخره راءٌ، وأوجبوا بناءه، وكون آخره [راءٌ]^(٧) لا يُوجبُ

(١) هي في أمثلة الصفات في المفصل المطبوع بتحقيق السَّعِيدِي (١٩١)، وبتحقيق قدادة (١٥٠). وفي أمثلة الأعلام في نص المفصل في التخمير (٢٤٣/٢، ٢٤٥).

(٢) ينظر: الكتاب (٢٧٨/٣)، والمقتضب (٣٧٣/٣)، وشرح المقدمة الكافية (٧٤٩/٣)، والمقتبس (١٥٦/١).

(٣) ينظر: الكتاب (٢٧٧/٣)، والمقتضب (٣٧٥/٣)، وشرح المقدمة الكافية (٧٥٠/٣)، والمقتبس (١٥٦/١)، ولغة تميم (٤٩٨).

(٤) ينظر: الصحاح (حلف) (١٣٤٦/٤).

(٥) سيذكره الشارح في آخر الحكم الثاني بعد صفحتين.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٥٠/٣، ٧٥١).

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة لا يستقيم السياق إلا بها.

بنائه فدلّ على أنهم لحظوا فيه علة البناء في الأصل. ويمكن أن يُقال إنهم لحظوا فيه علة البناء لما ذكره الحجازيون، ولحظوا فيه الإعراب وترك الصّرف لما قاله بنو تميم، ولكن رَجَحْتُ/ [١٩٥] علة البناء لغرضٍ مقصودٍ، وهو الإمالة، وهي لا تحصلُ إلاّ مع البناء؛ لأنّ مع البناء يحصل الكسر، وهو من دواعي الإمالة وجَوَالِبِهَا؛ فلهذا كانت علة البناء أرجح وأحقّ لما ذكرناه^(١). نعم، القليل^(٢) من بني تميم يَجْرُونَ على القياس ويمنعونه الصرف فيما آخره راءً أيضاً.

فأما البيت الذي أنشده، فهو للأعشى:

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَيَّ وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ^(٣)

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهرٌ، و(جَهْرَةً): منصوبٌ على المصدرية، و(وَبَارٍ) الأولى مُعْرَبَةٌ بالجرِّ مصروفةٌ، و(وَبَارٍ) الثانية متروكة الصرفِ فاعلةٌ، وهي أرضٌ كانت لِعَادٍ، حكاه الجوهري^(٤). وبعده^(٥):

وَحَلَّ بِالْحَيِّ مِنْ حَدِيسٍ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُسْتَطَارٌ

وَقَبْلَهُمْ غَالَتِ الْمَنَايَا طَسْمًا وَلَمْ يُنْجِهَا الْحِدَارُ

وقد قيل^(٦) إنَّ (وَبَارٍ) بلادٌ لا يطؤها أحدٌ من الإنس لكثرة الجنّ فيها. قال الفرزدق:

وَلَقَدْ ضَلَلْتُ أَبَاكَ تَطْلُبُ دَارِمًا كَضَلَالٍ مُلْتَمِسٍ طَرِيقَ وَبَارٍ^(٧)

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٥٠١/١).

(٢) ينظر: ينظر: المقتضب (٣٧٦/٣)، وشرح المقدمة الكافية (٧٥٠/٣)، وشرح الرضي على الكافية (١١٦/٣)، ولغة تميم (٤٩٨).

(٣) البيت من مخلّع البسيط، وهو في ديوان أعشى قيس (الصبح المنير) (١٩٤). وينظر: الكتاب (٢٧٩/٣)، والمقتضب (٣٧٦، ٥٠/٣)، وما ينصرف وما لا ينصرف (١٠٣)، وأمالى ابن السجري (٣٦١/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٦٤)، والأمالى النحوية (٨٩/٢)، والمقرب (٢٨٢/١). ويروى: (حدّ) مكان (دهر). وروى (عَنَوَةً) بدل (جَهْرَةً). و(وَبَارٍ) الأولى مصروفة ضرورةً. والثانية ممنوعة من الصرف على اللغة القليلة عند تميم.

(٤) ينظر: الصحاح (وبر) (٨٤١/٢).

(٥) البيتان في الديوان قبله، كما أنّ البيتين اللذين أوردهما بعكس ترتيب الديوان. ينظر: الصُّبح المنير (١٩٤).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة (وبر) (١٩٠/١٥)، والبدء والتاريخ (٣٠/٣)، ومعجم البلدان (٤٤٢/٨)، والمزهر (١٨٦/١).

(٧) البيت من الكامل، وهو في ديوان الفرزدق (٣٩٥/١). وينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١١٥/٢)، والتخميم (٢/٢٤٧)، ومعجم البلدان (٤٨٢/٨). ويروى: (يطلب).

وأما موضعُ الشاهد منه^(١) فإنما أورده شاهداً على ترك صرف (وَبَارٍ) مع كون آخره راءً^(٢).

الحُكم الثاني: المبنيُّ على (فَعَالٍ)، هو أربعةٌ أُضربَ كما ذكرناه، فثلاثةٌ منها لا خلافَ في بنائها، وهي:

ما كان معدولاً عن الصفة في النداء كـ(فَسَاقٍ، وَخَبَاطٍ)، وفي غير النداء كـ(حَلَاقٍ، وَجَبَازٍ).

والتي في معنى المصدر كـ(فَجَارٍ، وَيَسَارٍ).

والتي في معنى الأمر كـ(نَزَالٍ، وَتَرَاكٍ).

فأما ما كان في معنى الأمر كـ(تَرَاكٍ) فعِلَّتُهُ ظاهرةٌ في البناء، وهو وقوعُ موقعِ الفعلِ الأمرِ وهو (انزِلْ)^(٣).

وأما المعدولُ عن الصفة، والتي في معنى المصدر ففي علةِ بنائه أقوالٌ ثلاثةٌ^(٤):

أولها^(٥): أنه إنما بُني لأجلِ تضمُّنه لتاءِ التأنيث، وهذا فاسدٌ^(٦). يمثل قولنا: (عَيْنٌ وَأُذُنٌ) فإنهما قد تضمنا تاءِ التأنيث ولم يلزم بناؤهما.

(١) يعني بيت الأعشى.

(٢) وهذا على اللغة القليلة عند تميم. والأعشى قيسيٌّ، لكنَّ منزله باليمامة، وبها بنو تميم، فوافقهم. ينظر: شرح الفصل لابن يعيش (٦٥/٤)، والتاج المُكَلَّل لابن هُطَيْل (النسخة غير مُرقَّمة).

(٣) يرى الخوارزمي أن العلة في بنائه كالعلة في بناء المعدول عن الصفة عنده وهو تضمُّنه معنى اللام. ينظر: التخمير (٢٤٨/٢).

(٤) زاد المبرد والجوهري وعبدالقاهر علةً أخرى، وهي وجود ثلاثِ عللٍ في الكلمة وهي العدل والتأنيث والصفة الغالبة التي صارت بمنزلة الاسم المعرفة. والمنع من الصرف يكفي فيه علَّتَانِ العدل والتأنيث، فإذا جاءت عِلَّةٌ ثالثة بُنيت الكلمة؛ لأنه ليس بعد منع الصرف إلا منع الإعراب. ينظر: المقتضب (٣٧٤/٣)، والصاح (جعر) (٦١٤/٢، ٦١٥)، والمقتصد (١٠٢٢/٢). وهو تعليلٌ غريب رده جمع من النحويين. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (١٠٢)، والخصائص (١٧٩/١)، وأما ابن الشجري (٣٦١/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١١٤/٣).

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٤٨/٣)، شرح الرضي على الكافية (١١٤/٣).

(٦) تابع الشارحُ ابن الحاجب في إفساد هذا القول. ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٤٨/٣). على أن الشارح اعترض لتعليل ابن الحاجب فقال إن تأنيث (عين)، و(أذن) ليس على جهة التضمين، وإنما

وثانيهما^(١): أنها إنما بُنيت لأجل تضمنها لامَ التعريف كـ(أَمْسٍ)، وهذا فاسدٌ فإنَّ هذا إنما يَطْرُدُ في نحو (فَجَارٍ وَيَسَارٍ) للفَجْرَةِ والمَيْسَرَةِ، وأمَّا نحو: (فَسَاقٍ، وَخَبَاثٍ) فإنه لا معنى لحصول اللامِ فيه.

وثالثها: وهو المختار^(٢)، وهو أنها إنما بُنيت هذه الأمور لأجل مشابقتها لـ(نَزَالٍ، وَتَرَاكٍ) في الصورة.

فأما الرابعة، وهي المعدولة عن العلم كـ(حَذَامٍ وَقَطَامٍ) ففيه خلافٌ كما مرَّ بيانه، وعلّةُ بنائه عند أهل الحجاز مشابقتها لـ(تَرَاكٍ) في الصورة كسائر الأسماء المعدولة؛ فلهذا كانت مبنية كبنائها.

فهذه هي العلة التي تشمل سائر الصور.

الحكمُ الثالث: (فَعَالٍ) هي في جميع/ وجوهها مؤنثةٌ إلّا ما كان منها في معنى الأمر فإنه مذكّر^(٣) إذ لا مدخلُ له في التأنيث، هذا هو الأصل فيها، اللهم إلّا أن يُقصدَ بها المنازلةُ كما ذكرنا في بيت زهير^(٤) الذي أنشده من قبل^(٥) جازَ تأنيثُها لذلك.

التأنيث فيها بالتاء المحذوفة؛ بدليل عودتها في التصغير فنقول: (عُيَيْنَة) و(أُذَيْنَة). ينظر: الأزهار الصافية (١٨٣/٢).

(١) اختاره الخوارزمي، وجوّزه ابن الحاجب. ينظر: التخمير (٢٤٨/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٧٤٩/٣).

(٢) اختاره جمعٌ من النحويين. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (٩٩)، وشرح المقدمة الكافية (٧٤٨/٣)، وشرح الرضي على الكافية (١١٤/٣).

(٣) يرى عبدالقاهر الجرجاني أنّ (نزال) مؤنثة، فهي معدولة عن (انزل انزل انزل) والتكرار للمبالغة، فالألفاظ ثلاثة والثلاثة جمع والجمع نونث، وجعل (دُعيت نزال) في بيت زهير دليلاً على تأنيثها. ينظر: المقتصد (١٠١٨/٢-١٠٢٠). ورَدَّ الرضي ذلك وقال إنّ تأنيث الفعل في البيت لا يدل على تأنيث اسم الفعل، بل ذلك على تأويل (نزال) باللفظة أو الكلمة أو الدعوة. ينظر: شرح الرضي على الكافية (١١٠/٣).

(٤) وهو قوله:

وَلَنَعَمَ حَشُوُ الْحَرْبِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

(٥) ذكره الشارح في أول باب (فَعَالٍ) ص (٧٤٦).

الحكم الرابع: (فَعَالٍ)، بمعنى الأمر هل يكون قياساً أو يكون سماعاً لا غير؟
 قد ذكرنا فيه خلافاً من قبل^(١)، وذكرنا أنه^(٢) مذهب سيبويه^(٣). واختاره ابن
 الحاجب^(٤)، والخوارزمي^(٥)، وقد قرّرنا فيما سلف أن القول بأنه سماعي هو الحق؛ لكونها
 خارجة عن القياس في أبنيتها وإعرابها؛ فلهذا كان تقريرها على ما ورد من جهتهم هو الأولى.
 الحكم الخامس: أنها وإن كانت في معنى الأمر إلا أنه لا يجوز جزم جوابها^(٦) كما
 يجوزُ جزم جواب الأمر، ولا يجوز أن يكون منصوباً بالفاء كما يجوز ذلك في جواب
 الأمر؛ وإنما لم يحز ذلك لأن هذه الأمور^(٧) إنما ساءت لما كانت في جواب الصيغ
 الإنشائية، وبعد أن صارت إلى هذه الأبنية فإنه لا يجوز جزمه ولا نصبه لفقد صورة
 الإنشاء عنها، فعلى هذا لا يجوز أن تقول: (نزالُ أكرمك) بالجزم، ولا (نزالُ فأكرمك)
 بالنصب للوجه الذي ذكرناه.
 فهذا ما أردنا ذكره من أحكامها، ولها أحكام كثيرة، وفيما أوردناه غنيةً وتنبيةً على
 ما عداه. وبالله التوفيق.

(١) أشار الشارح إلى الخلاف في موضعين. ينظر: ص (٧٢٦) و(٧٤٩) من النص المحقق.

(٢) يعني القول بالقياس. لكن العبارة مضطربة، فلا مرجع للضمير في (أته)، فالشارح لم يصرح بمذهب سيبويه.

(٣) ذكره الشارح في (١٩٢ب).

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٧٤٧/٣).

(٥) ينظر: التخمير (٢٤٩/٢).

(٦) هذا رأي غريب من الشارح، وقد ذكره أيضاً في الأزهار الصافية (١٩١/٢)، واقتصر على منع النصب في
 الحاصر (٣٣١). مع أن الزمخشري صرح بجواز الجزم في جواب ما كان في معنى الأمر، فقال: «وما فيه معنى الأمر
 والنهي بمثلتهما في ذلك، تقول: (اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثب عليه) معناه: ليتق الله وليفعل خيراً، و(حسبك ينم
 الناس)». المفصل (٣٠٢)، وشرح هذا النص في السفر الثالث المفقود من المحصل فلم نتبين موقف الشارح منه.
 وأجاز سيبويه وجمهور النحويين جزم المضارع في جواب اسم الفعل دون نصبه بعد الفاء والواو؛ فاشتروا في
 النصب بعد الفاء كون الطلب بالفعل خاصة، ولم يشترطوا ذلك في الجزم. وألحقها الكسائي وابن جني وابن عصفور
 بالفعل في جواز النصب بعد الفاء والواو في جوابها، نحو: (نزالُ فنكرمك). ينظر: الكتاب (١٠٠/٣)، وشرح المفصل
 لابن يعيش (٤٩/٧)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٥٠/٢)، وارتشاف الضرب (١٦٦٩/٤، ١٦٨٤)،
 وأوضح المسالك (١٨٩/٤)، وشرح قطر الندى (٢٥٨-٢٦٠).

(٧) يعني جزم المضارع في جواب الطلب، ونصبه بعد الفاء.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«هَيْهَاتَ»^(١) بفتح التاء لغة أهل الحجاز، وبكسرهما لغة أسدٍ وقيمٍ، ومن العرب من يضمُّها وقرئَ بِهِنَّ جميعاً. وقد تُنَوَّنُ على اللغات الثلاث، قال:

تَذَكَّرْتُ أَيَّاماً مَضَيْنَ مِنَ الصَّبَا فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ إِلَيْكَ رُجُوعُهَا

وقد رُوي:

هَيْهَاتُ مِنْ مُصَبِّحِهَا هَيْهَاتُ

بضم الأول وكسر الثاني. ومنهم من يحذفها، ومنهم من يُسَكِّنُهَا، ومنهم من يجعلها نوناً. وقد تُبدَلُ هاؤها همزة، ومنهم من يقول: (أَيْهَاكَ، وَأَيْهَانَ، وَأَيْهَهَا). وقالوا في المفتوحة إنها مفردة، وتأوها للتأنيث، مثلها في (غُرْفَةٌ وَظُلْمَةٌ)، ولذلك يقلبُها الواقفُ هاءً فيقول: (هَيْهَاهُ)، وألفها عن ياء؛ لأن أصلها (هَيْهَيَّةٌ)، من المضاعف كـ (زلزلة). وأمَّا المكسورة فجمعُ المفتوحة، وأصلها (هَيْهَيَّاتُ) فحُذِفَتِ اللامُ.

والوقفُ بالتاء عليها^(٢) كالوقف على مسلمات^(٣).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا الآن/ كلامٌ في تسمية الأخبار، وقد تساهل الشيخُ في ترك صُورٍ^(٤) مما يكون من تسمية الأوامر أتكالاً منه على جلاتها وظهورها، ونحن نشرحها قبل الخوض في تسمية الأخبار.

وجملتها صُورٌ ثلاث:

(١) قبله في الفصل (فصل).

(٢) في الفصل: (والوقف عليها بالتاء)؛ وهي أولى من رواية الشارح هنا؛ لأنَّ المقصود بيان حكم الوقف، وعبارة الشارح توحى بأنَّ المقصود تعليل الوقف عليها بالتاء، وليس هذا مقصود الزمخشري.

(٣) الفصل (١٩٤، ١٩٥).

(٤) ذكر الزمخشري هذه الصُورَ الثلاثَ في أول باب أسماء الأفعال عند تقسيمها إلى متعدٍّ وغير متعدٍّ. ينظر: الفصل (١٨٤، ١٨٥)، والنصَّ المحقق ص (٧١٢) فلم يهملها.

الصورة الأولى: قوله: (هَيْتَ لَكَ)، ولها تصريفات أربعة:

أولها: باعتبار لغاتها^(١)، وهي خمس: (هَيْتَ، وَهَلْ، وَهَيْتَكَ، وَهَيْكَ، وَهَيَّا)، والمعنى فيها كلها: أَسْرِعْ. قال:

وَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا^(٢)

وثانيها: باعتبار حركاتها^(٣)، فالهاءُ فيها حركتان: الفتحُ والكسر، وقد قرئَ بهما^(٤) جميعاً قوله تعالى: [š• 9 Məd ʔM9\$%r]^(٥) و [š• 9 Məd]، والتاءُ فيها ثلاثُ حركات: الفتحُ كـ (أَيْنَ، وَكَيْفَ)، والكسرُ كـ (جَيْرِ)، والضمُّ كـ (حَيْثُ)، وأنشد الجوهري^(٦):

أَبْلَغُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَحَا الْعِرَاقِ إِذَا أَتَيْتَا
إِنَّ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ عُنُقٌ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا^(٧)

(١) أفادها الشارح من الزمخشري. ينظر: المفصل (١٨٤). وذكر ابن مالك ستَّ لغات، ثلاثاً مما ذكره الشارح وهي (هَيْتَ، وَهَيَّا، وَهَيْكَ) وثلاثاً أخرى وهي: (هَيْتَ، وَهَيَّا، وَهَيْكَ). ينظر: تسهيل الفوائد (٢١١).

(٢) البيت من مشطور الرجز، وقائله ابن ميادة، وهي في شعره (٢٣٧). وينظر: الكتاب (٥٦/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢٦٦/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٣/٤)، وخزانة الأدب (٢٧٣/٩). ودجا: أظلم.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (هيت) (٢٠٨/٦). واختلاف حركاتها لغاتٌ فيها كما ذكر ابن جني. ينظر: المختصب (٣٣٧/١).

(٤) قرأ ابن كثير: (هَيْتُ لَكَ)، وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر برواية ابن ذكوان: (هَيْتَ لَكَ)، وبرواية هشام (هَيْتُ، وَهَيْتَ)، وقرأ عاصم وأبو عمرو وحمة والكسائي: (هَيْتَ لَكَ). ينظر: السبعة (٣٤٧)، والمبسوط (٢٤٥)، والاكتفاء (١٦٣)، والتجريد (٢٤٢)، وإيضاح الرموز (٤٥٧). ونسب الفراء فتح التاء لأهل حَوْران ثم أخذها منهم أهل مكة، ونسب لغة الكسر لأهل المدينة. ينظر: معاني القرآن (٤٠/٢).

(٥) سورة يوسف، من الآية (٢٣).

(٦) ينظر: الصحاح (هيت) (٢٧١/١).

(٧) البيتان من مجزوء الكامل، وقائلهما مجهول. قيلاً في علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ينظر: معاني القرآن للفراء (٤٠/٢)، والصحاح (عنق) (١٥٣٣/٤)، والخصائص (٢٧٩/١) وفيها البيت الثاني فقط، والمختصب (٣٣٧/١)، والتخميم (٢٢٩/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٢/٤)، ولسان العرب (هيت) (١٠٦/٢). ويُروى بكسر همزة (إِنَّ) وفتحها. ويُروى: (سَلِّمْ) مكان (عُنُقْ). ومعنى عنق: ماثلون.

وثالثها: باعتبار الخطاب، ولا تَتَّصِلُ به الكافُ وإنما يَتَّصِلُ باللام في قولك: (هَيْتَ لَكَ، وَلَكَ، وَلَكُمَا، وَلَكُمْ، وَلَكُنَّ)، واللامُ في قوله: (هَيْتَ لَكَ) للبيان كأنه قال: أَقُولُ لَكَ هذا القول. ورابعها: باعتباره في نفسه، وهو يكون على لفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث من غير تغيير له في هذه الأحوال استغناءً بكاف الخطاب عن ذلك^(١).

الصورة الثانية: قوله: (أَمِين، أَمِين) وهي في معنى الأمر وهو استجب، وفيها لغات: مدُّ ألفها وقصرُها^(٢). قال:

يَا رَبُّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا وَيَرْحَمْ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينًا^(٣)
وقال آخر:

تَبَاعَدَ عَنِّي فَطَحَلُ وابْنُ مَالِكٍ أَمِينٌ فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا^(٤)
الصورة الثالثة: (صَه)، بمعنى اسكُتْ، و(مَه) بمعنى اكفُفْ، و(إِيَه) زِدْ من الحديث. فهذه الصورُ كُلُّها في معنى الأوامر غير المتعدية لم يُورَدْها الشيخُ في التفاصيل، فلا جَرَمَ أوردناها.

فأما قوله: (إِلَيْكَ زِيدًا) فسنقرُّه في فصلٍ مفرد في آخر الباب.
رجعنا إلى شرح ما في معنى الخبر منها، وبدأ بـ(هيهات) ولها تصريفان:
التصريف الأول: باعتبار لغاتها، وهي في ذلك على وجهين:
فالوجه الأول منها: أن يكون مع سلامة صورتها عن التغيير، وفيها على هذا ستُّ لغات^(٥):

(١) ينظر: الصحاح (هيت) (٢٧١/١).

(٢) ينظر: الصحاح (أمن) (٢٠٧٢/٥).

(٣) البيت من البسيط، وقائله مجنون ليلي قيسُ بن الملوِّح، وهو في ديوانه (٢١٩)، ونُسب في اللسان (أمن) (٢٧/١٣) لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه. وينظر: إصلاح المنطق (١٧٩)، وشرح أبيات إصلاح المنطق (٣٥٥)، وأما ابن الشجري (٣٩٥/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٤/٤)، وشرح شذور الذهب (٩١).

(٤) البيت من الطويل، وهو لجُبَيْر بن الأضبط. ينظر: إصلاح المنطق (١٧٩)، وشرح أبيات إصلاح المنطق (٣٥٥)، والزاهر (٦٦/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٤/٤)، والمَشُوفُ المُعَلَّم (٧٩/١)، وشرح شذور الذهب (٩١). ويُروى: (إذ دعوته) بدل (وابن مالك).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (هيه) (٢٥٦/٦)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٢/٤، ١٣)، وإعراب القرآن للنحاس (٣/١١٣)، والكشاف (٣٢/٣)، والجامع لأحكام القرآن (١٢٢/١٢).

ثلاثٌ مع الحركة لا غيرٌ، فالفتحُ لغةُ أهل الحجاز^(١)، والكسرُ لغةُ أسدٍ وتميم^(٢)، والضمُّ عن بعض العرب^(٣) وهو قليل. وقد قرئَ مِنَّ جميعاً^(٤) في قوله تعالى: [br%āqē\$Jī N\$kd]^(٥) وهذه هي الفصيحةُ في لغاتها، أعني الحركة لا غير.

وثلاثٌ منها مع التنوين.

وأُشدُّ النحاة لجرير: /

[ب١٩٦]

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خَلٌّ بِالْعَقِيقِ تُحَاوِلُهُ^(٦)
فالفتحُ على التخفيف، والكسرُ لالتقاء الساكنين، والضمُّ تشبيهاً بالغاياتِ في (قَبْلُ، وَبَعْدُ). فهذه ستُّ مع سلامة لفظها.

قال الشيخ عبدالقاهر^(٧): ولا تُعَدَّى إلَّا باللام، فلا يقال: (هَيْهَاتَ مَنِّي زيدٌ)، كما يُقال: (بُعْدَ مَنِّي زيدٌ)، وإنما تُعَدَّى باللام فيقال: (هَيْهَاتَ لكذا)، ولا يُسْتَعْمَلُ إلَّا مُكْرَرًا كما ورد به التنزيل: [br%āqē\$Jī N\$kd N\$kd].

(١) ينظر: البحر المحيط (٥٦٠/٧)، والتذييل والتكميل (٢١/٥).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٥٦١/٧)، والتذييل والتكميل (٢١/٥).

(٣) لم أجد من ساهم. وذكرهم أبو حيان دون نسبة. ينظر: التذييل والتكميل (٢١/٥).

(٤) قرأ أبو جعفر بكسر التاء من غير تنوين، وقرأ بالتنوين عيسى بن عمر، وقرأ الباقون بفتحها من غير تنوين، وقرأ بالتنوين هارون عن أبي عمرو، وخالد بن إلياس، وقرأ خارجة بن مصعب والأعرج وعيسى الهمداني بسكون التاء في الوصل، وقرأ بالضم من غير تنوين نصر بن عاصم، وقرأ بالتنوين أبو حيوة الشامي. ينظر: المبسوط (٣١٢)، والمحاسب (٩٠/٢، ٩١)، والجامع لأحكام القرآن (١٢٢/١٢)، والبحر المحيط (٥٦٠/٧، ٥٦١)، وإيضاح الرموز (٥٤٦)، وإتحاف فضلاء البشر (٤٠٣).

(٥) سورة المؤمنون، الآية (٣٦).

(٦) البيت من الطويل. وهو في ديوان جرير (٩٦٥). وينظر: المسائل الشيرازيات (٢٨٩/١)، والمسائل العضديات (١٤١)، والمسائل الحلييات (٢٤١)، والخصائص (٤٢/٣)، والصاح (هيه) (٢٢٥٨/٦)، وشرح الحماسة للمرزوقي (١٠٠١/٢). والرواية المشهورة: (نواصله) بدل (نحاوله). ورواية الديوان:

فَأَيْهَاتَ أَيَّهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَأَيْهَاتَ وَصَلٌ بِالْعَقِيقِ تُوَاوِلُهُ

(٧) ينظر: التلخيص شرح الجمل (١٩٩)، والتخمير (٢٥٠/٢).

الوجه الثاني: أن يكون مع تغيير لفظها، وفيها ست أيضاً:
 أولها: (أيها) بقلب هائها همزةً، وحذف تائها^(١).
 وقد سُمع فيها لغةً أخرى تُعدُّ في الوجه الأول^(٢) وهي تسكينُ تائها، فيُجمَعُ بين ساكنين^(٣).

وثانيها: حذفها أيضاً، فتقول: (هيها).
 وثالثها: جعلها نوناً، فتقول: (هيهان).
 ورابعها: إبدالُ هائها همزةً، فتقول: (أيها^(٤)).
 وخامسها: (أيهاك).
 وسادسها: (أيهان).
 فكُمُلت فيها ثلاثَ عشرةَ لغةً^(٥)، فأما البيتُ الذي أنشده:
 تَذَكَّرْتُ أَيَّاماً مَضِيَّينَ
 (٦)

فلنذكر إعرابه وموضعَ الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهرٌ، و(رجوعُها): مرفوعٌ على الفاعلية لـ(هيها^(٦))؛ لأنها في معنى (بعد) كما نُصب بها (زيداً) في: (نزال زيداً).

-
- (١) في نسخة التحقيق (هائها)، وهو خطأ من الناسخ.
- (٢) وهو اللغات فيها مع سلامة صورتها عن التغيير.
- (٣) هما الألفُ والتاء.
- (٤) وهي اللغة الواردة في رواية ديوان جرير المتقدمة، وروى الجوهريُّ في الصحاح (هيها) (٢٢٥٨/٦):
 أيها^(٦) منك الحياة أيها^(٦)
 ويجوز في تائها على هذه اللغة أربعة أوجه: الفتح والكسر بلا تنوين، وبتنوين. ينظر: تهذيب اللغة (هيها) (٢٥٧/٦)، والخصائص (٤٢/٣).
- (٥) وثمة لغات أخرى. ينظر: النجم الثاقب (٧٠٠/٢)، وذكر فيها أبو حيان ما ينيف على أربعين لغة. ينظر: التذييل والتكميل (٢١/٥ أ، ب)، وذكر ذلك السيوطي. ينظر: همع الهوامع (١٢٣/٥).
- (٦) جزءٌ من الشطر الأول من بيتٍ من الطويل، وتتمته كما ذكر الزمخشري:
 من الصَّبَا فهَيَّهَاتَ هَيَّهَاتَ إِلَيْكَ رُجُوعُهَا
 وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه (١٥٠). ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦٦/٤)، والمنخل (٧١٣/١)، وشرح أبيات المفصل للجرجاني (٣٦٩). ورواية الديوان (هيها^(٦)) في الثانية.

وأما موضعُ الشاهدِ منه فإنما أورده شاهداً على تحريك الأول بالفتح وتنوين الثاني، وهو^(١) أحد^(٢) لغاتها كما قررناه. والبيتُ الثاني، وهو قوله:

هَيْهَاتُ مِنْ مُصْبِحِهَا هَيْهَاتُ^(٣)

وقبله:

يُصْبِحْنَ بِالْقَفْرِ أَتَاوِيَاتٍ

أي: هالكات، من قولهم: (تَوَيَّ المَالُ)^(٤) إذا هلك.

وإعرابه وموضعُ الشاهدِ منه ظاهران، فلا حاجة إلى ذكرهما. وقد ذكرنا عن الشيخ عبدالقاهر أنه لا يجوز تعديتها إلا باللام وهي في البيت مُقَدَّرَةٌ^(٥) بـ(من) كما ترى، ولعل ما ذكره في اللغة الفصيحة التي ورد عليها التنزيل.

التصريفُ الثاني: بالإضافة إلى إعلالها.

زعم الأخفش^(٦) وجماعة من النحاة^(٧) أنَّ المفتوحة من (هَيْهَاتُ) هي مفردة، وأنَّ أصلها (هَيْهَيْتُ)، فقلبت الياء ألفاً لما تحركت وانفتح ما قبلها، فعلى هذا يكون الوقفُ عليها بالهاء كـ(مُعَلَّاةٍ، وَمُصْطَفَاةٍ)، وأنَّ المكسورة جمعها، وأصلها (هَيْهَيَاتُ)، فحُذِفَت اللامُ لاجتماع الألفين^(٨)، وعلى هذا يكون الوقفُ عليها بالتاء كالوقف على (مُسَلِّمَاتُ).

(١) أي: نُطْقُهُ.

(٢) هكذا في نسخة التحقيق والصواب: إحدى.

(٣) البيتان من مشطور الرجز، وهما لحُميد الأرقط. وينظر: الصحاح(هيه)(٢٢٥٨/٦)، وشرح المفصل لابن يعيش(٦٦/٤)، والمنخل(٧١٦/١)، والإقليد(٩٣٥/٢)، وشرح أبيات المفصل للجرجاني(٣٧٠). ويروى البيت:

يُصْبِحْنَ بِالْقَفْرِ أَتَاوِيَاتٍ

ومعنى (مُصْبِحِهَا): موضع إصباحها، أو مصدر ميمي. بمعنى: إصباحها.

(٤) تَوَيَّ المَالُ تَوَيَّ تَوَيَّ، وهذا مالٌ تَوَيَّ، والتَوَيَّ: هلاكُ المال. ينظر: الصحاح(توى)(٢٢٩٠/٦)، ولسان العرب(توى)(١٠٦/١٤).

(٥) هكذا في نسخة التحقيق، وهي غير مناسبة للمعنى، والمناسب: (متعدية) أو (تعدت).

(٦) ينظر: الصحاح(هيه)(٢٢٥٨/٦).

(٧) هذا رأي الخليل وسيبويه قبل الأخفش. ينظر: الكتاب(٢٩١/٣)، والمقتضب(١٨٢/٣). وينظر: المسائل العضديات(١٣٩)، والمسائل المنثورة(٢٥٠).

(٨) بعد قلب الياء المتحركة ألفاً.

وهذا كله تَعَسَّفٌ لا حاجة إليه^(١)؛ ولهذا لم يُرد الشيخ نسبة هذا القول إلى نفسه، بل قال فيه: (وقالوا)؛ لما فيه من الرُّكَّة.

والحقُّ أنَّ هذه الاختلافاتِ كُلَّها لغاتٌ واقعةٌ فيها^(٢)، ويدلُّ على ما قلناه هو أنَّنا نعلمُ قَطْعاً/ أنَّ مدلولَ المفتوحةِ ومعناها كمعنى المكسورةِ ومدلولِها^(٣)، ولو كان أحدهما جمعاً والأخرى مفرداً لوجب أن يختلف معناه، فلما علمنا اتِّفاقَهُما في المعنى وجب القضاءُ عليهما بكونهما شيئاً واحداً، وإنَّ هذا الاختلافَ إنما هو في الصورةِ واللفظِ لا غيرُ، كيف وقد حُكيَ عن الكسائي^(٤) أنه قال: من كسر التاء وقفَ عليها بالهاء فيقول: (هَيْهَاهُ)، ومن فتحها وقفَ عليها بالتاء.

وهذا يُناقضُ ما قاله النحاةُ فوجب أن يكون الحقُّ ما قلناه لا محالة.

قال صاحبُ الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«فصل

المعنى في (شَتَّان) تباينُ الشيئين في بعض المعاني والأحوال، والذي عليه الفصحاءُ: (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، و(شَتَّانَ مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو)، قال:

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرٍ

وقال:

شَتَّانَ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ
وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

وأما نحو قوله:

(١) هذا رأي الفراء وابن جني وابن الحاجب. ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/٢٣٥)، والخصائص (٣/٤١)، الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٢).

(٢) تابع الشارح ابن الحاجب في اختياره. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٢).

(٣) قال الخوارزمي إن (هيهات) إذا كانت جمعاً أشدَّ إبعاداً من (هيهات) المفردة؛ لأنَّ الجمع يتناول أنواع البعد. ينظر: التخمير (٢/٢٥١). وهذا توجيه لا عارض له.

(٤) ينظر: الصحاح (هيه) (٦/٢٢٥٨).

لَشَّتَانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَغَرِّ بْنِ حَاتِمٍ
فَقَدْ أَبَاهُ الْأَصْمَعِيُّ وَلَمْ يَسْتَبْعِدْهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنِ الْقِيَاسِ.

وَأَفْ^(١) يُفْتَحُ وَيُضَمُّ وَيُكْسَرُ، وَيُنَوِّنُ فِي أَحْوَالِهِ، وَتَلَحُّقُ بِهِ النَّاءُ مِنْوَنًا^(٢).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا الفصل قد اشتمل على صور أربع:

الصورة الأولى: (شَتَّانَ)، ومعناه: تَبَايُنُ الشَّيْئَيْنِ فِي بَعْضِ الْمَعَانِي كَالْجُودِ وَالْبُخْلِ،
وَالكِرَمِ وَاللُّؤْمِ، وَالْأَحْوَالِ كَحُسْنِ الْخُلُقِ وَقُبْحِهِ، وَكَمَالِ الْخَلْقَةِ وَنُقْصَانِهَا، وَلَهُ اسْتِعْمَالَانِ:
الاستعمال الأول: وهو الْمَطْرَدُ الشَّائِعُ، وَعَلَيْهِ كَلَامُ الْفَصَحَاءِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ
مُتَعَدِّدًا، كَقَوْلِكَ: (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، وَ(شَتَّانَ مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو)؛ وَإِنَّمَا كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ مَا
قَرَّرْنَاهُ لِأَنَّهُمَا لَمَّا كَانَا مُتَبَايِنَيْنِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى كَمَا قُلْنَاهُ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ مِنْ جِهَةِ
الْفَرْقِ مُتَعَدِّدًا قَصْدًا لِلْمُطَابَقَةِ، وَإِرَادَةً لِلْمُشَاكَلَةِ.

واشتقاقه من الشَّتِّ، وهو التَّفَرُّقُ^(٣)، فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ فَهُوَ لِلْأَعَشَى، وَقَبْلَهُ^(٤):

وَقَدْ أَسْلَى الْهَمَّ حِينَ اعْتَرَى	بِجَسْرَةٍ دَوْسَرَةٍ عَاقِرٍ
شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا	
ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.	

(١) قبله في المفصل (فصل).

(٢) المفصل (١٩٥ - ١٩٨).

(٣) ينظر: الصحاح (شتت) (٢٥٤/١).

(٤) الذي قبله في الديوان:

وَقَدْ أَسْلَى الْهَمَّ حِينَ اعْتَرَى	بِجَسْرَةٍ دَوْسَرَةٍ عَاقِرٍ
زَيْفَافَةٍ بِالرَّحْلِ خَطَّارَةٍ	تُلُوِي بِشَرْخِي مَيْسَةٍ قَاتِرٍ
شَتَّانَ	

(٥) البيتان من السَّريع، والشرط الثاني من البيت الثاني :

.....	وَيَوْمُ حَيَّانَ أَحْيَى جَابِرٍ

وينظر: ديوان الأعشى ميمون (الصباح المنير) (١٠٨). وينظر: إصلاح المنطق (٢٨٢)، وأدب الكاتب (٤٠٣)، والصاحي (٢٣٢)، والاقتضاب (٢٤٣/٣)، وشرح أدب الكاتب للحواليقي (٢١٣)، وجمع الأمثال (٤١٢/٣). وكورها: رَحْلُهَا.

أما إعرابه فهو ظاهرٌ، و(ما): زائدة، و(يومي): هو فاعلٌ (شَتَّانَ)، و(أخي جابر): عطف بيان على (حَيَّانَ).

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورد شاهداً على أن فاعل (شَتَّانَ) متعدّدٌ في اللفظ كما ترى. والجَسْرَةُ: هي الناقةُ العظيمةُ، والدَّوْسَرَةُ مثلها، والعاقِرُ هي التي لا تحمِلُ، وذاك أَصْلَبُ لَهَا. و(حَيَّانَ): رجلٌ كان من بني حَنِيفَةَ/ يُنادِمُ الأعشى وكان له أخٌ يُقال له جابرٌ. [١٩٧ب] يقول: كُنَّا نَشْرَبُ وَنَنْعَمُ مع حَيَّانَ أَخِي جابر^(١).

وأما البيت الآخر وهو قوله:

شَتَّانَ هَذَا وَالْعِناقُ وَالنَّوْمُ^(٢)

فلنذكر إعرابه^(٣) ومَوْضِعَ الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهرٌ، وفيه روايتان^(٤):

إحدهما^(٥): أن يكون على الإضافة، ومعناه: فِي ظِلِّ شَجَرِ الْمُقْلِ، الواحدةُ منه دَوْمَةٌ. وثانيتهما: أن يكون على الوصف، ومعناه: فِي الظلِّ الدائم^(٦).

(١) ينظر: التخمير (٢/٢٥٣).

(٢) البيت من مشطور السريع. وهو لَلْقَيْطِ بن زُرارة، ونُسِبَ لحاجب أخيه، والصواب الأول لأن لقيطاً قاله يومَ جَبَلَةٍ وكان على الناس وفيه قُتل. ينظر: الشعر والشعراء (٢/٧١٠). وينظر البيت في: البيان والتبيين (٣/٢٢٠)، والمقتضب (٤/٣٠٥)، والأصول (٢/١٣٤)، والأزمنة والأمكنة (٢/٢٦٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٣٧)، وتصحيح التصحيف (٢٦٦)، وخزانة الأدب (٦/٢٨٤).

(٣) أورد الشارح البيت الأول فَحَسَّبُ على أنه الشطرُ الأول، كما هي عادته في ذكر طرف البيت إذا كان الزمخشري قد أوردته تاماً؛ لذا أعرب الشارح شيئاً من البيت الثاني على أنه الشطرُ الثاني للبيت.

وهما بيتان من مشطور الرجز، والبيت الثاني كما أوردته الزمخشري:

والمَشْرَبُ الباردُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

(٤) ينظر: الصحاح (دوم) (٥/١٩٢٣).

(٥) في نسخة التحقيق (أحدهما) و(ثانيهما)؛ وهو خطأ لأنّه وصفٌ لروايتين.

(٦) خَطَّ الأَصْمَعِيُّ أبا عبيدة راوي البيتَيْن. وجعل الرواية (فِي الظِّلِّ الدَّوْمِ)؛ لأنَّ شجر الدَّوْمِ ليس موجوداً بنجد، ويوم جَبَلَةٍ الذي قيل فيه هذا الشعرُ بنجد. ينظر: تصحيح التصحيف (٢٦٦). وهذه الرواية في: أساس البلاغة (دوم) (١/٣٠٣)، والأزمنة والأمكنة (٢/٢٦٠). والدَّوْمُ: شَجَرٌ بالحجاز، ووادي الدَّوْمِ شمالي خيبر. ينظر: معجم البلدان (٨/٤٣١).

وكلاهما جيّدٌ لا غبارَ عليه.

الاستعمال الثاني: أن يكون فاعله مُتَّحِداً في اللفظ مُتَّعِداً في المعنى، وفيه مذهبان: أحدهما: رَدُّه؛ لأنه مخالفٌ لقياس هذه اللفظة في تعدُّدِ فاعلها، ومخالفٌ لاستعمال الفصحاء كما ذكرنا. وهذا هو رأي الأصمعي^(١) وغيره^(٢) من أئمة الأدب. وثانيهما: جوازُه، ويدل عليه: [هو]^(٣) أن المعنى في نحو: (شَتَّانَ زيدٌ وعمرو)، أي: شَتَّانَ حالاً زيدٌ وعمرو، لكنهم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه، وإذا كان معناه هكذا جاز إظهارُه.

وهذا فاسدٌ لأمرين^(٤):

أما أولاً: فلأننا لا نُسلِّمُ أنَّ تَمَّ حذفَ مُضافٍ، فإثباتُ المضافِ لا دليلَ عليه كما زعموا، فلا حاجة بنا إلى تقديره. وأما ثانياً: فلو سلَّمنا أنَّ تَمَّ مضافاً فلا بدَّ من تقديره مُتَّعِداً لِيَتِمَّ قِياسُ (شَتَّانَ)، ويكون المعنى فيه: شتانَ حالٌ زيدٌ وحالٌ عمرو؛ ليحصلَ التَّعدُّدُ اللفظيُّ كما ذكرناه، فبطل ما قالوه. فأما البيت الذي أنشده^(٥):

لَشَتَّانَ ما بَيْنَ اليزيديينِ في التَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ ابنِ حاتمٍ^(٦)

ويُطلق اسمُ الدَّومِ على شجرِ التَّبَقِّ، وهو ثمر السَّدَر. وعلى هذا يُمكن أن يكون في نجد. ينظر: صفة جزيرة العرب للهمداني (٢٦٩)، والقاموس المحيط (دام) (١٤٣٢). فتصح رواية أبي عبيدة حينئذ.

(١) ينظر: إصلاح المنطق (٢٨١)، وإعراب ثلاثين سورة (١٠٨)، وتهديب إصلاح المنطق للتبريزي (٣٦٠)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٠٣/١). وفي الباب (٤٥٧/١): أحازه الأصمعي. والعكيري في هذه النسبة مخالفٌ لغيره.

(٢) كأبي عمرو بن العلاء، وابن خالويه. ينظر: إعراب ثلاثين سورة (١٠٨)، والصحاح (شتت) (٢٥٥/١).

(٣) هكذا في نسخة التحقيق، والكلمة تُورث النص ركاًكةً.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٣/١).

(٥) يعني الزمخشري.

(٦) البيت من الطويل. وهو في شعر ربيعة الرُّقِّي (١٢٥). وينظر: إصلاح المنطق (٢٨١)، وأدب الكاتب (٤٠٤)، والكمال (٧٦٣/٢)، والتخمير (٢٥٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٧/٤)، وشرح الرضي على الكافية (١٠٣/٣)، وخزانة الأدب (٢٧٥/٦). واليزيدان: يزيد بن حاتم المهلبي، وهو الممدوح، ويزيد بن أسيد السُلَمي.

فهو لربيعة الرقي^(١)، وقد قال الجوهري^(٢): إن ربيعة هذا مؤلّد^(٣) لا حجة في شعره.

فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه على زعمهم.

أما إعرابه فهو ظاهر، اللام في قوله: (لَشَتَّانَ): إمّا لامُ الابتداء، والمعنى فيه: لَزَيْدٌ وعمرُو مُتَبَايِنَانِ مُفْتَرِقَانِ في أحوالهما. وإما جوابُ القسم، كأنه قال: والله لَزَيْدٌ وعمرُو مُفْتَرِقَانِ.

وأما موضعُ الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على أن فاعل (شَتَّانَ) يكون غير مُتَعَدِّدٍ؛ لأنَّ (ما) موصولةٌ لأنها لو كانت مَزِيدَةً لَبَقِيَ (شَتَّانَ) بغير فاعل من جهة أن (يَبِينُ) لا تَخْرُجُ عن الظرفية، وإذا كانت موصولةً كان الفاعل غير مُتَعَدِّدٍ، وهو فاسد بما قرّرناه.

الصورة الثانية: قولنا (أَفَّ) ولها تصريفان:

أحدهما: في لفظها.

وفيه عشر لغات: فَسْتُ حكاها الأَخْشُ^(٤)، فثلاث بالحركات الثلاث: (أُفَّ، أُفَّ، أُفَّ)، وثلاث بالتنوين: (أُفَّا، أُفَّ، أُفَّ)، وزاد غيره^(٥) لغة ثانية: (أُفَّةً، أُفَّةً، أُفَّةً)، بالحركات الثلاث مع التنوين، و(أُفَّةً) بكسر الهمزة. فهذه لغاتها.

(١) ابن ثابت، وقيل: ابن عبد الرحمن، الأسدي، وقيل إنه مولى لبني سليم. يُكنى بأبي أسامة، وأبي ثابت (...-١٩٨هـ، ٢٠١هـ). وهو منسوب إلى الرقة في العراق التي فيها وُلِدَ ونَشَأَ وتوفّي، كان أعمى، قليل ذات اليد. ينظر: الأغاني (٢٧١/١٦)، ومعجم الأدباء (١٣٠٣/٣)، وخزانة الأدب (٣٠١/٦).

(٢) ينظر: الصحاح (شتت) (٢٥٥/١). وينظر: التخمير (٢٥٤/٢).

(٣) الشاعر المؤلّد: مَنْ أتى بعد عصور الاحتجاج. واختلف في تحديد نهاية عصر الاحتجاج، والمشتهر أن عصر الفصاحة في الحواضر ينتهي في منتصف القرن الثاني الهجري، وفي البوادي ينتهي في منتصف القرن الرابع الهجري. وتوسّع بعض المحدثين في تحديد زمن الاستشهاد. ينظر: الإصباح في شرح الاقتراح (١٢٠-١٢٢)، وخزانة الأدب (١/٨-٥)، وعصور الاحتجاج في النحو العربي (١٩٣-٢٠٥)، والاحتجاج بالشعر في اللغة (٧٨-٨١، ١٠٩).

(٤) ينظر: الصحاح (أف) (١٣٣١/٤). ورواها الأزهرى عن الفراء. ينظر: تهذيب اللغة (أف) (٤٢١/١٥). وتنظر اللغات في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٩٨/٣)، وإعراب القرآن للنحاس (٧٤/٣)، والتفسير الكبير (١٥١/٢٠).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (أف) (٤٢١/١٥). وذكر الزمخشري هذه الزيادة. وجعلها الأنباري عشرًا فزاد أربع لغات على الست، وهي: (أُفِّي، وإفَّ، وأُفَّةً، وأُفَّ). ينظر: الزاهر (١٨١/١). وهي مخالفة لما ذكره الزمخشري والشارح تبعاً.

التصريف الثاني: في معناها.

وما كان/ منها مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً فلا إشكال في بنائه، وكونه اسماً من [أ١٩٨] أسماء الأفعال لكونه دالاً على الفعل^(١).

وأما ما كان منها منصوباً سواء كان فيه تاء أو لم يكن فيه، نحو: (أفا، أفة)، ففيه احتمالان^(٢):

أحدهما: أن يكون معرباً، ويكون نصبه على المصدرية؛ لأن أصل الأسماء أن تكون معربة، ولا يُقدّم على بنائها إلا للدليل، فأما [إذا]^(٣) أمكن إعرابها فلا وجه لبنائها. وثانيهما: أن يكون مبنياً؛ لأن المعنى في (أف) وهي مضمومة أو مكسورة كالمعنى فيها إذا كانت منصوبة، فإذا وجب بناؤها مع الضم والكسر وجب بناؤها مع الفتح أيضاً.

والحق أنها إذا كانت منصوبة فهي معربة ولا وجه لبنائها^(٤)، وقد ذكرها الشيخ في باب المصادر المنصوبة بأفعال مُلتزم إضمارها؛ لأنها إنما يُقضى بكونها مبنية حيث لا مندوحة لنا في إعرابها ولا سعة. فأما إذا كان هناك وجه يُسوِّغ إعرابها فحملها عليه هو الأحق والأولى لا محالة.

الصورة الثالثة: (سرعان ذا إهالة)^(٥)، وفيه ثلاث لغات^(٦): فتح السين، وضمها، وكسرها مع سكون العين، ومعناه: سرع، والتون مفتوحة أيضاً. ولهذا المثل شيان^(٧):

(١) ينظر: المقتضب (٢٢٢/٣، ٢٢٣)، وشرح المقدمة الكافية (٧٤٥/٣).

(٢) ذكرهما ابن الحاجب ورجح الاحتمال الأول. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٤/١).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة لا يستقيم السياق إلا بها.

(٤) علل ابن جني للحركة والتنوين تعليلاً سهلاً جارياً على الأقيسة يجعل اللفظة في مختلف لغاتها متسقة في باب أسماء الأفعال، فقال: «والحركة في جميعها لالتقاء الساكنين، فمن كسر فعلى أصل الباب، ومن ضم فلإلتباع، ومن فتح فللاستخفاف، ومن لم ينون أراد التعريف، ومن نون أراد التنكير». الخصائص (٣٧/٣، ٣٨). وثمة تعليقات أخرى. ينظر: الزاهر (١٨١/١، ١٨٢)، وتهذيب اللغة (أف) (٤٢٢/١٥)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (١٨٥/١).

(٥) ينظر: جمع الأمثال (١١١/٢)، والمستقصى (٣٠١/٢).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة (وشك) (١٦٨/١٠)، والصحاح (سرع) (١٢٢٨/٣)، وأساس البلاغة (سرع) (٤٥٠/١).

(٧) ينظر: التخمير (٢٣٠/٢، ٢٣١).

أحدهما: أن رجلاً جاء إلى راعٍ ليشترى منه شاةً، فقال: عندي شاةٌ قد طَفَحَتْ شَحْمًا وامتَلأت دَسْمًا وودَكًا، فقال: عَلَيَّ بها، فأخرجَ له شاةً يَسِيلُ رُغَامُها من أنْفِها، وهي لا تَتَحَرَّكُ هُزالًا، فقال له الرجل: أين ما وَعَدْتنا من اللحم والشحم؟ فقال له: ألم تَرَ إلى الشَّحْمِ يَسِيلُ من مَنَحْرِها، فقال له: (سَرَعانَ ذا إِهالةً).
وثانيهما: أن بعضَ أهلِ الحماقةِ اشترى بغيراً فَعَلَفَهُ فَسَالَ من أنْفِه مُخاطَةً، فقال لأُمِّه: هذه إِهالةٌ ما عَلَفْتُه، فقالت: (سَرَعانَ ذا إِهالةً).

وقوله (ذا) مرفوعٌ على الفاعلية، و(إِهالةً) منصوبٌ على التمييز^(١).
الصُّورةُ الرابعةُ: (وَشَكَانَ ذا خُرُوجًا)، وهو بفتح الواو وضمِّها^(٢)، بمعنى (وَشُكَّ)، أي: قُرْبَ، ومعناه وإِعْرَابُه على حدِّ ما ذكرناه في (سَرَعانَ). ولم يذكرهما الشيخُ في تفاصيل الباب، وإنما ذكرهما في التَّعداد إذ ليس فيهما كثيرُ فائدة، وقد شرحناهما وقرَّنا معناهما ولغاتهما. وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب - نور الله حفرتَه - :

«فصل

وهذه الأسماءُ على ثلاثة أضرب:

ما يُستعمل معرفةً ونكرةً، وعلامةُ التَّنكير لحاقِ التَّوِين كقولك: (إِيه، وإِيه)، و(صَه، وصَه)، و(مَه، ومَه)، و(غاق، / وِغاق)، و(أَف، وأُف).
وما لا يُستعمل إلا معرفةً نحو: (بَلَه)، و(آمين).

وما التُّزم فيه التَّنكير كـ(إِيهاً) في الكَفِّ، و(وِيهاً) في الإِغراء، و(واهاً) في التعجب، يُقال: (واهاً له ما أَطْيَبَه)، ومنه: (فِداءُ لَكَ فلانٌ) بالكسر والتَّوِين، قال:

مَهلاً فِداءُ لَكَ الأَقوامُ كُلُّهُم

ومن^(٣) أسماءُ الفعل: (ذُونُكَ زِيداً)، أي: خُذْه، و(عِنْدَكَ عَمراً)، أي: الزمَّه، و(حِذْرَكَ بَكْراً) و(حِذارِكَ) و(مَكَانَكَ) و(بُعْدَكَ) إذا قُلْتَ له: تَأَخَّرْ، أو حَذَرْتَه شيئاً

(١) أو على الحالية، كما مر في ص (٧٢٣) من النص المحقق.

(٢) ويجوز كسر الواو أيضاً، فهي مُثَلَّثَةٌ. كما سبق في ص (٧٢٣) من النص المحقق.

(٣) قبله في المفصل (فصل).

خَلْفَهُ. وَ(فَرَطَكَ) وَ(أَمَامَكَ) إِذَا حَذَّرْتَهُ مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْئاً أَوْ أَمَرْتَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَ(وَرَاءَكَ)، أَي: انْظُرْ إِلَى خَلْفِكَ، إِذَا بَصَّرْتَهُ شَيْئاً^(١).

قال السيد الإمام - رضي الله عنه وأرضاه - :

هذا الآن كلامٌ في كيفية استعمال أسماء الأفعال معارف ونكرات، ثم في كيفية استعمالها في الإغراء، فهاتان مرتبتان يشتمل عليهما كلامُ الشيخ: المرتبة الأولى: في كيفية استعمالها بالإضافة إلى التعريف والتنكير، وهي في ذلك على ثلاثة أضرب^(٢):

فالضرب الأول منها: ما لا يُستعمل إلا معرفة، وهذا نحو قولنا: (بَلَّةٌ)، وَ(أَمِينٌ). ونعني بكونها معارف^(٣) هو أنها وُضعت على الحقائق المعقولة في الذهن كما قلناه في تعريف نحو: (أُسَامَةٌ، وَثُعَالَةٌ)، فإنها موضوعة على الحقائق الذهنية، فإذا أُطلقت على الأفراد المشخصة في الوجود كان إطلاقها على خلاف ما وُضعت له. والذي سَوَّغَ إطلاقها على هذه المفردات الجزئية هو أنه لما كانت هذه المفردات الجزئية مطابقة لما في الذهن في الحقيقة إذ هي جزء من أجزائها وفرد من أفرادها فلا جرم ساغ إطلاقها عليه^(٤)، وإن كانت مُخالفةً لوضعها. فإذا قلت: (بَلَّةٌ)، فالغرضُ به الإشارةُ إلى حقيقة التَّركِ الذهنية، وإذا قلت: (أَمِينٌ)، فالغرضُ به وضعه على الاستجابة^(٥) المفهومة المتقررة في الأذهان، وهذه الأمور قد التزموا فيها التعريف؛ فلهذا لم تَرِدْ منونةً لَمَّا اعتَزَمُوا فيها على تعريفها^(٦)، وكأنهم استغنوا بالحقائق الذهنية عن تنكيرها. الضرب الثاني: أن يكون نكرة، وهذا نحو قولهم: (إِيَّاهُ) في الكفِّ، وَ(وَيْهًا) في الإغراء، وَ(واهاً) في التَّعجبِ. فإن هذه الأمور وما شاكلها من أسماء الأفعال قد التزموا

(١) الفصل (١٩٨، ١٩٩).

(٢) هذا تقسيم الزمخشري. وهي كذلك في الفضة المصنَّية (٤٦١).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح الفصل (٥٠٥/١).

(٤) الضمير عائذٌ على الجزء.

(٥) في نسخة التحقيق (الاستحالة)، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) ليس ترك التنوين علامةً على التعريف في جميع أسماء الأفعال، بل ذلك محصورٌ فيما يلحقه تنوين التنكير. ينظر: شرح الرضي على الكافية (٩١/٣).

تنكيرها، وأمرة تنكيرها إدخال التنوين عليها^(١)، ولا وجه لذلك إلا من أجل الدلالة على تنكيرها؛ ولهذا لم تستعمل منفصلة عنه بحال، يقال: (واهاً له ما أطيبه).

[١٩٩]

فأما البيت الذي أنشده فهو للنابعة للجعدي^(٢)، وهو قوله:

مَهْلًا فِدَاءَ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ^(٣)

ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو إذا كُسِرَ فاؤه ففيه لغتان: المد والقصر، وإذا فُتِحَ فاؤه فهو مقصور لا غير^(٤).

وفيه ثلاثة أوجه^(٥):

أحدها: أن يكون منصوباً على المصدرية، و(الأقوام) مرفوعة على الفاعلية للمصدر.

وثانيها: أن يكون مرفوعاً على أنه خبر للأقوام، وهو مقدّم عليه.

وثالثها: أن يكون مكسوراً على أصل التقاء الساكنين^(٦)، و(الأقوام) فاعله، ويكون

من أسماء الأفعال كـ(هيهات).

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على أنه اسم من أسماء الأفعال بدليل بنائه

على الكسر؛ لأنه لو كان معرباً لكان مرفوعاً أو منصوباً كما قرّرناه، فلما ورد مكسوراً وجب بناؤه^(٧) وكسره لالتقاء الساكنين.

(١) ينظر: الكتاب (٣/٣٠٢)، والمقتضب (٣/١٧٩). وذهب جماعة من النحويين إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما تُؤنّ منها وما لم يُؤنّ. ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٣١١).

(٢) بل هو النابعة الذبياني زياد بن معاوية، كما سيأتي في تخريج البيت من ديوانه، وليس الجعديّ قيس بن عبد الله.

(٣) البيت من البسيط، وهو في ديوان النابعة الذبياني (٢٦). ويُنظر: المسائل المثورة (٢٤٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٧٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣/٩٦)، والنجم الثاقب (٢/٧٠٧)، وخزانة الأدب (٦/١٨١).

(٤) ينظر: الصحاح (فدى) (٦/٢٤٥٣).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/١٣١)، والمنخل (١/٧٢٧).

(٦) الساكنان هما الألف والهمزة بعدها، وكُسرت الهمزة لأنه لا يُمكن تحريك الألف. ونقل سيبويه عن الخليل أنهم إنما كسروه لكثرة الاستعمال، والكسر أخف عليهم من الرفع، وتُؤنّ لأنه نكرة. ينظر: الكتاب (٣/٣٠٢)، وقال السيرافي إنما بُني لأنه وُضع موضع الأمر (لِيَفْدِكَ). ينظر: شرح الكتاب (٤/١٣١).

(٧) أي: القول ببناؤه.

لا يُقال: أليس معنى (فداء) مكسوراً كمعناه إذا كان منصوباً، فكيف حكمتم عليه بكونه اسماً من أسماء الأفعال إذا كان مكسوراً، ونصبه على المصدرية^(١)؟

لأننا نقول: إننا لما وجدناهم كسروه - وكان الأصل فيه أن يكون إمّا منصوباً على المصدرية، وإمّا مرفوعاً بالخبرية - وجب الحكم عليه بكونه مبنياً، ولا وجه لبنائه إلا كونه من أسماء الأفعال لكونه دالاً على الفعل ومُشعراً به؛ فلهذا قضينا بكونه مبنياً وإن كان في معنى^(٢) (فداء) المنصوب؛ لهذا التقرير الذي لخصناه.

الضرب الثالث: ما يستعمل نكرة ومعرفة، وعلامة كونه معرفة هو طرح التنوين، وعلامة كونه نكرة هو وجود التنوين، وهذا نحو قولنا: (صه، ومه، وإيه)، فإذا قلنا: (صه) بغير تنوين فالغرض به تحصيل الحقيقة المعقولة الذهنية، وهي السكوت.

وإذا قلنا: (صه)، بالتنوين فالغرض به سكوت ما. ونظيرها في الوجهين هو قولنا: (أسد، وأسامة)، فقولنا: (أسامة)، إنما يكون إطلاقه على الحقيقة المتحددة في الذهن الجامعة للأفراد الجزئية، والأشخاص العينية^(٣). وإذا قلنا: (أسد)، فإنما يكون إطلاقه على أي أسد عَرَض من أفراد الآساد كما ترى.

لا يقال: فهبّ أنا ساعدناكم على كونها معارف إذا طرح عنها التنوين فلم جعلتم تعريفها من باب تعريف أسامة، وهو علمية الجنس دون سائر المعارف؟

لأننا نقول: إنما حكمنا عليها بكونها أعلاماً للأجناس كـ (أسامة) لأمرين:

أما أولاً: فلأن سائر المعارف يكون تعريفها إما بصيغها كالمضمرات وأسماء الإشارة، وإمّا أن تكون بآلة نحو المعرفة باللام والإضافة، و(صه، ومه) ليس فيها واحد من هذين؛ فلهذا كان تعريفها بالعلمية كما ذكرناه ولم نجعلها من علمية الأشخاص كـ (زيد وعمرو)؛ لأنه يندرج تحتها مفردات كثيرة مع إحراز العلمية.

(١) يعني: إذا كان منصوباً.

(٢) ورد بعدها في نسخة التحقيق (المنصوب)، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) هذا في أصل وضع علم الجنس، لكنه يطلق على الأفراد المتعددة على خلاف وضعه. وقد فصل الشارح في التفريق بين علم الجنس والنكرة. ينظر: المحصل (١٢١/١ - ١٢٣).

فكُونُهَا عِلْمِيَّةٌ يندرج تحتها مفردات كثيرة لا توجد إلا في أعلام الأجناس، فلا جرم جعلناها منها لما ذكرناه.

وأما ثانياً: فلأن تعريفها لما كان يَطْرَأُ ويزول، فإذا قصد به الحقيقة الذهنية كانت معارف، وإذا قصد به فرداً مطلقاً من أفراد الحقيقة كانت نكرات.

فلما كان تعريفها بهذه الصفات وليس في المعارف ما يطرأ عليه التعريف والتكثير وصيغته واحدة إلا الأعلام؛ فلهذا قضينا بكون تعريفها من باب العلمية، وهذا التقرير بعينه هو الذي سَوَّغَ لنا دخول اللام والإضافة في (الزيد، وزيد المَعَارِك) كما سبق منا تقريره في صنف الأعلام^(١). وبالله التوفيق.

المرتبة الثانية: في كيفية الإغراء بأسماء الأفعال.

اعلم أن للنحاة باباً يُسمونه الإغراء، وهو: حَثُّ عَلَى الشَّيْءِ بِالْإِقْبَالِ عَلَيْهِ. وهو مناقضٌ لباب التحذير، فإنَّ هذا أمرٌ بالفعل والإقبال عليه، وذاك إنما يكون تبعيداً عن الشيء وزجراً عنه. والإغراء إنما يكون مخصوصاً بأسماء الأفعال؛ ولهذا أورده الشيخ فيها، ووقعه يكون تارة بالظروف، وتارة بالحروف، ومرة بالمصادر. وهو مُخْتَصٌّ بِالتَّكَلُّمِ وَالْخُطَابِ^(٢) ولا يجري في العيبة إلا شاذاً كقولهم: (عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي)، وَقَدْ قَدَّمْنَا وَجْهَ شذوذه^(٣).

فلنذكر هذه الأضرَبَ الثلاثة ونُفَصِّلُهَا بمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ.

الضرب الأول منها: ما يكون إغراءً بالظروف، وهذا نحو قولك: (عِنْدَكَ، وَدُونَكَ، وَوَرَاءَكَ، وَخَلْفَكَ، وَأَمَامَكَ). والإغراءُ بها يكون على وجهين:

أحدهما: أن هذه الظروف في أنفسها نازلةٌ متزلةٌ الفعل، وواقعةٌ موقعةٌ، وهذا نحو قولك: (دُونَكَ زَيْدًا)، أَي: خُذْهُ، وَ(عِنْدَكَ عَمْرًا)، أَي: الزَمْهُ. فالكافُ هاهنا للخطاب ولا موضع لها من الإعراب. و(دُونَكَ، وَعِنْدَكَ) موضوعان موضع الفعل؛ فلهذا كانا من أسماء الأفعال، وهما عاملان في هذه الأسماء كعمل أسماء الأفعال في نحو: (رُؤْيَدَكَ زَيْدًا)، وَ(نَزَالَ زَيْدًا)، وهكذا القول فيما أشبههما.

(١) ينظر: المحصل (١٦٢/١، ١٦٩).

(٢) خصّه الأنباري بالمخاطب فقط. ينظر: أسرار العربية (١٦٣).

(٣) ينظر: ص (٥٨٤) من النص المحقق.

وثانيهما: أن تكون/ هذه الظروف منصوبةً بأفعال مضمرة، كما في قولك: [٢٠٠] (خَلَفَكَ، وَأَمَامَكَ، وَوَرَاءَكَ)، فإن المعنى فيها: تَأَخَّرَ خَلْفَكَ، وَتَقَدَّمَ أَمَامَكَ، وَالزَّمَ وَرَاءَكَ. وتقول أيضاً: (مَكَانَكَ)، أي: انتظر. وهذا كله إنما يكون إذا حَذَرْتَهُ شيئاً، أو أَمَرْتَهُ أَنْ يَنْظُرَ شيئاً بين يديه.

الضَّرْبُ الثاني: ما يكون إغراءً بالحروف، وهذا نحو قولك: (عَلَيْكَ زَيْدًا)، أي: خُذْهُ، و(عَلَيْ زَيْدًا)، أي: أُولِّئِهِ، وتقول: (إِلَيْكَ)، أي: تَنَحَّ. وَسَمِعَ أَبُو الْخَطَّابِ^(١) مِنْ يُقَالُ لَهُ: (إِلَيْكَ)، فقال: (إِلَيَّ)، كأنه قيل له: (تَنَحَّ)، فقال: (أَتَنَحِّي)^(٢). فهذه الأمور وإن كانت في صورة الحروف، لكنها نازلة منزلة الفعل ودالة عليه؛ فلهذا جعلناها أسماءً للأفعال. وفي التنزيل: [٢٠١] وَنُصِبَ بِهَا هَذِهِ الْمَفْعُولَاتُ بَعْدَهَا كما نُصِبَ بِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِي غَيْرِهَا.

الضرب الثالث منها: ما يكون بالمصادر، وهذا نحو قولك: (حَذَرَكَ) بكسر الحاء، ومعناه: الزم حَذَرَكَ، و(حَذَارَكَ) أيضاً مثله^(٤). و(بُعَذَكَ) أيضاً، أي: كن غير بعيد^(٥). وحكى الجوهري^(٦) أنهم يقولون: (تَنَحَّ غَيْرَ)^(٧) باعد، وغير بُعد، وغير بعيد، أي: كُنْ قَرِيبًا، و(ما أنت مِّنَّا بَعِيدٍ وَبَعْدٍ) أيضاً. ويستوي فيه الواحد والجميع.

(١) الأخفش الأكبر

(٢) رواه سيبويه عنه، ثم قال: «إنما سمعناه في هذا الحرف وحده، وليس لها قوَّة الفعل فتُقاس». الكتاب (٢٤٩/١)، (٢٥٠)، وينظر: شرح الرضي على الكافية (١٠٦/٣).

(٣) سورة المائدة، من الآية (١٠٥).

(٤) ينظر: التخمير (٢٥٦/٢).

(٥) عبارة الزمخشري في شرح المراد من (مَكَانَكَ، وَبُعَذَكَ) هي نص عبارة سيبويه. ينظر: الكتاب (٢٤٩/١). وقال الجَنَدِيُّ شارحاً قولَ الزمخشري: «قوله: (تَأَخَّرَ، وَحَذَرْتَهُ شيئاً خلفه) تفسيراً لـ (مَكَانَكَ، وَبُعَذَكَ)، فقوله: (تَأَخَّرَ) ينصرف إلى (مَكَانَكَ)، أي: تَأَخَّرَ عَنْ مَكَانَكَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، وَالزَّمَ مَكَانَكَ الْأَوَّلَ، وَ(حَذَرْتَهُ شيئاً خلفه) يَنْصَرِفُ إِلَى (بُعَذَكَ)». الإقليد (٩٤٤/٢). وهو ما يفهم من كلام ابن يعيش. ينظر: شرح المفصل (٧٤/٤). وهو كلامٌ سديد.

(٦) ينظر: الصحاح (بعد) (٤٤٨/٢).

(٧) في نسخة التحقيق (عن) في المواضع الثلاثة في العبارة. وهو خطأ ظاهرٌ من الناسخ. والتصويب من الصحاح.

ومنه قول الشيخ [(فَرَطَكْ)]، وله معنيان:

أولهما: أن يكون بالسكون من (الفَرَطِ) وهو الحين^(١) وتقول: (فَرَطَكْ)، أي: الزم حينك، وهو من قولهم^(٢): (لَقِيْتَهُ فِي الْفَرَطِ بَعْدَ الْفَرَطِ)، أي: الحين بعد الحين، ومنه قولهم: (إِيَّاكَ وَالْفَرَطَ فِي الْأَمْرِ)، أي: الإفراط.

وثانيهما: أن يكون بالحركة، و(الفَرَطُ) بالتحريك هو الذي يَتَقَدَّمُ الْقَوْمَ لِإِصْلَاحِ أُمُورِهِمْ، ومنه الحديث^(٣): (أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ) ومنه الطُّفْلُ يَمُوتُ فَيُقَالُ لَهُ: (فَرَطُ أَبَوَيْهِ)، وفي الدعاء^(٤): (اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا فَرَطًا). والغَرَضُ بِالْفَرَطِ هَاهُنَا هُوَ السُّكُونُ، بالمعنى الأول^(٥).

تنبيه في باب الإغراء يَشْتَمِلُ عَلَى أَحْكَامٍ سِتَّةٍ^(٦):

الحكم الأول: اعلم أننا قد ذكرنا أن الإغراء واقعٌ بهذه الأمور الثلاثة من المصادر والظروف والحروف، فهل تكون مقصورةً على ما ورد منهم، أو يُقاس عليها غيرها؟ فيه خلاف:

فمن النحويين^(٧) مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُمَكِّنُ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا غَيْرَهَا مِمَّا يَكُونُ فِي مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّ لِلْقِيَاسِ مَدْخَلَ عَظِيمًا فِي أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ.

(١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ لا يستقيم السياق إلا بها، اجتهدت في تقديرها بما يُناسب السياق، مستعيناً بما ذكره الجوهري في معاني الكلمة. ينظر: الصحاح (فرط) (١١٤٨/٣، ١١٤٩).

(٢) ينظر: الصحاح (فرط) (١١٤٨/٣، ١١٤٩).

(٣) رواه البخاري ومسلم. ينظر: صحيح البخاري (٢٤٠٤/٥) رقمه (٦٢٠٥)، وصحيح مسلم بشرح النووي (١٥/٥٤) رقمه (٢٢٨٩).

(٤) رواه البخاري عن الحسن وعبدالرزاق وابن أبي شيبة. ينظر: صحيح البخاري (٤٤٨/١)، ومصنف عبدالرزاق (٣/٤٩٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٠٥/٦).

(٥) لكن سيبويه جعلها على المعنى الثاني محركة الرائ. فقال: «وكذلك (فَرَطَكْ) إذا كنت تُحذِّرُهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْئًا أَوْ تَأْمُرُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ». الكتاب (٢٤٩/١). وكلام سيبويه أقرب، وهي كذلك في لسان العرب (تيز) (٣١٦/٥).

(٦) أفادها الشارح من الغرة المخفية (١٠٩ب - ١١٠ب).

(٧) الرأي منسوبٌ للكسائي وسائر الكوفيين. ينظر: الغرة المخفية (١٠٩ب)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٤)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٨٦/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٠٦/٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (١٠٢٨/٢)، وارتشاف الضرب (٢٣١٠/٥).

ومنهم^(١) مَنْ قال: إنه لا يجوز القياسُ على هذه الأمور أصلاً، وإنما يجب سماعُها عنهم، وتَبْقِيَتُها على حالها حيثُ سُمِعَتْ^(٢).

والحقُّ عندنا في هذه المسألة أن الإغراء بهذه الأمور يجب إقراره حيث ورد، ولا وجهَ للقياس فيه؛ لأنَّ الأصلَ في هذه الأمور الثلاثة التي ورد الإغراء بها عنهم ليس لها حظٌّ في العمل أصلاً؛ لأنها ليست أفعالاً ولا واقعةً موقعَ المُشتَقِّ من الأفعال؛/ فلهذا لم يكن لها حظٌّ في العمل بحال وإنما نَزَّلُوها منزلةَ الفعل فنَصَبُوها بها على خلافِ القياس.

[٢٠٠ ب

وإذا كان الأمرُ فيها هكذا وجب إقرارها حيثُ وردت وتَلَقَّى^(٣) ما ورد فيها بالقَبُولِ والسماع، وإقراره في موضعه من غيرِ نقلٍ له إلى موضعٍ آخر؛ لأنَّ المعنى فيه غيرُ مفهومٍ؛ فلأجل هذا وجب تَبْقِيَتُهُ على حاله، بخلاف غيرها من أبواب العربية فإننا قد فهمنا المعاني فيها فلا جرمَ أمكن القياسُ عليها.

وأقربُ المثال لما نحن فيه العباداتُ من أبواب الشريعة فإنَّ معانيها لما كانت غيرَ مفهومةٍ لم يُمكن القياسُ عليها فأقررناها كما ورد من غيرِ تغييرٍ، بخلاف غيرها من أبواب المعاملات فإنَّ معانيها مفهومةٌ؛ فلهذا أمكن القياسُ عليها لا محالة.

الحكمُ الثاني: اعلم أن الإغراء من الأمور الإنشائية التي لا تحتمل صدقاً ولا كذباً؛ لأنه في معنى الأمر لأنَّ المعنى في (عليك زيداً) أي: خذه.

ويُستعمل كثيراً في الخطاب والتكلم، كقولك: (عليك زيداً)، و(عليَّ عمراً)، وهو قياسٌ مطرد؛ لأنَّ الغرض بالإغراء هو الإلصاق بالشيء، وهذا إنما يكون فيما عُلِمَ وتَحَقَّقَ كالتكلم والمخاطب. وهل يجوز للغائب أم لا؟ فيه تَرَدُّدٌ:

(١) الرأي منسوبٌ للبصريين وأكثر النحويين. ينظر: الغرّة المخفية (١٠٩ ب)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٨٦/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٠٦/٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (١٠٢٨/٢)، وارتشاف الضرب (٢٣١٠/٥).

(٢) احتُلف في محل السماع فقال الزجاجي: (عندك، ودونك، وعليك). وقال العكبري: (دونك، وعندك، ووراءك، وعليك، وإليك). وقال ابن الحجاز: (دونك، وعندك، وعليك). وقال ابن عصفور: (عندك، ودونك، وعليك، وإليك). وتوسع أبو حيان فقال إن المسموع: (عليك، وإليك، ودونك، وعندك، ووراءك، ولديك، وبينكما، وأمامك، ومكانك، وبعذك). ينظر: الجمل للزجاجي (٢٤٤)، واللباب (٤٥٩/١)، والغرة المخفية (١٠٩ ب)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٨٦/٢)، وارتشاف الضرب (٢٣٠٨/٥).

(٣) في نسخة التحقيق (والتَلَقَّى)، وهو خطأ من الناسخ.

فمنهم^(١) من أجازته مُحْتَجًّا بما ورد^(٢) من قوله - عليه السلام - ^(٣): «مَنْ استطاع منكم الباءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بالصوم». وقول بعض العرب: (عليه رجلاً ليسني).
ومنهم^(٤) من منعه.

والمختار أنه وإن جاز^(٥) ورودُهُ للغائب كما حكيناه، لكن الأكثر ورودُهُ في التَّكْلُمِ والخطاب.

الحكمُ الثالث: اعلم أنه لا خلاف بين النحاة في أن الكاف من (عَلَيْكَ، وَدُونِكَ، وَحِذَارِكَ، وَحِذَارِكَ)، قبل جعلها أسماءً للأفعالِ لِلإِغْرَاءِ، في موضعٍ جرٍّ لكون الظاهر يَقَعُ موقعها. وإنما الخلافُ بينهم إذا كانت أسماءً للأفعالِ لِلإِغْرَاءِ، وفيها مذهبان^(٦):

(١) لم أجد من النحويين من صرَّحَ بجواز الإغراء للغائب، غير ما يُفهم من تعبير سيبويه: «وهذا قليلٌ شَبَّهَهُ بالفعل» مع أنه صرح بالمنع فقال: «ولا يجوز أن تقول: (رویده زیداً، ودونه عمراً) وأنت تريد غير المخاطب؛ لأنه ليس بفعل ولا يتصرَّف تصرفه»، وقال: «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: (عليه زیداً)، تريد به الأمر... لأن (عليه) ليس من الفعل». الكتاب (٢٥٠/١، ٢٥٢). فتعبر سيبويه بالقلة يعني به الشذوذ فيما يظهر، ولذا حكم السيرافي بشذوذ الإغراء للغائب. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٩/٥). وعدّه ابن مالك من القليل في تسهيل الفوائد (٢١٢، ٢١٣)، وليس الباب موجوداً في الشرح لتبين مراده بعبارته، وصرح بشذوذه في شرح الكافية الشافية (١٣٩٣/٣). فتعبر سيبويه بالقلة يعني به الشذوذ فيما يظهر، ولذا حكم السيرافي بشذوذ الإغراء للغائب. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٩/٥).

(٢) قالوا في توجيه الحديث: إنَّ من كان في حضرة النبي **e** من المخاطبين يستدلُّ بأمره للغائب على أنه داخلٌ في حكمه، فالغيبة والخطاب في الحديث في حكم واحد، بدليل تقدُّم الخطاب في الحديث: (يا معشر الشباب من استطاع منكم...). أما قول العرب فقد حكموا بشذوذه. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٩/٥)، وأسرار العربية (١٦٤)، والغرة المخفية (١١٠ب).

(٣) رواه البخاري ومسلم. ينظر: صحيح البخاري (٦٧٣/٢، ٦٧٤)، ورقمه (١٨٠٦)، وصحيح مسلم بشرح النووي (١٨١/٩)، ورقمه (١٤٠٠).

(٤) هذا هو المقرر عند النحويين. ينظر: المقتضب (٢٨٠/٣)، والأصول (٢٩٠/٢)، وعلل النحو (٣٥٦)، والجمل للزجاجي (٢٤٤)، وشرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ (١٧٤/٢)، والغرة المخفية (١١٠ب)، والتبيان في إعراب القرآن (١٣٠/١)، وشرح الرضي على الكافية (١٠٥/٣).

(٥) حكم الشارح هنا بجواز ورودهِ للغائب وإن كان قليلاً، وقد حكم قبلُ بشذوذه. ينظر: ص (٧٨٥) من النص المحقق.

(٦) ينظر: الغرة المخفية (١١١ أ).

أحدهما^(١): أنها أسماء، وأنها في موضع جر^(٢)، وامتناع وقوع الظاهر بعدها لا يُغيّر حكمهما في الاسمية؛ لأن امتناع ذلك ليس إلا لأجل الإغراء؛ لأنّ الأسماء الظاهرة بمثلة الغيب، والإغراء بالغائب لا وجه له.

وثانيهما^(٣): أنها حروف للخطاب، وأنه لا موضع لها من الإعراب.

والحقّ عندنا أنّ هذه الخطابات حروف وليست من الاسمية في شيء، وهذا الذي ذكرناه من حرفيتها هو مذهب الزمخشريّ، وعبدالقاهر الجرجاني وقد حكيناه من قبل^(٤).

ووقعها في (عليك)، و(دونك)، و(إليك) كوقعها في نحو: (رؤيدك، وحيّهلك).

وكما أن هذه/الكاف لا موضع لها من الإعراب لكونها حرفاً، فهكذا ما نحن فيه. [٢٠١أ]

فعلى هذا، إذا قلت: (عليك نفسك)، فالتأكيد هذا إنما هو للمضمر المرفوع في (عليك)، ولا بُدّ من تأكيده بضمير منفصل كما قررناه في التأكيد، ولا يجوز جرّه على مذهب من قال بحرفيتها.

وأما من قال باسميتها جاز عنده رفعه والإتيان بضمير منفصل؛ لأنّ (على) بمثلة الفعل فتكون الكاف بمثلة الفاعل كما ذكرناه، ويجوز جرّه أيضاً، ولا يحتاج إلى ضمير لما كان مجروراً.

الحكم الرابع: أنها كما يجوز أن تنصب الأسماء الظاهرة، وتكون مجرورة بحرف الجرّ في قولك: (عليّ زيداً)، و(عليّ يزيد) فهكذا تنصب الأسماء المضمرّة إما منفصلة كقولك: (عليك إياي)، وإما متصلة مجرورة كقولك: (عليك بي)؛ لأنّ ما يجوز نصبه من الأسماء الظاهرة جاز نصبه وجرّه من الضمائر، ولا يجوز أن يتصل المَعْرَى به على جهة الخطاب^(٥).

(١) هذا رأي البصريين وجمهور المتأخرين. ينظر: الكتاب (٢٥٠/١، ٢٥١)، والمقتضب (٢١١/٣، ٢٧٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٥/٤)، وشرح الرضي على الكافية (٩٠/٣)، وارتشاف الضرب (٢٣١٠/٥).

(٢) وعن الكسائي أنها في موضع نصب، وعن الفراء أنها في موضع رفع، وهما رأيان ضعيفان. ينظر: شرح الكافية الشافية (١٣٩٣/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٩٠/٣)، وارتشاف الضرب (٢٣١٠/٥).

(٣) هذا رأي ابن بابشاذ. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ (١٧٤/٢ أ).

(٤) ينظر: ص (٧٢٩) من النص المحقق.

(٥) قال الشارح في الأزهار الصافية في تعليل المنع: «لما في ذلك من مزيد الثقل باجتماع الضمائر المتصلة». (١٩٣/٢).

فلا يجوز أن تقول: (عليك)، ويجوز: (عليك إياك) كما تقول: (عليك نفسك) ولا تقول: (عليكي) وتقول: (عليك بي).

الحكم الخامس: إذا نصبتنا بهذه الأمور الثلاثة فهل يجوز [تقديم] ^(١) معمولها ^(٢) عليها أو لا يجوز؟ فيه خلاف بين النحاة.

فالذي ذهب إليه جماهير البصريين ^(٣) كالخليل، وسيبويه ^(٤)، والأخفش، والمازني، والمبرد ^(٥) إلى ^(٦) أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها ^(٧).

وحجّتهم على هذا هو أنها ليست أفعالاً متصرفّة وإنما هي واقعة موقع الأفعال؛ فلهذا كانت منحطة عن مرتبة الأفعال فلم يجز تقديم معمولها عليها.

وإلى هذا المذهب مال الفراء ^(٨) من الكوفيين.

وزعم الكسائي ^(٩) وغيره من نحاة الكوفة ^(١٠) جواز تقديم معمولها عليها.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة لا يتم السياق إلا بها.

(٢) في نسخة التحقيق (معمول فعلها)، وهو خطأ في العبارة استدركه الشارح بعد في المسألة نفسها.

(٣) الرأي منسوب للبصريين بعامة من غير تفصيل. ينظر: الإنصاف (٢٢٨/١)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٨٧/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٨٨/٣)، وارتشاف الضرب (٢٣١١/٥). ولم أجد للخليل والأخفش والمازني آراء في المسألة.

(٤) ينظر: الكتاب (٢٥٢/١).

(٥) ينظر: المقتضب (٢٠٣/٣).

(٦) هكذا في نسخة التحقيق، واستقامة الكلام بحذف (إلى)؛ فالمصدر من (أن) ومعمولها خبر (الذي)، وليست (إلى) معدّية للفعل (ذهب)؛ لأنه قال: (فالذي ذهب)، ولم يقل: (وذهب). وكأن الشارح ذهل عن كلمة (الذي).

(٧) وهو رأي جمع من المتأخرين. ينظر: المقتصد (٥٧٧/١)، وشرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ (١١٧٤/٢)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٨٧/٢)، وشرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (٦٢٦/٢) وشرح الرضي على الكافية (٨٩/٣)، وارتشاف الضرب (٢٣١٠/٥).

(٨) ينظر: معاني القرآن (٢٦٠/١)، وارتشاف الضرب (٢٣١٠/٥).

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية (١٣٩٤/٣)، وارتشاف الضرب (٢٣١٠/٥).

(١٠) ينظر: الإنصاف (٢٢٨/١)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٨٧/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٨٩/٣)، وارتشاف الضرب (٢٣١٠/٥).

وحجّتهم على ما قالوه قوله تعالى: [$\text{N}a\text{æ} \leftarrow \text{\$}=\text{G}i$]^(١).

والمختارُ عندنا ما ذهب إليه علماء البصريين، ودليله ما قرّراه وحكيناه عنهم.
فأمّا ما أورده من الآية فهو فاسد؛ لأنّ [$\text{N}a\text{æ} \leftarrow \text{\$}=\text{G}i$] ليس منصوباً على الإغراء
كما زعموه وإنما نصبه على المصدرية، وعُدّي بـ(على) كما عُدّي الفعلُ بها في قوله:
[$\text{æ} \leftarrow \text{\$}=\text{G}i \text{N}a\text{æ} \text{æ} = \text{t}ä$]^(٢)، فبطل ما قالوه.

الحكمُ السادس: أنه لا يُجاب الإغراءُ بالفاء^(٣)، فلا يجوزُ أن تقول: (دُونكَ زيداً
فيُكرمَكَ)؛ لأنّ النَّصبَ بالفاء إنما يكون بتأويل المصدر فتكون الفاء عاطفةً لمصدرٍ على
مصدر، ولا مصدرَ هناك متقدّم^(٤)؛ فلهذا لم يَجْز.

والفاعلُ فيه مُضمرٌ لا يجوزُ بُروزُه بحال؛ ولهذا تقول: (يا زيدانِ عليكُمَا عَمراً)،
و(يا رجالُ عليكم عَمراً)؛ لأنه جارٍ مجرّي/....^(٥)

[٢٠١]

(١) سورة النساء، من الآية (٢٤).

(٢) سورة البقرة، من الآية (١٨٣).

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (٣٩٣/٢).

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٨٧/٢).

(٥) هنا نهايةُ نسخة التحقيق هذه، وثمة حرمٌ ظاهرٌ في هذا الموضع إلى نهاية السّفر، ولم أتمكن من الحصول على الجزء
الساقط؛ لأنّ النسخة فريدة، ويحوي الجزء الساقط محتتم أسماء الأفعال، وأظنّ أنه لم يتبقّ فيها غيرُ إكمال الحكم
السادس، وذلك بالنظر إلى نص الزمخشري وشروحه، كما يحوي الجزء الساقط أحكام الأصوات، وقد عقد لها
الزمخشري فصلاً واحداً، ويبدأ السّفر الثالث على هذا التقدير من المركّبات. فأقدّر الجزء الساقط من السّفر الثاني هذا
ببضع ورقات، مقارنةً بالسّفر الأول من النسخة نفسها الذي عددُ ورقاته مئتان وستُ ورقات، ونهاية الموجود من هذا
السّفر تمامُ اللوحة الأولى بعد المئتين. ويبقى الأمر ظنياً خالصاً، والله أعلم.